بسم اللہ الرحمن الرحیم

یا حی یا قیوم

اللہ یجتبی الیہ من یشاء ویہدی الیہ من ینیب

حصول الاصول

شرح

شرح ملا جامی

مکتبہ رشیدیہ سرکی روڈ کوئٹہ

فون: ٦٦٢٢٣٦

النحو في الكلام كالملح في الطعام

الحمد لله والمنة على ان الكتاب المستطاب اعني
حاشية شرح الجامي من تصنيف عالم اجل وفاضل اكمل
اعني مولانا وسيم گل الباسولي عليه رحمة ربه الباري المشهور به

سوال باسولی

مع

حاشیہ ۱۴۰۹ھ

شرح

ملّا جامی

المكتبة الرشيدية
سرکی روڈ کوئٹہ ○ فون ۸۴۳۲۶۳ / ۸۲۸۳۹۸

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذی جعل الانسان متکلما بالکلمة والکلام ۞ وخص النحويين بمعرفة احوالهما والاقسام ۞ والصلوة على من اعلى سلاليم الاسلام ۞ وعلى آله واصحابه القابضين الازمام ۞ وبعد فلما التمس منى بعض التلاميذ العزيز حاشية سريعة فى الفهم وجيزة فى العبارة جامعة لحواشى المتقدمين والمتأخرين للتلبيت بحيث لا تغادر صغيرة ولا كبيرة لشرح الجامى فشرعت فيها وسميتها بالمقدمة البناسولية مستعينا بالله المعين قوله لوليه فان قلت لا يصح اضافة الولى الى ضمير الحمد لان الولى عبارة عن الناصر او المتصرف وناصر الحمد ومتصرفه ليس الا العبد لانه صدر منه فلا يحصل المرام وهو كون الحمد لواجب الوجود قلت ان حمد العبد راجع الى الله تعالى بناء على ان خالق العبد وافعاله هو الله تعالى عند اهل السنة والجماعة فكانه صدر من الله تعالى او نقول ان الولى ههنا بمعنى الحرى اى اللائق ولا شك ان اللائق بالحمد ليس الا الله تعالى فان قلت ان العبد ايضا لائق للحمد بافعاله الجميلة كما يقال فلان جواد وفلان شجاع فاخذ الحرى من الولى لا يسمن ولا يغنى من جوع قلت المراد من الحمد جنس الحمد اى الحرى بجنس الحمد ولا شك ان الحرى بجنس الحمد ليس الا الله تعالى كذا قال مولانا عبد الغفور لكن فى كلام الغفور تدافع لانه قال سابقا اللام فى الحمد للجنس وللاستغراق وقال ههنا الحرى بجنس الحمد فعلم منه ان اللام للجنس فقط قلنا ان مآل الجنس ليس الا الاستغراق فذكر الجنس ذكر الاستغراق كما قال الفاضل المذكور اى كل حمد من الازل الى الابد اشارة الى انه لا فرق بين الجنس والاستغراق فما قال البعض ان اللام فى الحمد للجنس والبعض الآخر انها للاستغراق فالنزاع بينهما لفظى او نقول المقصود ههنا دفع اعتراض الجواد والشجاع لا استيفاء جميع المعانى فان قلت لم قال لوليه ولم يقل لله مع انه دابهم قلت له اجوبة كثيرة واظهرها ان الولى لفظ غريب والمصنفون يفتخرون بعضهم على بعض بايراد الفاظ غريبة فى الخطبة فان قلت الغرابة لا يختص بالولى لان لله تعالى اسماء غريبة كثيرة كالحنان والمنان والديان قلت اختار الولى من بينهم رعاية للسجع بقوله نبيه فان قلت رعاية السجع انما يكون مع المتقدم لا مع المتاخر والنبى متاخر قلت ان قوله لنبيه وان كان متاخرا فى الخارج والكتابة لكنه مقدم فى الذهن فان قلت ان الولى كما هو مقدم على النبى فى الخارج كذلك فى الذهن

قلت ان معناه ان النبی مذهون مقدم على الولى المنقوش والمقصود ليس الا هذا قوله والصلوة فان قلت المشهور ان الصلوة من الله تعالى بمعنى الرحمة وهى عبارة عن رقة القلب والله تعالى منزه عن القلب فكيف يصح نسبة الرحمة الى الله تعالى اجاب عنه عبد الغفور بان الرحمة ههنا بمعنى افاضة الخير قوله على نبيه و هو من النبوة بمعنى الرفعة ولا شك ان النبى صلى الله عليه وآله وسلم مرتفع على سائر الخلائق او من الانباء بمعنى الاخبار لانه عليه السلام اخبر الينا بالشرائع والاحكام فان قلت الصلوة والدعاء اذا استعملا بكلمة على يراد به دعاء الشر فينبغى ان يقال لنبيه باللام لانها لدعاء الخير قلت ان كلمة على انما يكون للشر اذا وقعت صلة لفظ الصلوة او الدعاء وههنا وقعت صلة المحذوف اى الصلوة نازلة على نبيه فان قلت من اين علم انها صلة المحذوف وليست صلة المذكور مع ان للعدم لا يعارض الوجود قلت ان كلمة على للاستعلاء والنزول ايضا من العلو فتناسبا فان قيل هذا يقتضى ان لا يستعمل صلوة غير الله تعالى بعلى لانها غير نازل لعدم العلو قلنا صلوة غير الله تعالى راجعة الى الله تعالى بناء على ان خالق العبد وافعاله هو الله تعالى عند اهل السنة والجماعة او نقول ان صلوة غير الله تعالى تابعة لصلوة الله تم بناء على طريق التغليب هذا ما قال بعض المحشين لكن يرد عليه ان كلمة على انما يكون للشر لاجل انها للضرر واللام للنفع يقال قضى القاضى لزيد على عمرو وهذا المعنى لا يختلف سواء وقعت صلة الصلوة او النازلة ففى جعلها صلة المحذوف ليس تغميض العينين اقول فى الجواب عن اصل الاعتراض ان كلمة على انما يكون للشر عند المعتزلة واما عند اهل السنة قد يذكر الدعاء بعلى ويراد به دعاء الخير لان مبنى الدعاء على التوسع فان قلت لم قال على نبيه ولم يقل على محمد مع ان المقصود من النبى ليس الا هو قلت له اجوبة كثيرة والاظهر فى الجواب ان يقال انما قال لنبيه لرعاية التعظيم لان فى ذكر الاسم المخصوص ترك الادب فان قلت ان رعاية التعظيم لا يختص بالنبى لانه يكون بالرسول ايضا قلت انما اختار النبى على الرسول لوجهين احدهما لرعاية السجع بقوله لوليه والآخر ليلزم الصلوة على الرسل بالطريق الاولى لانه اخص من النبى واذا كان الحكم بالشئ على الاعم فعلى الاخص بالطريق الاولى كذا قال مولانا عبد الغفور فان قلت النبى لا يختص بمحمد صلى الله عليه وسلم والمقصود الصلوة عليه عليه السلام قلت اضافة النبى الى الضمير للعهد اى نبينا فلا يخل بالمقصود كذا قال جمال الدين فان قلت الضمير فى نبيه لا يخلو اما راجع الى الحمد او الى الولى فعلى الاول يفسد المعنى لان النبى لا يكون للحمد وعلى الثانى يلزم انتشار الضميرين لان الضمير فى وليه راجع الى الحمد قلت الضمير فى نبيه راجع الى الولى والانتشار الممنوع فى كلام واحد لا فى الكلامين او نقول الضمير فى نبيه راجع الى الحمد بطريق الاستخدام وهو ان يكون للفظ معنيين فيراد منه احدهما اذا ذكر بصريح اللفظ ويراد منه الآخر اذا ذكر بضميره وههنا كذلك لان الحمد اذا ذكر بصريح اللفظ يراد منه معنى الثناء ولذا

ل وهو لا ينافى التلفظ الخارجى ١٢ ٢ اى الرحمة مرجوحون الصلوة بمعنى الدعاء والدعاء اذا استعمل بعلى افاد الشر والضرر والضرر على النبى عليه الصلوة والسلام كفر لا يناسب المقام فلجاب

المحشى بما ترى ان الصلوة ههنا بمعنى الرحمة ١٢ منه رحمه الله تعالى ٣ لان النزول من العلو انما يكون من العالى والعالى هو الله لا غير ١٢ منه ٤ والتوسع لا يقتضى التخصيص بلفظ دون لفظ الا لعلة تقتضى كثرة الآلات ١٢ منه ١٢ ٥ لان النبى هو انسان بعثه الله تعالى الى الخلق ....

رجع الضمير اليه فى نبيه يراد به المحمود واعلم ان قوله والصلوة على نبيه اما معطوف على مجموع قوله الحمد لوليه فيكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ويحتمل ان يكون قوله والصلوة معطوفا على قوله الحمد وقوله على نبيه معطوفا على قوله لوليه فيكون من قبيل عطف المفرد على المفرد **فان قلت** فعلى هذا يلزم عطف الاسمين على معمولى عاملين مختلفين من غير تقديم للمجرور على المرفوع والمنصوب وهو غير جائز عند الجمهور **قلت** العامل فى الحقيقة واحد لما عرفت ان قوله الحمد مبتدأ وقوله لوليه خبره باعتبار المتعلق وقوله والصلوة مبتدأ وقوله على نبيه خبره باعتبار المتعلق والعامل فى المبتدأ والخبر واحد وهو الابتداء **قوله** وعلى آله **فان قلت** لم اعاد كلمة على ولم يكتف بالعطف على قوله نبيه **قلت** لئلا يكون النصف الاخير من البيت انقص من النصف الاول من حيث الحروف **او نقول** ان اهل السنة والجماعة التزموا ايراد كلمة على بين النبى والآل لرد زعم الشيعة بعدم ايرادهم اياها بينهما واستدلوا بقوله عم من ذكر على بينى وبين الآل فهو ليس منا **ونحن** نقول ان قوله على ليس المراد منه حرف الجر بل المراد منه العلوى من ذكر العلى للثالث بينى وبين الى فهو ليس منا **قوله** واصحابه جمع صاحب وهو من راى النبى صلى الله عليه وسلم فى الاسلام ومات على الاسلام **فان قلت** ان صاحب على وزن فاعل وهو لا يجمع على افعال **قلت** الاصحاب ليس جمع صاحب بل جمع صحيب والفعيل يجمع على افعال كنصير على انصار وشريف على اشراف **قوله** المتادبين بادابه اى المتخلقين باخلاقه **فان قلت** الصحابة يستحقون الصلوة سواء كانوا موصوفين بصفة الادب اولا فما الفائدة فى توصيفهم بهذه الصفة **قلت** فيه اشارة الى براعة الاستهلال اى اشعار فى الخطبة على ما هو المقصود من العلم فى اول الامر والمقصود فى النحو الادب ولهذا يسمونه بعلم الادب **فان قلت** اللام فى المتادبين للاستغراق لتعذر العهد فيلزم التسوية بين الصحابة فى الفضل وذا باطل **وايضا** الآداب جمع فيلزم تسويتهم مع النبى صلى الله عليه وسلم وذا باطل وايضا الادب من الاعراض فيلزم النقل فى الاعراض والقيام بمحلين مختلفين وذا باطل **والجواب** عن الاول ان المراد من الادب نفس الادب ولا شك انهم مستوون فى نفس الادب وعن الثانى ان الجمع اذا اضيف الى المفرد يبطل فيه معنى الجمعية كما هو الاكثرية **وعن الثالث** ان العبارة بحذف المضاف اى بمثل ادابه **قوله** فهذه فوائد **فان قلت** ان كلمة هذا من اسماء الاشارة يشار بها الى المحسوس وشرح الشارح غير محسوس **قلت** الاشارة بها الى النقوش وهى محسوسة **فان قلت** فعلى هذا لا يصح قوله فوائد لان الفوائد هى المعانى دون النقوش وايضا لا يصح قوله تحل المشكلات لان الحل لا يكون بالنقوش بل بالمعانى **قلت** ان هذه الاشارة الى المعانى وهى محسوسة بواسطة النقوش لان النقوش دالة على الالفاظ والالفاظ دالة على المعانى **فان قلت** الاشارة الى المعانى بواسطة النقوش انما يستقيم اذا كانت الخطبة لحاقية واما اذا كانت ابتدائية كما يفهم من الغفور فلا **قلت** اذا كانت الخطبة ابتدائية ايضا يصح

الاشارة الى المعاني لانها باعتبار زيادة تمكن الشارح عليها كانها موجودة قبل الخطبة **قوله** وافية[1] اى كاملة **فان قلت** المناسب للشارح هضم النفس[اى التواضع ١٢] وفيه علو النفس **قلت** ليس المراد منه علو النفس بل المراد منه رغبة الطلبة **قوله** بحل مشكلات الكافية **فان قلت** لا يصح اضافة الحل الى المشكلات لانها جمع للمشكل فيعلم منه ان الشارح يحل المشكل ولا يحل غير المشكل وهذا باطل لانه كما يحل المشكل كذلك يحل الخفي والمجمل والكنائي **قلت** المشكل من الاشكال بمعنى الاشتباه وهو صادق على الكل **فان قلت** الاشتباه من الشبهة وهو ما يشبه الحق وليس بحق فيعلم منه ان في الكافية مسائل يشبه الحق وليس بحق وهذا باطل **قلت** الحق اذا خفي فهو بمنزلة الباطل فكما ان الباطل لا ينتقل اليه الذهن لبطلانه كذلك الحق الخفي لا ينتقل اليه الذهن لخفائه فيصح اطلاق الاشتباه على الحق الخفي **قوله** الكافية **فان قلت** الكافية علم للكتاب المخصوص وهو مذكر فلا وجه لتانيثه بالتاء وايضا الكافية صفة الكتاب فيفوت المطابقة بين الصفة والموصوف في التذكير والتانيث **قلت** التاء ليست للتانيث بل للمبالغة او نقول ان التانيث باعتبار انها صفة الرسالة **قوله** للعلامة[2] **فان قلت** العلامة صفة ابن الحاجب وهو مذكر فلا وجه لتانيثه بالتاء **قلت** التاء للمبالغة **فان قلت** لم لم يطلق لفظ العلامة على الله تعالى مع انه اليق بالمبالغة **قلت** عدم اطلاقه عليه لتوهم[3] التانيث وهذا التوهم في غير الله تعالى غير ممتنع **فان قلت** ان قوله للعلامة لا يخلو اما صفة الكافية او حال منها لا سبيل الى الاول لعدم المطابقة لان الكافية معرفة وقوله للعلامة باعتبار المتعلق نكرة ولا الى الثاني لان الحال ما يبين هيئة الفاعل والمفعول به والكافية ليست بواحدة منهما بل هي مضاف اليها ولا يصح الحال من المضاف اليه **قلت** انه حال منها والمضاف اليها انما صح اقامته مقام المضاف فيصح الحال منه اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا وههنا كذلك لان المشكلات مفعول الحل بحسب المعنى او نقول انه صفة لها ويقدر المتعلق معرفة اي الكائنة للعلامة **فان قلت** فعلى هذا يلزم حذف الموصول مع بعض[4] الصلة لان العامل اسم المفعول صلة اللام الموصول **قلت** اللام اذا دخل على اسم الفاعل انما يكون موصولة اذا كان اسم الفاعل بمعنى الحدوث واما اذا كان للدوام والاستمرار فلا لان كينونة الكافية ثابتة للعلامة على الدوام والاستمرار غير منفكة عنه **فان قلت** ما الفرق بين ان اسم الفاعل اذا كان بمعنى الحدوث تكون اللام الداخلة موصولة واذا كان بمعنى الدوام لا تكون موصولة **قلت** ان اسم الفاعل اذا كان بمعنى الدوام والاستمرار تكون بمنزلة الجامد واللام الداخل على الجامد تكون غير موصولة فكذا هذا وسيجيء تحقيقه في بحث الالف واللام **فان قلت** لا يصح اطلاق العلامة على ابن الحاجب لان العلامة

---

[1] وقيل وافيه اى كافيه وقيل الوافي من وفى بعهده كان الشارح وفى بما عليه ١٢ [2] العلامة في اللغة بسيار دان وفي الاصطلاح عالم المنقول والمعقول ١٢ [3] والله تعالى منزه عن التانيث فان قلت كما ان الله تعالى منزه عن التانيث كذلك منزه عن التذكير قلت لم لم يطلق عليه من اوصاف المذكر لان الواجب معطلا عن الاطلاق والبيان خص للتذكير لان التانيث عن الاوصاف الشرورية ١٢ [4] وهو غير جائز لان الموصول مع الصلة بمنزلة كلمة واحدة فيلزم حذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة وهو غير جائز ١٢ منه رحمه الله تعالى

من كان عالمًا بالنقليات والعقليات جميعًا وهو لم يكن عالمًا بالعقليات كما هو المشهور **قلت** انه جمع جميع اقسام العلوم لكن اشتهاره فى النقليات دون العقليات كما يصح اطلاق هذا اللفظ على قطب الدين الشيرازى مع ان اشتهاره فى العقليات دون النقليات | **ونقول** ان الشارح جعل المنطق والحكمة لا تقدم كذا قال بعض الحواشى **قوله** المشتهر **فان قلت** انه لا يخلو اما على صيغة اسم الفاعل او المفعول فعلى الاول لا يفيد معناه لان معناه انه اشتهر غيره وعلى الثانى يخالف لما قال مولانا عصمت الله السمرقندى انه مفرد بكسر الهاء **قلت** انه على صيغة اسم المفعول وما قال البعض انه بكسر الهاء فباعتبار انه غلط مشهور او باعتبار انه لازم اى اشتهاره قائم به فلا يفسد المعنى **قوله** فى المشارق والمغارب **فان قلت** المشرق واحد وكذا المغرب فلا وجه للجمعية **قلت** الجمع باعتبار المطالع لان للشمس من السرطان الى الجدى فى كل يوم مطلعا وما قال الفاضل الغفور وهى مائة واثنان وثمانون اقول لا وجه لقوله اثنان ولهذا قال نور محمد مدقق انه سهو من قلم الناسخ **فان قلت** اشتهاره فى المطالع غير معلوم فيلزم الاجزاف فى كلامه ولو كان معلوما فلا وجه للتخصيص لانه كما كان مشهورا فى المطالع والمغارب كذلك كان مشهورا فيما بينهما **قلت** المشرق والمغرب كنايتان عن جميع الارض لان من كان مشهورا فى البعيد ففى القريب اولى ...... **فان قلت** ان جميع الارض يتناول عمق الارض ايضا واشتهاره فيه غير معلوم **قلت** المراد جميع وجه الارض كذا قال نور محمد مدقق **قوله** الشيخ وهو بالرفع خبر للمبتدأ المحذوف اى هو الشيخ وبالنصب مفعول اعنى وبالجر بدل من العلامة **فان قلت** لا يصح اطلاق الشيخ على ابن الحاجب لانه من جاوز ستين سنة والمشهور ان ابن الحاجب ابن ثمانى عشرة ثم قتل **قلت** المراد منه خواجه وهو الذى يحيى الحق ويميت الباطل **قوله** تغمده الله بغفرانه **فان قلت** التغمد عبارة عن ستر الذنب والغفران كذلك فيلزم الاتحاد بين السبب والمسبب **قلت** المراد من التغمد ستر الذنب مطلقا سواء كان بمحض فضل الله تعالى او بحسنات العبد والمراد من الغفران ستر الذنوب بمحض فضل الله تعالى لان اضافة الغفران الى ذاته للاختصاص فيكون سببية الاخص للاعم وهو جائز لما بينهما من التغاير بالذات **قوله** واسكنه

بحبوحة جنانه اى جعل الله تعالى سبحانه خيار جنانه سكنى له **قوله** نظمتها فى سلك التقرير وسمط التحرير **فان قلت** لا يصح اضافة السلك الى التقرير لانه عبارة عن الخيط ولا خيط للتقرير **قلت** هذا من قبيل اضافة المشبه به الى المشبه اى نظمتها فى التقرير الذى هو كالسلك فى الحفظ عن التفرق والانفكاك وكذا الحال فى سمط التحرير **فان قلت** ما الوجه للشارح حيث ذكر السلك مع التقرير والسمط مع التحرير **قلت** السلك عبارة عن الخيط الذى فيه اللؤلؤ والتقرير عبارة عن اللفظ والمعنى ولما كان نفاسته الالفاظ مستفادة من قوله نظمتها ولنفاسة المعانى من قوله وافية بحل الخ لم يذكر فى جانب التقرير السمط لعدم الحاجة اليه والتحرير عبارة عن ... ولما لم تكن لنفاسة النقوش مستفادة مما سبق ذكر السمط فى جانب التحرير كذا قال نور محمد المدقق **قوله** يوسف باعرابات

الثلثة لكنه غير منصرف ١٢

سله وانما قال المشتهر ولم يقل المشهور مع انه منه ليطابق العلامة فى المبالغة لانه ابلغ لغة فان قلت الظاهر ان يقول العلامة المشتهرة لان الاسناد الى ضمير المؤنث اللفظى يوجب تانيث المسند قلت انه اعتبر جانب المعنى لانه اراد بالعلامة الذكر فلك الخيار فى التذكير والتانيث لانه اذا كان اللفظ مذكرا والمعنى مؤنثا او بالعكس فوجهان ١٢ منه رحمه الله تعالى

سه او نقول المشارق والمغارب كنايتان عن البلاد الشرقية والغربية فان قلت اشتهاره فى جميع البلاد الشرقية والغربية ايضا غير معلوم على محل قلت المراد منه المبالغة والمراد بعضها ١٢ منه **سه** انما اتى بكنية والمرات باسمه مثان لاشتهاره بها ١٢ منه ١٢ **سه** جملة دعائية فى حق المولف ١٢ التشبيه خلاف السيف لتشبيه الشيخ بالسيف لانه كالسيف فى ترشد الطبع وقطع المشكلات ١٢ **سه** هذه جملة دعائية فى حق المولف ١٢

العلى المراكسى ١٢ المطلق عبد الرحيم ١٢

للعلمية ووزن الفعل ان كان بفتح السين وللعلمية والعجمة ان كان بضم السين لانه اذا كان حرف المضارعة مضموما
والعين ايضا مضمومة لايكون من اوزان الفعل **قوله** سبحانه مفعول مطلق لفعل محذوف[1] اى سبحت سبحانه
قوله عن موجبات التلهف والتاسف معنى الاول اندوہگین شدن ومعنى الثانى دریغ خوردن وقيل معنى الاول
اضطراب بفعل ما كان فعله حراما ومعنى الثانى الاضطراب بترك ما كان فعله واجبا وقيل كلاهما مترادفان[2]
بمعنى الحزن وجمع الالفاظ المترادفة فى الخطبة جائز بل تورث حسنا بديعا فى الكلام **قوله** وسميتها **فان
قلت** ان قوله وسميتها ههنا وقوله نظمتها فيما سبق صريح فى ان الخطبة الحاقية فلا يصح قول الغفور انها ابتدائية
حيث قال فهذه ما سيتلى عليك فان السين للاستقبال يدل على ان الخطبة ابتدائية **قلت** ان
صيغة الماضى لايدل على ان الخطبة الحاقية لانه يحتمل ان يكون صيغة الماضى للتفاول او لاظهار حصول اسباب
هذا التاليف على وجه يصح ان يقال انه حصل **اونقول** انها الحاقية واستقبال الغفور بالنظر الى
المخاطب **قوله** بالفوائد الضيائية اى لها نسبة الى ضياء الدين لان نظمها لاجله **فان قلت**
ان التركيب الاضافى اذا نسب اليه انما ينسب الى الجزء الاخير .... وهو المضاف اليه
كزبيرى فى ابن الزبير فمن اين نسب ههنا الى الجزء الاول وهو الضياء **قلت** المعتبر فى النسبة هو
الجزء المقصود والمقصود فى ضياء الدين هو الجزء الاول ليجعل شخص ضياء الدين والمقصود
فى ابن الزبير هو الجزء الثانى وهو زبير ليرفع قدره بسبب النسبة الى زبير لانه رجل رفيع الدرجة
والقدر **فان قلت** لم لم ينسب الى يوسف اسمه مع انه خال عن تكلف الحذف **قلت**
جاز انه اشتهر باللقب لا بالاسم وايضا انما نسب اليه للتفاول ليجعل ضياء الدين **قوله** لانه لهذا
الجمع والتاليف **فان قلت** لاحاجة الى ذكرهما بل احدهما كاف **قلت** ان لفظ الجمع متهم كانه
سهو من قلم الناسخ اونقول ان الجمع راجع الى سلك التقرير والتاليف راجع الى سمط التحرير كذا فهم
من العصام **قوله** كالعلة الغائية انما قال كالعلة الغائية لانه ليس عين العلة الغائية لانها ما كانت
مقدمة فى الذهن وموخرة فى الخارج والولد مقدم فى الذهن والخارج جميعا **قوله** ولسائر المبتدئين
فيه اشارة الى ان العلة الغائية كما هو الولد كذلك سائر المبتدئين **فان قلت** ان السائر
ههنا بمعنى الجميع فدخل فيه الولد فيكون ذكر الولد عبثا **قلت** انه تعميم بعد التخصيص وهو واقع
فى كلام الفصحاء والبلغاء **اونقول** لانسلم ان السائر ههنا بمعنى الجميع لانه ماخوذ من السور وهو
ما بقى من الاكل والشرب ثم استعمل فى مطلق ما بقى فيكون السائر بمعنى الباقى فلا يكون الولد داخلا

ل‍ه وهذا من المواضع التى وجب فيها حذف الفعل قياسا لان
الغرض من ذكر الفعل له القيام بالدال والوقوع على المفعول وهذا يعلم من اضافة المصدر
[2]ل‍ه جواب سوال وهو انه لما كان كلاهما مترادفان فيلزم من ذكر
احدهما استدراك الاخر ۱۲ منه ۱۲ [3]ل‍ه لقب لابن الشارح
رحمه الله تعالى ويوسف علم له ۱۲ منه رحمه الله تعالى ۱۲

[4]ل‍ه قال مولانا عصام الدين الاولى ترك لفظ الجمع لافادة احتراز
الفقرتين عن المساواة اقول ايراد الالفاظ المترادفة فى الخطبة تورث
حسنا بديعا فى الكلام والمساوات بين الفقرتين غير لازم ۱۲ منه
[5]ل‍ه لكنها كالعلة الغائية فى التسبب والباعثية يعنى ان العلة
الغائية باعثة لوجود المعلول كذلك الولد باعث على هذا التصنيف
منه ۱۲

نفيه كذا قاله مير ابو البقاء قوله وما توفيقى الا بالله تعالى ... ۱۲

فان قلت ان فی قولہ نظمتہا علو النفس والمناسب الضم قلت ان الشارح قال وما توفیقی الا باللہ تعالیٰ
فغات العلو بہذا القول اعلم ان التوفیق عبارۃ عن جعل التدبیر موافقا للتقدیر وقیل جعل الاسباب موافقا
للمطلوب فان قلت ان فاعل التوفیق ہو اللہ تعالیٰ ومن قاعدتہم ان حرف الجر لا تدخل علی الفاعل
الا کلمۃ من نحو الضرب من زید فلا یصح دخول الباء علی اللہ لانہا تدخل علی الآلۃ نحو الضرب بالسیف
قلت لما وقع فی کلام اللہ تعالیٰ فلذلک اختار الشارح ہہنا تبرکا لکلامہ فان قلت لم وقع فی کلام اللہ
ہکذا قلت ان المراد من الباء فی کلام اللہ تعالیٰ کلمۃ من ای ما توفیقی الا من اللہ تعالیٰ کذا قال عصمۃ اللہ
قولہ وہو حسبی ونعم الوکیل فان قلت ان نعم الوکیل لا یخلو اما عطف علی حسبی او علی ہو حسبی فعلی الاول
یلزم عطف الجملۃ علی المفرد وعلی الثانی یلزم خلو فعل المدح عن المخصوص بالمدح وہما باطلان قلت
انہ عطف علی حسبی فوجد المخصوص وہو قولہ ہو وقولہ حسبی بمعنی یحسبنی لان المضارع کما یکون بمعنی
المصدر کذلک یکون المصدر بمعنی المضارع فیکون عطف الجملۃ علی الجملۃ فان قلت لا یصح العطف
ہہنا من وجہ آخر وہو انہ یلزم عطف الانشاء علی الاخبار لان افعال المدح من الانشاءات
قلت تقدیرہ ہو مقول فی حقہ نعم الوکیل فیکون کلاما جزئیا او نقول انہ عطف علی ہو حسبی والمخصوص
بالمدح محذوف بقرینۃ المعطوف علیہ ای ہو نعم الوکیل او نقول لا نسلم انہ ای الواو للعطف لم لا یجوز
ان یکون للاعتراض ای مدخولہا جملۃ معترضۃ فان قلت الجملۃ المعترضۃ انما یکون بین الکلامین
وہہنا فی الآخر قلت کونہا بین الکلامین لیس متفقا علیہ بل ہو مختلف فیہ کذا فی حاشیہ عبد الرحمٰن
واعلم ان الفرق بین الاخبار والانشاء ان الاخبار عبارۃ عما یحتمل الصدق والکذب والانشاء بخلافہ
وقیل الاول اظہار ما وجد والثانی ایجاد ما لم یوجد وہہنا بحث من وجہین الاول یرد علی
التعریف الاول وہو انہ یلزم اجتماع المتنافیین فی شیئ واحد لان الصدق والکذب متنافیان
وایضا ینتقض بقولنا اللہ الہنا وآدم ابونا ومحمد صلی اللہ علیہ وسلم نبینا لانہ ہہنا تعین الصدق وبقولنا
السماء تحتنا والارض فوقنا لانہ ہہنا تعین الکذب والثانی یرد علی التعریف الثانی وہو ان اظہار ما
وجد انما یستقیم فی الماضی دون المستقبل مع انہ ایضا من الاخبارات واجیب عن الاول ان
احتمال الصدق والکذب بطریق البدلیۃ لا بطریق الاجتماع وتعین احدہما فی مواد النقض بدلائل
اخری لا بنفس الخبر وعن الثانی ان فی المستقبل ایضا حکایۃ عما وجد لانک اذا قلت یضرب زید غدا
فہذا انما تقول اذا علمت ان زیدا وقع منہ الضرب فی الغد بدلیل من الدلائل فانک حکیت
عما وجد فی علمک فان قلت ہذا انما یستقیم فی المستقبل الغائب والمخاطب دون المتکلم لانہ لا یحکی
عن شیئ قلت انہ ایضا یحکی عما فرض فی الذہن فان قلت فعلی ہذا ینبغی ان یکون الامر ایضا من الاخبارات
لانک اذا قلت اضرب فقد اظہرت ما فی ضمیرک قلت سلمنا ان فی الامر اظہار ما ثبت فی الضمیر
لکن الاظہار غیر مقصود فی الاصل المقصود طلب الضرب من المخاطب بخلاف

ما عمر رضی اللہ عنہ ... الفتاح ۱۲ منہ رحمہ اللہ تعالیٰ ۱۲ ... قولہ او نقول لا نسلم الا جواب آخر عن اصل الایراد ... الاعتراض ۱۲ اللہم اغفر لی ولوالدی وللمؤمنین یوم یقوم الحساب ۱۲

لہ ای دخول الباء علی اسم اللہ تعالیٰ لم ... فی کلام اللہ تعالیٰ حیث قال اللہ تعالیٰ وما توفیقی الا باللہ علیہ توکلت والیہ انیب ۱۲ مفتی عبد الرحیم ۱۲ سے از تقدیم المخصوص ۱۲ منہ سے جواب آخر عن اصل الاعتراض ۱۲ ھے وقد جاز حذفہ م

المضارع لان المقصود فيه لبس لا الاظهار قوله اعلم ان الشيخ لم يصدّر رسالته هذه الخ انما قيد بقوله هذه احترازا عن الشافية لانها صدّرها المصنف رح به وهذا جواب سوال وهو ان المصنف رح عمل والمخالفة اذا وقعت من العمدة لا بد لها من نكتة والحال ان المخالفة انما وقعت لان السلف صدّروا كتبهم بحمد الله تعالى والمص رح لم يصدّر فان قلت هذا الاعتراض غير وارد لانه يحتمل ان يصدّر باللسان وان لم يصدّر بالكتابة قلت مراد المعترض المخالفة في الجزئية لانهم جعلوه جزءا من كتبهم والمص رح لم يجعل جزءا من كتابه فيرد الاعتراض فاجاب الشارح عن اصل الاعتراض بقوله هضما لنفسه محصل الجواب انه لما يجعل جزءا هضما لنفسه قوله بتخييل جواب سوال وهو انه اى سبب مفضي الى ذلك الهضم محصل الجواب ان السبب المفضي الى ذلك تخييله والقاءه في ذهنه ان كتابه هذا ليس ككتب السلف قوله من حيث انه كتابه جواب سوال وهو انه كما اشتمل كتبهم على المسائل كذلك اشتمل كتابه عليها فكيف يصح قوله ليس ككتب السلف محصل الجواب ان مراده انه ليس ككتب السلف من حيث انه كتابه لا من حيث الاشتمال على المسائل وههنا بحث من وجوه الاول ان الحمد عبادة وتركها من شهوات النفس لا هضما والثاني ما للشارح حيث ذكر قيد الحيثية في جانب المشبه ولم يذكر في جانب المشبه به مع انه لا بد منه فيهما فالانسب ان يقال من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف من حيث انها كتبهم والثالث ان هضما مفعول له لقوله لم يصدّر وهو قيد للفعل والنفي اذا دخل على الكلام يتوجه الى قيده مثل لم يات القوم اجمعون فيكون معناه ان التصدير المهضوم معدوم فعلم منه ان نفس التصدير موجود والامر ليس كذلك اجيب عن الاول ان كلامنا في الجزئية وهي ليست بعبادة بل العبادة قراءته او نقول ان للحمد اعتبارين فمن حيث انه مشتمل على الثناء فهو عبادة ومن حيث انه وسيلة الى امر غير ذى بال فهو ليس بعبادة والهضم ههنا باعتبار الثاني فان قلت لا استحالة فيه الا ترى ان الصلوة في الارض المغصوبة من حيث انها مشتملة على الاركان عبادة ومن حيث انها اشتغال ملك الغير ليس بعبادة بل حرام وعن الثاني ان ترك قيد الحيثية في جانب المشبه به اكتفاء بذكره في جانب المشبه كما هو دابه في غير موضع واحد وعن الثالث انه قيد للنفي لا للمنفي لانه مقدم في الصورة والمقدم اولى بالتقييد اى الترك للهضم وفيه بحث من وجوه الاول ان النفي اذا دخل على الكلام الذى فيه قيد فباى شئ يعرف انه قيد النفي ام المنفي لانه مشترك فلا بد من القرينة على تعين احدهما والثاني ان الهضم بالضاد المعجمة عبارة عن الانكسار وهو ليس بفعل للفاعل بل من المطاوعات وشرط حذف اللام من المفعول له ان يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل به والثالث ان لم حرف والمفعول له ليس الا الفعل اجيب عن الاول بالفرق بينهما بانه ان صح تعلق القيد بالمنفي قبل دخول النفي عليه فهو قيد للمنفي كما في قولهم لم يات القوم اجمعون وان لم يصح تعلقه بالمنفي قبل دخول النفي عليه فهو قيد للنفي

[1] واليه اشار الشارح بقوله بان جعله جزءا من كتابه ۱۲ منه رحمة الله عليه [2] لان للهضم اسباب وعلل كثيرة كالمرض وضعف الجسم وقلة المال وغيرها ۱۲ اَللّٰهُمَّ اغْفِرْ وَارْحَمْ وَاَنْتَ اَرْحَمُ الرَّاحِمِيْنَ

هٰهنا

[1] اى اظهارماى الضمير

[2] بل العبادة صلوة ومن حيث انها [illegible] ملك الغير حرام

كما فى ما نحن فيه وعن الثانى ان الهضم بالضاد المعجمة عبارة عن الانكسار والمراد ههنا بالصاد المهملة
وهو عبارة عن الكسر والكسر فعل الفاعل وعن الثالث ان لم بمعنى ترك كذا قال مولٰنا عبد الغفور ومن
قال انها بمعنى النفى فقد ضل ضلالا بعيدا لعدم اتحاد الفاعل بين الفعل والمفعول له **قوله** حتى يصدق
على سننها هذا المعطوف على جزاء محذوف تقديره اكان كتابه ككتب السلف فيعمل فيه ما عمل فيها فقوله
يصدق عطف على قوله يعمل **قوله** ولا يلزم من ذلك جواب سوال وهو انه يلزم من عدم جعل الحمد جزء أمن
كتابه ترك الامتثال بالحديث المشهور الدائر بالالسن فلا معنى لترك الواجب او السنة لاجل هضم النفس فاجاب
الشارح عنه بقوله ولا يلزم محصل الجواب ان الابتداء فى الحديث اعم من ان يكون بالجنان او القول او بالكتابة
فيحتمل ان يأتى المصرح بالقول لان انتفاء الاخص لا يستلزم انتفاء الاعم **فان قلت** دفع اعتراض الحديث
قد مر بقوله بان جعله جزءا فلا حاجة الى دفعه ثانيا بقوله ولا يلزم من ذلك **قلت** الواو فى قوله ولا يلزم
بمعنى الفاء فيكون تفريعا على قوله بان جعله جزءا **اونقول** ان دفعه سابقا بطريق الاشارة وههنا بطريق
التصريح كما هو داب الشارح فى غير موضع واحد **فان قلت** ان الابتداء الماخوذ فى حديث التسمية ايضا اعم فلم
جعلها جزءا **قلت** ان جزئيتها ثبت بدليل اخر وهو قوله عليه الصلوٰة والسلام اَلَا مَنْ كَتَبَ مِنْكُمْ كِتَابًا
فَلْيَكْتُبْ فِىْ اَوَّلِهٖ بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ **اونقول** النكتة للفارلا للقار **قوله** حتى يكون بتركه اقطع عطف
على جزاء شرط محذوف تقديره وان لزم فيكون مخالفا من الحديث حتى يكون بتركه اقطع **اعلم** انه لا بد
لكل من يشرع فى العلم من معرفة ثلثة امور الاول تعريفه لانه لو لم يعرف تعريفه لكان طالبا للمجهول والثانى
غرضه لانه لو لم يعرف غرضه لكان سعيه عبثا والثالث موضوعه لانه لو لم يعرف موضوعه لم يكن مميزا بين
ما شرع فيه وبين غيره لان تمائز العلوم بحسب تمائز الموضوعات **فان قلت** التميز حصل بالتعريف فما الحاجة
الى التميز بالموضوع **قلت** التميز بالتعريف من حيث الذات وبالموضوع من حيث العوارض فلا يكفى
احدهما عن الاخر فتعريف علم النحو هو علم باصول يعرف بها احوال اواخر الكلم الثلث من حيث الاعراب والبناء
وكيفية تركيب بعضها مع بعض **فان قلت** لا يصح اطلاق العلم على النحو لان النحو عبارة عن القواعد
الكلية المذكورة والعلم هو حصول صورة الشئ فى العقل **قلت** للعلم ثلثة معان الاول حصول صورة
الشئ فى العقل والثانى القواعد المذكورة والثالث ما يحصل به القواعد وهى الملكة الحاصلة للانسان
فالمراد بالعلم ههنا المعنى الثانى ثم لا يرد ما ذكره **فان قلت** الكلم فى الحقيقة تميز الثلث لان العدد
يقتضى التميز فينبغى ان يقال الثلثة بالتاء لان الكلم مذكر والتميز اذا كان مذكرا يكون العدد مونثا
قلت الامر كذلك الا ان هذا التركيب خرج من باب التميز لانه يكون موخرا او انتقل الى التركيب
التوصيفى والمطابقة شرط بين الصفة والموصوف وغرضه صيانة ذهن المبتدى

له قوله ولا يخفى على الفطن العارف ان لم حرف غير مستقل بالمفهومية وترك فعل مستقل بالمفهومية فكيف يكون غير المستقل بمعنى
المستقل كما هو الظاهر فالحق فى الجواب ان يقال ان قوله ههنا قيد للفعل المثبت اللازم للفعل المنفى اعنى ترك كما اشار اليه مولٰنا
عبد الغفور اى ترك ذلك الجعل كسرا لنفسه ١٢ منه رحمه الله تعالى رب يسر ولا تعسر وتمم بالخير

تعریف علم نحو
غرض علم نحو

عن الخطاء اللفظی فی کلام العرب فان قلت هذا خطأ لان الذهن غیر متلفظ بل المتلفظ هو اللسان قلت المتلفظ فی الحقیقة هو الذهن واللسان مترجم له او نقول ان العبارة بحذف المضاف ای صیانة مترجم ذهن المبتدی وموضوعه الکلمة والکلام فان قلت تعدد الموضوع یستلزم تعدد العلم فینبغی ان یکون النحو علمین قلت نعم لکن هذا اذا لم یکن للموضوع المتعدد جهة واحدة وههنا جهة واحدة وهو کون کل واحد منهما لفظا موضوعا للمعنی کموضوع اصول الفقه الکتاب والسنة واجماع الامة والقیاس لکن لها جهة واحدة وهو کون کل واحد منها دلیلا شرعیا فان قلت فعلی هذا ینبغی ان یکون کل العلوم علما واحدا لاشتراکهما فی انه یذکر فیها لفظ موضوع قلت ان ذلک فیما اذا کان الجهة مقصودة فی ذلک العلم ولفظ الموضوع غیر مقصود فی غیر النحو من × × × العلوم لان المقصود فیها المعانی فقط ثم هذه المبادی المذکورة خاصة والخاص یتوقف العلم به علی العام فمطلق التعریف فی اللغة ما یعرف به الشیء وفی الاصطلاح ما یمیز به الشیء عن جمیع ما عداه کتعریف الانسان بالحیوان الناطق او عن بعض ما عداه کتعریف الانسان بالحیوان هذا علی مذهب المتقدمین واما علی مذهب المتاخرین فما یمیز به عن جمیع ما عداه والغرض فی اللغة نشانه وفی الاصطلاح ما × × × یکون باعثا علی الفاعل فی فعل ویکون الفعل لاجله والموضوع فی اللغة نهاده کرده شده وفی الاصطلاح ما یبحث فیه عن احواله وعوارضه الذاتیة ثم العرض الذاتی ما یلحق الشیء لذاته مثل الانسان مدرک او بواسطة المساوی وهو اما جزءه او خارج عنه مثال الاول الانسان متکلم فانه یلحق بالانسان بواسطة المساوی الذی هو الناطق وهو جزء منه ومثال الثانی الانسان متعجب فانه ملحق بالانسان بواسطة المساوی الذی هو المدرک وهو خارج عنه ویقابله العرض الغریب وهو ما یلحق الشیء بواسطة الاعم سواء کان جزءه او خارجه مثال الانسان ماش فانه ملحق بالانسان بواسطة الحیوان وهو اعم منه وجزء منه ومثال الثانی مثل الابیض متحرک فانه ملحق بالابیض بواسطة الجسم وهو اعم منه وخارج عنه او بواسطة الاخص مثل الحیوان ضاحک فانه ملحق بالحیوان بواسطة الانسان وهو اخص من الحیوان او بواسطة المباین مثل الماء حارة فان الحرارة ملحق بالماء بواسطة المباین وهو النار قوله وبدأ بتعریف الکلمة والکلام جواب سوال وهو ان المقصود فی هذا العلم المرفوعات والمنصوبات والمجرورات فالاشتغال بتعریفهما اشتغال بما لا یعنی فیجب ان یبدأ بها لا بتعریفهما فان قلت لا نسلم انه بتعریفهما بل بدأ بالمعرف بل بالتسمیة فلا یرد الاعتراض قلت مراد المعترض بالابتداء الاضافی وهو ما یکون بالنسبة الی المقصود فقط لا الابتداء الحقیقی وهو ما یکون بالنسبة الی المقصود وغیره فیرد الاعتراض فاجاب الشارح عن اصل الاعتراض بقوله وبدأ الخ محصل الجواب انه انما بدأ بتعریفهما لانه یبحث فی هذا الکتاب عن احوالهما فمتی لم یعرفا فکیف یبحث عن احوالهما لان البحث عن المجهول المطلق ممتنع قطعا وههنا بحث بوجوه الاول المناسب ان یقول وبدأ بتعریف الکلمة والکلام بتقسیمهما ایضا والثانی انه کما یبحث فی هذا الکتاب عن احوالهما کذلک یبحث فی هذا الکتاب عن سائر المرکبات من التوصیفی والاضافی والامتزاجی والتعدادی

موضوع علم النحو

بیان معنی التعریف

بیان معنی الغرض

تعریف العرض الذاتی

تعریف العرض الغریب

والصوتی فینبغی ان یذکرها ایضا فی الصدر والثالث ان قوله عن احوالهما شامل للاحوال الملحقة بذات الکلمة ایضا مثل کیفیة حروف زید من ترکیب الزاء والیاء والدال وتقدیم بعضها علی بعض مع انه لا یبحث فی هذا الکتاب عنها والرابع ان قوله عن احوالهما شامل للاحوال العامة لهما ککونهما عرضا ومسموعا وغیر قار الذات مع انه لا یبحث فی هذا الکتاب عنها والخامس ان بعضا من الاحوال الاعراب والبناء وهما غیر ثابت لنفس الکلمة والکلام بل للاسم والفعل والحرف **اجیب** عن الاول ان العبارة بحذف المعطوف ای بدأ بتعریف الکلمة والکلام وبتقسیمهما **فان قلت** لما کان العبارة بحذف المعطوف فقوله لانه یبحث الخ لا یصح ان یکون دلیلا للمجموع للمعطوف والمعطوف علیه **قلت** دلیل المعطوف محذوف ای کالمعطوف وهو ان التقسیم من تتمة التعریف لانهما للایضاح وان التعریف تصویر الشیٔ من حیث المفهوم والتقسیم تصویر الشیٔ من حیث الانطباق علی الافراد فیشترکان فی التصویر وعن الثانی ان البحث عنهما راجع الی بحث الکلمة لانه اما ان یکون عن اعراب الجزئین او عن بنائهما او عن اعراب احدهما وبناء الآخر وذلک کلها لیس الا بحث الکلمة **فان قلت** البحث عن الکلام ایضا راجع الیها فینبغی ان لا یذکر الکلام ایضا **قلت** البحث عن الکلام قد یکون عن مجموعه لا عن الاجزاء کما اذا وقع الخبر جملة فلا بد فیها من عائد وکما اذا وقع الجملة حالا فالاسمیة بالواو والضمیر معا او بالواو وحدها او بالضمیر وحده الخ وعن الثالث ان المراد من الاحوال الاحوال المنسوبة الیهما وهی تقتضی المغایرة وذلک الاحوال باعتبار الحاقها بالذات الکلمة لم یسم منسوبة لدقة التغیر بینهما وبین الذات وعن الرابع ان المراد من الاحوال ما یکون مختصة بهما وعن الخامس ان اضافة الاحوال الیهما اعم من ان یکون لانفسهما او لاقسامهما اما حال نفس الکلمة فمثل العاملیة لان الکلمة عاملة سواء کانت فی ضمن الاسم او الفعل او الحرف والحال الاقسام فمثل الاعراب والبناء مثلا **فان قلت** فعلی هذا ینبغی ان لا یصح اضافة الاحوال الی الکلمة والکلام فقط بل ینبغی ان یضاف الی اقسامهما ایضا **قلت** الاقسام لما اعتبرت من حیث انها اقسامهما کانت کانها نفس الکلمة والکلام فالاضافة الیهما اضافة الیها ایضا ولو اعتبرت الاقسام لا من حیث انها اقسامهما لکانت مستقلة لورود الاعتراض المذکور کذا یفهم من الغفور... **فان قلت** ان قوله عن احوالهما لا یصح لان کلمة عن للمجاوزة فیکون معناه ان البحث فی هذا الکتاب یجاوز عن احوالهما ولیس الامر کذلک **قلت** ان کلمة عن بمعنی من ای من احوالهما **قوله** فمتی لم یعرفا **فان قلت** ان قوله لم یعرفا لا یخلو اما من التعریف او من المعرفة فعلی الاول لا تصح الملازمة لان البحث عن العوارض لا یتوقف علی التعریف بل علی المعرفة بوجه ما وعلی الثانی لا یتم التقریب لان المدعی تقدیم التعریف والدلیل یدل علی المعرفة بوجه ما **قلت** انه من التعریف لکن المراد من البحث البحث علی وجه البصیرة وذا لا یحصل الا بالتعریف فتم الملازمة او نقول ان المعرفة وان تأتی بالتعریف لتحصیل ما هو الواجب لان المعرفة امر کلی لا یوجد الا فی ضمن الجزئیات التعریف جزئی من جزئیاته لکن اختار هذا الجزئی لکماله **فان قلت** الواجب حاصل قبل التعریف لتوقف تعریف کل شیٔ علی التصور بوجه ما لان توجه الذهن الی المجهول المطلق محال **قلت** ذلک التوقف بالنسبة الی المعلم المفکر

لا الى المتعلم لانه لا حاجة الى التصور بل هو يكتفى بالمعرف الذى قرع عليه استاذه **فان قلت** المتعلم ايضا عالم بالمعرف قبل التعريف لان لام التعريف فى الكلمة تشير الى ما يعلم المخاطب **قلت** لا يلزم من علم المخاطب علم المتعلم لجواز ان يكون للمتعلم سامعا غير مخاطب فاذن التعريف بالنسبة اليه يفيد اصل النسبة وبالنسبة الى المخاطب يفيد زيادة المعرفة كذا قال مولانا عبد الغفور **فان قلت** ان قوله فمتى لم يعرفا الخ لا يصح ان يكون نتيجة لقوله لانه يبحث فى هذا الكتاب اذ حاصل الدليل ان الكلمة والكلام ما يبحث فى هذا الكتاب عن احوالهما وكل ما يبحث فى هذا الكتاب عن احوالهما .... لابد من الابتداء بتعريفهما فى هذا الكتاب فينتج ان الكلمة والكلام لابد من الابتداء بتعريفهما فى هذا الكتاب **قلت** ان قوله فمتى لم يعرفا وان لم يكن عين النتيجة لكن يكون لازم النتيجة فلذا رتبه الشارح على الدليل السابق فافهم **اعلم** انه لابد ههنا من سبعة امور احدها الشكل والثانى الصغرى والثالث الكبرى والرابع الحد الاصغر والخامس الحد الاكبر والسادس الحد الاوسط والسابع النتيجة فالشكل عبارة عن القياس المركب من المقدمتين والصغرى عبارة عن المقدمة الاولى التى ليست مستعملة بحرف السور والكبرى عبارة عن المقدمة الثانية التى تكون مستعملة بحرف السور والحد الاصغر عبارة عن الجزء الاول من الصغرى والحد الاكبر عبارة عن الجزء الاخير من الكبرى والحد الاوسط عبارة عن الجزء المكرر الذى هو محمول فى الصغرى وموضوع فى الكبرى والنتيجة عبارة عما بقى بعد انتفاء الحد الاوسط من الصغرى والكبرى كقولنا العالم حادث لانه متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث فالشكل فيه قوله لانه متغير وكل متغير حادث والصغرى فيه قوله لانه متغير والكبرى فيه قوله وكل متغير حادث والحد الاصغر فيه قوله لان العالم لان الضمير فى انه راجع الى العالم والحد الاكبر فيه قوله حادث والحد الاوسط فيه قوله متغير لانه مكرر بين المقدمتين والنتيجة قوله فالعالم حادث لانه الباقى بعد انتفاء الحد الاوسط وهو قوله متغير

قوله وقدم الكلمة على الكلام جواب سوال وهو انه لما كانت الكلمة والكلام موضوعين للنحو فما وجه تقديم الكلمة على الكلام فاجاب بقوله وقدم وحاصل الجواب ان الكلمة جزء من الكلام بحسب الافراد والمفهوم والجزء مقدم على الكل طبعا فقدم وضعا ليوافق الوضع الطبع لان مخالفة الوضع عن الطبع فى قوة الخطاء عند المحققين **وفيه بحث** من وجهين الاول ان الضمير فى افرادها ومفهومها لا يخلو اما راجع الى لفظ الكلمة او الى مفهومها فعلى الاول لا يصح اضافة الافراد الى ضمير الكلمة لان الافراد ليست للفظ الكلمة بل لمفهومها وعلى الثانى لا يصح اضافة المفهوم الى الضمير لانه يلزم للمفهوم مفهوم وذا باطل لانه يفضى الى التسلسل وايضا فات المطابقة لان الراجع مونث والمرجع مذكر كما لا يخفى والثانى ان مفهوم الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد ومفهوم الكلام المتضمن كلمتين بالاسناد وليس الاول جزءا من الثانى **اجيب** عن الاول ان الكلام من قبيل الاستخدام لان الكلمة لها اعتباران لفظها ومفهومها فاضافة الافراد باعتبار المفهوم واضافة المفهوم باعتبار اللفظ والمفهوم تابع اللفظ فى التذكير والتانيث فلما كان لفظ الكلمة مونثا فكذا مفهومها فلا يفوت المطابقة وعن الثانى ان المراد من المفهوم مفهوم ما صدق عليه الكلمة ولا شك انه جزء ما صدق عليه الكلام لان زيدا اذا كان جزء

له ليست مستعملة بحرف السور اقول لعل المصنف فهم من التوليف من المثال الذى ذكره الامام [illegible] العزى يكون الصغرى الكبرى [illegible] التعريف [illegible] التى اشتملت على الحد الاصغر [illegible]

ذید قائم کان مفہومہ ایضا جزءً من مفہومہما ونقول ان المفہوم الاجمالی للکلمۃ موجود فی المفہوم التفصیلی للکلام لان الماخوذ فی تعریف الکلام لفظ الکلمۃ ولفظ الکلمۃ یدل علی مفہومہا لانہ غیر منفک عنہا فلما کان لفظ الکلمۃ ماخوذا فی مفہوم الکلام وجزء امنہ فکذا مفہومہا ماخوذ فیہ وجزء امنہ اجمالا لان المفہوم الاجمالی ہو الذی یودی بلفظ المعرف لانہ تعبیر عن الامور المتعددۃ بلفظ واحد والتفصیلی تعبیر عن الامور المتعددۃ بالفاظ متعددۃ **فان قلت** المفہوم الاجمالی لایثنی ولایجمع فکیف یصح قولہ کلمتین فی قولہ ما تضمن کلمتین **قلت** لہا اعتباران احدہما اعتبار من حیث ہو ہو والآخر اعتبار من حیث الاطلاق علی الافراد وہو لا یثنی باعتبار الاول دون الثانی **فان قلت** المدعی لا یخلو اما تقدیم تعریف الکلمۃ فقط او تقدیم تعریفہا وتقسیمہا فعلی الاول الدلیل الثانی کاف والاول مستدرک لان التعریف لیس الا باعتبار المفہوم وایضا لایکون مثبتا للمدعی لان کون افراد الکلمۃ جزءًا من افراد الکلام لایقتضی التقدیم باعتبار التعریف لان افراد المفرد جزء من افراد المرکب مع ان مفہوم المرکب مقدم علی مفہوم المفرد حیث قالوا فی کتب المیزان المرکب ما دل جزءہ علی جزء معناہ والمفرد بخلافہ وعلی الثانی الدلیل الثانی ایضا کاف والاول مستدرک لان التقسیم ایضا لایکون الا باعتبار المفہوم **قلت** سلمنا ان الدلیل کاف لہما لکن الاستدلال ممنوع لان الدلیل الثانی لمدعی الاول والاول للثانی بطریق اللف والنشر الغیر المرتب **فان قلت** التعریف کما یکون باعتبار المفہوم فکذا التقسیم باعتبار المفہوم فکیف یصح قولہ ان الدلیل الاول لمدعی الثانی **قلت** سلمنا ان التقسیم ایضا باعتبار المفہوم لکن المنظور فیہ الانطباق علی الافراد **فان قلت** الدلیل لایطابق المدعی لان التقدیم الکتبی والدلیل یدل علی التقدیم الخارجی لان تقدیم الجزء علی الکل فی الخارج **قلت** ان المتقدم بحسب الوجود الخارجی اذا تقدم فی الکتابۃ توافقت فی التقدم الوجودات الاربعۃ الکتبی واللفظی والذہنی والخارجی اما الخارجی والکتبی فظاہر واما اللفظی فلان التلفظ غالبا یکون علی وفق الکتابۃ واما الذہنی فلان التلفظ غالبا یکون بعد الذہن **قولہ** فقال الکلمۃ **فان قلت** ان الفاء للتعقیب ومدخولہا معطوف علی ما قبلہ وہو قولہ وقدم وہذا العطف لایصح لوجہین الاول ان العطف یقتضی المغایرۃ ولا مغایرۃ بین التقدیم والقول والثانی ان العطف بالفاء یقتضی الترتیب ولا ترتیب بین التقدیم والقول لان زمان التقدیم بعینہ زمان القول وبالعکس **قلت** الاول لا نسلم ان الفاء للتعقیب بل للتفصیل وان سلم فالارادۃ مقدرۃ فی جانب التقدیم **فان قلت** لابد للمقدر من القرینۃ وہو غیر موجودۃ **قلت** القرینۃ موجودۃ وہو ان التقدیم فعل اختیاری وکل فعل اختیاری مسبوق بالارادۃ **قولہ** الکلمۃ **فان قلت** ان الالف واللام فی الکلمۃ لا یخلو اما للتعریف او لا فعلی الثانی یلزم تنکیر المبتدا وعلی الاول یلزم تحصیل الحاصل لان التعریف قد حصل بالحد **قلت** التعریف باللام راجع الی لفظ الکلمۃ والتعریف بالحد راجع الی مفہومہا او نقول ان التعریف باللام راجع الی الافراد والتعریف بالحد راجع الی الماہیۃ فلا یلزم

ای الانطباق

تفصیل الحاصل فان قلت هذا انما یستقیم فی الاستغراقی والعهدی دون الجنسی لان الجنس ایضا عائد الی الماهیة قلت الفرق المذکور مختص بالاستغراقی والعهدی واما مع الجنسی فهو ان باللام الجنسی اشارة الی الماهیة بطریق الاجمال وبالحد اشارة الی الماهیة بطریق التفصیل فافترقا کما لا یخفی فان قلت ان البحث عن الکلمة محال لاستلزامه الدور لان الحروف لا یتلفظ بها الا بعد الحرکات للزوم الابتداء بالساکن والحرکات لا یتلفظ بها الا بالحروف لعدم استقلالها فی التلفظ ـ الدور محال والموقوف علی المحال محال قلت هذا الدور معی وهو غیر باطل اعلم ان الدور توقف الشیئ علی ما یتوقف علیه ذلک الشیئ وهو علی نوعین معی ومصرح فالمعی توقف الشیئ علی ما یتوقف علیه ذلک الشیئ بلا تخلل زمان بینهما ویکونان معلولین لشیئ ثالث کتوقف الابوة علی البنوة وبالعکس لان زمانهما واحد وکلاهما معلولان للتولد وهو جائز لان علة امتناع الدور جعل العلة معلولا والمعلول علة وهذا الحکم فی المعی لانه لیس احدهما علة والآخر معلولا بل هما معلولان لثالث فیکونان مثل اللازمین لشیئ والمصرح توقف الشیئ علی ما یتوقف علیه ذلک الشیئ مع تخلل زمان بینهما وان قل ویکون احدهما علة والآخر معلولا وهو باطل ثم هو علی نوعین مصرح ومضمر فالاول توقف الشیئ علی ما یتوقف علیه ذلک الشیئ مع تخلل زمان بینهما بلا واسطة شیئ آخر کتوقف آ علی ب وتوقف ب علی آ والمضمر ما یکون بواسطة شیئ آخر کتوقف آ علی ب وتوقف ب علی ج وتوقف ج علی آ قوله قیل هی والکلام فان قلت لو قال هما مشتقان لکان اخصر قلت الکلام غیر مذکور سابقا والکلمة مذکورة سابقا فلذا اورد احدهما ظاهرا والآخر ضمیرا فان قلت الکلام ایضا مذکور سابقا فی قوله وبدأ بتعریف الکلمة والکلام قلت مرادنا انه غیر مذکور فی شرح هذا المتن ای الکلمة لان الذکر فی غیر هذا الموضع غیر کاف للارجاع ثم اعلم ان ههنا مذهبان مذهب الجمهور ومذهب البعض فمذهب الجمهور انهما غیر مشتقین بل هما کلمتان براسهما لان جعلهما اصلا اولی من جعلهما اصلا بعد المناسبة فی هذا الاشتقاق کما ستعرف ومذهب البعض انهما مشتقان من الکلم قوله بتسکین اللام جواب سوال وهو ان الکلم جنس الکلمة والکلمة فرد منه والفرد لا یشتق من الجنس فی موضع من المواضع فاجاب الشارح بقوله بتسکین اللام وما هو الجنس فهو بکسر اللام فافترقا قوله لتاثیر معانیهما فی النفوس کالجرح جواب سوال وهو انه اذا کان الکلم بتسکین اللام فایضا لا یصح الاشتقاق لان الاشتقاق هو وجدان المناسبة فی اللفظ والمعنی وههنا وان وجد المناسبة فی اللفظ لکنه لم یوجد فی المعنی لان معناهما ما یتکلم به ومعنی الکلم الجرح فاجاب الشارح بقوله لتاثیر معانیهما فی النفوس کالجرح محصل الجواب ان المناسبة فی المعنی اعم من المطابقی والتضمنی والالتزامی وههنا وان لم یوجد الاولین لکن وجد الالتزامی وهو التاثیر لتاثیر معانیهما فی النفوس کالجرح فان قلت تحقق المناسبة فی المعنی الالتزامی ایضا غیر مسلم لان المعنی الالتزامی لهما هو التاثیر فی الحواس الباطنة ومعنی الالتزامی للکلم هو الالم فی البدن قلت المناسبة وان لم یتحقق فی جمیع الکلمات لکنها متحققة فی بعض الکلمات وهی الکلمات السیئة لانها ایضا تفید الالم

فی البنا دفی هذا الجواب بحث من وجهین احدهما ان المناسبة انما تکون بین الکلم والکلام لا بین الکلم والکلمة لانها غیر مفیدة للتاثیر کما لا یخفی والثانی ان هذه المناسبة بعیدة عن الفهم لخفائها ولانها مناسبة باعتبار لبعض الافراد وهی الکلمات السیئة والاشتقاق یجری فی کل الافراد علی ان هذه المناسبة غیر لازمة مع ذالک البعض ایضا لان التاثیر یختلف باختلاف الاشخاص لان کثیرا ما لا یؤثر الکلمات السیئة فی بعض الاشخاص فالتشبیه بقوله لتاثیر معانیهما فی النفوس کالجرح عن غیر صحیح علی الاطلاق اجیب عن الاول ان تاثیر الکلمة وان لم یکن بذاتها لکن یکون بواسطة الکلام لکونها جزءا منه وعن الثانی ان التشبیه وان لم یصح باعتبار الاثر المعنوی لکن یصح باعتبار نفسهما وهو القوة والشدة لان کل کلمة اذا اشتملت علی الکاف واللام والمیم فهی تنبئ عن القوة والشدة الا تری ان لفظ ملك والمالك والملك یدل علی القوة والشدة لان الکاف من الحروف الشدیدة واللام والمیم من الحروف المجهورة واللازم معهما القوة والشدة اعلم ان الاشتقاق فی اللغة پارہ کردن وفی الاصطلاح ان تجد بین اللفظین تناسبا فی احد المدلولات الثلثة واشتراکا فی جمیع الحروف الاصلیة مرتبا نحو ضرب من الضرب او غیر مرتب نحو جبذ من الجذب او اشتراکا فی اکثر الحروف الاصلیة مع تقارب فی المخرج نحو نعق من النهق کذا فی الغفور وفی هذا التعریف بحث بوجوه الاول ان حمل ان تجد لا یصح علی الاشتقاق لانه صفة اللفظ وان تجد بتاویل المصدر بمعنی وجدان المناسبة صفة المتکلم فیلزم حمل صفة المتکلم ۲۰۲۰۲۰۲۰۲ علی صفة اللفظ وهو باطل والثانی انه علی هذا ینبغی ان یجری الاشتقاق بین الضارب والمضروب لصدق التعریف علیهما لانه ایضا وجدان المناسبة بین اللفظ والمعنی والامر لیس کذالک والثالث ان المناسبة متساویة من الجانبین فلم یشتق الکلم من الکلمة والکلام لهذا المناسبة بعینه والرابع لم لم یشتق الکلام من الکلمة وبالعکس مع وجود المناسبة بینهما فی اللفظ وهو الحروف الاصلیة والمعنی وهو ما یتکلم به اجیب عن الاول ان وجدان المناسبة صفة المتکلم لکن لا نسلم ان الاشتقاق صفة اللفظ بل هو ایضا صفة المتکلم لان معناه پارہ کردن فیلزم حمل صفة المتکلم علی صفة المتکلم وما هو صفة اللفظ هو کون اللفظ مشتقا واین هذا من ذلك وعن الثانی ان الاشتقاق وجدان المناسبة بین اللفظ والمعنی بحیث یکون یرد احدهما الی الآخر بعد حذف الزوائد وههنا لیس کذلك لان ضارب بعد حذف الزوائد ...... لا یرد الی المضروب وبالعکس بل یرد الی الضرب وعن الثالث انهما مشتملان علی الزیادة من حیث الحروف و والسکنات ولا یکون هذا الاشتقاق الکثیر من القلیل وعن الرابع ان الاشتقاق یقتضی المغایرة بحسب المعنی ولا مغایرة بینهما لانهما باعتبار المعنی اللغوی مترادفان فان قلت هذا مخالف لما قال فی الغفور حیث قال فی احد المدلولات الثلثة لانه یعلم منه انه اذا کان المناسبة فقط فیعم الاشتقاق ایضا والیضا ینقض باشتقاق الجبذ من الجذب لانهما مترادفان قلت الاشتقاق لا یجری فی المترادفین اذا کانا متساویین فی الشهرة والغرابة کما فیما بین الکلمة والکلام واما اذا کان احدهما

تعریف الاشتقاق

مشہور والاخر غریبا فیعم اشتقاق الغریب من المشہور کما فی المجد کذا فی الزبدۃ **قولہ** وقد عبر بعض الشعراء ای ہذا التشبیہ علاقۃ معتبرۃ ولہذا عبر بعض الشعراء **فان قلت** نقل عن الشیخ الکارزونی ان قائل الشعر علی ابن ابیطالب کرم اللہ تعالی وجہہ فلا یصح اطلاق الشاعر علیہ لانہ ترک الادب **قلت** لعل الشارح لم یطلع علی ذلک کذا فی العصمۃ **قولہ** عن بعض تاثیراتہا **فان قلت** لا یصح اضافۃ البعض الی التاثیر لان التاثیر لا یتجزی ومدخول البعض لا یکون الا مما یقبل التجزی **قلت** ہذا التاثیر مما یقبل التجزی لانہ ذو جزئین احدہما فہم المعنی والاخر ہو الالم فی البدن ولو سلم فہو محمول علی القلب ای عن تاثیرات بعض افرادہا وہی الکلمات السیئۃ **قولہ** ما جرح اللسان فانہ ذکر الجرح واراد منہ تاثیر اللسان مجازا والمجاز لا یکون بدون العلاقۃ فعلم ان التشبیہ المذکور بینہما علاقۃ معتبرۃ فلذا یصح الاشتقاق **قولہ** والکلم بکسر اللام انما قال ہذہ المقابلۃ قولہ بتسکین اللام ولما کانت الکلمۃ مرکبۃ من ثلثۃ اجزاء الالف واللام والکلم والتاء اشار الشارح الی بیان کل واحد منہا بقولہ والکلم الخ والغرض فی بیان الجزء الاول اظہار الخلاف الواقع بین الجمہور والبعض والغرض فی بیان الجزء الثانی والثالث دفع السوالات الاٰتیۃ کما سنذکرہ ان شاء اللہ تعالی **فان قلت** لم قدم بحث الکلم مع ان المقدم فی لفظ الکلمۃ اللام **قلت** الکلم معروض واللام والتاء عارضتان والمعروض مقدم علی العوارض طبعا فقدم وضعا لیوافق الوضع الطبع ثم فی الکلم مذہبان مذہب الجمہور ومذہب البعض فمذہب الجمہور انہ جنس فاشار الشارح الی بیان مذہب الجمہور بقولہ جنس لا جمع **فان قلت** ذکر قولہ لا جمع مستدرک لانہ اذا کان جنسا فلا یکون جمعا **قلت** ذکرہ لرد الصریح علی مذہب البعض فانہم جعلوہ جمعا لا جنسا **قولہ** کتمر وتمرۃ **فان قلت** ذکر تمرۃ لا یخلو اما للتشبیہ اولا لامر اخر فان کان الاول فالتشبیہ حاصل بالجزء الاول وان کان الثانی فعلیک البیان **قلت** ایرادہ للتشبیہ لاکن الاول لتشبیہ المذکور والثانی لتشبیہ المحذوف تقدیرہ ان الکلم بکسر اللام بدون التاء جنس کتمر والکلمۃ مع التاء فردہ کتمرۃ **قولہ** بدلیل قولہ تعالی الیہ الی العرش یصعد الکلم الطیب ولو کان جمعا لقال طیبۃ او طیبات لان المفرد لا یقع صفۃ للجمع لعدم المطابقۃ بینہما وبدلیل تصغیرہ بکلیم بلا رد الی الاصل ولو کان جمعا لرد الی الاصل لان تصغیر الجمع لا یصح لئلا یلزم اجتماع الفرعین الجمع والتصغیر وبدلیل وقوعہ تمیزا للعدد الاوسط نحو قرأت احد عشر کلما ولو کان جمعا لما وقع تمیزا للعدد الاوسط لان تمیز العدد الاوسط لا یکون الا مفردا **فان قلت** الدلیل لا یخلو اما لاثبات الجنسیۃ اولنفی الجنسیۃ لجواز ان یکون اسم الجمع وعلی الثانی بقی اصل المدعی بلا دلیل وعلی الثالث لا یتم التقریب **قلت** انا نختار الشق الاول ونفی الجمعیۃ یستلزم اثبات الجنسیۃ لعدم القائل بالفصل ومذہب البعض انہ جمع واشار الشارح الی بیان مذہب البعض بقولہ وقیل جمع لا جنس حیث لا یقع الا علی الثلث فصاعدا فلو کان جنسا لوقع علی ما تحت الثلث ایضا لان الجنس یقع علی القلیل والکثیر **قولہ** والکلم الطیب مؤل ببعض الکلم لان الصاعد الی محل الاجابۃ لیس الا البعض وہی الکلمۃ الحسنۃ وتصغیرہ کلیمۃ لا کلیم والتمیز کلمۃ لا کلما والجواب ان الاطلاق علی الثلث فصاعدا بحسب الاستعمال لا بحسب الوضع ولو

حاجة الى تقدير البعض لان البعضية يعلم من توصيف الكلم بالطيب والتصغير والتميز مجرد التحكم فان قلت فليكن للبعض ان يقول ان ما قال الجمهور تحكم فلا ترجيح ترجيح قلت الترجيح ثابت باعتبار عدم وجدان الكلم من اوزان الجمع كذا قال مولانا عبد الغفور اعلم ان الالف واللام فى اللغة ال وفى الاصطلاح كلمة تحلى بها كلمة اخرى سواء كانت للتعريف او للتحسين او لامر اخر ومعنى التحسين التفخيم فى اللفظ والكتابة وهى على قسمين اسمى وحرفى فالاسمى ما تدخل على اسم الفاعل والمفعول اتفاقا وعلى الصفة المشبهة اختلافا وانما صار اسميا اذا دخل على اسمى الفاعل والمفعول لانها مولفة بكلمة الذى والتى وما من الموصولات وهى قسم من الاسماء وانما خص الاسمى باسمى الفاعل والمفعول لان الاسمى مشابهة بالحرفى صورة فيقتضى ان يكون مدخولها مفردا صورة لان مدخول الحرفى لا يكون الا مفردا وفى المعنى موصولة فيقتضى ان يكون مدخولها جملة لان صلة الموصول لا يكون الا جملة وليست كلمة فى كلام العرب مفرد صورة وجملة معنى الا اسم الفاعل والمفعول لانهما ذو شبهين لانه ان نظر الى انهما لا يختلفان بالغيبة والخطاب والتكلم فيكون كالاسم الجامد لانهم قالوا هو ضارب انت ضارب انا ضارب كما قالوا هو زيد انت زيد انا زيد ولو كان كالفعل لا اختلف بالضمائر وان نظر الى انه بتاويل الفعل لان اللام اذا دخل على اسم الفاعل والمفعول يكون اللام بمعنى الذى واسم الفاعل والمفعول يكون بمعنى الفعل فيكون كالجملة وانما كان بمعنى الفعل لان اسم الفاعل حامل للضمير كالفعل فان قلت فعلى هذا ينبغى ان يقال لاسم الفاعل جملة حقيقة لاستوائه مع الفعل فى تحمل الضمير قلت بينهما فرق لان النسبة فى الفعل الى ذات خارج عن مفهومه والنسبة فى اسم الفاعل الى ذاته داخل فى مفهومه فيكون مفردا فان قلت فعلى هذا ينبغى ان يكون المصدر مع الفاعل جملة حقيقة لان الذات غير داخل فيه قلت كما ان الذات غير داخلة فيه فكذا النسبة غير داخلة فيه فلا يكون كالفعل لان النسبة داخلة فى الفعل واما فى الصفة المشبهة فقال بعضهم انه اسمى حملا على اسم الفاعل لمشابهتهما له فى الاشتقاق والقيام والافراد والتثنية والجمع وقال بعضهم انه حرفى لان اسم الفاعل يدل على الحدوث والصفة المشبهة تدل على الثبوت ففيهما منافاة فيشبه الجوامد وفى الجوامد حرفى فكذا فى الصفة المشبهة ثم الحرفى هى التى دخلت على غير اسم الفاعل والمفعول وهى على نوعين زائد وغير زائد فالزائد هى التى لا يتغير المعنى بسقوطها كما فى قول على كرم الله وجهه شعر ولقد امر على اللئيم يسبنى ✽ فمضيت ثمه وقلت لا يعنينى ✽ فاللام فى اللئيم زائدة والا فيكون معرفة فلا يصح توصيفه بقوله يسبنى لانه جملة وتوصيف الجملة بالمعرفة لا يصح فان قلت فليكن قوله يسبنى حالا منه قلت ان زيادة اللام على تقدير حل يسبنى صفة لا مطلقا فان قلت فعلى هذا يكون المثال مترددا فلا بد من مثال يقينى قلت المثال اليقينى قول العرب جاءنى الرجل عالم بدون اللام فى الصفة ثم الزائد على نوعين لازم وغير لازم واللازم على نوعين عوضى

ہ قوله اخرى اى لكونها عوضا عن المضاف اليه ١٢ ہ واما فى الصفة الخ اى الالف واللام الداخلة فى الصفة ١٢

مولفة

وغیر عوضی فمثال الزائد اللازم العوضی کما فی لفظ اللہ اما کونہ زائدۃ فلان التعریف قد حصل بالعلمیۃ واما کونہ لازما فلاحاطۃ العلمیۃ واما کونہا عوضا فلانہا عوض عن الہمزۃ المحذوفۃ لانہ فی الاصل الٰہ فحذفت الہمزۃ وعوض عنہ اللام ثم ادغم اللام فصار اللہ ومثال الزائد اللازم الغیر العوضی کما فی النجم والصعق والثریا اما کونہا زائدۃ فلان التعریف قد حصل بالعلمیۃ واما کونہا لازما فلاحاطۃ العلمیۃ واما کونہا غیر عوض فلعدم کونہا عوضا عن الشئ وکذلک غیر اللازم علی نوعین عوضی وغیر عوضی فمثال الزائد الغیر اللازم العوضی کما فی یا الناس اما کونہا زائد - - - - - - لان التعریف قد حصل بحرف الندا واما کونہا غیر لازم فلعدم لحاطۃ العلمیۃ بہا واما کونہا عوضا فلانہا عوض عن الہمزۃ المحذوفۃ لانہ فی الاصل اناس فحذفت الہمزۃ وعوضت اللام عنہا فصار الناس ومثال الزائد الغیر اللازم الغیر العوضی کما فی قول الشاعر ؎ فیا الغلامان اللذان فرا ٭ ایا کما ان تکسبان شرا ٭ اما کونہا زائدۃ فلان التعریف قد حصل بحرف النداء واما کونہا غیر لازم فلعدم احاطۃ العلمیۃ بہا واما کونہا غیر عوض فلانہا لم یعوض عن شئ واما غیر الزائد فہو علی اربعۃ اقسام جنسی واستغراقی وعہد خارجی وعہد ذہنی وجہ الحصر ان اللام انما یکون للاشارۃ الی مفہوم مدخولہا فان کان اشارۃ الی مفہوم المدخول من حیث ہو ہو فہو لام الجنس وان کان اشارۃ الی مفہوم المدخول باعتبار تحققہ فی ضمن جمیع الافراد فہو لام الاستغراق وان کان اشارۃ الی مفہوم المدخول باعتبار تحققہ فی ضمن فرد معین فہو لام العہد الخارجی وان کان اشارۃ الی مفہوم المدخول باعتبار تحققہ فی ضمن الفرد الغیر المعین فہو لام العہد الذہنی فالجنسی ہو الذی یشیر بہا الی حقیقۃ الشئ من حیث ہو ہو مع قطع النظر عن ملاحظۃ الافراد نحو الرجل خیر من المرأۃ فاللام فی الرجل جنسی لانہ یشیر بہا الی حقیقۃ الرجل فقط وہو مذکر من بنی آدم یتجاوز عن حد الصغر الی حد الکبر من غیر ملاحظۃ الفرد او الافراد **فان قلت** ہذا الحد لا یصدق علی آدم علیہ السلام لانہ کبیر من الابتداء **قلت** بنی التعریف علی الاعم الاغلب لا علی الشاذ والنادر **فان قلت** لم[1] لا یجوز ان یکون استغراقیا او عہدیا خارجیا او عہدا ذہنیا **قلت** لا سبیل الی کل واحد منہا لانہ لو کان استغراقیا لزم الکذب لان کثیرا من افراد النساء خیر من افراد الرجل ولا یجوز ان یکون للعہد الخارجی لانہ لا یناسب المقام لان المقصود من ہذا القول مدح الرجل ولا یجوز ان یکون عہدا ذہنیا لانہ یستلزم تنکیر المبتدا لان قولہ الرجل مبتدأ والاستغراقی[2] ہو الذی یشار بہ الی حقیقۃ الشئ مع ملاحظۃ جمیع الافراد نحو قولہ تعالٰی ان الانسان لفی خسر فاللام - - - فی الانسان للاستغراق لانہ یشار بہا الی حقیقۃ الانسان وہو حیوان ناطق مع ملاحظۃ جمیع الافراد **فان قلت** لم[3] لا یجوز ان یکون جنسیا او عہدا خارجیا او عہدا ذہنیا **قلت** لا سبیل الی کل واحد منہا لانہ لو کان جنسیا لا یصح الحکم علیہ بالخسران ؎

نافعہ

[1] قولہ الاعلام لا تتغیر ۱۲ [2] قولہ ان یکون استغراقیا الخ ای الالف واللام فی الرجل خیر من المرأۃ وہذا خلاف الواقع لان کثیرا من النساء خیر من الرجال کذا قیل ؎ نہ ہر زن زن است ونہ ہر مرد مرد ٭ خدا پنج انگشت یک ان نکرد ٭ ولکن اقیل ؎ فاطمہ ہم امہات المؤمنین ؎ فضل سیادتہ بر مردان چنین ٭ ۱۲ [3] والاستغراقی آہ عطف علی قولہ فالجنسی ۱۲ [4] لا یجوز ان یکون آہ ای الالف واللام فی قولہ ان الانسان لفی خسر ۱۲ رب اغفر لی ۱۲

لان الخبر ان لا یصدق عن الحقیقۃ الخالصۃ بدون ملاحظۃ الافراد ولا یجوز ان یکون للعہد الخارجی والذہنی
لانہ لو کان للعہد الخارجی والذہنی لا یصح الاستثناء بقولہ الا الذین امنوا لان الاستثناء یقتضی عموم
المستثنی منہ وایضا لو کان للعہد الذہنی یلزم تنکیر المبتداء لان اسم ان فی الاصل مبتدا والعہد
الخارجی ہو الذی یشار بہ الی حقیقۃ الشئ مع ملاحظۃ فرد معین معلوم بین المتکلم والمخاطب فی
الخارج نحو قولہ تعالی فعصی فرعون الرسول فان اللام فی الرسول للعہد الخارجی لانہ یشیر بہ الی
حقیقۃ الرسول وھو انسان بعثہ اللہ تعالی الی الخلق للتبلیغ مع ملاحظۃ فرد معین معلوم بین
المتکلم وھو اللہ تعالی والمخاطب وھو النبی علیہ السلام **فان قلت** فلم لا یجوز ان یکون جنسیا او استغراقیا
او عہدا ذہنیا **قلت** لا سبیل الی کل واحد منہا لانہ لو کان جنسیا یابی عنہ عصیان فرعون لان
عصیان فرعون انما یتصور من الفرد المعین لا من الماہیۃ الخالصۃ ولا یجوز ان یکون استغراقیا اذ
لا یمکن عصیان فرعون عن جمیع افراد الرسول لعدم وجودہم فی زمانہ ولا یجوز ان یکون عہدا ذہنیا لان
عصیان فرعون من موسی علیہ السلام وھو معلوم بین المتکلم والمخاطب فی القصص موجود فی
الخارج والعہد الذہنی ہو الذی یشار بہ الی حقیقۃ الشئ مع ملاحظۃ فرد معین معلوم فی ذہن
المتکلم نحو قولہ تعالی حکایۃ عن حال یعقوب انی اخاف ان یاکلہ الذئب فان اللام فی الذئب
ذہنی لانہ یشار بہ الی حقیقۃ الذئب وھو حیوان مفترس مع ملاحظۃ فرد معین معلوم فی ذہن
المتکلم وھو یعقوب علیہ السلام **فان قلت** فلم لا یجوز ان یکون جنسیا او استغراقیا او عہدا خارجیا
قلت لا سبیل الی کل واحد منہا لانہ لو کان جنسیا لزم الحکم بالاکل من الماہیۃ الخالصۃ والاکل
انما یتصور من الفرد لا من الماہیۃ الخالصۃ ولا یجوز ان یکون استغراقیا لانہ لو کان استغراقیا لزم الحکم
باجتماع جمیع افراد الذئب علی اکل شخص واحد وھو محال بالبداہۃ ولا یجوز ان یکون عہدا خارجیا
لانہ لو کان عہدا خارجیا یلزم الحکم بالاکل من الفرد المعین المعلوم فی الخارج وھو محال لان اللہ تعالی
حرم لحوم الانبیاء علی کل احد **قولہ** واللام فیہا للجنس والتاء للوحدۃ **فان قلت** ما للشارح
انہ ذکر قولہ فیہا فی قولہ واللام فیہا للجنس ولم یذکر فی قولہ والتاء للوحدۃ بان یقول والتاء فیہا
للوحدۃ **قلت** انما ذکر فی قولہ واللام فیہا للجنس للتعین لانہ لو قال واللام للجنس لم یعلم ان المراد لام
الکلمۃ او لام الکلم بخلاف التاء فانہا متعین للکلمۃ فلا حاجۃ الی قولہ فیہا للتعین وھذا جواب
سوال وھو ان اللام فی قولہ الکلمۃ لا یخلو اما اسمیۃ او حرفیۃ لا سبیل الی الاول لان الکلمۃ لیست باسمی
الفاعل والمفعول وان کانت حرفیۃ فہی اما زائدۃ او غیر زائدۃ لا سبیل الی الاول لانہ یلزم علی ہذا
تنکیر المبتدأ وان کانت غیر زائدۃ فہی علی اربعۃ اقسام لا سبیل الی الجنسی لانہا للماہیۃ من
حیث ہی ہی والتاء للفرد فیتنافیان ولا الی الاستغراقی لانہا یستلزم الکثرۃ والتاء للوحدۃ
ولا الی العہد الخارجی لانہ لیس ہہنا کلمۃ معینۃ حتی یشار بہا الیہا ولا الی العہد الذہنی

لانها فی قوة التنکیر فیلزم تنکیر المبتدأ وذا باطل فاجاب الشارح بقوله واللام فیها للجنس محصل الجواب ان اللام فیها للجنس والتاء للوحدة ولا منافات بینهما لانہ یصح توصیف الجنس بالوحدة والوحدة بالجنس لانه یقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس **وفیه بحث** من وجهین الاول ان اتصاف الجنس بالوحدة انما هو بالوحدة الجنسیة ومدلول التاء الوحدة الفردیة والثانی انه کیف یصح قوله هذا الجنس واحد فی مثال التوصیف لانه مبتدأ وخبر لا صفة وموصوف **اجیب** عن الاول انه لما نقلت الکلمة من المعنی اللغوی (وهو ما یتکلم به) الی المعنی الاصطلاحی (وهو لفظ وضع لمعنی مفرد) نقلت الوحدة الفردیة الی الوحدة الجنسیة ایضا **فانقلت** فعلی هذا یلزم ان لا یکون نسبة الکلمة الی الکلم کنسبة التمرة الی التمر لان الوحدة فیها فردیة **قلت** التشبیه فی نفس الوحدة ولا شك ان نفس الوحدة موجودة فیهما وعن الثانی ان المراد من الاتصاف التصادق فلا اشکال **اونقول** ان الفرق بین المبتدأ والخبر وبین الصفة والموصوف لیس الا باعتبار قبل العلم او بعد العلم بناء علی ما قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار والاخبار بعد العلم بها اوصاف **قوله** ویمکن حملها علی العهد الخارجی جواب ثان عن الاعتراض المذکور محصل الجواب ان التاء للوحدة ولا نسلم ان اللام للجنس حتی یلزم المنافاة بینهما بل اللام للعهد الخارجی **قوله** بارادة الکلمة المذکورة علی السنة النحاة جواب سوال وهو ان الشرط فی العهد الخارجی سبق ذکر المعهود والکلمة الجاریة علی السنة النحاة لیست بمذکورة سابقا محصل الجواب انه لا یشترط فی العهد الخارجی سبق ذکر المعهود بل الشرط فیه العلم بالمعهود وهو حاصل لان المعهود المعرف ههنا الکلمة النحویة المبحوثة عنها فی العلم النحو المذکورة علی السنة النحاة بالبحث عنها بالفاعلیة والمفعولیة والاضافة وغیرها علی ما بین فی علم النحو فالمعنی الکلمة التی هی مصطلح النحاة ومبحوثة عنها فی علم النحو لفظ **فان قلت** ما القرینة علی ان المراد هذه الکلمة لا غیرها **قلت** القرینة علیه ان العالم نحوی والمتعلم نحوی والکتاب مصنف فی النحو **فان قلت** العهد الخارجی لا یصح من وجه اخر وهو انه یستلزم تعریف الفرد والتعریف لا یکون الا للجنس بالجنس وایضا یلزم تعریف الاخص بالاعم **قلت** التعریف للماهیة التی هی فی ضمن الفرد **فان قلت** ما للشارح انه عبر عن هذا التوجیه بیمکن مع انه یدل علی الضعف **قلت** هضما لنفسه لان هذا التوجیه منقول عن الشارح فقط بخلاف الاول فانه منقول عن الشارحین السابقین ومشهور فیما بینهم ولا یصح ان یکون اللام فیها للعهد الذهنی لانه فی قوة التنکیر **وفیه بحث** لان جعل العهد الذهنی فی قوة التنکیر دون الجنسی تحکم لانه لو نظر الی الذهن فکلاهما معلومان ولو نظر الی الخارج فکلاهما غیر معلومین لان الماهیة معلومة فی الذهن معدومة[1] فی الخارج **اجیب** عنه ان الماهیة وان کانت معدومة فی الخارج لکن تحققها فی الخارج فی ضمن الافراد بخلاف الذهنی لانها لا یمکن تحققها فی الخارج لا بالذات ولا فی ضمن الافراد لانها موضوعة

---

[1] معدومة ای ان الماهیة امر ذهنی لا وجود لها فی الخارج بل تدرك فی الذهن ۱۲ نقیب احمد غفر له الدیوبندی ۱۲

لفرد معین فی الذهن دون الخارج **فان قلت** هذا مخالف لما ذکر فی مبحث المعرفة والنکرة لانه قال الشارح ثم العهد مطلقا من المعارف **قلت** المراد من العهد المذکور فی قول الشارح العهد الخارجی ذکر المطلق واراد منه المقید **قوله اللفظ فی اللغة** ای الرمی المطلق سواء کان من الفم او من غیره وقد جاء بمعنی الرمی من الفم او بمعنی التکلم **قوله** یقال اکلت التمرة ولفظت النواة جواب سوال وهو ان ما القرینة علی ان المراد من اللفظ الرمی محصل الجواب ان القرینة علیه قول العرب اکلت التمرة ولفظت النواة **قوله** ای رمیتها جواب سوال وهو ان المثال لا یطابق الممثل لان الممثل الرمی المطلق والمفهوم من المثال رمی الفم بقرینة الاکل فاجاب الشارح بقوله ای رمیتها محصل الجواب ان المراد من لفظت الرمی المطلق والاکل لا یکون قرینة علیه لان من عادة العرب وقت اکل التمرة ان یخرج النواة بالید من التمرة او الفم ثم یلقونه فلا یدل الاکل علی الرمی من الفم وههنا نظر فی الاعتراض والجواب اما فی الاعتراض فلان المثال لیس الا جزء للمثل ورمی الفم لیس الا جزءا من الرمی المطلق فمن این قلت المثال لا یطابق الممثل واما فی الجواب فهو ان قول الش ای رمیتها افاد عین ما افاد قوله لفظت النواة فکیف یکون جوابا عن السوال بل دفع السوال بقوله والاکل لا یکون قرینة علیه لان من عادة العرب الخ وذلک غیر مذکور فی الشرح **اجیب** عن الاول ان اللفظ فی اللغة علی معان ثلثة الرمی المطلق ورمی الفم والتکلم ومختار الشارح المعنی الاول فقال المعترض من المثال لا یطابق الممثل لان مختار الشارح ان الممثل الرمی المطلق والمثال لا یدل علی ما هو المختار عنده بل یدل علی المعنی الثانی وهو الرمی من الفم بقرینة الاکل وهو غیر مختار عنده فلا بد ان یاتی بمثال مطابق لما هو المختار عنده وهو الرمی المطلق فورد الاعتراض المذکور علیه لان بین العام والخاص مغایرة بالذات وعن الثانی ان اعتراض السائل مرکب من جزئین احدهما ان معنی لفظت رمی الفم والثانی بقرینة الاکل وجواب الشارح بمنع المقدمتین ای لا نسلم ان معنی لفظت رمی الفم بل الرمی المطلق حیث قال ای رمیتها مطلقا ولا یکون الاکل قرینة علیه بقرینة عادة العرب فمنع الجزء الاول مذکور فی عبارة الشارح واما منع الجزء الثانی فغیر مذکور فی قول الشارح وهذا غیر قبیح عند الشارحین **فان قلت** لما کان اللفظ فی اللغة علی معان فلم اختار الشارح المعنی الاول **قلت** لو کان موضوعا لواحد من المعنیین الاخیرین یکون استعماله فی الرمی المطلق علی سبیل الاشتراک والمجاز وکلاهما خلاف الاصل اما اذا کان موضوعا للرمی المطلق فان استعماله فیهما علی سبیل الحقیقة من قبیل استعمال المطلق فی الافراد **فان قلت** استعمال المطلق فی الافراد لیس الا استعمال المطلق فی المقید وهذا ایضا مجاز صرح به المولی لیعقوب

له بان المثال لا یطابق الممثل لان الممثل الرمی وهو عام والمثال لرمی الفم وهو خاص وبین العام والخاص تغایر بالذات ۱۲ منه رحمۃ اللہ تعالیٰ علیہ

الٰہی احفظہ صمنًا من عناد مدنیہ

ہزاران رحمت حق بر کسی باد ÷ کہ کاتب را بالحمدی کند یاد

قلت هذا مذهب البعض و اما عند الاکثرین فلیسمی هذا حقیقة قاصرة صرح به المحقق الدوانی
قوله ثم نقل جواب سوال وهو ان الکلمة مبتدا ولفظ خبره والخبر محمول علی المبتداء وههنا لا یصح
الحمل لانه یلزم حمل صرف الوصف علی الذات البحت فاجاب الشارح بقوله ثم نقل الخ محصل الجواب
ان الحمل لایصح اذا کان اللفظ بالمعنی اللغوی وهو الرمی المطلق وههنا انتقل من المعنی اللغوی الی
المعنی الاصطلاحی اعنی مایتلفظ به الانسان فصار من قبیل المشتق علی الذات قوله ابتداء
اولعد جعله الخ جواب سوال وهو ان النقل علی قسمین ابتدائی وثنوی فهذا النقل من ای قبیل محصل
الجواب ان فی هذا النقل خلاف فقال بعضهم انه ابتدائی ای من غیر تاویله بالملفوظ فیکون
من قبیل تسمیة المسبب باسم السبب لان الرمی سبب لما یتلفظ به الانسان وانما نقل ابتداء
تحرزا عن مؤنة تعدد النقل المستلزم للنقل وقال بعضهم انه نقل بعد جعله بمعنی الملفوظ فیکون
من قبیل تسمیة الخاص باسم العام لان مطلق الملفوظ عام و ملفوظ الانسان خاص وانما نقل
بعد جعله بمعنی الملفوظ لیحصل قرب العلاقة لان بین الخاص والعام قرب العلاقة لان العام
یصدق علی الخاص اذ یقال الانسان حیوان دون العکس والسبب لا یصدق علی المسبب اذ
لا یقال الصلوة وقت فان قلت ما السر فی الحمل العام علی الخاص یصح وبالعکس لا یصح اذ
یصح ان یقال الانسان حیوان ولا یصح ان یقال الحیوان انسان قلت السر فیه ان الحمل یفید
حصر المسند الیه فی المسند والحصر یستقیم فی الاول دون الثانی قوله الی مایتلفظ به الانسان
وفی هذا التعریف بحث من وجوه الاول ان هذا التعریف مستلزم الدور لان معرفة اللفظ
موقوف علی معرفة مایتلفظ لتوقف معرفة المحدود علی معرفة الحد ومعرفة مایتلفظ موقوف
علی معرفة اللفظ اما لانه مبداء مایتلفظ فیکون جزء منه والکل موقوف علی الجزء واما لانه مجرد
ویتلفظ مزید ومعرفة المزید موقوف علی معرفة المجرد والثانی ان هذا التعریف یصدق علی
الانسان لانه ایضا یتلفظ به الانسان والثالث ان الحرکات والحروف الاعرابیة لا یخلو اما ان
یکون لفظا اولا فعلی الاول ینبغی ان یکون زید من المرکبات فلا یکون اسما مع انه اسم بالاتفاق
وعلی الثانی ان لا یکون التعریف مانعا لانه دخل فیه الاعراب اجیب عن الاول ان
الجهة مغیر من حیث الاصطلاح واللغة وعن الثانی ان الباء للتعدیة لا للاستعانة ای ما
یتلفظ به الانسان او نقول ان الباء بمعنی علی وعن الثالث انها لیست بلفظ واخراجها عن التعریف
بقید الاستقلال ای مایتلفظ به الانسان بالاستقلال والتلفظ بالحرکات والحروف الاعرابیة
لیست بالاستقلال او نقول انها لفظ ولا یکون زید من المرکبات لان المرکب ما یکون اجزاؤه
مرتبا فی السمع ولیس بین الاسم والاعراب ترتب فی السمع بل یقع کل واحد منهما فی السمع معا
ثم فی قوله واخراجها عن التعریف بقید الاستقلال نظر من وجوه الاول ان بقید الاستقلال
خرجت الحرکات الاعرابیة عن التعریف دون الحروف الاعرابیة لانها مستقلة

فی التلفظ والثانی ان بقید الاستقلال خرجت التنوین عن التعریف لانها ایضا غیر مستقلة
فی التلفظ کما دل علیه تعریفه مع انه لفظ والثالث ان بقید الاستقلال خرجت عن التعریف
الضمائر المتصلة لانها ایضا غیر مستقلة فی التلفظ کما دل علیه تعریفه مع انها لفظ اجیب عن الاول
ان الحروف محمولة علی الحرکات وعن الثانی ان الاستقلال اعم من ان یکون بشخصه او بنوعه فنوع
التنوین یتلفظ به بالاستقلال لانها من نوع الحرف وهو مستقل فی التلفظ وعن الثالث ان
الاستقلال اعم من ان یکون بنفسه او بمرادفه ومرادف المتصل هو المنفصل وهو مستقل بالتلفظ
قوله حقیقة او حکما جواب سوال وهو ان التعریف غیر جامع لان الضمیر المستتر لفظ ولهذا
یجری علیه احکام اللفظ مع انه لا یتلفظ به الانسان فاجاب الشارح بقوله حقیقة او حکما **قوله**
مهملا کان او موضوعا جواب سوال وهو ان اخذ الوضع فی التعریف مستدرک لخروج المهمل بقید
اللفظ لان المتبادر من اللفظ الموضوع فاجاب الشارح بقوله مهملا کان او موضوعا **قوله مفردا**
کان او مرکبا جواب سوال وهو ان اخذ الافراد فی التعریف مستدرک لخروج المرکبات عن التعریف
باللفظ لان المتبادر من اللفظ هو اللفظ المفرد فاجاب الشارح بقوله مفردا کان او مرکبا **فان قلت**
لم قدم المهمل علی الموضوع مع انه اشرف **قلت** لیدل علی انه المقصود بالدخول فی التعریف من هذا التعمیم
فان قلت فعلی هذا ینبغی ان یقدم حکما لانه مقصود ایضا بالدخول من هذا التعمیم **قلت** ان
فی حکما نظر الی الاشرفیة وفی مهملا نظر الی المقصود والوجهان جائزان اعلم ان الظاهر ان تلک التعمیمات
الثلثة فی ما الموصولة وفیما یتلفظ ولا یبعد ان یجعل التعمیم الثانی اعنی قوله مهملا کان او موضوعا لما
یتلفظ به الانسان حقیقة اذ الملفوظ الحکمی لا یکون مهملا ویجعل التعمیم الثالث بالنسبة الی اللفظ الموضوع
اذ المهمل لا یتصف بالافراد والترکیب **فان قلت** لم خالف الشارح من العبارة المشهورة بین الجمهور
وهی مهملا کان او مستعملا **قلت** لئلا یلزم الواسطة بینهما بان یکون موضوعا ولم یکن مستعملا کاسماء
الاشارة موضوعة لمفهوم کلی ولا یستعمل الا فی الجزئیات **فان قلت** فعلی هذا لا یصح عبارة القوم **قلت**
المراد من المستعمل فی عبارة القوم هو الموضوع فلا یلزم الواسطة او المراد من المستعمل ما یصح استعماله **قوله**
واللفظ الحقیقی کزید وضرب والحکمی کالمنوی فی زید ضرب هذا شروع فی تفسیر اللفظ الحقیقی والحکمی
وترک تفسیر المهمل والموضوع والمفرد والمرکب لظهورها **فان قلت** لم ترک الشارح مثال الحرف
قلت اکتفی الشارح بکاف التمثیل والواو العاطفة لانهما حرفان او نقول انه لیس مقصود الشارح
استیفاء جمیع اقسام الکلمة حتی یجب علیه ذکر مثال الحروف ایضا بل مقصوده ذکر مثال اللفظ
الحقیقی والحکمی **فان قلت** فعلی هذا ینبغی ان لا یذکر زید ایضا لان ضرب کاف
لهما لان لفظ ضرب مثال اللفظ الحقیقی والمستتر فیه مثال اللفظ الحکمی **قلت** فی
الجواب لا بد من ذکر لفظ زید لیکون هو مرجعا للضمیر **فان قلت** فی
الاعتراض الحکمی علم من قوله وضرب

له قوله تلک التعمیمات الثلثة ای المذکورة فی الشرح من قوله حقیقة ۱۲ مفتی عبد الرحیم

لان المستتر فیه حکمی فما الحاجة الی قوله فی زید ضرب قلت ان قوله فی زید ضرب ظرف لمجموع[1]

قوله واللفظ الحقیقی کزید وضرب والحکمی لا للثانی فقط فلا یکون ذکره عبثا قوله اذ لیس من

مقولة الحرف والصوت جواب سوال وهو ان المنوی من ای جهة لیس من الالفاظ الحقیقیة

فاجاب الشارح بقوله اذ لیس من مقولة الحرف والصوت محصل الجواب ان اللفظ الحقیقی ما هو

من مقولة الحرف والصوت والمنوی لیس من مقولة الحرف والصوت فلا یکون لفظ حقیقی فان قلت ان ذکر

الصوت بعد الحرف مستدرک لان الحرف قسم الکلمة وهی قسم اللفظ والصوت لازم مع اللفظ فلما

لم یکن من مقولة الحرف لم یکن من مقولة الصوت قلت ذکر الاعم بعد الاخص جائز دون العکس

قوله اصلا ای فی وقت من الاوقات بخلاف المحذوف لانه قد یتلفظ به فی بعض الاحیان کما سیاتی

او نقول معنی قوله اصلا ای لا عقلا ولا نقلا ولفظ المقول فی قوله لیس من مقولة الحرف والصوت

عبارة عن المحمول علیه یعنی لا یصح علی المنوی حمل الحرف والصوت اذ لا یقال المنوی حرف او صوت

بخلاف اللفظ الحقیقی فانه یقال اللفظ الحقیقی حرف او صوت واعلم ان المدعی مرکب من جزئین

احدهما ان المنوی لیس لفظ حقیقی والاخر ان المنوی لفظ حکمی فقوله اذ لیس من مقولة الحرف والصوت دلیل للمدعی

الاول وقوله واجروا علیه احکام اللفظ دلیل للمدعی الثانی قوله ولم یوضع له لفظ جواب سوال وهو انا لا نسلم

انه لیس من مقولة الحرف والصوت لانهم قالوا ان المنوی فی زید ضرب هو وفی اضرب ولا تضرب انت

فاجاب الشارح بقوله ولم یوضع له لفظ محصل الجواب ان لفظ هو وانت لیس موضوع للمنوی بل هما ضمیران

اخران قوله وانما عبروا عنه باستعارة الخ جواب سوال وهو انه اذا لم یوضع له لفظ فلم عبروا عنه بلفظ

هو وانت فاجاب الشارح بقوله وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له محصل الجواب ان التعبیر عنه

بهو وانت بطریق الاستعارة لا بطریق الوضع فان قلت لا نسلم انه لم یوضع له لفظ لانه یقال له المستتر

والمنوی فیکون له لفظ کما لا یخفی قلت المراد من اللفظ لفظ خاص به والمستتر لا یختص بالمنوی بل

یطلق علی المستور مطلقا وکذا المنوی قوله واجروا علیه احکام اللفظ لما کان المدعی مرکبا من جزئین

احدهما ان المنوی لیس بلفظ حقیقی والاخر ان المنوی لفظ حکمی فلما اثبت الجزء الاول بقوله

اذ لیس من مقولة الحرف والصوت اراد ان یثبت الجزء الثانی بقوله واجروا علیه احکام اللفظ فکانه

جواب سوال وهو ان المنوی لما لم یکن لفظ حقیقی فبای وجه یقال له لفظ حکمی اذ لا یلزم من انتفاء

اللفظ الحقیقی اثبات اللفظ الحکمی فاجاب الشارح بقوله واجروا علیه احکام اللفظ الحقیقی وکل ما یجری

علیه احکام الغیر فله حکم الغیر قوله فکان لفظا حکما تفریع علی قوله واجروا علیه الخ وقوله لا حقیقة

تفریع علی قوله لیس من مقولة الحرف والصوت فان قلت لم لم یأت الشارح باللف

والنشر المرتب بان یقال فلا یکون لفظا حقیقة بل حکما قلت انما لم یأت

[1] تقدیره واللفظ الحقیقی کزید وضرب والحکمی کالمنوی فی زید ضرب فلا یکون ذکره عبثا ۱۲ منه رحمة الله تعالی

[2] من کونه مسندا الیه ومعطوفا علیه ومؤکدا وکلما جمعت فی قوله تعالی یا آدم اسکن انت وزوجک الجنة ۱۲ منه

الشارح باللف والنشر المرتب لان قوله فكان لفظا حكما وجودی وقوله لا حقيقة عدمی والوجود اشرف بالنسبة الى العدم لان الوجود صفة البارى والعدم صفة الشريك ولا شك ان صفة البارى اشرف من صفة الشريك وايضا فيه قرب بعض النتيجة الى الدليل وايضا الحكمی مقصود والمقصود مقدم **فان قلت** فعلى هذا ينبغى ان يقدم دليل هذا الجزء ايضا على دليل الجزء الاول بان يقال واجروا عليه احكام اللفظ وليس من مقولة الحرف والصوت الخ **قلت** الدليل غير مقصود فقدم غير المقصود فى موضع غير المقصود والمدعى مقصود فقدم المقصود فى موضع المقصود **قوله** والمحذوف لفظ حقيقة جواب سوال وهو ان المحذوف مثل المنوى فى عدم التلفظ والثبوت فى النية فمن اين حكم فى الاول بالحقيقى وفى الثانى بالحكمی فاجاب الشارح بقوله والمحذوف الخ محصل الجواب ان المحذوف ليس كالمنوى لانه يتلفظ به الانسان فى بعض الاحيان بخلاف المنوى فانه لا يتلفظ به اصلا فافترقا وايضا فيه رد على المصنف حيث قال فى الايضاح ان المنوى من قبيل المحذوف يعنى لا فرق بينهما لكن عبر عن المحذوف الذى هو الفاعل بالمنوى صونا للسان عن حذف الفاعل ولما كان هذا غير مرضى للشارح فرد عليه بقوله والمحذوف لفظ حقيقة وحاصل الرد ان المنوى ليس من قبيل المحذوف لانه يتلفظ الانسان فى بعض الاحيان بخلاف المنوى فانه لا يتلفظ به اصلا اى فى حين من الاحيان **فان قلت** هذا الجواب انما يستقيم فى الحذف الجائزی دون الواجبی لانه لا يتصور به التلفظ فى وقت من الاوقات كالمنوى **قلت** المحذوف بالحذف الواجبی على تقدير وجوده فى الخارج يتلفظ به الانسان **فان قلت** فعلى هذا المنوی ايضا قد يتلفظ به على تقدير وجوده فى الخارج **قلت** لا يصح تقدير وجوده فى الخارج لانه ليس له لفظ موضوع فباى شیئ عبر عنه فى الخارج اعلم ان الفرض على نوعين فرض ممتنع بالاضافة وهو جائز والثانى فرض ممتنع بالتوصيف وهو غير جائز والمحذوف من قبيل الاول والمنوى من قبيل الثانی **فان قلت** ان المنوى من حيث انه منوى مغاير من البارز من حيث انه البارز فلذا لا يكون هو وانت حقيقة فيه بل مستعار له فكذا المحذوف من حيث المحذوف مغاير من المنطوق من حيث المنطوق فلذا لا يكون القرينة فى قوله تعالى واسئل القرية بعد التكلم به لا يكون عين المحذوف بل مستعار له ففرق الشارح بينهما لا يكون صحيحا **قلت** ان جعل المنوى من قبيل الحكمی والمحذوف من قبيل الحقيقی بناء على مجرد اصطلاح النحويين ولا مناقشة فى الاصطلاحات كجعل الناطق ذاتى الانسان والضاحك من العرضی بناء على مجرد اصطلاح المنطقيين **قوله** لانه قد يتلفظ به الانسان فى بعض الاحيان **فان قلت** ان لفظ قد يفيد ما يفيد قوله بعض الاحيان لانهما للتقليل فيكون احدهما مستدركا **قلنا** ان قد لتقليل المفعول اى يتلفظ الانسان ببعض المحذوف او لتقليل الفاعل اى يتلفظ به بعض الانسان

ك۱ المنوى صيغة اسم مفعول من نوى ينوى كرى يرمى يعنى نيت كرده شده ۱۲ اَللّٰهُمَّ تُبْ عَلَيْنَا قَبْلَ الْمَوْتِ طبرحمتك يا ارحم الراحمين ط

فلا یکون احدہما مستدرکا قولہ وکلمات اللہ تعالیٰ داخلۃ فیہ جواب سوال وھو ان اللفظ نما یُفہم بالفم ولذا لایقال لفظ اللہ بل یقال کلمۃ اللہ فیکون تعریف الکلمۃ باللفظ تعریف الاعم بالاخص وایضاً ان قید الانسان فی تعریف اللفظ لایصح لانہ مخرج لکلمات اللہ تعالیٰ وکلمات الملئکۃ والجن محصل الجواب ان کلمات اللہ تعالیٰ داخلۃ فیہ لانہا مما یتلفظ بہ الانسان فان قلت ان تلفظ الانسان انما یستقیم فیمن لہ علم بالقرآن واذا لم یکن لہ علم بالقرآن فکیف یتلفظ بہ قلت معناہ من شانہ ان یتلفظ بہ الانسان او یمکن ان یتلفظ بہ الانسان او نقول لیس المراد من التلفظ تلفظ جمیع افراد الانسان بل المراد البعض فان قلت ان کلمات اللہ تعالیٰ اذا کانت الفاظا وداخلۃ فی اللفظ فما الفائدۃ فی ذکر الانسان مع انہ لم لاخراجہا قلت ان ذکر الانسان للاشارۃ الی ان لفظیۃ جمیع الکلمات باعتبار تلفظ الانسان ولہذا یقال کلمات اللہ تعالیٰ ولایقال الفاظ اللہ تعالیٰ فان قلت ان مایتلفظ بہ الانسان مغایر بالشخص مما یتکلم بہ الحق سبحانہ وتعالیٰ لاختلاف المحل وتعددہ قلت ہذا تدقیق فلسفی غیر ملتفت عند الادباء فان اختلاف المحل عند الادباء کاختلاف المکان فی شخص واحد وھو لایغیر الشیئ فکذا ہذا فان زید فی السوق ھو بعینہ زید فی المسجد وبالعکس فان قلت ان اعتذار الشارح رح من کلمات اللہ تعالیٰ لایخلو اما من التی نزلت الینا ومکتوبۃ فی القرآن او من الکلمات التی ھے قائمۃ بذات اللہ تعالیٰ او من الکلمات التی ھی فی علم اللہ تعالیٰ او من کلمات التی اظہرہا اللہ تعالیٰ علی لسان غیر العقلاء فعلی الاول لاحاجۃ الی الاعتذار لانہا من المعلوم انہا تجری علی لسان الانسان فتکون من الفاظ الانسان وان کان الثانی والثالث فہی غیر موجودۃ لان الکلمات التی ھی قائمۃ بذات اللہ تعالیٰ والکلمات التی ھی فی علم اللہ تعالیٰ ھے المعانی دون الالفاظ وان کان الرابع فہی لیست من مبحث النحوی قلت الکل مرادۃ لانہ مقام التعریف وھو یقتضی الجمعیۃ والشمول لانہا من شانہا ان یتلفظ بہ الانسان او یمکن ان یتلفظ بہ الانسان وان لم یکن من مبحث النحوی قولہ والدوال الاربع وھی الخطوط والعقود الخ ہذا رد علی الہندی وصاحب المتوسط حیث جعلا اللفظ فی تعریف الکلمۃ قید الاخراج الدوال الاربع فرد الشارح علیہ بقولہ غیر داخلۃ فی اللفظ ووجہ الرد ان الخروج یقتضی سبق الدخول ولادخول ھہنا فان قلت الرد غیر صحیح لجواز ان یکون مرادہ الاحتراز عن الدخول لا الاخراج بعد الدخول قلت للمناسب بالجنس الشمول لا الاحتراز فان قلت فلم لایجوز ان یکون الجزء الاول مقدرا فی التعریف ای الکلمۃ شئی ملفوظ قلت التقدیر فی التعریف غیر جائز لان التصریح بالقیود واجب عند ارباب التعریف والجواب عن جانب الہندی وصاحب المتوسط انہ اذا کان بین الجنس والفصل

عموم وخصوص من وجه يصح الاحتراز به لانه يمكن ان يقدر كل واحد جنسا وفصلا وههنا كذلك فيمكن ان يجعل الوضع جنسا لشمول الدوال الاربع واللفظ فصلا لاخراجها وان يجعل اللفظ جنسا لشمول المهملات والوضع فصلا لاخراجها فان قلت الدوال جمع دالة والخط والعقد مذكر ولا يستقيم جعلها جمع دال لان الفاعل المذكر لا يجمع على فواعل قلت انه من قبيل التغليب لان الخط والعقد وان كان مذكرا لكن النصب والاشارة مونث فان قلت فيه تغليب المونث على المذكر وذا لا يجوز كما صرح به العلامة التفتازاني رح في السعدية والضالة لنسلم ان النصبة مونث لانه فعيل والفعيل اذا كان بمعنى المفعول يستوي فيه المذكر والمونث فالتاء فيه ليست للتانيث بل للنقل من الوصفية الى الاسمية كما في الذبيحة والحقيقة اجيب عن اصل الاعتراض ان فاعلا اذا كان من غير ذوي العقول يجمع على فواعل كروابع جمع رابع كذا في المدقق اعلم ان الخطوط كالنقوش دالة على الالفاظ والعقود كالمفاصل للاصابع دالة على العدد والنصب كالعلامات في الطريق دالة على تعين الطريق والاشارة دالة على المحسوسات وقيل الخطوط عبارة عن اثر الاقدام دالة على الماشي والعقود عبارة عن العلامات في الاشجار والقصب والحشيش وغيرها دالة على تعين الطريق والنصب عبارة عن العلامات بين قطعات الارض دالة على تميز الاملاك فان قلت المراد اما لفظ الدوال الاربع او ماصدق هو عليه فعلى الاول فهي ليست الا من الالفاظ فكيف يخرج باللفظ وعلى الثاني لا يصح جعل زيد كلمة لان ما صدق هو عليه ليس بلفظ قلت الاعتبار لماصدق هو عليه ان كان ماصدق هو عليه من الموضوعات والا فالاعتبار للفظ ففي الخطوط مثلا اعتبر ماصدق هو عليه لانه موضوع لشئ وفي زيد مثلا اعتبر لفظه لان ماصدق هو عليه ليس بموضوع لشئ اصلا كذا في جمال قوله وانما قال لفظ الخ جواب سوال وهو ان الكافية ماخوذة من المفصل وصاحب المفصل قال لفظة فلم قال المصنف رح لفظ ومحصل الجواب ان صاحب المفصل قصد الوحدة والمصنف رح لم يقصد الوحدة الا ترى ان عبد الله عند المصنف رح حين العلمية كلمة مع انها لفظتان وعند صاحب المفصل ليس بكلمة فان قلت لا نسلم ان المصنف لم يقصد الوحدة لان التاء في الكلمة تدل على الوحدة قلت لا نسلم

سله والجواب عن جانب الشارح لو جاز جعل كل واحد من اللفظ والوضع جنسا وفصلا يلزم كون الشيء الواحد علة ومعلولا وذا باطل ۱۲ منه سله بل انما يجوز تغليب المذكر على المونث ۱۲ منه سله اعلم ان اللفظ الواحد مالا يصلح التلفظ به مرتين في حين من الاحيان فمثل عبد الله علما ... خارج عنه لانه يصلح التلفظ حين قصدا لمعنى الاضافي وان يصلح التلفظ به مرتين حين قصد المعنى العلمي ۱۲ منه رحمه الله تعالى سله لانه لم يقصد الوحدة منه رحمه الله تعالى آمين

رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ

ان التاء فی الکلمة للوحدة لان اللام الجنسی فیما یمنع الوحدة **فان قلت** هذا مخالف لما
قال الشارح رح واللام فیها للجنس والتاء للوحدة **قلت** مراد الشارح من قوله والتاء للوحدة فی
الاصل لا فی الحال **فان قلت** لا نسلم ان الوحدة غیر مراد للشارح فی الحال بل مراد له لان قول الشارح رح
ولا منافات بینهما ینادی بالصوت الاعلی ان الوحدة مراد له فی الحال **قلت** ان قوله ولا منافات بینهما
جواب بطریق التنزل والتسلیم کما عرفت سابقا **قوله** والمطابقة غیر لازمة الخ جواب سوال وهو ان
المطابقة بین المبتداء والخبر فی التذکیر والتانیث شرط وههنا لم یوجد لان الکلمة مؤنث واللفظ
مذکر محصل الجواب ان المطابقة غیر لازمة لعدم کون الخبر مشتقا **فان قلت** قد مر ان اللفظ
بمعنی الملفوظ فیکون مشتقا **قلت** الاعتبار للاصل وهو فی الاصل مصدر غیر مشتق
فان قلت فعلی هذا لا یصح حمله علی الکلمة لکونه وصفا محضا **قلت** حمله علی الکلمة
باعتبار المعنی الاصطلاحی کما عرفت فحاصل المقام ان وجوب المطابقة مشروط بستة شروط
الاول ان یکون مشتقا فلا ینقض بقوله الکلمة لفظ والثانی ان یکون الخبر حاملا لضمیر المبتدأ
فلا ینقض بقوله وزینب وسقر وماه وجور لان الضمیر فی ممتنع راجع الی الصرف والثالث
ان یکون المبتداء والخبر اسمین ظاهرین فلا ینقض بقوله وهی اسم وفعل وحرف والرابع ان لا یکون
الخبر صفة خاصة للمونث فلا ینقض بقوله المرأة حائض والخامس ان لا یکون الخبر اسم تفضیل
مستعمل بمن فلا ینقض بقوله الصلوة خیر من النوم والسادس ان لا یستوی فیه المذکر والمؤنث
فلا ینقض بقوله المرءة جریح لان الفعیل بمعنی المفعول یستوی فیه المذکر والمؤنث کما ان الفعول
بمعنی الفاعل یستوی فیه المذکر والمؤنث نحو امرأة صبور **قوله** مع کون اللفظ اخصر جواب سوال
وهو ان المطابقة مع کون الخبر غیر مشتق وان کانت غیر لازمة لکن لا شك انها امر مستحسن فلم
ترك الامر المستحسن محصل الجواب ان قوله لفظ اخصر من لفظة لانه لو قال لفظة لقال وضعت و
موضوعة بالتاء فی الکل ولا شك فی طوالته **قوله** الوضع فی اللغة نهادن او جعل الشیٔ فی حیز معین

وفی الاصطلاح تخصیص شیٔ بشیٔ بحیث متی اطلق او احس الشیٔ الاول فهم منه الشیٔ الثانی
فان قلت لم لم یتعرض الشارح للمعنی اللغوی للوضع **قلت** المعنی اللغوی غیر مقصود
فی العلوم فلذا لم یذکره الشارح رح **فان قلت** فعلی هذا ینبغی ان لا یتعرض للمعنی اللغوی
للفظ **قلت** انما ذکر لبیان النقلین احدهما ابتداء والاخر بعد حمله بمعنی الملفوظ
الی ما یتلفظ به الانسان **فان قلت** المذکور فی المتن لفظ وضع بصیغة الفعل
ثم فسر الشارح الوضع بصیغة المصدر **قلت** تعین المشتقات وابهامها باعتبار تعین المبادی وابهامها
فلذا بین المبداء دون المشتق **فان قلت** ان لفظ وضع بصیغة الفعل مشتمل علی ثلثة معان
الحدث والزمان والنسبة فما الوجه للشارح حیث بین الاول واهمل الاخرین **قلت**
النسبة یعلم بمقائسة الحدث

ف: وجوب مطابقة المبتدا والخبر مشروط بشروط الستة

لان تعين النسبة بتعين الطرف واما الزمان فلاحاجة الى بيانه لانه لم يرد بصيغة الفعل الواقع
فى التعريفات الزمان لانه يفيد تقيد الماهية باحد الازمنة الثلثة **فان قلت** التخصيص
لا يخلوا ما تخصيص اللفظ بالمعنى او تخصيص المعنى باللفظ فعلى الاول يخرج المشترك وعلى
الثانى يخرج المرادف **قلت** للتخصيص جزئين وجودى و سلبى فهو على كلا التقديرين
مجرد عن الجزء السلبى **فان قلت** لا يصدق تعريف الوضع على زيد اذا لم يعلم المخاطب به
او علم ولكن لم يسمع او سمع لكن عرض له الموت او الجنون او السكر لعدم فهم الشئ الثانى
عند الاطلاق **قلت** ان فهم الثانى مشروط بعلم المخاطب وسمعه وعدم عروض العارض
وانما لم يصرح به اكتفاء بالظاهر **فان قلت** اذا قدر السمع مع الاطلاق فحينئذ يلزم
الاستدراك لان احس من الاحساس وهو يتناول السمع **قلت** معناه او حس من غير السمع
فان قلت لو قال متى احس بدون ذكر قوله اطلق لكان كافيا لان احس من الاحساس
وهو يتناول السمع والسمع يتناول الاطلاق لان السمع لا يكون بدون اطلاق **قلت** انما
ذكرهما للاشارة الى قسمى الوضع لفظى كما فى الالفاظ وغير لفظى كما فى الدوال الاربع ونقارة
السلطان فانها تدل على ركوبه **فان قلت** ان كلمة ما لعموم الاوقات وهو يفيد الكلية
ولا يكون كلية لعدم صدقها عند الاطلاق ثانيا او ثالثا للزوم تحصيل الحاصل **قلت** قيد
ان لم يفهم من الاول مراد فى التعريف اى فهم منه الشئ الثانى ان لم يفهم من الاول
او نقول لا يلزم تحصيل الحاصل لان المراد من الفهم الالتفات **فان قلت** فعلى
هذا يلزم التفات الملتفت وهو ايضا تحصيل الحاصل **قلت** المراد بالفهم ثانيا هو الالتفات
الجديد **فان قلت** فلم لا يجوز ان يكون المراد بالفهم الفهم الجديد فلا يلزم تحصيل الحاصل
قلت التكرار فى الالتفات مفيد دون الفهم لان الالتفات عبارة عن النظر الباد سى
والفهم عبارة عن النظر الدقيق فالتكرار فى الالتفات مفيد لانه يفضى الى النظر الدقيق فلا
تحصيل الحاصل بخلاف التكرار فى الفهم فانه يفضى الى تحصيل الحاصل فافهم فانه من مزلة الاقدام
فان قلت يلزم فى تعريف الوضع الدور اذ فهم الشئ الثانى موقوف على العلم بالوضع والعلم
بالوضع موقوف على العلم بالشئ الثانى اذ الوضع نسبة وهى موقوفة على الطرفين **قلت** العلم
بالوضع موقوف على المعنى قبل الوضع والمعنى موقوف على العلم بالوضع بعد الوضع فتنفى الجهة
او نقول العلم بالشئ الثانى من الشئ الاول موقوف على العلم بالوضع والعلم بالوضع موقوف
على الشئ الثانى فقط من غير تقييد بقوله من الشئ الاول **فان قلت** تعريف الوضع غير مانع
لصدقه على المحرفات كالشمع للسراج والقلف للقفل لانه يفهم منها الجسم المخصوص مع انهم
عدوا المحرفات من المهملات **قلت** الوضع انما وقع فى المحرف عنه اعنى الشمع والقفل لكن
فهم الشئ الثانى من المحرف بتوهم الوضع **فان قلت** لا يصح ايراد كلمة

اوفى تعريف الوضع لانها للتشكيك والترديد والتعريف للمعرفة **قلت** انها للتنويع والتقسيم الى اللفظى **فان قلت** الاولى ان يقول متى سمع مكان اطلق ليزيد حسن المقابلة مع قوله او احس اذ الاحساس فعل المستفيد والسمع ايضا فعل المستفيد فتناسبا بخلاف الاطلاق فانه فعل المفيد لا المستفيد **قلت** الاطلاق تصرف اولى وكذا الاحساس فتناسبا بخلاف السمع لانه تصرف ثانوى لانه يقتضى سبق الاطلاق **فان قلت** تعريف الوضع غير مانع لصدقه على المجاز لانه يفهم منه الشئ الثانى مع انه لا وضع فى المجاز **قلت** المجاز وان لم يكن فيه وضع شخصى لكن الوضع النوعى[له] موجود فيه والتعريف اعم منهما **ونقول** ان اخراج المجاز باعتبار القيد بنفسه وفهم الشئ الثانى فى المجاز لا بنفسه بل باعتبار القرينة **فان قلت** يخلو هذا لا يصدق التعريف على وضع الحرف لان فهم الشئ الثانى فيه لا بنفسه بل باعتبار ضم الضميمة **قلت** المحتاج فى الحرف الى ضم الضميمة هو الدلالة والفهم لا التخصيص لانه بنفسه **فان قلت** ان الفهم ايضا جزء من مفهوم الوضع وهو محتاج الى ضم الضميمة **قلت** احتياج الفهم الى الضميمة لاجل ان المراد من الاطلاق هو الاطلاق الصحيح ولا يصح الاطلاق بدون الضميمة فالضميمة من شروط الاطلاق والشرط لا يعد الا من الاغيار فلا يخرج الحرف من نفسه **فان قلت** المشهور عندهم ان المركبات موضوعة مع ان الواضع لم يضع الا المفردات لان التركيب انما يحصل بعد الوضع اى بعد وضع المفردات **قلت** ان المركبات ايضا موضوعة لا وان لم يكن موضوعة بنفسها لكنها موضوعة بواسطة وضع اجزائها والتعريف اعم منهما **ونقول** ان المركبات وان لم يكن فيها وضع شخصى لكن الوضع النوعى موجود فيه بواسطة قاعدة كلية وهى ان كل ما اشتمل على المبتدأ والخبر او الفعل والفاعل فهو موضوع للاسناد وكذا كل ما اشتمل على المضاف والمضاف اليه فهو موضوع للاضافة وقس على هذا فافهم **فان قلت** لما كان فهم الشئ الثانى ماخوذا فى تعريف الوضع خرجت عنه حروف الهجاء لانه ليس فى حروف الهجاء فهم الشئ الثانى فاخراج حروف الهجاء عن التعريف بقيد المعنى ليس الا اخراج المخرج **قلت** ان ذكر المعنى بعد الوضع اشارة الى تجريد الوضع عن الشئ الثانى فبقيت حروف الهجاء فى التعريف فاخراجها من التعريف بقيد المعنى فلا يلزم اخراج المخرج **قوله** قيل يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق **فان قلت** حق العبارة ان يقول متى اطلق او احس لان قيد احس ايضا معتبر فى تعريف الوضع **قلت** قيد احس ليتناول لتعريف غير اللفظ كالدال والاشارة والحرف من الالفاظ فلا حاجة الى ذكره **قوله** بل اذا اطلق مع ضم ضميمة **فان قيل** حق العبارة ان يقول بل اذا اطلق مع ضميمة بدون ذكر الضم لان لفظ الضميمة تدل على الضم اجيب عنه ان الضميمة محمولة على التجريد بل اذا اطلق مع ضم كلمة اخرى فلا استدراك **قوله** اجيب ان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا والاطلاق الصحيح هو الذى يدل على المطلوب من غير حاجة الى امر اخر واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح لانه لا يدل على المطلوب بدون ضم الضميمة وهذا الجواب من الشارح الهندى **قوله** ولا يبعد ان يراد بالاطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان فى محاوراتهم وبيان مقاصدهم والحال ان اهل اللسان لا يستعملون

له بان يفهم كل فرد فرد الاستعمال فى غير فرد فى ضمن النوع فهم معنى مجازى الخ

الحرف فی محاوراتهم وبیان مقاصدهم بدون ضم الضمیمة وهذا الجواب من الشارح الجامی قدس سره
قوله فلا حاجة الی اعتبار قید زائد هذا رد علی الشارح الهندی حاصل الرد ان فی جواب الهندی اعتبار
قید زائد وهو قوله صحیحا واذا صح الکلام من غیر التقیید فلا حاجة الیه ای الی التقیید **فان قلت**
فی کلام الشارح رح ایضا اعتبار قید زائد وهو تاویل الاطلاق بالاستعمال المذکور **قلت** ان قید الاستعمال
بیان لقوله متی اطلق والبیان لا یعد من القیود **فان قلت** فعلی هذا کان للشارح الهندی
ان یقول ان قید صحیحا بیان لقوله متی اطلق ایضا فلا یعد قیدا **قلت** ان اخذ الاستعمال من الاطلاق
شائع ومتبادر بخلاف اخذ الصحیح فانه لیس بمتبادر من لفظ الاطلاق **فان قلت** من این علم
هذا التبادر **قلت** الدلیل علی تبادره عدم اعادة التوصیف مع الاستعمال بخلاف الاطلاق
الصحیح لان معه اعادة التوصیف حیث قال متی اطلق اطلاقا صحیحا **ولقول** ان معنی الاطلاق
لیس الا الاستعمال فلا یکون هذا قیدا بخلاف قوله صحیحا لانه لیس معنی الاطلاق بل
لغة له فیکون قیدا **فان قلت** لما کان جواب الشارح رح اقوی فلا یصح قوله ولا یبعد لان عدم البعد
یستعمل فی موضع الضعف **قلت** انما قال ذلک هضما لنفسه وان کان قویا فی نفس الامر **فان قلت**
اذا قلنا ان من حرف او مرکب من حرفین فهذا الاطلاق صحیح ومستعمل فی محاوراتهم مع انه لم یفهم
منه معناه فالاشکال المذکور باق علی الشارحین بحاله **قلت** المراد بالاطلاق الصحیح ما یکون لارادة
المعنی وهذا الاطلاق لاجل ارادة لفظ من اعلم ان الوضع علی اربعة اقسام الاول ان یکون الموضوع
والموضوع له کلاهما ملحوظان بخصوصه کوضع لفظ زید لذات مشخصة والثانی ان یکون الموضوع والموضوع
له کلاهما ملحوظان بعمومه کوضع المشتقات مثلا کلما کان علی وزن فاعل فهو موضوع لمن قام به الفعل
والثالث ان یکون الموضوع ملحوظا بعمومه والموضوع له ملحوظا بخصوصه کوضع اسماء الاشارة
والمضمرات عند المتاخرین والرابع ان یکون الموضوع ملحوظا بخصوصه والموضوع له ملحوظا بعمومه
ولا نظیر له فی کلام العرب **قوله** المعنی ما یقصد بشیء **فان قلت** ما للشارح رح حیث قال ما یقصد
بشیء ولم یقل ما یقصد من اللفظ مع انه المقصود ههنا **قلت** انما قال ذلک لیشمل انه تعریف لما یقصد من
غیره کالدوال الاربع فانها یقصد منها المعنی مع انها لیست من الالفاظ والمقصود فی التعریف العموم
فان قلت ان ما یقصد لا یخلو اما مطابقی فقط او اعم من المطابقی والتضمنی والالتزامی لا
سبیل الی الاول لانه علی هذا لا یکون التعریف جامعا ولا الی الثانی لان القصد لا یعم التضمنی
والالتزامی لانه یذکر فی مقابلتها یقال هذا الشیء قصدی وهذا الشیء ضمنی فکیف یکون قسما منه **اجیب عنه**
ان المراد من القصد الارادة من قبیل ذکر الخاص وارادة العام والارادة تعم الکل **فان
قلت** تعریف المعنی غیر جامع لانه خرج من التعریف المعنی الذی لم یقصد کما فی المضمرات
واسماء الاشارات عند من قال ان معانیها مفهومات کلیة واستعمالها فی الجزئیات فانه لم یقصد
منها المفهومات الکلیة بل افرادها وجزئیاتها

[حاشیہ: ... الوضع علی اربعة اقسام]

وكذا يخرج من التعريف ما قصد لكن لم يكن مقصودا بشيئ كالمعنى القائم بالذهن مع انه ايضا
معنى **قلت** قيد الامكان مراد في التعريف اي ما يمكن ان يقصد بشيئ وذلك المعنى وان لم يقصد
بشيئ بالفعل لكن يمكن ان يقصد بشيئ **فان قلت** فعلى هذا يصدق التعريف على الجدار بالنسبة
الى لفظ زيد وبالعكس اذ يمكن قصد الجدار من لفظ زيد وبالعكس مع انه ليس بمعنى له **قلت** المراد
بالامكان هو الامكان الاستعدادي وهو لا يمكن بدون العلاقة ولا علاقة بين زيد وجدار **فان
قلت** لم قدم الشارح رح بيان المعنى الاصطلاحي على بيان المعنى اللغوي وهو قوله اما مفعل **قلت**
ان في المعنى اللغوي تفصيلا وتطويلا فيكون اللغوي بمنزلة المركب والاصطلاحي بمنزلة المفرد والمفرد مقدم
على المركب **فان قلت** المعنى اللغوي غير مقصود في العلوم فلم ذكره الشارح رح **قلت** انما
ذكره لبيان النقلين لان فيه خلاف فقال بعضهم ان قوله معنى صيغة اسم الظرف او المصدر نقل
الى ما يقصد بشيئ ابتداء من غير نقل الى صيغة اسم المفعول لئلا يلزم تعدد النقل وحينئذ يكون تسمية
الملزوم باسم اللازم وقال بعضهم انه نقل اولا الى اسم المفعول ثم نقل من اسم المفعول الى ما يقصد بشيئ
لقرب العلاقة لانه يكون تسمية الخاص باسم العام وانما لم يتعرض الشارح رح الى القول الاول لظهوره **قوله**
فهو اما مفعل اسم مكان هذا شروع في بيان المعنى اللغوي ولما كان بيان المعنى اللغوي موقوفا
على بيان الصيغة فلذا تعرض الشارح الى بيانها **قوله** او مصدر ميمي عطف على قوله اسم مكان
لا على قوله اما مفعل لانه على تقدير المصدرية ايضا يكون على وزن مفعل **فان قلت** ان المعنى
لا يخلو اما ان يكون صيغة اسم الظرف او المصدر او اسم المفعول والكل باطل اما الاول فلان
المعنى اذا كان اسم مكان يكون معنى المتن هكذا الكلمة لفظ وضع لمكان القصد والامر ليس كذلك
لان موضع القصد هو اللفظ واما الثاني فلان المعنى اذا كان مصدرا ميميا يكون معنى المتن هكذا
الكلمة لفظ وضع لقصد كردن وهو نسبة بين القاصد والمقصود والمعنى ليس الا احد الطرفين و
هو المقصود مع انه لا يصح حمل قوله مفرد على المعنى لانه يلزم حمل الذات مع الوصف على الوصف المحض
واما الثالث فلعدم مساعدة الصيغة لان اسم المفعول من الثلاثي المجرد على وزن مفعول والمعنى
ليس بوزنه فاشار الشارح رح الى دفع الاولين بقوله بمعنى المفعول متعلق بكل من اسم مكان او مصدر
ميمي محصل الجواب ان المعنى اذا كان اسم مكان او مصدرا ميميا فهو بمعنى المفعول لانه اذا تعذر استعمال
الظروف او المصادر في معانيها الاصلية فيؤول عند بالمفعول نحو مشرب عذب ومركب فاره اي
مشروب ومركوب ويقال هذا ضرب الامير اي مضروب الامير واشار الشارح رح الى دفع الثالث
بقوله او مخفف معنيّ يعني ان المعنى اذا كان اسم مفعول فهو مخفف معنيّ اسم مفعول كمرميّ اصله
معنويّ قلبت الواو ياء بموجب الاعلال وابدلت الضمة كسرة لمناسبة الياء فصار معنيّ اسم مفعول
كمرميّ ثم حذف احد اليائين وابدلت الكسرة فتحة على خلاف القياس وانما كان هذا التخفيف غير
قياسي لفقدان نظيره في كلام العرب **فان قلت** ما الباعث عليهم انهم جعلوه مخففة من المشدد

مع انه لا ینسا عده القیاس قلت الباعث علیہم المیل الی جانب المعنی لانہ علی ھذا التقدیر یثبت القرب بین المعنی اللغوی والاصطلاحی ما لیس فی غیرہ فان قلت لا یصح مقابلۃ قولہ او مخفف معنی مع قولہ اما مفعل لانہ علی تقدیر کون المعنی مخفف معنوی ایضا یکون علی وزن مفعل فلا یکون عدیلا ومقابلا لہ قلت المقابلۃ باعتبار الاصل لان الاصل فی الاول مفعل وفی الثانی مفعول او نقول لا نسلم ان الوزن فی کل واحد منہما مفعل لانہ اذا کان مخفف معنوی یکون علی وزن مفعل اذا کان المحذوف ھو الیاء الزائدۃ فلم لا یجوز ان یکون المحذوف ھو الیاء الاصلیۃ التی ھی لام الفعل فیکون الوزن حینئذ مفعول لا مفعل قولہ ولما کان المعنی ماخوذا فی الوضع جواب سوال وھو ان ذکر المعنی بعد الوضع مستدرک لذکرہ فی الوضع لان المراد من الشیء الثانی ھو المعنی فاجاب الشارح بقولہ ولما کان المعنی ماخوذا فی الوضع فذکر المعنی بعدہ مبنی علی تجرید من الشیء الثانی فان قلت ان ذکر اللفظ قبل الوضع ایضا مستدرک لان المراد من الشیء الاول فی تعریف الوضع ھو اللفظ فلم لم یتعرض الشارح رح الی تجریدہ من الشیء الاول قلت تجرید الوضع من المعنی لاجل حصول الارتباط بینہما لان تعلق الجارین من جنس واحد بشیء واحد لا یصح نحو مررت بزید ببلد وھہنا کذلک لان تقدیرہ تخصیص شیء بشیء بمعنی لان اللام بمعنی الباء لان المقصود منہ ھو الالصاق والالصاق لیس الا مدلول الباء والارتباط بین الوضع واللفظ حاصل من غیر التجرید فان قلت لا نسلم ان التجرید للارتباط بل لدفع الاستدراک والاستدراک کما کان فی جانب المعنی کذلک فی جانب اللفظ قلت الاستدراک ممنوع لانہ تصریح بما علم ضمنا وھو جائز فالتجرید لیس الا للارتباط فان قلت التجرید خلاف الاصل فما النکتۃ فی ارتکابہ فینبغی ان لا یذکر قولہ لمعنی بل اکتفی بذکر المعنی ضمنا فی الوضع لانہ لا یحتاج حینئذ الی التجرید مع انہ اخصر قلت انہ قولہ لفظ وضع لمعنی مفرد لتعریف الکلمۃ وفی التعریف لا بد من القیود والتصریح بالقیود واجب عند ارباب التعریف او نقول ان ذکر المعنی فی التعریف لیصح جعل قولہ مفردا صفۃ للمعنی ولو لم یذکر قولہ لمعنی لم یذھب الذھن الی انہ صفۃ لمعنی لخفائہ فان قلت ان ذکر المعنی فی تعریف الوضع لا یستلزم دخولہ فی مفہومہ فلا یستلزم الاستدراک فلا حاجۃ الی التجرید الا ترى انہ ذکر فی تعریف الفعل الحدث والزمان والنسبۃ الی فاعل مع ان الفاعل خارج من مفہوم الفعل والا فینبغی ان یکون قولہ ضرب زید محمولا علی التجرید ولم یقل بہ احد قلت ان ذکر المعنی فی تعریف الوضع یستلزم دخولہ فی ...... مفہومہ والفاعل لیس داخل فی مفہوم الفعل وانما لم یقل بالتجرید فی ضرب زید لان ذکر الفاعل فی ضرب زید اظہار الفاعل المخصوص لا لاظہار اصل الفاعل او نقول ان التجرید ھہنا للارتباط ولا حاجۃ فی ضرب زید الی الارتباط فان قلت ان جعل الوضع مجردا عن المعنی مجازا وجعل الوضع بمعنی الموضوع

له ايضا مجاز فلم اختار الشارح الاول دون الثاني مع انه اختاره الرضي قلت لا نسلم ان الاول مجاز بل يقال له حقيقة قاصرة فان قلت المجاز اولى من الحقيقة القاصرة لان في المجاز عمل بكل الموضوع له لان الاتيان بالعوض كالاتيان بالمعوض عنه وفي الحقيقة القاصرة عمل ببعض الموضوع له قلت سلمنا ان المجاز اولى من الحقيقة القاصرة لكن في غير موضع التعريف واما في موضع التعريف فالاحتراز عن المجاز واجب بقدر الامكان قوله تخرج به المهملات و ههنا بحث بوجوه الاول ان المناسب ايراد هذه العبارة بعد الوضع قبل المعنى لخروجها بقيد الوضع فقط والثاني انا لا نسلم ان المهمل خارج بقيد الوضع لانه موضوع لما لا معنى له والثالث ان حروف الهجاء ايضا من المهملات كما صرح به صاحب الكواشي مع انه غير خارجة بقيد الوضع كما قال الشارح وبقيت حروف الهجاء داخلة فيه اي في الوضع اجيب عن الاول انما اورد ههنا للتنبيه على انه ليس فيها وضع اصلا اي لا تحقيقي ولا غير تحقيقي وعن الثاني ان المراد بالمهمل ما صدق عليه المهمل مثل ديز وجسق وعن الثالث ان المراد من المهملات بعض المهملات قوله والالفاظ الدالة بالطبع قوله بالطبع متعلق بمحذوف اي الالفاظ الدالة على وجه الصدور صادرة بالطبع اي من غير الاختيار فان قلت المناسب ان يذكر الالفاظ الدالة بالعقل ايضا اذ هي ايضا خارجة بقيد الوضع كلفظ ديز المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ قلت انه اكتفى بالمهملات عن الالفاظ الدالة بالعقل لان المراد من المهمل ما ليس بموضوع والالفاظ الدالة بالعقل ايضا ليست بموضوعة فان قلت فعلى هذا ينبغي ان يكتفي بالمهملات عن الالفاظ الدالة بالطبع لانها ايضا غير موضوعة قلت النكتة للفار لا للقار او نقول انه تخصيص بعد التعميم فان قلت التخصيص بعد التعميم ليس الا لاظهار فضل المخصوص في الفضل فما الفضل ههنا قلت تخصيصهما بالذكر لزيادة الاهتمام بشانها لكثرة مشابهتها بالكلمة في كثرة الاستعمال قوله اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلا وههنا بحث من وجهين الاول انه ينبغي ان يقال بها بصيغة التثنية لان المذكور فيما سبق امران المهملات والالفاظ الدالة بالطبع والثاني ان ذكر التخصيص بعد الوضع مستدرك لان الوضع ليس الا التخصيص اجيب عن الاول ان الضمير راجع الى الثاني اي الى الالفاظ الدالة بالطبع فقط لزيادة الاهتمام بشانها وعن الثاني ان في ذكر التخصيص بعد الوضع اشارة الى انها ليس فيها وضع تحقيقي ولا غير تحقيقي فان قيل فعلى هذا لا حاجة الى قوله اصلا قلنا يراد قوله اصلا لرد تعميم اخر وهو انه ليس فيها وضع عام ولا خاص او انه ليس فيها وضع للمعنى ولا لغير المعنى لحروف الهجاء فانها موضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى قوله وبقيت حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى فان قلت حروف الهجاء موضوعة لنفس التركيب فما معنى قوله لغرض التركيب ..... قلت اضاف الغرض الى التركيب بيانية فان قلت لما كانت موضوعة لغرض التركيب فكان هذا الغرض معناها فكيف تخرج بقيد المعنى قلت المعنى ما يفهم من اللفظ والتركيب غير مفهوم من حروف

الهجاء لان الهجاء عبارة عن عد الحروف بالاسماء نحو الف لام ميم ولا يفهم منها التركيب **فان قلت**
لانسلم ان حروف الهجاء داخلة فى الوضع لان الوضع تخصيص شئ بشئ والمراد من الشئ الثانى
هو المعنى والتركيب لحروف الهجاء ليس بمعنى **قلت** المراد انها داخلة فى الوضع التركيبى واعلم ان
الحروف اذا عد بالاسامى يسمى بالهجاء كالباء واللام والميم والنون واذا كانت جزء من الكلمة
يسمى بالمبانى كالباء فى ضرب زيد واذا كانت للمعنى يسمى بحروف المعانى كالباء فى مررت بزيد
قوله وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى **فان قلت** ان قوله
الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى دليل لقوله وبقيت حروف الهجاء وقوله اذ وضعها لغرض
التركيب لا بازاء المعنى دليل لقوله وخرجت بقوله لمعنى فيلزم الاتحاد بين دليلى البقاء والخروج
وهو باطل لان بين البقاء والخروج منافاة فكذا يلزم ان يكون بين دليليهما ايضا منافات وايضا
ان قوله لا بازاء المعنى لا يصح ان يكون جزءا من دليل البقاء لان البقاء يثبت بقوله الموضوعة
لغرض التركيب فذكره بعده لا يصح **قلت** لانسلم ان قوله الموضوعة لغرض التركيب الخ دليل البقاء
بل هو جواب سوال مقدر وهو ان بقيد الوضع لما خرجت المهملات فكذا حروف الهجاء لانها
ايضا من المهملات فلا يصح قوله وبقيت حروف الهجاء فاجاب الشارح بقوله الموضوعة لغرض
التركيب تحصل الجواب ان المهمل مقابل للموضوع وحروف الهجاء موضوعة لغرض التركيب
فلا يكون من المهملات وما قيل انها من المهملات فبالنظر الى المعنى واما قوله لا بازاء المعنى
فايضا وقع جواب سوال وهو انها لما كانت موضوعة فدخولها واجب فى التعريف فلا يجوز اخراجها عنه
فاجاب الشارح عنه لا بازاء المعنى وما كان دخوله واجبا فهو ما كانت موضوعة لمعنى لا الموضوع
المطلق **فان قلت** ان قوله لا بازاء المعنى يدل على انها خرجت بقوله لمعنى فلا حاجة الى قوله
وخرجت بقوله لمعنى فيما بعد بل ذكره مستدرك **قلت** الواو فى قوله وخرجت بقوله لمعنى بمعنى
الفاء فيكون تفريعا على قوله لا بازاء المعنى **فان قلت** لما كان قوله وخرجت بقوله لمعنى
تفريعا على السابق فلا يصح قوله اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى لانه محض اعادة
التفريع عليه بلا فائدة اللهم الا ان يحمل على التفسير واجيب عن اصل الاعتراض ايضا ان
قوله الموضوعة لغرض التركيب الخ دليل لقوله وخرجت الخ قدم على المدعى كما هو دابه فى كثير
من المواضع وقوله اذ وضعها لغرض التركيب الخ تفسير الدليل وانما احتاج الى التفسير
لان الدليل وقع فى غير موضع لان موضع الدليل موخر عن المدعى وههنا وقع مقدما
على المدعى فاحتاج الى التفسير **قوله** فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر
كلفظ الاسم موضوع لزيد وعمرو ولفظ الفعل لضرب ولفظ الحرف لمن والى فكيف
يصدق عليه انه موضوع لمعنى **قلت** للمعنى ما يتعلق به القصد اعم من ان يكون لفظا او غيره
فان قلت كيف يورد على هذا اعتراض لان الشارح فسر المعنى سابقا بما يقصد بشئ كلمة ما يتناول اللفظ

ف: بیان حروف الہجاء والمبانی والمعانی ۱۲

والمعنی جمیعاً فلا یحتاج الی الجواب **قلت** ان الشارح اختار الاغماض عن عموم کلمۃ ما ومنشاء الاغماض کثرۃ استعمال المعنی فی مقابلۃ اللفظ فصرف کلمۃ ما بما سوی اللفظ فورد الاعتراض فاحتاج الی الجواب **فان قلت** ما الوجہ للشارح حیث فسر المعنی سابقاً بما یقصد بشئی وھٰھنا فسر بما یتعلق بہ القصد **قلت** بعض الشارحین فسروا بالاول وبعضھم بالثانی (حیث قال المعنی والقصد الشئی) فجمع الشارح بینھما تنبیھا علی ترادف التعریفین **فان قلت** ما یتعلق بہ القصد اعم من ان یکون بشئی اوبنفسہ بخلاف ما یقصد بشئی فانہ مختص بما یکون مقصودا بشئی فلا یکونان مترادفین **قلت** عموم ما یتعلق بہ القصد ممنوع اذ تقدیرہ ما یتعلق بہ القصد من الشئی لا القصد المطلق فیکون مآل التعریفین واحدا فیکونان مترادفین[1] **قولہ** فان قلت قد وضع بعض الکلمات المفردۃ بازاء الالفاظ المرکبۃ کلفظ الجملۃ والخبر فانھما موضوعان لزید قائم فکیف یکون موضوع المفرد **قلت** ھذہ الالفاظ وان کانت بالقیاس الی معانیھا مرکبۃ لان جزء ھا (وقائم زید) یدل علی جزء المعنی لکنھا بالقیاس الی الفاظھا الموضوعۃ بازائھا مفردۃ لان جزء لفظ الجملۃ لا یدل علی جزء المعنی فیکون زید قائم بالقیاس الی لفظ الجملۃ معنی مفرد وبالقیاس الی معناہ لفظ مرکب **فان قلت** ھذا الاعتراض انما یورد علی قید الافراد فلم قدم الشارح علی محلہ واوردہ فی بحث المعنی **قلت** لما کان ھذا السوال ناشئا من السوال الاول وکان اعتراضا علی جوابہ وکان شریکا مع السوال الاول فی جواب المنع اوردہ فی ذیل السوال الاول وقد مر علی محلہ **قولہ** وقد اجیب عن الاشکالین[2] بانہ لیس ھھنا لفظ وضع بازاء لفظ اخر مفردا کان او مرکبا بل بازاء مفہوم کلی افرادہ الالفاظ کلفظ الاسم والفعل والجملۃ وغیرھا لان الاسم موضوع لما دل علی معنی فی نفسہ الخ افرادہ الفاظ وکذا الفعل والحرف والجملۃ والخبر وغیرھا **فان قلت** ھذا الجواب منعی والاول تسلیمی فالمناسب تقدیمہ علی التسلیمی لان الانکار بعد الاقرار باطل **قلت** ان جواب المنع اذا کان محققا یجوز تاخیرہ عن جواب التسلیم لانہ لو قدم یلزم العدول عن الحق بالتسلیم وھو باطل **فان قلت** ھذہ المفہومات الفاظ مرکبۃ بداھۃ لان الاسم مثلا موضوع لما دل علی معنی فی نفسہ الخ فالعدول عن اللفظ الی المفہوم لا یسمن ولا یغنی من جوع **قلت** المفہوم امر معنوی لانہ عبارۃ عما حصل فی العقل وھذہ الالفاظ المرکبۃ تعبیر عنہ فیقال لھا مفہوم من قبیل تسمیۃ المعبر باسم المعبر عنہ[3] (التی وضعت لہ الکلمات المفردۃ ای زید قائم)

یعطف ... العقد ...

---

[1] فان قلت ان ما یتعلق بہ القصد صادق علی غرض الترکیب من حروف الجار لانہ شئی یتعلق بہ القصد فینبغی ان یکون معنی وذا باطل قلت غرض الترکیب لیس بمقصود من حروف الجار بان یطلق حروف الجار ولیقصد منہ الترکیب اذ کثیرا ما یطلق حروف الجار ولا یفہم منہا الترکیب اصلا فلا یکون غرض الترکیب معنا حروف الجار کما لا یخفی ۱۲ منہ رحمہ اللہ ۱۲ [2] کما قال الشارح رحمہ اللہ تعالی لیس ھٰھنا لفظ وضع بازاء لفظ آخر مفردا کان او مرکبا بل بازاء مفہوم کلی ۱۲ منہ رحمہ اللہ تعالی [3] قد ذکرت الاشکال احدھا التفرید للفظ بازائہ والثانی التفرید جدا او کلاما ۱۲ اللہم اغفر لی ولوالدی وللمؤمنین یوم یقوم الحساب ۱۲ کتبہ احقر الخدمۃ لطلبۃ علم الدین لقیب احمد الدین بندی الغزنیب الیوبند اسامی سنہ ۱۹۳۲ء ۱۷ اسفو ... ۵۲

قوله فانقلت هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر الراجعة الى الفاظ مخصوصة او مركبة فليس ههنا مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة قلت هذا الجواب مبني على مذهب المتقدمين وعندهم للوضع والموضوع له كلاهما ملحوظان بعمومهما في امثال الضمائر وما ذكر من الاعتراض بان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فمبني على مذهب المتاخرين واين هذا من ذلك قوله الى الفاظ مخصوصة او مركبة فانقلت كان الظاهر ان يقول الى الفاظ مخصوصة مفردة كانت او مركبة كما في بعض نسخ هذا الشرح ليصح التقابل اذ لا تقابل بين الالفاظ المخصوصة والمركبة قلت ان النقض الاول لما كان بالنظر الى قيد المعنى كان مادة النقض الالفاظ من حيث انها الفاظ من غير نظر الى افرادها وتركيبها فلذا قال مخصوصة بخلاف النقض الثاني فانه بالنظر الى قيد الافراد فالمعتبر في مادة النقض الالفاظ المركبة فلذا جعل المركبة في مقابلة المخصوصة فما وقع في بعض النسخ هكذا الى الفاظ مخصوصة مفردة كانت كما هو مادة النقض الاول او مركبة كما هو مادة النقض الاول هي الالفاظ المخصوصة المتشخصة من غير نظر الى افرادها وتركيبها والمعتبر في مادة النقض الثاني هي الالفاظ المركبة فقط لان الاعتراض الثاني انما يورد على قيد الافراد فقط كما عرفت فافهم قوله وهو اما مجرور الخ فان قلت ان مفردا لا يخلو اما مقروء بالكسر او بالفتح او الضم فاي منها يراد لا يصح الاخر فكيف يصح الترديد بقوله وهو اما مجرور او مرفوع او منصوب قلت ضمير هو راجع الى نفس المفرد من حيث هو مفرد مع قطع النظر عن الاعرابات الثلاثة فان قلت كلام الشارح لتعريان جعل المفرد صفة للمعنى اولى من جعل المفرد صفة اللفظ لتقدمه مبيانها مع ان المشهور في اصطلاح المنطقيين وبعض النحويين ان المفرد والمركب اولا وبالذات من صفات اللفظ وثانيا وبالعرض من صفات المعنى قلت جعل المفرد والمركب من صفات اللفظ في المشهور ليعارضه قرب المفرد بالموصوف اي المعنى واذا تعارضا تساقطا فبقي اصطلاح لبعض النحويين الاخرين بلا معارض مرجحا لجانب المعنى فجعل المفرد صفة للمعنى فان قلت ذكر المفرد بعد المعنى مستدرك لان المعنى صيغة المفرد وهو لا يدل الا على الواحد كرجل لا يدل الا على الرجل الواحد لا على الرجلين قلت المعنى مصدر من عنى يعني والمصدر يقع على القليل والكثير فانقلت لم يبق المعنى على المعنى المصدري بل نقل الى المفعول كما مر قلت وان لم يبق على المعنى المصدري لكن صيغة المصدر باقية فيه وهي كافية لارادة ما ذكرنا وهو الاطلاق على القليل والكثير او نقول ذكر المفرد بعد المعنى تصريح بما علم ضمنا قوله وهو ما لا يدل جزء لفظه على جزئه فانقلت لم عدل الشارح عن تعريف الشارح الهندي حيث قال وهو ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه قلت انما عدل عنه لئلا يلزم المعنى للمعنى فان الضمير في معناه يرجع الى كلمة ما وهو عبارة عن المعنى فانقلت فليكن اضافة المعنى الى الضمير بيانية في عبارة الهندي فلا يلزم المعنى للمعنى قلت

Interlinear glosses: اي في حقيقته من حيث انه كلي ؛ اي في نظم وجها الضمائر الى الفاظ مخصوصة او مركبة

Margin: في الثاني فقط سمي سوالا بينا اذ المعتبر في مادة النقض الاول

انہا خلاف المتبادر لان المتبادر من الاضافة هو الاضافة اللامية لكثرة استعمالها وحمل الالفاظ على المعانی المتبادرة واجب خصوصا فی التعريفات **فان قلت** سلمنا ان الاضافة لامية لكن لا نسلم انه لا يكون للمعنى معنى لان النقوش موضوعة للالفاظ فهی معنى النقوش والالفاظ موضوعة للمعانی ايض فيكون للمعنى معنى **قلت** مرادنا بقولنا ليس للمعنى معنى ای ليس لمعنى الالفاظ معنى والنقوش ليست من الالفاظ بل من الدوال الاربع **فان قلت** هذا منقوض بالضمائر الراجعة الى الفاظ مخصوصة فهی معنى المضمرات ولهذه الالفاظ ايض معنى فيلزم ان يكون لمعنى الالفاظ معنى مثلا ضمير هو راجع الى زيد فهو معنى الضمير ولزيد ايض معنى فيلزم لمعنى اللفظ معنى **قلت** مرادنا بقولنا يلزم ان يكون لمعنى الالفاظ معنى ای يلزم ان يكون لكل معنى الالفاظ معنى لانه موضع التعريف فلابد فيه من الشمول وهو باطل لتخلفه فی كثير من المواضع اذ معنى ضرب يضرب معنى وليس له معنى كما لا يخفى اونقول لا نسلم ان الضمائر الراجعة الى الفاظ مخصوصة موضوعة لمفهوم كلی كما ذهب اليه المتقدمين واما عند المتاخرين فالضمائر وامثالها وان كانت موضوعة للجزئيات المخصوصة لكن مرادنا بقولنا ليس لمعنى الالفاظ معنى ای فی المواضع الاتفاقية والضمائر وامثالها من المواضع الاختلافية **فان قلت** هذا التعريف سالبة وهی لا تقتضی وجود الموضوع فيجوز ان يكون عدم دلالة جزء اللفظ على جزء معنى المعنى باعتبار ان لا يكون للمعنى معنى **قلت** فحينئذ لا يكون التعريف مانعا لصدقه على المعنى المركب لعدم دلالة جزء اللفظ على جزء معنى المعنى باعتبار ان لا يكون للمعنى المركب معنى ايض كما للمعنى المفرد فح لا يكون التعريف مانعاً

قوله وفيه انه يوهم ان الغرض منه الاعتراض على جعل المفرد صفة للمعنى وحاصله ان جعل المفرد صفة للمعنى باطل لانه يوهم منه ان المعنى متصف بالافراد والتركيب قبل الوضع بمنزلة قاعدة مشهورة وهی انه اذا نسب الفعل اوشبهه الى شئ متصف بصفة اخر فلابد ان يكون ذلك الشئ متصفا بتلك الصفة قبل النسبة الى ذلك الشئ كما اذا قلت ضربت زيداً قائما فلابد ان يكون زيد متصفا بالقيام قبل نسبة الضرب اليه وليس الامر كذلك لان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما يكون بعد الوضع لان الافراد والتركيب يكونان بالدلالة وعدمها وهذا لا يكونان الا بعد الوضع **قوله** فينبغی ان يرتكب فيه تجوز هذا اشارة الى الجواب عن الاعتراض المذكور وحاصله ان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب مجاز بطريق المشارفة ای باعتبار ما يئول اليه كما فی قوله عليه السلام من قتل قتيلا فله سلبه وفی كل واحد من السوال والجواب **بحث** اما فی الاعتراض فلان هذا الاعتراض وارد على اليقين لسبب قاعدة مذكورة فلم قال الشارح يتوهم واما فی الجواب فلان ارتكاب الجواز ضروری ههنا فلم قال الشارح ينبغی **اجيب** عن الاول انه انما قال يوهم لان جواب هذا الاعتراض ظاهر واذا كان كذلك كان الاعتراض ضعيفا فلذا قال يوهم وعن ... الثانی انه قال ينبغی اشارة الى انه له جوابان اخر بان يقال

وضع لمعنی مفرد باعتبار هذا الوضع فلا اشکال حینئذٍ **فان قیل** اخذ المجاز فی التعریف غیر جائز فلم ارتکب ههنا **قلنا** هذا اذا لم یکن القرینۃ الواضحۃ موجودۃ وههنا موجودۃ وهی ان من البین ان الافراد والترکیب انما یکون بعد الوضع **قولہ** کما یرتکب جواب سوال وهو ان ارتکاب المجاز خلاف الظاهر فلا بد من شاهد فی کلام فصیح فاجاب الشارح بما تری کما یرتکب الخ محصل الجواب ان الشاهد موجود فی کلام فصیح وهو قولہ علیہ الصلوۃ والسلام من قتل قتیلا فلہ سلبہ ای ثوبہ وسلاحہ فان النبی علیہ الصلوٰۃ والسلام حکم بالقتل باعتبار ما یئول الیہ لان الکفار یقربون الی الموت لان الصحابۃ رض غالبون والکفار مغلوبون والصفوف قائمۃ فکذا حکم ههنا بالافراد لانہ متی تحقق الوضع فبالفور یتصف المعنی بالافراد والترکیب لانہ ان دل جزء لفظہ علی جزئہ فمفرد والا فمرکب **قولہ** او مرفوعٌ علی انہ صفۃ اللفظ **فان قلت** ان لرفعہ احتمال اخر وهو ان یکون خبر مبتدا محذوف ای هو مفرد فلم لم یلتفت الشارح الی هذا التوجیہ **قلت** انما لم یلتفت الی هذا التوجیہ لاستلزامہ الحذف فی التعریف **فان قلت** لا یصح ان یکون المفرد صفۃ للفظ لان المعنی قریب الیہ والعدول من القریب الی البعید خلاف الظاهر **قلت** کما ان القرینۃ المرجحۃ موجودۃ فی جانب المعنی وهی القرب کذا فی جانب اللفظ وهی ان الافراد والترکیب اولاً وبالذات من صفات اللفظ وثانیا وبالعرض من صفات المعنی **فان قلت** لا یجوز ان یکون المفرد صفۃ اللفظ من وجہ اخر وهو وجود الفاصل بینهما اعنی وضع لمعنی ولا یجوز الفصل بین الصفۃ والموصوف لان الاصل فی الصفۃ ان یکون فی جنب الموصوف **قلت** الفصل بینهما لا یجوز بالاجنبی والفصل ههنا لیس بالاجنبی لان قولہ وضع صفۃ الاول للفظ وقولہ لمعنی متعلق بوضع وقولہ مفرد صفۃ ثانیۃ لہ فلا یلزم الفصل بینهما بالاجنبی **قولہ** ومعناہ ح ما لا یدل جزئہ علی جزء معناہ **فان قلت** هذا التعریف لیس بجامع لانہ خرج عنہ همزۃ الاستفهام لانہ لیس لہ جزء حتی لا یدل جزء علی جزء معناہ **قلتُ** ما لا یدل جزءہ علی جزء معناہ سالبۃ وهی لا تقتضی وجود الموضوع **فان قلت** هذا التعریف لا یکون جامعا من وجہ اخر وهو انہ لا یصدق علی زید لدلالۃ جزئہ علی جزء معناہ لان الزاء یدل علی السبعۃ والیاء علی العشرۃ والدال علی اربعۃ مع انہ لفظ مفرد **قلت** التعریف بناء علی قانون العرب وما ذکرتہ علی قانون الحُساب فان قلت التعریف لا یکون جامعًا من وجہ اخر وهو انہ لا یصدق علی عبد اللّٰہ علما لانہ یدل جزءہ علی جزء معناہ لان العبد یدل علی العبودیۃ واللّٰہ یدل علی الالوهیۃ مع انہ لفظ مفرد **قلت** المراد عن الدلالۃ[1] هی الدلالۃ علی جزء المعنی المراد وهی العلمیۃ ولا شک ان جزء عبد اللّٰہ لا یدل علی جزء المعنی العلی وهو الحیوان الناطق مع هذا التشخص ......

[1] لان لعبد اللّٰہ جزئین احدهما مضاف والثانی المضاف الیہ ولکل واحد منهما معنی کما لا یخفی ۱۲ نقیب احمد عفی لہ ۱۲

التشخص مع انہ لفظ مفرد قلت لا شك ان جزءه يدل على جزء المعنى المراد وهي العلمية لكن للمعنى العلمي اجزاء ثلثة احدها الحيوان والثاني الناطق والثالث مع هذا التشخص والمقصود فيما هو الجزء الاخير فالحيوان الناطق يدل على الجزئين الاولين ولا يدل على الجزء المقصود الذي هو التشخص **فان قلت** التعريف لا يكون جامعًا من وجه اٰخر وهو انه لا يصدق على الحيوان الناطق مع هذا التشخص اذا جعل لمجموع علماً لان مجموع اجزائه يدل على مجموع اجزاء المعنى للمقصود من المعنى العلمي اعني الحيوان الناطق مع هذا التشخص مع انه لفظ مفرد **قلتُ** علمية المجموع باطل لانه يجعل ثلث كلمات كلمة واحدة ولا نظير له في كلامهم **فان قلت** التعريف لا يكون جامعًا من وجه اٰخر وهو انه لا يصدق على الناطق مع هذا التشخص اذا جعل علماً بدون لفظ الحيوان لانه يدل مجموع اجزائه على مجموع اجزاء المعنى للمقصود من للمعنى العلمي ولا يجعل ثلاثُ كلمات كلمةً واحدةً مع انه لفظ مفرد **قلتُ** هذا ايضًا زائد على الكلمتين لان الناطق كلمة وهذا كلمة والتشخص كلمة اخرى **فان قلت** التعريف لا يكون جامعًا من وجه اٰخر وهو انه لا يصدق على هذا التشخص اذا جعل علما لانه يدل مجموع اجزائه على مجموع اجزاء المعنى العلمي ولا يجعل ثلاث كلمات كلمة واحدة بل كلمتين مع انه لفظ مفرد **قلتُ** هذا ايضًا زائدة على الكلمتين لان التشخص كلمة وهاء التنبيه كلمة وذا كلمة من الاسماء الاشارة والحق ان يقال في الجواب من الاشكالين الاخرين بانه ليس مجموع اجزاء هذين اللفظين يدل على مجموع اجزاء المعنى العلمي اعني الحيوان الناطق مع هذا التشخص لانه ليس في مجموع اجزاء اللفظ الاول لفظ الحيوان حتى يدل على الحيوان الذي هو جزء المعنى العلمي وليس في مجموع اجزاء اللفظ الثاني لفظ الحيوان الناطق حتى يدل على الحيوان الناطق الذي هو جزء المعنى العلمي كما لا يخفى على ذوي الافهام **فان قلت** التعريف لا يكون جامعًا من وجه اٰخر لانه خرج منه الفعل فانه اي الفعل يدل بجوهره على الحدث وبهيئته على الزمان **قلتُ** ان المراد من عدم دلالة جزئه على جزء معناه المرتب في السمع وههنا ليس كذلك بل يقع في السمع معا كما لا يخفى **قولہ** ولا بد من بيان نكتة هذا اعتراض على المصنف رح على تقدير جعل المفرد صفة اللفظ وحاصله انه لما جعل المفرد صفة للفظ فما النكتة في ايراد احد الوصفين جملة فعلية والاخرى مفردا **قولہ** وكأن النكتة فيه تقديم الوضع على الافراد هذا جواب عن الاعتراض المذكور ومحصل الجواب ان النكتة في ايراد احد الوصفين جملة فعلية والاخر مفردا هي التنبيه على تقدم الوضع على الافراد **فان قلت** كلمة كانّ للشك وهذه النكتة ثابتة على الجزم واليقين **قلتُ** انما اورد كلمة كانّ اشارة الى ان له اجوبة اخرى مذكورة في المطولاتُ **فان قلت** كما انه لا بد له ... من بيان نكتة في ايراد احد الوصفين جملة والاخر مفردا كذلك لا بد له من بيان نكتة في تقديم الصفة

الجملة على الصفة المفرد فلم لم يتعرض الشارح رح اليها **قلت** التنبيه المذكور نكتة مشتركة بينهما كما تشعر به[1] عبارة عبد الغفور حيث قال وكانه النكتة فى تقدم الصفة الجملة على الصفة المفرد **قوله** ولهذا الى بصيغة الماضى جواب سوال وهو ان التنبيه المذكور من اى شئ يفهم محصل الجواب ان التنبيه المذكور يفهم من ايراد صيغة الماضى **فان قلت** ان صيغة الماضى تدل على التقدم الزمانى والمقصود ههنا هو التقدم الرتبى **قلت** التقدم الزمانى ههنا مستعار للتقدم الرتبى **فان قلت** ان صيغة الماضى وان دل على التقدم الزمانى لكنه مهجور فى التعريفات فكيف يستعار للتقدم الرتبى **قلت** ان الزمان وان كان غير مقصود فى التعريف لكن اللفظ يدل عليه فاستعير للتقدم الرتبى **فان قلت** فلم لم يورد شئ هو يدل على التقدم الرتبى بالذات حتى لا يحتاج الى الاستعارة **قلت** التنبيه المذكور لما يحصل بايراد احد الوصفين جملة فعلية والاخر مفردا لا لكن الاول ماض والثانى مضارع بان يقال الكلمة لفظ وضع ...... لمعنى مفرد **قلت** ان الفعل اصل فى العمل ولما كان معمول الصفة الاولى متعددا احدهما الضمير المستكن فى وضع الراجع الى اللفظ والاخر قوله لمعنى واختير فيه صيغة الفعل والوصف الثانى ليس بهذه المثابة مع ان الاصل فى الصفة الافراد فافرده **وفيه بحث** وهو انه يمكن ايراد الصفة الاولى على وجه لا يكون له معمول متعدد بان يقال الكلمة لفظ موضوع المعنى مفرد فيكون المعنى ح مضافا اليه والعامل فيه حرف الجر المقدر ولا يكون[2] المضاف عاملا فى المضاف اليه عند المصـ **قوله** واما نصبه وان لم يساعده رسم الخط **فان قلت** فاذا لم يساعده رسم الخط فلا معنى لايراد النصب وايضا ما الوجه للمصـ انه لم يكتب الرسم وايضا ما الوجه للشارح رح انه غير الاسلوب لانه قال سابقا وهو اما مجرور واما مرفوع وقال ههنا واما نصبه ولم يقل واما منصوب **اجيب** عن الاول ان معناه وان لم يساعده رسم الخط فى المشهور واما فى غير المشهور فلا يلزم رسم الخط بالالف فى اخر المنصوبات كما هو مذهب المتاخرين والمصـ رح منهم وعن الثانى انه انما لم يكتب الرسم ليذهب الذهن الى كل مذهب ممكن فانه لو كتب الالف فى اخره لاختص الاعراب بالنصب وزال الاحتمالين الاولين اونقول انما يكتب الالف فى اخر المنصوبات للقطعية والنصب فى اخر المفرد احتمالى لانه

حاشیہ متعلقہ صـ ۴۱ [1] منها انه لما كان معمول الصفة الاولى متعددا احدهما الضمير المستكن فيه الراجع الى اللفظ والثانى قوله لمعنى فاختير فيه صيغة الفعل الذى هو الاصل فى العمل والوصف الثانى ليس بهذه المثابة اذ ليس له معمول متعدد مع ان الاصل فى الصفة الافراد فلذا افرده ۱۲ منه

(حاشیہ صفحہ ہذہ) [1] كما تشعر به عبارة آه حيث قال اه واعلم ان ماذكره الفاضل الباسولى ليس عبارة عبد الغفور بل عبارته هذا وكان النكتة ايضا فى تقديم الوصف على الافراد الخ ولعل ماذكره المحشى الباسولى حاصل عبارة الغفور والله اعلم ۱۲ عبد الرحيم [2] قوله ولا يكون المضاف اقول هذا بناء على مذهب الجمهور وعندهم المضاف عامل فى المضاف اليه فيلزم حينئذ ايضا تعدد المعمول فلا بد من قوة العامل ۱۲ منه

ہزاران رحمت حق بر کسی باد ٭ کہ کاتب را بالحمدی کند یاد ٭

والجر الخ وعن الثالث انه انما غير الاسلوب عن السابق لانه يخالف رسم الخط المشهور فنبه عليه بتغير الاسلوب **قوله** فعلى انه حال من المستكن فى وضع **فان قلت** الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به والضمير المستكن فى وضع ليس بواحد منهما بل هو مفعول مالم يسم **قلت** انه فاعل حكمى عند المص وفاعل حقيقى عند صاحب المفصل **فان قلت** لا يصح الحال من الضمير المستكن فى وضع من وجه اٰخر وهو ان الحال يجب ان يكون فى جنب الحال لئلا يلتبس بغيره **قلت** انما يجب ذٰلك اذا لم تكن قرينة على تعين ذى الحال وههنا القرينة قائمة على تعين ذى الحال وهو ان الافراد والتركيب اولا وبالذات من صفات اللفظ وثانيا وبالعرض من صفات المعنى **قوله** او من المعنى **فان قلت** لا يصح ان يكون المفرد حالا من المعنى لفوات الشرط لان شرطها ان تكون الحال نكرة وصاحبها معرفة او نكرة مخصصة والمعنى ليس بواحد منهما بل نكرة محضة **قلت** ان الشارح ههنا ذهب الى مذهب بعض النحويين فانهم جوزوا الحال عن النكرة المحضة **قوله** فانه مفعول به بواسطة اللام جواب سوال وهو انه لا يصح الحال من المعنى لان الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به والمعنى ليس بواحد منهما ومحصل الجواب ان المفعول على نوعين احدهما للفعل المتعدى والاخر للفعل اللازمى فمفعول الاول يكون بلا واسطة حرف الجر ومفعول الثانى يكون بواسطة حرف الجر **فان قلت** ان وضع فعل متعد فينبغى ان يكون مفعوله بلا واسطة حرف الجر **قلت** انه متعد بالنسبة الى المفعول الاول ولازم بالنسبة الى الثانى فقوله وقوله لمعنى مفعوله الثانى لان مفعوله الاول هو الضمير المستكن فى وضع الذى صار مفعول مالم يسم فاعله **فان قلت** ان ذا الحال اذا كان نكرة وجب تقديم الحال عليه كما فى قولهم جاءنى راكبا رجل وههنا لم يوجد **قلت** هذا اذا لم يكن ذو الحال مجرورا بحرف الجر او الاضافة وههنا مجرور بحرف الجر وهو اللام **فان قلت** لا نسلم ان ذا الحال اذا كان مجرورا لا يتقدم الحال عليه بل يتقدم كما فى قوله تعالى وَمَا اَرْسَلْنٰكَ اِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ فان قوله كافة حال عن الناس ومقدم عليه **قلت** لا نسلم انه حال عن الناس بل هو حال عن الضمير المنصوب فى ارسلناك وهو الكاف والتاء فى كافة للمبالغة لا للتانيث فلا يرد انه اذا كان حالا من الكاف فح فاتت المطابقة بين الحال وذيها فى التذكير والتانيث مع انه واجب بينهما عندهم **فان قلت** ان الشرط فى الحال ان يكون عامل الحال وذى الحال واحدا وههنا ليس كذٰلك لان عامل الحال الفعل وعامل ذى الحال هو حرف الجر فلا يوجد الاتحاد بين عامل الحال وذى الحال **قلت** انه مفعول الفعل بواسطة اللام اى اللام واسطة فى كونه مفعولا فاتحد عامل الحال وعامل ذى الحال **قوله** ووجه صحته اى وجه صحة وقوع المفرد حالا وهذا جواب سوال وهو ان الشرط فى الحال ان يكون زمان الحال وزمان عامل الحال متحدا وههنا لم يوجد

لان الوضع مقدم على الافراد والتركيب كما مر سابقا محصل الجواب ان الوضع وان كان مقدما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان لان الوضع علة الافراد والعلة وان كان مقدما على المعلول بالذات لكنه مقارن له بحسب الزمان الا ترى ان حركة اليد علة لحركة المفتاح مع ان زمانهما واحد **قوله** وهذا القدر كاف لصحة الحالية **فان قلت** الكفاية تدل على ان الشرط زائد عليه مع انه ليس كذلك لان الشرط هو الاقتران بحسب الزمان فقط **قلت** ان قوله كاف بمعنى محقق او بمعنى شرط. فلا اشكال حينئذ كما لا يخفى اعلم ان التقدم بحسب الاستقراء على ستة اقسام الاول تقدم ذاتي وهو الذي يكون المتاخر محتاجا في التاثير الى المقدم بان يكون علة له كتقدم الوضع على الافراد وكتقدم حركة اليد على حركة المفتاح والثاني تقدم طبعي وهو الذي يكون المتاخر محتاجا الى المتقدم ولكن لا يكون علة له كتقدم الواحد على الاثنين والثالث تقدم رتبي وهو الذي يكون المتاخر اعلى درجة من المتقدم كتقدم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم على سائر الانبياء عليهم الصلوة والسلام والرابع تقدم زماني وهو الذي يكون زمان وجود الآخر متقدما على زمان وجود الاخر كتقدم الاب على الابن والخامس تقدم مكاني كتقدم الامام على الماموم اى المقتدي والسادس تقدم وضعي وهو الذي ذكره المتكلم بان يكون احدهما مقدما على ذكر الاخر باي وجه كان كتقدم البسملة على التحميد والتحميد على الكتاب وغيرها مما رايت في كتب المعتبرات **قوله** وقيد الافراد لاخراج المركبات **فان قلت** اخراج المركبات بقيد الافراد لا يصح لانها خرجت بقيد الوضع لان الواضع لم يضع الا المفردات لان التركيب انما يكون بالاستعمال بعد الوضع **قلت** انها وان لم يكن فيها وضع بالذات لكن الوضع فيها موجود باعتبار الاجزاء **او نقول** ان المركبات وان لم يكن فيها وضع شخصي لكن الوضع النوعي موجود فيها كما مر **قوله** فيخرج به مثل الخ جواب سوال وهو ان تعريف الكلمة لم يكن جامعا ولا مانعا اما الاول فلان الرجل وقائمة مثلا كلمة لانا وجدنا فيها امارات الكلمة وهو كونه معربا باعراب واحد ويقال له لفظة واحدة مع انه لم يتناول له تعريف الكلمة لان الماخوذ في تعريف الكلمة معنى مفرد ومثل الرجل موضوع لمعنيين لان اللام دال على التعريف والرجل دال على معناه واما الثاني فلان عبد الله علما مركب لانا وجدنا فيها امارات المركب وهو كونه معربا باعرابين ولا يقال له لفظة واحدة مع انه داخل في تعريف الكلمة لانه موضوع لمعنى واحد وهو العلمية محصل الجواب ان خروج الرجل مثلا غير مضر بل التزمنا خروجه لانه ليس بكلمة بل هو كلمتين لكن لشدة الامتزاج اعرب باعراب واحد ويقال له لفظة واحدة واما دخول عبد الله فليس بمضر بل التزمنا دخوله لانه موضوع لمعنى مفرد واما كونه معربا باعرابين فباعتبار انه قد يعتبر في الاعلام الوضع السابق وهو باعتبار الوضع السابق كلمتان **قوله** وامثالها عطف على قوله قائمة المعطوفة على مثل الرجل

له وهو البديه ان الناطق معه هذه التشخص ١٢	٢ه الوضع السابق قبل العلمية ١٢

لاعلى الرجل والا لغا قوله وامثالها وههنا **بحث** من وجهين الاول انه ينبغى ان يقال وامثالهما لان المذكور شيئان قائمة وبصرى والثانى ما الباعث على الشارح انه ذكر قوله وامثالها ولم يعطف قائمة على الرجل حتى دخلت تحت مثل لذى دخل على الرجل **اجيب** عن الاول انه لما كانا متحدين فى الحكم التفى بذكر امثال قائمة فلذا قال وامثالها **او نقول** ان الضمير راجع اليهما لاكن لما اتحد حكمهما صار كانهما شئ واحد فلذا قال وامثالها ولم يقل وامثالهما وعن الثانى انه انما لم يدخلها تحت مثل واحد اشارة الى انهما نوعان متباينان فان اللام من حروف المعانى اتفاقا واما تاء التانيث وياء النسبة فقد ذهب جماعة من النحويين الى انهما من حروف المعانى وذهبت جماعة اخرى الى انهما من حروف المبانى لان تاء التانيث فى قائمة لما اجرى الاعراب عليها صارت كانها خرجت من المعنى وصارت كالجزء من الكلمة كالميم فى قائم بخلاف اللام فانها لا تخرج عن اعتباريته **فان قلت** ان التاء لما كانت من حروف المبانى فمن اين ثبت التانيث فى ضاربة مثلا **قلت** الدال على التانيث ہے مجموع الصيغة لا التاء فقط **فان قلت** لما كان الدال على التانيث مجموع الصيغة فلم نسب التانيث الى التاء فقط **قلت** انما نسب التانيث الى التاء لانه لما كانت تلك الدلالة بزيادة التاء نسب التانيث اليها كما نسب الطلب الى سين الاستقبال **قوله** واعرب باعراب واحد **فان قلت** يعلم منه انه لو انتفى الامتزاج اعرب باعرابين وليس الامر كذلك بل احدهما معرب والاخر مبنى **قلت** معنى قوله اعرب باعرابين اى كيّف ... بكيفيتين **فان قلت** انه منقوض بقائمة لانها فى حال الامتزاج ايضا كيّف بكيفيتين كما كان قبل الامتزاج لان التاء اجرى عليها الاعراب وما قبل التاء مبنى على الفتح **قلت** المراد منه عدم بقائه على الحال اللائق لان اللائق بحال عدم الامتزاج اعراب قائم والعكس الامر فى حال الامتزاج **فان قلت** هذا منقوض بقوله الرجل لانه باق على الحال اللائق فى حال الامتزاج ايضا **قلت** اعتبار الحال اللائق باعتبار بعض الافراد والنسبة الى الكل مجاز **قوله** مع انه معرب باعرابين **فان قلت** ما توجيه الاعرابين لكلمة واحدة والحال ان تعدد الاعراب ليس الا لتعدد المقتضى ولا تعدد للمقتضى فى كلمة واحدة فى الاطلاق **قلت** قد يعتبر فى الاعلام الاحوال التى يقتضيها الوضع السابق وهو باعتبار الوضع السابق كلمتان او نقول انه ليس لعبد الله علما الا اعراب واحد وهو فى دال عبد الله واما كسرة الله فبناء على الحكاية لانه كان قبل العلمية مضافا اليه كما فى تابط شرا فان قلت ان عبد الله ليس الا كلمة واحدة فالدال فى عبد الله فى وسط الكلمة فمن اين يجرى الاعراب عليها قلت ان الاجراء عليه للضرورة لانه لما كان الاخر مشغولا بالحركة الحكائية والاول فارغ ظهر فى الجزء الخالى كما ظهر اعراب ما بعد غير فى الاستثناء فى الغير **فان قلت** هذا مخالف ما قاله الشارح لانه يقول معرب باعرابين وانت تقول باعراب واحد قلت معنى قول الشارح رحمة الله عليه انه كيّف بكيفيتين لمقابلة السابق ....

قوله ولا يخفى على الفطن العارف الخ اشارة الى الاعتراض على صاحب الكافية والمفصل حاصله ان في عبارة الكافية خلل من وجهين احدهما دخول عبد الله والآخر خروج مثل قائمة وبصري والانسب لغرض علم النحو الامر بالعكس لان فيه اهمال جانب اللفظ لانه في اللفظ كلمتان الاترى انه كيف بكيفيتين وميل الى جانب المعنى وهو مخالف لغرض النحوي وحاصل الثاني ان في عبارة المفصل خلل من وجه واحد وهو خروج قائمة وبصري وفيه ايضا ميل الى جانب المعنى **اجيب** عن الاول انما جعل الامر كذلك تنبيها على ان رعاية المعنى ليس بمتروك في النحو بالكلية والا لتوهم ان بحثه عن الالفاظ المهملة ايضا ومن الثاني ان عبارة المفصل انسب لان فيها رعاية اللفظ والمعنى جميعا لانه لما اخرج مثل عبد الله عمل باللفظ ولما خرج مثل قائمة عمل بالمعنى **فان قلت** لما كان عبارة الانسب لا يصح عدول المص عن عبارته **قلت** ان في عبارة المفصل انما عمل باللفظ والمعنى بالنظر البادي واما بالنظر الدقيق فلم يعمل بواحد منهما لانه لما اخرج مثل عبد الله لم يعمل بالمعنى ولما اخرج مثل قائمة لم يعمل باللفظ **قوله** لو كان الامر بالعكس لكان انسب **فان قلت** هذا انما يستقيم في مثل قائمة وبصري لا في مثل الرجل فان الجزء الاول منه مبني على حاله والجزء الثاني معرب كما هو المناسب لانه كيف بكيفيتين مثل عبد الله فالحكم بانعكاس الامر في جميع ما ذكر ليس على ما ينبغي **قلت** ان النسبة الى الجميع مجاز باعتبار الاكثرية **قوله** فانه لا يقال له لفظة واحدة **فان قلت** انه ان اريد باللفظة ادنى ما يطلق عليه اللفظ كهمزة الاستفهام لم يدخل في التعريف الانادرة من الكلمات وان اريد ماله نوع وحدة لم يخرج من التعريف مثل عبد الله علما لانه واحد بنوع الوحدة وهو المعنى العلمي وان اريد خصوص الوحدة بان يعرب باعراب واحد فلا يدل اللفظ عليه **قلت** المراد بالوحدة العرفية عند ارباب اللسان فانه لا يقال لمثل عبد الله لفظة ويقال لمثل زيد لفظة **اونقول** اللفظة للمرة والمفهوم منها ما يتكلم به دفعة اي لا يجوز فيه الوقف فلا يرد شئ **فان قلت** لاشبهة في جواز التكلم بعبد الله علما دفعة بل يجب ان يتكلم به دفعة من غير الوقف **قلت** المراد بالمرة ما يتكلم به مرة وليس فيه ما يصح ان يتكلم به مرتين اي فيه لحاظ دفعتين فعبد الله وان وجب التكلم به دفعة واحدة بلحاظ العلمية لكن يجوز فيه التكلم دفعتين بلحاظ الاضافة فوجد فيه ما يتكلم به مرتين **قوله** وبقي مثل الرجل وقائمة داخلا فيه **فان قلت** ان البقاء يقتضي سبق الدخول ولا دخول فيما سبق على اللفظة **قلت** انه مسامحة معناه ان اللفظة شاملة له **فان قلت** ان الشمول ايضا غير صحيح لان قائمة وبصري ليس لفظة حقيقة بل عبارة باعتبار شدة الامتزاج **قلت** المراد من اللفظة اعم من الحقيقي والمجازي **قوله** ولو لم يخرجه بترك الانسب **فان قلت** لو ترك المفرد في تعريفه فلا يخرج المركبات عن تعريفه مثل ضربا وضربوا **قلت** انها خارجة عن التعريف بقوله لفظة واحدة

فان قلت فليكن المراد من قوله مفرد اعم من ان يكون حقيقة او مجازا فاخراج صاحب المفصل مثل قائمة بقيد المفرد ليس على ما ينبغى **وايضا** ان قول الشارح لو لم يخرج بتركه الخ ليس على ما ينبغى **قلت** لا فائدة ح بقيد الافراد مع تعميمه عن الحقيقى والحكمى **فان قلت** فليكن المراد بالمفرد ما يقابل الجملة فيخرج مثل ضربا وضربوا ودخل مثل قائمة وبصرى فاخراج صاحب المفصل مثل قائمة بقيد الافراد وقول الشارح رح لو لم يخرج بتركه الخ ليس على ما ينبغى **قلت** هذا غير متبادر من العبارة وحمل الالفاظ على المعانى المتبادرة واجب فى التعريفات **فان قلت** لو ترك لفظ المفرد فلا يخرج الامر نحو اضرب لانه داخل فى لفظة واحدة **قلت** لا يدخل الامر فى لفظة لان المنوى لما اسند اليه الفعل فصار كانه ملفوظ فخرج بقوله لفظة **قوله** واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة الخ جواب سوالين احدهما ان الكافية ماخوذة من المفصل وصاحب المفصل اخذ الدلالة فى تعريف الكلمة فلم لم ياخذ المص رح فى تعريفها والثانى ان الدلالة اما ان تكون معتبرة فى تعريف الكلمة اولا فان كان الاول فيلزم ان يكون تعريف المص رح قاصرا لعدم اعتبارها فى تعريفه وان كان الثانى فذكرها فى تعريف صاحب المفصل لغو فاجاب الشارح عنهما بقوله واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة محصل الجواب ان الدلالة معتبرة فى تعريف الكلمة لكن المص اكتفى باللزوم **فان قلت** لا نسلم ان الوضع يستلزم الدلالة لما مر ان الوضع يستلزم حروف الهجاء مع انه لا دلالة لها على المعانى **قلت** المراد ان الوضع للمعنى يستلزم الدلالة يعنى ان اللام فى الوضع للعهد **قوله** لان الدلالة كون الشئ بحيث يفهم منه شئ اخر **فان قلت** فعلى هذا يثبت الاتحاد بين الدلالة والوضع فكيف يثبت اللزوم بينهما **قلت** الاتحاد ممنوع لان الماخوذ فى تعريف الوضع هو التخصص دون الفهم مطلقا **قوله** لكن الدلالة لا تستلزم الوضع جواب سوال وهو كما ان الوضع يستلزم الدلالة كذلك الدلالة تستلزم الوضع فذكر الوضع بعد الدلالة فى تعريف المفصل مستدرك محصل الجواب ليس بينهما لزوم المساوات بل بينهما لزوم الاعم لان الدلالة اعم من الوضع فلا تستلزم الوضع لامكان ان تكون بالعقل او بالطبع **فان قلت** ان الدلالة وان لم تستلزم الوضع لكن فى تعريف المفصل شئ اخر يستلزم الوضع وهو قوله مفرد لان الافراد والتركيب فرع الوضع كما مر فذكر الوضع بعده مستدرك **قلت** دلالة قوله مفرد على الوضع بطريق الاستلزام وهى مهجورة فى التعريفات **فان قلت** ان دلالة الوضع على الدلالة ايضا التزامية ومهجورة فى التعريفات فلم اكتفى صاحب الكافية عن الدلالة بالوضع **قلت** ان الدلالة الالتزامية على نوعين احدهما غير معتبر كدلالة المفرد على الوضع لانه دلالة الفرع على الاصل لان الافراد فرع الوضع والاخر معتبر كدلالة الوضع على الدلالة لان الوضع ليس فرع الدلالة فالمهجور فى التعريفات

هو الاول دون الثانی کما لا یخفیٰ **قوله** کدلالة لفظ دیز المسموع من وراء الجدار علی
وجود اللافظ **وههنا بحث** من وجهین احدهما ان ذکر المهمل بلا فائدة لان
الدلالة علی وجود اللافظ کما یکون بلفظ دیز کذلک بلفظ زید کما لا یخفیٰ والثانی ان
قید وراء الجدار یکون لغوا لان لفظ دیز کما یدل علی وجود اللافظ وراء الجدار کذلک یدل
علیه بلا واسطة **اجیب** عن الاول انه اختار اللفظ المهمل لیتضمن الدلالة العقلیة
ولم یختلط بالدلالة الوضعیة وعن الثانی انما قال من وراء الجدار لان عند المشاهدة
یکون الدلالة العقلیة غیر ظاهرة وذلك لانه اذا دل مجموع المشاهدة والعقل علی وجود
اللافظ لا یکون الدلالة العقلیة ظاهرة لوجود المشاهدة التی هی اقوی من الدلالة
العقلیة والاضعف یضمحل عند وجود الاقوی لان العلم اذا حصل بطریق المشاهدة
کان بدیهیا والبدیهی لا یمکن استفادته من النظر **فان قلت** عدم وجود الدلالة
العقلیة باطل لان العقل علة لوجود علم السامع علی وجود السامع فلو لم یکن الدلالة
العقلیة موجودة مع وجود العلم یلزم تخلف المعلول عن العلة **قلت** المستحیل تخلف
المعلول عن العلة الشخصیة والعلة ههنا نبتیة لان العقل کما یکون علة العلم کذلك
المشاهدة علة له اعلم ان الدلالة علی ثلثة اقسام وضعیة ان کان بسبب جعل الجاعل
وطبعیة ان کان بسبب صدور الدال عند عروض حالة مقتضیة له وعقلیة ان کان لغیر
ذلك کدلالة الاثر علی المؤثر **قوله** وهی اسم وفعل وحرف **فان قلت** الکلمة لا
یخلو اما موجودة او معدومة فان کان الاول فیکون الکلمة علی اربعة اقسام وان کان
الثانی فیلزم انقسام المعدوم الی الموجود **قلت** انها موجودة فی الذهن معدومة
فی الخارج فلا یلزم شیٔ مما ذکر **فان قلت** ضمیر هی لا یخلو اما راجعة الی لفظ الکلمة
او الی مفهومها لا سبیل الی الاول لان لفظها اسم بدلیل دخول اللام علیها فیلزم انقسام
الشیٔ الی نفسه والی غیره ولا الی الثانی لان مفهومها مذکر فلا تحصل المطابقة بین
الراجع والمرجع **قلت** الضمیر راجع الی لفظ الکلمة والتقسیم باعتبار المفهوم او
نقول ان الضمیر راجع الی المفهوم ولا نسلم ان المفهوم مذکر لانه تابع للفظ فی التذکیر
والتانیث فاذا کان لفظ الکلمة مؤنثا فکذا مفهومها **فان قلت** المفهوم ح وقع
محکوما علیه والمحکوم علیه من خواص الاسم فح یلزم المحذور المذکور وهو الانقسام الی
نفسه والی غیره **قلت** المحکوم علیه فی الاصطلاح هو اللفظ المعبر عن ذات المحکوم
علیه وهو ههنا ضمیر هی وهو لیس بمقسم قوله ای منقسمة وهذا جواب سؤالین الاول ان المطابقة بین
المبتداء والخبر حسن وان لم یکن الخبر مشتقا وههنا لم یوجد لان المبتداء مونث والخبر مذکر وهو اسم
والثانی ان الکلمة من حیث هی لیست باسم ولا فعل ولا حرف بل هی اعم من کل واحد منها فکیف یستقیم الحمل والثالث
ای حمل الاخص علی الاعم

ن: اللافظ ۱۲
۲۱: ان الضمیر اذا دار بین المرجع والخبر فی عامة التذکیر والتانیث ینبغی ان یطابق هو مرضی هی او یقال اسم
و: الدلالة علی ثلثة اقسام

موضع اسم والرابع ان الجمع بحرف الجمع كالجمع بلفظ الجمع فعلم منه ان الكلمة هي مجموع هذه الاقسام الثلثة وليس الامر كذلك والخامس انه لا يصح حمل اسم على قوله هي لانه يلزم حمل الخاص على العام وهو باطل والسادس ان قوله هي مبتدأ فخبره لا يخ اما قوله اسم فقط او مجموع قوله اسم وفعل وحرف فعلى الاول يلزم حمل الخاص على العام وعلى الثاني يلزم حمل المتعدد على الواحد فاجاب الشارح رح بقوله اى منقسمة الخ محصل الجواب ان قوله هي مبتدأ وخبره محذوف اى منقسمة فحصلت المطابقة بين المبتدأ والخبر في التذكير والتانيث وكذا حصل رعاية الخبر لان الخبر مونث وكذا لا يلزم حمل الخاص على العام لان قوله اسم ليس بخبر وكذا لا يرد الباقى **فان قلت** من اين علم ان خبره منقسمة **قلت** انه علم من ذكر الاقسام وهي اسم وفعل وحرف **فان قلت** من اين علم انها من اقسام الكلمة فلتكن حكما من احكامها **قلت** انه علم من داب المصنفين ان يذكروا التقسيم بعد التعريف فعلم انها اقسام وليست بحكم من احكامها ويمكن ان يجاب عن الثالث انه انما عدل عن رعاية الخبر لنكتة وهي الاشارة الى ان الاقسام انما هي للكلمة ولو ذكر الضمير لتوهم انها اقسام اللفظ لا للكلمة مع ان اللفظ غير منحصر فيها **فان قلت** اللفظ الموصوف بالوضع لا يكون الا كلمة فتلك النكتة حاصلة على تقدير تذكير الضمير[1] ايضا **قلت** جاز ان يتوهم عود الضمير الى مطلق اللفظ لان المبتدأ اذا كان مذكورا كان المطلق ايضا مذكورا **ويمكن** ان يجاب عن الرابع ان قولهم الواو للجمع لا يريدون ان المعطوف والمعطوف عليه يجتمعان معا في حالة واحدة بل ارادوا انهما يجتمعان في كونهما محكوما عليهما[2] او في كونهما حكمين[3] او غيرهما **قوله** الى هذه الاقسام الثلثة وهذا جواب سوالين احدهما انه لما كان كلمة هي مبتدأ محذوف الخبر فالاشتغال بقوله اسم وفعل وحرف اشتغال بما لا يعنى والثاني ان التقسيم على نوعين احدهما تقسيم الكلي الى الجزئيات كتقسيم الحيوان الى الانسان والفرس والبقر والثاني تقسيم الكل الى الاجزاء كتقسيم السكنجبين الى الماء والخل والعسل فهذا التقسيم من اى قبيل فاجاب الشارح عنهما بقوله الى هذه الاقسام الثلثة محصل الجواب انه ليس اشتغالا بما لا يعنى بل بيان الاقسام ولما اطلق الشارح عليها الاقسام علم انه تقسيم الكلي الى الجزئيات لان اطلاق القسم لا يكون الا على الجزئي **فان قلت** المراد بالاقسام لا يخلو اما ان يراد الاقسام الاولية او الاعم من الاولية والثانوية فان كان الاول فهو اثنان وان كان الثاني فاربعة الاثنان حصلا من التقسيم الاول والاثنان من الثاني **قلت** ليس المراد الاولية ولا الثانوية بل المراد الاقسام المختلفة والاختلاف بين القسم الاول من التقسيم الاول و بين القسمين من التقسيم الثاني كما لا يخفى على ذوي الافهام **قوله** ومنحصرة فيها جواب سوال

---

[1] يعنى على تقدير تذكير الضمير ايضا يكون الاقسام للكلمة لان اللفظ الموصوف بالوضع ليس الا الكلمة ١٢ منه

[2] اى بالنسبة الى ما بعدهما ١٢ منه رحمة الله تعالى عليه ١٢

[3] بالنسبة الى ما قبلهما ١٢ منه رحمة الله تعالى عليه ١٢

وهو ان الدليل المذكور في عبارة المصنف رح لايخلو اما ان يكون للحصر او للتقسيم لاسبيل
الى الاول لان دعوى الحصر غير مذكور في عبارة المصنف فكيف الحق بدليله ولا الى الثاني
لان التقسيم ضم قيود مختلفة الى امر مشترك فهو ليس الا التصوير المحض فلا يحتاج الى الدليل
والضا ان اللام في قوله لانها جارة وهو تقتضى المتعلق فمتعلقه لايخلو اما من الافعال العامة
او الخاصة فعلى الاول فسد المعنى وعلى الثاني يثبت الابهام في المتعلق محصل الجواب ان
الدليل للحصر ودعوى الحصر وان لم يكن مذكورا صريحا لكن مذكورة ضمنا اى منحصرة فيهما
والقرينة عليه انه محل التقسيم والغالب فيه الانحصار وهو يصلح لتعلق الجار والمجرور فلا يثبت
الابهام في المتعلق وههنا بحث وهو ان الحصر عبارة عن الامر الدائر بين النفي والاثبات ولا
يكون مجوز القسم اخر وهذا التقسيم ليس بدائر بين النفي والاثبات فكيف يصح قوله منحصرة فيهما والضا
الحصر غير مستقيم لان الحرف هو ان لاتدل على معنى في نفسه بل تحتاج الى ضم كلمة اخرى مع ان
العقل يجوز ان تكون كلمة لاتحتاج الى ضم كلمة اخرى في الدلالة على معناها بل تحتاج الى قرينة
عقلية او غيرها من الامور العقلية لا الى كلمة اخرى **اجيب** عن الاول ان معنا قولهم دائر بين النفي والاثبات
اى يصح فيه ان يكون دائرا بين النفي والاثبات وههنا كذلك لان تقديره وهي اما اسم او ليس باسم
واما فعل او ليس بفعل وعن الثاني ان القسم المذكور المفروض داخل في الاسم او الفعل فان المراد
من قوله في نفسه هو ان لايحتاج الى ضم كلمة اخرى اليه سواء كان محتاجا الى ضم غير الكلمة من
الامور العقلية اولا وان كان الواقع انه لايحتاج الى شئ اصلا ولكن التعميم لادخال الامر العقلي
لا باس فيه **واعلم** ان الحصر في اللغة المنع ولهذا سميت القلعة حصارا لانها مانعة عن غلبة
العدو وفي الاصطلاح على اربعة اقسام عقلي ان كان الجزم بالانحصار حاصلا بمجرد ملاحظة
الاقسام من غير استحالة امر اخر كحصر الشئ في الموجود والمعدوم فان من البين ان كل شئ
اما موجود او معدوم وقطعي ان كان مستفادا من دليل يدل على امتناع قسم اخر كحصر الشئ
في الواجب والممكن والممتنع فالعقل يجوز قسما اخر من اجتماع الاقسام الثلثة لكن الدليل
يبطله وهو اجتماع النقيضين واستقرائي ان كان حاصلا بالتتبع والاستقراء كحصر ابواب الثلاثي
المجرد في الستة وجعلي ان حصل من ملاحظة التمائز التي اعتبرها القاسم **قوله** لما كانت موضوعة
جواب سوالين احدهما ان قوله اولا منقسم الى قسمين احدهما مالايدل على معنى في نفسها
والاخر مالايدل على معنى اصلا فلا يصح قوله الثاني الحرف لان الثاني ليس بحرف من كل
وجه بل القسم الاول من الثاني هو الحرف وهو مالايدل على معنى في نفسها والثاني ان
الدلالة غير مذكورة في تعريف الكلمة فايراد الدلالة في الدليل غير صحيح فاجاب الشارح
عن الاول بقوله لما كانت موضوعة فالقسم الذي لايدل على المعنى اصلا خارج عن المقسم لعدم الوضع
فيها وعن الثاني بقوله والوضع يستلزم الدلالة فتكون الدلالة مذكورة التزاما **قوله** في جواب سوال

ف والعقل

ف الحصر على اربعة اقسام

سه جواب سوال وهو اذا قطع ظ الاجابة الى التقسيم المذكور فاجاب بالحصر ۱۲ منه

وهو ان قوله لما كانت موضوعة شرط وقوله اما ان تدل جزءه والجزاء لا يكون الا جملة وان تدل بتاويل الدلالة مصدر وهو مفرد محصل الجواب ان قوله ان تدل بحذف المبتداء تقديره فهى اما ان تدل **فان قلت** لما كان قوله ان تدل خبر المبتداء المحذوف وهو قوله فهى فعلى هذا لا يصح حمل قوله ان تدل على قوله هى لانه بتاويل المصدر نسبة بين الدال والمدلول وضمير هى راجع الى الكلمة وهى طرف النسبة فيلزم حمل النسبة على الطرف وذا باطل **قلت** ان قوله ان تدل خبر مبتداء اخر تقديره اما من صفتها فالمبتداء مع الخبر خبر المبتداء الاول اعنى قوله فهى واليه اشار الشارح بقوله اما من صفتها **فان قلت** ان كلمة من بمعنى البعض مضاف الى الصفة مبتدا وقع موقع الموضوع والوصف اذا وقع فى موضع اريد منه الذات فلا يصح حمل قوله ان تدل عليه ايضا **قلت** هذا فيما اذا وقع ما صدق عليه الوصف فى موضعه واما اذا وقع لفظ الصفة فى موضعه فلا يراد منه الذات **فان قلت** الموضوع ليس لفظ الصفة بل لفظ البعض لان من بمعنى البعض **قلت** لفظ البعض اذا اضيف الى الشئ له حكم المضاف اليه **فان قلت** الموضوع والمحمول لما كان كلاهما من الصفات فلا يصح حمل هذه الجملة على قوله هى لانه يلزم حمل الوصف على الذات **قلت** الجملة اذا وقعت خبرا لا يحمل على المبتدا بل لا بد فيه من عائد فقط بل الحمل فى الخبر المفرد وقال البعض ان قول الشارح من صفتها جواب سوال وهو ان ان حرف من الحروف المشبهة بالفعل وها اسمها وان تدل خبرها ولا يصح الحمل اى حمل ان تدل على اسم ان لانه يلزم حمل الوصف على الذات لكن هذا بالنظر البادى واما بالنظر الدقيق فليس كذلك لان الضمير فى لانها اسم ان وخبرها قول الشارح لما كانت موضوعة الخ وقوله ان تدل جزاء لقوله لما كانت موضوعة لانه لو لم يكن جزاء الشرط لم يحتج الى قوله فهى لانه ذكره لاجل ان جزاء الشرط لا يكون الا جملة **فان قلت** ما الوجه للشارح انه عدل فى صحة حمل ان تدل على قوله فهى من اجوبة الشارح الهندى وغاية التحقيق والرضى حيث قال الهندى معنى قوله فهى اى فحالها او دلالتها وقال صاحب غاية التحقيق ان تدل بتاويل المصدر والمصدر بمعنى اسم الفاعل وقال الرضى ان بمعنى ذو دلالة وقال الشارح اما من صفتها **قلت** ان فى اجوبتهم خللا

---

۱ جواب سوال وهو انه لما كان قوله ان تدل خبر مبتدا محذوف اعنى قوله هى فعلى هذا يصح حمل قوله ان تدل على قوله هى لان ضمير هى راجع الى الكلمة وهى ذات وان تدل بتاويل الدلالة وصف فيلزم حمل صرف الوصف على الذات محصل الجواب ان قوله ان تدل خبر مبتدا اخر اعنى من صفتها فالمبتدا الثانى مع الخبر خبر المبتداء الاول اعنى قوله هى فان قلت فعلى هذا لا يصح حمل ان تدل على المبتدا الثانى اعنى من صفتها لان من بمعنى البعض وهو الذات فيلزم حمل صرف الوصف على الذات قلت لفظ البعض اذا اضيف الى الشئ يكون لحكم ما اضيف اليه فان قلت لفظ البعض الموضوع والمحمول لما كان كلاهما من الصفات فيلزم حمل الوصف على الذات اعنى هى قلت الجملة المركبة من الوصفين قد يصح حملها على الذات كالجملة المخلوطة من الثمرات ۱۲ ۲ قوله فلا يراد منه الخ لان المقصود من الوصف بيان الوصف فاذا كان المراد منه الذات فكيف يبين الوصف ۱۲ منه رحمه الله تعالى ۱۲ ۳ بمعنى البعض الخ وهو ليس بصفة بل هو ذات منه رحمه الله تعالى ۱۲ ۴ قوله له حكم المضاف اليه الخ والمضاف اليه ههنا صفة فيكون لفظ البعض ههنا صفة باعتبار ما اضيف اليه ۱۲ منه رحمه الله ۱۲

اما فی جواب الهندی فلانه لا یناسب بالتقسیم لانه للکلمة لا لحالها وصفتها وایضا لا یصح قوله الثانی الحرف
لانه علی هذا الثانی لیس بحرف بل حال الحرف وایضا لا یصح حصر حالها فی الدلالة وعدمها لوجود الاحوال
الاخری کالاقتران وعدمه بخلاف ما قال الشارح الجامی لان من للتبعیض فی قوله من صفتها وایضا
علی هذا یلزم التقدیر قبل الاحتیاج لان الخلل جاء من حمل الخبر علی المبتداء فالانسب هو التقدیر
فی جانب الخبر لا فی جانب الاسم فهو کنزع الخف قبل الوصول الی الماء واما تقدیر الشارح فهو فی جانب
الخبر بقرینة ذکر قوله من صفتها بعد کلمة اما وآما فی جواب الغایة فلانه یلزم المجاز فی المجاز لان ان
تدل بمعنی الدلالة والدلالة بمعنی الدال وآما فی جواب الرضی فلان تقدیر ذو مخالف من مقتضی
زیادة ان لان ان لتاویل الذات بالمصدر واذا اقترن المصدر بلفظ ذو یکون المراد منه ذو الدلالة
بمعنی صاحب الدلالة وصاحب الدلالة هو الذات **فان قلت** لا حاجة الی تقدیر الشارح ولا الی
غیره فانه فرق بین المصدر الصریحی والمصدر التاویلی بان الاول مجرد من الذات والثانی غیر مجرد عنه
لانه عبارة عن الحدث والنسبة الی الفاعل فیصح الحمل **قلت** لا نسلم انه غیر مجرد عن الذات والا یلزم
کون الشیٔ الواحد مسندا الی الفاعل ومسندا الیه فی مثل قولهم اعجبنی ان ضرب زید عمروا و
ذا باطل **فان قلت** ان فی تقدیر الشارح ایضا خلل لان مقصودنا تقسیم الکلمة الی اسم وفعل و
حرف ولما قدر قوله من صفتها یکون التقسیم لصفتها **قلت** مقصودنا تقسیم الکلمة اما باعتبار
نفسها واما باعتبار صفتها لا ان مقصودنا تقسیمها باعتبار نفسها کما لا یخفی **قوله** کائن فی
نفسها **فان قلت** ما الوجه للشارح رح انه عدل من الرضی حیث قال ان قوله فی نفسها
متعلق بتدل **قلت** ان فی ما قال الرضی ارتکاب المجاز وهو کون فی بمعنی الباء او بمعنی علی
لان کلمة فی لا تقع صلة للدلالة **فان قلت** ان التقدیر ایضا خلاف الاصل فلم اختاره الشارح
قلت ان متعلق الجار والمجرور اذا کان من الافعال العامة فتقدیره شائع حتی کاد الی الوجوب
کما لا یخفی **فان قلت** لم عدل الشارح رح عن الهندی حیث قال کائنا برسم خط النصب وهو
الالف ولم یات الشارح رح بالالف **قلت** لو کان منصوبا لکان حالا من المعنی والحال قید للعامل
والاصل فی التعریف العموم والاطلاق **فان قلت** علی تقدیر الجر ایضا قید لان الصفة قید للموصوف
قلت المراد بالقید هو القید الاصطلاحی وهو ما یکون ماخوذا فی مفهومه ولا شک انه ماخوذ
فی تعریفه حیث قال الشارح رح ما یبین هیئة الفاعل والمفعول به من حیث هو فاعل ومفعول
والحیثیة للتقیید **او نقول** الحال قید للعامل وهو الدلالة ههنا فیکون الدلالة مقید
باعتبار المعنی فی نفسها مع انها غیر مقیدة بخلاف الصیغة لانها لیست قیدا للعامل

---

[1] بخلاف تقدیر الهندی لانه قدر فی جانب المبتدا فیکون التقسیم لحال الکلمة وتقدیر الشارح رح فی جانب فالتقسیم للکلمة لکنها اعم
من ان یکون باعتبار الذات او باعتبار الصفة ۱۲ منه رح

فان قلت لما قال علی معنی والمعنی ما یقصد بشئی فینبغی ان یتعلق الجار والمجرور بیقصد المفهوم من المعنی قلت ان قولہ فی نفسہا صفۃ والجار والمجرور لا یقع صفۃ لشئی الا باعتبار المتعلق فلا یصح تعلقہ بالمعنی قولہ والمراد بکون المعنی فی نفسہا جواب سوال وھو انہ لا یصح ظرفیۃ الکلمۃ للمعنی لان الظرف علی نوعین زمان ومکان والکلمۃ لیست بواحد منہما محصل الجواب ان کلمۃ فی بمعنی الباء کما قال الشارح رح ان تدل علیہ بنفسہا فان قلت ھذا مخالف لما مر الفا ان فیہ ارتکاب المجاز وھو خلاف الاصل قلت ارتکاب المجاز لا یجوز الا عند الحاجۃ ولا حاجۃ سابقا لامکان متعلق اخر وھو کائن وھہنا مست الحاجۃ الیہ لعدم صحۃ الظرفیۃ فان قلت لا حاجۃ ھہنا الی المجاز لصحۃ الظرفیۃ بان یراد من الظرف ظرف اعتباری لا حقیقی قلت ارادۃ الظرف الاعتباری ایضا مجاز فلا رجحان للمجاز علی المجاز فان قلت کون المعنی فی نفسہا صفۃ المعنی ودلالۃ الکلمۃ علیہ بنفسہا صفۃ الکلمۃ فبینہما تباین فلا یصح تفسیر احدہما بالاخر لقولہ والمراد بکون المعنی فی نفسہا ان تدل علیہ بنفسہا قلت ھذا التوصیف باعتبار حال متعلق الموصوف لا باعتبار حال نفس الموصوف او نقول ان کون المعنی وان کان صفۃ للمعنی لکن کون المعنی وانکان صفۃ للمعنی لکن کون المعنی فی نفس الکلمۃ صفۃ للکلمۃ کما صرح بہ العلامۃ التفتازانی فی المطول فان قلت ھذا مخالف لما قال السید السند فی حواشی المتوسط حیث قال ان کون المعنی فی نفسہا ایضا صفۃ المعنی قلت ھذا علی تقدیر ان یکون معنی قولہ ان تدل علیہ بنفسہا ای کون المعنی مدلولا علیہ بنفس الکلمۃ ای انیکون المصدر مبنیا للمفعول فیکون ح صفۃ المعنی فان قلت یفہم من قولہ ان تدل علیہ بنفسہا ان الدلالۃ علی المعنی باعتبار نفس الکلمۃ لا باعتبار الوضع ولیس الامر کذلک قلت لیس المراد من قولہ ان تدل علیہ بنفسہا الاحتراز عن الوضع بل عن انضمام کلمۃ اخری الیہا فان قلت انہ یلزم التکرار فی عبارۃ المص لان المراد بکون المعنی فی نفسہا کون المعنی مدلولا علیہ وھو بعینہ معنی قولہ ان تدل علی معنی وایضا ان الغرض من قولہ فی نفسہا الاحتراز عن الحرف ولما کان معنی قولہ فی نفسہا کون المعنی مدلولا علیہا لا یحصل الاحتراز عن الحرف قلت ان التکرار ممنوع لان معنی قولہ ان تدل علی معنی کون المعنی مدلول الکلمۃ مطلقا سواء کان فی نفسہا او بانضمام امر اخر ومعنی قولہ فی نفسہا کون المعنی مدلولا علیہا بنفسہا ای من غیر حاجۃ الی انضمام امر اخر فلا یلزم التکرار فی عبارۃ المص وبہذا ظہر الجواب عن الاعتراض الثانی ایضا فتامل قولہ اومن صفتہا ان لا تدل فان قلت

لہ ای الدلالۃ بمعنی المدلول وھو صفۃ المعنی ۱۲ منہ عفی عنہ ۱۲

۲ہ لانہ لما کان معنی قولہ فی نفسہا کون المعنی مدلولا علیہا بنفسہا من غیر حاجۃ الی انضمام امر اخر ثبت الاحتراز بہ عن الحرف ۱۲ منہ رحمہ اللہ تعالی ودنا علیہ شآبیب غفرانہ آمین یا الہ العلمین ۱۲

لا حاجة الی ازدیاد **قوله** ومن صفتها ههنا لان ازدیادها سابقا لیصح الحمل والحمل ههنا صحیح لانه سالبة وهو محمول علی الذات نحو زید لا حجر وزید لا عالم **قلت** ازدیاده لمجرد الموافقة لما سبق لا لصحة الحمل **قوله** بل علی معنی یحتاج الی انضمام کلمة اخری **فان قلت** لو قال الی انضمام امر اخر لکان اشمل فان همزة الاستفهام یحتاج الی انضمام الکلام وکذا حروف الشرط **قلت** انه اکتفی باقل المتیقن اونقول ان المراد بالکلمة اعم من ان یکون مستقلة او فی ضمن الکلام **قوله** القسم الثانی جواب سوال وهو ان الثانی صفة الکلمة وهی مؤنث فالمناسب ان یقول المصنف رح الثانیة محصل الجواب ان موصوفه القسم لا الکلمة **فان قلت** لم قدم الحرف مع انه مؤخر فی المدعی والدلیل جمیعا **قلت** انه عدمی والعدم مقدم علی الوجود اونقول انه مفرد والمفرد مقدم علی المرکب **قوله** وهو ما لا یدل علی معنی فی نفسه **فان قلت** العدم لا یقع مفهوما للماهیة **قلت** هذا التعریف رسمی لا حقیقی **فان قلت** الفعل ایضا لا یدل علی معنی فی نفسه لان الماخوذ فیه النسبة وهی محتاجة الی الطرفین **قلت** معناه ما لا یدل علی معنی فی نفسه اصلا ای لا علی معناه المطابقی ولا علی معناه التضمنی والفعل دال علی معناه التضمنی بنفسه اعنی الحدث **فان قلت** فعلی هذا تحقق المعنی التضمنی للفعل بدون المطابقی **قلت** لا نسلم انه تحقق التضمنی بدون المطابقی لانه کما کان للفعل معناه التضمنی کذلک یکون للفعل معناه المطابقی وهو الحدث والزمان والنسبة لکن اختلف فی الصفة وهی الدلالة فی نفسه وهو غیر مضر او نقول انه وان لم یوجد معناه المطابقی علی هذا التقسیم لکن للفعل تقسیم اخر باعتباره وجد المطابقی وهو ان الفعل دال علی الحدث باعتبار مادته وعلی الزمان باعتبار صفته فهی المعنی المطابقی المدلول علیه فی نفسه **قوله** اعنی الابتداء والانتهاء **فان قلت** ان کل واحد منهما اسم فیکونان مستقلین فلا یکون معنی من والی **قلت** اللام للعهد ای الابتداء المضاف فلا یکون مستقلا **قوله** سرت من البصرة الی الکوفة **فان قلت** ان الدال علی الابتداء والانتهاء لا یخلو اما من والی او البصرة والکوفة او المجموع فان کان الاول فلا یکونان حرفین لاستقلالهما فی الدلالة وان کان الثانی فلا یکونان معنیهما بل للبصرة والکوفة وان کان الثالث فکذا لا یکونان معنیهما بل للمجموع او المجموع غیرهما **قلت** الدال من والی لکن بواسطة البصرة والکوفة **فان قلت** لم سمی هذا القسم حرفا **قلت** الحرف فی اللغة الطرف یقال جلست حرف الوادی ای طرفه وهو ایضا فی الطرف **فان قلت** هذا منقوض بقولنا زید فی الدار لان کلمة فی وقع فی الوسط **قلت** المراد من الطرف جانب مقابل للاسم والفعل **فان قلت** فعلی هذا ینبغی ان یسمی الاسم والفعل ایضا حرفا لانهما ایضا فی جانب مقابل للحرف **قلت** لا یشترط الاطراد فی وجه التسمیة **فان قلت** ان الحرف کما یقع مقابلا للاسم والفعل کذلک یقع مقابلا للکلام فینبغی ان یقول الشارح رح

سلہ وهو ایضا فی الطرف آه المراد من وقوعه فی الطرف عدم کونه مسندا ومسندا الیه لا انه لا یقع فی وسط الکلام ۱۲ نقیب احمد غفرله الدیوبندی ۱۲

عسه بدون المطابقی وتحقق التضمنی بدون المطابقة مستحیل ۱۲ کما حققه للناظرة فی اسلاریم ۱۲ نقیب احمد غفرله ۱۲

فی جانب مقابل الاسم والفعل والکلام **قلت** الحرف قد یقع جزء الکلام نحو زید لا حجر فلا یکون مقابلا له **قوله** حیث یقعان عمدة فی الکلام وهو لا یقع **فان قلت** العمدة فی الکلام لیس الا المسند الیه فعلم منه ان الفعل یقع مسند الیه وهو خلاف وایض علم منه ان الحرف قد یقع غیر عمدة وهو المسند وهو ایض خلاف **قلت** المراد بالعمدة المسند والمسند الیه جمیعا من قبیل ذکر الخاص وارادة العام **قوله** کما ستعرف **فان قلت** لا معنی لایراد قوله کما ستعرف لانا عرفناهما فی هذا المواضع بانهما عمدتان لا الحرف فلا یتوقف المعرفة الی الغیر **قلت** معنی قوله کما ستعرف ای کما ستعرف وجهه **قوله** والقسم الاول جواب سوال وهو ان المناسب ان یقول المص الاولی مقام الاول لانه صفة الکلمة محصل الجواب ان موصوفه القسم لا الکلمة **قوله** ذلک المعنی المدلول علیه بنفسها **وههنا بحث** وهو ان الضمیر فی قوله ان یقترن لا یخلو اما ان یرجع الی المعنی او الی اللفظ الاول لا سبیل الی الاول لانه علی هذا خلی الجملة الخبریة عن عائد المبتدا وهو قوله الاول والی الثانی لان الاقتران باحد الازمنة الثلثة لیس صفة للفظ بل للمعنی **قلت** الضمیر عائد الی المعنی والعائد تعبیر عنه فالارجاع الی المعنی ارجاع الی الاول فلا یخلو عن عائد للمبتداء **فان قلت** لما کان الضمیر عائد الی المعنی فینبغی ان یقول الشارح ان یقترن المعنی بدون ازدیاد لفظ ذلک فلما قال ذلک المعنی **قلت** انما زاد لفظ ذلک لوجهین احدهما ان ارجاع الضمیر مع الاسم الاشارة اوقع فی الذهن لانه بمنزلة وضع الید والاخر المذکور سابقا معنیین احدهما المعنی المستقل والاخر المعنی الحرفی الغیر المستقل والاول بعید والثانی قریب ومرادنا المعنی البعید فلذلک قال ذلک المعنی لیکون اشارة الی البعید **فان قلت** لما کان بذلک اشارة الی المعنی المستقل فلا حاجة الی قول الشارح المدلول علیه بنفسها **قلت** انما اورده لئلا یتوهم ان الاشارة الی المعنی المستقل القریب لان استعمال بعض الاسماء الاشارة موضع بعض اخر کثیر کما قال الشارح فی بحث اسماء الاشارة **قوله** فی الفهم عنها جواب سوال وهو انه علی هذا یلزم ان یکون المصادر کلها افعالا لان المضرب مثلا لا یکون الا فی الزمان فی الواقع فلا یکون تعریف الفعل مانعا محصل الجواب المراد بالاقتران ما یفهم معه احد الازمنة الثلاثة واقتران المصدر باعتبار التحقق لا باعتبار الفهم **فان قلت** یدخل فیه قولنا زید ضارب عمرو الاٰن او غدا او امس **قلت** المراد بالاقتران الاقتران من اللفظ الدال من لفظ اخر وههنا الفهم من لفظ الاٰن والغد والامس لا من لفظ ضارب **فان قلت** یدخل فیه لفظ الاٰن والغد والامس وللماضی والمستقبل **قلت** معنی اقتران الفعل ان یدل بمادته علی الحدث وبصیغته علی الزمان وهذه الالفاظ تدل علی الزمان باعتبار مادته فلا تدخل فیه **قوله** المدلول علیه بنفسه **فان قلت** ان ارید بالمعنی المدلول علیه بنفسه المعنی المطابقی خرج منه الفعل وان ارید المعنی التضمنی خرج منه الاسماء البسائط کالنقطة قلت المراد بالمعنی هو المعنی المطلق

من غير نظر الى كونه تضمنيا او مطابقيا **قوله** اى حين يفهم ذلك المعنى **فان قلت** ان
الذهن امر بسيط فكيف يفهم الحدث والاقتران جميعا وايضا المتبادر من الباء في قوله باحد
الازمنة السببية لقرينة **قوله** في بحث الكلام بالاسناد فعلى هذا يقترن به شئ اخر غير الزمان
قلت في الجواب عن الاول الفهم لاحدهما والاخر مقارن له وعن الثاني الباء للمصاحبة
بقرينة المتعلق لانه يتعلق بيقترن والباء اذا وقعت صلة الاقتران يكون بمعنى المصاحبة
قوله الثاني الاسم **فان قلت** لم سمي هذا القسم بالاسم **قلت** انه ماخوذ من السمو وهو
العلو ولاشك انه عال على اخويه **فان قلت** لم عبر عن المتماثلين بالاخوين **قلت** لان بين
الاخوين مماثلة من حيث انهما من اب وام واحد فكذا بين المتماثلين لانهما من قسم واحد
قوله حيث يتركب منه الكلام **فان قلت** لا يتركب الكلام من الاسم الواحد **قلت** معناه
يتركب منه الكلام اى من نوع الاسم وحده نحو زيد قائم **قوله** وقيل من الوسم يعني
انه مثال واوي لا انه ناقص وهو مذهب الكوفيين وانما اورده بلفظ القيل اشارة الى ضعف
مذهبهم ووجه الضعف ان الفعل ايضا علامة على معناه ووجه التسمية وان لم يجب ان يكون
مطردا ولكن الاولى ان يمتاز عن مقابله وايضا ان ابنية اشتقاق الاسم نحو سمي يسمي
اسماء تدل على انه ناقص لا مثال لانه لو كان مثالا لقيل في امثلة اشتقاقه وسم يسم وسما
فان قلت فليكن فيه ارتكاب القلب بان يكون في الاصل وسما ثم نقل الواو الى موضع
اللام فصار سمو ثم حذفت الواو وعوض عنه الهمزة في الاول فصار اسم **قلت** القلب خلاف
الاصل فلا يعتبر للمعارضة **قوله** والاول الفعل **فان قلت** لم سمي هذا القسم بالفعل **قلت**
الفعل في اللغة عبارة عن المصدر فيسمى الفعل الاصطلاحي باسم المصدر لتسمية الكل باسم
الجزء او لتسمية الدال باسم المدلول او لتسمية المتضمن باسم المتضمن **فان قلت** يخرج عنه الافعال
الناقصة لانها منسلخة عن الحدث وايضا يشكل بالمشتقات مثل اسم الفاعل والمفعول **اجيب**
عن الاول انه تضمنت الفعل باعتبار اصل الوضع وعن الثاني انه لا يشترط الاطراد في وجه التسمية
وههنا بحث وهو ان الكلمة جنس الاسم والفعل والحرف ففصل كل واحد منها لا يخلو اما كلمة
او لا كلمة اذ لا واسطة بينهما لا سبيل الى الاول لانه يميز الشئ بما ياباه ويرده ولا الى الثاني لامتناع
اجتماع النقيضين **قلت** مفهوم اللاكلمة كما يصدق على نقيض الكلمة كذلك يصدق على اشياء غير
نقيضها فالاقتران مثلا فصل **فان قلت** مورد القسمة كلمة وكل كلمة اسم او فعل او حرف فالمورد
اما اسم او فعل فيلزم تقسيم الفعل الى نفسه والى الغير **قلت** ان اراد ثم بقولك كل كلمة كل فرد فرد
من الكلمة فلا يثبت اتحاد الاوسط لان الكلمة في الصغرى كلية وان اراد ثم الاعم فلا
نسلم صدق الكبرى لان الكلمة من حيث هي ليست باسم ولا فعل ولا حرف **فان قلت**
لا يجوز حملهم بان الاسم كلمة والفعل كلمة والحرف كلمة لان الكلمة اعم من الاسم والفعل والحرف

فلوكان الاسم كلمة يلزم ان يكون الخاص نفس العام **قلت** انما يلزم لوكان معنى الحمل ان الموضوع نفس المحمول او بالعكس وليس الامر كذلك بل معناه ان ما صدق عليه الموضوع يصدق عليه المحمول ولا يمتنع ان يصدق الخاص والعام على شيئ واحد **فان قلت** لا شيئ من الكلمة التي هي مورد القسمة متشخصة لانها كلية وكل موجود متشخص فلا شيئ من الكلمة بموجودة في الخارج ولكن الكلمة جزء من افرادها الموجودة في الخارج فيكون الكلمة موجودة في الخارج ولاموجودة فيه **قلت** لا نسلم ان الكلمة التي هي جزء من افرادها هي الكلمة التي كانت مورد القسمة فان الجزء حقيقة الكلمة فقط والمورد هو الحقيقة مع قصد الكلية وبينهما تغاير **فان قلت** كل واحد من الاسم والفعل والحرف يجب ان يكون منقسما الى الاقسام الثلثة لان الانقسام الى الاقسام الثلثة لازم للكلمة والكلمة لازمة لكل واحد منها لزوم الجزء للكل ولازم لازم الشيئ لازم لذلك الشيئ **قلت** لا نسلم ان الانقسام لازم للكلمة التي هي جزء منها وانما هو لازم للكلمة الكلية التي هي حقيقة الكلمة مع قصد الكلية **فان قلت** الكلمة صادقة على الفعل ولا شئ من الاسم بصادق على الفعل ينتج من الشكل الثاني لا شئ من الكلمة باسم وهو صادق **فان قلت** يجب ان يصدق الفعل على جميع اقسام الكلمة لانه لو لم يصدق عليه ليصدق عليه نقيضه لامتناع الخلو عنهما فيصدق لا فعل على الفعل وهو محال **قلت** لا نسلم امتناع الخلو عنهما لجواز ان يصدق الفعل على بعض الكلمة واللافعل على بعض اخر على ان نقيض الموجبة الكلية انما هي السالبة الجزئية وهو ان كل فعل يصدق على اقسام الكلمة ونقيض ذلك بعض الفعل ليس بصادق على اقسام الكلمة **قوله وقد** علم بذلك حد كل واحد منها وانما قال علم ولم يقل عرف لانجرت العادة باستعمال العلم لادراك الكلي والمركب والمعرفة لادراك الجزئي والبسيط وههنا ادراك المركب لانه مركب من الجنس والفصل والواو للعطف على انحصرت بصيغة المجهول المفهوم من سكوت المصنف قبل دليل الحصر او للعطف على العلم بالانحصار الذي يفيده الدليل اي علم انحصار الكلمة وقد علم بذلك الخ وعلى هذا التقدير يحتمل ان يكون الواو للحال بخلاف الاحتمال الاول لصحة الحالية على هذا التقدير لاتحاد الزمان بين الحال وعامله لان زمان العلم بالحدود مقارن بزمان العلم بالانحصار بخلاف التقدير الاول وهو تقدير نفس الانحصار لان زمان العلم بالحدود مؤخر عن نفس الحصر ووجهه……

فان قلت ان الاشارة لا يكون الا الى المحسوس ووجه الحصر ليس منه وايضا الاشارة بذلك لا يكون الا الى البعيد ووجه الحصر قريب فينبغي ان يقول بهذا موضع ذلك و**اجيب** عن الاول انه لما اتضح بكمال الوضوح فكانه المحسوس وعن الثاني انه لعظمة شانه كانه بعيد لان اللازم مع العظيم البعد بالنظر الى الابتداء كقوله تعالى ذلك الكتاب لا ريب فيه اشارة الى الفاتحة **فان قلت** ان الدليل من جملة التصديقات والحد من جملة التصورات فيلزم حصول التصور من التصديق وذا باطل **قلت** هل انما لا يجوز

اذا كان بطريق الكسب والنظر بخلاف ما اذا كان بطريق اللزوم بان كان التصور لازم التصديق
او نقول ان التصديق ههنا حصل من التصديق لان قولنا حد الاسم كذا او حد الفعل
كذا اشتمل على الحكم **فان قلت** العلم يقتضى المفعولين فما مفعولاه ههنا **قلت** احدهما قوله
بذلك والاخر قوله حد كلواحد جعل مفعول مالم يسم فاعله لعلم **فان قلت** انه يتعدى
الى المفعولين بنفسه فلا يصح ازدياد الباء فى قوله بذلك **قلت** انها زيدت لتقوية العمل **فان**
قلت ان زيادة حرف الجر لتقوية العمل جائز فى معمول شبه الفعل لا فى معمول الفعل كما قاله
عبد الغفور **اجيب** عن اصل الاعتراض ان المراد من قوله علم حد كلواحد منها انه علم ان الاسم
كذا او الفعل كذا والحرف كذا فيكون قوله حد كلواحد منها قائم مقام المفعولين لان اسم ان و
خبرها يقوم مقام المفعولين كما قال الشارح فى بحث افعال القلوب **فان قلت** اضافة الكل
الى واحد لا يخلو اما لامية او بيانية او ظرفية لا سبيل الى الاول لانه يقتضى المغائرة ولا مغائرة
ههنا لان الكل لاحاطة الافراد واحد وايضا انه يقتضى صحة اظهار اللام ولا يصح ههنا لان الكل
لازم الاضافة فلو ظهر اللام انفك عن الاضافة ولا سبيل الى الثانى لانه يقتضى صحة الحمل ولا يصح
الحمل ههنا لان الواحد جزء الكل ولا يصح حمل الجزء على الكل ولا الى الثالث لانه يقتضى الظرف
ولا ظرف ههنا لان الظرف لا يكون الا زمانا او مكانا **قلت** انها لامية لان الكل بمعنى الافراد اى
افراد واحد منها فيكون الواحد كليا لانه صادق على الاسم والفعل والحرف ولا شك فى التغائر
بين الكلى والجزئى وايضا يصح اظهار اللام ههنا لان الافراد ليست بلازمة الاضافة وايضا
لا يجب صحة اظهار اللام فى الاضافة اللامية بل يكفى ثبوت الاختصاص الذى هو معنى اللام
ولذا قال المصنف فى بحث المجرورات اللامية ما يكون بمعنى اللام اى يصح فيه معنى اللام وهو
الاختصاص **قوله** والفعل كلمة تدل على معنى فى نفسها لكنه مقترن الخ **فان قلت** ينبغى
ان يقال ومقترن بالواو لان كلمة لكن للاستدراك ولا يتوهم من كون الفعل دالا على معنى
فى نفسه انه غير مقترن **قلت** المتبادر من المعنى هو المعنى المطابقى مع انه غير مقترن فاشار
بقوله لكنه مقترن الى ان المراد من الفعل معناه التضمنى لان المقترن ليس الا المعنى التضمنى
قوله والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال **فان قلت** لما قال الحرف ممتاز عن اخويه بعدم
الاستقلال فعلم منه استقلال الاسم فلا حاجة الى ذكره **قلت** اللازم من قوله والحرف ممتاز
ليس الا كون الاستقلال معتبرا فى الاسم ولا يلزم منه ان يكون الاستقلال معتبرا فى مفهوم الاسم
وليفهم ذلك من قوله والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال ونقول انه تاكيد لقوله والحرف ممتاز عن اخويه
بعدم الاستقلال **قوله** وليس المراد بالحد ههنا الخ جواب سوال وهو ان اطلاق الحد على هذه المفهومات
غير صحيح لان الحد ما اشتمل على ذاتيات المحدود وذلك فى الفعل مستقيم واما امتياز الحرف
عن اخويه عدمى وهو عدم الدلالة و امتياز الاسم عن الحرف والفعل عدمى وهو عدم الاقتران

العدمی لیس له قوام وحصول فی نفسه فکیف یکون ذاتیا لغیره وایضا اطلاق الحد علی هذه
المفهومات غیر صحیح لان الحد ما اشتمل علی الجنس والفصل وهذه المفهومات غیر مشتملة علیهما
بوجوه الاول انهما من الامور الحقیقیة کالحیوان والناطق فی تعریف الانسان وهذه المفهومات
امور اعتباریة حاصلة باعتبار اهل الاصطلاح والثانی انهما من المفردات وهذه المفهومات والثالث
ان ما فرضت انه جنس یحتمل العرض العام وما فرضت انه فصل یحتمل الخاصة لان الفرق بین
الجنس والعرض العام دقیق جدا غایة ما فی الباب انه ان ما وقع فی جواب ما هو فهو جنس وما لا
یقع فهو عرض عام وکذا حال الخاصة والفصل محصل الجواب ان المراد بالحد عند النحوی لیس الا المعرف
الجامع المانع لا ما هو اصطلاح اهل المعقول او نقول ان العدم لا یقع ذاتیا لشیء واما العدم المضاف یکون
ذاتیا لشیء وهو ههنا مضاف لان عدم الدلالة وعدم الاقتران قوله ولله در المصنف رح جواب سوال
وهو ان هذه الحد ورد اما علم قبل قوله وقد علم بذلك حد کل واحد منها اولا فعلی الاول یلزم تحصیل
الحاصل وعلی الثانی یلزم الکذب وایضا یلزم التکرار فی قول المص رح اولا بقوله وقد علم والاخر بقوله
فیما بعد الاسم ما دل علی معنی فی نفسه الخ محصل الجواب ان التحصیل والتکرار انما یلزم اذا کان الکل
صریحا وههنا الاول اشارة والثانی تنبیها والثالث تصریحا قوله بناء علی تفاوة مراتب الطبائع
جواب سوال وهو انه وان لم یلزم تکرار الکن لا یخلو عن استدراك فما الباعث علیه بذلك محصل الجواب
انه مبنی علی تفاوة مراتب الطبائع فان قلت لا یصح اضافة الدر الی المصنف رح لانه عبارة عن
اللبن ولا لبن للمص رح قلت انه اراد منه الخیر الکثیر مجازا ذکر الخاص وارادة العام او نقول المراد منه
اللبن حقیقة لکن المراد من اللبن لبن امه واضافته الیه باعتبار شربه والمعنی تعجبوا من لبن ربب به کاملا
فی العلم قوله ثم صرح بها فیما بعد فان قلت لم اورد کلمة بعد ولم یکتف بثم قلت انما اورده اشارة
الی وجود الفاصلة بین تعریف الاسم والتنبیه قوله الکلام انما لم یعطف علی ما سبق لان دابه
فی هذا الکتاب ایراد المسائل المنفصلة عما قبلها بترك العاطف لانه لو عطف لتوهم تبعیة للکلمة مع انه
موضوع مستقل فان قلت ینبغی ان یفصل بایراد الباب والفصل قلت فیه اختصار قوله
فی اللغة ما یتکلم به فان قلت ان المعنی اللغوی غیر مقصود فی العلوم فلم اورده الشارح رح
قلت ان هذا المعنی اللغوی منظور النظر لانه مشترك بین الکلمة والکلام فلذا ذکره فان قلت
فلما کان مشترکا فلم لم یذکره فی بحث الکلمة قلت انه کثیرا ما یکتفی عن السابق باللاحق فان قلت
لا نسلم انه فی اللغة ما یتکلم به قلت انه فی اللغة ما یتکلم به لکنه یستعمل استعمال المصدر کالعطاء مع انه
اسم لما یعطی قوله وفی اصطلاحهم فان قلت التعریف لا یصدق علی کلام الله تعالی لانه یطلق
علی ما بین الدفتین قلیلا کان او کثیرا قلت للعرف الکلام الذی هو اصطلاح النحوی قوله
ای لفظ تضمن جواب سوال وهو ان القرطاس والجدار اذا کتب فیه زید قائم یصدق علیه
انه ما تضمن　　ــه الدفة مراد ازان جلدین اول و آخر است ۱۲

الكلمتين وليس بكلام وايضًا ان ما عبارة عن الشئ فلا يصح جعله جنسًا لان الجنس فى التعريف هو القريب وذلك بعيد وايضًا ان المتبادر من كلمة ما انها موصولة لقلة الاستعمال وهى معرفة والمبتدء والخبر اذا كانا معرفتين فلابد من ضمير الفصل بينهما محصل الجواب ان كلمة ما عبارة عن اللفظ النكرة فان قلت ان الاعتراض الاول غير وارد لان القرطاس لا يتضمن الكلمتين بل يتضمن النقش وهو ليس بلفظ والكلمة لفظ قلت المراد من اللفظ ما كان من شأنه ان يتلفظ به والنقش من هذا القبيل لانه دال على اللفظ فان قلت فعلى هذا لا يصح دفعه بالتعبير عن كلمة ما بلفظ لانه عبارة عما من شانه ان يتلفظ به وايضًا لا يخرج الدوال الاربع بقيد اللفظ فى تعريف الكلمة لان بعض منها نقوش اجيب عن اصل الاعتراض ان جواب الشارح اى التعبير عن كلمة ما بلفظ جواب بعد التسليم اى لو سلم ان النقش لفظ فجوابه هذا فان قلت المقصود يتغير ما وهو يحصل بقوله اى لفظ فما الحاجة الى ازدياد قوله تضمن قلت ان ذكر الموصول والموصوف بدون الصلة او الصفة مستكره فان قلت فعلى هذا ينبغى ان يفسر الشارح كلمة ما قبل قول المصنف تضمن فيحصل ذكر الصفة او الصلة مع الموصوف او الموصول قلت على هذا يلزم الفصل بين الصلة والصفة وبين الموصول والموصوف وهو مستكره لشدة الاتصال بينهما حتى صارا كانهما كلمة واحدة فان قلت لما كانت كلمة ما عبارة عن اللفظ فدخل فيه المهملات فلا يكون التعريف مانعًا قلت دخولها فى التعريف غير مضر لانه جنس يتناول المهمل والموضوع ثم خرج المهملات بقوله كلمتين ومن قال فى الجواب ان المراد باللفظ هو الموضوع فقد ضيق على النفس مع الوسعة لان الشارح قال فيما بعد ان اللفظ يتناول المهمل والموضوع قوله حقيقة او حكما جواب سوال وهو ان التعريف غير جامع لانه خرج منه جسق مهمل لان الجسق ليس بكلمة وايضًا خرج منه مثل زيد قائم ابوه لانه لا يتضمن كلمتين بل احدهما كلمة والاخر جملة وايضًا خرج اضرب و لا تضرب لان المنوى فيهما ليس بكلمة محصل الجواب ان الكلمتين اعم من ان تكونا حقيقة او حكما والحكمى عبارة عما يصح وضع اسم الحقيقى فى موضعه فيكون تقدير الاول هذا اللفظ مهمل وتقدير الثانى زيد قائم الاب باخذ المضمون وانما كان قائم الاب مفردًا لان الركن فى المركب الاضافى هو المضاف والمضاف اليه قيد وهو خارج فان قلت المقصود ليس مطلق القائم بل القائم المضاف الى الاب فكيف قال المضاف اليه امر خارج قلت المضاف بلحاظ الاضافة ركن لا مطلقا والمضاف اليه خارج فان قلت قد تبين فى الصفة المشبهة انه اذا رفع بعده فلا ضمير فيها واذا انتصب او انجر ففيه ضمير الموصوف ففى قائم ايضًا ضمير فيكون مركبا قلت ان القيام ليس الا صفة الاب فكيف يكون فيه ضمير زيد وما قال فى الصفة المشبهة فيما اذا تدل بصفة السبب على صفة المسبب كما فى زيد حسن الوجه فان قلت يخرج عنه الاسناد الذى فى الجملة الشرطية لان الاسناد فيهما بين الشرط والجزاء مع انه لا يصح تاويلهما بالمفرد لانه يخرج الكلام من نوع الى نوع اخر لانه لو اول قوله ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود

بقوله هذا ذالك خرج الكلام من الشرطية الى الحملية وايضاً المقصود فى الشرطية تعليق الحكم بالحكم بطريق التفصيل وهذا لايعلم من المفرد قلت الحكم فى الجزاء عند النحوى والشرط قيد له فان قلت هذا الصحيح عند النحوى فما تقول فى قول المنطقى ومير سيد شريف لان عندهما الحكم بين الشرط والجزاء قلت تقدير التعريف عندهما بحذف المعطوف اى ما تضمن الكلمتين او الجملتين قوله اى يكون كلواحدة منهما فى ضمنه جواب سوال وهو ان الهيئة التركيبية اما جزء من الكلام اولا فعلى الاول يلزم تركيب الكلام من اللفظ وغيره وعلى الثانى يلزم الاتحاد بين المتضمن والمتضمن فحصل الجواب باختيار الشق الثانى وانه لا اتحاد بينهما لان المتضمن بلحاظ الاجتماع والمتضمن بلحاظ الانفراد فان قلت ان الكلمتين لاتكون الا بلحاظ الاجتماع فكيف يصح فيهما لحاظ الانفراد قلت التثنية لاختصار العطف اى كلمة وكلمة اى تضمن كلمة مع قطع النظر عن الاخر وتضمن كلمة اخرى مع قطع النظر عن الاول ونقول باختيار الشق الاول والهيئة وان لم تكن لفظا فى نفسها لكنها لفظيا عتبار المادة فان قلت هذا الاعتراض انما يرد اذا كان الباء فى قوله بالاسناد للسببية واما اذا كان للاستعانة فلا يرد وذلك لان الباء تجعل المدخول دخلا فى صدور الفعل كان الفعل صدر من الفاعل والمعاون معا فيكونان بمنزلة الفاعلين فكان المتضمن شيئين احدهما كلمة ما والاخر الاسناد فيكون اعم من الكلمتين واما اذا كانت للسببية فلا يكون مدخولها بمنزلة لانه ليس له دخل فى صدور الفعل بل هو باعث على الفاعل بان يفعل فلا يكون بمنزلة التضمن فما الباعث على الشارح رح انه حمل الباء على السببية دون الاستعانة قلت ان باء الاستعانة يستعمل فى المحسوسات غالبا كما فى قولك كتبت بالقلم فلذا لم يحمل عليه فان قلت فليكن الباء بمعنى المصاحبة مع الكلمتين فيكون المتضمن امور ثلثة فلا يلزم الاتحاد بين المتضمن والمتضمن قلت على هذا يلزم محذور اخر وهو تضمن الاقل للاكثر فان قلت فليكن الباء لمصاحبة كلمة ما فيكون تضمن الاكثر للاقل قلت نعم على هذا يلزم تركيب الكلام من اللفظ وغيره فان قلت فكما ان السبب خارج كذلك الملصق خارج فلم لم يحمل الباء على الالصاق وما الترجيح للسببية عليه قلت على هذا ينقض التعريف بمثل غلام زيد فى غلام زيد قائم لانه يصدق عليه انه تضمن كلمتين حال كونه ملصقا باسناد قائم اليه قوله فلا يلزم اتحادهما فان قلت انه علم منه انه لو لم يأول يلزم الاتحاد بينهما مع انه غير لازم الاترى الى قولنا ضربت زيدا قائما فالمتضمن مجموع الكلمات والمتضمن مجموع الكلمتين فلا اتحاد بينهما قلت ان قوله فلا يلزم الاتحاد فيما اذا تركب من الكلمتين فقط فان قلت لتقييد ما لكلمتين يوهم انه لا يتركب من الاكثر مع انه يتركب منه كقولنا ضربت زيدا قائما قلت التقييد لاجل الاكتفاء باقل المراتب قوله بالاسناد فان قلت لم قال بالاسناد ولم يقل بالنسبة قلت فعلى هذا لا يكون الحد مانعا لوجود النسبة فى الاضافى وههنا بحث من وجوه الاول ان التعريف غير مانع لصدقه على نعم فى جواب من قال اقام زيد فانه .. لفظ تضمن

الکلمتین بالاسناد مع انہ لیس بکلام بل حرف الثانی انہ لو قال ماتضمن الاسناد او ما فیہ الاسناد لکان اخصر الثالث انہ لم قال ما تضمن ولم یقل ما ترکب مع انہ الاولی لان المستعمل بینہم المفرد والمرکب الرابع انہ لو قال ما تضمن الاسمین او الاسم والفعل لکان اخصر فما فائدۃ الاطناب اجیب عن الاول ان المراد من التضمن تضمن الکلمتین بجزئیہ وھذان الکلمتان لیتا بجزئیہ بل ھو قائم مقامھما وعن الثانی انہ لو قال ذلک لتوھم صدق الحد علی الجزء لان الاسناد یتعلق بکل جزء وعن الثالث ان التضمن اخصر من الترکیب لاستغنائہ عن صلۃ من لانہ متعد بنفسہ بخلاف الترکیب لانہ لازم وایضا ان الترکیب یستعمل فیما اذا کان کلا الجزان ملفوظین والتضمن اعم وھو المراد ھھنا وعن الرابع ان کلام المصنف رح اصوب لانہ مشتمل علی الاجمال والتفصیل وھو من باب البلاغۃ لانہ امکن فی الذھن **فان قلت** یصدق قولنا کلما کان الکلام موجودا کان الاسم موجودا وکلما کان الاسم موجودا لا یصح السکوت علیہ ینتج کلما کان الکلام موجودا لا یصح السکوت علیہ وھو باطل **قلت** ان الضمیر المجرور فی الکبری یعود الی الاسم فتکون النتیجۃ کلما کان الکلام موجودا لا یصح السکوت علی الاسم **فان قلت** کل کلام مرکب وکل مرکب اما ان یصح السکوۃ علیہ واما ان لا یصح السکوۃ علیہ فیلزم انقسام الکلام الی ما یصح السکوۃ علیہ والی ما لا یصح السکوۃ علیہ وھو باطل **قلت** انما یلزم انقسام الکلام الی القسمین المذکورین الکان صدق القسمین مستلزما لصدق کل واحد من جزئیہما ولیس کذلک **قولہ** ای تضمنا حاصلا بسبب اسناد جواب سوال من وجہین الاول ان المتقرر عندھم ان قولہ بالاسناد مفعول مطلق ولا یصدق علیہ حدہ والثانی ان قولہ بالاسناد جار ومجرور والمجرور مع الجار اذا وقع فی الکلام لابد لہما من الاعراب المحلی فما ھو ھھنا **قلت** محصل الجواب انہ مفعول مطلق باعتبار موصوف المتعلق **فان قلت** لم لم یتعرض الشارح الی قولہ یتضمن حتی لا یحتاج الی تقدیر متعلق اخر وھو حاصل **قلت** ان الباء لا یقع صلۃ التضمن لان صلتہ اما اللام او الی وایضا ان قولہ بالاسناد صفۃ لقولہ تضمنا والجار والمجرور لا یقع صفۃ لشئ الا باعتبار المتعلق **قولہ** والاسناد نسبۃ احدی الکلمتین **فان قلت** ان النسبۃ فی عرفہم عبارۃ عن الثبوت والانتفاء وھما صفتان للمدلول فکیف یصح اضافتہ الی الکلمۃ **قلت** المراد من النسبۃ المعنی اللغوی وھو الضم ای ضم احد سے الکلمتین او نقول انہ بحذف المضاف ای نسبۃ مدلول احدی الکلمتین **قولہ** حقیقۃ او حکما وانما لم یقل الی الاخری حقیقۃ او حکما مع ان کلمۃ اخری الیق اعم لانہ لما ذکر حکم کلمۃ الاولی فی لما ذکر الثانیۃ بلفظ الاخری فلابد ان تکون الثانیۃ من جنس الاولی **فان قلت** ما الحاجۃ الی ھذا التعمیم مع انہ مذکور سابقا **قلت** التعمیم الاول فی تعریف الکلام وھذا التعمیم فی تعریف الاسناد ولا یغنی من قید فی تعریف شئ بقید فی تعریف شئ اخر **قولہ**

بحيث تفيد المخاطب الخ يرد عليه انه يدخل فيه التركيب الاضافى لانه ايضا يفيد المخاطب فاجاب
الشارح رح بقوله فائدة تامة **فان قلت** انه يخرج من تعريف الاسناد الاسناد الذى
وقع فى الجملة التى وقعت خبرا عن المبتدء فانه لا يفيد فائدة تامة لانه ليس بمقصود بل المقصود
هو الاسناد الى المبتدأ وكذا يخرج الصلة والجملة التى وقعت خبرا عن المبتدء فانه لا يفيد
فائدة تامة لانه ليس بمقصود بل المقصود هو الاسناد الى المبتدأ وكذا تخرج الصلة والجملة
التى وقعت صفة وكذا يخرج الكلام الذى علم المخاطب به نحو السماء فوقنا والارض تحتنا وكذا
يخرج الكلام الذى لم يسمع المخاطب **قلت** معناه من شانه ان يفيد المخاطب فائدة تامة
او نقول ان معناه ان يصح السكوت عليه اى لو سكت المتكلم لم يكن لاهل العرف مجالا لتخطيته
ونسبته الى القصور فى باب الفائدة **قوله** وبقيد تضمن الكلمتين خرجت المهملات **فان قلت**
ان اريد من لفظة ما اللفظ الموضوع فيخرج المهملات فلا يحتاج الى اخراجها بقيد الكلمتين و
ان لم يرد منها اللفظ الموضوع فلم يخرج المركب من كلمتين ومهمل مثل زيد قائم جسق لانه
يصدق عليه انه تضمن الكلمتين **قلت** المراد من قوله خرجت المهملات اى المهملات
الصرفة والمركب من الكلمتين ومهمل كلام فلا ضير فى عدم خروجه **قوله** مثل اضرب
ولا تضرب يرد عليه ان مثل اضرب ولا تضرب كلمة واحدة فكيف يكون كلاما فاجاب الشارح
بقوله فان كل واحد منهما تضمن كلمتين احدهما ملفوظة والاخرى منوية ثم يرد عليه ان الكلمتين
فى لا تضرب كلاهما ملفوظتان احدهما كلمة لا والاخر تضرب فلا يصح قوله احدهما ملفوظة
والاخرى منوية فاجاب الشارح بقوله وبينهما اسناد اى ليس المراد من الكلمتين مطلق الكلمتين
بل المراد الكلمتين بينهما اسناد **قوله** اسناد يفيد المخاطب فائدة تامة **فان قلت** الاولى
ان يقول نسبة تفيد المخاطب لان ذكر الاسناد يغنى عن قوله يفيد المخاطب فلا فائدة فى
التوصيف **قلت** انه محمول على الصفة الكاشفة **قوله** وحيث كانت الكلمتان اعم **فان قلت**
لا يحتاج الى هذا التعميم لادخال الامثلة المذكورة لان قوله ما تضمن الكلمتين بيان الاقل
فيكون مركبا من اكثر الكلمتين ايضا **قلت** ليس فى هذه الامثلة الا كلمة واحدة فضلا من
اكثر الكلمتين لان فيها امرين احدهما كلمة والاخر جملة **فان قلت** هذا انما يصح اذا كان الخبر
مجموع ابوه قائم لم لا يجوز ان يكون الخبر هو قائم فقط وكان ابوه من متعلقات الخبر فلا
يكون الكلام مركبا من كلمة وجملة بل من كلمتين **قلت** الخبر هو المجموع حقيقة ومن جعله
خبرا فلظهور الاعراب فيه لكن هو ليس لاجل انه خبر بل لاجل ان الصالح للاعراب ليس الا هو
فان فى ابوه اعراب الفاعل **قوله** مثل زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه وزيد قدّام ابوه انما اورد الامثلة
الثلاثة لان الاول مثال لما كان الخبر جملة اسمية والثانى فعلية والثالث شبه الجملة **قوله** لكنها فى حكم الكلمة
المفردة لان النسبة فى تلك المركبات اجمالية ليست مقصودة لذاتها فيجوز التعبير عنها بما يفيد الاجمال

ذکر المفردة مستدرك لان الكلمة لا تكون الا مفردة **قلت** المراد من المفردة الكلمة الحقيقية اى فى حكم الكلمة الحقيقية **قوله** فانه فى حكم هذا اللفظ **فان قلت** ان هذا اللفظ ايضا مركب من لفظ هذا ومن اللفظ **قلت** ايراد اللفظ بعد هذا لاجل تعين المشار اليه لهذا اى يؤول الجسق بهذا اللفظ مهمل **قوله** مع ان المسند اليه فيهما مهمل لان المسند فيهما غير مهمل لان قوله مهمل موضوع لمعنى وهو ما لا معنى له **وههنا بحث** من وجوه الاول ان جسق لما كان غير موضوع لمعنى لا يصح ادخال التنوين عليه مع انه يصح كما صرح به الرضى والثانى انه لما كان لفظ المهمل موضوعا لمعنى كان ما صدق هو عليه هو ايضا موضوعا فيكون جسق ايضا من الموضوعات لان وضع الكلى وضع الجزئى والثالث انه لا نسلم ان ديز وجسق غير موضوعين لانهما موضوعان لانفسهما لان ديز وضع للفظ ديز وجسق للفظ جسق **اجيب** عن الاول ان ادخال التنوين لاجل انه اسم حكمى اونقول انه يجوز ان يكون هذه الخاصة اضافية بالنسبة الى الفعل والحرف وعن الثانى انه لا نسلم ان وضع الكلى وضع الجزئى لانه لو كان كذلك لاتحد معناهما وليس كذلك لان فى الكلى عدم التعيين وفى الجزئى تعين وعن الثالث ان الوضع للنفس غير صحيح لان الوضع نسبة بين الموضوع والموضوع له وهى تقتضى التغير بين الطرفين **قوله** ثم اعلم ان كلام المص رح ظاهر اشارة الى الاعتراض على المص وهو انه لم خالف عن مأخذه لان كلام المصنف رح ظاهر فى ان ضربت زيدا قائما بمجموعه كلام لان هذا المجموع تضمن الكلمتين وهو ضربت بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من الكلمتين فانه صريح فى انه ان الكلام هو نحو ضربت والمتعلقات خارجة عنه لان الضمير فى قوله هو المركب للمفصل فيفيد حصر المسند اليه فى المسند **اجيب** عنه انه لا مخالفة لجواز ان يعتبر المص رح قيد فقط فى تعريف الكلام اى ما تضمن الكلمتين فقط اونقول ان الكلمتين فى تعريف المفصل اعم من ان يكون حقيقة او حكما بان يكون المسند مع توابعه كلمة واحدة فلا مخالفة **قوله** ان كلام المص رح ظاهر وههنا بحث وهو ان لفظ ظاهرا اذا ذكر بدون الالف واللام يكون بمعنى الهداية والصريح فلا يصح مقابلته مع قوله فانه صريح لان كلاهما صريحان وايضا يرد عليه ارتكاب تحقق افراد من الكلام فى ضربت زيدا قائما يعنى يفهم من التعريف ان ضربت زيدا قائما مفيد لثلاثة افراد من الكلام مع اتحاد الاسناد لان ضربت فرد من افراد الكلام وضربت زيدا فرد اخر منه وضربت زيدا قائما فرد اخر والاسناد فى الكل واحد ولا نظير له **اجيب** عن الاول ان لفظ ظاهر اعبارة الشارح متلبس مع اللام اى الظاهر وما وقع فى بعض النسخ بدون اللام فهو سهو من قلم الناسخ وعن الثانى ان قيد فقط مراد فى اللفظ اونقول ان هذا التركيب وان تعدد افراد الكلام فيه لكن لا تعدد الاسناد فيه ايضا من حيث الاعتبار لانه اذا اسند ضرب الى التاء فوجد فيه اسناد واذا اسند ضربت الى زيد فوجد فيه اسناد

١ والا لم يكن الجزئى جزئيا له ١٢ منه ٢ لانه ما يدل عليه بهذا اللفظ ١٢ منه ٣ واذا ذكر مع اللام يكون فيه احتمال حسن ١٢ فح لا يصح مقابلته مع الصريح اذ فى الصريح لا يكون احتمال آخر بل يكون قطعيا كما لا يخفى ١٢ منه رحمه الله تعالى بفضله امين ١٢

اخر واذا اسند ضربت زیدا الی قائم فوجد فیہ اسنادا اخر **قولہ** ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب
اللباب ذھبا الی ترادف الخ جواب سوال وھو انہ لم یعرف المصنف رح الجملۃ کما عرف الکلام مع
استوائھما فی انہ یبحث عنھما محصل الجواب ان صاحب المفصل واللباب ذھبا الی ترادفھما فیکون تعریفہ
تعریفا لھا ثم یرد علیہ ان الجواب غیر مطابق للسوال لان الاعتراض علی المصنف رح ایضا ینظر الی
ذلک لانہ ذکر الاسناد مطلقا ولم یقیدہ بکونہ مقصودا لذاتہ **اعلم** ان الاسناد المقصود لذاتہ
ھو الذی یکون لنفسہ واما الاسناد الغیر المقصود لذاتہ فھو الذی یکون موقوفا علیہ اسناد اخر
قولہ علی الجملۃ الخبریۃ **فان قلت** الاولی ترک قولہ الخبریۃ لان الانشائیۃ الواقعۃ خبرا ایضا
جملۃ مثل زید اضربہ **قلت** الانشائیۃ انما یکون خبرا بالتاویل ای مقول فی حقہ اضربہ فھی راجعۃ
الی الخبریۃ **فان قلت** ان قول ھذا البعض مخالف لما قال المصنف رح فی بحث الاستفھام ان للھمزۃ..
صدر الکلام مع انہ لیس المراد بالکلام ثمہ ما یکون اسنادہ مقصودا لذاتہ **قلت** ان مخالفۃ ھذا
البعض عن المصنف رح غیر مضر لانھم قصدوا المخالفۃ عنہ **او نقول** المراد من الکلام ثمہ الجملۃ مجازا اذ ذکر
الخاص وارادۃ العام **قولہ** وفی بعض الحواشی المراد منہ شرح الھندی وانما عبر عنہ بالحواشی
لانھم کانوا یکتبون الشرح المذکور من قبلہ فی حواشی الکافیۃ لہ فی بیاضھا والغرض فی نقل الحواشی
ورود الاعتراض علیہ بوجھین الاول ما اشار الیہ بقولہ وحینئذ یکون الخ حاصلہ لما کان الکلام
ما یکون الاسناد فیہ مقصودا لذاتہ فیکون اخص من الجملۃ فلا بد من تعریف الجملۃ ایضا والثانی
ان التقیید بالمقصود مما لا قرینۃ علیہ وھو غیر جائز فی غیر الحد ففی الحد اولی لکن ھذا الاعتراض
ظاھر فلذا لم یتعرض الشارح الیہ **اجیب** عن الاول ان تعریف الجملۃ والکلام واحد فی
جمیع الاجزاء الا ان فیہما قید الاطلاق فاکتفی بشہرتہ وعن الثانی ان القرینۃ علیہ القاعدۃ
المشھورۃ وھی ان المطلق ینصرف الی الکامل **قولہ** ای لا یحصل جواب سوال وھو انہ لا یصح
اسناد الاتیان الی الکلام لانہ یستعمل فی ذوی العقول والکلام لیس منھم ومحصل الجواب ان
المراد من قولہ لا یتاتی لا یحصل من قبیل ذکر الملزوم وارادۃ اللازم لان الحصول لازم للاتیان
قولہ ای الکلام **فان قلت** لم لم یجعل الاشارۃ بذلک الی الاسناد او التضمن مع انھما
قریبان ومع ان مال الکل واحد **قلت** البحث مسوق للکلام لان التقسیم لیس الا للکلام
بقرینۃ التعریف لان التقسیم لا یکون الا لما یکون التعریف لہ **فان قلت** لم لم یکتف بالضمیر
المستتر فی لا یتاتی ولم یقل ولا یتاتی الا فی اسمین او اسم وفعل بدون ازدیاد قولہ ذلک
قلت لو لم یذکر ذلک لتوھم ان الضمیر راجع الی الاسناد و لما ذکر قولہ ذلک لا
یتوھم ما ذکر لان ذلک من الاشارات البعیدۃ والکلام ایضا بعید **فان قلت**
لم اخر المسند الیہ وقال لا یتاتی ذلک ولم یقدمہ بان یقول و ذلک لا یتاتی
کما فعلہ صاحب المفصل **قلت** ان المصنف رح اخرج الکلام علی مقتضی الظاھر لان السامع

خادہ ونجرمت الرازی عن صاحب المفصل وصاحب اللباب ... ان کلام العلم

خالی الذهن لا یحتاج الی التقوی وقدمه صا للفصل لا علی مقتضی الظاهر تنزیلاً لغیر المتردد منزلة المتردد **قوله** الا فی اسمین **فان قلت** اذا کان ذلك اشارة الی الکلام ولیس الاسمین الا عین الکلام فیلزم الا تحاد بین الظرف والمظروف **قلت** انه ظرفیة الاخص للاعم لان الاسمین اخص من الکلام وذلك جائز لما بینهما من التغائر اونقول ان کلمة فی بمعنی الباء لکن یرد علیه انه یلزم حصول الشئ من نفسه وذلك لا یجوز قلنا ان الباء للملابسة وهو ما یکون مدخولها دکنا عما قبله مثل قوله بنیت بالجص والمدر وینعقد بایجاب وقبول **فان قلت** ان زیدا وعمروا اسمین ولیسا بکلام **قلت** المراد ان احدهما مسند والاخر مسند الیه **فان قلت** لم قدم المسند علی المسند الیه مع انه مقدم فی الجملة الاسمیة **قلت** ان المسند جزء من المسند الیه والجزء مقدم علی الکل **قوله** او فی اسم وفعل **فان قلت** ما السر انه ذکر کلمة فی ههنا ولم یکتف بالعطف **قلت** لیدل علی ان کل واحد من القسمین مستقل فی الکلامیة **قوله** وفی بعض النسخ او فی فعل واسم وانما قدم ترکیب الاسمین لشرفه وانما قدم الاسم علی الفعل لشرفه ایضا واما وجه بعض النسخ لان تقدم الفعل لازم فیما رکب الکلام من الفعل والاسم ای فی الجملة الفعلیة **قوله** فان الترکیب الثنائی العقلی الخ اعلم ان قید الثنائی اتفاقی **فان قلت** لم اورد ادوات الحصر ههنا ولم یورد فی الکلمة **قلت** ان فی الکلمة لا یقتضی العقل قسما فلا یحتاج الی ادوات الحصر هناك وههنا العقل یقتضی قسما اخر لان الترکیب الثنائی العقلی یرتقی الی ستة اقسام فاحتیج الی ادوات الحصر لیخرج ماعداها اونقول انه اکتفی فی الکلمة بوجه الحصر **فان قلت** لم لم یعکس الامر بان اورد ههنا وجه الحصر وثمه ادوات الحصر **قلت** انما اختص الکلمة بوجه الحصر لیشیر الی حدود الاقسام لان اقسامها مشتملة علی ابحاث کثیرة فیکون منظور النظر فناسب تاکیدها فی الحدود بخلاف اقسام الکلام لانه لیس فیها بحث فضلاً عن الکثرة **قوله** المسند الیه مفقود **فان قلت** المسند ایضا مفقود لانهما متضائفان فیوجدان معًا وینتفیان معًا **قلت** المراد بالمسند الیه ما یصلح ان یکون مسندًا الیه وهو ذاته بدون الوصف **فان قلت** انه ینقض بقولنا من جر لانه یترکب الکلام من حرف واسم **قلت** انّ من اسم لمن التی هی حرف جر فیکون الکلام مرکبا من اسمین **فان قلت** هذا منقوض بیا زیدُ لانه یترکب الکلام من الاسم وحرف النداء **قلت** یا زیدُ بمعنی ادعو زیداً فیکون الکلام مرکبا من فعل واسم **قوله** بل من ترکیب الفعل والاسم **فان قلت** ینبغی ان یقال من ترکیب الفعل والاسمین احدهما منوی والاخر مذکور **قلت** للنادی خارج من الکلام فیکون الکلام مرکبا من فعل واسم **فان قلت** ان اقامة یا زید مقام ادعو لا یصح لان یا زید جملة انشائیة عند النحاة وادعو جملة خبریة **قلت** ان اقامة یا زید مقام ادعو بعد نقل ادعو من الاخبار الی الانشاء

لما نقلت بعتُ واشتریتُ من الاخبار الی الانشاء **قوله** ای کلمۃ دلت وھٰھنا بحث من وجہین
الاول ان ما لایخلو اما ان یکون عبارۃ عن اللفظ او عن الشیٔ او عن الاسم لاسبیل الی الاول
فان زید قائم لفظ مع انہ لیس باسم بل جملۃ والیضا یصدق علی نفس التعریف لانہ الیض لفظ
مع انہ لیس باسم لانہ لیس بکلمۃ لانہ لیس بمفرد ولاالی الثانی لان دوال الاربع شیٔ مع انہا
لیست باسم ولاالی الثالث فانہ علی ھذا یلزم اخذ المحدود فی الحد وھو باطل والوجہ الثانی
ان المتبادر من کلمۃ ما موصولۃ لکثرۃ استعمالہا فعلی ھذا لابد من ضمیر الفصل لتعریف المبتدأ
والخبر والیض لم یوجد الجنس فی التعریف لان الموصول مع الصلۃ شیٔ واحد فیکون المجموع فصلاً
اجیب عنہما ان المراد من کلمۃ ما کلمۃ فلا یرد شیٔ ولما فسر بالنکرۃ علم انہا موصوفۃ لاموصولۃ
فان قلت ان کلمۃ مشترکۃ بین الامور الکثیرۃ فاخذ احد معانیہا لایکون الا بالقرینۃ **قلت**
القرینۃ موجودۃ وھی ان البحث مسبوق لتقسیم الکلمۃ والیضاً ان الجنس فی تعریف القسم لیس الا المقسم
وھو لیس الا الکلمۃ **فان قلت** لما کان المراد من ما کلمۃ لایصح توصیفہ بدل لان المطابقۃ شرط
بین الصفۃ والموصوف فی التذکیر والتانیث **قلت** لما کان ما عبارۃ عن الکلمۃ کان دل بمعنی دلت
قوله فی نفسہ ما دل **فان قلت** الضمیر فی نفسہ لایخلو اما راجع الی الکلمۃ او الی المعنی او الی الاسم
لاسبیل الی الاول فانہ علی ھذا فاتت المطابقۃ بین الراجع والمرجع والیضاً یثبت المخالفۃ من المص لانہ راجع فی
الایضاح الی المعنی ولاالی الثانی فانہ یلزم الظرفیۃ للنفس والیضاً لایطابق المفصل مع المجمل لان الضمیر
فی وجہ الحصر راجع الی الکلمۃ والیض یلزم الاتحاد بین الدال والمدلول لانہ اذا نسب المعنی الی شیٔ بکلمۃ فی
لابد ان یکون ذلک الشیٔ دالا علی المعنی فالضمیر فی نفسہ اذا کان راجعا الی المعنی یلزم ان یکون المعنی دالا علی
نفسہ ولاالی الثالث فانہ یلزم اخذ المحدود فی الحد والیضاً فاتت المطابقۃ بین الاجمال والتفصیل والیض یلزم
المخالفۃ من المصرح **قلتُ** الضمیر فی نفسہ راجع الی ما دل ولا تلزم المخالفۃ من المص لان مآلہما واحد وھو لا استقلال
بالمفہومیۃ **فان قلت** لما کان ضمیر فی نفسہ راجعا الی ما دل فاتت المطابقۃ الیض لان ما دل مشیئین والضمیر مفرد
والیض فاتت المطابقۃ بین الاجمال والتفصیل فاجاب الشارح عنہ بقولہ یعنی الکلمۃ ای المراد لفظ ما بدون
قولہ دل ولما کان المراد منہ الکلمۃ حصل المطابقۃ بین الاجمال والتفصیل **فان قلت** لما فسر لفظ ما بالکلمۃ
لایصح تذکیر الضمیر لانہا مونثۃ فاجاب الشارح بقولہ فتذکیر الضمیر بناء علی لفظ الموصول
فان قلت انہ یلزم التدافع فی کلام الشرح لانہ علم مما سبق ان ما موصولۃ وعلم من ھٰھنا ان ما موصوفۃ قلت ان فی کلمۃ
ما احتمالین فنبہ اولا باحتمال وثانیا باخر **فان قلت** لما ثبت احتمال الموصول فلابد من ضمیر الفصل والیض لم یوجد الجنس
لما مر آنفا قلت انما یلزم ضمیر الفصل لو کان موصولیۃ قطعا وھٰھنا محتملۃ والیض لا ینتفی الجنس بالاحتمال **قوله** قال المص
فی الایضاح اشارۃ الی التدافع بین قول المصرح وقول الشارح ثم اجاب الشارح عنہ فی اخر الحاشیۃ
بقولہ ومآلہما واحد **قوله** الضمیر فی ما دل علی معنی فی نفسہ یرجع الی المعنی **وھٰھنا بحث**
وھو انہ من این علم ان مراد المص فی الایضاح من الضمیر الضمیر البارز فی نفسہ فلم لایجوز ان یکون مرادہ

بالضمیر هو الضمیر المستتر فی الظرف اعنی فی نفسه لان قاعدتهم انه اذا حذف متعلق الظرف نقل الضمیر ینقل الی الظرف لان الظرف قائم مقام المتعلق وایضا فلیکن مراده هو الضمیر فی دل فلا یلزم التنازع وایضا ینبغی ان یقول الشارح الضمیر فی نفسه یرجع الی المعنی فما فائدة فی ازدیاد قوله فیما دل علی معنی اجیب عن الاول ان کون رجوع الضمیر المستتر فی الظرف الی المعنی ظاهر لا یحتاج الی البیان لان الضمیر المستتر فی الظرف هو الضمیر فی کائن وهو لا یرجع الا الیه وما یحتاج الی البیان هو الضمیر البارز لما عرفت من لزوم ظرفیة الشیء لنفسه وعن الثانی انه لو کان مراده الضمیر فی مادل لا یصح قوله یرجع الی المعنی لانه یلزم الاضمار قبل الذکر وعن الثالث ان ذکر المتعلق طریق عندهم فلا بد من ازدیاد قوله فیما دل علی معنی فی عبارة المفصل قوله ای ما دل علی

معنی باعتباره فی نفسه وههنا بحث بوجوه یرد علی المصرح بارجاع الضمیر الی المعنی الاول انه یلزم ظرفیة الشیء لنفسه والثانی انه یلزم الاتحاد بین الدال والمدلول والثالث انه علی هذا یکون تقدیر تعریف الحرف هکذا الحرف ما دل علی معنی فی غیره ای غیر المعنی ولا معنی له لانه یلزم منه انعدام معناه والرابع انه لا یطابق المفصل المجمل فاجاب الشارح عن الاولین بقوله ای باعتباره فی نفسه ای لیس فیه ظرفیة المعنی للمعنی بل ظرفیة المعنی لاعتبار المعنی بتقدیر لفظ الاعتبار فیه ولا ضیر فیه ولکن لا یلزم الاتحاد بین الدال والمدلول لانه لا ینسب المعنی الی الشیء بل ینسب اعتباره فلا تنطبق القاعدة المذکورة فیه واجاب عن الثالث بقوله ولذلک قیل الحرف الخ حاصله انه لما قدر الاعتبار فیه فیکون تقدیره الحرف ما دل علی معنی باعتباره فی غیره ولا شک ان اعتبار معنی الحرف فی غیر معناه واجیب عن الرابع ان وجه الحصر غیر مذکور فی المفصل فلم یوجد المجمل فان قلت لما قدر الاعتبار فیه یلزم فساد المعنی لان الاعتبار عبارة عن القیاس کما قال الله تعالی فاعتبروا یا اولی الابصار فاجاب الشارح عنه بقوله وبالنظر الیه یعنی ان الاعتبار ههنا بمعنی النظر دون القیاس فان قلت لما قدر الاعتبار فعلی هذا یلزم التقدیر فی التعریف وهو غیر جائز فاجاب الشارح عنه بقوله کقولک الدار الخ یعنی اذا نسب لشیء الی النفس بکلمة فی فتقدیر الاعتبار فیه شائع کما فی قولک الدار فی نفسها حکمها کذا ای مع قطع النظر عن القرب الی المسجد الجامع والسوق قیمتها کذا وههنا بحث من وجوه الاول ما وجه الشارح انه قدر المتعلق فی قوله فی نفسه بکائن وقدر فی قوله فی غیره بحاصل فی غیرها والثانی انه لا حاجة الی قوله ای باعتبار متعلقه لا باعتباره فی نفسه بل هو اشتغال بما لا یعنی کما تری والثالث ان تعریف الاسم لا یکون جامعا لخروج الاسماء اللازمة الاضافة والموصولات لان الکل باعتبار الغیر والرابع ان تشبیه المعنی بالدار غیر صحیح لان قوله علی معنی فی نفسه یستعمل فی مقابلة قوله علی معنی فی غیره ای المعنی تابع للغیر ولا یقال الدار فی غیرها حکمها کذا بل یقال الدار فی نفسها حکمها کذا ای الغیر تابع للدار والسادس فیه ان المعنی الحرفی تابع للغیر لان الغیر لیس لا المعنی الاسمی وهو قوی فجعل متبوعا واما فی الدار فالغیر وصف للدار فیکون تابعا لها

اجیب عن الاول ان کلواحد من کائن وحاصل من الآ فعال لعامة فیصح تقدیر کل واحد فی کلواحد من قوله فی نفسه وفی غیره وعن الثانی انه لیس اشتغال بما لا یعنی بل بیان للمشار الیه قوله ولذلک قیل واجاب الشارح عن الثالث والرابع بقوله ومحصوله الخ حاصل الجواب عن الثالث ان معنی قوله فی نفسه ای لایکون آلة لتعرف الغیر ولا شک ان الاسماء اللازمة الاضافة لیست بآلة لتعرف المضاف الیه بل المضاف الیه آلة لتعرفها وکذا حال الموصولات کما اشار الشارح رح الیه فی اخر الحاشیة بقوله وبما ذکرنا من التحقیق لایختل حد الاسم جمعا الخ وحاصل الجواب عن الرابع انه لایشترط فی التشبیه الاشتراک فی جمیع الوجوه بل فی بعضها وهو موجود کما اشار الیه الشارح رح بقوله لانه کما ان فی الخارج موجودا قائما فی ذاته وموجودا قائما فی غیره کذلک فی الذهن معقول الخ اعلم ان الموجود علی قسمین خارجی وذهنی وکلواحد منهما علی قسمین قائما بذاته وقائما بغیره والموجود الخارجی القائم بذاته عبارة عما یکون الموجود غیر محتاج فی المکان الی شئ اخر کالجسم والموجود الخارجی القائم بغیره عبارة عما یکون الموجود محتاجا فی المکان الی شئ اخر کالالوان ومعنی الموجود الذهنی القائم بذاته ان یکون الموجود مدرکا قصدا کالمعنی الاسمی والموجود الذهنی القائم بغیره ان یکون الموجود مدرکا تبعا کالمعنی الحرفی فمعنی الاسم مشابه للموجود الخارجی القائم بذاته ومعنی الحرف مشابه للموجود الخارجی القائم بغیره فان قلت ان قوله قائما بذاته باطل لانه یستلزم قیام الشئ بنفسه وهو باطل لان القیام نسبة یقتضی المغائرة بین الطرفین قلت معنی قوله قائما بذاته ای لایکون تابعا للغیر کما قال مولنا عبد الغفور اللاری قوله کذلک فی الذهن معقول فان قلت ان قوله کذلک مستدرک لان المقصود منه التشبیه وذا حاصل من الکاف فی قوله کما ان فی الخارج الخ قلت ان قوله کذلک تاکید لکاف الاول وانما اکد لجبر النقصان الحاصل من تقدیم المشبه به علی المشبه فی الذکر قوله هو مدرک قصدا فان قلت ان قصد الشئ علی نوعین احدهما ان یقصد الشئ لحصول شئ اخر کالوضوء للصلوة والثانی ان یقصد لحصول نفسه کالصلوة فای معنی مراد ههنا فاجاب الشارح رح بقوله ملحوظا فی ذاته ای المراد ههنا ما یکون لحصول النفس قوله یصلح ان یحکم علیه وبه تفریع علی قوله ملحوظا فی ذاته والواو بمعنی او فلا یرد ان الفعل لایصلح لان یکون محکوما علیه قوله ومعقول هو مدرک تبعا فان قلت ان المدرک تبعا علی نوعین احدهما ان لایکون ملابسا بالقصد اصلا والاخر ان یقصد لحصول شئ اخر فای المعنی مراد ههنا فاجاب الشارح بقوله والة لملاحظة غیره ای المراد ههنا النوع الاول فان قلت ان المعنی الحرفی لما کان آلة لملاحظة غیره فهو منقوض بقولنا سرت من البصرة الی الکوفة واکرمت زید الان من لیس آلة الاکرام قلت المراد من الغیر المتعلق قوله فلا یصلح لشئ منهما فان قلت ما للشارح رح انه ذکر الفاء ههنا ولم یذکر فی قوله یصلح لان یحکم علیه وبه قلت ان الشارح کثیرا ما یکتفی من السابق باللاحق اشارة الی التفنن فان قلت

ان المدرك قصدًا وتبعًا من الكلمات وهى يقتضى الجزئى اى المثال والشاهد فما هو فاجاب
الشارح بقوله فالابتداء مثلا اذا لاحظ العقل قصدا ثم يرد عليه ان القصد على نوعين كما مر انفا
فاى المعنى مراد ههنا فاجاب الشارح رح بقوله وبالذات اى من غير اضافة الى شئ اخر من المكان
وغيره وكان هذا معنى الاسم لان الابتداء بهذا المعنى اغاز كردن فيكون مصدرا وهو من
الاسماء **قوله** مستقلا بالمفهومية اى بسبب فهم من اللفظ **فان قلت** انه يخرج منه المدلول
التضمنى لانه غير مستقل بالمفهومية مع انه معنى اسمى بالاتفاق فاجاب الشارح بقوله ملحوظا
فى ذاته اى لا يكون آلة لتعريف الغير ولاشك ان المدلول التضمنى ليس بآلة لتعرف الغير **فان
قلت** ان الابتداء من جنس النسبة بين المبدأ به ومنه وتوقف تعقلها على متعلق ضرورى فلا
يكون معنى مستقلا **فاجاب** الشارح رح بقوله ولزمه تعقل متعلقه اجمالا يعنى ان توقف الابتداء
على قسمين احدهما على فعل ما ومكان ما كالتعرف والفعل على فاعل ما وثانيهما على فعل معين ومكان
معين كتوقف من على السير والبصرة فالتوقف بالاجمال لا يضر بالاستقلال لانه غير ملتفت لعدم الاحتياج
الى ذكره قوله مدلول لفظ الابتداء فقط **فان قلت** الحصر باطل لان الابتداء بهذا الاعتبار كما
يكون مدلول لفظ الاعتبار كذلك يكون مدلول لفظ الاول ايضا فاجاب الشارح بقوله فلا حاجة
فى الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليه يعنى ان الحصر بالنسبة الى الكلمة التى تحتاج الى ضم
كلمة اخرى نحو من **فان قلت** لا نسلم ان الابتداء بهذا المعنى لا يحتاج الى ضم كلمة اخرى بل
يحتاج لانها لا تفيد فائدة تامة الا بانضمام كلمة فاجاب الشارح بقوله ليدل على متعلقه اى المراد
بالاحتياج وعدمه ههنا الاحتياج الى المتعلق واما الاحتياج فى الفائدة فثابت فى كليهما **فان قلت**
انه يلزم التكرار فى تعريف الاسم لان معنى قوله كائن فى نفسه اى كون المعنى مدلول الكلمة و
هذا بعينه معنى قوله دل على معنى وايضا يدخل فيه الحرف فاجاب الشارح بقوله وهذا هو المراد
بقولهم الخ يعنى المراد بقوله دل على معنى كون المعنى مدلول الكلمة مطلقا سواء كان فى نفس الكلمة
اولا والمراد بقوله فى نفس الكلمة كون المعنى مدلول الكلمة المقيدة بعدم الاحتياج الى كلمة اخرى
قوله كائنا فى نفس الكلمة **فان قلت** لا نسلم ان معنى الاسم والفعل فى نفس الكلمة لان نصر
مثلا كلمة مع انه ليس فيه معنى ضرب فاجاب الشارح عنه بقوله الدالة عليه اى ان معنى الكلمة
لا يثبت فى نفس مطلق الكلمة بل فى الكلمة التى هى الدالة على ذلك المعنى **قوله** حالة بين السير
والبصرة **فان قلت** لا نسلم ان الابتداء حالة بنفسه بل تثبت الحالة فى غيره وهو جعل
البصرة مبدأ منه والسير مبدأ به فاجاب الشارح عنه بقوله وجعله آلة لتعرف حالهما يعنى
ان اطلاق الحالة على الابتداء باعتبار ادنى ملابسة وهو انه آلة لتعرف حالهما الخ **فان قلت**
ان عدم الاستقلال على قسمين احدهما بالنسبة الى التصور والاخر بالنسبة الى الذكر فاى
المعنى مراد ههنا **فاجاب الشارح** رحمه الله تعالى عنه بقوله ولا يمكن الخ

ولا ان يدل عليه يعني ان المراد كليهما فاشار الى الاول بقوله ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه **فان قلت** المحتاج اليه في تعقل المعنى الحرفي تعقل المتعلق لا ذكره لانه محتاج اليه اللفظ لا التلفظ **قلت** ان الذكر مقروّ بضم الذال وهو عبارة عن التعقل فلا يرد واشار الى الثاني بقوله ولا ان يدل عليه **وههنا بحث** وهو ان الضمير في لاحظه الاول اذا كان راجعا الى الابتداء كان في لاحظه الثاني ايضا يرجع الى الابتداء فعلم منه ان الفرق بين المعنى الاسمي والحرفي ثابت في الملاحظة دون الذات وهذا المخالف عما قال العلامة التفتازاني في المطول من ان الفرق بينهما في الذات فاجاب الشارح بقوله والحاصل يعني ان قوله فالابتداء محمول على الاستخدام لان الابتداء يطلق على المعنى الاسمي والحرفي جميعا فالضمير في لاحظه الاول راجع الى المعنى الاسمي وفي لاحظه الثاني راجع الى المعنى الحرفي فالاول من قبيل الكليات والثاني من قبيل الجزئيات فثبت الفرق بينهما في الذات فان قلت ان قوله والحاصل مبتداء وقوله ان لفظ الابتداء موضوع خبره والحال ان حمل وضع لفظ الابتداء لا يصح على الحاصل لانه اسم الفاعل فيكون صفة للشارح فكيف يحمل عليه وضع لفظ الابتداء لانه صفة اللفظ قلت الحصول لازمي فيصح كونه صفة اللفظ **فان قلت** فعلى هذا لا يصح قوله ومحصوله لان الاسم المفعول لا يجيئ من اللازمي **قلت** المراد من المحصول الحاصل كما قال العلامة في بحث الحال **قوله** ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته **فان قلت** من اين تقول لفظة من موضوعة لكل واحد من الجزئيات قلت ان الوضع يعلم من الاستعمال لان من يستعمل في الجزئيات **فان قلت** لا نسلم ان الوضع يعلم من الاستعمال فان العلامة قال ان الضمائر والموصولات موضوعة لمفهوم كلي بشرط استعمالها في الجزئيات فيكون الاستعمال في الجزئيات بدون الوضع فليكن لفظة من موضوعة للابتداء المطلق بشرط استعمالها في الجزئيات فلم يكن الاستعمال مستلزما للوضع **قلت** مرادنا ان الاستعمال علامة الوضع لا علة له فيجوز التخلف عنه في بعض المواضع **فان قلت** ان وضع من للابتداء الجزئي مستقيم على رأي من قال بان الوضع عام والموضوع له خاص في الحرف وامثالها من الضمائر واسماء الاشارة واما على راي من لم يقل به وجعل تلك الالفاظ موضوعة ... لمفهومات كلية فالفرق بين الابتداء الاسمي والحرفي صعب **قلت** الفرق عند هذا البعض وان لم يثبت في الوضع لكنه في الاستعمال لان المعنى الحرفي يستعمل في الجزئيات والاسمي لا يستعمل فيها **فان قلت** ان الابتداء لا يثبت الا بالمتعلق لانه نسبة تقتضي الطرفين فكيف يكون احد معنييه جزئيا والاخر كليا **فاجاب** الشارح عنه بوجهين احدهما بقوله المخصوصة اي على التفصيل للدلالة على الاجمال والثاني بقوله المتعلقة الخ اي الجزئي ما يكون آلة للغير والكلي ليس كذلك

---

[1] قوله جزئيا اي غير مستقل وكليا مستقل ١٢ منه رح [2] لانه شئ واحد فيكون اما كليا واما جزئيا لا ما يكون مجموعهما ١٢ منه رحمه الله ١٢

[3] يعني ان الابتداء الجزئي يثبت بالمتعلق تفصيلا والكلي اجمالا فالاول غير مستقل والثاني مستقل ١٢ منه رحمه الله تعالى شانه ١٢

فان قلت انہ لانسلم انہ اذا ذکر المتعلق علی التفصیل یکون جزئیا الاتری انہ لو قیل بتدا ءالبصرۃ لایکون جزئیا بل کلیا لان البصرۃ تصدق علی الدور الکثیرۃ فکیف یکون جزئیا قلت المراد بالجزئی ہو الاضافی ولاشک ان البصرۃ بالنسبۃ الی المکان المتعلق جزئی وان کان بالنسبۃ الی الدور الکثیرۃ کلیا فان قلت لانسلم ان الابتداء الجزئی غیر مستقل لان الابتداء الکلی موجود فی ضمن الجزئی والدال لالۃ علی المعنی فی نفسہ اعم من ان یکون مطابقیا او تضمنیا قلت کون ذلک الابتداء المطلق الذی فی ضمن الجزئی مستقلا ممنوع اذ یلزم منہ کون الابتداء الخاص ملحوظا قصدا او ملحوظا تبعا فی حالۃ واحدۃ وہو باطل فان قلت ان ہذا من جہتین فلا یضر قلت کون الشئی الواحد ملحوظا قصدا وتبعا فی ترکیب واحد بمنزلۃ الجہۃ الواحدۃ عند النحویین قولہ من حیث انہا حالات لمتعلقاتہا فان قلت ان الضمیر فی انہا راجع الی الجزئیات وہی السیر والبصرۃ مثلا والمتعلقات ایضا لیست الا السیر والبصرۃ فکیف یصح قولہ الجزئیات حالات لمتعلقاتہا قلت ان التغائر ثابت لان الجزئی ابتداء السیر مثلا والمتعلق نفس السیر فان قلت لایصح ان تکون لفظۃ من موضوعۃ لکل واحد من الجزئیات لانہا غیر متناہیۃ قلت الملاحظۃ الجزئیات ممکن بلحاظ المفہوم الکلی قولہ وذلک المعنی الکلی الخ فان قلت المفہوم من الحاصل لیس الا الکلیۃ والجزئیۃ ولا یفہم الاستقلال وعدمہ وہو مقصود ایضا فاجاب الشارح عنہ بقولہ وذلک للمعنی الکلی الخ یعنی الاستقلال وعدمہ لازم معہما قولہ اذ لابد فی کل واحد منہما ان یکون ملحوظا فان قلت ان کل فی کل انسان کاتب محکوم علیہ مع انہ لیس ملحوظا قصدا بل لہ لاحاطۃ الافراد قلت ان جعلہ للاحاطۃ باعتبار الاستعمال لا بالوضع قولہ لیمکن ان یعتبر النسبۃ بینہ وبین غیرہ لان النسبۃ لیست الا المعنی الحرفی وتمام المعنی الحرفی لایکون بمعنی حرفی آخر لان المعنی الحرفی غیر مستقل فی نفسہ فکیف یعتبر غیرہ فان قلت ان النسبۃ الحرفیۃ معتبرۃ فی مفہوم الفعل فلذا لا یقع معناہ المطابقی محکوما علیہ وبہ فعلی ہذا یلزم ان لایقع شئی من المقدم والتالی والجملۃ محکوما علیہ وبہ لوجود النسبۃ فیہما قلت الاحتیاج فی نسبۃ الفعل الی الفاعل وہو خارج من الفعل بخلاف القضایا فان النسبۃ فیہما احتاجت الی الطرفین وہما داخلان فی القضیۃ فکانہا لا تحتاج الی الغیر قولہ بل تلک الجزئیات فان قلت ان کلمۃ بل للاعراض ولیس ہہنا شئی حتی یکون معرضا عنہ قلت انہا لیست للاعراض بل للعلاوۃ علی قولہ ولا یصح ان یکون محکوما علیہ وبہ فان قلت ان تعقل الفعل ایضا لایکون الا بالفاعل والمفعول کما قال الشارح فی بحث مفعول ما لم یسم فاعلہ حیث قال لما ان الضرب یتوقف تعقلہ فہمہ علی ضارب کذلک علی مضروب قلت ان توقف الفعل علی فاعل ما وہو لایضر بالاستقلال فان قلت ہذا انما یستقیم علی مذہب من قال بذلک واما علی مذہب من قال ان توقف الفعل

على فاعل معين غير مستقيم فاجاب الشارح عنه بقوله ليكون آلة الملاحظة احوالها يعني ان الفعل وان توقف على فاعل لكن ليس بآلة لتعرف حال الفاعل بخلاف ابتداء الجزئي **فان قلت** ان الفعل ايضا آلة لتعرف حال الفاعل لان معنى الفاعلية في الفاعل يثبت بالفعل **قلت** ان الآلة في الكلام غير مقصود والفعل مقصود فكيف يكون آلة **قوله** وهذا هو المراد بقولهم **فان قلت** ان تعريف الحرف غير صحيح لان معنى قوله ما دل على معنى في غيرها ان يكون المعنى مدلولا لغير الكلمة وهو فاسد فاجاب الشارح بقوله وهذا هو المراد الخ اى ليس معنى قوله في غيرها ان يكون المعنى مدلولا لغير الكلمة بل معناه انه آلة لتعرف الغير **قوله** ثم رجع كينونة المعنى الخ **فان قلت** انه يجوز ان يكون المعنى غير مستقل مع انه لا يحتاج الى ضم كلمة اخرى بل يدل على معنى في نفسها كالنسبة في اسم الفاعل غير مستقل مع انه لا يحتاج الى ضم كلمة اخرى لانه توقف تعقله على الذات الذي هو داخل في الفاعل فلم يكن مرجع كينونة المعنى في نفس المعنى وكينونة المعنى في نفس الكلمة الى امر واحد **قلت** ان النسبة في اسم الفاعل مستقل لاحتياجه الى ذات مبهم وهو غير مضر في الاستقلال **قوله** ففي هذا الكتاب له تفريع على قوله ما لهما واحد **قوله** وهذا هو الظاهر هذه العبارة في الواقع مؤخر من قوله تنبيها على صحة ارادة كلا المعنيين فيكون فيه قلب كما لا يخفى **فان قلت** انه لما ثبت صحة ارادة كلا المعنيين فلم قال الشارح انه راجع الى الكلمة حيث قال سابقا اى في نفس ما دل ولم يرجع الى المعنى فاجاب الشارح رح عنه بقوله هذا هو الظاهر لانه على طبق ما سبق في وجه الحصر **فان قلت** لما كان هذا فلم ارجع المصنف ضمير في نفسه في المفصل الى المعنى **قلت** ان عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير لان وجه الحصر غير مذكور فيه **فان قلت** اذا لم يذكر وجه الحصر فيكونان مستويين فكيف يكون ظاهرا في المعنى الاخير **قلت** ان ظهوره لوجه آخر وهو القرب **فان قلت** ان القرب يعارض الوجه الحصر في الكافية فتساقطا فلا يكون عبارة الكافية ظاهرة في الاول **قلت** ان في الارجاع الى المعنى تكلف وهو تقدير الاعتبار فرعاية وجه الحصر مرجح يخلو عن تكلف **قوله** ولهذا اجزم المص رح **فان قلت** الاولى ان يقال ظن موضع جزم لان الارجاع الى المعنى ظاهر لانه واجب **قلت** ان حمل الالفاظ على الظاهر واجب في التعريفات فيصح قوله جزما **ولنقول** ان صاحب المفصل رجل عقيدته ان يعمل بالمتبادر لا بغيره فلما عمل بالمتبادر فجزم به فكذلك المص رح جزم به ليوافق جزمه على قصد صاحب الكشاف **قوله** لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية **فان قلت** لو كان كذلك يصح الاخبار عن فوق وقدام وتحت والاخبار بها مع انها لا ترتد الظرفية وهو فضلة لا يقع احد طرفي الكلام **قلت** المفهوم المستقل يقتضي صحة الحكم عليه وبه اذا اخذ في حد ذاته ولا يقدح في استقلاله امتناع الحكم عليه وبه ما يعارضه من معنى الظرفية **فان قلت** ان معنى الظرفية التي هي للمعنى الحرفي داخل في مفهوم متى فيكون معناه في حد ذاته غير مستقل بالمفهومية **قلت** لان معناه الوقت المقيد بالظرفية لا الوقت المطلق فالظرفية جزء من لوله فلا يكون عارضه

له ليس هذا القول قول الشارح بل حاصل قوله ثم رجع كينونة المعنى ١٢ مفتی عبد الرحیم ١٢

وايضا يجوز ان يقال عدم صحة الاخبار عن الحرف لاجل العارض وهو الاحتياج اجيب عن الاول ان الجزء الاول من المعنى وهو الزمان مستقل بالمفهومية لانه اعم من ان يكون مطابقيا او تضمنيا لكن فيه تامل وعن الثاني ان هذه الاسماء وان توقفت على الغير لكن الغير تابع لها بخلاف الحرف فان قلت لما كان معاني هذه الاسماء مستقلة فلم لم يستعمل بدون الاضافة فاذا لم يستعمل بدونها علم انها غير مستقلة قلت لما جرت العادة باستعمالها مضافة الى متعلقاتها لزم ذكرها فان قلت ما السر في هذه العادة قلت لانها الغرض من وضعها قوله غير مقترن باحد الازمنة الخ فان قلت ان ذكر قوله غير مقترن مستدرك لانه اورده لاخراج الفعل وهو خارج بقوله ما دل على معنى في نفسه لان الفعل عبارة عن الحدث والنسبة والزمان فعلى هذا يحتاج الى ضم كلمة اخرى وهو الفاعل لان النسبة يحتاج اليه قلت المراد من المعنى في قوله ما دل على معنى في نفسه اعم من ان يكون مطابقيا او تضمنيا ولا شك ان الفعل باعتبار المعنى التضمني ايضا دال على معنى في نفسه فان قلت ان الزمان ايضا مدلول تضمني للفعل والحال انه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة لان الشئ لا يقارن نفسه فيصدق عليه ان الفعل كلمة دلت على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة فلم يخرج بهذا القيد فاجاب الشارح بقوله اعني الحدث يعني ان الاقتران الفعل باحد الازمنة الثلاثة في حد الفعل معتبر بطريق الايجاب الجزئي وعدم الاقتران في حد الاسم معتبر بطريق السلب الكلي فحينئذ خرج الفعل عن تعريف الاسم فان قلت لا شك ان المتبادر من المعنى اذا اطلق هو المعنى المطابقي والفعل باعتبار معناه المطابقي لا يدل على معنى في نفسه فلو حمل التعريف على المتبادر يخرج الفعل بقوله في نفسه ويحمل قوله غير مقترن على التاكيد فلم حمله على خلاف المتبادر حتى دخل فيه الفعل و احتاج الى اخراجه بقوله غير مقترن قلت الباعث عليه ان قوله على معنى في نفسه حمل قبل هذا في دليل الحصر على المعنى الاعم لانه اعتبر تارة كونه مقارنا فجعله معنى الفعل وتارة كونه غير مقترن فجعله معنى الاسم فسلك الشارح رحمه الله تعالى مسلك المص فان قلت المتبادر من الباء في قوله باحد الازمنة الثلاثة انها للسببية لكثرة استعمالها و بقرينة قوله بالاسناد فعلى هذا لا يوجد مقترن معه فاجاب الشارح عنه بقوله مع احد الازمنة اه يعني ان الباء بمعنى مع بقرينة قوله صلة الاقتران قوله والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فان قلت ان تعريف الاسم غير جامع لخروج الاسماء الافعال وغير مانع لدخول الافعال المنسلخة عن الزمان قلت المراد بعدم الاقتران ان يكون ذلك العدم بحسب الوضع الاول وتحقيقه ما قال الشارح فان قلت خرج منه زيد وعمرو لانه ليس فيهما وضع اول لان الوضع الاول يقتضي الوضع الثاني والوضع الثاني غير موجود فكذا الوضع الاول ايضا خرج عنه شمر وضرب علمين لانهما بحسب الوضع الاول افعال اجيب عن الاول ان معناه ان لا يكون فيه وضع وعن الثاني ان المراد بعدم الاقتران ان يكون المعنى الحالي غير مقترن بحسب الوضع الاول

فدخل فیہ شمر وضرب علمین لان معناھا العلمی غیر مقترن بحسب الوضع الاول وھو وضع الفعل و
دخل فیہ اسماء الافعال لان معانیھا المقترنۃ بحسب الوضع الثانی غیر مقترن بحسب الوضع الاول و
ھو وضع الاسم وخرج عنہ الافعال المنسلخۃ کافعال المدح والذم لان معانیھا غیر مقترنۃ بحسب
الوضع الثانی ومقترنۃ بحسب الوضع الاول **وفیہ بحث** لان معانیھا بعد الانسلاخ انشاء
انشاء المدح والذم فی نعم وبئس وتلک المعانی الانشائیۃ غیر مقترنۃ بحسب الوضع الاول ثم
عنہ ان الضمیر فی قولہ غیر مقترن راجع الی المعنی المستقل فیکون الضمیر فی قولہ مقترن المذکور
فی تعریف الفعل ایضا راجعا الی المعنی المستقل والمعنی المستقل فی ھذہ الافعال کما یوجد فی الحال
یوجد فی الاول والانشائیۃ والخبریۃ من اوصاف المعنی المستقل ولا اعتبار للاوصاف بل للذات
وھو غیر متفاوت کذا قال مولنا عبد الغفور **وھٰھنا بحث** وھو انہ یشکل بالافعال المنقولۃ
فان ضرب مثلاً اذا نقل من معنی الضرب الی معنی القتل لمناسبۃ بینھما فکلاھما معنی الفعل
فیکون اسما اذ یصدق علی معناہ وھو القتل انہ غیر مقترن بحسب الوضع الاول لان معناہ الثانی
اعنی القتل لم یکن فی الوضع الاول **اُجیب** عنہ ان معنی قولہ غیر مقترن ای یکون معنی الاسم
غیر مقترن باحد الازمنۃ الثلاثۃ نوعا فلا یصدق علی معناہ وھو القتل انہ یکون نوعہ فی الوضع
الاول غیر مقترن لان کلا المعنیین من نوع واحد وھو معنی الفعل بخلاف نوع شمر وضرب
علمین لان الاسم من نوع والفعل من نوع اٰخر **فان قلت** ھذا یشکل بما اذا جعل ضرب علماً
للحدث فیلزم ان لا یکون اسما لانہ لم یصدق علیہ انہ لم یکن المعنی الحدثی فی الوضع الاول لوجودہ
فیہ **قلت** لا نسلم کون ھذا المعنی فی الوضع الاول لعدم کون المعنی العلمی حال کونہ موصوفا ...
بوصف العلمیۃ فی الوضع الاول **قولہ** فیدخل فیہ اسماء الافعال **فان قلت**
لما کان معنی اسماء الافعال افعالاً فمن این علم انھا اسماء ولم یکن عین الافعال **قلت** الذی حملھم
علی ان قالوا انھا اسماء ولیست بافعال مخالفتھا للافعال صیغۃ **قولہ** لا نسلم ان جمیعھا منقولۃ
من المصادر او منقولۃ جمیعھا من الظروف بل بعضھا من ذلک وبعضھا **قلت** ان قولہ جمیعھا
اسم ان وخبرھا محذوف وھو قولہ منقسمۃ تقدیرہ لان جمیعھا منقسمۃ ولا یخلو اما منقولۃ الخ
فلا یرد شئ **قولہ** سواء کان النقل فیہ **فان قلت** ان قولہ لان جمیعھا لا یخلو اما مونث او مذکر
فان کان الاول فلا یصح قولہ فیہ بل ینبغی ان یقال فیھا وان کان الثانی فلا یصح قولہ منقولۃ بل ینبغی
ان یقال منقول **قلت** انہ مذکر وتانیث قولہ منقولۃ باعتبار المضاف الیہ **اعلم** ان النقل
الصریحی ھو الذی استعمل مصدرا نحو روید کما فی قولہ تعالٰی امھلھم رویدا ثم نقل من المعنی
المصدری الی امہل **فان قلت** ان استعمالہ فی المعنی المصدری ینافی کونہ منقولاً اذ لا بد

کونہ موصوفا آہ الوصف علی نوعین لانہ اما ان یحصل بمعرفۃ الذات اولا الاول معتبر والثانی غیر معتبر ۱۲ منہ رحمہ اللہ تعالٰی ۱۲ قولہ دقبولا لما یقبل الافعال کالتنوین ولام التعریف وکون بعضھا ظرفا وجارا ومجرورا ۱۲ قولہ فان روید فی الاٰیۃ المذکورۃ بمعنی الامہال ثم نقل الخ ۱۲ منہ رحمہ اللہ

وان قیل انہا اسماء لعدم قبولہا ما یقبلہ الافعال ۱۲

فی المنقول من هجران الاستعمال فی المعنی الاصلی **قلت** معناه انه لا یستعمله الناقل فی المعنی الاصلی سواء استعمله غیر الناقل فیه اولا الا ترى ان لفظ الصلوة یستعمل فی الدعاء ولکن الناقل وهو اهل الشرع لا یستعمله فیه **فان قلت** فی ادخال هیهات فی المصادر الاصلیة نظر لانها لیست بمصدر فی الاصل **قلت** المصدر الاصلی اعم من ان یکون حقیقة او حکماً واعلم ان اصل هیهات وقوقات هیهیة وقوقیة مثل دحرجة ابدل الیاء بالالف لتحرکها وانفتاح ما قبلها **قوله** نحو صه فانه فی الاصل صوت ثم نقل الی المعنی المصدری وهو السکوت ثم نقل من السکوت الی اسکت **قوله** او عن الظرف **فان قلت** لو قال او عن الظرف مع ما اضیف هو الیه لکان اولی لان قدّام معنی المرکب وهو امامك لا معنی الظرف وهو امام فقط **قلت** انما لم یقل مع ما اضیف الیه اکتفاء بالمثال وهو امامك **قوله** الافعال المنسلخة عن الزمان **فان قلت** لا یصح نسبة الانسلاخ الی الافعال لان الانسلاخ یکون للزمان من الافعال لا انسلاخ الافعال منه **قلت** هذا مسامحة مشهورة منهم اصله المنسلخ عنها الزمان فیکون بالقلب **قوله** وخرج منه المضارع **فان قلت** تعریف الاسم غیر مانع لصدقه علی المضارع لانه ایضا غیر مقترن باحد الازمنة الثلثة بل بالزمانین اعنی الحال والاستقبال **قلت** لا نسلم انه مقترن بالزمانین بل بالزمان الواحد لانه جاز ان یکون حقیقة فی الحال ومجازاً فی الاستقبال او بالعکس وان سلم انه مشترك فدخول الواحد فی الزمانین ضروری لان احد الازمنة اعم من ان یکون قصداً او ضمناً **فان قلت** ان الذهن بسیط فاذا دل المضارع علی زمان فی الذهن فکیف یدل فی هذه الحالة علی زمان آخر **قلت** لا یقدح فی الدلالة علی المعین الدلالة علی آخر والا لبطل المشترك کالعین مثلاً **فان قلت** فعلی هذا ینبغی ان لا یقدح فی ارادة المعین ارادة ما سواه **قلت** بین الدلالة والارادة بعد لان الدلالة صفة اللفظ وهو یدل علی الکثیر والارادة صفة الذهن وهو بسیط وایضا الدلالة فهم المعنی من اللفظ سواء کان مراداً اولا بخلاف الارادة فانها تقتضی بکون المعنی مراداً ومقصوداً والارادة والقصد لا یکونان الا بالذهن وهو بسیط **قوله** ولما فرغ عن بیان حد الاسم الخ وههنا بحث من وجهین الاول ان دابه ان یذکر التقسیم بعد التعریف فلا یصح الفصل بینهما بذکر الخواص لکونها اجنبیة والثانی ان قوله ومن خواصه اشتغال بما لا یعنی لان المقصود بیان المرفوعات والمنصوبات والمجرورات فالاصل ان لا یذکر تعریف الاسم لکنه ذکر بناء علی ان البحث عن الشیء مسبوق بتعریفه واما الخواص فلا وجه لذکرها **اجیب** عنهما ان الخواص من تتمة التعریف فلیست باجنبی ولا اشتغال بما لا یعنی **فان قلت** ان التقسیم ایضا من تتمة التعریف فما وجه تقدیم الخواص علیه **قلت** ان الخواص غیر مختصة بشیء من قسم الاسم نعم لو کانت مختصة بالمعرب او المبنی لینبغی ح تاخیرها ولیس کذلك لان بعضها مشترکة مثل الاضافة والاسناد الیه **قوله** اراد ان یذکر

۱؎ قوله لا یستعمله ای لا یستعمله فی الارکان المخصوصة ۱۲ مفتی عبد الرحیم ۱۲ ۲؎ ای ان هیهات وغیره وان لم یکن مصدراً حقیقة لکنها مصدر ان حکما لانه علی وزن قوقات [illegible] ۱۲ ۳؎ ای امر بمعنی الحال او الاستقبال ۱۲ مفتی عبد الرحیم ۱۲ ۴؎ وهو بسیط آه والبسیط لا یقدر علی ارادة الکثیر ۱۲ ۵؎ ای مشترکة بین المعرب والمبنی ۱۲

بعض خواصه فان قلت لم خالف الشارح عن العبارة المشهورة ههنا وهي لما فرغ من حد الاسم شرع في الخواص يعني لم زاد الشارح لفظ الارادة قلت لو لم يذكرها لا يترتب الجزاء على الشرط لان الشروع في الخواص غير لازم مع الفراغ عن حد الاسم واما ارادة الشروع في الخواص فلازم مع الفراغ من حد الاسم لانها من تتمة التعريف ولا شك ان كل متكلم اراد اتمام كلامه واما تحققه في الخارج فقد يكون وقد لا يكون فان قلت فعلى هذا لا يترتب الجزاء في العبارة المشهورة على الشرط قلت ان المراد من اللزوم الاعتباري او نقول ان القضية اتفاقية لا لزومية كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق قوله ومن خواصه خبر قدم للاهتمام لان البحث عنها باعتبار الخواصية لا باعتبار ذات هذه الاشياء والا لا يصح البحث عنها او مبتدأ باعتبار ان من بمعنى البعض فان قلت لما كان في قوله ومن خواصه احتمالين فلم جزم صاحب الكشاف بالابتدائية قلت لاجل انه يفهم منه ان المذكور اقل من المتروك وهو المراد لان في العرف اذا اضيف البعض الى الكل يراد من البعض الاقل واذا كان قوله من خواصه خبرا لا يحتاج الى تاويل من بالبعض فلا يضاف البعض الى الكل صريحا وان استفاد التبعيض ضمنا فان قلت ان المصنف رح ذكر خمس خواص ويصدق عليه جمع القلة فالمناسب ان يذكر صيغة جمع القلة واوزانه أَفْعَالٌ كافراس وأَفْعِلَةٌ كارغفة وفِعْلَةٌ كغلمة وصيغة الخواص ليس بشئ منها فلا يصح اطلاقه على الخمس قلت انما اتى بصيغة الجمع الكثرة اشارة الى انها كثيرة غير منحصرة بهذه الخمس لان تاء التانيث المتحركة وياء النسبة وبناء التصغير وغير ذلك ايضا من خواصه حتى قال بعضهم الخواص ترتقي الى ثلثين واما اورد البعض لان المقصود ايضاح التعريف وهو يحصل بعد الخمس وانما خص الذكر بها لشهرتها او لعظمتها لان كل واحد منها يتناول خواصا كثيرة لان اللام مثلا يتناول جميع انواع المعارف والجر يتناول جميع حروف الجارة والتنوين يتناول جميع انواعه والاضافة تتناول الاختصاص وكونه مضافا ومضافا اليه والتعريف والتخصيص والتخفيف والاسناد اليه يتناول الاختصاص وكونه موصوفا وذا الحال لانهما في الواقع مسند اليهما ومفعول مالم يسم فاعله والتميز لان التميز اذا كان عن النسبة يكون في المعنى فاعلا فان قلت لما كانت كثيرة لا يصح اطلاق هذا الجمع على الخمس المذكور بل اطلق البعض على الخمس لانه نبه بذكر من على ان المذكور بعض منها وههنا بحث من وجوه الاول ان التنبيه على التبعيض حاصل بدون من لان المذكور في المتن ليس الا البعض فلا يصح قول الشارح نبه بمن التبعيضية على ان المذكور هو البعض والثاني ان من التبعيضية لا يصلح ان يكون منبها على ان ماذكره بعض منها لانه لو كان منحصرا فيها ايضا يصح ايراد من التبعيضية على كل واحد منها بان يقال بعضها كذا او بعضها كذا والثالث انه يفهم من قوله وبمن التبعيضية على ان آه انه لو لم يأت بمن لكان الحكم صحيحا لكن يكون عاريا عن التنبيه المذكور مع انه لا يصح لان مرتبة الاقل في جمع الكثرة عشرة مع ان ماذكره من الخواص خمسة كما لا يخفى اجيب عن الاول ان معناه انه منبه اي في اول الوهلة وعن الثاني

ف قوله البعض آه فيكون لفظ البعض مبتدأ مضافا الى لفظ الخواص تقديره وبعض خواصه ١٢ منهي ١٢

ان هذه التنبيه مبنى على تقدم العطف على الربط لا العكس **فان قلت** ان تقدم العطف على الربط غير شائع بينهم بل الشائع هو العكس كما صرح به السيد السند كما فى قوله وهى اسم و فعل وحرف لانه لو كان العطف مقدما فيه[1] على الربط لما قال الشارح ان الخبر محذوف بتقديره اى منقسمة **قلت** القرينة ههنا على خلاف الشائع ظاهر لان من البين ان كل واحد منها من خواصه **وعن الثالث** ان كثيرا ما يقوم كل واحد منهما فى مقام الأخر على سبيل المجاز كما فى قوله تعالى ثلثة قروء **فان قلت** من اين علم ان من للتبعيض **قلت** دخولها على الجمع دليل التبعيض **قوله** وهو جمع خاصة هذا توطئة لتعريف الخاصة لان التعريف لا يكون للجمع بل للواحد **فان قلت** لم قال خاصة ولم يقل خاص بدون التاء **قلت** لانها حالة الشئ فانث لهذا **قوله** ما يختص به ولا يوجد فى غيره و ههنا ابحاث بوجوه الاول ان قوله ولا يوجد فى غيره مستدرك لان معنى الاختصاص هو ما لا يوجد فى غيره والثانى ان هذا التعريف دورى لان الخاصة توقفت على هذا التعريف وهى ماخوذة من الخصوص فلما توقفت الخاصة على التعريف فكذا مبدأها توقف على التعريف والتعريف توقف على الخصوص لان التعريف يتوقف على ما يختص به لكونه جزءه والشئ يتوقف على الجزء والخصوص مبدأ يختص فيتوقف التعريف عليه ايضا وما قال البعض ان المزيد يتوقف على المجرد فليس بشئ لان الدور لا يكون الا باتحاد الجهة ولا اتحاد ههنا والثالث انه لم يقل ما يوجد فيه ولا يوجد فى غيره مع ان فيه تنبيه على المناسبة بين المعنى اللغوى والاصطلاحى باخذه فيه لان الخاصة فى اللغة ما يوجد فى الشئ ومع انه يخلو عن الاعتراضين الاولين **أجيب عن الاول** انه تفسير لما يتضمنه قوله يختص وهو جزء سلبى وتصريح بما علم ضمنا او محمول على تجريد الاختصاص من الجزء السلبى واستعماله فى الجزء الايجابى وعن الثانى ان المراد من الاول اصطلاحى ومن الثانى لغوى وعن الثالث انه انما ذكره لبيان وجه التسمية **فان قلت** ان تعريف الخاصة غير مانع لصدقه على الفصل القريب كالناطق بالنسبة الى الانسان[2] وعلى لازم الشئ كالكتابة والضحك مع انه ليس بشئ منها خاصة لانه عبارة عن الخارج المحمول والفصل ليس بخارج والكتابة ليست بمحمولة **قلت** اصطلاح النحوى فى الخاصة غير اصطلاح المنطقى او **نقول** المراد من كلمة ما هو الخارج المحمول **فان قلت** لما كان كلمة ما عبارة عن الخارج المحمول لا يصح عد اللام من الخواص لانه غير محمول على الاسم **قلت** انه مسامحة مشهورة وهى ذكر المبدأ اعنى الدخول وارادة المشتق اعنى المدخول **فان قلت** ان تعريف الخاصة غير جامع لعدم صدقه على الخاصة الاضافية كالمشى بالقوة للانسان لانه يوجد فى غيره **قلت**

[1] اى فى قول المذكور للمصنف رحمه الله تعالى ۱۲ [2] على ما قالوا ان جمع الكثرة ما يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له ۱۲

اللهم اغفر لى ولوالدى وللمؤمنين آمين

المراد بالغیر فی التعریف بقولہ ولا یوجد فی غیرہ اعم من ان یکون کل الاغیار او بعضہ فلیشمل الاضافیۃ
قولہ وھی اما شاملۃ اشارۃ الی وفق داب المصنف رح لانہ اتی بالتقسیم بعد التعریف فکذا الشارح
اتی بتقسیم الخاصۃ بعد تعریفہا فان قلت ان للخاصۃ جزئین ایجابیٌ وسلبیٌ فھذا التقسیم باعتبار ای
اعتبار قلت انہ باعتبار الجزء الایجابی لانہا ان کانت موجودۃ فی جمیع الافراد فھی شاملۃ وان کانت
فی بعضہا ...... فھی غیر شاملۃ واما تقسیمہا الی الحقیقیۃ والاضافیۃ فباعتبار الجزء السلبی لانہا
ان لم یوجد فی شئ من الاغیار فھی حقیقیۃ وان لم یوجد فی بعضہا فھی اضافیۃ کالماشی بالنسبۃ
الی الانسان لعدم وجودہ فی الجمادات فان قلت ھذا التقسیم لایجری فی الخاصۃ التی اذا کان ذو
الخاصۃ جزئیاً حقیقیاً کما اذ العرض خاصۃ لزید وکذا لایجری فی الخاصۃ التی اذا کان ذو الخاصۃ کلیاً
ذا فرد واحد کالشمس لانہا کوکبٌ نہاریٌ مرکوزٌ فی الفلک الرابع فتکون کلیا ذا فرد واحد وکذا
لایجری فی الکلی الذی لا فرد لہ کالعنقاء وذلک لان الشمول وعدمہ یقتضی الافراد ولا افراد لہما
قلت ھذا التقسیم مختص بما اذا کان ذو الخاصۃ ذا افراد قولہ کالکاتب بالقوۃ فان قلت لانسلم
ان الکتابۃ خاصۃ الانسان لانہا موجودۃ فی الملئکۃ ایضا قلت انہا خاصۃ اضافیۃ لہ فان قلت
ھذا یخالف مما قال فی القطبی من انہا خاصۃ حقیقیۃ قلت عن اصل الاعتراض ان کون الکتابۃ
خاصۃ للانسان بناء علی مذھب الحکماء لانہم لایقولون بوجود الملائکۃ فان قلت مثال الخاصۃ
الشاملۃ بالکاتب بالقوۃ غیر صحیح لان الکاتب بالقوۃ متقابل للکاتب بالفعل فلا یجتمع القوۃ
مع الفعل فلا یوجد الکاتب بالقوۃ فی افراد الذی ھو کاتب بالفعل فکیف یکون شاملا لجمیع
افراد الانسان قلت المراد بالقوۃ مایکون بالامکان وھو یجتمع مع الفعل لانہ عبارۃ عما لا
یلزم من فرض عدمہ وقوعہ وقوع المحال فلا ینافی القوۃ ولا الفعل قولہ فمن خواص الاسم بیان
لمرجع الضمیر فی قولہ ومن خواصہ والفاء لمجرد التعقیب الذکری اولبیان المرجع قولہ دخول
اللام فان قلت حمل قولہ ومن خواصہ علی الدخول غیر صحیح لانہ یلزم حمل الذات علی الوصف
وایضا المتبادر من عبارتہ ان الدخول المضاف الی اللام خاصۃ الاسم دون اللام لان المضاف
الیہ من الخوارج مع ان الخاصۃ نفس اللام لان تخصیص ھذہ الخواص الخمس باعتبار عظمتہا
والعظمۃ لانفسہا لا لدخولہا قلت عبارۃ المصنف محمولۃ علی القلب ای اللام باعتبار الدخول
فیصح الحمل فان قلت لم لم یکتف بقولہ اللام مع انہ اخصر واظہر قلت المتبادر من الحکم
باختصاص شئ بشئ ان یکون المختص وصفا للمختص بہ والوصفیۃ لایثبت الا بالدخول
فان قلت ان جعل دخول اللام من خواص الاسم لایصح لانہ یدخل فی غیر الاسم ایضا کلام الابتداء ولام
الامر نحو لیقوم ولیضرب قلت المراد من اللام لام التعریف فقط لا التاکید والامر والتعریف
جمیعا ای اللام فی قولہ دخول اللام عوض عن المضاف الیہ اوللعہد کما اختلف عبارتہم فیہ فان قلت
لو قال دخول حرف التعریف لکان شاملا للمیم فی قولہ علیہ الصلوۃ والسلام لیس من امبر

سہ علی ما عرفت انہ خبر مقدم لقولہ دخول اللام ۱۲ عسہ والتقدیر عندہم من خواص الاسم لیس اللام التعریف ۱۲

امصیلم فی اصفر قلت لم یتعرض له لعدم شهرته وههنا بحث من وجوه الاول انه لولم یقل دخول حرف التعریف لکان حرف التعریف ایضا شاملا للمیم فلا یصح الشرطیة فی قول الشارح ولو قال دخول حرف التعریف لکان شاملا للمیم یعنی ان الضمیر فی قوله لکان لایخلو اما راجع الی اللام او الی حرف التعریف لا سبیل الی الاول کما هو الظاهر ولا الی الثانی لانه علی هذا لا یترتب الجزاء علی الشرط لان شمول حرف التعریف لا یتوقف علی القول والثانی ان ما قال الشارح فی بحث للبنیات من ان المیم بدل حرف التعریف ینافی بقوله ولو قال دخول حرف التعریف والثالث انه لو قال حرف التعریف لکان شاملا لحرف النداء ایضا کما یکون شاملا للمیم فلم لم یتعرض الشارح لدخول حرف النداء والرابع ان عدم شهرته لا تقتضی ترکه بل لابد من ذکره حتی یصیر الی مرتبة الشهرة اجیب عن الاول ان هذا انما یرد اذا کان الضمیر فی لکان راجعا الی حرف التعریف ولیس کذلک لان الضمیر راجع الی مدخول الدخول فیترتب الجزاء لان شموله مدخول الدخول للمیم یتوقف علی القول وعن الثانی انهم یطلقون حرف التعریف علیه مسامحة فبناء السوال علیه فان قلت فعلی هذا ینبغی ان یقال فی الجواب ان المیم لیست للتعریف بل بدل حرف التعریف قلت مال قوله لعدم شهرته لیس الا ذلک لان معناه ان کونها للتعریف غیر مشهور بل المشهور انه بدل منه وعن الثالث انهم لم یتعرضوا له لان کونها من خواص الاسم ظاهر لا یحتاج الی البیان لان المنادی لا یکون الا مفعولا به وهو لیس من الاسماء وعن الرابع ان هذا التصنیف للمبتدی لا للمنتهی فما هو مشهور اسهل للمبتدی او نقول ان المراد من عدم شهرته الندرة ای انه نادر فان قلت لم عدل المص عن دخول الالف واللام الی اللام فقط قلت فیه اشارة الی ان المختار عنده ما ذهب الیه سیبویه من ان ادات التعریف حرف واحد لانه یقابل التنکیر وادات التنکیر حرف واحد وهو التنوین فکذا ادات التعریف وانما کان ذلک الواحد هو اللام دون الهمزة لانها تسقط فی الدرج والعلامة لا تسقط فان قلت لما کان ادات التعریف هی اللام وحدها فما الحاجة الی ازدیاد الهمزة قلت زید علیها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساکن لان اللام ساکنة وانما کانت ساکنة لمقابلة التنوین اولانها ان انفتحت لالتبس بلام الابتداء وان انکسرت لالتبست بلام الجارة وان انضمت یلزم الثقل فی الامر الکثیر الحاجة الیه فی الاستعمال وانما خص الهمزة لان المتکلم قوی فی الابتداء والهمزة ایضا حرف قوی فتناسبا اولانها حرف زیدت فی الابتداء فی کثیر من المواضع وانما فتحت مع ان همزة وصل مکسورة لان الفتحة مطلوبة فیها لکثرة الاستعمال فان قلت ان قوله ان ادات التعریف هی اللام لا یصح لان ضمیر المنفصل مفید للحصر مع انه لا حصر فی ادات التعریف

له قوله لم عدل المصنف آه ای ان المناسب ان یقول دخول الالف واللام لان الداخل علی الاسم کلاهما لا احدهما فلم عدل المصنف عنهما الی واحد

قلت هذا مختار سیبویه بانه حرف واحد ۱۲ اللهم اغفر لی ولوالدی آمین ۱۲ نقیب احمد غفرله ۱۲

الا ترى الى حرف النداء **قلت** الحصر اضافى بالنسبة الى الهمزة او مجموع الهمزة واللام **قوله** فذهب الخليل الى انها ال كهل اى المجموع الالف واللام لانه لو لم تكن للهمزة دخل فالمناسب كسرتها دون همزة الوصل مكسورة ابدا وايضا ان ادات التعريف قياس على ادات الاستفهام وهى هل لان الاستفهام لطلب التعريف وهذه الادات لتعين التعريف فتناسبا فلما كان حرف الاستفهام مركبا فكذا حرف التعريف **فان قيل** لما كان للهمزة دخل فى المعنى فينبغى ان لا يسقط فى الدرج **قلنا** السقوط على نوعين احدهما مع النيابة والاول جائز **قوله** والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة لانه ايضا قاس ادات التعريف على الاستفهام لكن على الهمزة **فان قيل** فما الحاجة الى اللام **قلنا** زيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام **وههنا بحث** من وجوه الاول انه لما كان لها دخل فى المعنى فلم سقط فى الدرج والثانى ان الاحتراز عن الالتباس يحصل بكسرها او الضم والثالث ان دفع الالتباس لا يختص باللام **اجيب** عن الاول بان السقوط على نوعين احدهما مع النيابة والاخر بدونها والاول جائز كما مر انفا وعن الثانى انهم اعتبروا دفع الالتباس فى الكتابة وعن الثالث ان زيادة اللام لاستلزام ما هو الواجب[1] **قوله** لانه لتعين المعنى للمستقل **وههنا بحث** سمعت عن بعض الافاضل وهو ان اطلاق الشارح غير مستقيم لان اللام انما هى لتعين المعنى اذا اريد من مدخول اللام معناه واذا اريد لفظه فلا يكون لتعين المعنى كما فى التعريف اللفظى كقولنا اما الكتاب هو المركب من الكاف والتاء والباء فاللام فى الكتاب ليس لتعين المعنى والا لا يصح جعل التعريف اللفظى له لانه اذا تعين المعنى فالتعريف يكون بالمعنى فتامل **قوله** يدل عليه اللفظ مطابقة **فان قلت** لو اريد بالمطابقة معناه الحقيقى لزم ان لا يدخل اللام على الاسم المستعمل فى معناه المجازى وليس كذلك ولو اريد به دلالة غير ضمنية لزم دخول اللام على الفعل المجرد عن الزمان والنسبة بالعرض والحاظ **قلت** ان هذا التعليل وان اقتضى جواز دخولها عليه لكن يابى عن دخولها عليه الحالة التى اقتضاها الوضع الاول او نقول ليس لهذه المادة تحقق فى الخارج ولو كان لها تحقق فليكن دخولها عليه جائزا **قوله** والفعل يدل عليه تضمنا لامطابقة لتحقق النسبة فيه والمركب من المستقل وغيره غير مستقل **فان قلت** ان الاسماء المشتقة ايضا لا تدل على المعنى المستقل مطابقة فينبغى ان لا يدخل عليها **قلت** المركب من المستقل وغيره غير مستقل اذا احتاج غير المستقل الى امر زائد وهو النسبة فى المشتقات احتاجت الى الذات وهى ليست بخارجة عنها بل داخلة فيها **فان قلت** الخاصة لما كانت على نوعين فهذه الخاصة من اى قبيل فاجاب الشارح رح بقوله وهذه الخاصة ليست شاملة فان حرف التعريف لا تدخل على الضمائر وامثالها **فان قلت** ان حرف النداء حرف التعريف وهى تدخل على الضمائر المنفصلة وايضا ان اللام تدخل على

---

[1] لان الواجب علينا دفع الالتباس وهو يحصل بذلك مع ان الموافقة فافهم ۱۲ منہ رح

الموصولات مثل الذی والتی فانهما فی الاصل لذی ولتی اُجیب عن الاول ان المراد من حرف التعریف اللام فقط بقرینة البحث وعن الثانی ان هذا مذهب البعض فلیس بمتفق علیه قوله وکذا سائر الخواص الخمس یعنی انها مثل اللام فی انها غیر شاملة لا فی انها لا تدخل علی الضمیر وامثالها فان قلت ان الاسناد الیه خاصة شاملة للاسم فلا یصح قوله وکذا سائر الخواص الخمس قلت لا نسلم انها شاملة لان اسماء الافعال لا یصلح الاسناد الیها کما یأتی فیما بعد وانما قدم اللام علی الجر والتنوین لان اللام فی الصدر وهما فی الآخر وانما قدم الجر علی التنوین لان الجر مقدم علی التنوین فی الوجود کما تری فی قوله بزید وانما قدم الثلثة علی الباقی لانها لفظیة وهی اظهر من المعنویة فی الدلالة علی الاختصاص وانما قدم الاسناد الیه علی الاضافة لان الاسناد الیه مدار الکلام قوله ومنها دخول الجر فیه اشارة الی ان قوله الجر عطف علی اللام لا علی الدخول قوله وفی الجر ورب تقدیرا اعلم ان لفظا وتقدیرا قید ان لحرف الجر لا الجر ورب کما یدل علیه قوله کما فی الاضافة المعنویة وانما اعاد الجر ورب لیعلم انه نوع آخر قوله مختص بالاسم فکذا المختص اثره لئلا یخالف الاثر عن المؤثر فان قلت ان الشمس مثلا تؤثر فی الضوء والمؤثر فی السماء فینبغی ان یکون اثره ایضا فی السماء وایضا ان النصب اثر الناصب وهو ان ولن مثلا وهذه الحروف مختصة بالفعل فینبغی ان یکون اثرها ایضا مختصا بالفعل مع ان النصب یوجد فی الاسماء ایضا اُجیب عن الاول ان المؤثر علی قسمین طبعی بان یکون ذلک الاثر مرکوزه وقالبه والکسبی بان یکون الاثر باعتبار الغیر کالعوامل النحویة والاول اقوی فیجوز التخلف عنه وعن الثانی ان النصب فی الاسم بمؤثر آخر لا بمؤثر الفعل قوله فینبغی ان یدخل الاسم ولا یجوز الافضاء الی الفعل بوجوه ثلثة الاول انه لو افضی الفعل الی الفعل یلزم الافضاء الی الفعل الی النفس والثانی انه یلزم افضاء العرض الی العرض والثالث ان مدخوله یصیر مفعولا به والفعل لا یقع مفعولا به فان قلت ان الهمزة والتضعیف لافضاء معنی الفعل الی الاسم مع انهما لا تدخلان علی الاسم قلت مرادنا بالافضاء افضاء الغیر الی المدخول وهذا المعنی لا یصدق علی الهمزة والتضعیف لانهما لافضاء المدخول الی الغیر فان قلت ان حرف الجر لا یکون فی الاضافة اللفظیة عند الجمهور لا لفظا ولا تقدیرا فالدلیل المذکور یفید اختصاص الجر الذی هو اثر حرف الجر مع ان المدعی اختصاص مطلق الجر بالاسم سواء کان بحرف الجر او بالمضاف والا فینبغی ان یجر فی الاضافة اللفظیة فی الفعل نظرا الی هذا الوجه قلت الاضافة اللفظیة فرع الاضافة فینبغی ان لا تخالف الاصل وانما کانت فرعا لان فوائد الاضافة المعنویة کثیرة وهی التعریف والتخصص والتخفیف وفی الاضافة اللفظیة التخفیف فقط فان قلت هذا المخالف لما قال المص فی المجرورات ان حرف الجر ثابت فی الاضافة اللفظیة ایضا فلا قلت الاعتراض یرد علی مذهب الجمهور لا علی مذهب المص قوله بان یختص بما یخالف ما یختص به الاصل قوله بان یختص قید للمنفی وبیان للمخالفة وکلمة ما فی قوله بما عبارة عن الفعل

والضمیر المرفوع فی قوله یخالف راجع الی کلمة ما وکلمة ما فی قوله ما یختص عبارة عن الاسم یعنی ان لم یوافق الاصل فالفرع لا یخلو اما ان یختص بما یختص به الفعل او یعم عن الاسم والفعل فکل واحد منهما لیس الا المخالفة من الاصل **قوله** اعنی الفعل **فان قلت** ان المخالفة کما یحصل بالفعل کذلک بالحرف فینبغی ان یقال عنه الفعل والحرف **قلت** انما فسره بالفعل لان من البین ان الحرف لعدم استقلال معناه لا یصلح لذلک **فان قلت** هذا صریح[1] فی اختصاص المضاف الیه بالاسم[2] فیخالف لما سیذکر فی شرح الاضافة ان المراد بها کون الشیء مضافا فعلم منه ان المضاف الیه قد یکون اسما وقد یکون فعلا **قلت** المذکور ههنا مذهب المص رح بالاضافة لانه قال المضاف الیه کل اسم الخ والمذکور فی شرح الاضافة مذهب الجمهور فلا مخالفة **قوله** ومنها دخول التنوین اعلم ان التنوین فی اللغة جعل الشیء ذا نون وفی الاصطلاح هو نون تتبع حرکة اخر الکلمة لا لتاکید الفعل وهو علی خمسة اقسام للتمکن والتنکیر والعوض والمقابلة والترنم واما للتمکن فهو ما یدل علی امکنیة الکلمة لاعرابات الثلثة فلا یجری فی غیر المنصرف وجمع المؤنث السالم واما للتنکیر فهو الفارق بین المعرفة والنکرة فهو الدال علی ان مدخوله غیر معین بخصوصه ای اسکت سکوتا ما واما صهٔ بدون التنوین فمعناه اسکت السکوت الآن وانما لم یکن للتمکن لان صه لیس من المعربات بل من المبنیات لکونه من الاصوات وانما لم یکن للعوض لان صه لیس بلازم الاضافة حتی یکون بدلا من المضاف الیه وکذا البواقی واما للعوض فهو ما یکون عوضا عن المضاف الیه نحو یومئذ ای یوم اذ کان کذا فاذ کانت مضافة الی الجملة فلما حذف الجملة للتخفیف عوض عنها التنوین لاتمام الکلمة وانما لم یکن للتمکن لان اذ لیس من المعربات وانما لم یکن للتنکیر لان اذ لازم الاضافة فیکون معرفة ابدا لان الاضافة الی الجملة اضافة الی مضمونها فی الواقع فلا یرد ان الجملة لیست من المعارف فکیف یکون مضافها معرفة واما للمقابلة فهو ما یقابل نون جمع المذکر السالم کمسلمات فان الالف فیها علامة الجمع المونث السالم کما ان الواو فی مسلمون علامة الجمع المذکر السالم ولم یوجد فیه ما یقابل النون فی ذلك فزید التنوین فی اخره لیکون مساویا معه فی الحروف **فان قلت** ان النون فی جمع المذکر لا یخلو اما ان یکون عوضا عن تنوین المفرد لاجل الامکنیة واما ان یکون عوضا عن تنوین المفرد لاجل ثبوت المناسبة بین الجمع والمفرد لا سبیل الی الاول لانه کما یکون مسلمات اسم متمکن کذلك مسلمون لان فی کلیهما النصب بالجر ولا الی الثانی لان من المناسبة مع المفرد کما لابد فی الجمع المذکر للشابهة فی الجمع المونث فینبغی ان یکون تنوین مسلمات ایضا لمناسبة المفرد فمن این علم انه للمقابلة **قلت** ان التنوین فی الجمع المونث انما یکون للمقابلة اذا کان النون فی الجمع المذکر عوضا عن حرکة الواو والیاء کما تری وکما قال الشارح فی

---

[1] ای الاضافة اللفظیة نقلا عن الاختصاص ۱۲ منہ رح [2] لان المضاف الیه فی الاضافة اللفظیة مجرور والجرور مختص بالاسم ۱۲ منہ رحمہ اللہ تعالی آلهی احمد صمد من عندك مددی فی الدنیا والآخرة ۱۲

تنوین پنج قسم شد ای یار من بگیر ؛ اول تمکن ست دوم ثالث تنکیر ؛ دگر مقابل ست و ترنم برادرم ؛ این پنج یاد کن که شوی شاه بی نظیر ۱۲

بحث الجمع واما اذا كان عوضا عن تنوين المفرد للمناسبة كما هو رای البعض فليكن تنوين مسلمات ايضا للتناسب وليس للمقابلة وانما لم يكن للتمكن لان مسلمات ليس اسما متمكنا كما هو الظاهر وانما لم يكن للتنكير لوجوده فيما كان علما كعرفات وانما لم يكن للعوض لان مسلمات ليس بلازم الاضافة حتى يكون تنوينها عوضا عن المضاف اليه وانما لم يكن للترنم لوجوده فی غير اواخر الابيات وانما للترنم فهو الذی فی اخر الابيات والمصاريع لتحسين الصوت لانه حرف يسهل به ترديد الصوت فی الخيشوم وذلك الترديد من اسباب حسن الغناء واختص التنوين بالاسم لانه يوجب الانقطاع عما بعده والفعل يجب الاتصال بما بعده وهو الفاعل فتنافيا فان قلت ان الصفات ايضا يقتضی الاتصال بالفاعل فينبغی ان لا يدخل عليها قلت ان اقتضاءها الفاعل ليس الا فرعيا وايضا ان بالتنوين فی الفعل يلزم الثقل وهو موضع الخفة قوله وهو بالرفع عطف على الدخول فان قلت ان المتبادر من قوله والاسناد انه معطوف على اللام بناء على النمط السابق فعلى هذا يكون الاسناد ايضا مدخول الدخول وهو غير صحيح لان الدخول عبارة عن الذكر فی الاول او اللحوق فی الاخر وهما من خواص اللفظ والاسناد من الامور المعنوية قلت انه بالرفع عطف على الدخول لا على المدخول والاتيان على النمط السابق فيما امكن وههنا غير ممكن قوله لان المتبادر من الدخول الخ وههنا بحث من وجهين الاول انه لم قال المتبادر مع ان الدخول لا يستعمل الا فی الذكر الاول والاخر والتبادر انما يكون فيما اذا كان له معنى اخر والثانی ان الدخول هو الذكر فی الاول فقط فلا يصح قوله او اللحوق فی الاخر الا ترى انه قال المصنف فی بحث الفعل ومن خواصه دخول قد والسين وسوف ولحوق تاء فعلت اجيب عن الاول انه انما قال المتبادر لان الدخول فی الحقيقة هو النسبة بين الداخل والمدخول فيه كالاسناد وعن الثانی ان القوم قد يستعملوا الدخول فی الذكر الاخر ايضا كما قالوا ومنها دخول التنوين مع ان التنوين فی الاخر قوله وكذا فی الاضافة انما قدم الشارح الشرح على الشروح للاختصار قوله والمراد به كون الشئ مسندا اليه فان قلت ان قوله ومن خواصه لا يصح ان يكون خبرا من قوله والاسناد اليه لان الشرط فی الخبر ان يفيد ما لا يفيد المبتدا و خاصيته كون الاسم مسندا اليه مستفاد من قوله اليه فلا فائدة فی قوله ومن خواصه فاجاب الشارح بقوله والمراد به كون الشئ حاصل الجواب بوجوه الاول انه انما يرد الاعتراض اذا كان الضمير فی اليه راجعا الى الاسم و اما اذا كان راجعا الى الشئ فلا يرد والثانی ان الضمير فی قوله اليه راجع الى الاسم لكن

سله فانما التاء تكون فی الاخر فذكر اللحوق مساوق الدخول منه رحمه الله تعالى سله محصل الجواب ان الدخول معنى حقيقة ايضا وهو النسبة بينهما فلذا قال المتبادر ۱۲ منه رحمه الله ۱۲ اللهم اغفر لی ولوالدی وللمومنين يوم يقوم الحساب ۱۲

الخاص قد یذکر ویراد الحکم علیہ لا بخصوصہ بل بنوعہ فکانہ قال والاسناد الی نوع الاسم اعنی الاعم منہ کالکلمۃ واللفظ مثلا کالانسان فان الحکم علیہ بالحیوانیۃ یکون لغوا اذا اخذ من حیث انہ حیوان ومفید اذا اخذ من حیث انہ جسم **والثالث** ان الضمیر فی قولہ الیہ راجع الی الاسم لکن الحکم المتعلق بالمضاف قد یعتبر قبل الاضافۃ ثم یعتبر الاضافۃ یعنی ملاحظۃ الحکم بالاختصاص قبل الاختصاص المستفاد من نسبۃ الاسناد الی الاسم کما یقال علامۃ الرجل لحیتہ فان معناہ علامۃ الرجل اللحیۃ مضافۃ الیہ مختصۃ بہ فالاضافۃ لتاکید الحکم حاصل المثال انہ لو لم یعتبر الحکم قبل الاضافۃ یلزم التکرار فی الاختصاص لان الاختصاص مستفاد من اضافۃ العلامۃ الی الرجل فاحتاج الی مجرد الحکم وھو یحصل بقولہ اللحیۃ فالاضافۃ الی الضمیر بلا فائدۃ **وھھنا بحث من وجوہ** الاول ان الشیٔ غیر مذکور فی عبارۃ المصنف رح فیلزم الاضمار قبل الذکر والثانی ان ما الوجہ للشارح انہ ارجع الضمیر الی الشیٔ ولم یرجع الی اللفظ مع انہ قریب الی الاسم والثالث انہ ما الوجہ للشارح انہ اول الاسناد بالمسند والرابع انہ ما الفائدۃ فی ازدیاد لفظ الکون والخامس ما للمصنف انہ لم یقل کون الشیٔ مسند الیہ والسادس انا لا نسلم ان الاسناد الیہ من خواص الاسم لانہ قد یوجد فی الفعل ایضا نحو تَسْمَعُ بِالْمُعَیْدِیِّ خَیْرٌ مِّنْ اَنْ تَرَاہُ **اجیب** عن الاول ان الشیٔ مستفاد من الاسناد لانہ مبنی للمفعول والذات ثابت فی الاسم المفعول **او نقول** اِنَّ ارجاعہ الی الشیٔ باعتبار ادّعائہ ان الشیٔ لکمال ظہورہ فی الذہن کالمذکور وعن الثانی انما لم یرجع الی اللفظ لانہ یحتاج الی ان یقال ان کون اللفظ مسندا الیہ انما یکون باعتبار معناہ لا باعتبار مجرد اللفظ وایضا انہ لیس بمخصوص بلفظ الاسم بل یوجد فی غیرہ ایضا نحو من حرف جر وضرب فعل ماض فعند رجوعہ الی الشیٔ یتناول اللفظ والمعنی جمیعا وعن الثالث انہ لما کان الضمیر راجعا الی الشیٔ فقدرناہ قبل الاسناد فیؤول الاسناد بالمسند لیصح الحمل وعن الرابع انہ انما زاد الکون لیصح کونہ خاصۃ لان خاصۃ الشیٔ عارضۃ الیہ والشیٔ الذی یحمل المسند علیہ ذات فکیف یکون خاصۃ وانما کان ھذا الشیٔ ذاتا لاجل حمل المسند علیہ اولانہ ماخوذ من الذات الکائنۃ فی اسم المفعول کما مر وعن الخامس ان قولہ الاسناد الیہ اخص من کون الشیٔ مسند الیہ وایضا لا تعرض فیہ لما دخل لہ فی الاختصاص وایضا لا تعرض فیہ لما دخل لہ فی الاختصاص لان الخواص للاسم لا لمطلق الشیٔ فاعرض المصنف رح عنہ بحسب الظاہر وعن السادس انہ محمول علی حذف ان المصدریۃ **فان قلت** الحذف لا یکون الا فی المواضع المعدودۃ کما قال المصنف فی بحث الفعل **قلت** ان ذکر المواضع لیس للحصر بل لاجل ان الحذف فی ذلک المواضع مشہور واکثر

لہ فحصل الجواب انہ افید قولہ الاسناد الیہ کون الشیٔ مسند الیہ ولفید قولہ من خواصہ کون الاسم مسند الیہ لیفید الخبر ما لا یفیدہ المبتدأ ۱۲ منہ رحمہ اللہ تعالیٰ ۱۱ تیج زاہد

ان حصر المواضع المعدودة لنصب المضارع لالجعله مضارعا اے حذف ان لجعل المضارع مصدرا غیر مشروط بشرائط قوله لان الفعل قد وضع لان یکون مسندا فقط ابدا فان قلت لانسلم ان الفعل وضع مسندا بل موضوع للحدث والزمان والنسبة وایضا ان کونه موضوعا لذلک لاینافی وقوعه مسندا الیه علی سبیل المجاز مع انه لایصح کون الفعل مسندا الیه علی سبیل المجاز ایضا وایضا ان قوله فقط مستدرک بعد قوله ابدا وایضا لانسلم اختصاصه بالاسم لان الجملة ایضا یقع المسند الیه عند المنطقیین نحو ان کانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان الحکم بین الشرط والجزاء عندهم اجیب عن الاول ان اللام فی قوله لیکون للغرض ای الغرض من وضع الفعل ان یکون مسندا ابدا فلا یرد الاعتراض الثانی ایضا لانه لو وقع مسندا الیه ولو مجازا یلزم خلاف ماهو الغرض من وضعه فان قلت لما کان اللام للغرض لایصح قول الشارح یلزم خلاف وضعه لانه علم منه ان اللام صلة للوضع قلت انه یحذف المضاف ای یلزم خلاف غرض وضعه وعن الثالث ان قوله فقط قید المسند وقوله ابدا قید لوضع الفعل ای وضع الفعل ابدا لان یقع مسندا فقط لا مسندا الیه وعن الرابع ان هذا الاختصاص اضافی وهو عدم کونه فی الفعل والحرف قوله ومنها الاضافة فان قلت الاضافة نسبة فلذا انها غیر مرادة بل تکون خاصة باعتبار الطرفین فالمراد بها لا یخلوا اما المضاف واما المضاف الیه او کلیهما لاسبیل الی الاول لانه ینقض بقوله مررت بزید ولاسبیل الی الثانی لانه ینقض بقوله یوم ینفع الصادقین صدقهم ولاسبیل الی الثالث لتنزیه الحذ وران قلت المراد کون الشیٔ مضافا لکن بتقدیر حرف الجر فان قلت ان ذکر الشیٔ فی الاسناد الیه لاجل رجوع الضمیر فما فائدته ههنا قلت انما زاده ههنا لان ازدیاد الکون لازم الغرض الذی سابقا وهو یقتضی الاسم والخبر فزاده لیکون اسما للکون قوله من التعریف والتخصیص والتخفیف فان قلت ان التخصیص کما یوجد فی الاسم کذلک یوجد فی الفعل لانه عبارة عن التقیید وهو یوجد فیه کما یقال ضرب فی السوق قلت لیس المراد من التخصیص التقیید بل المراد منه قلة اشتراک الافراد ولاافراد للفعل لانه عبارة عن الطبیعة ای المفهوم من حیث هو هو بمنزلة الجزئی الحقیقی لایلاحظ معه الافراد ولهذا قال الفقهاء ان قال لا اکل لا یقبل التخصیص بطعام دون الطعام و قال المنطقیون القضیة الطبیعیة بمنزلة الشخصیة فان قلت لما کان المراد تقلیل الافراد فینبغی ان لایصح القول بالتخصیص فی قوله ضرب الیوم لان المصدر ایضا عبارة عن الطبیعة قلت جریانه فیه باعتبار المعنی المصدری وهو من الاسماء فان قلت المعنی المصدری سواء کان فی قالب المصدر او الفعل صالح للتخصیص کیف لا والمعنی المصدری المدلول علیه بالفعل مظروف للزمان الذی هو مدلول علیه للفعل فتخصص بالماضی والاستقبال قلت التخصیص معتبر مع التخفیف وهو سقوط التنوین او ما یقوم مقامه من نونی التثنیة والجمع ولا تخفیف فی المصدر الذی هو فی قالب الفعل فان قلت مایقوم مقام التنوین من نونی التثنیة والجمع یوجد فی الفعل ایضا مثل یضربان و یضربون

قلت النون فيهما ليس بقائم مقام التنوين بل عوض عن الحركة الرفعي في المفرد كما قال مير سيد شريف
اونقول ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بل هما يكونان في الفاعل لا في الفعل فان قلت التخفيف بالاضافة
لا يجب ان يكون في المضاف بل قد يكون في المضاف اليه كما في الحسن الوجه فانه في الاصل الحسن وجهه
حذف الضمير منه للتخفيف فلم لا يجوز اضافة الفعل للتخفيف في المضاف اليه قلت الحسن الوجه محمول
على التخفيف في المضاف طردا للباب قوله وقد يقال هذا بتاويل المصدر اشارة الى جواب آخر
يعني ان المراد كليهما من المضاف والمضاف اليه وما وقع من كون الفعل مضافا اليه فهو بتاويل المصدر
لان القاعدة عندهم ان الظرف اذا اضيف الى الجملة فهو في الواقع مضاف الى مضمون الجملة كما
قال الشارح في بحث الظروف اونقول انه بتقدير ان المصدرية وههنا بحث من وجهين
الاول ان ارادة كليهما لا يجوز بطريق الحقيقة لامتناع عموم المشترك ولا بطريق احدهما حقيقة والآخر
مجازا لامتناع الجمع بينهما والثاني ان نسبة القيل الى قائل هذا التوجيه لا يصح لانه يدل على الضعف
مع انه قوي لانه موافق لما سبق من اختصاص الجر بالاسم والجر لازم للمضاف اليه واختصاص
اللازم مستلزم لاختصاص الملزوم ويوافق لما سيأتي من قوله للمضاف اليه كل اسم الخ ولان معنى
الفعل يابى عن الاضافة اليه كما يابى عن الاسناد اليه اجيب عن الاول ان ارادة كليهما بطريق
عموم المجاز اي ما يوجد فيه الاضافة وعن الثاني انه ضعيف لان ارادتهما معا بعيد واما اختصاص
الجر فيما سبق بالاسم فالمراد بالجر لفظا او تقديرا او محلا وفي الجملة ليس الا محلا فلا يبطل الاختصاص
السابق والمراد من المضاف اليه في قوله للمضاف اليه كل اسم الخ هو الذي من المعربات لان
البحث في اقسام المعرب والجملة ليست بمعربة واما امتناع معنى الفعل عن كونه مضافا اليه من حيث
كونه منسوبا واما الحدث بعد اعتبار نسبته الى الفاعل فلا نسلم اباءه عنه كيف وهو يقع مسندا
اليه ايضا كما في قولك تسمع بالمعيدي خير من ان تراه قوله اي الاسم قسمان فان قلت ان
قوله هو مبتدأ وقوله معرب خبره فيكون حمل الخاص على العام وذا لا يجوز وايضا التقسيم على
نوعين احدهما تقسيم الكلي الى الجزئيات والثاني تقسيم الكل الى الاجزاء فهذا التقسيم من اي قبيل
فاجاب الشارح بقوله اي الاسم قسمان محصل الجواب ان المعرب ليس بخبر بل
خبره محذوف وهو قوله قسمان فلا يلزم حمل الخاص على العام ولما اطلق القسم
عليه علم منه انه من قبيل تقسيم الكلي الى الجزئيات لان اطلاق القسم لا يكون الا على الجزئي
كما لا يخفى فان قلت فعلى هذا

عـه بل الجملة مبنية على قول اكثر النحاة وعند بعضهم ۱۲ سـه تقسيم الكلي اي ان الكلمة او الاسم كلي والمعرب والمبنی جزؤه ۱۲

سـله هما يكونان آه اي التثنية والجمع في الفعل في مثل ضربا وضربوا او يضربان ويضربون ليسا في الفعل بل في الفاعل ۱۲ نقيب احمد ۱۲

سـته لان الجر اذا الحظ معنى الفعل فسادا اي فسو بالكسر يابى من كونه مضافا اليه لانه لما كان مضافا الى امر فلا فيافق الا الى اليه ۱۲ سـكه لا الفعل بهذه الحيثية غير مستقل فلا يقع مضافا اليه ۱۲ سـه هزاران رحمت حق بر کسی باد ÷ که کاتب را بالحمدے کند باد ÷ لانه بهذه الحيثية يصل لقوة واستقلال

يلزم حمل المتعدد على المفرد و ذا لايجوز **قلت** حمل المتعدد على المفرد لايجوز اذا لم يكن المفرد صالحا لتحمل ذلك المتعدد والافيجوز[1] نحو زيد عالم وعاقل وههنا كذلك او نقول ان الخبر في الاصل منقسم الى قسمين لكن حذف الخبر اختصارا واقام المتعلق مقامه وهو قسمين وابدل الجر بالرفع فصار قسمان وانما ابدل ليصح اقامته مقام الخبر وما قال بعضهم الخبر في الاصل قسم قسم فبعيد لانه ايضا يرد عليه مايرد على معرب ومبنيٌّ **فان قلت** لم لم يشر المص الى انحصار الاسم في قسميه كما اشار اليه في تقسيم الكلمة والكلام بدليل الحصر في الاول وباذات الحصر في الثاني **قلت** اكتفى المص بما جعله النحاة اسلوبا في التقسيم من الحصر غالبًا **قوله** لانه لايخلو اما مركب مع غيره ام لا الخ **فان قلت** لم عدل الشارح عن دليل الحصر المشهور وهو انه اما ان يختلف اخره باختلاف العوامل او لا **قلت** ان التعريف اللازم من دليل الحصر المشهور لايكون مساويا للمعرف لانه اذا اتصل العامل ابتداء بالاسم وجد المعرب ولايوجد الاختلاف والضا انما عدل لموافقة لتعريف المصنف حيث قال فالمعرب هو المركب الذي لم يشبه **فان قلت** لم قدم المعرب على المبنى مع ان تعريف المعرب عدمي اي لم يشبه الخ وتعريف المبنى وجودي اے ناسب فالاولى تقديمه **قلت** الغرض الاصلي في هذا الفن معرفة الفاعلية والمفعولية والاضافة وذلك لايحصل الا بالاعراب والاعراب لايظهر الا في اخر المعرب فلذا قدمه والضا علم من وجه الحصر ان المعرب قسم واحد والمبنى قسمان والواحد مقدم على المتعدد **قوله** الذي هو قسم من الاسم **فان قلت** ان التعريف المعرب غير جامع لانه يخرج عنه المضارع لان المركب صفة الاسم كما قال الشارح والمعرف اعم والضا ان قسم الشيء ليس الا اخص منه والمعرب اعم من الاسم لانه يتناول المضارع ايضا فاجاب الشارح بقوله اي الذي هو قسم من الاسم اي ليس المراد مطلق المعرب بل المعرب هو الاسم المعرب يعني ان اطلاق القسم عليه باعتبار انه قيد للقسم وهو الاسم اي القسم هو الاسم المعرب لا المعرب فقط لانه ذكر احوال الاسم واقسامه **فان قلت** المعرب والمركب كلاهما معرفتان فلابد بينهما من ضمير الفصل[2] **قلت** المعرف لايكون الا مسند اليه والمعرف لايكون الا مسندا فلا يلتبس بالصفة فلاحاجة الى ضمير الفصل **قوله** اي الاسم وههنا اعتراض وهو ان التعريف غير مانع لانه يدخل فيه الامر نحو اضرب فانه مركب مع غيره وهو المنوي ولم يشبه مبنى الاصل لئلا يلزم التشبيه بالنفس **اجيب** عنه ان المعرب اذا لم يكن مشابها بمبنى الاصل فعدم كون مبنى الاصل معربا باولى فخرج الامر واجاب الشارح عنه بقوله الاسم الخ ان المركب صفة تقتضي الموصوف وهو الاسم فخرج الامر **فان قلت** ان الاعتراض غير وارد لانا لا نسلم لزوم مشابهة الشيء لنفسه لان له[3] اقسام ثلاثة فيجوز ان يكون الماضي مشابها بالامر والامر بالحرف والضا كما يندفع الاعتراض بقيد الاسم كذلك يندفع بقوله تركيبا يتحقق معه عامله اذ لاعامل للمبنى الاصل اذ ليس له اعراب لا لفظا ولا تقديرا ولا محلا فلاحاجة الى لزديا د الاسم **اجيب** عن الاول ان المراد بالمشابهة المنفية

[1] اے وان لم يكن كذلك بان كان المفرد صالحا لتحمل ذلك السيد ١٢
[2] لماة لوان المبتدا والخبر اذا كانا معرفتين فلابد بينهما من ضمير الفصل لئلا يلتبس بالصفة والموصوف ١٢
[3] اے للمبنى الاصل ١٢

المشابهة الموجبة للبناء وهذه المشابهة منفية عنه والا لزم الدور لان بناء الامر يتوقف على الماضي وبناء الماضي يتوقف على الامر ولزم ان يكون بناءه بعارض المشابهة لا بنفسه وهو خلف وعن الثاني ان الاستغناء عن الاول بالاخر ليس من دابهم **قوله** اى الذى ركب فيه اشارة الى قاعدة مشهورة وهو ان الالف واللام اذا دخل على اسم المفعول يكون بمعنى الذى واسم المفعول بمعنى الفعل المجهول فلذا قال الشارح رح الذى ركب **فان قلت** لا يصح جعل المركب صفة الاسم لان الاسم لا يكون الا مفردا والمركب ما دل جزئه على جزء معناه وايضا دخل فى التعريف مثل بعلبك لانه صدق عليه انه اسم مركب مع انه ليس بمعرب فاجاب الشارح رح بقوله مع غيره اى ليس المراد من المركب المعنى الاصطلاحى بل المراد منه المعنى اللغوى اى المنضم مع غيره وكذا اخرج بعلبك لانه ليس بمركب مع غيره بل مركب من غيره **فان قلت** المركب مشترك بين المعانى المتعددة اى المعنى اللغوى والاصطلاحى واستعمال الالفاظ المشتركة فى التعريفات ممنوع وايضا المعنى اللغوى غير متبادر لان كل متكلم يتكلم باصطلاحه فالمتبادر هو المعنى الاصطلاحى **أجيب عنهما** ان هذا انما يرد اذا لم توجد القرينة على المعنى اللغوى وههنا كون المعرب قسما من الاسم وهو مفرد فعلم منه انه ليس المراد من المركب المعنى الاصطلاحى **قوله** تركيبا يتحقق معه عامله **فان قيل** التعريف لا يكون جامعا لخروج زيد وقائم فى زيد قائم لانهما معربان ولم يكونا مركبان مع غيره ولا مانعا لصدقه على غلام فى غلام زيد لانه مركب مع غيره مع انه مبنى **فاجاب** الشارح رح عنهما بقوله تركيبا يتحقق معه عامله فيدخل فيه زيد وقائم لان بتركيبهما مع الاخر حصل العامل المعنوى وخرج عنه الغلام لانه لا يتحقق معه عامل المضاف بتركيبه مع المضاف اليه فالمضاف اليه معرب لان المضاف عامل فى المضاف اليه والمضاف مبنى فاجاب صاحب المتوسط من غلام زيد ان المراد من التركيب هو التركيب الاسنادى ثم يرد عليه انه على هذا اخرج المضاف اليه وسائر المعمولات كالمفاعيل الخمس لانه اذا اريد التركيب الاسنادى لم يدخل فى الحد الا المسند والمسند اليه فقط فاتفق علماء زمانه على تغليط صاحب المتوسط فى هذا الموضع **فان قيل** هذا التعريف دورى لان معرفة المعرب يتوقف على معرفة العامل ومعرفة العامل يتوقف على معرفة الاعراب لانه ماخوذ فى تعريف العامل والمعرفة الاعراب يتوقف على معرفة المعرب لانه ماخوذ فى تعريف الاعراب فيلزم الدور المضمر **قلنا** الاعراب المعتبر فى تعريف العامل بمعنى الدال على الفاعلية والمفعولية والاضافة والاعراب الذى اخذ فى تعريف المعرب بمعنى ما اختلف اخره به والتغير اللفظى كاف لدفع الدور **او نقول** ان معرفة المعرب يتوقف على معرفة العامل المطلق اعم من الاسم والفعل والعامل الذى عرفه المص فيما بعد هو الاسم فقط فتغير الجهة فلا دور **فان قلت** لم قال معه عامله ولم يقل مع عامله بدون الضمير **قلت** انه على هذا لا يتناول ما عامله المعنوى لان الظاهر منه ان احد طرفى المركب هو العامل ولانه يفهم منه تقديم العامل على الاسم فيخرج العامل المعنوى لانه

غیر مقدر لانه صفة اللفظ **قوله** ای لم یناسب **فان قیل** ان التعریف غیر مانع لصدقه علی
ابن فی این زید فانه مرکب مع غیره ولم یشبه مبنی الاصل اذ المشابهة هی الاشتراک فی الکیفیة
وهی منتف ههنا **قلت** المراد من قوله لم یشبه لم یناسب من قبیل ذکر الخاص وارادة
العام بقرینة ذکر المناسبة فی تعریف المبنی **اعلم** ان ههنا امور اربعة المشابهة والمماثلة
والمشاکلة والمناسبة فالمشابهة عبارة عن الاشتراک فی الکیفیة کالرجل الشجاع والاسد والمماثلة
هی الاشتراک فی الجنس کالانسان والبقر فی الحیوانیة او الاشتراک فی النوع کزید وعمرو
فی الانسانیة والمشاکلة هی الاشتراک فی التشخص والمناسبة اعم من الکل **فان قیل**
لما کان المراد من المشابهة والمناسبة فهی غیر مستقیم ههنا لوجهین الاول انه غیر جامع لخروج
غیر المنصرف لانه مناسب للمبنی الاصل الذی هو الفعل الماضی فی کون کل واحد منهما فرعین مع انه
معرب والثانی ان المراد بالمناسبة لا یخلو اما مناسبة ما او مناسبة خاصة لا سبیل الی الاول
لانه علی هذا لا یوجد معرب اصلا لمشابهة مبنی الاصل فی کون کل واحد منهما کلمة ولا الی
الثانی لانه غیر معلوم **قلنا** المراد مناسبة موثرة فی منع الاعراب لوجود المعارض وهو الفقدان
فان قلت فعلی هذا یلزم التعریف بالمجهول لان المناسبة المؤثرة غیر معلوم وایضا یلزم
الدور لاعتبار الاعراب فی تعریف المعرب وقد اعتبر المعرب فی تعریف الاعراب **اجیب**
عن الاول لا نسلم انها مجهولة لانه بین الشارح رح فی فصل المبنی بقوله ولقد فصل صاحب
المفصل هذه المناسبة وعن الثانی ان المراد من المعرب فی تعریف الاعراب ذاته ای المراد منه
الاسم بخلاف المعرف لانه هو المعرب من حیث هو معرب **فان قلت** لما کان معرفة المعرب
موقوفة علی معرفة المناسبة المؤثرة فی البناء فالاولی تقدیم المبنیات علی المعرب کما فعل صاحب
اللباب **قلت** انه نظر الی المقصد الاصلی وعدمه **قوله** ای المبنی الذی هو الاصل
فی البناء **فان قیل** ان المبنی اسم مفعول وهو لا یضاف الا الی المفعول ما لم یتم فاعله
او الی الظرف فیکون معناه ما یکون مبنیا من حیث الاصل و مبنیا فی الاصل فیدخل
فیه المضارع لانه مبنی فی الاصل والمشابهة مع المضارع لا یوجب البناء **قلنا** هذا اذا کانت
الاضافة بمعنی اللام وههنا بمعنی من البیانیة **فان قلت** لا یجوز الاضافة البیانیة
لانه یشترط فیها ان یکون بین المضاف والمضاف الیه عموم وخصوص من وجه مع
ان المبنی اعم مطلقا من الاصل فی البناء **قلت** ان المبنی مضاف الی الاصل فقط لا الی الاصل
فی البناء ولا شک ان بین المبنی والاصل عموم وخصوص من وجه **فان قلت** لا نسلم ان
المبنی مضاف الی الاصل فقط بل الی الاصل فی البناء والا لما قال الشارح رح ای المبنی

سه ومن ثمه سمی غیر المنصرف غیر مؤثرة فی منع الاعراب ۱۲ م

سلہ لان المقصود فی النحو معرفة الفاعلیة والمفعولیة والاضافة وهو لا یحصل بکون الاسم معربا بالاعراب ۱۲ منه رح

الذی هو الاصل فی البناء **قلت** انما قال الشارح رح ذلك لبیان المراد لا انه مقدر فی نظم الکلام **فان قلت** الاضافة البیانیة یکون فیما اذا کان المضاف حاصلا من المضاف الیه ویکون هو اصلا له مثل خاتم فضة کما ذکره الشارح رح فی بحث المجرورات وفیما نحن فیه لیس کذلك **قلت** انما ذکره فی بحث المجرورات بطریق التغلیب لا بطریق الکلیة **قوله** وهو الماضی والامر بغیر اللام والحرف اشارة الی الرد علی صاحب المفصل لانه عد الجملة ایضا وزیادة تحقیقه فی المبنیات **فان قیل** لا حاجة الی قوله بغیر اللام لان الامر باللام یسمی بالمضارع المجزوم عند النحاة **قلنا** ایراده لرعایة المبتدی لانه ربما یعتقد ان الامر مع اللام ایضا امر لانه لان خرج من الصرف **فان قلت** ان الکافیة ماخوذة من المفصل وفیه لم یذکر الترکیب فی التعریف فلم ذکره المص **قلت** ان العلامة اعتبر مجردا الصلاحیة لاستحقاق الاعراب والمص رح اعتبر مع ذلك الصلاحیة حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ الترکیب فی تعریف المعرب یعنی ان العلامة اعتبر الاعراب بالقوة البعیدة والمص رح اعتبر الاعراب بالقوة القریبة من الفعل **قوله** جعل الاسماء المعدودة العاریة عن المشابهة معربة **فان قلت** لا یصح حمل المعربة علی الاسماء المعدودة لان المعربة اسم مفعول وهو ما وقع علیه الاعراب وهو غیر واقع علی الاسماء المعدودة لانه لا یکون الا بالعامل ولا عامل فیها **قلت** لا نزاع فی المعرب الذی هو اسم مفعول من الاعراب بالفعل فانه غیر معتبر عند الفریقین بل الخلاف فی المعرب الاصطلاحی **قوله** واعتبر المص مع الصلاحیة حصول الاستحقاق **فان قلت** لا حاجة الی ذکر الصلاحیة اذ الاستحقاق بالفعل لا یتحقق بدون الصلاحیة **قلت** فائدته التصریح بان مقابله منقسم الی قسمین احدهما ما انتفی فیه القابلیة کهذا وهؤلاء وانت والاخر ما انتفی فیه الاسباب مع وجود القابلیة کالاسماء المعدودة فاخرج کل واحد[1] من المعرب قصدا **فان قلت** اذا وجد الاستحقاق بالفعل فوجد الاعراب بالفعل ایضا فما معنی قولهم ان وجود الاعراب بالفعل لم یعتبره احد **قلت** وجود الاعراب بالفعل عارض مفارق الا تری اذا قلت جاءنی زید بسکون زید وجد الاستحقاق ولم یوجد الاعراب بالفعل **فان قلت**[2] لم عدل المص رح عن تعریف الجمهور حیث قالوا هو ما اختلف اخره باختلاف العوامل **قلت** ان فی تعریفهم یلزم تقدم الشیء علی نفسه لان الاختلاف لما کان غرض المعرب کان موضعه اخر للمعرب ولما کان الاختلاف تعریفا له کان موضعه مقدم المعرب[3] وهو لیس الا تقدم الشیء علی النفس ونقول ان تعریفهم لا یکون مساویا للمعرف لانه لا یتناول ما اذا رکب زید مثلا مع عامله فی لا یوجب الاختلاف **فان قلت** فعلی هذا لا یصح تعریفهم فکیف اختاروا **قلت** انه تسامح فلا یلزم الدور والیه ان من جعل الاختلاف تعریفا لم یجعل وسیلة الی هذا الحکم

[1] فخرج بقید الصلاحیة ما انتفی فیه القابلیة وبقید حصول الاستحقاق بالفعل خرج ما انتفی فیه الاسباب کالاسماء المعدودة فتامل ۱۲ منه رح [2] لان معرفة المعرف مقدم علی معرفة المعرف ۱۲ منه رح [3] ان رسم الشیء علامة له لا حقیقة له ۱۲ منه رح

بر الی احکام اخریٰ فان قلت لما صح تعریفهم لا یصح عدول المصنف رح قلت ان صحته بتکلیف وصحة ما قال المصنف رح بلا تکلیف قوله لان الغرض من تدوین الخ فان قیل ان الغرض لا ینحصر فی ذلك لان معرفة ما فی الهیئة الترکیبیة من تقدیم ما حقه التاخیر وبالعکس من جملة الاغراض قلنا المراد من الغرض هو الغرض الاصلی (وهو معرفة اواخر الکلم من حیث الاعراب) ویقوی ذلك تسمیتهم النحو بعلم الاعراب کما قال صاحب الشافیة فی صدر الکتاب مقدمة فی الاعراب ومقدمة فی التصریف ومقدمة فی الخط فان قلت لا نسلم ان الغرض من تعریف المعرب ان یعرف به انه مما اختلف اخره لجواز ان یعرف ذلك الحکم من استعمال العرب قلت هذا بالنسبة الی من لم یعرف الاحوال بالتتبع والاستعمال فان العارف بالتتبع مستغن عن النحو فان قلت لا نسلم انه مستغن عن النحو لجواز ان یکون له فائدة التاکید وایضا الاستغناء ممنوع لانه وان لم یحتج الی الاحکام لکن احتاج الی معرفة اصطلاحاتهم من التعریفات والتقسیمات قلت المراد المراد بالاستغناء انه لا فائدة له معتدا بها ای الفائدة الاصلیة قوله فالمقصود من معرفة المعرب اشارة الی انه لیس فی نفس التعریف فساد بل الفساد فی المقصود من التعریف لانه تعریف بالخارج المحمول ولا یتوقف معرفة مفهوم الاختلاف علی معرفة مفهوم المعرب حتی یلزم الدور فقال ان الدور فی المقصود قوله ان یعرف انه مما یختلف اخره فان قلت ان الضمیر فی انه لا یخلو اما راجع الی مفهوم المعرب او الی ما صدق علیه المعرب لا سبیل الی الاول لان مفهومه لیس یختلف الاخر ولا الی الثانی لانه خارج عن البحث قلت انه راجع الی الثانی لکن من حیث انه معرب فلا یخلو عن المفهوم قوله وحکمه ان یختلف اخره فان قلت لا نسلم ان حکم المعرب ان یختلف اخره لان بعض الاسماء المعدودة اذا رکبت مع عامله ابتداءً فحکمه حدوث الاعراب لا الاختلاف فاجاب الشارح بقوله ای من جملة الخ یعنی ان العبارة بزیادة کلمة من التبعیضیة لم یرد علیه انه لما کان العبارة بتقدیر من لا یصح دخوله علی الحکم لانه مفرد ومن التبعیضیة لا تدخل الا علی الجمع فاجاب الشارح رح بقوله احکامه یعنی ان المفرد بمعنی الجمع وانما زاد قوله جملة لیکون عبارة المصنف رح علی طریقة الفصحاء لانهم یفصلون بعد الاجمال فان قلت انه من بعض الاحکام لکن ما الوجه فی اختیاره هذا الحکم قلت ان فی تخصیصه اشارة الی وجه العدول عن تعریف الجمهور للمعرب کما لا یخفی فان قلت حکم الشئ خاصة له وهی لازمة للشئ فالاسماء المعدودة اذا رکبت مع عامله ابتداءً اوجد المعرب ولم یوجد الخاصة قلت انه خاصة غیر شاملة لکل من فان قلت انه مع عدم الشمول ایضا غیر صحیح لان الاختلاف یتحقق فی المضارع ایضا فکیف یکون خاصة له قلت انه خاصة اضافیة بالنسبة الی المبنی فان قلت الحکم یجیئ علی معانی کثیرة احدها الاثر وثانیها بمعنی خطاب الله تعالی متعلقا بافعال المکلفین بالاقتضاء والتخییر وثالثها بمعنی نسبة احد الکلمتین الی الاخر ایجابا وسلبا فهذا الحکم | کوجوب تقدیم ما هو متضمن لمعنی الاستفهام ووجوب تاخیر الفاعل عن المفعول فی بعض الاحوال ۱۲

من ای قبیل فاجاب الشارح بقوله واثره ثم یردعلیه لماکان المراد الاثر لا یصح اضافة الحکم الی ضمیرالمعرب لان الاختلاف اثرالعامل لااثرالمعرب فاجاب الشارح بقوله المرتبة علیه یعنی ان الاضافة الی الاثر الی ضمیرالمعرب لعلاقة المحلیة لالعلاقة العلیا .... فان قلت لانسلم ان حکمه الاختلاف لان هذا الحکم لم یوجد فی فرد من افراد المعرب لان الفاعل معرب مع ان حکمه رفع وکذا المفعول معرب مع ان حکمه نصب وکذا غیرالمنصرف معرب مع ان حکمه منع الکسرة والتنوین قلت ان حکمه الاختلاف لاکن من حیث نحو فاعل او مفعول اوغیرذلک

قوله ان یختلف اخره فان قلت یخرج عنه التثنیة والجمع فان اخره النون وهولا یختلف باختلاف العوامل وایضا ان الاخر مقابل الاول والاوسط فلما اختلف الاخر ینبغی ان یصیر اولا او اوسطا ولیس الامر کذلک اجیب عن الاول المراد حرف اخرالمعرب والنون کلمة مستقلة واما الضمائر فلشدة الاتصال کالجزء وعن الثانی ان المراد من الاخر الحرف ای اختلف الحرف الذی فان قلت لماکان المراد الحرف فلم اطلق الاخر علیه قلت لاجل ان هذا الحرف لیس اخرالمعرب فیکون مجازا مرسلا فان قلت هذا الحکم منقوض بقوله جاءنی زید ورایت زیدا ومررت بزید فان الحرف الاخر هو الدال ولم یختلف مع انه معرب قلت المراد من الاختلاف اعم من ان یکون ذاتا اذا کان الاعراب بالحرف اوصفة اذا کان الاعراب بالحرکة بان یتبدل الحرکة فان قلت ان اطلاق الصفة علی الحرکة لایصح لان الصفة قائمة بالموصوف والحرکة لیست قائمة بالحرف بل قائمة بمن قام به الحرف وهو للتکلم ولان الصفة محمولة علی الموصوف ولایصح حمل الحرکة علی الحرف قلت المراد بالصفة التبعیة له فی التلفظ ولا شک ان التلفظ بالحرکة محال بدون التلفظ بالحرف بخلاف العکس لانه قد یتلفظ بالحرف بدون الحرکة کالحرف الساکن فان قلت الاعراب فی مثل رایت مسلمین ومررت بمسلمین بالحرف مع انه لم یختلف اخره وهو الیاء باختلاف العوامل وایضا الاعراب فی رایت احمد ومررت باحمد بالحرکة مع انه لم یختلف اخره باختلاف العوامل قلت الاختلاف اعم من ان یکون حقیقة اوحکما وههنا وجد الحکمی لان الیاء والفتحة بعد العامل الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر قوله ای بسبب اختلاف لماکان الباء یجیء لمعان فلرفع الابهام ولتعین ما هو المراد قال ای بسبب اختلاف فان قلت ان الاختلاف بسبب اختلاف العوامل یوجد فی المبنیات ایضا لانه یجوز عندهم ضمه من وفتحة وکسرته فیما اذا قال السائل جاء زید فقال المجیب فی الجواب مَنُ ای کیست زید بضم النون لمتابعة ضمة زید اوقال السائل ارأیت زیدا فقال الجواب مَنَ بالفتح او قال السائل امررت بزید فقال فی الجواب مَنِ بالکسر فانه اختلف اخره باختلاف العوامل وهی حرکات الدال فلا یکون حکم المعرب من الخواص ایضا

له قیل لا نخرج بقوله اخره ای اخرالمعرب لان من الاسماء ما هی مبنیة والجواب ان المراد من الضمیر فی قوله المعرب لا مخصوص بل باعتبار لو عمه لما قال فی قوله والاسناد الیہ کما مر ۱۲

له لانه عوض عن التنوین ۱۲ سه یعنی ان من الحکم المراد هنا المعنی الاول وهو الاثر المذکور فی المیسر ۱۲ سه او صفة نفی الامثلة المذکورة اختلاف اخر زید باعتبار المصغر ۱۲ شه یعنی ان الباء سببیة والمراد من السبب السبب البعید فان القریب هو الاعراب کما سیاتی ۱۲

کاضافة الاثر

سه ذاتا ان یتبدل حرف بحرف

الاختلاف موجود فی قوله مِنَ الرجل ومَنَ الرجل ومَنُ امرأة مع اختلاف العوامل وهی سکون اللام فی الاولین لان الساکن اذا حُرِّكَ حُرِّكَ بالکسر او الفتح وشفویة المیم فی الأخر فیقتضی ضم ماقبله وایضاً ینقض بقوله جاءَ ورأیت وبِ فان اختلاف العوامل موجود مع انه لم یختلف بها اخر المعرب

فان جاء عامل الرفع ورایت عامل ناصب وب عامل جار ۱۲

فاجاب الشارح بقوله الداخلة علیه فلا یرد الاول لان حرکات الدال غیر داخلة علی من لان زید مذکور فی قول المجیب وایضاً لا یرد الثانی لان سکون اللام وشفویة المیم غیر داخلة علی من لانهما من المعانی والدخول من خواص الالفاظ وایضاً لا یرد الثالث کما لا یخفی فان قلت ان قید الدخول یخرج العوامل المعنویة فانها غیر داخلة فان الدخول من خواص الالفاظ قلت ان خروجها غیر مضر لانه ذکر البعض من الاحکام لا جمیعها فان قلت العوامل جمع عامل ...... والحال ان الفاعل لا یجمع علی فواعل قلت لا نسلم انه جمع عامل بل جمع عاملة لان موصوفها الکلمة لان العامل لا یختص بالاسم او نقول ان فاعل الصفة لا یجمع علیها والعامل جعل سماعند النحوی لما اشیاء کما قال ناظم العوامل فان قلت انه ینقض بقولنا ان زیداً مضروب وضربت زیداً وانی ضاربٌ زیداً فان العوامل فی هذه الصور مختلفة بالاسمیة والفعلیة والحرفیة مع ان اخر المعرب لم یختلف باختلافها فی العمل والاختلاف فی العمل غیر موجود فی هذه الصور فان قلت الاختلاف فی العمل ایضاً موجود ههنا لان عمل الحرف والاسم لمشابهة الفعل لا بالذات وعمل الفعل بالذات وایضاً ان اختلاف العوامل سبب لاختلاف الاواخر والسبب مطلقاً لا یستلزم المسبب لان السبب قد یکون ناقصاً غیر مستلزم للمسبب کما قال اهل المیزان فلیکن الاختلاف فی العوامل ولا یکون الاختلاف فی الاخر وایضاً ان الخاصة قد تکون غیر شاملة و الاختلاف من هذا القبیل فلیکن وجود للمعرب وهو زید مثلاً فی الامثلة المذکورة ولم یوجد الاختلاف فی اخره باختلاف العوامل فلا حاجة الی جواب الشارح بقوله فی العمل اجیب عن الاول ان مرادنا باختلاف العمل ان یعمل بعض منها خلاف ما یعمل البعض الاخر من الرفع و النصب والجر وعن الثانی ان القائل بکون السبب نوعان مستلزماً وغیره هو اهل المیزان و اما عند الادباء فالسبب لا یکون الا مستلزماً للمسبب وعن الثالث ان الاصل ان یحمل الخاصة علی الشمول الی غایة ما امکن قوله لفظاً وتقدیراً لما کان جهات النصب کثیرة فقال الشارح النصب علی التمیز ولما کان التمیز عن النسبة فاعلاً فی المعنی وکان الفاعل الظاهر مضافاً الیه فلذا فسر الشارح بقوله ای یختلف لفظ اخره فان قلت لم لم یجعل الشارح قوله لفظاً او تقدیراً تمیزاً عن نسبة الاختلاف الی العوامل مع انه قریب قلت الکلام مسبوق لبیان حکم المعرب وهو اختلاف اخر المعرب فالمناسب تعمیمه لا تعمیم امر اخر الذی لیس من حکم المعرب فان قلت التعمیم فی العوامل یستلزم تعمیم حکمه ایضاً

له قیل التقیید بالدخول یخرج عامل المبتدأ والخبر لانه معنوی والدخول انما یتصور فی الالفاظ و الجواب ان ذلک التقیید لطریق التغلیب فقط منه سلمه لانه فاعل صفتی والفاعل الصفتی من المذکر لا یجمع علی وزن فواعل ۱۲ که کما انه عن النسبة الی المفعول مفعول فی المعنی ۱۲

كما لا يخفى قلت ان التعميم الاول فى نفس المقصود وهذا فى الوسيلة فلا يتساويان او نقول عن
اصل الاعتراض ان المتعارف فى امثال تلك التعميمات انحصار الشئ المعم فى الاقسام المفهومة
من التعميم والعامل غير منحصر فى اللفظى والتقديرى فانه قد يكون معنويا ايض فان قلت المراد من
العوامل ههنا العوامل الداخلة عليه وهى منحصرة فى اللفظى والتقديرى فان المعنوى غير داخلة
عليه كما مر آنفا قلت التعميم فى العوامل لا يناسب من وجه آخر وهو ان قول المص التقدير فيما
تعذر كعصا وغلامى مطلقا واللفظى فيما عداه اشارة الى ما يشير اليه قوله لفظا او تقديرا لان الاشا
رة الى الاعراب بطريق التفصيل وهو يقتضى الاجمال فقوله لفظا او تقديرا اجماله قوله او على الصفة
فان قلت ان فى المفعول المطلق لا بد ان يكون بمعنى الفعل السابق من قبيل اشتمال الكل على الجزء
وههنا ليس كذلك قلت انه مفعول مطلق بحذف المضاف اى اختلاف لفظ وانما لم يجعل بحذف
الموصوف لانه احتاج الى خلاف الاصلين احدهما حذف الموصوف والآخر جعل اللفظ بمعنى
الملفوظ ليصح الحمل وانما لم يتعرض الى نصبها على الحالية لانه احتاج الى خلاف الاصل وهو جعل لفظا
بمعنى الملفوظ ليصح الحمل فان قلت ان النصب على المصدرية ايضا يحتاج الى خلاف الاصل و
هو حذف المضاف قلت ان فى الحال محذور آخر وهو لزوم الفصل بين الحال وصاحبه بقوله باختلاف
العوامل وجوازه مختلف فيه قوله والاختلاف اللفظى والتقديرى اعم فان قلت ان هذا الحكم
مر سابقا فما الفائدة فى اعادته قلت ان فى ذكره سابقا اشارة الى دفع الاعتراض وههنا صرح فى
دفعه لذكر الاعتراض معه بقوله لئلا ينتقض الخ قوله رأيت احمد ومررت باحمد فان قلت انه
لا انتقاض بما ذكر وان لم يجعل اختلاف العوامل اعم لان المراد باختلاف العوامل فى العمل وقوله
رأيت والباء ليسا بمختلفين فى العمل اذا دخلهما على غير المنصرف قلت هما مختلفان فى سائر الاسماء و
وان لم يختلفا فى غير المنصرف بعارض قوله مثنى او مجموعا فان قلت ان قوله مسلمين لا يخلو
اما مقروء بالفتح او بالكسر فان كان الاول لا يكون مجموعا وان كان الثانى لا يكون مثنى فلا يصح قوله
مثنى او مجموعا قلت المراد احدهما وتناول الآخر باعتبار المثل المذكور سابقا بقوله بمثل قولنا او
نقول المراد هذا النقش قوله فانه قد اختلف العوامل فيه فان قلت ان العوامل جمع عامل فلا
يتحقق اختلاف العوامل فى رأيت احمد ومررت باحمد بل تحقق فيه اختلاف العاملين قلت
قد يراد بالجمع ما فوق الواحد فان قلت هذا فى الجمع القلة والعوامل جمع كثرة وهو لا يقع على الاثنين
قلت قد يستعمل الكثرة موضع القلة استعمالا شائعا قوله اذا ركب بعض الاسماء المعدودة ابتداء
مع عامله فان قلت ان اطلاق قوله اذا ركب مع العامل ابتداء غير مستقيم لانه يفهم منه ان فى حال
التركيب مع العامل ابتداء لا يوجد العوامل اصلا مع انه ليس كذلك لان التركيب مع العامل لا يكون الا اذا
كان العامل لفظيا لان التركيب لا يجئ الا فى الالفاظ فيجوز ان يكون التركيب مع العامل ابتداء مسبوقا بالتركيب الآخر

ك واذا صار التعميم للعوامل فلا يوجد الاجمال ١٢ منه رحمه الله تعالى ١٢ اللهم اغفر لى ولوالدى وللمؤمنين يوم يقوم الحساب

فيتحقق الاختلاف في اخر المعربُ في العوامل قلت ان العوامل جمع ولا يتحقق ههنا الا عاملان فان قلت قد مر ان المراد بالجمع ههنا مافوق الواحد وايضا ان محل الاعتراض فيما اذا وقع المعرب مبتدا او جد فيه العامل المعنوي ثم وقع ذلك المعرب خبرا فوجد العامل المعنوي الاخر ثم ركب مع العامل اللفظي فلاشك ان ههنا وجد العوامل الثلثة قلت ان اخذ مافوق الواحد مع الجمع الكثرة بعيدٌ فاعتراض الشارح وارد من حيث الظ واجيب عن الثاني ان المراد باختلاف العوامل اختلافها من حيث العمل وهذا لا يوجد في العاملين المعنويين لان عمل العامل المعنوي ليس الا الرفع فلا يثبت الاختلاف قوله لا يتحقق الاختلاف لا في المعرب ولا في العوامل فان قلت ان انتفاء اختلاف العوامل في مورد النقض مسلم لكن انتفاء اختلاف الاخر ممنوع فانها بعد التركيب قبل حدوث الاعراب معربة واخرها ساكن فاذا حدث الاعراب في اخرها اختلف اخرها قلت لم يعتد بهذا الاختلاف لان المتبادر من الاختلاف هو الاختلاف بسبب العوامل وهو لم يوجد قوله قلت هذا الحكم اخر الخ حاصله ان حكم الشئ لا يلزم ان يكون لازما له لجواز ان يكون له حكم اخر فان قلت يجوز ان يقيد الاختلاف بالعوامل باحد الازمنة لانه في حال التركيب وفيما اذا ركب مع العامل ابتداء وان لم يوجد العوامل في حال التركيب ولا قبله لكن يوجد بعد هذا التركيب الابتدائي فلا يرد اعتراض الشارح فلا حاجة الى جوابه قلت فيه صرف الكلام عن الظاهر لان الظاهر ان المراد باختلاف العوامل في حال التركيب لانه معناه الحقيقي وايض انه بعد ذلك التقييد ايضا غير لازم لجواز ان يتحقق معرب ولم يتحقق معه عوامل في المستقبل بان ركب مع عامل واحد ابدا كقولك ضرب علي رضي الله عنه الاسد لانهما لا يكونان مفعولين في الاستعمال فان قلت فليكن المراد باختلاف العوامل في المستقبل قابلية الاختلاف لا الاختلاف بالفعل فيكون الحكم من لوازمه فلا يرد الاعتراض فلا حاجة الى الجواب قلت المتبادر فعلية الاختلاف فلذا لم يتعرض له فان قلت فليكن المراد من قوله ان يختلف اخره اي اختلف من البناء الى الاعراب والمراد من قوله باختلاف العوامل اي لو وجدت العوامل بطريق التجريد عن بعض المعاني لان الاختلاف عبارة عن الوجود مع التغير عن الحال السابق وقد عبر عنه بالاختلاف لمشاكلة السابق اي لموافقة الاختلاف الاول والمراد بالعوامل جنس العوامل لان الالف واللام يبطل معنى الجمعية فعلى هذا يكون الحكم من لوازمه فلا يرد الاعتراض فلا حاجة الى الجواب قلت انها بعيدة اما الاول فلان المتبادر من قوله ان يختلف اخره اي اخر المعرب بالاختلاف باعتبار طرفيه بعد صيرورته معربا واما الثاني فظ واما الثالث فلان نسبة الاختلاف الى العوامل

ــــــــــــــــ

سله لان المعترض لم يرد بالجمع الكثرة الجمع الاصطلاحي وهو الثلاثة بل اراد الاثنين اعني مافوق الواحد وهو مجاز بعيد ١٢ سله جواب سوال لما كان المراد من الاختلاف الوجود فلم لم يقل المص فاجاب الشارح رح بانتوي ١٢ سله لان المذكور في هذا الحكم اختلافان احدهما قوله ما اختلف اخره والاخر قوله باختلاف العوامل ١٢ سله جواب سوال وهو انه لما كان المراد من قوله ان يختلف اخره الخ الاختلاف الى الاعراب يفهم منه ان الاختلاف يوجد بدون العامل فلا يصح قول المص العوامل لانه يحصل بعامل واحد فاجاب بقوله والمراد بالعوامل ١٢ ١٢ ١٢

سه موضع هذا القول الى قوله لم يوجد مقدم على قوله اذا ركب الى قوله فلا يثبت الاختلاف ولعل المحشي اخره لغرض او سهو ١٢ ام سه اي الاعتراضات المذكورة او التوجيهات المذكورة ١٢ مفتي ١٢

ينادى على ارادة الجمعية فكيف يحكم ببطلان الجمعية وان دخلت اللام عليه لان الاختلاف لايتصور
فى المفرد **قوله** الاعراب لما فرغ من تعريف المعرب وحكمه شرع فى بيان الاعراب باعتبار الوجهين
احدهما ان المعرب مشتق ومعرفته موقوف على معرفة المبدأ والثانى ان اختيار مذهب البعض لان
فى الاعراب خلافا فعند البعض عبارة عن نفس الاختلاف لانه مقابل البناء وهو عبارة عن القرار
دون الحركة لانها مابه البناء فكذا الاعراب عبارة عن الاختلاف دون مابه الاختلاف وعند البعض
عبارة عما يتحقق به الاختلاف وهو الحركة لان الاعراب يدل على المعانى المعتورة والحال ان المعانى
مابه الاختلاف دون نفس الاختلاف فكذا مادل عليها وهو اختيار المصنف **قوله** ما حركة اوحرف
فان قلت تعريف الاعراب غير مانع لصدقه على العامل والمعنى المقتضى والاسناد والمتكلم والتكلم
لان كل واحد منها سبب لاختلاف الاخر **قلت** المراد بكلمة ما حركة اوحرف **فان قلت** المراد من
كلمة ما لايخلو اما الحركة فقط او الحرف فقط او المجموع فعلى الاول لايكون جامعا وعلى الثانى ايضا كذلك
وعلى الثالث لزم ارادة افراد مختلفة الماهية من لقب واحد وذا غير جائز **قلت** المراد بكلمة ما الحركة
لكن على حذف المعطوف اى حركة اوحرف فقول الشارح الحركة تفسيرها وقوله اوحرف بيان المعطوف
وكلمة او للتقسيم لا للترديد فلا يرد الاعتراض **فان قلت** ان كلمة ما مشتركة بين الامور الكثيرة وارادة
احد معانيه بدون القرينة لايجوز **قلت** القرينة موجودة وهى شهرة امر الاعراب بانه حركة اوحرف
فان قلت الشهرة ممنوعة لان فى الاعراب خلافا فعند البعض عبارة عن نفس الاختلاف فهو ليس الا موضع
التردد والشك لا انه موضع الشهرة **قلت** الشهرة وان لم تكن قرينة لكن وجدت القرينة الاخرى وهى ما
سيذكره المصنف فى ضبط اعراب الاسماء بقوله فالمفرد المنصرف الى اخره لان المفهوم منه ان الاعراب ليس الا
الحركة اوالحرف **فان قلت** التعريف لايكون مانعا ولا جامعا اما الاول فلانه دخل فيه الحرف الجارة
لانه حرف اختلف به اخر المعرب واما الثانى فلان تغير مسلمان ومسلمون ليس فى الاخر لان الاخر
هو النون اجيب عن الاول ان المراد من الحركة اوالحرف فى الاخر وحرف الجار فى الاول وعن
الثانى بان النون فيهما كالتنوين فى المفرد فى سقوطهما بالاضافة والحال ان التنوين لاتمنع الاخرية
فكذا النون **فان قلت** لا نسلم انه كالتنوين لانه يسقط بدخول اللام دون النون **قلت** المراد بقوله
كالتنوين اى فى بعض الاحوال وهو السقوط بالاضافة لا فى جميع الاحوال **قوله** ذاتا او صفة تمييزا
عن النسبة فى اختلف اخره **فان قلت** ذات الاخر فى صورة الاعراب بالحرف هو الحرف الاخر الذى
هو الاعراب فيلزم القول باختلاف الحرف الاخر بسبب نفسه فى الاعراب بالحرف **قلت**
ذات الاخر ملحوظ على الوجه الكلى والسبب هو خصوصية الواوية واليائية والالفية **قوله** بتلك الحركة
اوالحرف **فان قلت** فعلى هذا فات المطابقة بين الراجع والمرجع لان
الضمير فى قوله به مذكر والحركة مونث
قلت الضمير فى به راجع الى كلمة ما لكن عدل الشارح

الی معناه لبیان احتمال کون ما موصولة ولهذا عرف الحركة باللام دون سابقا لان فیما سبق بیان احتمال الموصوفیة وانما زاد قوله بتلك لان الارجاع مع الاسم الاشارة اوقع فی الذهن **قوله** وحین یراد بها الموصولة انما قال موصولة مع انه فسر سابقا بالنكرة فعلم منه انها موصوفة تنبیها علی انه یجوز ان یكون موصولة لكن الاول اولی لان الاصل فی الخبر التنكیر **قوله** والعامل للمعنی المقتضی من الاسباب البعیدة لانها من الاسباب بالوسائط وذلك لان العامل سبب الاختلاف بثلث وسائط الاول الاسناد والثانی المقتضی والثالث الاعراب والاسناد بواسطتین الاول المعنی المقتضی والثالث الاعراب والمعنی المقتضی بواسطة وهو الاعراب والاعراب سبب بلا واسطة **فان قلت** ینتقض التعریف حینئذ بالعلة التامة للاختلاف فانها سبب قریب وهی ما اجتمع فیه الكل من العامل والمعنی المقتضی والاعراب **قلت** لیست للعلة التامة سببیة الاسببیة الاجزاء واجزاؤها مركبة من قریب وبعید نعم لو ثبت .... سبب قریب سوی الاعراب یصح النقض به **فان قلت** لو كان المراد السبب القریب لزم ان لا یتحقق الاعراب فی الاسم الذی ركب ابتداء لعدم تحقق الاختلاف مع ان السبب القریب عبارة عما یقرب السبب والقرب لا یكون الا عند تحقق السبب اولا **فان قلت** فعلی هذا فالعبارة الصحیحة ان یقول ما یختلف بدل ما اختلف یعنی لما لم یشترط تحقق للسبب فی حال وجود السبب یجب علی المص ان یاتی بصیغة المضارع لا بصیغة الماضی لانه یدل علی تحقق السبب حال وجود السبب **قلت** لم یرد بصیغة الفعل فی التعریفات الزمان لان الزمان فیهما مجاز المعرفة لانه یقید الماهیة باحد الازمنة الثلثة **قوله** وبقید الحیثیة خرج حركة غلامی **فان قلت** لا حاجة الی قید الحیثیة لان حركة نحو غلامی خرج بقید المعرب لان الضمیر فی اخره راجع الی المعرب لانه مبنی مع یاء المتكلم **قلت** انه معرب علی اختیار المص فلا یخرج بقید المعرب **اعلم** ان فی لفظ الغلام خلافا عند البعض مبنی لانه شدید الامتزاج مع الیاء لان بین المضاف والمضاف الیه شدة الاتصال وكذا بین الضمیر وما اتصل به شدة الاتصال فصار اخر الغلام فی الوسط ولا اعراب فی الوسط وعند المص رح معرب لانه مضاف والاضافة من اعظم خواص المعرب **فان قلت** هذا منقوض باذ وحیث لانهما لازم الاضافة مع انهما مبنیان **قلت** مرادنا ان الاضافة الی المفرد من خواص الاسم وهما مضافان الی الجملة **فان قلت** لما كان الغلام معربا عند المص رح فلا یصح اخراج حركته لان حركة المعرب لیس الا الاعراب **قلت** لكن اختلاف هذه الحركة علی اخر المعرب لیس من حیث انه معرب بل من حیث انه ما قبل یاء المتكلم الا تری انه مكسور قبل عامل الجار بل مكسور قبل مطلق العامل كذا قال مولانا عبد الغفور اللاری **فان قلت** لما كان مكسورا قبل مطلق العامل كان اختلاف حركة غلامی قبل مطلق العامل فعلی هذا لم یختلف بهذه الحركة اخر الكلمة بل یختلف بها اخر المبنی لان قبل مطلق العامل لیس الا غلامی وهو مبنی لان الاسماء قبل التركیب مبنیة لم یخرج نحو غلامی بقوله اخره فی قوله ما اختلف اخره لانه لم

قلت ای لیس المراد بالسبب القریب بل المراد الی اخر الاعراب ... السبب القریب عبارة عن وجود المعرب ... الحدوث ... المقتضی المعنی ...

بحیث لف اخر المعرب باخر المبنی قلت انه اختلف به اخر ما هو معرب فی وقت ما وان لم یکن
فی زمان کونه معربا فیه خل بهذ الاعتبار بدون قید الحیثیة فیخرج بها قوله وبهذ القید الى تم حد
الاعراب اشارة الى رد قول بعض الشارحین لانهم قالوا ان الاحتراز عن حرکة غلامی بقوله
لیدل علی المعانی ثم یرد علیه انه لما تم الحد بما سبق فالاشتغال بقوله لیدل اشتغال بما لا یعنی
فاجاب الشارح بقوله لکن المص رح اراد ان ینبه الخ ثم یرد علیه انه من این علم ان المص رح اراد
ان ینبه علی فائدة اختلاف الاعراب وحد الاعراب تم بقوله ما اختلف اخره فاجاب
بقوله فکانه اراد هذا المعنی ای انه علم من قول المص رح فی الامالی حیث قال ان قوله لیدل لیس
من تمام الحد قوله لانه خارج عن الحد اشارة الی الرد علی الشارح الهندی لانه قال ان قوله
لیدل لما انه لیس من تمام الحد لکن لم یتعلق بالحد بل یتعلق بامر خارج ای بمقدر وهو قوله وضع
الاعراب لیدل الخ لما قال المص رح لیس هذا من تمام الحد علم منه انه لم یتعلق به ایضا بل بالوضع
المقدر المفهوم من فحوی الکلام لانه فی الموضوعات وجه الرد انه بعید غایة البعد اما نفس البعد
فلانه لا نظر للوضع ههنا واما غایة البعد فلان الظاهر المتبادر ههنا الی الفهم انه متعلق بقوله اختلف
لانه المذکور فلا یسبق الذهن الی المقدر قوله لیدل الاختلاف او ما به الاختلاف اشار بهذ التردید
الی المذهبین فی الاعراب لان عند البعض الاعراب عبارة عن نفس الاختلاف کما هو سابقاً
انما قدم الشارح رح الاختلاف علی ما به الاختلاف مع ان الظاهر عکسه لان الاعراب عند المص رح عبارة
عما به الاختلاف لان الاختلاف جزء ما به الاختلاف وهو مقدم علی الکل قوله وانواعه
فان قیل ان حصر انواع الاعراب فی الثلثة باطل لوجود القسم الرابع وهو الجزم ....
قلنا الحصر بالنسبة الی اعراب الاسم والجزم من اعراب الفعل فان قیل ان قوله وانواعه مبتدا
وقوله رفع ونصب وجر خبره وهو محمول علی المبتدا وههنا لا یصح الحمل لان حمل الجزء علی الکل لا یجوز
قلنا العطف مقدم علی الربط یعنی الخبر هو المجموع لا کل واحد منها فان قیل لما کان الخبر هو المجموع
ینبغی ان یکون الکل اعرابا واحدا ولم یکن کل واحد اعرابا علی حدة قلنا نعم لکن لما لم یکن اجزاء الاعراب
علی المجموع اجری علی اجزائها فان قیل لم قال المص وانواعه رفع ونصب وجر ولم یقل ضم وفتح وکسر
قلنا الضم والفتح والکسر مستعملة فی المبنیات وکلامنا فی المعربات فان قلت لم لم یقل ضمة وفتحة
بالتاء مع انها مستعملة فی المعربات ایضا قلت الضمة والفتحة مشترکة بین المعرب
والمبنی والرفع واخواته مختص بالمعرب وکلامنا فی المعرب فقط فان قلت

له فان قیل لما حصر اعراب الاسم فی ثلثة قلنا الاعراب وضع للدلالة علی المعانی وهی الثلاثة فلذا الدال والا لزم الاشتراک
لو کان الاعراب اقل من المعانی او لزم الترادف لو کان الاعراب اکثر من المعانی وکلاهما خلاف الاصل ۱۲ ۱۲ ۱۲ ۱۲
منه رحمة الله تعالی علیه الٰهی آحری صمدی من عند مدد سے
سه لان حمل الکل الخ لان کل واحد من الرفع والنصب والجر جزء من انواع الاعراب ۱۲ اللهم اغفرلی ولوالدی وللمومنین یوم یقوم الحساب ۱۲

لم قال ههنا انواعه ولم يقل والقابه كما قال فى المبنى والقابه ضم وفتح وكسر **قلت** الرفع واخواته يدل على الانواع من المعانى اعنى الفاعلية والمفعولية والاضافة فلما كان مدلولاتها انواعا سمى الدال ايضا انواعا بخلاف الضم والفتح فان كلواحد منهما دال على امر واحد وهو البناء فلذا قال ثمه والقابه ولم يقل وانواعه وسمى الرفع رفعا لانه يحصل بانضمام الشفتين وهو مستلزم لرفعهما وسمى النصب نصبا لانه يحصل بانفتاح الشفتين وهو مستلزم لنصبهما وسمى الجر جرا لانه يحصل فى بانكسار فك الاسفل **قوله** يعنى الفاعلية الخ اشارة الى الرد على الرضى لانه قال المعنى كون الاسم عمدة وفضلة بواسطة حرف الجر وبلاواسطة كما فى المفعول وجه الرد ان ما قال الشارح موافق لقول المصنف رح فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية لانه علم منه ان المعانى هى الفاعلية

والمفعولية الخ وايضا ان كون الاسم عمدة ليس من المعانى بل من صفات اللفظ **قوله** على صيغة اسم الفاعل فيه اشارة الى الرد على الشارح الهندى لانه قال على صيغة اسم المفعول باعتبار الوجهين الاول الاعتوار متعد بنفسه لانه بمعنى الاخذ وهو متعد بنفسه فلا حاجة الى تعديته بكلمة على بقوله عليه والثانى ان كلمة على لا تقع صلة الاعتوار لانه بمعنى الاخذ وكلمة على لا تقع صلة الاخذ بل الباء واللام يقال اخذ به او له لانهم قالوا اعتوروا زيدا درهما بيد فلابد ان يكون على صيغة اسم المفعول بان يتعدى الى المفعول الاول بنفسه وهو الضمير الراجع الى المعانى فيكون مفعول مالم يسم فاعله ويتعدى الى المفعول الثانى بواسطة الصلة لان المتعدى الى المفعول الواحد صار لازما باتخاذ اسم المفعول منه لانه جعل المفعول قائما مقام الفاعل فلم يبق له مفعول فاذا اراد تعديته الى شئ اخر لابد من الصلة فيكون معنى المتن اى اخذ للمعانى على المعرب واستقر عليه كما يقال اخذ زيد على الفرس وكذا يصح صلة كلمة على دون فى اسم المفعول معنى الوقوع وكلمة على تقع صلة الوقوع وجه الرد ان مقصود المص من قوله المعتورة توصيف المعانى بهذه الصفة اى المعتورة بان يكون احد المعانى طاريا على الاخر اى طريان بعض المعانى على البعض بتعاقب وذلك انما يكون اذا كان المتن على صيغة اسم الفاعل ولو كان على صيغة اسم المفعول لكان معناه طريا على المعرب على المعانى فلا يدل على البدلية بين المعانى فى نفسها وايضا المعانى اعراض والمعرب من الذوات والمناسب طريان العارض على الذات دون الذات على العارض ولما ايراد كلمة على على تضمين مثل معنى الورود والاستيلاء وهذان

يتعديان بعلى وايضا يقع كلمة على صلة لهما **قوله** كما يقال اعتوروا الشئ وتعاوروه هذا **جواب سوال** وهو انه لم لم يبدل الواو بالالف فى قوله معتورة وفى قوله اعتوروا مع ان الواو متحركة ما قبلها مفتوح **فاجاب بقوله** انه بمعنى تعاور وفيه لا يبدل لعدم انفتاح ما قبلها فكذا لا يبدل فى اعتور وانما كان بمعناه لان الورود والاستيلاء يتضمن الاتصال اى اتصال كلواحد بالاخر

اے باہمدگر منتقل کردن ؎ ملہ اے بل منہ الاعتبار البدلی ۱۲ منہ جید الرحیم

وهو لا يؤدى الا بباب تفاعل اعلم بان التضمين فى اللغة چيزے در بغل گرفتن وفى الاصطلاح ان يقصد بلفظ معناه الحقيقى مع انه اراد معه معنى فعل آخر مناسب له ثم يجوز ان يجعل المتضمِّن بالكسر فى مكانه وجعل المتضمَّن بالفتح حالا منه او نعتاله ويجوز ان يجعل بالعكس فتقدير المتن هكذا الدليل على المعانى المعتورة بعض على بعض حال كونها واردة عليه او تقديره دليل على المعانى الواردة على المعرب حال كونها واردة عليه او تقديره دليل على المعانى الواردة على المعرب حال كونها معتورة **قوله** اى اخذ جماعة والغرض فيه توطية الى بيان وجه الاختلاف للاعراب **قوله** ببيها اى بسبب المعانى اختلاف فى اخر المعرب **فيه** فعلى هذا يلزم التدافع بين كلام المصنف والشارح لان قول المصنف ليدل على المعانى المعتورة صريح فى ان اختلاف الاعراب سبب للدلالة على المعانى وقول الشارح فوقع ببيها الخ صريح فى ان المعانى سبب لاختلاف الاعراب **قلنا** اختلاف الاعراب سبب حقيقى للدلالته على المعانى واختلاف المعانى علة غائية لاختلاف الاعراب فلا تدافع **قوله** فوضع اصل الاعراب **جواب سوال** وهو ان الاعراب من الاعراض والاصل فيها القلة فينبغى ان يكون الاعراب واحدا فاجاب بقوله فوضع الخ **جواب سوالين** الاول ان الاعراب اثر العامل فينبغى ان يكون فى اول الاسم ليكون الاثر على وفق المؤثر لانه فى الاول والثانى ينبغى ان يكون الاعراب فى الوسط قياسا على الفعل لان التميز فى الافعال بحركة العين لانهم قالوا الماضى اذا كان مفتوح العين فالمضارع يكون مكسور العين **فاجاب** بقوله وانما جعل الاعراب الى قوله فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متاخرا عن الدال عليه **فان قلت** الحركات الاعرابية الاواخر والحروف الاعرابية نفس الاواخر فلم يتاخر الدال على الصفة عن الدال على الموصوف بل يكون معه **قلت** المراد من التاخير التاخير الحكمى فان التاخير عن الاكثر فى حكم التاخير عن الكل **فان قيل** هذا يشكل بقوله جاءنى اخ ومررت باخ لعدم تحقق الاكثرية فيه **قلنا** المراد من التاخير عن الاكثر فى غالب المواد وايضا الحركة حالة فى الحرف الاخر وهو محل لها والحال متاخر عن المحل **قوله** وهو ماخوذ من اعربه اشارة الى بيان المعنى اللغوى للاعراب يعنى انه فى اللغة عبارة عن الاظهار والايضاح **فان قيل** ان اشتقاقه من اعربه لا يصح لانه يلزم اشتقاق المصدر من الفعل والامر بالعكس **قلنا** معناه الاعراب ماخوذ من مصدر اعربه **فان قيل** فعلى هذا يلزم اشتقاق الاعراب من الاعراب وذا باطل **قلنا** المراد من الاعراب الاول اصطلاحى ومن الثانى لغوى اى الاظهار **قوله** لانه يزيل فساد الالتباس لانه لو قلت ضرب زيد عمرو بالسكون فيهما لا يعلم ايهما فاعل ومفعول **قوله** هذه الاسماء الثلثة **جواب سوال** وهو انه لم لم يقل للضم رفع والنصب وجر بالواو والياء والالف وايضا يرد انه لم اختار الرفع واخواته على الضمة والفتحة والكسرة فاجاب بقوله انها شاملة للحرف ايضا وعن الثانى ان كلامنا فى الاعراب ما ذكره لا يختص بالاعراب بل هو مشترك بين الاعراب والبناء

قوله ولا تطلق على الحركات البنائية هذا تاكيد النفى المستفاد من قوله مختصة بالحركات قوله اصلاً اى لا غالبًا ولا قليلاً اعلم ان النسبة بين الرفع واخويه وبين الضمة واخويها عموم وخصوص من وجه لان الاول يصدق على الحروف والحركات جميعا بخلاف الثانى فانه يصدق على الحركات فقط وكذ الثانى يصدق على الحركات البنائية والاعرابية جميعا بخلاف الاول فانه لا يصدق على البنائية والنسبة بين الضم واخويه وبين الضمة واخويه عموم وخصوص مطلقا كما هو الظاهر والنسبة بين الرفع واخويه وبين الضم واخويه المباينة لان الاول مختص بالاعراب والثانى بالبناء قوله فالرفع حركة كان اوحرفا دفع وهم وهو ان المراد بالرفع الحركة لانها اصل فى الاعراب كما سيأتى فلا يعلم حال الاعراب بالحرف قوله اى علامة جواب اسئلة ثلثة الاول ان علم الشئ محمول على الشئ كما يقال هذا المشار اليه زيد ولا يصح حمل الرفع على الاسم والثانى انه لا يصح اطلاق العلم على الحركات الاعرابية لان العلم قسم من الاسم كما قال المصنف فى بحث المعرفة و النكرة وهو قسم من الكلمة والمعتبر فى مفهومها الوضع ولا وضع فى الحركات الاعرابية والا لكان زيد مركبا من الاعراب والاسم ولا يقول به احد بل هو المفرد بالاتفاق والثالث ان العلم عبارة عن الامور الثلثة احدها الاسم كما قال المصنف فى بحثه والثانى العلامة كما هو المشهور والثالث الجبل كما قال عز وجل وَلَهُ الجَوَارُ المُنشَآتُ فِى البَحرِ كَالاَعلَامِ فاى المعنى مراد ههنا فاجاب بقوله اى علامة لعدم استقامة المعنى الأخر قوله كون الشئ فاعلا اشارة الى الامرين احدهما جواب سوال والأخر دفع وهم اما الاول فهو انا لا نسلم ان الرفع علامة الفاعل لان علامة الشئ لا تنفك عنه والرفع ينفك عن الفاعل كما يقال جاء زيد ثم يقول رأيت زيدا فان ذات الفاعل موجود ولا علامة معه وايضا يرد ان الاصل فى العبارة الايجاز فينبغى ان يقول علم الفاعل بدون الياء فاجاب بقوله كون الشئ فاعلا يعنى ان الرفع علامة كون الشئ فاعلا لا علامة ذاته فاعلا فلو انفك عن الذات لا باس به وكذا لا يرد الثانى لو قال بدون الياء لتوهم انه علامة لذات الفاعل والامر ليس كذلك واما دفع الوهم فهو ان الياء فى الفاعلية ياء النسبة فيكون تقديره فالرفع علامة شئ منسوب الى الفاعل والامر ليس كذلك لان الرفع علامة عين الفاعل لا انه علامة شئ وهو منسوب الى الفاعل لعدم وجود شئ ثالث فدفع بما حاصله ان الياء مصدرية فان قيل ان ههنا وجد شئ ثالث فاستقام ياء النسبة ايضا لان الرفع علامة الفاعلية والفاعلية منسوبة الى الفاعل قلنا سلمنا ان ههنا استقامت النسبة لكن اختار المصدرية لموافقة المقابل اعنى قوله وانجر علم الاضافة لان الاضافة مصدر لا محالة فينبغى ان يكون الفاعلية مصدرا ايضا اعلم ان علامة ياء النسبة ان يعبر عن الياء بلفظ منسوب ويضاف الى لحوق الياء نحو بصرى اى منسوب الى البصرة وعلامة ياء المصدرية ان يعبر عن الياء بلفظ الكون ثم الكون يقتضى الاسم والخبر فاسمه مقدر وهو لفظ شئ مثلا ولحوق الياء خبر له فان قيل اذا كان الرفع علامة كون الاسم فاعلا فكيف يصح ايراده فيما ليس بفاعل من المرفوعات لان علامة شئ مختص بشئ قلنا الفاعل اعم من الحقيقى والحكمى والمبتداء والخبر مثلا فى حكم الفاعل لان للفاعل خاصيتين

كالمبتدا والخبر وغيرهما

احدهما جزء ثان للجملة والاخر كونه مسند اليه ففی المبتداء وجد الجزء الثانی وفی الخبر وجد الاول اونقول لا نسلم ان علامة شئ مختصة به بل العلامة اعم منه كما قال الشارح فی راس الجر ورات ان المضاف اليه وان كان مختصا بما عرفه لكن علامة اعم منه لاكن خص الفاعل بالذكر لاصالته كما قال علیؓ كرم الله وجهه الفاعل مرفوع الخ **قوله** ای علامة كون الشئ مفعولا **فان قيل** ان النصب علم المفعول لانه كما وجد فی المفعول كذا يوجد فی غيره كالحال والمستثنی والتميز **قلنا** المفعول اعم من الحقيقی والحكمی اما الحقيقی فظاهر واما الحكمی فهو ما يوجد فيه خصلة المفعول وهی ان المفعول كما وقع فی الموضع الثالث لان الاول الفعل ثم الفاعل ثم المفعول فكذا هذه الاسماء تقع فی الموضع الثالث **فان قيل** هذا يستقيم فی الحال والمستثنی ولا يستقيم فی القسم الاول من التميز لانه ليس هناك فعل حتی يكون التميز فی الموضع الثالث منه **قلنا** الاسم التام جعل بمنزلة الفعل التام بالفعل **قوله** والجر علم الاضافة **فان قلت** الغلام فی مثل غلام زيد مضاف وجد الاضافة فيه لان المبداء موجود فی المشتق مع انه ليس بمجرور وايضا المصرح والمخالفة اذا وقعت فی كلامه لابد له من النكتة والحال ان ههنا وقع المخالفة منه لانه قال فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية بذكر الياء فيهما ولم يذكر الياء فی قوله والجر علم الاضافة وايضا لم يقل حقيقة او حكما ههنا كما قال فی اخويه **اجيب** عن الاول ان المراد من الاضافة كون الشئ مضافا اليه لا المضاف **فان قيل** المصرح ذكر الاضافة مطلقا فمن اين علم ان المراد منه المضاف اليه **قلنا** الاضافة وقعت فی مقابلة الفاعلية والمفعولية فينبغی ان لا يجتمع الاضافة معهما وهذا انما يصح اذا كان المراد من الاضافة هو المضاف اليه لان المضاف قد يقع فاعلا كما تقول جاءنی غلام زيد او مفعولا والمضاف اليه لا يقع شئ منهما **واجيب** عن الثانی انه لما كانت الاضافة مصدرا بنفسها لم يحتج الی الحاق ياء المصدرية اليها كما فی الفاعلية والمفعولية **فان قيل** انه علم من قول الشارح لم تحتج الی الحاق الياء انه لو ذكر الياء كان صحيحا لكن لم يحتج اليه مع ان لحاق الياء بالاضافة غير صحيح **قلنا** انما قال لم يحتج اكتفاء بادنی المراتب وايضا ان قوله لم يحتج سالبة وهی لا تقتضی تحقق الموضوع **واجيب** عن الثالث انما لم يقل حقيقة او حكما لان الحكمی غير موجود واما قوله بحسبك زيد فالباء زائدة فالجر ايضا زائد كانه لم يعتمد عليه **فان قيل** لم اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول والجر بالمضاف اليه ولم يعكس **قلنا** انما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول والجر بالمضاف اليه لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطی الثقيل للقليل الخ **فان قيل** المراد بالفاعل لا يخلو اما فاعل حقيقی او اعم من الحقيقی والحكمی كالمبتدأ مثلا فعلی الاول لا يصح قوله وانما اختص الرفع بالفاعل لانه غير مختص بالفاعل لانه موجود فی المبتداء ايضا وعلی الثانی لا يصح قوله والفاعل قليل لانه واحد لانه كثير وايضا الاولی ترك اللام فی قوله فاعطی الثقيل للقليل لان باب اعطی يتعدی الی المفعولين بغير واسطة حرف الجر وايضا ان المراد بكون الفاعل

والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطی الخفيف الكثير ولما لم يبق للمضاف اليه غير الجر جعل علامة له ١٢ م

قليلا لا يخلو اما ان يراد ان افراد الفاعل قليل او يراد ان نوعه قليل والاول ممنوع لان افراد الفاعل كثير من المفعول به لان الفاعل ثابت للفعل المتعدى واللازمى جميعا ولا يثبت المفعول للازمى والثانى مسلم لاكن لا يوافق المدعى لان المدعى كون الرفع لفرد الفاعل لا لنوعه لانه عبارة عن المفهوم وليس الرفع للمفهوم وايضا ان قلة النوع لا يدل على قلة الافراد لانه قد يكون لنوع واحد افراد كثيرة ليس لغيره من الانواع ؎ اجيب عن الاول ان المراد من الفاعل الحقيقى فيصح قوله لانه واحد ولو قلت لا يصح الاختصاص قلت الاختصاص بالنسبة الى المفاعيل والمضاف اليه لا بالنسبة الى ملحقات الفاعل واجيب عن الثانى ان اللام فى قوله للقليل ليس من الشارح بل سهو من الكاتب[ك] او نقول ان الاعطاء بمعنى الجعل اى بمعنى لازم الجعل وهو الوضع اى وضع الثقيل للقليل واجيب عن الثالث ان المراد منه قلة النوع لكن الفاعل لما كان قليلا باعتبار النوع فيظن ان افراد النوع الواحد ايضا قليلة بالنسبة الى افراد الانواع فان قيل المضاف ايضا قليل قلنا الفاعل عمدة فيكون اقوى فوضع له الحركة الاقوى او نقول الفاعل لا يوجد فى الكلام الواحد الا واحدا بخلاف المضاف اليه نحو اخذت لجام فرس غلام زيد وفى بعض الشروح ذكر وجه اخر وهو ان الفاعل عمدة والمفعول فضلة والمضاف اليه بينهما لوقوعه تارة ركنا فى الكلام فيما اذا كان المضاف كلمة كل لانه ليس بمقصود منه احاطة افراد المضاف اليه وقد يكون فضلة فاختصوا الاقوى بالاقوى والاضعف بالاضعف والمتوسط بالمتوسط

قوله العامل لفظيا كان او معنويا دفع وهم وهو ان المراد من العامل هو اللفظى لقوته قوله اى يحصل جواب سوالين احدهما ان التعريف غير مانع لانه دخل فيه المعرب لان قيام المعنى ليس الا بالمعرب والثانى ان يتقوم مشتق من القيام وهو عبارة عن الاستواء وهو لا يجئ الا فى ذوى الارواح والعامل ليس من ذوى الارواح فاجاب بقوله اى يحصل يعنى ان العبارة بذكر الملزوم وارادة اللازم لان الحصول لازم التقوم فان قيل لما كان المراد الحصول فالتعريف ايضا غير مانع لانه دخل فيه الاسناد وايضا غير جامع لانه خرج منه كلمة لم فى قوله لم يضرب لانها عامل مع ان بسببه لا يحصل المعنى المقتضى للاعراب وايضا خرج منه العامل فى قوله بحسبك درهم لانه لا يحصل به المعنى لان الباء زائدة لعدم متعلقه وايضا لم قدم الجار والمجرور فى قوله به على المتعلق اى يتقوم وايضا ان التعريف لا يكون مانعا لصدقه على حرف المضارعة لانه شئ يحصل به المعنى وهو المشابهة باسم الفاعل المقتضى لاعراب المضارع مع انه ليس بعامل اجيب عن الاول ان الباء للسببية فيكون العامل سببا بخلاف الاسناد لانه شرط لان امارة السببية الاضافة وهى فى العامل دون الاسناد وعن الثانى المراد بالعامل عامل الاسم بقرينة البحث وعن الثالث المراد بالعامل ما لا يكون زائدا والباء فيه زائدة او نقول انه شاذة لا ينتقض به التعريف وعن الرابع انما قدم ليقرب الضمير الى المرجع فان قيل فعلى هذا ينبغى ان يقدم فى تعريف الاعراب ايضا ليقرب الضمير

[ك] قوله من الكاتب الخ اعلم ان نسبة السهو الى الكاتب من الشارحين عفا الله عنه كما هو الظاهر ولو لم يكن كذلك لما قيل ما قيل ١٢ المصحح المفتى عبد الرحيم ١١

الی الرجم قلنا النکتة للفارد للتادا ولقول ان الاعراب سبب لاختلاف والاختلاف غیر منحصر فی الاعراب فلا حاجة الی التقدیم لان تقدیم الجار والمجرور فیہ لافادة الحصر ولا حصر ههنا واما العامل فهو سبب لحصول المعانی وهو منحصر فیه فقدم الجار والمجرور فیه للتنبیه علی الحصر قوله الخامس المراد من المعنی هو المعتورة علی المعرب اعنی الفاعلیة والمفعولیة الخ والشابهة المستفادة من حرف المضارعة لیست من المعانی المعتورة قوله ای معنی من المعانی انما فسره بالنکرة اشارة الی ان اللام فی المعنی المذکور فی قول الماتن للعهد الذهنی وهو فی قوة النکرة لان المراد ههنا لیس معنی معینا بل المراد معنی من المعانی الثلثة وانما وصف المعانی بالاعتوار اشارة الی ان مقتضاهم للاعراب سبب اعتوارها علی المعرب قوله وفی رایت زیدا رایت عامل هذا موافق لمذهب الکوفیین حیث قالوا المجموع الفعل مع الفاعل عامل فی المفعول وعند البصریین العامل هو الفعل فقط فیکون معنی قول الشارح عندهم ان رای فی رایت عامل فی زید قوله وفی مررت بزید الباء عاملة فی لفظ زید والعامل فی محله هو الفعل لانه مفعول فیکون منصوبا محلا قوله فالمفرد المنصرف الفاء لتفسیر محل الرفع والنصب والجر وقیل هذا الفاء تسمی فصیحیة لان شرطه محذوف واذا کان شرطه مذکورا تسمی بالفاء الجزائیة قوله ای الاسم المفرد انما زاد الاسم لان المفرد صفة تقتضی الموصوف قوله الذی الخ اشارة الی موافقة عبارة المتن مع القاعدة المشهورة وهی ان الالف واللام اذا دخل علی اسم الفاعل اواسم المفعول یکون بمعنی الذی وهما بمعنی الفعل فلذا فسر الشارح رح من الالف واللام بالذی ومن المفرد بالفعل اعنی قوله لم یکن مثنی ولا مجموعا وانما لم یفسره بمعنی نفسه اسم المفعول ای فرد او یفرد لنقض المسافة لانه لو قال الذی یفرد فینشأ للسائل ان الافراد یقع فی مقابل امور کثیرة لانه یطلق علی مقابل المرکب وعلی مقابل الجملة وعلی مقابل المضاف وعلی مقابل المثنی والمجموع فلا یعلم المراد فلا بد ان یفسر الافراد بما لم یکن مثنی الخ فیطول البیان فقال الشارح رح ابتداء الذی لم یکن مثنی ولا مجموعا فان قیل ینبغی ان ینفی الاسماء الستة ایضا بان قال لم یکن مثنی ولا مجموعا ولا اسماء ستة لانها مفردة بهذا المعنی مع انها لم تکن معربة بهذا النوع من الاعراب قلنا الاسماء الستة داخلة فی المثنی لانها وان کانت مفردة لفظا لکنها لیست مفردة معنی لانها منبئة عن التعدد قوله ولا غیر منصرف اشارة الی دفع ما یقال ان قوله منصرف قید وهو منقسم الی الاحترازی والاتفاقی فسأل السائل انه من ای قبیل فدفع بقوله ولا غیر منصرف یعنی انه قید احترازی قوله وکذا الجمع وفی ازدیاد لفظ کذا اشارة الی انه لیس عطف المساوی علی المساوی کما یقتضیه العطف بل عطف التشبیه علی المشبه به لان جمع المکسر مشبه بالمفرد کما استعلم قوله ای الذی لم یکن بناء الواحد فیه سالما جواب سوال وهو ان المکسر ماخوذ من الکسر وهو عبارة عن النقصان فلا یتناول الجمع الذی یکون بالزیادة کرجال فاجاب بقوله ای الذی لم یکن بناء الواحد الخ یعنی لیس المراد من الکسر معناه

اللغوی وهو الکسر والنقصان بل المراد معناه الاصطلاحی وهو الذی لم یکن بناء الواحد الخ

قوله ولم یکن غیر منصرف اشارة الی ان قید المنصرف فی المتن احترازی قوله کرجال مثال الجمع بزیادة قوله وطلبة مثال الجمع بالنقصان والتاء فیه للمبالغة کنصرة فلا یرد انه ایضا بزیادة التاء فلا یکون مثال النقصان وههنا بحث وهو ان توصیف الجمع بالمکسر لا یصح لان مدار توصیف الشئ بالاسم المشتق علی قیام المبدء بذلک الشئ والکسر لیس قائما بالجمع بل بالمفرد وایضا ان هذا الحکم منقوض بسنین وضربات لان الاول مکسر بحذف التاء وبابدال فتح السین بالکسر والثانی مکسرة ...... بابدال سکون الراء بالفتح مع انهما لیسا معربین بهذا النوع من الاعراب وایضا خرج عنه فلک لانه معرب بهذا النوع من الاعراب مع ان الواحد فیه سلم لان فلک جمع فلک وایضا ینبغی ان یقال فالمفرد والجمع المکسر المنصرفان لانه اخصر اجیب عن الاول بان توصیف الجمع بالمکسر باعتبار حال المتعلق لا باعتبار حال نفس الموصوف مثل جاءنی رجل حسن غلامه وعن الثانی ان المراد بالمکسر ما کسر فیه بناء الواحد ولم یلحق باخره الواو والنون والالف والتاء مثل رجال وعن الثالث ان المراد بعدم بقاء الواحد اعم من ان یکون بحسب الحقیقة او بحسب الاعتبار وههنا مغیر بالاعتبار کما استعمل فی موضعه وعن الرابع انه لم یقل المفرد منصرفان لانه قصد نوع تلقیب ای نام نهادن لکل واحد منهما او نقول علی هذا یلزم الفصل بین الصفة واحد الموصوفین بالاجنبی وهو المعطوف او نقول ان فیه توهم التغلیب قوله فالاعراب فی هذین القسمین اشارة الی وجه تقدیم هذین القسمین علی الاخر فان قلت ان اصناف الاعراب کثیرة فلم خص هذا النوع من الاعراب بهذا النوع من المعرب قلت المفرد المنصرف اصل من وجهین احدهما انه مفرد ولاشک انه اصل بالنسبة الی التثنیة والجمع والآخر انه منصرف وهو اصل بالنسبة الی غیر المنصرف والجمع المکسر لانه مشبه بالمفرد فی ان صیغة کل مفرد یغایر لصیغة المفرد الاخر وکذا الجمع المکسر تغایر عن صیغة المفرد وکذا کل جمع مکسر یغایر عن المکسر الاخر وهذا النوع من الاعراب ایضا اصل باعتبار الوجهین اما الاول فلانه اعراب بالحرکة وهو اصل بالنسبة الی الاعراب بالحروف لخفة الحرکة وایضا الحرکات ابعاض الحروف فیکون بمنزلة الاجزاء والجزء اصل وایضا الاصل فی الاعراب ان یکون عارضا خارجا لیکون قرینة علی المعانی وهی من العوارض فینبغی ان یکون دالها ایضا من العوارض لیطابق الدال مع المدلول والحرکة من العوارض واما الثانی فلان الاعراب فیه بالحرکة الثلثة فی الاحوال الثلثة وهو اصل لان الاعراب دال علی المعانی وهی مختلفة فلابد ان یکون الدال علیها مختلفا قوله فالاعراب فیهما بالضمة وفی ازدیاد لفظ الاعراب اشارة الی بیان المتعلق لقوله بالضمة و ههنا اعتراض غفل عنه فحول هذا الفن وهو ان قوله فالمفرد المنصرف مبتدا وقوله فالاعراب بالضمة خبر ودخول الفاء فی الخبر انما یصح اذا کان المبتداء اسما موصولا صلته جملة فعلیة وههنا

ليس كذلك كما ترى اجيب نعم لكن ههنا المبتدأ او اسم موصول لان قوله فالمفرد معناه الذى لم يكن مثنى
كما قال الشارح فلا يرد شيئ وانما زاد قوله رفعا بعد قوله بالضمة لئلا يتوهم ان المراد منها حركة بنائية لان
الضمة بالتاء مشتركة وانما لم يكتف بقوله رفعا فقط من غير قوله بالضمة لانه لا يعلم منه تعين الاعراب
فى هذين القسمين بالحركة فقط لان الرفع اعم من الحركة والحرف **قوله** والفتحة نصبا الخ هذا التركيب
من قبيل العطف على معمولى عاملين مختلفين وذلك لان الفتحة عطف على الضمة والعامل فيها الباء ونصبا
عطف على رفعا والعامل فيه هو الاعراب المقدر والقرينة عليه المقام لانه بصدد بيان اقسام الاعراب
ومحلها لكن المعمول المقدم مجرور وهذا جائز **قوله** اى حالة الرفع جواب سوال وهو ان نصب قوله
رفعا ونصبا الخ لا يخلو اما على الظرفية او الحالية او المصدرية لان احتمال النصب بطريق اخر ههنا
غير ظاهر وكل واحد لا يجوز اما الاول فان الظرف على نوعين زمان ومكان والرفع واخويه ليس منهما
واما الثانى فان الحال محمول على ذى الحال والحمل لا يصح ههنا لان الرفع ليس بمفرد منصرف
ولا جمع مكسر واما الثالث فلان المفعول المطلق ما هو بمعنى الفعل مثلا اشتمال الكل على الجزء وههنا
ليس كذلك فاجاب بما حاصله ان الكل صحيح اما الظرفية بتقدير المضاف اى حالة الرفع والحالة عبارة
عن الزمان واما الحالية فيصح ايضا بان يكون الرفع بمعنى المرفوع **فان قيل** على هذا يلزم
حمل المفرد على التثنية لان ذو الحال امران **قلنا** المرفوع محمول بالتثنية اى المرفوعين اى اعرب
هذين القسمين حال كونهما مرفوعين **قوله** او المصدرية اى اعرب اعراب رفع فاقيم المضاف اليه
مقام المضاف وانما طلق الاحتمال على التوجيهين الاخرين مع انه يدل على الضعف لان صحتهما با
التاويل بخلاف تقدير الظرف لانه شائع لانه بمنزلة المحارم والثانى ان فى صحة الحالية تكليفين
احدهما جعل الرفع بمعنى المرفوع والاخر جعل المرفوع بمعنى المرفوعين ليصح الحمل على الاسمين
قوله جمع المؤنث السالم لما فرغ المص عن بيان الاسم الذى اعرابه بالحركات الثلثة اراد
ان يبين الاسم الذى اعرابه بالحركتين وهو نوعان احدهما بالضمة والكسرة وهو
الجمع المؤنث السالم والاخر بالضمة والفتحة وهو غير المنصرف وانما قدم جمع المؤنث
السالم اما لكونه اوضح من غير المنصرف اذ معرفته يحصل بالالف والتاء بخلاف غير المنصرف
فانه يحتاج الى بيان علل التسع اولان النصب فيه تابع للجر وهو شائع كما فى جمع المذكر
السالم والتثنية اولان حكمه لا يتغير بخلاف غير المنصرف فان حكمه يتغير بالضرورة وا
لتناسب وبدخول اللام والاضافة اولانه اكثر خلافا فالاصل من جمع المؤنث السالم حيث ترك
فيه احدى الحركات مع التنوين بخلاف جمع المؤنث ولانهما مقابلان بمفرد منصرف
يعنى ان قوله فالمفرد المنصرف ذو جزئين احدهما مفرد والاخر منصرف والجمع المؤنث مقابل
للجزء الاول وهو مقدم فكذا هذا وغير المنصرف مقابل للجزء الثانى وهو مؤخر فكذا
هذا وقال الشارح رح فى الحاشية ان قوله السالم مرفوع على انه صفة للجمع انتهى وههنا

بوجهین احدهما انه ینبغی ان یکون قوله السالم مجرورا علی انه صفة للفظ المؤنث لان السلامة صفة له حقیقة وانما وصف الجمع به باعتبار انه وصف بحال المتعلق ای سالم مفرده والثانی انه لا یجوز توصیفا لجمع بالسالم لان تعریف الصفة ازید من تعریف الموصوف لان الجمع اکتسب التعریف من ذی اللام وهو المؤنث وهو فی مرتبة المستعیر دون مرتبة المعیر اجیب عن الاول ان الشارح انما جعل لفظ السالم مرفوعا رعایة للاصطلاح فانهم قسموا الجمع الی السالم والمکسر وجعلوهما نعتا للجمع وعن الثانی انه جاز توصیف المضاف الی ذی اللام بذی اللام عند الجمهور لانهما فی درجة من التعریف عندهم واما عند المبرد فتعریف المضاف المکتسب من المضاف الیه انقص ومثله یکون بدلا عنده لا نعتا قوله وهو ما یکون بالالف والتاء جواب سوال وهو ان اعراب بعض جمع المذکر ایضا بالضمة والکسرة نحو مرفوعات ومنصوبات فما فائدة تقییده بجمع المؤنث فاجاب بقوله وهو ما یکون بالالف والتاء سواء کان مفرده مذکرا او مؤنثا او تحریر السوال هکذا ان المراد بجمع المؤنث لا یخلو اما ان یراد به الحقیقی وهو ما یکون مفرده مؤنثا او المجازی وهو ما یکون مفرده مذکرا او کلاهما فعلی الاول دخل فیه مسلمات وخرج عنه المرفوعات والمنصوبات مع انه معرب بهذا النوع من الاعراب وعلی الثانی دخل فیه المرفوعات واخویه وخرج عنه مسلمات وعلی الثالث یلزم الجمع بین الحقیقة والمجاز فاجاب بقوله وهو ما یکون بالالف والتاء اشارة الی ان المراد عموم المجاز وهو المعنی الاعم وهو ما یجمع بالالف والتاء سواء کان مفرده مؤنثا او مذکرا او تحریر السؤال هکذا ان قول الماتن لا یکون جامعا ولا مانعا اما الاول فلانه خرج عنه المرفوعات واخویه لان مفردها مذکور واما الثانی لانه دخل فیه سنین لانه ایضا جمع للمؤنث مع انه لیس معرب بهذا النوع من الاعراب فاجاب بقوله وهو ما یکون الخ فیکون جامعا ومانعا قوله واحترز به عن المکسر لان حکمه قد علم فان قیل الاولی ان قال لان حکمه مخالف من حکمه لان الاحتراز لیس من جهة انه قد علم بل من جهة ان حکمه مخالف من حکمه قلنا العلم مسند الی المکسر باعتبار حکمه لا الیه باعتبار النفس قوله رفعا جواب سوال وهو انه لا نسلم ان جمع المؤنث بالضمة والکسرة والا لزم اجتماع الحرکتین علی حرف واحد فاجاب بما حاصله انه فی زمانین وانما لم یذکر الماتن قوله رفعا ونصبا وجرا بثلاثة اوجه الاول لامتحان المتعلم وللاختصار وللاکتفاء بما سبق قوله اجراء للفرع الخ فان قیل المخالفة علی هذا التقدیر ایضا ثابت لان الجمع المذکر معرب بالحروف وجمع المؤنث بالحرکات فیلزم زیادة الفرع علی الاصل قلنا الاعراب بالحرف یکون فی الجمع اصلا باعتبار ان الجمع فرع والاعراب بالحرف ایضا فرع واعطاء الفرع للفرع اصل فصار الاعراب بالحرکة فی الجمع فرع خلاف اصل فلا یلزم زیادة الفرع علی الاصل او نقول انما جعل اعراب جمع المؤنث بالحرکة للضرورة لعدم وجود حرف صالح للاعراب فی اخره فان قیل ان قوله اجراء مفعول له لقوله تابع والشرط فی حذف اللام منه اتحاد الفاعل وهو مفقود ههنا لان فاعل تابع هو الضمیر الراجع الی النصب وفاعل اجراء هو المتکلم قلنا

معناه ان النصب فيه محكوم عليه بالتبعية اجراء للفرع اه فالفاعل فيهما المتكلم فاحفظه فانه ينفعك في مواضع كثيرة قوله اخوك وابوك لما فرغ من بيان الاعراب بالحركة شرع في بيان الاعراب بالحرف وانما قدم الاخ على الاب مع ان الاصل تقديم الاب رعاية لقوله تعالى يوم يفر المرء من اخيه وامه وابيه وصاحبته وبنيه وانما قدم في الاية رعاية لاسلوب الترقي من الادنى الى الاعلى في القرابة قوله وحموك بكسر الكاف دفع وهم وهو ان يتوهم انه مقروء بالفتح والحال انه لا يصح اضافة الحم الى المخاطب لان الحم قريب المرءة وقوله لان الحم دليل لتعين الكسر ههنا قوله والهن الشئ المنكر قوله الذي يستهجن صفة كاشفة له قوله كالعورة كان فلانا طويل الذكر او واسع الدبر قوله والصفات الذميمة كان فلانا مأبون او عاري الراس او قصير الانف او كبير الراس قوله والافعال القبيحة كانه سارق اوزان قوله وهذه الاسماء الاربعة منقوصات واوية اشارة الى بيان اللغة والى ان هذه الاسماء الستة ليست على وتيرة واحدة وانما كانت واوية لقولهم ابوان واخوان وحموان وهنوان قوله لان اصله فوه بدليل قولهم افواه قوله فوه بفتح الفاء وسكون العين اذ لا دليل على الحركة والاصل السكون فان قيل لا نسلم انه لا دليل على الحركة لانه قد جاء جمعه افواه فدل على التحريك اذ لا يجمع ساكن العين على افعال قلنا هذه القاعدة مسلمة لكن لا مطلقا بل في الصحيح واما المعتل الساكن العين فيجمع عليه نحو بيت وابيات وثوب واثواب ثم اعلم انه لما كان اصله فوه حذفت الهاء حذفا غير قياس وابدلت الواو ميما لانهما شفويتان وحرفا لين هذا بيان المناسبة واما بيان القرينة فهي انه لو لم يبدل لورد الاعراب على العين كما في يد ودم فيجب ابدالها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيبقى حرف واحد عند اجتماع الساكنين اذا اضيف الى ياء المتكلم وعند اضافتها الى غير ياء المتكلم لم يبق علة ابداله ميما وهو خوف الحذف عند التقاء الساكنين فيعود الى اصله فقال فوك بضم الفاء تبعا للاخوات وتبعا للواو وايضا الاعادة عند الاضافة بالسمع من العرب كما قال الشارح رح قوله اذ اصله ذوو ثم نقلت ضمة الواو الثاني الى ما قبله وحذف التنوين دون الواو لئلا يلزم اجحاف الكلمة فان قيل لم قدم الناقص على الاجوف واللفيف قلنا الناقص اكثر منهما والعزة للتكاثر ولان قيل المص رح عمدة والمخالفة اذا وقعت من العمدة لا بد من النكتة والحال ان ههنا وقع المخالفة لانه اضاف ذو الى الظاهر والباقي الى الضمير قلنا انما اضاف ذو الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس لان ذو وضعت لتوصيف شيئ باسم الجنس كقولك رجل ذو مال فان ذو لوصف الرجل بالمال وان لم يكن بين الرجل والمال اتحاد ولم يصح الحمل قوله ولو ... اشارة الى بيان المتعلق لقوله بالواو الخ قوله هذه الاسماء الستة جواب سوالين احدهما انه يلزم اللغو والاستحالة في قول المص رح اما اللغو فهو ان الشرط في الخبر ان يفيد ما لا يفيد المبتدأ والواو يعلم من المبتدأ اعني قوله اخوك الخ لانه ملفوظ فيه فما الحاجة الى قوله بالواو واما الاستحالة فهو انه لما ذكر الواو في اخوك واخواته فكيف يحكم عليه بالالف والياء والثاني ان المذكور في قول الماتن الحكم على الجزئي وهو كونها مضافة الى الضمير والمقصود هو الحكم على الكلي سواء كانت

مضافة الی مضمر او مظهر **فاجاب** بقوله هذه الاسماء الستة ای مع قطع النظر عن الخصوصیات وانما
اتی المصـ رح بالاضافة الی الضمیر لمقابلة قوله ذو مال ثم یرد علیه ان قول الشارح لایدل علی العموم
بل دال علی مایدل علیه قول المصـ لان الشارح ذکر فی عبارته کلمة هذه حیث قال هذه الاسماء ...
فیکون اشارة الی ماهو المذکور فی المتن فاجاب حسب العفو عنه بقوله وحاصله ان الاسماء الستة حکمها
کذا یعنی ان لفظ اسم الاشارة مقحم وزائد وانما دخل الفاء فی قوله فاعراب هذه الاسماء مع
ان المبتدأ لیس اسم موصول لمتابعة قوله سابقا فالاعراب فیهما بالضمة الخ لاشتراکهما فی اللفظ والمعنی
وههنا اعتراض وهو انه یلزم اجتماع الواو والالف والیاء علی اعراب واحد وهو الرفع او النصب
حیث قال بالواو والالف الخ وایضا لما کان المراد هذه الاسماء مع قطع النظر من الخصوصیات دخل
فیه المصغر والمثنی والجمع منها فدفع الاول بقوله بالواو رفعا والالف الخ **وعن** الثانی بقوله
ولکن لا مطلقا بل حال کونها مکبرة اذ مصغراتها معربة بالحرکات لانه یتحرک عینه ولامه وجوبا لئلا
یلزم التقاء الساکنین ولما تحرک لاحاجة الی الاعراب بالحروف لوجود الاصل وهو الحرکة ثم یرد ان
فی الحذف لابد من القرینة اعنی حذف قوله مکبرة وموحدة **فاجاب** انما لم یصرح بهذین
القیدین اکتفاء بالامثلة وانما لم یکتف عن شرط الاضافة بالامثلة لئلا یتوهم اشتراط اضافتها
بکونها الی الکاف **قوله** ولم تکن مضافة اصلا ای لا الی المظهر ولا الی المضمر **قوله** فاعرابها
بالحرکات لانها اذا لم تکن مضافة لم یظهر حرف الاعراب لانه یحذف لالتقاء الساکنین بینه
وبین التنوین **وههنا بحث** لطیف وهو ان قوله مضافة حال من الضمیر المستکن فی الظرف
اعنی قوله بالواو والیاء لانه اذا حذف المتعلق انتقل الفاعل منه واستتر فی الظرف فح یلزم تقدیم
الحال علی العامل المعنوی وهو لایجوز کما قال المصـ رح فی بحث الحال ولایتقدم الحال علی العامل المعنوی
قلنا الظرف عامل لفظی علی مذهب الشارح اذ العامل اللفظی عنده مایکون ملفوظا او مقدرا و
متعلق الظرف وان لم یکن ملفوظا لکنه مقدر فی نظم الکلام **فان قیل** هذا الجواب انما یستقیم علی
مذهب الشارح رح لکن لایستقیم علی مذهب المصـ رح لان الظرف عامل معنوی عنده لان عنده
مالا یکون له حصة فی اللفظ **قلنا** عبارة المصـ رح محمولة علی القلب ولذا قدم الشارح قوله بالواو و
الالف علی قوله مضافة مع ان قوله مضافة الی غیر یاء المتکلم فی الکافیة مقدم علی قوله بالواو والالف
فان قیل هذا الاعتراض غیر وارد علی المصـ رح فلاحاجة الی القلب لانه قال فی بحث الحال ولا
یتقدم الحال علی العامل المعنوی بخلاف الظرف ای بخلاف ما اذا کان العامل المعنوی ظرفا
فانه یتقدم الحال علیه **قلنا** سلمنا لکن عند سیبویه لا یجوز فقدم الشارح رح لیکون عبارة
المصـ رح صحیحا عند الکل **فان قیل** حمل العبارة علی مذهب الکل اولی من الحمل علی مذهب
البعض فلم قدم المصـ رح قوله مضافة **قلنا** انما قدم المصنف رح قوله مضافة
لیذهب الذهن الی کلا المذهبین لانه لما قدم صح علی مذهب المالکی انه حال من المبتدأ

وصح على مذهب الجمهور لانه حال من الضمير في الظرف . . . . واخر الشارح لانه نظر الى مذهب الجمهور فقط

قوله لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها كسائر الاسماء المضافة الى ياء المتكلم في اعرابها تقديريا كما قال المصرح التقدير فيما تعذر كعصا وغلامي قوله وانما جعل اعراب هذه الاسماء اعلم ان المدعي مركب من امور ثلثة الاول جعل اعراب بعض الاحاد بالحروف والثاني جعل اسماء الستة من الاحاد والثالث جعل هذه الاسماء الستة دون غيرها اشار الى دليل مدعى الاول بقوله وانما جعل الخ والى الثاني بقوله وانما اختاروا الخ والى الثالث بقوله وانما اختاروا هذه الاسماء اوتحرير هكذا فان قيل الاصل في المفردات هو الاعراب بالحركة فلم اعربت هذه الاسماء بالحروف قلنا لما كان اعراب المفردات بالحركات واعراب التثنية والجمع بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا بالحروف لئلا تكون بينهما وحشة ومنافرة تامة مع ان بينهما مناسبة وهي كونهما ماخوذا وماخوذ منه فلابد ان يكون في عوارضهما ايضا مناسبة فان قيل انه علم منه ان المثنى والمجموع مقدم في الوجود على الاحاد على مايشعر به جعل الجعل الثاني مسببا عن الاول قلنا المراد من قوله لما جعلوا اعراب المثنى الخ ارادة اعراب المثنى فلا يرد فان قيل لما انحصروا في الستة قلنا اعراب كل واحد من المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسما فان قيل لم اختاروا هذه الستة قلنا لمشابهتها المثنى والمجموع في كون معانيها منبئة عن التعدد اما المثنى والمجموع فظاهر واما الاسماء الستة فلان الاب والاخ ايضا ظاهر واما الحم فيتوقف تعقله على الصفات الذميمة والعورة وايضا الهن هو الشئ المنكر يستلزم المنكر على صيغة اسم الفاعل وكذا الفم يستدعي اللسان والشخص فان قيل الانباء عن التعدد موجود في سائر الاسماء كالوالد والولد والابن والعم والام وغير ذلك قلنا لوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها بخلاف ماذكرت من الاسماء وههنا بحث من وجهين احدهما انه وان لم يكن في اخرها حرف صالح لكن ينبغي ان يعطى حرف صالح بان يزيد الحرف في اواخرها والاخر في اخر يد ودم ايضا وجد الحرف الصالح فينبغي ان يجعلا من الاسماء الستة اجيب عن الاول ان ارتكاب خلاف الاصل لاجل خلاف الاصل غير جائز وذلك لان الزيادة خلاف الاصل والاعراب بالحروف ايضا خلاف الاصل وعن الثاني انه لابد من الحرف الصالح حين الاعراب ولا وجود لحرف صالح في يد ودم حين الاعراب فان قيل ما الوجه انه اعيد الى الاسماء الستة دون يد ودم مع انه محذوف في الكل قلنا لوجود سمع من العرب عادة في الاسماء الستة دون يد ودم واقول في الجواب عن يد ودم بوجه اخر وهو ان الشرط في اعادة المحذوف ان يكون الحرف المحذوف من اخره هو الواو لئلا انقلاب الاخف الى الاثقل لان يد مثلا لو اعرب بالحرف القلب الياء في حالة الرفع واوا لئلا يلزم انقلاب الاخف الى الاثقل وهو غير جائز فان قيل هذا منقوض بكلا فلذا في حالة الرفع يكون بالالف وفي حالة النصب والجر يكون بالياء عند الاضافة الى الضمير فيلزم انقلاب الاخف

الی الاثقل لان الالف اخف من الیاء **قلنا** ان فی کلا لا یلزم ذلک x x x ۲۷، لان الالف فیہ بدل من الیاء لان اصلہ کلی فرد الی الاصل حالۃ النصب والجر بخلاف ید فان اصلہ یدی بالیاء والواو فیہ لیس باصلی فیلزم انقلاب الاخف الی الاثقل **فان قیل** ینبغی ان یعرب الابن بالحرف لوجود الواو فی اخرہ لان اصلہ بنوٌ فلا یلزم انقلاب الاخف الی الاثقل **قلنا** لا یعرب الابن بالحرف من وجہ اٰخر وھو لئلا یلتبس بالجمع علی تقدیر الاعراب بالحرف لان الابن یجمع بالواو والنون نحو بنون فاذا اضیف ھذا الجمع یسقط النون فیصیر بنوک فاذا اعرب الابن بالحرف عند الاضافۃ وقیل بنوک التبس الواحد بالجمع **فان قیل** ھذا الالتباس موجود فی اخوک وابوک ایضا لان الاب ایضا یجمع علی ابون فاذا اضیف تسقط النون فیصیر ابوک وللمفرد ایضا یجیٔ ابوک فوجد الالتباس **قلنا** عن اصل الاعتراض ان الابن وان کان فی اخرہ واو محذوف الا انہ عوض عنہ بالھمزۃ وانما اعید ذلک الحرف لو لم یعوض عنہ شیٔ **قولہ** وما یلحق بہ جواب **سوالین** احدھما انہ لا یصح عطف کلا علی المثنی لانہ عطف علی النفس لان کلا لیس الا مثنی باعتبار انہ لا یقع علی الواحد والاٰخران ذکر کلا بعد المثنی مستدرک لانہ ایضا مثنی **فاجاب بقولہ** وما یلحق بہ یعنی انما قدم کلا علی المثنی مع انہ مناسب بالمثنی صورۃ ومعنی اما لکون اعراب کلا فی بعض الاحوال بالحرکۃ او لکونہ اخف بالنسبۃ الی المثنی والاخف مقدم **قولہ** ولم یذکرہ لکونہ فرع کلا فذکر الاصل کذکر الفرع **فان قیل** ینبغی ان لا یذکر جمع المونث السالم ایضا لانہ فرع جمع المذکر السالم **قلنا** انما اکتفی بذکر الاصل عن ذکر الفرع اذا کان اعرابہ موافقا لاعراب الاصل وفی الجمع المونث لیس کذلک **فان قیل** فعلی ھذا ینبغی ان لا یذکر اثنتان مع انہ فرع الاثنان واعرابہ موافق للاصل **قلنا** النکتۃ للفار لا للقار لان الذکر اصل **قولہ** حال کون کلا **جواب سوال** وھو ان قولہ مضاف منصوب وللنصب طرق کثیرۃ فسأل السائل انہ من ای جھۃ منصوب وایضا المتبادر انہ حال من المثنی ایضا فعلی ھذا فاتت المطابقۃ بین الحال وذی الحال فی الافراد والتثنیۃ وایضا یفید تقید المثنی بالاضافۃ والحال انہ مطلق فاجاب بقولہ حال کون کلا ای ویعرب کلا حال کونہ مضافا فیکون کلا فاعل فعل محذوف فلا یرد ان کلا مبتدأ لانہ معطوف علی المثنی والحال من المبتدأ لا یجوز وان جاء علی مذھب ابن مالک لان المبتدأ مثل الفاعل فی کونھما مسندا الیہ **قولہ** وانما قید بذلک ای بکونہ مضافا الی مضمر ولم یطلقہ او لم یقل مضافا الی مظہر **قولہ** باعتبار لفظہ مفرد لانہ لم یسمع ان کلُ وکِل مفرد ، فاذا لم یسمع لہ مفرد لم یکن کلا مثنی اذ المثنی ما لحق اٰخر مفردہ الف ونون وایضا یجوز ارجاع ضمیر المفرد الیہ **قولہ** وباعتبار معناہ ، مثنی لانہ یقع تاکیدا للمثنی نحو جاءنی الرجلان کلاھما **قولہ** فاذا اضیف الی المظہر الذی ھو الاصل لعدم احتیاجہ الی شیٔ اٰخر **قولہ** لکن تکون حرکاتہ تقدیریۃ دفع وھم وھو ان یتوھم انہ لما روعی فیہ الاصل رُوعی فیہ اصل اٰخر وھو ان تکون حرکاتہ لفظیۃ لانھا اصل فدفع بقولہ لکن تکون حرکاتہ تقدیریۃ لان اٰخرہ الف وھو لا یقبل الحرکۃ **قولہ** تسقط بالتقاء الساکنین جواب سوال وھو ان الالف

غیر موجود فکیف قال ان اخرہ الف **قوله** فلذلک قید الخ **وههنا بحث** وهو انه لا حاجة الی هذه العبارة

لان **قوله** لان کلا باعتبار الخ تعلیل لقوله وانما قید بذلک فلا وجه لتعلیله به ثانیا **اجیب عنه**

بان عدم الحاجة ممنوع لان فیه فائدة بیان مشار الیه **قوله** انما قید بذلک یعنی ان المشار الیه بذلک

کون اعرابه بالحروف بکونه مضافا الی مضمر **قوله** وکذا اثنتان اشار بازدیاد لفظ کذا الی انه لیس

عطف المساوی علی المساوی کما هو مقتضی العطف بل هو عطف المشبه علی المشبه به **قوله** فان هذه الا

الجواب سوال وهو ان هذه الالفاظ مفردة لانه لم یکن لها مفرد من لفظها فلا یصح الحاقها بالمثنی

فدفع بقوله فان هذه الخ **اعلم** ان المثنی ما لحق اخر مفرده الف ونون او یاء ونون واما اثنان فلیس

بمثنی بل من اسماء الاعداد لانه لیس له مفرد حتی یلحق باخره الف ونون **قوله** المفتوحة ما قبلها انما ذکر

هذا للفرق بین المثنی والجمع **قوله** والمراد به ما یسمی به **جواب سوال** وهو ان مثل سنون وارضون

یعربان بالواو والیاء مع انهما لیسا بجمع مذکر لانه ما یکون مفرده مذکرا ومفردهما مونث او تحریر السوال

هکذا ان حکم جمع المذکر السالم لا یکون جامعا ولا مانعا اما الاول فانه خرج منه نحو سنین وارضین واما

الثانی فلانه یدخل فیه نحو المرفوعات مع انه اعرابه بالحرکة او تحریر السوال هکذا ان المراد بجمع المذکر لا یخلو

اما حقیقة او مجازا او اعم منهما فعلی الاول خرج منه نحو سنین وارضین لان مفردهما لیس بمذکر مع انهما

اعربا باعراب هذا النوع وعلی الثانی دخل فیه نحو سنین وارضین لکن خرج منه نحو مسلمون ومشرکون

وعلی الثالث یلزم الجمع بین الحقیقة والمجاز **فاجاب بقوله** ما یسمی به اصطلاحا یعنی ان المراد ههنا

عموم المجاز **فان قیل** ان قید ما یسمی به اصطلاحا کما هو مراد ههنا کذلک مراد فی قوله بالالف

والتاء فی جمع المونث فلم لم یقید به ثمه **قلنا** ربما یکتفی الشارح بالقید الذی ذکر فی اللاحق عن السابق

قوله جمع ذو **فان قیل** لم قدم الو علی عشرین مع ان مناسبة عشرون زائد بجمع المذکر فی الصورة

قلنا لا نسلم ان مناسبة عشرون انید بالجمع بل الامر بالعکس لان الو جمع ذو بخلاف عشرون فانه

لیس بجمع اصلا **فان قیل** فعلی هذا ینبغی ان یعد الو من عین الجمع لا من الملحقات **قلنا** ان الو جمع ذو

ولکن لا من لفظه والجمع المذکر الذی کان مفرده من لفظه **فان قیل** ان اولات جمع ذات لا من لفظها

فینبغی ان یذکر اولات مع الجمع المونث السالم ملحقا به **قلنا** ان اولات قلیلة الاستعمال فلم یکفی له ادنی

تعرض وهو ثابت لانه لما قال انه مذکره ملحق بجمع المذکر علم ان مونثه ملحق بجمع المونث **فان قلت**

لا نسلم ان عشرون من الملحقات بل من الجمع لانه جمع عشرة وکذا اخواته **قلنا** لا نسلم انه جمع والا لصح

اطلاق عشرون علی ثلثین ای لثبت من اهل اللغة وسمع منهم اطلاقه علیه کما سمع ان الاسود

کان یطلق فی اصل علی کل ما فیه سواد ثم غلب علی الحیة السوداء لکن لم یثبت منهم ذلک فعلم

انه لیس بجمع فاندفع ما قیل ان ما ذکره[1] لا یفید ان العشرین لیس بجمع فی الاصل بل یکون جمعا

فی الاصل ثم غلب علی العدد المعین **قوله** وانما جعل اعراب المثنی الخ **فان قیل** لا نسلم

---

[1] قوله ان ما ذکره اه اے ما ذکره الشارح من قوله والمراد الخ ۱۲ مفتی عبد الرحیم عفی عنہ ۱۲ اللهم اغفر لی ولوالدی یوم یقوم الحساب ۱۲

ان اعراب المثنی بالالف والجمع بالواو لانه یلزم علی هذا توارد الموثرین علی اثر واحد وذا باطل لان الا اعراب للتثنیة وکذا علامتها لیس الا الالف فیکون الفاعلیة موثرة فی الالف وکذا نفس التثنیة عاملة فی الالف لتکون عاملة **قلنا** توارد الموثر علی اثر واحد باطل اذا کانا من جنس واحد وههنا لیس کذلك لان احدهما حقیقی وهو التثنیه والاخر اصطلاحی وهو الفاعلیة **فان قیل** الاصل فی الاعراب ان یکون بالحرکات فلم اعرب المثنی والمجموع بالحروف **قلنا** انهما فرعان للواحد فاعطی الفرع للفرع والاصل للاصل **فان قیل** ان جمع المونث ایضا فرع فینبغی ان یعطی له الاعراب الفرعی **قلنا** ان فی اخرهما حرف صالح للاعراب بخلاف الجمع المونث لانه لیس فی اخره حرف صالح فاعرب بالحرکة ایضا ضرورة **وههنا بحث** من وجهین الاول کیف یکون الالف والواو فی الاخر مع کون النون بعدها والثانی ان علامة الشیٔ لا تتغیر مع ان الاعراب یتبدل فکیف یصح اطلاق الاعراب علی العلامة **اجیب عن الاول** ان النون فیهما کالتنوین فی الواحد فی معنی کونه دلیلا علی تمام الکلمة فلا یکون من الکلمة **وعن الثانی** ان العلامة غیر متعینة حیث قالوا الیاء والواو علامة الجمع بلا تعین احدهما فلا تغیر اصلا **ویمکن** ان یجاب ایضا ان معنی قولهم لا یجوز التبدیل فی العلامة انه لا یجوز تبدیل العلامة بامر اخر غیر العلامة واما تبدیل العلامة بالعلامة فجائز فلو ذهب الواو وجاء فی بدله الیاء فهو تبدیل العلامة بالعلامة **قوله** ولما جعل اعرابهما بالحروف الی قوله فوز عمت لا یخلو عن خدشة لانه انما یتصور لو کان الحروف مجتلبة للاعراب بعد تمام التثنیة والجمع ولیس کذلك بل الحروف موجودة فیهما قبل الاعراب علامة لهما فجعل ذلك الحرف الموجود اعرابا کما یدل علیه قوله فناسب ان یجعل ذلك الحرف اعرابهما لانه من الاوصاف فعلی هذا لا معنی لقوله فلو جعل ولو حض **اجیب عنه** لعل ذلك بیان الوضع ای ان الجعل المذکور صدر من الواضع **فان قیل** ان الاعراب لا یلاحظ عند الوضع بل انما یلاحظ بعد وضع الکلمة وتمامها **اجیب عنه** ان لهذه الحروف اعتبارین احدهما اعتبار کونها علامة للتثنیة والجمع والاخر اعتبار کونها اعرابا ولا شك ان بالاعتبار الثانی لا توجد الا بالعامل **حاصل الجواب** ان لهذه الحروف لعتبارین احدهما اعتبار الذات وهو نفس الالف والواو والاخر وصف الاعرابیة فاعتبار الاول مقارن مع الکلمة والاعتبار الثانی بعد الکلمة **قوله** ولما جعل اعرابهما بالحروف **فان قیل** ان اراد بالحروف الحروف التی وجد فی اخرهما وزعمتا التثنیة والجمع علیها فقوله وکان حروف الاعراب لیس علی ما ینبغی لانها لما کانت حروف بناء التثنیة والجمع لا یصح اضافتها الی الاعراب وان اراد الحروف المجلوبة الاعراب فعلی هذا یصح قوله وکان حروف الاعراب ای یصح اضافتها الی الاعراب لکن یخالف من قوله وفی اخرهما حرف صالح للاعراب **اجیب عنه** ان المراد بالحروف التی فی اخرهما حین الوضع لکن اضافة الحروف الی الاعراب باعتبار ما یؤول الیه **قوله** فلو جعل اعراب کل واحد منهما بتلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس بان جعل الواو علامة الرفع فی الموضعین والالف علامة النصب فی الموضعین والیاء علامة الجر فی الموضعین

لدفع الالتباس اوجعل کل واحد من الحروف فی کل واحد منهما اعرابا آخر بان جعل الواو علامة الرفع فی التثنية وعلامة النصب فی الجمع مثلا فان قيل يمكن دفع الالتباس بجعل اعراب احدهما لفظيا والآخر تقديريا قلنا الاعراب التقديري لايجوز الا اذا تعذر الاعراب اللفظي او استثقل ولم يتحقق ذلك فيهما قوله فوزعت عليهما فان قيل الاظهر ترك الفاء اذ المتعارف فی جواب لما هو الفعل الماضی بدون الفاء قلنا الفاء ليس من الشارح بل من قلم الناسخ قوله نحو يضربان وضربا ای انه قياس على الفعل وانما كان كذلك لان الالف خفيف والتثنية كثيرة لانها غير مختصة بذوی العقول فان قيل هذا الوجه يجری فی الاسماء ايضا فما الحاجة الى القياس فی الافعال قلنا الاسماء خفيفة فلما وجد وجه آخر من غير ثقل وخفة لا يصير اليه او نقول ان الشارح اختار ترخيم العنان قوله نحو نضربون لان اعراب المفرد بالضمة والواو مناسب بالضمة قوله حال الجر على الاصل لان اعراب المفرد مناسبة بالكسرة قوله وفرقا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء وكسروا النون فی التثنية لكون تنوينا ساكنا فی الاصل والاصل فی تحريك الساكن الكسر وكسروا ما قبل الياء فی الجمع لتوضيح الفرق وههنا بحث وهو لما حصل الفرق بفتح ما قبل الياء فی التثنية وكسر ما قبل الياء فی الجمع فما الحاجة الى الفرق الآخر وهو كسر النون فی التثنيه وفتحها فی الجمع اجيب عنه بان فی بعض المواضع لايحصل الفرق بفتح ما قبل الياء مثل مصطفين لانه جمع مع ان ما قبل الياء مفتوح فيه فلذا كسروا النون فی التثنية وايضا انما كسر النون فی التثنية لوجه آخر وهو لئلا تتوالى الفتحات الاربع فی حالة الرفع احدها ما قبل الالف والاثنان من الالف والرابع فتح النون وفتحت فی الجمع لعدم التوالی مع ان الفتحة خفيفة وقد قيل ان الفتح فی الجمع للتعديل لاجل قلة المجموع وكثرة التثنية قوله وقلة المجموع لانه مختص بذكور ذوی العقول والضم جمع المذكر السالم مشروط بشروط كثيرة كما ستعلم فی بحث الجمع وكلما كان كذلك فهو قليل قوله ولما فرغ دفع وهم وهو ان يتوهم ان قوله التقدير فيما تعذر ايضا بيان مواضع نفس الاعراب كما ان السابق بيان المواضع نفس الاعراب فدفع بقوله ولما فرغ يعنی انه تقسيم آخر قوله المختلفة لان بعضها بالحركات الثلاث والحروف انه ثلاث وبعضها بالحركتين والحرفين قوله الذی اشير الى تقسيمه ای تقسيم الاعراب جواب سوال وهو ان بيان المواضع يقتضی بيان نفس التقسيم الى اللفظی والتقديری ولم يوجد فاجاب بقوله الذی دمنشاء السوال انه لم يوجد بذكر القصدی ودفعه بانه موجود بذكر الضمنی ای فی ضمن بيان حكم المعرب حيث قال ان يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا قوله ولما كان التقديری جواب سوال وهو انه ينبغی ان تقدم اللفظی على التقديری باعتبار الوجوه الاول انه اصل لانه غير محتاج الى التقدير والثانی انه قدم اللفظی فی الاجمال ای فی بيان حكم المعرب والثالث ان من حق العلامة الظهور فاجاب بقوله ولما كان التقديری اقل وكلما كان اقل فضبطه اسهل قوله ای تقدير الاعراب جواب سوال يرد على المصنف وهو انه يلزم الحذو بغير البحث لان كلامنا فی الاعراب لا فی التقدير المطلق فاجاب الشارح الهندی انه بتقدير الموصوف ای الاعراب التقديری واجاب الشارح بقوله ای تقدير الاعراب ای انه بتقدير المضاف اليه لكن ما قال الشارح اولى من قول الشارح الهندی لان فی كلام الشارح لا يحتاج الى الحذف لان الالف واللام عوض عن المضاف اليه

وفی کلام الهندی یحتاج الی الحذف الذی هو خلاف الاصل ولو سلم ان فی کلام الشارح ایضا حذف لکن هو قلیل وهو حذف المضاف الیه وفی کلام الهندی الحذف وهو تقدیر الموصوف ویاء النسبة لیصح حمل الصفة علی الموصوف **قوله** ای فی الاسم **جواب سوال** وهو ان کلمة ما فی قوله فیما عداه یتناول الاسم والفعل جمیعا فعلی هذا ینبغی ان یقید فی الفعل الماضی والامر الحاضر مع انهما من المبنیات فاجاب بقوله ای فی الاسم یعنی ان کلمة ما کما یجیء للعموم کذلک یجیء للخصوص کما قال صاحب المنار من وما للعموم تارة وللخصوص تارة ثم یرد علیه ان اسماء الاشارات والضمائر من الاسماء فینبغی ان یقید فیهما الاعراب مع انهما من المبنیات فاجاب بقوله المعرب ای المراد من الاسم الاسم المعرب او نقول انما زاد الاسم لبیان الموصوف ثم اوّل الشارح کلمة ما بالذی اشارة الی الرد علی الشارح الهندی حیث قال کلمة ما ههنا مصدریة ای فی تعذر الاعراب لانه لو کانت موصولة فهو تقتضی العائد فی الصلة وهو غیر موجود فقال الشارح رد اعلیه ان کلمة ما موصولة والعائد محذوف وهو قوله فیه وجه الرد ان فی قوله احتیاج الی تقدیر الوقت قبله لیصح الظرفیة او جعل فی بمعنی اللام الاجلی والا لیفسد المعنی وایضا مست الحاجة الی تقدیر تعذر فی الامثلة ای عصًا وغلامی والا لم یصح الحمل وایضا لما کان کلمة ما ههنا مصدریة کان فی قوله فیما عداه ایضا مصدریة ویکون فی بمعنی اللام فیفسد المعنی لان معناه الاعراب اللفظی لاجل ما هو المغائر للتعذر والاستثقال وهو فاسد لان المغائرة من التعذر ثابتة فی جمیع الاشیاء والحال ان الاعراب اللفظی لیس لاجل جمیع الاشیاء بل لاجل العامل مع انتفاء التعذر فیکون فی کلامه کثرة خلاف الاصل بخلاف ما قال الشارح لان فی کلامه حذف العائد فقط **وههنا بحث** وهو انه ما الباعث علی الشارح انه جعلها موصولة مع ان الظاهر کونها موصوفة لانه قائم مقام الخبر والاصل فی الخبر التنکیر **اجیب** عنه ان حذف الضمیر من الصلة احسن منه فی الصفة لکون اتصالها بالموصول اشد اذ لاغنی للموصول عنها بخلاف الصفة فانها لیست من ضروریات الموصوف ثم فی الصفة احسن منه فی خبر المبتدا لانها مع الموصوف جزء الجملة وزیادة التحقیق فی بحث عائد الخبر اذا کان جملة فطالعه ان شئت **قوله** تعذر الاعراب **جواب سوال** وهو ان الضمیر فی قوله تعذر لایخلو اما ان یرجع الی الاعراب او الی کلمة ما فعلی الاول لم یوجد العائد فی الصلة وعلی الثانی فات استقامة المعنی فدفع بما حاصله ان الضمیر عائد الی الاعراب والعائد محذوف ثم للتعذر معنیان احدهما ما لایمکن الوصول الیه اصلا والثانی ما یمکن الوصول الیه بتکلیف فتوهم المعنی الثانی فعلی هذا الا یصح مقابلته مع قوله او استثقل فدفع بقوله ای امتنع ای المراد المعنی الاول ثم یرد علیه انه لما کان بمعنی امتنع فلا یصح قول الشارح فی الاسم المعرب لان الامتناع لایکون الا فی المبنی وایضا ان تقدیر الشیء فرع لوجوده فاذا امتنع فکیف یصح اطلاق التقدیر علیه فاجاب بقوله ظهوره فی لفظ وههنا بحث وهو ان فی المبنی ایضا امتنع ظهوره فی اللفظ **اجیب** عنه ان للمعرب لفظین احدهما قبل الاعلال والاخر بعد

الاعلال فالمراد من اللفظ هو اللفظ الثانی ولا یمتنع علی اللفظ الاول بخلاف المبنی فان الامتناع فیه مطلق **قوله** وذلک اذا لم یکن **جواب سوال** وهو ان ذکر الاستثقال مستغنی عن ذکر التعذر لان ذکر الادنی یدل علی ذکر الاعلی بطریق الاولی حاصل الدفع ان ذکر التعذر لاجل ان محله مغایر من محل الاستثقال لانه فی الحرکة والحرف جمیعا بخلاف التعذر لانه فی الحرکة فقط **قوله** کما فی الاسم المعرب اشارة الی الامرین احدهما جواب سوال وهو ان الکاف فی قوله کعصا بمعنی المثل فیکون مضافا الی عصا والمضاف الیه خارج فی الکلام فلا یعلم حال عصا فاجاب بقوله کما فی الاسم المعرب الخ وهذه القاعدة صادقة علی عصا ایضا والثانی ان ما قال الشارح بیان حاصل المتن لان الکاف فی کعصا تدل علی ان التعذر غیر مختص بعصا فقول الشارح رح کما فی الاسم لیس الا معناه **قوله** فی اخره الف مقصورة **وههنا بحث** وهو ان قوله اخره ظرف والالف مظروفه فیلزم ظرفیة الشیء للنفس لان اخر الاسم لیس الا الالف **اجیب عنه** ان الظرف هو الاخر وهو اعم من ان یکون الفا وغیره والالف خاص فیکون من قبیل ظرفیة العام للخاص **قوله** سواء کانت موجودة ۱۲ **جواب سوال** وهو ان الالف غیر موجودة فی عصا لانه سقط بالتقاء الساکنین فاجاب بقوله سواء کانت موجودة فی اللفظ کالعصا بلام التعریف او محذوفة بالتقاء الساکنین وانما اختار المص رح هذا الخفاء امر هذا القسم وظهور مقابله **قوله** وکما فی الاسم المعرب الخ والغرض فیه ما مر فی کعصا اعلم ان التقدیر قد یکون بالتعذر وقد یکون بالاستثقال ثم التعذر انما یکون بامرین احدهما بالالف المقصورة فی اخر الاسم والاخر بالاضافة الی یاء المتکلم **وههنا بحث** وهو ان حصر تقدیر الاعراب فی التعذر والاستثقال باطل لانه قد یکون بالوقف نحو جاء فی زید مع انه لا تعذر فیه ولا استثقال **اجیب عنه** انه داخل فی التعذر لانه لما استثقل اخره بالسکون تعذر الحرکة **اعلم** ان اکثر النحاة ذهبوا الی ان باب غلامی مبنی للاضافة الی المبنی وخالفهم المص رح باعتبار الوجهین احدهما ان غلامای معرب ای تثنیته معرب لانه اذا اضیف فی حالة الرفع الی یاء المتکلم کانت بالالف وفی حالة النصب والجر بالیاء بالاتفاق علم ان الاضافة الی المبنی لا یوجب البناء والثانی ان الاضافة تقوی جهة الاسمیة فیکون معربا **وههنا بحث** وهو انه منقوض بحیث واذ لانهما مبنیان مع الاضافة **اجیب عنه** ان الاضافة الی المفرد تقوی جهة الاسمیة وهما مضافان الی الجملة لا الی المفرد والحاصل ان الاضافة مانع للبناء لا رافع له ای اذا کان الاسم الموجود فی کلام العرب معربا ثم اذا اضیف فهذه الاضافة مانع للبناء واذا کان الاسم الموجود فی کلام العرب مبنیا فهذه الاضافة لیست برافعة للبناء **قوله** فانه لما اشارة الی تطبیق المثال مع الممثل والیضا اشارة الی ضعف قول البعض **قوله** موافقة لها ومخالفة الخ لانه یلزم توارد المؤثرین علی اثر واحد وهو ممتنع **قوله** غیر مرضی اشارة الی ان له وجوه ان لم یکن ضما وهو ان الیاء انما یقتضی الکسر ما قبلها سواء کانت اعرابیة او بنائیة فیمکن ان یزول کسرة الاولی لعروض الثانیة استیفاء لحق المستحق واجتنابا عن اعتبار خلاف الاصل وهو الاعراب التقدیری ووجه الضعف هذا من قبیل زوال المسبب مع بقاء السبب **فان قیل** لم الوجه انهم رعوا المناسبة ولم یرعوا العامل **قلنا** العنایة بکسرة للدلالة الکثیر لکونها بنفس الکلمة لان الیاء ولشدة اتصالها صارت کالجزء الاخیر فانه لا یجوز

الفصل بين المضاف والمضاف اليه بخلاف كسرة الاعراب لانه من العامل وليس بين العامل والمعمول شدة الامتزاج خصوصا اذا لم يفت جانب الاعراب بالكلية لجواز تقديره بخلاف ما لو قيل بزوال كسرة الملائمة فانه يفوت جانب رعاية الياء بالكلية فان قيل لم لا يجوز ان تجعلها علامة الاعراب الف من قبيل توارد المؤثرين على اثر واحد كما في علامتي التثنية والجمع كما مر آنفا قلنا ان ههنا يلزم توارد المؤثرين من جنس واحد وذا لا يجوز بخلاف التثنية والجمع لان ثمه ليس من جنس واحد كما مر بيانه قوله في الاحوال الثلث اشارة الى بيان نصب قوله مطلقا قوله يعني كون الاعراب اشارة الى ان قوله مطلقا ليس بمتعلق بباب غلامي كما هو الظاهر لقربه بل هو متعلق بالبابين قوله واستثقل على صيغة المجهول لانه متعدي بخلاف تعذر لانه لازمي قوله عطف على تعذر جواب سوال وهو ان كلمة او للعطف يقتضي المعطوف والمعطوف عليه فما هما قوله اي تقدير الاعراب اشارة الى الحاصل بالعطف قوله وذلك اذا كان محل الاعراب ياء ليس هذا اشارة الى ضابطة الاستثقال مطلقا كما في بحث التعذر بل هو بيان احد قسميه وبيان قسم الثاني فيما سيأتي قوله كما في الاسم الذي اشارة الى الامرين كما مر في عصا قوله الذي في آخره ياء اي الياء الذي هو جزء الكلمة فلا حاجة الى تقييده بغير ياء المتكلم لانه ليس جزء الكلمة قوله اي في حالة الرفع اشارة الى بيان نصب قوله رفعا وجرا وههنا اعتراض مشهور وهو ان تعذر الاعراب في مثل عصا واستثقاله في قاض لا يخلوا ما قبل الاعلال واما بعد الاعلال فعلى الاول ينبغي ان يكون الاعراب في كليهما مستثقلا اذ في آخر عصا هو الواو قبل الاعلال وهو يقبل الحركة وعلى الثاني يلزم ان يكون في كليهما متعذرا لان الياء غير ملفوظ في قاض اجيب عنه المراد ان في عصا بعد الاعلال وفي قاض قبل الاعلال او نقول ان الياء المقدرة في قاض كالملفوظ قوله عطف على قوله كالقاضي اشارة الى الامرين احدهما دفع وهم والثاني الرد على الشارح الهندي اما الاول فهو ان قوله ونحو مسلمي معطوف على قاضي لا على كالقاضي فيلزم استدراك قوله واما الثاني فهو ان الشارح الهندي قال انه عطف على قاض وحده ودخل تحت الكاف اي كنحو مسلمي ولا يلزم الاستدراك لانه يفيد بالكاف اشتراك مسلمي في تقدير الاعراب بقاض في الاستثقال ويفيد بنحو كلمة مسلمي يعني المراد بنحو مسلمي كل جمع للمذكر السالم مضافة الى ياء المتكلم يكون اعرابه في حالة الرفع مقدرا المقصود احدهما مغائر عن الاخر وجه الرد ان كلمة مسلمي يفهم من لفظه انه مثال والمقصود فيه ليس خصوصيته المذكورات بل المراد منه ذكر المذكورات واخواتها جميعا قوله يعني تقدير الاعراب جواب سوالين احدهما ان الاصل في العبارة الايجاز والاختصار فلا بد للمصنف ان لا يذكر نحو وعطف مسلمي على قاض والاخر ما الوجه ان المصنف ذكر لتقدير الاعراب من جهة التعذر مثالين كلاهما الحركة وذكر للاستثقال مثالين احدهما بالحركة والاخر بالحرف فاجاب بقوله يعني الخ حاصل الاول انه ذكر نحو تنبيها على انه نوع اخر يعني ان التقدير في قاض من قبيل الحركة وفي مسلمي من قبيل الحرف وحاصل الثاني ان تقدير الاعراب من جهة التعذر مختص بنوع واحد فلذا ذكر مثلين من نوع واحد واما التقدير من جهة الثقل ليس بمختص بنوع واحد

فان قيل لانسلم ان التقدير للتعذر مختص بنوع واحد وهو الحركة بل قد يكون بالحرف كما فى صورة الحكاية عن التثنية ومنه قول من قال هات من تمرتان فى جواب من قال هذان تمرتان فان الاعراب فى قوله من تمرتان مقدر لان الالف للحكاية مانعة عن ظهور الياء لفظا فحكمنا بانها التقدير قلنا انه شاذ قليل ـ ـ لم يلتفت اليه كتقدير الاعراب بالحروف فى الاحوال الثلث شاذ لم يلتفت المص رح اليه كما لم يلتفت الى شذوذه من قول الشارح قوله وقد يكون فى الاعراب جواب سوال وهو ان تقدير الاعراب بالحروف كما يكون فى حال الرفع كذلك فى الاحوال الثلاث مثل جاءنى ابو القوم فلم لم يتعرض المص اليه فاجاب عنه بقوله وقد يكون اه يعنى انه قليل لانه ادخل قد على المضارع قوله اى الاعراب اللفظى لما كان القاعدة عندهم ان الاسم المتصل بياء النسبة كان حكمه حكم المستغاث فى اقتضاء الموصوف فلبيان الموصوف قال اى الاعراب وانما لم يجعل الاعراب مضافا اليه كما فعل فى قوله التقدير فيما اذا تعذر لان ثم لم يكن الياء موجودا وههنا موجودة قوله للتلفظ به جواب سوالين احدهما ان تخصيص الاعراب اللفظى فيما عدا المذكور غير صحيح لان اللفظى كما يكون فيما عداه يكون فى المذكور ايضا لان اللفظ اعم من ان يكون حقيقيا او حكميا او الفتحة والكسرة المقدرة فى المذكور لفظيا حكميا اذ يجرى عليها احكام اللفظ الحقيقى لانها تدل على فاعلية الفاعل الخ كما ان الاعراب اللفظى الحقيقى تدل على فاعلية الفاعل مثل جاءنى زيد والثانى انه لما كان اللفظى مبتدأ المحذوف الموصوف وهو الاعراب لا يصح نسبة الاعراب الى اللفظ لانه يوهم ان النسبة بعلاقة الصدور كما فى قوله رجل ضربى مع ان اللفظ لا يصدر من الاعراب فاجاب بقوله للتلفظ وحاصل الجواب عن الاول سلمنا ان اللفظ يطلق على الحقيقى والحكمى لكن اذا لم يؤول باسم المفعول واذا اول به اراد واهنه الحقيقى لاصطلاحهم وحاصل الجواب عن الثانى انه اذا اول باسم المفعول زال معنى الياء فلا يثبت وهم الصدور وانما اول باسم المفعول المزيد لبيان الواقع لان اللفظ بمعنى ما يتلفظ به الانسان كما لا تعريف عليه قوله فيما عداه اعلم ان كلمة ما ههنا موصولية عند الشارح الهندى لان ههنا ضميرين احدهما بارز والاخر مستتر بخلاف ثمه لان ثمه ضمير واحد وهو المستتر فى قوله تعذر فلم يوجد العائد قوله فيما عداه اه ذكر جواب سوال وهو انه فات المطابقة بين الراجع والمرجع لانها شيئان احدهما التعذر والاخر الاستثقال فدفع بقوله ما ذكر فان قيل ينبغى ان يرجع الى كلمة ما فلا حاجة الى التاويل الذى ذكره الشارح وايضا يرد ان اعتراض عدم المطابقة غير وارد لان استثقل عطف على تعذر بكلمة او فيكون المراد احدهما فيصح ارجاع ضمير المفرد اليه فلا حاجة الى تاويل الشارح اجيب عن الاول بان الارجاع الى القريب اولى ولا يصح الارجاع الى القريب الا بالتاويل الذى ذكره الشارح وعن الثانى انه وان ذكر استثقل بكلمة او لكن الامثلة ذكرت بالواو مثل عصا وغلامى وقاض ومسلمى فاعتراض عدم المطابقة اى عدم مطابقة الضمير مع الامثلة وارد فمست الحاجة الى تاويل الشارح قوله مما تعذر الخ جواب سوال وهو ان البعض من المذكور مفرد منصرف وجمع مكسر فعلم منه ان اعرابهما ليس بلفظى فاجاب بقوله مما تعذر قوله ولما ذكر فى تفصيل المعرب جواب سوالين احدهما ان المقصود فى النحو بيان المرفوعات

بحث غیر المنصرف

لیس منها فلم عرفه والثانی ان المذکور فیما بعد تفصیل غیر المنصرف وهو یقتضی الاجمال مولانا اجمال اشارة
فاجاب بقوله ولما ذکر قوله وکان غیر المنصرف جواب سوال وهو انه ما الوجه للمص انه عرف بغیر المنصرف
واکتفی به عن تعریف المنصرف ولم یعکس فاجاب بقوله وکان غیر المنصرف اقل لانه مشروط بشرائط وکلما
کان کذلک فهو اقل وجودا قوله وبمعرفته یعرف المنصرف جواب سوال وهو ان تعریف المنصرف وان لم
یذکره فی الاول لکن ینبغی ان یذکره فی الاخر فاجاب بقوله وبمعرفته یعرف المنصرف وهو ما لیس
فیه علتان او واحدة تقوم مقامهما فلا حاجة الی تعریفه قوله علی قیاس الخ متعلق بقوله اقل قوله واکتفی
بتعریفه وانما لم یکتف عن الاعراب اللفظی بالاعراب التقدیری بل صرح به حیث قال واللفظی فیما عداه
لان النکتة للفار لا للقار وهو قار فی اللفظی فان قیل ان الاکتفاء انما یصح اذا کان الاعراب منحصرا
فی المنصرف وغیر المنصرف ولیس کذلک لان ههنا امر ثالث وهو التثنیة والجمع لانهما غیر داخلین فی
التعریف الذی نقل من الجمهور للمنصرف وغیر المنصرف حیث قالوا بانه الذی یدخله الحرکات الثلث والتنوین
وغیر المنصرف الذی یسلب عنه الجر والتنوین قلنا المعرب ان لم یکن منحصرا فی القسمین عند الجمهور
لکن منحصر فی القسمین عند المص کما یعلم من تعریفهما عند المص قوله ای اسم جواب اسولة الاول
ان لفظ غیر مبتدا نکرة لتوغلها فی الابهام لا یصیر معرفة بالاضافة وان صارت نکرة مخصصة
والمتبادر من کلمة ما موصولیة لغلبة استعمالها فی الموصول فیلزم تنکیر المبتداء المخصص مع تعریف الخبر
وذا لا یجوز والثانی ان الموصول مع الصلة شئ واحد فلو فرضت الجنس لا یوجد الفصل فی التعریف
ولو فرضت فصلا لا یوجد الجنس فیه والثالث ان کلمة ما الموصول عامة فمعناه غیر المنصرف الذی
ای الشئ فعلی هذا لا یوجد الجنس لان الجنس فی تعریف القسم لیس الا مقسم ذلک القسم ومقسم غیر المنصرف
اسم معرب لا الشئ لانه جنس بعید والرابع ان الشئ یتناول الفعل فینبغی ان یکون ضربت بسکون التاء غیر منصرف
لان فیه الوصفیة والتانیث فاجاب بقوله ای اسم یعنی انه لما عبر عن کلمة ما بنکرة علم انها موصوفة لا
موصولة فلا یرد شئ وههنا بحث من وجوه الاول انه انما یلزم تنکیر المبتداء المخصص مع تعریف الخبر
اذا کان لغیر المنصرف اضداد وههنا ضد واحد وهو المنصرف واذا کان له ضد واحد یصیر معرفة
فلا یلزم تنکیر المبتداء فلا یرد السوال الاول والثانی ان المراد بغیر المنصرف معناه العرفی وهو
مفهوم محصل لم یلاحظ فیه معنی المغائرة ای ما فیه علتان من تسع فیکون غیر المنصرف علم لهذا الجنس
وعلم الجنس لیس من النکرات والثالث فلیکن قوله غیر المنصرف خبر وقوله ما فیه علتان مبتدا
فلا یلزم تنکیر المبتداء اجیب عن الاول هذا انما یستقیم علی قول المص واما عند الجمهور فلیسا
بمنصرفین ولا غیر منصرفین کما عرفت انفا وعن الثانی انه بهذا المعنی نکرة ایضا لان الظاهر
انه اسم جنس لا علم جنس لانه ضروری ولا ضرورة ههنا لان علم الجنس انما یفرض فیما وجد
احد السببین لمنع الصرف دون الاخر وعن الثالث ان جعل الحد مبتدا غیر
صحیح لان الخبر اوضح من المبتدا والحد اوضح
ای وههنا الحد اه
وهو قوله ما فیه علتان

من المحدود فكيف يكون الحد مبتداً **قوله** معرب جواب **سوال** وهو ان التعريف غير مانع لانه دخل فيه حضار و تمار علمين لكوكبين لوجود العلتين اى العلمية والتانيث فاجاب بقوله معرب وحضار و تمار من المبنيات والتحقيق في بحث المبني **قوله** ما فيه علتان فاما ظرف او مبتداء قدم خبره و الجملة صفته **قوله** توثران جواب سوال وهو ان التعريف غير مانع من وجه آخر وهو انه دخل فيه مثل قائمة لوجود التانيث والوصفية فيها مع انها لم تكن غير منصرف فاجاب بقوله توثران والتانيث فيها غير موثر لان شرطه ان يكون علما وهي ليست بعلم لانه لا يجامع مع الوصفية او ان قوله توثران اشارة الى ان مثل حبلى ومصابيح علمين خارج من الجزء الاول وداخل في الجزء الثاني وهو قوله او واحدة تقوم مقامهما لانه وان كان فيهما علتان لكن المؤثر علة واحدة وهي التانيث في الاول والجمع في الثاني لا العلمية ولهذا لو انكرا لم ينصرفا ايضا **قوله** باجتماعهما اشارة الى ان المؤثر مجموع العلتين لا كل واحد منهما بانفراده **قوله** واستجماع شرائطهما جواب سوال وهو ان التعريف غير مانع لصدقه على نوح و على ما دخله اللام او اضيف كالاحمر واحمركم فانه منصرف مع صدق التعريف عليه وانما يندفع النقض به لان من شرائط تاثير العلتين انتفاء ما يعارضهما وقد وجد المعارض فيما ذكرنا في الاول فلان سكون الوسط يعارض السببين لزيادة اختصاصهما بالاسم **فان قيل** ان الشارح رح لما قال توثران فلا حاجة الى قوله واستجماع شرائط وايضا يرد ما الفرق بين نوح و هند ان الاول منصرف قطعا والثاني يجوز صرفه وعدمه على السواء وايضا يرد النقض بما دخله الكسر والتنوين للضرورة او للتناسب لصدق التعريف عليه مع انه منصرف عنده وايضا يرد النقض بمسلمات علما لمونث لصدق التعريف عليه مع انصرافه لدخول الكسرة والتنوين اجيب عن الاول انما ذكر قوله واستجماع شرائطهما لدفع وهم وهو ان يتوهم ان معنى قوله توثران ان يجتمع العلتان لمنع الصرف فقط سواء كان معهما شرائطهما اولا وهذا صادق على نوح فاحتاج الى خروجه بقوله واجتماع شرائطهما وعن الثاني بما قال الشارح في بحث نوح فلينظر فيه وعن الثالث للا دمن الصرف ما في حكم الصرف لا عينه كما قال الشارح ثمه وعن الرابع انا لا نسلم تحقق التانيث في مسلمات لان هذا التاء ليست متمحضة للتانيث لدلالتها على الجمعية **قوله** اثرا مفعول مطلق لقوله توثران اشارة الى دفع سوال وهو انا لا نسلم ان تحرك الاوسط او الزيادة على الثلث من شروط العجمة لان وجود المشروط بدون الشرط محال وههنا وجد المشروط وهو العجمة في مثل نوح بدون الشرط وهو تحرك الاوسط او الزيادة حاصل الجواب ان هذه الشرائط شرائط التاثير لا شرائط الوجود **قوله** من علل تسع وانما اختار التركيب التوصيفي ولم يختر الاضافي بان يقال من تسع علل ليطابق مع قوله او علة واحدة لان التركيب الاضافي فيه غير مستقيم لانه لا ياتي التميز للواحد والاثنين **قوله** بان تؤثر وحدها جواب سوالين الاول ان اقامة الواحد مقام الاثنين غير متصور لان المراد لا يقوم

سله يعني ان المراد من الاسم المعرب حضار الخ ۱۲ سله يعني ان المراد من العلتين العلتان المؤثرتان والتانيث الخ ۱۲ سله فان فيه علتان موثرتا باجتماعهما وهما العلمية والعجمة مع انه منصرف ۱۲ سله بان قال من واحدة علة لانه على هذا يكون قوله علة تميز الواحدة والحال انه لا ياتي

ه يعارض احد السببين ولما في الاحمر فلان اللام والاضافة

[illegible]

مقام المتعدد والثانی ان القیام عبارة عن الاستواء وهو لایتصور الی من ذوی الارواح فاجاب بقوله
بان تؤثر قوله مجموع ما فی هذین البیتین جواب عن اسولة التی مر فی قوله اسم وفعل و
حرف فلنظر فیه فلا فائدة فی الاعادة والمجموع بمعنی الجماعة فوجد المطابقة بین المبتداء
والخبر فی التانیث یرد علیه ان المذکور فی البیت الواو وثم وتقریب فعلم منه انها ایضا من
العلل فاجاب بقوله من الامور التسعة قوله لا کل واحد متعلق بقوله مجموع قوله وهی
عدل الخ جملة مستانفة وقعت فی جواب سوال السائل وهو ان یقول ما العلل التسع ثم اعلم ان قوله
هی من المص وقوله عدل ووصف الخ من الشاعر وهو ابو سعید الانباری اوله موانع الصرف تسع
کلما اجتمعت + ثنتان منها فما للصرف تصویب + عدل ووصف الخ قوله عدل مرفوع اما خبر من المبتدا
او بدل من التسع الذی هو مذکور فی البیت السابق فان قیل لم لم یأتی المص رح بهذا مع انه لو قال
هذا البیت لم یحتج الی التعریف لان ذکره یستغنی عن تعریف غیر المنصرف قلنا فیه قصور لانه لم
یتناول بما یقوم مقامهما فان قیل علی هذا لا یصح ذکره من الشاعر قلنا انه نظر الی ان المراد با
لاثنان اعم من ان یکون حقیقة او حکما فان قیل لما صح قول الشاعر لا یصح عدول المص رح عنه قلنا
انما عدل المص رح عنه لان صحته بتکلیف قوله والعدل جواب سوالین الاول ان کلمة ثم للتراخی فعلم
منه ان علیة الجمع عقیب العلل الاول والامر لیس کذلک والثانی ما الوجه للشاعر انه عدل من الواو الی
ثم مع ان الواو اخصر واصل فی العطف فاجاب بقوله لجر الحا فظ الی العدل المذکور مجرد عن التراث
قوله علی الوزن لان نصف بیت الاول خمسة اسماء ونصف بیت الاخر ثلثة اسماء فزاد ثم مرتین
لیقوم مقام الاسمین لان ثم ثلاثی فیکون بمنزلة الاسم واجاب بعض الشارحین ان ثم قد یستعمل
فیما اذا کان للمعطوف مزیة علی المعطوف علیه ولا شک ان للجمع مزیة علی ما قبلها لانه قائم مقامهما
وانما عدل الشارح عنه لانه لا یستقیم فی قوله ثم ترکیب قوله فقوله زائدة منصوب اشارة الی الرد
علی الشارح الهندی حیث قال ان قوله زائدة مرفوع لانه صفة النون والالف واللام فی النون
زائدة لقرینة تنکیر اخواته فلا یلزم توصیف المعرفة بالنکرة او ان اللام للعهد الذهنی والمعرف
بالعهد الذهنی یجوز وصفه بالنکرة صرح به الرضی او یحذف الموصول ای النون التی هی زائدة
ولکن علی هذا یلزم حذف الموصول مع الصلة وذا لا یجوز وایضا ان قوله والنون مؤول بالکلمة
فلا یلزم توصیف المذکر بالمونث فرد الشارح رح قوله بقوله منصوب وجه الرد ان فی کلامه
تکلیف کثیر بخلاف ما قال الشارح لانه لیس فیه تکلف ثم یرد علی الشارح انه لا یکون الحال الا من الفاعل
او المفعول والنون لیس منهما بل خبر والحال لا یصح منه اتفاقا فاجاب عنه بقوله اذ المعنی وتمنع النون القرینة
علی قوله وتمنع البیت السابق وهو قوله موانع الصرف اه قوله الف فاعل الظرف هذا قول غایة التحقیق
والغرض فی نقل قوله ورود الاعتراض علیه بقوله ولا یخفی ثم انه کان الف فاعل الظرف فیکون قوله
من قبلها الف جملة فعلیة والا کان مبتدأ فیکون اسمیة وعلی التقدیرین یکون حالا فانکان حالا من النون

فیکون من الاحوال المترادفة وان کان حالا من الضمیر فی قولہ زائدة یکون من الاحوال المتداخلة قولہ ولا

انہ لا یفہم من ھذا التوجیہ الخ الالف واللام فی قولہ التوجیہ للجنس ای جنس التوجیہ فلا یرد انہ ینبغی ان یقال

توجیہین احدھما کونہ فاعلا للظرف والاخر کونہ مبتدا قولہ ولا جعل ای جعل صاحب الغایة اشارة الی تاکید

الاعتراض قولہ وھذا کما اذا قلت جواب سوال وھو ان ھذہ الارادة بعیدة لا تقتضیہ وضع ولا

قاعدة فاجاب بما حاصلہ ان ھذا المعنی مفہوم عرفا کما یفہم من ھذا المثال اجیب من جانب صاحب

الغایة انما صرح بزیادة النون دون الالف لان الوہم فی عدم زیادة النون واما الالف فلا وہم فی زیادتہ

لانہ من حروف العلة والاصالة فیہا قلیلة قولہ وقولہ ھذا القول تقریب قولہ وقولہ مبتدا وھذا القول

تقریب بیان لہ وقولہ یعنی خبر المبتداء فان قیل کیف یصح کونہ خبرا ولا رابط فیہ قلنا تقدیرہ یعنی بہ

او ھو مأول بالمفرد ای وقولہ مضیر بان ذکر الخ قولہ او القول بان کلواحد منہا مانع لان المذکور فی نظم ابی

سعید ھو المانع لا العلة قلنا انہ قال فی النظم موانع وھو جمع مانعة وتانیثہ باعتبار ان موصوفہ علة

فکانہ قال العلل الموانع قولہ تقریبی ای اعتباری ومجازی ذکر الکل وارادة الجزء فیکون المحذوف منہ یاء

النسبة قولہ اثنان الحکایة والترکیب اما الحکایة ووزن الفعل فان منع الصرف فیہ بطریق الحکایة من الفعل

یعنی کما لا یدخل الکسر والتنوین علیہ قبل النقل من الفعل الی الاسم کذلک لم یدخل بعد النقل واما الترکیب فلان الباقی

ای ثبت فیہ الترکیب من العلتین اعلم انہ جاء عبد الرحمن الی مدرسة بخارا وسأل علماءہا عن علة

موانع الصرف فقالوا فی جوابہ اثنان الحکایة والترکیب فقال ان فی وزن الفعل الخ لا یؤثر احد العلتین بل ان

الترکیب الی الاخر فینبغی ان یکون علة للمنع ھو الترکیب فقط فعجزوا عن جوابہ اقول الحکایة وان

دخل فی الترکیب لکن افردہ للاہتمام بشانہ لان المنع فیہ اکثر لانہ عین الفعل باعتبار ما کان والباقی

مشابہ بالفعل فی الفرعیتین لا عینہ قولہ وقال بعضہم احد عشر تسع منہا ھذہ والعاشر مراعاة الاصل

فی نحو احمر اذا سمی بہ ثم نکر والحادی عشر ما ھو مشابہ لالف التانیث وھو کل الف لیست للتانیث زیدت

فی اخر الاسم للالحاق کارطی ملحق بجعفر وھو الشجر الذی یدبغ بہا الجلود او لم تکن للالحاق کالف قبعثری

والدلیل علی ان الف ارطی وقبعثری لیست للتانیث مجیء ارطاة وقبعثراة بالتاء والدلیل علی ان الف

ارطی وقبعثری لیست للالحاق عدم مجیء اصلہ سداسی حتی یلحق بہ اقول فی الجواب الاول داخل

فی الوصف الاصلی عند من اعتبرہ والثانی داخل فی الف التانیث قولہ ثم انہ ذکر قولہ ثم ای بعد

بیان المثل قولہ انہ ای الشان قولہ ذکر ای المصنف والغرض فی ھذہ العبارة جواب سوال وھو

ان المقصود بیان المثال فالاشتغال بالامثلة اشتغال بما لا یعنی فاجاب بقولہ ثم انہ ذکر امثلة الخ

یعنی ان المثالات کثیرة فکثرة الامثلة باعتبار کثرة المثالات قولہ علی ترتیب جواب سوالین احدہما

انہ لم قدم عمر علی الباقی ولکن الاحمر الی اخرہا والثانی ان اللف والنشر الغیر المرتب اولی عند البعض

لانہ فیہ اتصال بعض الامثلة بالمثل فتوہم انہ غیر مرتب فنفی ھذا ولا یطابق المثال مع المثل قولہ

وفی ایرادہ یتب جواب سوال

وهوان ذكر زينب بعد طلحة مستدرك لان للثالث كاف لهما حاصل الجواب سلمنا انه كاف لهما لكنه ذكر تنبيها على قسمي التانيث اللفظي والمعنوي قوله ومعديكرب اسم صحابي ومعناه الافرادي ان معدي صيغة اسم مفعول لرمى وكرب صيغة الماضي ومعناه اثارة الارض قوله واحمد مثال لوزن الفعل فان قيل ان ههنا ايضا احمر كاف لهما فلا حاجة الى قوله احمد فينبغي ان يعتذر الشارح ههنا ايضا كما ذكر في زينب قلنا ان قياسه على زينب غير صحيح لان ثمه كل واحد كاف لهما واما ههنا فاحمر كاف لهما واما احمد فغير كاف لهما بل للوزن فقط دون الوصف قوله واثره المرتب لما كان للحكم معان كثيرة فلرفع الابهام ولتعين ما هو المراد قال واثره المرتب قوله من حيث اشتماله جواب سوالين احدهما ان اضافة الحكم الى غير المنصرف غير صحيح لان الحكم اثر العلتين لا انه اثر غير المنصرف والاخر ان حكمه كما هو هذا كذلك الرفع والنصب والجر فينبغي ان يذكرها ايضا فاجاب بقوله من حيث اشتماله على علتين والرفع والنصب والجر من حيث اشتماله على الفاعلية والمفعولية والاضافة فان قيل ان قيد الحيثية يجيء على معنيين احدهما للاطلاق والاخر للتقييد وههنا لم يصح من قبيل الاول لان ذلك انما يستفاد اذا كان القيد في الحيثية نفس المقيد كما في قوله الانسان من حيث هو انسان والموجود من حيث هو موجود ولا من قبيل الثاني اذ الاشتمال على العلتين معتبر في مفهوم غير المنصرف عند المصنف فلا فائدة في التقييد بقوله من حيث اشتماله قلنا قيد الحيثية ههنا بمعنى التعليل لا للتقييد وانما لم يقل من حيث انه غير منصرف مع افادته ما افاده هذا القول على وجه الاخصر للتصريح بمنشاء ترتب هذا الحكم قوله ان لا كسرة اعلم ان قوله لا لنفي الجنس يقتضي الاسم والخبر فقوله كسرة اسم لا وخبره محذوف اعني فيه ثم يرد عليه ان قوله ان حرف من الحروف المشبهة بالفعل يقتضي الاسم والخبر ثم لا مع الاسم والخبر ان فرض اسم ان فلا يوجد خبره وان فرض خبر ان فلا يوجد اسمه اجيب عنه ان قوله ان مخفف من المثقل فضمير الشان المحذوف معه اسمه ولا مع الاسم والخبر خبره تقديره انه لا كسرة فيه فان قيل الجملة خبر المبتداء وهو قوله وحكمه ولم يوجد العائد اليه لان الضمير في قوله فيه راجع الى غير المنصرف لا الى المبتدا وهو قوله وحكمه قلنا الجملة بتاويل المفرد او ان هذه الجملة مفسرة للمبتداء فلا حاجة الى العائد فان قيل لم ذكر المصرح انتفاء الكسرة ههنا مع ان انتفائها قد علم من قوله وغير المنصرف بالضمة والفتحة قلنا المصنف اراد الاجتماع بين الحكمين فانه اقرب الى الضبط يعني انه علم فيما سبق نفي الكسرة لا نفي التنوين وههنا جمع بينهما قوله فيشبه الفعل اعلم ان مشابهة الاسم الفعل على ثلاث مراتب الاعلى والمتوسط والادنى الاول يوجب البناء لانه يثبت بثلاث علل كما في حضار وتمار كما ذكره الشارح في بحث المبني والثاني يوجب منع الصرف لانه يثبت بعلتين والثالث يوجب كون الاسم عاملا لانه يثبت بمشابهتهما قوله وهو الجر والتنوين فقوله والتنوين عطف على الاعراب لا على الجر قوله الذي هو علامة جواب سوال وهو انه منقوض بمسلمات علما لانه غير منصرف مع انه لا يمنع منه التنوين فاجاب بما حاصله

له والجملة اذا وقعت خبرا لابد فيها من العائد الراجع الى المبتداء ولم يوجد

ان الممنوع من غیر المنصرف تنوین التمکن لا تنوین المقابلة **قوله** علامة التمکن ای دلیل علی امکنیة الاسم للاعرابات الثلثة علی نفسه وانما منع الجر والتنوین دون سائر خواص الاسم لان الاسم المعرب قلما یخلو عن التنوین والجر فاختیرا بالمنع لیظهر اثر الشبه فی عامة الاسماء ولان کلمات النکرة کثیرة من المعارف والتنوین یدخل علی النکرة فیکون هو کثیرا ایضا والجر ایضا کثیر لکثرة عواملها **قوله** والتانیث فرع التذکیر فی الخلقة والمرتبة والتلفظ اما الاولین فظاهر واما الثالث فما قال الشارح لانک تقول قائم ثم قائمة **وههنا بحث** وهو ان التانیث طار علی قائم مطلقا لا علی قائم من حیث هو مجرد عن التاء والا یلزم الجمع بین التذکیر والتانیث والمذکر هو هذا لا ذلک فانه المشترک بین المذکر والمونث کذا قال الغفور اجیب عنه ان هذا الفرق تدقیق فلسفی واما اهل العربیة فلا یفرقون بین المطلق والمجرد ویقولون ان التانیث فرع التذکیر والتعریف فرع التنکیر والتثنیة والجمع فرع للمفرد قوله والتعریف فرع التنکیر فی المعنی والتلفظ اما فی المعنی فلان التصور الاجمالی مقدم علی التفصیلی واما فی التلفظ فما قال الشارح **قوله** والجمع فرع الواحد **فان قیل** الفرعیة متحققة فی التثنیة والجمع السالم ایضا **قلنا** المراد بالفرعیة ما تکون موثرة والفرعیة فیهما غیر موثرة لان اعرابهما بالحروف فیخالف عن المفرد فیکون مستقلا فقلت معنی الفرعیة والا فلیکن التثنیة والجمع غیر منصرف لان فی غیر المنصرف حال النصب والجر واحد ولا شک ان حال النصب والجر واحد فی التثنیة والجمع واما الجمع المونث ولو کان اعرابها بالحرکة لاکن خالف من الاصل الذی اعنی جمع المذکر فیکون له نوع استقلال **قوله** ویجوز صرفه ای لا یمتنع **جواب سوال** وهو ان جعل التناسب علة الجواز مستقیم لاکن جعل الضرورة علة الجواز غیر مستقیم لان صرف غیر المنصرف لاجل الضرورة واجب فاجاب بقوله ای لا یمتنع حاصل الجواب ان الجواز یجی بمعنیین احدهما بمعنی الامکان الخاص وهو سلب الضرورة من الطرفین والثانی بمعنی الامکان العام وهو سلب الضرورة من الجانب المقابل للحکم والمراد ههنا المعنی الثانی وانما سمی هذا القسم بالعام لانه یتناول الوجوب وغیره بخلاف القسم الاول لانه یتناول عدم الوجوب فقط **قوله** سواء کان ضروریا ای واجبا او غیر ضروری ای غیر واجب **قوله** ای جعله فی حکم المنصرف **جواب سوال** وهو ان غیر المنصرف عند المصنف ما فیه علتان وبالضرورة لا یزول العلتان فاجاب بقوله ای جعله فی حکم المنصرف یعنی اجاب الشارح عنه بوجهین الاول ان المراد بالصرف المعنی الاصطلاحی وهو جعله فی حکم المنصرف والثانی انه یراد المعنی اللغوی وهو التغییر **وههنا بحث من وجهین** الاول انه لما ارید منه جعله فی حکم المنصرف فلم اطلق المصرح علیه الانصراف والثانی ان الجواب الاول لا یصح لان المعنی الاصطلاحی للصرف هو جعل الاسم منصرفا حقیقة لا جعله فی حکم المنصرف اجیب عن الاول انما اطلق علیه عین الانصراف لان کل ما لا یترتب علیه غایة فهو فی حکم العدم وعن الثانی بان المعنی الاصطلاحی علی نوعین احدهما عرفی والاخر حقیقی الاول جعله فی حکم المنصرف والثانی جعله منصرفا والمراد ههنا العرفی **قوله** عند المصنف لما عند غیره

له وهذا بالنظر ... ٣ له انه الجواب ... ٣ له اشارة الی الجواب الثانی ٣

فهو ما لا يدخل عليه الكسرة والتنوين فبادخال احدهما يجعل منصرفا حقيقة فان قلت ان المنصرف عند غيره ما يدخل عليه التنوين والحركات الثلث فادخال احدهما لا يجعله منصرفا عندهم ايضا قلت جاز دخول احدهما يوجب دخول الأخر باعتبار عدم القائل بالفصل قوله لا يلزم خلو الاسم عنهما و ههنا بحث وهو ان العلتين الباقيتين بعد دخال الكسرة والتنوين اما موثرتين او لا فعلى الاول يلزم وجود المؤثر بدون الاثر فان اثره هو المنع عن الكسرة والتنوين لا غير وعلى الثاني لم يصدق عليه تعريف غير المنصرف على مذهب المصنف فان كون علتين موثرتين معتبر في تعريفه كما صرح به الشارح في تعريفه اجيب عنه بان المراد ما كان موثرتين لكن تخلف الاثر عن المؤثر انما لا يجوز اذا لم يمنعه مانع والمانع ههنا موجود وهو الضرورة والتناسب فان قيل في صورة وجود المانع لا يكون العلة علة لان المانع يدخل على العلة عند ابحنفية واما عند الشافعي فالمانع يدخل على الحكم لا على العلة فعلى مذهبه يستقيم وجود العلة مع المانع كما ذكر في كتب الاصول قلنا المشهور ان المص كان على مذهب الشافعي فلا يرد الاعتراض قوله والضمير في صرفه جواب سوال وهو انه لما كان المراد المعنى اللغوي كان معناه ويجوز تغير غير المنصرف فالاعتراض باق على حاله فاجاب بقوله والضمير في صرفه راجع الى حكمه وانما قال وقيل لانه ضعف باعتبار ان الارادة المعنى اللغوي مهجور في العلوم وايضا ان المعنى اللغوي اصطلاح الغير فكل اصطلاح بالنسبة الى اصطلاح اخر مجاز قوله اى لضرورة وزن اشارة الى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه اعلم ان الضرورة على قسمين احدهما لوزن الشعر اى موافقة نصف الاخر من البيت مع النصف الاول في الحروف او على العكس والاخر لرعاية القافية اى لرعاية حرف الأخر اشار الشارح الى الاول بقوله لضرورة وزن الخ والى الثاني بقوله او لرعاية القافية ثم الضرورة لوزن الشعر على قسمين احدهما انكسار والاخر انزحاف اشار الشارح الى الاول بقوله انكسار والى الثاني بقوله او انزحاف قوله فكثيرا ما يقع اى وقعا كثيرا وكلمة ما زائدة او للتعميم اى كثيرا اى كثير يقع قوله يخرج عن الوزن الضمير المستتر في يخرج راجع الى الانكسار والبارز الى الشعر قوله صبت على او له ؎ ماذا على من شم تربة احمد : ان لا يشم مدى الزمان غواليا قوله ماذا اى اى شئ وقع على من الخ قوله ان لا يشم متعلق بوقع قوله غواليا اى خوشبوئ اخوه صبت بيان شئ فالحاصل انه لو لم يرد التنوين في مصائب لنقص الحرف من نصف الاول من البيت من النصف الأخر وهذا البيت من فاطمة رض قالت في مرثية النبي صلى الله عليه وسلم قوله واما الثاني اى الانزحاف فكقوله اعد الخ هذا قول الشافعي في مداح الامام الاعظم وقصته ان الشافعي راى رجلا من اصحاب الامام الاعظم فقال له بين لنا بيانا الامام الاعظم فبين الرجل حسنه ثم قال الامام الشافعي له اعد ثانيا فبينه ثانيا ثم قال له ثالثا بين لنا فقال الرجل الكلام اذا زاد على مرتين حصل الحزن للمخاطب وانت لا تحزن فقال الشافعي اعد ذكر الخ يتضوع اى خوشبوی کند فان قيل الضرورة في نعمان يستدعي التنوين لا الكسر فلم كسر قلنا لما لم يكن واسطة بين المنصرف

والفصل الذي يتعلق به كلمة ما محذوف وهو وقع وان لا يشم منصرب بنزع الخافض وبحرف الى والمعنى لا حرج على من شم تربة احمد ان لا يشم الغوالي الخ

ف ای المراد بحد الكسرة فقط لم يقع مثل في الحرف مثل من الفصل هي الكسر ... [illegible]

وغير المنصرف فيفيد صرفه بادخال التنوين والكسر ايضا ولان التنوين لما كان للتمكن ومعناه امكنية الكلمة للاعرابات الثلث فلابد من ادخال الكسر حال الجر لتحقق معنى التمكن والا يلزم الكذب **قوله** كما يحكم به سلامة الطبع الخ كانه قيل ان يبين كيف يخرج عن السلاسة فدفع لقوله كما يحكم به سلامة الطبع وان لم يظهر على السنتنا **قوله** والاحتراز عن بعض الزحاف المراد من الزحاف ليس مطلق الزحاف بل الذي يخرج الشعر من السلاسة بقرينة الفاء في قوله فالاحتراز لانه مرتب على قوله زحاف يخرج عن السلاسة **فان قيل** فعلى هذا لاحاجة الى ازدياد لفظ البعض في قوله الاحتراز عن بعض الزحاف لان المراد من الزحاف الذي يخرج الشعر من السلاسة فلاحاجة الى ازدياد لفظ البعض **اجيب عنه** هذا التصريح بما علم ضمنا **قوله** ليحصل التناسب لما كان قوله للتناسب مفعولا له ليجوز وهو على قسمين احدهما حصول مدخول اللام بالسابق مثل ضربت تاديبا والآخر حصول السابق بمدخول اللام مثل قعدت عن الحرب جبنا فدفع الابهام وتعين ما هو المراد قال ليحصل التناسب **قوله** لان رعاية التناسب جواب سوال وهو ان رعاية التناسب ليس بضروري فكيف يثبت جواز صرفه للتناسب **قوله** مثل سلاسلا وانما نصب سلاسلا على الحكاية لانه مفعول به لقوله تعالى انا اعتدنا للكفرين الخ فلا يرد بانه ينبغي ان يكون مجرورا لانه مضاف اليه لمثل **قوله** مثال المجموع **جواب سوال** وهو ان المقصود ليس الا صرف سلاسلا فينبغي ان يذكر سلاسلا فقط دون اغلالا **فاجاب بقوله** مثال المجموع **وههنا بحث** من وجوه الاول ينبغي ان يجعل المنصرف غير منصرف بتبعية غير المنصرف والثاني ما الوجه للمص انه مثل للتناسب ولم يمثل للضرورة والثالث ينبغي ان يقول المص او التناسب من غير ذكر اللام فيه لانه معطوف على قوله للضرورة **اجيب عن الاول** ان الضرورة عندهم رد الاشياء الى اصولها وفي جعل منصرف غير منصرف اخراج عن الاصل ولذا لم يجز جعل الهمزة المقصورة ممدودة لان اصل الممدودة المقصورة ويجعل الممدودة مقصورة وعن الثاني انه لم يذكر امثلة الضرورة لكثرتها كما تعلم بالاشعار التي ذكرها الشارح وعن الثالث انما ذكر اللام تنبيها على انهما نوعين مختلفين من المفعول له لان الاول من قبيل قولهم قعدت عن الحرب جبنا والثاني من قبيل قولهم ضربت تاديبا **قوله** وما يقوم مقامهما **فان قيل** اللائق تقديمه على الحكم لانه بيان لما ابهم في تعريف غير المنصرف **قلنا** ان ذكر الحكم ايضا بيان لما ابهم في التعريف لان العلة في التعريف مقيدة بكونها موثرة وبقوله وحكمه بين اثر العلتين فجميع ما ذكر بعد التعريف بيان ما ابهم في التعريف **قوله** التي تقوم لما كانت كلمة ما مشتركة بين الموصول وبين الموصوف والاول اولى ههنا لانه وقع موضع المبتدا والاصل فيه التعريف فلذا اول كلمة ما بالتي ثم الموصول يقتضي المعتمد عليه فلذا ازاد قبله لفظ العلة .... ثم لفظ العلة اسم جنس يقع على القليل والكثير والكثير غير مراد فلذا زاد الشارح قوله الواحدة ولما كان المعتمد عليه مونثا اول كلمة ما الموصولة للمونث اعني التي واول تقوم بتقوم **قوله** مقام العلتين وبيان لمرجع الضمير في قوله مقامهما **قوله** من العلل التسع قيد للعلتين او للعلة الواحدة او لكل منهما **قوله** علتان اشارة الى ان العطف مقدم على الربط لئلا يلزم حمل الاخص

لان اسباب منع الصرف ليس الا من الاوصاف قوله البالغ احتراز عن رجال ومسلمون قوله منتهى الجموع المراد منه ما فوق الواحد لان الجمعية لا يتاتى الا مرتين قوله فانه قد تكرر الخ دليل الاشتراط صيغة منتهى الجموع قوله حقيقة او حكما جواب سوال وهو ان التكرار فى مساجد ومصابيح غير متحقق فاجاب بقوله حقيقة او حكما

قوله كاكالب جمع اكلب قوله اساور جمع اسورة وهو جمع سوار قوله اناعيم جمع انعام وهو جمع نعم قوله كمساجد نظير اكالب واساور قوله مصابيح نظير اناعيم قوله وثانيهما التانيث جواب سوال وهو ان اسباب منع الصرف ليس الا من الاوصاف والف التانيث من الذوات فاجاب بقوله وثانيهما التانيث اى تانيث الالف فعبارة المصنف محمولة على القلب قوله المقصورة والممدودة فان قيل ان اسناد التانيث الى الممدودة غير مستقيم لان الممدودة فى حمراء ليست للتانيث بل للمد والصوت واما الهمزة المنقلبة عن المقصورة التى فى اخره فهى للتانيث كما بين الشارح فى بحث التانيث قلنا انه لما لم يفارق احدهما عن الاخر ليصح اسناده اليهما قوله اى كل واحد منهما دفع وهم ظاهر قوله لانهما لازمتان الخ اشارة الى الفرق بين التاء والف التانيث قوله لا تفارق الخ بيان لقوله لازمتان قوله فلا يقال الخ تعليل لقوله لازمتان قوله فجعل الخ تفريع على قوله ولا يقال قوله فصار تفريع على قوله بمنزلة تانيث اخر والغرض فى التفريع بيان دليل لاقامة الف التانيث مقام العلتين قوله اصلا اى لا فى الوضع ولا فى الاستعمال اما فى الوضع فما بين الشارح رح بقوله وضعا واما فى الاستعمال فما بين بقوله فلا يقال فى حبلى حبل لا للمذكر ولا للمونث قوله بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة لانه يقال ضارب فى ضاربة يعنى ان ضارب موضوع للمذكر والمونث ثم زيدت التاء للفرق قوله فلو عرض جواب سوال وهو ان التاء ايضا قد تكون لازمة للكلمة فلينبغى ان يقوم مقام العلتين فاجاب بقوله فلو عرض فان قيل هذا الكلام يشعر بانه ليس فى اسم العلم وضع وليس كذلك قلنا المراد من الوضع وضع اولى لا الثانى ولهذا قال الشارح بحسب اصل الوضع ولا شك انه ليس فى العلم وضع اولى قوله العدل لما ذكر العلل التسع مجملا فى تعريف غير المنصرف اراد بيانها فادخل الفاء فى التفسير فى قوله فالعدل فان قيل ان التفسير قد مر بقوله مثل عمر واحمر وطلحة فلا حاجة الى التفسير قلنا اجاب صاحب الغفور عنه المراد من التفسير تفسير المفهوم لا تفسير الامثلة

اعلم ان العدل فى اللغة يجئ على خمسة معان احدها بمعنى الميل اذا وقعت صلته كلمة الى كما يقال عدل اليه اى مال اليه وبمعنى الاعراض اذا وقعت صلته كلمة عن نحو عدل عنه اى اعرض عنه وهو معنى الصرف اى الصرف والاعراض بمعنى واحد وبمعنى البعد ان وقعت صلته من نحو عدل البعير من الجبال اى لجد منه وبمعنى المساواة ان وقعت صلته بين نحو عدل الامير بين كذا وكذا اى ساوى الامر وفى اصطلاح النحوى عبارة عما قال المصنف وفى اصطلاح الفقهاء عبارة عن الاستقامة على الامور الشرعية وانما قدم العدل على الوصف لان العدل ليس مقيدا بشرط فيكون بمنزلة المطلق من المقيد والمطلق مقدم على المقيد اعلم بان الفرق بين العدل والاشتقاق ان الاشتقاق تغير فى اللفظ والمعنى جميعا والعدل تغير فى اللفظ دون المعنى قوله مصدر جواب سوال وهو ان العدل وزن فعل وهو من اوزان صفة المشبهة

کمصب فعلی هذا لا یصح حمل الخروج علیہ لانہ وصف محض والصفۃ المشبھۃ ذات مع وصف فاجاب بقولہ مصدر یعنی ان لنا العدل وزن فعل لاکن لا نسلم ان فعل من الاوزان المختصۃ بالصفۃ المشبھۃ بل مشترک بینھا وبین المصدر والمراد ھھنا المصدر لان اسباب منع الصرف لیس الا من الاوصاف
قولہ مبنی للمفعول جواب سوال وھو انہ لا یصح حمل الخروج علی العدل من وجہ آخر وھو ان العدل متعد بمعنی الاخراج صفۃ المتکلم والخروج لازم صفۃ الاسم فدفعہ بقولہ مبنی للمفعول یعنی ان المتعدی انما یکون صفۃ للتکلم اذا کان مبنیا للفاعل وھھنا مبنی للمفعول فیکون صفۃ اللفظ
قولہ ای کون الاسم معدولا جواب اسولۃ ثلثۃ الاول انہ علی ھذا لا یصح حمل الخروج علی المعدول کما ھو الظاھر والثانی ان عد المعدول من اسباب منع الصرف لا یصح لانہا من الاوصاف والمعدول من الذوات والثالث ان العدل متعد والخروج لازم فعلی ھذا یلزم تفسیر المتعدی باللازمی فاجاب بقولہ کون الاسم معدولا والکون من الاصاف وایضا یکون لازمیا قولہ ای کون الاسم مخرجا جواب سوال وھو ان کون الاسم معدولا من قبیل الحاصل بالمصدر لانہ اذا عبر عن الشئ بالکون فالمراد منہ ھو الحاصل بالمصدر والخروج من المصادر فیلزم حمل المصدر علی الحاصل بالمصدر فاجاب بقولہ ای کون الاسم مخرجا وانما فسر الخروج باسم المفعول المزید لدفع اعتراض الشیخ الرضی من ان العدل اخراج الاسم لا الخروج لان العدل متعد بشرط الاعتبار فیہ کما سیذکر الشارح فتعریفہ بالخروج لیس مطابقا لما ینبغی فقولہ خروج الاسم تفسیر للمضاف الیہ وھو الضمیر فی خروجہ وقولہ ای کون الاسم مخرجا تفسیر المضاف وھو الخروج وانما قدم تفسیر المضاف الیہ مع تقدم المضاف علیہ لانہ وان کان مقدما فی اللفظ لکن العلم بالمضاف الیہ مقدم علی العلم بالمضاف فان العلم بزید مقدم علی العلم بالغلام فی غلام زید فان قیل ان الضمیر فی خروجہ لا یخلو اما الی الاسم او الی المعدول فعلی الاول یلزم الاضمار قبل الذکر وعلی الثانی یلزم اخذ المحدود فی الحد قلنا الضمیر راجع الی الاسم الذی یعلم من لفظ المعدول لانہ اسم صفۃ یقتضی الموصوف فان قیل فعلی ھذا یلزم اخذ المحدود فی الحد لان الصفۃ من المحدود فکذا الموصوف منہ قلنا الاسم معلوم من البحث لانہ فی الاسماء قولہ عن صیغتہ ای صیغۃ الاسم ای خروج الاسم من صیغۃ ھذا الاسم قولہ ای عن صورتہ جواب سوال وھو ان الاسم عبارۃ عن الصورۃ والمادۃ معا والصیغۃ ایضا عبارۃ عنھا کما قال علماء الصرف ان ضرب صیغۃ ماض فیلزم خروج الکل عن الکل وھو باطل فاجاب بقولہ ای عن صورتہ ای المراد من الصیغۃ ھی الصیغۃ عند النحاۃ وھی عبارۃ عن الصورۃ فقط فلا یلزم الخروج عن الکل فان قیل علی ھذا یلزم خروج الکل عن الجزء قلنا العبارۃ بحذف المضاف ای خروج مادۃ الاسم فان قیل علی ھذا یلزم خروج الجزء عن الجزء قلنا خروج الجزء من الجزء لیس بباطل مطلقا بل اذا لم یکن احد الجزئین مشتملا علی الآخر قولہ التی تقتضی الاصل لما کان الیاء فی قولہ اصلیۃ للنسبۃ وھی تقتضی المناسبۃ بین المنسوب والمنسوب الیہ اشار الی المناسبۃ بقولہ التی یعنی انھا نسبۃ المقتضی الی المقتضی ثم کان لفظ الاصل یجیئ علی معان القاعدۃ والدلیل والراجح والسابق فلدفع الایھام ولتعیین ما ھو المراد قال الشارح والقاعدۃ وقولہ ان یکون متعلق بقولہ تقتضی قولہ علیھا الضمیر فیہ راجع الی الموصول اعنی قولہ التی فان قیل لا یصدق التعریف علی العدل التقدیری لعدم الاصل و

ؐ بصیغۃ اسم الفاعل ۱۲ ؐ بصیغۃ اسم المفعول ۱۲ ؐ ای للمناسبۃ ۱۲ ؐ الاصل فی اللغۃ ما یبتنی علیہ غیرہ ۱۲

ؐ یا الٰہی بروی پاک نبی ؐ بجمال محمدِ عربی ؐ صلی اللہ علیہ وسلم ارحم علینا وارحم علی آبائنا

القاعدة فيه قلنا هذا لتعريف للعدل الحقيقي فقط قوله ولا يخفى عليك جواب سوال وهو ان التعريف غير مانع لانه يدخل فيه المشتقات لاخراجها عن صيغة الاصلية وهو المصدر مع انها لا تسمى معدولا والا ينبغي ان يكون ضارب غير منصرف للعدل والوصفية فاجاب بقوله ولا يخفى عليك يعني المصدر ليست صيغة للمشتقات فان قيل هذا الجواب غير دافع لانه كما ان صيغة المصدر غير صيغة المشتقات كذلك صيغة المعدول غير صيغة المعدول عنه قلنا التغير في المشتقات تام لانه كما كان في اللفظ كذلك في المعنى بخلاف العدل لان التغير فيه بين المعدول والمعدول عنه من وجه وهو في اللفظ فقط دون المعنى كما ترى واجاب مير جمال خيالي رحمة الله تعالى عليه الفرق بينهما بالنظر الى العرف لانه لا يقال في العرف ان لفظا لعله متميز من لفظ المعدول عنه بخلاف المشتقات قوله وان المتبادر الخ جواب سوال وهو ان التعريف غير مانع لانه دخل فيه اسماء محذوفة الاعجاز كيد ودم فانهما مخرجان من يدي ودمي فاجاب بقوله وان المتبادر الخ عطف على قوله ان صيغة المصدر اي ولا يخفى عليك ان المتبادر اه وانما كان متبادرا لان الماتن تعرض الى خروج الاسم عن الصيغة وسكت عن المادة فعلم انها باقية يرد عليه انه يخرج منه عمر وثلث لان المادة ليست باقية فيهما قلنا المراد ببقاء المادة بقاء حروف الاصلية التي تقابل بالفاء والعين واللام وفي هذه الامثلة حذف الزوائد وهو الالف في عمر والتاء في الثلثة الاولى وجميع حروف العلة الثانية قوله والتغير انما وقع في الصورة فقط فان قيل ان التعريف لا يكون جامعا لانه خرج منه سحر معينا اي معرفة لانه معدول من السحر المعرف باللام لانه غير مخرج عن صيغة الاصلية بل رد اليها قلنا الصورة اعم من الحقيقي والحكمي وهو حكمي لان الالف واللام يعد من الصورة الحكمي لان اللام كالجزء من الكلمة الا ترى انه لا يجوز الفصل بين اللام ومدخوله فان قلت فعلى هذا لا يبقى المادة قلنا المراد من المادة ما كان مقابلا بالفاء والعين واللام قوله محذوفة الاعجاز قيدا لاعجاز اتفاقي لان مثله محذوفة الاوائل كعدة اصله وعد وكذا محذوفة الوسط كقول اصله مقوول ولكن في الاعجاز ابدل حرف بحرف لعدم بقاء المادة فيهما قوله وان خروجه جواب سوال وهو ان التعريف غير مانع لانه دخل فيه مغيرات قياسية اي مغيرات صرفية مثل مرمي لانه مخرج عن مرموي مع انه لا يسمى عدلا والا ينبغي ان يكون مرمي غير منصرف للعدل والوصف فاجاب بقوله وان خروجه الخ عطف على قوله وان المتبادر اي ولا يخفى عليك ان خروجه اه قوله اي مغائرة جواب سوال وهو ان اخر اسم تفضيل ومعناه اشد تاخرا وهو غير موجود ههنا فاجاب بقوله اي مغائرة يعني سلمنا انه اسم تفضيل لكنه نقل الى معنى المغائرة قوله لا يبعد جواب سوال وهو ان المغائرة ثابتة في المغيرات الصرفية لان مرمي مغير من مرموي فاجاب بقوله ولا يبعد والحاصل ان الشرط في العدل ان يكون صيغة المعدول عنه موافقا مع ان عمر وصيغة المعدول غير موافق مع القاعدة الا ترى ان ثلثة ثلثة موافق مع القاعدة لانه لانه اذا كان المعنى مكررا لا بد ان يكون اللفظ كذلك وثلث غير موافق مع القاعدة لان معنا مكرر لا تكرار في لفظه واما في المغيرات الصرفية فلان الصيغة الاولى داخلة في القاعدة كذلك الصيغة الثانية الا ترى ان مرموي دخل تحت القاعدة وكذلك مرمي فلان اسم المفعول من المجرد يكون على وزن مفعول

له اى التعريف المشتقات ١٢ له مع انه ليسا بمعدول ١٢ له لان اصله ثلثة ثلثة ١٢

٥ والاصل فلان الواو والياء اذا اجتمعا

ولهما ساكنا ابدل الواو بالياء وادغمت الياء في الياء فيكون مرمى داخلا تحت هذه القاعدة فان قيل يخرج بهذا القيد جميع ما يخرج بالثاني اي بقوله وان المتبادر من محذوقة الاعجاز لان يد ودم الصيغة الاولى فيهما قياسية والصيغة الثانية غير قياسية لانهما بقيا ثنائية وما لا يخرج به كالمدغمة مثل مرمى فالاولى الاكتفاء به ولا حاجة الى القيد الثاني فلم اعتبره الشارح قلنا ان القيد الثاني متبادر كما قال الشارح وان المتبادر وهذا القيد ليس بمتبادر فلا يصار اليه الا لضرورة فلما وجد وجه آخر لا يصار اليه قوله واما المغيرات الشاذة جواب سوال وهو انه ينقض بالمغيرات الشاذة كاقوس انيب فانهما مخرجان من اقواس وانياب مع ان صورة الاولى داخلة تحت الاصل والثانية بخلافه لان الاجوف لا يجمع على فعل بل على افعال كالثوب على اثواب والبيت على ابيات حاصل الجواب لا نسلم ان اقوس وانيب مخرجان عن اقوس وانيب بل جمع القوس والناب ابتداء على اقوس وانيب على خلاف القياس ولهذا سميت بالجموع الشاذة ولو كانا مخرجين من الاقواس والانياب فما سميت بالشاذة قوله فان الظاهر الخ هذا سند للمنع والاصل كيف وان الظاهر على هذا فالاولى الواو دون الفاء كذا قال جمال الدين الحنفي اجيب الفاء للتعليل بمعنى لام الاجلي قوله واخراج اقوس الخ حاصله ان انياب اصل لانيب لكن لم يعتبر اخراج انيب من الانياب واعتبار الاخراج من الاصل شرط في العدل كما سيأتي قوله وقال بعض الشارحين والغرض فيه ورود الاعتراض على المص لان الاجوبة المذكورة في قول الشارح منقول من المص في امالي الكافية قوله تميز العدل عن سائر العلل فان قيل لا نسلم المقصود هذا بل المقصود تميز غير المنصرف عن المنصرف وذا لا يحصل بتعريف الاعم قلنا التميز بين المنصرف وغير المنصرف يكفي باستعمال العرب فما لا يدخله الكسر والتنوين فهو غير المنصرف وما يدخله فهو منصرف وما لا يعلم حاله باستعمال العرب مع وجود السببين كالجموع الشاذة اذا سمي لشخص لعلم انها منصرف او غير منصرف بل يتوهم انها غير منصرف لتحقق العلمية والعدل فيحكم بعد الامتناع فان الاصل في الاسماء الصرف قوله بحيث مكانية او تعليل لقوله لا باس لاكن قدم عليه الفاء في قوله بحيث من دخل لا باس اي فلا باس لكن الفاء بقي في موضعه واخر مدخوله عن موضعه قوله في لا حاجة الخ هذا من مقولة بعض الشارحين فان قيل المذكور في الجواب الاول لفظ لا يخفى وفي الجواب الثاني لفظ التبادر وهو ليس من التكليف بل الاصل ان يحمل اللفظ على التبادر قلنا التبادر لا ينافي التكليف لان كل قيد اذا قدر في التعريف فهو تكليف او نقول ان التبادر اذا ذكر بلا دليل فهو ليس الا تكليف اجيب عنه ان في قول الشارحين تكليف واحد فوق من هذه التكلفات كلها وهو ان العدول من المذهب المختار الى غير المختار تكليف ظاهر ولا شك ان التعريف بالاعم لا يجوز على المذهب المختار وهو مذهب المتقدمين مع ان المصرح منهم قوله واعلم انا اعلم اشارة الى الرد على المتوسط والرضي اذ قالوا ان اعتبار العدل مقدم على منع الصرف يعني ان العدل قد يكون تحقيقا وتارة تقديرا كما في عمر وانهم قالوا ما ثبت سابقا لا انهم اعتبروه فرد عليهما بان العدل باعتبار لتتبع النحاة واعتبارهم بعد منع الصرف يعني ان العدل تقديري

التغير القياسية

انياب

غیر منصرف ای لما وجدوا اعرابها کاعراب غیر منصرف فلا یرد انہم لما وجدوها غیر منصرف وھو عبارۃ عما فیہ علتان فلا یصح قولہ فلم یجدوا فیہا سببا ظاہرا غیر الوصفیۃ **قولہ** ولم یصلح للاعتبار الا العدل لان الاسباب الاخری لہا دلائل ظاہرۃ فی اللفظ فلا یجری العرض فیہا بخلاف العدل وایضا ان اعتبار الوصفیۃ ینافی علمیۃ عمر واعتبار التانیث ینافی تذکیرہ واعتبار الترکیب ینافی افرادہ و کذا الجمع والالف والنون المزیدتان فی نجر ید عمر عنہما اذا کان باعتبار شرط لاشی فالمانع موجود عن صلاحیۃ الکل واما العدل فلا یعلم من اللفظ فیصح الغرض فیہ وہہنا اعتراض وھو انہ علی ھذا یلزم الدور لان منع الصرف موقوف علی العدل والعدل موقوف علیہ **اجیب عنہ** سلمنا ان العدل موقوف علی منع الصرف لکن منع الصرف لیس بموقوف علی العدل بل موقوف علی سبب من الاسباب التسع **قولہ** لانہم تنبہوا ای لان النحات تخبروا عن العدل التحقیقی الذی ھو موجود سابقا کما قال صاحب المتوسط والرضی بل فرضوا ابتداءً **قولہ** فیما عدا عمر یعنی ان فی عمر العدل غیر سابق علی منع الصرف بالاتفاق **قولہ** فجعلوہ غیر منصرف للعدل وسبب اٰخر بل لیس کذلک **قولہ** ولا کن لابد **جواب سوال** وھو انہ لما کان العدل فرضی واعتباری فی جمیع المواد فعلی ھذا لا یصح تقسیم العدل الی التحقیقی والتقدیری لانہ یلزم تقسیم الشئ الی النفس والی الغیر فاجاب بقولہ ولا کن لابد حاصل الجواب ان تقسیم العدل الی القسمین باعتبار المعدول عنہ یعنی المعدول عنہ علی قسمین حقیقی وتقدیری **وہہنا بحث** وھو ان غرض الشارح من ھذہ العبارۃ یعنی قولہ ولا کن لابد اٰہ دفع سوال لا کن یکفی لدفع السوال بیان امر واحد وھو بیان الاصل واما بیان امر اٰخر وھو اعتبار الاخراج فلا دخل لہ فی الدفع فلا حاجۃ الی بیان الامرین بقولہ ولا کن لابد فی اعتبار العدل من امرین **اجیب عنہ** انہ وان لم یکن لہ دخل فی الدفع لا کن کثیرا ما یذکر الشئ بالتبعیۃ لبیان ضابطۃ **قولہ** محقق بلا شک الشک عبارۃ عن تساوی الطرفین فنفیہ کما یصدق مع الیقین یصدق مع الظن الذی ھو الطرف الراجح فاندفع ما قیل ان وجدان دلیل غیر منع الصرف علی وجود اصل المعدول عنہ لا یستلزم تحقق وجودہ بلا شک لجواز کون مقدماتہ ظنیۃ کذا قال میر جمال الدین الجنابی **قولہ** وفی بعضہا او دلیل غیر منع الصرف ای مغائر عنہ بالذات بقرینۃ المقابلۃ فاندفع ما قیل فیہ نظر لان الدلیل علیہ کما یکون منع الصرف کذلک عدم السببیۃ فیہ غیر العلمیۃ ووجود سبب اٰخر فیہ وعدم وجدان صلاحیۃ اعتبار غیر العدل دلیلا علی وجود اصل المعدول **قولہ** فانقسام العدل الی التحقیقی والتقدیری انما ھو باعتبار کون ذلک الاصل محققا او مقدرا **فان قیل** اذا کان ثبوت الاصل محققا فخروجہ ایضا محقق لان الاصل انما کان اصلاً بخروج المفرع عنہ **قلنا** لیس المراد بالاصل ہہنا الی القیاس ای لا یکون الاسم علیہ سواء کان الاٰن ثم خرج او لم یکن والخروج لا یتحقق الا ان یکون الاسم علیہ ثم خرج فتحقق ثبوۃ الاصل لا یستلزم تحقق الخروج **قولہ** واما اعتبار اخراج المعدول **وہہنا بحث** غفل عنہ فحول ھذا الفن وھو ان غرض الشارح من ھذا البیان الرد علی صاحب المتوسط والرضی فی اعتبار العدل لا فی اعتبار اخراج المعدول فلا یصح قول الشارح واما اعتبار اخراج المعدول

الاٰن

فلا دليل عليه ولو قيل انهما متحدان فلا يصح قوله ولكن لا بد فى اعتبار العدل من امرين لانه علم منه انهما متغايران اجيب عنه ان اعتبار العدل واعتبار الاخراج متحدان فح صح قوله واما اعتبار اخراج المعدول فلا دليل عليه واما قوله لا بد فى اعتبار العدل من امرين فمعناه لا بد فى وجود العدل من امرين فالاعتبارة بمعنى الوجود ثم اضافة الوجود الى العدل بيانية ولا شك ان نفس العدل مغائر عن اعتبار الاخراج يعنى ان اعتبار العدل واعتبار الاخراج متحدان واما ---- اعتبار الاخراج نمغائران قوله فلا دليل عليه اى لا دليل قصدى عليه وان كان دليل الاصل دليل العدل لكنه ضمنى يعنى العدل تقديرى فى الكل قوله فعلى هذا اى على ما ذكر من ان التقسيم فى الاصل قوله معناه خروجا فيه اشارة الى امور ثلاثة احدها ان قوله تحقيقا مصدر مبنى للمفعول والثانى انه صفة للمصدر المحذوف اى خروجه عن صيغة خروجا محوز المفعول المطلق من المصدر والثالث ان توصيف الخروج بهذه الصفة باعتبار المتعلق وهو الاصل لا باعتبار حالة نفسه الا فهو عين قول الرضى قوله يكون اللفظ ايضا مكررا وههنا بحث بوجوه الاول ان التثنية والجموع معناهما مكرر ولا تكرار فى اللفظ والثانى انه لا نسلم ان ثلث معدول من ثلثة ثلثة لان ثلث يقع صفة للمؤنث كما فى قوله تعالى مثنى وثلاث وحكم موصوف اسماء الاعداد كحكم تميزها فعلم ان ثلث معدول عن ثلث ثلث بدون التاء والثالث انه لو عدلوا ثلث واخواته عنها ينبغى ان يصح نكاح ما فوق الاربعة ايضا لقوله مثنى وثلث ورباع اجيب عن الاول لا نسلم ان التكرار فى اللفظ غير موجود لان الالف فى التثنية قائم مقام اللفظ وعن الثانى ان النساء اسم الجمع لامرأة لا جمع لها فهو مذكر بهذا الاعتبار وعن الثالث ان التكرار لا يستلزم التعدد لان الثانى بدل عن الاول او تاكيد له ليفيد التفرد قوله والدليل لما قال الرضى ان ثلث معدول عن ثلثة ثلثة لاتحاد معنيهما فرد الشارح عليه وقال والدليل وجه الرد ان اتحاد المعنى لا يدل على عدل احدهما من الاخر والا فليكن احد المترادفين معدولا عن الاخر قوله ثلثة ثلثة بالنصب حال من القوم مأول بلفظ واحد اى مفصل بهذا التفصيل فلما كان كلا اللفظين عبارة عن ذى الحال اجرى اعرابه عليهما قوله الى رباع كلمة الى بمعنى مع فلا يرد ان الغاية لا تدخل وايضا لا يرد الاظهر ان يقال ورباع بالعطف لان الواسطة بين مثنى ورباع ثلث والحال ان ثلث مشبه به فلا وجه لادخاله تحت المشبه قوله بلا خلاف لانه مسموع كما فى قوله تعالى مثنى وثلاث ورباع قوله خلاف عند البعض لا يجوز لان مادة انها غير مسموع وعند البعض وان لم يسمع لكنها ملحق بالاول قوله والسبب فى منع صرف اشارة الى الرد على البعض لانهم قالوا ان منع صرفهما لتكرار العدل حيث عدل عن التكرار وعن الاسمية الى الوصفية وجه الرد ان اعتبار العدل امر اضطرارى فيجب ان يقتصر على قدر الحاجة ولانه لو كان كذلك لكان العدل قائما مقام العلتين كالجمع ولم يقل به احد قوله لان الوصفية العارضية جواب سوال وهو ان الانصراف بالعدل فيهما مستقيم واما بالوصف فغير مستقيم لان الوصف فيهما عارض

الاول

لانهما معدولان من ثلثة ثلثة وهما من اسماء العدد ولا وصفية فيهما لانهما موضوعة للوحدات لا لما له الوحدات حتى تكون اوصافا بل الوصفية انما عرضت لهما بالتركيب كما فى قوله مررت بنسوة اربع فيكون المراد منهما ماله الوحدات لا الوحدات والمعتبر فى سببية منع الصرف هو الوصف الاصلى حاصل الجواب ان الوصفية وان كانت عارضة فى ثلثة ثلثة اى بعارض التركيب لكن صارت اصلية فى ثلث ومثلث لانه معدول عن ثلثة ثلثة التى فى حالة التركيب مع القوم فى قوله جاءنى القوم ثلثة ثلثة يعنى ان ثلث ليس معدولا من ثلثة ثلثة فى حال الافراد بل معدول منهما فى حال التركيب مع الموصوف

قوله فيما وضعا له الخ كلمة ما عبارة عن الموضوع له والضمير فى له راجع الى ما والضمير فى وضعا الى ثلث ومثلث وههنا بحث من وجهين الاول ان الوصفية لما كانت عارضية فى المعدول عنه واصلية فى المعدول يلزم خروج الاصل عن الفرع وهو باطل والثانى لما كان المعدول والمعدول عنه مختلفان فى الاصلية والعارضية لم يوجد الاتحاد فى المعنى وهو شرط فى العدل اجيب عن الاول ان فرعيته بجهة لا ينافى اصالته بجهة اخرى وهى تكرارهما لفظا ومعنى وعن الثانى الاتحاد شرط فى اصل المعنى وهما متحدان فيه قوله واخر فان قيل العدل كما يكون فى اخر كذلك يكون فى سائر الجموع المونثة مثل نُصَرُ وضُرَبُ جمع نُصرى وضُربى فلا وجه للتخصيص وايضا العدل كما يكون فى جمع المونث مثل اخرى وكذا فى مذكرها مثل اخر لان لان الكل معدول من ماتلبس بلام او من فلا وجه للتخصيص اجيب عن الاول سلمنا ان العدل ثابت فى الكل لكن تخصيص اخر لدفع وهم وهو ان معنى التفضيل زال عنه لانه يستعمل فى معنى غير فلا يشترط فيه خواص اسم التفضيل وهو الاستعمال باللام او كلمة من واما صيغة الاخرى فباقية على معنى التفضيل فلا شبهة فيها وعن الثانى انما خص الجمع لان المفرد لا حاجة له الى العدل لان فى الاخرى وجود الالف المقصور واما فى الاخر فلوجود سببين غير العدل احدهما وزن الفعل والاخر الوصف الاصلى قوله اُخَرجمع اُخرى وهو مونث اٰخر اشاره الى بيان دليل على اصل اخر غير منع الصرف ليكون المعدول عنه تحقيقا قوله لان معناه فى الاصل جواب سوال وهو انا لا نسلم ان اخر اسم تفضيل لانه بمعنى غير كما يقال جاءنى اخر زيد اى غير زيد فاجاب بقوله لان معناه الخ فان قيل ان كونه بمعنى اشد تاخرا لا يدل على اسم تفضيل لانه جاز ان يكون صيغة المبالغة وايضا ان اخر مستعمل بمعنى غير فمن اين علم انه فى الاصل اسم تفضيل قلنا انما جزمنا بكونه اسم تفضيل لانه صيغة صيغة اسم تفضيل يقال اٰخر اٰخران اٰخرون قوله نقل الى معنى غير قالوا وان استعمل بمعنى غير لكن ليس بمعناه من كل وجه لان غير يستعمل فى الجنس وفى غير الجنس جميعا بخلاف اٰخر لانه لا يستعمل الا فى الجنس كما تقول جاء زيد واخر اى رجل اٰخر لا حمار اخر او امراءة اخرى قوله رقياس اسم التفضيل فان قيل ان اريد به ما وضع للزيادة وان لم يستعمل فلا نسلم القياس لانه لا يقتضى المفضل عليه فلا حاجة الى احد الامور وان اريد منه ما استعمل فاخر ليس كذلك لانه نقل الى معنى غير قلنا باختيار الشق الاول لان الاصل فى كل اسم تفضيل ان يستعمل

باحد هذه الوجوه الثلاثة وان استعمل فی المعنی المجازی لانه اریدَ فی المعنی المجازی ما ارید فی المعنی الحقیقی الا ترى ان لفظ الحقیقة اذا کان عاما یکون المجاز ایضا عاما وان کان خاصًا فخاص **قوله** علم انه معدول من احدهما **وههنا بحث** من وجهین الاول انه لا مدخل للام وکلمة من فی جوهر حروف اخر اسم التفضیل المستعمل باحدهما بل جوهره الهمزة والخاء المعجمة والراء فلا یکون فیه الخروج من الصیغة ولو جعله داخلا فیه یلزم عدم بقاء المادة فی المعدول والثانی ان الشارح استعمل حیث الشرط ههنا مع انه لم یجیء للشرط لغة **اجیب** عن الاول ان الصیغة اعم من الحقیقی والحکمی وعن الثانی ان حیث ههنا لم یستعمل للشرط بل استعمل للزمان ظرفا لقوله علم **فان قیل** هذا القیاس یستدعی ان یکون اخر ایضا معدولا عن الاخر المستعمل مع احدها مع ان فیه وزن الفعل وسیجیء ان العدل ووزن الفعل متضادان لا یجتمعان **قلنا** قد سبق انه لا یکفی فی العدل مجرد کون القیاس ووجود الاصل بل لا بد من اعتبار الاخراج وههنا لا حاجة الیه لوجود السببین وزن الفعل والصفة **قوله** ای عن الآخر ویؤیده لزوم المطابقة للموصوف افرادا وتثنیة وجمعا وتذکیرا وتانیثا یقال رجل آخر ورجلان آخران ورجال آخرون **وههنا بحث** من وجوه الاول ان لزوم المطابقة فی المفرد المذکر ای آخر لا فی اُخر لانه جمع غیر منون والکلام فی اُخر ای فی الجمع لا فی آخر ای فی المفرد المذکر والثانی انه لو کان معدولا عن الآخر لوجب ان یکون معرفة اذ العدل تغیر الصورة دون المعنی والثالث ینبغی ان یکون مبنیا لتضمنه معنی اللام کامس فانه معدول عن الامس فکان مبنیا **اجیب** عن الاول المراد هذا الباب لا اخری الجمع بخصوصه وعن الثانی لا ضیر فی اختلافهما تعریفا وتنکیرا لبقاء الاصل المعنی وعن الثالث ان امس مبنی لتضمنه معنی اللام ولهذا یکون معرفة بخلاف اُخر لانه غیر متضمن ولهذا یکون نکرة والحاصل ان الفرق بناء علی اللحاظ والاعتبار فان لاحظ اللام کان مبنیا والا کان معربا **قوله** عن آخر من انما جعل المعدول عنه مذکرا لان اسم التفضیل المستعمل بمن لیس الا مفردا مذکرا ویؤیده قول هذا البعض موافقة المعدول والمعدول عنه تعریفا وتنکیرا **وههنا بحث** من وجهین الاول انه یابی عنه ان اسم التفضیل المستعمل بمن لا یثنی ولا یجمع وههنا یجمع والثانی ان اُخر بضم جمع وآخر بفتح مفرد ولا یجوز ان یکون الجمع معدولا عن مفرد **اجیب** عن الاول ان هذا مختص باستعماله فی معنی التفضیل او المراد من الجمع جمع السالم کما یأتی فی بحثه ان شاء الله تعالی وعن الثانی ان آخر من بمعنی الجمع تساوی الجمع والمفرد فیه کافضل فی قولک علماؤنا افضل عن علمائهم **قوله** وانما لم یذهبا الخ ای البعضان المذکوران وفی بعض النسخ بصیغة المجهول ای لم یذهب **قوله** لانها ای الاضافة حال کونها قاطعة عنها **قوله** او اضافة اخری ای اذا حذف المضاف الیه لا بد فی المضاف الیه من احد الامور الثلاثة اما التنوین فی عوضه او البناء او اضافة اخری لکن الشرط ان یکون للمضاف الیه فی الاضافة مثل المضاف الیه فی الاول ای عین الاول ولا یشترط ذلک فی المضاف لکن الشرط فی المضاف فی الاضافة الثانیة ان یکون تابعا للمضاف الاول سواء کان تاکیدا

او معطوفا والاول مثل یاتیم تیم عدی والثانی مثل ابوی ولخوی ای ابویہ واخویہ بحذف المضاف الیہ فان المعطوف علیہ فی حکمہ **قولہ** عن احد الامرین ای احد الامرین المغائرین عن الاضافۃ وفی بعض النسخ بلفظ امرین **قولہ** جمع جمعاء اشارۃ الی بیان دلیل علی اصل جمع غیر منع الصرف لیکون المعدول عنہ محققا قولہ وقیاس فعلاء مونث افعل الواو للحال ای قیاس اسم التفضیل المونث الذی علی وزن فعلاء ومذکرہ علی وزن افعل فانہ قیل فعلاء افعل لیس الا صفۃ فلم ضم معہا الاسم بقولہ وانکانت اسما **قلنا** فیہ اشعار علی ان فیہ احتمال الاسمیۃ باعتبار الغلبۃ فی باب التاکید کما قال الشارح **قولہ** ان تجمع علی افعل **اعترض علیہ** بان فعلاء اسما انما تجمع علی فعل اذا کان مذکرہ مجموعا علی فعل ایضا واجمع مجموع علی اجمعون لا علی جمع کذا قال غفور **اجیب** ہذا اذا لم یکن مذکرہ فی الاصل اسم تفضیل وہو فی الاصل اسم تفضیل کما یاتی **قولہ** وانکانت اسما یرد علیہ ان جمعاء لوکان اسما لکان اجمع ایضا اسما فجمعہ اجمعون لا یصح اذ لا یجمع بالواو والنون الا العلم او الوصف **اجیب عنہ** انہ علم جنس وفیہ بحث اذ الشرط کون الاسم علما لمذکر عاقل لا کونہ علما مطلقا **قولہ** یجمع علی فعالی ای یجمع جمع التکسیر **قولہ** او فعلاوات ای یجمع جمع السلامۃ **قولہ** کصحراء لا یخفی ان افعل فعلاء لیس من الصحراء فہو نظیر لا تمثیل **قولہ** فاصلہا یعنی اذا کان جمع بضم الفاء وفتح العین غیر قیاس فی اجمع جمعا اسما او صفۃ فاصلہ اما جمع بضم الفاء وسکون العین او غیرہ مما ہو القیاس فیہ من جماعی او جمعاوات اعلم ان وضع المعدول غیر وضع المعدول عنہ فلا ضیر فی کون التکسیر معدولا عن السلامۃ فلا یرد انہ کیف یکون القیاس فی جمع جمعاوات مع احدہما جمع التکسیر والاخر جمع السلامۃ **قولہ** تحقق العدل الخ ای وجد العدل **قولہ** العدل التحقیقی یعنی باعتبار العدل لان العدل محقق بنفسہ **قولہ** والاخر الصفۃ الاصلیۃ **فانقیل** الصفۃ لا یخلو اما افعل الصفۃ ای الصفۃ المشبہۃ کاحمر او افعل التفضیل کافضل لا یصح واحد منہما اما الاول فلانہ لوکان من باب افعل الصفۃ لما جاء جمعہ اجمعون لان افعل الصفۃ یجمع علی فعل کحمر لا علی افعلون واما الثانی فلانہ لوکان من باب افعل التفضیل لما جاء مونثہ فعلاء بل فعلی کفضلی **قلنا** المراد افعل الصفۃ وجمعہ علی اجمعون شاذ او المراد افعل التفضیل واما مونثہ فعلاء فشاذ **قولہ** وفی اجمع الخ لما کان فی مونث اجمع احد السببین العدل توہم ان فی اجمع ایضا احد السببین العدل فعلی ہذا اجتمع فیہ العدل ووزن الفعل وذا باطل فلذا قال بقولہ وفی اجمع **فان قیل** ان اجمع لوکان معدولا عن فعلاء الاسمی لا یستقیم منعہ من الصرف لعدم وجود سبب اخر غیر العدل **قلنا** ان فعلاء الاسمی محمول علی فعلاء الصفتی لقلۃ الاسمی وکثرۃ الصفتی **قولہ** وعلی ماذکرنا اعنی قولہ فاذا اعتبر اخراجہا عن واحد منہما تحقق العدل وقولہ لکن لابد فی اعتبار العدل من امرین **جواب سوال** الذی مر انفا وہو کما ان الدلیل موجود علی الاصل فی ہذہ الامثلۃ کذلک موجود فی اقوس وانیب وہو ان الاجوف لا یجمع علی افعل بل علی افعال فعلم انہما معدولان عنہما ولیس کذلک فاجاب بقولہ وعلی ماذکرنا یعنی ان مجرد وجود الاصل ۶ ۶

لہ ای عن اقواس وانیاب ۱۲ عہ وقولہ الی اخرہ الخ ای الذی مر سابقا ۱۲

لا یکفی فی الاصل بل لابد من اعتبار الاخراج **فان قیل** ذکر فی هذا السوال مکرر لانہ مذکور فیما سبق **قلنا** ان ذکرہ ههنا لدفع سوال یرد علی الدلیل واما سابقا فقد ذکر لدفع سوال یرد علی التعریف فلا تکرار وایضا فیہ فائدۃ زائدۃ وهو قولہ کیف ولو اعتبر الخ **قولہ** فلا شذوذ جواب لو لکن المتعارف فی الجواب هو الماضی مثبتا کان او منفیا مع اللام اوبدونہ ولا یجیٔ جوابها جملۃ اسمیۃ ولعل الشارح لم یطلع علی ذلک **قولہ** ولا قاعدۃ **جواب سوال** وهو ان اطلاق اسم الشاذ علی الجموع الشاذۃ لا یتوقف علی ماذکرہ سابقا لانہ جاز ان یکون شذوذها لمخالفتها القاعدۃ للاسم المخرج لا بما ذکرہ سابقا وهی کون الضم علی الواو والیاء ثقیلا **فاجاب** بقولہ ولا قاعدۃ وثقل الضمۃ علیهما فیما اذا لم یکن ما قبلهما ساکنا فی الاسماء وههنا وجد لساکن وهو القاف والنون **قولہ** ومن ههنا تبین الفرق وهو ان الشاذ هو الذی لا یکون موافقا للاصل والمعدول هو الذی یکون موافقا لہ **فان قیل** فعلی هذا یکون الشاذ ایضا موافقا للاصل باعتبار الاصل **قلنا** الاصل لازم مع المعدول ولا یلزم الاصل مع الشاذ لانہ ربما یکون شاذا ولا اصل لہ **قولہ** ای خروجا اشارۃ الی ان تقدیرا منصوب باعتبار الموصوف المقدر ای خروجا وهو مفعول مطلق لقولہ خروجہ عن صیغتہ الاصلیۃ ویجوز المفعول المطلق من المصدر **فان قیل** المفعول المطلق جزء من العامل والمصدر مساوی مع المفعول المطلق فلا یثبت الکلیۃ والجزئیۃ بینهما **قلنا** المصدر العامل یکون بمعنی ان مع الفعل فیکون المفعول المطلق جزءہ بهذا الاعتبار **قولہ** عن اصل انما ذکر الاصل ههنا مع ان العدل التقدیری یصح بدون اعتبار الاصل للمقابلۃ مع قولہ تحقیقا **قولہ** مفروض لما کان للمقدر مشترکا بین المقدرۃ والتقدیر فلدفع الایهام وتعیین ما هو المراد منہ بقولہ مفروض ای المراد منہ المقدر ثم الفرض علی قسمین قد یکون مع الداعی وقد یکون مع غیر الداعی فلدفع الایهام قال الشارح یکون الداعی الی تقدیرہ الخ ثم التقدیر قد یطلق علی المحذوف کما هو المشهور فلدفع هذا الوهم قال وفرضہ **قولہ** منع الصرف لا غیر **فان قیل** الداعی الی التقدیر ههنا امور ثلثۃ احدها منع الصرف والثانی عدم وجدان علۃ اخری سوی العلمیۃ والثالث عدم صلاحیتہ علۃ اخری للاعتبار سوی العدل **قلنا** الداعی لیس الا امر وجودی ومنع الصرف وجودی باعتبار المفهوم وهو ما فیہ علتان من تسع واما الامرین الاخرین فمن الاعدام فکیف یکون داعیا **فان قیل** الداعی ایضا غیر منحصر فی منع الصرف فانہ قد یکون تقدیر العدل للبناء کما فی تمار وحضار وقد یکون للحمل علی النظائر کما فی قطام عند بنی تمیم **قلنا** المراد بالداعی الذی یکون سببا لمنع الصرف والحمل والبناء لیسا من اسباب منع الصرف **قولہ** وکذلک زفر وانما لم یکتف بالعطف فقط للتنبیہ علی ان زفر مثال مستقل ولا یتوهم انہ مع عمر مثال واحد **قولہ** اعتبر فیهما العدل هذا غیر مختص بالتقدیر بل مشترک بینهما **قولہ** قد سمعنا ان اصلهما عامر وجازم لما وبهذا التقدیر امتاز العدل التقدیری عن التحقیقی یرد علیہ ان الشرط الذی قدم لا یستدعی تقدیر خصوص عامر وزافر بل یستدعی مطلق الاصل الا ان یحمل علی حذف عبارۃ اخری وهی ولم یجد لهما اصلا صالحا الا عامر وزافر قدرا فیهما **قولہ** ومثل باب قطام انما زاد قولہ ومثل مع ان الکاف فی کعمر تفید

بل تقدیرا فانہ جعل خروجہ عن اصل فروض ذراعی تقدیر المعرفۃ الخ

للتنبیه علی ان هذا العدل لیس کعدل عمر باعتبار منع الصرف وهذا العدل باعتبار الحمل علی النظائر وانما زاد لفظ الباب مع انه یغنی عنه بلفظ المثل لان هذا الترکیب الاضافی کنایة عن کلما هو فعال الخ فلذا ذکر الباب مع قطام ویحتمل ان یکون ذکر الباب من الکاتب لا من المصنف قوله عن قاطمة ای التی عضت بالاسنان حین المنازعة مع امرءة اخری قوله ارادبها جواب سوال وهو ان الباب مضاف الی قطام والمضاف الیه خارج من الکلام لا یتعلق به حکم فعلی هذا لا یعلم حال قطام فاجاب بقوله والمراد بها کل ما هو علی فعال ولاشك ان قطام ایضا علی وزن فعال فلم یخرج من الحکم فلما یتناول غلاب کذا یتناول قطام ثم یرد علیه ان فعال صادق علی اسم الفعل مثل نزال وتراك وعلی الصفة مثل فساق بمعنی فاسقة وعلی المصدر مثل فجار بمعنی الفجور مع انها من المبنیات وکلامنا فی المعربات فدفع بقوله علما للاعیان الخ تقیید بالعلم احترازا عن الصفة مثل فساق بمعنی فاسقة والتقدم بالاعیان احترازا عن المصدر کفجار بمعنی الفجور والتقیید بالمونث لبیان الواقع کما قال الشارح فی بحث اسم الفعل والتقیید بقوله من غیر ذوات الراء لیصح التقیید ببنی تمیم لانه لو کان من ذوات الراء یکون مبنیا عندهم ایضا کحضار وظفار ووبار اعلاما للکوکب والمکان المرتفع والارض فی الیمن فان قلت ینبغی ان یقال للعین بالافراد دون الاعیان لان ما هو علی فعال شرطه ان یکون علما لفرد لا انه علم الجمع قلت انه بحذف عبارة اخری ای العین من الاعیان کما قال الشارح فی موضعه قوله فی لغة بنی تمیم جواب سوال وهو انه لا یصح ظرفیة بنی تمیم لباب قطام لان الظرف علی قسمین حقیقی کالزمان والمکان واعتباری کظرفیة الصفات للموصوفات کقولهم زید فی العلم وزید فی الکرم وبنی تمیم لیس بواحد منهما فاجاب الشارح بازدیاد لفظ لغة ولاشك ان اللغة صفة لباب قطام لانهم قالوا باب قطام الذی هو لغة بنی تمیم قوله فانهم اعتبروا العدل آه جواب سوال وهو ان العدل لا یکون الا للحاجة ولا حاجة ههنا الیه لوجود سببین فی قطام العلمیة والتانیث فاجاب بقوله فانهم اعتبروا آه یعنی ان عدل بنی تمیم فی قطام لیس لمنع الصرف بل للحمل علی النظائر لان الحمل طریق شائع عند اهل العربیة قوله فی الاعلام المونثة هذا علة جامعة للحمل ای کما ان باب قطام علم للاعیان المونثة کذلك ذوات الراء علم للاعیان المونثة فاللام فی الاعلام عوض عن مضاف الیه وهو العین ای فی اعلام الاعیان المونثة قوله مثل حضار وظفار وفی بعض النسخ زاد قوله وبار الحضار علم لکوکب وهو مونث سماعی وقیل جبل بین البجاة والبصرة وظفار المکان المرتفع ووبار ارض فی الیمن قوله فانهما مبنیتان جواب سوال وهو ان العدل فی باب قطام للحمل علی ذوات الراء فسأل السائل ان العدل فی ذوات الراء من ای سبب فدفع بقوله فانهما مبنیتان یعنی ان العدل فیهما للبناء لان البناء یثبت بثلاثة اسباب ومنع الصرف یثبت بسببین قوله ولیس فیهما الا سببان وههنا اعتراض وهو انه لو ارید انه لیس فیهما شیء الا السببان فهو ممنوع لوجود وزن فعال فیهما ولو ارید انه لیس فیهما موجب البناء الا السببان ففیه ان سببین لیسا موجب البناء اجیب عنه المراد من قوله ولیس نفی موجب البناء بالکلیة ثم اثبت موجب البناء بقوله الا سببان ثم نفاهما بقوله والسببان لا یوجبان البناء والنفی بهذا الطریق یفید النفی بطریق المبالغة

له لان مالعرض ... (side margin note, partly illegible)

له یعنی ان لفظ النفی ... (side margin note, partly illegible)

يفيد الاثبات بالمبالغة كما فى الكلمة الطيبة (لا اله الا الله) وههنا اعتراض وهو ان باب قطام اذا اعتبر فيه العدل يكون كذوات الراء فى تحقق ثلثة اسباب فكما اوجب لذلك بناء فى ذوات الراء ينبغى ان يوجب البناء فى باب قطام ايضا اجيب عنه ان وجوب البناء فى ذوات الراء ليس باسباب ثلثة فقط بل بسبب الراء ايضا لان الراء حرف ثقيل لتكريره فى المخرج فناسبه الخفة والبناء اخف لان سلوك طريق واحد اخف من سلوك طرق مختلفة ولا راء فى باب قطام فلذا لا يثبت البناء فيه **قوله** فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل انما اعاده لافادة الحصر كما يدل عليه قوله انما فان كلمة انما وضعت للحصر فلا يرد شبهة التكرار

قوله ليس فى محله لكن ذكره ههنا لاشتراكه مع عمرو وزفر فى تقدير العدل فقط او للتنبيه على ان تقدير العدل غير منحصر فى منع الصرف بل قد يكون للحمل **قوله** فلا يكون مما نحن فيه وههنا اعتراض وهو ان ذكر بنى تميم امامن حيث ان فى كلامهم تقدير العدل فقط (اى لا يلزم ان يكون لمنع الصرف فقط) او تقدير العدل لمنع الصرف فان كان الاول فهو موجود فى كلام الحجازيين ايضا لكن فى كلامهم باعتبار البناء وفى كلام بنى تميم باعتبار الحمل وان كان الثانى فهو كما لم يوجد فى كلام الحجازيين كذا لم يوجد فى كلام بنى تميم فقوله فلا يكون مما نحن فيه ليس فى موضعه اجيب عنه ان قيد بنى تميم لاجل ان باب قطام غير منصرف عندهم فناسب الحمل **قوله الوصف** وههنا بحث وهو انه لم لم يعرف المصنف غير العدل فى هذا الباب اجيب عنه ان ما سوى العدل من الاسباب امامعرف فى هذا الكتاب فى محله لان لكل واحد موضع على حدة واما مستغن عن البيان لشهرته اولانه علم فى العلم من تعريف السلف وهو الاخراج الخ وسائر الاسباب متفق مع السلف فلذا لم يتعرض لبيانها **قوله** وهو كون الاسم اعلم ان الوصف قد يطلق على الصفة وهو اسم دال على ذات الخ وعلى الوصفية وهو كون الاسم دالا على ذات اه ولما كان اسباب منع الصرف من الاعراض فلذا قال كون الاسم ولم يقل وهو الاسم **قوله** على ذات احتراز عن المصادر **قوله** مبهمة لفظ القياض فانه ماخوذ من القيض الذى هو كثرة الماء يدل على ماء كثير لا على ذات مالها الكثرة المائية وكذلك المصغر يدل على ذات معينة متصفة بالحقارة مع انه وصف مثل دُوَيْرٌ مصغرا دور جمع دار يدل على ان ادور متصفة بالحقارة وهو ليس بالاتين الذات مع انه وصف ولهذا كان غير منصرف بالوصفية ووزن الفعل الذى كان فى المكبر فان التصغير لا يخل بالوزن فيما اوله احد الزوائد اجيب عنه هذا من الشواذ **فان قيل** اذا كان المصغر وصفا فكيف يصح منع طُلَيْحَة بالتصغير بالعلمية والتانيث لانه يلزم اجتماع المتضادين الوصفية والعلمية **قلنا** هذا من باب توسعاتهم حيث لم يفرقوا بين المصغر والمكبر اى لما اعتبر فى المكبر العلمية اعتبر فى المصغر ايضا **فان قيل** ان قولهم ان الوصف ما دل على ذات مبهمة منقوض برحمن ورحيم فانهما من الصفات مع انهما يدلان على ذات معينة **قلنا** المراد بالابهام باعتبار الاصل اى الوضع ...... وان صار بالنسبة لمعين **يرد عليه** فعلى هذا الاصح الى قوله وشرطه ان يكون فى الاصل وايضا لا يصح قول الشارح سواء كانت الدلالة بحسب الوضع او بحسب الاستعمال لانه يصوت باعلى صوت ان الوضع غير ماخوذ فى التعريف

له انما قدم الوصف على التانيث لان الوصف اصل فى الذكر والمذكر مقدم على المؤنث ١٢ منه

اجیب عن اصل الاعتراض ان الرحمن والرحیم ایضا داخل فی الشاذ فلا تنتقض القاعدۃ قولہ سواءٌ کانت جواب سوال وھو ان الوضع ماخوذ فی مفھوم الوصف فلا حاجۃ الی قول المصنف وشرطہ ان یکون فی الاصل وانما کان الوضع ماخوذا فیہ لان المذکور فیہ لفظ دل والوضع لازم عادی للدلالۃ فاجاب بما حاصلہ ان المراد من الوصف ھھنا الوصف بمعنی اللغوی وھو اعم لا الاصطلاحی قولہ ھی الحمرۃ فی احمر قال عصام الدین ان الذکورۃ فی احمر ایضا وصف فلم یذکرہ الشارح بان قال وھی الحمرۃ والذکورۃ اجیب عنہ ان الذکورۃ والانوثۃ لو کانت من الصفات ینبغی ان یکون رجل بل جمیع الاسماء من الاوصاف لانہا لا تخلو من الذکورۃ والانوثۃ فلذا لم یتعرض الشارح الیہ قولہ فانہ لما اجری ای اربع قولہ ای فی المثال المذکور قولہ علم ان معناہ ای معنی الاربع لنسوۃ موصوفۃ بالاربعیۃ یعنی ان المراد من الاربع لم یوضع قولہ لاصالتہ دلیل لاشتراط الوصف الاصلی لانہ اذا کان الوصف اصلیا فالفرعیۃ حملت قولہ فلذلک ای لتقسیم الوصف الی القسمین والمعتبر ھھنا ھو الوصف الاصلی قولہ فی سببیۃ منع الصرف جواب سوال وھو انہ لما کانت الاصلیۃ شرطا فی الوصف لا یصح تقسیم الشارح الوصف الی القسمین ای الاصلی والعارضی فاجاب بقولہ فی سببیۃ الخ فان قیل لا بد ان یضم مع ھذا الشرط شرط اخر وھو ان لا یلزم منہ اعتبار المتضادین کحاتم بان قال ان لا یصیر علما لان بین الوصف والعلمیۃ تضاد قلنا انما ترکہ لانہ یعلم مما بعدہ من قولہ وخالف سیبویہ الاخفش فی نحو احمر علما قولہ وصفا فی الاصل قولہ وصفا بیان لمتعلق الجار والمجرور اعنی قولہ فی الاصل یرد علیہ انہ یجوز ان یجعل فی الاصل خبر القولہ ان یکون ویتعلق بالوصف الذی ھو اسم یکون فلا حاجۃ الی تقدیر الوصف ثانیا او یجعل متعلقہ قولہ یکون مع ان فی تعلقہ بالوصف جعل الاسم والخبر امر واحد اجیب عن الاول ان الجار والمجرور لا یصلح الخبر بنفسہ بل باعتبار المتعلق فلو جعل متعلقہ الوصف الذی ھو اسم یکون فیکون من الاسم لا من الخبر وعن الثانی لا یصح تعلقہ بیکون لانہ لا بد لفعل ناقص من الخبر المستقل فی نفسہ ولا نسلم ان فیہ جعل الاسم والخبر امرا واحدا لان الاسم وصف مطلق والخبر وصف مقید بالاصالۃ حیث قال وصفا فی الاصل یرد علیہ انہ علی ھذا یلزم حمل الاخص علی الاعم وذا لا یجوز بل الجائز حمل الاعم علی الاخص لانہ یجوز ان یقال الانسان حیوان ولا یجوز ان یقال الحیوان انسان کما مر فی تعریف اللفظ اجیب عنہ ان بالنظر البادی وان کان الوصف الاول مطلقا واعم والثانی مقید واخص لکن بالنظر الدقیق الامر بالعکس یعنی ان الوصف الاول مقید بالوصف الذی ھو سبب منع الصرف والثانی مطلق ھذا موضع تحیر فحول ھذا الفن فلا تغفل عنہ قولہ الذی ھو الوضع جواب سوالین الاول ان القاعدۃ المشھورۃ ھذہ ان المعرفۃ اذا اعیدت معرفۃ کانت الثانیۃ عین الاولی والمراد من الاصل فی قولہ خروجہ عن صیغتہ الاصلیۃ القاعدۃ فالمراد من الاصل ھھنا ایضا القاعدۃ فعلی ھذا یلزم فساد المعنی والثانی ان الاصل اذا ذکر فی مقابلۃ الوصف فالمراد منہ الموصوف فیکون المعنی وشرطہ ان یکون فی الموصوف وھذا المعنی موجود فی الوصف

العارضی ایضا معانہ لم یکن سببا لمنع الصرف فاجاب بقولہ الذی ہو الوضع ما قلت من القواعد الکثرتیہ لا کلیۃ وانما کان الوضع امرا اصلیا لانہ ما یبنی علیہ شئی ولاشک ان علی الوضع ایضا یبنی الدلالات الثلثۃ قولہ بان یکون وضعہ علی الوصفیۃ جواب سوال وہو ان الوضع لا یصلح الظرفیۃ للوصف لان الظرف لا یکون الا زمانا اومکانا وایضا ان الوصف العارض ایضا مظروف فی الاصل ای فی المعنی الاصلی فاجاب بقولہ بان یکون وحاصل الجواب الثانی ما بین الشارح واما الجواب عن الاول فہو انہ لما کان الظرف مشتملا علی المظروف کذلک الوضع مشتملا علی الوصف فیکون مجازا مستعملا قولہ سواء بقی توطئۃ الی الجواب الآتی یرد علیہ لا نسلم ان الزوال لا یضر لان الوصف اذا صار علم شخص کحاتم لا یعتبر فقول الشارح علی الاطلاق لیس بما ینبغی اجیب عنہ لیس المراد بالازالۃ الازالۃ بالکلیۃ کما فی علم الشخص بل المراد ازالتہ من وجہ کما فی علم النوع کاسود کما یعلم من قول المص فلا تضرہ الغلبۃ ای غلبۃ الاسمیۃ لان الغلبۃ یقتضی للغلوب قولہ بان تخرجہ عن السببیۃ جواب سوال وہو انا لا نسلم عدم مضرۃ الغلبۃ لان فیہ نقل من الابہام الی التعین ولیس ہذا الا ضد لمفہومہ فاجاب بقولہ بان تخرجہ قولہ ای غلبۃ الاسمیۃ اشارۃ الی ان اللام بدل عن المضاف الیہ قولہ ومعنی الغلبۃ الخ دفع وہم وہو ان المراد بالغلبۃ ان تختص ببعض افرادہ بقرینۃ فعلی ہذا ینبغی ان یسمی المعنی المجازی من قبیل غلبۃ الاسمیۃ فدفع بما تری قولہ فلذلک فان قیل الفاء تدل علی علیۃ ما قبلہا لما بعدہا واللام کذلک فما الفائدۃ فی ایرادہما قلنا اجاب صاحب العفو بان الفاء لتفریع العلم بہذین الامرین علی العلم بذالک الامرین واللام لتفریع المعلوم علی المعلوم قولہ المذکور جواب سوال وہو انہ فات المطابقۃ بین اسم الاشارۃ والمشار الیہ لان ذلک من اسماء الاشارۃ یشار بہ الی المفرد المذکر والمذکور سابقا امران اشتراط الاصالۃ وعدم مضرۃ الغلبۃ فاجاب بقولہ المذکور ثم یرد علیہ للمذکور امور کثیرۃ من ابتداء الکتاب الی ہہنا وہی غیر مرادۃ ہہنا فدفع بقولہ من اشتراط الاصالۃ وہہنا اعتراض وہو ان الانسب ان یجعل قولہ فلا تضرہ الغلبۃ لتقریر اشارۃ الاصالۃ لانہ لیس امر مستقل بل من تفریعاتہ ویجعل قولہ فلذلک اشارۃ الی اشتراط الاصالۃ فقط فعلی ہذا الاحتیاج الی التاویل بالمذکور اجیب عنہ ان ما قال الشارح جواب بعد التسلیم ای لا نسلم انہ فات المطابقۃ لان الاشارۃ الی اشتراط الاصالۃ فقط وان سلم الاشارۃ الی الامرین فہو بتاویل المذکور قولہ فی قولہم لما کان حرف الجر لا یدخل الا علی الاسم وقولہ مررت جملۃ زاد الشارح قولہ قولہم وقولہ مررت مقولۃ القول وہو لیس الا جملۃ فان قیل من این علم ان صرفہ لانتفاء الاصالۃ الوصفیۃ التی ہے شرط الوصف لم لا یجوز ان یکون صرفہ لانتفاء شرط وزن الفعل وہو عدم قبول التاء واربع یقبل التاء قلنا المراد من التاء ہو تاء التانیث وتاء اربع لیس بتاء التانیث لما عرفت فی اسماء الاعداد وان کانت للتانیث بالنظر الدقیق کما ذکر فی بحث اسماء الاعداد قولہ من الصرف جواب سوال وہو انا لا نسلم ان اسود واخواتہ ممتنع لانہ موجود فی کلام العرب وفی الخارج فاجاب بقولہ من الصرف فان قیل کیف یمتنع اسود اذ لیس فیہ سببان سوی الوصف الاصلی لان وزن الفعل مشروط بعدم قبول التاء واسود قابل التاء حیث یقال للحیۃ الانثی اسودۃ فکیف یصح تفریع الثانی قلنا المراد من التاء التاء القیاسیۃ وفی اسودۃ التاء غیر قیاسیۃ اذ القیاس ان یقال فی مونثہ سوداء قولہ حیث مکانیۃ قولہ لم یجر

له بہذین الامرین ای کون العلم بعدل سببا لمنع الصرف والثانی مر [illegible] (مجرد) [illegible] له قوله [illegible]

استعمالہا جواب سوال وھوان الوصف الاصلی غیر کاف فی المنع الاتری ان الوصف اذا صار علما لتخصص
لہا ثم لا یکون سببا للمنع فاجاب بقولہ ولم یہجر یعنی انہ لم یزل ھھنا بالمعنی الوصفی بالکلیۃ لانہ علم لنوع قولہ واما عند
استعمالہا جواب سوال وھوانہ یعلم مما سبق انہ لواستعمل فی الوصف فی الحال فہو منصرف لان التخصیص
فی الروایات یدل علی نفی الحکم فیما عداہ فاجاب بما حاصلہ ان التخصیص فی الروایات انما ینفی ما عداہ
اذا لم یکن ما عداہ ثابتا بالطریق الاولی وھھنا ثابت بالطریق الاولی قولہ وضعف منع افعی وھھنا اعتراض
وھوان ھذہ الاسماء منصرفۃ عند المصرح قطعا فکیف یصح قولہ وضعف لان الضعف یدل علی جواز
منع الصرف مع انہ لا یجوز منعہا عند المصرح اجیب عنہ معناہ وضعف منع الصرف من منع افعی من الصرف
المنع --- مسند الی الغیر لا الی المصرح قولہ علی زعم متعلق بقولہ منع افعی فیکون علۃ لہ لا علۃ للضعف فاذکرہ
بقولہ وجہ ضعف وھھنا اعتراض وھوان الزعم عبارۃ عن الطرف الراجح والوھم عبارۃ عن الطرف المرجوح
فالدلیل غیر مثبت للمدعی اجیب عنہ الزعم ھھنا بمعنی ادراک المرجوح فیتساویان قولہ ووجہ
ضعف فان قیل ما یجری فی ان اعتبار الوصفیۃ فی افعی واخواتہ مع جواز اصالتہا یوجب
ضعف منع صرفہا وتقدیر العدل فی عمر وامثالہ مع الجزم بعدم تحقق صیغتہا الاصلیۃ والخروج
عنہا لا یوجب ضعف منع الصرف فیہما مع انہا اولی بالضعف قلنا تقدیر السبب بعد تحقق
منع الصرف فی استعمال العرب لا یوجب ضعفہ قولہ فانہا یقصد بہا جواب سوال مقدر
وھوانہ لا یلزم من عدم جزمک عدم کونہا اوصافا فی الاصل لم لا یجوز ان یکون اوصافا
لاکن انت لم تعلم بہ فاجاب بانہا لوکانت اوصافا لظہر وصفیتہا اما فی الحال واما فی الاصل
والحال انہ لم یظہرھما اما عدم ظہور الثانی فظاہر لانہ لم یثبت الوضع فیہ واما الاول فلان المستعمل لم
یقصد بتلک الالفاظ الا انواعا مخصوصۃ من غیر ملاحظۃ خبث وقوۃ وخالد وان کانت فی نفسہا
متصفۃ بتلک الاوصاف قولہ مع ان الاصل جواب سوال وھوان اللازم مما سبق لیس الا کون ھذہ الاسماء مساویۃ
فی منع الصرف وعدمہ ولم یلزم منہ کون الصرف اقوی واغلب من منع الصرف حتی یکون المنع ضعیفا
فاجاب بقولہ مع ان الاصل قولہ التانیث اللفظی وانما قید باللفظی للتقابل بالمعنوی ثم یرد علیہ
ان التقابل معلوم من التاء فای حاجۃ الیہ فاجاب بقولہ الحاصل یعنی ان المراد التانیث الحاصل
بالتاء والمعنوی ایضا حاصل بالتاء التقدیری فلا یعلم التقابل من التاء فاحتیج الی ازدیاد اللفظی
قدم المتعلق ای قولہ الحاصل معرفا وان کان المشہور تقدیر النکرۃ رعایۃ لمجیء الۃ المعنی لانہ اذا کان
باللام یکون صفۃ التانیث ولوکان بدون اللام یکون حالا منہ ومعنی الصفۃ جزئیۃ من معنی
الحال لان ثبوتہ فی زمان ثبوت العامل فقط نحو جاءنی زید راکبا فان الرکوب مختص بزمان المجیء
فقط بخلاف الصفۃ فانہا لا تختص بوقت العامل فقط نحو جاءنی رجل عالم فان العلم لا یختص بزمان
المجیء فان قیل یلزم علی ھذا یلزم حذف الموصول وھو الالف واللام مع بعض الصلۃ وھو قولہ حاصل
وبعض اجزائہ باق وھو قولہ بالتاء قلنا الالف واللام اذا دخل علی اسم الفاعل انما کان موصولۃ

اذا كان بمعنى الحدث وههنا اللدام فان حصول التاء للتانيث ثابت على الدوام بقى ههنا اعتراض وهو ان جعل في ظرف لغو متعلقا بالتانيث على انه مصدر ايضا جزالة المعنى واعمال المصدر المعروف باللام قليل فى غير الظرف واما فى الظرف فكثير اذ هو مما يكفيه رائحة من الفعل اجيب عنه ان فى الظرف ايضا قليل عند الجمهور واما جوازه على الكثرة فعلى قول القليل كما قال الشارح فى بحث المصدر فلينظر فيه او نقول ان قوله بالتاء صفة التانيث والجار والمجرور لا يقع صفة الا باعتبار المتعلق فكيف يتعلق بموصوفه قوله لا بالالف فانه لازم وضعا

قوله اى علمية لا اسم المونث جواب سوال وهو ان الياء فى قوله العلمية مصدرية مؤلة بالكون فكان تقديره شرطه كونه علما والضمير فى كونه راجع الى التانيث وهو اسم الكون وعلما خبره وهو محمول على الاسم فيلزم حمل الذات على الوصف لان التانيث مصدر فاجاب بما حاصله ان اللام فى العلمية بدل من المضاف اليه اى علمية ما فيه التانيث وهو الاسم او حاصله ان المصدر بمعنى اسم المفعول وانما زاد لفظ الاسم لان المونث صفة يقتضى الموصوف وههنا اعتراض فى السوال والجواب جميعا اما فى السوال فهو ان التانيث وان كان مصدرا لكن واقع فى موقع الموضوع فياخذ حكم الذات فيصح حكم الذات عليه واما فى الجواب فهو ان لفظ التانيث لما كان بمعنى اسم المفعول اى المونث فلا يصح عده من اسباب منع الصرف لانها من الاوصاف اجيب عن الاول سلمنا ان المصدر اذا وقع فى الموضوع اخذ حكم الذات لكن لا يصح عليه حمل الذات المحض بل يصح عليه حمل الذات مع الوصف كقول الشارح التانيث الحاصل فانه يصح حمل الحاصل على التانيث لان الحاصل صيغة اسم الفاعل فيكون الذات مع الوصف فيصح حمل الحاصل على المصدر وهو التانيث وعن الثانى بان العبارة محمولة على الاستخدام يعنى انه اراد من التانيث معناه الحقيقى والضمير فى كونه راجعا الى معناه المجازى وهو المونث قوله بقدر الامكان جواب سوال وهو انه ينقض بترخيم المنادى لانه علم ويصح الحذف فيه فاجاب بما حاصله انه ليس فى المنادى الا مكان لانه موضع التخفيف اذ للتكلم لقصد الفراغ منه بالسرعة لان المقصود غيره او انه كثير الاستعمال فيناسبه التخفيف ثم اعلم بان المراد بالاعلام الاعلام العربية واما العجمية فربما تصرف العرب فيها بالنقص والزيادة وكذا قالوا العجمى فالعب به ما شئت فقالوا فى جبرائيل وميكائيل جبرال وميكال قوله والتانيث فيه اشارة الى بيان الموصوف قوله كالتانيث اللفظى اشارة الى بيان المشار اليه لقوله كذلك

قوله بالتاء دفع وهم وهو ان المراد بالتانيث اللفظى ما يكون بالالف فعلى هذا لا يصح تشبيه المعنوى به لان التانيث بالالف قائم مقام السببين والمعنوى ليس كذلك فدفع بقوله بالتاء ثم يرد عليه ان التشبيه بالتانيث بالتاء ايضا لا يصح لان التاء فى اللفظى ملفوظ وفى المعنوى مقدر ودفع بقوله فى اشتراط العلمية ثم يرد عليه انه لما كان اللفظى والمعنوى واحدا فلا حاجة الى الفصل بينهما بل ينبغى ان يقال والتانيث مطلقا من غير تقييد بقوله بالتاء فدفع بقوله الا ان بينهما فرقا قوله لما اشار اليه فيه اعتراض وهو ان الاشارة تستعمل فى دلالة حقيقة مع ان المصنف صرح على شرط الوجوب بقوله وشرط تحتم اه فلم يتم الاشارة فى موقعها اجيب عنه هذا انما يتوجه اذا كان الضمير فى اليه راجعا الى شرط الوجوب فقط بل راجع الى شرط الوجوب والجواز جميعا بتاويل المذكور

فلا اشکال الدلالة على الجواز حقیقة فان من شتراط احد الامور الثلاثة التي هي شرط الوجوب يفهم شرط الجواز وهو العلمية لان هذه الثلاثة لاتكون سببا لوجوب منع الصرف بدون العلمية فان قيل ان توالي الاضافات يخل بالفصاحة فلما اورده المصنف بقوله وشرط تحتم تاثيره قلنا لا نسلم انه مخل لانه جاء في افصح الكلام قال الله تعالى مثل داب قوم نوح وكذا داب آل فرعون ثم يرد عليه انه لا يفهم من ظاهر عبارة المصنف ان العلمية شرط مع احد هذه الامور الثلاثة مع انه شرط اجيب عنه ان الضمير في قوله تاثيره راجع الى التاثير المعنوي الذي اعتبر فيه العلمية قوله اي شرط وجوب اشارة الى تفسير غير المشهور بالمشهور وايضا اشارة الى ان باب تفعل ههنا بمعنى المجرد فيكون تحتم بمعنى الحتم فلذا فسره بالوجوب لانه مجرد وايضا ان تحتم قد يجيء بمعنى تجود وقد يجيء بمعنى توجب فلرفع الابهام وتعيين ما هو المراد فسره بالوجوب قوله في منع صرف احد الامور الثلاثة اشارة الى ان كلمة او ليست للترديد بل لمانعة الخلو قوله الزيادة حروف الكلمة دفع وهم وهو ان يتوهم ان المراد زيادة الحركات على الثلث فعلى هذا ينبغي ان يمتنع زينب لعدم زيادة الحركات فيها على الثلث فدفع بقوله زيادة حروف الكلمة قوله او تحرك الاوسط وفي ازدياد لفظ حرف اشارة الى بيان الموصوف ثم المراد من التحرك تحرك في الحال لا في الاصل فالدار مثل هند قوله من حروفها الثلاث قيد به لانه لا حاجة في الزيادة على الثلث الى تحرك الاوسط والا فحركة الذي هو احد الامور الثلث اعم منه ولكن العجمة لا يحتاج اليهما في الزيادة على الثلث لكلمة او لمنع الخلو فابراهيم اذا سمي به امراة تحقق فيها امور ثلاثة جميعا قوله مثل ماه وجور وفيه بحث وهو ان شرط تاثير العجمة العلمية مع تحرك الاوسط اومع الزيادة على الثلاثة ولم يوجد واحد من هذين الامرين فكيف تؤثر العجمة فيه اجيب عنه ان هذين الامرين شرطا العجمة اذا كان سببا موثرا في منع الصرف وههنا لم يعتبر سببا بل اعتبر لترجيح التانيث لتعارض الخفة قوله عن الخفة التي لان الكلمة اذا كانت ثلاثيا ساكن الوسط عربيا تكون في غاية الخفة قوله ثقل السببين فيه بحث وهو انه يفهم من هذا الكلام ان اسباب منع الصرف لا تخلو عن الثقل وهذا غير ظاهر في العدل والوصف والعلم اجيب عنه ان الثقل اعم من ان يكون على اللسان او على القلب كما في الفعل او نقول ان البعض محمول على البعض كما هو طريق عندهم او نقول الاغلب في الوصف ان يكون الزائد على الثلث لانه اما اسم الفاعل والمفعول او الصفة المشبهة او اسم التفضيل والكل زائد على الثلث واما العدل فيعتبر بعد وجود الكلمة غير منصرف في كلام العرب فان قيل ان منع الجر والتنوين لاجل ان الاسم الغير المنصرف مشابه بالفعل في الفرعيتين فوجود ثقل سببين لا مدخل له في منع الصرف قلنا لا نسلم انه لا مدخل له في المنع لان المشابهة بالفعل من وجهين احدهما من حيث الفرعيتين والآخر من حيث الثقل لانه كما ان الفعل ثقيل لدلالته على الحدث والزمان والنسبة كذلك الاسم اذا اشتمل على السببين الذين فيهما الثقل شابه الفعل قوله ويجوز عدم صرفه اشارة الى ان المراد بالجواز هو الامكان الخاص قوله نظرا الى وجود السببين فيه وفيه بحث وهو انه قد عرفت ان المعتبر ليس مطلق السببين بل السببان المستجمعان للشرائط على ما ذكره الشارح ومن الشرائط عدم وجدان المعارض فيه اجيب عنه ان استجماع الشرائط للوجوب لا للجواز قوله علم لطبقة اشارة الى وجه تانيثه قوله لبلدتين اشارة الى وجه تانيثهما قوله ممتنع صرفهما

جواب اسولة ثلثة احدها عدم صحة حمل الخبر على المبتداء لانه متعدد والثانى انه فات المطابقة بين الراجع والمرجع لان زينب مؤنث والضمير فى ممتنع مذكر والثالث انه لا يصح الحكم بالامتناع على كل واحد منهما لانهما موجودة غير معدومة **فاجاب** بقوله صرفهما يعنى ان فاعل ممتنع محذوف وهو الصرف وههنا **اعتراض** وهو انه على هذا يلزم حذف الفاعل وهو غير جائز من غير سد المسد **اجيب عنه** انا لانسلم انه من غير سد المسد لان الصرف فى الاصل مضاف الى الضمير حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وجعل مستترا فى ممتنع **اونقول** عن اصل الاعتراض ليس مراد الشارح من قوله صرفهما ان الفاعل ههنا محذوف بل مراده ان الضمير فى ممتنع راجع الى صرف مقدر مضاف الى زينب يعنى صرف زينب واخواتهما ممتنع والقرينة على التقدير قول المصنف رح يجوز صرفه وانما لم يقل ممتنع من الصرف كل واحد منهما كما قال وامتنع من الصرف اسود لموافقة قول المصنف رح فهند يجوز صرفه **قوله** فان سمى به الفاء للعطف حذف المعطوف عليه اى هذا اذا لم يسمى به مذكر فان سمى به مذكر الخ اعلم ان باب سمى يقتضى المفعولين فقوله به مفعوله الثانى وقوله مذكر مفعوله الاول لان المفعول الاول بمنزلة المبتدأ والجار والمجرور لا يصح المبتدأ **قوله** فشرطه اى شرط التانيث مطلقا لا شرط تانيث المعنوى لانه قد زال بالعلمية للمذكر والتانيث المطلق وان زال ايضا لكن يعود باعتبار الحرف الرابع بخلاف المعنوى فمرجع ضمير شرطه مغاير لمرجع ضمير سمى به ثم اعلم ان ههنا شروطا تركها المصنف رح احدها ان لا يكون ذالك المؤنث مذكرا بحسب الاصل فالمؤنث الذى كان منقولا عن مذكر اذا سمى به مذكر صرف كرباب اسم امرأة فانه قبل التسمية كان مذكرا بمعنى السحاب فاذا سمى به رجل صرف وكذا حائض فانه فى الاصل لمذكر وهو الشخص اى شخص حائض لان الاصل فى الصفات ان يكون المجرد من التاء منها صيغة المذكر وثانيها ان لا يكون تانيثه محتاجا الى تاويل غير لازم كرجال فان تانيثه بتاويل الجماعة وهو غير لازم لجواز تاويله وثالثها ان لا يغلب استعماله بحسب معناه الجنسى فى المذكر كالعقرب فانه غلب استعماله فى الرجال اجاب فى زبدة الحواشى ان اختصاص المصنف رح شرط الزيادة من بين الشروط الثلثة المذكورة اعنى الزيادة والتحرك والعجمة لان الاختصاص بالنسبة الى سائر الشروط لكن هذا الجواب لا يصلح جوابا عن الترك كما لا يخفى لكن يصلح جوابا عن شبهة الحصر بان قال ان حصر المصنف رح لا يصح بشرط الزيادة لان ههنا شروطا اخرى **اجيب** عن اصل الاعتراض ان قوله فان سمى به مذكر بيان لحكم التانيث بعد تسمية المذكر وهو يقتضى بقاء التانيث وفى الاقسام الثلثة لم يبق التانيث **اونقول** المراد منه ما كان التاء فيه مقدرة صرح به الرضى وهو بهذا المعنى اذا سمى به مذكر لا يحتاج الى شرط اخر غير ما ذكره المصنف رح فان نحو رجال تانيثه بالتاويل لا بالتاء **قوله** لان الحرف الرابع اى الرابع فى الرباعى وكذا الخامس فى الخماسى وبالجملة الحرف الاخير فى الزائد على الثلثة ساد مسد التاء لان موضع التاء فى كلامهم فوق الثلثة واما ثبة ان كانت بمعنى الجماعة فمحذوفة اللام واصلها ثبية وان كانت بمعنى وسط الحوض فمحذوفة العين واصلها ثوبة واما شاة فاصلها

فاذا فهم الاسولة الثلاثة فقد ريه اى حذف الفاعل ههنا ۱۲

شهادة بالهاء ثم حذف الهاء على خلاف القياس قوله باعتبار معناه الجنسي دفع وهم وهو انه مؤنث
سماعي مطلقا سواء كان جنسا او جعل شخصا فدفع بقوله باعتبار معناه الجنسي اعني الرجل الى الكعب يعني
ان المقدم معنيين جنسي اعني الرجل الى الكعب وعلمي اعني اذا جعل العدم علما الشخص قوله منصرف
لعدم التانيث بالكلية اما لفظا لكونه خاليا عن علامة التانيث واما معنا فلكون حرف الرابع الذي هو في
حكم التانيث واما معنا فلكونه اسما للمذكر فان قيل ينبغي ان يكون غير منصرف لوجود التانيث حكما
لان حركة الوسط في حكم حرف الرابع الذي هو في حكم تاء التانيث قلنا تحرك الوسط لم يعتبر هٰهنا
لان اعتبار نائب النائب بعيد بخلاف السابق لان المقصود ثمه مقابلة الخفة وهو يحصل به قوله من
غير ان يقوم جواب سوال وهو ان التانيث زال في عقرب ايضا فلم لم ينصرف فاجاب بقوله من
غير ان يقوم الخ قوله اذا سمي به رجل تزول معناه الجنسي فتزول التانيث المعنوي يرد عليه انه اذا سمي به
مؤنث ايضا تزول معناه الجنسي لحصول معناه الشخصي فيه فاذا زال المعنى الجنسي تزول التانيث المعنوي ايضا
فلابد ان يشترط الزيادة ايضا على هذا التقدير اجيب بانه اذا جعل علما للمؤنث في زال التانيث المعنوي
باعتبار معناه الجنسي لكن تحقق فيه التانيث المعنوي باعتبار علميته للمؤنث قوله ممتنع صرفها وانما
لم يقل من الصرف كما قال وامتنع من الصرف اسود لمناسبة قوله فمنهم من يجوز صرفه قوله كما تقتضيه
قاعدة التصغير وانما ظهر التاء في المصغر لئلا يلزم اجتماع فرعيتين لان المصغر فرع المكبر ولكن التقدير التاء
فرع ظهور التاء قوله اي التعريف او انه بتقدير مضاف اي تعريف المعرفة او المراد المعرفة من حيث
انه معرفة ولا يخفى اولوية ما ذكره الشارح رح لموافقة سائر الاسباب في عدم تقدير المضاف ثم اعلم
انه ذكر المعرفة واراد منها التعريف اما بالحقيقة بان يكون المعرفة مشتركة بين المصدر الميمي وبين
اسم جامد موضوع لما فيه تعريف واما بالمجاز من قبيل ذكر المحل وارادة الحال وهو الاظهر وانما لم يقل
التعريف حتى يكون صريحا في المقصود لانه عبر في اجمال العلل التسع المذكور في البيتين بالمعرفة لضرورة
الشعر فلم يتغير في التفصيل ليوافق التفصيل الاجمال ويمكن جعل هذا نكتة في اختيار المعرفة على
العلمية ايضا قوله هو وصف التعريف اضافة الوصف الى التعريف بيانية كاضافة الذات الى المعرفة
بيانية قوله اي كون هذا النوع جواب سوال وهو ان الياء في قوله علمية تفيد معنى المصدرية اي
كونها علما وان المصدرية في قوله ان يكون ايضا تفيد معنى المصدرية فيكون معناه شرطها كونها علما
فيلزم تكرار الكون وهو شنيع عندهم وايضا لا يصح حمل علما على الضمير الذي هو اسم الكون
لانه راجع الى المعرفة باعتبار التعريف وهو وصف فيلزم حمل الذات على الوصف فاجاب
الشارح رح بوجهين الاول ان العلمية مؤولة بهذا النوع فلا تكرار في الكون ويصح حمل هذا النوع
على التعريف والوجه الثاني لا نسلم ان الياء مصدرية بل للنسبة وههنا بحث بوجهين الاول انه
لا يصح حمل هذا النوع على التعريف لانه يلزم حمل الاخص على الاعم وذا لا يجوز بل يصح حمل المساوي على
المساوي او حمل الاعم على الاخص والثاني انه لم لم يقل المعرفة شرطها علمية لئلا يحتاج الى التاويل اجيب

كونها

ليس المراد من التعريف مطلق التعريف بل المراد به التعريف الذى هو سبب منع الصرف فيكون مساويا
وعن الثانى المراد من المعرفة التعريف ولا يصح حمل العلم على التعريف لان معناه شرطها كونها علما بخلاف
ما اذا كان تكون لانه على هذا يؤول العلمية بهذا النوع فيصح الحمل اى حمل هذا النوع على التعريف فان
قيل يجوز ان يراد من العلمية علمية ما فيه التعريف كما يراد من قوله التانيث بالتاء شرطه العلمية علمية
ما فيه التانيث قلنا هناك لام عوض من المضاف اليه وليس ههنا لام حتى يعوض فان قيل لم يات
باللام ههنا حتى يكون عوضا وتكون العبارة اخصر قلنا انما لم يأت للزوم التكرار لان السابق في
التانيث لفظ العلمية باللام فلو كان ههنا ايض باللام يلزم التكرار لفظا وهو شنيع ايض لانه يفوت التفنن
في العبارة الذى هو طريق البلغاء فان قيل اذا كان بغير اللام فعلى هذا يلزم التكرار مع العلمية
التى ذكرت فى العجمة بغير اللام حيث قال العجمة شرطها ان تكون علمية قلنا لا يلزم التكرار
لزيادة قوله فى العجمة اى التغير حاصل بازدياد لفظ العجمة وان لم يحصل باللام بخلاف السابق كذا قال
مولانا عبد الغفور اللاری قوله بان تكون حاصلة الخ اشارة الى ان المناسبة بين المنسوب والمنسوب اليه
الجزئية والكلية والاظهر ان يقال بان تكون حاصلة فيه من جهة حصول الصفة فى الموصوف ليظهر الفرق
بين التوجيهين اذ على تقدير المصدرية حصول الكلى فى الجزئى ولهذا قال هذا النوع وعلى تقدير النسبة
حصول الصفة فى الموصوف لا يقال العلم عبارة من ذات موضوعة بالعلمية فحصول العلمية فيه حصول
الجزء فى الكل لا حصول الصفة فى الموصوف لانا نقول العلمية جزء من مفهوم العلم والكلام فيما صدق
عليه العلم ولا شك فى كونها صفة له اجيب عنه ليس مراد الشارح من قوله حاصلة فى ضمنه انه حصول الكلى
فى الجزئى بل مراده ان العلم قسم من اقسام التعريف قوله فلم يبق الا التعريف العلمى ههنا بحث وهو انه
بقى ههنا تعريف المنادى فالمناسب التعرض اليه بانه لا يصلح لسببية منع الصرف لان بعض انواعه من
للبنيات وبعضها مضاف او مشبه به اجيب عنه هو داخل فى تعريف اللام لان قولنا يا رجل فى قوة قولنا
يا ايها الرجل قوله وانما جعل المعرفة جواب سوال وهو انه لم يجعل العلمية سببا ابتداء مع ان فيه قطع المسافة
كما فعله صاحب الكشاف فاجاب بقوله وانما جعل الخ حاصله ان سببية الاسباب للفرعية وفرعية
التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية للتنكير لانهم قالوا العلمية غير نكرة لانها من المعرفة وهو غير
نكرة فكذا العلمية غير نكرة فمقابلة التنكير بالذات للتعريف اعلم ان العلمية شرط تحقق المعرفة
لا للتاثير لانه لا تحقق للكلى الا فى الجزئى بخلاف ما سواها لان العلمية شرط للتاثير فقط فلا يرد ان
فى كل موضع اذا كانت العلمية شرطا فهى ايض قائم مقام سبب اخر وفى المعرفة ليس كذلك وههنا
بحث وهو ان فى كلام المصنف تدافع لانه ذكره فى اخره وما فيه علمية مؤثرة الخ حيث جعل
العلمية مؤثرا اى سببا وههنا جعل شرطا اجيب عنه لعل ما ذكر فى الاخر على اصطلاح الغير او محمول على المجاز
ذكر العلمية واراد منه التعريف العلمى من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم قوله وهى كون اللفظ
سوال وهو ان عد العجمة من اسباب منع الصرف لا يصح لانها اوصاف والعجمة من الذوات لانها كلمات

قوله غير العرب ... بانه التعريف لا يكون ما نقلوه وصحفوه كما فى الصابون والتنور لانها مما يوجد فى غير العرب ايضا

محسوبان من العربي **قلنا** في التعريف قصور تقديره هما وضعه غير العرب فقط فح لا يرد لانهما وضعه العرب ايض فصارا مشتركين **قوله** ولتاثيرها **جواب** سوال وهو انا لا نسلم ان العلمية شرط العجمة لان اللجام عجمة وليس بعلم فاجاب بقوله ولتاثيرها الخ يعني انما شرط لتاثيرها لا لوجودها **قوله** شرطان اشارة الى امرين احدهما **جواب** سوال وهو ان الشروط منحصرة في اثنين فلم ياتي بأداة الحصر وما قالوا ان التخصيص في الروايات يفيد الحصر فهو اكثرية لا كلية فدفع بقوله شرطان يعني ان العطف مقدم وهو مفيد للحصر والثاني طوطية لقوله الاول والثاني وانما يحتاج اليهما لئلا يتوهم ان قوله او الزيادة على الثلاثة عطف على قوله علمية فيكون الترديد بين العلمية والزيادة وهو غير مراد **قوله** اي منسوبة **جواب** سوال وهو انه يلزم تكرار الكون كما مر **فاجاب** بقوله ان الياء للنسبة لا للمصدر انما لم يتعرض الى الجواب الاول وهو التاويل بهذا النوع لانه غير مستقيم ههنا لان العلمية نوع المعرفة ثم وليس نوع العجمة بل اعم منها لان العلمية يوجد في العرب ايض **قوله** في العجمة متعلق بالعلمية **قوله** في اللغة **جواب** سوال وهو انه لا يصح ظرفية العجمة للعلمية لان الظرف على قسمين حقيقي وهو الزمان والمكان واعتباري وهو ظرفية الصفات نحو زيد في العلم او الكرم والعجمة ليست بواحد منها فاجاب بقوله في اللغة ولا شك ان اللغة من الصفات **قوله** بان تكون متحققة اشارة الى المناسبة بين المنسوب والمنسوب اليه **قوله** حقيقة او حكما **جواب** سوال وهو انك قلت شرطها ان تكون علما في العجمة فهذا منقوض بقالون لانه غير منصرف مع انه ليس علما في العجم بل اسم جنس بمعنى جيد فدفع بقوله حقيقة اه **قوله** احد رواة اي احد تلميذات قراء سبعة كنافع اسم قاري وعيسى اسم تلميذه فقالون اسم بعيسى **قوله** فتصرف فيه وتانيث الضمير في قوله فيها وتذكيره في قوله فيه مع اتحاد المرجع بملاحظة الكلمة واللفظ **قوله** مثل تصرفاتهم في كلامهم كادخال اللام والاضافة ثم اذا لم يتصرف فيه بما لم يتصرف فيه بالتنوين والكسر **قوله** فعلى هذا اي على اشتراط العلمية لما ذكر المص تفريع الشرط الثاني ولم يذكر تفريع الشرط الاول فقد ذكر الشارح رح تفريعه فقال فعلى هذا قوله بمثل لجام لا يمتنع صرفه لانه تغير فيه لان اللجام في الاصل لگام ثم الكاف ابدل بالجيم لكن كان لجام قوله في العجمة لا حقيقة كما هو الظ ولا حكما لان العرب لم يجعله علما وعلى تقدير علم الجنس وجد التغير منهم فيه **قوله** على ثلثة احرف دفع وهم وهو ان المراد بالزيادة الزيادة على ثلثة حركات فعلى هذا ينبغي ان يكون شتر منصرفا لعدم زيادة حركاته على الثلث فدفع بقوله على ثلثة احرف **قوله** لئلا يعارض الخفة **فان قيل** لا نسلم بان الخفة متحقق وانما يتحقق لو لم يكن عجميا لان لسان كل قوم ثقيل على غيرهم كما ذكرتم في ماه وجور **قلنا** لا شك في حصول خفة ما في ثلاثي ساكن الوسط مطلقا لكن اذا كان عجميا يعتبر ثقل عجمة مقاوم لخفته اذا كان العجمة فيه لامر اخر واما اذا كانت العجمة فيه سببا فلا يعتبر لانها سبب ضعيف لا يصلح لامرين معا **قوله** احد السببين انما قال احد السببين لان معارضة الشيء الواحد مع امرين غير **قوله** هذا التفريع بالنظر لما كان السابق شرطين فدفع الابهام وتعين ما هو

المراد قالهذا التفريع الخ ثم يرد عليه ان الشرط الثاني غير موجود في نوح فكيف يكون متفرعا على الشرط الثاني فاجاب بقوله فالصرف اه قوله وهذا اختيار المص رح وذهب الزمخشري الى ان نوح كهند قوله لانه امر معنوي اي لا علامة له في اللفظ والا فاسباب منع الصرف كلها امور معنوية قوله واما التانيث المعنوي الخ اشارة الى فرق قياس زمخشري اوجواب سوال وهو ان التانيث المعنوي ايض لم يكن له علامة في اللفظ فما وجه الفرق بين نوح وهند ان في هند يجوز منع الصرف دون نوح قوله في بعض التصرفات كالتصغير قوله لتقوية سببين اي احد السببين فلا يرد ان تقوية العجمة للتانيث فقط لا للعلمية قوله وهو اسم حصن الخ وانما لم يبنيه بلدة لان غرضه ان منعه باعتبار العلمية والعجمة لا بالتانيث كما ذهب اليه البعض تفسيره ببلدة قوله صرفهما جواب سوالين احدهما ان الحكم بامتناعهما غير صحيح لانهما موجودان والثاني انه فات المطابقة لان المرجع شيئان والراجع مفرد فدفع بقوله صرفهما قوله لوجود الشرط الثاني واما نوح فهو بناء على انتفاء الشرط الثاني اعلم ان الشرط الاول صار كانه داخل في الشرط اذ لا يبقى بدونه العجمة لان العرب لا يتصرفون في الاعلام بخلاف ما اذا لم يكن علما لانهم يتصرفون فيه بل يصير كانه عربي بخلاف الشرط الثاني اذ بدونه يبقى العجمة ولكن لا يكون سببا ووجود الشرط لا يكون مرادا في نفسه بل بواسطة المشروط فوجود الشرط الثاني كناية عن وجوده مع الشرط فالمنع في الحقيقة متفرع على الشرطين فلا يرد ان منع الصرف فيهما كما هو بناء على وجود الشرط الثاني كذ بناء على وجود الشرط الاول

قوله وانما خص التفريع جواب سوال وهو ان المص اتى بتفريعين احدهما مختص بالشرط الثاني وهو نوح والثاني مشترك وهو شتر وابراهيم ولم يأت بتفريع مختص بالشرط الاول بان يقال لجام منصرف حاصل الجواب ان غرضه التنبه على ما هو الحق عند المص رح يعني ان فيه خلافا بخلاف اللجام لانه لا خلاف فيه قوله من انصراف نحو نوح الاولى ان يقال عدم انصراف نحو شتر ايض فان في عدم انصرافه ايض خلاف والمختار عند المص رح انه غير منصرف أجيب عنه ان الخلاف في نوح مع الزمخشري وهو معتد عند المص لان كتابه ماخذ كتابه بخلاف شتر لان الخلاف فيه مع غيره وهو غير معتد به فلذا لم يلتفت اليه قوله واعلم ان اسماء الانبياء الخ اشارة الى قاعدة مشهورة مذكورة في اكثر كتب النحو لكنها منقوضة لشيث وعزير فانهما .. منصرفان كما يدل عليه المنصوص اجيب عنه ان المراد من هذه الستة اوزانها ولا شك ان عزير بوزن شعيب وشيث بوزن قوله قرنه معه حيث قال محمد وصالح وشعيب ونوح وهود ولوط فقرن هود ابنوح لا بشعيب فلو كان هود عربيا لقدمه على نوح وجعله مقارنا لشعيب اجيب انما قال الشارح رح ان هود عربي اي في رواية غير مشهورة قوله ومن كان قبل ذلك فان قيل ان اسماعيل ايض عربي فكيف يصح هذا القول قلنا ان قوله ذلك اشارة الى اسماعيل لا الى ولده فقطع ايض ان في اسماعيل اختلاف فعند البعض عربي وعند البعض لا والسر في ذالك ان اسمعيل

اتیت له حور من الجنة تزوج معها فی الدنیا والحال ان لسان اهل الجنة عربی فاولادها الیهم تعلموا
العربیة واما اسمٰعیل فقد قیل انه ایضا تعلم منها العربی فکان عربیا وقد قیل لاو فلم یکن عربیا قوله
فیما یذکر من احوالهم فی التواریخ قوله الجمع ای جمعیة الجمع لان اسباب منع الصرف من الاوصاف
قوله وهو سبب قائم وهذا القول وان کان مذکورا سابقا بقوله وما یقوم مقامهما الجمع لکن
فائدته دفع وهم وهو ان یتوهم المراد بالجمع ههنا غیر ما هو مذکور سابقا فیلزم المخالفة بین التفصیل
والاجمال فدفع بما حاصله ان هذا الجمع بعینه ما هو المذکور سابقا قوله ای شرط قیامه یرد علیه
انه یلزم الاضمار قبل الذکر لان القیام غیر مذکور فکیف یرجع الضمیر فی شرطه الیه اجیب عنه
یجوز ان یجعل اللام فی الجمع للعهد ای الجمع الذی یقوم مقام السببین وههنا بحث وهو انه
ینبغی ان یقال شرط تاثیره فی منع الصرف لیوافق الاخوات ولان ما ذکره یوهم لیس بشرط فی
اصل التاثیر بل فی قیامه مقام السببین فیتوهم انه یؤثر بدون هذا الشرط اجیب عنه انما خالف
الم عما سبق لانه لو قال شرط تاثیره توهم انه شرط التاثیر ناقص وهو تاثیر احد السببین
کما فیما سبق فلذا قال قیامه مقام السببین لیعلم انه شرط لتاثیر کاملا ولنقول فی ارجاع الضمیر
الی القیام دون التاثیر اشارة الی المطابقة مع قوله وما یقوم مقامهما الجمع الخ قوله صیغة منتهی
الجموع مصدر میمی علی صیغة اسم المفعول من المزید قوله اولها مفتوحا فان قیل لما
ان اولها ما یکون مفتوحا کذلک ثانیه یکون مفتوحا فلم لم یتعرض الیه قلنا ان فتح الثانی یعلم
من قوله وثالثها الف لان الالف یقتضی فتح ما قبلها فان قیل حد الجمع غیر مانع لدخول فیه کما
صحاری لان فیها بعد الالف ایضا حرفین مع انه لا یسمی بصیغة منتهی الجموع اجیب
عن کما لات بان المراد من الجمع صیغة جمع التکسیر وکما لات جمع سالم وعن الصحاری انه لا بأس
بدخوله لانه لا یلزم بدخوله .... الا منع الصرف وهو غیر منصرف لالف
التانیث وایضا المراد ان یکون بعد الالف حرفان اولهما مکسور ولیس فی مادة النقض الکسر قوله
او ثلثة اوسطها ساکن فان قیل فعلی هذا لیضیع قوله بغیرها لان کل ما کان الهاء فیه نحو فرازنة
بعد الفه ثلثة احرف اوسطها متحرك فخرج بقید صیغة منتهی الجموع قلنا هذا التصریح بما علم ضمنا مع
ان المبتدی لا یهتدی الیه بمجرد تعریف صیغة منتهی الجموع قوله وهی الصیغة التی لا تجمع الخ التغیر
الاول للفظ الجمع والثانی لمعناه فلا یرد انه یلزم کون الشیئ الواحد محدود او داخلین وذا باطل ثم
یرد علیه انه ینتقض التعریف بنحو رجالات جمع جمع التکسیر مرة اخری مع انه لا یطلق علیه صیغة
منتهی الجموع اجیب عنه المراد وجه التسمیة ولا یشترط الاطراد فیه ونقول ان لم یجمع رجال بخصوصه
مرة اخری لکن جمع مرة اخری ما کان علی وزنه کحمار یجمع علی حمر وکتاب علی کتب قوله لانها جمعت
الخ وهو تعلیل للعلیة المستفادة من قوله ولهذا اثم یرد علیه انا لا نسلم ان هذه الصیغة جمعت
مرتین بل جمعت مرة واحدة کما تری اجاب صاحب الغفور معناه انها صیغة جمع جمع ولا شك

ای لم یتعلم منها العربیة ۱۲ منه

له یجوز ذلك ۱۲ منه

له ای انما اول بذلك لان ... ۱۲ منه

انما كذلك فان قيل ان الجمعية مرتين لا يخلو اما من المفرد او من الجمع فان كان الاول فهو غير
اى صيغة منتهى الجموع ١٢
مسلم لان الجمع من الجمع لا من المفرد وان كان من الثانى فهو ايضا غير مسلم لان الجمع من المفرد
قلنا ان جمعيتها مرتين من المفرد لكن لا بذاته بل بواسطة الجمع قوله فاما جمع السلامة اشارة
الى الامرين احدهما بيان فائدة قوله لا تجمع التكسير الخ والثانى جواب سوال وهو انه لا يصح
تسمية هذه الصيغة بمنتهى الجموع لانه يقتضى انتهاء الجمعية فيها وليس فيها انتهاء الجمعية لانها تجمع
جمع السلامة كما يجمع ايامن على ايامنين وصواحب على صواحبات فاجاب بان حاصله ان جمع السلامة
لا يمنع فيها لانه لا يغير الصيغة فتكون مصونة بحالها فلا يقع الفتور فى جمعيتها بخلاف جمع
التكسير لانه مغير للصيغة قوله كما يجمع ايامن الاولى ان يقال كما جمع بصيغة الماضى لكن
فى العرف يعبر عما كان عادى الوقوع بصيغة المضارع قوله جمع ايمن جمع يمين قوله عن قبول
التغير فان قيل ان الصيانة عن التغير لا يستدعى ذلك فانها يحصل بالعلمية ايضا فلم لم يشترط ذلك
كما فى الاخوات لهذا الغرض قلنا المراد صيانته مع حفظ معنى الجمعية ليظهر قيامه مقام السببين
قوله بغير هاء الباء للملابسة لعدم استقامة معنى الاخرى للباء ههنا والغير بمعنى النفى اذ ليس
المقصود التلبس بامر مغاير الهاء لانه زائد على غرضهم فالمعنى بلا هاء بل لا بهاء اذ ليس المقصود
التلبس بعدم الهاء لانه ايضا زائد على غرضهم لان المقصود نفى الهاء كما فى قولك كنت بغير مال
فان المعنى كنت بلا مال بل لا بمال لا انك كنت بما يغائر المال قوله منقلبة جواب سوال وهو ان
هذه القاعدة لا تكون جامعة ولا مانعة اما عدم الجمعية فلانه يخرج منه نحو فوارة لانها بالهاء مع
انها غير منصرفة واما عدم المنعية فلانه دخل فيه فرازنة لانها بغير هاء مع انها منصرف فاجاب بقوله
منقلبة الخ فالجواب الاول بطريق الحقيقة والثانى بطريق المجاز قوله جمع فاره وانما كان جمع فاره
لا فاره لان اسم فاعل مذكر لا يجمع على فواعل فى الصراح غاره مرد زيرك قوله على زنة المفرداة
فان قيل التاء غير لازمة فينبغى ان لا يعتبر تغير الوزن بها قلنا انها وان كانت غير لازمة لكن
لها اثر فى تغير الوزن كما فى وزن الفعل ولهذا اشترط فيه ايضا كونه غير قابل للتاء قوله بمعنى
الكراهة اه اشارة الى انها من المفرداة قوله ولا حاجة الى اخراج نحو مدائنى جواب سوال وهو انه
ينبغى ان يقال بغير هاء ولا ياء نسبة ليخرج نحو مدائنى اسم بلد فانه منصرف مع تحقق صيغة منتهى
الجموع فاجاب بقوله ولا حاجة الى اخراج نحو مدائنى الخ اذ كل اسم هو جمع ثم صار علما ثم اتصل بها
نسبة لان ياء النسبة انما دخلت على الجمع اذا صار علما لا يقال ان مدائنى ليس صيغة منتهى الجموع لان
ما بعد الالف ثلثة احرف وههنا اربعة احرف لان ياء النسبة مشددة والجمع لانه جعل علما فلا
يكون محل الوهم اصلا فلم تعرض الشارح اليه لانا نقول المراد مدائن فى مدائنى وهو بوزن صيغة منتهى
الجموع لا يقال هو فى الاصل جمع وان صار علما للبلدة والجمع الاصلى ايضا معتبر كما قال الشارح فى
جواب حضاجر وايضا لا يصح قوله لا فى الحال ولا فى المآل وايضا اذا كان مدائن فى مدائنى مفرد

عه فانه معرب عجمى لان معناه بالفارسية

سه بلدة معينة ١٢

ينبغى ان يكون مدائن بدون الياء ايضا مفرد الانه عين هذا مع انه كما قال الشارح وانما الجمع
مدائن لانا نقول ان مدائن جمع فاذا صار علما لم يزل عنه اعتبار الجمعية لان الجمع الاصلى معتبر
فاذا اتصل بذلك العلم ما يسمى صنعة ضعف معنى الجمعية بوجهين فلم يعتبر جمعيته وايضا ان الجمعية الاصلى
لما لم يعتبر فكانه ليس فى الاصل جمعا انتهى قوله ولا فى الحال قوله ولا فى المال وهو عبارة عن
مرجع الشئ فيئا ولا الاصل يعنى لا فى الحال ولا فى الاصل قوله هو لفظ اخر الاولى ان يقال هو لفظ
اخر لا يجوز اخراجه لانه جمع منتهى الجموع وغير منصرف اذ مجرد كونه لفظ اخر لا يوجب عدم ا
التعرض له اجيب ان اخر بمعنى غير اى غير من المنصرف قوله بخلاف فرازنة قال فى المهذب
الفرزين اسم حصات من حصات نرد وشطرنج واسمه بالفارسية وزير فان قيل ان فرازنة ليس
على اوزانهما لان فيهما حرف الوسط ساكن وههنا متحرك قلنا المراد فرازنة فى فرازنة فان قيل
ان فرازنة بدون التاء مثل مدائن فى الجمعية ومع التاء والياء ليسا بجمع فكيف خص احدهما
بالاخراج دون الاخر قلنا انه مستعمل فى الجمع مع التاء دون مدائنى قوله نعم ما سبق جواب سوال
هو ان كلمة اما فى قوله واما فرازنة لا يخلوا اما ان يكون للاستيناف او للتفصيل ولا استقامة للاول
لانه يذكر فى صدر الكتب كما قال صاحب الحماسة اما بعد حمد الله على نواله ولا للثانى لانه يقتضى سبق
الاجمال ولا اجمال ههنا فاجاب بقوله فعلم الخ يعنى كلمة هنا للتفصيل والاجمال موجود سابقا وهو
قوله بغيرها قوله فاما ما كان بغيرها جواب سوال وهو ان اما التفصيلى يقتضى التعدد ولا
عدد ههنا فدفع بقوله فاما ما كان اه قوله مثال ما بعد الف حرفان جواب سوال وهو ان المثال للايضاح
وهو يحصل بالواحد فما الحاجة الى المثالين وما يقال ان المثال بمنزلة الشاهد ولابد فيه من التعدد فكذا لابد
فى المثال من التعدد غلط لان الشاهد للاثبات والمثال للايضاح لا للاثبات فالشاهد نظير الدليل لان كلواحد
للاثبات لا انه نظير المثال فالمثال بمنزلة التحقيق فى الدعوى لان كلواحد للايضاح فاجاب بقوله مثال لما
بعد الف الخ يعنى ان تعدد المثال باعتبار تعدد الممثل قوله واما فرازنة وتركيبه هكذا او احرف اما ظرفية
او اما شرطية فرازنة مبتدأ فاجزائه منظر خبر المبتدأ والمبتدأ مع الخبر جواب اما هذا باعتبار الظاهر واما
باعتبار الواقع فتقديره هكذا اما ان يكن شئ من الاشياء موجودا فى الدنيا ففرازنة منصرف ثم حذف
الفعل ثم نقل الفاء من اول الجزاء الى الجزء الثانى لئلا يلتقى بين حرف الشرط وفاء الجزائية قوله واما امثالها
جواب سوال وهو ان تخصيص الانصراف بفرازنة غير صحيح لانه كما ينصرف فرازنة ينصرف صياقلة
ايضا فاجاب بقوله وامثالها قوله فمنصرف انما لم يقل منصرفة مع ان الخبر اذا كان مشتقا وجب
مطابقته مع المبتدأ الا ان منصرف خبر مبتدأ محذوف تقديره واما نحو فرازنة فمنصرف كما
يشعر به قول الشارح وامثالها او نقول المراد من فرازنة مجرد اللفظ يعنى ان فرازنة
بتاويل اللفظ وهو مذكر فان قيل الكلمة اذا اريد بها مجرد اللفظ يكون علما فيكون فرازنة
ههنا علما فينبغى ان يكون غير منصرف لتحقق العلمية والتانيث وقد سمع ههنا منونا قلنا
اى اذا اريد به مجرد اللفظ ١٢ اى فى المتن ١٢

هو ههنا غیر منصرف والتنوین لمشاکلة مسماه ای انما نون لمشاکلة فوازنه علما فوازنه التی ارید منها مسماها والممنوع من غیر المنصرف تنوین التمکن لا تنوین المشاکلة فان قیل لما کان غیر منصرف فکیف یصح قوله فمنصرف قلنا الحکم علیه بالانصراف باعتبار مسماه دون اسمه ولا شك انه اذا ارید منه مسماه فیکون منصرفا قوله وحضاجر الواو للاستیناف وقع فی جواب سوال السائل فان قیل ان نصب علما لا یخلو اما بالحال عن حضاجر او من الضمیر فی قوله غیر منصرف اما الاول فغیر مستقیم لانه یکون حالا من المبتداء والحال لا یکون من الفاعل او من المفعول والثانی ایضا غیر مستقیم لانه علی هذا یلزم تقدیم معمول المضاف الیه علی المضاف وهو قوله غیر لانه مضاف ومنصرف مضاف الیه قلنا الحال من المبتدا صحیح عند ابن مالك وانه حال من الضمیر لکن کلمة غیر بمعنی لا النافیة فلا یثبت الاضافة وعلی التقدیر المراد من التقیید بکونه علما ما ینتفی به الجمعیة فیشمل التنکیر ایضا فاندفع ما قال الهداد الهندی انه لا یصح ان یجعل علما حالا لعدم تقیید منع صرفه بکونه منقولا عن الجمع بحال العلمیة لانه غیر منصرف بعد التنکیر ایضا واما جعله منصوبا باعنی المقدر فلیس بوجه وان کان من الاجیر لا یقتضی المدح او الذم وهذا لیس مقامه قوله یطلق علی الواحد قیل هذا لیس مما یحتاج الیه اذ مجرد قوله علم جنس یکفی فی انتفاء الجمعیة اجیب عنه ان ذکر قوله یطلق علی الواحد الخ لیس له دخل فی الاعتراض لکن ذکره لبیان الجنس لا فی تفصیله اقوال قوله یطلق علی الواحد والکثیر اطلاقه علی الکثیر لیس کاطلاق الجمع بل علی واحد واحد وهو ایضا ینافی الجمعیة قوله کما ان اسامة کلمة ما فی مثل ذلك زائدة والفرق بین علم الجنس والجنس اعتباری کاسامة مثلا فانه موضوع لحیوان مفترس بلحاظ التمیز عن الماهیات الاخری مع ان الواضع اعلم المخاطب بانی اوضعه لهذا المعنی وکالاسد فانه موضوع للحیوان المفترس من غیر لحاظ الامتیاز عن الماهیات الاخری ولحاظ الامتیاز وعدمه یعلم من ترتب احکام المعارف علیه وعدمها قوله وصیغة منتهی الجموع جواب سوال وهو انه وان لم یکن فی حضاجر جمعیة لکن صیغة منتهی الجموع موجودة فیه وهو کاف فدفع بالمنع ای لا نسلم انه کاف قوله فینبغی ان یکون منصرفا لان منعه مسند الی الجمعیة ولا جمعیة فیه فاندفع ما اورده الحافظ تاشکندی مع ان انتفاء الجمعیة لا یقتضی الانصراف اذ کثیر من الاسماء المفردة غیر منصرفة قوله وتقریر الجواب جواب سوال وهو انه لما کان النقل من الجمع سببا لمنع الصرف بطل حصر الاسباب فی التسع فاجاب بقوله وتقریر الجواب الخ یعنی ان السبب فیه لیس الا الجمعیة الاصلیة ولا نقل فیه من الجمع وقوله لانه منقول عن الجمع دلیل اصالة الجمعیة قوله جمع حضجر بکسر الحاء وفتح الضاد وسکون الجیم قوله کان کل فرد اشارة الی بیان المبالغة قوله منها ای من الضبع قوله من هذا الجنس ای عظیم البطن قوله فالمعتبر فی منع صرفه الخ لا یقال العلمیة ضد الجمعیة فکیف یعتبر الجمعیة الاصلیة حال العلمیة لانا نقول الممتنع اعتبار الضدین عند وجود الاخر وههنا اعتبر الجمعیة وحده لمنع الصرف حال العلمیة ولم یعتبر العلمیة لمنع الصرف قوله فان فیه العلمیة

لانہ علم الجنس ومعاملته معاملة علم الشخص كما مر **قوله** بعد التنكير منصرف مع انه غير منصرف لانه بعد التنكير عاد اليه الجمعية الاصلية فعلم ان المؤثر فيه الجمعية دون العلمية **قوله** والتانيث اى تانيث حضاجر **قوله** لانه علم الجنس للضبع لا لنفس الضبع **حاصله** ان الجواب بالمنع لا يقال انه على هذا يلزم المخالفة من قول الماتن لانه قال علما للضبع **قلنا** معناه علم لشئ شامل للضبع فلا مخالفة **قوله** اذ لا يتصور العروض فى الجمعية اصلا اى لا بالتركيب لابد ونه **قوله** وسراويل المراد منه لفظه فيكون علما للسراويل الذى وقع فى التركيب فلا يرد انه يلزم تنكير المبتداء **قوله** تقديره اشارة الى انه ليس المراد ان سوال سراويل وارد على جواب حضاجر بل وارد على قاعدة الجمع **قوله** قد اختلفوا فى صرفه خبر لقوله وسراويل والغرض فيه الاتيان على طريق الفصحاء فقوله قد اختلفوا الخ جواب بطريق الاجمال وقوله فهو اذا لم يصرف جواب بطريق التفصيل **قوله** فان قيل ان هذا الجواب انما يتم بقوله واذا لم يصرف فقد قيل الخ وذكر قوله وهو الاكثر بلا فائدة لا حاجة اليه **قلنا** انه ذكره لدفع الوهم وهو انه سراويل وان لم يكن جمعا ولكن ينبغى ان يكون منع صرفه نادرا والقواعد لا تنتقض بالنوادر فلا حاجة الى الجواب عن ذلك الاعتراض فقال المص وهو الاكثر فح احتاج الى الجواب **قوله** فى موارد الاستعمال ويجوز ان يراد بقوله وهو الاكثر ان عدم انصراف سراويل مذهب الاكثر بل هذا الحمل اولى من حمل الشارح لان ما ادعاه الشارح موقوف على الاطلاع بجميع موارد استعمال العرب حتى يحكم بان استعماله غير منصرف اكثر من استعماله منصرفا وذا متعسر بل متعذر لكن هذا الحمل ايضا موقوف على ثبوت اختلاف النحاة فى صرفه وعدمه وذا غير معلوم لكن لا نسلم انه غير معلوم بل يعلم من قول الشارح بانه قد اختلف فى صرفه ومنع صرفه **اجيب** عنه ان قوله قد اختلف محمول على الحكاية عن الغير لا انه من الشارح نفسه **قوله** فيرد به الاشكال جواب سوال وهو ان الجزاء ههنا لا يترتب على الشرط لان قوله فقد قيل انما وقع للدفع ولا يكون الدفع الا بعد ورود الاشكال على عدم الانصراف فاجاب بقوله فيرد آه يعنى ان فى جانب الشرط حذف عبارة اخرى فيترتب الجزاء عليه **قوله** فى التفصى عنه مصدر من باب التفعل اصله تفصى بالضم ثم كسر الصاد لمناسبة الياء **قوله** انه اسم اعجمى هذا مقولة قيل فلذا اتى بالجملة **قوله** اى على ما يوازنه الضمير المستتر راجع الى سراويل والبارز الى كلمة ما ولما كان قوله موازن مشتركا بين فتح الميم على صيغة الجمع للميزان وبين ضمها على صيغة اسم الفاعل من باب المفاعلة فلرفع الابهام وتعين ما هو المراد قال على ما يوازنه اى انه على صيغة اسم الفاعل **قوله** من حيث الوزن اى بعلة الوزن اى السراويل لما كان موافقا لها فى الوزن كانه ...... اخذ معنى الجمعية حكما فلا يرد ان الحمل على الموازن لا يفيد الا الموافقة فى الصيغة وقد مر ان الصيغة (اى جموعا الوزنية) ليست من الاسباب بل من الشروط **قوله** فبناء اشارة الى ان الرد على بعض الشارحين من ان هذا الجواب يستلزم ان يكون علل منع الصرف عشرة فان الحمل على الموازن زائد على التسعة المذكورة **فان قيل** هذا الجواب لتعميم الجمعية من الحقيقى والحكمى فيكون جوابا عن سوال حضاجر ايضا لان وزنه ايضا من اوزان

الجموع العربية فلو قال المصنف هذا الجواب عنهما لا حاجة الى ذكره ثانيا **اجيب عنه** ان تعميم الجمع من الحالى والاولى يكون بطريق الاصل بخلاف التعميم من الحقيقي والحكمي فانه خلاف الاصل فلا يصار اليه عند وجود جواب اخر او نقول التعميم من الحقيقي والحكمي لاجل الحمل على موازنه وذلك الحمل فى لفظ العجمى دون العربي لان لفظ العجمى بين الالفاظ العربي غريب فينبغي ان يكون الغريب تابعا للمتوطن **قوله** ليس بجمع تحقيقا بل فرضا فلا يشكل عليه بان اطلاق لفظ الجمع على الواحد لم يجئ فى الاجناس فلا يقال للرجل رجال لانه يلزم حمل الجمع على الواحد بل جاء ذلك فى الاعلام كمدائن فى مدينة معينة لان فى العلم وضعه جدليا اذا امتنع اطلاق الجمع على الواحد فى الجمع الحقيقي دون الفرضي **قوله** وفرضا انما فسر به لان التقدير قد يجئ بمعنى القدرة ايضا وههنا اعتراض مشهور وهو انه لابد ان يحمل غير المنصرف على المنصرف لان الاصل فى الاسم الانصراف يعنى لو كان منع صرف سراويل لاجل الحمل المذكور يلزم حمل الاصل على الفرع وهو غير جائز وتقرير الجواب ان لفظ العجم غريب بين العرب فينبغي ان يكون الغريب تابعا دون العكس **قوله** فكانه سمى كل قطعة الخ قيل هذا الكلام يشعر بان سراولة ايضا لفظ مفروض فى معنى القطعة من الثوب كما ان جمعه على سراويل مفروض لكن يفهم من القاموس ان سراولة فى لغة العرب بمعنى پارهٔ از جامه **اجيب عنه** بان المراد مما قال فى القاموس قطعة الجبة واما فى قطعة السراويل فليس بحقيقة بل مفروض **قوله** واذا صرف فيه ان كلمة اذا تدل على ان صرف سراويل كثير الوجود لانه تدل على شرط كائن الوجود كقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة الآية وليس الامر كذلك فينبغي ان يقال كلمة ان فى موضع اذا لانها تدل على القلة كقوله تعالى ان كنتم جنبا الآية **اجيب عنه** لان كلمة اذا تدل على الكثرة اذا لم يكن فى مقابلة التصريح بالكثرة وههنا وجد التصريح به حيث قل وهو الاكثر ومن قال فى الجواب ان كلمة اذا بمعنى ان فليس بشئ لانه ذكر فى الجواب ما ذكره المعترض فى الاعتراض وهو قبيح **قوله** بالنقض به اشارة الى ان المراد ليس نفى جنس الاشكال لانه يرد اذا كان مفردا منصرفا فيكون مصابيح انا عيم على موازنه فيلزم الفتور فى جمعها فى فم الشارح ويمكن الجواب عن الاشكال بان سراويل لقلته وندرته لا يصلح ان يعتد به ويقاس عليه غيره **قوله** اى كل جمع **جواب سوال** وهو ان التشبيه بقاض ليس الا لمجئ جوار لا لجوار لان المضاف اليه خارج من الحكم فلا يقال حال جوار ودفع بقوله اى كل جمع الخ وهذا التعريف صادق على جوار ايضا **قوله** يائيا كان او واويا انما قدم اليائى على الواوى لان رجع الواو الى الياء ههنا لان الواو اذا وقع فى الموضع الرابع او فوقه يجعل ياء **قوله** كالجوارى مثال اليائى والدواعى مثال الواوى **قوله** اى حالة الرفع **جواب سوال** هو ان نصب رفعا ونصبا لا يخلو اما على الحال او الظرف فعلى الاول يلزم الحال من المبتدا وايضا لا يصح الحمل وعلى الثانى ان الظرف لا يكون الا زمانا او مكانا فاجاب بقوله اى حالة الخ يعنى انه على الظرف لكن بحذف المضاف وانما لم يذهب الى الحال على مذهب ابن مالك وجعل الرفع بمعنى المرفوع لان فيه اجراء على خلاف الاصل بتجويز

يعلم

عه اى الى جعل كل واحد منهما منصوبا م كما ترى ثم ان العامل فى الظرف للمماثلة م على الحال كما ذهب اليه مالك ۱۲ مفتى عبد الرحيم ۱۲

عه لا زمانا او مكانا آه وقوله رفعا خبر ليس بواحد منهما ۱۲ م

المفهوم من الكاف فی قوله كقاض فان الظرف لتوسعهم فی الظروف يتقدم علی العامل المعنوی قوله ای حكمه كحكم قاض جواب سوال وهو ان جوار جمع فكيف يكون كالقاض المفرد فاجاب بقوله ای حكمه ثم يرد عليه انه كيف يكون حكمه كحكم قاض مع انه حكمه حكم الانصراف وحكم جوار مختلف فيه فاجاب بقوله بحسب الصورة ثم يرد عليه كيف يكون متحدان فی الصورة مع ان وزن جوار فعال ووزن قاض فاع فاجاب بقوله فی حذف الياء لا يقال ان هذا الحكم وان كان فی نفسه صحيحا لكن لا يناسب بيانه بر المنصرف بل الاولی ان يبين انه فی حال الرفع والجر منصرف او غير منصرف اجيب عنه انما لم يتعرض اليه توفيقا بين المذهبين قوله واما فی حالة النصب اشارة الی بيان فائدة القيد لا يقال ان جوار فی حال النصب ايضا كقاض لان الياء فی قاض مفتوح فی حالة النصب الا ان يقال ان الياء فی قاض بالتنوين وفی جوار بلا تنوين فلا يكونان علی نسق واحد فی حالة النصب قوله فلا اشكال ای لا خلاف فيه قوله فذهب بعضهم وهو الزجاج وسيبويه فی رواية علی ما فی اللباب شرح قوله تنوين الصرف ای تنوين التمكن قوله لان الاعلال الخ وايضا ان الاعلال سببه محسوس وهو التقل فيكون اقوی ومنع الصرف سببه امر معنوی فيكون اضعف فان قيل ان اراد ان الاعلال المطلق مقدم عليه فهو غير مسلم لان بعض الاعلالات مبنية علی منع الصرف لانه انما يتعين الضمة والكسرة فی الاخر بعد دخول العوامل كما فی جوار وان اراد ان بعض الاعلال مقدم فهو مسلم لكن لا ينفعك قلنا مرادنا ان الاعلال المطلق مقدم لان ما يتعلق بالجوهر كالحركات والسكنات والاعلال والادغام وغير ذلك ثبت من الواضع حال الوضع قبل الاستعمال فبالضرورة يكون مقدما علی ما يعرض للمتكلم بعد الوضع فان قيل ان الصرف ايضا من احوال الكلمة بعد تمامها فينبغی ان لا يوخر عن الاعلال ايضا قلنا الاسم لا يخلو من الصرف وعدمه فالاسم اذا لم يكن غير منصرف قبل الاعلال لا محالة يكون منصرفا لان الانصراف اصل ولنقول ان ملاحظة الصرف مقدم علی الاعلال لان الاصل فی الاسم الصرف فلذا اخر عن الاعلال قوله فاصل جوار الخ اشارة الی بيان تقديم الاعلال علی منع الصرف قوله ثم اسقطت اشارة الی بيان نفس الاعلال قوله فصار جوار علی وزن سلام وكلام يعنی يكون علی وزن المفردات فتفرع عليه قوله فلم يبق قوله فهو بعد الاعلال آه هذا من تتمة الدليل فلا يرد لا حاجة اليه بعد قوله الی ان الاسم منصرف قوله كذلك هذه ليس فی اكثر النسخ وما وقع فی البعض فالكاف فيه زائدة فيكون معناه ذلك ای الصرف او التاكيد للكاف الاول قوله وذهب بعضهم وثمرة الخلاف لا تظهر فی اللفظ بل فی الوجوه فقط او فی اليمين بان حلف لا يتكلم بكلمة غير المنصرف فتكلم بجوار فعند الاولين لا يحنث وعند هذا البعض يحنث قوله انه بعد الاعلال غير منصرف واما قبل الاعلال فمنصرف لان الاعلال مقدم علی منع الصرف عند هذا البعض قوله لان المحذوف ای هذا المحذوف بمنزلة المقدر حاصل المقام ان المقدر ما يكون ساقطا عن اللفظ وباقيا فی النية والمحذوف ما قطع عنهما ثم المحذوف علی نوعين احدهما ما يكون ساقطا عنهما علی الدوام حتی صار نسيا منسيا نحو يد ودم والثانی ما يكون ساقطا عنهما اذا وجد الاعلال واذا زال الاعلال عاد الی موضعه

له ای المعنی كتبه جوار فی حالة الرفع والجر كقاض مخصوص هذا اللفظ ظ ۱۲

لما كان نحو قاضٍ وداعٍ فلا يكون نسيًا منسيًا فالنوع الثانى من المحذوف كالمقدر فاللام فى قوله لان المحذوف للعهد والمقدر كالملفوظ قوله وعوض عن الياء كما هو المشهور عن سيبويه والخليل قوله او عن الحركة وهو الانسب بالقياس لانه اذا كان حذف الياء لاجل التنوين كان منافيا للياء والعوض عن الشئ يجب ان يكون مناسبا له قوله وعلى هذا القياس حالة الجر لا يقال البيان الذى ذكر هذا البعض لا اختصاص له بحالة الرفع فكيف يقاس عليه حالة الجر اجيب عنه انه لما ذكر الصورة فى حالة الرفع على المذهب الاول علم ان مذهب هذا البعض ايضا مصور فى المادة المذكورة فقال وعلى هذا القياس حالة الجر او نقول للشارح اليه بهذا قوله بالضم فلا يرد شئ لكن كلمة هذا من الاسماء الاشارة القريبة الا انه قد يستعمل بمعنى ذلك مجازا قوله فانه ای حين تقديم منع الصرف قوله واما فى حالة الرفع الخ اشارة الى فائدة القيد قوله وعلى هذه اللغة اشارة الى الاجمال بعد التفصيل وهذا اوقع فى الذهن كما ان التفصيل بعد الاجمال اوقع فى الذهن كقوله تعالى تلك عشرة كاملة بعد قوله تعالى ثلثة فى الحج وسبعة اذا رجعتم قوله وهو صيرورة لما كان التركيب يطلق على معان كثيرة فلدفع الابهام وتعين ما هو المراد قال وهو صيرورة الخ فان قيل فعلى هذا لا حاجة الى اشتراطه بالعلمية لان المركب الذى جعل كلمة واحدة لا يكون الا علما قلنا الحصر ممنوع لجواز ان ينتقل اولا الى المعنى الجنسى او ينتقل اولا الى المعنى العلمى ثم ينتقل الى المعنى الجنسى ولو سلم فنقول العلمية شرط لتحققه وثبوته لا اشتراطه فلا يقتضى وجود فرد آخر سوى العلمية فقول الماتن شرط العلمية لبيان ان وجوده لا يكون الا بها وقوله لا اشتراطه اى ليس العلمية تقييد له حتى يقتضى وجوده بدونها قوله من غير حرفية جزء جواب سوال وهو انه ينتقض بالنجم وبصرى علمين فاجاب بقوله من غير حرفية جزء لان الحرف ضعيف فلا يؤثر بالتركيب ثم العبارة محمولة على القلب تقديره من غير جزئية حرف والا فلا معنى للعبارة لا يقال اعتبار هذا القيد فيما اريد بالتركيب من غير اعتبار نفى الاضافة والاسناد فى المفهوم تحكم اجيب عنه انه لم ينفى الشارح هذين التركيبين اكتفاء بنفى المصنف حيث قال وان لا يكون باسناد ولا اضافة او نقول الحرف لما كان شديد الاتصال بالكلمة لم يظهر اثر تركيبها فى اللفظ حتى اعرب المجموع باعراب جزء الواحد فلذا اخرج من التركيب الذى عد من اسباب منع الصرف بخلاف الاضافة والاسناد فان لهما اثرا فى اللفظ من البناء واخراج المضاف الى الصرف فهو من جنس التركيب الذى كان منافيه لمناسبته اياه فى التاثير ثم اخرج بالاشتراط لا يقال ان التركيب من الفعلين ايضا لا اثر له فى اللفظ فلم لم يخرجه اجيب عنه لما لم يوجد التركيب من الفعلين لم يحتج الى نفيه قوله ليامن من الزوال لا يقال ان حذف العلم جائز فكيف يامن العلم بالعلمية من الزوال فاجاب صاحب الغفور ان المراد من الزوال الانحلال والتفريق ولا شك ان بالعلمية يامن التركيب من التفريق قوله قوة يرد عليه ان القوة تستعمل فى الحيوانات لا فى الاسماء فاجاب صاحب الغفور المراد من القوة اللزوم اى يكون التركيب لازما قوله وان لا يكون باضافة ولا اسناد واما التركيب التوصيفى فداخل فى الاسناد لان الاخبار قبل العلم اخبار وبعده اوصاف

تلك الاخبار

الباء فی قوله بالاضافة السببية مع ان سبب الاضافة والاسناد ليس الا ارادة المتكلم فلذا قال صاحب الغفور الباء للملابسة قوله لان الاضافة تخرج فان قيل ان اراد ان الاضافة تخرج حين ارادة المعنى الاضافی فمسلم لكن سبب العلمية فات عند المعنى الاضافی وان اراد ان الاضافة مطلقا تخرج فممنوع اجيب عنه بارادة الشق الثانی ودفع المنع بانه يفهم من موارد الاستعمال ان التركيب الاضافی مطلقا ينافی منع الصرف لوجود اثر الاضافة فی اللفظ وهو الكسرة فی عبد الله مثلا قوله ما يضاده الضمير المستتر راجع الی ما والبارز الی الصرف قوله اعنی منع الصرف تفسير كلمة ما فان قيل لا استحالة فی ذلك فانه لا يلزم اجتماع الضدين فی شیٔ واحد قلنا لما كان بين المضاف والمضاف اليه شدة الاتصال فصارا كانهما شیٔ واحد فتحقق الضدين فی الجزئين فی حكم الاجتماع فی شیٔ واحد قوله على ما كان عليه قبل العلمية يعنی ان الجملة انما تكون علما لشخص اذا كان معنی ذلك الجملة موجودا فی ذلك الشخص مثلا لو كان شخص عادته ضرب الناس فجعل اسمه "ضرب زيد" صار اخره يد مبنيا على الضم ليدل على انه ضارب لانه لو كان معربا لربما ابدل الضم بالفتح بالعامل فيدل على انه مضروب وهو خلاف الواقع فكذلك "تابط شرا" كان منصوبا قبل العلمية على الفتح فاذا جعل علما بقی على الفتح كذلك ليدل على القصة الغريبة فيكون مبنيا على الفتح معناه بالفارسية در بغل آورد فلان شرا قوله يمكن ان تفوت فقوله ان تفوت فاعل يمكن قوله علمين قيد خمسة عشر وستة عشر بكونهما علمين مع ان العلمية لا بد فی كلها لان سيبويه ونفطويه مشهوران بالعلمية قوله قلنا كانه اكتفی لا يقال لم اورد الشارح كلمة كان مع انها للشك لانا نقول يجوز ان يكون المذكور فيما بعد بقوله فان تضمن الثانی حرفا بنيا حكما لما يتضمن الحرف بالفعل كما هو المتبادر فلا يتناول خمسة عشر وستة عشر علما لان تضمنهما للحرف بحسب الاصل لا بالفعل لان فی حال العلمية لا يعتبر تضمن الحرف لا يقال ان المصنف ذكر فيما بعد الا ما هو متضمن لحرف العطف ولم يذكر ان سيبويه من قبيل المبنيات اجيب ان بناء نحو سيبويه وان لم يكن مذكورا صريحا لكنه مذكور بطريق الاشارة لان قول المصنف فيما بعد ولا اعرب الثانی معناه وان لم يكن قبل التركيب مبنيا والا بقی على البناء نحو سيبويه قوله فلذلك احتاج الی اخراجها واما اخراج الاضافة وان علم بقوله وجميع الباب باللام والاضافة لكن المراد منه الاضافة بالفعل والمراد ههنا بحسب الاصل فكانه لم يذكر قوله مثل بعلبك يرد عليه انه لما كان علم بلدة يجوز ان يكون منع صرفه للعلمية والتانيث كما هو موجود فلم يكن شاملا قطعيا للتركيب الموثر فی منع الصرف قلنا ان فی المثال الاحتمال كاف لان المثال المحتمل كاف لانه للاحتمالين باعتبار المتكلم قوله او غيرهما يرد عليه انه لا حاجة الی هذا فان وجود نسبة غير اضافية واسنادية لا يضر مثل النسبة التوصيفی فانه لا يضر فی تاثير التركيب فی منع الصرف ولا حاجة الی قوله او غيرهما قلنا لا نسلم عدم ضرر التوصيفی بل هو مضر ايضا لكن لم ينفيه فی الشرط كما نفی الاسناد والاضافة لانه داخل فی الاسناد لان الاوصاف قبل العلم اخبار قوله العطف والتنوين الواو لمطلق الجمع فلا يفيد

اجتماعهما في زمان واحد في اسم واحد فاجاب حسنا الغفور بقوله الواو بمعنى مع ايضا يجوز لك اعتبار العطف اولا ثم الحكم عليه بقوله ان كان الخ لان الخبر اذا وقع بعد المعطوفات فتقدير العطف ثابت لا محالة قوله المعدودتان جواب سوالين احدهما ان عد الالف والنون من اسباب منع الصرف لا يصح لانها من الاوصاف وهما من الذوات والثاني انه منقوض بحسان علم رجل من اصحاب النبي عليه السلام لان فيه وجد الالف والنون مع انه منصرف فاجاب بقوله المعدودتان ولا شك انه ذكر معه سابقا قيد مزيدتان والزيادة من الاوصاف وكذا اخرج نحو حسان لانه اى لان نونه غير زائدة لانه من الحسن فيكون على وزن فعال قوله تسميان مزيدتين الاولى ان يقال ويوصفان بمزيدتين لان اطلاق المزيدتين عليهما بطريق التوصيف لا بطريق التسمية اجيب عنه ان ذكر التسمية واراد منه التوصيف من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم قوله لانهما من الحروف الزوائد اما لاجل انهما زائدتان على ثلثة احرف اصلية مثل سكران او المراد انما هما من الحروف الزوائد اعني هويت السمانا قوله دخول تاء التانيث عليهما في المرجع ثلثة احتمالات الاول ان يرجع الى المعنى التانيث والثاني ان يرجع الى الالف والنون والثالث ان يرجع الى المشبه والمشبه به وعلى التقادير كلها المراد اشتراك المشبه والمشبه به في هذا الوصف قوله اما كونهما مزيدتين كما هو مذهب الكوفي وقوله واما المشابهتهما الخ كما هو مذهب البصري قوله والراجح هو القول الثاني لا يقال هذا مخالف لما سبق من ان الالف والنون المزيدتان زعلا زيدتا عليه فانه يقتضي رجحان القول الاول لانا نقول لعل هذا بسبب انه مذهب البصري لانه المختار وايضا ان اشتراط انتفاء فعلانة ووجود فعلى انما يظهر على القول الثاني دون الاول وايضا ان الاول يتحقق في ندمانة ايضا مع انه منصرف قوله يعني به ما يقابل الصفة جواب سوال وهو انه يلزم التناقض في كلام المصنف لانه قال ان كانتا في اسم فشرطه العلمية او كان في ... فانتفاء فعلانة لان الصفة ليس الا اسما ايضا اجاب بقوله يعني اعلم ان الاسم يطلق على ثلثة معان الاول ما يقابل الفعل والحرف والثاني يطلق على العلم والثالث ما يقابل الصفة والاولان غير مراد ههنا اما الاول فلان الحكم في قوله فشرطه العلمية غير صحيح لان سكران غير منصرف مع انه اسم وليس بعلم ولا يجوز ايضا مقابلته مع قوله او كانتا في صفة واما الثاني فلان الحكم في قوله فشرطه العلمية غير مفيد لا يقال كون مراد المصنف بالاسم ما يقابل الصفة ظاهر لوقوعه في مقابلها فلا حاجة الى اثباته بقوله فان الاسم المقابل الخ وايضا ان قوله فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو هذا المعنى تكرار لا حاجة اليه لانا نقول ان وقوعه في مقابلها قرينة على تلك الارادة ومراد الشارح بيان علة مصححة لتلك الارادة يعني ان قوله فان الاسم المقابل علة مصححة لارادة هذا المعنى لا علة لها لان ارادته واجبة لا احتياج لها الى الدليل لان المص جعله مقابلا للصفة ومعنى قوله فالمراد بالاسم له اى المراد في كلام النحاة هو هذا المعنى فلا تكرار قوله لوحظ معها صفة هذا القول يدل على ان ملاحظة الذات اصل وملاحظة الوصف تبع وما ذكره في الوصف يدل

له اشارة الى جواب الاعتراض الثاني ١٢ ٢ه فصار تقدير كلامه ان كانتا في اسم فكذا او كانتا في صفة فكذا وليس هذا الاتناقض صريح ١٢

على العكس وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة الخ وهذا ليس الا تدافع فى كلام الشارح قلنا قد يراد بكلمة مع مجرد المصاحبة صرح به السيد شريف فى حواشى شرح للمفتاح وهو المراد ههنا اذ ليس مراد الشارح هنا تعريف الصفة بل ما يمتاز به الاسم عن الصفة فيكفيه مجرد المصاحبة بخلاف المذكور فى الوصف فانه للتعريف قوله وافراد الضمير الخ لايقال ما وجه ايراد ضمير التثنية فى قوله وان كانتا وافراده فى قوله فشرطه ولم يجعلهما موافقا ولم يختار العكس لانا نقول الالف والنون باعتبار الوجود امران وباعتبار السببية امر واحد فبالنظر الى وجودهما اورد التثنية وقال وان كانتا وباعتبار السببية اورد ضمير المفرد فقال فشرطه العلمية وانما لم يعكس لان المذكور سابقا لفظ كان وهو من الكون اى الوجود وهو متعدد باعتبار الوجود لاكن يرد عليه فعلى هذا لا يصح قول الشارح اى شرط الالف والنون فى منعهما بل الواجب ان يقال فى منعه لان الملحوظ هو السببية اجيب عنه انه لعل الشارح قال فى منعه واما قوله فى منعهما يحتمل ان يكون سهوا من الكاتب قوله للزوم زيادتهما بالنظر الى المذهب الاول قوله لا لنفى التانيث بالنظر الى المذهب الثانى قوله او صفة الاولى الواو بدل او لان الالف والنون توجدان فى الاسم والصفة جميعا لا ان وجودهما فى احدهما فقط اجيب عنه ان كلمة او للتنويع قوله او كانتا فى صفة انما زاد قوله كانتا لدفع سوال وهو ان كلمة او للعطف وهو غير صحيح لان فيه عطفا على معمولى عاملين مختلفين ولم يتقدم المجرور لانه عطف قوله صفة على معمول كانتا وهو قوله فى اسم وعطف قوله فانتفاء فعلانة على معمول ان الشرطية وهو قوله فشرطه والمجرور غير مقدم لان مجموع الجار والمجرور معطوف على مجموعهما فاجاب الشارح بقوله او كانتا يعنى انه يقدر فعل الشرط فيكون عطف جملة شرطية على جملة شرطية وذلك جائز لان العامل واحد وهو كلمة ان لايقال يجوز ان يكون العطف باعادة الجار يعنى كلمة فى فى قوله او فى صفة زائدة فيكون عطف المجرور على المجرور كما فى قولهم المال بينى وبينك فان بين الثانى زائدة لانه لا يدخل على المفرد بل على المتعدد فيثبت تقدم المجرور اجيب عنه قياس على بينى وبينك مع الفارق لان بين الثانى زائد لعدم تحقق شرطه وهو الدخول على المتعدد بخلاف كلمة فى لانها غير زائدة لعدم القرينة على زيادتها هذا كله على تقدير كون كلمة فى مذكورة مع الصفة واما اذا لم يكن مذكورا على ما عليه بعض النسخ فعلى هذا يصح العطف لانه من قبيل عطف المجرور على المجرور والمجرور مقدم قوله فانتفاء فعلانة وانما لم يشترط العلمية ههنا لانها لا تجامع الوصف قوله اى الكائن الالف اشارة الى بيان المرجع قوله او كانتا قوله فشرطه انتفاء جواب سوال وهو ان الجزاء لا يكون الا جملة وقوله فانتفاء فعلانة ليس بجملة بل مضاف ومضاف اليه فاجاب الشارح بقوله فشرطه يعنى انه محذوف للمبتداء قوله يعنى امتناع جواب سوال وهو ان فى عريان بالضم تحقق انتفاء فعلانة بالفتح لان مونثه عريانة بالضم مع انه منصرف فاجاب بقوله يعنى الخ يعنى انتفاء فعلانة بالفتح غير مقصود بل المراد عدم قبول التاء تانيث سواء كانت بالضم او بالفتح

له اى فى قوله فشرطهما ۱۲ سه وهو غير جائز كما بين فى موضعه ۱۲ سه اى وان الجار والمجرور مقدم ۱۲

قوله وقيل شرطه وجود فعلى وانما زاد قوله شرطه لان مقولة القول ليس الا جملة وقوله وجود فعلى ليس بجملة فضم الشارح رح قوله شرطه **قوله** لانه متى كان مؤنثه فعلى اشارة الى ان المقصود من هذا الشرط ايضا انتفاء فعلانة **لا يقال** انه اذا كان المقصود من هذا الشرط انتفاء فعلانة ايضا فلا حاجة اليه بل انتفاء فعلانة كاف وايضا ينبغي ان يمنع لفظ الرحمن عند هذا القائل ايضا لحصول ما هو المقصود وهو انتفاء فعلانة **اجيب** عنه المقصود عنده انتفاء فعلانة انتفاء مبنيا على الدليل وهو وجود فعلى اذ كلما جاء منه فعلى لم يجئ منه فعلانة في اكثر لغات العرب لان المقصود انتفاء فعلانة مطلقا **فان قيل** ان وجود فعلاء بالهمزة الممدودة ايضا مستلزم لانتفاء فعلانة فلا وجه لتخصيص وجود فعلى بالاشتراط **قلنا** ان هذا الوزن غير واقع في كلام العرب **قوله** ومن ثمه اى ومن اجل ه **جواب سوال** وهو ان ثم من اسماء الاشارة المكانية كما قال المصنف رح واما ثم وهنا وهنا فللمكان خاصة ولا مكان هنا فاجاب بقوله اى لاجل يعني ان ثمه ههنا ليس للمكان بل للاجل **قوله** في انه منصرف الخ **جواب سوال** وهو ان رحمن صفة من صفات الله تعالى بالاتفاق لا خلاف فيه فاجاب بقوله في انه منصرف او غير منصرف **لا يقال** لا خلاف في هذا المفهوم المتردد بل هو ثابت بالاتفاق **لانا نقول** معناه اختلف في هذين الامرين فان اخذ محل النزاع الصرف فانه اختلف فيه وان اخذ عدم الصرف فانه اختلف فيه **لا يقال** ان قواعد النحو مستنبط من استعمال العرب فان استعملوا رحمان غير منصرف كان غير منصرف بالاتفاق وان استعملوا منصرفا فكان منصرفا بالاتفاق فلم اشتبه على علماء النحو حال رحمان حتى اختلفوا فيه **اجيب عنه** بجواز ان يكون كلمة رحمان دائما معرفا باللام او مضافا عند العرب او منادى فلم يعلم حاله **قوله** لانه صفة خاصة لله تعالى **لا يقال** اختصاصه به في الاستعمال لا في الوضع فاذا نظر الى الوضع كان له مؤنث بحسب القياس اما بالتاء لان الاصل في التانيث التاء واما بالالف وهو الراجح لان فعلان فعلى اكثر من فعلان فعلانة فعلى الاول ينبغي ان يكون منصرفا بالاتفاق وعلى الثاني ينبغي ان يكون غير منصرف بالاتفاق **اجيب عنه** ان التانيث بالقياس لا يفيد ولا يكفي وانما الضار والكافي هو التانيث الثابت في الاستعمال اذ به يتحقق المشابهة بينه وبين الفي التانيث **قوله** دون سكران حال من رحمان اى من اجل الاختلاف في الشرط اختلف في رحمان متجاوزا عن سكران وندمان فالاختلاف في الشرط سبب للاختلاف في البعض والاتفاق في البعض ولو لم يكن الشرط مختلفا بل متحدا لكان الاتفاق في الكل فاندفع ما قال مولانا عصام الدين ان الاختلاف في الشرط لا يكون منشاء عدم الاختلاف في سكران وندمان لان على تقدير الاتفاق ايضا ثبت عدم انصراف سكران وانصراف ندمان **قوله** ندمان **لا يقال** لما كان المراد منه ان اللفظ فيكون علما لما وقع في التركيب فينبغي ان يكون غير منصرف للالف والنون والعلمية فلا يصح تنوينه مع انه مسموع منونا **اجيب** بان تنوينه لمشاكلة المسمى **قوله** بمعنى النديم اے وزیر سلطان **قوله**

وهو كون الاسم جواب سوال وهو انه لا يصح عد وزن الفعل من اسباب منع الصرف لانها من الاوصاف ووزن الفعل عبارة عن الاسم وهو ذاة فاجاب بقوله وهو كون الاسم اه وا لكون من الاوصاف قال الهداد الهندي اضافة الوزن الى لفعل اضافة العام الى الخاص ثم يرد عليه ان العموم والخصوص بين الموزون والفعل اجيب عنه المراد من الوزن هو الصيغة وهي لصدق على الموزون ايض قوله على وزن يعد من ا وزان جواب سوال وهو ان اضافة الوزن الى الفعل لامية

لعدم استقامة معنى الاخر للاضافة فيفيد الاختصاص فلا فائدة في قوله شرطه ان يختص فاجاب بقوله على وزن يعد الخ يعني ان المراد من الاضافة مجرد النسبة لا الاختصاص كما في قولهم زيد ابو عمر فزيد كما كان ابو عمر كذالك كان ابو بكر فاضافة ابو الى عمر لمجرد النسبة فالحاصل نا لا نسلم ان الاضافة اللامي تفيد الاختصاص بل يكون لمجرد النسبة فما قالوا انها تفيد الاختصاص فالمراد منه مجرد النسبة قوله وهذا القدر الخ الواو بمعنى الفاء تفريع على قوله يعد يعني لما كان الاضافة لمجرد النسبة ولم تفيد الاختصاص احتيج الى قوله وشرطه ولو افادت الاضافة الاختصاص لا يحتاج الى قوله وشرطه قوله فيما ا ـ في سببيته منع الصرف لان الاختصاص ليس بشرط المطلق وزن الفعل قوله احد الامرين جواب سوال وهو ان الشرط في وزن الفعل شيئين اما اختصاصه به او الزيادة في اوله غير قابل التاء فلا بد من اداة الحصر فاجاب بما حاصله ان العطف مقدم على الربط فيفيد الحصر وايضا في قوله احد الامرين اشارة الى ان كلمة او ليست للترديد بل للتخيير قوله اما ان يختص انما زاد كلمة اما لان العطف اذا كان باو فزيادة اما في المعطوف عليه حسن كما قال المص في بحث العطف قوله في لغة العرب انما قال هذا لان للفعل معنى عام غير مختص بالعرب بل يوجد في العجم ايض كما يقال في العجم زده در زمانہ گذشتہ فلان فلان را وهذا بعينه معنى ضرب لا يقال نعم مفهوم الفعل عام لكن الكلام في وزن الفعل لا مفهومه ولا يوجد وزن الفعل في لغة العجم اجيب عنه عدم ايراد قوله في لغة العرب يوهم من العبارة ان المراد هو كون الوزن مختصا بالفعل العام او ان الغرض من قوله في لغة العرب جواب سوال وهو انه ينقض ببقم وشلم لانهما موضوعان اسمان ابتداء من غير النقل من الفعل فاجاب بقوله في العربية وهما من لغة العجم واما قول الشارح رح فيما بعد واما نحو بقم وشلم فلبيان فائدة هذا القول قوله بمعنى انه لو وجد جواب سوال وهو ان وزن الفعل لما كان مختصا بالفعل فكيف يوجد فيه منع الصرف لانه في الاسم فاجاب بقوله بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا من الفعل وانما زاد قوله العربي للاحتراز عن بقم وشلم ولتاكيد الاول قوله كشمر على صيغة الفعل الماضي اعلم ان اوزان الفعل ثمانية اثنان مشتركة بين الاسم والفعل وهما ثلاثي مجرد معلوم كفرس ورجل ورباعي مجرد معلوم كجعفر وستة مختص بالفعل وهي ثلاثي مجرد مجهول ورباعي مجرد مجهول وثلاثي مزيد معلوم وثلاثي مزيد مجهول ورباعي مزيد معلوم ورباعي مزيد مجهول وانما قدم شمر على ضرب مع انه من الثلاثي المجرد وهو الاصل لان شمر صيغة معلوم وضرب صيغة

بحث وزن الفعل

له فيما اذا كان لزيد ابنان عمرو وبكر ١٢م له وانما اخره عن الالف والنون لانحطاط درجته عن درجة الاسم ١٢م له الاول بالضم معروف والثاني لموضع بالشام ١٢م

المجهول والمعلوم شرف على المجهول **قوله** على صيغة الفعل الخ هذا القيد اتفاقي لبيان مقابلة ضرب لانه صيغة الفعل المجهول لها لا وحكم المجهول ايض كذلك **قوله** فانه نقل منه هذه الصيغة اه اى نقل من معنى الصيغة الاولى ان يقال لنقل من الفعلية الى الاسمية **قوله** وجعل علما لفرس حجاج بن يوسف والمعنى الفعلى له دامن بمين ثم جعل علما لفرس **قوله** و كك الماء ونقل من القاموس انه علم لبيرمكة والمعنى الفعلى الاسراف لانه من التبذير **قوله** وعثر بثاء المثلث ومعناه الفعلى كا **قوله** وخضم لرجل قيل هو اسم عم من بنى تميم ومعناه الفعلى هو الاكل وقيل هو الاكل بملاء الفم **قوله** واما نحو بقم متعلق بقوله انه لا يوجد فى الاسم العربي قوله اسما الصبغ حال من بقم وعامله فعل محذوف لان اما يقتضى فعلا محذوفا **قوله** وهو العندم وهو الخشب يخرج منه بعد الدق و يغلى بالماء صبغا احمر **قوله** بالشام قيل هو بيت المقدس **قوله** فلا يقدح لان المراد بالاختصاص اختصاص في لغة عربية لا عجمية **قوله** ولم يذهب الى منع صرفه هذا اما دليل ثانى او جملة مستانفة وقعت فى جواب سوال وهو انه هل كان فيه اختلاف واتفاق **قوله** ويكون غير مختص الاولى ان لا يقيد هذا القسم بكونه غير مختص بل يجعل كلمة او على منع الخلو اذ يجوز ان يكون ما فى اوله زيادة مختصة بالفعل ايض ولم يوجد فى الاسم الا بطريق النقل مثل يزيد ويشكر علمين اجيب عنه نعم ولكن لا يحتاج الى اشتراط عدم قبول التاء ثم النسبة بين الشقين عموم وخصوص من وجه لافتراقهما فى نمر واحمر واجتماعهما فى نحو يزيد ويشكر **قوله** او اوله ما كان الاول بناء على ظاهر لفظ الكتاب الثانى بالنظر الى الواقع **قوله** اى زيادة حرف الخ يعنى ان العبارة بحذف المضاف اليه لانه مصدر يقتضى الفاعل فالحرف فاعل ومضاف اليه **قوله** وحرف زائد يعنى ان العبارة بحذف الموصوف فالتقدير الاول بالنسبة الى وزن الفعل والثانى بالنسبة الى ما كان على وزن الفعل كذا قال عصمة الله السمرقندى لكن مراده صعب لا يطلع عليه كثير من الماهرين اقول بفضل الله ان مراده هذا ان الاول ثمه غير مؤول والاول ههنا ايض غير مؤول والثانى ثمه مؤول والثانى ههنا ايض مؤول فالتشبيه بهذه المناسبة فان قيل لا يصح ظرفية الاول للزيادة لانه على هذا يلزم ظرفية الشئ لنفسه قلنا على التقدير الاول اى زيادة حرف صح لفظة فى لان الصفة تنسب الى موصوفها بفى كما يقال السواد فى الجسم وكذا على الثانى اى حرف زائد لان النسبة بين **قوله** اوله وبين الحرف الزائد عموم وخصوص من وجه والاعم يصلح مظروفا للاخص او نقول ان الكلام على حذف المضاف اى فى موضع اوله **قوله** من حروف اتين ولا دلالة لها على المعانى بل الدال المجموع الصيغة على ما صرح به السيد شريف فى حواشى الرضى **قوله** كزيادته تشبيه لزيادة الاسم كزيادته فى اول الفعل من حروف اتين فالضمير فى كزيادته راجع الى ول الفعل **قوله** اى حال كون وزن الفعل اشارة الى ان قوله غير قابل حال من ضمير فى اوله والحال من المضاف اليه جائز عند جواز حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وانما لم يجعل حالا من قوله وزن الفعل شرطه مع انه من جملة مواقع الف

فیکون فاعلا معنی لانه یوجب لتعقید اللفظی ای الفصل الکثیر بین الحال وذوالحال وانما لم یجعل حالا
من زیادة لان زیادة مؤنث قوله غیر قابل مذکر قوله لاختصاصها بالاسم لانها متحرکه قوله ولو کان
غیر قابل اشارة الی الاعتراض الاولی ان یقال وبالاعتبار الذی اه بالعطف لان قوله قیاسا لادخال مثل
اربع وقوله بالاعتبار لادخال اسود فیکون القیدان لادخال الامرین ولو بدون العطف یتوهم انهما قید واحد ولیس
کذلك قوله لم یرد علیه اربع حاصل الایراد علی اربع بانه غیر منصرف لوزن الفعل والعلمیة مع انه قابل للتاء
حیث یقال اربعة وتقدیر الجواب انه لا یقبل التاء قیاسا بل بغیر القیاس لان القیاس مجیء التاء فی المؤنث دون
المذکر واسماء الاعداد عکس هذا قوله ولا اسود ای لم یرد اسود وحاصل الایراد باسود بانه غیر منصرف لوزن الفعل
والصفة الاصلیة مع انه قابل للتاء حیث یقال اسودة للحیة الانثی وتقدیر الجواب المراد بالتاء تاء القیاس وفی
اسودة علی خلاف القیاس اذ القیاس سوداء او المراد بعدم قبول التاء عدم قبولها بالاعتبار الذی امتنع
من الصرف لاجله واسود ممتنع منه باعتبار الوصف الاصلی وهو بهذا الاعتبار لا یقبل التاء اصلا
قیاسا ولا غیره بل یقبل باعتبار غلبة الاسمیة فقوله قیاسا جواب عنهما وقوله وبالاعتبار الذی جواب
عن اسود فقط قوله الوصف الاصلی انما لم یقل باعتبار الوزن الاصلی لان فی اسود اجتمع الوزن مع الوصف
فیجوز النسبة الی کل واحد اجیب عن اعتراض الشارح انما لم یتعرض له لتبادره لان المتبادر من التاء التاء القیاسی
لان المطلق ینصرف الی الکامل والیه المتبادر الاعتبار الذی امتنع من الصرف لاجله لان البحث فیه قوله
ای من اجل اشتراط عدم قبول التاء لا یخفی علیك ان عدم القبول قید للزیادة ومعتبر فیه ولیس معتبرا
علی الاستقلال فالتفریع علیه تفریع علی المقید اذ لا یتصور وجوده بدون المقید فاندفع ما قال الحافظ التاکید
لا یخفی ان امتناع احمر متفرع علی مجموع الشرطین فلا بد ان یعتبر الاشارة بتمامه الی المجموع قوله لوجود الزیادة
یرد علیه ان وجود الشرط لا یستلزم وجود المشروط کالطهارة بالنسبة الی الصلوٰة قلنا تقدیر العبارة لوجود السبب
مع الشرط لانه غیر منصرف لوجود الشرط فقط قوله ای کل اسم لما قال علماء الاصول ان ما ومن یحتملان
العموم والخصوص فلدفع الابهام وتعیین ما هو المراد قال الشارح ای کل اسم ثم یرد علیه انه لما کان المراد کل اسم
لا یصح تعلق الجار والمجرور فی قوله فیه به لان المتعلق لیس الا فعلا او شبه فعل فزاد الشارح قوله یکون ثم لما
یتوهم ان المراد بالتاثیر التاثیر فی ذات ذلك الاسم ولیس کذلك لان للاسم وجودا بدون العلمیة فقال
الشارح فی منع الصرف کما یتوهم ان المراد بالتاثیر ما هو الکامل وهو السببیة مع لحاظ الشرطیة فعلی هذا لا
یصح قوله بقی بلا سبب او علی سبب واحد فلدفع هذا قال الشارح بالسببیة المحضة او مع الشرطیة قوله ای
کل اسم جعل الشارح کلمة ما موصوفة فاحتاج الی تقدیر کل لیکون القاعدة کلیة علی ما هو الظاهر فی القواعد
ولو جعلها موصولة لما احتاج الی هذا التقدیر لافادتها العموم والاستغراق اجیب عنه الموصول بمنزلة
الالف واللام وهو یحتمل العهد فکذا الموصول فلا یکون صریحا فی العموم کذا قال مولانا عماد قوله ای
کل اسم جواب سؤال وهو ان قوله وما فیه علمیة مؤثرة قضیة مهملة وهی فی قوة الجزئیة عند اهل المنطق
فیکون تقدیره بعض الاسم غیر منصرف اذا نکر صرف وهو فاسد فاجاب بقوله ای کل اسم یعنی ان

ماقال اهل المنطق ان المهملة فی حکم الجزئیة هذا فی المحاورات والمجالس واما اذا ذکر المهملة فی العلوم فهو فی حکم الکلیة لان قواعد العلوم من قبیل الکلیات **قوله** لسبب آخر ولعلها الاولی شرطا محضا بدون السببیة کما اذا اجتمعت العلمیة مع التانیث والعجمة والعلمیة کانت شرطا محضا للتاثیرهما ولم یکن مؤثرة لانه یلزم من تاثیرهما دونها ترجیح من غیر مرجح لان الکل اسبابا ناقصة فی منع الصرف فتاثیر بعضها دون الآخر ترجیح بلا مرجح **قوله** او صیغة منتهی الجموع الاولی ان یقال والجمع البالغ علی صیغة الخ فان السبب هو الجمع لا الصیغة لانها شرطه لا یقال لما لم یبق الجمع مع العلمیة والباقی معها الصیغة فقط فلذا اختار ذلک لانا نقول الجمعیة الاصلیة کاف وهو مافی حال العلمیة فلابد من التصریح بها لئلا یتوهم ان المؤثر هو الصیغة اجیب عنه ان ذکر الصیغة زیادة من الکاتب لا من الشارح والاصل او منتهی الجموع وان سلم انه من الشارح لکن هذا الوهم بعید بعد معلومیة ان السبب هو الجمع فلا یرد **قوله** بان یأول جواب سوال وهو ان النکرة ما وضع لغیر معین فاذا وضع لمعین فکیف یکون موضوعا لغیر معین فاجاب بقوله بان یأول لعلم یعنی لیس المراد ههنا معناها الحقیقی وهو ما وضع لشئ لا بعینه بل المراد ان یستعمل فی غیر معین **فان قیل** یصیر بهذا التاویل فی حکم النکرة فلا یلزم انتفاء التعریف حقیقة فلا یلزم الانصراف **اجیب عنه** ان هذا التاویل مجاز متعارف وهو یعارض الحقیقة **قوله** ورأیت زیدا آخر فزید الثانی نکرة بقرینة توصیفه بقوله آخر **قوله** الوصف للشتهر قید الاشتهار باعتبار الاغلب لا یجوز ان یؤل بوصف غیر مشتهر بقرینة کذا قال مولانا عصمت الله انما قید بالمشتهر لان لمسمی کل علم اوصاف کثیرة فلابد من ذکر العلم وارادة الوصف من مرجح یرجح وصفا دون وصف کالاشتهار کذا قال جمال الدین **قوله** ای ظهر لما کان باب تفعل یجئ للمبالغة وهی غیر مرادة ههنا فسره بقوله ای ظهر ای المراد نفس الفعل ثم الظهور بالالتزام فانه ظهر من قوله ومایقوم مقامهما الجمع والف التانیث ان العلمیة غیر مؤثرة معهما ومن قوله لا یضره الغلبة انها لا تجامع مع الوصف **قوله** حین بین جواب سوال وهو انا لم نجد بیانا قوله انها لا تجامع فیما سبق من قول الماتن فاجاب بقوله من حین بین **قوله** من هذه الاسباب الاربع الاولی ان یقال الاربعة بالتاء **قوله** الاسباب ههنا مراد بالعلل التی فی قول المصنف من علل تسع او المراد من الاسباب ما صدق علیه من التانیث والعجمة **قوله** استثناء مما جواب سوال وهو ان ههنا یلزم استثناء شیئین من امر واحد بلا عاطف وذا لا یجوز لانه یلزم الفصل بین المستثنی منه والمستثنی الثانی بالمستثنی الاول بخلاف ما اذا کان بعاطف لان المعطوف یقوم مقام المعطوف علیه فلا یلزم الفصل حاصل الجواب ان المستثنی منه ههنا امران مطلق ومقید الاول من المطلق والثانی من المقید **فان قیل** لو جعل المصنف العدل ووزن الفعل معطوفا علی ماهی شرط فیه لکان اخصر بان قال لا تجامع مؤثرة الا ماهی شرط والعدل ووزن الفعل فیدخل کلا الاستثنائین تحت حرف الاستثناء الواحد **قلنا** لعل النکتة فی الفصل اختلاف تاثیر العلمیة فی المعطوف اعنی العدل ووزن الفعل بالسببیة المحضة والمعطوف علیه عنی سببیة مع الشرطیة والیضا ان فی ما قال المصنف

غرابة الاسلوب **قوله** وهما متضادان **جواب** سوال وهوان العلمية اذا جتمعت مع العدل و
وزن الفعل فی كلمة لم تتصرف هذه الكلمة بعد التنكير لبقاء السببين فيها وهی العدل ووزن الفعل
لعدم اشتراط العلمية حتى يؤثر بالزوال ای بزوال السببين الاخرين فلم يكن الحكم المذكور كليا **قوله**
لان الاسماء المعدولات يعنی ان الضدية بين العدل ووزن الفعل ليست بحسب مفهومهما كما بين الوصفية والعلمية
بل باعتبار انه فی كلام العرب لم يوجد كلمة اعتبر فيها العدل مع وجود احد قسمی وزن الفعل فيه بالاستقراء
فان النحاة تتبعوا الالفاظ التی اعتبر فيها العدل فوجدوا اوزانها منحصرة فی ستة وهی فعل بفتح الفاء
وسكون العين كامس وفعل بفتحتين كسحر وفعال بفتح الفاء وكسر اللام كقطام وفُعَل بضم الفاء وفتح
العين كاُخر وجمع وفعل كمثلث وفعال بضم الفاء كثلاث وقد نظم بعض الافاضل بالفارسية هكذا: اوزان
عدل شش بود اے صاحب کمال: فَعْل فَعَل فُعَل بفتح اللام وسکون الميم وضم الميم مَفْعَل فعال مَفعَلُ فُعَالُ **قوله** المعتبرة فی منع الصرف **جواب**
سوال وهوان البعض من اوزان العدل فعل بفتحتين مع انه من اوزان الفعل ايض فاجاب بقوله المعتبرة
يعنی سلمنا انه من اوزان الفعل لكن ليس معتبرا فی منع الصرف لانه غير مختص به بل مشترك كما مر **قوله**
ای لا يوجد اشارة الی ان قوله يكون كهنا تامة **قوله** شئ من الامر الدائر **جواب** سوال وهوان الضمير
فی قوله لا يكون لا يخلوا اما راجع الی مطلق السبب او الی كلاهما او الی احدهما فعلى الاول يلزم الكذب لان السبب
المطلق يجامع العلمية وعلى الثانی فات المطابقة فی الافراد والتثنية وعلى الثالث يلزم الاستثناء من
النفس واستثناء الكل من الكل فاجاب بقوله شئ من الامر الدائر يعنی ان الضمير لا يرجع اليهما ولا الی
احدهما بل يرجع الی امر دائر بين الامرين وبين احدهما فقط فيكون المستثنى منه اعم من المستثنى ويعبر عن
هذا الامر الدائر بما يتصف بالضدية ولا شك ان هذا المفهوم كما يصدق على احدهما يصدق على
مجموعهما ايض **قوله** الا احدهما فقط **فان قيل** لا حاجة بعد الحصر بالنفی والاستثناء الی قوله فقط
ولا الی سلب قوله لا مجموعهما كما بين فی محله لانه لو يوجد له مثل فی كلام العرب **اجيب** عن الاول
ان ذكر قوله فقط لدفع وهم وهوان يتوهم ان المراد باحدهما اعم من ان يكون مع الاخر او لا ای
اعم من ان يكون مطابقا وتضمنا وعن الثانی ان قوله لا مجموعهما بيان لما بقی من المستثنى ای بيان
المقابل كذا قال مولوی رح **واقول** فی الجواب عن الاول انما قال فقط لان المستثنى منه ههنا ملحوظ مع
لفظ فقط كما قال الشارح بين مجموع هذين السببين وبين احدهما فقط فالمستثنى الجزء الاخر مقيدا
بفقط كما كان مقيدا به كذا قال حافظ رح **او نقول** ان لم يوجد مثله فی كلام العرب لكن كثر فی
عبارة العلماء كذا قال مير جمال الدين جناب وفيه **نظر** وهوان استثناء الكل عن الكل باق من
حيث المعنى لان المنفی بقوله لا يكون ليس لا احدهما لان النفی يتوجه الی ما يتصور اثباته والاثبات
مع العلمية ليس لا احدهما لانهما للضدية والمثبت بقوله الا احدهما ليس ايض الا احدهما واستثناء
الكل باطل **اجيب** عنه ان الاستثناء تصرف لفظی يعتبر به التغير بين المستثنى والمستثنى منه من حيث اللفظ
وان لم يغيرا من حيث المعنى الا ترى ان رجلا اذا كان له اربع نسوة فقال نسائی طوالق الا زينب كم

وبكرة وفاطمة فان ههنا ثبت استثناء الكل من الكل من حيث المعنى لكن المغائرة بين المستثنى والمستثنى
منه من حيث اللفظ ثابت لان لفظ النساء عام يتناول الاربع وغيره ولفظ المستثنى خاص بالاربع
وعلى هذا لا يرد الاعتراض المشهور في كلمة طيبة وهو ان النفي في قوله لا إلٰه لا يخلو اما من الالٰه
الباطل والحق او من كلاهما فعلى الاول يلزم الكذب لان الالٰه الباطل موجود كالصنم والشمس
مثلا وعلى الثاني يلزم استثناء الكل عن الكل واستثناء المساوي من المساوي وان كان منهما
الي يلزم الكذب لان الالٰه الباطل باقي في النفي والحال انه موجود وانما لا يرد لان النفي يتوجه الى
الالٰه الحق والاستثناء الي للالٰه الحق لكن هذا من حيث المعنى واما من حيث اللفظ فلان لفظ
الٰه عام لانه نكرة وقع في سياق النفي فيفيد العموم ولفظ الله خاص لانه علم لواجب الوجود و
التغاير للفظ كاف لصحة الاستثناء وان كان ما صدقا عليه واحدا وهو معبود فقط **قوله** بقي
بلا سبب الخ كلمة لا بمعنى غير واللام ليصح دخول الباء عليها لان دخول الحرف على الحرف لا يجوز **قوله**
من حيث هو سبب **جواب سوال** وهو انه على ما قال المص يلزم الانكار من الحس لان السبب ثابت
حسا فاجاب بقوله من حيث هو سبب يعني ليس المراد نفي ذات السبب بل المراد نفي وصفه وفيه **نظر**
وهو انه قد سبق ان التنكير على وجهين الوجه الثاني منه ان يجعل العلم عبارة عن الوصف المشتهر
صاحبه به فاذا كان الوصف الذي اشتهر صاحبه به هو الوصفية يجوز ان يبقى بعد التنكير سببان
احدهما هذه الوصفية والآخر العدل او وزن الفعل فلم تصح الشرطية لقوله فاذا نكر بقي بلا سبب
او على سبب واحد كما اذا كان احمر علم شخص فاذا نكر عادة الوصفية اجيب عنه اذا تاملت في قوله وخالف
سيبويه تعلم **ونقول** ان المعتبر في الوصف ان يكون اصلية وههنا عارضة بعروض تاويل العلم
به **قوله** او على سبب واحد فيما هي ليست بشرطيه **وههنا نظر** وهو انه لا شك ان وصف السببية
انما يتحقق بالتاثير وبدون التاثير لم يتحقق وصف السببية واذا عرفت هذا فلا فرق بين
اشتراط العلمية في سبب وبين اجتماعها بسبب آخر فلا يصح **قوله** او على سبب احد **قلنا**
ان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء تاثير السبب بالكلية وانتفاء احد جزئي العلتين لا يستلزم
انتفاء تاثير جزء الآخر بل فيه شبهة التاثير باق **قوله** من العدل ووزن الفعل قال البعض
المحققين الظاهر انه حصر السبب الباقي في العدل ووزن الفعل وليس كذلك فان سكران
مثلا اذا سمي به ثم نكر بقي على سبب واحد وهو الالف والنون **اجيب** عنه ان الوصفية
الاصلية بعد زوال العلمية غير معتبر عند المص وفي الالف والنون اذا كانا في اسم فالعلمية شرط
فيه والما يزول الشروط ايضا فانحصر السبب الباقي في العدل ووزن الفعل **قوله** هذا الى خذ هذا
قوله علما لمفازة اى مفازة معينة **قوله** بدون اقتضاء منع الصرف اه فاندفع به ما قيل ان
اخر معدول من اخر من فاجتمع فيه العدل ووزن الفعل وانما لم نقل لانه لا حاجة ههنا الى لان آخر
الى العدل لوجود سببين وزن الفعل والوصف الاصلي لمنع الصرف لا تقتضيه والعدل لا يثبت بدون

له الاولى ان يقول لانه على الثاني ١٢

له اى من الالٰه الحق والباطل جميعا ١٢

اقتضاء منع الصرف قوله اياه واعتبار خروج الخ فقوله واعتبار عطف على قوله اياه وعطفا التفسير فالتقدير يريد ون اقتضاء منع الصرف اعتبار الخروج لان الضمير فى اياه راجع الى العدل واعتبار الخروج عبارة عن العدل الذى فيه التفسير به فلا يرد ان المنفى ههنا اقتضاء منع الصرف كما يعلم مما بعد من قوله وههنا لا اقتضيه فلا حاجة الى نفى خروج الصيغة ثم قوله ثم انه اشار الى استثناء جواب سوال وهو ان القاعدة المذكورة اعنى قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف منقوض بما اذا جعل احمر علما ثم نكر فانه غير منصرف عند سيبويه فاجاب بقوله ثم انه اشار اه يعنى انه مستثنى من القاعدة المذكورة وانما قال اشار لان هذا الاستثناء خفى لعدم ادواته قوله على قول سيبويه اى الاستثناء على قوله قوله المشهور اعلم ان الاخفش ثلثة احدها استاذ سيبويه وهو ابو الخطاب وثانيها تلميذه وهو ابو الحسن سعيد ابن سعدة والثالث قرينه وهو ابو الحسن على بن سليمان والمراد ههنا تلميذه نقل عن القاموس سيب لفظ فارسى هو معنى التفاح ومنه سيبويه والمراد منه لازم سيب وهو الرائحة وفيه رائحة العلم وهو لقب امام النحاة عمرو بن عثمان الشيرازى وسمعت عن بعض اساتذتى ان لعمرو كان كمال رغبته الى التفاح بحيث اذا رأه صدر منه بلا اختياره صوة ويه فجعل سيبويه لقبه ويؤيد ذلك ما ذكر فى بحث المركبات انه مركب من اسم وصوت قوله قول التلميذ اظهر الخ لان فى قوله اتيان على الاصل وهو بقاء العدم على العدم والى الاصل ان الساقط لا يعود وفى قول اعتبار المعدوم وهو بعيد قوله الى الاستاذ بالذال المعجمة عربى وبالدال المهملة فارسى فان قيل يجوز ان يكون الاخفش فاعل خالف وسيبويه مفعوله قدم على الفاعل تعظيما لشان الاستاذ فعلى هذا لا يلزم كون قول التلميذ اصلا فان قلت فى الجواب قوله اعتبارا للصفة مفعول له منصوب بتقدير اللام وشرط نصبه ان يكون فاعل الفعل والمفعول له واحدا ولا شك ان المعتبر للصفة الاصلية هو سيبويه فيكون فاعل خالف اليه هو سيبويه قلت فى الاعتراض لا نسلم ذلك لجواز ان يكون قوله اعتبارا للصفة الاصلية منصوبا على الظرفية او المصدرية اى وقت اعتبار الصفة الاصلية او اعتبر اعتبار الصفة الاصلية والمعتبر سيبويه اجيب عنه لو جعل الاخفش فاعلا يلزم قول سيبويه اصلا مع انه مناف للقاعدة المذكورة والقول بانه منصوب على الظرفية او المصدرية او الحالية بعيد اذ المعنى على تعليل حكم يعنى ان الحكم اذا ذكر ثم ذكر شئ منصوب فالظاهر ان ذلك الشئ علة لذلك الحكم السابق كذا قال المولوى عبد الحكيم السيالكوتى قوله تنبيها على ذلك الخ فان قيل لا حاجة الى هذا القول لانه علم من الجملة الشرطية اعنى قوله ولما كان قول التلميذ اظهر قلنا انما اعاده لان القاعدة ان الحكم يذكر اولا ثم يترتب الدليل عليه وفى الجملة الشرطية تقدم الدليل على الحكم فلذا اعاد الدليل ليترتب على المدعى او نقول لان مجرد اظهرية قول التلميذ لا يكون سببا لاسناد المخالفة اليه بل التنبيه عليه هو السبب كذا فى زبدة الحواشى قوله فى انصراف نحو احمر يعنى ان الخلاف فى انصراف احمر لا فى ذاته ولا فى وصفه قوله والمراد بنحو احمر دفع وهم وهو ان المرام

بنحو احمر ما كان على وزن فعلى هذا المخرج سكران لانه ليس بوزنه مع ان حكمه بعد التنكير حكم احمر يدل وحل
فيه افعل التاكيد نحو اجمع لانه بوزنه مع ان حكمه ليس كحكم احمر فدفع بقوله والمراد قوله فانه
بعد التنكير منصرف لان افعل التفضيل اذا تجرد عن كلمة من الحق بافعل التاكيد وانما اعتبر كلمة
من دون الاضافة واللام لان الفارق بين افعل الصفة وافعل التفضيل كلمة من دون الاضافة
واللام قوله فلا ينصرف بلا خلاف فان قيل اذا كان معه من فيكون ذلك الاسم التفضيل
بمنزلة احمر وهو مختلف فيه فكذا ذلك اسم التفضيل مختلف فيه ايضا فلا يصح قول الشارح
بلا خلاف قلنا معنى قوله بلا خلاف اى بلا اتفاق لانه مقابل لقوله منصرف بالاتفاق او
نقول لا نسلم انه بمنزلة احمر لان منصرف ذلك الاسم ثابت بالاتفاق بان سمى رجل بافضل
من اقرانه مثلا فانه بعد التنكير غير منصرف بسبب الوصفية ووزن الفعل لان الوصفية فيه
ظاهرة بوجهين قبل العلمية باعتبار تفضيلية وبعد العلمية باعتبار وجود العلامة فى اللفظ
وهو كلمة من بخلاف احمر لان الوصفية فيه ثابت قبل العلمية واما بعد العلمية زالت وصفيته
وليست فيه علامة فى اللفظ فان قيل فعلى هذا الحد ايكون مثل هذه الصورة مستثنى عن القاعدة
المذكورة بالاتفاق بان يقال لكن لا خلاف فيما يكون الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرة ويكون
معه فى اللفظ ما يكون نصا فى وصفيته بعد العلمية قلنا الاحتراز عنه ثابت بقوله غير خفى لان
معناه ظهور فى الجملة وفى افعل التفضيل عن كمال الظهور باعتبار اللفظ وباعتبار قبل العلمية قوله
اى انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اه اشارة الى ان نصب قوله اعتبارا باعتبار انه مفعول له
وشرط حذف اللام موجود ايضا لان فاعل الاعتبار والمخالفة واحد وهو سيبويه قوله
فان قيل حاصل الاعتراض ان الوصف معدوم فى الحال فالمعتبر فيه الاعتبار فلما لا مالزمن
الاعتبار كذلك لا باعث على اعتباره مع ان منع الصرف خلاف الاصل قوله مع زوال لو
عنهما يعنى ان اسود وارقم حال غلبة الاسمية زائل الوصفية مع انهم اعتبروها وجعلوا اسود
وارقم غير منصرفين للوصف ووزن الفعل فاعتبارها بعد العلمية اولى قوله بالكلية يعنى
ان قياس احمر بعد التنكير باسود وارقم حال غلبة الاسمية قياس مع الفارق قوله وفيهما شمة اى قليل
قوله فلا يلزم اى واذا كان فيهما شمة قوله فى احمر فان قيل ان الاحمر اذا كان علما للذات من له
الحمرة ايضا يثبت فيه شمة الوصف قلنا وضع الاعلام الشخصية للتعريف فقط مجردا عن المعانى اللغوية
ولهذا اتى بها مجردة عن المعنى الاصلى كزيد وعمرو فان زيدا وعمرا مصدران من زاد يزيد ولم
يعتبر للمعنى الاصلى فيهما فى حال العلمية قوله والالف والنون اى فى سكران وفى بقاء الالف والنون
فى سكران على مذهب الاخفش بحث فان سكران حال العلمية من قبيل الالف والنون فى الاسم و
بعد زوال العلمية التى هى شرط زوال الالف والنون ايضا لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط
اجيب عنه ان المراد بقاء الذات لا بقاء وصف السببية قوله وهذا القول اظهر لان فيه بقاء على الاصل باعتبار العدم

علی العدم والیضا الاصل ان الساقط لایعود قولہ ولما اعتبر سیبویہ الوصف الاصلی بعد التنکیر الاولی
ترک قولہ بعد التنکیر وانکان فی الواقع کذلک لانہ لاینا سب تالیہ قولہ لزم ان یعتبر فی حال العلمیۃ
فان من البین ان الاعتبار بعد التنکیر لایستلزم الاعتبار فی حال العلمیۃ لان فیہ اجتماع الضدین
کذا قال عصمۃ اللہ اجیب عنہ لانسلم ان ذلک لا یستلزم الاعتبار فی حال العلمیۃ بل یستلزم لان
الوصف معدوم فی حال اعتبار المعدوم فلما اعتبر فی موضع ینبغی ان یعتبر فی موضع اخر ایضا
لاستوائہما فی اعتبار المعدوم قولہ ای کل علم کان دفع وہم وھوان المراد بباب حاتم ما یکون علی
وزن حاتم فعلی ھذا اخرج عنہ احمر وشریف والیض یرد علیہ انہ لایعلو حال حاتم لانہ مضاف الیہ
والمضاف الیہ خارج من الحکم فاجاب بقولہ ای کل علم الخ نحو ضارب وناصر وعالم اذا
جعلتہا اعلاما وانما خص الحاتم لجودہ علی العلمیۃ وھو صیغۃ اسم فاعل من حتم یحتم ای وجب یجب
قولہ مع بقاء العلمیۃ دفع وہم وھوان یتوہم انہ بعد التنکیر فہو لیس الامذ ہبہ لا اعتراض علیہ قولہ
بان اعتبر فیہ الخ بیان اللزوم قولہ لما یلزم تعلیل للنفی لا للمنفی لان دلیل المنفی مذکور فی الشرح قولہ
علی تقدیر منعہ من الصرف اشارۃ الی ان لزوم اعتبار المتضادین لیس مطلقا اعلم ان ھہنا امرین
احدھما فرض الممتنع وھو جائز والآخر ممتنع الفرض فیضہ وتحقیقہ مر فی راس الکتاب فی بحث المنوی و
المحذوف قولہ وھو منع صرف لفظ واحد جواب سوال وھوانا لانسلم ان اعتبار المتضادین فی
حکم واحد ممنوع الاتری ان منع الصرف حکم ومعلول للعلل التسع والبعض منہا علم ووصف فاجاب
بقولہ لفظ واحد قولہ قلت تقدیرا حد ای فرض احد قولہ لکنہ شبیہ من حیث انہ وجود ذھنی
والوجود الذھنی کالوجود الخارجی قولہ ای باب غیر المنصرف دفع وہم وھوان المراد بالباب ما لہ
وما فیہ علمیۃ موثرۃ مع ان ھذا الحکم غیر مختص بہ ثم المراد من الباب الافراد ای جمیع افراد
غیر المنصرف الخ قولہ باللام متعلق بقولہ یجر قولہ بدخول اللام لان مجرد ملاحظۃ اللام بدون
الدخول لیس لہ ھذا الحکم والیضا الباء للسببیۃ والاسباب من قبیل الاوصاف واللام من
الادوات فکیف یکون سببا للکسر فلذا اراد الدخول لانہ من الاوصاف والیضا ان دخول حرف
المعانی علی الحرف لایجوز فلذا اراد الدخول قولہ لام التعریف جواب سوال وھوانہ منقوض
بلام الجارۃ ولام الابتداء ولام الامر ولام النفی فان بہا لایجر بالکسر فاجاب بقولہ ای لام التعریف
معانہ لایصیر غیر المنصرف منصرفا بل منصرف کما کان فاجاب بقولہ ای اذا دخل علیہ ای علی
غیر المنصرف لاعلی غیرہ من الاسماء قولہ ای اضافتہ الی غیرہ جواب سوال وھوانا لانسلم
انہ یجر بالاضافۃ لانہ منقوض بقولک اکلت مالہ ذفر فاجاب بقولہ ای اضافتہ یعنی ان المراد کون
الشئی مضافا لامضافا الیہ لاکن فی الفرق مناقشۃ کذا قال میر ابو البقاء وھو ان اثر الاضافۃ فی المضاف
اکثر من الاثر فی المضاف الیہ لانہ تردفیہ فی اللفظ فقط وھو الجر واما اثرہ فی المضاف ففی اللفظ

م یعنی اللام فی الاسم غیر المنصرف یجوز ان یکون لام التعریف وان کان فیہ علمیۃ او علامۃ التعریف

سلہ فی الرشیدی ص ۲۳ ... استوار کردن وحکم کردن و واجب کردن ۱۲ ... کاذی ارایکی اللام گردانیدن ۱۲ م سلہ ای لزوم باب حاتم علی سیبویہ بان اعتبر فیہ الوصف
سلہ فان ذفر معدل الیہ مع انہ لیس مجرورا بالکسر ۱۲ سلہ ای نفی اللزوم لا للزوم فائدۃ علۃ اللزوم اعتبارہ الوصف الاصلی فی احمر ۱۲ م

والمعنی جمیعًا اما فی اللفظ فباعتبار سقوط التنوین واما فی المعنی فباعتبار التعریف والتخصیص قوله ای تصیر
مجرورا اشارة الی ان الانجرار متضمن لمعنی الصیرورة لان المقصود من هذه العبارة ان باب غیر
المنصرف بدخول اللام والاضافة یصیر من منع الکسر الی دخول الکسر لا ان یکون غیر المنصرف مکسورا
حال منع الکسر لانه یلزم ح اجتماع المتضادین فالمقصود منه انتقال من منع الکسر الی دخوله قوله ای
بصورة الکسر جواب سوال وهو ان الکسر لیس فی محله لان الکسر بلا تاء من القاب المبنیات
والجر من القاب المعربات فکیف یثبت الانجرار بالکسر فاجاب بقوله ای بصورة الکسر قوله او تقدیرا
جواب سوال وهو انه لا یشمل نحو قولک مررت بالحبلی فاجاب بقوله او تقدیرا قوله وانما لم
یکتف جواب سوال وهو ان الاصل فی العبارة الایجاز والاختصار فینبغی ان یقال ینجر فقط بدون
قوله بالکسر قوله لان الانجرار قد یکون بالفتح کما فی غیر المنصرف قوله ولا بان یقول الخ
جواب سوال ظاهر قوله علی الحرکات البنائیة ایض ای کما یطلق الجر علی الفتح لان التشبیه انما یکون بما
هو المذکور سابقا ولم یکن معناه کما یطلق علی الحرکات الاعرابیة لانه یخالف المشهور وهو ان الکسر
بلا تاء مختص بالحرکات البنائیة ویخالف ایض عن قوله ای بصورة الکسر لکن لو کان معناه هذا ای
کما یطلق علی الحرکات الاعرابیة لوجد ایضا وهو انه وان خالف المشهور لکنه موافق لما قال الشارح
فی اول المبنیات من ان المراد ان الحرکات البنائیة لا یعبر عنه البصریون الا بهذه الالقاب لان
هذه الالقاب لا یعبر بها الا عنها لانهم کثیرا ما یطلقونها علی الحرکات الاعرابیة ایض لکن الاطلاق علی
الحرکات الاعرابیة بطریق المجاز فالموافقة مع المشهور اولی قوله وللنحاة خلاف جواب سوال وهو الاخصر
ان یقال وجمیع الباب باللام او الاضافة ینصرف فاجاب بقوله وللنحاة خلاف یعنی ان فی الانصراف
خلافا فلذا لم یقل ینصرف واما دخول الکسر علیه فثابت بالاتفاق قوله مطلقا ای سواء بقی العلتان
او زالت کما تعلم بالبقاء والازالة فی المذهب الثالث قوله من خواص الاسم فان قیل ینبغی ان
یمنع من غیر المنصرف اللام والاضافة کما یمنع الجر والتنوین لان الکل من خواص الاسم قلنا
قد مر سابقا انما خص الکسرة والتنوین بالمنع من بین سائر الخواص لانهما یدخلان علی اکثر الاسماء لان
التنوین تدخل علی النکرة والنکرات اکثر من المعارف واما الکسرة فلکثرة العوامل من الحروف الجارة
والاضافة فمنعا من غیر المنصرف لیظهر المنع ظهورا بینا قوله اعنی اللام والاضافة بیان کلمة ما فنسبة
الدخول الیهما تغلیبا وههنا بحث وهو ان الاسناد الیه ایضا من خواص الاسم مع انه لا یضعف فی
المشابهة بوجوده فی غیر المنصرف اجیب عنه بان بینهما فرقا وهو ان اللام والاضافة موثرتان فی اللفظ
والمعنی جمیعا اما لفظا فلسقوط التنوین بهما واما معنی فلافادة التعریف بخلاف الاسناد وکذا لا یفید
الضعف فی المشابهة سائر الخواص کالفاعلیة والمفعولیة قیل وجه ذلک انهما مغیرتان لمدلول الاسم
من التنکیر الی التعریف بخلاف الباقی ثم یرد علیه ان مثل اجمل واجدل ضعف مشابهته للفعل فی

له فانه دخل علیه اللام مع انه لیس بمجرور بصورة الکسر ۱۲ ۔ له مع اللام والاضافة ۱۲ م کتبہ ازل عبادہ اللہ

ضعف بسبب اعتبار السبب فیہ مع انہ لیس بمنصرف بالقطع کذا قال عصمۃ اللہ اجیب عنہ ان الضعف فی مثل اخیل ضعیف لانہ فی احد السببین دون الاخر واما ہہنا ففی السببین لان ضعف المشابہۃ یوثر فی السببین قولہ

دون التنوین کانہ قیل ینبغی ان یدخل علیہ التنوین ایضا فدفع بقولہ دون التنوین قولہ مطلقا ای سواء بقی العلتان اولا یرد علی ہذا البعض ان الحکم بعدم الانصراف مع زوال السببین او احدہما بسبب اللام او الاضافۃ غیر موجہۃ ومنافیۃ لما ذکر من قولہ وما فیہ علمیۃ موثرۃ اذا نکر صرف کذا قال عصمۃ اللہ اجیب عنہ ان زوالہ بدلیل عارضی وہو الاضافۃ واللام والزوال بعارض کلا زوال ونقول ان السببین وان زالتا حقیقۃ لکن بقیتا حکما لان اللام والاضافۃ قامتا مقام العلمیۃ من حیث التعریف قولہ والممنوع من غیر المنصرف الخ جواب سوال وہو انہ لما کان غیر منصرف ینبغی ان لا تدخل الکسرۃ علیہ فاجاب بقولہ والممنوع من غیر المنصرف بالاصالۃ ہو التنوین وذلک لان غیر المنصرف لما شبہ الفعل منع منہ التنوین لان بین الفعل والتنوین تنافر کامل لان التنوین للقطع والفعل للوصل مع الفاعل ثم التنوین یتبع حرکۃ اخر الکلمۃ فاذا سقط سقط معہ تابعہ وہو الحرکۃ تبعا وانما اختار الکسر لانہ اخو الحرکات وایضا ان الکسر لازم التنوین لان فی کل موضع یدخل التنوین یدخل الکسر کالاسم قولہ وحیث ضعفت حیث مکانیۃ لا تعلیلیۃ لانہ تفریع علی السابق وہو العلۃ قیل فی توجیہ عدم سقوط الکسرۃ ان التنوین کالثابت لوجود خلفہ وہو اللام او الاضافۃ قولہ الا فی سقوط التنوین ای فی سقوط عود التنوین لان توجہ المنع الی التنوین بالذات قولہ وسقط التنوین لامتناعہ من الصرف ای بقی سقوط التنوین من اللفظ قولہ کان الاسم غیر منصرف مع انہ یجر بالکسر لضعف المشابہۃ قولہ و بیان ذلک ای البقاء وعدمہ قولہ ان العلمیۃ تزول الخ لانہ یجتمع علامتی التعریف وفیہ بحث وہو ان اللام تجامع العلمیۃ اذا کان العلم فی الاصل مصدرا او صفۃ کالفضل والحسن و یشار باللام الی المعنی الاصلی فلا یصح الحکم علی الاطلاق کذا قال مولانا غفور اجیب عنہ ان مرادنا باللام بعد العلمیۃ وما قلت اللام التی حین العلمیۃ او نقول المراد باللام لام التعریف وذلک اللام لیس للتعریف بل للدلالۃ علی انہ صفۃ فی الاصل قولہ وہذا القول الانسب جملۃ مستانفۃ وقعت فی جواب سوال السائل وہو انہ لما ثبت ہہنا الاقوال الثلاثۃ فایہا انسب بالمقام فاجاب بقولہ وہذا القول انسب بما عرفہ بہ المص حیث قال غیر المنصرف ما فیہ علتان فان قیل الانسبیۃ انما یثبت اذا بقی حد المص علی الاطلاق واما اذا قید بما قید بہ الشارح من اجتماع الشرائط وانعدام الموانع لئلا ینتقض بنحو ہند اذا صرف فلا لان دخول اللام والاضافۃ من موانع التاثیر فالعلتان وان کانتا ثابتتین صورۃ لکن فی المعنی غیر ثابتتین کذا قال میر جمال الدین الجناپی اجیب عنہ ان اجتماع الشرائط لوجوب منع الصرف لا للجواز لانہ یثبت بدون الشرائط ومع الموانع من التاثیر کما فی ہند فمنع الصرف عند ہذا البعض یحتمل ان یکون بطریق الجواز فیستقیم الانسب قولہ المرفوعات

اوسط

لہ من قولہ اشارۃ الی آخر البحث لیس فی عبد الغفور ۱۲ وایضا اطلاق الغفور علی عبد الغفور من الممنوعات الشرعیۃ وللمحشی ہذا عادۃ ووجہ عدم علمہ علی شناعتہ ۱۲

بحث المرفوعات

يجوز فى قوله **المرفوعاتُ** وجوه اربعة سكونه على ان لايكون له محل من الاعراب مثل سائر اسماء المعدودة نحو زيد عمرو وبكر بان كان لمجرد الفصل عن السابق مثل باب وفصل ورفعه على انه مبتدأ محذوف الخبر اى "المرفوعاتُ هٰذه" ورفعه على انه خبر للمبتداء المحذوف اى هذه المرفوعات ورفعه على انه مبتدأ وخبره الجملة التى تليه اعنى قوله هو ما اشتمل على علم الفاعلية كذا قال عصمة الله السمرقندى **فان قيل** ان حصر السمرقندى فى الوجوه الاربعة باطل لوجود الخامس هو رفعه على انه خبر وقوله ما اشتمل مبتدا وقوله هو ضمير الفصل **قلنا** ان قوله المرفوعات محدود وقوله ما اشتمل حده والمحدود لايكون خبرا من الحد **فان قيل** ان رفعه بالابتدائية لايصح لان المبتداء على قسمين احدهما القسم الاول والاخر القسم الثانى والمرفوعات ليس بواحد منهما لان القسم الاول منه ليس لا الذات المحض والمرفوعات من الصفات والقسم الثانى منه صفة واقعة بعد حرف النفى والف الاستفهام والمرفوعات وان كانت صفة لكن ليست بواقعة بعد حرف النفى اوالف الاستفهام **قلت** انه من القسم الاول وابتدائيته باعتبار الموصوف اعنى اسماء المرفوعات والالف واللام فى المرفوعات موصولة ومدخولها صلة والموصول مع الصلة من الذوات **فان قيل** لم قال المرفوعات بصيغة الجمع ولم يات بصيغة المفرد مع انه الملائم بمقام التعريف وبارجاع الضمير اليه فى قوله هو **قلنا** لما قال المصنف سابقا فالرفع علم الفاعلية وقال ههنا ما اشتمل على علم الفاعلية توهم منه انحصار نوع المرفوع فى نوع واحد هو الفاعل فازال هذا التوهم بايراد صيغة الجمع الدالة على تعداد انواع المرفوع **قوله** جمع المرفوع فيه اشارة الى الامرين احدهما اشارة الى توطية ارجاع ضمير هو الى المرفوع والاخر جواب سوال وهو ان المرفوعات لايخلو اما جمع المرفوع او المرفوعة فعلى الاول لايساعده القاعدة وعلى الثانى لايطابق الموصوف وهو الاسم فاجاب الشارح بقوله جمع المرفوع الى اخر الشرح ثم المدعى مركب من جزئين ايجابى وهو قوله جمع المرفوع وسلبى وهو قوله لا المرفوع اشار الى دليل الجزء السلبى بقوله لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل واشار الى دليل الجزء الايجابى بقوله او يجمع هذا الجمع الخ لان فى المونث نقصان العقل وهو يشبه العدم **قوله** لان موصوفه الاسم **فان قيل** يجوز ان يكون موصوفه الكلمة فمن اين جزم بان موصوفه الاسم مع ان المضارع ايضا من المرفوعات فلو كان موصوفه الاسم لخرج المضارع **قلنا** لما كان البحث فى الاسماء علم ان موصوفه الاسم وخروج المضارع غير معتبر بل التزمنا خروجه لان مرادنا بالمرفوع ما كان مشتملا على علم الفاعلية ورفع المضارع ليس علم الفاعلية بل للتشبيه **فان قيل** لايصح جعل موصوفه اسما من وجه اخر وهو ان خبر المبتدأ اذا كان جملة كان مرفوعا وليس باسم **قلنا** الاسم اعم من الحقيقى والحكمى والجملة اسم حكما لصحة وضع الاسم الحقيقى فى موضعها **فان قيل** هذا مخالف لما قال الشارح فى بحث المبتداء والخبر فى بعض النسخ من ان الخبر قد يكون جملة مع بقاء كونها جملة من غير تاويلها بالمفرد المنفى عنه ثمه هو التاويل بالفعل والمراد بالمثبت ههنا هو التاويل بالقوة وصلاحية التاويل بان يعبر عنها بالاسم المفرد كهذا اوذاك كما بين فى موضعه فلا منافاة كذا قال عصمة الله **قوله** وهو مذكر **فان قيل** لا نسلم ان الاسم مذكر لان بعض الاسماء مونث **قلنا** المراد من الاسم

ثم هذا [illegible] المؤنث السالم [illegible] مونثا ۱۲

هو

لفظ الاسم لا افراده **قوله** ويجمع هذا الجمع الخ فقوله هذا الجمع مفعول مطلق للنوع[1] اى يجمع هذا النوع من الجمع وقوله مطرداً حال من المفعول المطلق **وقوله** صفة المذكر فاعل لقوله[1] ويجمع **فان قيل** فعلى هذا لا بد ان يقع وتجمع بالتاء لان الفاعل اذا كان مونثا لا بد من تانيث المسند **قلنا** هذا اذا لم يوجد الفصل وههنا وجد **قوله** كالصافنات اى جمع الصافن وهو الفرس الذى يقوم على ثلثة قوائم واقام الرابع على طرف الحافر **قوله** وجمال سجلات بكسر السين وفتح الباء جمع سجل[2] **قوله** اى ضخمات اشارة الى تفسير غير المشهور بالمشهور اى عظيم **فان قيل** ما وجه للشارح انه ذكر الكاف فى كالصافنات ولم يذكر فى جمال سجلات **قلنا** انه اكتفى بالعطف **والضا** ان لفظ الجمل لا يصلح للمثالية بل المثال صفته ولم يصح ايراد الكاف عليه للزوم الفصل بين الصفة والموصوف **فان قيل** على هذا يلزم ان لا يذكر الكاف فى قوله كالايام الخاليات اى الماضيات **اجيب** عنه اصل الاعتراض انما لم يذكر الكاف فى جمال اكتفاء بالاول لانهما من جنس واحد وهو الحيوان فكانهما مثال واحد واما الايام الخاليات فليس من جنسه **فان قيل** ما للشارح انه لم يذكر الموصوف مع الصافنات وذكر مع السجلات والخاليات **قلنا** ان موصوف الصافنات متعين لانها لا تقع صفة الا للخيل بخلاف سجلات لانها كما تقع صفة للجمال كذا تقع للبقر والحمار وكذلك الخاليات كما تقع صفة الايام كذا تقع صفة الليالى والسلاطين **قوله** اى المرفوع الدال عليه المرفوعات الخ **فان قيل** ان ضميره لا يخلو اما راجع الى المرفوعات او الى المرفوع او الى المرفوعة لا سبيل الى الاول لعدم المطابقة ولا الى الثانى لانه على هذا يلزم الاضمار قبل الذكر ولا الى الثالث للزوم المحذورين **قلنا** الضمير راجع الى المرفوع وهو وان لم يكن مذكوراً حقيقة لكنه مذكور معنى اى فى ضمن المرفوعات وهو كاف للارجاع **فان قيل** ما الباعث على الشارح على انه ارجع الضمير الى المرجع الضمنى ولم يرجع الى المرفوعات بتاويل المذكور وباعتبار الخبر اعنى قوله ما اشتمل **قلنا** المرفوعات جمع والملحوظ فى الجمع الافراد والتعريف انما يكون للماهية لا للافراد **فان قيل** كما لا يجوز التعريف للافراد كذلك لا يجوز للفرد وعلى تقدير ارجاعه الى المرفوع يلزم التعريف للفرد **قلنا** التعريف للماهية فى ضمن ذلك الفرد اى شئ له رفع **فان قيل** كما يكون للواحد طبيعة كذلك للجمع طبيعة فيجاز ان يكون المرجع هو المرفوعات وكان التعريف للماهية **قلنا** ح يلزم ان لا يكون التعريف جامعا لانه خرج منه زيدا فى جاءنى زيدٌ مع انه مرفوع وليس بمرفوعات لان طبيعة المرفوعات لا يصدق الا على الثلاثة فصاعدا وما قيل فى الجواب ان فى الجمع ماهيات والتعريف للماهية لا للماهيات خطاء لان افراده مشترك على ماهية واحدة **فان قيل** فليكن اللام فى المرفوعات للجنس فابطل معنى الجمعية فلا حاجة الى تكليف الشارح **قلنا** اللام لاستغراق الانواع اذ المبين فيما بعد جميع انواع المرفوع او نقول ان اللام الداخلة على صيغ اسم الفاعل والمفعول موصولة وما ذكرت من اقسام الحرفى **فان قيل** ان قوله اى المرفوع الدال عليه المرفوعات لا يصح لان دلالة الجمع ليس الا على الافراد والتعريف لا يكون للافراد

[1] فعلى هذا فى عبارة الشارح تقديم وتاخير تقديره ويجمع صفة المذكر الذى لا يعقل بهذا الجمع مطرداً ۱۲ام [2] بكسر الجيم جمع جمل نفتحتين بالفارسية شتر نر ۱۲
[3] وهو ان يرجع الضمير الى المرفوع الدال عليه المرفوعات ۱۲ام الهى انت ذو فضل ومن ÷ وانى ذو خطايا فاعف عنى ÷

قلنا اجاب صاحب الغفور ان هذا من قبيل دلالة الجمع على الجنس فان قيل دلالة الجمع على الجنس ليس الا مع التعدد لان
طبيعة الجمع لا يصدق الا على الثلث فصاعدا قلنا المراد ان الجمع يدل على الفرد وفي ضمن الفرد للماهية فلا اشكال
قال مولينا عصام الدين رح ان قول الشارح اى المرفوع اشارة الى تقدير المبتدأ لا انه بيان المرجح اى المرفوع
مبتداء وقوله هو ضمير الفصل وقوله ما اشتمل خبره ثم يرد عليه ان في التقدير لا بد من القرينة ولا قرينة على الزوم
فاجاب الشارح بقوله الدال عليه المرفوعات ثم يرد ما البحث على الشارح انه قدر المبتدأ ولم يجعل قوله المرفوعات مبتدأ فاجاب
بقوله لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد والملحوظ في الجمع الافراد هذا التحرير العصام في عبارة الشارح
فان قيل لما كان قوله اى المرفوع اشارة الى تقدير المبتدأ لا حاجة الى ضمير الفصل لان الخبر ليس بمعرفة قلنا يحتمل
ان يكون كلمة ما موصولة وانما لم يكن التعريف للافراد لانه لا يخلو اما البعض الافراد او للكل فعلى الاول يلزم الترجيح
بلا مرجح وعلى الثاني يلزم التعريف لغير المنضبط لان كل الافراد غير منضبط فان قيل ان كل الافراد وان لم تكن
منضبطا بنفسه لكنها منضبط باعتبار المفهوم الكلي كوضع اسماء الاشارة للجزئيات باعتبار المفهوم الكلي قلنا سلمنا
انها منضبط لكن تعريفها لا يخلو اما الكل فرد او لمجموع الافراد فعلى الاول لا يكون التعريف مانعا وعلى الثاني لا يكون جامعا لانه
يدل على ان الكل اذا اجتمع اشتمل على علم الفاعلية وليس كذلك لان الفاعل مشتمل عليه على حدة وقس على هذا قوله اى اشتمل
فان قيل ان كلمة ما عبارة عن الشئ مطلقا لانها موضوعة لغير ذوي العقول فعلى هذا لا يكون التعريف مانعا
لصدقه على الحروف الاواخر كالدال في جاءني زيد لانه شئ اشتمل على علم الفاعلية وليس بمرفوع لانه صفة الاسم
وايضا يصدق على مجموع جملة جاءني زيد لانه شئ اشتمل على علم الفاعلية .... لانها
مشتملة على زيد المشتمل على الرفع فكانت مشتملة على الرفع لان مشتمل المشتمل مشتمل وايضا على هذا لا يوجد الجنس في
التعريف لان الجنس في تعريف القسم ليس الا مقسم ذلك القسم ومقسم المرفوع هو الاسم لا الشئ لانه جنس بعيد
وايضا المتبادر من كلمة ما كونها موصولة لكثرة استعمالها فعلى هذا لا بد من ضمير الفصل لتعريف الخبر وايضا
الموصول مع الصلة شئ واحد فان فرضت جنسا لا يوجد الفصل وان فرضت فصلا لا يوجد الجنس
وايضا ان التعريف لا يكون مانعا لصدقه على المضارع لانه مشتمل على علم الفاعلية وليس بمرفوع قلنا ان
كلمة ما ههنا عبارة عن اسم منكر فخرج حروف الاواخر كذا الجملة وكذا وجد الجنس لان المقسم ليس الا الاسم
المرفوع ولما كان منكرا لم يكن موصولة بل موصوفة وكذا اخرج المضارع فان قيل ان كلمة ما مشتركة بين
الموصولة والموصوفة واخذ احد المعنيين من المشترك لا يجوز بدون القرينة ولا قرينة ههنا قلنا القرينة موجودة
ههنا وهي ان كلمة ما ههنا وقعت في موضع الخبر والاصل في الخبر التنكير فان قيل غرض الشارح تفسير
كلمة ما وهو يحصل بقوله اى اسم فما الحاجة الى ازدياد قوله اشتمل قلنا ان الاسم موصوف و
اشتمل صفته وذكر الموصوف بدون الصفة مستكره عندهم فان قيل سلمنا انه مستكره لكن الاخصر
ان يقدم شرح كلمة ما على اشتمل الذي ذكر في المتن بان يقال ما اى اسم اشتمل على علم الفاعلية فحصل

---

۱ كما عد لوا على الحال لانه جزء مدلوله ۱۲ ۲ والفصل شرط اذا كان الخبر معرفة لئلا يلتبس بالصفة ۱۲ ۳ والموصول من المعرف فعلى هذا لا بد من ضمير الفصل ۱۲ ۴ اى على تقدير كون الكلمة عبارة عن الشئ المطلق ۱۲

كتبه احقر عباد الله الاحد

التفسير مع الصفة قلنا فعلى هذا يلزم الفصل بين الصفة والموصوف الحقيقي بالشرح لان موصوف مشتمل كلمة ما في الحقيقة وجعل لاسم موصوفا باعتبار انه تفسير لكلمة ما فان قيل الاخصر ان يقم ما اشتمل على الرفع فلم اختار الاطناب قلنا لان الخفاء في المرفوع ليس الا باعتبار الماخذ فاذا اخذ الماخذ في التعريف صار من قبيل اخذ المعرف في التعريف فان قيل كما ان المرفوع معلوم باعتبار الهيئة كذلك هو معلوم باعتبار المادة والمبدأ فيما سبق حيث قال فالرفع علم الفاعلية فالخفاء فيه ليس باعتبار شئ من اجزائه بل الخفاء باعتبار المجموع من حيث المجموع فلا يلزم اخذ المعرف في التعريف قلنا ان ههنا وان لم يكن اخذ المعرف في التعريف لكن فيه وهم بناء على ما هو المشهور من ان خفاء المشتقات باعتبار خفاء الماخذ وايضا انه خال عن الاشارة الى اصالة الرفع في الفاعل وايض انه خال عن زيادة الايضاح المناسب بمقام التعريف لان المصنف قال الرفع علم الفاعلية جعل الرفع معرفا وعلم الرفع لتعريفه والتعريف اوضح من المعرف خذ هذا فان كنت ذكيا كفاك والا لا ينفعك وان تليت عليك الايضاح والمفصل قوله اى علامة فان قيل العَلَم يجئ على ثلثة معان احدها ما وضع لشئ بعينه كما قال المصنف في بحث المعرفة والنكرة والثاني ببعض الجبل كما قال الله تعالى وله الجوار المنشآت في البحر كالاعلام اى كالجبال والثالث بمعنى العلامة كما هو المشهور فاى معنى مراد ههنا قلنا المراد ههنا العلامة لعدم استقامة الاخريين قوله كون الاسم فاعلا دفع وهم وهو ان الياء في قوله الفاعلية ياء النسبة فيكون تقديره علامة الشئ الذى هو منسوب الى الفاعل لانه في حكم المشتق فالاسم المشتق يقتضى الموصوف فكذا هذا والامر ليس كذلك لان المرفوع مشتمل على علامة عين الفاعل لا على علامة الشئ الذى هو منسوب الى الفاعل لعدم وجود الشئ الثالث فدفع بقوله كون الاسم فاعلا يعنى ان الياء مصدرية واعلم ان علامة ياء النسبة ان يعبر عن الياء بلفظ منسوب ويضاف الى ملحوق الياء نحو بصرى اى منسوب الى البصرة وعلامة المصدرية ان يعبر عن الياء بلفظ الكون بتقدير الاسم وبلحوق الياء يكون خبراله فان قيل ان ههنا وجد الشئ الثالث فاستقامة ياء النسبة ايض يصح لان الرفع علم الفاعلية والفاعلية منسوب الى الفاعل قلنا سلمنا ان ههنا استقام النسبة كما استقام المصدرية لكن اختيار المصدرية لموافقة المقابل اعنى قوله والجر علم الاضافة فالاضافة مصدر فينبغى ان يكون الفاعلية مصدرا ايض فان قيل الاخصر ان يقال علم الفاعل بدون الياء مع انه المراد قلنا لو قال علم الفاعل توهم ان المراد ذات الفاعل فان قيل اذا كان الرفع علامة كون الاسم فاعلا فكيف يصح ايراده فيما ليس بفاعل من المرفوعات لان علامة الشئ مختصة به قلنا الفاعل اعم من الحقيقى والحكمى والمبتدأ والخبر مثلا في حكم الفاعل لان للفاعل خاصيتين احدهما كونه جزءا ثانيا من الجملة والاخر كونه مسندا اليه ففى المبتدأ وجد الثاني وفي الخبر وجد الاول ونقول لا نسلم ان علامة الشئ مختصة به بل العلامة اعم منه كما قال الشارح في صدر بحث المجرورات لكن خص الفاعل بالذكر لاصالته قوله وهي الضمة والواو والالف الخ فان قيل الالف قد يقع علامة النصب كما في الاسماء الستة فكيف يمتاز الرفع عن النصب قلنا يمتاز الرفع عن النصب بقيد الحيثية لانه

له اى لم يقل الرفع ١٢ له وهو ظنهم كذا افاده ١٢ له بان قال لكن المشتمل على علامة مقدرها هو مضمر ١٢ مفتى عبد الرحيم

انكان من حيث انه علم الفاعلية فمرفوع وان كان من حيث انه علم المفعولية فمنصوب **ومن قال** في الجواب انه ان كان بعد الرافع فمرفوع وان كان بعد الناصب فمنصوب فليس بشيء لان كثيرا ما يكون

الفعل الواحد يصلح الرفع والنصب جميعا كالفعل المتعدى **قوله** والمراد باشتمال الاسم عليهما بان يكون موصوفا بها الخ **فان قيل** الاشتمال على اربعة اقسام اشتمال الكل على الجزء واشتمال الظرف على المظروف واشتمال ذى الحال على الحال واشتمال الموصوف على الصفة فهذا الاشتمال من اى قبيل **قلنا** المراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها لعدم استقامة الباقية **فان قيل** لا نسلم ان الاسم موصوف بها لان الصفة قائمة بالموصوف والرفع غير قائم به بل وكلاهما قائمان بالمتكلم **وايضا** الصفة ليست الا المحمولة على الموصوف وههنا لا يصح حمل الصفة على الاسم **قلنا** اجاب صاحب الغفور عنه بان معناه كالموصوف بها لا عين الموصوف اى كما يكون الصفة بعد الموصوف كذلك علامة الفاعلية تكون بعد الاسم واجاب عصمة الله السمرقندى ان هذا من قبيل اجراء صفة المدلول على الدال لان فيما بين المدلولين يصح الحمل فكذا بين الدالين يصح الحمل ايضا يعنى ان مدلول الرفع وهو الفاعلية صفة لمدلول الاسم وهو الذات كقولهم النار حارق **قوله** لفظا او تقديرا او محلا **فان قيل** الموصوفية انما يستقيم اذا كان الاسم معربا واما اذا كان مبنيا فلا نحو جائنى هذا فان الفاعلية موجودة والعلامة غير موجودة **قلنا** الموصوفية اعم من ان يكون لفظا او تقديرا او محلا واجاب الرضى والشارح الهندى عن هذا الاعتراض ان المراد بالموصوفية فى المعربات دون المبنيات لعدم وجود الرفع فى المبنيات فرد الشارح عليهما بقوله ولا شك ان للاسم موصوف بالرفع المحلى اذ معنى الرفع المحلى انه لو كان معربا لكان مرفوعا وذلك الحيثية ليست الا توصيفا للاسم المبنى بالرفع **فان قيل** هذه الحيثية وان كانت صفة الاسم لكن ليست علما للفاعل لان العلم هو الضم والواو والالف والحيثية ليست بواحد منها وايضا هذه الحيثية توجب الرفع فى المعربات دون المبنيات لانه لو كان ثمه معربا لكان مرفوعا **قلنا** الرفع اعم من ان يكون حقيقة او حكما لان ثبوت الرفع للنائب فى حكم ثبوته للمنوب وان الرفع اعم من ان يكون حقيقة او توهما وهو اذا كان فى محل لو كان ثمه معربا لكان مرفوعا التوهم رفعه ايضا **قوله** فكيف يختص الرفع الخ اشارة الى وجه الرد على الشارحين المذكورين **قوله** فمنه الفاعل الخ الفاء للعطف فهذا من قبيل عطف التقسيم على التعريف **فان قيل** ان كلمة من اما ابتدائية او تبعيضية او بيانية لا سبيل الى الاول لانه يقتضى كلمة الى فى المقابلة كما فى قولهم سرت من البصرة الى الكوفة ولا الى الثانى لانه يقتضى ان يكون الشيء جزءا من مدخوله والفاعل ليس جزء المرفوع بل جزئى له وايضا ان من التبعيضية يدخل على المتعدد والمرفوع مفرد ولا الى الثالث لانه ما يكون بمعنى الذى بتقدير هو فيكون معناه الذى هو المرفوع الفاعل وهو ليس الا فساد المعنى **قلنا** اجاب صاحب الغفور ان كلمة من ابتدائية لكنها على قسمين ابتدائية اتصالية وابتدائية غير اتصالية الثانى ما يكون فى مقابلة كلمة الى والاول لم يقصد بها مجرد كون مجرورها امرا كليا انتزع منه الجزئيات **قوله** اى من المرفوعات علم ان فى مرجع ضمير منه خلاف فارجع البعض الى المرفوع بوجهين

ع ای المنفصل عنہ وخرج عنہ لاکونہ مبتداء السیر من الابتدائیۃ ۱۲

احدهما اتحاد المرجع للضميرين[1] والآخر كونه معرفا وارجع البعض الى ما اشتمل لوجهين احدهما قرب المرجع
والآخر كونه مرجعا صريحا **قوله** وانما قدمه الخ **فان قيل** لم قدم الفاعل على سائر المرفوعات **قلنا** انما
قدمه لانه اصل المرفوعات لان معنى الفاعلية فيه بالاصالة وفي غيره بالتشبيه بالمعنى الذي في
الفاعل وايضا لا يجوز حذف الفاعل الا نادرا بخلاف غيره **وايضا** نقل عن امير المؤمنين علي كرم
الله وجهه قبل تدوين علم النحو الفاعل مرفوع والمفعول منصوب والمضاف اليه مجرور وقيسهم منه ان
مرفوعية سائر[2] المرفوعات لمناسبته وبين الشارح اصالته لوجهين احدهما بقوله انه جزء الجملة الفعلية
التي هي اصل الجمل لان المقصود في الجملة الارتباط والفعلية اشد ارتباطا بغيره اذ الفعل يقتضي ارتباطه
بفاعله من اول الامر بخلاف الاسم لانه مستقل لا يقتضي ارتباطه لشيء **وايضا** المقصود من الجملة
اخبار او انشاء والفعل موضوع لهما بجوهره بخلاف الاسم فان الانشائية فيه بالادوات الخارجية
فان قيل ان ابوه في زيد قائم ابوه فاعل القائم مع انه جزء الجملة الاسمية **قلنا** ما قلنا انه جزء الجملة
الفعلية فهو باعتبار الاغلب **والثاني** بقوله ان عامله اقوى من عامل المبتدا لان عامله لفظي
محسوس مسموع وعامل المبتدا معنوي معقول وقوة المؤثر يفيد قوة الاثر **فان قيل** ان هذا
التعليل لا يدل الا على تقدم[3] الفاعل على المبتدا لا على باقي المرفوعات وايضا ان عامل خبر ان ايضا لفظي
فلا يثبت الترجيح عليه **اجيب عن الاول** ان المبتدا اصل في الباقي فاذا تقدم الفاعل على المبتدا
تقدم على الباقي بطريق الاولى **وعن الثاني** سلمنا ان عامل خبر ان لفظي لكنه حرف وعامل الفاعل
لفظي لكنه فعل وهو اصل في العمل **فان قيل** ان عامل اسم كان ايضا فعل فلم قدم الفاعل عليه **قلنا**
ان اسم كان داخل في الفاعل ولهذا لم يعده المصنف رح قسما على حدة من المرفوعات **فان قيل** ما
للنحاة انهم يعدون اسم كان من الفاعل ولم يعد خبره من المفعول به بل جعله قسما على حدة
من المنصوبات **قلنا** ان جعل الاسم فاعلا ضروري لان الفعل لا يخلو من الفاعل وجعل الخبر من
المفعول به ليس بضروري لان الفعل كثيرا ما يخلو عن المفعول به كالفعل اللازم **فان قيل** لما ان
جعله مفعولا به ليس بضروري كذلك عدمه[4] ايضا ليس بضروري فما الباعث عليهم انهم لم يجعله
داخلا فيه **قلنا** المفعول به لا يحمل على الفاعل وخبر كان محمول على اسم كان فكيف يكون مفعولا به
فافهم ولا تسرع برد ولا بقبول ولا تكن من الذين يعرفون العلم بالرجال والحال ان الرجال يعرفون
بالعلم **قوله** وقيل اصل المرفوعات المبتدا لوجهين احدهما انه باق على ما هو الاصل في المسند
اليه وهو التقديم اذا لم يعرض له موجب التاخير بخلاف الفاعل لانه لم ينظر فيه الى الاصل بل اخر وجوبا
بموجب التاخير وهو كونه معمولا بالفعل والثاني انه يحكم عليه بكل محكوم به جامد نحو هذا حجر او مشتق
نحو زيد قائم بخلاف الفاعل لانه لا يحكم عليه الا بالمشتق **قوله** فكان اقوى **فان قيل** ينبغي
ان يذكر التفريع بعد قوله بخلاف الفاعل لان هذا التفريع حصل من ضم مقدمتين احدهما قوله لانه يحكم
عليه بكل الخ والآخر قوله بخلاف الفاعل الخ قلنا انما توسط التفريع بين المقدمتين ليكون الضمير في قوله

[1] اتحاد مرجع الضميرين احدهما جزء والآخر لفظ هو المذكور سابقا ١٢م [2] وكونه مقصودا بالذات ١٢ [3] اى باقى المرفوعات من المشهور معنى ما لفتى ١٢م [4] اى عدم حمل الخبر مفعولا به ١٢م

فکان اقرب الی المرجع اعنی المبتدأ قوله فانه لا یحکم علیه الا بالمشتق فان قیل ان الحکم علی الفاعل یکون بالظروف نحو فی الدار زید وباسماء الافعال نحو هیهات زید ای بعد زید وبالمصدر نحو اعجبنی ضرب زید مع انه لیس شئ منها من المشتقات فما معنی هذا الحصر قلنا هذا الاعتراض غیر وارد لانه قال لا یحکم علیه الا بالمشتق وفی هذه الامور لا یحکم علی الفاعل لعدم الحکم فیها لانه[1] کما یفید المخاطب فائدة تامة ولا فائدة فیها فان قیل الاعتراض وارد لان المراد من الحکم النسبة مطلقا وهی موجودة فیها بالقرینة لفظ المشتق لانه یتناول مثل اسم الفاعل وایضا انه لیس فیه الحکم بالمعنی[2] المذکور قلنا المشتق اعم من الحقیقی والحکمی وهذه الامور فی حکم المشتق لان الظروف باعتبار المتعلق مشتق وکذا اسماء الافعال اما بمعنی الامر او الماضی وهما من المشتقات والمصدر العامل بمعنی ان مع الفعل فیکون من المشتقات اعلم ان وجه الرد علی قول القیل ان ما ذکره الجمهور افاد القوة فی دفع الفاعل و ما ذکره القیل افاد القوة فی ذات المبتدأ وهی غیر مقصودة وایضا سلمنا ان الاصل فی المسند الیه هو التقدیم لکن فی غیر الفاعل لان الاصل فیها التاخیر لانه معمول الفعل والاصل فیه التاخیر وایضا ان تاخیر الفاعل ضروری لئلا یلتبس بالمبتداء وتاخیر الضروری لا یفید شیئا من الضعف واما عموم المحکوم به فلا یفید القوة بل یفید الضعف الا تری ان بنو تمیم لا یثبتون العمل لما ولا المشبهتین بلیس بعموم دخولهما علی الاسم والفعل عدم اختصاصهما باحد القبیلتین فعلم ان القوة فی الاختصاص دون العموم قوله وهو ما اسند الواو للاستیناف ومدخولها جملة مستانفة وقعت فی جواب سوال السائل وهو انه لما کان الفعل من المرفوعات فما هو قوله ای الفاعل اشارة الی بیان المرجع قوله ای اسم فان قیل ان کلمة ما عبارة عن شئ فلا یوجد الجنس کما هو وایضا ان المتبادر منها کونها موصولة فعلی هذا لا بد من ضمیر الفصل وایضا الموصولة مع الصلة شئ واحد فلا یوجد الجنس کما مر قلنا المراد من کلمة ما اسم منکر فان قیل لما کان المراد اسما فهو منقوض بقولهم یعجبنی ان ضربت زیدا لان ان ضربت فاعل اعجبنی مع انه لیس باسم قلت المراد من الاسم اعم من ان یکون حقیقة[3] او حکما کما قال الشارح رح فان قیل اعتراض ان ضربت کما یرد ههنا کذلک یرد علی تعریف المرفوع فلم لم یعم الاسم ثمه بالحقیقی والحکمی قلت انما لم یعم ثمه اکتفاء بهذا التعمیم فان قیل لم لم یعکس الامر قلنا ان تعمیم القسم یستلزم تعمیم المقسم لئلا یلزم تعمیم القسم من المقسم بخلاف العکس لان تعمیم المقسم لا یستلزم تعمیم القسم لان القسم لیس الا اخص فان قیل لو لم یفسر الشارح کلمة ما بالاسم لم یحتج الی التعمیم بقوله حقیقة او حکما لان ما عبارة عن شئ وهو تتناول قوله ان ضربت قلنا ان تفسیرها بالاسم ضروری لئلا یلزم الخروج من البحث ولئلا یلزم تعمیم القسم من المقسم لان کلمة ما فی تعریف المرفوع مفسرة بالاسم فکذا ههنا وایضا لا بد فی التعریف من الجنس والمتبادر من الجنس هو القریب فلذا اول بالاسم وایضا لو لم یفسر به توهم ان المراد من الفاعل ذاته مع ان الفاعل فی اصطلاحهم هو الاسم وایضا لو لم یفسر به تینا ول

[1] وهو ما یفید المخاطب فائدة تامة ۱۲

[2] الحرف

[3] وان ضربت اسم حکما لانه فی تاویل ضربک زیدا ۱۲ ام

ایضاً مع انه لایقع فاعلاً اصلاً **قوله** لیدخل فیه مثل قولهم الخ ای انما قلنا لیدخل فیه الخ **قوله** اسند الیه الخ **فان قیل** هذا التعریف لایکون جامعاً لانه خرج منه فاعل شبه الفعل و فاعل الافعال الناقصة لان الاسناد نسبة احدی الکلمتین الی الاخری بحیث تفید المخاطب فائدة تامة ولا فائدة فیه **قلنا** المراد من الاسناد هو النسبة مطلقا من قبیل ذکر الاخص وارادة الاعم **فان قیل** لما کان المراد هی النسبة فعلی هذا لایکون التعریف مانعاً لصدقه علی زید فی قوله ضرب زید باضافة المصدر الی الفاعل لنسبة الضرب الی زید مع انه لیس بفاعل بل یقال له مضاف الیه وایضاً لایکون جامعاً لعدم صدقه علی قولنا ما ضرب زید لان فیه سلب النسبة وکذا لایصدق علی فاعل الشرط مثلاً ان ضربت ضربت لان فیه فرض النسبة لاتحققها وکذا لایصدق علی فاعل الانشاء نحو اضرب لعدم وجود النسبة فیه لعدم وجود الفعل **اجیب** عن الاول المراد هی النسبة مع بقاء الرفع ولا رفع فی زید وعن الثانی ان النسبة اعم من ان یکون مثبتاً ومنفیاً محققة او مقدرة خبریة وانشائیة **قوله** بالاصالة **فان قیل** لایکون التعریف مانعاً لصدقه علی عمرو فی قولنا ضرب زید وعمرو لانه اسند الیه الفعل مع انه لیس بفاعل بل یقال له المعطوف **قلنا** المراد من الاسناد الاسناد بالاصالة والاسناد الی عمرو بالتبعیة **فان قیل** ان قوله بالاصالة قید فی التعریف وذا لایجوز بدون القرینة **قلنا** القرینة ذکر التوابع بعد **فان قیل** ان ذکر التوابع فیما بعد لایکون قرینة ههنا لبعدها من هذا التعریف والقرینة لابد ان یکون فی نفس التعریف او متصلاً به **قلنا** البعد لایکون قرینة اذا کان غریباً والتوابع مشهورة **فان قیل** ان قید بالاصالة کما یکون معتبراً فی اسناد الفعل کذلک یکون معتبراً فی شبه الفعل ایضاً فینبغی ان یذکر هذا القید بعد قوله او شبهه لیتعلق بهما **قلنا** ان قوله او شبهه فرع الفعل والقید اذا اعتبر فی الاصل یعتبر فی الفرع ایضاً فلا حاجة الی التاخیر **قوله** لیخرج عن الحد توابع الفاعل **فان قیل** لا حاجة الی اخراج التوابع لان التابع اذا کان صفة مثلاً جاءنی زید العالم لایوجد فیه اسناد الفعل الی التابع لان الاسناد الی زید لا الی العالم وکذا اذا کان تاکیداً او عطف البیان **قلنا** ان المراد من التوابع بعضها وهو المعطوف بالحرف والبدل **قوله** وکذا المراد فی جمیع حدود المرفوعات الخ کما اذا وقع التعدد فی المبتداء والخبر فالمبتداء والخبر هو الاول وفی هذه العبارة اشارة الی المبالغة فی اخراج توابع الفاعل **قوله** ای ما یشبهه فی العمل **فان قیل** المثال لایطابق الممثل لان الممثل مشبه وهو نسبة بین المشبه والمشبه به وذکر فی المثال قائماً ابوه وهو لیس نسبة بل مشبه وطرف النسبة **قلنا** المراد من الشبه ما یشبه ای المراد من المصدر اسم المفعول **فان قیل** فعلی هذا لایکون التعریف جامعاً ولا مانعاً اما الاول فلانه لایصدق علی اسم التفضیل لانه لیس فعل من الافعال فیه معنی الزیادة لیشبه اسم التفضیل به واما الثانی فلانه یدخل فیه الاسماء الغیر المنصرفة لانها ایضاً مما یشبه الفعل مع انها لیست لها فاعل **قلنا** معناه ما یشبه الفعل فی العمل فدخل اسم التفضیل وخرج الاسماء

سله وهو اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل التفضیل والظرف ۱۲م

العبر المنصرفة فان قیل لما کان المراد من التشبیہ التشبیہ فی العمل لزم الدور اذ المشهور ان عمله لمشابہة الفعل فلو کانت المراد ھھنا المشابہة فی العمل لزم الدور قلنا انما یلزم الدور ان کان مشابہته التی ھی سبب العمل عین المشابہة التی ھی مسبب العمل ولیس کذلک لان المشابہۃ الاولی عبارۃ عن المشارکۃ فی عدد الحروف والحرکات والمشابہۃ الثانی عبارۃ عن المشارکۃ فی اقتضاء الفاعل فان قیل لم خالف الشارح عن قول الفاضل الهندی لانہ قال لمشابہة فی الاشتقاق او الحدث وقال الشارح فی العمل قلنا لو قال ذلک لم یتناول اسماء الافعال والظروف لانہ لیس فیھما الاشتقاق بالذات وان کانت مشتقاۃ باعتبار المتعلق وبعد التاویل بالامر والماضی واعلم ان بحثنا وان لم ینکشف مثل الصباح لکن لیس اقل من المصباح فمن لم یستضئ بالمصباح لم یستضئ بالصباح ایضا غالبا فان قیل المراد من الفعل فی قولہ ما اسند الیہ الفعل اللغوی اما الفعل اللغوی وھو الحدث فعلی ھذا لا حاجۃ الی قولہ او شبھہ وایضا یلزم ارجاع ضمیر شبھہ الی الفعل اللغوی وھو غیر صحیح لان المشتقات یشبہ الفعل الاصطلاحی دون اللغوی واما الفعل الاصطلاحی وح یلزم عدم صدق التعریف علی زید مثلا فی ضرب زید لانہ لا یسند الیہ الفعل الاصطلاحی الدال علی الحدث والزمان والنسبۃ بل المنسوب الیہ ھو الحدث فقط قلنا المراد ھو الفعل الاصطلاحی والمسند الی الفاعل جزؤہ ولا محذور فیہ لان نسبۃ الکل باعتبار الاجزاء جائز کما یقال بنو فلان قتلوا زیدا مع ان القتل صدر من واحد قولہ لیتناول فاعل اسم الفاعل وفی بعض النسخ مثل فاعل اسم الفاعل بزیادۃ لفظ المثل فان قیل ان ایراد لفظ المثل ھھنا لا یصح لانہ انما یذکر للتعمیم ولا حاجۃ ھھنا الیہ لانہ حصل بذکر جمیع جزئیاتہ بحیث لا یبقی منہ فرد من الافراد قلنا ان لفظ المثل وقع سھوا من الکاتب وما قال انہ لدخول الاسم المنسوب نحو زید تمیمی فان الضمیر فی تمیمی فاعل لہ لیس بشیء لان الاسم المنسوب داخل فی الاسم المفعول لان معنی زید تمیمی زید منسوب الی تمیم فھو لیس من ھذا الباب لان الضمیر فیہ مفعول ما لم یسم فاعلہ قولہ والظرف فان قیل ان متعلق الظرف اما الفعل او شبھہ فعلی الاول دخل فی الفعل وعلی الثانی دخل فی اسم الفاعل او غیرہ من المشتقات فلا حاجۃ الی ذکرہ قلنا لیس المراد من الظرف ما یحتاج الی المتعلق بل المراد منہ اسم الظرف نحو منصرو منصرف قولہ وقدم علیہ قال صاحب العفور الواو فیہ للحال من الفعل او شبھہ فان قیل ان الماضی اذا وقع حالا لا بد من دخول قد وھو غیر موجود ھھنا قلنا ان قد مقدر فیہ وانما لم یذکر احترازا عن تکرار النقشی وقال مولانا عصام الدین الواو للعطف علی الفعل وھو قولہ اسند فیکون صفۃ بعد صفۃ لقولہ ما فان قیل ان قولہ علی جھۃ قیامہ بہ من معمولات اسند ولما کان الواو للعطف یلزم الفصل بین العامل والمعمول بالاجنبی وھو الجملۃ المعطوفۃ قلنا الفصل بالاجنبی انما یجوز اذا کان العامل ضعیفا والعامل ھھنا قوی وھو الفعل اعنی قولہ اسند قولہ الفعل او شبھہ فان قیل فعلی ھذا فات المطابقۃ بین الراجع والمرجع لان الضمیر فی قدم مفرد

له لانا نسبة بخبر بالعمل ... العمل ... الفريقين ٢ سه من اسم الفاعل والصفة المشبهة ١٢

والمرجع شیئان اعنی الفعل وشبہہ قلنا الضمیر راجع الی احد الامرین المستفاد من کلمۃ او قولہ
واحترز عن نحو زید فی زید ضرب فان قیل الاحتراز عن زید بقولہ وقدم لا یصح لانہ حصل
بقولہ اسند لان الضرب مسند الی ضمیر فی ضرب لا الی زید قلنا لا نسلم ان الاسناد غیر موجود لے
زید لان الاسناد الی ضمیر شئی اسناد الیہ فی الحقیقۃ لان الاسناد الی الضمیر مؤکد للاسناد الاول
ولذا قالوا افاد مبنی ثم حکم موکد بحیث لا یحتاج الی تاکید اخر بخلاف قائم زید فان قیل سلمنا ان
الاسناد الیہ اسناد الی المرجع لکن بطریق التبعیۃ والمعتبر فی الاسناد قید الاصالۃ قلنا ان قید الاصالۃ
لم یخرج ھذہ المادۃ لا نہا فی مقابلۃ التبعیۃ التی فی التوابع المعھودۃ وھذہ التبعیۃ لیست منہا فان
قیل الاحتیاج الی عذر الشارح انما یکون اذا جعل قولہ وقدم قید الکل الامرین الفعل وشبہہ واما
اذا جعل قید الشبہ الفعل فقط فلا اشکال لان المصدر اذا وقع خبرا عن اسم فھو مسند الیہ لا الی ضمیرہ
لان المصدر لا یضمر فیہ کقولھم زید عدل فی المبالغۃ قلنا ھذا خلاف الظاھر فان قیل لما
کان الاسناد الی ضمیر الشئی اسنادا الی الشئی فی الحقیقۃ فکذلک التقدیم علی ضمیر الشئی تقدیم
علی ذلک الشئی فی الحقیقۃ فلم یخرج بقولہ وقدم قلنا ان الاسناد امر معنوی فیعتبر فیہ اذ
الاسناد الی ضمیر الشئی اسناد الیہ بخلاف التقدیم لانہ امر لفظی فالاعتبار فیہ ممنوع لانہ لو اعتبر
یکون انکارا عن الحسین کذا فی زبدۃ الحواشی قولہ والمراد تقدیمہ علیہ وجوبا فان قیل
لا یکون التعریف مانعا لصدقہ علی من فی قولھم کریم من یکرمک لان من اسند الیہ شبہہ وھو کریم
مع انہ لیس بفاعل بل مبتدا قلنا المراد بالتقدیم علیہ ھو التقدیم وجوبا وتقدیم کریم علی من
جوازا لانہ یجوز ان یقال من یکرمک کریم فان قیل ان المص رح ذکر التقدیم مطلقا فمن این
علم ان المراد وجوبا قلنا ھذا العلم من قاعدۃ مشہورۃ من ان المطلق ینصرف الی الفرد الکامل
فان قیل فلیکن کریم شبہ الفعل ومن فاعلہ فمن این علم انہا مبتدا او خبر قلنا انما لم یکن فاعلا
لان کریما صفۃ مشبہۃ والشرط فی عمل الصفۃ ھو الاعتماد علی احد الاشیاء الستۃ ولم یوجد ھھنا
فان قیل فمن این علم ان من مبتداء وکریم خبرہ فلیکن کریم مبتداء ومن خبرہ قلنا ان کریم
لا یکون مبتداء لا من القسم الاول من المبتداء ولا من الثانی لان الشرط فی القسم الاول منہ ان
یکون معرفۃ او نکرۃ مخصصۃ والشرط فی القسم الثانی منہ ان یکون مصدرۃ بحرف النفی او
الف الاستفہام ولا یوجد شئی منہما فان قیل ان التعریف لا یکون مانعا من وجہ اخر لصدقہ
علی المبتدأ المنکر اذا کان خبرہ ظرفا لوجوب التقدیم قلنا المراد وجوب التقدیم النوعی وھذا
التقدیم فردی فان قیل ان المص رح ذکر التقدیم مطلقا فمن این علم ان المراد التقدیم النوعی
قلنا انہ علم من القاعدۃ المشہورۃ وھی ان التعریف واجزاءہ لازم المعرف ھذا انما یکون
اذا کان التقدیم نوعیا قولہ علیہ فان قیل الضمیر فی علیہ راجع الی الفاعل فعلی ھذا یلزم
اخذ المحدود فی الحد وذا لا یجوز قلنا لا نسلم ان الضمیر راجع الی الفاعل بل الی الاسم

فان قيل لما وجبت تقديم الفعل على الفاعل مع انه مسند اليه وحقه التقديم قلنا لئلا يلتبس بالمبتدأ فان قيل لم لم يعكس الامر قلنا لان الفعل عامل فيه والعامل مقدم على المعمول بخلاف المبتدأ لان الخبر غير عامل فيه قوله اى اسنادا واقعا فان قيل ان المقرر عندهم ان الجار والمجرور اذا وقعا في عباراتهم لا بد لهما من الاعراب المحلي وقوله على جهة قيامه الخ جار ومجرور فلا بد فيهما من الاعراب المحلي فما هو وايضا المقرر عندهم ان قوله على جهة قيامه مفعول مطلق لاسند ولا يصدق حده عليه لانه ما يكون بمعنى الفعل السابق وههنا ليس كذلك قلنا ان معناه اسنادا واقعا على جهة الخ فيكون مفعولا مطلقا باعتبار موصوف متعلقه وايضا علم اعرابه وهو النصب فان قيل لا حاجة الى ازدياد قوله واقعا لصحة تعلقه باسنادا قلنا لا يصح تعلقه بالاسناد لان كلمة على لا يقع صلة الاسناد بل صلته اما الباء او الى يقال سند به او اسند اليه وايضا ان قوله على جهة الخ صفة قوله اسنادا والجار والمجرور لا يقع صفة للشئ الا باعتبار المتعلق ولو كان المتعلق لهما اسنادا لا يصح صفتيتهما قال صاحب الغفور ان قوله اسنادا واقعا اشارة ان الجار والمجرور متعلق باسند فان قيل لا نسلم ان غرض الشارح رح ما ذكره الفاضل اللاري لان عبارة الشارح صريح في انه متعلق بواقع قلنا ان ما ذكره الفاضل حاصل المعنى اى لما يتعلق بواقع وهو صفة قوله اسنادا وهو معمول لاسند فكان الجار والمجرور معمول سند قوله على طريقة انما اول الجهة بالطريق لان الجهة في اصطلاحهم عبارة عن احد الجهات الستة وليس المراد ذلك بل المراد منها الطريقة والشكل والجهة يجيئ بمعنى الطريقة كما يقال عملت هذا العمل على جهة عملك اى طريقة عملك و قوله قيام الفعل اشارة الى بيان المرجع لضمير قيامه فان قيل ان الفعل عبارة عن اللفظ فهو قسم من الكلمة والحال ان اللفظ قائم بالمتكلم لا بالفاعل قلنا انه بحذف المضاف اى قيام مدلول الفعل فان قيل لا نسلم ان مدلول الفعل قائم بالفاعل لان القائم به ليس الزمان والنسبة بل الحدث فقط قلنا ان المراد بقيام مدلول الفعل بعضه لا كله اعني الحدث فان قيل التعريف لا يكون جامعا لانه خرج عنه فاعل فعل المنفي نحو ما ضرب زيد لعدم القيام فيه وايضا لا يصح اضافة القيام الى الفعل لانه عبارة عن الاستواء وهو لا يتصور الا من ذوي الارواح والفعل ليس منه وايضا انه لا يكون جامعا لانه خرج عنه مات زيد وطال عمرو لان المتبادر من القيام انه صادر عنه والموت والطوالة ليستا بصادرين عنهما مع انهما فاعلين قلنا طريقة قيام الفعل ان يكون على صيغة المعلوم فيتناول المنفي وكذا لا يكون المراد منه الاستواء فان قيل لا نسلم ان طريقة القيام عبارة عن صيغة المعلوم لان طريقة القيام نسبة بين الفاعل والفعل وكون صيغة الفعل على صيغة المعلوم صفة الفعل قلنا اجاب صاحب الغفور عنه بان معناه ان ذلك علامة طريقة القيام ان يكون على صيغة المعلوم فان قيل ما الوجه على ان العلامة للقيام كونه بصيغة المعلوم دون المجهول وايضا ما الوجه لهما ثم احترزوا عن مفعول ما لم يسم فاعله بقيد القيام

له لان معنى الفعل ليس مشتملا عليه بل على الاسناد ١٢م سله وهو قوله اسنادا ١٢م

ولم یحترزوا عنہ بقید الاسناد فان قلت الاسناد موجود فیہ دون القیام فھو تحکم محض قلنا لان القیام ثبوۃ موجود لامر والتعبیر عنہ لیس الا بصیغۃ المعلوم لان مصدر المعلوم قد یوجد مدلولہ فی الخارج فیصدق القیام علیہ ومصدر المجھول لا یوجد مدلولہ فی الخارج اصلا بل ھو امر اعتباری لانہ لم یصدر من الفاعل الا الحدث القائم بہ وکذا یخرج مفعول مالم یسم فاعلہ لان الواقع علیہ مصدر المجھول وھو غیر موجود فلا یصدق القیام علیہ ویصدق الاسناد الیہ لانہ عبارۃ عن ثبوۃ الشئی لامر والشئی یتناول المعدوم ایضا فان قیل ان القیام قد یکون حقیقیا کاتصاف الجسم بالبیاض وقد یکون عقلیا نحو زید اعمی لان العمی عبارۃ عن عدم البصر فلا یکون القیام موجودا لامر قلنا ان ما قالوا انہ عبارۃ عن عدم البصر مصطلح ارباب المعقول دون العربیۃ لانھم قالوا العمی صفۃ من الصفات فان قیل کما ان القیام عبارۃ عن ثبوۃ الموجود لامر کذالک الاسناد عبارۃ عن ثبوۃ الموجود لامر بقرینۃ التعبیر عنھما بہ قلنا لا نسلم ان الاسناد عبارۃ عن ثبوۃ موجود لامر بل عبارۃ عن ثبوت الشئی لامر والشئی اعم من الموجود فان قیل ھذا مخالف من سائر النحویین لانھم قالوا الاسناد والقیام عبارۃ عن ثبوۃ موجود لامر بلا فرق بینھما قلنا لا نسلم انھما متحدان لکن یماثلہ فی التعبیر وھو لا یضر فان قیل فعلی ھذا ای علی ان الاسناد یماثل القیام لا عین القیام لان المماثلۃ یقتضی المغائرۃ خرج الاسناد الذی ھو عین القیام لان الاسناد لما کان عین القیام علم انہ قد یجمع معہ فی مادۃ الوجود کالضرب المعلوم قلنا لا نسلم خروجہ لان للقیام افراد متعددۃ کالضرب والنصر واسناد الضرب یماثل قیام النصر وبالعکس فان قیل لما قال المصنف علی جھۃ قیامہ ولم یقل علی قیامہ بدون الجھۃ قلنا لیتناول فاعل افعال الاضافیۃ کالقرب والبعد لانھما غیر موجودین بل وجودھما اعتباری فلا یکون فیہ القیام لا محالۃ بل فیھما جھۃ القیام ھذا خلاصۃ ما قال عبد الغفور قولہ واحترز بھذا القید عن مفعول مالم یسم فاعلہ فان قیل لا یثبت الاحتراز عن مفعول المصدر المجھول لان طریقۃ القیام ان یکون علی صیغۃ المعلوم وصیغۃ المصدر المجھول عین صیغۃ المصدر المعلوم قلنا لا نسلم انہ لا یثبت الاحتراز عنہ لان ھذا المصدر فی قوۃ ان مع الفعل المجھول فلا یکون علی صیغۃ المعلوم فان قیل الاحتراز عن المفعول مالم یسم فاعلہ لا یصح لان صاحب المفصل ادخلہ فیہ قلنا الاحتیاج الی ھذا القید انما ھو علی مذھب من لم یجعلہ داخلا فیہ کالمصنف لانہ نظر الی المعنی وھو فی المعنی لیس بفاعل وصاحب المفصل نظر الی اللفظ قولہ مثل زید فی قام زید فان قیل المثال لایضاح الممثل وھو یحصل بواحد فما الحاجۃ الی المثالین احدھما قولہ قام زید والاخر قولہ زید قائم ابوہ قلنا انما اورد المثالین لتعدد الممثل لان الاول مثال لما اسند الیہ الفعل والاخر مثال لما اسند الیہ شبہ الفعل قولہ زید قائم ابوہ فان قیل تمثیلہ بزید قائم ابوہ لا یصح لانہ ۱؎ بان یکون الموصوف فی الخارج کالمتمکن

ان ینتزع العقل منہ ہذا الوصف ۱۲ ۲؎ ای عین القیام والاسناد ثبوت الموجود لامر ۱۲

ليس نصا في المقصود لانه يحتمل ان يكون قائما خبرا مقدما على المبتدأ اعني ابوه ولو قال ابواه لكان نصا في المقصود لعدم صحة قائم خبرا عن ابواه لعدم المطابقة قلنا ابوه لا يحتمل ان يكون مبتدأ لانه لو كان مبتدأ لوجب تقديمه على قائم لدفع الالتباس فان قيل ما الفرق بين هذا المثال وبين اقائم زيد حيث جوز في الثاني الوجهان دون الاول قلنا الفرق ما ذكره الفاضل الهندي من انه اذا كان للتركيب وجهان احدهما على خلاف الاصل والاخر على الاصل وفي تصديك ما يخالف الاصل فدفع الالتباس واجب لان الذهن يسبق الى ما يوافق الاصل وهو غير مقصود وان المميز اصالة ومخالفة كانا جائزين على الاحتمال وفيما نحن فيه احد الوجهين على الاصل وهو كون ابوه فاعلا لصفة والاخر كونه مبتدأ على خلاف الاصل لانه يوجب تقديم الخبر على المبتدأ وهو خلاف الاصل فان قيل ان عمل الصفة في الفاعل ايضا خلاف الاصل قلنا الابتدائية توجب الامرين كلاهما خلاف الاصل احدهما ما ذكر والاخر كون الخبر جملة وهو خلاف الاصل لاحتياجه الى الرابط والفاعلية يوجب خلاف الاصل الواحد وهو كون الصفة عاملا والمشتمل على خلاف الاصل الواحد اصل بالنسبة الى ما اشتمل على خلاف الاصلين فان قيل ان كون الخبر جملة على خلاف الاصل ممنوع لما قال الرضي ان الخبر على قسمين مفرد وجملة وكلاهما اصل وايضا يشكل بهذا قائم زيد اذ كون زيد مبتدأ مشتمل على خلاف الاصل الواحد وكون الصفة مبتدأ مشتمل على خلاف الاصلين احدهما كونه مبتدأ مسندا اليه والاخر كونه اي كون الاسم فاعلا لصفة فينبغي ان لا يكون من قبيل جواز الوجهين اجيب عن الاول ان كون الخبر جملة ليس الا خلاف الاصل لاحتياجه الى الرابط وما هو محتاج الى الغير لا يكون اصلا وما قال الرضي فهو ناظر الى الفائدة لانها كما يحصل بالخبر المفرد كذلك بالجملة وعن الثاني ان كون الاسم فاعلا لصفة خلاف الاصل فيما لم يكن مصدرة بحرف النفي او الف الاستفهام كيف والصفة المصدرة في هذا الموضع بمعنى الفعل قوله والاصل في الفاعل فان قيل هذا الاصل ههنا مبهم لانه لا يعلم انه في الفاعل او المفعول والحكم على المبهم لا يصح قلنا معنى قوله والاصل هو الاصل في الفاعل بقرينة البحث فان قيل الاصل عبارة عن القاعدة والمخالفة عنها لا يجوز فيجب ان لا يجوز قولهم ضرب عمروا زيد لعدم الولي قلنا الاصل ههنا بمعنى ما ينبغي واولى فان قيل لما كان الاصل بمعنى ما ينبغي واولى خرج عنه ضربت زيدا لان الولي ههنا واجب قلنا الولي اعم من ان يكون متصلا او في ضمن الوجوب فان قيل لما كان الاصل بمعنى الاولى فهو منقوض بنحو ضرب زيدا غلامه فان تقديم الفاعل ههنا ليس باولى بل غير جائز قلنا الاولوية فيما لم يمنع مانع وههنا وجد المانع وهو الاضمار قبل الذكر فان قيل لم اختار الاصل على الاولى مع انه اوضح واحسن لرعاية الاشتقاق بينه وبين الولي لانهما مشتقان من الولي قلنا لان في لفظ الاصل ايماء الى ان قرب الفاعل من الفعل

---

۱ وہو ای المقصود کون مثال الفاعل المسند الیہ شبہ الفعل ۱۲ ۲ ای المطابقۃ بین المبتدا والخبر علی ہذا التقدیر فی الافراد اذ الخبر مفرد والمبتدا مثنی کما ہو الظاہر ۱۲
۳ ہذا المثال ای الذی ذکر فی المتن ففاعل المسند الیہ شبہ الفعل ۱۲ ۴ احدہا کون زید مبتدا واقائم خبرا مقدما علیہ وثانیہما کون زید فاعلا المسند الیہ شبہ الفعل وہو ۔۔۔
۵ اے الوجہان ۱۲ ۶ ای فی الاصالۃ و عدم الاصالۃ ۱۲ ۷ لانہ لا یوجب تاخیر الفاعل من الصفۃ وہو الاصل ۱۲ م ۸ لان الاصل فی العمل الفعل ۱۲ م

كانه بمنزلة القاعدة ولا يجوز هدمها فلا يشكل السامع الا للضرورة بخلاف الاولوية لانه صريح في جواز جانب الآخر بخلاف الاصل لانه ليس في لفظه ما يدل على جواز الجانب الآخر وان كان مالهما واحدا **فان قيل** لم قال ان يلى الفعل ولم يقل ان يليه بضمير مع انه اخصر واشمل لشموله لشبه الفعل ايضا لكون الضمير راجعا الى احدهما المدلول عليه وكما مر في قوله وقدم عليه **قلنا** انما وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكن في الذهن **فان قيل** فعلى هذا ينبغي ان يكون للظهر اولى من المضمر في جميع المواضع **قلنا** فيه[1] اشارة الى ان الفعل اصل في هذا الحكم وشبه الفعل ملحق به **فان قيل** المراد بالولى لا يخلو اما لفظا او رتبة فان كان الاول لا يصح تفريع قوله فلذلك جاز ضرب غلامه زيد وان كان الثاني لا يصح قول الشارح ان لم يمنع مانع لانه وان وجد المانع لا يفوت رتبته الا ترى ان قوله ما ضرب غلامه الا زيد فان قصد الحصر مانع من ان يقع الفاعل في ولى الفعل مع ان رتبة الفاعل مقدم والا يلزم الاضمار قبل الذكر في قوله غلامه **قلنا** المراد من الولى ما يكون لفظا فقط فيصح قوله ان لم يمنع مانع والولى الرتبي ثابت لا محالة فاء التفريع عليه او **نقول** المراد الولى لفظا حين عدم المانع ورتبة حين وجود المانع وفي قوله ضرب غلامه زيد وجد المانع اعم من ان يكون قبل التركيب او بعده وههنا وان لم يكن المانع قبل التركيب لكن وجد بعده لان تقديم ما حقه التاخير يفيد الحصر فلو اخر غلامه لفات الحصر او **الغرض** من تقديم المفعول اهتمامه فيفوت الاهتمام بالتاخير **قوله** المسند اليه **فان قيل** كما ان الاصل ولى فاعل الفعل كذلك ولى فاعل شبه الفعل فلا يصح تخصيصه **قلنا** المراد من الفعل المسند الى الفاعل من قبيل ذكر الاخص وارادة الاعم فلا اشكال **قوله** اى يكون بعده **فان قيل** الولى على قسمين احدهما مقدم متصل والآخر موخر متصل فاى المعنى مراد ههنا **قلنا** المراد ههنا ما يكون موخرا متصلا لان تقديم الفاعل لا يجوز **فان قيل** لما كان المراد الموخر المتصل فينبغي ان يفوت الولى في قوله ليضربن زيد لوجود الفصل بنون تاكيد مع انه لم يقل احد بفوت الولى في هذه الصورة **قلنا** المراد[2] بالفاصل المنفي ما يكون من معمولاته[3] لا مطلق الفاصل ونون التاكيد ليس من معمولات الفعل **قوله** لشدة احتياج الفعل اليه فكما ان الكلمة يفيد معناه بدون الفاعل **قوله** ويدل على ذلك اسكان اللام **فان قيل** ان ههنا يلزم الدور لان المشهور في الصرف ان الاسكان لاجل الجزئية ويعلم من قول الشارح ان الجزئية لاجل الاسكان حيث قال ويدل على ذلك اسكان اللام **قلنا** ان ما قال الشارح هو جعل الحكم علامة على العلة .... ولا مانع منه لانهم قالوا الممكنات علامة على وجود الله تعالى جل شانه مع انه تعالى علة الممكنات **قوله** اربع حركات **فان قيل** لا نسلم ان الاسكان لدفع توالى اربع حركات لانه لو كان كذلك ينبغي ان لا يجب الاسكان في الرباعي نحو دحرجت لعدم توالى اربع حركات لان العين ساكن في نحو دحرجت

بدون الجزء فكذلك الفعل لا يفيد معنا

---

[1] اى في وضع المظهر موضع المضمر ١٢ [2] قوله المراد بالفاصل المنفي الخ في قوله من غير ان يتقدم عليه ١٢ [3] كما قال الشارح من معمولاته ١٢ م

الٰہی عبدک العاصی اتاک ٭ مقرا بالذنوب وقد دعاک

قلنا اسكان اللام فی الرباعی محمول علی الثلاثی والحمل طریقة مشهورة عندهم **قوله فلذلك**
فان قیل الفاء للتعلیل وكذا اللام فیلزم اجتماع التی التعلیل وذا لا یجوز **قلنا** اللام للتعلیل
فیفید انیکون الولی اصلاً علة لجواز المثال الاول وامتناع المثال الثانی لان اللام یجعل مدخوله
علة ومدخول اللام ههنا هو الاصل والفاء اما للتفریع فیفید ترتب العلم بالجواز والامتناع فیهما علی العلم
بالاصل السابق او للتعلیل ولكن من باب الاستدلال بالمعلول علی العلة فلا استدراك **قوله**
الذی یقتضی تقدم الفاعل دفع وهم وهو ان یتوهم ان المراد بولی الفاعل الی الفعل بالنسبة الی
سائر المعمولات لاكن من غیر المفعول به كما هو مذهب ابن جنی واخفش فدفع بان الولی بالنسبة
الی الكل **قوله** وامتنع ضرب غلامه زیداً **فان قیل** ان الامتناع المذكور وان كان یترتب علی
الاصل المذكور لكنه لا یتوقف علیه لثبوته علی تقدیر تساویهما فی المرتبة ایضا فلا یصح الاستدلال بامتناع
علیه لان المضاف الیه كالجزء للمضاف فیكون فی مرتبته فعلی تقدیر التساوی یكون الضمیر والفاعل
والمفعول فی مرتبة واحدة فلا یتحقق تقدم المرجع علی الضمیر **قلنا** علی تقدیر التساوی یكون المفعول
فی مرتبة الفاعل والفاعل مقدم علی الضمیر فكذا المفعول وما قالوا ان المضاف الیه جزء المضاف
معناه لا یجوز الفصل بینهما لا انه فی مرتبته لتاخره عنه لفظا ورتبة لانه قید له **فان قیل** مرجع
الضمیر مفعول الفعل فالمناسب انیکون مقدما رتبة علی الضمیر الذی هو مضاف الیه للفاعل و
لیس بمعمول للفعل فیكون مقدما علی الضمیر رتبة فلم یلزم الاضمار قبل الذكر **قلنا** الضمیر مضاف
الیه للفاعل ولیس رتبة الشئ ان یكون بین المضاف والمضاف الیه فلما كان المضاف فاعلاً
مقدما علی المفعول رتبة فیلزم الاضمار قبل الذكر **فان قیل** ینبغی ان یجوز ذلك الاضمار قبل الذكر
كما یجوز فی باب التنازع فی قولهم ضربنی واكرمنی زید فما لهم انهم لا یجوزوا ههنا وجوزوا ذلك **قلنا**
تجویز الاضمار قبل الذكر فی باب التنازع فی العمدة والضمیر المضاف الیه غیر عمدة **او نقول** ان المقصود
فی التنازع الغاء[1] الاول فی الاسم الظاهر فلو اظهر لم یلزم كونه ملغی فلا بد من الاضمار بخلاف الاظهار
فی المثال المذكور بان یقال غلام زید زیدا فلا نزاع لا مانع عنه فلا یخل الاضمار فیه من غیر ضرورة
او نقول تجویزه للضرورة اذ لو لم یضمر لزم اما حذف الفاعل وهو غیر جائز لانه عمدة وحذف
العمدة بلا سد شئ مسده اجحاف او تكرار لو ذكر وهو قبیح **فان قیل** ان ارتكاب القبح اهون من
ارتكاب الممتنع مع انه مثل ما ذكر جاز ههنا لان حذف المضاف الیه بلا قرینة غیر جائز والاظهار
یوجب التكرار **قلنا** ان قبح التكرار مشهور فیكون بمنزلة الممتنع بل فوقه للشهرة وعن الثانی ان حذف
المضاف جائز مع القرینة وحذف الفاعل لا یجوز اصلا ولو كان مع القرینة **قوله** خلافا للاخفش
وابن جنی وانما سمی بابن جنی لانه كان لقیطا فقالوا انه من الجن **فان قیل** یعلم من قول الشارح ان
الاضمار قبل الذكر جائز عندهما مع انه ممتنع بالاتفاق بل انما یجوز ذلك التركیب عندهما الخ

[1] قوله الغاء وهو مصدر من باب الافعال اى الغى يلغى الغاء فهو ملغى الخ يعنى فى التنازع يلغى احد الفعلين ۱۲ كتبه احقر الناس ۱۲

قلنا هذا انما يرد اذا تعلق قوله خلافا بقوله وذلك غير جائز وليس كذلك بل متعلق بقوله يلزم وانما لا يلزم الاضمار قبل الذكر عندهما لوجهين احدهما ان الفعل المتعدي كما يقتضي الفاعل كذا يقتضي المفعول فيجب ايلاؤهما فكما تقدم رتبة الفاعل قدام رتبة المفعول ايضا والثاني ما قال الشارح ومستندهما في ذلك قول الشاعر والجواب عن الاستدلال الاول انه على هذا لا يجب الكلام على موافقة الاصل عندهما لانه ان ولي الفاعل فات ولي المفعول وان كان على العكس فات ولي الفاعل وعن الثاني[1] ما قال الشارح بقوله واجيب عنه قوله جزى ربه عني اي بدلي وكلمة عن مجيئ للتبدل كقوله تعالى لا تجزي نفس عن نفس شيئا قوله جزاء الكلاب العاويات بنصب جزاء لانه في الاصل هكذا جزاء الكلاب العاويات[2] فحذف المشبه واقام المشبه به مقامه وهو منصوب فكذا هذا قوله وقد فعل اجابة الدعاء تفاؤلا قوله واجيب عنه فان قيل هذا جملة فعلية معطوفة على قوله ومستندهما وهي اسمية فيلزم عطف الفعلية على الاسمية وهو غير حسن قلنا هذا معطوف على المقدر اي قيل ومستندهما فيكون فعلية ايضا قوله جزى رب الجزاء فان قيل ان هذا الجواب منعي والاول تسليمي فالمناسب تقديم هذا على ذلك لان المنع لا يكون بعد التسليم لان الاقرار بعد الانكار جائز والانكار بعد الاقرار لا يجوز قلنا ان قوة جواب الاول اوجب تقديمه فان حوالة الجزاء الى رب الشخص المتبنى هو المعنى للتعارف لان الرب مرجي التخليص فحوالة الجزاء اليه يسد عليه مرجي التخليص بخلاف الحوالة الى رب الجزاء لانها غير متعارفة قوله واذا انتفى الاعراب لفظا فيهما فان قيل الضمير في فيهما راجع الى الفاعل والمفعول والارجاع الى الفاعل مستقيم والى المفعول غير مستقيم لعدم ذكره سابقا والارجاع انما يكون الى المذكور لا الى غير المذكور وايضا ان ذكر الاعراب مستغنى عنه بذكر القرينة لانه من جزئياتها اجيب عن الاول ان المفعول وان لم يكن مذكورا صريحا لكنه مذكور في ضمن الامثلة وهو كاف للارجاع وعن الثاني لا نسلم ان الاعراب من جزئياتها بل بينهما مباينة لان الاعراب موضوع للمعاني المعتورة والقرينة غير موضوعة لشيء بل هي امر دال عليهما[3] لا بالوضع وفيه بحث من وجوه الاول ان الاعراب لما كان موضوعا فكان موضوعا لمعنى مفرد فيكون كلمة فينبغي ان يكون مثل زيد مركبا من زيد واعرابه ولا يقول به احد والثاني لا نسلم ان القرينة امر دال عليهما بل امر دال على الشيء فذكر قوله عليهما غير صحيح والثالث انه لا بد ان يكون القرينة من الموضوعات لانها مستعملة والمستعمل قسم من الموضوع كالمنقول والمرتجل فانهم قالوا الموضوع على ثلثة اقسام الرابع ان مفهوم القرينة لا يكون مانعا لصدقه على المهمل لانه ايضا يدل بلا وضع كاخ اخ يدل على وجع الصدر والخامس لا نسلم ان القرينة هي الامر الدال بلا وضع بل هي الامر الدال على تعيين الشيء مطلقا سواء كان بالوضع او بغيره كما قال السرخسي وقيد بلا وضع ليس كما ينبغي

---

[1] وعن الثاني آه اي الجواب عن الاستدلال الثاني ۱۲ [2] العاويات صفة الكلاب والواو بالضم بانگ سگ وغيره اے جزا دہد او را خدا از جانب من مثل جزا سے سگان عوعو کنندہ وبتحقیق خدای تعالی این کار کردہ ست ۱۲ [3] عليهما اي على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول ۱۲ منشی عبد الرحیم

حتی ینصرف المطلق الیه والسادس ان قوله لا بالوضع لا یخلو اما ان یراد هو بنفسه من غیر المعطوف او یراد هو مع المعطوف اعنی قوله ولا مایستلزمه فعلی الاول ینبغی ان یکون اللفظ الدال علی المعنی المجازی قرینة علیه کالاسد اذا ارید منه الرجل الشجاع مع ان الاسد لیس قرینة علی الرجل الشجاع والا لما احتاج الی القرینة فی المجازات وعلی الثانی نعم انه لا یرد المجاز لان للمعنی المجازی لازم لمعنی الحقیقی لکن یرد ان لا یکون اللفظ قرینة علی المعنی التضمنی والالتزامی وذا باطل لانه قرینة علیهما کما صرح به ارباب المعقول مع ان اللفظ موضوع للمعنی المطابقی واما التضمنی والالتزامی من لوازمه اجیب عن الاول انا لا نسلم ان نرید امر کب لانهما یکون مرتبا فی السمع والاعراب تسمع وقت اداء الکلمة وعن الثانی ان ذکر قوله علیهما لرعایة البحث لانه قرینة الفاعل والمفعول وعن الثالث سلمنا انها مستعملة لکن المراد من الاستعمال کثرة الدوران بینهم ولیس المراد ماهو فی عرف المعقول وعن الرابع المعتبر فی المهمل سلب الکلی ای لا یکون فیها وضع اصلا بخلاف القرینة فان فیها وضعا فی الجملة کما ان لفظ الحمام فی رایت الاسد فی الحمام قرینة ان المراد من الاسد الرجل وعن الخامس سلمنا انها هی الامر الدال مطلقا لکن هذا فی اللغة واما فی العرف فلا یطلق القرینة علی الموضوع فهذا من قبیل ترک الحقیقة بدلالة العرف وعن السادس المراد الشق الاول لکن الوضع اعم من ان یکون شخصیا او نوعیا وفی المجاز وجد الوضع النوعی فلذا لا یکون قرینة فان قیل المتبادر من الوضع هو الشخصی ویجب حمل الالفاظ فی التعریفات علی المتبادر قلنا انه حمل علی المتبادر لان المعنی الاعم من المتبادر وانما لم یکن متبادرا اذا ارید النوعی فقط او نقول عن شبه المجاز ان المراد من قوله لا بالوضع ان لا یکون للوضع دخل فیها واللفظ بالنسبة الی المعنی المجازی وان لم یکن له دخل فی الوضع لکن له دخل فیه باعتبار المعنی الحقیقی فیکون فیه وضع فی الجملة فان قیل فعلی هذا ینبغی ان لا یکون للفظ قرینة علی المعنی التضمنی والالتزامی لان للوضع دخل فیهما وایضا یلزم التدافع لانه قال انفا ان فی القرینة وضع فی الجملة وقال ههنا لا دخل للوضع فیها اجیب عن الاول لا نسلم ذلک لانهم صرحوا ان التضمن والالتزام قسمان للدلالة العقلیة عند الادباء وما قالوا انهما قسمان للدلالة اللفظیة الوضعیة فهو من مذهب ارباب المعقول وعن الثانی لا تدافع بینهما لان المراد من قوله انه لا دخل للوضع فی القرینة ای لیس لها الوضع باعتبار الاصل بخلاف المجاز فان له وضع باعتبار الاصل وهو الحقیقة والمراد مما سبق من ان للقرینة وضع فی الجملة ای لا باعتبار الاصل فان قیل یجب علی المص ان یضم مع قوله اذا انتفی الاعراب الخ شیء اخر وهو ان لا یکون للفاعل تابع مثل کرم موسی الفاضل عیسی فلو قدم عیسی لح التباس فیه لانه علم من اعراب التابع قلنا هو خارج بقوله والقرینة بالعطف فان اعراب الصفة قرینة علی اعراب الموصوف لانها من التوابع فان قیل لا نسلم ان اعراب الصفة قرینة لان المعتبر فی الاعراب الوضع ولا وضع فی القرینة کما مر انفا قلنا ان فی اعراب الصفة وضع بالنسبة الی المعنی الذی هو کائن فی الصفة واما دلالة اعراب الصفة علی اعراب الموصوف فلیس بالوضع

سله والوضع النوعی عبارة عن وضع اللفظ بالواسطة ای بواسطة امر کلی کما فی المشتقات او بواسطة القرینة کما فی المجازات فافهم ۱۲ منه

علی اعراب الموصوف فلیست بالوضع والمراد هذا دون ذلك او نقول ان المراد من الفاعل والمفعول فی قوله فیهما اعم من ان یکون حقیقة او حکما وصفة الفاعل فاعل حکما فانتفاء اعراب الفاعل انتفاء اعراب الصفة ایضا قوله اذ القرینة شاملة له بناء علی زعم ان القرینة هی الامر الدال علی الشئ مطلقا فان قیل لانسلم انه یلزم الاستغناء من الاعراب فان الاستغناء قید الثانی عن الاول جائز فلا حاجة الی جواب الشارح قلنا هذا اعترض فی الاعتراض ان المصرح لو قال اذا انتفی القرینة بدون ذکر الاعراب لکان اخصر فلا یتوجه الیه ما ذکرت فاحتاج الی جواب الشارح فان قیل ما وجه للمصرح انه ذکر قوله لفظا مع الاعراب ولم یذکر فی القرینة مع ان کل واحد منهما ینقسم الی اللفظی والمعنوی قلنا ان وجود الاعراب المعنوی لایدفع الالتباس بخلاف القرینة لان کل واحد من القرینة اللفظیة والمعنویة دافع الالتباس قوله نحو ضربت موسی حبلی فان التاء فی ضربت قرینة دالة علی ان حبلی فاعل دون موسی فان قیل ان التاء موضوعة لتانیث الفاعل فکیف یکون قرینة لانها مقید بقید عدام الوضع قلنا فعلی هذا لایصح تمثیل القرینة اللفظیة بضربت لان الاتصال لشبهة من الامور المعنویة اجیب عن اصل الاعتراض ان التاء موضوعة لتانیث مطلق الفاعل لا لتانیث حبلی فیصح القرینة فان قیل ان حبلی فرد من افراد مطلق الفاعل فالوضع له وضع لها قلنا وضع الکلی لیس وضعا للجزئی الاتری ان اللفظ المهمل من الموضوعات ولیس افرادها منه مثل دیز وجسق وجن ولبن قوله الفاعل اشارة الی بیان المرجع قوله بالفعل فان قیل ان متصلا من الاتصال وهو یقتضی ما اتصل فما هو فاجاب الشارح بقوله بالفعل فان قیل لایصح التخصیص بالفعل لان هذا الحکم کما یکون بالاتصال الفعل کذلك یکون باتصال شبه الفعل قلنا ان لفظ الفعل فی عبارة الشارح وقع فی موقع المثال فکانه قال الشارح بالفعل مثلا والمثال لا احتجاج ما عداه قوله بارزا او مستکنا دفع وهم وهو ان یتوهم ان المراد بالضمیر ما یکون بارزا لان الاتصال لایکون الامع اللفظ فدفع بان المراد بالمتصل مالایکون مستقلا فان قیل ان التعمیم الی المستکن لایصح لان تقدیم الفاعل انما یجب فیما اذا تصور تاخیره ولایتصور تاخیر المستکن فلا حاجة الیه قلنا وان لم یتصور فیه وجوب التقدیم لکن یثبت فیه نفس التقدیم مع القرار فان قیل هذا الحکم منقوض بقوله زیدا ضربت لان الفاعل ضمیر متصل مع تقدم المفعول علیه قلنا هذا الحکم مشروط بشرط ان لا یتقدم المفعول علی الفعل کما قال الشارح فان قیل لا حاجة الی هذا الشرط اذ المقصود من کون الاول ان یلی الفعل انه لایقع موقع الفعل غیره من المتعلقات بطریق الاولویة لانه --- لایتقدم علی الفعل فمثال النقض خارج عن المبحث وایضا لایحتاج الی هذا الشرط لان تقدیم المفعول علی الفعل قرینة علی کون المتقدم علیه مفعولا

ـــــــــــــــــــ

له قوله ضربت موسی حبلی آه اے ہہنا وجدت القرینة علی امتیاز الفاعل عن المفعول لان التاء فی ضربت قرینة علی ان الفاعل حبلی لا موسی وکذلك فی قولهم اکل یحیی الکمثری لان الکمثری لاتصلح لاکل یحیی بل الامر بالعکس ۱۲ اذل الناس واحوجهم الی الله الاحد ۱۲

لامتناع تقدم الفاعل على الفعل وايضاً ان هذا الشرط لابد له في الصورة الاولى ايضا وهو قوله واذا انتفى الاعراب الخ فانه على تقدير تقديم المفعول لم يلزم الالتباس مع انتفاء الاعراب اجيب عن الاول سلمنا انه خارج عن المبحث نظرا الى الولى لكن بالنظر الى لفظ التقديم في قوله وجب تقديمه توهم انه داخل وعن الثاني ان هذا انما يصح اذا كان الكلام في الالتباس وليس كذلك بل الكلام في تقديم الفاعل عند كونه ضميرا متصلا وعن الثالث ان في تقديم المفعول لا نسلم عدم الالتباس لانه في قولنا موسى ضرب عيسى يحتمل ان يكون الضمير في ضرب راجع الى موسى وعيسى مفعولا و لو سلم عدم الالتباس فلا نسلم انتفاء القرينة فان التقديم قرينة على ان المتقدم ليس بفاعل قوله او وقع مفعوله فان قيل الضمير في قوله مفعوله لا يخلو اما راجع الى الفاعل او الى الفعل فعلى الاول يلزم الاضمار قبل الذكر وعلى الثاني لا يصح الاضافة لان المفعول يكون للفعل لا للفاعل قلنا انه راجع الى الفاعل لادنى ملابسة لانه لما كان مفعولا للفعل كذا يكون للفاعل لانه جزؤه قوله بشرط توسطها فان قيل انه ينقض بقولنا ما ضرب الا عمرا زيد لان المفعول وقع بعد الا مع انه لا يمتنع تاخير الفاعل كما سياتيك وايضا ينقض بقولنا ما ضرب زيد الا عمروا لانه لا يجب تقديم الفاعل بل امتنع هذا التركيب (بل وقع بروز عن المفعول) مع ان المفعول وقع بعد الا وانما امتنع الفصل بين المستثنى وحرف الا مستثنا قلنا انما وجب تقديم الفاعل بشرط توسط الا في صورتي التقديم والتاخير وفيما ذكرت لا يتوسط بل وقع في الصدر قوله في صورتي التقديم والتاخير اي في صورة وجوب التاخير الفاعل فان قيل ان احدهما مستلزم للاخر فما الحاجة الى ذكرهما قلنا المراد منهما الصورة الممتنعة و الصورة الواجبة الاول نحو ما ضرب زيد الا عمروا هذه صورة واجبة التقديم والثاني نحو ما ضرب عمروا الا زيد هذه صورة ممتنعة التقديم فتوسط الا شرط لتصور الصورة الواجبة وكذا اشترط لتصور الصورة الممتنعة قوله او بعد معناها فان قيل الاحضر ان يقول بعد الا وانما قلنا انه لو قال كذلك يكون القول كاذبا لانه ليس بعد انما بل يكون بعد انما الفعل مثل انما ضرب قوله في جميع هذه الصور فان قيل لا حاجة الى هذا القول في جزاء الشرط لان الشرط دال على انه جزء للكل وايضاً يلزم اخذ الشرط في جانب الجزاء وذا لا يجوز قلنا لما وقع الفصل بين حرف الشرط والجزاء يتوهم ان الجزاء يتعلق بالاخير فدفع هذا الوهم بهذا القول او نقول مقصوده تحرير المدعى ليستدل على كل منها بقوله اما في صورة انتفاء الاعراب الخ قوله فلمنافاة الانفصال الانفصال فان قيل هذا الدليل لا يثبت المدعى لان منافاة الاتصال الانفصال لا توجب تقديم الفاعل اذا كان مضمرا متصلا قلنا ان ما ذكره الشارح دليل الدليل تقديره انما وجب التقديم لفوات المقصود وهو الاتصال وانما فات الاتصال لمنافاة الاتصال الانفصال قال صاحب الغفور لانه يلزم خلاف المفروض لانه فرض كونه متصلا به فان قيل على هذا اذا فرض اتصال زيد به في قولنا ضرب زيد عمرو ويجب ان لا يتقدم المفعول عليه لانه خلاف الفرض قلنا معنى قوله انه يلزم خلاف المفروض

ای [illegible]

ای [illegible]

لانه لوقدم يلزم انفصال الضمير وهو خلاف الوضع فان قيل لم لا يلزم انفصال الفاعل لوكان المفعول
منفصلا اذا كان ضميرا متصلا فلا يلزم مثل ضربكت قلنا الفاعل المتصل بالفعل كالجزء للفعل
لفظا ومعنى فلو انفصل يلزم وقوع الكلمة بين اجزاء الكلمة و ذا لا يجوز ونقول على هذا لا يلزم
تقديم الاضعف على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة وذا باطل قوله فلا ينقلب الحصر المطلوب
فان قيل الانقلاب لا يستقيم في نحو ما ضرب احد الا زيدا وذلك لانه لا يبقى احد حتى يصحان
يكون زيدا مضروبا له قلنا هذا التركيب يستلزم الكذب فلا يعتد به فان سلم صدقه فلا نسلم
عدم انقلاب الحصر ايضا فان قوله ما ضرب احد الا زيدا يفيد الانحصار من الجانبين وقوله ما ضرب
زيدا الا احد يفيد انحصار مضروبية زيد في احد مع جواز ضاربية احد شخصا آخر اونقول
انما قلنا لوجوب التقديم فيما اذا كان الفاعل خاصا نحو ما ضرب زيد الا عمروا واما اذا كان عاما
لا يجب التقديم فان قيل اذا كان الفاعل من امور خاصة فايضا لا يصح الحمل كقولنا ما خلق
الله تعالى على احسن الصور الا يوسف فان يوسف لا يكون مخلوقا لا آخر قلنا هذا التركيب لا يعتد
لانه يستلزم الكذب قوله ما ضرب زيد الا عمروا وهذا صورة واجب التقديم قوله ما ضرب عمروا
الا زيدا هذا بيان الصورة الممتنعة قوله ما ضرب الا عمروا زيد هذا بيان قوة توسط الا في الصورة
الممتنعة واما قوة توسط الا في صورة وجوب التقديم فلم يبين الشارح بل مر في قولنا بان يقال
ما ضرب زيد الا عمروا بالفصل بين الا والمستثنى قوله لانه لوقدم المفعول على الفاعل مع الا
كما ذهب اليه السكاكي وجماعة من النحويين الى عدم جواز انقلاب الحصر اما عند اكثرهم لا يجوز لانهم
لم يجوزوا ان يعمل ما قبل الا في شيء وقع بعد المستثنى بها لان الاصل ان لا يعمل في المستثنى ايضا
لتوسط الا لكن له تعلق بالمستثنى منه فيعمل فيه بواسطة واما ما بعد المستثنى فلا تعلق له
بالمستثنى منه فبقي على الاصل قوله لكن لم يستحسن دفع وهم وهو انه لما كان هذا التركيب جائزا
عند البعض كان حسنا ايضا فدفعه بقوله لكن لم يستحسن لانه من قبيل قصر الصفة على المفعول قبل
تمامها لان تمامها لا يكون الا بالفاعل فان قيل ينبغي ان يقال قصر الفعل لان ضرب من الافعال و
عندهم عبارة عن اسم الفاعل والمفعول ونحوهما قلنا المراد بها المعنى القائم بالغير لا الصفة النحوي
قوله وانما قلنا الظاهر واعلم ان لفظ الظاهر اذا كان معرفا باللام يفيد احتمالا آخر واذا كان
نكرة لا يكون فيه شيء من الاحتمال والحال ان الشارح الحق باللام فلذا بين ههنا الاحتمال وانما
كان الاحتمال الاول ظاهرا لانه خال عن الحذف والكذب بخلاف التوجيه الثاني قوله ما ضرب
احد احدا الا عمرو زيدا فان قيل انه يلزم استثناء الشيئين باداة واحدة بلا عاطف وذا
لا يجوز قلنا ان عدم الجواز فيما اذا لم يتعدد المستثنى وفيما اذا تعدد يجوز كما في قوله تعالى وَمَا نَرٰىكَ
اتَّبَعَكَ اِلَّا الَّذِيْنَ هُمْ اَرَاذِلُنَا بَادِيَ الرَّاْيِ وههنا لما تعدد المستثنى احدهما اراذلنا والاخرى
بادي الرأي كذلك تعدد المستثنى منه احدهما احد والاخرى حال من الاحوال يعني

مانزلك اتبعك احدٌ فی حال من احوال الا الذین اہ ای قال الکفار لنوح مانزلک اتبعک الایہ یعنی نمی
بینیم کہ متابعت کردہ باشند ترا مگر آنانکہ ایشان فرومایگان مااند وظاہر فکر قولہ وھو ایضا خلاف المقصود
قولہ ایضا ای کما فی صورۃ توسط الا وانما کان خلاف المقصود لان المقصود ھو الحصر من حد الجانبین
وھہنا یفید من الجانبین قولہ بعد الا المتوسطۃ ولم یقل بشرط توسطہا کما قال سابقا للتفنن فی
العبارۃ قولہ او اتصل بہ مفعولہ فان قیل انہ منقوض بقولنا ضرب عمروا زید لان المفعول
متصل بالفعل مع انہ لا یجب تاخیرہ بل یجوز قلنا معناہ ان یکون المفعول ضمیرا متصلا بالفعل
فان قیل انہ منقوض بقولنا ضربتک لان المفعول ضمیر متصل بالفعل مع انہ لا یجب تاخیر الفاعل
بل لا یجوز فاجاب المصنف بقولہ وھو غیر متصل بہ قولہ وجب تاخیرہ ولم یقل وجب تقدیم
المفعول لان البحث فی احوال الفاعل قولہ فانہ یجب تقدیم الفاعل نحو ضربتک لان اتصال الفاعل
لفظا ومعنی بخلاف المفعول لان اتصالہ لفظا فقط وانما کان اتصال الفاعل ہہنا لفظا لانہ ظاہر
ومعنی من حیث انہ فاعل والفاعل کالجزء من الفعل قولہ وقد یحذف الفعل لانہ کلمۃ من
الکلمات وحذفہا یجوز فکذا احذفہ قولہ الرافع للفاعل فان قیل لا یصح تخصیص الحذف بالفعل
لان حذف شبہ الفعل جائز ایضا وایضا البحث عن حذف الفعل اشتغال بما لا یعنیہ لانہ فی
احوال الفاعل وحذف الفعل حال الفعل فاجاب الشارح عن الاول بقولہ الرافع مطلقا فیتناول
شبہہ وعن الثانی بقولہ للفاعل ای الفعل من المتعلقات للفاعل والبحث عنہا بحث عنہ قولہ
لقیام قرینۃ قال حضرۃ الغفور اللام للوقت لا للتعلیل ھذا دفع وھم وھو ان اللام للتعلیل
فیکون القرینۃ علۃ للحذف والحال ان تخلف المعلول عن العلۃ لا یجوز فکیف یصح قولہ جوازا لانہ
یقتضی التخلف فاجاب بقولہ اللام للوقت فان قیل فلیکن القرینۃ علۃ لتصحیح الحذف لا
للوجوب فلا ینافی مع قولہ جوازا فلا حاجۃ الی قولہ اللام للوقت قلنا الاصل فی اللغۃ ان یکون بطریق
الوجوب فان قیل القرینۃ لیست الا علۃ الجواز لانہا انما کانت علۃ للوجوب اذا انضم معہا سد المسد
فلا حاجۃ الی قولہ جوازا قلنا ایرادہ للتوضیح او التصریح بما علم ضمنا قولہ ای دالۃ علی تعین المحذوف
دفع وھم وھو ان المراد من القرینۃ القرینۃ علی تعیین المعنی کما فی المشترک فعلی ھذا فات المقصود
قولہ ای حذفا جائزا فان قیل ان قولہ جوازا منصوب وللنصب طرق کثیرۃ فہو بای وجہ نصب
فاجاب بقولہ ای حذفا یعنی انہ مفعول مطلق باعتبار الموصوف المقدر ثم یرد علیہ انہ
لا یصح حمل جوازا علی حذفا لان حذفا وان کان مصدرا لکن وقع فی موضع الموضوع والمصدر اذا
وقع فی موضع الموضوع یراد منہ الذات فاجاب بقولہ جائزا وقیل انما اول الجواز بالجائز لان
حذف الفعل حکم من احکام الفعل وتوصیفہا انما یکون بالمشتقات دون المبادی لانہم قالوا ان
ھذا الحکم جائز وھذا الحکم واجب وھذا الحکم مستحب وھذا الحکم مندوب لا یقال ھذا الحکم جواز
ووجوب واستحباب

اوندب فان قيل هذا منقوض بقوله هذا الحكم فرض اوسنة قلنا معناه هذا الحكم مفروض اومسنون كما قال الفقهاء قوله في مثل زيد فان قيل انه خرج عن زيد لانه قال مثل زيد فعلم منه ان عين زيد ليس مرادا وايضا للمثال لا ينضام الممثل وهو محصل بواحد فما الحاجة الى المثالين احدهما زيد والثاني ضارب اجيب عن الاول للمراد مثل زيد ما كان جوابا لسوال محقق فيتناول زيدا ايضا وعن الثاني ان تعدد المثال ههنا باعتبار تعدد الممثل احدهما ما كان جوابا لسوال محقق والآخر جوابا لسوال مقدر فالمثال الاول للاول والثاني للثاني قوله سائلا عمن يقوم به القيام دفع وهم وهو ان قام علم زيد وح معناه من قام اي من زيد كما يقال ما الغضنفر فيقال اسد فلا يوجد الفعل في السوال فدفع بقوله سائلا عمن يقوم به القيام يعني ليس المراد كون قام علما بل ما كان مشتقا من القيام قوله فيجوز ان يقال زيد بحذف قام اشارة الى ان المراد من الجواز الامكان الخاص قوله وانما قدر الفعل دون الخبر فان قيل لا نسلم ان قوله من قام قرينة لانها ما دل على تعيين المحذوف وهذا القول غير دال على حذف الفعل لانه محتمل بين تقدير الفعل والخبر قلنا انه لا يحتمل حذف الخبر لان حذف الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل يوجب حذف جزئها والتقليل في الحذف اولى فان قيل كما وجد الترجيح لحذف الفعل كذلك وجد المرجح لحذف الخبر وهو مطابقة الجواب مع السوال لان السوال جملة اسمية فينبغي ان يكون الجواب ايضا جملة اسمية وهي لا تكون الا بحذف الخبر قلنا لا نسلم ان السوال جملة اسمية بل فعلية لان معنى قوله من قام اي اقام زيد ام عمرو ام بكر لان الاصل في الاستفهام ان يكون في الفعل لانه للتردد والتردد يناسب الحكم والفعل هو الحكم ثم في عد كل الاسماء طوالة فاقتصر فعبر عن الكل بمن الاستفهام فصار قام من ثم الاستفهام يقتضي صدر الكلام فقدم من فصار من قام فهي اسمية صورة فعلية معنى فان قيل المقرر في باب الانشاء من المطول ان المستفهم عنه بالهمزة ما يليها فلو كان التقدير اقام زيد كان الشك في الفعل وليس كذلك بل في الفاعل فوجب ان يقال ازيد قائم ام عمرو فالسوال اسمية لفظا ومعنى وايضا ان الاستفهام بالفعل اولى لا يخلو اما فيما يكون الشك في الفعل فمسلم لكن ههنا ليس الشك في الفعل او فيما يكون الشك في الاسم فهو ممنوع لانه اذا كان الشك في الاسم فكيف دخل الاستفهام على الفعل اجيب عن الاول انما يلزم الشك فيما يلي الهمزة اذا كانت الهمزة لطلب التصور وههنا ليس كذلك لانه لطلب التصديق وعن الثاني انما قلت يستقيم في التصورات واما في التصديقات فالاستفهام بالفعل اولى سواء كان المقصود به الفعل او الاسم قال مير جمال الجنابلي ان قول الشارح سائلا عمن يقوم به القيام جواب سوال وهو انه ينبغي ان يكون زيد بحذف الخبر بقرينة السوال لانها جملة اسمية فكذا الجواب فاجاب الشارح بقوله سائلا الخ يعني ان التردد ههنا انما هو في الذات لا في القيام فتقدير الخبر لا يناسب لانه يفيد التقوي بتكرار الاسناد وهو انما يحتاج اليه اذا كان التردد في الحكم ثم يرد عليه انه كما يكون هذا قرينة على حذف الفعل كذلك وجد القرينة على حذف الخبر

له استفاد من قول المجيب ان الاصل في الاستفهام ان يكون في الفعل ١٢

عه ش جز ايقتضي صدر كلام در جميع كرمان ... ١٢

وهى مطابقة الجواب مع السوال فما الترجيح فاجاب الشارح عنه بقوله وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير
الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل يوجب حذف جزئها والتقليل فى الحذف اولى هذه العبارة
من مير جمال فى عبارة الشارح فافهم قوله ولذا يحذف الفعل جوازا فيه اشارة الى حاصل العطف لان
قوله وليبك يزيد ضارع عطف على زيد فى قوله مثل زيد قوله فى قول الشاعر هو ضرار بن
نهشل على ما وقع فى المطول وفى الرضى البيت لحارث بن نهشل وفى المنهل قول ام ضرار بنت نهشل ابن
قوله على بناء للمفعول وفائدته ما بينه الشارح بقوله واما على روايته الخ فان قيل ان البكاء فعل
لازم فكيف مجئ المجهول منه قلنا ان قوله يزيد بحذف حرف الجر اى على يزيد فليتعدى بها لكنها حذفت
لكثرة الاستعمال قوله اى علاجز اشارة الى تفسير غير المشهور بالمشهور قوله بقرينة السوال المقدر فان
قيل من اين علم السوال المقدر قلنا يعلم من الفعل المجهول لانه لما التبس فاعله على السامع فلا بد ان
يسال عنه كانه لما قال وليبك يزيد سال السائل من يبكيه قوله واما على روايته اشارة الى فاعل
قوله على البناء للمفعول فان قيل اما على رواية البناء للمفعول ايضا ليس مما نحن فيه لانه يحتمل ان يكون
للضارع مفعول مالم يسم فاعله لقوله وليبك وقوله يزيد منادى بحذف حرف النداء وذلك لان
المناسب للمقام ان يرثى ان الضارع لما وقع فى شدة ونقمة بسبب موتك يا يزيد ناسب ان يبكى عليه دون
انك فى رخاء ونعمة قلنا هذا الاحتمال غير صحيح لانه لايناسب المقام لان الكلام فى مرثية يزيد بن نهشل
دون ضارع فان قيل هذا مرثية يزيد باعتبار اللازم وهى ابلغ فى المدح من مرثية النفس كما نرى
اجيب عن اصل الاعتراض انه مثال والاحتمال كاف فيه لانه كما يحتمل هذا لكن لا يحتمل الاول بخلاف لبناء
للفاعل فانه ليس مما نحن فيه اصلا فان قيل لا يصح قول الشارح مثالا لجواز الحذف لانه لو ذكر الفعل فيه
فيخرج عن الوزن فيكون من قبيل الحذف الوجوبى قلنا الجواز باعتبار انه قول من اقوال الفصحاء لا باعتبار
انه شعر ولذا لم يقل المصرع كما قال الشاعر قوله متعلق بضارع دفع وهم وهو انه متعلق بيبكى للمقدر
فهذا لايناسب لمرثية يزيد لان البقاء ليزيد لا للخصومة فان قيل ان متعلق الجار والمجرور لا يكون
الا عاملا فيهما وعمل اسم الفاعل لا يصح بدون الاعتماد ولا اعتماد ههنا قلنا ان ضارع ههنا بمعنى من يذل
ويعجز فيكون من الافعال فلا يشترط فيه الاعتماد كما قال الشارح اى يبكيه من يذل ويعجز او
نقول ان الجار والمجرور من الظروف ويكفى فيهما رائحة من الفعل فان قيل لما كان ضارع
بمعنى يعجز فاللام لا تقع صلة العجز فلا يصح تعلق قوله لخصومة قلنا اللام بمعنى عن كما قال الشارح
عن مقاومة الخصماء قوله لانه كان له ظهيرا اى پشت پناه وهو علة البكاء لضارع قوله
ومختبط عطف على ضارع قوله السائل من غير وسيلة تفسير غير المشهور بالمشهور قوله
والاطاحة الاهلاك ايضا تفسير

له اى لما كان زيد كهف الفقراء وملاذ الغرباء وغياث المستغيثين امان الخائفين واذ قد مات فينبغى ان يبكى عليه ويرثى لان من قواعدهم البكاء والرثاء من يكون جوادا كريما ١٢

كتبه غريق بحور المعاصى والمآثم رب ارحم عليه آمين ثم آمين

غیر المشهور بالمشهور قوله والطوائح جمع مطیحة فان قیل ان قوله تطیح مضارع من باب الافعال وهو متعدیا والطوائح جمع طائحة وهو لازمی فیکون معناه من وجه اهلاک المهالک وهو لیس الا اجتماع الضدین قلنا ان الطوائح لیس جمع طائحة بل جمع مطیحة وهو متعدیا فان قیل ان طوائح علی وزن فواعل ولا یجمع علیه الا اسم الفاعل المونث من المجرد کنواصر جمع ناصرة فکیف یجمع مطیحة علیه قلنا ان جمعه علیه خلاف القیاس کلواقح جمع ملقحة والقیاس جمعه علی مطیحات لمکرمات جمع مکرمة فان قیل ان جمعیته الرباعی علی المجرد غیر متصور وخلاف القیاس یقتضی التصور قلنا ان جمعیته بحذف الزوائد فان قیل فعلی هذا لا یستقیم قوله علی غیر القیاس لانه لما حذف الزوائد منه صار جمعیته قیاسیه قلنا معناه بحذف الزوائد مع بقاء ها فی النسبة قوله ومما یتعلق بمختبط فان قیل ان التعلق ببیکی المقدر صحیح ههنا لعدم خروجه من مرثیة یزید بان یکون مفعول تطیح هو الضمیر المحذوف الراجع الی الیزید ای علة البکاء اهلاک الطوائح یزید قلنا هذا امر یاباه سلیقة الشعر لان الشاعر لما بین سبب الضراعة ناسب ان یبین سبب الاختباط والیضا ان تحلیل البکاء باهلاک الطوائح یزید بما لا یلائم لان علة البکاء قویة بای سبب کان فان قیل ینبغی ان یتعلق بهلاکه وفوته لصحة التعلیق قلنا الطوائح بصیغة الجمع مما لا یمکن ان یجعل سببا لهلاکه لان الهلاک انما یکون بسبب واحد قوله وما مصدریة دفع وهم وهو ان یتوهم ان ما موصولة فلا بد من العائد فی الصلة وهو غیر موجود فدفع بقوله وما مصدریة قوله یعنی ویبکیه اشارة الی حاصل المعنی قوله ماله فیه اشارة الی ان مفعول تطیح محذوف قوله وما یتصل به عطف علی قوله ماله وهو کصحة البدن والبقر للزراعة قوله وقد یحذف الفعل لرافع هذا حاصل العطف لانه عطف علی جوازا قوله لقرینة دالة علی تعینه فان قیل القرینة لو کانت دالة علی تعین المحذوف ففی هذه الصورة لم یلزم الابهام من حذفه فلا یحتاج الی ذکر المفسر بل القرینة فی هذه الصورة دالة علی اصل الفعل مطلقا فان حرف الشرط قرینة اصل الفعل لا لخصوصه وهو استجارک قلنا المراد من القرینة ههنا هو المجموع من حرف الشرط والمفسر لان حرف الشرط تدل علی تعین النوعی والمفسر یدل علی التعین الشخصی قوله فی مثل متعلق بوجوبا قوله وان احد بدل القول او مقولة القول قوله ای فی کل موضع فان قیل خرج عنه قوله وان احد الایة لانه قال فی مثل قوله تعالی قلنا المراد من المثل کل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشی فیتناول قوله وان احد ایضا وانما وجب الحذف لانه لو ذکر المفسر لم یبق مفسرا بل لغوا لانه ما یرفع الابهام ولو ذکر المفسر لم یبق الابهام فان قیل علی هذا الدلیل لا یصح قوله جاءنی رجل ای زید لانه فیه ذکر المفسر والمفسر جمیعا قلنا هذا الدلیل فیما اذا کان الابهام

له بصیغة اسم الفاعل ۱۲م له ای انت تقول الجمع بین المفسر والمفسر لا یجوز فما تقول فی القول الصحیح بین الجمهور جاء رجل ای زید فالرجل مفسر وزید مفسر مع انه قد اجتمعا فاجاب بما تری ۱۲

کتبه احقر الناس طرا ۱۲

ناشیا من الحذف وفی مادة النقص الابہام ناش من الذکر قولہ بخلاف اشارة الی فائدة قولہ الثانی
من الحذف قولہ فتقدیر الآیة وان استجارک احد من المشرکین استجارک فان قیل فینبغی ان
یقال وان استجارک احد من المشرکین بترک استجارک الثانی لانہ لما ذکر الاول لا یحتاج الی الثانی
لانہ لما ذکر الخ فیلزم الجمع بین المفسر قلنا غرض الشارح بیان اظہار المحذوف لا تصحیح الآیة قولہ
فلحذفہ فیہا فاعل الفاء للتعلیل والغرض فیہ تطبیق للتال مع الممثل قولہ وانما وجب حذفہ
فان قیل الحذف الوجوبی یقتضی الشیئین القرینة وسد المسد فما ہو قلنا القرینة رفع احد
لانہ یدل علی انہ فاعل والفاعل یقتضی الفعل والمفسر وسد المسد وہہنا بحث من وجوہ
الاول ان دلیل وجوب الحذف مر بقولہ فانہ لو ذکر المفسر الخ فما الحاجة الی قولہ وانما وجب
الحذف والثانی انہ قال سابقا بقرینة حرف الشرط وقال ہہنا القرینة رفع احد والثالث
ان رفع احد لا یکون قرینة علی الفعل لانہ یحتمل ان یکون رفعہ بالابتداء اجیب عن الاول
ان الدلیل الاول من اختراع الشارح فقط والثانی لموافقة النحویین لان الدلیل الثانی
منقول منہم وعن الثانی ان القرینة لیست الا رفع احد وما قال سابقا انہا حرف الشرط فاطلاق
القرینة علیہا باعتبار المعاونة لان حرف الشرط معاون القرینة لکونہا تدفع رفعہ بالابتداء
لامتناع دخول حرف الشرط علی المبتداء فان قیل فلیکن ان مخففة من مثقلة ولیست حرف
الشرط او یکون نافیة وہما تدخلان علی الاسم قلنا لا نسلم انہا مخففة من المثقلة للزوم اللام
معہا فی الخبر کما ستعرف فی موضعہا ولا لام ہہنا وایضا لا انہا نافیة للزوم الاستثناء معہا فیما
بعدہا کقولک ان زید الا قائم وایضا الفاء فی قولہ فاجرہ دل علی انہا حرف الشرط لان
فاء الجزائیة لا تکون الا للشرط فاحفظہ فانہ لا یخلو من الوجاہة وان کان من غیر وجہ قولہ
دون الفاعل وحدہ دفع وہم وہو انہ لما یجوز حذف الفعل وحدہ وحذفہما معا فیجوز حذف
الفاعل وحدہ ایضا وانما لم یحذف الفاعل لان النسبة الی الفاعل جزء الفعل وہی تستدعی
الطرفین فلا یحذف الفاعل وحدہ فان قیل علی ہذا لا یصح حذف الفعل لما مر ان النسبة
تستدعی الطرفین وایضا ینبغی ان لا یجوز حذف المبتداء بدون الخبر ایضا بعین ما قلت قلنا
ان النسبة انما تکون فی الفعل دون الفاعل فلو حذف الفاعل یلزم تحقق النسبة بدون طرفیہا
بخلاف ما اذا حذف الفعل فانہ لا یحذف الا مع النسبة التی فیہ فلا محذور ورد وان النسبة فی
الخبر لیس جزء من مفہومہ فلا یلزم من وجود الخبر وجود النسبة بخلاف الفعل وقیل اذا
لا یجوز حذفہ وحدہ لانہ عمدة لانہ مسند الیہ بحیث لا یتم الفعل بہ بخلاف المبتدا لانہ یتم الخبر بدونہ
فان قیل المراد بعدم اتمام الفعل بدون الفاعل لا یخلو اما معناہ ان الفعل لا یقع جزء الکلام الا بہ
فہو ممنوع او معناہ انہ لا یفید بدون الفاعل فالخبر لا یفید بدون المبتدا ایضا قلنا المراد من
عدم الاتمام عدم الوجود ای لا یوجد الفعل بدونہ اے بدون الفاعل لانہ موجد لہ بخلاف الخبر

لان المبتدأ غير موجد له وقيل انما لا يجوز حذفه لانه جزء للفعل فلو حذف كانه حذف لبعض اجزاء الكلمة وذا لا يجوز فان قيل على هذا لا يجوز حذف الفعل وحده ايضًا لانه لحذف لبعض اجزاء الكلمة قلنا الفعل من اجزاء الغير العمدة وحذف الاجزاء الغير العمدة يجوز كحذف حرف العلة من الكلمة فان قيل لا نسلم انه لا يجوز حذفه لانه كما يجوز ان يقال نعم بحذف الفعل والفاعل معًا يجوز ان يقال نعم قام بحذف الفاعل قلنا لا نسلم ان الفاعل ههنا محذوف بل الفاعل ضمير مستتر في قام راجع الى زيد المذكور سابقا في السوال فان قيل لما وجد الفاعل ههنا فلم توجد تصور حذفه لان في كل موضع اذا لم يكن ظاهرا يحمل على الاضمار مع ان عدم جواز حذفه يقتضي تصور حذفه والا لا يحتاج الى قوله دون الفاعل وحده قلنا تصور الحذف في قوله ضرب عمرو بالصيغة المجهول مع نصب عمروا فان قيل قد يحذف الفاعل وحده كما في المفعول مالم يسم فاعله قلنا انما لا يجوز حذفه اذا لم يقم شئ مقامه والمفعول مالم يسم فاعله قائم مقامه فان قيل حذف الفاعل ههنا واجب وهو لا يكون الا لسد المسد كما في حذف غيره فلا فرق بين الفاعل وغيره في لزوم الحذف عند سد المسد اجيب عن اصل الاعتراض المراد انه لا يحذف الفاعل وحده ومع بقاء الفعل على حاله بان لا يغير وههنا تغير بمفعول مالم يسم فاعله فهو يدخل فيما حذف الفعل والفاعل معا فان قيل يشكل بقولنا اضربوا القوم واضربن بنون التاكيد لان الواو المحذوف فيهما فاعل قلنا هذا الحذف لضرورة التقاء الساكنين والضرورات تبيح المحذورات او نقول المراد بعدم حذفه هو الابقاء اما بكل الاجزاء او ببعضه وههنا ان لم يبق بجميع اجزائه لكنه بقي ببعضها وهي ضمة ما قبل الواو وهي بعض الواو فان قيل انه قد يحذف كقولك ما ضرب واكرم الا انا وقولهم وبدا لك فان فاعل بدا محذوف تقديره بدا رأى لك قلنا انه نادر فان قيل ان كلمة نعم لو كانت مذكورة بعد الجملة يكون مذكورة في مقام الجملة بعد حذفها واما اذا كانت مذكورة قبل الجملة فهي مذكورة في مقام نفسها سواء ذكرت الجملة او حذفت وههنا كذلك قلنا المراد بذكر نعم في مقامها الاكتفاء بها عن ذكر الجملة فان قيل ان نعم حرف فكيف يصح الاكتفاء بها عنها قلنا انه حرف لكن دال على الجملة بانضمام الغير وهو السوال قوله مؤداه في مقامه فان قيل قد مر آنفا انه قائم مقام الجملة فيؤدي مؤداه قلنا ان نعم قائم مقام لفظ الجملة ولفظ الجملة يدل على معناها ولما كان نعم يدل على لفظ الجملة لانا لا نفهم حين الجواب بنعم نسبة تامة يصح السكوت عليها وكلمة نعم غير صالحة للافادة لانها حرف غير مستقل بالمفهومية كسائر الحروف فعلم انها جملة مقدرة فان قيل ان هذا الكلام يدل على ان في وجوب الحذف لابد من قيام ما يؤدي مؤداه وكذلك فان وجوب حذف خبر المبتدأ في المواضع الا توجد ما يؤدي مؤداه قلنا ان قيام مؤدي مؤداه شرط ههنا في الفعل لانه جزء الفعل اشتمال على الامور الثلثة الحدث والزمان والنسبة بخلاف الاسم فان قيل ان كون القائم

له في جواب من قال اقام زيد ۱۲ مفتي عبد الرحيم ۱۲

مقام الفعل مشروط بما ذكر ممنوع كيف ولو كان كذلك لما قال النحاة في وجوب الحذف في نحو ما زيدا الا سيرا وزيد سيرا ان القائم مقام الفعل ما والا في الاول وفي الثاني احد المصدرين مع انهما لا يوديان مودى الفعل قلنا الفعل ههنا ملحوظ بالنسبة الى الفاعل فيكون قويا بناء على قاعدتهم الملحق بالعمدة عمدة فلا بد ان يكون القائم مقامه قويا وفيما ذكر الفعل ملحوظ بالنسبة الى المفعول لانهم قالوا حذف الفاعل عن المفعول المطلق فيكون ضعيفا لان الملحق بالضعيف ضعيف فيكفي مجرد قيام كلمة نعم مقامه قوله فيلزم في كلامه جزاء الشرط المحذوف اى ان قام ما يودى اداءه قوله في كونه جملة فعلية والضم ليكون تقييدا في الحذف قوله بحث التنازع : فان قيل البحث عن التنازع لا يصح لانه يستلزم الخروج عن البحث لانه في احوال الفاعل والتنازع صفة الفعلين قلنا البحث عن التنازع من تفريعات قوله والاصل ان يلي الفعل لان عند البصريين اعمال الثاني اولى لان فيه الفاعل يلي الفعل وذلك من احوال الفاعل فكذا هذا او نقول ان تقدير العبارة هكذا الفارغ المصرح عن احوال الفاعل الذي لا تنازع فيه شرع في الفاعل الذي فيه التنازع فلا يكون الا من احوال الفاعل فان قيل فعلى هذا لا يصح التنازع في المفعول قلنا التنازع فيه ايضا بالتبع قوله بل العاملان فان قيل التنازع كما يجري في الفعلين كذا في غيره نحو زيد معط ومكرم عمروا وبكر كريم وشريف ابوه قلنا المراد من الفعلين العاملين فان قيل كلمة بل للاعراض فيعلم منه انه لا يجري في الفعلين قلنا كلمة بل ههنا للتفسير يعني اى العاملان فلا يليت الاعراض عنهما او نقول كلمة بل للاعراض من الخصوص الى العموم فدخل الفعلان فيه ايضا فان قيل ينبغي ان يختص العامل بغير المصدر اذ في نحو اعجبني ضرب وقتل زيد لا يصح القطع عند الفريقين اذ لا يضمر الفاعل في المصدر قلنا انما لا يصح القطع لو كان المراد من الاضمار هو الاستتار فقط وليس كذلك بل الاضمار اعم منه ومن البارز وفي المصدر وان لم يكن الاستتار لكن يمكن الابراز او نقول المراد من العاملان ما يصلح للاضمار بقرينة المالية العاملان من الفعلان قوله اذ التنازع يجري في غير الفعل ايضا فان قيل ان مجرد جريان التنازع في غير الفعل لا يوجب ان يجعل العنوان شاملا له كما انه يجري في المضمر المنفصل لكن لا يمكن قطعه فلا بد ان يقال اذ التنازع يجري في غير الفعل ايضا مع جميع احكامه قلنا اللام في قوله اذ التنازع للعهد اى التنازع المذكور باحكامه يجري في غير الفعل ايضا قوله مثل زيدا معط الاول مثال تنازع شبه الفعل في المفعول والثاني مثال تنازع شبه الفعل في الفاعل فان قيل لما كان المراد من الفعلان العاملان فلم اقتصر على الفعل بل ينبغي ان يقال العاملان مع انه خال عن النقض قلنا انما اقتصر على الفعل لاصالته في العمل وانما كان الفعل اصلا في العمل لانه وضع للعمل بقرينة عدم خلو الفعل عن العمل

ان سعط وكرم المسمين فقد تنازعا في عمروا ... ولذا شريف وكريم تنازعا في ... اللهم اغفر لي ولوالدي

فان قیل لانسلم ان وضع الفعل للعمل بل موضوع للحدث والزمان والنسبة **قلنا** لما کان النسبة ماخوذة فیہ فلابد لہما من الفاعل ولابد للفاعل من العلامة والعلامة لاتکون الا بالعمل فلما اخذت النسبة فی مفہومہ اخذ الفاعل ولما اخذ الفاعل اخذ العلامة ولما اخذ العلامة اخذ العمل **فان قیل** التنازع کما یقع فی الفعلین کذا یقع فی الاکثر کما فی قولہ علیہ السلام کما صلیت وسلمت وبارکت ورحمت وترحمت علی ابراهیم فلم اقتصر المصنف رح علی الفعلین **قلنا** انما اقتصر علیہما اقتصارا علی اقل مراتب التنازع وهو الاثنان او اکتفاء علی ما هو اکثر وقوعا او اعتمادا علی ظهور المقایسة فیما هو اقل **قولہ** ظاهرا مفعول التنازع **فان قیل** التنازع لازمی فکیف یقتضی المفعول لانہ من باب التفاعل وهو ماخوذ من المفاعلة وهو متعد فاذا اخذ التفاعل منہ صار مفعولہ فاعلا لہ لیقتضی الفاعلین فلا یبقی متعدیا **قلنا** التنازع من باب تجاذبنا الثوب یعنی کون التفاعل لازما لیس علی الاطلاق بل اذا کان منقولا من فاعل المتعدی الی مفعول واحد کتضارب من ضارب لانہ متعد الی مفعول واحد واما اذا کان منقولا من فاعل المتعدی الی الاثنین فانہ یتعدی الی مفعول واحد کتجاذب **قولہ** ای اسما ظاهرا اشارة الی ان ظاهرا صفة تقتضی الموصوف **قولہ** واقعا اشارة الی ان بعدهما ظرف یقتضی المتعلق **فان قیل** انہ یصح تعلقہ بقولہ ظاهرا فما الحاجة الی المتعلق الاخر **قلنا** فیہ فساد المعنی لان معناہ ح ان ظهورہ بعدهما فلو ذکر قبل الفعلین فلا شک ان ظهورہ ثابت بعدهما ایضا فالمقصود ان یکون ذکرہ بعدهما **قولہ** ای بعد الفعلین اشارة الی بیان المرجع **قولہ** اذ المتقدم علیہما هذا شرح لقولہ بعدهما وقولہ ویصح ان یکون هو مع وقوعہ الخ شرح قولہ ظاهرا وانما قدم الشارح بقولہ بعدهما مع انہ متاخر فی المتن لانہ قلیل البحث بخلاف الشرح لقولہ ظاهرا **قولہ** اذ هو یستحقہ قبل الثانی **فان قیل** صورة التاخیر عنہما ایضا استحقاق الاول قبل الثانی فیلزم عدم التنازع فی هذه الصورة ایضا **قلنا** فی صورة التقدیم استحقاق الاول بنفس هذا المعمول قبل وجود الثانی واما فی صورة تاخیر المعمول عنہما فلیس استحقاق الاول بنفس هذا المعمول قبل وجود الثانی بل استحقاقہما یتعلق معا بنفس هذا المعمول وان کان اصل الاستحقاق مقدما فی الاول **قولہ** ومعنی تنازعہما فیہ انہما بحسب المعنی یتوجہان الیہ **فان قیل** التنازع یستعمل فی ذوی الارواح لانہ فی اللغة جنگ کردن والفعلان لیسا منہا **قلنا** معنی التنازع ههنا التوجہ **فان قیل** التوجہ لایکون الا بعد الترکیب وبعدہ لایکون الاسم الا معمولا لاحدهما فلا یستقیم التنازع وایضا التوجہ من المواجهة وهی لایکون الا من ذوی الارواح اجیب عن الاول المراد من التوجہ التوجہ بحسب المعنی ای بحسب التصور قبل الترکیب وعن الثانی ان المراد من التوجہ التوجہ بحسب المعنی وهو المعارضة **فان قیل** لو اخذ الشارح للمعارضة ابتداء بدل التنازع لم یحتج الی التطویل **قلنا** الشارح فعل ارخاء العنان وهو طریقة مشہورة بینہم اعلم ان التوجہ اما بحسب الاصل ای

توجیہ

له او اقتصارا علی اقل مراتب التنازع ١٢ سه وفی نسخة فیما هو الاول ١٢ سه ومتعلق قولہ واقعا وهو صفة لقولہ ظاهرا فان کون الظرف صفة انما یکون باعتبار المتعلق ١٢
له فیترجح هذا الاستحقاق فی تقویة فعل الاول ١٢

صدور الضرب والاثر من زید او بحسب التصور السابق یعنی ہہنا ثلاثۃ امور احدہما تصور المعانی فقط
والثانی تصور المعانی مع الالفاظ والثالث التعبیر باللسان والمراد ہو التصور السابق **فان قیل**
لما کان المراد التوجہ بحسب المعنی ینبغی ان یجری التنازع فی الضمیر المتصل ایضًا **قلنا** معناہ انہما
بحسب المعنی یتوجہان الیہ بشرط ان یصح وقوع الاسم الظاہر معمولا لکل واحد منہما فح لا یتصور تنازعہما
فی الضمیر المتصل **فان قیل** لما کان الاسم الظاہر معمولا لکل واحد منہما فیلزم توارد المؤثرین علی
اثر واحد **قلنا** مجیبا بقولہ ان یکون ہو مع وقوعہ فی ذلک الموضع معمولا لکل واحد منہما علی البدل
لا علی الاجتماع[۲] **قولہ** لا یجوز ان یکون معمولاً للفعل الاول لانہ لما کان معمولا علی البدلیۃ مع
اثباتہ فی موضعہ ارتفع الثانی واقیم الاول فی موضعہ لیعمل فی التعدیۃ فلما ارتفع الثانی ارتفع
مع الضمیر لانہ متصل بہ فلم یبق شئ حتی یعمل فیہ الاول **فان قیل** فعلی ہذا ینبغی ان یصح التنازع
فی الضمیر المنفصل لانہ یصح ان یکون معمولاً لکل واحد منہما علی البدل **قلنا** سلمنا ان الضمیر المنفصل
یصح التنازع فیہ لکن لا یمکن القطع بما ہو طریق القطع عندہم کما بین[۳] الشارح **قولہ** لانہ لا یمکن
اضمارہ مع الا **فان قیل** فلیکن ان یضمر المعمول وقبلہ الا لان تقدیم الحرف[۴] جائز **قلنا** ہذا
خلاف استعمالہم **قولہ** ولا بد ونہ لفساد المعنی **فان قیل** یفہم منہ ان الاضمار بدون الا
ممکن لکن یفسد المعنی مع انہ غیر ممکن لانہ لم یستتر ضمیر التکلم فی الماضی **قلنا** ہذا انما یصح لو کان
الضمیر منحصرا فی المستتر ولیس کذلک بل ہو اعم منہ کما یعلم من قول الشارح فی شرح قولہ خلافا
للکسائی حیث قال ضربانی واکرمنی الزیدان الخ **فان قیل** دلیل الشارح اخص من المدعی
لان المدعی عدم امکان قطع النزاع فی المضمر المنفصل مطلقا سواء کان مع الا وبدونہ و
الدلیل یفید عدم امکانہ اذا کان مع الا وایضا لا یقطع فی الاسم الظاہر الواقع مع الا لانہ
لو اضمر مع الا فہو حرف وبدونہ لفسد المعنی **اجیب** عن الاول کما ان الدلیل اخص کذلک المدعی
اخص لانہ لو کان الضمیر المنفصل بدون الا یصح التنازع فیہ مع القطع کما صرح بہ صاحب اللباب لذا
قال جمال الدین الجنابی او نقول ان الغیر محمول علیہ ای غیر صورۃ الا محمولۃ علی صورۃ الا وعن الثانی
ان صورۃ الا فی الاسم الظاہر محمولۃ علی غیر صورۃ الا فانعکس الامر ای الحمل فی الاسم الظاہر
فان قیل من این حکموا فی الضمیر بحمل غیر صورۃ الا علی صورۃ الا وفی الظاہر العکس **قلنا** الا ضمار
لیس الا نائبا عن المتنازع فیہ والشرط فی النائب ان لا یکون عین المنوب وہذا لا یتصور فی المضمر
المنفصل لان النائب والمنوب کلاہما لفظ انا مثلا ولہذا حکموا فی الکل بالامتناع ویتصور فی الاسم
الظاہر لان المنوب ظاہر والنائب ضمیر فحکموا فی الکل بصحۃ بعضہا بالاصالۃ وبعضہا بالحمل حفظا
ولا تسرع بالرد والقبول **قولہ** ومراد المص بالتنازع **فان قیل** المنفصل یصلح للتنازع وان لم
یمکن فیہ طریق القطع فینبغی ان یجری فیہ التنازع وایضا المنفصل وان لم یمکن القطع فیہ
بالاضمار لکن یمکن بالحذف او اعمالہا **وایضًا** اذا کان المنفصل اذا وقع مفعولاً

[۱] ج ۱۲ الجری غیرہ ۱۲ [۲] ولا یلزم توارد المؤثرین علی اثر واحد ۱۲ [۳] فقرد بر الاضمار للفاعل الاول ۱۲ [۴] اطراد ... ۱۲ [۵] ای قطع النزاع فی الضمیر المنفصل ۱۲ [۶] الحرف واقع ... ۱۲

يقطع التنازع فيه بالحذف لان حذفه جائز بالاتفاق قلنا مرادالمص بالتنازع ههنا مايكون طريق قطعه باضمار الفاعل واما التنازع فى المفعول فتتبعه قوله فلذا اخصه باسم الظاهر تفريع على قوله ويصح ان يكون هو مع وقوعه الى اخره قوله واما التنازع الواقع جملة مستانفة وقعت فى جواب سوال السائل وهو انه لو وقع التنازع فى المنفصل هل كان له طريق القطع ام لا وهل كان فيه خلاف ام لا فان قيل الاحضران يقال الا على مذهب الكسائى فانه يقطع بالحذف قلنا لوقال كذلك لا يعلم المستثنى منه بانه استثناء من الضمير المتصل اوالمنفصل قوله فيعملون الاولى ترك الفاء لانه ليس بجزاء كما ترى الا ان يقال الفاء من قلم الناسخ قوله واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه فان قيل اذا لم يقطع ينبغى ان يمتنع تركيب ماضرب واكرم الا انا مع انه لم يقل احد وايضا اذا لم يتحقق التنازع فيه يكون انا معمولا للثانى فيلزم ان يكون الفعل الاول بلا فاعل وذا باطل قلنا انهم رجعوا فى مثل هذا التركيب الى مذهب الكسائى للضرورة فان قيل اذا ثبت القطع فيه لم يصح قول الشارح واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه قلنا معناه فلا يمكن قطعه على مذهبهم وانما قطعوه بناء على مذهب الكسائى قوله فقد يكون هذا تفصيل وبيان للتنازع المجمل المذكور فى الجملة الشرطية وجزاء الشرط قوله فيختار البصريون هذا اذا كان قوله فيختار بالفاء واما اذا كان بالواو فقوله فقد يكون فى الفاعلية جزاء الشرط كذا قال عصمة الله اوجزاء الشرط ..... محذوف تقديره واذا تنازع الفعلان فيجوز اعمال الثانى والاول وقوله فقد يكون تفصيل فى الشرط وقوله فيختار البصريون تفصيل فى الجزاء قوله فى الفاعلية فان قيل خرج عنه التنازع فى مفعول مالم يسم فاعله لانه ليس بفاعل ولا بمفعول عند المص قلنا انه داخل فى الفاعل لانه اعم من ان يكون حقيقة اوحكما قوله بان يقتضى كل واحد منهما دفع وهم وهو ان يتوهم ان المراد بالتنازع فى الفاعلية ان يقتضى احدهما انه فاعل له والاخر انه ليس بفاعل له قوله فيكونان متفقين فى اقتضاء الفاعلية اشارة الى مقابلة قوله مختلفين قوله وذلك يكون على وجهين فان قيل ان ذكر قوله مختلفين بعد قوله فى الفاعلية والمفعولية مستدرك لان الاختلاف علم من قوله فى الفاعلية والمفعولية قلنا لا نسلم ان الاختلاف علم منه لانه شامل للوجهين كما بين الشارح احدهما متفقا والاخر مختلفا والحال ان وجه الاول غير مراد المص بل مراده الوجه الاخير فلذا قال مختلفين لاخراج الوجه الاول من القسم الثالث فان قيل ان الوجه الاول ايضا من التنازع فلم اخرجه قلنا ليس هذا مرادا بالقسم الثالث لانه يحصل من اجتماع القسمين الاولين ولا يقال له قسم على حدة وانما لم يقل له قسم على حدة لان الشرط فى كل تقسيم ان يكون المقسم شئ واحد لئلا يبطل حصر الاقسام باجتماع القسمين فكانه قال التنازع من حيث انه شئ واحد فقد يكون فى الفاعلية الخ فهو خارج عن المقسم فان قيل لما خرج من المقسم لا يصح قول الشارح وذلك يكون على وجهين لانه يعلم منه انه ايضا على قسمين قلنا انما قال الشارح وذلك يكون على

قسم من القسم الثالث

سه قاجاب بقوله واما التنازع ۱۲م   سه اى التنازع الواقع فى الضمير المنفصل ۱۲م

وجهين بالنظر الى الظاهر قوله ولا شك فى اختلاف اشارة الى المقابلة مع القسمين الاولين قوله

وهذا هو القسم الثالث الواو × × × × العطف على قوله وليس هذا قسما ثالثا ويحتمل ان يكون الواو بمعنى الفاء تفريعا على قوله ولا شك اه قوله وهذه الصورة بالارادة فان قيل الاختصاص من جانب الارادة بالصورة لا اختصاص الصورة بالارادة لان الاختصاص من جانب العارض بالمعروض لا المعروض بالعارض قلنا الباء داخل على المقصور لا على المقصور عليه اى لتخصيص الارادة بهذه الصورة قوله قد يكون فان قيل قوله المختلفين حال وهو يقتضى ذا الحال والعامل فما هما قلنا العامل فيه معنى الفعل المستفاد من الضمير المستتر فى قوله فقد يكون لرجوعه الى لتنازع الفعلين المدلول عليه بقوله اذا تنازع الفعلان لان الفاعل نفس الضمير وانما لم يكن العامل هو التنازع المذكور بقوله واذا تنازع العامل هو التنازع المفهوم من الضمير لبعده وفصل الكثير واما ذو الحال فهو قوله الفعلان والحال من المضاف اليه انما لا يجوز اذا لم يكن المضاف عاملا فيه من حيث الفاعلية او المفعولية وانما لم يكن العامل قوله يكون لانه على هذا لم يتحد العامل بين الحال و ذى الحال وايضا على هذا التقدير يلزم الحال من المضاف اليه الذى امتنع الحال منه كما عرفت

وانما زاد قوله واقعا اشارة الى ان قوله فى الفاعلية خبر يكون باعتبار المتعلق قوله فى الاقتضاء فان قيل ينبغى ان يكون قوله ضربت واكرمت زيدا من القسم الثالث لاختلاف الفعلين لفظا ومعنى قلنا المراد من الاختلاف الاختلاف فى الاقتضاء لا فى المادة والمعنى قوله وذلك لا يتصور اشارة الى وجه اخراج الصورة الاولى بقوله مختلفين يعنى ان الاختلاف فى الاقتضاء لا يتصور الا اذا كان المتنازع فيه واحدا فاخرج الوجه الاول لان المتنازع فيه فيه شيئان فان قيل ان قوله ضرب وحسبت زيدا منطلقا الفعلان فيه مختلفان فى الاقتضاء لان الاول يقتضى للفاعل والمفعول والثانى يقتضى للمفعولين مع ان المتنازع فيه شيئان قلنا التنازع فى هذه الصورة وان كان فى شيئين لكن الاختلاف فى الاقتضاء باعتبار شئ واحد وهو فاعلية زيد ومفعوليته وليس الاختلاف فى مفعولية منطلقا فان قيل قد تفصيت من هذه الصورة لكن ما تقول فى قولهم غرق وشرب زيد ماء فان الفعلين مختلفين فى الاقتضاء فى الشيئين لان الفعل الثانى يقتضى فاعلية زيد ومفعولية ماء والفعل الاول يقتضى عكسه اى فاعلية للماء ومفعولية زيدا قلنا هذا المثال من مصنوعات العجم لا من مسموعات العرب فلا يعتد بها فان قيل ما للمصنف انه اورد المثالين للقسمين الاولين ولم يرد المثال للقسم الثالث قلنا انما لم يورده لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من الثانى حصل مثال للثالث فان قيل سلمنا ان بالاخذ حصل المثال لكن الواجب على المصنف ان يورده للتصوير ولعلم المبتدى قلنا ان مثال القسم الثالث يتصور على وجوه كثيرة فاجمله المصنف ليذهب الذهن الى الكل ولئلا يلزم ترجيح باعتبار بعض الصور وهذه ستة عشر صورا ثمانية على مذهب البصريين وثمانية على مذهب الكوفيين وصرح الشارح

باربعيتها في الامثلة الاربعة واشار الى اربعة اخرى بقوله وغيرذلك[1] قوله اى النحاة البصريون لما كان قوله البصريون اسما منصوبا وله حكم المشتقات وهى تقتضى الموصوف فكذا الاسم المنسوب يقتضى الموصوف فلذا زاد الشارح قوله النحاة البصريون وايضا اشارة الى انه ليس المراد من البصريين كلهم بل نحاتهم فان قيل ان الكسائى كوفى فكيف يصح عده من البصريين لانه معهم فى اختيار اعمال الثانى وان خالفهم فى القطع والا[2] قلنا المراد من البصريين من يكون فى البصرة ومن وافقهم[3] قوله لقربه اى لعدم الفاصلة بين الطالب[4] والمطلوب ولعدم لزوم الفصل بالاجنبى[5] ولكثرة الاستعمال فان قيل فعلى هذا يلزم ان يكون لفظ لاكرمنك بنون التاكيد فى قولنا والله ان اكرمتنى لاكرمنك بدون اللام ونون التاكيد قلنا ان اعمال الثانى اولى لقربه اذا كان القريب والبعيد فى مرتبة واحدة اى متساويين وفى المثال المذكور ليسا فى مرتبة واحدة بل مرتبة القسم اقوى من مرتبة ادوات الشرط لانهما اذا اجتمعا فى كلام تقدم القسم على ادوات الشرط فان قيل ان قوله لقربه منقوض بمثل زيد يضرب ومكرم عمرو لان ههنا عمل الاول مختار بالاتفاق قلنا ان القربية انما تؤثر بشرط مساوات العاملين فى القوة وههنا الاول اقوى[6] قوله مع تجويز اعمال الاول دفع وهم وهو ان المراد بالاختيار ما كان فى ضمن الوجوب فلا يجوز اعمال الاول فدفع بقوله مع تجويز اه يعنى ان المراد بالاختيار ما كان على سبيل الترجيح قوله ومختار النحاة هذا حاصل العطف فان قيل ان مذهب الكوفيين ضعيف وهو يذكر بالخلاف فينبغى ان يقال خلافا للكوفيين قلنا لو قال كذلك لم يعلم ان اعمال الاول عندهم مختار او مساوى مع الثانى قوله اى اعمال الفعل الاول فان قيل ان فى كلامه يلزم عطف الاسمين على معمولى مختلفين من غير تقدم المجرور وذلك غير جائز لان قوله بصريون معمول مختار وقوله الثانى معمول اعمال والكوفيون عطف على الاول والاول على الثانى قلنا ان لفظ الاول محمول على حذف المضاف وهو اعمال فيكون عطف الاعمال على الاعمال فيكون العامل واحدا وهو مختار قوله لسبقه فان قيل ما للشارح انه قدم الدليل فى مذهب البصريين على شرح مختار وهو قوله مع تجويز الخ وقدم شرح مختار فى مذهب الكوفيين على الدليل قلنا ان دليل البصريين اخصر وشرح مختار اطول فلذا قدم الدليل وفى مذهب الكوفيين الامر بالعكس كما ترى فان قيل السبقية انما يكون دليلا اذا كان رتبة الفعل الاول مقدما على الفعل الثانى وذا غير مسلم لجواز ان يتقدم الثانى على الاول قلنا ان رتبة الفعل الاول مقدم لان التنازع لا يكون الا بعطف احد الفعلين على الآخر ومرتبة المعطوف عليه مقدم على المعطوف ورد البصريون الدليل الاول بان الفعل الاول وان كان فى نفس الاستحقاق مقدما لكن تعلقهما بالمعمول الشخصى سواء كما مر واما الاضمار قبل الذكر فجائز فى العمدة قوله وبدء به

عه جواز الفصل بالقسم [illegible] ١٢

عه رد دليل الاول ١٢

[1] بان العكس الامثلة الاربعة فيتقدم الناصب على الرافع ١٢ [2] جمل ١٢ [3] وانكان غير البصرة ١٢ [4] الاولى ان يقول بين العامل والمعمول ١٢ [5] بين العامل والمعمول ١٢ [6] لكونه فعلا والآخر شبه فعل ١٢ [7] هو قوله لقربه ١٢ [8] وهو قوله مع تجويز الخ ١٢ [9] وهو قوله لسبقه ١٢ [10] فلذا قال الشارح ١٢

فان قیل ینبغی ان یذکر هذا القول فی قوله فیختار البصریون لان عند ذکره ههنا لکل واحد ان یقر بدء لتقدمه فی العنوان والاجمال فالابتداء به لرعایة الموافقة لما ذکره سابقا **قلنا** انما تعرض بوجه التقدیم ههنا لان مبنی الحکم علی المذهبین علی قوله فان اعملت الخ لا علی قوله فیختار البصریون **قوله** لانه المذهب المختار **فان قیل** المراد بالاختیار لا یخلو اما اختیار البصریین او الکوفیین فعلی الاول یلزم المصادرة علی المطلوب وعلی الثانی یلزم الکذب **قلنا** المراد بالاختیار اختیار المتاخرین فلا یلزم شیئ **قوله** اضمرت الفاعل فی الاول **فان قیل** الحکم باضمار الفاعل فی الاول مطلقا لا یصح لانه لو اقتضی الفعل الاول للمفعول کیف اضمرت الفاعل فیه **قلنا** هذا فیما اقتضی الفاعل **فان قیل** فعلی هذا یلزم الاضمار قبل الذکر **قلنا** یجوز الاضمار قبل الذکر فی العمدة بشرط التفسیر لان الضمیر اذا کانت عمدة یظهر فی محل اخر ای کانه مذکور بدون التفسیر لعمدته بخلاف الفضلة لانه لا یظهر فی محل اخر لضعفه **فان قیل** هذا المخالف لما قال الرضی لانه قال الاضمار قبل الذکر جائز فی الموضعین احدهما ربه رجل والاخر ضمیر الشأن **قلنا** سلمنا انه لا یجوز الا فی الموضعین لکن جوزهما للضرورة **فان قیل** لا ضرورة لانه ینبغی ان یاتی علی مذهب الکوفیین فلا یلزم الاضمار قبل الذکر وایضا ان التکرار وان کان قبیحا لکنه جائز فینبغی ان یاتی بالتکرار **اجیب عن** الاول ان الضرورة بعد اخذ مذهب البصریین وعن الثانی ان قبح التکرار مشهور وما کان قبحه مشهورا فهو فوق الممتنع **قوله** ولزوم التکرار بالذکر والمراد من الذکر الاظهار فلا یرد ان الاضمار ایضا ذکر **فان قیل** قد لزم التکرار فی ضربنی وضربتهما منطلقین الزیدان منطلقا **قلنا** لا یلزم التکرار فیه لاختلافهما افرادا او تثنیة **قوله** وامتناع الحذف لان حذف الفاعل لا یجوز **قوله** الاسم الظاهر لما کان الظاهر صفة تقتضی الموصوف زاد الشارح قوله الاسم **قوله** الواقع بیان الواقع **فان قیل** الوفق مصدر المجرد وهذا الباب غیر مستعمل فلا یجوز ذکر المصدر **قلنا** المراد من الوفق للموافقة وهو مستعمل فلا یجوز الاعتراض **فان قیل** الموافقة ایضا غیر مستقیم بین الظاهر والضمیر لانه من المعارف ابدا والظاهر لیس کذلک **قلنا** المراد من الموافقة الموافقة فی الافراد والتثنیة والجمع والتذکیر والتانیث دون التعریف والتنکیر **فان قیل** الموافقة مع الظاهر منقوض بمثل جریح وقتیل وهند فانه لا یضمر علی وفق الظاهر بل یضمر مفردا مذکرا لانه لو اضمر مونثا لقال جریحة **قلنا** انه اضمر مونثا لکن لم یظهر علامة التانیث لان الفعیل اذا کان بمعنی المفعول یستوی فیه المذکر والمونث **قوله** دون الحذف **فان قیل** لما ذکر الحذف ینبغی

ان يذكر الاظهار ايضا بان يقال دون الحذف والاظهار لانه كما لا يجوز الحذف كذا لا يجوز الاظهار
قلنا ان نفى الاظهار يفهم من مفهوم مخالف لقوله اضمرت والحذف وان علم منه لكن ذكره تبرعا
قوله خلافا للكسائى بخلاف عدم الاظهار لانه ليس فيه خلاف لاحد وانما لا يجوز الحذف
لان هذا الحذف حذف الفاعل وذا لا يجوز فان قيل قد يحذف الفاعل كفاعل المصدر
والفاعل فى نحو ما ضرب واكرم الا انا لانك قد عرفت سابقا ان البصريين ذهبوا فيه الى مذهب
الكسائى وهو الحذف فى الضمير المنفصل وفى نحو اسمع بهم وابصر حيث حذف لفظ بهم عن
ابصر وهو فاعل عند سيبويه لانه صيغة التعجب والباء فى بهم زائد عند سيبويه كما قال المصنف
فى بحثه اجيب عن الاول ان المصدر قد ينزل منزلة الجامد فان المصدر لا يعمل اذا المصدر
الواقع مفعولا مطلقا ليس له فاعل لا لفظا ولا تقديرا وعن الثانى ان مثل ما ضرب واكرم الا
انا فى اعداد المستثنى اى ان قوله الا انا وان كان فاعلا لكنه فى صورة المستثنى وهو من الفضلات
فيجوز حذفه وعن الثالث ان مثل اسمع بهم وابصر ليس مما ذهب اليه الجمهور لانهم على مذهب
الاخفش ولفظ بهم عنده مفعوله وفاعله مستتر وايضا ان قوله امام فى صفات المفعول
لدخول الجار فيجوز حذفه قوله خلافا للكسائى فان قيل ان خلافا منصوب وللنصب جهات
كثيرة فهو من اى جهة منصوب قلنا هو مفعول مطلق لفعل مقدر اى يخالف حكم البصريين
خلافا للكسائى والجار والمجرور يتعلقان بظاهر وهو صفة خلافا فان قيل فعلى هذا يلزم
نسبة الخلاف الى الاقوى وهو مذهب البصريين وذا لا يجوز قلنا هذا انما يلزم اذا كان
قوله يخالف على صيغة المعلوم واما اذا كان على صيغة المجهول فلا يلزم شئ كما ترى قوله تحرزا
عن الاضمار قبل الذكر واعلم ان الاضمار قبل الذكر جائز فى الجملة واما حذف الفاعل
فلا يجوز اصلا خلافا للكسائى فانه اختار الاشنع للاحتراز عن الشنيع فانه فر من المطر الى الميزاب
فان قيل لا ثمرة لخلافه لانه لا يظهر الفرق بين الحذف والاضمار فى اللفظ لعدم التلفظ بهما
فلا يصح خلافه قلنا له ثمرة فى نحو ضربانى واكرمنى الزيدان عند البصريين وضربنى
واكرمنى الزيدان عند الكسائى قوله مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل لانه لو اقتضى
الفعل الاول المفعول لا يتاتى خلاف الفراء فيه فان قيل ان الشارح ذكر هذا القول مطلقا
فلينصرف الى الكامل فهو مذهب الجمهور ولا يذهب الذهن الى مذهب الكسائى مع ان خلاف الفراء
متعلق بهما فلينبغى ان يضم مع قولنا او اضمار الفاعل فى الاول عند الجمهور وحذف الفاعل عن الفعل
الاول عند الكسائى خلافا للفراء قلنا اراد الشارح ذلك وانما لم يصرح به لوجود القرينة وهى ذكر
قوله خلافا للفراء بعد قوله خلافا للكسائى مع ان محل هذه العبارة بعد قوله فيختار البصريون اعمال
الثانى والكوفيون الاول لان الفراء يجب اعمال الفعل الاول فلا يكون منهما قوله روى عنه
تشريك الرافعين فان قيل فعلى هذا يجب توارد العلتين المستقلتين على معلول واحد

وهو رفع ذلك الاسم قلنا يجوز ان يكون المجموع علة واحدة وان كان كل واحد منهما عند الانفراد علة مستقلة كما ان عدم الجزء علة لعدم الكل عند الانفراد وعدم الجزئين ايضا علة واحدة لعدم الكل عند اجتماع العلتين كما حققه العلامة التفتازانی فی المطول فان قيل فعلى هذا لم ليسد باب توارد العلتين على معلول واحد فی موضع من المواضع قلنا ان ما قلنا فی العلل الاعتبارية كعلل النحو واما فی العلل الحقيقية فلا يعتبر هذا الاعتبار فليسد فيها توارد العلتين على معلول واحد قوله كما فی صورة تاخير الناصب ای كما روی عنه هذه الرواية فی صورة تاخير الناصب قوله ورواية المتن غير مشهورة عنه فان قيل ان الماتن لم يذكر مذهب الفراء اصلا بل قال وجاز خلافا للفراء فلا يعلم ان يكون مراده بقوله خلافا للفراء هو خلافه عن مذهب الجمهور بتشريك الرافعين او باعمال الاول او باضماره بعد الظاهر فمن اين تقول ان رواية المتن غير مشهورة عنه قلنا معناه ان الرواية التی حمل الشارح قول الماتن عليها غير مشهورة عنه لان الشارح حمل على وجوب اعمال الاول حيث قال بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فان قيل على هذا يلزم التدافع فی قول الشارح لانه لما حمل المتن على وجوب اعمال الاول علم منه انه مختار ولما قال ههنا ورواية المتن غير مشهورة عنه علم منه ان ذلك غير مختار عند الشارح قلنا ان قوله ورواية المتن اه ليس قول الشارح بل هو من مقولة القيل لانه قال الشارح وقيل روی عنه وان سلم انه من قول الشارح فنقول انما حمل المتن على ما هو المذكور سابقا لاجل متابعة الماتن لا انه حمل عليه فی امالی الكافية ولا انها مختار الشارح وقيل فی الجواب انما حمل الشارح المتن على غير المشهور ليخرج عن مرتبة عدم الاشتهار الى الاشتهار لكن هذا الجواب غير صحيح لان قوله ورواية المتن غير مشهورة عنه ای غير صحيحة عنه كما يفهم من حواشی عبد الغفور فافهم قوله تحرزا عن التكرار لو ذكر ای لو ذكر المذكور ای تكرار الاسم المتنازع فيه وان كان فاعلا فی احد المرتبتين ومفعولا فی الاخرى قوله وعن الاضمار قبل الذكر فی الفضلة فان قيل الاضمار قبل الذكر جائز كما فی قوله ربه رجلا وفی قوله تعالى فقضاهن سبع سموات فالاولى ان يقال وعن الاضمار قبل الذكر فی الفضلة من غير محض التفسير وذا غير جائز وفی المثالين المذكورين ذكر رجلا وسبع سموات لمحض تفسير الضمير بخلاف ما نحن فيه لان ذكر المرجع ليس لمحض التفسير بل ذكره ليكون معمولا للفعل الثانی عند اعماله وايضا انما يلزم الاضمار قبل الذكر اذا اضمر قبل اسم الظاهر واما لو اضمر بعد الاسم الظاهر كما نقل عن الفراء سابقا فلا فالاولى ان يقال وعن الفصل الكثير لو اضمر بعد الظاهر اجيب عن الاول بانه لم يذكر قوله من غير محض التفسير اكتفاء بالمحل لان هذا المحل محل غير محض ..... التفسير وعن الثانی ان الشارح ذكر بعض الوجوه وترك البعض وليس هذا قبيحا عند الشارح قوله ان استغنی عنه فان قيل ان هذا القول شرط يقتضی الجزاء ولا جزاء ههنا قلنا هذا الشرط مستغنی عن الجزاء لتقدم

مايلى على الجزاء وهو قوله وحذفت المفعول فان قيل ان الفعل المتعدي لا يستغنى عن المفعول فكيف يصح قوله وان استغنى عنه قلنا المراد بالاستغناء الاستغناء عن الذكر لا عن نفس المفعول قوله وان لم يستغن عنه فان قيل ان جعل قوله اظهرت مستثنى غير صحيح لانه لا يكون الا من سما واظهرت من الا فعال قلت ان قوله الا ليس حرف الاستثناء ههنا بل هو في الاصل ان لا حرف الشرط واظهرت جزاؤه وانما اول لا بلم لان اصله ان لم يستغن عنه لانه معطوف على الماضي اعني قوله ان استغنى عنه لان لم يجعل المضارع ماضيا منفيا ثم حذفت الفعل بقرينة المعطوف عليه فبقي ان لم ثم حذف الفعل عن لم غير جائز لانه عامل وبقاء العامل الضعيف بدون المعمول لا يجوز فحذف لم ايضا واورد لا في مقامه فيكون ان لا وحذف الفعل عن لا جائز لانه غير عامل قوله نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا هذا صورة قطع النزاع واما صورة النزاع فهي حسبني وحسبت زيدا منطلقا قوله فانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت لان مفعوله في الحقيقة مضمون المفعولين لان المضمون متعلق الحسبان والعلم لان قوله حسبت زيدا فاضلا وليس المراد منه وقوع الحسبان على ذات زيد وفضله جميعا بل وقوع الحسبان على فضله فقط لان ذاته ثابت معلوم فان قيل ينتقض هذا بمثل قوله تعالى وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِيْنَ يَبْخَلُوْنَ بِمَا اٰتٰهُمُ اللّٰهُ مِنْ فَضْلِهٖ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ تقديره ولا يحسبن بخلهم هو خيرا لهم فاحد المفعولين هو بخلهم محذوف والاخر مذكور وهو خيرا لهم قلنا يجوز ان يكون المفعول الاول ضمير هو راجعا الى البخل ويجوز وضع الضمير المرفوع موضع المنصوب والمجرور نحو ما انا كانت وايضا ان هذا شاذ لا ينقض القاعدة فان قيل ...... لما لم يجز حذف احد المفعولين ينبغي ان يضمر في الاول فلم تعين الاظهار قلنا على هذا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة فان قيل العلة المجوزة للاضمار قبل الذكر في الفاعل هي امتناع حذفه وهو متحقق ههنا قلنا ليس العلة المجوزة مجرد امتناع الحذف بل كونه عمدة فانه ينساق الذهن الى كونه مفسرا بما ذكره بعد قوله بل لفظا فقط وهو جائز لانه معمول الاول فيكون مقدما رتبة قوله على المذهب المختار فان قيل لفظ المذهب يقتضي الاختلاف مع انه لا اختلاف بينهم ههنا قلنا المراد من المذهب هو المعنى اللغوي لا العرفي اي على المختار ولا يجوز ان يقال على الاستعمال المختار لانه قال في مذهب البصريين لانه المذهب المختار ولكنه استعمالا فكيف يقال ههنا على الاستعمال المختار قوله لئلا يتوهم وهذا دليل لعدم اختيار الحذف فان قيل ان عدم اختيار الحذف امر اصلي لا يقتضي الدليل قلنا انما لا يقتضي الدليل اذا لم يوجد الداعي وههنا وجد الداعي وهو انه لما اختار الاضمار فقال قائل فلم لم يختر الحذف وهو مثله فدفع بقوله لئلا يتوهم قوله مغاير للمذكور فيلزم الخ وجه من البحث لانه فيما يكون المتنازع فيه واحدا قوله الا ان يمنع مانع اي اضمر في جميع الاوقات الا وقت منع مانع فالاستثناء من قوله الا ان يمنعه مانع اي من الاضمار لانه المذكور سابقا فلا يصح عليه تفريع قوله فتظهر لان منع الاضمار

له بان قال ان لم يستغن عنه ۱۲م ٢ه ثم اضمر ان في لا لقصد الالهام ٣ه وهو غير جائز كما قال الشارح ولا يجوز اضماره الخ ۱۲م ٤ه لما مر ان المختار هو الاضمار ۱۲ فاذا كان الاضمار اصلا فلا يجوز اختيار الحذف ۱۲م

لا یتعین الاظہار لوجود طریق آخر وهو الحذف قلنا کما ان الاضمار مذکور سابقا کذا الحذف مذکور لانه لما قال علی المختار علم ان ههنا وجہ آخر غیر مختار وهو الحذف فیکون معناه الا ان یمنع مانع من الاضمار کما هو المختار ومن الحذف کما هو غیر مختار قوله نحو حسبنی وحسبتهما منطلقین الزیدان منطلقا اعلم ان هذا صورة قطع النزاع واما صورة النزاع فهی نحو حسبنی وحسبتهما الزیدان منطلقا قوله فیجعل الزیدان فاعلا له اه فان قیل لا نزاع فی الزیدان فلا یصح بیان العمل فیه قلنا هذا بیان الواقع او نقول یحتمل ان یکون صورة النزاع غیر ماذکر بان یقال حسبنی وحسبت الزیدان منطلقا فیجوز ان یکون النزاع فی الزیدان ایضا بان یقتضی الفعل الاول ان یکون الزیدان فاعلا له والفعل الثانی ان یکون المفعول له قوله ولا یخفی اشارة الی الاعتراض وهو انه لیس ههنا المتنازع فیه واحد قوله الا اذا لاحظ الخ اشارة الی الجواب یعنی المتنازع فیه ههنا واحد وهو ان یلاحظ المفعول الثانی اسما دالا علی اتصاف ذات ما بالاطلاق من غیر ملاحظة التثنیة والافراد لان اعراب التثنیة فی الاسم الظاهر کاعراب الرفع والنصب والتذکیر والتانیث فکما یجوز ان یتبدل الاعراب والتذکیر والتانیث عند الاعمالین یجوز ان یتبدل الافراد والتثنیة عند الاعمالین فکما لا یضر تبدیل الاول فی واحد متنازع فیه کذلک لا یضر تبدیل الثانی فیها فان قیل الفرق بینهما بین لان تنازعهما فی نفس الاسم فلا یضر التبدیل فی الوصف لان الاعراب والتذکیر والتانیث من اوصافه بخلاف الافراد والتثنیة فان التبدیل فیها فی نفس الاسم لا فی الوصف ولان اطلاق اسم التثنیة لا یجوز بدون اعرابها بخلاف الاسم المفرد فانه یصح اطلاقه بدون الحرکة قلنا ان الاعراب بالحروف محمول علی الاعراب بالحرکة فی سائر المواضع فکذا ههنا قوله والا فالظاهر انه لا تنازع الخ اشارة الی قوله لا یخفی وانما قال الظاهر لانه یحتمل ان یتصور التنازع فی ذلک الاسم من غیر الملاحظة المذکورة بان تاول المفعول الاول بکل واحد فلو اضمر المفعول الثانی مفردا لا یخالف الاول فان قیل یلزم التدافع فی قول الشارح لانه یعلم من قوله ولا یخفی انه لا یتصور التنازع لانتفاء الاحتمال المذکور ویعلم من قوله والا فالظاهر الخ وجود الاحتمال المذکور قلنا المراد من عدم التصور انتفاء التنازع علی الظاهر لکن عبر عن انتفاء التنازع بعدم التصور للمبالغة ولبعد التاویل المفعول الاول .... بکل واحد لان مفعولی حسبت فرض بمنزلة کلمة واحدة فرض اجزاء احد المفعولین واحدا ثابت بطریق الاولی فکیف یاول اجزاء احد المفعول الاول بکل واحد قوله ولما استدل فان قیل لا یجوز ان یکون من باب اعمال الاول عند الکوفیین والا یلزم حمل الکلام علی الوجه .... المرجوح عند الکوفیین وهو حذف المفعول قلنا الحذف لضرورة انکسار الوزن قوله بقول امرء القیس صرح باسمه تنبیها علی قوة الاستشهاد وضرورة الجواب عنه قوله ولو انما اسعی الخ صیغة

ای حمل الکلام امرئ القیس ۱۲

ای قال لقول امرئ القیس ۱۲

لہ یعنی ان الحذف انما یکون مرجوحا اذا لم یکن الضرورة داعیة الیه وههنا ضرورة انکسار الوزن عند الاضمار داعیة الی الحذف ۱۲

المضارع المتكلم فان قيل كلمة ما فى انما لا تخلو اما موصولة او موصوفة فعلى الاول ما بعده
صلة وعلى الثانى صفة والموصول مع الصلة او الموصوف مع الصفة اسم ان والخبر غير موجود
قلنا كلمة ان هذه لا تقتضى الخبر لابطال عملها بالما الكافة قوله لادنى معيشة اى آنچه بآن زندگی
كنند والمراد هو هذا قوله قليل اسم متنازع فيه بين الفعلين قوله من المال صفة قليل فان
قيل ان امرء القيس ليس الا واحد من الشعراء فكيف ترجح بقوله قلنا هو افصح شعراء العرب
فيترجح بقوله فان قيل لا يلزم من اختياره اعمال الاول اولويته لانه لو كان اعمالهما متساويين
يجوز ايضا اعمال الاول لانه مخير فى ذلك قلنا يلزم من اختياره اعمال الاول اولويته اذ
لا قائل بتساوى الاعمالين فان قيل فليكن مذهب امرئ القيس بتساوى الاعمالين قلنا
المذهب للنحويين وامرء القيس ليس منهم قوله اى من باب التنازع دفع وهم وهو ان
ضمير منه راجع الى القسم الثالث من التنازع لقربه فلا يلزم منه الخروج من الباقى لان
انتفاء الاخص لا يستلزم انتفاء الاعم قوله لفساد المعنى فان قيل لما كان فيه فساد المعنى فلا
...... يصح اطلاق الفصيح على امرء القيس لان الفساد لا يصدر من الفصيح قلنا الفساد فيه ليس
مطلقا بل على تقدير توجه كل من كفانى ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم
السعى وانتفاء كفايته قليل من المال وثبوت طلبه المنافى لكل منهما اى السعى والكفاية
واما منافاة ثبوت الطلب مع السعى فظاهر لان معناهما واحد فكيف ينتفى فى موضع ويثبت فى
موضع اخر واما مع الكفاية فلان الطلب مستلزم الكفاية وانتفاء اللازم مستلزم لانتفاء
الملزوم فلما انتفى الكفاية انتفى الطلب فكيف يثبت ثانيا فان قيل الاستدلال على افساد
قول امرئ القيس لا يتم لو كان السعى والطلب متساويين واما اذا كان السعى الطلب فلا يتم
د الحال انه اخص لانه طلب بمباشرة الاسباب وايضا يلزم الفساد اذا كان الواو للعطف
على كفانى ولو كان للحال لا يلزم الفساد لان لو انما يؤثر فى الشرط والجزاء ومعطوفهما دون
غيرهما وايضا ان سلم ان الواو للعطف فليكن معطوفا على مجموع الشرط والجزاء فلا يكون
مدخول لو فلا يؤثر فيه وايضا يجوز ان يكون الجملة معترضة فلا يلزم الفساد اجيب عن الاول
ليس المراد عن السعى ههنا ما يكون بالاسباب بقرينة ادنى معيشة وعن الثانى ان كونه
للحال غير مستقيم لاستلزامه تقييد الجزاء بنقيض الشرط من حيث اللفظ وان كان فى المعنى
الشرط منفيا ايضا وهو يستلزم تقييد الجزاء بنقيضين بناء على ان الشرط ايضا قيد للجزاء
وعن الثالث والرابع انه لو عطف على مجموع الشرط والجزاء يلزم حمل الكلام على التاكيد والحمل
على التاسيس اولى من التاكيد قوله فعلى هذا ينبغى ان يكون اه اى على تقدير فساد المعنى
فكان التخليص من الفساد بان يكون مفعول لم اطلب محذوفا اى لم اطلب المجد فان قيل
هذا ليس الا طريق التنازع لانه اذا اعمل الاول فمعمول الثانى قد يحذف اذا كان مفعولا

له اى لا استلزام توجه كل من كفانى ولم اطلب الى قليل من المال ١٢ عبد الرحيم ١٢ له لان الشاعر لا يكون صاحب المذكور ١٢م

قلنا هذا ليس طريق التنازع لانهما لا يتوجهان الى امر واحد بل يتوجهان الى امرين فان قيل لما كان مفعول لم اطلب محذوفا فلابد عليه من القرينة قلنا القرينة عليه البيت المتأخر اعنی قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل ؛ فان قيل ان لكن للاستدراك وههنا لا يصح الاستدراك لانه تقتضی المغائرة ولا مغائرة ههنا وايضا يلزم التكرار فی كلام الشاعر قلنا المغائرة موجودة لان لم اطلب باعتبار لفظه يكون ماضيا فيكون معناه طلبت المجد فی الماضی فتوهم منه انه لا يطلب فی الحال او الازمنة الاتية او نقول صحة الاستدراك باعتبار توصيف المجد بالمؤثل ای لما قال طلبت المجد كان للمتوهم ان يتوهم انه طلب مجدا ما اذ من شان العاقل القناعة وعدم الانكباب على طلب الغنا فدفع بقوله ولكنما اسعى الخ فان قيل القرينة على اعتبار المجد فی البيت الاول البيت الاولى وهو مقيد بالمؤثل فكذا ههنا مقيد به فالمناسب تقدير المجد[1] للمؤثل قلنا التقدير خلاف الاصل فيقدر بالحاجة وهی تؤدی بالمجد المطلق فلا حاجة الى الزيادة فان قيل اذا لم يكن قول امرئ القيس من باب التنازع فلا يجوز ان يكون قليل فاعلا لكفانی والا يلزم الفاصل بالاجنبی وهو لم اطلب لانه ليس من معمولات كفانی فيكون اجنبيا والفاصلة[2] بالاجنبی انما يكون جائزا فی باب التنازع دون غيره قلنا الفصل ههنا لضرورة الشعر وهو انه مبنی على قول من جوز الفصل بالاجنبی ولان الفاصل جائز فيما اذا كان العامل قويا قوله[3] وقد يدرك الخ جواب سوال وهو انك غير قابل للمجد فكيف تطلب فاجاب بانی قابل للمجد لانه قد وجد امثالی فعلم انه قابل له لانی مثلهم قوله يعنی انا لا اسعى بيان حاصل المعنی قوله المجد الا صيل ای العظيم قوله الثابت الذی يبقى لاولادی ايضا لا لنفسی فقط قوله ای مفعول فعل او شبه فعل دفع وهم وهو ان يتوهم المراد من كلمة ما الفعل فقط لاصالته فعلى هذا اخرج مفعول مالم يسم فاعله لشبه الفعل نحو مضروب زيد فدفع بقوله ای مفعول فعل او شبه فعل يعنی ان المراد من ما الفعل او شبهه فان قيل الاخصر ان يقال ای مفعول العامل ليتناولهما قلنا لو قال العامل يتوهم فيه ما يتوهم فی كلمة ما فلا يفيد قوله ای لم يذكر فاعله فان قيل ان سمی يسمی يتعدى الى المفعولين لعدم تمامه بدونهما ولم يوجد ههنا وايضا يلزم خلو الفاعل عن الاسم وهو غير واقع وايضا ان[4] عدم التسمية ينبئ عن عدم وجود الفاعل وقوله حذف فاعله يدل على وجود الفاعل فيلزم التدافع فی كلامه وايضا لا يصح المقابلة مع قوله حذف فاعله لان الحذف يقع فی مقابلة الذكر لا التسمية قلنا معنى قوله لم يسم فاعله لم يذكر من قبيل تسمية اللازم باسم الملزوم لان اللازم مع التسمية الذكر فان قيل لم لم يفصله عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل المبتدأ حيث قال ومنها المبتدأ والخبر قلنا لشدة اتصاله بالفاعل ای لشدة المناسبة[5] بالفاعل لقيامه مقامه واشتراكه معه فی الاحكام حتى سماه بعض النحاة فاعلا

---

[1] ولو انما اسعى لادنى معيشة ؛ كفانی ولم اطلب قليل من المال ؛ ولكنما اسعى لمجد مؤثل ؛ وقد يدرك المجد المؤثل امثالی ۱۲
اللهم اغفر لی ولوالدی يوم يقوم الحساب ۱۲

[1] لان تقدير المجد مطلقا ۱۲ [2] بين الفعل وهو كفانی والفاعل وهو قليل ۱۲ [3] وهذا كذلك ۱۲ [4] المستفاد من قوله مالم يسم فاعله ۱۲ [5] ای مناسبة مفعول لم يسم ۱۲

ثم فی الاعتراض والجواب بحث اما فی الاول فلا نسلم انه لم یفصل لان داب المصنف
فی هذا الکتاب ان یفصل العنوانات بترك العاطف .. وهو حاصل ههنا واما فی الجواب فهو انه
لما لم یصح الاعتراض لم یصح الجواب لانه بناء علی الاعتراض قلنا سلمنا انه دابه ذلك لکن للمصنف
داب آخر وهو انه اذا کان للبحث اقسام ذکر فی اول قسم منها لفظ منه او منها وترك فی البواقی
کما انه ذکر لفظ منه فی المفعول المطلق وترك فی البواقی وفی المرفوعات خالف عن دابه لانه
ذکر لفظ منه فی الفاعل والمبتدأ فسأل سائل ما النکتة فی مفعول مالم یسم فاعله فبین الشارح
النکتة فان قیل ما السر فی انه ذکر لفظ منه فی المنصوبات وغیرها فی قسم واحد وفی المرفوعات
فی القسمین قلنا انه دابه ان یذکر فی راس القسم الاصلی وهو فی المرفوعات مختلف فیه
فعند الجمهور الفاعل وعند البعض المبتداء فلما ثبت الاصلیة فیهما ذکر فی راسهما قوله کل
مفعول فان قیل ذکر کلمة کل فی التعریفات لا یصح لان التعریف انما یکون للماهیة وکلمة
کل للافراد قلنا ذکرها لمانعیة التعریف لا للتعریف بل التعریف مدخول الکل ای حذف فاعله
فان قیل المنعیة یحصل بنفس التعریف لان فی التعریف لا بد ان یکون جامعا ومانعا قلنا
سلمنا انهما یحصلان به لکن ضمنا لا صریحا وکلمة کل صریحی فی الذکر اعلم انه لو ذکر اللفظ
العام فی التعریف یراد به مانعیة التعریف ولو ذکر فی التعریف یراد به جامعیة التعریف فاذا
قلنا کل انسان حیوان ناطق فمعناه ان کلما هو فرد المعرف یکون فردا للتعریف فیکون جامعا
واذا قلنا الانسان کل حیوان ناطق فمعناه ان کلما هو فرد للتعریف فهو فرد للمعرف فیکون مانعا
لانه لو کان صادقا علی الغیر فلم یصح ان یقال کلما هو فرد التعریف فهو فرد المعرف فان قیل
التعریف یصدق علی الربیع فی قولهم انبت الربیع البقل فان الفاعل الحقیقی للانبات هو الله
تعالی فحذف الفاعل الحقیقی واقیم المفعول ای الربیع مقام الفاعل مع انه لیس بمفعول مالم
یسم فاعله لانتفاء الشرط وهو تغیر صیغة الفعل الی فُعِل قلنا المراد بالفاعل الفاعل النحوی
لا الحقیقی وهو الذی یصدق عنه قوله ای فاعل ذلك المفعول فان قیل الضمیر فی قوله
فاعله لا یخلو اما راجع الی المفعول فعلی الاول لا یصح الاضافة لان الفاعل للفعل لا للمفعول
وعلی الثانی یلزم الاضمار قبل الذکر لان الفعل غیر مذکور وان قلت الضمیر راجع
الی الفعل المستفاد من کلمة ما فعلی هذا یلزم اخذ جزء الحد فی الحد وهو باطل قلنا
الضمیر راجع الی المفعول وانما اضیف الیه لملابسة کون الفاعل فاعلا لفعل متعلق بالمفعول
قال المصنف رح واقیم هو مقامه جواب سوال وهو ان حذف الفاعل لا یجوز
فکیف قال حذف فاعله فاجاب بقوله واقیم هو مقامه فان قیل فی اقیم
ضمیر مستتر وهو مفعول مالم یسم فاعله فضمیر هو مستدرك فما الحاجة الی تاکید المتصل

نسخہ العاطف — له حیث لم یذکر فی اول لفظ منه ۱۲ — له ای المفعول المطلق حیث قال ذکر المفعول المطلق ۱۲ — له ای الفاعل والمبتدأ ۱۲ — له ای القسم الاصلی الفاعل ۱۲ — له ای لفظ منه فی اول المرفوعات حیث الفاعل بان قال منه

ص لفظ الفاعل وفی راس المبتدأ بان قال فمنه المبتدأ ۱۲ — عن النکتة آه ای بقوله الشارح القائل بالفاعل الخ ۱۲ — مفتی عبد الرحیم ۱۲

بالمنفصل قلنا لئلا يتوهم اسناد الفعل الى قوله مقامه فيلزم خلو الجملة المعطوفة على الجملة الواقعة صفة عن الضمير قوله فى اسناد الفعل فان قيل اقامة مقام الفاعل غير متصور لان مقامه هو اسناد الفعل المعلوم اليه ولم يقم المفعول فى هذا المقام بل مقامه اسناد الفعل المجهول اليه قلنا المراد بالاقامة فى نفس الاسناد وهو غير مختلف بينهما فان قيل لا يصدق التعريف على ضربت بصيغة الماضى المجهول المتكلم لعدم حذف الفاعل واقامة المفعول مقامه لان التاء هى الفاعل فى المعلوم وهى ثابتة فى المجهول ايضا قلنا فرق بين التائين لان التاء فى المعلوم معدول من انا والتاء فى المجهول من اياى اعلم انه لا يذكر الفاعل لاغراض اما للاختصار نحو ضرب زيد او للتعظيم او للتحقير او لعدم العلم به او لقصد صدور الفعل من اى فاعل كان فى نحو قتل الخارجى فان الغرض المهم قتله لا قاتله او غير ذلك كما تقرر فى بحث المعانى من المطول قوله فى حذف الفاعل دفع وهم وهو ان يتوهم ان التغير شرط بذات مفعول مالم يسم فاعله والامر ليس كذلك لانها موجودة بدون التغير فان قيل الشرط لا يصدق على مفعول مالم يسم فاعله للاسم المفعول قلنا الشرط يختص فيما كان عامله فعلا فان قيل فعلى هذا اثبت القصور فى عبارة المصنف قلنا انه علم بالمقايسة بان يقم شرطه ان تغير صيغة شبه الفعل اى اسم المفعول قوله الى الماضى المجهول فان قيل ان التعريف لا يكون جامعا لعدم تناوله مفعول مالم يسم فاعله للفعل المزيد والرباعى قلنا المراد من فعل الماضى المجهول مطلقا فح يكون من قبيل تسمية الاعم باسم الاخص او تسمية الشئ بوصف المشهور مثل لكل فرعون موسى اى لكل ظالم عادل فان قيل الصفة المشهورة تفعل ماضى المجهول من الثلاثى مجرد لا الماضى المجهول مطلقا قلنا له صفتان مشهورتان احدهما ماضى المجهول من الثلاثى المجرد والاخر الماضى المجهول مطلقا فاحد الوصفين لا ينافى الاخر لصدقهما عليه قوله وغيرها من الافعال المجهولة المزيد فيها فان قيل لو اكتفى بقوله وغيرها يتناول الرباعى المجرد ايضا ولما زاد عليه قوله من الافعال المجهولة المزيد فيها لم يتناول له قلنا المراد من المزيد فيها لم يتناول له قلنا المراد من المزيد فى قوله المزيد فيها بمعنى اللغوى اى ما فيه زيادة على ثلثة احرف فيتناول الرباعى المجرد ايضا وانما شرط التغير الى فُعِل لئلا يلتبس بالفاعل وانما اختص التعيين بهذه الصيغة لان هذا الوزن غريب فى الاوزان للزوم الخروج من الضمة الى الكسرة وهو ثقيل فلا يكون مقبولا ومعنى هذه الصيغة ايضا غير معقول لاسناده الى المفعول فيختص به ليطابق الدال المدلول فان قيل ان الغرابة لا تختص بهذه …… الصيغة لان فعل بكسر الفاء وضم العين ايضا غريب للزوم الخروج من الكسرة الى الضمة وهو ايضا ثقيل قلنا هو اثقل جدا فلذا لم يختره وذلك لان فيه طلب الثقل بعد الخفة لان الضمة ثقيلة من الكسرة فيكون مثل الصعود من الاسفل الى الاعلى بخلاف العكس لان فيه طلب الخفة بعد الثقل كثير فيكون مثل الهبوط من الاعلى وانما كانت الضمة

ف بيانٌ انّ الماضي الذي حُذف فيه الفاعلُ

معقولا

الاسفل

ثقيلة من الكسرة لان الضمة تودى بضم الشفتين وكلما تودى بعضوين فهو اثقل مما تودى بعضو
واحد وانما كانت الكسرة ثقيلة من الفتحة لان الكسرة تودى بتحريك الشفة السفلى والفتحة تودى
بتحريك الشفة الاعلى والحال ان الشفة السفلى عظيم من الشفة الاعلى وكل ما تودى بعضو عظيم فهو
اثقل مما تودى بعضو حقير قوله ولا يقع المفعول الثانى فان قيل ان عدم الوقوع المفعول الثانى
من باب علمت غير صحيح لانه واقع بل لابد منه والضا يلزم الخروج من البحث لانه فى مفعول ما لم
يسم فاعله لا فى مفعول باب علمت قلنا ليس المراد نفى وقوع المفعول الثانى مطلقا بل معناه لا
يقع موقع الفاعل فان قيل ان معنى الوقوع هو الاستعمال فعلم منه انه يصح وقوعه موقع الفاعل
لاكن لا يستعمل وهذا ليس بمراد قلنا اجاب مولنا عبد الغفور بقوله اى لا يصح
وقوعه لا انه لا يقع فى الاستعمال بقرينة كلمة لا فى قوله لا يقع والا فالا نسب ان يقال لم يقع لان
لم للماضى والضا الانسب ان لا يختص الحكم بالمفعول الثانى من باب علمت لان الثانى من
باب اعلمت ايضا لم يستعمل فى مقام الفاعل وان صح وقوعه فان قيل ان كلمة من فى قوله من
باب علمت للتبعيض وهى لا تدخل الا على المتعدد ولا تعدد ههنا والضا ان ما قبل من يكون جزء
من مدخوله والمفعول الثانى ليس جزء من باب علمت لانه من الافعال والمفعول من الاسماء
قلنا ان عبارة المص بحذف المضاف اى مفعولى باب علمت ثم المراد من باب علمت
الفعل المتعدى الى المفعولين الاول منهما مسند اليه والثانى مسند وانما لا يقع موقع الفاعل
لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه لزم كونه مسندا ومسندا اليه
معا وذا باطل فان قيل ان كونه مسندا ومسندا اليه ممنوع لكن من جهة واحدة وههنا من
جهتين والضا انه منقوض بقولهم اعجبنى ضرب زيد لان الضرب مسند اليه بالنسبة
الى اعجبنى ومسند الى زيد اجيب عن الاول انه كونه مسندا ومسندا اليه فى تركيب واحد
وهو بمنزلة جهة واحدة عند النحويين وعن الثانى ان الدليل المذكور فيما اذا كان كل من
الاسنادين تاما وفى مادة النقض الاول تام والثانى غير تام لانه[1] بصورة الاضافة لان الضرب
مضاف الى زيد فان قيل ان الاسناد تام فى الفعل دون شبهه نحو زيد معلوم ابوه فانما
مع ان المدعى عام فلا يتم التقريب قلنا ان ما قال الشارح رح ليس دليلا لكل المدعى بل لبعضه
واما دليل الكل فهو انه لا مناسبة بين الفاعل والمفعول الثانى لان الفاعل مسند اليه ابدا
والمفعول الثانى مسند ابدا قوله بلا لام فان قيل لا نم ان المفعول له لا يقوم مقام الفاعل لان
قوله للتاديب فى قولنا ضُرِبَ للتاديب مفعول له مع انه قائم مقامه قلنا المراد ما كان
بحذف اللام لا بذكرها لانه يقع عليه عند الاطلاق وفيما ذكرت بذكر اللام فان قيل[2]
ما الفرق فى اقامة الاول دون الثانى قلنا ان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اقيم مقام الفاعل

[2] وهو ممنوع لكذا هذا ۱۲ فات النصب والاشعار [1] لانه اى الاسناد الثانى ۱۲ م

بخلاف ما کان مع اللام لان المشعر بالعلیة هی اللام وهی قائمة فان قیل فعلی هذا ینبغی ان لا یقوم المفعول فیه ایضاً وکذا المفعول به لان النصب فیهما دال علی الظرفیة والوقوع قلنا الشعر للظرفیة فی المفعول فیه شیئان احدهما النصب ثانیهما نفس الاسم ای ذاته کدار و یوم مثلا بخلاف المفعول له فان نفس الاسم فیه لا یشعر بعلیة الفعل واما المفعول به فلان الفعل المجهول دال علی انه مفعول به لشهرة وقوعه موقع الفاعل قوله فات النصب والاشعار ای فات النصب بسبب جعله مرفوعا وفات الاشعار بسبب فوت النصب المشعر بالعلیة فلا یرد الاستدراک قوله ای کل من المفعول له والمفعول معه اشارة الی ان قوله کک خبرلهما فان قیل فات المطابقة بین المشار الیه والاسم الاشارة لان کذلک من الاسم الاشارة المفردة والمشار الیه شیئاً من المفعول الثانی والمفعول الثالث قلنا الاشارة بذلک الی المفعول وهو یصدق علی الثانی والثالث جمیعا کما قال الشارح کالمفعول الثانی والثالث فان قیل ان قوله کک مستدرک فان قوله والمفعول له ومعه عطف علی المفعول الثانی والثالث فدخل تحت قوله لا یقع قلنا انه عطف علی قوله لا یقع فیکون من قبیل عطف الجملة علی الجملة فلا استدراک فان قیل ما السر فی ذلک بان لا یعطف المفرد علی المفرد مع انه اخصر قلنا السر فی ذلک ان فیه اشارة الی ان علة عدم وقوع هذین مغایرة للاولیین ولو کان من قبیل عطف المفرد علی المفرد توهم ان علة هذین مشارکة للاولیین کما ان الاولیین مشارکان فیها فان قیل لا یصح تشبیه هذین بالاولیین لان الشرط فیهما ان یکون المشبه به اقوی من المشبه وههنا الامر بالعکس لان المفعولین الاولیین مختلف فیهما لانه نقل من المتاخرین جواز وقوعهما ومنع هذین اتفاقی قلنا عبارة المصنف محمولة علی القلب تقدیره لا یقع المفعول له ولا معه والمفعول الثانی والثالث کک او ان فیه اشارة الی المبالغة فی السر وعلی المتاخرین حیث جعل فی موضع المشبه به قوله اما المفعول له فلما عرفت قال الشارح الهندی ان المفعول له لا یقع موقع الفاعل لکونه جواب لم ولا یصح السوال بلم قبل تمام الکلام فلو حذف الفاعل لا یتم الکلام فان قیل هذا یوجب امتناع نحو ضرب للتادیب والقول بان المنصوب جواب لم دون المجرور تحکم وایضا انه لیس جواب عن سوال نشأ من الفعل المذکور کیف ولو کان کذلک لکان معمولا للمقدر لا للمذکور ومعنی قولهم ان المفعول له جواب لم انه مع عامله یصح ان یذکر فی جواب السوال عن اللمیة فاذا قیل لک لم ضربت قلت ضربت للتادیب قوله فی انهما لا یقعان موقع الفاعل الضمیر فی انهما یحتمل الاحتمالات الثلث الاول ان یرجع الی المشبه والثانی یرجع الی المشبه به والثالث ان یرجع الیهما قوله التی اصلها العطف اشارة الی تاکید الانفصال قوله فی الکلام دفع وهم وهو ان المراد بوجوده الوجود باعتبار تحققه فی الخارج فعلی هذا یلزم الخروج من البحث فدفع بقوله فی الکلام فان قیل ان قوله واذا وجد شرط وقوله تعین له جزاء وهو لا یترتب علیه لان التعیین یقتضی الاشتراک ولا اشتراک ههنا

ك ای منع وقوع هذین المفعولین ای المفعول له ومعه موقع الفاعل ۱۲ منه ای فی توجیه عدم وقوع المفعول له ومعه موقع الفاعل ۱۲ منه ای المفعول له والمفعول معه ۱۲

قلنا انہ یقدر فی جانب الشرط قولہ مع غیرہ من الفاعیل فوقع الاشتراک قولہ التی یجوز وقوعہا دفع وھم وھو ان المراد من المفاعیل المتقدمۃ ما یمتنع وقوعہ موقع الفاعل فعلی ھذا لا یثبت الاشتراک ایضا قولہ کذلک لا یمکن تعقلہ بلا مضروب فان قیل ان الدلیل غیر مثبت للمدعی وھو توقف تعقل الفعل علی المفعول بہ لجواز ان یکون عدم امکان تعقل الفعل بدون تعقل الفعل والمفعول بہ بسبب کون تعقل المفعول بہ لازما لہ قلنا ان الشارح شبہ عدم امکان تعقل الفعل بلا مضروب لعدم تعقل الفعل بلا ضارب وھذا موقوف فعلم ان الاول ایضا موقوف فان قیل المفعول للطلق ایضا بھذہ الصفۃ لان تعقل کل فعل یتوقف علی تعقل المفعول للطلق لان مفہوم مفعول المطلق ایضا جزء من مفہوم الفعل وتعقل الکل یتوقف علی تعقل الجزء قلنا انہ لا یقوم مقام الفاعل بلا قید .... مخصص وھو من حیث انہ مفید لم یکن موقوفا علیہ لتعقل الفعل فان قیل المفعول فیہ ایضا بھذہ الصفۃ لانہ کما یتوقف الفعل علی المفعول بہ کذلک یتوقف علی المفعول فیہ قلنا التوقف علی المفعول فیہ من حیث الوجود لا من حیث التعقل بخلاف المفعول بہ لان التوقف علیہ من حیث التعقل فیبغیہ الفاعل فان قیل ما السر فی ان التوقف علی المفعول بہ من حیث الوجود والتعقل جمیعا وعلی المفعول فیہ من حیث الوجود فقط قلنا الغرض من الجملۃ الاسمیۃ او الفعلیۃ لیس الا فہم المخاطب لیفید لہ الفرح او الحزن وذلک الفائدۃ لا یکون الا فی الفاعل او المفعول بہ قولہ للنوع فان قیل لما کان قولہ ضربا شدیدا مفعولا مطلقا وھو علی ثلثۃ انواع للتاکید والنوع والعدد فھو من ای قبیل قلنا ھو للنوع فان قیل لا یصح ان یکون قولہ ضربا شدیدا مفعول مطلقا للنوع لانہ ما یکون الفاء فیہ مکسورۃ واخرہ تاء نحو جلستہ وقولہ ضربا لیس کذلک قلنا ھو للنوع باعتبار الصفۃ یعنی المفعول للطلق النوعی قد یکون باعتبار الصیغۃ وقد یکون باعتبار الصفۃ وہہنا باعتبار الصفۃ وھو قولہ شدیدا فان قیل المقصود مثال للمفعول المطلق وھو یحصل بقولہ ضربا فما الفائدۃ فی ازدیاد قولہ شدیدا قلنا فائدتہ التنبیہ علی ان المصدر لا یقوم مقام الفاعل بلا قید مخصص اذ لا فائدۃ فیہ لدلالۃ الفعل علیہ والحال ان الفاعل محل الفائدۃ فلا بد ان یکون ما قام مقام الفاعل ایضا محل الفائدۃ فان قیل ما للشارح انہ بین الوزن فی ازدیاد قولہ شدیدا ولم یبین العلۃ فی تعیین المفعول فیہ بانہ انما اورد الیوم معرفا اذ لا فائدۃ فی اقامۃ الزمان المطلق مقام الفاعل لدلالۃ الفعل علیہ اذ ما من فعل الا ولہ زمان او مکانا قلنا انما لم یتعرض الشارح لانہ کثیرا ما یکتفی عن السابق باللاحق وایضا الاشیاء تعرف بالاضداد والامثال وھو المفعول المطلق لامثال مثلہ فان قیل لما کان الفعل دالا علی المصدر فینبغی ان لا یکون الفائدۃ فی المفعول المطلق التاکید ایضا قلنا لا نسلم ان لا فائدۃ فیہ لان فیہ فائدۃ التاکید لان ذکر المصدر بعد الفعل لتاکیدہ فان قیل فعلی ھذا ینبغی ان یکون فی وقوعہ موقع الفاعل ایضا فائدۃ التاکید قلنا الفاعل عمدۃ فلا بد فیہ من الفائدۃ المعتدۃ بہا فلا یکفی فیہ الفائدۃ التی ھی مجردۃ التاکید فان قیل لما کان عدم وقوع المصدر

لہ ای فی المفعول المطلق النوعی

لہ ای من المفعول التی یجوز وقوعہا ۱۲

لہ ای تعقل المفعول

لہ لجواز ان یکون وقوعہ بغیر شرط الا لفاعل بجواز ان یکون ۱۲

لہ ای تجوز و فائدۃ وصف الضرب ۱۲

لدلالۃ الفعل علیہ فعلی ہذا ینبغی ان لا یجوز قیام المفعول بہ مقام الفاعل اذا کان مبہما غایۃ الابہام بان یقال ضرب شخص لدلالۃ الفعل علیہ لان الفعل المتعدی لا یکون الا ان یقع علی شخص **قلنا** لو کان المفعول بہ کذلک فوقوعہ موقع الفاعل ممنوع **قولہ** جار ومجرور **فان قیل** ان ذکر قولہ فی دارہ لا یصح لانہ علی ہذا یلزم تکرار المثال لانہ لیس الاظرف مکان وقد مر بقولہ امام الامیر **قلنا** انہ جار ومجرور یعنی ان المصنف رحمہ ذکر بلحاظ الجار والمجرور لا بلحاظ الظرفیۃ **فان قیل** فعلی ہذا یلزم الخروج من البحث لانہ فی المفاعیل **قلنا** الجار والمجرور شبیہ بالمفاعیل فی کونہما فضلۃ وفی انہ مفعول بواسطۃ حرف الجر **فان قیل** لا یصح التشبیہ بالمفاعیل لانہ عین المفعول بہ عند المصنف رح فلا یصح قول الشارح شبیہ الخ **قلنا** معناہ شبیہ بالمفاعیل بلا واسطۃ وہو مفعول بالواسطۃ فتحقق المغایرۃ **قولہ** ای وان لم یوجد **فان قیل** ان قولہ یکن فعل من افعال الناقصۃ یقتضی الاسم والخبر والضمیر فیہ راجع الی المفعول بہ اسمہ والخبر غیر موجود لان قولہ فالجمیع جزاء الشرط والیضا الفاء تنافی الخبریۃ **قلنا** ان قولہ یکن ہہنا لیس من الافعال الناقصۃ بل ہی تامۃ معناہا وان لم یوجد فلا یقتضی الخبر **قولہ** فی الکلام دفع وہم وہو ان المراد بعدم الوجدان عدم الوجدان فی الواقع فاذا لم یکن لہ مفعول بہ فی الواقع فہو من افعال اللازمۃ فلا تصح صیغۃ المجہول منہ **قولہ** ای جمیع ماسوی اہ **فان قیل** ان فی قولہ فالجمیع یدخل المفعول بہ ایضا فیلزم التدافع فی قول المص رح لانہ یعلم من قولہ ان لم یکن عدمہ ویعلم من قولہ فالجمیع وجودہ **والیضا** قال سابقا تعین المفعول بہ وقال ہہنا بالتسویۃ مع الغیر **قلنا** المراد من الجمیع جمیع ماسوی المفعول بہ وہو الزمان المعین والمکان المعین والمصدر المقید والمفعول بالواسطۃ **فان قیل** ینبغی ان یکون المفعول بالواسطۃ متعینا لانہ مفعول بہ عند المص رح **قلنا** ان صورۃ الجر لما کانت منافیۃ لحالۃ الفاعل اعنی الرفع منعت ان یکون فی درجۃ المفعول بلا واسطۃ **قولہ** فی جواز وقوعہا **فان قیل** الجزاء لا یترتب علی الشرط لانہ علی تقدیر وجود المفعول بہ مع المفاعیل ایضا یکون ماسوی المفعول بہ سواء فی عدم وقوعہا **قلنا** المراد من الاستواء ہہنا الاستواء فی جواز وقوعہا اما فی صورۃ وجود المفعول بہ فالاستواء فی عدم الجواز **قولہ** ای الفعل المتعدی دفع وہم وہو ان المراد من باب اعطیت باب الصرف الی الماضی والمضارع واسم الفاعل والمفعول الی آخرہ وہو لا یتناول مثل کسوت فدفع بقولہ ای الفعل المتعدی الی مفعولین ثانیہما غیر الاول فیتناول نحو جعلت وکسوت وغیرہما **قولہ** بان یقوم مقام **فان قیل** لا نسلم ان للمفعول الاول من باب اعطیت اولی من الثانی بل استویا فی اقتضاء اعطیت ایاہما **والیضا** یلزم الخروج من البحث لانہ فی مفعول مالم یسم فاعلہ **قلنا** المراد بالاولویۃ الاولیۃ فی الاقامۃ مقام الفاعل **قولہ** لان الاول عاط ای آخذ **انما فسر بالآخذ** لانہ لو لم یفسر بہ لم یصدق علی المفعول الاول من فعل اعطیت انہ عاط بل العاطی ہو المتکلم فی قولنا اعطیت

[1] فدفع بان المراد عدم الوجدان فی الکلام لا فی الواقع ۱۲ مفتی [2] ای فی صورۃ عدم وجود المفعول بہ ۱۲ مفتی عبد الرحیم

زيد احدهما فان قيل تفسير المعاطى بالاخذ تفسير الشئ بالمبائن لان الاعطاء مقابل الاخذ قلنا
لا نسلم انه تفسير بالمبائن لان اعطاء الشئ لزيد مثلا يستلزم اخذه له فيكون من قبيل ذكر
الملزوم وارادة اللازم فان قيل الملازمة ممنوعة لانه جاز ان يتحقق الاعطاء من رجل الى زيد
ولم يتحقق الاخذ منه قلنا انالم يتحقق الاخذ منه فهذه الاعطاء لم يسم بالاعطاء او نقول
عن الاصل ان عاطافا كان من المجرد فلا يكون معناه الا الاخذ لان العطى عبارة عن الاخذ
واذا كان من المزيد يكون معناه جعل الغير اخذا فلهذا ايراد منه ما يقابل الاخذ وهو التسليم فان
قيل ان دليل الشارح اخص من المدعى لان المدعى ان اقامة المفعول الاول اولى في كل فعل متعدى
الى مفعولين ثانيهما غير الاول وكون المفعول الاول عاطا مخصوص بفعل اعطيت فلا يتناول مثل كسوت
زيدا جبة وكذا لا يتناول مثل جعلت اللبن شيرازا وجعلت التراب طينا لانه ليس في اللبن والتراب
معنى الفاعلية قلنا المراد بالفاعل في قوله فيه معنى الفاعلية ما يعم القابل فان القبول لازم
الاخذ فزيد قابل الثوب وكذا اللبن قابل لشيراز وكذا التراب قابل الطين الا ترى اذا قيل شرف
زيد ومات زيد فزيد فاعل بمعنى انه قابل للشرافة والموت فان قيل هذا لا يستقيم في قوله
كسوت الجرجبة لان الجر غير قابل اجيب من اصل الاعتراض ان ما قال الشارح دليل البعض المدعى
واما دليل الكل فنوانه بمنزلة المفعول الاول من باب علمت في الاولوية وكون الاول ثمة اولى
فكذا ههنا الا انه وجد المانع ثمه من اقامة الثاني فتعين الاول ولا مانع ههنا ولا تتعين فان
قيل الاولوية منقوضة بقولنا اعطى زيد عمروا لان اقامة الاول ههنا واجبة لئلا يلتبس بالاول قلنا
الاولوية عند الامن من اللبس واما عند عدم الامن فيجب اقامة المفعول الاول فان قيل
يجوز دفع الالتباس بلزوم المفعول الثاني في مركزه بان قام مقام الفاعل بان يكون مرفوعا ولم
يقدم على المفعول الاول بل يكون مرفوعا في موضعه قلنا خوف الالتباس باق لان التاخير
وان دل على انه مفعول الثاني لكنه لما كان مع ذلك صالحا لان يكون مفعولا اولا لان تقديم ا
المفعول الثاني جائز على المفعول الاول وهو اولى بان يقوم مقام الفاعل امكن ان يقع الحيرة
والاشتباه وكثيرا ما يحترزون عن خوف اللبس وان لم يبلغ الى حقيقة اللبس قوله ومنها
المبتدأ والخبر فان قيل ما للمصنف رح الله قال ههنا منها بتانيث الضمير وقال في الفاعل
منه قلنا الاصل ان ياتي بتذكير الضمير فيما يرجع الى المعرف لكن ههنا لما بعد العهد وهو مفيد
للغفلة عن المرجع الضمني فقال منها ليكون راجعا الى المرجع الصريحي قوله يعني من جملة المرفوع
اشارة الى تفسير مرجع قوله ومنها وقوله او من جملة المرفوع تفسير مرجع قوله منه ويجوز
ان يرجع الضمير الى الفاعل وفائدته التنبيه على انه من ملحقات الفاعل وانما زاد لفظ الجملة
في تفسير الثاني لصحة من التبعيضية لانها لا تدخل الا على المتعدد لان معنى قوله من جملة

ک۱۵۔ واجب وزیر وانستن

لہ اے اولویۃ اقامۃ المفعول الاول مقام الفاعل ۱۲ ۔ سلہ ای فی المقام الاول ۱۲ ۔ سلہ للبس الجمہ ۱۲ ۔ سلہ ای ہذہ المقام ۱۲ ۔ ۵ ای فی موضعہ ۔ ۵۶ ای تاخیر المفعول الاول ۱۲

المرفوع اى من افراده وانما زاد لفظ الجملة فى التفسير الاول مع انه لا يحتاج اليه لوجود التعدد لان
لفظ الجملة مجملة والمرفوعات مفصلة ليكون عبارة المص رح على وفق عبارة الفصحاء لان فى عبارة
تفصيلا بعد الاجمال فان قيل ما للمص رح انه جمع بين المبتدء والخبر فى فصل واحد مع ان كل
واحد مرفوع على حدة قلنا التلازم الواقع بينهما فان قيل الملازمة مستقيمة فى القسم الاول
من المبتدء لا فى القسم الثانى لان الخبر غير موجودة معه قلنا الملازمة على ما هو الاصل فيهما
وهو كون المبتدء مسند اليه وكون الخبر مسندا بخلاف القسم الثانى لانه مسند وهو خلاف
الاصل فان قيل بينهما تلازم مطلقا سواء كان فى القسم الاول من المبتدء او القسم الثانى
منه بان يكون الخبر اعم من ان يكون حقيقة او حكما فان الفاعل فى القسم الثانى سد مسد
الخبر ويكون فى حكم الخبر فلا حاجة الى قول الشارح رح على ما هو الاصل فيهما قلنا هذا خلاف
المتبادر او نقول ان ما قال الشارح رح جواب بعد التسليم قوله فالمبتدء هو الخ فان
قيل ضمير الفصل يفيد الحصر وكذا اللام فى قوله فالمبتدء يفيد الحصر ايضا فيلزم اجتماع آلتى
الحصر وهو باطل وايضا ما للمص رح انه ذكر صيغة الفصل فى حد المبتدء او لم يذكر فى حد
الفاعل فى بعض النسخ وفى حد مفعول ما لم يسم فاعله اجيب عن الاول اللام لحصر المسند
اليه فى المسند فهو اشارة الى جامعية التعريف لان ايراد العام فى المعرف اشارة الى جامعية
التعريف وضمير الفصل لحصر المسند فى المسند اليه فهو اشارة الى المانعية وعن الثانى انه
كثيرا ما يكتفى فى بعض الحدود بالحصر المستفاد من مقام التعريف وصرح بذلك فى البعض
ليكون صورة التصريح دالة على صورة الاكتفاء قوله الاسم فان قيل التعريف لا يكون جامعا
لانه خرج منه نحو ان تصوموا خير لكم قلنا الاسم اعم من ان يكون لفظا او تقديرا فههنا
اسم تقديرا لان ان يجعل المضارع بتاويل المصدر تقديره صيامكم خير لكم قوله الذى لم
يوجد اشارة الى موافقة القاعدة المشهورة وهى ان اللام اذا دخل على اسم المفعول كان اللام بمعنى
الذى والاسم بمعنى الفعل فلذا اول اللام بالذى والمجرد بلم يوجد فان قيل ينبغى ان يعبر
بفعل نفسه بان يقال جرد او يجرد قلنا انما لم يعبر به اشارة الى ان حقيقة التجريد غير مراد
ههنا وهو الانعدام بعد الوجود فانه غير لازم فان قيل ما للمص رح انه عبر عن عدم الوجود با
لتجريد قلنا انه نظرا الى ان اللائق مع المعربات وجود العامل اللفظى فان قيل التعريف لا
يكون مانعا لانه دخل فيه زيد فى قولك ان زيدا قائم لانه مجرد عن العوامل لان ان عامل لا انه
عوامل قلنا ان اللام اذا دخل على الجمع ابطل معنى الجمعية فيكون معناه لم يوجد فيه عامل يعنى
ان العبارة وان كانت ظاهرة فى سلب العموم لكن المراد عموم السلب باعتبار ان اللام ابطل معنى
الجمعية فصار الجنس منفيا فان قيل العوامل جمع العامل وهو اسم الفاعل واللام الداخلة

١ اى لان المتبادر فى القسم الثانى ١٢ مفتى ٢ فان المسند اليه اذا عرف باللام يفيد حصره على المسند ١٢ منه مفتى عبد الرحيم ١٢ ١٢ ١٢

علیہ تکون موصولیۃ واللام التی الطل الجمعیۃ ھی الجنسیۃ وھی قسم الحرف قلنا العامل ھہنا نقل من الوصفیۃ الی الاسمیۃ لانہ جعل علما لماھیۃ الاشیاء عند النحویین فلایکون اللام فیہ موصولیۃ فان قیل لما کان المراد من العوامل العامل فلا یصح توصیفہ بقولہ لفظیۃ لانہ یلزم توصیف المذکر بالمؤنث قلنا لما کانت العوامل بمعنی العامل کانت اللفظیۃ بمعنی اللفظی قولہ ای حقیقۃ ولا تقدیرا الا انعا ولا ناصبا فان قیل العموم حصل من وقوع النکرۃ فی سیاق النفی لان قولہ عامل نکرۃ فما الحاجۃ الی قولہ اصلا قلنا انما اکد النفی بقولہ اصلا ردا علی من زعم ان المراد بالعوامل اللفظیۃ نواسخ المبتدء والخبر کباب ان واخواتھا لئلا ینتقض التعریف بقولک بحسبک درھم وذلک لان ھذا الرد ثابت لان الذھن لاینتقل من العوامل اللفظیۃ الی خصوص النواسخ فان قیل التعریف لایکون جامعا لانہ یخرج عنہ قولک بحسبک درھم لانہ مبتدء بالاتفاق مع انہ لم یجرد عن العوامل اللفظی وھو الباء قلنا کانہ اراد بالعامل اللفظی ما کان مؤثرا فی المعنی کالتعدیۃ وغیرہ والباء فی بحسبک غیر مؤثرۃ فی المعنی فان قیل ان ھذا المعنی غیر متبادر من العبارۃ ولابد من حمل عبارۃ التعریف علی المتبادر قلنا انہ متبادر لان الظاھر ان المؤثر فی اللفظ مؤثر فی المعنی فان قیل ما للشارح رح انہ ذکر کلمۃ الشک حیث قال وکانہ اراد مع انہ لابد من تاثیر المعنوی قلنا انما ذکر کلمۃ الشک لان ھذا الجواب محل الاعتراض وان کان محالا وھو انہ منقوض بنحو ما فی الدار من احد فان من الاستغراقیۃ یفید تاکید النفی فینبغی ان لا یکون قولہ من احد مبتدء واما الجواب فھو ان المراد بالمعنی فی قولہ مؤثرا فی المعنی لایکون للتاکید لان التاکید من التوابع فلا یلتفت الیہ فان قیل فعلی ھذا یلزم ان لایکون ان المکسورۃ منافیا للمبتدء اذ لا تاثیر لھا فی المعنی الا التاکید قلنا تاکید ان معتبر لانہ مؤثر فی المسند والمسند الیہ جمیعا فیکون منظور النظر بخلاف تاکید من فانہ مؤثر فی المسند الیہ فقط فلا ینظر الیہ فان قیل ان التعریف لایکون جامعا لانہ خرج منہ قولک انما زید منطلق لانہ مبتدأ اتفاقا مع انہ لم یجرد من العوامل اللفظی المؤثر فی المعنی وھو ان قلنا المراد من العامل ان یکون عمل العامل محفوظا معہ وھہنا لیس عملا ان بسبب ما الکاف قولہ مسند الیہ فان قیل ان قولہ الیہ مفعول ما لم یسم فاعلہ لقولہ مسندا والحال انہ لم یعتمد علی شیء فکیف عمل فی مفعول ما لم یسم فاعلہ بدون الاعتماد قلنا انہ حال من الاسم فاعتمد علی ذی الحال فان قیل الاسم لیس بفاعل ولامفعول فکیف یصح الحال منہ بل ھو خبر المبتدأ قلنا انہ حال من الاسم الذی ھو ضمیر فی قولہ المجرد وھو مفعول ما لم یسم فاعلہ قولہ او الصفۃ عطف علی الاسم ای اوھو الصفۃ الواقعۃ الخ قولہ سواء کانت مشتقۃ د فع وھم وھو ان المراد من الصفۃ ھی المشتقات کما ھو المشہور فخرج عنہ قولہ اقرشیی انت فدفع

ای قولہ انما زید منطلق ۱۲م ۵۳ ای لفظ الاسم فی قولہ ھو الاسم ۱۲م

بقوله سواء كانت مشتقة اوجارية مجرىٰ لها كالقرشي[1] لان معناه رجل منسوب الى قريش فيكون مشتقا فان قيل ان قرشيا وزن فعيل واذا الحق ياء النسبة بوزن فعيل وهو مذكر لم يحذف الياء التى فى نفسه وان كان مؤنثا حذف الياء منه فكيف حذف من قرشى قلنا قال المصنف رح فى الشافية وقرشى شاذ[2] فلا ينقض القاعدة وانما اشترط ان يكون الصفة معتمدة[3] بحرف النفى اوالف الاستفهام لان هذا القسم من المبتدء عامل فيما بعده فلا يصح عمل الصفة بدون الاعتماد فان قيل الاعتماد لما لا يختص بهما فليكن بغيرهما قلنا لو اعتمد على المبتدء فيكون خبرا فكيف تكون مبتدء ولو اعتمد على ذى الحال تكون حالا ولو اعتمد على الموصوف تكون صفة ولو اعتمد على الموصول تكون صلة فتعين حرف النفى والالف فان قيل لو حذف[4] الحرف والالف لكان اخصر واشمل فيدخل ما هو بعد اسم النفى كغير وبعد هل وبعد اسم الاستفهام ونحوها ومن قلنا حرف النفى شائع فى النفى فلذا خصه وكذا الالف اصل فى الاستفهام فافرده تنبيها عليه فان قيل ابتدائية الصفة فى صورة حرف النفى اوالف الاستفهام مستقيم واما فى صورة من وما فغير مستقيم لانهما يصلحان ان يكونا مبتدء فما الحاجة الى جعل الصفة مبتدء قلنا هذا ايضا اذا اوقع من وما مفعولين للصفة فان قيل ينبغى ان يكون الصفة الواقعة بعد اللام الموصولة مبتدء ايضا بالاعتماد على الموصول نحو القائم ابوه مع ان اللام مثل الالف فى عدم صلاحية الابتداء قلنا ابتدائية هذا القسم ضرورى لانه لما وجد المرفوع ولا رافع له حكموا انه مبتداء والا فالمبتدء لا يكون مسندا بل مسندا اليه فلما كان ابتدائية ضروريا لا يصار اليه الا عند عدم الوجه الاخر وههنا الوجه الاخر موجود وهو ان رفعه فى الاصل للام الموصولة لكن لما لم يصلح ان تنتقل رفعه الى ما بعده كنصب ما بعد الا الله تنقل من الا فو له وعن سيبويه الخ لان الاعتماد عنده ليس بشرط لعمل الصفة بل هو اولى فبفواته يثبت القبح وعند الاخفش الاعتماد ليس باولى قوله وعليه قول الشاعر اى على كل واحد منهما قول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم فخير اسم تفضيل مبتدء او نحن فاعله ولم يعتمد على الشئ فان قيل فليكن خير خبر مقدم فلم يصح الاستدلال به قلنا لو جعل خير خبرا عن نحن تفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذى هو منكم بالاجنبى وهو غير جائز لضعف عمله بخلاف ما لو كان فاعلا لانه ليس باجنبى بل هو من معمولاته فان

[1] لعدم العلة الموجبة للحذف فى المذكر وهو الثقل بخلاف المؤنث فان فيه علامة التانيث ملازمة ويا والنسبة وبه يلزم الثقل فيه فلذا يحذف اليا منه دون المذكر ۱۲ تحرير سيد قيوم [2] لان قرشى مبتدء وانت خبره نقرشى جار مجرى الصفة ۱۲ مفتى عبد الرحيم وفى بعض النسخ كقريشى باليائين فعلى هذا لا يرد الاعتراض المذكور ۱۲ مفتى [3] يعنى القياس عدم الحذف لكن حذف منه شاذا كذا فى الشافية ۱۲ مفتى [4] بان قال بعد النفى والاستفهام ۱۲ [5] فكذا يرے جواز الابتداء بهما من غير استفهام ونفى حسنا ۱۲ مفتى عبد الرحيم

بارخدایا غم و دنیا از دل من بردار و حاجت من برآر بحرمة النبى وآله الامجاد

قيل ان قوله عند الناس ايضا معمول لقوله خير فلم لم يجعله من الفاصلة المذكورة **قلنا** كون قوله
عند الناس معمولا لاسم التفضيل ليس مما يجزم به لان جاز ان يكون معمولا لافعل آخر بخلاف
قوله منكم فانه معمول له البتة لانه مفضل عليه لان معناه انا خير منكم عند الناس اى بقوم
فان قيل لكن لا يجزم بكون منكم معمولا لاسم التفضيل لانه يحتمل ان يكون مفسر المنكم الاول وهو
المعمول لتقديره نخير منكم نحن عند الناس منكم فلا يلزم الفاصل بالاجنبي ح **وايضا** لو قال خير
زيد عند الناس منكم لتعين كون زيد فاعلا فينتقض به قاعدة فان طابقت مفردا جاز الامران
لانه باحد الامرين يلزم الفصل **وايضا** هذا مخالف عن بحث الكحل لانه قال ثم ان اسم التفضيل
انما يعمل اذا كان منفيا ولا نفي ههنا **اجيب** عن الاول بان بناء كلام سيبويه والاخفش على الظاهر
اذ التقدير خلاف المتبادر وعن الثاني ان جواز الوجهين فيما اذا لم يمنع مانع وههنا وجد المانع من
احد الامرين وهو لزوم الفصل بالاجنبي وعن الثالث بان ما قال في بحث الكحل من اشتراط النفي
لعمل اسم التفضيل في الاسم الظاهر ونحن ضمير **واجاب الجمهور** عن الشعر ان خير خبر المبتدأ
المحذوف تقديره نحن خير نحن فنحن الثاني تاكيد الضمير المستتر في خير الراجع الى نحن الاول و
هو معمول خير فكذا نحن معمول له فلا يلزم الفصل بالاجنبي **قوله** لكونه كالجزء **فان قيل** لا يحتاج
اليه لانه اذا كان فاعلا فيكون معمولا فلا يكون اجنبيا سواء كان خبرا اولا **قلنا** اشير به الى استبعاد
كون الفاعل فاصلا اجنبيا لانه اذا كان كالجزء من الفعل فكانه لم يكن فاصلا اصلا فعدم كونه فاصلا
اجنبيا اولى **قوله** رافعة للظاهر حال من الضمير في قوله الواقعة **فان قيل** ان التعريف لا يكون
جامعا لانه خرج منه قوله نعم الراغب انت فان قوله الراغب صيغة اسم الفاعل مصدرا بالف
الاستفهام مع انه رافع للضمير وهو انت اى قال ابراهيم عليه السلام لراغب انت عن الهتى
يا ابراهيم **قلنا** الظاهر عم من ان يكون اسما ظاهرا او ما يجرى مجراه وهو الضمير المنفصل لانه
مثل الظاهر في ان كل واحد منهما يتكلم به قصدا **فان قيل** فلم لم يحمل الظاهر على المعنى اللغوي
اى غير المستتر ليتناول الضمير البارز ايضا فلا يحتاج الى هذا التعميم لادخال نحو اراغب الخ **قلنا**
الاسلوب عندهم اخذ معنى الاصطلاحي مهما امكن **فان قيل** تعريف القسم الثاني من المبتدأ
لا يكون جامعا ولا مانعا اما الاول فانه لا يصدق على ضارب في صورة التنازع واعمال الثاني في
قولك اضارب ومكرم زيد فان اضارب مرفوع على انه مبتدأ مع انه رافعة للضمير المستتر الراجع
الى واما الثاني فانه دخل فيه قولنا زيد قائم ابوه فان زيدا مبتدأ وقائم ابوه خبره ويصدق تعريف
القسم الثاني على قائم ابوه **اجيب عن الاول** بان هذا انما يرد لو كان الاضمار منحصرا في
الاستتار لانه يجوز ان يكون بارزا **وعن الثاني** ان قائم ابوه وان كان بالنسبة الى
زيد خبرا لكن بالنسبة الى نفسه مبتدأ فقائم مبتدأ وابوه فاعله سد مسد الخبر فلا يقم
صدق التعريف عليه ولقوله المراد من الصفة الواقعة بعد حرف النفي رافعة للظاهر

ان يكون الصفة معتمدا فى عمله على حرف النفى او الف الاستفهام فقط وفى المثال المذكور اعتمد على المبتدء ايضا **قوله** رافع لضمير عائد الى الزيدان وهو الالف فى اقائمان ولا يلزم ح الاضمار قبل الذكر لان الزيدان مبتداء مقدم رتبة **قوله** لم يجز تثنية لان الفعل وشبهه اذا اسند الى الظاهر وجد ابدا لئلا يسند الى الشيئين الظاهر والضمير **وايضا** ان تثنية الفعل وجمعه باعتبار الفاعل فاذا ذكر الفاعل ظاهرا لا حاجة الى تثنيته وجمعه **فان قيل** قد يكون الزيدان بدلا من الضمير فلا يسند الى الظاهر **قلنا** لو كان الظاهر بدلا يلزم الاضمار قبل الذكر لان مرتبة البدل مؤخر **قوله** مثال للقسم الاول **فان قيل** المثال لايضاح الممثل وهو يحصل بالواحد فما الحاجة الى التعدد **قلنا** تعدد الامثلة باعتبار تعدد الممثلات **قوله** الصفة الواقعة **فان قيل** الضمير فى طابقت لا يخلو اما راجع الى الصفة مطلقا او الى الصفة مع القيود المذكورة فعلى الاول ينبغى ان يكون قائمان فى قائم زيد مبتدءا مع انه خبر حتما وعلى الثانى يتناول قوله رافعة للظاهر واذا كان رافعا لما بعده فيكون معمولا له فكيف يصح قوله جاز الامران لانه تعين احدهما **قلنا** الضمير راجع الى الصفة مع القيود المذكورة لكن ماسوى قوله رافعة للظاهر فلا يتوجه شئ **قوله** مذكورا بعدها هذا بيان للواقع **قوله** خبر ليس لا التقديره ليس شئ الاخبرا **قوله** يسد مسد الخبر فى اتمام الجملة وانما لم يكن عين الخبر لان الخبر لا يكون الا مسندا به وما بعد الصفة ليس الا مسندا اليه **فان قيل** فليكن الخبر مسندا اليه كما ان المبتدأ قد يكون مسندا **قلنا** جعل المبتدء مسندا ضرورة لانه لا وجه لرفعه سواه بخلاف جعل الخبر مسندا اليه لجواز وجه آخر وهو ان يجعل فاعلا للصفة **قوله** خبرا مقدما عليه الخ لتضمنه ما يقتضى الصدارة وهو النفى والاستفهام **قوله** ويتعين ح ان يكون الزيدان مبتدءً ولا يصح ان يكون الزيدان فاعلا والا لا يصح تثنية الصفة ولانه لو كان اقائمان مبتداءً والزيدان خبراله يلزم الاضمار قبل الذكر لان مرتبة الخبر مؤخر **قوله** قائما مقام الخبر لانه لو كان الزيدان مبتدأ وقائم خبر يلزم المحذور وهو ان الخبر اذا كان مشتقا لابد فيه من المطابقة ولم يوجد **قوله** ويجوز فيه الوجهان فان الوجهين مستويان فى مخالفة الاصل فالابتدائية توجب وقوع المسند به مبتدأ والخبرية توجب تقديم الخبر على المبتدء فيجوز الوجهان **فان قيل** هذا القسم من المبتدأ ضرورى لا يصار اليه الا عند عدم وجه آخر فلما وجد الوجه الآخر ينبغى ان لا يصار اليه **قلنا** الضرورة ههنا على تقدير جعل الاسم الظاهر فاعلا للصفة **ولقول** انما لا يصار الى الوجه الآخر لانه ايضا خلاف الاصل فاستويا **فان قيل** احد الوجهين وهو كون الاسم الظ مبتدأ والصفة خبرا له فاد وجوب تقديم المبتدأ على الخبر دفعا للالتباس بالفاعل فتقديم الخبر لا يجوز فلا يجوز هذا الامر **قلنا** الالتباس فى صورة كون الخبر فعلا وفى غاية القوة حتى لا يذهب الذهن الى الاحتمال الآخر بخلاف الالتباس فيما نحن فيه فلذا لم ينظر الى الالتباس **وايضا** ان دفع الالتباس انما يجب اذا كان

له ولان الاصل فى المبتدأ التقديم ۱۲ م كانه يكون خبرا ۱۲ م عه فاعل الاعرابية فقط ۱۲ م كه فانه لم يبلغ غاية القوة بخلاف الا ۱۲

ن الاعراب

ن الامر

ن الاعراب

احد الوجهين موافق الاصل والاخر خلاف الاصل والمقصود خلاف الاصل وههنا كلاهما خلاف الاصل فلا يجب دفع الالتباس كما مر **فان قيل** ان قوله يجوز فيه الوجهان منقوض بقوله نعم ازاعب انت فان الصفة فيه طابقت مفردا مع انه لم يجز فيه الامران بل الصفة متعينة بانها مبتدأ والا يلزم الفصل بين الصفة ومعمولها الذى هو عن الهتى بالاجنبى **وايضا** انه منقوض بقولك ما قائم رجل فانه يصح جعل رجل فاعلا لا مبتدأ لكونه نكرة ولم يخصص بتقديم الحكم لان حكمه ليس بظرف **وايضا** منقوض بقولك الطالع الشمس فانه لا يجوز جعل الشمس مبتدأ والطالع خبره فان الطالع مسند الى ضمير الشمس فلابد من تانيثه فيجب ان يقال طالعة الشمس **اجيب عن الاول** والثانى ان عدم جواز الامرين فيهما لمانع ومواضع للموانع مستثناة عن القواعد **وعن الثالث** ان انتفاء الامرين ممنوع لانه انما يكون اذا كان الامتناع من الحاق التاء ولا مانع منها فتلحق عند الحاجة اليها **فان قيل** ان حصر الشارح رح بثلث صور باطل لوجود الرابع وهو ان يكون الصفة تثنية او جمعا والاسم الظاهر مفردا **قلنا** هذا مجرد الاحتمال لا تحقق لها فى الخارج لوجوب توافق الصفة مع الموصوف **قوله** اى هو الاسم المجرد **فان قيل** ان تعريف الخبر لا يكون مانعا لانه يصدق على يضرب فى يضرب زيد لانه ايضا المجرد عن العوامل اللفظية المسند به المغاير للصفة المذكورة **قلنا** ان قوله المجرد بحذف الموصوف اى الاسم المجرد ويضرب ليس باسم بقرينة ان الكلام فى مرفوعات الاسم **فان قيل** لما كان الكلام فى مرفوعات الاسم ينبغى ان يقدر موصوفه المرفوع بان قال اى المرفوع المجرد **قلنا** لما ذكر المص رح فى تعريف المبتدء الاسم فلذا قدر الشارح رح الاسم ههنا ايضا **ولقوله** المرفوع ايضا صفة يقتضى الموصوف وهو ليس الا الاسم فيقدره الشارح رح ابتداء **فان قيل** المراد بالاسم المقدر ههنا لا يخلو اما الاسم الحقيقى او اعم من الحقيقى والحكمى فعلى الاول خرج الخبر الذى يكون جملة وعلى الثانى لا يخرج المضارع لانه اسم حكما **قلنا** المراد منه الاسم الحقيقى وخروج الخبر الجملة غير مضر بل لزم منا خروجه لانه فرده المص بقوله والخبر قد يكون جملة **قوله** اى ما يوقع به الاسناد **فان قيل** المسند من الاسناد وهو متعد بنفسه فلا حاجة الى حرف الجر فى قوله به **وايضا** ان قوله مسند بمعنى اسند بصيغة المجهول ففيه ضمير مستتر وهو مفعول ما لم يسم فاعله راجع الى المجرد فيكون قوله به لغوا **قلنا** ان ذكر به باعتبار تضمين الوقوع وهو لازمه فيكون تقديره اى ما يوقع به الاسناد **قوله** المغاير للصفة المذكورة بان لا يكون صفة او كان صفة لكن غير مصدرة بحرف النفى او الف الاستفهام او كان مصدرة بهما لكن لا تكون رافعة للظاهر او كانت رافعة للظاهر ايضا لكن وجد بينهما المطابقة **قوله** ولك ان تقول اشارة الى الاحتمال الاخر **قوله** المسند به الى المبتدء بان يكون قولنا الى المبتدأ مقدرا فى نظم الكلام **قوله** وتجعل الباء هذا احتمال ثالث فى عبارة التعريف والنكتة فى العدول

عن الی البا، هی الاحتراز عن الالتباس المسند الیه بالمسند الیه المعبر عنه بالمبتدأ فان قیل
علی هذا یخرج قائم فی زید قائم ابوه لانه مسند الی الفاعل لا الی المبتدأ مع انه خبر قلنا
الخبر هو مجموع اسم الفاعل و فاعله لا اسم الفاعل وحده فان قیل علی هذین التوجیهین یلزم
استدراک قوله المغایرة للصفة المذکورة قلنا هذا لمجرد التاکید فان قیل التاکید علی نوعین
لفظی و معنوی وهو لیس بواحد منهما قلنا لیس المراد من التاکید ما هو المصطلح بل المراد هو التاکید اللغوی
فمعنی قوله تاکید ای تحقیقا وثبوتا له فان قیل علی هذین التوجیهین کما یخرج القسم الثانی
من المبتدأ کذلک یخرج یضرب فی یضرب زید فلو اکتفی الشارح باحد هذین التوجیهین
ابتداءً یحتاج الی تقدیر الاسم لاخراج یضرب مثلا قلنا المقصود من التعریفات شرح الماهیات
والاحتراز فیه تابع فلا باس بان یقع فیه قید ولا یکون للاحتراز بل للشرح کقوله المغایر للصفة
المذکورة علی تقدیر احد هذین التوجیهین قوله واعلم ان العامل هذه الجملة مستانفة وقعت فی
جواب سوال السائل وهو انه لما کانا مجردین عن العوامل اللفظیة فای شئ عامل فیهما فاجاب
الشارح بقوله ان العامل فی المبتدأ والخبر هو الابتداء فان قیل لما کان العامل هو الابتداء
فهو موجود فی المبتدأ دون الخبر وایضا الابتداء لفظ من الالفاظ فیکون العامل فیهما لفظیا قلنا
لیس المراد من الابتداء لفظه بل المراد معناه وهو تجرید الاسم عن العوامل اللفظیة لانهما اذا
کانا مجردین منهما کان الشروع والابتداء علیهما فان قیل التجرید موجود فی الاسماء المعدودة
ایضا مثل زید بکر عمرو قلنا التجرید ههنا لاجل اسناده الی شئ او اسناد الشئ الیه قوله
بمعنی الابتدائیة تفریع علی اخذ التجرید من الابتداء لانه علم منه ان المراد معنی الابتداء دون
لفظه قوله رافع لهما دفع وهم وهو انه عامل النصب والجر وانما کان التجرید عامل الرفع دون
النصب او الجر لانهم لما وجدوهما مرفوعین فعرضوا لهما التجرید عاملا فان قیل التجرید امر عدمی
فکیف یکون موثرا فی الوجودی قلنا ان عوامل النحو لیست عوامل فی الحقیقة بل علامات لان المؤثر
هو المتکلم ولا باس بجعل العدمی علامة علی الوجودی کخلو المصر عن السلطان علامة علی اضطرابه
قوله فقال بعضهم الابتداء عامل فی المبتدأ والمبتدأ فی الخبر وانما لم یکن الابتداء عاملا فی
الخبر لانه عدمی وهو لا یکون عاملا واما فی المبتدأ فللضرورة لانه لا یوجد شئ سوی الابتداء
ولو جعل الخبر عاملا فیه لزم الدور قوله ان کل واحد عامل فی الآخر وانما لم یکن الابتداء عاملا
لانه عدمی وهو لا یکون عاملا واما لزوم الدور فلیس فی الحقیقة لان العلة والسبب عند النحاة
بمعنی العلامة فجاز ان یکون کل واحد منهما علامة لرفع الآخر وایضا الجهة معتبرة لان المبتدأ عامل
ومقدم باعتبار انه ذات والخبر عامل ومقدم باعتبار انه محل الفائدة قوله ای ما ینبغی فان قیل
الاصل عبارة عن القاعدة والمخالفة عنها لا یجوز فینبغی ان لا یجوز قائم زید قلنا الاصل ههنا
بمعنی الاولی فان قیل الا ولویة منقوضة بمعنی القاعدة والراجح والاولی ۱۲

سه لان الاصل یاتی لمعان م

بقولك فی الدار رجل لان تقدیمہ لیس باولی بل لا یجوز قلنا الاولویة فیما اذا لم یمنع مانع وہہنا وجد المانع قولہ لفظا واما رتبة فواجب وان وجد المانع من اللفظ فلذا قید بقولہ لفظا وانما کان الاصل فیہ التقدیم لان المبتدا ذات والخبر حال من احوالہ والذات مقدم على احوالہ فان قیل ان کون المبتدأ ذاتا منقوض بقولنا الصلوة خیر من النوم والحمد لله والانسان نوع والمنطلق زید وکذا القسم الثانی من المبتدا لانہا لیست بذوات وان کون الخبر حالا منقوض بقولہم ہذا زید والمنطلق زید اجیب عن الاول المراد من الذات ما جعل موضوعا یثبت لہ شئ وان کان ہذا الموضوع فی نفسہ من الاوصاف ولا شك ان الخیریة حال الصلوة وکذا ثبوت الحمد لله حال الحمد وکذا النوعیة حال الانسان واما قولہم المنطلق زید فاللام فیہ بمعنى الذی والموصول مع الصلة من الذوات واما القسم الثانی من المبتدأ فنوضرورى ومواضع الضرورة مستثنى عن القواعد وعن الثانی ان معنى قولہم ہذا زید اى مسمى بزید والمسمى من الاوصاف وکذا قولہم المنطلق زید لان الجزئی الحقیقی لا یحمل على الشئ او نقول ان معنى قولہم المبتدأ ذات والخبر حال اى غالبا فلا یرد شئ فان قیل لیس شئ من المبتدأ ذات لان المبتدأ فی قولہم زید قائم ہو لفظ زید وہو لیس بذات قلنا ان مدلول المبتدأ ذات ومدلول الخبر حال فان قیل ہذا الجواب لیس بشئ لانہ یرد علیہ القسم الثانی من المبتدأ لان مدلولہ لیس بذات قلنا ان مدلولہ ایضا ذات اذ المراد من القائم فی نحو اقائم الزیدان کون الذات متصفة بالقیام فان قیل ہذا الدلیل منقوض بالفاعل فینبغی تقدیم الفاعل على الفعل قلنا ان تاخیر الفاعل عن الفعل لدفع الالتباس بالمبتدأ فان قیل فلیکن الامر بالعکس فلیندفع الالتباس ایضا قلنا تقدیم الفعل فی الجملة الفعلیة لکونہ عاملا فی المحکوم علیہ والعامل مقدم على المعمول وایضا الفعل محتاج الى الاسم وہو مستغن عن الفعل فارادوا فی الجملة المرکبة منہما تتمیم الناقص بالکامل قولہ لفظا فان قیل التفریع الآتی لیس على تقدم المبتدأ من حیث اللفظ بل على تقدمہ رتبة فلا یصح قولہ لفظا قلنا ان عبارة الشارح بحذف المعطوف اى لفظا ورتبة فالتفریع على المعطوف قولہ فی دارہ زید وانما لم یقل فی دارہ رجل اذ لا یجوز لاحد ان یناقش فی اصالة تقدیمہ لوجوب تاخیرہ فان قیل ان قولہ جاز فعل وجعل فی دارہ زیدا فاعلا لہ لا یصح لان الفاعل لا یکون الا مفردا وفی قولہ فی دارہ زید جملة قلنا ان فاعلہ مقدر اى جاز قولہم قولہ وامتنع قولہم فان قیل لما کان ہذا الترکیب ممتنعا فلم یکن من قولہم لان کونہ من قولہم یستدعی ان یکون مستعملا بینہم فحینئذ کیف یصح قولہ وامتنع قولہم قلنا ان استعمال ہذا الترکیب باستعمال اجزائہ اعنی صاحبہا فی الدار فان قیل امتناع ہذا الترکیب لا یتوقف على الاصل المذکور فانہ لو لم یکن ہذا الاصل فہو ممتنع ایضا للزوم الاضمار قبل الذکر قلنا الاصل المذکور علة المجموع من حیث المجموع لا علة کل واحد وعلة المجموع جاز ان یکون باعتبار احدہما فان قیل مرجع

ـه فمراده اى الترکیب المذکور ممتنع ۱۲ الضمیر فی الترکیب المذکور ما ـه والاصل تقدیم المبتدا ۱۲ ـه فالدال على الذات مقدم على الدال على الحال ۱۲

ـه من تقدیم المبتدا او ہو کون الخبر محمولا للمبتدا او کما یجئ ۱۲ ـه اى الاسماء المذکورة من لفظ الصلوة والحمد ۱۲ ـه بان یکون الخبر مقدما والفعل موخرا ۱۲ ـه فیعتبر الغلبة فی قولہ والاصل فی المبتدا التقدیم ۱۲

خبر فہو مقدم رتبة على الضمير الذى هو المضاف اليه للمبتدا و فيكون مقدما رتبة على الضمير **قلنا** انه ليس بين المضاف والمضاف اليه رتبة الشئ فلما كان المضاف مقدما رتبة فكذا المضاف اليه **فان قيل** سلمنا ان مرتبة الخبر مؤخر لكن الدار ليس بخبر بل الخبر هو مجموع الجار والمجرور و مرجع الضمير هو الدار فقط وايضا الخبر متعلقهما فجاز ان يقدر قبل الضمير فلا يلزم الاضمار قبل الذكر **قلنا** الدار وان لم يكن خبرا لكن فى حيز الخبر فله حكم الخبر ومرتبة الخبر مؤخر فكذا مرتبة ما فى حيزه و عن **الثانى** ان متعلق الجار والمجرور عامل فيهما والاصل فيه ان يكون متصلا بالمعمول **قوله** وقد يكون المبتدأ نكرة **فان قيل** المناسب ان يذكر بعد مسئلة اصالة تقديم المبتدأ على الخبر مسئلة وجوب التقديم على الخبر وهى قوله اذا كان المبتدأ مشتملا على ماله صدر الكلام لانه من فروع هذا الاصل **قلنا** نعم لكن المصنف راعى مناسبة اخرى فاشار بعد اصالة تقديم المبتدأ الى اصالة تعريفه بقوله و قد يكون المبتدأ نكرة ثم انه اشار الى اصالة كون الخبر مفردا بقوله والخبر قد يكون جملة **قوله** وان كان الاصل فيه هذا لحاصل اما افاد كلمة قد من معنى التقليل **قوله** انما هو الحكم على الامور المعينة لان الحكم على المجهول غير معين بان يقال رجل قائم لان العلم بقيام رجل ما فى الدنيا حاصل لكل احد بخلاف الخبر لان الاصل فيه التنكير لانه لو كان معلوما فما الحاجة الى الحكم به الا ترى انهم قالوا ان قولك السماء فوق الارض قبيح لان فوقية السماء على الارض معلوم بالبداهة وايضا المقصود من الخبر بيان الحكم وهو يحصل بالنكرة فلا حاجة الى الامر الزائد وهو التعريف وايضا لو كان الخبر معرفة يلزم الالتباس بالصفة ودفع الالتباس بضمير الفصل لا يثبت الاصالة بل هو دليل عدم الاصالة **قوله** ولكنه التقييد الخ **دفع وهم** وهو قوله اذا تخصصت قيد اتفاقى فلا يثبت الاحتراز عن النكرة المحضة فدفع انه قيد احترازى **قوله** بوجه ما كلمة ما زائدة او صفة وجه اى بوجه اىّ وجه **فان قيل** الاخصر ان يقال اذا تخصصت مثل ولعبد مومن بدون قوله بوجه ما لان تخصيصه منحصر فى مثل الامثلة المذكورة ولفظ وجه ما ينبئ من عدم الانحصار **قلنا** لا نسلم الانحصار فى الامثلة المذكورة لانه قد يثبت التخصيص بالاضافة الى النكرة وهو غير مذكور فى امثلة المصنف **قوله** اذ بالتخصيص يقل اشتراكها **فان قيل** ان فى قوله ما احد خير منك وقوله ارجل فى الدار ام امرأة القلة غير مستقيمة بل فيه قطع الاشتراك **قلنا** ان عبارته بحذف المعطوف اى التخصيص يقل اشتراكها او ينقطع فالاول فيما اذا كان صفة وهى قد يكون حقيقة كما فى ولعبد مومن او حكما كما فى الامثلة الاربعة والثانى فيما اذا وقعت النكرة فى حيز النفى فالحاصل ان الكل ستة امثلة خمسة بالاول وواحد بالثانى **فان قيل** لا يكون المبتدأ نكرة على الاطلاق الا اذا كان مفيدا نحو كوكب انقض الساعة ونحو بقرة تكلمت وشجرة سجدت وايضا فرق بين المعرف باللام الدهر

قوله كوكب انقض الساعة الخ اى ستارہ بود کہ درین ساعت فرو افتاد فکوکب مبتدأ نکرة وقعت فى الابتداء ١٢م

والنكرة تجويز الابتداء باحدهما دون الاخر اجيب عن الاول ان ما ذكرت مذهب ابن جنى و
عند الجمهور لا يصح الابتداء بالنكرة المحضة وانكانت مقيدة وعن الثانى ان صحة الابتداء باللام
الذهنى ممنوعة كما فى صدر الكتاب قوله تخصص لصفة فان قيل التخصيص الفردى بالصفة مصحح
واما التخصيص النوعى بالصفة كما فى المثال المذكور فهو غير مصحح لانه لوكان مصححا لزم صحة الابتداء
بقوله انسان حساس لان الانسان نوع توجد فيه التخصيص النوعى مع انه لا يصح الابتداء
فعلم ان التخصيص النوعى غير معتبر قلنا التخصيص النوعى بالصفة معتبر والا فالتخصيص فى
الاية من اى باب مع انه لا ابتداء فى الاية من التصحيح فان قيل فليكن التخصيص فى الاية بالعموم
اذ لا يخرج فرد ما من هذا الحكم انما العموم فيه اظهر من عمومه نحو تمرة خير من جرادة
لاحتمال خروج الدود عنه اذ التمر الذى اكله الدود ليس بخير من الجرادة قلنا لو لم يصف
العبد بالمومن لم يصح الابتداء لعدم صحة الحكم اى لو لم تقيد العبد بالمومن لا يصح قوله من مشرك
لانه حينئذ دخل المشرك فى العبد ايضا فيلزم الخيرية على النفس فان قيل فرق بين
صحة الحكم وصحة الابتداء فان الحكم فى قوله الاربعة نصف الاثنين غير صحيح مع ان الابتدائية
بها صحيحة وكذا قوله كل رجل كافر فى النار الحكم لا يصح والابتدائية صحيحة قلنا فرق بينهما فى
المصحح للابتدائية فى قوله الاربعة هو اللام وفى كل رجل هو كلمة كل واما العموم فى الاية لا يكون
الا بالصفة لان النكرة الموصوفة تعم فان قيل الصفة فى الاية جاءت لتحقق المصحح وهو العموم
لا التصحيح اى لا نفس العموم فيكون الصفة الة العموم فلا يصح قول الشارح فتخصص بالصفة فالاولى
الاضافة الى الالة نادرا اجيب عنه اصل الاعتراض ان التخصيص النوعى بالصفة معتبر
لانه يقبل الاشتراك وانما لم يعتبر فى انسان لان التخصيص النوعى فيه من حيث المعنى لا من
حيث اللفظ وذلك غير معتبر لان التخصيص عبارة عن التقييد وهو لا يكون الا باللفظ الا
الا ترى انه يصح الابتداء بقولنا حيوان ناطق حساس مع ان الحيوان بعد توصيفه بالناطق
انسان ولا يصح بقولنا انسان حساس لان التخصيص فى الانسان من حيث المعنى وفى الحيوان
من حيث اللفظ فان قيل لا يصح اضافة المثل الى قوله ولعبد مومن لان المضاف اليه لا يكون
الا اسما وقوله ولعبد مومن جملة قلنا انه ليس بمضاف اليه بل هو مقول تقديره مثل قوله تعالى
وقوله ولعبد مومن مقول القول قوله فان المتكلم بهذا الكلام لان السوال بالهمزة وام عن التعيين
بعد العلم بحصول احدهما فان قيل المعتبر فى التخصيص علم المخاطب دون المتكلم لانه عالم
فى النكرة المحضة ايضا قلنا ان ههنا كما يعلم المتكلم كذلك يعلم المخاطب ايضا لان معناه اى
من الامرين المعلوم كون احدهما فى الدار كائن فيها فيكون من قبيل التخصيص بالصفة فان قيل
لا يصح جعل المعلوم صفة الامرين لعدم المطابقة قلنا صفة باعتبار حال متعلق الموصوف
لا باعتبار حال الموصوف فلا يشترط المطابقة فان قيل التخصيص المستفاد من الدليل

له اى بعموم الفرد وزال تصحيح الابتداء ١٢ له اى بعموم الجنس وهو كالعبد ... منه الا بيان ١٢

منتف فی مثل رجل فی الدار من غیر ذکر المرأة فینبغی ان یمتنع الابتداء به[1] مع انه صحیح کما قال مولٰنا عبد الغفور فاجاب مولٰنا عصام الدین ان هذا القول مختصر من قولنا ارجل فی الدار ام امرأة وحکم المختصر من الکلام والمطول سواء فلما صح الابتدائیة بمطوله کذا صح بمختصره ایضا کقولك کوکب انقض الساعة مختصر من قولنا کوکب انقض الساعة فلما صح الابتدائیة بالمطول کذا صح بالمختصر فان قیل الاستشهاد بهذا المثال لایخلو اما عند القائلین بالتخصیص فصحة الابتدائیة به ممنوعة واما عند غیرهم فهو غیر مفید اجیب عن اصل الاعتراض ان المجوز کذلك وقوله فی سیاق الاستفهام لان النکرة اذا وقعت فی سیاقه فهو مصیر بتاویل المعرفة والمصرح یحتمل ان یکون ممن قال به فان قیل ان لانسلم ان المصرح قائل به لانه لوکان قائلا به لما قال فی التخصیص ان للتکلم بهذا الکلام یعلم ان احدهما فی الدار لان هذا الوجه کما قال الشارح کذلك قال المصرح فی الامالی قلنا الوجه لایعارض الوجه فیجوز ان یکون لشئ واحد وجوه متعددة فان قیل انه لوقال به فلم قال فی شرح المنظومة ان الاستفهام المجوز للابتداء هو الهمزة المعادلة بام قلنا مراده ان الاستفهام المجوز بلاتاویل بالمعرفة هو الهمزة المعادلة بام وغیرها یحتاج الی التاویل لا انه غیر مجوز اصلا قوله فجعل مبتدأ فان قیل الضمیر فی جعل راجع الی قوله کل واحد مع ان المبتدأ هو رجل واما امرأة فهو معطوف علی المبتدأ والمعطوف علی المبتدأ لیس بمبتدأ بل من التوابع کالمعطوف علی الفاعل لیس بفاعل ولذا اعتبر الشارح قید الاصالة فی تعریف الفاعل قلنا المعطوف علی المبتدأ وان لم یکن مبتدأ حقیقة لکنه مبتدأ حکما او نقول الضمیر فی جعل راجع الی الرجل لا الی کل واحد کما هو الظاهر قوله ما احد خیر منك فان قیل لا یصح جعل احد مثلا لانه ماکان مجردا عن العوامل اللفظیة وهو غیر مجرد عنها وایضا الواجب ان یقال ما احد خیر منك بالنصب فی خیر قلنا هذا تمثیل للمبتداء علی مذهب بنی تمیم لان ما ولا المشبهتین بلیس لا یعملان عندهم قوله فان النکرة فیها ای فی هذه الجملة قوله فتعینت وتخصصت وانما فسر التعیین بالتخصیص لدفع مایقال انه علی هذا یلزم الخروج من البحث لانه فی التخصیص لا فی التعیین فان قیل ان بین العموم والخصوص تضاد فلما افاد العموم فکیف افاد الخصوص قلنا المراد بالتخصص دفع الابهام لا التفرد الذی هو ضد العموم والشمول ولاشك ان العموم یرفع الابهام لان رفع الابهام انما یکون بالامرین اما بالوحدة او بالکلیة قوله بل هو امر واحد فان قیل لانسلم انه امر واحد بل فیه تعدد فیما تری قلنا مرادنا بالوحدة بالنظر الی المحکوم علیه لان الکل جعل محکوما علیه وهو واحد فان قیل فعلی هذا یکون قوله ما احد من المعارف لا من المخصوص قلنا نعم انه من المعارف لکن لیس من المعارف المصطلح علیها فلذا لم یعتد به ولم یعد منها بل من التخصیصات قوله وکذا کل نکرة هذه مسئله ابتدا من الشارح او دفع وهم وهو انه لماکان التخصیص فی النکرة التی وقعت فی حین النفی فلا یثبت التخصیص فی النکرة التی

له لعدم شئ آخر من المخصصات المذکورة ۱۲م عه ای فیما وقع نکرة لها الاستفهام بدون ام الدالة علی حصول الجزء احد عند المتکلم ۱۲م

وقعت فی الاثبات فدفع بقوله وكذا كل نكرة الخ حاصله ان النكرة اذا وقعت فی حين النفی يصح ابتدائيتها مطلقا سواء قصد بها العموم اولا واذا وقعت فی اثبات فان قصد بها العموم يصح ابتدائيتها وان لم يقصد لم يصح قوله تمرة خير من جرادة هذا قول امير المومنين علی كرم الله وجهه فی تعين فدية الجرادة اذا قتلها المحرم قوله قصد بها العموم لان الحكم على الفرد الغير المعلوم لا يصح فعلم ان قصده جنس ذلك الفرد قوله لتخصيصه بما تخصص به الفاعل ای ان تخصيص هذا المبتداء ليس فی نفسه بل باعتبار تخصيص الفاعل ثم يرد عليه ان التخصيص فی الفاعل بتقدم الحكم ولا تقدم ههنا فاجاب الشارح بقوله لتشبهه به ای ان ههنا وان لم يتقدم الحكم لكن تقدم فيما شبه به وهو الفاعل فالتخصيص فيه باعتبار المشبه به ثم يرد عليه فی ای شئ شبه هذا المبتدأ بالفاعل فاجاب الشارح بقوله اذ يستعمل الخ يعنی ان هذه الجملة الاسمية تستعمل فی موضع الجملة الفعلية وهی تفيد تخصيص الفاعل كما بين الشارح فكذا هذا فان قيل من علم انها تستعمل فی موضع الفعلية فليكن مستانفة قلنا انه علم من انهم يعنون من هذه الاسمية الحصر والاداة غير موجودة فيها وفی الفعلية وجدت الاداة فيها وفی الفعلية وجدت الاداة وهی الاستثناء بعد النفی حاصل ما ذكره الشارح وليس مراد الشارح ان هذا المبتدأ فی الاصل فاعل ثم قدم كما يعلم من بعض الشروح لانه لا يدل على هذا المعنى شئ من عبارة الشارح وقال صاحب الغاية انها تخصص لان اصل شر اهر ذا ناب اهر شر ذا ناب فشر بدل الفاعل وهو الضمير فی اهر وبدل الفاعل فی حكم الفاعل ثم قدم لافادة الحصر فان قيل ما السر فی انه بدل الفاعل ولم يكن عين الفاعل مع امكانه وايضا لا نسلم انه بدل لانه اذا ابدل النكرة من المعرفة وجب النعت فی البدل ولم يوجد ايضا ان تخصيص الفاعل انما يكون بما هو مقدم عليه ولما قدم الفاعل انتفت العلة وانتفاؤها يوجب انتفاء المعلول اجيب عن الاول انه لو حكم انه عين فاعل فكيف يصح تقديمه لان تقديم الفاعل على الفعل لا يجوز[1] وعن الثانی الضمير انما يكون من المعارف اذا علم مرجعه وههنا لم يعلم وعن الثالث ان تخصيصه باعتبار الاصل لانه فی الاصل موخر عن الفعل قوله واعلم ان المهر اشارة الى الاعتراض حاصله انها لما وقعت فی موضع الجملة الفعلية باعتبار الحصر فالحصر مستقيم فيما اذا كان نباح الكلب معتادا لانه متعدد واما فيما اذا كان غير معتاد فهو غير متعدد دفعه للشر فقط والحصر لاخراج الغير ولا غير ههنا ثم اجاب الشارح عنه بقوله فيقدر وصف فيكون فی نفسه متعددا فيصح الحصر فان قيل الاعتراض غير وارد لان المهر بنباح غير معتاد ايضا متعدد لان غير المعتاد قد يكون بمجی الحبيب لان الكلب غير عارف انه عدو او حبيب له

[1] فان قيل الفاعل لا يجوز من حيث الفاعلية بل باعتبار امر آخر وهو الابتدائية قلنا انه تقديم الفاعل صورة وهو لا يجوز كما لا يجوز تقديم الفاعل حقيقة ۱۲ م

تحرير مولينا سيد عبد القيوم رحمهم الله تعالى امين يا رب العلمين

قلنا ان النباح الغير المعتاد مفيد للحزن والحزن ليس الا شر ولو كان للحبيب فلذا التعين للشر فان قيل لا يصح الحصر على التقدير الثاني اذا كان الخير والشر بالنسبة الى صاحب الكلب لان النباح الغير المعتاد يتشاءم به بالنسبة الى صاحب الكلب لا محالة واما اذا كان بالنسبة الى الكلب نفسه يصح الحصر على التقدير الثاني ايضا لانه جاز ان يكون النباح الغير المعتاد خيرا وشرا بالنسبة الى الكلب نفسه لانه كما يرى الامر الشر فيوجد منه نباح غير معتاد فكذلك يرى الامر الخير فيوجد منه نباح غير معتاد ايضا للتشوق قلنا ان النباح الغير المعتاد عند رؤية الامر الخير نادر وهو غير معتبر قوله ادركه العجز في حادثة كانت الحادثة شرا وذلك الرجل القوي بمنزلة ذا ناب فيقال شر اهر ذا ناب قوله بصحة استقراره في الدار فخص الرجل الذي يصح استقراره من الرجل الذي لا يصح استقراره كالرعاة مثلا فان قيل لو اخر الحكم ايضا علم ان المراد من الرجل الذي يصح استقراره في الدار فلا تفاوت بين التقديم والتاخير قلنا لا بد من التخصيص عند تلفظ المحكوم عليه وذلك يستقيم في تقديم الحكم دون التاخير فان قيل على دليل الشارح يلزم ان يكون رجل مبتدأ وفي الدار خبره مع انهم صرحوا بان تقديم الحكم الظرف يوجب مطلقا قلنا ان التخصص بالظرف للتوسع فيه ولا يجوز ذلك في غيره فان قيل هذا الجواب لا يجدي نفعا لان الكلام في ان تقديم الخبر الظرف عليه كما يكون في قوة التخصيص بالصفة كذلك تقدم غير الظرف في قوة التخصيص بالصفة فلا بد ان يكون رجل مبتدأ في قائم رجل ايضا اجيب عن اصل الاعتراض انهم انما شرطوا كون الخبر ظرفا لانه يتعين كونه خبرا بخلاف قائم رجل فانه لا يتعين كونه خبرا لجواز ان يكون قائم مبتدأ على قول من يجوز اعماله بلا اعتماد واما في الدار رجل فلا التباس فيه لان الجار والمجرور لا يصح ان يكون مبتدأ فان قيل ان ههنا ايضا التباس المبتدأ بالفاعل لان رجلا يحتمل ان يكون فاعلا للظرف على قول الاخفش والكوفيين فانهم كما قالوا باعمال الصفة بلا اعتماد كذلك قالوا باعمال الظرف بلا اعتماد اجيب عن الاصل ان الخبر اذا قدم فهو واقع في غير موقعه فيكون ضعيفا فلا يخصص به المبتدأ بخلاف الظرف فانه في اي موضع وقع فهو موضعه فلا يكون ضعيفا فيخصص به المبتدأ قوله بالنسبة الى المتكلم اي باضافته الى الياء لان تقديره سلامي عليك فان قيل من اين علم انه مضاف الى المتكلم قلنا ان اصله سلمت سلاما عليك فقوله سلاما تاكيد السلام الذي في ضمن سلمت وهو منسوب الى المتكلم فكذا هذا فان قيل من اين علم ان اصله سلمت سلاما فليكن جملة براسها قلنا لان السلام مصدر والاصل في المصادر ان يكون مسبوقة بالافعال كما قال المصرح للمصدر اسم الحدث الجاري على الفعل فان قيل لما كان اصله جملة فعلية فمن اي جهة جعلت اسمية قلنا لقصد الدوام والاستمرار لان الاسمية تدل على الدوام والاستمرار والفعلية على الحدوث فلا تكون ابلغ في الدعاء فان قيل ان قوله عليك ظرف وهو مقدر بالفعل على الاكثر فيكون سلام عليك جملة اسمية خبرها فعل والاسمية التي خبرها فعل لا تدل على الدوام قلنا نعم انها لا تدل على الدوام اذا لم تكن معدولة عن الفعلية وههنا معدولة او نقول الظرف ههنا مقدر باسم الفاعل بغرض الدلالة على الدوام قوله فكانه قال سلامي تفريع على قوله بالنسبة

لہ بتخصيص المبتدأ النكرة [illegible]

لہ يعني اذا كان رجل صاحب قوة وادركه العجز في واقعة يضربون المثل ويقولون شر اهر ذا ناب ١٢

الی للتکلم فان قیل فعلی هذا یکون معرفۃ لانه مضاف الی یاء المتکلم فلا یکون من باب التخصص قلنا ان ما قال الشارح حاصل المعنی والمراد سلام منی علیک فیکون ترکیبا توصیفا فلا یفید التعریف وانما قال کانه بکلمۃ الشک لان فیه اعتبار حالۃ النصب فی حالۃ الرفع فان قیل لا نسلم ان معنا سلام علیک سلمت سلاما علیک لان معنی سلمت لیس الا قلت سلام علیک فیلزم التسلسل لان سلام علیک فی قولک قلت سلام علیک ایضا مبتدأ لان مقولۃ القول جملۃ فاحتاج فی تخصیصه الی تقدیر سلمت اخر مثله وذلک الی تقدیر اخر مثله الی ما لا یتناهی قلنا ان ههنا لا یحتاج الی تقدیر سلمت اخر بل تخصیص المبتدأ بسلمت الذی ابدلت قلت منه فان قیل فعلی هذا یلزم الدور اذ یحتاج سلمت سلاما علیک الاول فی بیان معناه الی قلت سلام علیک وقوله قلت سلام علیک لان قلت یقتضی للمقولۃ والمقولۃ محتاجۃ فی تخصیصه الی سلمت لان احتیاج الجزء یوجب احتیاج الکل اجیب عن الاصل لا نسلم ان معناه قلت سلام بل معناه قلت السلام باللام لان قلت ابدلت من سلمت مع بقاء معنی التخصیص فی سلام واجیب ایضا انا لا نسلم ان معنی سلمت قلت بل سلمک الله فلا یرد شیء ثم فی الجوابین نظر اما فی الاول فهو ان سلام لما کان مصدر سلمت الذی معناه قلت السلام علیک کان معنی السلام علیک قول سلام علیک فقوله قولی مبتدأ وقوله سلام علیک مقولته فلا بد من الخبر فیکون تقدیره قولی سلام علیک علیک فیلزم التکرار فی الخطاب واما فی الثانی فان معناه لما کان سلمک الله فهو یخالف عن قول الشارح لانه قال تخصیصه بالنسبۃ الی المتکلم وعلم من هذا ان تخصیصه بالنسبۃ الی الغائب وهو الله اجیب عن الاول انه فرق بین الخطابین لان الاول خطاب عام والثانی خاص علی الشخص المعین وعن الثانی ان ما قال الشارح بالنظر الی الظاهر وما قال ههنا بالنظر الدقیق اولنقول المقصود هو التخصیص ‑×‑×‑×‑×‑×‑× وهو لا یختلف سواء کان بالنسبۃ الی المتکلم او الی الله تعالی فان قیل التخصیص بالمتکلم لا یجری فی کل دعاء لعدم جریانه فی ویل لک اذ لیس معناه ویلی منه الغائب هو لعدم صحۃ المعنی لان الویل بمعنی الهلاک فیکون المعنی هلاک لک لا هلاکی لک لعدم الفائدۃ فلا حاجۃ الی ازدیاد المثل فی قوله ومثل سلام علیک قلنا فی تقدیره بان المراد بالویل دعاء الشر اطلاقا لاسم المسبب وهو الهلاک علی السبب وهو دعاء الشر تقدیره دعائی شر لک فان قیل لو قدم الجار والمجرور بان یقع علیک سلام لا یحتاج الی التکلیف فما الباعث علیهم انهم اخروا الجار والمجرور قلنا الباعث علیهم امتیاز السلام عن الرد واجاب عبد الغفور انما اخر الجار والمجرور لئلا یتوهم السلام عن اللعنۃ قوله هذا هو المشهور ای ما ذکر من التخصیصات وفیه اشارۃ الی بیان الخلاف قوله قال بعض المحققین وهو ابن الدهقی قوله منهم ای من النحاۃ قوله الی هذه التکلیفات اما التکلیف فی قوله ولعبد مومن فلان المعتبر هو التخصیص الفردی

له ای النسبۃ الی المتکلم وهو لا یکون الا بالنصب ۱۲

بالصفة وهذا النوع كما مر واما في قوله ارجل في الدار ام امرأة فلان التخصيص معتبر بالنسبة الى المخاطب وهذا بالنسبة الى المتكلم واما في قوله ما احد خير منك فلانه تعريف لا تخصيص واما في قوله شر اهر ذا ناب فلان التخصيص بالفاعل باعتبار تقدم الحكم ولا تقدم ههنا واما في قوله في الدار رجل فلان التخصيص فيه باعتبار تقدم ما هو غير الاصل واما في سلام عليك فلان فيه اعادة كون المعنى في حال الرفع على ما كان في حال النصب **قوله** الركيكة الواهية بيان الركيكة اى الضعيفة حاصله ان المخاطب لو كان جاهلا بالنسبة صح الاخبار وان كان المخبر عنه نكرة كما في كوكب انقض الساعة لان كثيرا ما يعلم بزوال الكوكب فلما اخبر له حصل له العلم وكذا الخوشجرة سجدت وبقرة تكلمت وان كان عالما بها لم يصح الاخبار وان كان المخبر عنه معرفة نحو زيد شئ لان من الامور البينة انه شئ **قوله** رجل قائم لعدمه لان العلم بقيام رجل ما في الدنيا ثابت بكلواحد فلا فائدة في الاخبار **قوله** وهذا القول اقرب للصواب لانه خال عن التكليف فيه اشارة الى الاعتراض على المص رح **اقول** لا خلاف بين ابن دهن والنحاة في الحقيقة لانهم ايضا قائلون بقوله لكن لما كان فهم للمبتدى لا يمتاز بين مواد الفائدة وغير الفائدة اخترعوا هذه التخصيصات لفهم المبتدى بانه ان كان فيه هذه التخصيصات ففيه فائدة والا فلا[1] **قوله** ولما كان الخبر معرفا جواب سوال وهو ان ذكر الخبر مر بقوله وهو المجرد المسند به فما الحاجة الى قوله والخبر قد يكون جملة فاجاب بقوله ولما كان الخبر المعرف **قوله** لكونه قسما من الاسم **فان قيل** ان اراد بكونه قسما من الاسم جعله مختصا بالمفرد حقيقة فهو ممنوع لان الخبر في قوله المهمل جسق ليس بمفرد حقيقة وان اراد به جعله مختصا بالمفرد اعم من ان يكون حقيقة او حكما فهو مسلم لكن عدم كون الجملة داخلة فيه ممنوع **قلنا** انه اراد بالمفرد ما يكون حقيقة واما قوله المهمل جسق فتركيبه ممنوع لانه مستلزم لحمل الاخص على الاعم وهو باطل **فان قيل** لا نسلم ان جسق اخص لان الخصوص والعموم من خواص الموضوعات وهو ليس منها **اجيب** عن اصل الاعتراض انه اراد بالمفرد ما هو حقيقة لكن المراد بالمفرد الحقيقي ما يقابل الجملة اى ما ليس بجملة فدخل جسق وخرج الجملة **قوله** والخبر قد يكون جملة لان المقصود من الخبر بيان الحكم وهو كما يقع بالمفرد كذلك يقع بالجملة **قوله** ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية بمعنى انها نائبة عنها **فان قيل** الظرفية مذكورة في قول المص رح بقوله وما وقع ظرفا فالاكثر الخ **قلنا** معنى قوله ولم يذكر الظرفية اى لم يذكر مثالها ولم يذكر الشرطية لانها داخلة في الاسمية او الفعلية لان الشرط عند اهل العربية قيد للجزاء والجزاء قد يكون اسمية وقد يكون فعلية **قوله** واذا كان الخبر جملة الخ اشارة الى الامرين احدهما بيان الدليل بقوله فلا بد والاخر بيان صحة دخول الفاء في قوله فلا بد لانها تقتضي الشرط **قوله** فلا بد من عائد **فان قيل** ان قوله بدّ اسم لا التي لنفي الجنس وقوله من عائد متعلق بقوله بد وخبرها محذوف اى لا بد من عائد لها فيكون الاسم مشابها بالمضاف في عدم اتمام معناه بدون التعلق فيلزم ان يكون منصوبا منونا لا مبنيا على الفتح لان اسم لا اذا كان مضافا او مشبها

[1] اى وان لم يكن في هذه التخصيصات فائدة فلا فائدة فيه ١٢

بالمضاف یکون منصوبا قلنا لا نسلم ان قوله من عائد متعلق الاسم بل هو خبر فیکون الاسم نکرة مفردة قوله فی الجملة الواقعة الخ اشارة الی بیان العائد فی الجزاء الی الشرط فان قیل لما کان غرضه بیان العائد ینبغی ان یقال فیهما قلنا لتم الاصل کذلک الا انه اذا وضع المظهر موضع المضمر هو ایضا عائد قوله یربطها به الضمیر المستتر راجع الی لفظ العائد والبارز الی الجملة وفی به الی المبتدأ فان قیل لم قال من عائد ولم یقل من ضمیر مع انه المقصود قلنا لا نسلم ان المقصود هو الضمیر فقط بل المقصود احد الامور الاربعة کما بین الشارح فان قیل ما الفرق فی ان الجملة اذا وقعت خبرا یکفی فی العائد احد الامور الاربعة واذا وقعت صفة لابد فی العائد من الضمیر فقط قلنا الخبر من ضروریات المبتدأ فیکفی فیه ادنی عائد والصفة لیست من ضروریات الموصوف فلابد فیهما من عائد قوی فان قیل الصلة ایضا من ضروریات الموصول فینبغی ان یکفی فیه عائد ما مع انه لابد فیه ان یکون ضمیرا کما قال المصنف والعائد ضمیر له والیضا ان کون الخبر من ضروریات للمبتدأ لا یخلو اما الذات المبتدأ او بحیثیة کونه مبتدأ فان کان الاول فالضرورة ممنوعة وان کان الثانی فالموصوف من حیث الموصوف یکون لصفة ایضا من ضروریاته اجیب عن الاول ان الصلة مثل الصفة فی التقیید وعن الثانی المراد بالمبتدأ ای من حیث المبتدأ ومعنی کون الخبر ضروریاله ای لا یؤدی معنی الخبر بشیء اخر بخلاف الصفة فانها یؤدی معناها بشیء اخر فان معناها التقیید وهو یحصل بالحال والبدل ایضا فان قیل کما ان الصفة لیست من ضروریات الموصوف کذا الحال لیست من ضروریات ذی الحال فمن این شرط فی الجملة التی وقعت حالا انه لابد من الضمیر والواو معا وفی الصفة لابد من الضمیر فقط قلنا الحال منصوب وهو من الفضلات فتکون البعد من ذی الحال فلابد فیهما من اقوی العائد قوله کاللام فی نعم الرجل زید فان زید مبتدأ ونعم الرجل خبره قدم علیه هذا علی تقدیر ان یکون المخصوص بالمدح مبتدأ وجملة نعم الرجل خبرا له واما علی تقدیر ان یکون المخصوص خبر المبتدأ المحذوف فلیس من هذا الموضع لان الجملة لا تقع خبرا ح وانما اشترط لفعل المدح من المخصوص لان المدح موضع المبالغة ولا شك ان فی التفصیل بعد الاجمال مبالغة قوله الحاقة ما الحاقة اصله ما هی وانما وضع المظهر موضع المضمر لتعظیم لان یوم القیامة معظم ثم کلمة ما استفهامیة مبتدأ وقوله هی خبره ثم الجملة خبر عن المبتدأ الاول وهو الحاقة وکذلک قوله القارعة ما القارعة قوله وقد یحذف العائد دفع وهم وهو کما انه لابد فی الجملة من العائد کذا لابد من ذکره فدفع بقوله وقد یحذف العائد قوله اذا کان ضمیرا دفع وهم وهو ان المراد بالعائد هو العائد مطلقا فدفع بقوله اذا کان ضمیرا لان العائد بغیر الضمیر وقع قلیلا فلو حذف فلم یسبق الذهن الیه وایضا فی حذف اللام یفوت العهدیة وفی الحاقة یفوت البتة ای فوائد مذکوره ۱۲

له بدل قوله فی الجملة الواقعة ۱۲ سه فی قوله وقد یحذف العائد ۱۲ سه ای اسم لا دھو قوله بکل ۱۲ سه بقوله و ذلک العائد ۱۲

علی عظمتہ وفی هو الله احد یفوت مرجع الضمیر ونفس الخبر واما فی الضمیر لا یفوت شیء سؤال عائد
وهو نعلم بالقرینة قوله الکرمنه فان قیل الالف واللام فی الکر...... عائد فلا حاجة الی تقدیر
قوله منه قوله اللام فی الکر اداة لانه لیس المقصود هو الکر المعین او نقول ان عائدیة الالف
واللام انما عرف فی افعال المدح والذم فان قیل ان قوله منه فی الترکیب لا یخلو اما صفة الکر او
حال منه فعلی الاول یلزم توصیف المعرفة بالنکرة لان الجار والمجرور بتاویل الجملة وعلی الثانی
یلزم الحال من المبتدأ لان الکر مبتدأ ثان قلنا انه صفة منه لکن اللام فی الکر زائدة فلا یکون
معرفة او نقول انه حال من الکر لکن لیس بحال من الکر المذکور بل من الکر الذی هو ضمیر
فی بستین وهو فاعل الظرف فان قیل الحال لا یتقدم علی العامل المعنوی والظرف منه
قلنا نعم الحال لا یتقدم علیه الا اذا کان ظرفا او نقول لو قدم قوله منه بعد بستین لم یکن محلا
للنقض فان قیل ان قوله السمن مبتدأ اول وقوله منوان مبتدأ ثان والحال ان منوان
نکرة محضة فکیف یکون مبتدأ قلنا انه تخصص بالصفة المقدرة وهی قوله منه قوله ای الخبر الذی
فان قیل ان کلمة ما لا یخلو اما عبارة عن الخبر او بمعنی الذی فعلی الاول لا یصح دخول الفاء فی الخبر
اعنی قوله فالاکثر لانه انما یصح اذا کان المبتدأ اسما موصولا وعلی الثانی یلزم الخروج عن البحث
قلنا انها بمعنی الذی لکن بحذف الموصوف تقدیره ای الخبر الذی فهو من قبیل اسم الموصوف
بالموصول قوله اوجارا ومجرورا فان قیل ان الظرف حقیقة فی الزمان والمکان واطلاقه علی
الجار والمجرور مجاز بعلاقة الاحتیاج الی المتعلق فمن ارادة المجموع یلزم الجمع بین الحقیقة والمجاز قلنا
ارادتهما من لفظ الظرف بطریق عموم المجاز وهو ما یحتاج الی المتعلق او نقول المصنف مالکی وعنده
یجوز الجمع بین الحقیقة والمجاز قوله من النحاة وهم البصریون فان قیل الاحضر ان یقال فالاکثر
من البصریین بکلمة من البیانیة وایضا المناسب ان یقال وما وقع ظرفا فهو مقدر خلافا
للکوفیین لان المصنف تابع البصریین فیذکر مذهب البصریین علی الاطلاق ویذکر الخلاف
لو وقع من احد اجیب عن الاول انما لم یقل ذلک لئلا یتوهم ان کلمة من للتبعیض وعن
الثانی انما قال فالاکثر اشارة الی وجه اختیار مذهب البصریین ای انما اختار مذهب البصریین
لکثرتهم قوله علی انه کلمة علی اما من المتن کما یعلم من عبارة عبد الغفور او من الشرح کما یعلم من تحریر
عبد الرحمان فلو کان من الشرح فهو جواب سوال وهو ان قوله فالاکثر مبتدأ وقوله انه مقدر خبره
والحال انه لا یصح الحمل فزاد الشارح قوله علی ای فالاکثر متفق علی انه قوله ای مؤول اشارة
الی الامرین احدهما جواب سوال وهو ان حمل التقدیر علی الظرف لا یصح لانه مذکور غیر مقدر
والاخر دفع وهم وهو ان تقدیر الجملة فی نظم الکلام فیلزم ان یکون الجملة محذوفة ولیس کذلک
بل الخبر والجملة نفس الظرف فقال الشارح ان المقدر ههنا بمعنی المؤول ای لیس المراد بالمقدر
ههنا ما یقابل المذکور بل المراد منه ما هو خلاف الظاهر من قبیل ذکر الاخص وارادة الاعم

لان المؤل عبارة عما هو خلاف الظاهر وهو اعم من المقدر فان قيل الظرف مفرد فكيف يقال له الجملة قلنا بسبب تقدير الفعل فيه يصير جملة فان قيل فعلى هذا لا يكون الظرف جملة بل الجملة مقدرة فيه لان الفعل مع الفاعل جملة فكيف يصح قولك بل الخبر والجملة نفس الظرف قلنا الباء في قوله بتقدير الفعل للسببية اى اطلاق الجملة يكون على الظرف بسبب تقدير الفعل والسبب خارج عن الشئ وذلك الفعل يكون من الافعال العامة غالبا كما قال الشاعر ؎ افعال عامه چار که از اہل عقول ست ؛ كون ست وثبوت ست ووجود ست حصول ست ؛ وقد يكون من الافعال الخاصة اذا انساق الذهن اليها بحسب المقام وقد قالوا لا يجوز اظهار ذلك العامل لوجود القرينة وهى الشهرة وسد المسد وهو الظرف فان قيل كلامهم هذا يدل على ان تقدير العامل واجب فى الظرف فيشكل بقوله نعم فلما راٰه مستقرا عنده لان العامل فى المستقر هو الفعل المتقدم وفيه معنى الظرف لانه حال قلنا ان مستقرا بمعنى ساكنا اى ليس بمتحرك فهو مفعول ثان له فلا اشكال قوله بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل لانه ليس بجملة بل شبه جملة قوله فانه يصير مفردا فان قيل قال الفاضل السمرقندى ان ما هو بتقدير اسم الفاعل قد يكون جملة ايضا كما اذا كان بعد حرف النفى والف الاستفهام مثل ما فى الدار زيد فانه جملة كما مر فى القسم الثانى من المبتدا قلنا لم لا يجوز الفرق بين اسم الفاعل المذكور الواقع بعدهما وبين اسم الفاعل الذى تقديره واجب قوله ان الظرف لا بد له من متعلق لان الظرف لا يكون الا مفعولا فيه فلا بد له من متعلق عامل فيه فان قيل ان النسبة الظرفية تستدعى الظرف والمظروف ولا تستدعى شيئا آخر غيرهما لان ما قبل فى مظروف وما بعدها ظرف نحو زيد فى الدار فلا حاجة الى المتعلق قلنا لا يتصور ظرفية الدار لزيد مثلا بدون الوجود والحصول كما هو الظاهر فيتوقف على الامر الآخر وهو الوجود مثلا فلذا قالوا لا بد له من متعلق قوله والاصل فى العمل لانه موضوع للعمل بقرينة عدم خلو الفعل عن العمل بخلاف غيره فان قيل ان مراد الاكثر من تقدير الظرف بالجملة وجوب تقديرها والدليل يدل على الاولوية قلنا لما كان تقدير الفعل اولى فاختاروه واستعملوه ولم يخالفوا عنه فيكون لازما فى البقاء قوله والاصل فى الخبر الافراد بوجوه اربعة الاول ان الخبر قسيم المرفوع وهو قسم الاسم وهو ليس الا من المفردات والثانى ليوافق الركنان لان المبتدا ليس الا مفردا فينبغى ان يكون الخبر ايضا مفردا ليوافق المبتداء والثالث انه لا يحتاج الى العائد والرابع انه لا فائدة فى الزمان وتقوى الحكم والفعل يدل عليهما فان قيل ان دليلهم لا يثبت خصوصية اسم الفاعل بل يتناول الصفة مطلقا وقول الشارح فيما سبق من قوله بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل يدل على خصوصية اسم الفاعل قلنا ذكر اسم الفاعل فيما سبق للتمثيل وان لم يكن على صورة المثال قوله ثم ان الاصل فى المبتدا فان قيل الغرض من قول المصنف والمبتدأ الخ بيان تقديم المبتدأ وبيانه بقوله واصل المبتدا التقديم فلا حاجة الى ذكره ههنا قلنا المراد بالتقديم السابق ما لا ينافى جواز تاخيره والمراد بالتقديم ههنا

ـــــــ
ـه وهو كونه ليس بمتحرك ۱۲ ـه اى لان اسم الفاعل من حيث هو ۱۲ ـه اى فان اسم الفاعل حين وقع بعد حرف النفى او الف الاستفهام صرفا على جملة ۱۲
ـه وهى الرتبة

مایا فی جواز تاخیره قولہ ای علی معنی وجب له فان قیل المتبادر من کلمة ما لفظه بقرینة بحث النحوی فعلے هذا فات المطابقة بین المثال والممثل لان المثال کلمة من وهو غیر مشتمل علی لفظ الاستفهام اعنی الهمزة قلنا لیس المراد من کلمة ما لفظه بل المراد منه معنے الاستفهام اذ النحوی کثیرا ما یبحث عن المعانی الا تری ان عبد الله داخل فی الکلمة نظرا الی المعنی کما مر فی صدر الکتاب وانما افاد الشارح قوله وجب لیترتب علیه قول المصنف وجب تقدیمه لان وجوب تقدیم المبتدأ فرع وجوب تقدیم معنی الصدارة فان قیل لیس للمعنی صدارة الکلام لان الصدارة لیست الا للالفاظ قلنا معنی قولہ ای معنی وجب له صدر الکلام ای معنی وجب لدال الدال صدره ثم الاشتمال اعم من ان یکون بطریق الجزئیة کما فی قوله من ابوك او علی سبیل المجاورة بامر مقدم علیه مثل غلام من جاءك قولہ کالاستفهام مثل من ابوك والشرط نحو من یکرمنی فانی اکرمه والضمیر للشان نحو هو زید منطلق ودخول اللام الابتداء علی المبتداء نحو لزید منطلق والتعجب نحو ما احسن زیدا هذا ما قال البعض والمشهور ان للمعنی الذی یقتضی الصدارة ستة قال الناظم ؎ شش چیز بود مقتضی صدر کلام؛ در طبع فصیحان شده این نظم نظام؛ شرط وقسم وتعجب و استفهام؛ نفی آمد ولام ابتدا گشت تمام؛ وعند البعض التمنی والترجی ایضا منها وانما یجب الصدارة لمثل الاستفهام لان السامع فی الجواب یشرع فی الجواب قبل اتمام المتکلم الکلام فلو اخر الاستفهام توهم المخاطب ان الکلام خبری فشرع فی الجواب الذی یوافق الکلام الخبری فاذا اتم المتکلم الکلام علم المخاطب ان الکلام استفهامی فح یعدل من الجواب الاول الی الجواب الذی یوافق الکلام الاستفهامی فهو کالذی مشی فی الطریق ثم ظهر له خطأه فح یعدل من الطریق الاول الی الثانی وهو شنیع فکن اهذا فاحفظه فانه عظیم النفع وان کان من الحقیر الذی کان عند الناس نسیا منسیا قولہ حفظا لصدارته مفعول له لقوله فانه ح یجب تقدیمه فان قیل لیس فاعل الفعل والمفعول له واحدا فکیف یجوز تقدیر اللام قلنا معناه حکم بوجوب تقدیمه حفظا لصدارته ولا شك ان فاعل الحکم والحفظ واحد وهو المتکلم کذا قال جمال الدین الجینابی قولہ فان من مبتدأ الفاء للتعلیل لمطابقة المثال مع الممثل فان قیل ان من نکرة محضة فکیف یکون مبتدأ قلنا ان مَن معرفة لان معناه اهذا ابوك ام ذاك ولا شك ان هذا او ذاك من المعارف او نقول نقل عن سیبویه جواز کون المبتدأ نکرة اذا کانت النکرة متضمنة للاستفهام والسر فیه انها معرفة بالاول لانه فی قوة قولنا ازید ام عمرو وام خالد الی اخر الاسماء لکن اورد فی مرتبة الاجمال وقال من ابوك لان عد کل الاسماء محال لعدم التناهی او السر فیه هذا ان اشتراط کون المبتدأ معرفة لیعلم المخاطب علیه وفی صورة الاستفهام زعم المتکلم ان المخاطب عالم والا فکیف یسئل عنه فلا حاجة الی کون المبتدأ معرفة اذا تضمن الاستفهام قولہ وذهب بعض النحاة فان قیل المناسب ان یقول جمهور النحاة لان ما سوی سیبویه کلهم متفقون علی ان من لیس بمبتدأ قلنا انما اطلق الشارح

سه اذ النحوی یبحث عن الالفاظ ۱۲م

له ای فی جواز کون المبتدأ نکرة اذا کانت النکرة متضمنة للاستفهام ۱۲م

لفظ البعض على الجمهور ليكون اشارة الى ضعف مذهبهم ههنا فان قيل لم لم يمثل المص بامثال المتفق عليه وهو قولهم من جاءك فانهم اتفقوا على كون من مبتدأ فيه لان قوله جاءك نكرة قلنا للاشارة الى ان المختار مذهب سيبويه قوله لكونه معرفة ولا يجوز تنكير المبتدأ لا سيما اذا كان الخبر معرفة اقول ان تنكير المبتدأ مضر اذا لم يصح تاويله بالمعرفة وههنا يصح كما بين الشارح بقوله فان معناه اهذا ابوك ام ذاك فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يصح ابتدائية كل نكرة اذ ما من نكرة الا ويصح تاويلها بالمعرفة المذكورة قلنا ان التاويل بالمعرفة يختص في موضع الاستعمال لا مطلقا او نقول انه نكتة بعد ما وقع المبتدأ نكرة قوله اى المبتدأ والخبر اشارة الى بيان المرجع قوله متساويين في التعريف فان قيل لو اكتفى المصنف بقوله او متساويين لكفى فانه اعم من ان يكون التساوى في التعريف والتخصيص فاجاب الشارح بقوله متساويين في التعريف او غير متساويين يعني لو اكتفى به توهم ان يكون المراد هو التساوى في مقدار التعريف مع انه جاز ان يكون تعريف احدهما زائدة على الاخر فان قيل هذا الوهم باق في قوله متساويين فانه يتوهم منه ان يكون التساوى في مقدار التخصيص مع انه جائز ان يكون تخصيص احدهما زائدا على الاخر كما قيل غلام رجل اخر صالح خير منك كما ياتي تحقيقه قلنا هذا الوهم مدفوع في قوله او متساويين لانه لما قال معرفتين سابقا علم ان التساوى في المقدار غير لازم بخلاف قوله او كانا معرفتين فانه ليس شئ مذكورا سابقا يدفع هذا الوهم ثم قال في المغنى مثال التساوى في المقدار قولهم الله ربنا فان قيل ان جعل هذا امثال التساوى في المقدار لا يصح فان اعرف المعارف المضمر ثم العلم وتعريف المضاف مثل تعريف المضاف اليه فعلى هذا لا مساوات بين المبتدأ والخبر في المثال المذكور بل الخبر اعرف قلنا ان ما قال في المغنى مبنى على مذهب المبرد وتعريف المضاف عنده انقص من تعريف المضاف اليه بدرجة فيكون تعريف مضاف الضمير مساويا مع العلم واما مثال غير المتساويين ما قال الشارح بقوله زيد المنطلق فان قيل ان ما قال المصنف منقوض بقولهم بنونا بنو ابنائنا فان هذا المثال كلاهما معرفتان مع تقدم الخبر كما ترى قلنا ان ما قال المصنف لعدم القرينة على كون احدهما مبتدأ والاخر خبرا وههنا وجدت القرينة فان العقل دال على ان قوله بنو ابنائنا مبتدأ وقوله بنونا خبره كما هو الظ فان قيل فعلى هذا لا يصح جعل قوله زيد المنطلق مثالا لعدم القرينة لان فيه قرينة واضحة ان زيدا مبتدأ والمنطلق خبر بوجهين احدهما ان زيدا جزئي حقيقى وهو لا يحمل على الغير فعلم انه محمول عليه لا محمول والثانى انه اذا اجتمع في الكلام الذات والصفة فالمبتدأ هو الذات والصفة هو الخبر وههنا المنطلق صفة وزيد ذات كما لا يخفى قلنا لا نسلم انه مثال لعدم القرينة بل هو مثال لما فيه القرينة على كون احدهما مبتدأ والاخر خبر وان سلم انه مثال لما لا قرينة فيه فالجزئى الحقيقى لا يحمل على الغير اذا اخذ من حيث هو هو واما اذا اراد منه مسمى بزيد فيصح حمله لان صيغة المسمى

۱۲

من الصفات ولا نسلم ان المنطلق صفة لان الالف واللام اذا دخل على اسم الفاعل يكون موصولة والموصول مع الصلة من الذوات فيحتمل ان يكون مبتدأ والخبر هو المسمى بزيد فيكون حالا من احواله اعلم ان الضابطة فى كون احدهما مبتدأ والاخر خبرا فيما اذا كانا معرفتين ان ما زعمت ان السامع يطلب الحكم بكونه وصفا للاخر يجعله خبرا **قوله** او كانا متساويين اى او كانا نكرتين متساويين فى التخصيص **قوله** فى اصل التخصيص **دفع وهم** وهو ان المراد بالتساوى ما يكون فى قدر التخصيص فعلى هذا لو قيل غلام رجل صالح خير منك لا يجب تقديم المبتدأ لان تخصيص المبتدأ ههنا بمرتبتين بالاضافة والصفة وتخصيص الخبر بمرتبة واحدة اى بالصفة فقط لان قوله منك صفة خير على الظاهر **فان قيل** لم اورد الشارح هذا المثال ولم يكتف بالمثال الذى اورده المصنف مع ان فيه ايضا تخصيص احدهما وهو افضل منى على الاخر لان ضمير المتكلم اعرف من ضمير المخاطب **قلنا** زيادة التخصيص فيه اظهر من الزيادة التى اورده المصنف لانه لا زيادة فى مثال المصنف لاحدهما على الاخر بحسب الظاهر لان التخصيص فيهما بالصفة فقط وان كان احد الصفتين اخص من الاخر **قوله** او كان الخبر فعلا له اى للمبتدأ **فان قيل** الفعل لا يكون الا لفاعل فكيف يصح قوله فعلا للمبتدأ وايضا لا يطابق المثال مع الممثل لان المثال قوله زيد قام والخبر فيه فعل مع الفاعل لا الفعل وحده **اجيب** عن الاول الاسناد الى شئ اسناد اليه فى الحقيقة فلذا قال فعلا له وعن الثانى ان اطلاق الفعل عليه باعتبار الصورة وان كان فى الحقيقة جملة كما جعل فى ابن زيد مفردا باعتبار الصورة **او نقول** سمى الجملة الفعلية فعلا تسمية للكل باسم جزئه المتقدم **فان قيل** لا بد للمصنف من ان يقول او كان الخبر بعد الا او معناها نحو ما زيد الا قائم لوجوب تقديم المبتدأ ح ايضا **قلنا** انما لم يذكره لكن الا انه داخل فى قوله متضمنا على ما له صدر الكلام لاشتماله على النفى **او نقول** ان حاله يعلم بالمقايسة على ما سبق لان حال ما بعد الا بالمقايسة علم فيما سبق على سبيل التكرار **قوله** لجواز قام ابوه زيد **فان قيل** انه ههنا وان لم يلتبس المبتدأ بالفاعل لكن يلتبس بالبدل عن الفاعل **قلنا** لا يصح الحمل على البدل لانه يلزم ح الاضمار قبل الذكر فان رتبة البدل موخر فكيف يرجع الضمير المجرور فى ابوه اليه **فان قيل** فعلى هذا يلزم الالتباس فى صورة تثنية الفعل وجمعه ايضا لان عدم احتمال البدل للزوم الاضمار قبل الذكر مع انه قال الشارح ان ههنا يلتبس المبتدأ بالبدل كما سيأتى **قلنا** ان ههنا لا يلزم الاضمار قبل الذكر لان الضمير فى قاما فاعل فيكون عمدة والاضمار قبل الذكر جائز فى العمدة بشرط التفسير فيصح جعل الزيدان بدلا ولا يلزم الاضمار قبل الذكر بخلاف الضمير فى ابوه **او نقول** ان الفاعل فى قام ابوه هو الاب وزيد غير الاب فلا يصح البدل الا بدل الغلط وهو قليل الوقوع فى الكلام فلا يذهب الوهم الى البدل بخلاف التثنية لان الفاعل فيه هو الالف وهو ليس الا عين الزيدان فيصلح بدل الكل فيذهب الوهم اليه

لـه اولا فى تقديم الفاعل وثانيا فى تقديم المفعول ١٢ م

ظاهرا وان لم يصح فی الواقع فان قيل لما صح الاضمار قبل الذكر فی العمدة فعلى هذا كيف يصح قولهم فيما سبق فی القسم الثانی من المبتدأ رافعة للظاهر لانها لو كانت رافعة للضمير يلزم اجتماع الفاعلين و لا يحمل على البدل للزوم الاضمار قبل الذكر مع ان الضمير عمدة فيه ايضا فيصلح البدل ولا يلزم الاضمار قبل الذكر لانه عمدة فليتامل فيه قوله فالتبس المبتدأ به الخ فان قيل فعلى هذا يلزم ان لا يصح اقائم زيد لالتباس المبتدأ بالفاعل فلا يصح قوله فان طابقت مفردا جاز الامران قلنا التباس المبتدأ بالفاعل اذا كان الخبر فعلا يوجب التباس الجملة الاسمية بالفعلية ولتغير الكلام بالفعلية والاسمية بخلاف هذا القياس فانه لا يغير الكلام قوله او بالفاعل على هذا التقدير اى على تقدير التثنية والجمع قوله ايضا كما فی المفرد قوله واذا تضمن الخبر المفرد وانما لم يقل مشتملا كما سبق للتفنن فی العبارة قوله اى الذى ليس بجملة اشارة الى موافقة القاعدة المشهورة عندهم وهى ان الالف واللام اذا دخل على اسم المفعول يصير ذلك الالف واللام بمعنى الذى والمفعول بمعنى الفعل فلذا قال الذى ليس بجملة فان قيل ينبغى ان يفسر بفعل نفسه بان قال الذى يفرد فما بين فسر بقوله ليس بجملة وايضا اسم المفعول المذكور انما يكون بمعنى الفعل المجهول وقوله ليس غير مجهول اجيب من الاول انما فسره لقصر المسافة لانه لو قال يفرد فالافراد يجئ لمعان كثيرة فانه يقابل المركب والمضاف والجملة فيحتاج الى تفسير آخر فلذا قال ابتداء ليس بجملة وعن الثانى ان ليس لازمى والفعل المجهول بمنزلة اللازمى لجعل مفعوله مفعول ما لم يسم فاعله فلم يبق المفعول فان قيل المثال لا يطابق الممثل لانه خبر مفرد والمثال هو اين وهو ليس بمفرد لانه قد مر ان ما وقع ظرفا فالاكثر على انه مقدر بجملة قلنا المراد بالمفرد المفرد صورة ولا شك ان اين مفرد صورة لانه من الاسماء و ان كان جملة بحسب الحقيقة قوله كالاستفهام فان قيل ينبغى ان يقال هو الاستفهام بترك الكاف التمثيلى لان مقتضيات الصدر على قسمين قسم لا يصح كونه خبر المبتدأ لكونه حرفا كحرف النفى والاستفهام بل الخبر ما بعدهما وقسم يصلح له كاسماء الشرط والاستفهام الا ان اسماء الشرط يقع خبرا لكن جملة لا مفردا فلم يبق من مقتضيات الصدر مما يقع خبرا مفردا الا اسماء الاستفهام قلنا مراد الشارح بقوله كالاستفهام بيان المثال المطلق ماله صدر الكلام ولا شك انه غير مختص بالاستفهام لانه مثال للخبر الذى فيه ماله صدر الكلام قوله فزيد مبتدأ اشارة الى تطبيق المثال مع الممثل فان قيل لم لا يجوز ان يكون زيد فاعلا لاين لانه شبه الفعل لكونه ظرفا قلنا شبه الفعل انما يعمل اذا اعتمد بشئ من الامور الستة وهو لم يعتمد بشئ منها قوله واحترز به اى بلفظ المفرد لان الخبر فی زيد اين ابوه جملة لا مفرد قوله لتصدره فان قيل الظاهر ان الضمير فی تصدره يرجع الى اين ابوه وح لا معنى لتصدره فی جملة لانه يلزم تصدر الشئ على نفسه قلنا الضمير راجع الى ماله صدر الكلام قوله بتقديمه فان قيل ان عبارة المصنف يشعر بان ذات الخبر يكون مصححا له فيلزم ان يكون رجل فی قولنا رجل فی الدار مصححا للمبتدأ لوجود ذات الخبر قلنا المراد انه يكون مصححا للمبتدأ بتقديمه لا بذاته وقيل احترز بقوله بتقديمه عما يكون الخبر بتاخيره مصححا له كما فی زيد

لہ ذكر للعدول الذى دخل عليه الالف واللام ۱۲ ۔ ته اى الذى دخل عليه الالف واللام ۱۲ ۔ سه اى العمدة الواقعة بعد حروف النفى والف الاستفهام ۱۲

تام قوله من حيث انه مبتدأ فان قيل المصحح للمبتدأ هو المتكلم لا الخبر وايضا لما كان الخبر مصححا للمبتدأ فيكون مرتبة الخبر مقدما على المبتدأ والامر ليس كذلك قلنا المراد بكون الخبر مصححا له من حيث وصف الابتداء لا من حيث ذاته ولاشك ان المصحح لوصف الابتدائية هو الخبر والمتكلم مصحح له من حيث ذاته وكذا التقدم مرتبة المبتدأ على الخبر باعتبار انه ذات واما باعتبار وصف الابتداء فيجوز تقدم مرتبة الخبر قوله بقي المبتدأ نكرة غير مخصوصة فان قيل لو قدم الخبر وقيل في الدار رجل التبس المبتدأ بالفاعل الظرف ففي كل من التقديم والتاخير يلزم المحذور فما وجه ترجيح احدهما على الاخر قلنا لا نم انه التبس بفاعل الظرف لان الظرف لا يعمل في الفاعل بدون الاعتماد على احد الامور الستة ولم يوجد او نقول ان في صورة تقديم المبتدأ يكون المبتدأ نكرة صرفا غير مفيدة للمعنى بخلاف تاخيره فانه عند التاخير يتخصص ويفيد الكلام فائدة تامة و احتمال الالتباس ايضا ليس على التسوية بل عند حمله على المبتدأ يكون الكلام تاما خبريا وعند الحمل على الفاعلية للظرف يحتمل ان يكون الظرف مقدرا باسم الفاعل وحينئذ لم يكن الكلام تاما فيترجح جانب الابتدائية قوله او كان لمتعلقه فان قيل ان قوله او لمتعلقه لا يخلو اما عطف على اسم كان او على خبره لا سبيل الى الاول لان قوله او لمتعلقه جار ومجرور وهما لا يقعان اسما كان والمعطوف على اسمه اسم ايضا ولا الى الثاني لانه يلزم عطف الجملة على المفرد وذا لا يجوز قلنا ان ههنا قدر لفظ كان فيكون عطف كان على كان الاول فيكون عطف الجملة على الجملة قوله بكسر اللام دفع وهم وهو ان قوله او لمتعلقه مقروء بفتح اللام المثاني ومتعلق الخبر ليس الا المبتداء فيكون معناه او كان للمبتدأ ضمير في المبتدأ وهو ليس لا فساد المعنى فدفع بقوله بكسر اللام لجزء الخبر فان قيل لما كان المراد من المتعلق هو الجزء فينبغي ان يقول المص رح او لجزء الخبر مع انه خال عن الوهم المذكور قلنا لو قال ذلك لخرج قولنا قرين كل رجل ضيعته فانه في هذه الصورة ايضا يجب تقديم الخبر على المبتدأ مع ان الضمير في ضيعته ليس براجع الى جزء الخبر بل الى المضاف اليه اعنى قوله كل رجل فان قيل هذه الضابطة منقوضة بقولنا على الله عبده متوكل فان قوله عبده مبتدأ ومتوكل خبره وعلى الله متعلق الخبر ولمتعلقه ضمير في المبتدأ مع انه لا يجب تقديمه على المبتدأ قلنا المراد بالمتعلق ما يكون تابعا للخبر بحيث يمنع تقديمه عليه بان يكون جزء من الخبر او مضاف اليه له وفي مادة النقض ليس كذلك لان قوله على الله جار ومجرور متعلق بقوله متوكل وتقديم الجار والمجرور على المتعلق جائز فان قيل في مادة النقض لما قدم الجار والمجرور على المتعلق فعلى هذا يلزم الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبي وهو قوله عبده وذا لا يجوز قلنا الفصل بالاجنبي انما لا يجوز اذا لم يكن الاجنبي في مركزه وههنا في مركزه لتقدم قوله على الله على عبده لان قوله عبده اخذ من محل اخر وادرج ههنا بل هو ثابت في محله كما كان فان قيل في هذه الضابطة يلزم الدور لان صحة الابتدائية يتوقف على تقديم

الخبر ههنا وتقديم الخبر يتوقف على صحة الابتدائية لانه لو لم يصح المبتدأ فكيف يكون له الخبر فضلا
عن تقديمه لانه بناء على الوجود قلنا الموقوف عليه بصحة الابتدائية تقديم ذات الخبر من غير
النظر الى وصف الخبرية والخبر بوصف الخبرية يتوقف عليها الذاتية فلا دور قوله كائن بيان
لمتعلق الجار والمجرور قوله في جانب المبتدأ اشارة الى ان عبارة المتن مصروف عن الظاهر الى
غير الظاهر اذ الظاهر ان الضمير مظروف في المبتدأ وليس كذلك وجواب سوال وهو ان المثال لا
يطابق الممثل لانه مايكون الضمير جزء المبتدأ والضمير في المثال ليس بخبر المبتدأ بل المضاف اليه
قوله فقوله مثلا اشارة الى تطبيق المثال مع الممثل فان قيل لانم ان الضمير في مثلها راجع
الى متعلق الخبر بل راجع الى نفس الخبر لانه راجع الى التمرة وهو عين الخبر قلنا لانسلم انه عين الخبر
لان الخبر هو قوله على التمرة اى الجار مع المجرور لا المجرور وحده بل هو جزءه قوله او كان الخبر
اشارة الى قوله او كان الخبر عطف على قوله مصححاله وليس عطف على قوله او لمتعلقه لفساد المعنى
كما ترى قوله المفتوحة الواقعة فان قيل المراد بالخبر عن ان لايخلو اما عن لفظ ان او
عن اسم ان لاسبيل الى الاول لانه حرف لا يصلح الابتدائية وعلى الثاني يلزم الخروج من
البحث لانه في خبر المبتدأ واسم ان ليس بمبتدأ قلنا انه ليس بخبر عن ان ولا عن اسمه بل
من مجموع ان واسمه وخبره بتاويل المفرد لان ان تجعل الجملة مفردة فيصح جعله مبتدأ قوله اذ في
تاخيره خوف لبس وانما قال خوف لبس ولم يقل لبس لان قولنا انك قائم عندي في التقدير انك قائم
ثابت عندي فتكون الحكم في جانب الخبر قطعا فيكون انك مبتدء وعندي خبره فلا التباس
لكن خوف اللبس باق لكونها في صدر الكلام فان قيل ان خوف اللبس ليس مرجح لاموجب
لما قال المص رح في شريطة التفسير ويختار النصب عند خوف لبس المفسر بالصفة قلنا خوف اللبس
على قسمين احدهما ان يتعين اللابس في ذلك المحل والاخر ما يحتمل اللابس والملبوس جميعا فالاول
موجب والثاني مرجح وههنا تعين اللابس لان المفتوحة لاتقع في صدر الكلام بل هو متعين
للمكسورة في الواقع وان ذهب الذهن الى المفتوحة من حيث الظاهر كما قلنا فان قيل ان رفع
الالتباس يحصل بالعكس الخ بان يكون المفتوحة في الصدر والمكسورة في الوسط قلنا الكسر
ثقيل من الفتحة والصدر بالثقيل اولى لان المتكلم اقوى فلذا المختار والعكس قوله لامكان الذهول
اى الغفلة لانها يؤدى من غير الكلفة على اللسان فيكون سريعا في الاداء فلا يعلم المخاطب
ان المؤدى فتحة او كسرة قوله او في الكتابة فان قيل لم يجعل رفع لبس الكتابة بالتقديم نعم يعيد
بالزيادة نحو عمرو وفنا قلنا فيه قوله مثل عندي انك قائم فانه اذا كان مكسورا لكان قوله ك اسمها و
قوله قائم خبره وقوله عندي خبر بعد خبر او ظرف واذا كان مفتوحا كان جميع قوله ك وقائم
اسم ان وعندي خبره قوله وقد يتعدد الخبر لانه حال من احوال المبتدأ وربما يكون لشيء واحد
احوال كثيرة وذلك التعدد قد يكون جائزا وقد يكون واجبا فالاول لم يتم معناه باحدهما

عه اي لا يتوقف ذات الخبر على صحة الابتدائية الخبر ۱۲ سه الاولى ان يقول اذ الظاهر ان المبتدأ ظرف للضمير مع انه ليس كذلك لكن قال رجال الله ۱۲ منه

سه اي لكون الكلام في الخبر ۱۲

بد ون الاخر مثل زید عالم عاقل والثانی اما لا یتم معناه بد ون الاول نحو الابلق الاسود الابیض

قوله من غیر تعدد المخبر عنه فان قیل کلمة قد اذا دخل علی المضارع یفید التقلیل والحال ان تعدد الخبر مع تعدد المخبر عنه کثیر مثل زید قائم وعمرو قاعد قلنا المراد بتعدد الخبر من غیر تعدد المخبر عنه ولا شك ان التعدد حینئذ قلیل فان قیل لما کان المراد منه من غیر تعدد المخبر عنه فعلی هذا یلزم حمل المتعدد علی غیره قلنا انما لا یصح حمل المتعدد علی غیره اذا لم یکن غیر المتعدد قابلا لتحمل المتعدد وههنا قابل کما ترى فان قیل لم لم یتعرض المص الی تعدد المبتدأ بلا تعدد الخبر بان یق وقد یتعدد المبتدأ قلنا لیس له مثال فی کلامهم فلذا لم یتعرض له فان قیل لا نسلم ذلك لانهم قالوا الحلو الحامض من الطعوم قلنا ان ههنا وان تعدد المبتدأ لکن مع تعدد الخبر لان تقدیره هکذا الحلو الحامض کائنان من الطعوم فالجار والمجرور متعلق بالمثنى او نقول انه شاذ لا یعبأ به قوله وذلك التعدد اما بحسب اللفظ دفع وهم وهو ان المص اورد مثال الخبر المتعدد لفظا او معنى بغیر العاطف توهم منه ان التعدد جائز من حیث اللفظ فقط ومع العاطف غیر جائز فدفع بقوله وذلك التعدد الخ قوله ویستعمل ذلك علی وجهین فان قیل یشکل هذا بقولنا هما عالم وجاهل لان العطف فیه واجب بان یعطف اولا ثم یجعل المجموع خبرا عن المبتدأ علی ارادة التفصیل قلنا الکلام فیما اذا کان المخبر عنه واحدا وههنا کما تعدد الخبر تعدد المخبر عنه ایض فان قیل هذا المثال مشهور فیما بینهم مع ان فیه خللا ظاهرا وهو ان الخبر اذا کان مشتقا یکون حاملا لضمیر المبتدأ وههنا لیس کذلك والا لفسد المعنى قلنا المبتدأ مفکوك تقدیرا فکانك قلت احدهما عالم والاخر جاهل فلا یفسد المعنى علی تقدیر تحمل الخبر الضمیر قوله فانه فی الحقیقة خبر واحد لان المقص اثبات الکیفیة المتوسطة بین الحلاوة والحموضة لا اثباتهما لنفسهما ایض لا یصح حمل کل واحد علی المبتدأ بل المحمول هو المجموع فعلم انهما فی الحقیقة خبر واحد فان قیل اذا کان الخبر هو المجموع فکیف یصح اجراء الاعراب علی کل واحد منهما قلنا اذا کان کل واحد من اجزاء الخبر صالحا للاعراب ولم یکن المجموع من حیث المجموع صالحا فاجری الاعراب علی کل واحد منهما فان قیل لم لم یتعرض الشارح الی الخبر الذی یکون فیه التعدد بحسب المعنى فقط دون اللفظ قلنا لاجل انه لیس له المادة فی الخارج فان قیل لا نم ذلك لانهم قالوا هذا الماء فاتر بمعنى انه لا حار ولا بارد قلنا معنى الفاتر واحد وهو الکیفیة المتوسطة بین البرودة والحرارة کالمز فلا تعدد فیه قوله ای مز وهو الکیفیة المتوسطة بین نهایة الحموضة ونهایة الحلوة بناء علی ان الطعمین امتزجا فی جمیع الاجزاء فانکسر احدهما بالاخر قوله وفی هذه الصورة ترك العطف اولى لعدم التعدد فی الحقیقة قوله وجواز العطف فان قیل قول هذا البعض لا یخالف القول الاول لان فی القول الاول ترك العطف اولى فعلم منه ان العطف جائز ایض قلنا المراد من قوله اولى ای واجب بقرینة المقابلة بقوله وجواز العطف او نقول المراد من الجواز فی القول الثانی هو الاولى او نقول ان قوله وجواز العطف محمول علی حذف عبارة اخرى ای جوز العطف مع التسویة بین العطف والترك قوله

ولا یبعد فان قیل ان التعدد لما کان متنوعا الی العطف وغیرہ فلم خص المص رح بغیر العطف قلنا انما خص هذا لان المراد المص رح بقوله وقد یتعدد الخبر ما یکون بغیر عاطف لان التعدد بالعاطف فیه خفاء لوجود الواسطة وایضا المتعدد بالعطف لیس بخبر بل هو من توابعه وههنا بحث بوجود الاول انه یلزم التدافع فی قول الشارح رح لانه علم من قوله ویستعمل ذلک علی وجهین بالعطف وغیرہ الخ انه خبر وعلم من ههنا انه لیس والثانی ان المتعدد بالعطف قد یکون خبرا کما فی قولهم هما عالم وجاهل والثالث لا نسلم ان المتعدد بالعطف من توابعه بل من التوابع هو المعطوف فقط اجیب عن الاول ان من قال سابقا نظرا الی لظ واما ههنا نظرا الی الواقع فلا تدافع وعن الثانی ان مراد الشارح رح فیما اذا تعدد الخبر من غیر تعدد المخبر عنه وههنا تعدد المخبر عنه ایضا وعن الثالث ان مراد الشارح رح ان المتعدد الحاصل بالعطف من التوابع ولاشک ان المتعدد الحاصل بالعطف لیس الا المعطوف لان المعطوف علیه حاصل بدون العطف واطلاق المتعدد علی المعطوف باعتبار بعض المواد لانه قد یکون متعددا قوله فالاقتصار علیه لذلک ای لعدم الخفاء فیه ولانه تابع ولیس بخبر فان قیل ما للشارح رح انه لم یعترض من ترک المص ماهو المتعدد من حیث اللفظ فقط قلنا لاجل انه قلیل فی کلامهم قوله وقد یتضمن المبتدأ لما فرغ المص من بیان الاحکام المختصة بکل واحد من المبتدأ والخبر شرع فی بیان ما یتعلق بهما فقال وقد یتضمن المبتدأ معنی الشرط واضافة المعنی الی الشرط بیانیة او لامیة قوله وهو سببیة الاول للثانی فان قیل قد لا یکون فیه معنی الشرط وهو سببیة الاول للثانی مع انه دخل الفاء فی الخبر نحو قوله تعالی وما بکم من نعمة فمن الله فان اتصال النعمة بنا لیس سببا لصدور النعمة من الله بل الامر بالعکس لان الصدور سبب الاتصال قلنا معنی الشرط لا یختص بسببیة الاول للثانی بل المراد منه ههنا اعم منها ای سواء کان سببیة الاول لوجود الثانی او سببیة الاول للحکم بوجود الثانی لا لنفس وجود الثانی وههنا وان لم یوجد الاول لکن وجد الثانی لان الصدور امر مبطن لا یعلم الا بالاتصال بنا فان قیل لو قال الشارح رح معنی الشرط هو الذی یکون بین الاول والثانی ملازمة لا یحتاج الی التعمیم الذی ذکر الشارح رح مع انه مختار الرضی قلنا انما قال الشارح رح ذلک موافقا لقول المص رح فی بحث المفعول هو قوله لسببیة الاول ومسببیة الثانی تبرکا قوله فیشبه المبتدأ اه فان قیل مجرد تضمن المبتدأ معنی الشرط لا یستدعی التفریع الذی ذکر المص رح بقوله فیصح دخول الفاء فی الخبر فانه یجوز ان یکون تضمن المبتدأ معنی الشرط باعتبار سببیة لشئ آخر غیر الخبر لان الثانی فی قوله سببیة الاول للثانی لا یلزم ان یکون خبرا فاجاب الشارح رح عنه بقوله فیشبه المبتدأ الشرط فی سببیة الخبر ای المراد ههنا سببیة المبتدأ للخبر وان کان سببیة قد یکون بالنسبة الی شئ آخر ایضا فیصح التفریع قوله ویصح عدم دخول الفاء فیه اشارة الی ان الصحة ههنا بمعنی الامکان الخاص فان قیل ان ههنا امرین احدهما قصد الدلالة علی ذلک المعنی والآخر قصد عدم الدلالة

عه او دخول الفاء فی الخبر فی هذه الصورة جوازی لا وجوبی ۱۲ رب ارحمهما کما ربیانی صغیرا ۱۲

علیہ فعلی الاول یجب دخول الفاء فی الخبر وعلی الثانی ممتنع فکیف یصح قولہ فیصح دخول الفاء الخ وایضا
ان ما قال المص رح مخالف عن سائر النحویین لانہم حکموا بوجوب دخول الفاء فیہ اجیب عنہما
ان قول المص رح بالصحۃ فیما اذا نظر الی مجرد تضمن المبتدأ معنی الشرط من غیر النظر الی القصد وبما
قالوا محمول علی صورۃ قصد معنی الشرط فالحاصل ان ھہنا ثلث صور ان اعتبر بشرط الشیء فیجب
یجب دخول الفاء وان اعتبر بشرط لاشیء فیجب عدمہ وان اعتبر لابشرط شیء یصح دخول الفاء
ویصح عدمہ ایضا قولہ فیجب دخول الفاء فان قیل قولہ فیجب لا یخلو اما ان یکون جزاء لاما
او .. لاذا فعلی کل تقدیر لا یوجد جزء الاخر قلنا ذلک جزاء اما او ستغنی بہ عن جزاء اذا لان جزاءھا
مثل ذلک فان قیل ان کلمۃ اما لا یخلو اما من ادوات الشرط اولا فعلی الاول سینبغی ان یجزم
فی الجزاء اذا کان مضارعا وعلی الثانی ینبغی ان لا یجب دخول الفاء فی الجزاء قلنا انہا من ادواتہ
لکن لا یثبت الجزم لمانع وھو انہ لما وجب حذف شرطہا فلم یعمل فیہ فکیف ان یعمل فی الجزاء
الذی ھو ابعد منہا قولہ واما اذا لم یقصد فان قیل ان عدم القصد لیس الا صورۃ مجرد التضمن
فکیف یترتب علیہ قولہ یجب عدمہ قلنا معنی قولہ اذا لم یقصد ای قصد عدم الدلالۃ بقرینۃ
التقابل مع قولہ نظرا الی مجرد التضمن قولہ وذلک اما الاسم الموصول فان قیل کلامہ یدل
علی انحصار المبتدأ المتضمن معنی الشرط الذی یصح دخول الفاء فی الخبر فی الاسم الموصول
بفعل او ظرف ولیس کذلک فان المبتدأ الذی دخل علیہ اما نحو اما زید فمنطلق والاسماء التی
فیہا معنی الشرط کمن وای وانی واذا وما نحو وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ومثل من كان فی ھذہ اعمی
فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى ومَن جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وغیر ذلک یجب ایضا یدخل الفاء فی الخبر
قلنا مراد المص رح صحۃ دخول الفاء وفی ما ذکرت یجب دخول الفاء قولہ الذی جعلت
فان قیل ان صلۃ الموصول لا یکون الا جملۃ والفعل بدون الفاعل والظرف بدون المتعلق
مفردان قلنا المراد من الاسم الموصول ھو الفعل مع الفاعل والظرف مع المتعلق کما قال الشارح
ای الذی جعلت صلۃ جملۃ فعلیۃ او ظرفیۃ فان قیل جعل الظرف جملۃ مستقیمۃ عند البصریین
واما عند الکوفیین فلا یستقیم کما مر قلنا الظرف ھہنا ماول بالجملۃ بالاتفاق وانما ما مر سابقا
فہو فیما اذا وقع الظرف خبرا ثم الفعل ھہنا ما یعم شبہ الفعل کاسم الفاعل والمفعول فانہما تامین
فی الموضعین احدہما فی القسم الثانی من المبتدأ والاخر فی ھذا الموضع قولہ لان الشرط لا یکون
...... الا فعلا والمبتدأ لا یکون فعلا فلا بد ان یکون المبتدأ ھو الاسم الذی یجیئ فی جنبہ
الفعل لیشبہ الشرط فان قیل ھذا منقوض بقولہ تعالی قل ان الموت الذی تفرون منہ فانہ ملاقیکم
فان المبتدأ فیہ لیس بموصول مع انہ دخل الفاء فی الخبر قلنا فی حکم الاسم الموصول المذکور
الاسم الموصوف بہ وھہنا الموت وان لم یکن موصولا لکنہ موصوف بالموصول لانہ لما تضمن الصفۃ
معنی الشرط فکان الموصوف ایضا تضمن لہ وھہنا بحث من وجہین الاول ان الموت مبتدأ لانہ ما

يكون مجردا عن العوامل اللفظية والموت ليس كذلك والثاني ان ههنا وان وجد الموصول بواسطة
الصفة لكن لم يوجد سببية الاول للثاني لان الفرار من الموت ليس سببا للملاقات قلنا المراد من
المبتدأ ههنا اعم من ان يكون في الحال او في الاصل بقرينة قول المص رح وليت ولعل مانعان بالاتفاق
وعن الثاني ان الاول ههنا وان لم يكن سببا للثاني لكن يكون سببا للحكم به او نقول لا نسلم
ان الفرار ليس سببا للملاقات بل هو سبب الا ترى ان الجماد لا فرار لها من الموت فكذلك الملاقات
للموت معها او نقول ان الفرار وان لم يكن سببا لها في جميع المواد لكن قد يكون سببا لها بان
يكون اجله مقررا في المكان الذي فر اليه قوله في باحدهما لان التوصيف بهما ليس بشرط
لصحة دخول الفاء فيكون عبارة المص رح محمولة بحذف المضاف فان قيل لو افرد المصنف رح الضمير
بان يقال او النكرة الموصوفة به راجعا الى احدهما المستفاد من كلمة او لا يحتاج الى تقدير المضاف
قلنا قال الرضي لا يستنكر عود ضمير الاثنين الى المعطوف باو مع المعطوف عليه وان كان المراد احدهما
لانه لما استعمل او كثيرا في الاباحة فجاز الجمع بينهما نحو جالس الحسن او ابن سيرين صار كالواو فوجب
حمل الاستثناء على الاولوية ونفي القول المذكور على الغالب فقول الشارح رح باحدهما بيان للمراد لا
تقدير المضاف كما يراه في بادي النظر كذا قال مولوي عبد الحكيم قوله هذا مثال للاسم الموصوف
بفعل فان قيل الموصوف بفعل هو الرجل لا كل فيكون مثالا للمضاف الى النكرة الموصوفة بفعل لا
للمبتدأ النكرة الموصوفة بفعل قلنا لا نسلم ذلك لان المبتدأ في الواقع هو الرجل واما كلمة كل
فللاحاطة فقط قوله كل غلام رجل ياتيني هذا مبني على ان قوله ياتيني صفة لرجل واما لو كان صفة
لغلام فيكون مثالا للقسم الاول مثل كل رجل ياتيني قوله من الحروف المشبهة بالفعل فان قيل
ان جعل الليت ولعل مبتدأ غير صحيح لانه من الاسماء وهما من الحروف قلنا المراد منهما ههنا لفظهما
فيكونان من الاسماء كما قال الشارح رح من الحروف المشبهة يعني يحكم بهما حال كونهما من الحروف المشبهة
التي لها اسم وخبر ووقع في التراكيب فيكونان علمين لما وقع في التراكيب والعلم هو الاسم قوله
اذا دخلا احتراز عما اذا لم يدخلا على المبتدأ بان يتصور كل واحد على الانفراد قوله الذي يصح دخول
الفاء لانه لو كان المبتدأ من الاسماء التي لا يصح دخول الفاء عليها بان لم يكن موصولا مثلا فلا
يظهر منع ليت ولعل من دخول الفاء فان قيل انهما اذا دخلا على المبتدأ الذي يجب دخول الفاء
في خبره يكونان ايضا مانعين بالاتفاق فما وجه تخصيص الصحة قلنا ان منعهما على تقدير الصحة يستلزم
منعهما على تقدير الوجوب لان نفي الاعم يستلزم نفي الاخص قوله من قبيل الاخبار فان قيل انه
يجوز دخول حرف الاستفهام على الشرط والجزاء نحو هل ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود مع ان
الاستفهام يجعل الجملة انشائية وايضا كثيرا ما يكون جزاء الشرط امرا نحو ان لقي زيد فاضربه وقوله تعالى
وان كنتم جنبا فاطهروا وقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا مع ان الامر من الانشاءات اجيب
عن الاول لا نسلم ... صحة المثال المذكور لان الشرط والاستفهام يقتضي كلاهما الصدر فيلزم صدر احدهما

وعن الثانی ان مراده من الشرط والجزاء مجموع القضیة لا مقدمها علیحدة ولا تالیها علیحدة ولا شك ان القضیة الشرطیة جملة خبریة وان لم یکن بعض اجزائها کذلك فان قیل هذا مستقیم علی مذهب المنطقی لان الحکم عندهم بین الشرط والجزاء واما عند النحوی فالحکم فی الجزاء فقط والشرط قید له فلابد ان یکون الخبریة فی الجزاء قلنا عندهم موادّ النقض مؤولة بالخبریات یکون معنی قوله اذا زید فاجلد والذی تطلب منه الجلد او مقول فی حقه فاجلد واوفس علی هذا او قال بعضهم فی وجه قوله مانعان بالاتفاق ان الفاء انما یدخل علی الخبر لتضمن المبتدأ معنی الشرط وقد بطل لازم الشرط وهو الصدارة بدخولهما فیبطل الشرط لان الشیئ ینتفی بانتفاء لازمه وقال بعضهم ان الفاء انما یدخل علی الخبر لتضمن المبتدأ معنی الشرط وقد یبطل ذلك بدخولهما لان الشرط یدل علی قطعیة وجود الجزاء بوجود الشرط وهما یغیران الکلام من القطع الی الطمع والرجاء قوله وذلك المنع اشارة الی ان قوله بالاتفاق متعلق بقوله مانعان قوله ایضا مانعان وان لم تخرجا الکلام من الخبریة الی الانشائیة لکنه یفوت صدارة معنی الشرط قوله ماوجه تخصیص لیت ولعل من بین الحروف المشبهة بالبیان قلنا وجه ذلك التخصیص لاهتمام ببیان الاختلاف الواقع فیهما او لقول بما خصا لان المصنف قال وامره کامر خبر المبتدأ فلو لم یبین هذا المنع ههنا توهم انهما غیر مانعتین من دخول الفاء بالنظر الی قوله وامره کامر خبر المبتدأ قوله والحق بصیغة الماضی من باب الافعال ووجه البعض ان کلمة ان للتحقیق والشرط للتردد فبینهما تنافٍ والاصح انها لا تمنع لانها لا تخرج الکلام من الخبریة الی الانشائیة فان قیل قد صرح انفا ان باب کان وباب علمت مانعان بالاتفاق مع انه لا یخرج الکلام من الخبریة الی الانشائیة فلم یحصر علة المنع علی ذلك قلنا ان ثمّ وجد علة اخری وهی انه یفوت صدارة معنی الشرط بخلاف ان المکسورة لانها لا تغیر معنی الجملة فکانها زائدة فلا تفوت الصدارة قوله تؤیده فان قیل لم قال یؤیده ولم یقل یدل لیل قوله نعم قلنا انما لم یقل یدل لیل لانه یحتمل ان یکون بحذف الخبر وهو یعذبهم والفاء للتعلیل او زائدة وفیه بحث من وجهین الاول الملحق هو سیبویه فلا یمکن الجواب بحمل الفاء علی الزیادة لانها لا تجیئ زائدة عنده فی موضع من المواضع نعم لو کان الملحق هو الاخفش لا یمکن الجواب بحمل الفاء علی الزیادة لانه یجوز زیادتها والثانی انه علی هذا لا یصح قول الشارح فیما سیأتی فما یدل علی عدم منعها ان المکسورة لانه تصریح بکونه دلیلا اجیب عن الاول ان سیبویه وان لم یقل بزیادتها لکن یحتمل زیادتها عند الغیر لان نقل روایة من مجتهد یحتمل النقل من مجتهد اخر وعن الثانی انما قال ههنا یؤید نقلا عن الاحتمال وقال فیما بعد فما یدل نظرا الی بعد هذا الاحتمال قوله فاعتد بقوله فان قیل ما وجه سیبویه انه الحق المکسورة بهما ولم یلحق المفتوحة بهما مع انها بالالحاق اولی من المکسورة لانها تغیر معنی الجملة فلا یکون کالزائدة بخلاف المکسورة کما مر انفا قلنا ان سیبویه الحق المکسورة وکذا الحق المفتوحة وما قال الشارح بقوله ولم یعتد بقول من سواه لیس من مقولة الشارح بل من مقولة القیل حیث قال

الشارح قیل لبعضہم الذی الخ قولہ مع ان کلا القولین لایساعدہما دفع وہم وہو انہ لما کان یقول سیبویہ اعتدادا فیکون ہو معمولا ایضا فدفع بقولہ مع ان کلا القولین الخ قولہ انما غنم کلمۃ ما یحتمل ان یکون موصولۃ او موصوفۃ فعلی الاول یکون المبتدأ اسما موصولا بفعل وعلی الثانی یکون المبتدأ نکرۃ موصوفۃ بفعل لان ما الموصوفۃ لایکون الا نکرۃ قولہ فواللہ ما فارقتکم حاصلہ ان الشاعر لم یختلط مع بعض صحابہ وفارق منہم فقالوا لہ لما لم تختلط معنا علم انک تختار العداوۃ معنا فقال الشاعر فی دفعہم فواللہ ما فارقتکم قالیا لکم ای از جہت دشمنی باشما ولکن ما یقضی فسوف یکون ای بل المفارقۃ لامر الذی حکم علیہ ربنا وتعلیون بہ انشاء اللہ قولہ لفظیۃ او عقلیۃ دفع وہم وہو ان المراد من القرینۃ ہہنا ہی اللفظیۃ فقط لتبادرہا فدفع بقولہ لفظیۃ او عقلیۃ وہما بالجر صفۃ القرینۃ ویحتمل النصب علی الحالیۃ لان الحال عن المضاف الیہ جائز عند جواز حذف المضاف واقامۃ المضاف الیہ مقامہ ویحتمل النصب علی انہما خبر کان المقدر ای سواء کانت القرینۃ لفظیۃ او عقلیۃ قولہ لا واجبا اشارۃ الی ان المراد بالجواز الجواز بمعنی الامکان الخاص والیضا توطیۃ لقولہ وقد یجب قولہ وقد یجب حذفہ اما اشارۃ الی الاعتراض علی المصنف رح او اشارۃ الی جواب سوال فلو کان اعتراضا فتحریرہ بانہ لم یذکرہہنا حذف المبتدأ وجوبا فجوابہ ان موضع بیان النعت لیس ہذا الموضع بل موضعہ فی بحث النعت ولکن المصنف رح لم یذکرہ فی شیء من الموضعین لانہ کتاب مختصر وکثیر من المسائل لم یذکر فیہ ولو کان جواب سوال فتحریرہ بانہ لم لم اقر المصنف رح حذف المبتدأ وجوبا فاجاب بقولہ وقد یجب حذفہ یعنی ان حذفہ وجوبا قلیل لان قد اذا دخل علی المضارع یفید التعلیل فان قیل ان قولہ وقد یحذف المبتدأ ایضا یفید التقلیل فینبغی ان لایذکر الحذف الجوازی ایضا قلنا القلۃ اذا ذکرت بعد القلۃ فیکون القلۃ الثانیۃ بالنسبۃ الی الاول فہذہ اقل من الاول فلا یقاس الاول علی الثانی وقیل لایجب حذفہ اصلا لانہ رکن اصیل فی الکلام وحمل صورۃ القطع بالرفع علی حذف الخبر لا المبتدأ فان قیل لم لم یجب الشارح عن قول ہذا المعترض بان یقال انما لم یذکرہ لعدم وجودہ قلنا ہو مخالف من مقتضی المصنف رح لانہ لما لم یذکر المصنف صورۃ قطع النعت عن صور وجوب الخبر وحصر فیما التزم فی موضع غیرہ علم منہ انہ لیس من صور حذف الخبر قولہ اذا قطع النعت بالرفع ای بسبب جعلہ مرفوعا والحاصل انہ صفۃ لما قبلہ فی المعنی لکن قطع وجعل اعرابہ مخالفا لاعراب ما قبلہ بان رفع وہذا انما یکون فی صورۃ کان النعت مرفوعا فلو قطع بالنصب او الجر فہو لیس من ہذا الباب قولہ فی الاصل صفۃ لانہ لو اظہر یکون جملۃ مستقلۃ فلا یدل علی انہ فی الاصل صفۃ فان قیل فعلی ہذا ینبغی ان لا یقطع لیعلم صریحا انہ صفۃ فاجاب الشارح بقولہ فقطع لقصد المدح او الذم لانہ اذا قطع فیکون فارا من الاصل والفرار منہ لیس الا لنکتۃ وہی ہہنا قصد المدح او الذم فان قیل فقصد المدح یتاتی بالنعت ایضا فلا حاجۃ الی القطع قلنا سلمنا ذلک لکن کمال المدح لان ضمیر المتصل یفید

حاشیہ (بائیں حاشیہ): لہ وقیل بجزاء العلم فلذا بذکر المصرح ہہنا قولہ لمامرمن ان قد اذا دخل علی المضارع یفید التقلیل ۱۲ لہ ای حذف المبتدأ ایضا مع ان الحذف الجوازی اقل الاستعمال وہو اظہر لہ حذف بلاجواز التقدیر ہو اصل الحمل ہو البتۃ

لہ القلی بالکسر والقصر والقلاء بالفتح والمد البغض ۱۲ م اللہم ارحم علینا مدالکرم

الحصر فان تقديره هكذا الحمد لله هو اهل الحمد قوله وغير ذلك كالترحم والغضب مثال الذم كما اذا قطع السارق بالرفع فی قولنا مررت بزيد السارقُ ای هو السارق ومثال الترحم كما اذا قطع المسكين بالرفع فی قولنا مررت بزيد المسكين ومثال الغضب كما اذا قطع اخاك بالرفع فی قولنا ضربت زيدا اخاك بان يقم اخوك قوله ان تقديره هو زيد واما عند من قال ان زيدا مبتدأٌ وما قبله خبره ليس من هذا الباب كما ستعرف فی موضعه وانما يجب الحذف ههنا لان المخصوص بالمدح وهو زيد مثلا لا الرجل مثلا فيكونان بمنزلة كلمة واحدة فلو اظهر المبتدء يلزم الفصل بين اجزاء كلمة واحدة وذا لا يجوز قوله ای المبتدأ المحذوف فان قيل المثال لا يطابق الممثل فان هو المبتدأ المحذوف وقوله الهلال والله ليس الا مثال الخبر المحذوف قلنا الكاف فی قوله كقول المستهل بمعنى المثل بتقدير المضاف اليه وهو لفظ المبتدأ والقول بمعنى المقول بتقدير حرف الجر وهو كلمة فی ثم هذا المجموع خبر مبتدأ محذوف فيكون تقديره ای المبتدأ المحذوف فی مقول المستهل كما قال الشارح فان قيل لا حصر ان يقم هو مثل الخ بالضمير وايضا ان الشیٔ اذا ذكر سابقا يذكر بعد ذلك بالضمير قلنا سلمنا ذلك لكن الشارح اختار الاطناب لبيان مرجع الضمير لانه لو ذكر الضمير ينبغی ان يبين الشارح مرجعه لان الضمير مقدر فی عبارة المص ودأب الشارح ان يبين مرجع الضمير الذی ذكر فی عبارة المص وهذا الضمير وان لم يكن فی عبارته صريحا لكن هو مقدر فيها قوله لبصرانما وصف للمستهل بالمبصر لئلا يتوهم انه عبارة عن المولود الذی ولد فی الحال كما يطلق عليه عند الفقهاء وانما وصف بقوله الرافع صوته لان قول الهلال لا يوجد بمجرد الابصار بل دون رفع الصوت قوله هذا الهلال اشارة الى بيان المبتدأ بقرينة حالية وهی اجتماع الناس لرؤية الهلال فی مطالعه وههنا بحث من وجهين الاول انه ينبغی ان يكون هذا الحذف واجبا لوجود القرينة وسد السد اما الاول كما مر والثانی قوله والله والثانی انه من اين علم انه يحذف المبتدأ فليكن يحذف الخبر اجيب عن الاول ان ذكر القسم غير لازم مع هذا القول كما يدل عليه قول الشارح جريا على عادة المستهلين غالبا فان الغلبة يدل على انه قد لا يكون معه اونقول انه قوله والله من متعلقات الخبر فلا يقوم مقام المبتدأ ×·×·×·×·×× ·×·×·×·×·×· ×· ×·×·×·×·× وعن الثانی ان مقصود المستهل تعين الشیٔ بالاشارة والحكم عليه بالهلالية لا تعين الهلال بالاشارة لان المقصود فی الكلام محكوم به لا المحكوم عليه فلا بد ان يكون الهلال محكوما به لانه المقصود قوله ليتوجه دليل التعين فان قيل لم ههنا بيان المبتدأ والخبر فما الحاجة الى قوله والله قلنا انما اتی به جريا على عادة المستهلين ثم يرد عليه ان العادة على قسمين احدهما ما انتفى خلافه والاخر ما ندر خلافه فهذا من ای قبيل فاجاب الشارح بقوله غالبا ای انه من قبيل ما يجعل الخلاف فيه نادرا وايضا انما اتی بالقسم لئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف وذلك لان الاصل فی كل كلمة الوقف اذا كانت فی الاخر فاذا اريد وقفه فيذهب الوهم الى انه كان منصوبا بابصر والهلال اورأيت الهلال ثم حذف الفعل لضيق الوقت فح لا يكون مما نحن فيه واما عند اتيان القسم لا يتوهم الوقف لانه ليس فی الاخر بل الاخر هو القسم فان قيل

له فاقال مرحب اكثر وان استبل على مليه ١٢م عه ای الشارح بك قوله ای المبتدأ المحذوف جوازا ١٢م ص جواز امتثال المبتدأ المحذوف ١٢م

ان دفع الوقف لو يتوقف على القسم لانه يكون بذكر كلمة اخرى ايضا فما وجه تخصيص القسم قلنا انما خصه لجريان العادة فان قلت فعلى هذا لايكون قوله ولئلا يتوهم لنصب الهلال وجه مستقل مالم ينضم اليه الوجه الاول فلا يصح ذكر الواو فى قوله ولئلا يتوهم قلنا انما ذكر الواو لان الوجه الاول تام بلا انضمام الثانى وان لم يتم الثانى بدون الاول او نقول الواو زائدة والعبارة محمولة على القلب تقديره هكذا انما اتى بالقسم لئلا يتوهم الخ وانما خص القسم جريا على عادة المستهلين والله اعلم بمراد الشارح قوله من غير اقامة شئ الخ لانه لو اقيم شئ مقامه كان حذفه واجبا كما سياتى بقوله ووجوبا فيما التزم فى موضعه غيره قوله مثل الخبر المحذوف فان قلت ان ههنا فات المطابقة بين المثال والممثل لان قوله فاذا السبع مثال للمبتدأ لا الخبر قلت عبارة المصنف بحذف المضاف اليه وهو لفظ الخبر تقديره مثل الخبر المحذوف الخ قوله فان تقديره الفاء لتعليل تطبيق المثال مع الممثل قوله واقف والقرينة عليه ان اذا المفاجات ولايكون بعده الا الجملة الاسمية فان قلت لاحاجة ههنا الى تقدير الخبر فليكن قوله السبع مبتدأ واذا خبره قدم لانه ظرف فكل موضع موضع له فاجاب الشارح بقوله على ان يكون اذا ظرف زمان على الصحيح والزمان لايحمل على السبع فان قلت ينبغى ان يكون هذا الحذف واجبا لوجود القرينة وسد المسد وهو اذا فاجاب الشارح بقوله غير ساد مسده اى ان اذا لايكون سد المسد لان اقامة المتقدم مقام المتاخر مختلف فيه وانما قال على المذهب الصحيح لان عند البعض اذا مكانية فيصح كونها خبرا لان المكان عبارة عن موضع الثبوت ولا شك ان السبع يصلح ثبوت الشئ على ظرفه لكن قولهم غير صحيح لانه على هذا يلزم تكرار المكان فى بعض الا مثلة نحو خرجت فاذا السبع واقف بالباب ثم العامل فى اذا هو واقف ومعنى المفاجات الذى استفيد من اذا هو الفاء فى قوله فاذا السبع اما سببية لان مفاجات السبع مسببة عن الخروج واما للعطف فان قيل كيف يكون الفاء للعطف مع انه على هذا يلزم عطف الاسمية على الفعلية وايضا ما الوجه لهم انهم لايجعلون خرجت عاملا فى اذا وتكلفوا فى العامل البعيد قلنا انها للعطف من حيث المعنى ولا شك ان قوله فاذا السبع واقف جملة فعلية فى المعنى تقديره خرجت ففاجات السبع وايضا وجه الثانى ان جزء جملة لا يعمل فى جزء جملة اخرى كما ياتى فى بحث ما اضمر عامله قوله اى ففى وقت خروجى اشارة الى حاصل المعنى فقوله ففى وقت بيان اذا وانما زاد قوله خروجى لتعين الوقت لانه ليس المراد به الوقت مطلقا قوله اى فى تركيب فان قلت المتبادر من كلمة ما هو الخبر لان البحث فيه فعلى هذا يكون معناه وقد يحذف الخبر فى الخبر وهو فاسد قلنا العبارة عن التركيب انه عبارة عن الخبر فلا يلزم الفساد فان قيل فعلى هذا لايوجد العائد الى كلمة ما لان الضمير فى موضعه وغيره راجع الى الخبر قلنا العائد محذوف تقديره فيما التزم فى موضعه غيره منه قوله وذلك فى اربعة اشارة الى انطباق عبارة المصنف بعادة الفصحاء لانهم يفصلون بعد الاجمال فكذا ههنا فقوله اربعة ابواب اجمال وقوله مثل لولا زيد لكان كذا تفصيله فان قيل هناك قسم اخر وهو ما اذا كان الخبر ظرفا نحو فى الدار زيد فان متعلقه خبر وهو واجب الحذف فاذا كان من الافعال العامة قلنا الخبر فى الاصطلاح

ـه اى كلمة اذا لاضراب عن السبع اى عن خروجه ظاهرا فى السبع ۱۲ ـه اى لفظ موضعه ولفظ غيره ۱۲ مع الخبر اذ الخبر اظهر ـه اى اصطلاح النحويين ۱۲ ـه اى عادة المستهلين باتيانهم فى غالب الاوقات ۱۲ ـه اى دفع الوقف عما يكون بالقسم ۱۲

ليس الا الظرف فلا يكون من باب حذف الخبر قوله اولهما المبتدأ اشارة الى بيان كلى بقوله مثل لولا زيد الخ

ثم فی الحذف الوجوبی لا بد من القرینة وسد المسد فاشار الشارح الى الاول بقوله لان لولا

لامتناع شئ بوجود غيره فتدل على الوجود والى الثانى بقوله وقد التزم فى موضع الخبر جوابها لا

اعلم ان سد المسد فى الفعل ليس الا للفسر كما مر وغير الفعل لا يشترط ان يكون مغايرا للمبتدأ بل

ان يكون امرا زائدا اى لا يكون جزء الكلام كالظرف والحال فلا يرد انه ينبغى ان يقوم الاول مقام

المبتدأ فيجب حذفه فان قيل لا نسلم ان حذف الخبر واجب اذا كان للمبتدأ بعد لولا لانه منقوض

بقول الامام الشافعى شعر ولولا خشية الرحمن عندى ، جعلت الناس كلهم عبيدا ، ولولا الشعر بالعلماء يزرى

لكنت اليوم اشعر من لبيد ، فان خبره مذكور وهو قوله عندى وقوله يزرى قلنا هذا اذا كان الخبر

من الافعال العامة لان لولا دال على الوجود وهو من الافعال العامة واما اذا كان من الافعال الخاصة فلا يجب

الحذف بل ان وجدت القرينة على الخصوص يجوز حذفه والا لا يجوز قوله اى لولا وجد زيد الخ قال

لولا حرف الشرط فيلزم بعدها الفعل لان لو بدون مقارنة لا حرف الشرط فكذا ما قارنها وقال البصرية

انها حرف برأسها يلزم بعد المبتدأ وليست التى هى من حروف الشرط فان قيل على قول الكسائى يلزم

حذف الفعل وجوبا من غير المفسر قلنا فليكن الكسائى غير قائل على ذلك الحصر قوله وقال الفراء

لولا هى الرافع لان لولا عنده من اسماء الافعال بمعنى وجد قوله اوبتأويله عطف على المصدر فان

قيل اذا كان المبتدأ مصدرا فكيف يصح حمل الخبر وهو حاصل عليه لانه يلزم حمل الذات مع الوصف على الوصف

فاجاب الشارح بقوله منسوبا الى الفاعل الخ لانه اذا كان منسوبا الى الذات كان له حكم الذات وقد

يجاب ان المصدر اذا وقع فى جانب الموضوع كان له حكم الذات فان قيل ما الوجه للشارح انه

خالف عن الرضى فانه قال مضافا الى الفاعل وقال الشارح منسوبا قلنا انما قال ذلك لان الاضافة

لا تستقيم فى قوله او كلاهما لان الاضافة الى شيئين لا يجوز لانه يلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه

واما النسبة فهى عبارة عن التعلق ولا شك ان تعلق الشئ بشيئين جائز واما الرضى فاراد من

الاضافة النسبة من قبيل ذكر الاخص وارادة الاعم وانما اشترط ان يكون المبتدأ مصدرا لان الاحوال

التى تذكر بعد لا تاتى الا اذا كان المبتدأ مصدرا وانما اشترط ان يكون بعده حال ليقوم مقام الخبر

قوله الى ذلك المصدر وانما اشترط ذلك لان المبتدأ فى هذه الضابطة يجب ان يكون مصدرا

اما حقيقة او حكما واسم التفضيل اذا اضيف الى المصدر فله حكم المصدر لانه يكون بعض المضاف اليه

نحو زيد افضل الناس قوله اذا كان زيدا مفعولا به انما قال ذلك لانه لو كان فاعلا يلزم تكرار المثال

فان قيل ان المصنف اورد المثال الذى فيه مصدر منسوب الى الفاعل او المفعول او كلاهما بقوله مثل

ضربى زيدا قائما فلا حاجة الى ما ذكره الشارح بقوله مثل ذهابى الخ قلنا اراد به ان يذكر لكل

واحد من المصدر المنسوب الى الفاعل والمفعول مثالا على حدة ويجعل مثال المصنف مثالا للمنسوب اليهما

قوله ان ضربت زيدا مثال المصدر التاويلى فان ان مصدرية قوله واخطب ما يكون الامير قائما

اى حذف الخبر وجوبا

لاسم التفضيل المضاف الى المصدر التاويلي فان ما مصدرية اى اخطب كون الامير اعلم ان هذه القسم من المبتدأ منقسم الى اربعة اقسام الاول مايكون المبتدأ مصدرا صورة والثانى مايكون المبتدأ مصدرا تاويلا والثالث اسم التفضيل المضاف الى المصدر صورة والرابع اسم التفضيل المضاف الى المصدر تاويلا ثم كل واحد من هذه الاربعة منقسم الى اربعة اقسام فيكون ستة عشر قسما الحاصلة من ضرب الاربعة فى الاربعة الاول مصدر صورة منسوب الى الفاعل ومابعده حال من الفاعل والثانى مصدر صورة منسوب الى المفعول ومابعده حال من المفعول والثالث مصدر صورة منسوب اليهما ومابعده حال من احدهما وهذا القسم مذكور فى المتن والرابع مصدر صورة منسوب اليهما ومابعده حال منهما كما اشار اليه الشارح بقوله او قائمين وقس عليه المصدر التاويلي واسم التفضيل لكن اقسام القسم الاول كلها مذكورة ومن القسم الثانى قسمان مذكوران ومن الثالث واحد ومن الرابع واحد وايضا فيه اقوال الاول قول البصريين والثانى قول الكوفيين والثالث قول الاخفش والرابع قول البعض قوله

اشارة الى بيان الخبر فان قيل من اين علم ان خبره حاصل فليكن شئ آخر وايضا سلمنا از دياد قوله حاصل لبيان الخبر لكن لا فائدة فى ازدياد قوله قائما كاف لسد المسد اجيب عن الاول ان الاخبار عن ضرب زيد بكونه مقيدا بقيامه لايكون الا عند حصول الضرب وعن الثانى انه لولم يكن قوله كان فعامل الحال لا يخلو اما قوله ضربى او قوله حاصل فعلى الاول كان الحال من متعلقات المبتدأ فكيف يكون سد مسد الخبر لان مقام الخبر بعد تمام المبتدأ وايضا هذا ليس الا عين مذهب الكوفيين ويجئ بطلانه وعلى الثانى لزم اختلاف عامل الحال وذى الحال وهم قد التزموا الاتحاد واذا قدر كان لم يلزم شئ من ذلك لان قائما حال من ضميره الراجع الى زيد وانما قدر قوله اذا لامرين احدهما ليكون قرينة على الخبر لان متعلق الظرف يكون من الافعال العامة غالبا والثانى انه لولم يزد قوله اذا لم يعلم ان قائما من متعلقات الخبر فاذا زاد قوله اذا فيكون مضافا الى كان وهو عامل فى قائما فيكون المضاف مع المضاف اليه متعلقا بحاصل فان قيل من اين علم ان قائما حال فليكن خبر كان كما هو الظاهر قلنا ان كان ههنا مقدر وما كان مقدرا فهو مقدر بالضرورة وهى تندفع بالادنى وهو كان التامة فلا حاجة الى الزائد وهو كان الناقصة لانه يستدعى الاسم والخبر بخلاف التامة لانه يتم بالاسم فقط قوله يحذف حاصل لما كان الحذف الوجوبي يقتضى القرينة وسد المسد اشار الشارح الى الاول بقوله كما يحذف متعلقات الظروف نحو زيد عندك اى حاصل عندك واشار الى الثانى بقوله فبقى اذا كان قائما قوله ثم حذف اذا مع شرطه وههنا بحث من وجهين الاول انه يلزم التدافع فى كلام الشارح رح لانه يعلم من القول السابق له المذكور بقوله كما يحذف متعلقات الظروف

۲ انا كان قوله اذا كان قائما نصب زيد اذا حاصل الان قائما

سہ فلا بد من ازدياد قوله حاصلا ۱۲ سہ اى اتحاد عامل الحال وذى الحال ۱۲ اللهم اغفرلى ولوالدى آمين ۱۲

ان اذا ظرفیۃ ویعلم من قولہ ثم حذف اذا مع شرطہ ان اذا شرطیۃ والثانی ان اذا لما کان شرطیۃ
لابد لہ من الجزاء حینئذ ولا جزاء ہہنا اجیب عن الاول ان اذا للظرف ابدا لکن لا یخلو من رائحۃ
الشرط ایضا ولا منافاۃ بینہما وعن الثانی ان جزاءہ ماقبلہ اعنی قولہ ضربی زیدا حاصل ای انہ
دال علی الجزاء ثم اذا حذف اذا مع شرطہ لابد لہ من سد المسد والقرینۃ فاشار الشارح الی الاول
بقولہ واقیم الحال مقام الظرف والی الثانی بقولہ لان فی الحال معنی الظرفیۃ لانہ یأول بہ یقال
جاءنی زید راکبا ای وقت رکوبہ وایضا بینہما مناسبۃ من حیث العاملیۃ والمعمولیۃ فان قیل
لم حذف الظرف الذی ہو قائم مقام الخبر لان الدال علی الدال علی الشئ دال علی ذلک الشئ قولہ
قال الرضی ہذا ای ما ذکر فی الشرح ما قیل فیہ ای فی ہذا المثال وفی ذکر قول الرضی اشارۃ الی الاعتراض
علی النحویین لانہم فسروا فی قولہ ضربی زیدا قائما لاجل البصریین ہذا التفسیر المذکور فی الشرح قولہ
وفیہ تکلفات کثیرۃ ای ثلثۃ الاول حذف اذا مع الجملۃ الشرطیۃ وذا لم یثبت فی غیر ہذا المکان والثانی
العدول من کان الناقصۃ الی التامۃ مع ظہور الناقصۃ لوجود المنصوب بعدہ فالظاہر انہ خبرہ والثالث
اقامۃ الحال مقام الظرف لیس لہ نظیر فی کلامہم اجیب عن الاول بانا لا نسلم انہ غیر موجود الا تری انہ
قیل فی قول المصنف فصاعدا یجوز صرفہ ای اذا کان کذلک فعند یجوز صرفہ وامثلتہ فی القران کثیرۃ و
عن الثانی بانہ کما ان الناقصۃ من افراد کان کذا التامۃ من افرادہ وظہور الناقصۃ ممنوع لان مثل
ہذا المنصوب مع کثرتہ لم یسمع الا نکرۃ ولو کان خبرا لسمع تعریفہ ولان الواو فی الجملۃ الاسمیۃ الواقعۃ
موضع ہذا المنصوب لازمۃ کما صرح بہ الرضی ولو کانت خبرا لہا لم یلزم الواو وعن الثالث انہ
وان لم یوجد لہ نظیر لکن المناسبۃ موجودۃ وہی کافیۃ قولہ والذی یظہر لی ای الانسب ان یفسر
فی ہذا المثال لاجل البصریین ہکذا الی اخرہ یعنی الاولی ان یکون الخبر قولہ یلابسہ لا ان یکون
خبرہ حاصل قولہ اذا کان عن الفاعل فان قیل ان الضمیر فی قولہ یلابسہ وکذا فی یلابسنی
ضمیر مفعول فمن این قال الشارح عن المفعول فی الاول وعن الفاعل فی الثانی بل عن المفعول
علی التقدیرین قلنا الفرق باعتبار المرجع لانہ فی الاول زید فلذا قال عن المفعول وفی الثانی
ہو الضمیر فی ضربی ولا شک انہ فاعل الضرب وان کان مضافا الیہ فی الحال فلذا قال عن الفاعل
قولہ اولی خبر لقولہ ان تقدیرہ قولہ ثم نقول ہذا ایضا قول الرضی اشارۃ الی وجہ اولویۃ
تقدیرہ یعنی لو قدر یلابس یکون تقدیرہ نظائر فی کلامہم بخلاف الاول لانہ لا نظیر لہ
کما مر قولہ مع قیام قرینۃ وہی ہہنا امرین احدہما ان قولہ یلابس فعل متعد یقتضی
المفعول والاخر ان الحال یدل علی ان یکون بعد یلابس ذو الحال فیکون
معمولہما واحدا قولہ کما تقول الذی ضربت والقرینۃ علیہ ان
الصلۃ لا یخلو عن عائد الموصول قولہ ثم حذف یلابس
ثم لابد فیہ من القرینۃ وسد المسد فاشار

له من التوجیه الثاني المذکور ۱۲

له ای اولا وطلب ان نفعل ضمیر الفعل والذی ۱۲

له وهو کون ضربی متعلقا بالکل الوقت لمتعلق الجزاء بالشئ ط ۱۲

لمم الضمیر یوجب الشئ مقام الخبر فلما کان الحال قائما مقام الظرف مکانه قائم مقام الحال والظرف

الى الاول بقوله والعامل فى الحال الخ والى الثانى بقوله وقام الحال مقامه قوله كما تقول اشارة
الى بيان نظير حذف العامل قوله راشدا اى تكون واجدا للطريق بنفسه قوله مهديا اى ان تكون واجدا
له هداية الغير والغرض فى هذا القول دعاء للمخاطب قوله مستريحين اى يجدون الراحة
والفرح والخلاص من تلك التكلفات الثلثة المذكورة أجيب بان التكلفات المذكورة مدفوعة بما
ذكرنا سابقا اونقول ان فى تفسيرهم وان كان تكلفات لكن فى تفسيرك تكلف واحد فوق منها
لان الاصل فى العامل المحذوف ان يكون من الافعال العامة والملابسة من الافعال الخاصة
قوله وقال الكوفيون استدلوا بوجهين احدهما ان فيه قلة الحذف كما ترى والآخر ان على
هذا يكون الحال من معمولات المذكور وهو قوله ضربى والمعدوم لايزاحم الموجود قوله و
يلزمهم اشارة الى رد قولهم اى ان قولهم فاسد من وجهين الاول ان الحال لما كان من متعلقات
المبتدأ فيكون العامل فيه هو الابتداء فيكون قيدا له وقيد الشئ بمنزلة جزئه وماهو بمنزلة جزء المبتدأ
لايقام مقام الخبر لان الخبر انما يكون بعد تمام المبتدأ فينبغى ان يكون ما يقوم مقامه ايضا كذلك
والثانى تقييد المبتدأ المقصود عمومه بدليل الاستعمال لان اسم الجنس المعرف باللام او بالاضافة
اذا لم يلحقه خصوصه باعتبار ترجيح بلا مرجح حمل على الاستغراق فمعنى ضربى زيدا قائما جميع افراد الضرب
الواقع من المتكلم على زيد حاصل قائما قوله وذهب الاخفش اعلم انه وافق البصريين فى ان
الحال من متعلقات الخبر لكن خالفهم فى ان الخبر عندهم من الافعال العامة وعنده من الافعال
الخاصة اى الخبر عنده مصدر بمعنى المبتدأ باعتبار الوجهين احدهما ان فيه قلة الحذف كما ترى والآخر
ان الاصل فى المحذوف ان يكون من جنس المذكور متى امكن وانما اشترط ان يكون المصدر مضافا
الى صاحب الحال ليكون عامل الحال وذى الحال واحدا لكن قوله غير صحيح لان المصدر ضعيف العمل
لايعمل مع الحذف ولان المصدر العامل بمعنى ان مع الفعل فيلزم على هذا حذف الموصول مع
بعض الصلة لان بعضه باق وهو قوله قائما لان ان عندهم من الموصولات اللغوية قوله
وذهب بعضهم وهو ابن درستويه وابن باشا قوله الى ان هذا المبتدأ لاخبر له ويوجد المبتدأ
بلاخبر فى كلامهم كالقسم الثانى من المبتدأ وايضا هذا المبتدأ بمعنى الفعل والفعل لايحتاج
الى الخبر وانما كان بمعنى الفعل لان معنى ضربى زيدا قائما ومعنى اضرب زيدا قائما واحد غير
متفاوت ورده ان قياسه مع الفارق لان الضرب مضاف الى ياء المتكلم والمضاف مع المضاف اليه
بمنزلة كلمة واحدة فلايتم به الفائدة بخلاف القسم الثانى من المبتدأ فانه وان كان شبه الجملة
لكن يفيد فائدة تامة لما مر ان شبه الجملة يفيد فائدة تامة فى الموضعين واما كونه
بمعنى الفعل فهو تاويل الاسمية بالفعلية وتاويل نوع بنوع لايخرج الشئ عن حقيقته

ه فيكون قيد الرد قيد الشئ بمنزلة جزئه وماهو بمنزلة جزئه لايجوز ان يقوم مقام الخبر ۱۲ ؎ ولان ان يقتضى ان يكون ما بعدها فعلا كالموصول الاصطلاحى يقتضى ان يكون ما بعده جملة ۱۲ منه

ؔ عند البصرية والكوفية ۱۲ م ؔ ببعض ما يقع عليه ۱۲ م ؔ دفعا للترجيح بلا مرجح ۱۲ م ؔ اى قياس هذا المبتدأ على القسم الثانى
من المبتدأ ۱۲ م ؔ فانه بلاخبر لان فيه معنى الفعل الخ ۱۲ م ؔ دفع لما يقال ان المبتدأ لايكون بلاخبر ۱۲ م ؔ اى يكون بعد تمام المبتدأ ۱۲

قولہ ما ضرب زیدا الا قائما فان قیل نعم ان معنی ذلک المصدر هذا الفعل لاکن ادوات الحصر غیر مستفادة من ضربی زیدا قلنا ان قید مثلا مقدر فیه ای معناه ما اضرب زیدا الا قائما مثلا کذا قال میر جمال الدین الحنابی او نقول ان اداة الحصر تعبر عن الاستغراق المقم فی هذا المبتدأ لان الاستغراق یستلزم الحصر وانما لم یعبر عنه بکلمة کل لانها لاتدخل علی الفعل وانما لم یعبر عنه بکلمة کلما مع انها تدخل علیه لانها تقتضی الجزاء ولاجزاء ههنا لان ضربی لما وان الفعل یکون فعل الشرط والجزاء غیر موجود فاحفظ فانه من خواص هذا الکتاب فان اکثر الفضلاء خرجوا من الدنیا ولم تنتبهو بدلک هذه الحاشیة قولہ بالواو التی بمعنی مع وهو کل واو یحصل به بین المعطوف والمعطوف علیہ اجتماع زمانیة نحو العمل والحکم بجزائه ای العمل مقرون مع الحکم بجزائه فلو لم یکن الواو بمعنی مع لم یجب حذف الخبر کقول امیر المومنین انتم والساعة فی قرن فان المعطوف ههنا لایدل علی الاقتران وانما اشترطان یکون الواو بمعنی مع لیوجد القرینة لان متعلق مع لایکون الا مقرونا فتدل علیه فان قیل سیجیئ فی المفعول معه ان الواو اذا کان بمعنی مع لم یکن للعطف فکیف یصح قول الشارح وعطف علیه شیئ بالواو التی بمعنی مع قلنا المراد بالعطف ههنا المعنی اللغوی وهو الامالة والارتباط فان قیل ان کان الواو بمعنی مع فیکون مدخوله مفعولا معه لما وجب رفع مدخوله قلنا لما کان صورته موافقة لواو العطف اجری علیه حکمه قولہ وضیعته وهی فی اللغة الارض والمراد ههنا الصنعة والحرفة قولہ ای کل رجل مقرون مع ضیعته اشارة الی بیان الخبر وهو مقرون فان قیل لما کان الواو بمعنی مع وهو متعلق بمقرون فیکون المتعلق مع المتعلق خبر المبتدأ مثل زید فی الدار ای کائن فیها فلم یجعل المعطوف قلنا ان قوله مع ضیعته فی قوله مقرون مع ضیعته لیس ضیعته التی هی معطوفة بل هی عبارة جدیدة مقدرة مع الخبر تقدیره کل رجل مقرون مع ضیعته و ضیعته مقرون به فالمعطوف خبر علیحدة فان قیل فعلی هذا لایکون الواو فی المعطوف بمعنی مع کما تری فیخالف بما سبق من قول الشارح انه بمعنی مع قلنا معنی قوله بمعنی مع ای یدل علی المصاحبة بین المعطوف والمعطوف علیه لا ان یأول بکلمة مع بالفعل فانه لیس غرض الشارح ثم فی الحذف الوجوبی لابد من القرینة وسد المسد فاشار الشارح الی الاول بقوله لان الواو یدل علی الخبر والی الثانی بقوله واقیم المعطوف فی موضعه فان قیل المعطوف علی المبتدأ بحسب الرتبة مقدم علی المبتدأ بحسب الرتبة مقدم علی الخبر فکیف یقیم فی موضعه فان مایقیم فی موضعه یکون متاخرا عنه قلنا المعطوف علی المبتدأ وان کان من تتمته لکن هذا المعطوف یذکر متاخرا عرفا فیصح ان یقع موقع الخبر نظرا الی لزوم التاخیر الذکری او نقول انه معطوف علی الضمیر المستتر فی مقرون فلا بد ان یکون من تتمة المبتدأ فیصح وقوعه موقع الخبر فان قیل فعلی هذا الاینبغی قول الشارح وعطف الخ فانه صریح فی انه عطف علی المبتدأ والیضا لیس ههنا تاکید

مع المنفصل والا بالفصل

فكيف يصح العطف على الضمير المرفوع اجيب عن الاول ان العطف على الضمير المرفوع كالعطف على المبتدأ لان العطف على الضمير للشئ عطف عليه في الحقيقة كما مر سابقا وعن الثاني انما لا يجوز ذلك اذا لم يكن عطفه راجعا الى شئ اخر مالا وههنا كذلك اونقول ان لفظ هو مقدر فيه وههنا بحث من وجهين الاول كان ينبغي ان يقول الشارح في بيان الخبر اى كل رجل وضيعته مقرونان لان مقتضى العطف على المبتدأ هو هذا نحو زيد وعمرو قائمان والثاني ان الضمير في قوله وضيعته لا يخلو اما راجع الى كل رجل او الى رجل ما لا سبيل الى الاول لفساد المعنى لان معناه كل رجل مقرون مع ضيعة كل رجل والامر ليس كذلك لان كل رجل مقرون مع ضيعة نفسه ولا الى الثاني اذ معناه كل رجل مقرون مع ضيعة رجل ما والامر ليس كذلك اجيب عن الاول لو قال مقرونان في يكون الخبر متاخرا جزما فلم يقع المعطوف في موضع الخبر وعن الثاني ان الضمير راجع الى رجل لكن بتقدير قوله ذلك اى مع ضيعة ذلك الرجل اى رجل معين لا رجل ما او ان قوله و ضيعته بحذف المضاف اى وضيعة نفسه اى نفس الرجل واذا ذكر النفس مع الرجل لا يراد منه رجل ما بل رجل معين اونقول ان قوله كل رجل نائب من الاسماء الكثيرة فكذا ضميره نائب عن الضمائر الكثيرة فيعود كل ضمير الى كل اسم فكانه قيل زيد وضيعته وعمرو وضيعته وبكر وضيعته الى غير ذلك وقال الكوفيون ان قوله كل رجل وضيعته تام لم يحذف عنه الخبر زعما منهم ان الخبر هو قوله وضيعته لو قال كل رجل مع ضيعته لم يحتج الى تقدير الخبر فكذا هذا قلنا نقول ان جعل الواو بمعنى مع لا يخرجها من العطف الاصلي وبقاء العطف الاصلي يمنع جعله خبرا لان الخبر لا يعطف على المبتدأ فلا بد من تقدير الخبر لئلا يكون المبتدأ بلا خبر بخلاف ما لو قيل مع ضيعته فان مع ظرف حقيقة ثم يرد على الكوفيين انه لما كان الواو بمعنى مع فالخبر هو مع لان الصيغة عطف على المبتدأ فيكون مبتدأ فلا يكون الخبر الا لفظ مع وهو غير جائز لعدم اعراب الرفع فيه قلنا اعراب الرفع انتقل منه الى مدخوله فان قيل ليس في مع اعراب الرفع حتى ينتقل اليه بل فيه اعراب النصب لانه ظرف وهو منصوب قلنا لمع حيثيتان فانه مرفوع من حيث انه خبر ومنصوب من حيث انه ظرف كما في زيد عندك مرفوع من حيث انه خبر مع انه ظرف ايضا قوله يكون مقسما به يعني معينا لذلك وبحيث انتقل الذهن من اسماعه الى كونه مقسما به فيكون قرينة على حذف الخبر وهو قوله قسمي فنحو امانة الله لا فعلن كذا لا يجب حذف الخبر قوله وبقاؤك اشار بهذا العطف التفسيري الى ان العمر بالفتح بمعنى العمر بالضم وهو البقاء وايضا اشارة الى انه ليس المراد من العمر هو الاسم المعرف الذي يذكر في مقابلة زيد وبكر فان قيل لما كان المراد منه البقاء لا يصح عليه حمل الخبر المحذوف اعني قوله قسمي لان البقاء صفة المخاطب والقسم فعل المتكلم قلنا المراد من قوله قسمي اما ما اقسم به بجعل الياء التي هي ضمير المتكلم مستترا لان المضاف ١٢م وقال وكل رجل وضيعته ١٢م

له اى هذا الذى ذكره قال البصريون وقال ١٢ معنى عبد الرحيم

له وقد فرضنا اقامة المعطوف موضع الخبر ١٢م سه كما في قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا فان الا فيها للصفة لموقوف هو الله مع انها ليست بموضوعة على رفعها انتقل الى مدخولها ١٢م عنه لكن يتنبه ذلك التفصيل لعدم التناهي فاورده ... لضرورة الاجمال ١٢م

بحث خبر ان واخواتها

تا بل للاستتار بخلاف القسم فانه مصدر وانما زاد قوله بر ليكون عائد الى ما اشر فى الحذف فالوجوب لا بد من القرينة وسد المسد فاشار الشارح الى الثانى بقوله وجواب القسم قائم واما القرينة فهى ان العمر يستعمل غالبا فى القسم فيدل على ان خبره لفظ القسم وانما لم يتعرض الشارح الى بيان القرينة لوضوحها **قوله** والعمر والعمر بمعنى واحد الواو بمعنى الفاء فيكون تفريعا على قوله وبقاءك او فيه اشارة الى توطيه قوله ولا يستعمل مع اللام الا المفتوحة **قوله** ولا يستعمل الخ دفع وهم نشأ من قوله والعمر والعمر بمعنى واحد وهو انه لما كان معناهما واحدا فيستعملان مع اللام ايضا **قوله** لان القسم موضع التخفيف والعمر بالضم ثقيل بنفسه فلو ادخل اللام عليه يلزم الثقل على الثقل ويحتمل ان يكون قوله لان القسم الخ علة لوجوب حذف الخبر من هذا التركيب فيكون القرينة ايضا مذكورة فى قول الشارح رح **قوله** اى من المرفوعات فيكون لفظ منها متعلقا فى عبارته فقوله خبر ان مبتدأ وقوله منها خبره وهذا الكلام يشعر بان هذا مرفوع على حدة كما هو مذهب البصريين وليس من قسم المبتدأ والخبر كما هو مذهب الكوفيين **فان قيل** فعلى هذا ينبغى ان يذكر المصنف رح كما ذكر فى المبتدأ **قلنا** انما لم يذكره ليتناول كلامه كلا المذهبين وان لم يكن مذهب الكوفيين مراد المصنف رح او **نقول** انما لم يذكره ليشعر على انه لا يخلو من رائحة خبر المبتدأ كما يدل عليه قوله واموه كامر خبر المبتدأ او **نقول** ان دابه ان يأتى بقوله منها فى القسم الاول وتركه فى الباقى كما مر **فان قيل** لا يصح اطلاق الاخوات على الحروف الباقية لانها تستعمل فى ذوى العقول **قلنا** المراد من الاخوات ههنا الاشباه لان المشابهة لازمة مع الاخوات فيكون ذكر للملزوم وارادة اللازم **قوله** على المذهب الاصح رد على الكوفيين لان عندهم هذه الحروف تعمل فى الاسم لا فى الخبر لانه مرفوع كما كان اى مرفوع بالابتداء **لكنا نقول** انها شابهت الفعل المتعدى وهو يعمل الرفع والنصب فكذا هذه الحروف والمشابهة ثابتة لفظا ومعنى اما لفظا فلكون كل واحد منها ثلاثيا ورباعيا كالفعل واما معنى فلعدم تمام معناها بدون الاسمين وايضا انها تجيئ بمعنى الفعل فان معنى ان حققت ومعنى كان شبهت وعلى هذا القياس **فان قيل** لما كان الخبر مرفوعا على المذهبين فما ثمرة الخلاف بينهما **قلنا** ثمرته تظهر فى قولنا انك وزيد ذاهبان بالرفع فى زيد فان هذا التركيب غير صحيح عند البصريين لاجتماع العاملين اعنى ان والابتداء على معمول واحد وهو قوله ذاهبان وصحيح عند الكوفيين لان ان غير عامل فى الخبر بل العامل هو الابتداء فقط وتحقيقه ما قال الشارح فى بحث الحروف **قوله** الى شئ آخر رد على الشارح الهندى لانه قال المسند الى اسمائها لما يجيئ تحقيقه فى هذه الصفحة **فان قيل** تعريف خبرها لا يكون جامعا لانه خرج عنه قولنا ان زيدا قائم لان قائما ليس مسندا بعد دخول هذه الحروف بل هو مسند بعد دخول احد هذه الحروف **قلنا** ان عبارته بحذف المضاف اى احد هذه الحروف كما قال الشارح رح **فان قيل** المعرف لا يخلو اما مجموع خبر ان وخبر اخواتها او خبر ان واخواتها على سبيل التوزيع لا سبيل الى الاول لان معناه ح اى مجموع خبر ان واخواتها هو المسند بعد دخول احد هذه الحروف ولا شك فى فساده ولا الى الثانى ايضا باعتبار لفظ الاخوات لان الاخوات ايضا جمع

فلا یجوز ان یقال خبر اخوات ان هو المسند بعد دخول احد هذه الحروف قلنا المراد هو الشق الثانی لکن تقدر لفظ الاحد فی جانب المعرف ایضا بان یقال خبر ان واخواتها هو المسند بعد دخول احد هذه الحروف قوله علیهما فان قیل لظاهر ان یقال علیه لا علیهما لان الکلام فی المسند الیه ایضا قلنا هذا انما یرد لو کان الضمیر فی علیهما راجعا الی المسند والمسند الیه واما اذا کان راجعا الی خبر ان واخواتها فلا یرد شئ وان سلم انه راجع الی الاسم والخبر فهو صحیح ایضا لان ما قال الشارح بیان للواقع وانه کان التعریف لا یقتضی ذلک فان قیل التعریف لا یکون مانعا لانه یدخل فیه قولنا یقوم فی قولنا ان زیدا یقوم ابوه فان یقوم مسند الی شئ وهو ابوه مع انه لم یکن خبر ان بل الخبر هو مجموع قوله یقوم ابوه قلنا المراد من المسند ما یکون فیه اثر ان ولا شک لان اثر ان لیس فی یقوم بل فی المجموع من حیث المجموع ولان الاثر ههنا عبارة عن التاکید والاعراب وهما فی المجموع وههنا بحث من وجهین الاول ان الدفع انما یکون بقوله ایراث اثر فما الحاجة الی قید الدخول بالورود حیث قال الشارح رحمه الله والمراد بدخول هذه الحروف ورودها علیهما الخ والثانی انه یدخل فی الحد حسن فی ان رجلا حسنا قائم وهو صفة اسم ان لا خبره اجیب عن الاول انما اول به لفائدة اخری وهی ان الدخول یستعمل فی الالفاظ دون الآثار والمراد ههنا ایراث الاثر وعن الثانی ان المراد بالمسند الی اسم ان بلا تبعیة بقرینة ذکر التوابع فیما بعد قوله لفظا او معنی فان قیل الاثر المعنوی کالتاکید مثلا موجود فی صورة الالغاء بما الکافة مع ان خبرها خبر المبتدأ لا خبر ان قلنا المراد من الاثر المعنوی هو الاعراب التقدیری او المحلی او المعنی الذی افاده الحروف المشبهة بالفعل کالتاکید والاستدراک وغیر ذلک فان قیل یرد الاعتراض علی صاحب الجمال فانه فسر قوله او معنی بالتاکید مثلا فحینئذ یرد علیه صورة الالغاء قلنا علی هذا کلمة او بمعنی الواو فلا یرد علیه شئ فان قیل لما کان او بمعنی الواو کان تقدیره لفظا ومعنی فعلی هذا لا یصدق علی جملة یقوم ابوه لانه وجد فیه اثر معنوی وهو التاکید لکن لم یوجد فیه اثر لفظی وهو الاعراب اللفظی لانه فیه محلی قلنا المراد من اللفظ الاعراب مطلقا فیکون تقدیر عبارة الشارح هکذا اعرابا ومعنی قوله فان یقوم ههنا من حیث اسناده فان قیل ان یقوم ههنا لیس مما یدخل علیه ان بهذا المعنی اصلا فلا وجه لتقیده بالحیثیة قلنا انما یرد لو کان قوله ههنا اشارة الی المثال المذکور بل قوله ههنا اشارة الی المقام او الباب والمراد به خبر ان واخواتها فاحتاج الی قید الحیثیة فان معناه ان یقوم ههنا ای فی خبر ان واخواتها من حیث اسناده الی ابوه لیس مما یدخل علیه ان بهذا المعنی الخ واما من حیث اسناده الی الضمیر الراجع الی زید فهو مما یدخل علیه ان بهذا المعنی بان یقال ان زیدا یقوم بدون ذکر ابوه قوله فلا یحتاج اشارة الی الرد علی الشارح الهندی لانه اجاب عن اعتراض یقوم بقوله المراد بالمسند المسند الی اسمها وهذه الحروف وقوله یقوم غیر مسند الیها

ملـ۱ اے المسند والمسند الیہ ۱۲ ملـ۲ اے دفع الاعتراض المذکورة ۱۲ ملـ۳ اے لفظ حسنا ۱۲ اللّٰهم اختم عاقبتنا بالخیر والایمان

بل هو مسند الی قوله الوه قوله ویلزم منه استدراك الخ جملة مستانفة وقعت فی جواب سوال السائل وهوانه ما الترجیح لجوابك علی جواب الشارح الهندی فاجاب بقوله ویلزم منه استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف فان قیل انما یلزم الاستدراك اذا قدر قوله الی اسماء هذه الحروف قبل قوله بعد دخول هذه الحروف واما لوقدر بعد قوله بعد دخول هذه الحروف فلا استدراك لان اغنا القید الثانی عن الاول لا یعد بالاستدراك عندهم قلنا المتبادر انه قدر قبل قوله بعد دخول هذه الحروف لان الاصل فی المتعلق ان یلی المتعلق او نقول المراد من الاستدراك طلب الاختصار فی المتن قوله ولا الی ان یجاب عنه اشارة الی الرد علی صاحب الغایة لانه قال فی الجواب عن اعتراض یقوم المراد بالمسند هو الاسم المسند ویقوم لیس باسم بل هو من الافعال قوله فیحتاج الی تاویل جملة مستانفة وقعت فی جواب السائل کما هو ظاهر فان قیل لم لا یجوزان یکون المعرف خاصا و هو خبر ان اذا کان مفردا کما کان المعرف فی خبر المبتدأ هو الخبر المفرد قلنا تخصیص الخبر بالمفرد لذکر خبر الجملة بعده بقوله والخبر قد یکون جملة ولیس خبر ان کذلك فان قیل لم لا یجوزان یکتفی بالخبر الجملة فی خبر ان بقوله وامره کامر خبر المبتدأ قلنا لا یصح قیاسه علی خبر المبتدأ لان الخبریة الجملة ثمه فهم من التصریح وههنا لا یفهم خبریة الجملة من قوله وامره کامر خبر المبتدأ صریحا فان قیل تاویل الجملة بالاسم ضروری لا بد منه سواء کان ادیم من المسند الاسم المسند او شیء ذلك لان خبر ان من المرفوعات وهی قسم من الاسم فیحتاج الی التاویل المذکور عند الکل قلنا نعم لکن غرض الشارح انه لوقدر الاسم یحتاج الی تاویل الجملة بالاسم بالفعل واما الاحتیاج الی التاویل المذکور عند الکل فهو التاویل بالقوة وصلاحیة التاویل قوله مثل قائم فان قیل لا یصح اضافة المثل الی قوله ان زیدا قائم فانه جملة فکیف یکون مضافا الیه والیضا لا یطابق المثال مع الممثل قلنا اجاب الشارح عنه بقوله مثل قائم فی ان زیدا قائم فان قیل فعلی هذا لا یصح دخول فی فی قوله ان زیدا قائم لان حرف الجر لا تدخل الا علی الاسم ولو قدر القول والترکیب فعلی هذا یصح اضافة المثل الیه ایضا فلا حاجة الی التطویل تامل فیه قوله فانه المسند اشارة الی مطابقة المثال مع الممثل قوله فی حکمه لحکم الخ جواب سوال وهو لا یصح اضافة الامر الی خبران لان الامر للافعال وخبر ان لیس کذلك فاجاب بقوله ای حکمه ای المراد من الامر ما کان فی اصطلاح العامة اوانه ذکر المؤثر واراد منه الاثر فان الامر مؤثر فی الحکم فان قیل لما کان المراد منه الحکم فعلی هذا یلزم تقسیم الشیء الی النفس والغیر لانه قال الشارح فی اقسامه واحکامه وشرائطه قلنا المراد بالحکم معناه اللغوی وهو ما یترتب علی الغیر ولا شك انه صادق علی الکل فان قیل ما للشارح انه جعل المفرد والجملة والنکرة والمعرفة من قبیل الاقسام وجعل الواحد والمتعدد من قبیل الاحکام ولم یعکس قلنا هذا بناء علی مجرد اصطلاحهم ولا مناقشة فیه فان قیل لا نسلم ان امره کامر خبر المبتدأ لان ابن مثلا یصح ان یقع خبر المبتدأ ولا یصح ان یقع خبر ان لان ان للتحقیق واین للاستفهام

وبينهما تنافر قلنا المراد ان امره كا مر خبر المبتدأ بعد ما يصح كونه خبرا واين لا يصح كونه خبرا كما
ذكر فان قيل ان ما قال الشارح تكلف غير ظاهر من عبارة المص رح والحمل على خلاف الظ لا يجوز
قلنا لا نسلم انه غير ظاهر من عبارته لانه قال وامره كامر خبر المبتدأ فلما اطلق عليه الخبر علم ان المراد
ما يصح خبريته قوله ومن ابوك فان قيل ان جعل من مثال الخبر غير صحيح لما مر سابقا ان من
مبتدأ وابوك خبره قلنا انما جعله الشارح رح مثال الخبر على قول من جعله خبره وهو غير سيبويه
كما مر من الشارح على الوضوح قوله الا في تقديمه فان قيل الضمير في تقديمه لا يخ اما راجع الى خبر
ان او الى خبر المبتداء فالكل باطل لانه استثناء من وجوه التشبيه وفي وجه التشبيه لا بد من الاشتراك
بين المشبه والمشبه به واليض يرد ان الضمير لا يخلو اما راجع الى خبر المبتدأ او الى خبر ان لا سبيل
الى الاول لانه يلزم انتشار الضميرين ولا الى الثاني فان حكم التقديم غير متحقق في خبر ان فلا يصح
اضافة التقديم اليه اجيب عنهما ان الضمير راجع الى المتكلم من قبيل اضافة المصدر الى الفاعل
ويعلم المتكلم من البحث الذي في الكلمات وهو يقتضي المتكلم ويمكن الجواب عن الثاني بوجه اخر وهو
ان الضمير راجع الى خبر ان لكن المراد بالحكم اعم من ان يكون ايجابا او سلبا وحكم التقديم من
حيث السلب متحقق فيه قوله اى ليس امره الخ لما كانت الاستثناء من الاثبات نفيا لكن بطريق الا
شارة لا بالتصريح فقال الشارح رح للتصريح به اى ليس امره الخ قوله وقد جاز تقديم الخبر المراد
بالجواز اعم من ان يكون مستقلا او في ضمن الوجوب قوله ان يتقدم المنصوب فان قيل
حمل التقديم على العمل غير صحيح لان التقديم صفة المعمول والعمل الفرعي غير هذا قلنا عبارته محمولة
على حذف الخبر وحرف الجر تقديره والعمل الفرعي للفعل يوجب بالتقديم فالتقديم سبب عمل الفرعي
لا عينه قوله لنقصانهما عن درجة الفعل فان قيل هذا الدليل جار في لا الحجازية ايض مع ان عملها
ليس فرعا لعمل ليس قلنا معنى لا ومعنى ليس شئ واحد فكان ترتيب معمولها كترتيب معمول
ليس ليطابق اللفظ مع المعنى بخلاف ان لانه ليس بمعنى الفعل المتعدي على السواء بل معناه يشبه
معناها من وجه وكذا لفظها يشبه به من وجه لا من كل وجه او لنقول لو عمل لا الحجازية العمل الفرعي
التبس بلا التي لنفي الجنس وانما لم يعكس بان يعمل لا لنفي الجنس عمل ليس ولا الحجازية يعمل عملا
الفرعي لان لا لنفي الجنس انما يعمل لمشابهته ان لانهما للتاكيد وكذا لا لنفي الجنس ايض للتاكيد لان فيه
نفي الجنس وانما لا يعمل لا التي لنفي الجنس بمشابهة ليس لانها يشبه به ايض كما يعمل لا الحجازية لمشابهته
لان لا لنفي الجنس ينفي الجنس وليس ينفي الفرد لان معنى ليس رجل قائما اى ليس فرده قائما
فيكون مشابهتها بليس قليلا واما ما الحجازية فايض ينفي الفرد قوله الا ان يكون الخبر ظرفا فان
قيل هذا الاستثناء يقتضي ان يكون الخبر الظرف مثل خبر المبتدأ في التقديم مع ان بينهما تفاوت
بين فان خبر ان ان كان ظرفا يتقدم غالبا شائعا حتى يكاد ان لا يجوز تاخيره وليس خبر المبتدأ
كذلك وايض خبر ان اذا كان ظرفا مقارنا باللام لا يتقدم نحو ان زيدا لفي الدار بخلاف خبر المبتدأ

له اى قوله الا في تقديمه معرفة ١٢ عله ولا اشتراك بينهما ١٢ عله اى يكون الاستثناء من الاثبات نفيا ١٢ عله القول ان يقول بالجواز الخ ١٢ حل المعتمر ١٢ قوله والاصل ان يتقدم المرفوع لانه بمنزلة الجزء للفعل والمنصوب بالمنفصل

لان اللام للتاكيد ففى التقديم يلزم اجتماع التى التاكيد اجيب عن الاول ان المراد بالمساواة
فى نفس الجواز وان كان فى احدهما غلبة وعن الثانى ان مراد المص رح ما كان فى غير موضع المانع
فان قيل ان ههنا يلزم استثناء الشيئين من شئ واحد بدون العاطف وذا لا يجوز قلنا
ليس هذا استثناء من المستثنى منه الاول بل هذا استثناء من المستثنى كما قال الشارح رح اى
ليس امره كامر خبر المبتدأ فى تقديمه الا اذا كان ظرفا قوله ان الينا ايابهم فان قوله ايابهم
مبتدأ مضاف الى الضمير ومعناه ان الينا رجوعهم قوله اذا كان الاسم نكرة لان المبتدأ اذا كان
نكرة وجب تقديم الخبر عليه ليفيد التخصيص قوله ان من البيان لسحرا اى من جملة البيان سحر
يعنى اين بيان وكلامے كه تو ميگوئى از جمله سحر ست قوله ان من الشعر لحكمة اى من جملة الشعر حكمة
يعنى اين شعر تو حكمت مست يعنى مطابق نفس الامر ست قوله لتوسعهم فى الظروف لانها بمنزلة المحارم فى ان
كل حادث لا يخلوا من الزمان والمكان كما ان الانسان لا يخلوا من المحارم وفى محارم الانسان
توسع ما لا يتوسع فى غيرهم فكذا فى الظروف وانما سمى الجار والمجرور ظرفا لمناسبته بالظروف اذ
كل ظرف فى التقدير جار ومجرور وايضا كل واحد يحتاج الى المتعلق قوله خبر لا اى ومنه خبر لا و
انما كان خبره مرفوعا لانها تشبه بان فى التاكيد لكن التاكيد فى لا للنفى وفى ان للاثبات فعلى
هذا لا يتقدم خبرها على الاسم وان كان ظرفا لنقصان درجتها عن ان قوله الكائنة اشارة الى
بيان المتعلق لقوله لنفى الجنس وانما قال الكائنة ولم يقل الكائن بدون التاء ليشير الى انها صفة لا لانه
خبر عن خبر لا وانما قال الكائنة باللام مع ان المتعارف فى تقدير المتعلق ان يكون بدون اللام
اشارة الى جزالة المعنى لانه اذا كان باللام يكون صفة لا فانها معرفة بالعلمية ولو كان بدون اللام
يكون حالا منها ومعنى الصفة جزيل من معنى الحال لان ثبوته فى وقت ثبوت العامل فقط نحو جاءنى
زيد راكبا فان الركوب مختص بوقت المجئ فقط بخلاف الصفة فانها لا تختص بوقت العامل فقط نحو جاءنى
رجل عالم فان العلم لا يختص بوقت المجئ فان قيل فعلى هذا يلزم حذف الموصول وهو الالف واللام
مع بعض الصلة وهو كائنة وبعض اجزائه باق وهو قوله لنفى الجنس وذا لا يجوز لانه يلزم حذف بعض اجزاء
الكلمة واحدة) قلنا الالف واللام اذا دخل على اسم الفاعل انما يكون موصولية اذا كان بمعنى الحدوث
وههنا للدوام والاستمرار فان كينونة النفى لكلمة لا ثابت على الدوام اعلم ان الكائنة صفة لا
لا صفة قوله التى لانه سهو من قلم الناسخ لان صلة الموصول لا تكون الا الجملة فكيف يقع اسم
الفاعل صلة التى كذا قال جمال الدين رح فان قيل ان اسم الفاعل ههنا بمعنى الفعل لدخول اللام عليه
قلنا اللام فى الكائنة ليست موصولية كما مر آنفا ولو سلم انها موصولية وجعل اسم الفاعل بمعنى
الفعل فلذلك الفعل انما يكون صلة اللام والموصول مع الصلة مفرد فكيف يكون صلة التى قوله اى النفى
صفة فان قيل المثال لا يطابق الممثل لانه لنفى الجنس والمذكور فى المثال لنفى الظرافة وهى من الصفات
قلنا عبارة المص رح بحذف المضاف اى لنفى صفة الجنس فان قيل هذا منقوض بقولهم لا رجل فى الدار

له وهنا اللام موجود وهنا اجتماع التى التاكيد ١٢

عه بانه من خبر لا ... ١٢

عه فلا يكون موصولية ١٢

لان لاههنا ليس لنفي صفة الجنس قلنا عبارة الشارح رح بحذف المعطوف اى لنفي صفة الجنس ولنفي حكم الجنس في مادة النقض وان لم يوجد فيها نفي الصفة لكن وجد فيها نفي حكم الجنس فان قيل عبارة المتن لا يخلو اما ان يكون بحذف المضاف وهو الصفة اولا فعلى الثاني لايطابق المثال مع الممثل كما هو الظا وعلى الاول لايصح تسميته بلا لنفي الجنس بل ينبغي ان يقال لا لنفي صفة الجنس وايضا ينتقض بقولنا لا رجل موجود لان فيه نفي الذات لا نفي الصفة قلنا انه بحذف المضاف وهو المطابقة بين الاسم والمسمى غير لازمة و اما الوجود فهو ايضا صفة من الصفات وانما انتفى الذات به لانه من الافعال العامة فبانتفائها انتفى الذات لان الافعال العامة من الصفات الذاتية قوله هذا شامل لما كان الشرط في التعريف ان يكون مشتملا على الجنس والفصل اشار الشارح الى الاول بقوله هذا الخ والى الثاني بقوله فيخرج به اه قوله نحو لا غلام فان قيل ما الوجه للمص رح انه عدل عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل في الدار قلنا انما عدل عنه لانه يحتمل حذف الخبر وجعل في الدار صفة فلا يصح مثالا للخبر وانما يحتمل الصفة لان الاعراب غير ظاهر في قوله في الدار فان قيل ان ظريفا ايضا يحتمل ان يكون صفة الغلام قلنا لا يحتمل الصفة لان غلام رجل معرب منصوب وظريف مرفوع فكيف يكون صفة له فان قيل فليكن محمولا على محل الغلام لانه مرفوع في الاصل بالابتداء قلنا هذا خلاف الظاهر لان الحمل على المحل في المبنيات دون المعربات عند البصريين فان قيل تغير الخبر عن المثال المذكور لاجل ما ذكر لكن ما الوجه في تغير الاسم لانه قال في المثال المشهور لا رجل وقال المص رح ههنا لا غلام رجل قلنا مجرد تغير الخبر غير كاف لدفع الاحتمال لانه لو قال لا رجل ظريف من غير تغير في الاسم يحتمل ان يكون ظريفا صفة رجل حملا على محل رجل لانه ههنا مبني على الفتح بخلاف ما اذا غير الاسم فانه ح يصير معربا لان اسم لا اذا كان مضافا فهو يكون معربا فان قيل اذا قيل لا رجل ظريف فيمتنع ان يكون ظريف مرفوعا على انه محمول على محل رجل لان رفعه ليس الا للابتداء ولا يصح ان يقع رجل مبتدأ لانه نكرة محضة قلنا يصح وقوعه مبتدأ ههنا لانه تخصص بالعموم مثل لا احد خير منك قوله فيها اى في الدار اشارة الى بيان المرجع فان قيل انه يلزم الاضمار قبل الذكر لان الدار غير مذكورة سابقا قلنا الضمير راجع الى الدار التي هي مذكورة في السوال لان هذا القول جواب لمن قال هل في الدار غلام رجل ظريفا فالذكر اعم من ان يكون تحقيقا او تقديرا فان قيل لو كان جوابا له لكان كلمة لا وحده يكفي الا يرى انه اذا قيل هل في الدار رجل فالجواب ان يقال نعم ولا فما الحاجة الى التطويل قلنا قوله لا غلام رجل ظريف فيها ليس الا اعادة ما ذكر في السوال وهو لا يعد بالتطويل قوله خبر بعد خبر دفع وهم وهو ان قوله فيها متعلق بقوله ظريف مع ان الظرافة لا تتقيد بالظرف او الحال لانها عبارة عن الملكة وهي لا تختلف فدفع بقوله خبر بعد خبر لا ظرف ظريف فان قيل ان الظرافة يجيء بمعنى التكلف في الكلام واللباس والطعام فح يجوز تقيدها وايضا لا نسلم انها لا تتقيد لصدق قولهم صار زيد ظريفا فصار ظرافة زيد حينئذ مقيدة بالزمان اجيب عن الاول ان الظرافة بهذا المعنى وقع قليلا فلا يذهب الذهن اليه وعن الثاني ان الظرافة لا تتقيد بالظرف اى بهذا الظرف وهو الدار والمراد ان مبدأ الظرافة لا تتقيد بالظرف وليس المراد ان ذا الظرفية لا يتقيد قوله وانما اتى به جواب سوال وهو ان المقصود بيان مثال خبر لا وهو

له اى لا يكون الحذف مستمرا في هذا الباب ۱۲ ؎ وهو قوله موجود ۱۲ ؎ لعدم التطابق ۱۲

يحصل بواحد فما الحاجة الى الخبرين قوله لئلا يلزم الكذب لان نفي ظرافة جنس غلام رجل كذب فان
النكرة اذا وقع في سياق النفي تفيد العموم فان قيل نفي هذا المجموع من جنس غلام الرجل كذب ايضا
قلنا المراد من نفي الكذب القرابة الى الصدق فان قيل التعدد ممنوع ايضا لان القاعدة في الخبر
بعد الخبر ان يتعلق كل واحد منهما بالمبتدأ على حدة ولا يقوى احدهما بالآخر قلنا نعم لكن هذا في
الخبر الذي يكون التعدد فيه من حيث اللفظ والمعنى جميعا وهذا التعدد من حيث اللفظ فقط
فيكون المجموع خبرا واحدا كقولك للابلق هذا ابيض اسود فان قيل جعل الخبر من هذا القبيل ليس
الا اذا امتنع الاقتصار على احدهما ولا يمتنع الاقتصار ههنا على قوله فيها قلنا امتناع الاقتصار على
الاول كاف في ذلك فان قيل لم لا يجوز ان يكون قولنا لا غلام رجل ظريف فيها رفع الايجاب
الايجاب الكلي فيجتمع مع الايجاب الجزئي فلا يلزم الكذب قلنا وقوع النكرة في سياق النفي سور السالبة
الكلية فلا يكون رفع الايجاب الكلي قوله وليكون مثالا اشارة الى الجواب الثاني فان قيل
لم لقيد النوعين بالظرف وغيره لينا والخبر المتعدد ايضا قلنا ان قوله وغيره بيننا والخبر
المتعدد ايضا فان قيل نعم انه بيننا والخبر المتعدد لكن لا بيننا والخبر الظرف المتعدد لان قوله و
وغيره مقابل الظرف اجيب عن اصل الاعتراض ان غرض الشارح رح بيان فائدة قوله فيها
وذلك يحصل بما ذكر فلا حاجة الى الشمول او نقول قوله الظرف شامل له قوله هذه اعتراض عن
لا التي هي مشبهة بليس لان خبره لا يحذف كثير ثم يرد ان قوله كثيرا منصوب للنصب
طرق كثيرة فهو من اي جهة منصوب فدفع الشارح بقوله حذفا كثيرا اي انه مفعول مطلق
باعتبار الموصوف المقدر فان قيل الاولى ان يجعله ظرفا اي في زمان كثير لانه انسب بقوله
وبنو تميم لا يثبتونه اصلا اي في وقت من الاوقات قلنا قوله اصلا ليس معناه عموما في
الوقت بل معناه لا لفظا ولا تقديرا او معناه سواء كان الخبر عاما اولا فلا ن يكون شاهدا على
الزمان ههنا قوله اذا كان الخبر عاما دفع وهم وهو ان حذفه كثيرا على الاطلاق سواء
كان الخبر عاما او خاصا فعلى هذا يخالف عن سائر النحويين فدفع بقوله اذا كان الخبر عاما
لدلالة النفي عليه لان النفي يدل على المنفي ومن قاعدتهم انه اذا لم يكن قرينة على الخصوص
فهو قرينة على العموم وايضا النفي مقابل الوجود فيتوجه اليه فان قيل نعم ان النفي يتوجه الى
الوجود لكن لا الوجود الرابطي سواء كان طرفه موجودا وغيره نحو لا رجل كاتب قلنا اذا لم يذكر
الطرف فتقدير موجود اولى من الغير ليطابق بين الطرف والنسبة قوله لا اله موجود فان
المقصود من هذا الكلام هو التوحيد وسلب الوجود عن الغير لا يقتضي التوحيد لاحتمال
الامكان وايضا لا حاجة ههنا الى تقدير الخبر لانه مذكور وهو قوله لا اله الا الله اجيب عن الاول
ان الوجود اعم من ان يكون بالفعل او بالقوة فانتفى امكان الغير ايضا وعن الثاني ان قوله
الا الله لا يكون خبرا لان المستثنى من الفضلات ولبعضهم جعل هذه الكلمة جملة تامة

(اي امكان وجود الغير ١٢) (وهو صاحب الكشاف ١٢)

له بخلاف ما اذا اجتمع الظريف مع الدار ١٢ ٢له ولا شك ان نفي هذا المجموع من جنس غلام الرجل قرابة الى الصدق من نفي واحد منهما عنده كما لا يخفى ١٢ ٣له لان عندهم حذف الخبر مشروط بكونه من افعال العامة ١٢

مستغنية عن الخبر فان اصل هذا التركيب هكذا الله اله فادخل لا والا للحصر فالمسند اليه هو الله و المسند اله لكن التقوية الحصر قدم لا اله واخر الا الله لكنا نقول صورته صورة المستثنى فلا يقع خبر

قوله لان الحذف عندهم واجب لان عمله لمشابهة الفرع وهو ان فلابد ان يكون عمله ضعيفا

قوله لا لفظا ولا تقديرا فعلى الاول اى اذا كان معناه لا يظهرون يكون معنى قوله اصلا اى سواء كان الخبر من الافعال اولا فان قيل اذا لم يثبتوا لها الخبر فما يقولون فى قوله لا اهل ولا مال الذى يفهم منه الحكم مع انه ليس فيه الا التركيب من الاسم والحرف قلنا ان لا بمعنى انتفى اى انه اسم فعل اى انتفى الاهل والمال فان قيل اسم الفعل لم يكن مثل هذه الصيغة لان صيغ اسم الفعل منحصرة فى التسعة كما قال الناظم فى نظم العوامل وايضا لما كان لا بمعنى انتفى فهى ح يكون بمعنى اسم فعل لازم فما وجه نصب ما دخل لا اجيب عن الاول ولان صيغ اسم الفعل غير منحصرة وما قال الناظم فهى لاجل انها مشهورة كما قال فى التتمة وعن الثانى يجوز ان يكون الاسم بعدها منصوبا على التميز بان يكون فاعلها ضميرا مبهما فيها والاسم المنصوب تميزا عن الضمير فان قيل لا نسلم انهم لا يثبتون الخبر الا يرى انهم يقولون لا رجل قائم قلنا على التقديرين اى سواء كان معنى لا يثبتون لا يظهرون او كان بمعنى الحقيقى يحملون ما يرى خبر على الصفة دون الخبر فان بنو تميم من العرب وليس منهم ان يقولون لهذا اللفظ صفة او خبر فما معنى قوله يحملون ما يرى اه وايضا لما كان قائم صفة رجل فما وجه رفعه اجيب عن الاول ان المراد من بنى تميم ههنا علماءهم لا العوام او نقول ان النحاة يحملون ما يرى خبرا فى كلامهم وعن الثانى ان رفعه لاجل انه محمول على محل رجل لانه مبنى وتابع المبنى تابع لمحله فان قيل ما يقولون فى لا غلام رجل ظريف لان الغلام ههنا معرب وتابعه تابع للفظه فلا يصح رفع صفته قلنا هو محمول على صفة الغلام باعتبار ما كان عليه فى اصله وهو كونه مبتدأ قوله والدخول على المبتدأ والخبر فان قيل كلمة لا مختصة بالنكرة وهى لا تقع مبتدأ قلنا اطلاق المبتدأ عليها باعتبار ما يؤل اليه فانه يصح ابتدائيتها بعد دخول لا عليها مثل ما احد خير منك فان قيل بعد دخول لا لا يبقى المبتداء لانه ما كان مجردا عن العوامل اللفظية قلنا بعد دخول لا وان لم يكن مبتدأ عند الحجازيين لكنه مبتدأ عند بنى تميم لانها ليست من العوامل عندهم فان قيل من العجب ان التشبيه على مذهب الحجازيين والاستدلال بما كان من مذهب بنى تميم مع انهم يخالفون غير قائلين على قول الاخر اجيب عن اصل الاعتراض انما قالوا ان لا لابد دخولها على النكرة ليس المراد من النكرة نكرة محضة بل المراد اعم من المحضة والمخصصة ولا شك فى صحة ابتدائية النكرة المخصصة ثم فى التعريف لابد من الجنس والفصل فاشار الشارح الى الاول بقوله هذا شامل للمبتدأ والى الثانى بقوله خرج به غير اسم ما ولا اعلم ان الفرق بين لا التى لنفى الجنس ولا التى هى مشبهة بليس ثابت لفظا ومعنا اما لفظا فظ واما معنى فلان لا التى هى مشبهة بليس نص فى عموم النفى لان النفى اذا دخل

له وهو علم الاثبات اصلا ١٢ له ففى الناس من [illegible]

[illegible]

على النكرة تفيد العموم لاكن لا بطريق المبالغة بخلاف لا التى لنفى الجنس لانه للنفى بطريق المبالغة
قوله وانما اتى بالنكرة جواب سوال وهوان مدخول لا ليس الا مسندا اليه وانما الاصل فيه التعريف
فلم اتى بالنكرة[1] فان قيل لم اورد المثال المعرفة لما توهم ح ان ما لا تدخل الا على المعرفة و
ليس الامر كذلك قلنا الاصل فى المسند اليه هو المعرفة فلما بين الاصل علم منه الفرع ايضا
وهو النكرة قوله فلا يثبتون لهما العمل لان الشرط فى عمل كل عامل ان يختص بنوع ليكون له
علاقة معه وهما غير مختصين بنوع بل يدخلان على الاسم والفعل جميعا لكنا نقول ان
الاختصاص ثابت لان ما ولا اذا كانتا من دواخل الفعل غيرهما ولا اذا كانتا من دواخل الاسم
لان الاولين يتمان بالجملة الفعلية والثانى بالاسمية فان قيل ما وجه للمصنف انه اختاره
مذهب الحجازيين دون بنى تميم قلنا على لغة اهل الحجاز ورد القران قال الله تعالى ما هذا بشرا
بنصب بشرا قوله اى عمل ليس فان قيل المتبادر ان الضمير ضمير هو راجع الى الاسم لانه المذكور
سابقا مع ان اسم لا غير قليل بل مطرد قلنا الضمير راجع الى عمل ليس فان قيل فعلى هذا
يلزم الاضمار قبل الذكر لان عمل ليس ليس بمذكور قلنا العمل مفهوم من المثال او من قوله
المشبهتين بليس لان تشبيههما بليس يشعر انهما عملتا عمل ليس ومفهوم من اضافة الاسم الى ما
ولا دون الاضافة بعلاقة العمل فان قيل المفهوم من اضافة الاسم اليهما عملهما لا عمل ليس
فكيف يصح قوله عمل ليس قلنا نظر الشارح الى الحقيقة لان فى الحقيقة عملهما عمل ليس قوله دونما
دفع وهم وهو ان التقييد بلا قيد اتفاقى فدفع بقوله دونما اى انه قيد احترازى وفى ايراد
قليل بعد الشاذ اشارة الى ان المراد منه ما يكون مخالفا للاستعمال وموافقا للقياس قوله مطلقا
اى لنفى الماضى والحال والاستقبال قوله فيقتصر عمل لا تفريع على ان عمل ليس فى لا شاذ قوله
على مورد السماع وهو الدخول على النكرة كما فى الشعر[2] نصر[3] الصد الاعراض والبراح الزوال و
الضمير فى نيرانها راجع الى الحرب اى من اعرض عن نيران الحرب فانا الشجاع المشهور لا زوال
لى عنها باعراض فان قيل من اين علم ان لا عمل ههنا فان عملها فى الخبر والخبر ههنا جار ومجرور
لا يظهر العمل فيه قلنا الشاعر فصيح والمناسب بالفصيح ان يعمل بالاصح وهو مذهب الحجازيين
فان قيل فعلى هذا يلزم الدور لان فصاحة عمل لا فى النكرة موقوف على العمل فى قول الشاعر
والعمل فيه موقوف على فصاحة عمل الحجازيين فليتامل فيه فان قيل فليكن لا فى الشعر لا التى
لنفى الجنس فلا يثبت بها المدعى قلنا لو كان لنفى الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم يتكرر ولا
تكرار فى البيت فان قيل الرفع ليس متفرعا على التكرير بل الرفع والتكرير مشروطان بالمعرفة
حيث قال المصنف وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فالاولى للشارح ان يقول لا يجوز فيما
بعدها الرفع ما لم يكن معرفة قلنا الشارح نفى اللازم الذى هو التكرير ونفى اللازم نفى الملزوم
فان قيل ان هذه التعريفات غير مانعة لانه دخل فيها توابعهما لانها ايضا مسند ومسند اليه

[1] فاجاب بقوله وانما اتى الخ ۱۲ [2] وعجز عن الاقدام عليها ۱۲ [3] الاولى ان يقول وهو الشعر كما صرح به الرضى ۱۲ كتب اصح الناس على لا وحلا ۱۲ ـ بنصب بشرا وكتب الالف بعد بشرا ولعدم القراءة بدون الالف ۱۲

مع انہا لاتکون خبرا ولا اسما **قلنا** المراد مایکون بالاصالۃ[1] لا بالتبعیۃ بقرینۃ ذکر التوابع فیما بعد کما قال الشارح **فان قیل** لاحاجۃ الی ھذا البیان لانہ ذکرہ سابقا فی اول المرفوعات فی تعریف الفاعل **قلنا** ھذا الکلام اعم من الاول لا عینہ لان مرادہ فیما سبق فی المسند الیہ فقط بل فی الفاعل فقط وھہنا اعم من ان یکون مسندا او مسندا الیہ والمسند الیہ اعم من ان یکون للفعل وغیرہ **فان قیل** ان ماسبق ایضا اعم حیث قال الشارح وکذا فی جمیع حدود المرفوعات والمنصوبات **قلنا** سلمنا ان ماسبق ایضا اعم لکن ھذا التفصیل لما اجمل سابقا **اونقول** ان اعتراض المتن عظیم لانہ یرد علی المرفوعات والمنصوبات والمجرورات جمیعا فاراد الشارح ان یشیر الیہ فی الاخر ایضا کما اشار الیہ فی الاول لیتکرر ویتقرر فیکون علی تذکر فی المنصوبات والمجرورات **قولہ** شرع فی المنصوبات فان قیل لیس الفراغ من المرفوعات سببا للشروع فی المنصوبات فلا یصح الشرطیۃ **قلنا** لانسلم ان ھذہ الشرطیۃ لزومیۃ بل یمکن ان تکون اتفاقیۃ مثل ان کان الانسان ناطقا فالحمار ناھق وان سلم کونہا لزومیۃ لکن لانسلم ان یکون لزومہا عقلیا لم لا یجوز ان یکون عادیا اوادعائیا وان سلم کونہا عقلیا فالارادۃ مقدرۃ فیہ ای لما فرغ من المرفوعات اراد الشروع فی المنصوبات ولا شک ان کل مجتہد اذا فرغ من البحث اراد الشروع فی البحث الاخر وان لم یشرع فیہ بالفعل **واعلم** ان اللازم علی ثلثۃ اقسام عقلی وعادی وادعائی فالاول مالا یکون لازما للشئی فی نفس الامر کوجیۃ الاربعۃ والحرارۃ للنار والثانی مایکون لازما فی العادۃ کعدم وقوف الخفصاء علی روس سور والثالث مایکون لازما بادعاء المتکلم نحو ان دخلت الدار فانت طالق **قولہ** لکثرتہا ای مباحثہا والعزۃ للتکاثر **وھہنا بحث** من وجوہ **الاول** انہ مخالف من قاعدتہم وھی ان القلیل مقدم علی الکثیر لانہ بمنزلۃ المفرد والکثیر بمنزلۃ المرکب **والثانی** انہ لم یتعرض الی تقدیم المرفوعات علی المنصوبات **والثالث** انہ لاحاجۃ الی وجہ التقدیم لان وجہ تقدیم المنصوبات ھو التقدیم فی الاجمال حیث قال المصنف فالرفع علم الفاعلیۃ والنصب علم المفعولیۃ والجر علم الاضافۃ **اجیب عن** الاول القلیل انما یقدم علی الکثیر فیما کان القلیل جزءا من الکثیر او یعلم الکثیر من ذکر القلیل کتقدیم الاعراب التقدیری علی اللفظی وکتقدیم غیر المنصرف علی المنصرف[2] لانہ یعلم فی عبارۃ المصنف والمنصرف فیما عداہ کما قالوا اللفظی فیما عداہ اونقول قد یقدم القلیل فی عباراتہم وقد یقدم الکثیر لان العزۃ للتکاثر فللمتکلم ان یعمل بایہما شاء وعن الثانی انہما[3] لایحتاجان الی البیان لکونہا عمدۃ وعن الثالث ان ماذکرہ الشارح من الوجہ ھو وجہ التقدیم الذی فی الاجمال وانما ذکرہا لان الشارح کثیرا یفعل ذلک کما فی التنازع من تقدیم مذھب البصریین علی مذھب الکوفیین فلینظر فعلم

---

[1] بالمسند والمسند الیہ فی ھذہ التعریفات ۱۲ م
[2] عقیب بحث غیر المنصرف قولہ والمنصرف ۱۲ م
[3] ای ماذکرہ الشارح من قولہ لکثرتہا
بقولہ ولما فرغ الخ ۱۲م

رب ارحمنی واغفرلی ولوالدی وللمومنین یوم یقوم الحساب

قوله ولخفة النصب لان النصب غالبا يكون بالفتحة وهى اخف فان قيل الخفة انما يكون فى افراد النصب لا فى مبحثه مع ان المقصود ههنا وجه تقديم مبحثها على مبحث المجرورات قلنا نعم لكن لما يلايم تقديم افرادها على افراد المجرورات فالمناسب ان يقدم على مبحثها ايضا اقول انما قدمها لان للمنصوبات مناسبة بالمرفوعات فانهما اخوان رضيعيان من ضرع واحد وهو الفعل قوله قد تبين شرحه من انها جمع المنصوب لا المنصوبة والضمير راجع الى المنصوب الذى فى ضمن المنصوبات والمراد بالاشتمال هو ان يكون الاسم موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا فان قيل فعلى هذا ينبغى ان لا يذكر قوله والمراد لعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا لانه ايضا مذكور فى المرفوعات قلنا انما ذكره ليبنى عليه قوله حقيقة او حكما والعموم من الحقيقى والحكمى غير مذكور فى المرفوعات قوله حقيقة او حكما فان قيل لما كان النصب علامة المفعول ينبغى ان لا يوجد فى الحال والمستثنى والتميز لان علامة الشئ مختصة به قلنا المفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما فان قيل جعل المفاعيل الخمسة اصلا فى النصب والحال والمستثنى والتميز فرعا تحكم محض لان الحال ايضا مفعول بشرط القيد والمستثنى مفعول بشرط الاخراج والتميز مفعول بشرط البيان قلنا الاصل فى النصب ما يكون من ضروريات الفعل ولا شك ان المفاعيل الخمسة من ضرورياته بخلاف الثلثة المذكورة فان قيل فعلى هذا ينبغى ان يكون الحال اصلا فى النصب اذ ما من فعل الا ان يقيد بهيئة والمفعول له ومعه لا يكونان اصلا فيه لان كثيرا من الفعل ليس له مفعول له ومعه اجيب عن الاعتراض ان الاصل فى النصب ما يكون من معمولات الفعل بالذات[1] والفرعية ما يكون بخلافه ولا شك ان المفاعيل الخمسة كذلك واما الحال فهو معمول بواسطة الفاعل او المفعول به وكذا المستثنى بواسطة المستثنى منه وكذا التميز بواسطة المميز فان قيل فعلى هذا ينبغى ان يكون المفعول معه فرعا فى النصب لانه اما مصاحبا مع الفاعل او المفعول به فعلى كل واحد منهما يكون معمولا بواسطة ويكون التميز اصلا فى النصب لان المقرر عندهم ان التميز عن النسبة يكون فاعلا فى المعنى فيكون معمولا للفعل بالذات قلنا لما كان مصاحبا مع احدهما كان العمل فيهما معا لا على الترتيب فلا يوجد الواسطة واما التميز فلا نسلم انه فاعل لانه لو كان فاعلا لكان مرفوعا وما قالوا التميز فى المعنى فاعل فهو تاويل التميز بالفاعل وتاويل نوع بنوع لا يخرج الشئ عن حقيقته فاحفظه فانه لا يخلو من الوجاهة وان كان من غير وجيه قوله وهى اربع فان قيل حمل الاربع على هى غير صحيح لانه يلزم حمل المتعدد على غيره قيل حمل المتعدد على غيره انما لا يصح اذا لم يكن غير المتعدد صالحا لتحمل المتعدد وان كان صالحا يصح كما فى زيد عالم عاقل او نقول الخبر ههنا محذوف وتقديره وهى منقسمة الى اربع فان قيل كل واحد من الفتحة والكسرة علامة المضاف اليه ايضا فلا يكون علامة المفعول نحو غلام احمد قلنا قيد[2] الحيثية معتبر فيه فلا اشكال قوله لصحة اطلاق فان قيل اذا لم يصح اطلاق المفعول على المفاعيل الباقية فلم يكن النصب فيها علامة المفعولية وايضا لا نسلم انه لا يصح

	اطلاق المفاعيل الباقية بدون التقييد	

[1] اى من معمولات الفعل بالذات ۱۲

[2] اى انما علامة المفعولية من حيث انه مفعول ۱۲

علی الباقیۃ الا تری انہم قالوا الحال ما یبین ہیئۃ الفاعل والمفعول بہ علی قول من جعل الضمیر فی بہ راجعا الی کلمۃ ما والجار والمجرور متعلق بقولہ یبین فیتقی المفعول غیر مقید لقولہ بہ قلنا معنی قولہ لا یصح اطلاق المفعول علیہا ای لا یصح اطلاق المفعول اللغوی علیہا وہو الاثر الحاصل بالاحداث ویعبر عنہ بہ کردہ شدہ واما اطلاق المفعول الاصطلاحی فیصح علی الکل من غیر تقیید وہو ما قرن بفعل لفائدۃ ولم یسند الیہ ذلک الفعل فان قیل فعلی ہذا لا یصح اطلاق المفعول لا اصطلاحا علی مفعول مالم یسم فاعلہ لان الفعل اسند الیہ قلنا اطلاق المفعول علیہ باعتبار ما کان لا بالفعل

قولہ الا بعد تقییدہا فان قیل من ضروریات صدق المقید صدق المطلق فکیف یصح القول بصدق المقید وامتناع المطلق قلنا مطلق ہذہ المقیدات معنی یشمل بہ ولہ وفیہ ومعہ لا المفعول یعنی لیس مطلق ہذہ المقیدات المفعول لان الضمیر المستتر الذی ہو مفعول مالم یسم فاعلہ راجع الی الالف واللام الذی بخلاف المقیدات فانہا مسندۃ الی الجار والمجرور کما فی زید حسن الغلام فان الحسن المقید بالاضافۃ الی الغلام ومطلقہ معنی یشمل المسند الی زید والمسند الی متعلقہ لا الحسن المقطوع عن الاضافۃ الی الغلام لانہ مسند الی زید فان قیل ان المفعول المطلق ایضا مقید بقید وہو لفظ المطلق فانہ ایضا قید زائد علی لفظ المفعول قلنا ہذا غیر وارد علی الشارح لانہ قال لصحۃ اطلاق الخ لانہ قال لوجوب اطلاق المفعول علیہ ای لو قیل لہ مفعول من غیر تقیید بقولہ مطلق فہو صحیح بخلاف المفاعیل الباقیۃ فانہ لا یصح اطلاق المفعول علیہا من غیر تقیید فان قیل ان المفعول المطلق لا یخلو اما ان یکون مفعولا لعین ذلک الفعل او لفعل اخر بان یتضمن ضربت لا وقعت فی قولہ ضربت ضربا ای اوقعت الضرب فعلی الاول یلزم ان الفعل نسبۃ بین الفاعل والمفعول والنسبۃ لا یکون عین احد المنتسبین وعلی الثانی یکون المصدر محلا لذلک الفعل فیکون مفعولا بہ وایضا ان لذلک الفعل مصدر ایضا فیکون مفعولا لفعل اخر فیلزم التسلسل قلنا المفعول المطلق ہو الحاصل بالمصدر کما صرح بہ السید السند فی حواشی الرضی فان قیل فعلی ہذا لا یکون ما فعلہ فاعل فعل فلا یصح صدق التعریف علیہ قلنا الفاعل وان لم یفعل بالذات لکن فعلہ بواسطۃ المصدر قولہ فاعل فعل فان قیل ہذا التعریف لا یصدق علی المفعول المطلق من الفعل المجہول نحو ضُرِبَ زید ضربا قلنا اجاب عنہ محمد المحشی ان الفاعل اعم من الحقیقی والحکمی ومفعول مالم یسم فاعلہ فاعل حکما واعترض علیہ مولانا عصام الدین بانہ لا حاجۃ الی تعمیم الفاعل ہہنا لانہ لما قال الشارح بحیث یصح اسنادہ الیہ علم منہ دخول مفعول مالم یسم فاعلہ لانہ ایضا مما اسند الیہ الفعل قلنا الحق ہہنا ما قال الفاضل لان مفعول مالم یسم فاعلہ لیس مما قام بہ الفعل وان کان مسندا الیہ

قولہ والمراد بفعل الفاعل فان قیل التعریف لا یکون جامعا لانہ خرج منہ مات موتا

لہ ای ولہذا یخرج عن تعریف الفاعل بقیدا علی جہتہ قیاما مر ۱۲ م لہ التعریف ای تعریف المفعول المطلق ۱۲ م اللہم اغفرلی

وجسم جسامة وشرف شرافة لان الفاعل ما يصدر عنه الفعل وهذه الافعال غير صادرة منه
قلنا المراد بفعل الفاعل اياه قيامه به ولا شك ان هذه الافعال قائمة به وان لم يصدر عنه فان قيل
القيام غير موجود في صيغة المنفي نحو ما ضربت ضربا قلنا معناه بحيث يصح اسناده اليه والفعل المنفي وان
لم يوجد فيه القيام لكن وجد فيه الاسناد وهو كاف لصحة المفعول المطلق كما في الفعل المجهول كما مر آنفا
قوله وانما زيد لفظ الاسم فان قيل للمفعول المطلق ليس الا الحدث فالانسب ترك لفظ الاسم
قلنا سلمنا انه عبارة عن الحدث لكن في الاصطلاح لا يطلق الا على الاسم لانه من اقسام اللفظ
فان قيل فعلى هذا لا حاجة ههنا الى بيان النكتة في ذكر لفظ الاسم بل المحتاج الى بيان النكتة
ترك لفظ الاسم كما في تعريفات سائر المفاعيل لان المصرح ترك فيها لفظ الاسم قلنا انما بين النكتة
لذكر لفظ الاسم لانه لما كان تعريفات سائر المفاعيل بحيث ترك فيها لفظ الاسم صار كان الاصل
والاسلوب ترك لفظ الاسم قال بعض الشارحين انما زيد لفظ الاسم لاخراج ضرب الثاني
في قوله ضرب زيد فان ضرب الثاني ما فعله فاعل فعل الا انه ليس باسم فان قيل ان قولهم
غير صحيح لان ضرب باعتبار مجموع معناه ليس مما فعله الفاعل فلا يصدق التعريف عليه قلنا انه
وان لم يصدق عليه باعتبار معناه المطابقي لكن يصدق عليه باعتبار معناه التضمني فان قيل
فعلى هذا يصدق التعريف على ضارب الثاني في قوله انا ضارب ضارب زيد مع قيد الاسم ايضا
قلنا الاعتبار لمعنى التضمني الذي هو مقصود في شيء فالمقصود في ضرب هو الحدث والمقصود في ضارب
هو الذات والحدث تابع قوله ويدخل فيه المصادر كلها اشارة الى ما ذكر من التعريف جنس قوله
صفة للفعل اشارة الى بيان الاعراب لقوله مذكور قوله نحو فضرب الرقاب اوله قوله تعالى
إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ اي اضربوا ضربَ الرقاب والقرينة على حذف الفعل
نصب المصدر معناه اذا لقيتم الذين كفروا فاقطعوا رؤسهم قوله او اسما عطف على قوله مقدرا
فهو ايضا من الاقسام الحكمي يعني الذكر الحكمي على نوعين احدهما ما بين الشارح بقوله كما اذا كان
مقدرا والآخر بقوله او اسما فيه معنى الفعل او ان اسما عطف على المذكور في قوله اعم من ان يكون
مذكورا يعني كما ان الفعل المذكور اعم من الحقيقي والحكمي كذلك الاسم الذي فيه معنى الفعل اعم
من ان يكون حقيقة او حكما كما اذا كان مذكورا بعينه او كما اذا كان مقدرا لكن العطف انما يصح اذا كان
معنى الفعل المذكور يشتمل الاسم ايضا لان المراد منه اعم منه اي من الفعل او شبهه كما هو
الشائع وههنا بحث وهو ان الضمير في قوله وهو اعم لا يخلو اما راجع الى الفعل او الى مذكور
فعلى الاول لا يصح عد قوله فضرب الرقاب من الحكمي لان الفعل فيه حقيقي وعلى الثاني لا يصح
عد قوله ضارب ضربا من الحكمي لان المذكور حقيقي لكن الفعل فيه حكمي قلنا الضمير راجع الى
الفعل بقيد مذكور فيكون التعميم فيهما قوله صفة ثانية ايضا اشارة الى بيان الاعراب بقوله

ـــــــــ

له اي معنى قوله ما فعله فاعل فعل ١٢م اللهم اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب آمين يا رب العلمين ٢

بمعناه **قوله** بمعنی ذلك الاسم اشارة الی ان الضمير فی قوله بمعناه راجع الی الاسم وتجويز رجوعه الی كلمة ما كما فی الرضی ليس علی ما ينبغی **فان قيل** تعريف المفعول المطلق لا يصدق علی فرد من افراد المعرف لانه ليس فعل من الافعال بمعنی المصدر **قلنا** المراد ان معنی الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل علی الجزء **وههنا بحث من وجوه الاول** انه ينتقض بما اذا كان العامل مصدرا كقولنا ضربي زيدا ضربا لان ههنا العامل والمصدر يكونان بمعنی واحد **والثانی** انه خرج عنه المفعول المطلق النوعی والعددی لانهما يدلان علی امر زائد علی معنی الفعل فلم يكن الفعل مشتملا عليه **والثالث** انه لا يصدق علی الانواع فی ضربت انواعا **اجيب** عن الاول ان المصدر العامل بمعنی ان مع الفعل فيكون مشتملا عليه وعن الثانی انه وان لم يكن مشتملا عن معناه التضمنی وعن الثالث انه مفعول مطلق باعتبار الموصوف المقدر ای ضربت ضروبا انواعا **فان قيل** لا يصدق التعريف علی نباتا فی انبته الله نباتا لان انبت لا يشتمل علی معنی نباة بل يشتمل علی معنی الانبات وهو المصدر المتعدی **قلنا** لا نسلم انه لا يشتمل عليه لان المزيد مشتق من المجرد والمبدأ ليس الا جزء المشتق **قوله** فخرج به مثل تاديبا **فان قيل** لا نسلم انه خرج بقوله بمعناه لان التاديب اعم من الضرب لانه قد يكون بالشتم ايضا ولو سلم ايضا فهما متحدان بالذات ومتغايران بالاعتبار لان ذلك الفعل ان قصد به الالم يسمی بالضرب وان قصد به حسن الخلق يسمی تاديبا او **نقول** المراد من الضرب التاديب والتادب ذكر الملزوم واراد منه اللازم وهو غير الضرب لانه فعل الضارب والتادب فعل المضروب **فان قيل** فعلی هذا لا يجوز حذف اللام منه لعدم اتحاد الفاعل بين الفعل والمفعول له **قلنا** حذف اللام جائز اذا اقيم الملزوم مقام اللازم وههنا كذلك لان ههنا لم يذكر التاديب بعينه بل ذكر ملزومه وهو التاديب واريد منه اللازم وهو التادب **قوله** وكذلك خرج كراهتی فی نحو كرهت كراهتی هذا القول انما يقال فيما اذا كرهت شخصا ثم تبين لك انه شريف فقلت كرهت كراهتی وانما اضيف الی ياء المتكلم بناء علی هذه الحكاية والا فلا تعلق بها **فان قيل** تعريف المفعول المطلق لا يكون مانعا لانه دخل فيه كراهتی لانه ايضا ما فعله فاعل فعل مع انه مفعول به **قلنا** للكراهة اعتباران فعلی اعتبار كونه مفعولا مطلقا لا يحتاج الی اخراجه واما علی اعتبار كونه مفعولا به غير داخل فيه لانه ليس ما فعله بل ما وقع عليه الفعل كما بين الشارح بقوله فان للكراهة الخ **قوله** كما فی كرهت كراهة ای من غير الاضافة لانه لم يوجد فيه شیء زائد فيكون للتاكيد **قوله** كما فی قولك كرهت كراهتی لانه لما اضيف الی ياء المتكلم فيكون فيه زيادة فلا يدل ... علی التاكيد **قوله** جامعا ومانعا اشارة الی ان النقض علی كراهتی وارد جمعا ومنعا وانه ناظر الی جميع الحد **قوله** وقد يكون للتاكيد **فان قيل** ان قد لا يخلو اما ان يكون للتقليل والتكثير

له فلا يكون معنی الفعل مشتملا عليه ۱۲م اللهم اغفر لی آمین سه پہ تو قہ تو قہم کنز لہ؛ دجانان کرد پیر، مبتلا لہ ملکہ زینہ؛

ن الالتماس یا تیر الفاظ کی ضرورت

ن اللازم

ن کراهة

فالاول لا يجرى فى التاكيد والثانى لا يجرى فى النوع والعدد وان كان فى الاول للتكثير وفى الثانى للتقليل يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز اوعموم المشترك قلنا المصدر مالكى وعنده يجوز عموم المشترك[1] فلا محذور فان قيل المفعول المطلق النوعى والعددى ايضا يجوز للتاكيد فلا يصح للمقابلة قلنا ان لم يكن فى مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل فيصح للمقابلة لان فيهما زيادة قوله ان دل على بعض انواعه فان قيل الاولى ان يقال ان دل نوعه ليشمل ما اذا دل على جميع انواعه كما فى قولنا ضربت انواعا قلنا ان الدلالة على بعض انواعه متحقق فى ضمن الكل فلم يخرج المفعول الذى دل على جميع انواعه فان قيل ان هذا الجواب يوهم انه كونه للتنويع باعتبار الدلالة على بعض الانواع فى صورة الدلالة على الكل مع انه ليس كذلك قلنا عن اصل الاعتراض ان المقصود ههنا ليس الحصر لكنه ذكر اقل مرتبة النوع لانه لا بد فى وجود المفعول المطلق النوعى من وجود بعض النوع كما لا بد فى وجود التنازع من الفعلين اعلم ان المفعول المطلق النوعى على قسمين احدهما ما يكون بالصيغة بان يكسر الفاء وزيد فى اخره تاء والثانى ما يكون بالصفة مثل ضربت ضربا شديدا قوله ان دل على عدد سواء كان العدد مفهوما من لفظ المصدر نحو ضربت ضربتين اومن صفة نحو ضربت ضربا كثيرا فان قيل المفعول المطلق النوعى يثنى و يجمع فيدل على العدد مع انه للنوع وما للعدد قسيم له قلنا فى هذه المادة يدل المفعول المطلق على العدد والنوع جميعا لا على عدده فقط فافترقا قوله لانه دال على الماهية المعراة اى الخالية عن الدلالة فان قيل الدلالة لا يكون الا للفظ والماهية من المعانى وايضا الاخصر ان يقال المعراة عن التعدد فما فائدة فى ازدياد لفظ الدلالة بعد المعراة اجيب عن الاول ان هنا يحذف عبارة اخرى اى المعراة دالها عن الدلالة على التعدد وعن الثانى ان فيه اشارة الى نفى التعدد بطريق المبالغة كما لا يخفى وانما كان خاليا عن التعدد لانه تاكيد للمصدر الذى هو فى ضمن الفعل .... وهو لا يثنى ولا يجمع فكذا هذا قوله الا اذا قصد به النوع ليس هذا استثناء من قوله والاول لا يثنى ولا يجمع لانه اذا قصد به النوع والعدد لا يكون حينئذ للتاكيد فهو استثناء من قوله فلا يقال جلست جلوسين اوجلوسات قوله وقد يكون بغير لفظه فان قيل لا حاجة الى ذكره بعد ما قال بمعناه فى تعريفه لانه اذا كان بمعناه فهو مفعول مطلق سواء كان موافقا للفظه اومغائرا له قلنا انما اورده ليعلم ان المفعول المطلق الذى هو موافق للفظ فعله هو كثير مما هو مغائر للفظ فعله لان كلمة قد للتقليل او نقول فيه اشارة الى الرد على سيبويه لانه غير قائل بالتغائر المذكور كما ذكره الشارح بقوله وسيبويه يقدر له عاملا من بابه فان قيل يلزم فى كلام الشارح تدافع لانه قال سابقا مذكور وقال ههنا بغير لفظه قلنا معنى قوله بغير لفظه اى مغائر للفظ فعله وليس معناه بدون لفظه فالقليل المراد بالمغائرة لا يخلو اما بحسب الصيغة او بحسب المادة فعلى الاول يجب ان يكون نحو ضربت ضربا من هذا القبيل وعلى الثانى

[1] له قوله لم يجوز عموم المشترك عند صاحبي الهداية (١٢)

يجب ان لايكون انبت نباتا من هذا القبيل لعدم تغير المادة قلنا المراد من المغائرة اما بحسب المادة كما فى قعدت جلوسا او بحسب الباب كما فى انبته الله نباتا فان قيل كما ان قعدت جلوسا يكون مثالا لتغير المادة كذلك يكون مثالا لتغير الباب لان قعد يقعد من نصر ينصر وجلس يجلس من باب ضرب يضرب فلم خصه الشارح مثالا لتغير المادة وايضا المغائرة بحسب اللفظ مبنى على اتحاد معناهما وههنا كما تغير لفظه كذلك تغير معناه لان القعود ما كان بعد الاضطجاع والجلوس ما كان بعد القيام اجيب عن الاول المراد من الباب باب المزيد والمجرد وعن الثاني ان هذا مبنى على مذهب من لم يفرق بينهما قوله وسيبويه يقدر له عاملا من بابه لازديا د المناسبة بين العامل والمعمول اى قعدت وجلست جلوسا فيكون الثانى تاكيدا للاول قوله فان قيل ان قول سيبويه منقوض بقولنا ضربت انواعا لانه ليس للنوع فعل فكيف يقدره وكذا بقولنا حنثت يمينا لانه ليس لليمين فعل قلنا ان عنده تقدير العامل من بابه فيما امكن والا فهو متفق معهم قوله الناصب للمفعول المطلق اشارة الى ان المراد من الفعل هو العامل مطلقا وايضا لا يلزم الخروج من البحث كما مر فى الفاعل على التحقيق قوله خير مقدم مصدر ميمى قوله اى قدمت قدوما اشارة الى اظهار العامل والقرينة عليه مشاهدة الحال فان قيل فات المطابقة بين المثال والممثل لانه مصدر والمذكور فى المثال اسم التفضيل وايضا لايطابق من وجه اخر لان الممثل حذف الفعل مع ابقاء المصدر وفى المثال حذف الفعل والمصدر جميعا قلنا سلمنا ان خير اسم التفضيل لكن مصدريته باعتبار الموصوف وهو قدوما او باعتبار المضاف اليه وهو مقدم فان قيل ان قول الشارح ومصدريته باعتبار الموصوف مشعر على ان المفعول المطلق لايكون مصدرا مع انه ليس كذلك كما اذا قيل ضربت انواعا وايضا الموصوف لايكون الا ذاتا وقوله قدوما وصف اجيب عن الاول ان انواعا مفعول مطلق باعتبار الموصوف المقدر اى ضروبا انواعا وعن الثانى ان الصفة بمعنى الصفة النحوى جاز ان يكون موصوفها صفة لانها مايكون قيدا للتغير بخلاف الصفة بمعنى القائم بشئ قوله لان اسم التفضيل لحكم ما اضيف اليه لانه اذا اضيف الى شئ فهو بعض من المضاف اليه ومن افراده مثل زيد افضل الناس لان افضل فرد من الناس وكذا ههنا فان قدوم الخير بعض من قدوم المطلق فان قيل الاظهر ان يقول لان اسم التفضيل له حكم الموصوف وما اضيف اليه ليتم التقريب قلنا نعم لكن لما كان بين الصفة والموصوف اتحاد ذاتى استغنى عن التصريح بالجزء الاول وكان المدعى هو الجزء الثانى فلذا اورده فقط قوله اى حذفا واجبا قد مر بيانه فى الفاعل قوله اى سماعيا اشارة الى ان سماعا صفة ثانية لقوله حذفا لكن لاجل صحة

له اى سواء كان فعلا او شبهه ۱۲م سه

اى وان لم يكن تقدير العامل من بابه ۱۲ عه اى مع النحويين ۱۲م لله فى قوله خير مقدم ۱۲م اللهم اغفر له ۶

سه ہزاران رحمت حق برکسی باد کہ کاتب را بالحمد کند یاد ۱۲

الحمل زاد يا للنسبة **قوله** موقوفا جواب سوال وهو ان القياس ايض لا يخلو من السماعي **قوله** لا
قاعدة له بيان لفظ الموقوف تقديره موقوف على السماع فقط اى لا قاعدة له يعرف بها **قوله** اى
سقاك الله اشارة الى ظهار العامل المقدر ههنا للتعليم والا فهو واجب الحذف لا يجوز اظهاره فهذا اما دعاء
باعتبار ذات المخاطب او باعتبار زرعه **قوله** اى رعاك الله هذا ايض دعاء باعتبار ذات المخاطب بان
رزقه الله او باعتبار المواشى **قوله** من خاب الرجل **وههنا بحث من الوجهين** الاول انه يلزم
الاشتقاق من النفس لو اشتق خاب او انه اشتقاق من الفعل لو اشتق خيبة وهو ليس الا مذهب الكوفيين
وهو مرجوح والثانى انه علم منه ان خاب خيبة باثبات الفعل مستعمل فى كلامهم والقول بحذف الفعل
وجوبا ينافى ذلك **اجيب** عن الاول معناه هى من هذه الوادى فى اتحاد المعنى اى ليظهر معناه
من هذا البيان كما يعلم من قوله اذا لم ينل ما طلب لان خيبة مشتق **او نقول** معناه ان خيبة مشتقة
من مصدر خاب الرجل **فان قيل** فعلى هذا يلزم الاشتقاق من النفس **قلنا** كلمة من بيانية اى الذى
هو مصدر خاب الخ وعن الثانى ان الحذف واجب فى الجملة الانشائية الدعائية وما نقله جملة ..
اخبارية فلا ينافى **قوله** اى جدع جدعا بالدال المهملة دعاء عليه بالذاة **فان قيل** قول الشارح
مخالف من الرضى لانه قال هو قطع واحد من المذكورات **قلنا** كلمة الواو بمعنى او كما هو الشائع
قوله اى عجبت بضم العين فى الماضى والمضارع مثل شرف يشرف فيكون قوله عجبا بالحركات مثل
شرفا وشرافة **قوله** فانه لم يوجد بيان تطبيق الامثلة المذكورة مع الممثل وهو الحذف الوجوبى
السماعى **قوله** وهذا معنى وجوب الحذف سماعا **فان قيل** ان فى الحذف القياسى ايض لم يوجد
الافعال العاملة فى المصدر **قلنا** المراد انه لم يوجد فى كلامهم الافعال العاملة فى المصادر ولم يوجد
قاعدة ايضا لكنه ترك اكتفاء بما ذكر سابقا فى تفسير قوله سماعا **قوله** قيل عليه اشارة الى الاعتراض
قوله من كلام الفصحاء بل من كلام المولدين وهم الذين كانوا من العجم لكن سكنوا فى العرب او كان
ابه من العجم وامه من العرب **قوله** فيما استعمل باللام كان اللام سد مسد الفعل وايضا هى
جارة فيقتضى المتعلق والفعل اهم به فيكون قرينة **فان قيل** فعلى هذا ينبغى ان ياتى المص باللام
بان قال حمدا له وشكرا له **قلنا** ان امثلة المص رح ايض مستعملة باللام ولكن ترك اللام للاختصار
قال الرضى ههنا قاعدة وهى ان كل مصدر اذا اضيف الى الفاعل والمفعول بواسطة حرف الجر
فيحذف عامل ذلك المصدر **فان قيل** فعلى هذا يكون هذه الامثلة قياسية فلا يصح عدها
من السماعى وايض لما وجد سد المسد والقرينة فهو ليس الا خاصة القياسى **قلنا** منشا هذه
القاعدة من الرضى والمص رح مقدم عليه فيجوز ان يكون هذه الامثلة سماعية فى زمان
المصنف رح وقياسية فى زمان الرضى **قوله** وقد يحذف الفعل الناصب هذا بيان حاصل
العطف لان قوله قياسا عطف على قوله سماعا **قوله** يعلم له صفة كاشفة لقوله قياسا او مما
وصفها بالكلية لئلا يتوهم ان المراد من الضابطة

فان قيل الحذف فى القياسى بعض السماعى مستدل فاجاب بقوله موقوفا الخ

لاکثرتیہ قولہ متعددۃ فان قیل ان لفظ مواضع جمع کثرۃ وھو غیر منحصر الافراد ولم تکن
ان امثلۃ ھذا الحذف غیر زائدۃ علی العشرۃ بالتتبع والاستقراء قلنا سلمنا انہ غیر منحصر لکن اذا
وجد القرینۃ علی الانحصار یکون منحصرا وھھنا وجد القرینۃ وھی توصیفہ بقولہ متعددۃ المقدرۃ
قولہ منہا ما وقع فقولہ ما وقع مبتدأ وقولہ منہا خبرہ وان کلمۃ من بمعنی البعض فہو مبتدأ وما
وقع خبرہ قولہ ای من ھذہ المواضع اشارۃ الی بیان المرجع قولہ موضع ما وقع جواب سوال
وھو ان کلمۃ ما لا یخلو اما عبارۃ عن المفعول المطلق او من الموضع فعلی الاول لا یصح حملہ علی منہا
واما علی الثانی فالحمل صحیح لکن الضمیر فی وقع لا یخلو اما راجع الی الموضع او الی المفعول فعلی الاول
لا یصح حمل قولہ مثبتا علیہ لان الموضع غیر مثبت لان الکلام منفی وعلی الثانی لا یوجد العائد
الی کلمۃ ما فاجاب بقولہ ای موضع ما وقع یعنی ان کلمۃ ما عبارۃ عن المفعول المطلق لکن بحذف المضاف
وھو لفظ موضع فیصح الحمل علی منہا ووجد العائد الی ما فان قیل یجوز ان یکون کلمۃ ما کنایۃ
عن الموضع وضمیر وقع راجعا الی المفعول المطلق والعائد الی ما محذوف اعنی فیہ فیصح الحمل فلا
حاجۃ الی تکلیف الشارح رح قلنا فیہ احتیاج الی تقدیر العائد وھو خلاف الاصل وفی عبارۃ
الشارح رح وان کان احتیاج الی تقدیر المضاف لکن احتیاجہ الی تقدیر المفرد وھو اھون من تقدیر
المرکب اعنی الجار والمجرور فان قیل علی تقدیر حذف المضاف یلزم حذف العمدۃ لان الموضع
اما مبتدأ او خبر من قولہ منہا وھما من المرفوعات واما تقدیر العائد فہو تقدیر الفضلۃ وھو اھون
من تقدیر العمدۃ قلنا حذف المضاف واقامۃ المضاف الیہ مقامہ شائع عنہم قولہ ای مفعول
مطلق تفسیر لکلمۃ ما وانما لم یعکس تفسیر ما قبل قولہ وقع لئلا یلزم الفصل بین الصفۃ والموصوف
بالشرح قولہ ارید اثباتہ فان قیل ھھنا لا یطابق المثال مع الممثل لانہ ما وقع مثبتا والمثال کلام
منفی اعنی قولہ ما زید الا سیرا فاجاب الشارح عنہ بقولہ ارید اثباتہ یعنی ان الکلام وان
کان منفیا لکن المفعول فیہ مثبت بالاسناد من النفی قولہ لا یجب حذفہ لان الباعث علی
وجوب الحذف عدم صحۃ الحمل وذلک فی الموجبۃ واما فی السالبۃ فیصح الحمل فلا یوجد القرینۃ علی
الفعل قولہ بعد نفی لانہ اذا کان مثبتا ولکن لم یکن بعد النفی نحو زید سیرا لا یجب حذفہ لفوات
سد المسد وھو ما والا قولہ داخل علی اسم لما کان قول المص رح داخل علی اسم متنازعا لان قولہ
بعد النفی یقتضی ان یکون قولہ داخل صفۃ لہ وقولہ بعد معنی النفی یقتضی ان یکون قولہ داخل
صفۃ لہ جعل الشارح قولہ داخل صفۃ لقولہ معنی وقدرہ مع قولہ بعد نفی کما ھو طریق فی قطع
التنازع بان یعمل الثانی ویقدر مع الاول قولہ لا یکون للمفعول المطلق خبرا عنہ یعنی بلا تاویل
او مبالغۃ فلا یرد ان سیرا فی قولنا ما انت الا سیرا مثلا جاز ان یکون خبرا عن انت بتاویل
السائر او کان سیرا خبرا عنہ للمبالغۃ کما فی زید عدل قولہ لا یکون خبرا عنہ ای لا یصلح
ان یکون خبرا عنہ باعتبار عدم صحۃ الحمل لان المصدر لا یحمل علی الجثۃ قولہ لا یکون منہ

ای من باب حذف الفعل لان فعله مذکور **قوله** لکان مرفوعا علی الخبریة **وههنا بحث من وجوه الاول** انه ما الفائدة[1] فی توصیف سیرا بالشدید **والثانی** انه لا یصح قوله لکان مرفوعا علی الخبریة لان خبر ما لا یکون الا منصوبا والثالث انه لما کان مرفوعا فلا یکون مفعولا فانه یکون منصوبا فهو خارج عن المقسم اعنی قوله ما وقع فلا حاجة الی اخراجه بالقیود **اجیب عن الاول** انما قید به لئلا یتوهم الاستثناء من النفس **وعن الثانی** سلمنا ان خبر ما یکون منصوبا لکن اذا انتقض النفی بالا یکون خبره مرفوعا کما قال المصنف رح فی بحث المجرورات **وعن الثالث** لا نسلم انه خرج من المقسم لان المقسم ما کان مفعولا مطلقا فی ترکیب من التراکیب ولا شک ان سیرا قد یکون مفعولا مطلقا وان لم یکن ههنا او **نقول** انه قد یکون مرفوعا کما اذا وقع مفعولا ما لم یسم فاعله **فان قیل** فعلی هذا تفوت فائدة تدوین علم النحو لانه لا یعلم المنصوب من المرفوع **قلنا** ان تعین موضع النصب والرفع فلا تفوت **فان قیل** لو اعتبر الشارح الشیء الطلق[2] للمصدر کما اعتبرها بعضهم لسلم عن تلک الشبهة بان یفسر کلمة ما فی قوله ما وقع بالمصدر لا بالمفعول المطلق فلا یرد الشبهة **والیضا** الکلام فی المفعول المطلق من حیث انه مفعول مطلق لا فی ذاته واذا وقع مفعول ما لم یسم فاعله لا یبقی وصف المفعول المطلق بل ذاته **اجیب** عن الاول ان ماذکره الشارح رح انسب بالمقام لان التقسیم فی المفعول المطلق لا فی المصدر مطلقا **وعن الثانی** بما هو مذکور فی الرضی فلینظر فیه **تحریر الحذف الوجوبی** لا بد من الامرین القرینة وسد المسد فالاول نصب المفعول المطلق والیضا عدم صحة الحمل قرینة علی ما لا یصح حمله لکن الاصل فی الحذف وفی ان یکون من جنس الملفوظ ما امکن فیکون فعلا لان فی حذف المصدر ایضا لا یصح الحمل والثانی کلمة ما والا لانهما من الفضلات وسد المسد لیس الا منها **قوله** او وقع مکررا **فان قیل** الاخصر ان یقال ومکررا عطفا علی مثبتا فیکون تقدیره بحکم العطف او وقع مکررا فلا حاجة الی التصریح بقوله وقع **قلنا** انه یتوهم عطفه علی خبرا وهو فاسد **فان قیل** ان دکا دکا وقع مکررا مع انه لم یحذف فعله بل مذکور وهو قوله دکت الارض **قلنا** المراد ان المصدر وقع فی موضع الخبر عن المبتدأ ولا مبتدأ فی الآیة واما الارض فهی مفعول ما لم یسم فاعله لقوله دکت **فان قیل** ما للمصنف رح انه جمع الضابطتین بتنزیل منزلة بینهما مع ان کل واحد منهما ضابطة علیحدة **قلنا** انما جمع بینهما لاشتراکهما فی الوقوع بعد اسم لا یکون خبرا عنه **فان قیل** ان قوله بعد اسم لم یکن مذکورا فی هذه الضابطة ولذا لا یفهم من عطف قوله او وقع مکررا علی قوله وقع مثبتا لان هذا القید مؤخر عن المعطوف علیه **قلنا** جاز ان یکون الضمیر فی وقع راجعا الی المفعول المطلق الذی فرض بعد قوله بعد اسم لا یکون خبرا منه او **نقول** لما لم یفصل علم ان بینهما اشتراک فی بعض القیود لکن فی تعینه جهالة ثم لما مثل عن الضابطة الثانیة بقوله زید سیر سیرا علم تعین هذا القید **فان قیل** فعلی هذا

---

[1] فی قوله لا یکون خبرا منه ۱۲ ام عـه فائدة التدوین ۱۲ ام اللهم تب علینا قبل الموت وسهل علینا سکرات الموت ۱۲

[2] سیرا مصدرا ومفعولا مطلقا ۱۲

ينبغي ان يجمع بين قاعدتي ما وقع مضمون جملة لاشتراكهما في وقوع مضمون جملة قلنا نعم لكن لما
كان كل واحد منهما مسمى باسم على حدة الاولى تاكيد النفس والثاني تاكيد الغير اراد التفصيل
ليتميز كل واحد بالاسم عن الأخر ونقول ان هذين الضابطين قد يجتمعان في مادة واحدة
كقولنا ما زيد الا سيرا سيرا بخلاف الضابطين الاتيتين ثم القرينة في هذه الضابطة ايضا نصب
المفعول المطلق وعدم صحة الحمل وسد المسد هو احد المصدرين قوله اي تسير سيرا اشارة الى العامل
اعلم انه لابد من تقدير الفعل ههنا بعد الا لئلا يلزم الاستثناء من النفس واما قوله سير البريد
يجوز فيه تقدير الفعل بعدها وقبلها اذ المفعول المطلق فيه نوعي وفي الثاني قوله هذان المثالان
دفع وهم وهو ان احدهما مثال لما كان بعد النفي والأخر مثال لما كان بعد معنى النفي مع انه
ليس فيه معنى النفي فدفع بقوله هذان مثالان لما وقع مثبتا بعد النفي ثم يرد عليه ان للثاني
لا يصلح المثل وهو يأتي بواحد فما الحاجة الى المثالين فاجاب الشارح رح انما اورد المثالين تنبيها على
ان الاسم الواقع موقع الخبر منقسم الى النكرة والمعرفة فان قيل ان من المعلوم ان المصدر من
الاسماء وهي تنقسم الى النكرة والمعرفة فما الفائدة في هذا التنبيه قلنا فيه فائدة جلية وهي ان
يعلم ان الحكم وهو الحذف لا يختلف بين المصدر المنكر والمعرف قوله او الى ما يشبه به فعل المبتدأ
اي ما انت الا تسير مثل سير البريد فان قيل فعلى هذا لا يصدق تعريف المفعول عليه لعدم
اتحاد الفاعل بينهما لان فاعل الفعل هو المخاطب وفاعل المفعول هو البريد قلنا ان لفظ ذلك
الاسم الواقع موقع الخبر وان كان لفظ المشبه به لكن ذكر ذلك واريد المشبه كما هو طريق الاستعارة
اذ لا شك ان المراد بسير البريد هو سير زيد فان قيل لما كان المراد منه هو المشبه لا يصح تقسيم
الشارح رح الى ما هو فعل المبتدأ او الى ما يشبه به فعل المبتدأ بل يكونان فعل المبتدأ قلنا انما قال
الشارح رح ذلك نظرا الى الظاهر قوله او الى مفرد ومضاف او الى ما لا يصح تقديره قبلها والى
ان المفعول في الاول تاكيدي وفي الثاني نوعي لان سير البريد نوع من السير وانما لم يتعرض اليهما
لان الاول ظاهر والثاني غير مستقيم لانه غير منحصر في التاكيدي والنوعي لانه قد يكون للعدد
ايضا قوله اي من المواضع التي بيان المرجع قوله اي موضع المفعول اشارة الى انه بحذف المضاف قوله
تفصيل الاثر الخ في تقييد الاثر احتراز عما يقع تفصيل المضمون جملة دون الاثر نحو زيد سافر سفر
القريب والبعيد وفي تقييد الجملة احتراز عما اذا وقع تفصيل الاثر مفرد نحو لزيد ضرب اما تاديبا
تاديبا او يهلك هلاكا فهذا لتفصيل الاثر الضرب فقط وفي تقييد المقدم احتراز عن المتاخرة
نحو اما منا وفداء فشدوا الوثاق فان في هذه الصور لا يجب الحذف لانها وقعت قليلا في
كلامهم فلو حذف الفعل لم يسبق الذهن اليه قوله والمراد بمضمون اشارة الى الفرق بين هذا
المضمون وبين مضمون ضابطة الخامسة قوله مصدرها فان قيل لا يصح اضافة المصدر
الى الجملة لانه للفعل لا للجملة

ہ تقدير الفعل قبل الا والى ما لا يصح

وايضا ارادة المصدر انما يصح في الجملة الفعلية واما اذا كانت اسمية مثل زيد جسم اوهيولى فلا اذ ليس لهامصدر لا نجيب عن الاول معناه اي المصدر المفهوم من الجملة وعن الثاني لانسلم وقوع المفعول تفصيلا لاثر مضمون جملة اسمية ولوسلم فيمكن اخذ المصدر ايضا بالحاق ياء النسبة والتاء اي جسمية زيد اوحيوانيته وهو المسمى بالمصدر الانتزاعي قوله الى الفاعل اوالمفعول يضاف الى الفاعل ان كان المقصود هو النسبة اليه والى المفعول ان كان المقصود هو النسبة اليه اعلم ان المضمون على ثلثة اقسام احدها مضمون الجملة الفعلية وهو اخذ المصدر من الجزء الاول مضافا الى الجزء الثاني والثاني مضمون جملية اسمية وهو اخذ المصدر من الجزء الثاني مضافا الى الجزء الاول والثالث مضمون مطلق الجملة وهو اخذ المصدر من الجزء المشتق مضافا الى الخبر الغير المشتق قوله وباثره غرضه دفع وهم وهو ان يتوهم المراد بالاثر هو المؤثر من قبيل ذكر المصدر وارادة اسم الفاعل منه كما هو الشائع فدفع بقوله والمراد باثره غرضه والمراد من الغرض الحكمة فلا يرد ان الغرض عبارة عما يكون الفعل لاجله والفاعل محتاج مع ان الله تعالى لايحتاج الى شئ والحكمة عبارة عما يكون الفعل لاجله والفاعل لايحتاج اليه قوله وبتفصيل لاثر جواب سوال وهو ان التفصيل يقتضي الاجمال ولااجمال ههنا لان المذكور سابقا شد الوثاق وهو معلوم فاجاب الشارح بقوله والمراد بالتفصيل بيان الانواع المحتملة وانما قدم شرح المضمون مع انه مؤخر في المتن لانه مضاف اليه وهو اصل لان معرفة المضاف من حيث هو مضاف موقوف على معرفة المضاف اليه وايضا ان بيان اثر الشئ انما يكون بعد معرفة ذلك الشئ مع قطع النظر عن كونه مضافا قوله نحو قوله تعالى جواب سوال وهو ان قوله نحو مضاف وقوله فشد الوثاق مضاف اليه وهو لايكون الا مفردا وهذه جملة فدفع هذا زاد الشارح رح لفظ قوله فهو مضاف اليه والجملة مقولة القول وقوله تعالى جملة معترضة فلا يرد ان قوله تعالى لايخلو اما صفة الضمير او حال منه فعلى الاول يلزم توصيف المعرفة بالجملة وعلى الثاني يلزم الحال من المضاف اليه وايضا الماضي اذا وقع حالا لابد فيه من قد قوله اي بعد شد الوثاق اشارة الى ان بعد مبني على الضم بحذف المضاف اليه وايضا اشارة الى ان المصدر ههنا مضاف الى المفعول قوله فشدوا الوثاق اشارة الى تطبيق المثال مع الممثل قوله اي اما تمنون منا اشارة الى اظهار العامل فان قيل فيمكن منا وفداء مفعول له فلا حاجة الى تقدير العامل قلنا المفهوم منه ليس لاجل جعل المفعول المطلق مفعولا له مالا فهذا لايتأتى في كون منا وفداء مفعولا مطلقا في الكلام بتقدير الفعل وايضا ان كلمة بعد يابى عن كونه مفعولا له ثم في الحذف الوجوبي لابد من القرينة وسد المسد اما الاول فهو نصب المفعول المطلق لانه يقتضي العامل والفعل اصل في العمل والثاني نفس المفعول المطلق لانه من الفضلات فيصلح له لكن اقال جمال الدين جيناني فان قيل فعلى هذا ينبغي

ای لاتصح ارادة المصدر

لے یعنی قول الشارح رح مضمونها الخ ۱۲

لے الشارح رح ۱۲

محشی

نی انسلاخ ۱۲

ان لا یشترط تکرار المصدر فی الضابطۃ الثانیۃ لان نفس المفعول المطلق یقوم مقام العامل فلا حاجۃ الی التکرار **قلنا** ان فی الضابطۃ الثانیۃ احد المصدرین واقع موقع الخبر والخبر لا یقوم مقام شئ فانہ عمدۃ وما قام مقام الغیر لیس الا من الفضلات فکذا لا یقوم مقام الغیر ما وقع موقع الخبر **فان قیل** ینبغی ان یجب الحذف فی قولہ خبر مقدم لانہ قائم مقام العامل **قلنا** قیام المفعول ھھنا بمعونۃ الجملۃ المتقدمۃ والا جملۃ ثمہ وانما لم یتم المفعول بدون المعاون لانہ لو اقیم بدونہ لم یبق الحذف الجائز فی **فان قیل** ما السر فی ان الجملۃ لا تقوم مقام العامل بل جعلت معاونۃ **قلنا** فی اقامۃ المتقدم مقام المؤخر خلاف فلذا لم تجعل عین ما یقوم مقامہ **وقال بعض الشارحین** سد الجملۃ المتقدمۃ مسد المحذوف **فان قیل** المتقدم لا یقوم مقام المؤخر الا تری انہم قالوا فی ضربی زیدا قائما انہ علی تقدیر الکوفیین یلزم حذف الخبر بلا سد شئ مسدہ **قلنا** ان ما قالوا انہ لیس لاجل ان المتقدم لا یقوم مقام المؤخر بل ھناک مانع اٰخر وھو ان قائما ھناک جعل من تتمۃ المبتدأ وجزء لہ فلا یقوم مقام الخبر وقال بعض المتون فی مثال ھذہ الضابطۃ قولنا زید یشتری طعاما فاما بیعا او کلا ومثل قولنا زید یکتب اما قراءۃ بعد او بیعا **قولہ** ای لان یشبہ بہ امر اٰخر **جواب سوال** وھو انہ فات المطابقۃ بین المثال والممثل لانہ ھو التشبیہ وھو النسبۃ والمذکور فی المثال الصورۃ وھو طرف النسبۃ فاجاب بقولہ ای لان تشبیہ بہ الخ یعنی ان المصدر مبنی للمفعول آ **علم** ان المفعول المطلق ھھنا ھو المشبہ فی الحقیقۃ لکن شاع اطلاقہ علی المشبہ بہ لقیامہ مقامہ **وھھنا بحث من وجوہ الاول** انہ علی ھذا یخرج عن الضابطۃ ما اذا وقع للمفعول المفعول المطلق نفسہ بعد جملۃ نحو مررت بہ فاذا لہ صوت صوتا مثل صوت حمار **والثانی** انہ لم لم یفسر الشارح قولہ ما وقع للتشبیہ بقولنا لان یشبہ المفعول المطلق بامر اٰخر فیکون علی الحقیقۃ **والثالث** انہ لا یصدق علیہ تعریف المفعول المطلق لعدم اتحاد الفاعل بینہ وبین الفعل **اجیب** عن الاول ان مادۃ النقض غیر موجودۃ فی کلامہم ولا یضر خروجہ وعن الثانی لان الظاہر من کلام المص رح ان یحذف العامل من المفعول المطلق فلو حمل کلامہ علیہ یلزم حذفہ ایضا فالشارح حمل کلامہ علی الظاہر وعن الثالث انہ ذکر المشبہ بہ واراد منہ المشبہ کما ھو طریق الاستعارۃ کما مر **قولہ** لزید صوت صوت حسن فالصوت الثانی بدل من الاول او صفۃ لہ باعتبار لاحقہ وھو حسن لانہ صفۃ للصوت الثانی فح یکون الاخص بدلا من الاعم کما فی قولہ تعالی بالناصیۃ ناصیۃ کاذبۃ او یکون الاخص صفۃ للاعم **فلا یرد** انہ یکون الشئ بدلا او صفۃ لنفسہ **فان قیل** فعلی ھذا لا یکون الصوت الثانی مفعولا مطلقا .. فخرج عن المقسم فکیف خرج بالقیود **قلنا** المراد بالمفعول ما یکون مفعولا فی ترکیب من التراکیب وان لم یکن ھھنا آ **ونقول** انہ یجوز ان یکون مفعولا بحذف الفعل لکن لا یجب حذفہ **قولہ** ای حال **جواب سوال** وھو ان قولہ علاجا منصوب برسم الخط الالف وللنصب

طرق كثيرة فهو من اى جهة منصوب فاجاب بقوله اى حال الخ يعنى انه حال من ضمير وقع
فان قيل لا يصح حمل علاجا على المفعول لانه[1] عبارة عن الدافع كما قال الاطباء علاج الصفراء..
سقمونيا اى دافع الصفراء فاجاب الشارح عنه بقوله دالا على فعل من افعال الجوارح اى المعتبر
ههنا ليس ما اصطلح عليه الاطباء قوله لان الزهد الخ لانه عبارة عن قطع القلب عن محبة الدنيا او
عبارة عن الرياضة اى تصور القلب قوله فاذا له ضرب صوت حمار التشبيه فى الكراهية قوله اى
الذى قام به دفع وهم وهو ان المراد بالصاحب الواضع كما هو المتبادر فدفع بقوله اى الذى قام
به معناه اعلم انه انما اشترط التشبيه لانه يدل على الفعل المحذوف لان للتشبيه لابد من المشبه والمشبه
به وهما ههنا الصوت الاول والصوت الثانى فيدل لان على يصوت لان المحذوف يكون من جنس
المنطوق ما امكن وانما اشترطا ان يكون علاجا ليدل على الحدث فيدل على الفعل المقدر والذى
تعلق بالقلب يدل على الدوام غالبا فلا يدل على الحدث فلا يدل على المحذوف وانما اشترط
ان يكون بعد جملة ليوجد معاون سد المسد وهو المفعول المطلق ههنا وانما اشترط
اشتمالها على اسم بمعناه ليوجد المشبه وانما اشترط اشتمالها على الصاحب ليوجد ما لابد للفعل منه
وهو الفاعل فيدل على الفعل لكن دلالة كل واحد على الانفراد غير تام[2] فاذا اجتمعت كانت تامة فى الدلالة
على الفعل المحذوف فلا يرد ان كل واحد لما كان دالا على المحذوف فما الى الاجتماع قوله اى يصوت
صوت حمار اشارة الى بيان العامل فان قيل لا حاجة الى تقدير العامل لانه ينبغى ان يكون الصوت الاول
عاملا فيه قلنا ان المصدر العامل بمعنى أن مع الفعل وهو يفيد الطمع والرجاء والحكم فى هذا المثال
بالقطع والجزم فان قيل المثال لا يطابق الممثل لان هو المصدر والصوت ليس بمصدر لان المذكور
فى اكثر كتب اللغة ان معنى الصوت بانگ وآواز والمصدر ما كان فى آخر معناه الفارسى دال ونون
او تاء ونون نحو الضرب زدن والقتل كشتن وههنا لم يوجد قلنا انه وان لم يكن مصدرا
لكن يستعمل استعمال المصدر بان يذكر بعد الفعل لانهم قالوا صات الشئ صوتا فان قيل المقصود
من هذا الكلام ليس الا المبالغة وهى لا يأتى الا بالمجرد قلنا انه بمعنى صوت تصويتا
قوله فصوت حمار اشارة الى تطبيق المثال مع الممثل قوله صراخ الثكلى وانما اورد المثالين لان
المفعول المطلق فى الاول ليس بمصدر بل استعمل استعمال المصدر وفى الثانى بمعنى المصدر او ان
المصدر الاول مضاف الى النكرة والثانى مضاف الى المعرفة او ان الاول مضاف الى غير ذوى
العقول قوله ومنها ما وقع مضمون جملة فقوله مضمون منصوب على انه حال او على انه
خبر ل كان وقع بمعنى كان قوله جملة احتراز بها عما وقع مضمون مفرد مثل قهقرى فى قولنا
رجع قهقرى فان القهقرى وقع مضمون مفرد وهو الرجوع قوله لا محتمل احتراز عن
المفعول الذى فى الجملة الاولى اعلم ان مولنا عبد الغفور قال ان لا فى قوله

و الثانى مضاف الى ذوى العقول

---

[1] اى لفظ العلاج المذكور فى المتن ۱۲ م اللهم اهدنا الصراط المستقيم آمين يارب العلمين ط ۱۲ ۱۲ ۱۲

لا فی قوله لا محتمل لها لنفی الجنس والمحتمل مصدر میمی بمعنی الاحتمال وهو اسم لا ولها خبره وقوله غیره بالنصب مفعول لقوله محتمل وقال مولنا عصام الدین والمشهور هو ان غیره بالرفع لا بالنصب لانه خبر لا وقوله محتمل اسم مفعول کما هو الظاهر فهو اسم لا وقوله لها صفة له ای ثابت لها فان قیل لم لم یذهب عبد الغفور الی هذا الاحتمال مع انه المتبادر لان محتمل اسم مفعول ومجیئه مصدرا شاذ قلنا انه نظر الی توافق الضابطة الاتی لان قوله لها فیها خبر لقوله محتمل لا محالة فهو مبتدأ ولها خبره مقدم علیه لعدم جواز تقدم الصفة علی الموصوف ثم قال عصمه الله السیم المتدی الاظهر ان قال المصنف رح ما وقع مضمون جملة لا یحتمل غیره بصیغة الفعل لان ما قال متردد کما ذکرنا قوله منصب للمصنف رح ان یاتی بعبارة صعبة واما التردد فلا یخل بالمقصود لان کل واحد من الاحتمالین یتادی به المقصود قوله علی الف درهم فالف درهم مبتدأ وعلی خبره وله خبر بعد خبر او علی العکس قوله ای اعترفت اعترافا اشارة الی اظهار العامل قوله فاعترافا اشارة الی تطبیق المثال مع الممثل له علم انه لیس المراد ههنا بالمضمون هو المدلول التضمنی کما هو فی الضابطة الثالثة بل المراد منه المدلول لا للتراسی لان الاعتراف لازم لقوله علی الف درهم قوله ولا محتمل له سواه ای لا محتمل له شرعا لان الشرع حکم بلزوم الالف علی المقر والا فهو اخبار یحتمل الصدق والکذب قوله ولو بالاعتبار ای لیس فیه تغایر الاعتباری ایضا فان قیل لا نسلم انه لیس فیه تغایر الاعتباری لانهم قالوا لاحدهما مؤکد وللاخر مؤکد قلنا هذا التغایر فی الدال دون المدلول بخلاف زید قائم حقا لان التغایر فیه فی المدلول کما یاتی قوله لها محتمل غیره فان قیل مضمون الجملة لا یخلو اما ان لا یحتمل غیره او یحتمل وعلی التقدیرین یجب حذف فعله فالاخصر ان یجمع کلا الضابطتین وقال ومنها ما وقع مضمون جملة سواء کان لها محتمل او لا قلنا نعم لکن لما کان المتاخرون جعلوا کل واحد منهما مسمی باسم علیحدة وهو تاکید لنفسه وتاکید لغیره اورد فی الضابطتین للتصریح باسم کل واحد منهما قوله ای حق حقا صیغة الماضی من المجرد قوله من حق یحق اشارة الی بیان معناه ای حقا مصدر من حق یحق علی ان یکون کلمة من بیانیة ولیظهر معناه من هذا البیان وهو حق یحق ای اذا ثبت یثبت فلا یرد انه یلزم اشتقاق المصدر من الفعل وهو لیس الا مذهب الکوفیین قوله لانها تحتمل الصدق والکذب اعلم ان الفرق بین الصدق والکذب ان الاول مطابقة الکلام للواقع والثانی عدم مطابقة الکلام للواقع وبین الحق والباطل ان الاول مطابقة الواقع للکلام والثانی عدم مطابقة الواقع للکلام فان قیل ان احتمال الصدق والکذب کما ثبت ههنا ثبت ایضا فی قوله له علی الف درهم لانه اخبار واما الشرع فلم یدفع الکذب منه الا تری انه لا یحل الاخذ للمقر له لو لم یکن فی الواقع قلنا المراد من الغیر فی الضابطة الاولی هو الانکار لانه المقابل للاعتراف ولا شک انها لا تحتمل الانکار واما حقا فیقابل الکذب

سه الزسے قاله مولانا عصام الدین ۱۲ سه ای لیس بین قوله له علی الف درهم وبین قوله اعترافا تغایر اعتباری ۱۲

والباطل ولا شک انما فیھما واما احتمال الکذب فی الاولی فلا یضر لانه لیس مقابلا للاعتراف
قوله ویسمی تاکیدا لغیره فان قیل ان التاکید فی الضابطتین لیس الا للمفعول المطلق فکیف یصح
تاکیدا لغیره قلنا نعم لکن الحق الذی هو فی ضمن الجملة محتمل واما الحق الذی هو المنصوص علیه متیقن فلذا
قال لغیره واما فی الاول فالاعتراف الضمنی والمنصوص علیه کلاهما متیقن فلذا قال تاکیدا لنفسه
او نقول ان معنی قوله تاکیدا لغیره تاکید لاجل غیره فان قیل انه لما کان تاکیدا لغیره یرد
علیه ما ورد اولا وایضا فات المطابقة بین المثال والممثل لان التاکید فی المثال للنفس لا للغیر
قلنا معنی قوله لاجل غیره ان التاکید للنفس لکن الغرض فیه دفع الغیر لوجود الغیر ههنا وهو الکذب
بخلاف قوله اعترافا لانه تاکید للنفس فقط ای لیس لغرض فیه دفع الغیر لعدم وجود الغیر فان
قیل لما کان معنی قوله تاکیدا لغیره ای لیدفع الکذب فعلی هذا یکون معنی قوله تاکیدا لنفسه
لیدفع النفس ولا معنی له قلنا لیس معناه دفع النفس بل معناه تاکیدا لنفسه لیتکرر ویتقرر
ای الباعث علی تاکید نفسه تکریره لان قوله تاکیدا لنفسه یفید القرینة فلابد ان یکون للمبالغة فی البعید
لحسن المقابلة قوله ومنها ما وقع مثنی وھھنا بحث من وجھین الاول انه فات المطابقة بین
المثال والممثل لانه مثنی والمذکور فی المثال لبیک وهو لیس بمثنی بل معناه التکریر والتکثیر والثانی
انه علی هذا ینبغی ان یحذف الفعل فی قوله ضربت ضربتین اجیب عنهما المراد بالمثنی ان یکون
علی صیغة التثنیة ولم یکن معناه معنی التثنیة کما قال الشارح علی صیغة التثنیة وان لم یکن ح
للتثنیة فان قیل انّ اِنْ فی قوله وان لم یکن منفصلة وحکم ان المتصلة ان یثبت الحکم فی النقیض
بطریق الاولی کقولهم فلان بخیل وان کثر ماله فلو کان ماله قلیلا فبالطریق الاولی فعلی هذا یرد ما
ورد اولا ای ینقض بضربت ضربتین قلنا ان کلمة اِنْ زائدة او انها بفتح الهمزة ای ان المفتوحة المخففة
من المثقلة لانه وجد شرطها وهو وجود النفی کما قال المصرح وتخفف المفتوحة وحینئذ تدخل علی الفعل
ویلزم حرف النفی معها وتحقیقه یاتی فی بحث الحروف او نقول ان بل فی قوله لتکریر للاعراض
عن جمیع ما یتضمنه قوله وان لم یکن فان قیل لابد فی اتمام هذه القاعدة من قید الاضافة
ای مثنی مضافا الی الفاعل او المفعول لان المصدر لا یضاف الا الی الفاعل او الی المفعول
کما یاتی فی مبحثه لئلا یرد مثل قوله تعالی ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ فان کرتین مفعول مثنی
ولم یحذف فعله بل ذکر وهو ارجع لاجل انه غیر مضاف لانه اذا کان غیر مضاف ح
نیفوت سد المسد قلنا اعتراض کرتین غیر وارد بدون قید الاضافة لان
کرتین لیس مفعولا مطلقا لانه ما کان بمعنی الفعل[1] السابق وهو لیس کذلک
وایضا فلیکن المراد منه معنی التثنیه فلا تنطبق القاعدة علیه فان قیل
انه مفعول مطلق باعتبار الموصوف المقدر

[1] لان تعریف المفعول المطلق ما فعله فاعل مذکور بمعناه ۱۲ م

اللھم اغفر لی ولوالدی وللمومنین یوم الحساب ۱۲

ای رجعا مکررا کثیرا فلما کان معناه کثیرا لم یکن بمعنی التثنیۃ وانما جعل الشارح قولہ کرتین مکررا لیصح الحمل علی رجعا فیرد الاعتراض فلابد من قید الاضافۃ فاجاب الشارح المصنف عن ھذا الاعتراض بان قید الاضافۃ مراد المصنف لکن لم یذکرہ اکتفاء بالمثال لان لبیک مضاف الی المفعول وھو الکاف فان قیل ان فی جعل المثال من تتمۃ التعریف ای القاعدۃ تکلف لان المثال خارج من القاعدۃ بل یوتی بہ بعد اتمام القاعدۃ للایضاح وجعل امر خارج من تتمتھا لیس الا تکلف کما قال الشارح[1] فان قیل ان الشارح فعل ھذا التکلیف[2] فی اخوک وابوک وحموک حیث قال ولم یقل المصنف مکبرۃ موحدۃ اکتفاء بالمثال فکیف امتنع ھھنا قلنا المثال علی نوعین احدھما ما کان علی صورۃ المثال بان کان مصدرا بالکاف او بالمثل او بالنحو والثانی مالا یکون بصورتہ فالذی مر لیس بصورتہ فیکون من بیان نفس القاعدۃ اجیب ان المصنف اکتفی بالمثال وھو انما یکون خارجیا لو کان قولہ مثل لبیک مرفوعا لانہ ح یکون خبرا للمبتدأ المحذوف ای مثالہ مثل لبیک واما اذا کان منصوبا بناء علی انہ صفۃ لقولہ مثنی فلا یکون خارجیا بل ھو من بیان نفس القاعدۃ ثم اعلم انہ قال الشارح ولابد فی تتمیم ھذہ القاعدۃ من قید الاضافۃ قال مولانا عصام الدین رحمہ اللہ ومع ھذا القید ینقض بقولھم ضربت ضربتی الامیر فانہ مثنی مضاف الی الفاعل مع انہ لا یحذف الفعل فلابد ان یقم مضافا الی م۰۰۰۰ فاعل ذلک الفعل ومفعولہ والا میر لیس بفاعل ذلک الفعل لان الفاعل ھو الجلاد ومع ذلک ینقض بقولھم ضربت ضربتی زید فلابد ان یقید الاضافۃ بکونہ لا لبیان النوع وقد صرح بھذا القید الرضی انتھی ویمکن ان یقال انہ صرح الشارح ان المراد بالمثنی ان یکون علی صیغۃ التثنیۃ فلا حاجۃ الی ذکر ذلک القیود قولہ اصلہ الب لک فان قیل المصدر فی لبیک لا یخلو اما مصدر المزید او المجرد فعلی الاول لا یساعد اللفظ وعلی الثانی لا یستقیم فیہ التکریر والتکثیر لانہ لا یکون بالمزید قلنا انہ مصدر المزید لکن حذف زوائدہ او مصدر المجرد لکن بمعنی المزید کما اشار الشارح الی الاول بقولہ اصلہ الب لک البابین واشار الی الثانی بقولہ ویجوز ان یکون من لب بالمکان الخ قولہ واقیم المصدر اشارۃ الی بیان سد المسد فان قیل ان اقامۃ المصدر لا یکون الا باعتبار المعاون ولیس ھھنا جملۃ متقدمۃ حتی تکون معاونۃ لاقامۃ المصدر قلنا ان ھھنا وان لم تکن جملۃ متقدمۃ لکن وجد المعاون الاخر وھو التکرار فی معناہ او اداۃ التثنیۃ او المضاف الیہ اعنی الکاف قولہ ورد الی الثلاثی بحذف الزوائد فان النون ایضا من الزوائد فلا یرد انہ ینبغی ان یقال ز ائدتین وھما الالف والھمزۃ

[1] لبیک معناہ طاعۃ لک بعد طاعۃ (حاشیہ)

[1] بقولہ ان فی جعل المثال الخ ۱۲ [2] ای جعل المثال من تتمۃ التعریف والحکم فی اخوک الخ ۱۲ مفتی عبد الرحیم عفی عنہ

دون الجمع لعدم وجوده وانما حذف الزوائد ليكون اسرع فى الدعاء لنفسه والى امتثال المامور به لان قوله لبيك غير مقصود لذاته اعلم ان اصله الب لك البابين على صيغة المضارع المتكلم من باب الافعال فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه واضيف الى الكاف بحذف اللام للتخفيف فحذف النون للاضافة فصار البابيك ثم نقلت حركة الباء الاولى الى اللام فحذفت الهمزة للتخفيف وحذفت الالف لالتقاء الساكنين وادغمت[1] الباء فى الباء فصار لبيك قوله وعلى هذا القياس اى قياس لبيك فى الورود والدفع جميعا قوله سعديك هذا اول الرفيق للرفيق فان قيل لمثال لايضاح المثل وهو يحصل بواحد فما الحاجة الى الثالثين قلنا الاول لازمى والثانى متعد فاشار المص بذكرهما الى ان الحكم المذكور لا يختلف باللزوم والتعدى قوله فانه يتعدى باللام اى غالبا فلا يرد انه لا يصح التخصيص باللام لانه كما يتعدى باللام يتعدى بالباء ايضا كما فى قوله لب بالمكان **بحث المفعول له** وانما قدم المفعول المطلق على المفعول به لاطلاقه اولكونه جزء الفعل ثم قدم المفعول به على المفعول فيه لانه محتاج اليه فى التعقل والوجود جميعا بخلاف المفعول فيه لانه محتاج اليه فى الوجود فقط ثم قدم المفعول فيه على المفعول له لان فى وجود اختلاف فانه عند الزجاج داخل فى المفعول المطلق ثم قدم المفعول له على المفعول معه لانه قد يلتبس بالمعطوف ثم قدم المفاعيل الخمسة على الملحقات لانها اصل فى النصب كما مر والملحقات تبع لها ثم قدم الحال على التميز لانه لازم النصب بخلاف التميز فانه قد يكون مجرورا بالاضافة وايضا الحال مايبين هيئة الفاعل اوالمفعول به فناسبهما ثم قدم التميز على المستثنى لانه ادخل[2] فى النصب من المستثنى لانه لا يكون الا منصوبا ومجرورا بخلاف المستثنى فانه قد يكون مرفوعا لانه يعرب على حسب العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور ثم قدم هذه الثلثة على خبر كان واسم ان وغيرهما لانها منصوبات لفظا اومحلا بخلاف خبر كان واسم ان وغيرهما فانها مرفوعة محلا لانها فى الاصل مبتدأ وخبر ثم قدم خبر كان على اسم ان لان عاملها هو الفعل وهو كان واخواتها فكان اقوى ثم قدم اسم ان على المنصوب بلا التى لنفى الجنس لان عمل لا لمشابهتها ان كما مر فهو فرع لها ثم قدم المنصوب بلا التى لنفى الجنس على خبر ما ولا المشبهتين بليس لانه ليس فى عملها اختلاف لاحد بخلاف ما ولا المشبهتين بليس لان عملها عند الحجازيين دون بنى تميم فاحفظه فانه فيه نفع عظيم وان كان من الحقير الذى كان عند الناس نسيا منسيا . . قوله المفعول له اى ومنه اومنها المفعول به وانما ترك لفظ منه اومنها اكتفاء بما ذكر فى المفعول المطلق فالحاصل انه اذا كان للبحث اقسام فدأب المص رح ان يذكر لفظ منه اومنها فى القسم الاول ويتركه فى الباقى فان قيل فعلى هذا ينبغى ان يذكر فى المرفوعات ايضا فى قسم واحد مع انه ذكر فى القسمين اعنى الفاعل

[1] لوجود شرط الادغام فيه ۱۲ م [2] بصيغة اسم التفضيل بمعنى داخل شديد الدخول ۱۲ م

والمبتدأ قلنا سلمنا ان دابه ان يذكر في اول القسم لكن في قسم اصلي والقسم الاصلي في المرفوعات مختلف فيه عند الجمهور هو الفاعل و عند البعض هو المبتداء فلذا ذكر في راس القسمين واما في المنصوبات فالقسم الاصلي هو المفعول المطلق فقط ثم الباء في قوله به للسببية اى الذى فعل بسبب ذلك الشئ لان الشئ محل له وقوع الفعل فيكون موقوفا عليه فكانه بمنزلة السبب او للملابسة قوله اى هو ما وقع جواب سوال وهو ان كلمة ما لا يخلو اما عبارة عن الاسم او عن المسمى فعلى الاول لا يصح الوقوع عليه لان الوقوع انما يكون على المسمى لا على الاسم و على الثاني يلزم الخروج من البحث لان البحث في الاسماء دون المسميات فاجاب بقوله اى اسم ما يعني كلمة ما عبارة عن المسمى فيصح الوقوع عليه لكن بتقدير المضاف وهو الاسم فلا يلزم الخروج عن البحث ثم يرد عليه انه على هذا يلزم التقدير في التعريف و ذا لا يجوز لان التعريف للمعرفة والتقدير مخل بالمعرفة فاجاب بقوله انما لم يذكر الاسم يعني ان التقدير في التعريف لا يجوز اذا كان بغير القرينة واما اذا كان عليه قرينة واضحة فيجوز وههنا وجدت القرينة وهو ذكر الاسم في المفعول المطلق و يجوز ان يراد من كلمة ما هو الاسم وضمير عليه راجع الى مسماه بطريق الاستخدام او اجراء الصفة للمدلول المطابقي على الدال وفيه بحث[له] وهو انه اذا وقع اسم الاستفهام او الشرط مفعولا به يكون الوقوع من مدلوله التضمني لا المطابقي فكيف يصح ما ذكره المجيب وحاصل الاعتراض ان من الاستفهام او الشرط في قولنا من يكرم مفعول به مع ان ما وقع عليه فعل الفاعل هو الذات وهو مدلوله التضمني والمدلول المطابقي هو الذاة مع معنى الاستفهام او الشرط اجيب عنه المدلول المطابقي هو الذاة فقط ومعنى الاستفهام والشرط عارضان وههنا اعتراض مشهور و هو ان قولهم ان الوقوع لا يكون الا على المسمى منقوض بقولنا تلفظت زيدا او تكلمت زيدا فان ما وقع عليه التلفظ هو لفظ زيدا اجيب عنه الاحكام بناء على الاكثر والغالب لا على الشاذ والنادر وموضع النقض من الشواذ فان قيل تعريف المفعول به غير مانع لانه يصدق على عمرو في قولنا شارك زيد عمروا لانه وقع عليه فعل الفاعل قلنا المراد من وقوع فعل الفاعل عليه ان يكون المفعول به غير الفاعل ولا شك ان عمروا ايضا فاعل معنى لانه معطوف على الفاعل فان قيل ان التعريف غير مانع من وجه اخر وهو ان قولنا ضربت زيدا و عمروا فان عمروا وقع عليه فعل الفاعل مع انه انه غير الفاعل وليس بمفعول به لان الماخوذ في كل الحدود لفظ اصالة دون تبعا قلنا و ان لم يكن مفعولا به لفظا لكنه مفعول به معنى وحكما لانه معطوف

له اى في قوله واجراء الصفة الخ ۱۲ م

اَللّٰهُمَّ تُبْ عَلَيْنَا قَبْلَ الْمَوْتِ وَارْحَمْنَا بَعْدَ الْمَوْتِ

على المفعول به **فان قيل** ان التعريف لايكون جامعا لانه لو قيل ضربت زيدا ولم يضربه في الواقع بل قال كاذبا فينبغي ان لا يكون زيدا مفعولا به لعدم الوقوع عليه وايضا لو قال ماضربت زيدا فالفعل غير واقع على زيد لعدم وجوده **اجيب عن الاول** ان المراد من شانه ان يقع عليه فعل الفاعل **وعن الثاني** ان السوالب تابعة للموجبات **قوله** والمراد بوقوع فعل الفاعل **جواب سوال** وهو ان التعريف ينقض بقولنا نعبد الله فانه لايتصور وقوع العبادة على الله تع **فاجاب بما** حاصله ان المراد من الوقوع التعلق ومعنى التعلق ان لا يتصور الفعل الا به مع انه غير الفاعل **فان قيل** ذكر الوقوع واراد التعلق اما حقيقة او مجازا لاسبيل الى الاول لعدم الوضع ولا الى الثاني لعدم الاتصال بينهما **قلنا** ارادة التعلق منه حقيقة عرفية للنحات او **نقول** ان الوقوع لاينفك عن التعلق فكان لازما له **فان قيل** لما اريد من الوقوع التعلق يخرج من الحد زيدا في ضربت زيدا حيث لايتوقف عليه تصور الضرب بل يتوقف على شخص ما يصلح للمضروبية **قلنا** انه يتوقف عليه على البدل لئن لم يتوقف عليه على التعين **فان قيل** يدخل في الحد المفعول فيه لان الزمان مما يتوقف عليه الفعل **قلنا** الزمان لازم لوجود الفعل لا لتصوره **قوله** بلا واسطة حرف **جواب سوال** وهو انه لما كان المراد التعلق ينبغي ان يكون زيد في مررت بزيد مفعولا به لتحقق التعلق مع انه لايسمونه مفعولا به بل يطلقون عليه الجار والمجرور **فاجاب بقوله** بلا واسطة حرف الجر **ثم يرد ما الباعث** على الشارح انه لم يجعل مررت بزيد من قبيل المفعول به مع ان التعلق موجود فيه **فاجاب بقوله** فانهم يقولون الخ يعني الباعث هو العرف والعادة لان عرف النحات جار على انهم لا يطلقون عليه المفعول به بل يطلقون عليه الجار والمجرور **فان قيل** المفعول به ما وقع عليه الفعل فلا يصح خروجه لانه مفعول به **قلنا** لا نسلم انه مفعول به مطلقا بل مفعول به بواسطة حرف الجر وكلامنا في المفعول به مطلقا

قوله فخرج به المفاعيل لما فرغ من تصحيح قول الماتن شرع في بيان فائدة القيود وكذا خرج الحال لان تعلق الفعل بها بواسطة حرف الجر اذ معنى ضربت زيدا قائما ضربته في حال القيام وكذا اخرج التميز والمستثنى لانه لم يتعلق الفعل بهما بل في التميز بالمميز وفي المستثنى بالمستثنى منه واعتبر فاضل المحشي لاخراج هذه الثلاث قيد اولا فمعنى المفعول ما يتعلق به فعل الفاعل اولا وفي هذه الثلاثة لم يتعلق الفعل اولا بل يتعلق اولا بذي الحال والمميز والمستثنى منه لكن يشكل قول الفاضل بالمفعول الثاني من باب علمت لان تعلق الفعل اولا بالمفعول الاول لانه مسند اليه **اجيب عنه** لا نسلم ان التعلق اولا بالمفعول الاول بل بهما معا لان المفعول في افعال القلوب مضمون الجملة **قوله** فان للمفعول المطلق عين فعله المراد من الفعل الفعل اللغوي وهو الحدث **ولا يرد** عدم صحة الحمل اعلم انه لما كان اخراج المفعول المطلق بالوجهين

احدهما مشترك بين الكل والآخر مختص بالمفعول المطلق فلذا افرد اخراج المفعول المطلق بوجه خاص به فلا يرد ما قال البعض انه كما اخرج للفاعيل الباقية بقوله عليه كذا اخرج المفعول المطلق بقوله عليه فلا حاجة الى اخراجه بقوله والمفعول المطلق بما يفهم من مغائرته قوله والمراد بفعل الفاعل الخ جواب سوال وهو ان التعريف لا يكون مانعا ولا جامعا اما الاول فلانه دخل فيه زيد فى قوله ضرب زيد لانه مما وقع عليه فعل الفاعل مع انه لا يسمى مفعولا به بل يطلق عليه مفعول ما لم يسم فاعله واما الثانى فلانه يخرج منه المفعول الثانى من قوله اعطى زيد درهما فان درهما يسمى مفعولا به مع انه لم يقع عليه فعل الفاعل بل وقع عليه فعل مفعول ما لم يسم فاعله وهو زيد فاجاب بقوله والمراد الخ يعنى لابد من التصرف فى هذا التركيب الاضافى اعنى قوله فعل الفاعل فى كل واحد من المضاف والمضاف اليه اما فى المضاف اعنى فعل فبان يراد منه فعل باعتبار اسناده الى ما هو فاعل اولا واما فى المضاف اليه اعنى الفاعل فبان يراد بالفاعل اعم من ان يكون حقيقة او حكما فبالتصرف الاول يخرج من التعريف مفعول ما لم يسم فاعله فيكون مانعا وبالتصرف الثانى يدخل فيه المفعول الثانى للفعل المجهول الذى اقيم مفعوله الاول مقام الفاعل فيكون جامعا قوله الى ما هو فاعل يعنى اعتبار اسناده الى ما هو فاعل اولا ثم يتعلق بالمفعول به قوله فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله اولا بل متعلق به ابتداء قال مولانا الحافظ يشكل بمثل ما اذا لم يعتبر اسناده الى فاعله بل المصدر مضاف الى الفاعل اقول للصد وان كان بحسب الظاهر مضافا الى الفاعل لكنه بحسب الحقيقة مسند اليه ثم اعلم ان قيد الحيثية معتبر فى التعريف اى للمفعول به ما ذكر من حيث وقوع الفعل عليه فزيد فى قوله زيد ضربته ليس مذكورا من حيث وقوع الفعل عليه بل من حيث انه مبتدا فلا يصدق التعريف عليه فلا يرد ما قال الحافظ ان التعريف ينتقض بقولنا زيد ضربته لان الضرب واقع على زيد لان الوقوع على ضميره شئ وقوع عليه فى الحقيقة قوله فانه وقع عليه فعل الفاعل الحكمى الخ فان قيل ان الفاعل الحكمى غير متبادر ولابد فى التعريفات من حمل الكلام على المتبادر اجيب عنه ان المعنى الاعم من المتبادر نعم انه غير متبادر لو حمل الفاعل على الحكمى فقط او نقول انه صرف من المتبادر الى غير المتبادر بقرينة ظهور الفساد فى التعريف بان لا يكون جامعا فان قيل الفساد لا يكون قرينة . والا لسد باب الاعتراض اجيب عنه نعم الفساد لا يكون قرينة اذا لم يكن ظاهرا وههنا ظاهر لان عدم جمعية التعريف ومنعيته من اظهر الفسادات قوله وهو كما ذكرنا وهو خروج مفعول ما لم يسم فاعله ودخول درهما ظهر فائدة ذكر الفاعل لانه لو لم يذكر الفاعل احتاج الى تقدير اعتبار الاسناد والفاعل جميعا ولما ذكر الفاعل احتاج الى تقدير اعتبار الاسناد فقط

قوله فان زيدا قد وقع عليه الخ الفاء لتعليل تطبيق المثال مع الممثل قوله و قد يتقدم المفعول به فان قيل هذا الحكم جار في المفاعيل الاخرى سوى المفعول معه لرعاية الواو فلا وجه لتخصيص التقديم بالمفعول به فينبغى ان يذكر تقديم كل مفعول في بحثه قلنا انما خص المفعول به بالتقديم لدفع الوهم وهو ان المفعول به مشابه بالفاعل في ان كل واحد موقوف عليه لتصور الفعل والحال ان تقديم الفاعل على الفعل لا يجوز توهم ان التقديم على الفعل ايض لا يجوز واما المفاعيل الاخرى فلا وهم فيها قوله العامل جواب سوالين الاول ان تقديم المفعول كما يكون على الفعل كذلك على اسم الفاعل والثالث ان تخصيص التقديم بالمفعول غير صحيح لان الفاعل ايضا قد يتقدم على الفاعل في مثل قولنا ضرب زيدا واكرم عمرو فان زيدا فاعل قدم على الفعل وهو اكرم فاجاب بقوله العامل فيه فان قيل المراد بالعامل لا يخلو اما كل واحد من افراده او البعض وهو الفعل واسم الفاعل فعلى الاول ينبغى ان يقدم المعمول على اسم التفضيل والمصدر والصفة المشبهة مع انه ليس كذلك وعلى الثانى لابد من القرينة عليه قلنا المراد بعض العامل والقرينة عليه قول الشارح لقوة الفعل في العمل لانه فهم منه المراد من العامل القوى وهو الفعل واسم الفاعل لانه يشبه المضارع لفظا ومعنى جميعا قوله متقدما او متاخرا اما حال من الفعل واما من المفعول به لكن الثانى اولى لان البحث في المفعول به بخلاف الفاعل لانه يلتبس بالمبتدأ فلا يرد ان قوة الفعل تقتضى ان يتقدم الفاعل ايضا قوله اما جوازا اعلم ان التقديم على ثلثة اقسام جائز وواجب وممتنع فبين الشارح الكل قوله اللهَ اَعْبُدُ الخ اعبد فعل وفاعل والله مفعول به قدم عليه قوله وجه الحبيب تمنى فاتمنى فعل وفاعل ووجه الحبيب مفعول به ثم الوجه مضاف والحبيب مضاف اليه اتمنى دراصل اَتَمَنَّيُ بود يا متحرک ماقبلش مفتوح آن يا را بالف بدل كردند وانما اورد المثالين لان الاول مفرد والثانى مضاف قوله هذا اذا لم يكن الخ هذا بيان القسم الممتنع قوله في حيزان الخ لان ان يجعل المدخول بتاويل المصدر ومعمول المصدر لا يتقدم عليه وايضا ان ان مع الفعل بمنزلة الصلة والموصول والحال ان الصلة لا يتقدم على الموصول فكذا متعلق الصلة ايضا لا يتقدم على الموصول ولو ذكر في الوسط يفوت اتصال الصلة مع الموصول لانهما بمنزلة كلمة واحدة وكما ان التقديم يمتنع فيما اذا وقع المفعول في حيزان كذا اذا كان الفعل موكدا بنون التاكيد والسر في ذلك ان التاكيد يؤذن على الاهتمام بشان الفعل و تقديم المفعول يوهم اهتمامه وفيه بحث لجواز ان يكون التقديم للحصر وما قلت انما يستقيم لو كان التقديم منحصرا في الاهتمام كذا قال مولانا عصام الدين اجيب ان تقديم المفعول به ليس الا للاهتمام لكن سبب الاهتمام قد يكون للتخصيص والحصر وقد يكون للمدح وغيرها قوله العامل في المفعول به غرض هذا القول مر في المرفوعات فليطلب هنالك قوله لقيام قرينة

ان الفعل

ئے يؤذن صيغہ مضارع من باب الافعال مصدره الايذان بمعنى الاعلام

اللام للوقت تحقیقه مرّ فی المرفوعات فلا نعید قوله مقالية اوحالية دفع وهم وهو ان المراد من القرينة مقالية لان بحث النحوی فی الاقوال فدفع بما حاصله ان المراد اعم قوله تريد مكة هذا اخبار بمعنی الاستفهام كذا قال عصام الدين قوله تخصيصها بالذكر جواب سوال وهو ان الحصر فی الاربعة باطل لوجوب الحذف فی المواضع الاخری كما ذكر الشارح فاجاب بما تری قوله فی باب الاغراء معناه حث علی الشیٔ مثل اخاك اخاك ای الزم اخاك وانما حذف الفعل لضيق الوقت لانه لو اشتغل بالفعل لبعد الاخ فلا بحذف فان اعلم ان الاغراء هو الدلالة علی الشیٔ والتحذير هو الاعراض عن الشیٔ فلا يرد ان لا اغراء ليس الا من التحذير فيكون مذكورا قوله والمنصوب علی المدح دون المرفوع لان فی صورة القطع عن الصفة بالرفع يكون خبرا للمبتدأ المحذوف كما مر فی المرفوعات مثال النصب علی المدح نحو الحمد لله الحميد ای اعنی الحميد وانما يجب حذف الفعل لانه لو ذكر الفعل لم يعلم انه صفة فی الاصل بل يكون جملة مستقلة قوله والذم نحو اتانی زيد الفاسق ای اعنی الفاسق اعلم ان القطع عن النعت بالنصب لكمال المدح او الذم لانه لو ذكر الفعل يصير جملة مستقلة فلا يرد ان المدح والذم يحصل بالنعت ايضا فلا حاجة الی القطع قوله او الترحم نحو مررت بزيد المسكين اعنی المسكين قوله بل لكثرة مباحثها فان قيل ينبغی ان لا يذكر السماعی ايضا لانه قليل البحث قلنا انما ذكره لان النكتة للفارق للقارئ وايضا انه لما كان سماعيا لا بد من ذكره ليعلم انه سماعی وايضا ان السماعی وان كان قليل البحث لكن امثلته كثيرة كما ذكره الماتن فالقيل المذكور فی المتن حسنه اذ المندوب ايضا مذكور فلا يصح قوله فی اربعة مواضع قلنا فی قول الماتن اشارة الی ان المندوب ليس غير المنادی قوله من تلك المواضع لما كان الاول من اسماء لازم الاضافة يقتضی المضاف اليه فلذا قال من تلك المواضع قوله ای مقصور علی السماع جواب سوال وهو ان القياسی ايضا لا يخلو من السمع فاجاب بقوله ای مقصور ثم يرد عليه ان المقصور قد يكون بمعنی المستور كما فی قوله تعالی حور مقصورات فی الخيام ای مستورات فی الخيام وهذا المعنی ههنا غير صحيح فلذا قال الشارح لا يتجاوز عن امثلة * * * ثم يرد ان المحدود ما وقع عليه الحد ولا يلزم مع السماعی الحد بان يقال واحد واثنين الی آخره فدفع بقوله مسموعة ای لا يتجاوز عن امثلة مسموعة ثم يرد عليه لانسلم انه لا يتجاوز عن امثلة مسموعة لانه قد يكون مرفوعا بالعامل وقد يكون مجرورا فدفع بقوله بان يقاس عليه غيره ای المنفی ليس مطلق التجاوز بل التجاوز الخاص قوله امرء ونفسه المراد الحث علی الفرار عن الرجل ونفسه او علی قصر اليد واللسان عنه فعلی الاول الواو للعطف وعلی الثانی للمصاحبة لذا قال عصمة الله السمرقندی اما العطف فيدل علی الفرار لان الواو قائم مقام العامل فيكون العامل مكررا فيكون تقديره اترك امرأ اترك امرأ والتكرار يفيد التاكيد للترك والتاكيد فی الترك انما يكون بالفرار واما المصاحبة فيدل علی قصر اليد فقط لان الترك ههنا غير موكد لعدم التكرار فيكون معناه اترك امرأ مع النفس ولا تتعرض له فيكون موداة قصر اليد واللسان عنه فقط بدون الفرار قوله خير الكم الخطاب للكفرة الذين جعلوا ثلثة آلهة عيسی عليه السلام وامه مريم والله تبارك وتعالی

له الاغراء والتحذير [illegible]

ن محدودة والمحدود

فمنعهم عن التثلیث وامرهم بقصدا لتوحید القرینة علی تقدیر الفعل انك اذا نهیت فی الاول عن الشئ ثم جئت بعده بالامنهی عنه بل هو مما یومر به لیساق الذهن الی نحو اقصدوا وأتوا فان قیل ما ذکرت لیس الا ضابطة فی الحذف فلم یکن من السماعی قلنا نعم انه ضابطة لکن فی جواز الحذف لا فی الوجوب وکلامنا فی الوجوب فان قیل لا نسلم ان خیرا مفعول به لم لا یجوز ان یکون مفعولا مطلقا تقدیره انتهاء اخیرالکم کما سبق فی قوله خیر مقدم قلنا هذا من المواضع السماعیة ای سمع انه مفعول به فان قیل ان خیراسم تفضیل والمفضل علیه هو التثلیث فیلزم ان یکون فی تثلیث الله تعالی حسن مع انه باطل فاجاب مولنا عصام الدین ان المفضل علیه لیس هو التثلیث بل کل شئ فان قیل ان واحدا من کل شئ هو التثلیث قلنا کون کل شئ مفضلا علیه باعتبار ماله صلاحیة المفضل علیه من الاشیاء اقول عن اصل الاعتراض ان اسم التفضیل قد یکون بمعنی نفس الفعل

قوله اهلا وسهلا هذا عطف علی المثال فیکون مثالین قوله اتیت اهلا اشارة الی اظهار العامل ثم یرد علیه ان جعل هلا مفعولا به لا تیت لا یصح لان الاهل مصدر فیکون مفعولا به لاتیت لا لاتیت کما هو الظاهر فاول الشارح الاهل بالماهول فیکون المصدر بمعنی اسم المفعول ثم اسم المفعول یقتضی الموصوف زاد الشارح لفظ مکانا قوله معمورا تفسیر غیر المشهور ثم لما کان المعمور مشترکا بین اسم المفعول من العمر ای البقاء وبین اسم المفعول من العمران فلتعیین معنی الاخیر قال لا خرابا قوله او اهلا بمعنی الاقرباء فلا یکون مصدرا فیصح جعله مفعولا به من غیر تاویل قوله ووطئت اے پامال کردی قوله سهلا اے زمین نرم وہموار قوله لا حزنا ای سخت ودرشت وناہموار وسنگ دار قوله والموضع الثانی لما کان لفظ الثانی صفة یقتضی الموصوف فزاد الشارح قوله والموضع ثم لفظ الثانی کان من الاسماء اللازمة الاضافة بین الشارح المضاف الیه بقوله من تلك المواضع قوله المنادی ای موضع المنادی والا فالمنادی لا یحمل علی الموضع الذی اعتبر فی قوله والثانی ویجوز ان یراد بالثانی المفعول به الثانی باعتبار ان قوله وجوبا فی اربعة مواضع فیلزم ان یکون المفعول به اربعة اقسام بالنظر الی مواضع الحذف فح یصح الحمل بلا تقدیر شئ قوله هو المطلوب اقباله ای الاسم الذی طلب اقباله هکذا فی غایة التحقیق وفیه بحث وهو ان التعریف لا یصدق علی شئ من افراد المعرف لانه لا یکون الاقبال للفظ بل یکون للذات الا انهم یجرون صفات المدلول المطابقی علی الدال فان قیل یخرج عن الحد نحو یا زید لا تقبل فانه منهی عن الاقبال لانه مطلوب قلنا انه مطلوب لاقبال السماع النهی قوله ای توجه الیك ثم یرد علیه ان التعریف لا یکون جامعا لانه لا یتناول ما یکون مقبلا الیك لان المنادی ح لا یکون مطلوب الاقبال للزوم تحصیل الحاصل وایضا لا یتناول ما اذا نادیت من کان بینه وبینك حائل فان الاقبال لا یمکن فاجاب بقوله بوجهه او بقلبه قوله حقیقة او حکما جواب سوال وهو ان الاقبال لا یتصور من السماء والارض والجبال لا بالوجه ولا بالقلب مع انها وقعت منادی فی القران فی کثیر من المواضع فاجاب بقوله حقیقة او حکما یعنی انه وان لم یکن لها الاقبال حقیقة لکن لها الاقبال حکما لانها نزلت منزلة من له صلاحیة النداء

لانها بمنزلة الانسان فی قبول الامتثال فیجب نزولها منزلة الانسان قال بعض المحققین لا حاجة الی جعل الاقبال بالوجه اوالقلب ثم جعل الاقبال بالوجه او بالقلب اعم من ان یکون حقیقة اوحکما بل... یکفی ان یجعل طلب الاقبال اعم من ان یکون حقیقة اوحکما لانه نظیر الاقبال بالقلب داخل فی الاقبال حکما لان حقیقة الاقبال صیرورة الدبر ولا یخفی ان هذا انما یصح اذا کان طلب الاقبال بالقلب فی جمیع المواد فی حکم طلب الاقبال بالوجه وراجع الیه ولیس کذلك فان طلب قبال للقبل بالوجه لیس لا باعتبار قلبه فان قیل ان نداء الله تعالیٰ لا یخلو اما داخل فی الحقیقی اوالحکمی فعلی الاول لا یصح اذلیس لله تعالیٰ وجه ولا قلب وعلی الثانی یلزم ترك الادب لانه نزل منزلة من له صلاحیة النداء قلنا انه داخل فی الحقیقی والمراد من القلب هوالعلم من قبیل المحل وارادة الحال والضلجاء الوجه بمعنی الذات کما فی قوله کل شئ هالك الا وجهه ای ذاته قوله بخلاف المندوب جواب سوال وهو ان الاقبال لما کان اعم من الحقیقی والحکمی فلا یکون التعریف مانعا لانه دخل فیه المندوب فاجاب بقوله بخلاف المندوب یعنی انه غیر نازل منزلة من له صلاحیة النداء قوله وفیه تحکم ای فرق بلا فارق حاصله ان خروجه بما ذکر غیر مستقیم فالاولی ان یقول بدله کما قال به البعض المجیب عنه ان دخول حرف النداء علی السماء مثلا بدون نزوله منزلة من له صلاحیة النداء لا یجوز لعدم ترتب الفائدة علیه بخلاف المندوب لانه یصح دخولها علیه بدون الانزال لترتب الفائدة علیه وهی التفجع فلا حاجة الی امر ائد لانه ضروری اعلم ان المندوب قد یکون بیا فیکون داخلا فی المنادی فلذا قال اللهم فی اربعة مواضع ولم یقل فی خمسة مواضع اشارة الی ان المندوب داخل فی المنادی وقد یکون بوا فلا یکون داخلا فی المنادی فلذا ذکر بحثه علیحدة ولم یکتف عنه بحث المنادی فیکون المندوب ذوجهتین قوله وتقول له تعالیٰ الخ امر من باب تفاعل مثل تضارب لکن ههنا سقط حرف العلة هذا اذا کان بفتح اللام واما اذا کان بکسر اللام فهو اسم فعل وهوالمراد ههنا لان المعنی الاول لم یصادف للمقام لان باب التفاعل یقتضی الفعل من الجانبین قوله نائب مناب ادعو قوله مناب ظرف نائب وانما حذف منه کلمة فی مع انه لیس من الجهات الست لکونه جاریا مجری لفظ المکان فی الاعلال ای اشترکا فی ابدال العین بالالف قوله من الحروف الخمسة جواب سوال هو ان الحرف مجهول فیلزم التعریف المجهول بالمجهول فاجاب بقوله من الحروف الخمسة ای انه مذکور فی بحث الحرف فیکون معلوما قوله تفصیل للطلب لما کان المذکور امور ثلاثة احدها الطلب والثانی النیابة والثالث المنادی فسأل السائل انه بما تعلق فاجاب بما حاصله انه یصح تعلقه بکل واحد منها قوله طلبا لفظیا اشارة الی بیان نصب لفظا اوتقدیرا یعنی انه مفعول مطلق باعتبار الموصوف المقدر ثم لما لم یصح الحمل اول لفظا اوتقدیرا بلفظیا وتقدیریا ثم یرد علیه ان الطلب من الامور المعنویة فلا یصح توصیفه لقوله لفظیا ودفع لقوله بان یکون الخ الطلب الخ من قبیل

ذکر المدلول وارادة الدال قوله یوسف اعرض وانما علم ان الیاء فیه مقدرة لان اعرض امر مخاطب
وهو لا یتوجه الا الی المخاطب ویوسف من الاسماء الظاهرة وهی من الغوائب فلا یتوجه الیه الخطاب فعلم ان حرف النداء
مقدر فی یوسف لیکون مخاطبا ویتوجه الامر الحاضر الیه وایضا انه لو لم یقدر الیاء مع یوسف یکون
یوسف مبتدأ واعرض خبره والامر من الانشاءات لا یصلح للخبریة فعلم ان یوسف منادی
بتقدیر حرف النداء واعرض یکون جوابا للنداء قوله کما فی المثالین المذکورین متعلق بالملفوظ
والمقدر جمیعا فان قیل ما وجه جواز حذف النائب مع ان النائب لا یحذف قلنا ان حذف
النائب انما لا یجوز اذا کان المنوب مما یمتنع حذفه کالفاعل فانه لا یجوز حذفه فکذا ما ناب منابه
بخلاف الفعل فانه یحذف کثیرا فکذا یحذف نائبه .... ایضا او نقول یجوز حذفه اذا کان نائب
اخر موجودا وههنا نائب اخر موجود وهو القرینة وهی ان اعرض امر مخاطب یتوجه الی
المخاطب الی اخر ما ذکرنا وایضا ان یوسف علم والنداء غالب فی الاعلام فان قیل
قد علم من هذا التفصیل ان حرف النداء قد یکون لفظا وقد یکون محذوفا فعلی هذا لا حاجة
الی قوله فیما بعد ویجوز حذف حرف النداء قلنا نعم لکن ذکره فیما بعد لافادة استثناء قوله
الا مع اسم الجنس قوله او للمنادی فانه یکون لفظا او تقدیرا حال فان قیل فعلی هذا لا
حاجة فیما بعد الی قوله وقد یحذف المنادی وایضا لا وجه لتخصیص هذا التفصیل بتعریف
المنادی دون المفعول المطلق والمفعول به والمبتدأ والخبر الی غیر ذلک اجیب عن الاول انما
لم یکتف به لان قوله لفظا او تقدیرا محتمل بین الوجوه الثلاثة کما بین الشارح فلم یدل علی حذف
المنادی حتما وعن الثانی انما لم یقل ذلک فیما سبق اکتفاء بالذکر ههنا ووجه التخصیص انه محتمل
بین الوجوه الثلاثة دون ما سبق قوله ای الا یا قوم اسجدوا والقرینة علیه ان الفعل لا یقع
منادی لانه من اقسام المفعول وهو من اقسام الاسم قوله وانتصاب المنادی جواب سوال
وهو ان عد المنادی من قبیل حذف العامل لا یصح لان عامله مذکور وهو الیاء فاجاب
بقوله وانتصاب المنادی الخ حاصل الجواب ان المصرح تابع سیبویه والیاء لیست بعاملة
عنده قوله لکثرة استعماله والخفة مطلوبة فی کثیر الاستعمال لان لفظ یا خفیفة بالنسبة الی
ادعوا قوله ولدلالة حرف النداء علیه لان حرف النداء للطلب وادعوا ایضا للطلب قوله
افادته الخ عطف تفسیر لقوله لدلالته قوله وعند المبرد الخ لان المقدر لا یزاحم المذکور والفرق
بین قولی المبرد وسیبویه ان المبرد یجعل الیاء عاملا حقیقة عند عدم الفعل کما یکون العامل فی الضمیر
الذی تحت الظرف فی قولنا زید فی الدار هو الظرف حقیقة عند عدم الفعل واما سیبویه
لا یجعله عاملا الا مجازا وفیه بحث وهو ان قول المبرد لسد مسد الفعل یدل علی ان اطلاق
الانتصاب علی حرف النداء لیس الا مجازا قلنا ان الظرف نائب مناب العامل مع انه عامل حقیقة
فالنیابة لا ینافی العمل علی سبیل الحقیقة قوله اسماء الافعال یعنی بمعنی ادعو وهو فعل للضارع

التكلم وتعريف الاسماء الافعال بما كان بمعنى الامر والماضى لايصدق عليها **اجيب** عنه انه اسم
فعل بمعنى اقبل عند ابى على وهو امر فالتعريف صادق عليه يرد عليه انه ح يكون المنادى
فاعلا لان حرف الفاء بمعنى اقبل و فاعله ضمير المخاطب فيكون فى احد جزئى الجملة هو المنادى
فلا يصح قوله وعلى المذاهب كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئى الجملة اجيب من اهل
الاعتراض بانه يجوز ان يكون اسم الفعل بمعنى المضارع عند ابى على وكذا يجوز ان يكون اسم
الفعل على حرف او حرفين عنده وكذا عنده لم يكن الحصر بالتسعة بل الحصر عند الجمهور **قوله** وليس المنادى
احد جزئى الجملة يرد عليه انه اذا لم يكن المنادى جزء الجملة لتم الكلام بدون المنادى مع ان يا وحدها
لا تفيد شيئا اجيب ان المنادى متعلق بيا ولابد من ذكره ليدل كلمة يا على معناها لا انه جزء الكلام حاصل الجواب
ان المنادى وان لم يكن ركن الكلام لكن من الشروط والآلات لان المنادى محل النداء وهو من الشروط فلذا
لابد من ذكره **قوله** المقلب ان قال بعض المحققين هذا انما يتم على قول من قال المستكن محذوف واما الفرق بينه وبين المحذوف
كما مر من الشارح فى صدر الكتاب فلا يصح القول بتقدير الفاعل ههنا اجيب لا شك ان الفعل اذا كان مذكورا فالمسند
اليه يحذف واذا كان الفعل محذوفا فيصح القول ان المسند اليه محذوف بتبعية الفعل **قوله** ويبنى اى يجب
ان يبنى كما هو الاسلوب فى الاحكام والقواعد ثم كون نعم الوصف بابن مضافا الى علم آخر مختار النحو ولم يجب فيه
البناء على ما يرفع به بمنزلة المستثنى من هذه القاعدة **قوله** وقدم بيان البناء جواب سوال وهو ان الاصل ان
يقدم المنادى المنصوب لان البحث فى المنصوبات فاجاب بقوله وقدم الخ **فان قيل** المراد بالقلة لا يخلو اما باعتبار
الانواع او الافراد فان كان الاول فالقلة ممنوعة لان كل واحد من البناء والخفض والفتح نوع على حدة فالمجموع
ثلثة انواع وكذا النصب ثلثة انواع مضاف ومشبه به والنكرة الصرف وان كان الثانى فهو غير معلوم
اجيب عنه ان المراد هو الاول لكن المراد من القلة قلة كل واحد بالنسبة الى النصب او المراد هو المجموع
الثلثة لكن قلتها باعتبار المحل فان محلها اثنان مفرد معرفة ومستغاث ولهذا قال المصنف رح
وينصب ما سواهما بضمير التثنية وان كان المستغاث على قسمين باعتبار كونه باللام والالف **قوله**
ولطلب الاختصار جواب سوال وهو انه منقوض بتقديم المنصوبات على المجرورات مع ان المجرورات قليل
فاجاب بقوله ولطلب الاختصار يعنى ان القليل انما قدم على الكثير ان علم الكثير مما بين القليل كما
فيما نحن فيه والا فلا كما فى المجرورات والمنصوبات لو بين بيان المجرورات لا يعلم ان غيرهما كما يكون المنصوبات
كذلك يكون المرفوعات ايضا **قوله** فى بيان النصب الذى هو كثير يناسب فيه الاختصار والضبط
فلا يرد ان طلب الاختصار فى بيان الرفع ايضا يكون بان حصل النصب والخفض والفتح ثم قال
ويبنى على ما يرفع به فيما سواها يحصل الاختصار فى المبنى على ما يرفع به **قوله** على ما يرفع به اى
يرفع المنادى **قوله** اى على الضمة الخ جواب سوال وهو ان النون فى المضارع مما يرفع به مع انه لا
يكون فى المنادى **قوله** التى يرفع بها جواب سوال وهو انه يلزم اجتماع المتضادين على شئ واحد و
هو المنادى لان الضمير فى يرفع راجع الى المنادى والضمير فى يبنى ايضا يرجع الى المنادى فاجاب بقوله التى يعنى الخ

منصوبات لان غيرها

ان ههنا اجتمع المتضادان على شئ واحد لكن فى زمانين وهو جائز فاطلاق المنادى على الاسم قبل
دخول حرف النداء مجاز باعتبار مایؤل الیہ واما بعد ان الة حرف النداء فمجاز باعتبار ما كان قوله
او الفعل مسند الخ عطف على قوله يرفع بها المنادى بحسب المعنى فان قوله يرفع بها المنادى فى قوة ان الفعل
مسند الى ضمير المنادى وعطف عليه قوله او الفعل مسند الى الجار والمجرور فلا يرد انه يلزم عطف الاسمية
على الفعلية قوله ولا ضمير فيه فلا يلزم اجتماع المتضادين على شئ واحد واجاب الشارح الهندی
عن هذا الاعتراض ان الضمير فى يرفع راجع الى الاسم المطلق عن صفة المنادى فلا يلزم اجتماع
المتضادين على شئ واحد فرد الشارح عليه بقوله وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم بسوق الكلام
لانه للمنادى لا للاسم المطلق وايضا يلزم انتشار الضمائر لان الضمير فى يرفع الى الاسم المطلق
والضمير فى يبنى راجع الى المنادى فان قيل ان فى قول الشارح ايضا ارجاع الضمير الى الاسم المطلق
لانه ارجع الضمير فى يرفع الى المنادى فى غير صورة النداء والمنادى فى غير صورة النداء ليس الا اسم مطلق
اجيب عنه نعم لكن لا يخلو عن لحاظ النداء ولذا قال الضمير راجع الى المنادى فى غيره النداء
ولم يقل الضمير راجع الى الاسم وما اجاب البعض عن طرف الشارح الهندی ان الضمير راجع الى الاسم لكن
الى الاسم الذى هو فى ضمن المنادى فليس بشئ لان الاسم فى ضمن المنادى ليس الا عين المنادى فيلزم
اجتماع المتضادين على شئ واحد قوله اى لا يكون مضافا جواب سوال وهو انه فات المطابقة بين
المثال والممثل لانه من المفردات وذكر فى المثال يا زيدان ويا زيدون فاجاب بما حاصله ان المراد
بالمفرد ما يكون مقابل المضاف لا ما يقابل التثنية والجمع قوله لا يتم معناه اى معنى مقصودا من التقييد
بالصفة او بالتخصيص لان المراد مطلق المعنى فلا يرد انه على هذا لا يكون الاسم اسما بل صار
حرفا قوله الا بانضمام امر اخر اليه نحو يا طالعا جبلا فان طالعا لا يتم معناه الا بانضمام الجبل
قال بعض المحققين ان شبه المضاف فى باب المنادى هو العامل فيما بعد مثل يا طالعا جبلا او المعطوف
عليه الذى مع المعطوف اسم شئ واحدا ما علما نحو يا زيدا وعمرا اذا جعلا علما او اسم جنس نحو يا ثلثة وثلثين
والموصوف بجملة نحو يا حليما لا تعجل والموصوف بظرف نحو يا رجلا فى الدار قوله قبل النداء جواب سوال
وهو ان المثال لا يطابق الممثل لانه ما كان مفردا معرفة وذكر فى المثال يا رجل وهو نكرة فاجاب
بما حاصله ان رجلا وان كان نكرة قبل النداء لكن يصير معرفة بدخول حرف النداء وهو كاف فان قيل
فعلى هذا يلزم اجتماع التعريفين بعد جعله منادى قلنا لا محذور فى ذلك بل الممتنع اجتماع التى التعريف
يرد انه يلزم ذلك فى المنادى المضاف الى المعرفة اذ الاضافة ايضا من اداة التعريف قلت صورة
الاضافة ليست نصا فى التعريف لانها غير متعينة للتعريف فانها قد يكون للتخصيص وايضا الاضافة
ليست متعينة للتعريف بل يكون التعريف عند القصد يرد ان كونه معرفة بعد النداء غير
جائز لان التعريف شرط وهو مقدم على المشروط قلت ان الشرط اداة التعريف ولا شك ان الاداة مقدمة
او نقول ان التعريف شرط البناء لا شرط النداء ولا شك ان التعريف المستفاد من البناء مقدم على

البناء وهذا الا بعد لوكان البناء متعاقبا

مع النداء ولیس کذلک قولہ موقع الکاف الاسمیۃ فان قیل ان زیدا من الاسماء الظاھرۃ وھی من الغوائب فکیف یقع موقع الکاف الخطابیۃ قلنا ان زیدا ھھنا مخاطب باعتبار حرف النداء فلایمنع وقوعہ موضع الکاف قولہ وکونہ مثلہا تعلیل لقولہ لفظا ومعنی قولہ افرادا اشارۃ الی المثلیۃ فی اللفظ وقولہ تعریفا اشارۃ الی المثلیۃ فی المعنی ثم اعلم ان الکاف الاسمی عبارۃ عما یصح وضع الاسم مقامہا والحرفی عبارۃ عما لایصح وضع الاسم مقامہ قولہ بمنزلۃ ادعوک وانما کان بمنزلتہ لان المقصود فی النداء ھو الخطاب والاعلام کلہا من قبیل الغوائب لما کان اصلہ ادعوک حذف الفعل للتخفیف لما قال الشارح واقیم الیاء مقامہ لانہا یودی ما اداہ ثم حذف الکاف لدفع الالتباس لو نزلوا فی المجلس اشخاص لایعلم ایہم مراد بالخطاب واقیم الاسم الظاھر مقامہ قولہ وانما قلنا ذلک جواب سوال وھو انہ یکفی فی الدلیل قولہ لوقوعہ موقع الکاف الخطاب الاسمیۃ فما الحاجۃ الی قولہ للمشابہۃ لفظا ومعنی الخ وحاصل الجواب ان الاسم لایبنی لمشابہۃ الاسم المبنی بدون لحاظ مشابہۃ المبنی الاصل یرد علیہ ان المشابہ الشابہ للشئی لایلزم ان یکون مشابہا لذلک الشئی لجواز الاختلاف فی وجہ الشبہ قلت لیس المراد بالمشابہۃ ھو الاشتراک فی الوصف بل المشابہۃ ھھنا بمعنی المناسبۃ والمناسب للمناسب لذلک الشئی لان المناسبۃ عبارۃ عن الارتباط بوجہ من الوجوہ ولا اقل من کونہ مناسبا لمناسبہ فان قیل فعلی ما قال الشارح ینبغی ان یبنی کل اسم اذا شابہ مبنی الاصل لان کل مبنی الاسم مشابہ لامحالۃ لمبنی الاصل فکان الاسم الاول ایضا مشابہا لمبنی الاصل فلا یصح ان قولہم الاسم لایبنی لمشابہۃ الاسم المبنی بل ینبغی ان یکون مبنیا فلیتامل فی صدد بحث المبنی فتعلم اعلم ان المنادی اذا کان مفردا معرفۃ کان مبنیا علی الضم وانما کان مبنیا لانہ وقع موقع الکاف کما بین الشارح وھو مبنی فکذا المنادی وانما اشترط الافراد والتعریف لان الکاف مفرد معرفۃ فکذا ما وقع موقعہ وانما کان مبنیا علی الحرکۃ دون السکون مع ان الاصل فی البناء ھو السکون لان بناء المنادی عارضی فیشبہ الاعراب وھو فی الاسماء بالحرکۃ فکذا ھکذا وانما لم یبن علی الکسر لئلا یلتبس ھذا بمنادی المضاف الی یاء المتکلم حال حذف الیاء ودلالۃ الکسر علیہا نحو یا غلام اصلہ یا غلامی وانما لم یبن علی الفتح لئلا یلتبس بمنادی المضاف اذا جعل الکسر فتحا والیاء الفا ثم حذف الالف فان قیل المنادی المضاف ایضا واقع موقع الکاف قلنا ان المضاف وان کان معرفۃ لکن لم یکن مفردا فلا یبنی بسبب الکاف فان قیل ان المناسبۃ موجودۃ فی المستغاث باللام لانہ مفرد معرفۃ فالمناسبۃ تامۃ مع الکاف قلنا المناسبۃ بینہما ضعیف بسبب اللام لانہا من خواص الاسم فیقوی بہا جہۃ الاسمیۃ ویضعف مناسبۃ بالحرف او الفعل اعلم ان الکاف فی ذلک کاف الخطاب لانہا عارضی علی اسماء الاشارۃ لاجزء لہا لان اسم الاشارۃ ھو ذا والحاق اللام للفرق بینہ وبین ذلک اعترض علیہ ان ھذا الکاف لما کان حرفا فکیف یکون معرفۃ لان المعرفۃ والنکرۃ قسمان من الاسم ویمکن ان یقال ان المراد کون الحرف معرفۃ یکون فی الخطاب یعنی انہ شئی لاتنقض القاعدۃ قولہ مثالا لان لما ھو مبنی علی الفتحۃ دفع وھم وھو ان یتوھم ان احدھما مثال المبنی بالحرکۃ والاخر مثال المبنی بالحرف وقولہ یا رجلان فی الاصل یا رجلان حذف عند اداۃ الاستثناء فدفع الوھم بقولہ مثالا لان

لہ واللہ اعلم بمعنی ھذا القول ۱۲
لہ مبنیا ای مبنی الاصل
لہ ای علی الضم ۱۲
لہ للشئی مناسب
لہ الاسم
لہ ینبغی ان یکون مبنیا علی الضم ولیس کذلک الضم ۱۲

ماهو مبنى على الضمة ثم يرد عليه ان المثال لايضاح الممثل وهو يحصل بواحد فاجاب بقوله اولما معرفة
قوله ويا زيدان فان قيل لصواب فى التمثيل يا رجلان لانهم قالوا ان العلم اذا ثنى اوجمع بالواو والنون
لزم لام التعريف لان العلم اذا ثنى اوجمع بالواو والنون صار نكرة فلابد من اللام وايراد لام التعريف
لايصح ههنا فلابد من تغير المثال قلنا القاعدة منحصرة فى غير المنادى فان فى المنادى حرف النداء
قائم مقام لام التعريف فلا حاجة الى ايراد اللام قوله مثال المبنى على الالف جواب سوال وهو ان
المثال لايضاح الممثل فما الفائدة فى كثرة الامثلة فاجاب بقوله مثال المبنى على الالف يعنى
ان كثرة الامثلة باعتبار كثرة المثلات قوله اى يخبر المنادى جواب من اسئلة ثلثة الاول ان الخفض متعدى فيكون
صفة الخافض فلا يكون حالا من احوال المنادى فيلزم الخروج من البحث والثانى ان الخفض بالحركة فلا
يتناول ما كان مجرورا بالحرف والثالث ان الخفض فى اللغة فروكشيدن وهذا المعنى ههنا غير مستقيم
فدفع بقوله ان يجر المنادى وانما اتى بباب الانفعال اشارة الى ان هذه المادة لازمى سواء كان
مجردا او من باب الانفعال لانهم قالوا مجرور به بالباء قوله بلام تدخله جواب سوال وهو ان
اضافة اللام الى الاستغاثة لايصح لان الحرف لايضاف الا الى معناه والاستغاثة ليس من معانى
اللام لان معانيها الاختصاص والابتداء والتاكيد الى غير ذلك فاجاب بما حاصله ان اضافة لادنى
ملابسة او تحرير السوال هكذا ان الاستغاثة ليست بذى اللام لعدم لام فيها فعلى هذا لايصح منا
اليها لان الحروف لايضاف الا الى ذى الحرف فاجاب بقوله الاضافة لادنى ملابسة قوله وهى
لام التخصيص جواب سوالين الاول ان اللام يجئ لمعان كثيرة للتعليل والتخصيص وبمعنى من مع
القول كما ذكر فى موضعه فاى معنى مراد ههنا والثانى ما الوجه فى تعيين اللام للاستغاثة من بين
حروف الجارة حاصل الجواب ان اللام للاختصاص ومقصوده ايضا بالاستغاثة اختصاص
المستغاث له قال الرضى اللام معدية لادعو المقدر عند سيبويه او لحرف النداء القائم مقامه عند المبرد
الى المفعول جاز ذلك مع ان ادعو متعد بنفسه لضعفه بالاضمار او لضعف النائب منابه الا ترى
انك تقول ضربى لزيد حسن وانا ضارب لزيد لان شبه الفعل ضعيف العمل فجاز زيادة حرف
الجر فى معموله لتقوية العمل ولا يجوز ضربت لزيد لان الفعل قوى العمل فلا يجوز زيادة حرف الجر
فى معموله فان قيل فلم لم يدخل اللام فى نحو زيدا ضربته اى فيما اضمر عامله مع ان الناصب لازم
الحذف فيكون ضعيفا بالاضمار قلنا لما ذكر فى اللفظ ما هو عوض منه كان بمنزلة ما لم يحذف فان
قيل وكذلك حرف النداء عوض من فعل النداء قلنا ان حرف النداء ليس لفظ المحذوف فلم ينزل منزلته
من كل وجه فان قيل نه علم منه ان المستغاث له مخصوص بالدعاء مع ان الاختصاص لا يكون
الا للعارض بالمعروض قلنا الباء فى قوله بالدعاء داخل على المقصور كما هو عرف اهل العربية
فيكون محمولا على القلب قوله وانما فتحت لئلا يلتبس جواب سوال وهو ان لام الاستغاثة
لام جارة وهو مكسور لئلا يلتبس بلام الابتداء

ولیوافق الموثر مع الاثر لان اثره الجر فلجاب بقوله وانما فتحت الخ ثم یرد علیہ کیف یلتبس
احدهما بالآخر مع انهما مذکوران فاجاب بقوله اذا حذف المستغاث قوله لم یعلم ان المظلوم الخ
فان قیل ان المظلوم متعین انه مستغاث له لا مستغاث قلنا لا نسلم التعین لانه ربما کان شخص
مظلوما بالنسبة الی شخص وظالما بالنسبة الی شخص آخر فالمظلوم جاز ان یکون مستغاثا بالنسبة
الی شخص آخر قوله لام الاستغاثة ولام الاستغاثة عبارة عما یدخل علی المستغاث فلا یرد ان الاستغاثة
نسبة بین المستغاث والمستغاث له فلا یعلم ان المراد منه المستغاث والمستغاث له قوله ولم یعکس الامر
جواب سوال وهو ان دفع الالتباس یکون بالعکس ایضا قوله التی تفتح لام الجر معها الخ فان قیل
لو جعل هکذا انکتة تفتح اللام من اول الامر لکفی ولا یحتاج الی دفع الالتباس اجیب عنه ان الیقاعه
موقع الکاف دلیل مرجح للفتحة لا دلیل اثباته لان فتح اللام مع الکاف للخفة ولا حاجة ههنا الیهما
لکن یفید الجواز فقط ووقوعه موقعه لا الوجوب ومراده وجوب الفتح قوله نحو لک وانما فتحت اللام
مع الضمیر لان وضع الضمائر للخفة ولذا اعدل الیه من الظاهر والفتحة انسب بالخفة وایضا ان
استعمال الضمائر کثیر والکثیر تقتضی التخفیف والفتحة اخف الحرکات قوله فان عطفت علی المستغاث
تفریع علی المفهوم مما سبق من ان الفتح لما کان لدفع الالتباس علم منه انه اذا لم یلتبس لم یفتح ای ان
عطفت علی المستغاث اسما من الاسماء قوله وان عطفت مع یاء اشارة الی فائدة قوله بغیر یاء
قوله فلا بد من فتح لام الخ لانه منادی علی حدة فمجموع المنادی مع حرف النداء معطوف علی المجموع
السابق فتوهم ان للمستغاث محذوف قوله وانما اعرب المنادی جواب سوال وهو ان المنادی
المستغاث ایضا واقع موقع الکاف فینبغی ان یکون مبنیا فاجاب بقوله وانما اعرب قوله لان علة
بنائه یرد علیه ان دخول الجار علی غیر المنصرف لا یوجب صرفه فکیف یوجب اعراب المبنی اجیب عنه ان علة
بنائه فی غایة الضعف لانه مشابه المشابه للحرف بخلاف علة منع الصرف فانها لازمة فلذا وجب اعراب
المبنی دون صرف غیر المنصرف او نقول ان المنادی بدخول اللام صار بعیدا عما هو مدار شبه بالمبنی
وهو الیاء وایضا ان المنادی خرج لیصیر خارجا عن الافراد لترکیبه مع لام الاستغاثة فلا یکون المنادی
مفردا یرد علی الاول ان البدل یبنی مع بعده یعنی ان البدل من المنادی المفرد المعرفة مبنی مع بعده
من حرف النداء بتوسط المبدل منه ویرد علی الثانی ان الافراد ههنا فی مقابلة الاضافة لا فی
مقابلة الترکیب فکیف یخرج المنادی بالترکیب باللام من الافراد اقول لا یبعد ان یجاب عن الاعتراضین
المذکورین بتغییر الدلیل بان یقال حرف النداء واللام داخلان علی الاسم المفرد المعرفة وبینهما تنازع لان الاول تقتضی
البناء والثانی الاعراب فاعمل الثانی لقربه من الاسم المذکور کما فی تنازع الفعلین حیث اعمل الثانی لقربه فان قیل
ان اللام یدخل علی المبنی ایضا فیعمل فیه محلا کما فی قولهم فیالک من لیلی حیث دخل کلمة یا واللام علی
المبنی اعنی الکاف فیعمل فیما نحن فیه کذلک عملا بالدلیلین بقدر الامکان کذا افاد استاذی المکرم اجیب عنه الاصل فی الا
الاعراب دون البناء لانه یعارض التشبیه بمعنی الاصل فالحکم ببناء ذلک الاسم یلزم الخروج من الاصل

مع الاصل وهو الاعراب وأجاب عصمة الله السمرقندی عن اصل الاعتراض ان البناء يخالف الاصل مطلقا فبدخول الجارة يرجع الى الاصل بخلاف غير المنصرف لانه ليس خلاف الاصل مطلقا بل من وجه فالرافع له اصالته من وجه لا بدله من زيادة قوة كاللام والاضافة **قوله** فاعرب على ماهو الاصل فيه اى فى الاسم وهو الاعراب يرد على الشارح ان فى كلامه اضطرابا لان معنى قوله ماهو الاصل هو الاعراب فيكون تقديره هكذا اعرب على الاعراب فلا معنى له اقلنا معنى قوله فاعرب اه اى فبقى على ماهو الاصل فيه وانما اختص لهو لاجل دخول اللام **قوله** ذكره المصنف رح فى الايضاح والغرض فى نقل قوله ورود الاعتراض بقوله ولا يخفى عليك **قوله** بلام التعجب فى التهديد اى بلام يدخل على النداء وقت التعجب والتهديد **قوله** ويالله واهى اللام الاولى جارة والثانى لام التعريف وكذا الى فى الماء فالله واهى جمع داهية وهى الحادثة **قوله** وكيف يصدق هذا اعتراض ثانى **قوله** لام الاستغاثة اى داخل فى لام الاستغاثة **قوله** كان المهدد جواب سوال وهو ان من خاصة الاستغاثة ان المستغاث له يعين بالمستغاث والمهدد لا يعين بالمهدد بل بغيره وكذا لا يعين بالماء فأجاب بقوله كان المهدد الخ يعنى الاعانة موجودة ههنا ايضا كما بين الشارح رح **قوله** فينتقم اى ياخذ القصاص قوله ويستريح اى يجد راحة **قوله** من الخصومة كانه اعان به من الخصومة اى الدرد ويغور قوله فيقتضى منه التعجب فيقتضى منه منشاء التعجب و سبب التعجب ما يحصل بادراك العزيز الغريب ما لا يعلم سببه وههنا بحث من وجهين الاول انه يتم ان يحضر المهدد باسم المفعول الاعانة المهدد باسم الفاعل لان مقصوده اما القتل او الضرب فيمتنع ان يحضر المهدد باسم المفعول ليصير مقتول المهدد باسم الفاعل او مضروب له والثانى ان التعجب منه حاضر فكيف يطلب منه الحضور فان التعجب لا ينادى الا الى اضر لان النداء بعد وقوع التعجب له بسببه فكيف يصح قوله ليحضر كذا قال عصام الدين اسفرائنى اجيب عن الاول مقصود المهدد باسم الفاعل ليس قتل المهدد باسم المفعول وضربه بل مقصوده دفع الخذ شة اللتى عرضت على نفسه منه فينبغى فى الحذ بطلب الاستغاثة فليس مراده القتل او الضرب على التعين لان دفع الخذ شة لا يختص بالقتل بل قد يكون بالصلح وقد يكون بالالتجاء اليه وعن الثانى للمراد من الحضور .. ليس الحضور من التنبيه بل المراد هو بقاء الحضور بان لم ينعدم بالتغير **قوله** لانتفاء ما يقتضى فيهما وهو وقوعه موقع كاف الخطاب اجيب عنه يجوز ان يكون وجه الفتح وقوعه موقع كاف الخطاب من حيث الصورة وان لم يكن منادى فى الواقع **قوله** اى يبنى المنادى على الفتح دفع وهم وهو ان قوله ويفتح عطف على قوله ويخفض والحال ان المراد منه الاعراب فتوهم الواهم ان المراد من يفتح ايضا الاعراب يعنى ذكر يفتح ويراد منه ينصب فعلى هذا يغنى من قوله فيما بعد وينصب ماسواهما والغرض هذا يخالف للمقصود لانه بناء على الفتح لا النصب فدفع بقوله اى يبنى المنادى يعنى ان يفتح بمعنى الحقيقى وهو البناء لا ان المراد منه الاعراب بان يكون ذكر يفتح ويراد منه ينصب **قوله** لالحاق الخ قال بعض الشارحين اللام

له هذا القول الشيخ عمر وتد واقع كما هو الظاهر ... [illegible]

للوقت وقال بعض خرا اللام للتعليل فالبعض الاول نظر الى لبناء فقط يعنى انه ليس علة البناء لان علته ماسبق في قوله ويبنى المنادى على مايرفع به والبعض الثانى نظر الى خصوص الفتح ولاشك ان الحاق الالف علة للبناء على الفتح ولم يسبق علة البناء على الفتح وان هو علة نفس البناء لكن يرد على البعض الاول ان قولهم انما يستقيم اذا كان المستغاث بالالف مفردا معرفة لان السابق فيه واما اذا كان مضافا كما في قولك يا اميرالمؤمنيناه فلا يستقيم اذ ليست العلة المذكورة للبناء جارية فيه قوله ولا لام فيه انما زاد قوله فيه لان لا لنفى الجنس يقتضى الاسم والخبر و قوله لام اسمها وخبرها غير موجود فزاد قوله فيه ليكون خبرا عنها ثم قال بعض الشارحين قوله ولا لام فيه جملة حالية فيصير المعنى ولفتح المنادى وقت الحاق الالف حال كونه لا لام فيه لكن يرد عليهم انه يفهم منه انه اذا كان اللام فيه وقت الحاق الالف لم يفتح وهو ليس بمقصود اذ وقت الحاق الالف لايكون فيه اللام اصلا وعلى تقدير كون اللام فيه ايض لا يكون الا مفتوحا لاقتضاء الالف الفتح فالصواب انها جملة مستانفة وقعت في جواب سوال لسائل وهو انه لما الحق الالف بالمنادى هل بقى اللام معها ام لا قوله لان اللام يقتضى الجر والالف الفتح قوله والالف عطف على اللام وقوله الفتح عطف على الجر فيكون من باب عطف الاسمين على معمولى عاملين لكن العاملين غير مختلفين بل متفقين في اقتضاء النصب كما ترى قوله فبين اثريهما تناف فكذا بين مؤثريهما فان قيل فعلى هذا لا يصح قوله فلا يحسن لانه يقتضى الجواز والدليل يدل على عدم الجواز اجيب عنه يمكن ان يراد من عدم الحسن عدم الجواز او نقول ان التنافى بين المؤثرين لازم في الامور الحقيقية دون الاعتبارية فان قيل يجوز ان يكون الجر بالفتح كما في غير المنصرف فلم يكن بين اثريهما تناف مثل يا احمداه قلنا ان التنافى بين اثريهما باعتبار ان احدهما وهو اللام الاعراب واثر الاخر وهو الالف البناء فانه وان كان كلاهما بالفتح لكن اعتبار فتح الواحد اعرابا وبناء لا يصح فان قيل المنادى عند دخول اللام ليس بمبنى حتى يكون فتحة ما قبل الالف اثرا لبناء قلنا الحركات اللتى في غير الاواخر يسمى حركات البناء سواء كان الاسم معربا او مبنيا فان قيل التنافى انما يتصور اذا كان كلاهما لفظا واما اذا كان اثر اللام وهو الجر تقديريا فلا كما في الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم فان الياء يقتضى كسر ما قبلها واعرب بالاعراب التقديرى فليكن ههنا ايض كذلك قلنا لم نقل احد بتقدير الاعراب في مثل هذه الصورة و ايضا المنافات في الجملة كاف لعدم حسن الجمع قوله بالحاق الهاء به للوقف لانه لو وقف على الالف لكان ساقطا لان الوقف على حرف العلة يكون بسقوطه فزيدت الهاء لاظهار الالف وانما خصوا الهاء لاصطلاحهم بذلك قوله بالمفعولية كانه قيل ان النصب يقتضى الناصب فما هو فقال بالمفعولية قوله ماسوى المفرد المعرفة جواب بسوال وهو انه فات المطابقة بين الراجع والمرجع لانه امور ثلثة المنادى المفرد المعرفة والمستغاث باللام والمستغاث بالالف والراجع ضمير

ـــــــــــــــ
سلہ فاجاب بقوله ولا لام فيه ۱۲ ام سلہ اے في وقت من الاوقات او في موضع من المواضع ۱۲ سلہ اے فلا يقول الشافى ۱۲ ام آخر سنة

فأجاب بما حاصله ان المرجع ایضا تثنیة قوله لفظا او تقدیرا جواب سوال وهو ان المراد بالنصب لا یخلو اما لفظا فقط فینبغی ان لا یعرب لفظ الفتی فی یا فتی او لفظا وتقدیرا فعلی هذا یشکل علی نحو یا یوم ینفع الصادقین لانه ماسوی المفرد المعرفة والمستغاث لانه مضاف مع ان الیوم لیس بمعرب لا لفظا و لا تقدیرا بل مبنی لان الظرف اذا اضیف الی الجملة یصیر مبنیا فلا یصح قوله وینصب ماسواهما او لفظا او تقدیرا و محلا فعلی هذا دخل فیه المنادی المفرد المعرفة فلا یصح قوله ماسواهما فأجاب الشارح رح المراد لفظا او تقدیرا لا محلا ولکن اذا کان معربا قبل النداء والیوم مبنی قبل النداء للاضافة الی الجملة قوله لان علة النصب وهی المفعولیة فان قیل علة النصب مر بقوله ای ینصب بالمفعولیة فذکره ههنا تکرار محض قلنا سلمنا لکن اعادته لا تنبأ قوله وما غیره مغیر والغرض فی قوله ما غیره مغیر جواب سوال وهو ان المفعولیة متحققة فی المنادی المفرد المعرفة ایضا وکذا فی المنادی المستغاث فأجاب بقوله و ما غیره مغیر بخلاف ماسبق لانه وجد فیه المغیر وهو وقوعه موقع کاف الخطاب قوله وما سوی المفرد المعرفة جواب سوال وهو ان المثال لایضاح الممثل فینبغی ان یأتی بمثال واحد فأجاب بما حاصله ان تعدد الامثلة باعتبار تعدد الممثلات قوله فالقسم الاول الخ اشارة الی تطبیق المثال مع الممثل قوله طالعا جبلا وههنا بحث مشهور وهو ان اسم الفاعل لا تعمل بدون الاعتماد فکیف یعمل طالعا فی جبلا مع انه لم یعتمد علی شیء قلنا انه اعتمد علی حرف النداء وفیه بحث من وجهین الاول ان حرف النداء لیس من الاشیاء الستة والثانی انما اشترط الاعتماد علی الاشیاء الستة لان کل واحد منها یؤکد جهة الفعلیة فی اسم الفاعل لان بعضها اولی بالفعل مثل حرف النفی والاستفهام وفی بعضها جهة الفعل وهو کما ان الفعل اعتمد علی الفاعل کذلک ههنا وجد الاعتماد ولیس دخول حرف النداء من خواص الفعل بل لا یجوز لانها من دواخل الاسماء أجیب عن الاول ان ذکر الاشیاء الستة لیس للحصر بل لاجل انها مشهورة وعن الثانی ان حرف النداء وان لم یکن من دواخل الفعل لکن فیه معنی الفعل لانها بمعنی الطلب کما قال الشارح ولدلالة حرف النداء علیه او نقول عن اصل الاعتراض ان قوله طالعا جبلا بناء علی مذهب الاخفش والکوفیین لان الاعتماد فی عمل اسم الفاعل عندهما لیس بشرط کما قال الشارح رح فی محله او نقول عن اصل الاعتراض الموصوف ههنا مقدر فیکون من باب یا رجلا صالحا فان قیل تشبیه طالعا بصالحا لا یصح لان المقرر عندهم ان طالعا معرفة بدلیل تعرف صفته یقال یا طالعا جبلا الظریف بخلاف یا رجلا صالحا فانه نکرة بدلیل عدم تعرف صفته اذ لا یقال یا صالحا الظریف قلنا التشبیه بیا رجلا صالحا فی الاعتماد فقط لا غیر فان قیل ما السر فی ان طالعا معرفة وصالحا نکرة قلنا السر فی ذلك ان طالعا معرفة لانه اعتمد علی موصوف معرف مقدر تقدیره یا ایها الطالع فحذف الموصوف وهو ای للاختصار لان النداء موضع الاختصار لیفرغ الی المقصود بسرعة لان المقصود غیره وهو جواب نداء وهذا حذف الفعل ثم حذف اللام لئلا یجتمع التا التعریف ثم تنصب طالعا لکونه مضارعا للمضاف بخلاف صالحا لان موصوفه مذکور نکرة ایضا

لما حذف موصوف طالعا فیجوز ان یعتبر وقوعه موقع الموصوف فیصح قصد تعریفه لمباشرة حرف النداء بخلاف صالحا فانه لا یصح وقوعه موقع الموصوف اذ موصوفه مذکور فلا یباشره حرف النداء یرد على الجواب الاول ان موصوفه لما کان معرفة کان طالعا تابعا للمنادى المفرد المعرفة فکان حکمه الرفع والنصب مع ان فی طالعا تعین النصب لان المصنف ذکره فی امثلة وجوب النصب قلنا ان حکم من المبهمات وصفة المبهمات مستثناة عن قاعدة جواز الوجهین فان قیل فعلى هذا لا یصح نصب طالعا لان صفة المبهمات مرفوع ابدا قلنا هذا اذا کان الموصوف مذکورا واما اذا حذف وباشر حرف النداء الصفة فکانه منادى مستقلا فیکون منصوبا لانه مشبه بالمضاف ثم یرد على قوله ان موصوفه مقدر انه ان اعتبر اعتماده على موصوف مقدر لم یکن مضارعا للمضاف لان موصوفه مفرد وان لم یعتبر لم یصح عمله اجیب بانه فرق بین المنعوت المذکور والمقدر لان الموصوف اذا کان مقدرا فیقال انه مشابه المضاف وان کان مذکورا فیجعل قسما من المنادى المفرد المعرفة فان قیل ان موصوفه لا یخلو اما معرفة او نکرة فان کان الاول فیکون موصوفه مفردا معرفة فینبغی ان یکون فی طالعا جواز الوجهین الرفع والنصب لانه تابع المنادى المفرد المعرفة وحکمه الرفع والنصب مع انه یجب نصبه وان کان الثانی فیدخل فی المنادى الذی هو نکرة غیر معینة اعنی رجلا فی قوله یا رجلا لغیر معین قلنا نختار الشق الاول وجواز الوجهین فیما اذا کان الموصوف مذکورا واما اذا کان مقدرا فیصح وقوعه موقع الموصوف فیصح جعله منادى مستقلا ونقول باختیار الشق الثانی ودخول طالعا فی نکرة غیر معینة ممنوع لانه تنکیر فی موصوفه لان طالعا نکرة بل هو معرفة فان قیل فعلى هذا یلزم توصیف النکرة بالمعرفة قلنا انما لا یجوز ذلک اذا کان الموصوف مذکورا واما اذا کان مقدرا فیجوز لضعف المتابعة او نقول ان طالعا واقع موقع الموصوف فیصح قصد تعریفه لانه معرفة بالفعل فیکون ذو وجهین فتعریف صفة بالنظر الى وجه وتنکیر موصوفه بالنظر الى وجه اخر وههنا اعتراض یرد على قوله انه اعتمد على موصوف مقدر فیکون من باب یا رجلا صالحا وهو ان الاعتماد على الموصوف المقدر غیر معتبر لانه لو کان معتبرا لا حاجة الى اشتراط الاعتماد على الاشیاء الستة لان اسم الفاعل من الصفات لا بد له من الموصوف ابدا فهو قد یکون مذکورا وقد یکون مقدرا یعنی ان الموصوف لازم مع اسم الفاعل لفظا او تقدیرا فلما شرطوا الاعتماد على الاشیاء الستة علم ان الاعتماد على الموصوف المقدر غیر معتبر عندهم اجیب عنه سلمنا ان الاعتماد على الموصوف المقدر غیر معتبر لکن هذا اذا لم یکن قرینة واضحة على موصوف مقدر وههنا وجد القرینة وهو دخول حرف النداء لانه یدل على ان اسم الفاعل لیس بمنادى بنفسه لان الغالب فیه ان یکون من الجوامد لان الغالب فی النداء هو الاعلام وهی من الجوامد وایضا ان المنادى لیس الا مفعول به والاصل فیه ان یکون من الجوامد لیتحقق معنى الوقوع لان الوقوع یکون على الذات لا على العرض وفی اسم المفعول معنى العرض لانه مرکب من الذات والعرض فعلم ان طالعا لیس بمنادى بل المنادى موصوفه قوله مقولا لاشاق الى ان قوله لغیر معین حال باعتبار المتعلق قوله ای لرجل جواب سوال وهو ان غیر من الصفات اذ هو بمعنى المغایر فلا بد له من الموصوف قوله وهذا توقیت جواب سوال وهو ان قوله لغیر معین احتراز عن معین والحال

ان رجلا منصوبا منونا لا يحتمل المعين فلا يصح التقييد فاجاب بقوله وهذا توقيت الخ اى يقال يا رجلا بالنصب حال كون رجلا لغير معين لا حال كون رجلا لغير معين يعنى ان الجار والمجرور وقع حالا عن يا رجلا بتقدير كان او مفعولا مبنيا لشبه بيا رجلا مع قطع النظر عن النصب فيفيد توقيت نصب رجلا مع ملاحظة النصب حتى يشعر بان رجلا مع النصب قد يكون لمعين و قد يكون لغير معين ولبس كذلك قوله لا تقييد له اى ان قوله لغير معين ليس بيان لقوله رجلا مع ملاحظة النصب فيدل ان حاصل جواب الشارح هذا ان قوله لغير معين قيد لنصب رجلا للنداء قيد لذلك الرجل فالضمير فى قوله لا تقييد له راجع الى رجلا النصب و قيل ان حاصل جواب الشارح هذا ان نصب رجلا موقت بمدة وقوله لغير معين يعنى ان مدة نصب رجل مقدرة بمدة كون رجل مقولا لغير معين حتى اذا انتهت هذه المدة بان يكون مقولا للمعين لا يكون منصوبا فلا تقييد بنصبه اذ ليس فيه صنفان احدهما المعين والاخر لغير معين حتى تقييد باحدهما يحترز عن الاخر يعنى قوله لا تقييد له انه اتفاقى لا احترازى فان قيل ان معنى التوقيت غير ظاهر من لفظ المتن فكيف يقدر ذلك لدليل عليه قلنا القرينة على تقدير الوقت فساد المعنى يعنى لم لم يقدر الوقت لفسد المعنى فان قيل الفساد لا يكون قرينة والا لكان سدا للاعتراضات قلنا الفساد لا يكون قرينة اذا لم يكن مشهورا واما اذا كان مشهورا فيكون قرينة وههنا كذلك لان كلما فهم من القيد فهو مشهور لفساد عدم الجمعية والمنعية قوله يا حسنا وجهه ظريفا وهو صفة مشبهة نكرة فيجب ان يقع قوله ظريفا صفة له وهذا القسم مما هو مشابه المضاف لان حسنا الاسم بدون المعمول فلا يكون مفردا وانما قيد بقوله ظريفا ليكون نصا فى كون حسن نكرة فان قيل ان نكارة حسنا يعلم من لفظه فلا حاجة الى نكارة صفته قلنا لا نسلم ان نكارة حسنا يعلم من لفظه لانه وقع منادى وتعريف المنادى ونكارته يعلم من قصد المتكلم فلو لم يكن قوله ظريفا لا يعلم المقصود فان قيل يعلم مما ذكرنا اذا قصد تعيين المنادى وجب تعريف الصفة فهو منقوض بقولهم يا حليما لا تعجل قد وسا فان حليما صفة مشبهة موجودة من الحلم مع انهم اجمعوا على انه وان قصد تعيين حليما لا يجوز تعريف الصفة فلا يقال يا حليما لا تعجل النقد و بل يقال قد وسا بالتنكير قلنا انه اذا قصد تعيين المنادى وجب تعريف الصفة اذا لم يكن منعوتا بجملة والا فانه لا يوصف بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة فان قيل اذا قصد تعيين حليما فكيف يصح توصيفه بجملة قلنا ان توصيفه بجملة كان قبل دخول حرف النداء فالمجرد شئ قوله اذ حيث الخ للتعليل وحيث وقتية اى الشئ والمراد من القيد هو المفرد والمعرفة لانه قال وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله فانتفى هذا القيد فيه وقال الخ وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا لغير معين فانتفى فيه هذا القيد فى توحيد مثال على انتفائهما معا بالسهولة قوله مع ان المثال الثالى الخ جواب سوال وهو ان الاولى على المص ان يذكر المثال العلم للمبتدى لان هذا الكتاب مصنف للمبتدى فاجاب بقوله مع ان المثال الثالى وانما قال فيمكن لان اخذ معنى الاعم من غير لفظ الاعم بعيد وان كان جائزا ثابتا وبالذى ذكره الشارح رح قوله رح هذه الامثلة الخ جواب سوال ظاهر قوله مثال الماسوى الخ وهو محمول على قوله كلها لا على الامثلة فلا يرد انه لا يصح حمل مثال على الامثلة قوله د توابع المنادى اعلم ان ذكر توابع المنادى ههنا مع ان للتوابع بابا مستقلا لوقوعها

ان یذکر فیہا باعتبار اختصاص حکم ثبت لہا لاجل المنادی وھو جواز الامرین فیہا من قولہ ترفع وتنصب واما احکامہا من حیث انہا توابع فہی مذکورۃ فی باب التوابع قولہ علی ما یرفع جواب سوال سیبینہ الشارح قولہ حقیقۃ او حکما جواب سوال سیبینہ الشارح رح قولہ لان توابع المنادی المعرب وانما قید التوابع بالمنادی لان تابع المعرب غیر المنادی قد یکون تابعا لمحلہ ایضا کتابع اسم ان المکسورۃ مثل ان زیدا قائم وعمرو برفع عمرو لانہ محمول علی محل زید وھو الرفع بالابتداء لکن تابع المنادی المعرب لا یکون تابعا لمحلہ وانما کان توابع المنادی المعرب تابعا للفظہ لان لفظہ اقوی من المحل لانہ ظاہر والمحل خفی والخفی لا یعارض الظاہر واما فی المبنی فہما متساویان فی القوۃ اما ان لفظہ قوی فانہ ظاہر واما ان محلہ قوی فلکونہ اعرابیا وانما کان تابع اسم ان المکسورۃ تابعا لمحلہ ایضا مع ان لفظہ قوی لان ان المکسورۃ لا یغیر معنی الجملۃ کما سیعلم فی بحث الحروف فیصح فرض عدمہا واما حرف النداء فیغیر معنی الجملۃ من الخبریۃ الی الانشائیۃ قولہ وقید نا المبنی بکونہ علی ما یرفع بہ قال مولانا المحشی رح مولانا عبد الغفور وجاز ان یجعل اللام فی المبنی للعہد لما تقدم من قولہ ویبنی علی ما یرفع بہ فلا حاجۃ الی التقیید اجیب عنہ بانہ یجوز ان یکون قول الشارح المبنی علی ما یرفع بیانا لمراد المص رح بان الالف واللام فی قولہ المبنی للعہد فان قیل لو کان ھذا بیانا لمرادہ فلا بد ان یضیف القید الی المصنف لا الی نفسہ مع ان الشارح رح اضاف القید الی النفس حیث قال وقید نا المبنی قلنا ان الشارح رح الی بضمیر المتکلم مع الغیر فیکون الاضافۃ الی المص رح ایضا فان قیل من این اخذ الشارح ھذا القید ای قولہ علی ما یرفع بہ قلنا اخذہ من الحکم وھو قولہ ترفع علی لفظہ وتنصب علی محلہ لان الحمل علی اللفظ حین الرفع لا یکون الا فیما یرفع بہ او نقول اخذہ مما سبق لانہ لم یسبق بعنوان المبنی الا المبنی علی ما یرفع بہ بخلاف المستغاث بالالف کما لا یخفی فان قیل ینبغی ان یقید المنادی المبنی بان لا یکون اسما مبہما کما قیدہ بقولہ علی ما یرفع بہ مثل یا ایہا الرجل فان الرجل تابع المنادی المبہم الذی ھو لفظ ای مع انہم التزموا فیہ الرفع قلنا انہ مستغن عنہ لذکرہ فیما بعد فی قول المص رح او المراد ھو التابع صورۃ وحقیقۃ فان الرجل فی الحقیقۃ ھو المنادی الا انہ ادخل حرف النداء علی الاسم المبہم لئلا یجتمع آلتی التعریف کما سیجیٔ قولہ یا زید او عمرا فان قیل لا نسلم انہ خرج بقولہ علی ما یرفع اذ ھو خارج بقولہ والمعطوف بحرف الممتنع دخول یا علیہ ولا شک ان دخول یا غیر ممتنع علی عمرو فیکون منادی مستقلا قلنا انہ مناقشۃ فی المثال وھو لا یجوز اذ یمکن فی المثال ان یقال یا زید والحارث فعلی ھذا لا یحتاج بدون قولہ علی ما یرفع قولہ بان تکون مضافۃ لفظیۃ او مشبہۃ بالمضاف وھہنا اعتراض مشہور وھو انہ ما السر فی ان مشابہ المضاف لیس فی حکم المفرد اذا وقع منادی بل فی حکم المضاف نحو یا طالعا جبلا وجعل فی حکم المفرد اذا وقع تابع المنادی اجیب عنہ بان لشبہ المضاف شبہین شبہ بالمفرد فعمل فی التابع بہذا الشبہ ولم یعکس لانہ لو عمل فی المنادی بشبہ المفرد یلزم الخروج من الاصل وھو الاعراب الی غیر الاصل وھو البناء اذ المنادی المفرد المعرفۃ مبنی علی الضم ولو عمل فی التابع بشبہ المفرد لا یخرج من الاعراب لان توابع المنادی المبنی معربۃ حیث قال المص رح ترفع وتنصب قولہ فانہما استفت دلیل علی ان المضافۃ اللفظیۃ والمشبہ بہ فی حکم المفرد فالضمیر فی قولہ فانہما راجع الی المضافۃ

۱۔ ... (حاشیہ: لان ... اللہ حقا ... عنہ)

اللفظية والمشبه به ولو رجع الضمير في فانهما الى المفرد الحقيقي والحكمي ورجع ضمير كانتا الى المضافة اللفظية والمشبه به لكان جائزا ايض كما قال عبد الرحمن لكن يرد عليه في ينبغي ان يقول فانه لما انتفت فيه بارجاع الضمير الى المفرد الحكمي فقط فان المفرد الحقيقي انتفت فيه الثلثة لا المعنوية فقط فعند انتفاء الثلثة لا يترتب الجزاء على الشرط فان انتفاء الثلثة جميعا لا يكون سببا لكونهما في حكم المفرد بخلاف ما اذا كان الضمير راجعا الى المفرد الحكمي فقط الا ان يقال ان مآل الضمير الواحد والتثنية واحد غير متغير حاصله ان مراد الشارح ارجاع الضمير الى المفرد الحكمي فقط لكن انضم معه مفرد حقيقي تبعا للحكمي اذ كثيرا ما ينسب الفعل الى الجمع مع ان الفعل صدر من الواحد **قوله** كانتا في حكم المفرد اما المشبه به فظ لعدم الاضافة فيه واما المضاف بالاضافة اللفظية فلانه في حكم الانفصال يعني ان التركيب الاضافي غير زائد على التركيب الاسنادي في التخصيص يعني يفيد قولك ضارب زيد بالاضافة ما يفيد قولك ضارب زيد بالاسناد فلذا يكون في حكم الانفصال اي في حكم التركيب الاسنادي **قوله** لتدخل متعلق بقوله وانما جعلنا المفرد الخ **قوله** ولما لم يجر جواب سوال وهو ان التوابع خمسة فلم ترك الخامس وايضا الاخصر ان يقول وتوابع المنادى المبني المفردة ترفع وتنصب من غير ذكر التفصيل من قوله من التاكيد الخ لان التوابع معلومة مشهورة فلا حاجة الى التفصيل وايضا لم اطلق البعض وقيد البعض بقيد فاجاب بقوله ولما لم يجر الخ **قوله** فصل التوابع **فان قيل** عدم جريان الحكم في المطلق لا يقتضي التفصيل بل يحصل المقصود بمجرد التقييد بالمقابل بان يقال غير البدل والمعطوف الممتنع دخول يا عليه **قلنا** انما التفصيل لاتيان ما هو الواجب لان المتكلم اذا تردد بين الامرين وجب عليه ان ياتي باحدهما يحصل المقصود وانما اختار التفصيل لاتيان الواجب لانه اوضح من التقييد كما ترى **قوله** فقال لفك التفصيل **قوله** فصل **قوله** اي المعنوي جواب سوال ظاهر **قوله** في الاغلب اي في اغلب المذاهب لا في اغلب الاستعمالات كما قال الحافظ **قوله** وقد يجوز هذا افادة **قوله** في الاغلب لانه يقتضي المغلوب **قوله** وكان المختار جواب سوال وهو انه لما كان المراد من التاكيد هو المعنوي فلم لم يقيد المص بالمعنوي كما قيد المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه فاجاب بقوله وكان المختار **فان قيل** لما كان المختار عند المص ذلك فلم فسر الشارح التاكيد في قوله من التاكيد بالمعنوي **قلنا** ان قول الشارح اي المعنوي ليس بيان للمتن بل هو بيان المذهب الجمهور لا تعلق له بالمتن **قوله** والصفة مطلقا فيه رد على الاصمعي حيث لم يجوز وصف المنادى المفرد المعرفة لانه واقع موقع الضمير في ادعوك والضمير لا يوصف فكذا المنادى لكن يرد عليه انه ما يقول في نصب العالم ورفعه في يا زيد العالم الا انه يقول ان نصب العالم ورفعه ليس للصفة بل هو على الاختصاص بان يقدر المبتدأ للرفع اي انت العالم او يقدر لفظ اعني للنصب اي اعني العالم وتقدير المبتدأ وتقدير لفظ اعني يسمى بالاختصاص عندهم ووجه الرد عليه ان دعواه اي دليله ضعيف لان مشابهة الشئ بالشئ لا يقتضي التشبيه في جميع الامور وان الرفع والنصب بالاختصاص لا تجري في وصف المنادى المستغاث باللام اذ هو مجرور والاختصاص يجري في الرفع والنصب لكن

لـه ای وانه فی حکم المفرد ۱۲ام ؎ وہو الرفع علی اللفظ والنصب علی المحل ۱۲ ؎ تقریرہ ان ما ذکرہ المص رح ینتقض بنحو یا زید لانہ تاکید مع انہ تعین فیہ المعنی اجاب بقولہ ای المعنوی یعنی ان المراد بالتاکید المعنوی لان التاکید اللفظی فی حکم الاول غالبا ۱۲ ؎ بقرینۃ قولہ وقد یجوز و قولہ وکان المختار عند المص ۱۲ ؎ یعنی ان الشارح تبع فی

يجوز ان يقول ان مشابهة المنادى المستغاث بالضمير غير معتبر حيث لم يكن مبنيا فلم يؤثر بخلاف المنادى
المفرد المعرفة لكنا نقول انه ايضا واقع موقع الضمير الا انه وجد المانع من البناء لان علة بناء المنادى
مشابهة الحروف واللام الجارة من خواص الاسم المعرب فبدخولها ضعفت مشابهته للحرف فاعرب
قوله مطلقا اي سواء كان باللام او لا ومن قال ان معنى قوله مطلقا اي سواء كانت الصفة موضحة
او غيرها فهو غير مناسب للمقام لان الصفة هنا مقابلة للمعطوف وهو مقيد باللام فالمراد من اطلاق
الصفة اطلاق من اللام ليحسن المقابلة مع المعطوف **قوله وعطف البيان كذلك** اي مطلقا سواء
كان فيه اللام او لا **قوله والمعطوف بحرف** احتراز عن عطف البيان لانه معطوف بغير الحرف والمراد من
يا مطلق حرف النداء سواء كانت يا او غيرها[1] **قوله يعني المعرف باللام** فيه اشارة الى الاعتراض
على المصنف وهو ان بناء المتون على الاختصار فينبغي ان يقول المعرف باللام اذ هو اخصر مما قال المصنف اجيب
عنه ان فيما قال المصنف يعلم علة منع المعطوف المذكور من كونه منادى مستقلا وهو منع دخول يا
على ذلك المعطوف مع ان الاصل في المعطوف ان يكون منادى مستقلا لان العاطف قائم مقام
اليا وعلة المنع من الاستقلال لا يعلم من قوله المعرف باللام وايضا انما لم يقل المعرف باللام ليخرج
عنه يا محمد والله لتعين الرفع فيه ولا يجوز النصب مع ان الله تابع معرف باللام لكن لم يمنع دخول
يا عليه لان اللام في الله ليست للتعريف بل جعل جزءا من لفظ الله باعتبار العلمية فالتعريف فيه
بالعلمية لا باللام **فان قيل** لما لم يكن اللام في الله للتعريف فلا يدخل في قوله المعرف باللام ايضا
كما لا يدخل في قوله الممتنع دخول يا عليه **قلنا** قد يكون المراد من قوله المعرف باللام ان يكون
مدخول اللام ولا شك ان الله تع ايضا مدخول اللام او نقول ان اللام فيه وان لم يكن للتعريف
في الحال لكن كانت للتعريف باعتبار ما كان ثم يرد عليه ان لام الله لما لم تكن مانعة من دخول
يا عليه ينبغي ان يكون منادى مستقلا فيكون مبنيا على الضم فكيف يكون مرفوعا فلا يصح قول عبد الغفور
انه تعين الرفع فيه اجيب عنه انه لما وجد فيه صورة اللام وهي ان لم تكن مانعة من دخول يا عليه لكن ثبت شبهة
المنع من الاستقلال نظرا الى صورة اللام فلم يكن مبنيا على الضم ولهذا تعين الرفع المذكور في قول عبد الغفور وهو الضمة كما
قال عبد الحكيم السيالكوتي **قوله بخلاف البدل الخ** دفع وهم وهو ان ذكر التوابع من التاكيد والصفة الخ قيد اتفاقي فدخل...
حكم البدل ونحوه في حكمها فيكون مخالفا من قوله والبدل حكمه حكم المنادى المستقل فدفع بقوله بخلاف البدل الخ يعني انها
قيود احترازية من البدل ونحوه **قوله حملا على لفظه** جواب عن السوالين احدهما ان الضمير في قوله على لفظه راجع الى المنادى فيكون
معنى المتن ان رفع التوابع جار على المنادى والحال ان رفع احد الاسمين لا يثبت في اسم اخر والثاني ان كلمة على لا تكون صلة
لقوله حملا لما فيه معنى العلو والوجوب يقال زيد عال على عمرو واذا المال واجب على زيد فاجاب بقوله حملا الخ يعني ان الجار والمجرور
في قوله على لفظه مفعول له لقوله ترفع باعتبار المتعلق فيكون صلة قوله حملا ولا شك ان في الحمل معنى العلو
قوله الظاهر والمقدر جواب سوال وهو ان الحمل على اللفظ لا يجري في قوله يا فتى و زيد لعدم
لعدم وجود الضم في فتى فاجاب بقوله الظاهر والمقدر[2]

[1] فذكرها على سبيل التمثيل ۱۲ [2] نحو يا فتى و زيد لان ضمه تقديرية ۱۲

ثم المراد من المقدر هو المفروض فيتناول المحلي ايض فلا يرد انه خرج عنه قوله يا هذا وزيد **قوله** لان بناء المنادى عرضي جواب عن اسولة اربعة احدها ان الحمل على لفظ المنادى لا يصح لان تابع المبني تابع لمحله لا للفظه والثاني انه لا يصح اطلاق التابع على تابع المبني لان التابع عبارة عن كل ثان باعراب سابقه ولا اعراب في المبني فكيف يكون الثاني باعراب سابق والثالث انه لما كان تابع المنادى المبني تابعا للفظه ففي نحو يا هؤلاء الكرام كان الكرام تابعا للفظ هؤلاء فينبغي ان يكون الكرام مكسورا لاجل كسرة هؤلاء مع انه ليس كذلك والرابع انه لما كان تابع المنادى المبني تابعا للفظه ينبغي ان يكون التابع مبنيا فاجاب بقوله لان بناء المنادى عرضي فيشبه المعرب بخلاف ما اذا كان بناؤه اصليا نحو يا هؤلاء الكرام فانه لا يكون تابعا للفظه وههنا اعتراض مشهور وهو ان بناء المنادى عرضي باعتبار دخول الياء عليه كذلك بناء هؤلاء عرضي اذ بناء الاشارة ليس باصلي بل بعارض المشابهة بمبنى الاصل اجيب عنه بان العارض على نوعين احدهما بنسبة الى مبنى الاصل كبناء اسم المبني لانه مشابه بمبنى الاصل فيهما اسم المبني بمنزلة الاصلي لانه ينفك عنه بعد صحة المشابهة بمبنى الاصل والثاني ان البناء قد يثبت لو وجد حرف النداء وقد لا يثبت لو عدم حرف النداء فالعارض من الامور الاضافية الاول بنسبة الى مبنى الاصل والثاني بنسبة الى مبنى الاسم **قوله** وتنصب حملا على محله فان قيل ما الفرق في ان تابع المنادى المبني لا يكون مبنيا وتابع اسم لا المبني يكون مبنيا قلنا لان حرف النفي اذا ذكر في كلام يتوجه الى قيد ذلك الكلام نحو ما جاء القوم مجتمعين فالنفي فيه يتوجه الى الاجتماع فالنفي الداخل على المتبوع كانه داخل على التابع بخلاف حرف النداء فانه داخل على المتبوع لا على التابع **قوله** تابعا لمحله لان محله اقوى من اللفظ لان محله اعراب وهو اقوى في الاسماء من البناء **قوله** مثل يا تيم اجمعون الخ وانما قدم الشارح مثال التاكيد لتقدمه في المتن بقوله من التاكيد **قوله** واقتصر الخ جواب سوال ظ انما اقتصر المص على مثال الصفة باعتبار وجوه اربعة احدها انه انما اقتصر على مثالها لاجل ان فيه خلاف الا صمعي كما مر انفا من انه لا يجوز صفة المنادى المبني لانه واقع موقع كاف الضمير وهو لا يوصف فكذا المنادى لا يوصف واما غيرها من التوابع فلا خلاف فيها لاحد فلا حاجة الى البحث فيها والثاني انه انما اقتصر على مثالها لان الصفة اولى ما يمكن ان يمثل فيه بالمعرف باللام المنا في لحرف النداء وهو اولى بالتمثيل ليعلم انه قد ثبت فيما اثر حرف النداء مع منافي له نحو يا زيد العاقل واما التاكيد فلا يجوز ان يكون معرفا باللام لانه يكرر لفظ الاول والحال ان حرف النداء لا يدخل على المعرف باللام فكيف يكون مكررا والثالث انه انما اقتصر على مثالها لانها اكثر استعمالا اذ فوائد النعت كثيرة اعني خمسة التخصيص والتوضيح والمدح والذم والتاكيد والرابع انه انما اقتصر على مثالها لانها اشهر اذ هو او فر في التبعية من غيرها من التوابع اذ يتبع في الاعراب والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والتعريف والتنكير كما ستعلم فان قيل الشهرة لا يقتضي الاقتصار عليها بل يقتضي الترك قلنا ان هذا الكتاب مصنف للمبتدي والاشهر يكون اوقع في الذهن فيكون معرفته اسهل للمبتدي **قوله** والحارث فان قيل ينبغي ان يقال يا زيد والحارث بواوين لان الحارث الثاني معطوف على مجموع والحارث من الواو والحارث ثم عطف المنادى الثاني على المنادى بواو اخر قلنا ان الحارث الثاني لا يكون معطوفا على مجموع الحارث والواو بل هو معطوف على الحارث فقط بدون الواو فيكون الحارث الثاني معطوفا على المنادى بواوين احدهما واو المعطوف والآخر واو

المعطوف عليه **قوله** والخليل هو اسم محض له وابن احمد كنية له واستاذ سيبويه اسم لقب له فالخليل ثلثة احدها قرين سيبويه والثاني تلميذه والثالث استاذه فسأل السائل ايهم مراد ههنا فقال الشارح رح هو استاذ سيبويه[1]
قوله بحرف المتنع دخوله يا عليه جواب سوال وهو انه منقوض بقولك يازيد وعمرو اذ هو[2] فيه لا يختار الرفع فاجاب بقوله بحرف يعني ان اللام[3] للعهد الخارجي اشارة الى ما هو المذكور سابقا والجار والمجرور متعلق بقوله يختار اعلم ان الخلاف في المعطوف المذكور فقط لانه يصلح ان يكون منادى مستقلا بخلاف توابع الاخرى لانها لا يصلح ان يكون منادى مستقلا لان الاستقلال انما يكون بالعاطف **قوله** مع تجويزه النصب دفع وهم وهو ان المراد بالاختيار ما يكون في ضمن الوجوب فدفع بقوله مع تجويزه الخ وايضا الاختيار قد يكون بمعنى الوجوب كما قال مولوي[4] عبد الحكيم فقال الشارح رح مع تجويزه النصب يعني ان المراد من الاختيار ههنا الاولوية **قوله** منادى مستقل لان العاطف قائم مقام الياء **قوله** ولكن لما لم يباشره جواب سوال وهو انه ينبغي ان يكون المعطوف المذكور مبنيا على الضمة ايضا فاجاب بقوله ولكن لما لم يباشره الخ فيكون الضمة علامة البناء في المنادى وعلامة الرفع في التابع بسبب عدم مباشرة حرف النداء له فان **قيل** هذا الدليل لو صح ينبغي ان يكون الرفع اولى في تابع المنادى المضاف مثل يا عبد الله والحارث مع انه لا يجوز رفع الحارث بل هو منصوب وجوبا **قلنا** ان الرفع اولى فيما كان الرفع جائزا وههنا ليس كذا اذ ليس في المنادى ضمة فكيف يكون في التابع فان **قيل** ينبغي ان يكون الرفع اولى في المفرد الحكمي كالمضاف بالاضافة اللفظية نحو يا زيد والحسن الوجه لوجود الضم[6] في المنادى **قلنا** الحكم ممنوع يعني لا نسلم ان الرفع ليس باولى ههنا بل هو اولى **قوله** فصارت رفعا فان **قيل** فعلى هذا ينبغي ان يتعين الرفع ولا يجوز النصب عنده **قلنا** ان هذا وجه لاختيار الرفع لا للوجوب لان جعل المعطوف المذكور منادى مستقلا مع وجود اللام امر اعتباري فلا يكون جانب النصب متروكا بالكلية
قوله ابن العلاء الخ توصيف ابو عمرو بابن[7] ونحوي وبغدادي ويمقدم على الخليل للمدح نحو والله الرحمن الرحيم والا فابو عمرو مشهور في علماء النحو لا خفاء فيه والمراد بالتقدم التقدم في الزمان لا في الرتبة اذ ليس مثل الخليل في علم النحو فان **قيل** ان في كلام المص رح يلزم عطف الاسمين على معمولي عاملين مختلفين بعاطف واحد والجر وليس بمقدم لان قوله ابو عمرو عطف على الخليل والعامل فيه الابتداء **قوله** النصب عطف على الرفع والعامل فيه قوله يختار **قلنا** لا نسلم ان ابو عمرو عطف على الخليل بل هو عطف على الضمير[8] في يختار فيكون العامل واحدا وهو يختار فان **قيل** فعلى هذا ينبغي ان يذكر الشارح رح **قوله** يختار قبل قوله وابو عمرو فلما اظهر الشارح تقدير يختار بعد ابو عمرو علم ان ابو عمرو عطف على الخليل **قلنا** ان الشارح تبع المص رح لانه[9] لما ذكر قوله يختار في جنب الرفع ذكر الشارح رح القول المذكور في جنب النصب والا فلا شك ان محله قبل قوله ابو عمرو ولا يكون المعطوف عليه مقدما وهو الضمير في يختار[10] وقال البعض في جواب لزوم عطف الاسمين الخ ان قول الشارح يختار ليس حاصل العطف بل هو محذوف مع قوله النصب فيكون قوله وابو عمرو مبتدا وقوله يختار النصب خبره والجملة

---

[1] احتراز عن اولين ١٢ [2] اي الخليل في المثال المذكور ١٢ [3] في قوله في المعطوف ١٢ [4] اي الاختيار قد يستعمل بمعنى الوجوب الم [5] وهو لا يجوز ١٢ [8] فلا يكون كلام المصنف من قبيل عطف الاسمين على عاملين مختلفين بل من عطف الاسمين على معمولي عامل واحد ١٢ [9] فيلزم المحظور المذكور ١٢

[illegible] مبتدا وقوله [illegible] خبره ١٢ [illegible] ١٢

عطف علی جملۃ و ھی قولہ والخلیل یختار الرفع قولہ ان کان کالحسن فان قیل قال الرضی کلام المبرد لا یدل علی مانسب المصرح الیہ من جواز نزع اللام عند فانہ کما قال لشرح کذلک قال المصنف رح فی الامالی شرح الکافیۃ ان المبرد قال ان کانت اللام فی العلم اخترت مذھب الخلیل لان الالف واللام لا معنے لہما فیہ ولا یفیدان التعریف بل تلمح بہما الوصفیۃ الاصلیۃ قبل العلمیۃ فکان مجردا عنہما وان کانت اللام فی الجنس اخترت مذھب ابی عمرو لان اللام اذن تفید التعریف فلیس الاسم کالمجرد قلنا یجوزان یراد بقولہ کالحسن مایشبہہ فی کونہ علما ذا لام فمآلہما واحد فان قیل کلام المصرح فی شرحہ یابی عنہ اذ فسرہ بما فسرہ بہ الشارح رح حیث قال فی جواز نزع اللام عند علما کان او غیر علم فدخل فیہ الرجل فتفسیر الشرح مغائر لما نقلہ الرضی عنہ من حیث الصدق قولہ المعطوف المذکور جواب سوال وھو ان الضمیر فی ان کان راجع الی ابو العباس لانہ ھو المذکور سابقا ولا شک فی فساد معناہ فاجاب بقولہ المعطوف قولہ ای کاسم الحسن دفع وھم وھو ان المراد بالحسن ھو الحسن العالم والحال انہ لا اختلاف لہ فی ھذا البحث فدفع بقولہ کاسم الحسن قولہ فی جواز نزع اللام عنہ جواب سوال وھو ان المعطوف المذکور لیس کاسم الحسن لان المعطوف ھنا ھو الحارث فی قولہ یازید والحارث وھو صیغۃ اسم الفاعل والحسن صفۃ المشبہۃ فلا یکون کاسم الحسن فاجاب بقولہ فی جواز نزع اللام عنہ اعلم ان العلم ان لم یکن موضوعا مع اللام وکان فی الاصل صفۃ یجوز دخول اللام علیہ ویجوز نزعہا عنہ کالحسن قولہ ای فابو العباس جواب سوال وھو ان الجزاء لا یکون الا جملۃ قولہ مثل الخلیل جواب سوالین احدھما ان الکاف فی قولہ کالخلیل خبر لقولہ وابو العباس وخبریتہ غیر جائز باعتبار انہ حرف والثانی انہ لا یصح دخول الفاء علی الکاف لان دخول الحرف علی الحرف غیر جائز فاجاب بقولہ مثل الخلیل الحاصل ان الکاف بمعنی المثل وھو اسم قولہ فی اختیار دفعہ جواب سوال وھو انک قلت انفا انہ لم یسبق مثل الخلیل احد فکیف یکون ابو العباس مثل الخلیل فاجاب بقولہ فی اختیار دفعہ قولہ لامکان جعلہ منادی مستقلا بنزع اللام عنہ وبھذا الکلام اندفع ما قال بعض الشارحین علی قولہ وابو العباس الخ انہ لو کان الامر علی العکس لکان اولی لان المعرف باللام الذی جاز نزعہا عنہ یکون للتعریف فلم یجز اجتماع حرف النداء مع اللام فلا یکون منادی مستقلا قولہ والا ای وان لم یکن المعطوف الخ وتحقیق ھذا مذکور فی بحث تنازع الفعلین عند قولہ والا اظہرت ان شئت فطالعہ قولہ النجم وھو علم للکوکب التی یسمی بالفارسیۃ ثریا قولہ والصعق وھو علم للرجل الذی احرقہ الصعق فی اول المرۃ او اسم للرجل الذی لیس فیہ شجاعۃ قولہ ای فابو العباس بجواب سوال مر انفا قولہ فی اختیار النصب جواب سوال وھو ان ابو عمرو ھو ابو عمر وابو العباس ھو ابو العباس فکیف یکون احدھما مثلا للاخر فاجاب بقولہ فی اختیار النصب اعلم انہ قال صاحب المطول لصاحب الکافیۃ انی جعلت کالمطول علی سمک وجعلت ھذہ العبارات علی اسمی اعنی قولہ والخلیل فی المعطوف یختار الرفع وابو عمرو النصب وابو العباس

لہ من ان ایلاوہ ذلک ۱۲ ... کما ھو المتبادر ۱۲ ... وقولہ کالخلیل لیس بجلہ ... ای فابو العباس ... اشارۃ الی لطافۃ قول المصرح ۱۲ منہ

حاشیہ: ... حاجتہم ... والد ...

ان کان کالحسن فکالخلیل والا فکابی عمرو والحال ان صاحب الکافیۃ لم یرض بما قال صاحب المطول **فان** قیل
ان غرض المصنف رح فی قولہ ان کالحسن فکالخلیل المعنی وتحیر الناس ولو قال ان کان کالخلیل فکالخلیل
فہو زائد فی التحیر لاجل التکرار وللاتحاد بین الشرط والجزاء **قلنا** وان کان فیہ التحیر لکن التحیر فیما قال المصنف رح
زائد لان فیہ تشبیہ شیئین وذلک ابعد من التکرار لانہ قد ثبت کما فی التاکید نحو زید زید **قولہ** عطف
علی المفردۃ **دفع وھم** وھو انہ عطف علی التوابع فلا عطف علی المضافۃ ما ھو قبل التوابع وھو المنادی
فیکون تقدیرہ ھکذا ای المنادی المضاف تنصب فیلزم التکرار لان حکم منادی المضاف قد مر بقولہ یا
عبد اللہ اعلم ان قولہ والمضافۃ عطف علی المفردۃ وقولہ تنصب عطف علی قولہ ترفع علی لفظہ فیکون
عطف الاسمین علی معمولین بعاطف واحد من غیر تقدم المجرور وذا لا یجوز ولکن ھذا العطف جائز
لعدم اختلاف العامل اذ العامل فی الکل واحد وھو الابتداء **قولہ** ای وتوابع المنادی اشارۃ الی حاصل
العطف **قولہ** بالاضافۃ الحقیقۃ **جواب سوال** وھو انہ منقوض بالحسن فی یا زید الحسن الوجہ
لانہ تابع مضاف مع انہ لا یجب فیہ النصب فاجاب بقولہ بالاضافۃ الحقیقۃ یعنی ان المراد بالاضافۃ
ھی الحقیقۃ والفرق بینہما ان المضاف بالاضافۃ اللفظیۃ مضاف صورۃ مفرد حکما فیجوز الرفع فیہ عملا
بالافراد الحکمی ویجوز النصب فیہ عملا بالاضافۃ الصوریۃ بخلاف المضاف بالاضافۃ الحقیقۃ لانہ
مضاف صورۃ وحکما جمیعا فتعین النصب فیہ **قولہ** لانہا اذا وقعت منادی تنصب **فان قیل**
فعلی ھذا الدلیل یلزم ان یکون توابع المنادی المبنی الذی یکون توابعہ مضافۃ باضافۃ لفظیۃ تنصب فقط
لانہا اذا کانت منادی تنصب کما مر من قولہ وینصب ما سواہما فنصبہا اذا کانت توابع اولی لان حرف
النداء لا یباشرہا مع انہ لا یتعین النصب فی ھذا التابع بل ھی ترفع وتنصب کذا ذکرہ عصمۃ اللہ
السمرقندی **قلنا** اعتراض لیس بشئ لان الضمیر فی قولہ لانہا راجع الی توابع المنادی اذا کانت مضافۃ
بالاضافۃ الحقیقیۃ لان الکلام فیہا حیث قال الشارح المضافۃ بالاضافۃ الحقیقیۃ **قولہ** اذا وقعت توابع
اولی المراد من الاولی الوجوب کما مر فی الورق السابق **قولہ** یا تمیم کلہم **فان قیل** ان المنادی لا یخلو
اما ان یکون مخاطبا بالیاء ولا فعلی الاول ینبغی ان یقال کلکم بالخطاب وعلی الثانی ینبغی ان یقول کلہم
کلہم الیہم مع انہ قال کلکم **قلنا** ان المنادی قد یعتبر غائبا نظرا الی الاصل کما قال اللہ تعالی یا ایہا الذین
امنوا ولم یقل امنتم وقد یعتبر مخاطبا نظرا الی الحال کما فی ھذہ الایۃ یا ایہا الذین امنوا اذا قمتم بالخطاب
قولہ ویا رجلا یا عبد اللہ فان ابا تابع مضاف الی عبد اللہ ونصبہ بالالف **فان قیل** لو قال یا
رجل عبد اللہ بدون ذکر ابا لتم لان عبد اللہ **قلنا** ان نظر الشارح رح فیما کان عبد اللہ علما فلا
یکون مضافا فلذا زاد قولہ ابا **قولہ** ولا یجئ المعطوف **جواب سوال ظاھر** **قولہ** والمعطوف
غیر ما ذکر فقولہ والمعطوف مبتدأ وقولہ غیر ما ذکر صفۃ لہ او بدل منہ وقولہ حکمہ مبتدأ ثانی وقولہ
حکم المستقل خبر مبتدأ ثان والمبتدأ مع الخبر خبر عن المبتدأ الاول **قولہ** ای غیر المعطوف الذی ذکر

عہ تقدیرہ ما النکتۃ فی ان الشارح ذکر امثلۃ التاکید وعطف البیان ولم یذکر مثال المعطوف بحرف الممتنع محولا علیہ اجاب بقولہ ذکر ۲۸

جَوَابُ سُوَالٍ وهو انما ذکرتینا ولجمیع الکتاب الذی مر سابقا وهو لیس بمقصود فالاشتغال به
اشتغال بما لایعنی وایضا ان قوله غیر صفة لقوله والمعطوف ولحال لان المطابقة غیر موجودة اذ الموصوف
معرفة والصفة وهی کلمة غیر نکرة لان غیر لاتکون معرفة بالاضافة اجاب بقوله ای غیر المعطوف
الذی الخ حَاصِلُ الجواب ان کلمة غیر لاتکون معرفة بالاضافة اذا کانت لها اضداد کثیرة واما
اذا کان لها ضد واحد فیکون معرفة بالاضافة کما فی قولهم علیك بالحرکة غیر السکون وههنا ضد واحد
کما لایخفی فَاِنْ قِیْلَ کما ان المعطوف حکمه حکم المنادی المستقل اذا لم یکن معرفا باللام کذلك البدل حکمه
حکم المنادی المستقل اذا لم یکن معرفا باللام واما اذا کان معرفا باللام فلا لعدم دخول حرف النداء علی المعرف
باللام فان البدل ایضا قد یکون معرفا باللام وقد لایکون معرفا باللام واذا کان کذلك فلم لم یقید البدل
به ایضا قُلْنَا لما کان فی المعطوف مظنة توهم کونه مع اللام لقیام العاطف مقام الیاء ودخول العاطف
غیر ممنوع علی المعرف باللام لتوهم الواهم ان دخول الیاء ایضا غیر ممنوع علیه فالمراد من البدل ما لایکون
معرفا باللام او نقول ان الاحکام تعرف بالامثال فلما بحث المص رح فی المعطوف المذکور علم منه حال
البدل ایضا فلذا لم یبحث فی البدل قوله ای حکم کل واحد جواب سوال ظاهر ولما کان هذا التفسیر تسامحا
فیما بینهم اختاره الشارح فلا یرد انه صح ارجاعه الی المذکور فلم یأتی بهذا الجواب قوله الذی باشره
جواب سوال وهو ان البدل والمعطوف المذکور منادی مستقلا ایضا فیکون التشبیه مع النفس وهذا
لایجوز فاجاب بقوله الذی باشره فیکون تشبیه احد القسمین مع الآخر لا انه تشبیه مع النفس قوله
ای حال جواب سوال وهو ان قوله مطلقا منصوب وللنصب طرق کثیرة فهو من ای طریق منصوب
فاجاب بقوله ای حال ثم یرد علیه انه ینبغی ان یقول مطلقین لیطابق مع ذی الحال اعنی البدل و
المعطوف فاجاب بقوله کون کل واحد منهما الخ وانما زاد قوله کون لدفع وهم وهو انه حال من البدل بحیثیة
البدل والمعطوف بحیثیة المعطوف ولا شك ان هذه الحیثیة من الاحوال والاعراض فکیف یکون ذا
حال لانه هو الکامل من الذوات دون الاعراض قوله غیر مقید دفع وهم وهو ان المراد من قوله مطلقا
هو الکامل لان المطلق یجیء بمعنی الکامل فی کثیر من المواضع فدفع بقوله غیر مقید یعنی ان المراد من المطلق
ههنا ما هو مقابل المقید قوله ای سواء الخ دفع وهم وهو ان المراد من الاحوال الاعراب والبناء کما هو اصطلاح
النحویین مع انهما غیر مذکورین بل المذکور هو المفردة والمضافة والتعمیم انما یکون فی المذکور فدفع بقوله ای سواء
کانا الخ قوله یا زید رجلا صالحا هذا امثال لما کان البدل نکرة وانما زاد قوله صالحا لان البدل اذا کان نکرة
من المعرفة وجب نعت النکرة کما قال المص رح فی بحث التوابع وانما زاد قوله صالحا فی المعطوف حیث قال یا
زید ورجلا صالحا مع انه لاحاجة الیه ههنا تبعا للبدل وکثیرا ما یذکر شیء بتبع الغیر ثم فی قوله مطلقا لابد من
تعمیم آخر بان یقال سواء کانا تابعین للمبنی او المعرب ولهذا اعترض مولانا عصام فی شرح الکافیة بانا اذا
قلنا یا عبد الله وعمرو بضم قوله عمرو فانه مفرد معرفة مع انه لم یصدق علیه تعریف التابع وهو کل ثان باعراب
سابقه لان اعراب سابقه النصب اجیب عنه بانه یصدق علیه انه باعراب سابقه فانه اورد موضع المنادی

لہ اذا دخل حرف النداء علی المعرف باللام ۱۲ لہ ای لم یقید البدل بکونه معرفا باللام ۱۲ لہ ای ظاهر السوال لا یحتاج الی البیان ۱۲ لہ ای مشترکا ۱۲ لہ وهو المعطوف الذی لا یعلم دخول الیاء علیه ۱۲

المضاف مفردا فخرج باعراب سابقه فاتحاد اعرابهما اعم من ان يكون لفظا او تقديرا او محلا ثم اقول
انما ترك الشارح التعميم المذكور لان الكلام فی توابع المبنی لا المعرب ثم قوله مطلقا حال من كل واحد وقوله
هما فاعل قوله حكم لان قوله حكم مصدر مضاف الی الفاعل فيصح الحال عنه قوله ويازيد اخا عمرو فان
التابع فيه بدل مضاف ففي يازيد طالعا جبلا مشابه للمضاف وفي يازيد رجلا صالحا بدل لكنه نكرة وكذا
في المعطوف قال مولانا عصام لا شك ان البدل من التوابع فيمتنع ان يكون اخا عمرو منصوبا لان
اعراب التابع كاعراب متبوعه كما هو مقتضى تعريفها قول يمكن الجواب عنه بان اتحاد اعرابهما اعم من ان يكون
لفظا او تقديرا او محلا فيكون يازيد منصوبا محلا لانه مفعول به قوله ای العلم المنادی جواب سوال
وهو انه يلزم الخروج من البحث لانه فی المنادی دون الاعلام وايضا انه منقوض بقولك زيد بن
عمرو لانه ليس فيه اختيار الفتح فاجاب بقوله ای العلم المنادی ثم يرد عليه انه منقوض بقولك يا
عبد الله ابن عمرو لانه واجب النصب اجاب بقوله المبنی علی الضم ثم يرد عليه انه منقوض بالمنادی
المستغاث بالالف نحو يا زيد بن عمرو لوجوب الفتح اجاب بقوله علی الضم فان قيل اذا كان العلم منادی
لا تابعا وجب ايراده فی بحث المنادی لا فی توابعه قلنا ان اثبات الحكم وهو اختيار الفتح عليه انما يكون
باعتبار مدخلية التابع لتوصيفه بالابن قوله لان الكلام فيه فان قيل لا نسلم ان الكلام فی المنادی
بل الكلام فی توابعه قلنا معنی كون الكلام فی المنادی هو البحث عن احواله فالكلام فی توابعه هو
الكلام فيه او نقول ان قوله العلم الموصوف بابن يدل علی ان العلم متبوع لا تابع قوله من اختيار فتحته
المنبئ ای المشعر عن جواز ضمه ای كون الفتح اولی فيما اذا كان جائزا فان قيل اختيار الفتح مشعر
بجواز حركة اخری غير الفتح سواء كانت ضمة او كسرة كما فی المنادی المستغاث باللام قلنا المراد من جواز
حركة اخری هو الحركة التی كانت فی المنادی المبنی فان الكلام فيه فان الفتح من علامة البناء وهی لا
يكون الا بالضم قوله مجرد جواب سوال وهو انه ينتقض بنحو يا هند ابنت عمرو فان فيه ايضا يختار الفتح مع
انه ليس موصوفا بابن بل بابنة فاجاب بقوله مجرد الخ يعنی ان المراد من الابن ههنا ما يكون بالالف والباء
والنون سواء كان مذكرا او مؤنثا فخرج بنت لعدم الالف فيها ودخل ابنة لوجود هذه الحروف الثلثة
فيها فان قيل يمكن ان يكون مراد المص ذكر الاصل وهو المذكر وترك الفرع بالمقايسة فلا حاجة الی
جواب الشارح قلنا يلزم ح ان يكون الحكم جاريا فی البنت ايض لانها فرع ايض قوله بلا تخلل واسطة
جواب سوال ذكره الشارح رح قوله كما هو المتبادر جواب سوال وهو ان قوله بلا تخلل قيد فی المتن بلا قرينة
وهو لا يجوز فاجاب الشارح بقوله كما هو المتبادر يعنی ان القرينة هی التبادر فانه اذا قيل زيد قائم فالمتبادر
انه متصف به بلا واسطة شخص او اسطوانة او حائط فان قيل المتبادر هو الاعم لشموله كل الافراد قلنا
سلمنا ان الاعم متبادر لكن فيما اذا كان افراده متساوية وههنا ليس كذلك لان الفرد الذی هو بلا واسطة
فرد كامل يتبادر الی الذهن من الفرد الآخر قوله ای حال اشارة الی بيان نصب قوله مضافا يعنی ان قوله
مضافا حال ... وهو مضاف اليه بواسطة حرف الجر قوله الی علم آخر قال مولانا عصام ان هذا يشكل بقولهم يا زيد

قوله ولهذا ذكر الشارح بقوله فخرج عنه مثل يا زيد بن الظريف ابن عمرو فان الاجوز فيه الفتح نصلا عن الاجود ... بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه وهنا لا يرتضی

علی ان الابن موصوف موصوفه ... زيد العتم ... فيه الضم والله اعلم بالصواب ١٢ مفتی عبد الرحيم عفی عنه ربه الكريم اللهم اغفر لكاتبه

ابن زيد فان الحكم جار فيه ايضا مع انه لا يضاف الى علم اخر قلنا ان ههنا وان اتحد لفظ العلم لكن مسمى كل واحد مغائر فان زيدا من حيث انه مضاف الى شخص مغائر من حيث انه علم لشخص اخر او نقول ان هذا الاشكال انما يرد اذا كان العلم في قوله الى علم اخر بتنوين لانه ح يكون قوله اخر صفة له واما اذا قرء بالاضافة بدون التنوين فلا لان معناه ح الى علم شخص اخر قوله فكل علم يكون كذلك دفع وهم وهو ان المراد بالاختيار ما كان في ضمن الوجوب فعلى هذا لا يجوز الضمة فاجاب بقوله فكل علم الخ[1] قوله لكثرة وقوعه الخ واليضا انما فتح للمناسبة لنصب المضاف وهو الابن قوله التي هي حركته جواب سوال وهو ان الكسر ايضا خفيف بالنسبة الى الضم فلم لم يحرك فاجاب بقوله التي هي حركته الاصلية فالاتيان به سهل لان التوجه الى الاصل[2] اسهل قوله اى اذا اريد نداؤه جواب سوالين احدهما انه يلزم الاتحاد بين الشرط والجزاء لان نداء المعرف باللام بعينه قوله يا ايها الرجل مثلا والجزاء ليس الا هذا والثاني ان الجزاء لا يترتب على الشرط لانه لما قال اذا نودي المعرف باللام حصل نداء المعرف باللام بان تلفظ بقوله يا الرجل فكيف يقم يا ايها الرجل فاجاب بقوله اى اذا اريد نداؤه والقرينة على الارادة هي القاعدة المشهورة وهي ان الافعال الاختيارية مسبوقة بالارادة كما في قوله تع اذا قرأت[3] القرآن فاستعذ بالله وقال البعض ان تحرير السوال هكذا ان نداء المعرف باللام لا يجوز فكيف يصح قوله واذا نودي المعرف باللام فاجاب بقوله اذا اريد نداؤه لكن يرد عليه انه لما امتنع نداؤه فكذا امتنع ارادته اقول يمكن ان يجاب عنه بان فرض الممتنع جائز وان لم يجز فرض ممتنع الفرض مثال الاول كشريك الباري اذ هو ممتنع مع ان فرضه جائز بان يقال ان الاصنام شركاء الله تع ومثال الثاني كزيد فانه جزئي حقيقي لا يجوز فرض التعدد فيه اذ فرضه ممتنع قوله مثلا جواب سوال وهو ان الجزاء لا يترتب على الشرط لان الشرط[4] كلي والجزاء جزئي لانه كما يقال يا ايها الرجل كذلك يا ايها الانسان يا ايتها المرأة فاجاب بقوله مثلا فيكون الجزاء كليا ايضا قوله بتوسط اى الخ هذا حاصل ما قال المص رح فان قيل ان نداء مثنى العلم وجمعه المعرفين باللام بحذف اللام لا بالتوسط فيقال في الزيدان والزيدون يا زيدان يا زيدون قلنا ان اللام فيهما لجبر نقصان التعريف الزائل بالتنكير لا للتعريف فيخرجان بقوله المعرف باللام حاصل الجواب ان التعريف الا جبر للتعريف اللفظي فالمدلول باق على حاله الاول فالتعويض بين الزائلين العلمية واللام فاندفع ما قيل ان جبر نقصان التعريف لا يكون الا بالتعريف فيكون اللام للتعريف قوله بلا فاصلة جواب سوال وهو ان الاجتماع[5] موجود ههنا ايضا[6] فاجاب بقوله بلا فاصلة وانما تعينت هذه الكلمات للفصل دون غيرها من الاسماء لتنبه النداء على ما قصد نداؤه وبيان ذلك ان النداء لا يقع الا على معلوم فلا يفيد يا شيء الا عند قصد التحقير فكان المناسب ان لا يكون الواسطة امرا معلوما والا لتوقف الذهن على امر معلوم انه المقصود بالنداء وانما زاد هاء التنبيه لجبر النقصان الحاصل من بعد حرف النداء من المنادى بسببها التنبيه وانما تعينت الهاء دون غيرها لان بين النداء والتنبيه مناسبة اذ النداء ايضا تنبيه فان قيل فعلى[7] هذا

[1] يعني ان المراد بالاختيار الجواز ١٢ [2] اى اذا اردت قراءة القرآن الخ ١٢ [3] لان الشرط نداء المعرف باللام اى معرف كان في عامة ١٢ منه [4] اى اجتماعهما التى التعريف ١٢ [5] اى في المثال المذكور ١٢ [6] اى كون النداء منبها ١٢

يلزم اجتماع التنبيين فكما لا يجوز اجتماع التى التعريفين كذا لا يجوز التى التنبيه للاستبدال قلنا انما يلزم الاجتماع لو كانا متساويين وههنا ليس كذلك لان تنبيه النداء ناقص باعتبار البعد عن المنادى قوله بتوسط الامرين فان قيل الحاجة تندفع بواحد منهما فما الحاجة الى اجتماع الامرين قلنا ان انضمام المبهم مع المبهم يفيد زيادة التشويق والاشتياق كالقصص الماضية تفيد تحير الناس لان فيها ابهام بعد الابهام ثم التفصيل بعد الابهام قوله والتزموا جواب سوال ذكره الشارح قوله يعنى العرب بيان لمرجع الضمير فى قوله والتزموا فان قيل العرب غير مذكور سابقا فيلزم الاضمار قبل الذكر قلنا العرب معلوم من البحث لانه فى الفاظهم وهى العربية قوله مثلا جواب سوال وهو ان هذه القاعدة منقوضة بقولنا يا هذه المرأة لان فيه ليس رفع رجل بل فيه رفع امرأة فاجاب بقوله مثلا قوله موافقة للحركة البنائية يعنى ان الرجل لو كان فى موضع المنادى لكان مبنيا على الضم فلما وقع فى موضع التابع جعل اعرابه بالرفع فقط ليدل على ان الرجل هو المقصود بالنداء قوله وهذا بمنزلة المستثنى جواب سوال وهو انه يلزم التدافع فى كلام المص كما هو الظاهر فاجاب بقوله وهذا بمنزلة المستثنى وانما قال بمنزلة المستثنى ولم يقل عين المستثنى لعدم وجود اداة الاستثناء اعنى كلمة الا فان قيل لو اريد من التابع فى قوله وتوابع المنادى المبنى المفردة الذى ليس مقصودا بالنداء واريد بالمنادى الذى كان مقصودا بالنداء فلا حاجة الى جواب الشارح بقوله وهذا بمنزلة المستثنى قلنا الجواب لا يعارض الجواب يعنى فيكون لهذا الاعتراض جوابان احدهما ماذكره الشارح والآخر ماذكره المعترض قوله وتوابعه جواب سوال قوله بالجر دفع وهم وهو ان قوله وتوابعه منصوب عطفا على الرفع لانه مفعول قوله والتزموا وليس هذا على الافساد المعنى قوله اى والتزموا رفعه اشارة الى بيان حاصل العطف قوله منادى وانما زاد الشارح قوله منادى لان تابع المعرب انما يكون تابعا للفظه اذا كان المعرب منادى فان تابع المعرب الذى هو ليس بمنادى يكون تابعا لمحله ايضا كتابع اسم ان المكسورة مثل ان زيدا قائم وعمرو برفع عمرو ونصبه قوله وقالوا جواب سوال وهو ان الياء تدخل على لفظ الله بدون توسط لفظ اى فاجاب بقوله وقالوا الخ قوله بناء على قاعدة اشارة الى دليل قوله وقالوا يا الله فان قيل ان قواعد العلوم بناء على استعمال العرب لان استعمالهم بناء على القواعد فكيف يصح بناء قوله وقالوا على القاعدة المذكورة قلنا ان العلم بالقواعد بناء على استعمالهم والموضوع اصل القواعد فيجوز ان يكون من العرب ومقدما على استعمالهم قوله وهى اجتماع امرين ولما اجتمع الامران خرج اللام من التعريف فصار كالجزء من الكلمة فان قيل ان اللام فى لفظ الله لما خرج من التعريف فلا يكون منشأ السؤال فلا حاجة

سلہ وهى التحرز من اجتماع التى التعريف بلا فاصلة ۱۲م سلہ بقوله وان كان صفة الخ تقريره ان اى منادى مفرد معرفة والرجل تابع له وفى توابع المنادى المفرد المعرفة جواز الوجهين الرفع والنصب مع ان ههنا التزموا رفع الرجل فاجاب بقوله والتزموا الخ ۱۲ سلہ لانه قال ولا وتوابع المنادى المبنى المفردة الخ ترفع على لفظه وتنصب على محله يعنى جواز الوجهين فى الصفة وقال ههنا والتزموا رفع الرجل الخ يعنى تعين الرفع فى الصفة وليس هذا الا التدافع سلہ جواب سوال ظاهر تقريره انه لما كان الرجل مقصودا بالنداء كان فى حكم المنادى المفرد المعرفة وفى توابع المنادى المفرد المعرفة جواز الوجهين فينبغى ان يكون فى توابعه ايضا جواز الوجهين ۱۲م

متنع اذا لم يكن اللام لانها عوضيا وههنا لازم عوضى ۱۲ مغنی

الی جواب المصر رح بقوله وقالوا قلنا ان اللام فی الاصل للتعریف فکون اللام فی وقت ما للتعریف ما نع من اجتماع حرف النداء معها قوله لان اصله الاله فان قیل لا نسلم ان اصله هذا بل اصله اله عوض الالف واللام عن الهمزة قلنا سلمنا ان اصله هذا لکن الشارح جمع العوض والمعوض هو وان کان غیر جائز الا انه جائز فی لفظ الله اذ خص لفظ الله باشیاء کما خص مسماه باشیاء منها اجتماع العوض والمعوض والثانی اجتماع اللام مع حرف النداء والثالث حذف النداء والتعویض فی الاخر میما کما سیجئ وغیر ذلک مما هو مذکور فی عبد الغفور قوله فی سعة الکلام وجاء فی الشعر ضرورة قوله ولما لم یجتمع جواب سوال وهو انه فات المطابقة بین الدلیل والمدعی لان الدلیل یفید عدم الاختصاص بلفظ الله وهو قوله بناء علی قاعدة والمدعی یفید الاختصاص بلفظ الله فاجاب بقوله ولما لم یجتمع الخ فان قیل لما لم یوجد اجتماع الامرین فی موضع اخر لا یصح اطلاق القاعدة علی هذا الاجتماع لان القاعدة امر کلی ینطبق علی الجزئیات ولا جزء ههنا قلنا انها قاعدة کلیة واختصاصا بلفظ الله لا ینافی لانه من الکلیات المنحصرة فی فرد واحد کالشمس فانها کلی اذ هی کوکب نهاری مرکوز فی الفلک الرابع واختص بفرد واحد قوله بذلک الجواز ای جواز دخول حرف النداء مع اللام قوله خاصة تم للنصب طرق کثیرة فقال عبد الغفور ای خص خصوصا یعنی ان نصبه لاجل انه مفعول مطلق لفعل مقدر وانما اول خاصة بقوله خصوصا لیدل علی ان خاصة ههنا بمعنی المصدر وان کان علی صیغة اسم الفاعل لان اصله خاصصة قوله واما مثل النجم جواب سوال وهو ان اللام فی قوله النجم والصعق لازمة للکلمة فینبغی ان یصح دخول حرف النداء علیهما فاجاب بقوله واما مثل النجم والصعق آه ثم یرد علیه انه منقوض بقولنا الناس لان اللام فیه عوض عن المحذوف مع انه لا یجوز دخول حرف النداء علیه فاجاب بقوله واما الناس الخ قوله ولعدم جریان الخ جواب سوال وهو انه منقوض بقوله یا التی المذکورة فی قول الشاعر لان اللام فیه لازم غیر عوض مع انه دخل علیه حرف النداء فاجاب بقوله ولعدم جریان الی قوله حکموا علیه بالشذوذ ثم قوله ولعدم جریان الخ متعلق بقوله حکموا قوله تیمت یجوز ان یکون بکسر التاء ویجوز ان یکون بضمها ومعناه جعلت قلبی ذلیلا منقادا لک قوله وفی یا الغلامان الخ جواب سوال وتمام البیت ؎ فیا الغلامان اللذان فرا ایاکما ان تکسبا شرا فقوله تکسبا من الکسب وقوله ... ایاکما من باب التحذیر یعنی اتق نفسکما من کسب الشر ثم فی قوله ان تکسبان نسختان احدهما بحذف النون اعنی ان تکسبا لان کلمة ان ناصبة فلیسقط النون من التثنیة وثانیهما باثبات النون اعنی ان تکسبان فیجب عدم سقوط النون مع ان الناصب اما لرعایة السجع مع قوله فیا الغلامان اللذان

ـه وهو قطع همزته فی النداء وغیره وحذف الجار مع بقاء اثره فیه قاله عبد الغفور ۱۲م ـه لانه علم فیکون بمنزلة جزء الکلمة ۱۲م

ـه مع انه لا یقال یا النجم ویا الصعق ۱۲م ـه وهو الهمزة لان اصله الاناس ۱۲م ـه لانتفاء احد الامرین وهو عدم کون اللام عوضا عن محذوف

ـه وقوله لانها الخ دلیل لعدم جریان الخ ۱۲ ـه توضیحه انه منقوض بقوله یا الغلامان فی قولهم فیا الغلامان لان اللام فیه لیس لازما ولا عوضا مع انه دخل علیه

واما لان هذه النون ليست نون التثنية بل هى نون الوقاية اصله تكتبانِ فى فحذف نون التثنية وحذف ياء المتكلم ايضا فبقى ان تكتبان قوله اشذ شذ وذا الخ وههنا بحث من وجهين احدهما ان قوله اشذ اسم تفضيل وهى لا يجئ من العيوب وثانيهما ان قوله شذ وذا ليس بمفعول مطلق لانه لا يجئ بعد اسم التفضيل فى كلامهم فلا يقال افضل فضلا بل هو تميز من نسبة اشذ الى ضميره وهو فى الاصل فاعل والفاعل الظاهر مضاف اليه للتميز فيكون تقديره هكذا اشذ شذ وذا و فى فيا الغلامان فاذا كان كذالك لا يدل على المقصود لانه اذا كان شذ وذه شاذا فلم يكن شاذا مع ان المقصود ان شذ وذه فوق الشذ وذ الاول اجيب عنه ان قوله اشد بدال المهملة لا المعجمة فلا يرد شئ قوله وذلك خطاب لمن يصلح له هذا الخطاب قوله اى وجاز لك اشارة الى ان قوله الضم والنصب فاعل قوله اى فى تركيب الخ جواب سوال وهو ان المثل مضاف وقوله ياتيم الخ مضاف اليه والحال ان المضاف اليه خارج من الكلام فيكون معناه ان فى مثل ياتيم الخ جاز الضم والنصب فعلى هذا لا يعلم حال ياتيم عدى فاجاب بقوله اى بتركيب الخ يعنى ان المراد من قوله فى مثل الخ كل تركيب تكرر فيه الخ ولا شك ان لفظ التركيب امر كلى صادق على مثل ياتيم تيم عدى قوله صورة جواب سوال وهو انا لا نسلم ان المنادى ههنا مفرد لانه اما مضاف الى العدى المذكور او الى العدى المحذوف فاجاب بقوله صورة اى ظاهرا فالمنادى ههنا وان كان مضافا فى الحقيقة لكنه مفرد صورة قوله فى الاول جواب سوال وهو ان الضم فى قوله الضم لا يعلم انه فى التيم الاول او الثانى والحكم على المجهول لا يجوز فاجاب بقوله فى الاول والقرينة على الاول ان بحثنا فى المنادى والاول هو المنادى قوله كما هو الظاهر لانه ليس فيه اضافة بحسب الظاهر قوله وتيم الثانى تاكيد لفظى جواب سوال وهو انه يلزم على هذا الفصل بين المضاف والمضاف اليه وذا لا يجوز فاجاب الشارح وتيم الثانى الخ يعنى ان ذلك الفصل فصل بتاكيد اللفظى وهو جائز لان تيم الثانى عين الاول فالفصل كلا فصل وانما جئ بتاكيد للمضاف بينه وبين المضاف اليه ولم يذكره بعد المضاف اليه لئلا يبقى الثانى بلا مضاف اليه ولا بتنوين معوض عنه لانه عين الاول والحال ان التنوين فيه غير موجود فكذا فى الثانى ولا بناء على الضم يعنى لو ذكر الثانى بعد المضاف اليه لبقى مستعملا بدون احد الامور الثلاثة وذلك مستقبح عند قصد المعنى الاضافى بدون ذكر المضاف اليه فقدم ليبقى صورة الاضافة بحالها قوله او مضاف الى عدى المحذوف لئلا يلزم التقدم والتاخر والفصل يعنى ان القول باضافة التيم الاول الى عدى المذكور يستلزم القول بان التيم الثانى موخر فى الاصل قدم ويستلزم القول بالفصل بين المضاف و المضاف اليه قوله مكان النصب وكانه اشار للمص الى رد قوله بحصر الاحتمال فى الضم والنصب بتقديم الخبر اعنى قوله ولك على المبتدا اعنى قوله الضم والنصب قوله كما فى

له والاول ان الشذوذ من العيوب ۱۲ ٢ وهو ان ذى الثانى ۱۲ ٣ وهو المنادى الاول ۱۲ ٤ فعلى كل التقدير يكون مضافا ولا يكون مفردا ۱۲ ٥ اما كون الاول الاسم الاول مفردا صورة فظاهر واما ان الثانى مفرد فلا ذكر المضاف اليه ۱۲

یازید بن عمرو الاان قیاسه بهذا المثال مع الفارق لان فتح زید لیس لاجل ان نداء والجامع لهذه الصفات یکثر استعمالاً قوله لاابالکم فیه اشارة الی کمال مدحهم یعنی ان اخلاقکم اخلاق الملائکة لاابالکم کما لااب للملائکة فلستم مثل البشر فی الصفات الذمیمة والخسیسة اوان فیه اشارة الی کمال قبحهم یعنی لیس لکم اب اذ انتم اولاد الزنا قوله ای مکروه فیه اشارة الی تفسیر غیر المشهور بالمشهور قوله یعنی مهاجاته ایاهم جواب سوال وهو ان جریرا لایهجو الاعمر فکیف یکون القاء العمر ایاهم فی السوءة ای الهجو فاجاب بقوله یعنی مهاجاته ایاهم لان الشاعر اذا هجا شخصا یذکر قومه کما فی قوله لاابالکم قوله والمضاف الی یاء المتکلم اعلم انه اذا اضیف الاسم غیر المنادی الی یاء المتکلم یجوز فیه الوجهان فتح الیاء و سکونها واذا اضیف المنادی الی یاء المتکلم یجوز فیه اربعة اوجه لان المنادی یکثر استعماله فیناسبه التخفیف وهو یکون بکثرة الوجوه لان فیها وسعة المساحة للمتکلم قوله والمنادی جواب سوال وهو انه علی هذا یلزم الخروج من البحث لانه فی المنادی لافی الاسم المضاف وایضا ینقض بقولنا غلامی بدون حرف النداء اذ لایجوز فیه وجوه اربعة بل یجوز فیه الوجهین الاولین فلدفع هذین الاعتراضین زاد الشارح لفظ المنادی لان البحث فیه فان قیل ولوقال والمضاف الی الیاء لکان اخصر فان الیاء المضاف الیه لایکون الا یاء المتکلم قلنا التصریح بیاء المتکلم لدفع وهم وهو ان الیاء اذا کان باللام یتوهم الجنس والاستغراق فیتوهم الاضافة الی کل الیاء کیاء النسبة قوله وجوه اربعة وههنا اعتراض بوجوه ثلثة الاول ان قوله یجوز فعل ولابد له من الفاعل المفرد وقوله یا غلامی جملة فکیف تکون فاعلا والاعتراض الثانی ان قوله یا غلامی الخ تفصیل لاجمال ولااجمال ههنا والاعتراض الثالث ان المصنف فی صدد بیان الکلیات وقوله یا غلامی جزئی من الجزئیات فاجاب الشارح عن الاعتراض الاول بقوله وجوه ولاشک ان لفظ الوجوه مفرد ولیس بجملة فیصح کونه فاعلا وعن الثانی بقوله اربعة وعن الثالث بقوله

مثل ای مثل یاغلامی فیکون تمثلا لیاغلامی ویا امتی ویا امرأتی وغیرها فیکون قول المص یاغلامی بذکر لفظ المثل کلیا قوله فتح الیاء وهو الاصل لان

ـــــــــــــــ

له ای یعنی الجریر بالمکروه مهاجاته ایاهم ای عمر ولوهجانی فانا ایضا اهجوه قاله عبد الغفور ۱۲م مفتی عبدالرحیم
ـه کما قاله المعترض ۱۲م ـه مع انها لیس بمراد ههنا وایضا اذا کان بدون اللام لان لانکرة فی الاثبات لیفید العموم کذا قال مولانا عبد الغفور ۱۲ مفتی عبد الرحیم المرحوم الفشاوری رحمه الله

[illegible]

کل کلمۃ اذا کانت علی حرف واحد فتکون اصلہا الحرکۃ لئلا یلزم الابتداء بالساکن والفتحۃ اخف الحرکات **قولہ** وسکونہا وھو الاکثر فی الاستعمال ولا یلزم الابتداء بالساکن لوقوعہا ابدا بعد کلمۃ اخری **قولہ** اکتفاء بالکسرۃ **فان قیل** اشتراط کسرۃ ماقبل الیاء لحذفہا یخرج نحو مسلمی تثنیۃ وجمعا فانہ اذا اضیف مسلمین الی یاء المتکلم یقال مسلمی بالتشدید مع انہ لو حذف یاء المتکلم منہ لجاز والحال ان الکسرۃ غیر موجودۃ **قلنا** ان اشتراط کون قبلہ کسرۃ لانتفاء الیاء انما یکون فی المنادی المفرد دون الجمع والتثنیۃ لانہ ثقیل غالبا فیجوز حذف الیاء منہ مطلقا **قولہ** وھذان الوجہان جملۃ مستانفۃ وقعت فی جواب سوال السائل کان السائل سال ان ھذہ الوجوہ الاربعۃ کلہا مساویۃ فی الاستعمال اوکان بینہا تفاوتا فی الاستعمال فدفع بقولہ وھذان الوجہان الخ **فان قیل** علم من قول الشارح ان ھذین الوجہین یستعملان فی غیر المنادی ایضا لانہ قال وھذان الوجہان یقعان غالبا فی النداء فیعلم منہ ان فی الاستعمال القلیل یقعان فی غیر المنادی ایضا مع ان الوجوہ الاربعۃ کلہا مختصۃ بالمنادی **قلنا** لاشک انہما مختصان بالنداء وقولہ یقعان غالبا فی النداء بالنسبۃ الی الوجہین الاولین یعنی انہما لایقعان غالبا فی النداء وھما یقعان غالبا فیہ **قولہ** لان النداء موضع تخفیف اشارۃ الی دلیل قولہ یقعان غالبا فی النداء **قولہ** وقلب الیاء الفا قیل ھذہ لغۃ بنی طی فانہم یبدلون الیاء الواقعۃ بعد الکسرۃ الفا فیقال فی بقی وفنی بقا وفنا وفی جاریۃ وناصیۃ جاداۃ وناصاۃ **قولہ** لان الالف والفتحۃ **جواب بسوال ظاہر** **قولہ** وھما ای ھذان الوجہان اما اشارۃ الی التحقیق اوالی جواب سوال وھو انہ ینقض بنحو یا عدوی لانہ المنادی المضاف الی یاء المتکلم مع انہ لایجوز فیہ الوجہان الاخیران **اجاب بقولہ** وھما ای ھذان الوجہان الخ **قولہ** ... کذلک ای المضاف الی یاء المتکلم **قولہ** واشتہرہا عطف تفسیر لقولہ فیما غلب علیہ **قولہ** علی الیاء المغیرۃ عنہ بالحذف الاولی ان یقال علی الیاء المغیرۃ بالحذف لان التغیر لایطلق علی الحذف لان التغیر یکون بزوال الوصف مع بقاء الاصل والحذف یکون بزوال الاصل **اجیب عنہ** انہ من باب

لہ لعدم الالتباس بعد الحذف لان یاء التثنیۃ والجمع وعدم النون یدل علی الیاء المحذوفۃ قالہ عبد الرحیم ۱۲

لہ قولہ جواب سوال ظاہر تقریرہ ان حذف الیاء والکسرۃ تخفیف بلاریب واما قلب الیاء الفا لیس بتخفیف لان الفتحۃ فیہ تکون بازاء کسرۃ تلا ای الالف بازاء الیاء فی غلامی فلا یکون قلبہا بالالف تخفیفا ۱۲ م

شرح مولینا المفتی المولوی عبد الرحیم رحمہ اللہ تعالی المرحوم الفشاوری

ای تغلیب القلب علی الحذف وهو طریق عندهم قوله فلا یقال یاعدی فانه فی الاصل یاعدو فلا یجوز فیه حذف الیاء والاکتفاء بالکسرة اوقلب الیاء الفا لعدم شهرته بالاضافة فلا ینتقل الذهن حینئذ الی الیاء قوله وقد جاء شاذا جواب سوال وهو ان الحصر فی الوجوه الاربعة غیر صحیح لوجود الوجه الخامس وهو الذی ذکره الشارح بقوله وقد جاء شاذا الخ قوله وقد یکون المنادی الخ هذا بیان التعلق لقوله بالهاء ثم هذه الجملة الظرفیة ای المتعلق مع المتعلق عطف علی الجملة الفعلیة الواقعة خبرا من قوله والمضاف الی یاء المتکلم قوله فی هذه الوجوه دفع وهم وهو ان قوله بالهاء ناظرا الی الوجهین الاخیرین فدفع بقوله فی هذه الوجوه الخ قوله ای فی حالة الوقف اشارة الی ان نصب قوله وقفا لانه ظرف باعتبار تقدیر المضاف اعنی قوله حالة وهو الزمان فیصح ظرفیته قوله فرقا بین الوقف والوصل لانه لولم یکن الهاء یلزم الالتباس بین الوقف والوصل حاصله ان الوقف جائز فی کل اسم عند الاستراحة فلو وقفت علی یا غلامی لحذف الیاء لانه اذا وجد حرف العلة فی اخر الاسم فوقف باسقاط حرف العلة فلما سقط الیاء من یا غلامی للوقف التبس بیا غلام الذی حذف الیاء منه لاجل التخفیف فلما ذکر الهاء فی اخره کان الوقف علی الهاء وهی حرف صحیح بحرکة الیاء اوسکونها کان وقفه بالسکون فیکون حرف العلة سالما عن السقوط وانما خص الهاء بالزیادة باعتبار عادة العرب قوله فرقا مفعول له بالهاء وقفا قوله فی محاوراتهم انما زاد هذا الاشارة الی ان یا ابی ویا امی مثل باب یا غلامی فی الاشتهار بالاضافة المذکورة والاشتهار لایکون الا بالاستعمال فی محاوراتهم قوله ای قالوا یا ابت فیه اشارة الی ان یا ابت عطف علی یا ابی وهو مقولة قالوا فکذا یا ابت مقولة قالوا فان قیل الاب مذکر فلا یجوز ذکر التاء فیه قلنا ان ذکر التاء فیه للحمل علی یا امت[1] علی ان التاء قد یکون فی المذکر نحو علامة وحمامة للمذکر والمونث وشاة کک قوله ای حال کون التاء اشارة الی ان نصب قوله فتحا وکسرا لاجل انه حال قوله مفتوحة جواب سوال وهو ان الحال یکون محمولا علی صاحبها والفتح مصدر یحمل علی افراده والتاء لیست من افراد الفتح فکیف یصح الحمل اجاب بقوله مفتوحة یعنی ان المصدر بمعنی المفعول فیصح الحمل ثم یرد علیه ان المطابقة بین الحال وصاحبها شرط فی الافراد والتثنیة والجمع وههنا لیس کذلک لان التاء واحدة وقوله فتحا وکسرا مثنی فدفع بقوله اومکسورة یعنی الواو بمعنی او وکلمة او للتناول احد المذکورین فطابقا قوله وقد جاء الضم وعلیه قراءة یا ابتُ بالضمة قوله مجری المفرد لانه اسم فی اخره تاء التانیث نحو ثبة قوله وقالوا یا ابتا اعلم ان فی قول المصنف نسختین احدهما قوله ویا ابتا

[1] واجب ایضا بان التاء فی یا ابت ویا امت للتفخیم کما فی علامة ۱۲ شرح المولوی المفتی عبد الرحیم لك

ویا امتا بالالف والاخر قوله وبالالف نحو یا ابتا ویا امتا قوله جمعا بین العوضین اعنی التاء والالف عوضین عن الیاء ولاشک ان الجمع بین العوضین جائز کمن اشتری السیف بالفرس والبقر فیکون لشیء واحد عوضان قوله لما قالوا کلمة ما نافیة لان الجمع بین العوض والمعوض منه لا یجوز لانه یوجب اللغو قوله وقالوا یا ابن ام یعنی ان الابن مضاف الی الام والام مضاف الی یاء المتکلم فحکمه الام کحکم المنادی المضاف الی یاء المتکلم فی الوجوه الاربعة لکن مع زیادة وجه اخر کما بین المصنف رح قوله هذا الاختصاص جواب سوال وهو انه یخرج منه یا ابنت ام مع ان حکمه حکم یا ابن ام فاجاب بقوله هذا الاختصاص الخ فان قیل الاختصاص لا یخلو اما بالنظر الی الابن او بالنظر الی الام والعم فعلی الاول خرج البنت وعلی الثانی دخل فیه یا غلام ام مع انه لیس حکمه حکم الابن فی الوجوه الاربعة مع الوجه الخامس قلنا الاختصاص الی کلیهما لکن الاختصاص بالنظر الی المضاف الیه حقیقی اعنی بالنظر الی کل ما عدا الام والعم والاختصاص بالنظر الی المضاف اضافی اعنی بالنظر الی ما سوی البنت قوله بزیادة وجه اخر جواب سوال وهو انه لا حاجة الی قول المصنف رح یا ابن ام بحذف الالف وابقاء الفتحة لانه علم من قوله مثل باب غلامی لان هذا الوجه الخامس ثابت فی یا غلامی ایضا کما قال الشارح رح وقد جاء شاذا فی المنادی یا غلامَ بالفتح فاجاب بقوله بزیادة الخ یعنی ان الوجه الخامس شاذ فی مثل باب غلامی وههنا لیس بشاذ قوله لکثرة الاستعمال ثم یرد علیه ان هذا منقوض بیا ابی ویا امی لان نداءهما ایضا کثیر کما مر انفا مع انه لم یصح فیهما الوجه المذکور فاجاب بقوله وطول الکلام بخلاف ابی وامی لانه وان کثر نداءهما لکن لیس فیهما طول الکلام ثم یرد علیه انه منقوض بیا ابن ابی لانه کثیر الاستعمال مع طول الکلام مع انه لم یثبت فیه الوجه المذکور فاجاب بقوله وثقل التضعیف اذ الامّ من المضاعف[1] قوله ولما کان من خصائص جواب سوال وهو انه یلزم الخروج عن البحث لانه فی المنادی فاجاب بقوله ولما کان من خصائص الخ قوله شرع ای ابتدأ الشارع[2] فلا یرد انه یلزم منه ان الشارع غیر القول ویحتمل ان یکون قوله فقال لتفسیر الشروع قوله ای واقع جواب سوال وهو ان الجواز علی نحوین احدهما وقوعی ای موجود فی کلام العرب والاخر امکانی ای تصوری ای لیس له وجود فی الخارج فلم یعلم ای المراد ههنا فاجاب بقوله ای واقع یعنی ان الجواز ههنا وقوعی ثم یرد علیه ان الوقوع علی نحوین احدهما ما یکون موجودا فی سعة الکلام والاخر ما یکون موجودا فی الضرورة فای مراد ههنا فاجاب بقوله فی سعة الکلام ثم یرد علیه ان السعة مشترکة بین المعنیین احدهما من السعی ای السرعة الی الشیء کما

[1] ولیس قوله ابی من المضاعف ۱۲ م [2] ای اراد الشروع جواب عن سوال مقدر ظاہر فلا حاجة الی الشرح ۱۲ م

قال الفقهاء والسعی بین المیلین الاخضرین والسعی الی الجمعۃ والاخر من الوسعۃ ای ضد الضیق
فای المعنی مراد ھھنا فاجاب الشارح رح بقولہ من غیر ضرورۃ یعنی ان المراد منہ
ماکان بمعنی الوسعۃ ثم یرد علیہ ان الضرورۃ علی نحوین احدھما ضرورۃ شعریۃ
یعنی ضرورۃ اضطرار الشاعر والاخر ضرورۃ اضطرار المتکلم من غیر الشاعر فای مراد ھھنا فلجا
بقولہ شعریۃ ثم یرد علیہ ان الضرورۃ الشعریۃ عبارۃ عما وقع فی الشعر سواء کان
مع اضطرار الشاعر بانہ لو لم یرخم لا یستقیم شعرہ او کان بدون اضطرارہ فتوھم للمتوھم انہ ماکان
بدون اضطرارہ فاجاب بقولہ دعت الیہ ای الی الترخیم یعنی ان المراد من الضرورۃ
ماکانت مع اضطرار بان شعرہ لا یستقیم بدون الترخیم ثم یرد علیہ ان التخصیص فی الروایۃ
یفید نفی ما عداہ فیعلم من کلام المصنف ان الترخیم فی المنادی لو کان لاجل ضرورۃ لا یجوز
مع انہ جائز بالاتفاق فاجاب بقولہ فان دعت الیہ ضرورۃ فبالطریق الاولی یعنی ان
التخصیص فی الروایات یدل علی نفی ما علاہ اذا لم یکن ما عداہ ثابتا بالطریق الاولی قولہ
واقع جواب سوال وھو انہ لا یصح حمل قولہ ضرورۃ علی قولہ ھو لان الضمیر فیہ راجع الی الترخیم
والضرورۃ لیست بترخیم فاجاب بقولہ واقع یعنی ان قولہ ضرورۃ لیست خبر القولہ ھو بل
خبرہ محذوف وھو قولہ واقع ثم یرد علیہ انہ لما کان قولہ مبتدأ محذوف الخبر
فالاشتغال بقولہ ضرورۃ اشتغال بما لا یعنی فاجاب الشارح بقولہ ای لضرورۃ
شعریۃ یعنی انہ مفعول لہ قولہ داعیۃ الیہ جواب سوال مقدر الخا قولہ
لا فی سعۃ الکلام دفع وھم وھو ان قولہ ضرورۃ قید اتفاقی فدفع بقولہ لا فی سعۃ
الکلام ومہنا بحث وھو انہ انما یجوز حذف اللام من المفعول لہ اذا اتحد فاعل الفعل
والمفعول لہ وفیما نحن فیہ لیس کذلک لان الفعل ھو قولہ جاء فاعلہ الترخیم وفاعل الضرورۃ
ھو المتکلم قلنا لیس الفعل ھھنا جاز بل الفعل ھو الترخیم ای یرخم فی غیر ضرورۃ ولا شک
ان فاعل الترخیم والضرورۃ واحد وھو المتکلم قولہ ای ترخیم المنادی جواب سوال
وھو ان ضمیر ھو لا یخلو اما راجع الی ترخیم المنادی او الی الترخیم مطلقا فعلی الاول لا یعلم نفی
..... ترخیم غیر المنادی وعلی الثانی لا یصح قولہ وشرطہ لان الشروط المذکورۃ فی قول المص
شروط لترخیم المنادی لان الترخیم للضرورۃ لا شروط لہ لانہ لاجل الضرورۃ والضرورۃ لا
یحتاج الی الشروط فاجاب الشارح عنہ بجوابین احدھما بقولہ ای ترخیم المنادی یعنی
ان الضمیر راجع الی ترخیم المنادی ویعلم منہ ترخیم غیر المنادی بالمقایسۃ علی ترخیم المنادی
اذ لا فرق بینھما واحد غیر متفاوت والجواب الثانی ما اشار الیہ بقولہ ویمکن حملہ الخ قولہ ای المجرد

لہ دھھنا لیس کذلک بل ما عداہ وھو ماکان لاجل ضرورۃ ثابتۃ بالطریق الاولی ۱۲ م لہ حتی یرد الاعتراض بھم ۱۲ لہ مع انہ حذف عنہ اللام ۱۲ م
عہ یعنی انہ قید احترازی ۱۲

التخفيف جواب سوال وانه دخل فيه نحو قاضٍ وعصًا لان حذف اخرهما ايضا للتخفيف فاجاب بقوله اى لمجرد التخفيف والحذف فيهما ليس لمجرد التخفيف بل لاجل الاعلال قوله لالعلة اخرى بيان لمجرد التخفيف ثم يرد عليه ان علة اخرى ذكر مطلقا لا يعلم ان المراد منه علة الحذف او علة الانقلاب نحو قال او علة الادغام فاجاب بقوله مفضية الى الحذف ثم يرد عليه ان الحذف بالاعلال ليس الخ للتخفيف فلا يكون الاعلال امرا مغايرا من التخفيف فاجاب بقوله المستلزم للتخفيف يعنى ان الحذف بالاعلال ليس لمجرد التخفيف بل للاعلال والتخفيف لازم له لا عينه ويقال لمثل هذا الحذف حذف الاعتباط وهو ذبح الابل الصحيح لمجرد اللحم لا لعلة قوله فعلى هذا يكون اى على تقدير ارجاع ضميرها الى ترخيم المنادى قوله بالمقايسة فان قيل كيف يقاس ترخيم غير المنادى على ترخيم المنادى فان ترخيم المنادى حذف فى اخره تخفيفا وترخيم غير المنادى ليس للتخفيف بل للضرورة قلنا القياس فى اصل الترخيم اى قطع النظر عن القيود قوله ويمكن اشارة الى جواب اخر وانما قال يمكن لان فى هذا الجواب ضعف وهو ان ارجاع الضمير الى الاسم المطلق يخالف من سوق الكلام لانه فى المنادى اللهم الا ان يقال انما ارجع الى الاسم المطلق ليعلم ان الترخيم لا يكون الا فى الاسم قوله بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا لان ذكر المقيد مستلزم لذكر المطلق فان قيل اذا كان الضمير المرفوع راجعا الى الترخيم مطلقا فقوله تخفيفا غير مرتبط بما قبله لان ترخيم غير المنادى ليس للتخفيف بل للضرورة قلنا قوله تخفيفا حينئذ بمعنى انه اذا كان واقعا فى المنادى فيحصل الربط قوله امور اربعة جواب سوال وهو انه لا يصح حمل قوله ان لا يكون بالاضافة على قوله وشرطه لانه يلزم حمل الاخص على الاعم[1] فاجاب بقوله امور اربعة حاصله ان قوله وشرطه مبتدا محذوف الخبر وهو قوله امور اربعة وقوله ان لا يكون باضافة خبر مبتدأ محذوف وهو قوله الاول ثم يتوهم المتوهم ان الامور الاربعة على نمط واحد فدفع الشارح بقوله ثلاثة منها يعنى انها ليست على نمط واحد قوله ان لا يكون مضافا فان قيل لو قال مفردا لكان اولى لانه اظهر فى اخراج شبه المضاف لانه جعل المفرد فيما سبق فى مقابلة المضاف وشبهه قلنا كما ان لفظ المضاف لا يصح بدون العموم الى الحقيقى والحكمى كذلك لا يصح لفظ المفرد بدون العموم الى الحقيقى والحكمى قوله حقيقة او حكما جواب سوال وهو انه ينقض بقوله يا طالعًا جبلًا لانه ليس بمضاف بل شبه مضاف مع انه لا يجوز فيه الترخيم فاجاب بقوله حقيقة او حكما فدخل فيه المشبه بالمضاف قوله نظرا الى المعنى فان قيل هذا مستقيم فيما اذا كان المركب الاضافى علما فان الجزء الاول ح بمنزلة الزاء فى زيد فان اخره بحسب المعنى هو اخر المضاف اليه واما

[1] فيكون من قبيل حمل الاعم على الاعم ۱۲ شرح المنقح المولوى مولانا عبد الرحيم الفشاورى

اذا لم یکن علما فلا یستقیم **قلنا** ان المضاف وان لم یکن فی ضمن العلم لکن اذا اخذ من حیث انه مضاف لا یتم بدون المضاف الیه فیکون کالعلم **فان قیل** ان النحوی انما یبحث عن اللفظ دون المعنی الا تبعا فی بعض المواضع فنظر النحوی الی لفظه فقط فاذا تم لفظه یصح الترخیم فیه **قلنا** لا نسلم ان مبحث النحوی فی اللفظ مطلقا بل بحثه لفظ موضوع للمعنی لا اللفظ فقط فلا یرد شیٔ

قوله فامتنع الترخیم فیهما بالکلیة ای بعد رعایة اللفظ والمعنی **قوله** من النصب او البناء اما کون النصب اثر النداء فلکون المنادی مفعول ادعو واما کون البناء اثر النداء فلمشابهته الکاف فی ادعوك بخلاف الفتح فانه اثر الالف **فان قیل** حرف النداء اثر النداء وهو ثابت فیه **قلنا** هو علامة النداء لا اثره **فان قیل** ان حرف النداء لا یکون الا فی المنادی فینبغی ان یجوی فیه الترخیم الذی هو من خصائص المنادی **قلنا** حرف النداء قد یکون فی غیر المنادی کالمندوب الا تری ان القاعد عند القیام قد یقول یا الله مع انه لیس فی قصد النداء بل نقول ذلك لمجرد القیام کما هو عادة البعض **قوله** لان الزیادة تنافی الحذف اعترض علیه بانه یصح اقامة الدلیل المذکور علی المستغاث بالالف وهو ظاهر وایضا یصح اقامة الدلیل الاول علی المستغاث بالالف لعدم النصب فیه بل فیه فتح فلم لم یلتفت الشارح الیه قلنا سلمنا انه جار فیه لکن لما کان صورة الفتح صورة النصب فلذلك لم یلتفت الیه **قوله** ولم یذکر المندوب جواب سوال وهو ان عدم المندوب الیفهم من الشروط فلم ترك المص فاجاب بقوله ولم یذکر المندوب **ثم یرد** علیه ان عدم المندوب مذکور فی بعض نسخ المص فعلم منه انه داخل فیه فدفع بقوله وما وقع الخ **قوله** لان الجملة محکیة **فان قیل** ان المنادی لا یکون الا من الاسماء والجملة لیست باسم فکیف یصح قوله ولا جملة **قلنا** معنی المتن هکذا اذا جعل الجملة علما لشخص ثم وقع المنادی فلا یصح ترخیمه لان الجملة انما یکون علما لشخص اذا وجد معنی الجملة وهو القصة الغریبة **قوله** احد الامرین الوجودیین دفع وهم وهو ان مجموع الامرین شرط فلا یصح الحصر باربعة فدفع بقوله احد الامرین **قوله** لکثرة نداء العلم **فان قیل** ینبغی ان لا یحذف من العلم شیٔ من حروفه لما قالوا ان الاعلام لا تتغیر کما مر فی غیر المنصرف **قلنا** عدم تغیره فی غیر المنصرف فی غیر صورة ترخیم المنادی **قوله** فیما ابقی منه **فان قیل** ان نفس ما ابقی دلیل علی ما القی لا ان فیما ابقی منه شیٔ اخر هو دلیل علی ما القی فلا یصح الظرفیة **قلنا** ان کلمة فی زائدة **او نقول** ان شیٔ اخر موجود ههنا وهو الشهرة **قوله** دلیل علی ما القی مبتدأ وقوله فیما ابقی خبر مقدم علیه **قوله** لم یلزم نقص الاسم الذی یکون بناؤه عارضیا فان ما یکون بناؤه عارضیا فهو فی حکم المعرب **فلا یرد حینئذ** انه لا معنی لقوله نقص الاسم عن اقل ابنیة المعرب لان الکلام فی المنادی المبنی لا المعرب ؎

فذلك الشخص تحکی تأبط شرا فلو غیر بحذف لبعض الاجزاء لا تتناول کما ان فیه معنی الحکایة

[1] لان المضاف من حیث انه مضاف لا یتم بدون المضاف الیه فحینئذ ان رخم فی اخر المضاف یلزم الترخیم فی وسط الکلمة اعنی فی وسط الکلمة لا الکلمتین قاله عبد من عباد الله جل جلاله ١٢ مولانا المولوی المفتی محمد عبد الرحیم الغشاوری

قوله عن اقل بنية المعرب انما قيد به لجواز النقص في المبني نحو مَن وما قوله بلا علة موجبة انما
قيد به لجواز النقص في الاسم المعرب بالعلة كعصًا وكذا يدٍ ودمٍ لان النقص فيه بعلة موجبة
لان يد في الاصل يَدَيٌ ثم الياء متحركة وما قبلها مفتوح فابدلت الياء بالالف ثم ثبت
التقاء الساكنين بين الالف والتنوين فاسقط الالف او ان اعلاله هكذا ان الضمة على الياء
ثقيلة فاسقطت ثم ثبت التقاء الساكنين الى آخره واذا عرفت هذا فلا يصح قول الفاضل
عبد الغفور واما نحو يدٍ فالحذف فيه شاذ لا يعبأ به لان الحذف فيه لما كان بعلة موجبة
فكيف يكون شاذا وهذا الاعتراض اختلج في قلبي من عنفوان شبابي ولم اجد حله ثم وجدته
فحمدت الله كثيرا وهو ان في نحو يد لغتان احدهما ان اصله يدي بحركة الدال فحذف الياء
فيه على القياس فخرج بقوله بلا علة موجبة لان الحذف فيه بالعلة الموجبة والعلة الاخرى
ان نحو يد في الاصل يَدْيٌ بسكون الدال فالحذف فيه على خلاف القياس لانه في حكم اسم
صحيح فلا تكون الضمة ثقيلة على السامع لسكون ما قبل الياء فالفاضل المذكور الملا عبد الغفور
نظر الى هذه اللغة فلذا خرج بالشذوذ قوله واما اسما متلبسا جواب سوال وهو ان عطف
قوله واما بتاء التانيث على قوله واما علما لا يصح لان تاء التانيث يوجد في الفعل ايضا فعلم
منه بان الترخيم يجري في الافعال وليس كذلك لان الافعال لا تكون منادى فكيف يصح
الترخيم فيها فاجاب بقوله واما اسما الخ قوله وان لم يكن علما اشارة الى ان كلمة او لمانعة الخلو
لا لمانعة الجمع لان ان المتصلة يثبت الحكم في النقيض بالطريق الاولى قوله لان وضع التاء على
الزوال لانها غير داخلة في الاسم وكذا لا يدخل في ثبة فلا يشترط الزيادة على الثلاثة ولا
العلمية لعدم اللبس حيث يبقى ما قبل التاء على الفتح كما هو القاعدة في التاء ان ما قبلها يصير مبنيا
على الفتح فيدل على الترخيم بحذف التاء وان لم يكن علما فان قيل ان التاء علامة التانيث[1]
والعلامة لا تحذف قلنا عدم حذف العلامة في غير الترخيم قوله ولم يبالوا جواب سوال و
هو انه لما لم يشترط الزيادة على الثلاثة فعلى هذا لا تبقى ثبة وشاة بعد الحذف على اقل بنية
المعرب فاجاب بقوله ولم يبالوا الخ يعني ان بقائه على حرفين ليس لاجل الترخيم بل مع التاء
ايضا كان على حرفين وانما كان كل واحد منهما على حرفين لان لامه محذوف اصله ثبو فحذف
الواو على خلاف القياس قوله ولا يرخم بغير ضرورة الخ جواب سوال وهو ان نحو يا صاح
في يا صاحب ليس بعلم ولا متلبسا بتاء التانيث مع انه يجري فيه الترخيم فاجاب بقوله ولا يرخم بغير
ضرورة الخ يعني انه شاذ قوله ومع شذوذه جواب سوال وهو ان الشذوذ على قسمين احدها
مع الداعي والاخر ... فاي مراد ههنا فاجاب بقوله ومع شذوذه الخ يعني انه مع الداعي قوله فان كان

[1] اذ التاء كلمة اخرى برأسها لكنها اخرجت ما قبلها بحيث صارت متعقبة الاعراب ۱۲ رب ارحم
مولوی مفتی مولانا عبد الرحیم البشاوری ۱۲

فی اخره ای فی جانب اٰخره فلایرد انه یلزم الاتحاد بین الظرف و المظروف وهو لایجوز قوله کائنتان هذا بیان للتعلق لقوله فی حکم الواحدة اعترض علیه انه یصح تعلقه بقوله زیادتان لان الزیادة مصدر یشبه الفعل صالح للتعلق الجار والمجرور قلنا ان قوله فی حکم الواحدة صفة للزیادتان والجار و المجرور انما یکون صفة لشئی باعتبار المتعلق فلابد ان یکون متعلقہ شئی اٰخر ثم قوله الواحدة صفة تقتضی الموصوف فزاد الشارح رحمه الله تعالیٰ قوله الزیادة ثم سال السائل ان الاتحاد بینهما فی الحکم من ای جهة فاجاب الشارح بقوله فی انهما زیدا تامعًا فی الکلمة کما ان الحرف الواحد زیدت دفعة واحدة فکذلک الحرفان زیدتا معا وانما کانتا زائدتان[1] فی قوله اسماء لانهما اثنتان علی ثلثة احرف وهی الهمزة والسین والمیم فان قیل ان حکم الواحدة مظروف فی الزیادتین ولیست الزیادتان مظروفتان فی حکم الواحدة فکیف یستقیم الظرفیة فی قول المصنف رح زیادتان فی حکم الواحدة فاجاب عبد الغفور الفاضل ان قوله فی حکم الواحدة صفة لقوله زیادتان حاصل الجواب ان الظرف علی قسمین احدهما حقیقی وهو الزمان والمکان والاٰخر اعتباری کظرفیة الصفة للموصوف نحو زید فی العلم وزیدا فی الکرم وههنا اعتباری یعنی ظرفیة الصفة للموصوف فهو من قبیل قولهم فلان فی السعادة قوله فان الیاء والنون ای الیاء فی ثمانیة والنون فی مرجانة زیدتا اولا ثم زیدت تاء التانیث لان هذه التاء تاء التانیث وهی تزاد وحدها قوله کاسماء اصلها وسماو قلبت واوها همزة علی غیر قیاس کما فی احد واناث فیها زیادتان للتانیث کحمراء قوله اذا جعلتها جواب سوال وهو انا لانسلم ان فی اٰخره زیادتان بل اٰخره حرف صحیح قبله مدة لانه علی وزن افعال فیکون من قبیل الضابطة الثانیة لامن الاولیٰ فاجاب بقوله اذا جعلتها فعلاء قوله من الوسامة بمعنی العلامة ثم استعمل فی الحسن[2] والمراد ههنا اسم امرأة واسم بنت ابی بکر الصدیق رضی الله عنهما قوله من باب عمار اسم صاحب من اصحاب النبی صلی الله علیه وسلم فهو من الضابطة الثانیة قوله ومروان اسم صحابی ایضا قوله اوکان فی اٰخره اشارة الی حاصل العطف تقدیره وانکان فی اٰخره الخ فحرف الشرط وهی ان متروک من سهو الناسی قوله ای صحیح اصلی

---

[1] ای الحرفان وهما الالف والهمزة ۱۲ مولانا المولوی المفتی عبد الرحیم الفشاوری ۱۲ [2] قوله فی الحسن الخ بضم الحاء وسکون السین بالفارسیة خوبی ۱۲ م مولانا المولوی المفتی عبد الرحیم الفشاوری المرحوم ۷ ۱۲۰

جواب سوال ظاهر ثم یرد علیه انه یلزم التقدیر من غیر قرینة و
ذا لایجوز فاجاب الشارح بقوله لتبادره الخ لان الغالب فی الحرف الصحیح هو
الاصالة کما ان الغالب فی حرف العلة الزیادة فحینئذ یخرج نحو سعلات بکسر
السین وسکون العین لان تاءه لیست باصلیة وانکانت صحیحة فی الاصالة فان قیل
ان فی قول الشارح رح یلزم الدور لانه افهم الاصلی من الصحیح فی قوله ای صحیح اصلی وههنا افهم
الصحیح من الاصلی حیث قال فی حکم الصحیح فی الاصالة قلنا هذا لیس بدور بل فهم احد اللازمین
من الاخر فی موضع وفهم الاخر من الاخر فی موضع اخر فیحذف من مرمی حرفان اخرهما
فی حکم الصحیح قبله مدة قوله ای الف او واو الخ دفع وهم وهو ان المراد من قوله مدة
لفظ مدة فیکون معناه قبله لفظ مدة وفیه فساد المعنی فدفع بقوله ای الف الخ یعنی ان
المراد من المدة لیس لفظ المدة بل المراد منها حروف المدة ای حروف العلة ثم یرد علیه انه
لما کان المراد منها حروف العلة فعلی هذا ینبغی ان یحذف الحرفان من کنهور اذ
اخره حرف صحیح قبله حرف العلة مع انه لایحذف منه الاحرف واحد
فاجاب بقوله ساکنة یعنی لیس المراد منها حرف العلة مطلقا بل اذا کانت ساکنة
والواو فی کنهور لیس بساکن بل متحرک لانه علی وزن سفرجل معناه سحاب عظیم
ثم یرد علیه انه لما کان المراد الحرف العلة الساکنة فعلی هذا ینبغی ان یحذف الحرفان من
سنور اذ حرف العلة ساکن فیه مع انه لایحذف منه الاحرف واحد فاجاب الشارح بقوله
والمراد بالمدة الزائدة والمدة فی مختار اصلی اذ هو بمقابلة العین ثم یرد علیه انه
یلزم التقدیر بلا قرینة وذا لایجوز فاجاب بقوله لتبادرها الی الذهن قوله ای والحال
دفع وهم وهو ان الواو فی قوله وهو للعطف کما هو المتبادر فیکون معطوفا علی قوله او
حرف صحیح قبله مدة فعلی هذا معنی المتن هکذا ان کان فی اخر المنادی زیادتان او
کان اخره حرف صحیح قبله مدة او کان المنادی اکثر من اربعة احرف حذفتا ای یحذف
الحرفان فی الجمل الثلثة فعلی هذا یحذف الحرفان فی یاسفرجل اذا جعل علما
اذ هو اکثر من اربعة احرف مع انه لم یقل به احد فدفع بقوله ای والحال ان الواو لیس
للعطف بل للحال فهو حال من ضمیر مجرور فی اخره فانه مضاف الیه ولیصح حذف المضاف و
اقامة المضاف الیه مقامه والمضاف مفعول بواسطة حرف الجر وهو کلمة فی فی قوله فی اخره

(right margin: ای بعد ان یجعل علما[illegible])

له توضیحه انه ینتقض بنحو سعلات فان فی اخره حرف صحیح غیر مدة مع انه لا یحذف منه التاء فاجاب بقوله ای صحیح اصلی
یعنی ان المراد بالصحیح الصحیح الاصلی لا مطلق الصحیح کما هو المتبادر وفی سعلات الحرف الاخیر لیس باصلی کذا فی
الحواشی المعتبرة ۱۲ المولوی المفتی مولنا محمد عبد الرحیم الفشاوری المرحوم السرخکی

فمن قال انه مفعول كان بمعنى وجد فقد ضيق على نفسه مع الوسعة **قوله** فانما لم ياخذ هذا القيد وانما يظهر عدم اخذه فيه بايراد الضمير المفرد حيث قال هو لا هما **قال مولانا عصام الدين** يصح ارجاع ضمير المفرد اليهما بتاويل المذكور ولا يرد الاشكال على ثبون وقلون لانهما اكثر من اربعة احرف في الاصل لانهما محذوف فالمراد من قوله وهو اكثر من اربعة اعم من ان يكون في الحال او في الاصل **اقول** ان الحق في جانب الشارح لان الارجاع الى المذكور خلاف الاصل وكذا العموم في قوله وهو اكثر من اربعة احرف من انه في الحال او في الاصل ومعنى ثبة بالفارسية گروه از گوسپند ومعنى القلة هي الخشبة الصغيرة التي يضرب بالخشبة الكبيرة ويلعب بها الصبيان[1] **فان قيل** لو قال المصنف فان كان ما قبل آخره مدة حذفتا ليشمل القسمين فكان اخصر

وجوابه ما قال الفاضل عبد الغفور حيث قال لما كانت علة الحذف في القسم الاول مغائرة لعلة الحذف في الثاني كما ترى من **قوله** اما في الاول فلما الخ فصل المص هذا التفصيل ولم يقل يحذف حرفان فيما قبل آخره مدة انتهى كلامه **اقول** لا يصح هذا الجمل لانه لا يخلو اما ان يقيد بقوله وهو اكثر من اربعة احرف اولا فعلى الاول يلزم اعتبار هذا القيد فيما فيه زيادتان في حكم الواحدة فيخرج نحو ثبون وقلون مع انه يحذف منهما الحرفان وعلى الثاني يدخل فيه سعيد وعمان وثمود **لكن يرد عليه** انا نختار الاول والمراد من قوله اكثر من اربعة احرف اعم من ان يكون لفظا او تقديرا وثبون وقلون في التقدير اكثر من اربعة احرف لان اللام فيهما محذوف **قوله** في كلا القسمين **قال مولانا عصام الدين** لا يصح هذا القول اذ هو ذكر الشرط في جانب الجزاء وهو لا يجوز **قلنا** هو اعادة للدعوى لابتناء الدليل بقوله واما في الاول الخ **ونقول** انما ذكره لدفع الوهم وهو انه يتعلق بالاخير **قوله** المثل السائر اي المثال الجاري على السنة العرب **قوله** ويعلم من بيان **دفع لما يقال** من انه لا يجوز الترخيم في المركب لما سبق من قوله وشرطه ان لا يكون مضافا ولا جملة **فاجاب بقوله** ويعلم من قوله علمين انما قال هذا لان الشارح لما قال لا يكون مضافا ولا جملة علم منه انه تحقق فيه الشرط العدمي فقال علمين ليتحقق فيه الشرط الوجودي وهو العلمية **قوله** المذكور **جواب سوال**

وهو انه فات المطابقة بين اسم الاشارة والمشار اليه
لان اسم الاشارة مفرد مذكر والمشار اليه
امور ثلاثة الاول قوله فان كان في آخره زيادتان
والثاني قوله احرف صحيح قبله مدة والثالث

---

[1] قال العبد الرحمن ومعنى قلة هو الخشبة الصغيرة التي تنصب ويلعب بها الصبيان بخشبة كبيرة اخرى ۱۲ اقول القلة اسم لعب يكون بخشبتين صغيتين يقال لها في الهندية ڈنڈا گلی ۱۲ مفتی مولوی عبد الرحیم الفشاوری

قوله وانكان مركبا فاجاب بقوله المذكور ثم يرد عليه ان المذكور كل لكتاب الذى مرسابقا فاجاب بقوله من الاقسام الثلاثة قوله فيحذف حرف جواب سوال وهوان قوله فحرف واحد جزاء الشرط والجزاء لايكون الاجملة وهوليس بجملة فاجاب بقوله اى فيحذف حرف الخ وانمالم يجعل الجزاء جملة اسمية بان يقول فالمحذوف حرف واحد ليطابق بماسبق من الجزاء لانه جملة فعلية حيث قال حذفتا وحذف الاسم الاخير فان قيل المطابقة[1] يقتضى ايراده بلفظ الماضى بان يقال فحذف حرف واحد قلنا الجزاء اذا كان ماضيا بدون قد لايجوز دخول الفاء عليه والمذكور فى قول المصنف رحمه الله لفظ الفاء حيث قال فحرف واحد وكلمة قد غيرموجودة فيه فلذا اعبر الشارح بالمضارع قال مولانا عصام الدين رحمه الله تعالى الانسب ان يجعل التقدير هكذا فقد حذف بازدياد لفظ قد اقول فيه احتياج الى كثرة الحذف فلذا لم يتعرض الشارح اليه قوله لحصول الفائدة وهى التخفيف ثم يرد عليه انه ينبغى ان يحذف من الاقسام الثلثة المذكورة ايضا حرف واحد لحصول الفائدة فاجاب بقوله وعدم موجب حذف الاكثر قوله اى المنادى المرخم لايقال لوكان الضمير راجعا الى المحذوف فهو موافق للواقع مع انه على هذا لايحتاج الى قوله بجميع اجزائه لانا نقول انما ارجع الضمير الى المنادى لرعاية قوله وقد يجعل اسما برأسه لان الضمير فى يجعل راجع الى المنادى فان قيل جاز ان يرجع الضمير فى يجعل الى الباقى اى الباقى من المحذوف قلنا الباقى ليس الا المنادى فان قيل انما يجعلون المحذوف فى حكم الثابت اذا كان الحذف لعلة موجبة وليس الحذف ههنا لعلة موجبة فينبغى ان يجعل المحذوف فيه كالمحذوف فى يد ودم قلنا ان المحذوف ههنا وان لم يكن لعلة موجبة لكن حذفه باعتبار قياس مطرد فهو كالحذف لعلة موجبة قوله بجميع اجزائه جواب سوال وهوانه لايصح تشبيه المنادى المرخم بمنادى ثابت لانه ايضا منادى ثابت اجاب بقوله بجميع اجزائه قوله على ماكان عليه قبله فلا يكون الاعراب جاريا على الحرف الذى صار اخر الكلمة بعد الترخيم قوله على الاستعمال الاكثر اشارة الى بيان الموصوف[2] وانمالم يجعل الموصوف مذهبا بان يقال على المذهب الاكثر لعدم الخلاف فيه بل هو متفق عليه وايضا لوقال المذهب يابى عنه قوله وقد يجعل لانه يراد منه الاستعمال قوله فيقال يا الخ

[1] يعنى انمالم يقدر الماضى مع كونه موافقا لان كلمة الفاء تابى عن الماضى ١٢ شرح مفتى عبد الرحيم

[2] يعنى ان الاكثر صفة لا بد لها من موصوف وموصوفها الاستعمال ١٢ اللهم اغفر لى ولوالدى وللمومنين اٰمين

ہزاران رحمت حق برکسی باد ؛ کہ کاتب را بالحمدی کند یاد ١٢

فصیحیۃ ای جزاء لشرط محذوف ای اذا کان کذلک فیقال وانما مثل بثلثة امثلة لان التغیر[1] فی الاستعمال الاقل اما بالحرکة فقط او بالحروف فقط او بکلیهما **قوله** بکسر الراء ولو کان اسما براسه یکون بضم الراء **قوله** بواو متطرفة ولو کان اسما براسه لجعل الواو یاء کما سیأتی **قوله** بواو متحرکة ولو کان اسما براسه لا نقلب الواو الیضا کما سیأتی **قوله** وفی یا کروان الخ یقال له بالافغانیة ذانزی[2] **قوله** قد للتقلیل جواب سوال وهو انه لما قال سابقا علی الاکثر فالمناسب ههنا ان یقم علی الاقل فأجاب بقوله قد للتقلیل فعلی هذا لا حاجة الی قوله علی الاقل **قوله** کانه لم یحذف منه شیٔ جوابُ سوالٍ وهو ان معنی قوله اسما براسه ای اسما ابتداءً یعنی غیر مجعول من الاسم الاخر وقوله قد یجعل یدل علی انه مجعول من اسم اخر فیکون فی کلام المصنف تدافعا فأجاب بقوله کانه لم یحذف منه شیٔ یعنی انه مجعول من اسم اخر وقوله اسما براسه معناه کانه لم یحذف منه شیٔ **قوله** فلاجرم قلبت الواو یاءً لانه لم یات فی کلام العرب اسم متمکن اخره واو وقبله ضمة الا ویقلب الواو یاء والضمة کسرة کأدْلٍ جمع دلو وهو ما یخرج به الماء من البئر لان المنادی فی حکم المعرب لعروض بنائه فأُعِلَّ بما یعل به الاسم المعرب **قوله** وقد استعملوا وانما اورد المندوب فی المنادی ثم یبحث بعده من المنادی اشارة الی المناسبة التی له بالمنادی لان المندوب یشابه المنادی من حیث التخصیص لان کل واحد منهما مخصوص من بین قومه کما سبق وانما قال صیغة النداء ولم یقل یا مع انه اخصر ومراد ههنا اشارة الی ان استعمال صیغة یا فی المندوب بطریق العاریة ثم اعراب المندوب مثل اعراب المنادی لکن هذا اذا استعمل المندوب بیا واما اذا استعمل بوا فلا یظهر وجه اعرابه لانه لیس بمنادی عند المص ولا منصوبا بفعل التفجع لانه لا دخل الکلام الا ان یقال ان المندوب منصوبا باعنی او احض لکن یرد علیه انه یلزم ح ثبوت موضع خامس من مواضع حذف الناصب للمفعول به مع انه اربعة اجیب عنه ان الحصر فی المواضع الکاملة والمندوب لیس بکامل لانه مشترک مع المنادی من وجه یعنی اذا استعمل بیا **قوله** یعنی العرب اشارة الی تعین الفاعل **قوله** یعنی یا خاصة جوابُ سوالٍ ظاهر **قوله** لانه لا یدخل دلیل القوم یعنی یا خاصة **فان قیل** ان صیغة النداء ذکر مطلقا فمن این علم ان المراد منه الیاء **قلنا** لما کانت الیاء اشهر من صیغ النداء صح انصراف مطلق صیغة النداء الیها **فان قیل** ان الشهرة فی النداء یقتضی ان لا یستعمل فی غیره لئلا یلتبس بالمنادی **قلنا** لا التباس بینهما للفرق الواضح بین المتفجع علیه وبین المطلوب اقباله فیفهم المراد

[1] یعنی ان تعدد الامثلة باعتبار تعدد المثلات ۱۲ مفتی عبد الرحیم

[2] ای واقعة فی الطرف ۱۲ [3] قال قدس سره فی الحاشیة کروان طائر ضعیف طویل العنق انتهی ۱۲ [4] بان قال وقد استعملوا صیغة النداء فی المندوب ۱۲ [5] توضیح ان معنی الیاء وهی الواو ایضا صیغة النداء مع انه لا یستعمل غیر الیاء فی المندوب فاجاب بقوله ۱۲ مفتی عبد الرحیم

بقرینة المقام قوله اشهر صیغها الضمیر فی صیغها راجع الی النداء باعتبار المضاف وهو لفظ الصیغة فیمم التانیث فی المرجع قوله میت یبکی علیه احد سواء کان بیا او وا او غیرهما قوله وجودا وعدما جواب سوال وهو ان التعریف لا یکون جامعا لخروج المتفجع علیه وجود الخوالمصیبة والحسرة والویل اذ التفجع لیس علیه بل لتفجع منه فاجاب منه بقوله وجودا او عدما یعنی ان المراد کلیهما ثم یرد علیه کیف یکون المراد کلیهما والحال ان کلمة علیه یخرج المتفجع علیه وجودا اذ هو المتفجع منه لا علیه فاجاب عنه بقوله فالمتفجع علیه عدما ما یتفجع علی عدمه یعنی ان کلمة علی فی قوله علی عدمه بنائیة ولیست صلة للتفجع فیکون معناه تفجع بناء علی عدمه ای عدم حیوته دون جسده وکذا معنی قوله ما یتفجع علی وجوده ای تفجع بناء علی وجوده فلا یکون کلمة علی مخرجا للمتفجع علیه وجودا واجاب البعض ان کلمة علی بمعنی اللام ای المتفجع لاجله فیتنا ولهما جمیعا قوله عند فقد المتفجع علیه عدما هذا بالنظر الی الاغلب والا فیجوز ان یتحقق المتفجع علیه وجودا بدون العدم کالمصیبة الحاصلة له عند مخاصمة الخصماء وغیر ذلک قوله لفقد المیت بان یدفن المیت ثم جاء الولی الی البیت فحصل له المصیبة لاجل فقد المیت قوله فالحد شامل الخ تفریع علی قوله وجودا وعدما قوله مثل یا انید الخ مثال للمتفجع علیه عدما قوله ومثل یا حسرتاه آه مثال للمتفجع علیه وجودا فالحسرة اعم من المصیبة لانه یکون بالالم فقط والحسرة قد یکون بالالم وقد یکون بغیره والمصیبة اعم من الویل لانها تکون بالالم الذی یکون بالنار قوله ممتازا به جواب سوال وهو انا لا نسلم ان المندوب مختص بوا اذ هو یستعمل بیا ایضا فاجاب بقوله ممتازا به قوله فانه مشترک یعنی انه مشترک من حیث الاستعمال لا من حیث الوضع فلا یرد التناقض مع قوله وقد استعملوا صیغة النداء فی المندوب لانه یعلم منه ان یا حقیقة فی النداء قوله ای مثل حکمه جواب سوال وهو انه یعلم من قول المصنف ان حکم المندوب منقول من المنادی فعلی هذا بقی المنادی بلا حکم وایضا الحکم من الاعراض والعرض اذا قام بالمحل لا ینقل منه الی محل اخر فاجاب بقوله ای مثل حکمه قوله یعنی الخ جواب سوال وهو انه لما قال المصنف ان حکمه فی الاعراب والبناء مثل حکم المنادی علم منه ان المندوب یماثل المنادی فی الاعراب والبناء فی جمیع اقسامه والحال ان المندوب لا یقع نکرة لانه لا یندب الا المعروف والمنادی کما یقع معرفة یقع نکرة ایضا اجاب بقوله یعنی اذا وقع الخ حاصل الجواب ان المثلیة ههنا فی الاعراب والبناء فی القسم الذی یقع مندوبا لا انه مماثل له فی جمیع اقسام المنادی قوله لیرد علیه انه لا یقع نکرة فان قیل لا یحتاج الی هذا القول لدفع الایراد المذکور لان قوله ولا یندب الخ بمنزلة الاستثناء قلنا کون الکلام اللاحق بمنزلة الاستثناء یکون فی مرتبة التاویل عند الاحتیاج فاراد الشارح تصحیح کلام المصنف علی وجه لا یحتاج الی هذا التاویل قوله وجاز لک بیان المتعلق لقوله لک وخص

سله والالم یعم قولنا وامصیبتاه لان التفجع لا یکون علی المصیبة ۱۲ سله فالمتفجع منه داخل فی المتفجع لاجله ۱۲ سله وهو قوله وحکمه فی

هذا الفعل دون ذوب ندا على الاندلسى حيث قال وجب زيادة الالف اذا كانت المندوبة بالياء لئلا يلتبس بالمنادى
يرد عليه بانه مع ذلك ايضا يلتبس بالمنادى المستغاث بالالف ايضا ان اللام فى قوله للعدل على الجواز
لانه لايقع صلة الوجوب قوله زيادة الالف جواب سوال وهو ان اسناد الجواز لايكون الا الى مقدور
المتكلم والالف ليس من مقدوراته فاجاب بقوله زيادة الالف يعنى ان عبارة المصنف بحذف المضاف وهو
الزيادة وهو مقدور للمتكلم قوله لمد الصوت وخص زيادة الالف لانها اخف واكثر من اختيها ولذا لم يزدهما
وان حصل مد الصوت بهما ايضا قوله اى التباس وانما فسر مصدر المجرد بمصدر المزيد اذ المزيد مشهور فيكون
تفسير غير المشهور بالمشهور وان نقش اللبس مشترك بين اللبس بالفتح والضم والثانى غير مراد ههنا لانه
يستعمل فى الثياب فلذا اتى بالالتباس لتعين اللبس بالفتح قوله ذلك اللفظ اشارة الى ان اللام
بدل من المضاف اليه قوله عدلت الى آخره جواب سوال وهو ان الجزاء لايترتب على الشرط لانه لايلزم من خوف اللبس قوله واغلامكيه
لانه جاز ان يقال فى ندبته امته المخاطبة واامتكيه فاجاب بقوله عدلت يعنى ان الجزاء ههنا محذوف وهو
قوله عدلت فالمراد ههنا العدول الى حرف المد سواء كان فى هذا القول او غيره ثم يرد عليه انه
لما كان الجزاء محذوفا فالاشتغال بقوله واغلامكيه اشتغال بما لا يعنيه فاجاب الشارح عنه بقوله كما اذا
اردت يعنى ان قول المصنف وقع فى موضع المثال قوله اذ الميم اصله الضم جواب سوال وهو ان الواو كيف
يكون مجانسا لحركة الاخر فان الاخر فى غلامكم ساكن فاجاب بقوله اذ الميم الخ يعنى ان الميم فى الاصل مضموم
لان اصل غلامكم غلامكمو فاسكنت الميم للتخفيف فحذف الواو لاجتماع الساكنين اعنى الميم والواو فصار غلامكم
قوله اثنين انما زاد هذا لئلا يتوهم ان مخاطبين بكسر الباء قوله وجاز لك الهاء اشارة الى ان قوله ولك الهاء عطف
على قوله ولك الالف قوله اى الحاقها جواب سوال انفا فى قوله ولك زيادة الالف قوله حال الوقف جواب سوال وهو انه
لايصح ظرفية الوقف للهاء لان الظرف اما زمان او مكان وهو ليس بواحد منهما فاجاب بقوله حال الوقف وهو الزمان
قوله لبيانها اى لاظهار الالف لان الهاء لو لم تكن فيكون الالف فى الاخر واذا اتى الوقف على حرف العلة يكون
وقفا بسقوط حرف العلة فاذا اتيت الهاء فى الاخر فيكون الوقف بسقوط حركتها اذ الهاء حرف صحيح فبقى الالف
سالما من الحذف قوله من قسم المندوب جواب سوالين احدهما انه منقوض بقولنا واويلاه وامصيبتاه لانهما
نكرتان مع كونهما مندوبين والثانى انه لا يصح الاستثناء من قوله ولا يندب لانه فعل والمستثنى منه من الاسماء
فاجاب بقوله من قسم المندوب ثم قوله المتفجع عليه عدما بيان القسم اى هو المتفجع عليه عدما اذ المعرفة فى المتفجع
عليه وجودا يحصل باسم الجنس ايضا لان الويل يدل على الالم والغم وان لم يعين قوله الاسم بيان الموصوف
لقوله المعروف قوله الذى اشتهر المندوب به اشارة الى انه ليس المراد من المعروف المعرفة بل المراد منه الاسم
الذى اشتهر المندوب به سواء كان علما له اولا فعلى هذا يصح ندبة على رض بقوله يا من قلع باب خيبراه
مشهور بهذا الاسم وان لم يكن علما له قوله الحاق الالف جواب سوالين الاول ان تخصيص الالف متناول بقوله وا
زيد الطويلاه لا يصح لانه كما امتنع هذا امتنع وامير المؤمنين الفاضلاه ايضا والثانى ان قوله امتنع فعل تقتضى الفاعل
وهو ليس الا منها وقوله وازيد الطويلاه جملة فاجاب بقوله الحاق الالف قوله لان اتصاله الخ اشارة الى

ردقیاس یونس وایضا دلیل لقوله وامتنع قوله فانهما متغائران فان المومن غیر الامیر فی المثال المذکور ویمکن الجواب عنه بان نظر النحوی فی اللفظ دون المعنی ثم اعلم ان المراد من قوله فانهما متغائران التغائر فی الجملة واما الاتحاد بین الصفة والموصوف فلیکون موجودا فی الکل لا فی البعض فلا یرد ان التغیر فی الاضافة منقوض بالاضافة البیانیة قوله وحکی یونس الخ وجاءخولیونس اجیب عنه انه شاذ ولغة غیرفصیح قوله وانجمجتی اصله جمجمتین حذف النون بالاضافة الی یاء المتکلم فادغم یاء التثنیة فی یاء المتکلم نصار وانجمجمتی بالتشدید قوله الشامیتیناه اعلم ان الشامیة منسوب مقارن بیاء النسبة وهی مشددة فصار شامی بالتشدید ثم ثنی شامی نصار شامیتیناه قوله والجمجمة القدح وانما تعرض به لان المصرح صرح به ایضا فی شرح المفصل بان الجمجمة هی قدح الراس فکلام الشارح لورد قول المصرح لانها وان جاءت بهذا المعنی لاکن ارادة هذا المعنی فیما نحن فیه غیر مناسب کما لا یخفی لان القدح ههنا منسوب الی الشام لا الی الراس لان قدح الراس هو عظم الراس اجیب عن جانب المصرح انه لا مخالفة لان المصنف انما اضاف القدح الی الراس لان صاحبه وضعه علی الراس فی غالب الاوقات اونقول لم یقل المصنف رح فی الایضاح الجمجمة هی قدح الراس بل قال قدح الکاس والراس سهو من الکاتب فالکاس عطف بیان للقدح قوله لقیام قرینة دفع وهم وهو ان الحذف یکون مطلقا کما یعلم الاطلاق من عبارة المصنف رح فدفع بقوله لقیام قرینة قوله الا اذا کان مقارنا الخ دفع وهم وهو ان قوله مع اسم الجنس متعلق بقوله حذف حرف النداء فیکون تقدیره هکذا یجوز حذف حرف النداء الا مع اسم الجنس فیعلم منه ان حذف حرف النداء والمنادی کلاهما جائز لاکن لا یحذف کلاهما لو کان المنادی اسم الجنس بل یحذف منه حرف النداء فقط دون اسم الجنس فدفع الشارح هذا الوهم بقوله الا اذا کان مقارنا یعنی ان کلمة مع لیس متعلقا بالحذف بل بالمقارنة وانما زاد قوله اذا کان اشارة الی ان هذا الاستثناء الوقت من الاوقات لان کلمة اذا فی قوله اذا کان بمعنی الوقت فیعلم منه المستثنی منه ایضا وقت فیکون تقدیره هکذا ویجوز حذف حرف النداء فی کل وقت الا وقتا کان مقارنا وانما زاد لفظ کان مع ان الوقت یعلم من لفظ اذا فقط لان اذ الازم الاضافة الی الجملة فیکون قوله مع اسم الجنس خبر لکان باعتبار المتعلق وهو قوله مقارنا قوله ویعنی به ما کان نکرة جواب سوال وهو ان حذف حرف النداء کما لا یجوز من اسم الجنس کذا لا یجوز من النوع نحو یا رجل ویا امرأة فلا یصح التخصیص باسم الجنس فلیجاب بقوله ویعنی به ما کان نکرة قبل النداء قوله سواء تعرف بالنداء دفع وهم وهو ان المراد بالنکرة ما کانت کاملة وهو ما یکون نکرة قبل النداء وبعده جمیعا فدفع بقوله سواء تعرف الخ یعنی ان المراد بالنکرة ما کانت مطلقة قوله لان نداء لم یکثر کثرة العلم فان قیل هذا الدلیل یدل علی ان حذف حرف النداء مختص باسم العلم ولیس کذلک لان حذفه جائز من کلمة ای والموصول کما سیذکره الشارح قلنا المراد هو العلم وما هو فی حکمه وای مثلا فی حکم العلم فان قیل ان حذف حرف النداء لایکون الا بالقرینة فعند وجودها یسبق الذهن الی المحذوف سواء حذف من العلم او من اسم الجنس او غیره فلا یصح قول الشارح لم یسبق الذهن الی انه منادی قلنا القرینة

ف: الجمجمة بضم الجیم بالفارسیة کاسہ جوبین قالہ عبد الحکیم ۱۲ ... ای بعض ... ماقال الشارح ... فی شرح المفصل ۱۲ منہ

لحذف حرف النداء ولكونه منادى فلما لم يكثر نداءه لكثرة نداء العلم لم يسبق الذهن الى انه منادى قوله اوالا مع اسم الاشارة جواب سوال وهو انه يلزم الخروج من البحث لانه في حذف حرف النداء دون اسم الاشارة فاجاب بقوله اى والامع اسم الاشارة يعنى انه معطوف على السابق وان فيه اشارة الى بيان حاصل العطف قوله لانه كاسم الجنس الخ وايضا ان اسم الاشارة موضوع فى الاصل لما يشار اليه للمخاطب وبين كون الاسم مشارا اليه وبين كون الاسم منادى اى مخاطبا تنافر ظاهر فلما لم يخرج فى النداء عن ذلك الاصل احتيج الى تفاوت ظاهر يدل على تغيره وحصله مخاطبا وهى حرف النداء قوله وتطويل الكلام جواب سوال وهو ان اللام انما يكون فى الاخر وحرف النداء فى الاول فاجاب بقوله وتطويل الكلام يعنى المراد من المد هذا قوله فبقى على هذا اى فبقى بناء على خروج المذكورات قوله العلم فاعل لقوله فبقى قوله ولفظة اى عطف على قوله العلم اى وبقى العلم ولفظة اى وانما قال لفظة بالتاء لانها كلمة لان المصنف عدها فى بحث الفعل من كلم المجازات قوله سواء كان مع بدل جواب اعتراض الرضى حيث قال ان عبارة المصنف قاصرة لعدم خلوه من لفظ الله مع انه علم فلا ان يذكر المصنف رح لفظ الله فيما لا يحذف منه حرف النداء كاسم الجنس مثلا فاجاب عنه بقوله سواء كان مع بدل الخ يعنى ان الحذف جائز منه لكن مع بدل فى الاخير وهو الميم المشددة وانما ابدل بالميم دون حرف آخر لان الياء فى الابتداء والميم فى ابتداء المخرج لانها شفوية وانما كان مشددا لئلا يلتبس بالضمير اعنى لفظ هم وانما كان فى الاخر مع ان الياء فى الابتداء لئلا يفوت التيامن باسم الله تعالى لكن يرد عليه فعلى هذا ينبغى ان يوخر حرف النداء ايضا لئلا يفوت التيامن اجيب عنه انما لم يوخر الياء لانها عاملة فى المنادى والاصل فى العامل ان يكون مقدما على المعمول وانما لزم عوضه لئلا يفوت تفخيم لفظ الله قوله اى يا يوسف والقرينة على الياء قوله اعرض لانه امر مخاطب فيقتضى ان يكون فى علمه ايضا مخاطبا وهو لا يكون مخاطبا الا بالياء قيل ان يوسف عبرانى وقيل عربى فعلى التقدير الاول ظاهر منع صرفه لوجود العلتين احدهما العجمة والاخر العلمية وعلى الثانى غير ظاهر منع صرفه لعدم وجود العلتين فيه الا العلمية مع انهم صرحوا على منع صرفه الا ان يفرض فيه العلة بانه فى الاصل يوسف بكسر السين فيكون يوسُف بضم معدولا منه قوله اذا وصف بذى اللام فان لفظة اى وان كانت اسم جنس معرف بالنداء لان المقصود بالنداء لما كان صفتها لما سبق وهى معرفة قبل النداء فلذا جاز حذف حرف النداء منها مع اى والقرينة على حذف الياء هذا ان صورة ايها الرجل وايها الرجل يختص بالنداء قوله وللمضاف عطف على قوله ولفظة اى اى بقى من المعارف المضاف الى اى معرفة كانت قوله والموصولات فان قيل الموصولات لا تخلو اما ان يكون مع الصلة او بدون الصلة فان كان الثانى ينبغى ان يكون مثل الاشارة لانهما مبهمان وان كان الاول ينبغى ان يكون الاشارة مثل الموصول فى صحة الحذف لانهما معلومان فلا يكون مثل اسم الجنس قلنا ان قوله اسم الاشارة كاسم الجنس اذا كان قبل الاشارة الجنسية ولما بعدا لاشارة الجنسية فلا شك انها مثل العلم اذا كان بعد الصلة واما قبل الصلة فهو كاسم الجنس قوله نحو من لا يزال محسنا هذا بيان صفة النبى عليه السلام قوله واما المضمرات

سه لانه جاز ان يكون مسندا اليه او غيره كما يقول زيد عند القيام مثلا يا اسد ويريد المقصود منه النداء ۱۲ مفتی عبد الرحيم ۱۲

قوله صلى الله عليه وسلم

جواب سوال ظاهر قوله حذف حرف النداء جواب سوال وهو ان قوله شذ فعل يقتضي الفاعل
وهو يكون مفردا وقوله اصبح ليل جملة فاجاب بقوله حذف حرف النداء يعني ان الفاعل محذوف
ثم يرد عليه انه لما كان الفاعل محذوفا فالاشتغال بقوله اصبح ليل اشتغال بما لا يعني فاجاب الشارح عنه
بزيادة كلمة في يعني انه ظرف لشذ وليس في ذكره اشتغال بما لا يعني لكن يرد عليه ان قوله اصبح ليل
كما لا يصح فاعليته كذا لا يصح ظرفيته اذ هو جملة والظرف لا يكون الا من المفردات فكيف يصح ظرفيته اجيب عنه
بان ظرفيته باعتبار تاويله بهذا القول ويرد عليه فعلى هذا التاويل يصح فاعليته فلا حاجة الى قوله
حذف حرف النداء قلنا ان ذكر قوله حذف حرف النداء لفائدة اخرى وهي انه لا يصح اسناد الشذ في
الى قوله اصبح ليل لانه ليس بشاذ بل هو شائع فقال الشارح ان هذا القول ليس بشاذ بل حذف حرف النداء
منه شاذ قوله اي صر صبحا قال عبد الغفور معناه ادخل في الصباح يعني اصبح اما بمعنى صار كما قال الشارح واما تام
بمعنى الدخول في الصباح كما قال الفاضل قوله مع انه اسم جنس اشارة الى اظهار السوال قوله وفيه شذوذ
بل ثلاثة شذوذ احدها حذف حرف النداء من اسم الجنس وثانيها ترخيم غير العلم وثالثها جعل المرخم اسما
برأسه قوله قيل هي رقية كما يقال رقية العقرب ورقية الحية والتانيث باعتبار الخبر وهو رقية بضم الراء
وسكون القاف معناه بالفارسية افسون وبالافغانية دم يا منتر قوله فلا تخطئ ايضا ويمكن ان
يكون معنى المتن هكذا ياكروان لا ترفع الراس لئلا يدرك الصائد فان النعامة راسه كان
طويلا لا يمكن اخفاؤه فاصيد فاخفض راسا لئلا يدرك الناس فانه يخفض الراس ويلزق
البطن بالفخذ فالصائد يضع اليد عليه فاخذه قوله بتخفيف الالف وفائدته يظهر لك فيما بعد قوله
بخلاف قراءة فيه اشارة الى الرد على الشارح الهندي لانه اورد في مثال حذف المنادى قوله تعالى
الا يسجدوا بزعم منه ان الياء في يسجد والنداء لا للمضارعة قوله من هذا الباب فانه في الاصل
ان لا فابدلت النون باللام لقرب المخرج وادغمت اللام في اللام قوله بالنصب اي بان التاء مفتوحة
قوله الثالث هو صفة يقتضي الموصوف فلذا قال الفاضل اي الموضع الثالث ثم ان قوله الثالث من
الاسماء اللازمة الاضافة يقتضي المضاف اليه فلذا زاد الشارح قوله من تلك المواضع قوله اي
مفعول به جواب سوال وهو ان المتبادر من كلمة ما انها موصولة لتبادرها الى الذهن فعلى هذا يكون
الخبر معرفة فلابد من ضمير الفصل فاجاب بقوله اي مفعول به يعني انها موصوفة فلذا فسر بالنكرة
قوله اي قد جواب سوال وهو انه يلزم من قول المص ان الضمير قد يكون عاملا ولا يقول به احد فاجاب بقوله

له توضيحه ان حذف حرف النداء في المرخم لا من جهة انه من المعارف فينبغي ان يحذف في المعرفات ايضا لانه من المعارف ايضا فاجاب بقوله واما المرخم اه ١٢ مفتی عبد الرحيم سه فيكون اصبح بمعنى صر صباحا ١٢ سه قوله الى اظهار السوال توضيحه انكم قلتم ان حذف حرف النداء لا يجوز مع اسم الجنس منقوض بنحو اصبح ليل وافتد مخنوق واطرق كرا لانه اسم جنس مع ان حذف حرف النداء منه جائز فاجاب بقوله وشذ اه ١٢ سه بتشديد اللام في قوله تعالى وزين لهم الشيطن اعمالهم فصدهم عن السبيل فهم لا يهتدون الا يسجدوا المعنى لا يهتدون لان يسجدوا ١٢ قاله عبد الغفور ١٢ ١٢ ١٢ ١٢

شرح مولانا المولوي المفتي محمد عبد الرحيم البشاوري ثم السرحدي ١٢

ای قدر یعنی ان المراد بقوله اضمر معناه اللغوی وهو الستر والاخفاء قوله الناصب[1] اشارة الی انه من تسبیل ذکر العام وارادة الخاص اذ العموم غیر مراد ههنا قوله الشریطة الخ جواب سوالین الاول ان المص خالف من سائر النحویین لانهم قالوا علی شرط التفسیر والمصرح قال علی شریطة التفسیر والثانی ان الشریطة عبارة عن العلامة کما یقال اشراط الساعة ای علامتها اذ الاشراط جمع الشریطة کما قال صاحب الصحاح فعلی هذا لا یطابق المقام اذ المقام ان التفسیر مما لابد منه والعلامة لابد له علی ما لابد منه فاجاب بقوله الشریطة والشرط بمعنی واحد وما قیل ان الشریطة عبارة عن العلامة فهذا باعتبار معناه اللغوی لا الاصطلاحی و ذکر التاء فی الشریطة باعتبار انها صفة العلة ای علی علة شریطة التفسیر قوله واضافتها جواب سوال وهو ان الشرط فی الترکیب الاضافی المغایرة ولا مغایرة ههنا فاجاب بقوله واضافتها وحاصل الجواب ان المغایرة شرط فی غیر اضافة البیانیة وههنا اضافة بیانیة قوله ای اضمر عامله هذا بیان حاصل المتن قوله بناء جواب سوال وهو ان کلمة علی لا یقع صلة اضمر لانها تقع صلة العلو والوجوب فاجاب بقوله بناء یعنی ان کلمة علی لیست صلة اضمر بل صلة محذوف اعنی قوله بناء فیکون مفعولا لقوله اضمر قوله ای تفسیر العامل اشارة الی ان اللام عوض عن المضاف الیه قوله بما بعده بیان للواقع موافقا لقول المص وهو کل اسم بعده فعل قوله احترازا عن الجمع قال مولانا عصام الاولی ان یقال احترازا عن صیرورة التفسیر عبثا لئلا ینقض بمثل قولنا جاءنی رجل ای زید اذ الجمع ههنا جائز فالحاصل ان الابهام اذا حصل من ذکر المفسر بالفتح فالجمع بینهما جائز والابهام ههنا حصل من ذکر رجل وان حصل الابهام من حذف المفسر بالفتح فالجمع بینهما غیر جائز وفیما نحن فیه کذلک لان الابهام حصل من حذفه فلو ذکر المفسر بالفتح لا ابهام فیه لکن فیه نظر لان العبث انما یلزم فی زیدا ضربته وزید مررت به واما فی زیدا حبست علیه فلا یلزم العبث اذ المفسر والمفسر متغایران اللهم الا ان یقال ان وجوب الحذف فیه من اعتبار قصد اطراد الباب اقول لا حاجة الی الاطراد لان العبث یلزم فی حبست علیه ایضا لان قوله لابست لازم مع الحبس فذکر احدهما یغنی عن ذکر الاخر ثم اعلم ان الجمع بین المفسر والمفسر انما لا یجوز اذا کان ذکر المفسر بالکسر لمجرد التفسیر ولیس فیه غرض اخر والا فیجوز الجمع فعلی هذا لا یرد النقض بقوله تعالی انی رأیت احد عشر کوکبا والشمس والقمر رأیتهم لی ساجدین فهذا لیس من هذا الباب لان جملة رأیت الثانیة لم یأت بها لمجرد التفسیر بل اتی بها لبیان الجملة الاولی قبل تمامها باعتبار ما تعلقت به من کونهم ساجدین له کقولک علمت زیدا علمته کاتبا قوله کل اسم کلمة کل مقحمة[2] ثم قوله اسم جنس یتناول زیدا فی زید ابوک وقوله بعده فعل احتراز عن زید فی زید ابوک قوله فعل مبتدا او فاعل ظرف قوله ولا یرید به

---

[1] یعنی ان وجوب الحذف فی حبست علیہ لیس لاجل کون التفسیر عبثا بل وجوبہ لاجل اطراد الباب قالہ عبد الرحیم صفتی عبد الرحیم

[2] کلمة کل الخ جواب سوال وهو ان لفظ کل لیس فی موقعه لان اضافة الافراد والتعریف انما یکون بالماهیة فاجاب بقوله کلمة کل مقحمة ۱۲ مفتی

والاقحام ادخال الشئ فی الشئ بعنف وقوة ۱۲ مفتی [3] وایراده فی التعریف للمانعیة فافاد صدق المحدود والظاهر فی الحد ان یکون جامعا فیکون الفا ایضا قالہ عبد ۱۲ مولانا المولوی المفتی القاضی المرحوم الغشاور سے الرحیم

جواب سوال وهو ان التعريف غير جامع لانه خرج منه هذان المثالان الذان ذكرهما الشارح لان زيدا ليس بعده فعل بل بعده اسم فاجاب بقوله ولايريد به الخ قوله نحو زيدا وعمرو ضربه ففي المثال الاول الفاصل بين الاسم والفعل هو الاسم الظاهر وفي المثال الثاني الفاصل بين الاسم وشبه الفعل هو الضمير المنفصل ولابد لشبه الفعل مما يعتمد عليه فلذا الحق بالضمير ليعتمد عليه قوله مشتغل عنه بضميره جواب سوال وهو انه لما يعمل الفعل الذى ذكر بعد الاسم فى ذلك الاسم فما الحاجة الى تقدير العامل لان الفعل يعمل فى المفعول المقدم فاجاب بقوله مشتغل عنه بضميره يعنى ان الفعل المذكور عامل فى ضمير ذلك الاسم فكيف يعمل فيما قبله قوله مشتغل صفة لاحد الامرين المفهوم من لفظة او اوصفة لكل من الامرين على سبيل التنازع قوله اى عن العمل فى ذلك الاسم جواب سوال هو ان الاشتغال بمعنى الفراغ بقرينة صلته وهى كلمة عن والفراغ عبارة من استغناء احد الامرين عن الآخر والحال ان هذا الفعل غير مستغن عن ذلك الاسم لانه مرجع للضمير الذى اتصل بهذا الفعل فكيف يكون الفعل فارغا عنه فاجاب بقوله اى عن العمل الخ يعنى ان الاستغناء من وجه آخر وهو ان الفعل لايحتاج الى العمل فى ذلك الاسم لاجل العمل فى ضميره قوله اى بالعمل جواب سوال وهو ان الاشتغال ههنا بمعنى التسليط بقرينة الصلة وهى الباء والتسليط عبارة عن عدم استغناء احد الامرين عن الآخر والحال ان الفعل مستغن عن الضمير اذ الكلام يتم بالفعل والفاعل فلاحاجة للفعل الى الضمير المنصوب فى الاسناد والافادة فاجاب بقوله اى بالعمل فى ضميره يعنى ان عدم الاستغناء من وجه آخر وهو ان الفعل يحتاج الى الضمير فى العمل لان الفعل المتعدى محتاج الى العمل فى المفعول به وان لم يحتج اليه فى الافادة قوله اى متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره يعنى انت مخير بين ان الضمير فى متعلقه ترجع الى الاسم او ترجع الى ضمير ذلك الاسم اذ مالهما واحد لان الغلام كما هو متعلق للاسم يكون متعلقا للضمير ايضا فان قيل ان المشتغل مشترك بين الفراغ والتسليط واستعمال المشترك فى التعريف لا يجوز قلنا هذا اذا لم يكن قرينة على احد المعنيين وههنا وجدت القرينة لانه اذا تم صلته الباء يكون بمعنى الفراغ قوله وحاصله جواب سوال وهو ان كلمة عن لا يقع صلة الاشتغال فكيف يصح قوله مشتغل عنه فاجاب بقوله وحاصله يعنى ان كلمة عن ليست صلة الاشتغال بل هى صلة لما يتضمنه قوله مشتغل وهو الفراغ كما قال الشارح فارغا عن العمل قوله بسبب ذلك الاشتغال فيه احتراز عن قولهم زيدا هل ضربته فانك لو حذفت الضمير لم يعمل ضربت فى زيدا لان ما بعد الاستفهام لا يعمل فى ما قبله اذ كلمة هل تقتضى صدر الكلام قوله بمجرد رفع ذلك الاشتغال فائدة هذا القيد سيجئ قوله اى احد الامرين جواب سوال وهو ان ضميره هو مفرد فكيف يرجع الى الامرين الفعل وشبهه فاجاب بقوله اى احد الامرين يعنى ان ضميره هو راجع الى احد الامرين المفهوم من كلمة او قوله بالترادف او باللزوم دفع وهم وهو ان المراد بالمناسب ما هو بالترادف فقط فيخرج عنه ما كان باللازم فدفع

له من احتراز عما وقع بينهما ماله صدر الكلام مثل زيداً هل ضربته ۱۲م

بقوله بالترادف او اللزوم وانما عبر عن قوله مناسبة بما بينا سبب لاظهار متعلق قوله بالترادف اذ الفعل اولى بالتعلق من شبه الفعل ثم قوله بالترادف فيه تساهل لان الترادف انما يكون في المفردات والعامل وان كان مجرد الفعل او شبهه لكن تسليطه لا يتصور بدون الفاعل فالمسلط ليس المناسب بالترادف بل المركب من الفعل والفاعل قوله كما هو الظاهر جواب سوال ظاهر ثم هذا القول بالنظر الى النصب بالمفعولية ويحتمل ان يكون متعلقا بقوله لو سلط قوله ولتقييد الفراغ فان قيل اذا كان مجرد ذلك الاشتغال سببا للفراغ للمذكور بلا شئ آخر فح لا يصدق التعريف على فرد من افراد المعرف بل يخرج عنه جميع صور ما اضمر عامله لان عمل الفعل المقدر فيه ايضا سبب للفراغ عن العمل فيه قلنا المراد من الفراغ عن العمل فيما يكون ظاهرا وعمل الفعل المقدر ليس سببا ظاهرا لان الفعل المقدر غير ظاهر لكن يرد عليه ان معنى الابتداء عامل في زيد ضربته مع ان عمله ايضا غير ظاهر اجيب عنه ان عمل الفعل المقدر موافق لعمل الفعل المشتغل فلا يعتبر بخلاف عمل معنى الابتداء فانه مخالف عن عمل الفعل المشتغل لان عمل الاول الرفع والثاني النصب فان قيل فعلى هذا لخرج عنه زيدا في قوله زيدا ضربت غلامه اذ ليس مجرد الاشتغال بمتعلق الضمير مانعا عن العمل فيه بل فساد المعنى مانع ايضا اذ الضرب لم يقع على زيد قلنا فساد المعنى غير مانع عن العمل فيه صورة لكن يرد عليه فعلى هذا يدخل فيه مثل كل شئ فعلوه في الزبر لانه لو لم يكن فساد المعنى مانعا عن العمل فيه صورة فيلزم دخوله فيه فيختار النصب مع ان المختار فيه الرفع اجيب عنه انه اعتبر صحة المعنى في التسليط فح لم يدخل فيه مثل كل شئ فعلوه في الزبر ولم يخرج عنه ايضا زيدا في زيدا ضربت غلامه قوله ورفعه اياه عطف تفسير لقوله معنى الابتداء قوله زيد كنت اياه فزيد خبر كان المقدر تقديره كنت زيدا اياه وليس خبر الكان المذكور لان خبره قوله اياه فان قيل فعلى هذا يكون هذا القول من قبيل ما اضمر عامله فما الحاجة الى اخراجه لتقييد النصب بالمفعولية قلنا نعم الا ان كلامنا في ما اضمر عامله من المفعول به لان البحث فيه فلذا اخرج الغير لكن يرد عليه انه خرج بقوله كل اسم لانه كما ان المتبادر من قوله لنصبه النصب بالمفعولية كذلك المتبادر من الاسم هو المفعول به اجيب عنه انه لو كان المتبادر ذلك فلا حاجة الى اخراج مثل زيدا ابوك قوله صور اربع جواب سوال وهو ان المثال لايضاح المثل وهو يحصل بواحد فما الحاجة الى ايراد امثلة اربعة بقوله زيدا ضربته وزيدا مررت به فاجاب بقوله وههنا صور اربع يعني انما اورد المص امثلة اربعة لاجل ان ممثلاتها اربعة قوله ولا يتصور اي حين اشتغال الفعل بالمتعلق قوله ولا يتصور جواب سوال وهو انه ينبغي ان يورد الاشتغال الفعل بالمتعلق ثلثة امثلة ايضا فاجاب بقوله ولا يتصور ثالثا يجوز في هذا القسم تقدير نفس الفعل مع تقدير متعلق

له الجواب عن ذلك التساهل ان ما حرره جمال الدين ان شئت فانظر في حاشيته في ذلك المقام ١٢م ٢ه توضيح والله اعلم ان ذكر النصب مطلقا وارادة النصب على المفعولية ليس الا مجازا ولا بد في المجاز من القرينة فما القرينة ههنا فاجاب بقوله كما هو الظاهر اي يعني ان القرينة عليه هو الظهور والتبادر ١٢ ٣ه اي عمل الثاني وهو الفعل النصب على المفعولية ١٢م مولوی مفتی محمد عبد الرحیم ٤

فتقدیره زیدا ضربت غلامه ضربت غلامه فیکون الفعل الظاهر تفسیر اللفعل المقدر ومعمول الظاهر اعنی غلامه تفسیر للمتعلق المقدر اعنی قوله متعلق زید فلا یصح قول الشارح ولا یتصور قلنا مراد الشارح من قوله ولا یتصور حینئذ الخ ای من غیر تقدیر فلا یرد شیٔ قوله فلهذا اورد ای لاجل ان ههنا صور اربع ولا یتصور فی المشتغل بالمتعلق الا صورة واحدة واورد المصنف اربعة امثلة قوله والاحسن وانما قال والاحسن لان نفس الحسن موجود فی ترتیب المصنف رح وهو انه اخر قوله زیدا حبست علیه لیکون الافعال المعلومة فی ذیل واحد والفعل المجهول فی الاخر قوله کما لا یخفی وجهه وهو ان الامثلة التی یکون الفعل فیها مشتغلا بالضمیر فی ذیل واحد وما یکون الفعل فیه مشتغلا بالمتعلق فی الاخر فان قیل ان ما ذکر من الوجه یدل علی اصل الحسن لا علی الاحسنیة وفی ترتیب المصنف ایضا وجه الحسن فوجه الاحسنیة غیر موجود قلنا الحسن الذی فی ترتیب المصنف لیس الکلام فیه فی هذا البحث لانه لیس المقصود ههنا بیان الفعل المجهول ولا الفعل المعلوم بخلاف الحسن الذی فی کلام الشارح فان الکلام فیه فی هذا المبحث لان البحث ههنا فی بیان الاشتغال وهو قد یکون بالضمیر وقد یکون بالمتعلق فیکون الاشتغال بالضمیر فی ذیل والاشتغال بالمتعلق فی الاخر اجیب عن اعتراض الشارح علی المصنف انه انما اتی المصنف بالحسن دون الاحسن لیعلم ان الاتیان بالحسن جائز مع وجود الاحسن قوله مثال الفعل المشتغل بالضمیر اشارة الی تعیین الامثلة مع الممثلات قوله فان مررت بعد تعدیته بالباء لا یقال الفعل المتعدی ینصب المفعول به ومررت بعد تعدیته بالباء لا ینصب المفعول به فکیف یکون مرادفا لجاوزت قلنا ان مررت متعد بالباء فیکون مفعوله مجرورا قوله تلزم ملابسة ای ملابسة الشیٔ الاول لازم للحبس قوله ینصب زید وانما جعل الشارح زیدا مفعول ما لم یسم فاعله لقوله ینصب ولم یجعل ما اضمر عامله مفعول ما لم یسم فاعله کما هو الظاهر لانه یابی عنه تفسیره بقوله ای ضربت واهنت الخ لانه لا یکون فی جمیع ما اضمر عامله خصوصیة هذه الافعال بل هذه الافعال فی الاسم المذکور فی الامثلة المذکورة قوله یعنی ان الفعل المفسر الناصب اعلم ان ههنا امران احدهما فعل مقدر والثانی فعل مذکور فقول المصنف ای ضربت لا یعلم منه انه تفسیر لفعل مقدر او المذکور فلرفع الابهام وتعیین ما هو المراد قال الشارح رح یعنی ان الفعل المفسر الناصب قوله فان الاصل فیه ضربت زیدا ضربته فیه مسامحة اذ من الامور البینة ان اصله ضربت زیدا ثم حذف ضربت وجیٔ بضربت الثانی لتفسیره قوله اهانة سیده اراد الشارح من الغلام العبد ولم یرد منه الابن مع ان ضرب الابن اهانة الاب ایضا لانه فی غایة الظهور فلذا اراد منه العبد قوله ثم ان الاسم الواقع فی مظان الاضمار جواب سوال وهو ان تقسیم ما اضمر عامله الی الاقسام الخمسة لا یجوز لانه یلزم فیه تقسیم الشیٔ الی نفسه والی غیره لان فی صورة وجوب الرفع الاضمار غیر موجود فاجاب بقوله فی مظان الاضمار یعنی ان المراد منه الاضمار الظنی لا الاضمار الیقینی ای فی مواقع تظن فی بادی النظر انه من قبیل الاضمار علی شریطة التفسیر وان لم یکن منه فی الواقع قوله ویختار الرفع انما قدم الرفع مع ان المناسب بالبحث تقدیم النصب

له فان حذف الخبر وضم لا فضاء معنی الفعل الی الاسم مع بقاء عمله ۱۲م   سله وانما قال فی مظان الاضمار لان الاسم م

ضربت متعلق زید ۱۲م

م اذا کان ما اضمر عامله علی الیقین ویکون غیر الا النصب ۱۲ سه ولم یکن الا لان مفعوله منصوبا ۱۲ مفتی علیه ۱۲

لاستغنائه عن الحذف بخلاف النصب اذ فيه حذف العامل والسلامة من الحذف اولى او
للاهتمام بشانه لان جملة هو العمدة من البحث منه اهم قوله فی الاسم المذکور جواب سوال وهو ان الرفع بالابتداء
واجب[۱] نه مختار فاجاب بقوله فی الاسم المذکور یعنی ان کون الرفع مختارا بالابتداء انما هو فی الاسم الذی وقع فی
مظان الاضمار علی شریطة التفسیر قوله ای بکونه مبتدأ دفع وهم وهو ان الابتداء کما هو عامل فی
المبتدأ کذلک عامل فی الخبر فلیکن الاسم المذکور خبرا فدفع بقوله ای بکونه مبتدأ قوله لان تجرده جواب سوال
وهو ان اختیار الرفع یقتضی سابقا جواز الرفع ولا جواز ههنا فکیف یثبت الاختیار فاجاب بقوله لان تجرده
یعنی لا یعلم ان جواز الرفع غیر موجود هنا فان قیل ان التجرد عن العوامل اللفظیة موجب للرفع لا مجوز له
قلنا التجرد هنا ثابت من حیث الظاهر واما التقدیر فالعامل اللفظی ثابت حاصل الجواب ان التجرد موجب
الرفع اذا لم یوجد معارضه وهنا وجد المعارض وهو ما یصلح التفسیر مجوز النصب قوله ای قرینة
ترجح جواب سوالین الاول انه اذا لم یوجد قرینة خلاف الرفع ینبغی ان یجب الرفع والثانی ان قرینة
خلاف الرفع عبارة عن قرینة النصب ولاشك ان قرینة النصب موجودة فی قوله زیدا ضربته وهو
صلاحیة التفسیر فینبغی ان لا یختار الرفع فاجاب الشارح بقوله ای قرینة ترجح خلاف الرفع لا مجرد قرینة خلاف
الرفع فان قیل لا حاجة الی تقیید القرینة بالمرجحة لانه لو ترك مطلقا جاز ایضا اذ الضمیر فی خلافه راجع
الی اختیار الرفع لا الی الرفع فان خلاف اختیار الرفع هو اختیار النصب لحسن المقابلة قلنا ح لا یثبت الاحتیاج
الی قوله او عند وجود اقوی منها قوله یعنی... النصب انما قال هذا لان خلاف الرفع یتناول النصب والجر والحال
ان الجر غیر مراد فلذا قال یعنی النصب قوله لان قرینتی النصب الخ جواب سوال وهو ان الاختیار یقتضی
المساوات فی نفس الجواز ولا مساوات ههنا فاجاب بقوله لان قرینتی الخ قوله قرینة مصححة للنصب اما
القرینة المصححة للرفع فقد مر بقوله لان تجرده عن العوامل اللفظیة الخ یصح الخ وانما قال وجود ماله صلاحیة ولم
یقل وجود ما هو مفسر لان قوله صلاحیة لان وجود المفسر قرینة لوجوب النصب لا لصحته قوله لسلامته
عن الحذف الذی یخالف الاصل فان قیل علی تقدیر الرفع ایضا یلزم خلاف الاصل وهو کون الخبر جملة
قلنا نعم لکن وقوع الخبر جملة اهون من حذفهما لما فیه من حذف المسند والمسند الیه فان قیل انه یلزم
علی تقدیر کونه اهون خروج مثل زید ضربته من هذه الضابطة وادراجه فی الضابطة الاتی وهو قوله
او عند وجود اقوی منها لوجود القرینة المصححة والمرجحة فیهما ولکن القرینة المصححة للرفع اقوی من القرینة
المصححة للنصب اجیب عن اصل الاعتراض ان وقوع الخبر جملة خلاف الاصل ...... من حیث القیاس
اذ الاصل فی الخبر الافراد لیوافق ارکان الکلام اذ المبتدأ مفرد فینبغی ان یفرد الخبر لا من حیث الاستعمال
اذ استعماله کثیر قوله القرینة المرجحة من الجانبین جواب سوال وهو ان فی الضابطة الاولی ایضا قرینة

له لعدم مناسبته بهذا المقام لان مناسبة النصب بالباب والکان اشد الا ان جمل آه ۲ سه وهو یعارض بالحذف الذی هو خلاف الاصل فی جائز النصب فلم یثبت ح کون الرفع مختارا ۱۲م سه یعنی ان الخلاف الذی فی النصب اقوی من الخلاف الذی فی الرفع فان وقوع الخبر جملة آه ۱۲ سه ای خلاف الاصل ۱۲ مولوی مفتی مولانا محمد عبد الرحیم

له دلیل تقدیم الرفع علی النصب ۱۲ ... لا نطلق حتی یرد ماذکر ۱۲م

اقوی فلا فرق بین الضابطتین فاجاب بقوله القرینة المرجحة من الجانبین قوله کاما الداخلة لان اما
بدان الدخول لا ینفع قوله مع غیر الطلب لم یقل مع الخبر لان المتبادر من الخبر خبر المبتداء فی مرفوعہم
قوله ای یشترط دفع وهم وهو ان قوله غیر الطلب قید اتفاقی اذ القید قد یکون اتفاقیا وقد
یکون احترازیا فدفع بقوله ای یشترط الخ یعنی انه قید احترازی قوله کالامر والنهی جواب سوال
وهو ان الاستفهام ایضا من الطلب مع ان امالا تدخل علی الاستفهام لئلا یفوت صدارة الاستفهام
باما فاجاب بقوله کالامر والنهی فان قیل فعلی هذا لا یصح ذکر الطلب مطلقا فی قول المصنف رح
مع ان المراد منه بعض افراده کما قال الشارح قلنا ان الاستفهام خارج عن هذا الباب اذ الشرط
فیما اضمر عامله ان یصح تسلیط المفسر علی ماقبله والحال ان ما بعد الاستفهام لا یعمل فیما قبل الاستفهام
لئلا تفوت صدارته فان قیل ان ماقال المصنف مشکل بمثل لقیت القوم واما زید فاطلبه قلنا ان
ههنا لیس طلب الفعل بل اخبار عن الطلب قوله لا یقع بعدها غالبا الا المبتداء واما وقوع الفعل بعد اما
فنادر فی غایة الندرة ثم یرد علیه ان عطف الاسمیة علی الفعلیة ایضا فنادر فلا فرق فاجاب بقوله
بخلاف عطف الاسمیة علی الفعلیة فانه کثیر الوقوع یعنی ان لا یصل الی حد الندرة ولیس المراد من
کثیر الوقوع معناه الحقیقی فانه کاذب قوله فان الرفع یقتضی الخ فیه انه یعارضه السلامة من الحذف
قلنا کثیر وقوع الحذف فی کلامهم وقل وقوع الطلب خبرا قوله الا بتاویل جواب سوال وهو انه لما کان
وقوع الطلب خبرا غیر جائز فلیکن الرفع واجبا لا مختارا فاجاب بقوله الا بتاویل ای تاویل الطلب بالخبر
بان یقال مقول فی حقه اضربه وههنا بحث من وجهین الاول انه علی هذا لا یکون الطلب خبرا بل الخبر
لفظ مقول فلا یصح قوله الا بتاویل والثانی انه لما یکون تاویل الطلب بالخبر خلاف الاصل فی الرفع کان
عدم السلامة من الحذف خلاف الاصل فی الرفع فیعارضه فلا یکون الرفع مختارا اجیب عن الاول
ان ازدیاد لفظ مقول لا ینافی التاویل اذ التاویل قد یکون فی نقض الصیغة وقد یکون بازدیاد اللفظ
الاخر وههنا تاویل الطلب بازدیاد لفظ مقول فلا اشکال وعن الثانی ان فی الرفع ایضا خلاف الاصل
وهو کون الخبر جملة فیعارضه فبقی فی الرفع خلاف الاصل الذی هو تاویل الطلب بالخبر فیکون الرفع
مختارا قوله ومثل اما مع غیر الطلب وانما زاد لفظ المثل اشارة الی انه من قبیل عطف المشبه علی المشبه به
اذ وقوع الفعل بعد اما نادر فی غایة الندرة واما وقوع الفعل بعد اذ المفاجاة فنادر فقط فیکون اما من
اقوی قرائن الرفع من اذ المفاجاتیة قوله الواقعة اشارة الی الامرین الاول بیان متعلق الجار والمجرور
فی قوله للمفاجاة والثانی جواب سوال وهو انه منقوض بقوله خرجت فاذا السبع لان ههنا اذ المفاجاة
مع انه لا یختار فیه الرفع بل الرفع فیه واجب فاجاب بقوله الواقعة علی الاسم المذکور لا مطلقا

ل لہ ذکر الاکثر والموافق ۱۲ منہ

ل لہ او نقول فی الجواب ان المراد من فعل الطلب فعل الطلب الاصطلاحی بخلاف اطلبه فانه لیس بفعل اصطلاحی ۱۲ م

ل لہ وایضا انما لم یقل ذلک اشارة الی انتفاء موجب اختیار النصب فان نفی الطلب یشعر به قاله عبد ۱۲ ۱۲ ۱۲ ۱۲ ۱۲

قوله فى كونها من اقوى القرائن اشارة الى وجه مماثلته اذا مع اما قوله وما وقع فى بحث الخ جواب سوال ظم قوله غلبة وقوعها يعنى ان المراد من اللزوم ماهو فى حكم اللزوم وهو الغلبة كما ان للاكثر حكم الكل نظرا الى الغلبة قال المصنف رح قوله ويختار النصب بالعطف يعنى من غير ذكر اما واذا فان معهما المختار الرفع كما ذكر قوله فى الاسم المذكور جواب سوال ظم قوله اى بسبب اشارة الى الامرين احدهما ان الباء سببية وثانيهما ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه قوله متقدمة بيان الواقع قوله اى لرعاية اشارة الى ان قوله للتناسب مفعول له لقوله يختار قوله خرجت فزيدا لقيته لا يقال ان فى الرفع ايضا قرينة مرجحة وهو السلامة عن الحذف لانا نقول كون المخرجة فى الرفع يعارض لها فان قيل ينبغى ان يعمل خرجت فى زيدا فى قوله خرجت فزيدا لقيته قلنا جزء الجملة لا يعمل فى جزء جملة اخرى قوله يعنى ما ولا وان جواب سوال ظاهر يعنى ان المراد من حروف النفى هذه الثلثة وهى ما ولا وان دون الثلثة الاخرى وهى لم ولما ولن اذهى تدخل على المضارع الملفوظ دون المقدر فان قيل ان الفعل يقدر بعد لما كما قال المصنف رح فى بحث الفعل فى الفرق بين لم ولما حيث قال ان لما يختص بالاستغراق وجواز حذف الفعل بعدها بخلاف لم قلنا ان الشارح ذهب الى مذهب من قال لا يقدر الفعل بعدها ونقول ان المراد من قوله ولا يقدر معمولها انه لا يقدر بطريق الوجوب وما علم من بحث الفعل هو بطريق الجواز فمالهما واحد قوله ولا عمرا وانما نكر الاسم لان اسم لا لنفى الجنس اذا كان معرفة وجب فيه الرفع والتكرير كما سيجئ فان قيل لم وجب الرفع فيه فينبغى ان يجب الرفع فيه ههنا ايض قلنا انما يجب الرفع فى غيرها اضمر عامله فان قيل من اين علم ان كلمة لا ههنا لنفى الجنس فليكن لا للمشابهة بليس قلنا المشبهة بليس لا تدخل على المعرفة كما مر فى شرح قول المص وهو فى لا شاذ قوله وان زيدا ضربته الا تاديبا انما زاد قوله الا تاديبا اشارة الى ان كلمة ان فى هذا المثال نافية لان كلمة ان النافية لا يستعمل بدون الاستثناء قوله وانما قال حرف الاستفهام جواب سوال وهو ان الاخصر ان يقول والاستفهام بدون ذكر الحرف مع انه شامل لاسم الاستفهام ايض نحو من اكرمته فاجاب بقوله وانما قال حرف الاستفهام يعنى سلمنا انه شامل له لكن الشمول غير مراد لانه يختار الرفع فى اسم الاستفهام فان قيل ينبغى ان يذكر الاستفهام بدون ذكر الحرف لان غرضه الاحتراز عن الاسم والاحتراز عنه يحصل بكلمة بعد المقدر من جهة العطف على حرف النفى لان من ليس بعد الاستفهام بل الاستفهام مقارن معه كما قال مولنا عصام الدين قلنا ان من ايضا بعده لان من اكرمته فى قوة قوله ازيدا اكرمته ام عمروا لان من مختصر من

له توضيحه ان هذا الكلام تناقض بالكلام الواقع فى بحث الظروف لانه يدل ههنا على غلبة وقوع الجملة الاسمية بعد اذا المفاجاة وفى بحث الظروف يدل على لزوم وقوعها بعدها فاجاب بقوله وما وقع فى الخ كذا فى حاشية عبد الرحمن ١٢م سله لان ما اضمر عامله يكون حذف الفعل فيه وجوبا فلا اشكال حينئذ ١٢م عسه مثل ما ذكر فى قوله ويختار فى الاسم المذكور الرفع ١٢م عسه توضيحه ان المتبادر من حروف النفى مجموع هذه الحروف مع انه ليس كذلك فاجاب بقوله يعنى ما ولا وان ١٢ مولوى مفتى مولنا محمد عبد الرحيم الفشاوری

لمه حتى يجب فى اسمها الرفع والتكرير س ولم يجب فى اسمه النصب الرفع والتكرير

قوله ازيدا اكرمته اعرابا وحكم المختصر والمطول واحد ولا شك ان زيدا فى المطول بعد الاستفهام فكذا فى المختصر بعده حكما وان لم يكن بعده حقيقة **فان قيل** فعلى هذا ينبغى ان يصير ذلك الاسم منصوبا لانه صار واقعا بعد حرف الاستفهام حكما **قلنا** ان كلمة مَن مبنى لا يظهر اعرابه فى اللفظ فمن اين علم انه منصوب او تحرير السوال هكذا لم قال المص رح حرف الاستفهام فقط ولم يقل بعد حرف الاستفهام واسمه عطفا على لفظ بعد **فاجاب** بقوله وانما قال حرف الاستفهام ولم يقل اسمه لانه يختار الرفع الخ واذا كان تحرير السوال هكذا لا يرد اعتراض مولينا عصام **قوله** ولم يقل جواب[له] سوال ظ ثم يرد عليه ان شموله لهل غير جائز اذ قوله هل زيدا ضربته قبيح[عه] فكيف يصح شموله له فاجاب بقوله فانه يجوز الخ **قوله** لانه بمعنى قد قال الله تعالى هَلْ اَتٰى عَلَى الْاِنْسَانِ اى قد اتى على الانسان فان قيل اذا اقتضى هل لفظ الفعل ينبغى ان لا يجوز قوله هل زيد خارج مع انه جائز بالاتفاق من غنيه والجواب ان هل تطلب الفعل فاذا لم تجد الفعل فتصبر وتسكن كما فى هل زيد ساكن واذا وجد الفعل ولم يكن فى جنبها تذكر لها الصحبة القديمة فلا ترضى الا بان تعانقها ولهذا اقبح هل زيدا خرج **والحاصل** ان هل فى الاصل بمعنى قد وهو مختص بالفعل فاذا رأت الفعل فى حيزها ولم يتصلها فتذكرت حالة سابقة اى حالة الاتصال وتحركت الى الفِه[نه] مالوف ليتصل بها واذا لم تره فى حيزها سكنت وسكنت عنه وغفلت كما هو حال العاشق مع المعشوق **قوله** الدالة على المجازاة وفى قوله الدالة اشارة الى ان اذا ليس بصريح فى الاجزية والا لوجب النصب بعده **قوله** فى الزمان انما قال هذا المقابلته بحيث لانه يدل على المجازات فى المكان ومعنى قوله على المجازات ان اذا تدل على الشرط والجزاء اى تدل على كون الشئ جزاء لشئ اخر وكذلك حيث تدل على ذلك **قوله** وفى ما قبل الامر والنهى فى ايراد الش رح ما الموصولة مع لفظ قبل اشارة الى ان عبارة المص رح مصروفة عن الظ الى غير الظاهر اذ ليس اختيار النصب فى نفس الامر والنهى بل فى الاسم الذى[له] قبلهما قال مولانا عصا على هذا يلزم عليه اعتراضان احدهما حذف الموصول مع بعض الصلة وهو لفظ قبل وثانيهما حذف المضاف وهو قبل مع ابقاء[عه] المضاف اليه وهو الامر والنهى على اعرابه نفسه لا باعراب المضاف وهو الفتح والحال ان ابقاءه يكون على اعراب المضاف اجيب عن الاول انا لا نسلم ان كلمة ما موصولة بل هى موصوفة بقرينة التعبير عنها بالنكرة حيث قال يعنى موضع وعن الثانى بان هذا عند عدم المانع وكلمة فى من الحروف الجارة مانعة من كون اعراب المضاف على المضاف اليه وانما لم يقل المص رح والامر والنهى بدون كلمة فى عطف على السابق اى بعد[نه] الامر والنهى لان كل واحد من الامر والنهى عبارة عن المقدر بالفتح لان الاسم بعده مع انه محذوف وجوبا فكيف يكون الاسم[عه] بعد الامر اذ البعدية تكون بالملفوظ لا بالمقدر **قوله** يعنى موضع هذا بيان[عه] كلمة ما وانما اول بالموضع لان كلمة فى تقتضى ان يكون مدخولها شئ صالح للظرفية وايضا ليطابق مع قوله اذ هى مواقع الفعل ۱۲

له توضيحه انه ينبغى ان يقول وهمزة الاستفهام ليشمل هل زيد أضربته اجاب بقوله ولم يقل همزة الاستفهام الخ ۱۲ م　عه اى البعدية من الامر ليس بصحيح ۱۲ م　عه لا بالاسم بان يقال فى الاسم الذى قبل الامر والنهى ۱۲　عه اى ابقاء المضاف اليه على اعراب المضاف ۱۲ م مفتى

عه اى استقبح المجازاة لا يقتضيان لفظ الفعل ۱۲　نه الالف بكسر الهمزة بمعنى الاليف والمحبوب والمالوف منتخب ۱۲

فان ضمیر هی راجع الی المواضع قوله وقوع الاسم هذا بیان متعلق الظرف وهو قبل قوله وانما اختیر اشارة الی ان قوله اذ هی مواقع الفعل دلیل الجمع من قوله وبعد حرف النفی الخ قوله ای ما بعد حرف الاستفهام انما قدم الشارح هذا القول علی حرف النفی مع انه مؤخر فی المتن اما انه سهو من الکاتب او ان غرض الشارح بیان المواضع علی ای طریق کان قوله ای هذه للمواضع جواب سوال وهو انه لا یصح حمل للمواقع علی هی لان ضمیر هی راجع الی الامور المذکورة وهی لیست بمواضع بل المواضع محالها فاجاب بقوله ای هذه للمواضع یعنی الضمیر راجع الی للمواضع لا الامور قوله ای مواضع اشارة الی ان المواقع غیر مباین عن المواضع حتی لا یصح الحمل قوله ای مواضع وقوع الفعل فیها اکثر جواب سوال مقدر واشارة الی ان اضافة المواضع الی الفعل باعتبار ان لها زیادة اختصاص بالفعل لا انها مخصوصة بالفعل والا لوجب النصب قال الفاضل عبد الغفور کون هذه الامور مواقع الفعل لا یقتضی النصب لجواز ان یرفع الاسم بعدها لان الفعل کما یکون ناصبا یکون رافعا کما یقال اذا زید یقتله ای اذا اقتل زید یقتله والجواب ان الاولی بین المفسَّر والمفسِّر المطابقة فی کون کل واحد منهما فعلا معلوما ماضیا او مضارعا وفیما ذکرت فات ذلك قوله وکذلك یختار النصب فی الازدیاد لفظ کذلك اشارة الی انه من قبیل عطف المشبه علی المشبه به لان اختیار النصب فی المواضع المذکورة اقوی من خوف اللبس اذ هذا الخوف بعید اذ الصفة لا یوافق المقصود قوله ای التباس الخ وتحقیق هذا امر فی شرح قوله وان خفت اللبس قلت الخ اعلم ان حاصل المقام هذا ان فی کل موضع لو نصب الاسم المذکور لا یکون فیه التباس شئ ولو رفع بالابتداء لا یعلم ان الفعل الذی ذکر بعده خبر لهذا الاسم او صفة له وخبره شئ اٰخر فالنصب فیه مختار اذ لیس فیه التباس بشئ فان قیل ینبغی ان یکون النصب واجبا اذ الاحتراز من الالتباس واجب قلنا ههنا خوف اللبس لا عین اللبس لان الخبر یوافق المقصود والصفة لا توافقه فلا تکون مساویة مع الخبر قوله فی حال النصب جواب سوال وهو ان للمفسَّر لیس الا فی حال النصب التباسه بالصفة لیس الا فی حال الرفع فیلزم فی کلامه اجتماع المتضادین فاجاب بقوله فی حال النصب لکن لا من حیث هو مفسر فی هذه الحالة بل اطلاق المفسر علیه باعتبار انه خبر فی حال الرفع قوله مع موافقته دفع وهم وهو ان کلا الوجهین یوافق للمعنی المقصود فلا یضر الالتباس فدفع بقوله مع موافقته الخ یعنی ان احدهما موافق للمعنی المقصود والاٰخر غیر موافق له وبیان المقصود سیعلم من قول الشارح قوله فان الترکیب لا یحتملهما معا ای فلا یحتمل ان یکون خلقناه مفسرا وصفة معا لان الاسم المذکور لو رفع لا یحتمل الاول ولو نصب لا یحتمل الثانی قوله وهو خلاف المقصود فان قیل لا فرق بین کونه خبرا وصفة لان المراد بالشئ هو المخلوق لا مطلق الشئ لانه متناول للممکنات المعدومة مع انها لا تکون مخلوقة لله تعالی اذ هی معدومة لان الوجود معتبر فی المخلوق فمعنی خلقناه جعلناه موجودا فاذا ارید بالشئ المخلوق وجعل خلقناه صفة له یکون المعنی هکذا کل مخلوق هو مخلوق لنا بقدر وهذا المعنی صحیح سواء جعل المخلوق الثانی خبرا للاول او صفة له لا یقال لو جعل صفة له فالوهم المذکور باق لان معناه ان کل مخلوق صفته ان یکون مخلوقا لنا بقدر فیتوهم ان بعضا من المخلوقات لم یکن مخلوقا لله تعالی لانا نقول ان لفظ کل لاحاطة الافراد فمعناه ان کل فرد فرد من

ای نصب الاسم المذکور بعدها

[illegible] ۱۲

افراد المخلوق صفتہ ان یکون مخلوقا لنا بقدرۃ و لیس فیہ الوہم المذکور قولہ فی الافعال الاختیاریۃ للعباد فانہم قالوا الافعال الاختیاریۃ لہم کاقامۃ الصلوۃ مثلا مخلوق للعباد واما الافعال الغیر الاختیاریۃ کالقوۃ و الذہن فہی فعل اللہ تعالٰی قولہ ای الرفع والنصب دفع وہم و ہو ان المراد من الامرین زید وعمرو المذکوران فی المثال المذکور والمراد من الامرین الجملتان الکبرٰی و الصغرٰی والحال ان فیہ خروج من المقصود فدفع بقولہ ای الرفع والنصب قولہ فللمتکلم ان یختار دفع وہم وہو ان یتوہم ان الاستواء فی الجواز لا فی الاختیار فاحدہما راجح علی الاخر وہو خلاف المقصود فدفع بقولہ فللمتکلم ان یختار قولہ ای عندہ جواب سوال وہو ان عطف الکبرٰی علی الصغرٰی لا یصح ہہنا لان المعطوف خال عن ضمیر المعطوف علیہ یعنی اذا کان فی المعطوف علیہ ضمیرا راجعا الی شئ وجب ان یکون فی المعطوف ایضا ضمیرا یرجع الی ذلک الشئ وہہنا لیس کذلک لان فی قام ضمیر یرجع الی زید ولیس فی عمرو واکرمتہ ضمیر یرجع الی زید فاجاب بقولہ ای عندہ فان قیل انہ لما احتاج فی العطف علی الصغرٰی الی تقدیر العائد فترجح العطف علی الکبرٰی فینبغی ان یختار الرفع قلنا تقدیر العائد ہنا فی عبارۃ المص رح واما فی عبارۃ المتکلم فلا بد ان یکون العائد مذکورا و الا فالرفع مختار قولہ ای یستوی الامران الخ جواب سوال و ہو ان علی ما قال المص رح خرج زید قام وعمرو واکرمتہ لانہ لما قال ویستوی الامران فی مثل زید قام الخ فالحکم یترتب علی المضاف والمضاف الیہ خارج فاجاب الشارح بقولہ ای یستوی الامران الخ یعنی ان المراد من المثل ہو القاعدۃ الکلیۃ الشاملۃ للمضاف الیہ قولہ فان قلت السلامۃ فان قیل ینبغی ان یکون النصب مختارا لوجود خلاف الاصل فی الرفع وہو کون الخبر جملۃ ولا یکون ذلک فی النصب فکون الخبر جملۃ خلاف الاصل یعارض بالسلامۃ عن الحذف فبقی فی جانب النصب قرب المعطوف علیہ وہو قرینۃ مرجحۃ لہ فلا بد ان یکون النصب مختارا کذا قال مولنا عصام الدین اقول لما ان کون الخبر جملۃ فی الرفع ثابت کذلک فی النصب لان الجملۃ الثانیۃ معطوفۃ علی الصغرٰی وہی خبر فالعطف علی الخبر خبر فیکون جملۃ قولہ واما باعتبار المبتدأ فالصغرٰی اقرب اقول لم یعہد بین ارباب العربیۃ اعتبار مثل ہذا القرب فی موضع من المواضع فلا بد من شاہد اعلم ان قولہ منتہی مصدر میمی بمعنی الانتہاء والمبدأ کذلک بمعنی الابتداء قولہ لوجوب دخولہما علی الفعل قولہ ان ہذا لا یستدعی ان یکون الاسم بعدہما منصوبا لان الفعل کما یکون ناصبا یکون رافعا ایضا وجوابہ مر سابقا قولہ ولیس مثل ازید ذہب بہ منہ جواب سوال مجتنب وفی الحقیقۃ بیان قسم الخامس الذی وجب الرفع فیہ قولہ لانہ لا یل النصب لانہ فعل مجہول قولہ یعنی اذہب بصیغۃ المجہول قولہ زید یلابسہ الذہاب بہ فہو فاعل یلابس وفی المثال الثانی لفظ احد فاعل یلابس وانما اراد الذہاب مع یلابس لئلا یکون معنی الفعل الاول مفقودا قولہ فیما ذکرتہ مفقود لان المسند الیہ فی المثال الاول ہو الذہاب وفی الثانی والثالث ہو احد والمسند الیہ فی الفعل المفسر الذی ہو ذہب بہ ہو الضمیر فی قولہ

ه ذلک بان یکون المعطوف خالیا من ضمیر المعطوف علیہ ۱۲ منہ
ه ای لا نظر علی تحقق الخبر جملۃ لان الجواز ۱۲
ه الصواب ان یقول المحشی قال مولنا عصام الدین لان ہذا الاعتراض من مقولتہ لا من مقولۃ المحشی ۱۲

به فيكون الفاعل فى المثال المذكور الاول مصدر وفى المثال الثانى احد اى احد من الناس فظهر منه وجه ايراد المثالين قوله واذا كان لا مر كذلك اشارة الى ان الفاء فصيحية فالشرط محذوف قوله واجب بالابتداء فان قيل المقصود ههنا عدم النصب فلابد ان يكون مرفوعا لكن جاز رفعه بفعل المجهول اى لذهب زيد فالاولى ترك قوله بالابتداء قلنا احتمال تقدير اذهب مرجوح لاحتياجه الى حذف الفعل قبل زيد مثلا بان يقال لذهب زيد فالرفع بالابتداء راجح فلذا قيد به قوله فليس من باب الاضمار لكن فى مظان الاضمار فلذا يكون قسما خامسا من الاقسام الخمسة قوله اى مثل انه جواب سوال وهو ان قوله كذلك جار ومجرور فكيف يكون مبتدا فاجاب بقوله اى مثل انه يعنى الكاف بمعنى المثل ثم يرد عليه انه لما كان قوله مبتدا وخبره قوله كل شئ فعلوه فى الزبر وهو جملة فلابد فيهما من عائد ولا عائد هنا الى المبتدا فاجاب بقوله وهو مفرد لايجب العائد فيه وقوله كل شئ مقولة القول قوله اى فى صحائف اعمالهم تفسير غير المشهور بالمشهور اودفع وهم وهو ان يتوهم ان الزبر جمع زبور وهو كتاب داؤد عليه السلام قوله فقوله فى الزبر اى اذا كان تقديره فعلوا كل شئ فقوله فى الزبر لايخلو اما متعلق بفعلوا او صفة لشئ وعلى كل تقدير فسد المعنى قوله مع انه خلاف ظ لوقوع الواسطة بين الصفة والموصوف وهى فعلوا قلنا خلاف الظ عام يتناول اى لغير الجائز ولغيره قوله لان كل شئ كائن لانه جاز ان يكون فى صحائف اعمالهم شئ لايكون مفعولا لهم ككتب بسم الله فى راس كتبنا فينبغى ان يكون عندهم ايضا شئ يكتبونه فى راس الصحيفة قوله لايغادر صغيرة اى لايترك سيئة صغيرة ولا كبيرة هذا ماذكره المحشيون مع ان الاية يتناول الخير والشر جميعا فهذا انكان لاجل ان الصفة اعنى الصغيرة والكبيرة مونثة فلينبغى ان يكون الموصوف كذلك فهو مدفوع لانه جاز ان يوضع موضع سيئة الخصلة التى تتناول الخير والشر جميعا الا انهم قدروا السيئة دون الخصلة للاهتمام لبشانها لانها المقصود فى كتابة الاعمال قوله لئلا يلزم اتفاق فان قيل ينبغى ان يقول لئلا يلزم احد الامرين اما اتفاق القراء على غير المختار او يلزم ان لايكون القاعدة المختارة مختارا قلنا لما كان الامر الاول يستلزم الثانى فاكتفى به قوله ونحو الزانية الواو للعطف فيكون معطوفا على كل شئ تقديره وكذا نحو الزانية والزانى وجملة قوله الفاء بمعنى الشرط تعليل وجملة وقوله جملتان بتقدير المبتدا اى هذه الاية جملتان تعليل اخر معطوف على الاول قوله الفاء فيه جواب سوال وهو ان قوله ونحو الزانية مبتدا وقوله الفاء بمعنى الشرط خبره والحال انه لا عائد فى الخبر فاجاب بقوله ...... فيه ثم يرد عليه ان الفاء بمعنى الشرط غير موجود فى كلامهم فاجاب بقوله مرتبطة بمعنى الشرط يعنى ان الفاء داخلة على الجزاء لكن الفاء الجزائية يرتبط الجزاء بمعنى الشرط اى على معنى الشرط قوله لكون الالف واللام جواب سوال وهو ان الفاء لايدخل فى الخبر الا اذا كان المبتدا اسم موصول ولا موصول ههنا فاجاب الشارح بما ترى قوله فيه معنى الشرط وهو سببية الاول للثانى قوله ان الاولتها جواب سوال وهو انه من اين جعل

له مع انه ليس بمراد منهما ١٢ ٢ه ولابد فى الخبر اذا كان جملة من عائد كما مر هذا التحقيق فى المبتدا والخبر ١٢

الزنا شرطا فلجاب بقوله لدلالتها اى لدلالة الفاء **قوله** فامتنع تسليط الفعل وتسليط ماينا سبه غير معلوم فيما نحن فيه فلا يرد انه لايلزم من امتناع تسليط الفعل ان يتعين الرفع وانما يلزم اذا امتنع تسليط ماينا سبه ايضا **قوله** ومثل هذا الفاء احتراز عن الفاء الزائدة **قوله** والاية جملتان جواب سوال وهو ان قوله جملتان مفردا اے ليس بجملة وعطف المفرد على الجملة لايجوز فلجاب بقوله والاية **قوله** مستقلتان جواب سوال وهو ان الشرط والجزاء المذكوران فى قول المبرد ايضا جملتان فاجاب بقوله مستقلتان بخلاف الشرط والجزاء لانهما غير مستقلين بل احدهما مرتب على الاخر **قوله** اذ الزانية مبتدأ جواب سوال وهو ان الجملة واحدة فكيف يكون جملتان فاجاب بماترى **قوله** اى ان ثبت جواب سوال وهو ان الجزاء يقتضى الشرط ولاشرط هنا فاجاب بماترى **قوله** وقيل زائدة وما بعده كلام مبتدأ **فان قيل** ان القول بزيادة الفاء مع احتمال السببية بعيد وايضا لايناسب حملها على التفسير لانه غير محتاج **قلنا** ان فاجلدوا ايجاب هو متضمن للوجوب الذى هو الحكم محتاج الى التفسير **قوله** وجزء الجملة فان قيل انه لم اختار هذا الاطناب ولم يقل بقول المبرد **قلنا** ان قول المبرد متردد اذ رأينا ان ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبله نحو وَاَمَّا الْيَتِيْمَ فَلَا تَقْهَرْ وَاَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ واذا جاء نصر الله افتح فان قوله سبح عمل فى قوله اذا جاء لان اذا ظرف يقتضى العامل فانا لاندرى مواضع زيادة الفاء وعدمها **قوله** وان لم تكن الفاء وتحقيق هذا امر فى بحث غير المنصرف فى قوله ان استغنى عنه والا ظهرت فطالعه ان شئت **قوله** واختيار النصب اعنى ان الشرطية وهو قوله والا فالمختار النصب اشارة الى القياس الاستثنائى استثنى فيه نقيض التالى ليثبت نقيض المقدم وانما حمله اى الشرطية على ذلك اذ لو لم يحمل عليه لكان معناه ان اختيار النصب واقع على بعض التقادير لكنه غير واقع اصلاً فان الشاذ لايعبأ به فالقياس الاستثنائى استدل به من رفع التالى الى رفع المقدم اى لو لم يكن الفاء بمعنى الشرط عنده او الاية جملتان فكان المختار فيه النصب ولكنه ليس بمختار بل باطل فيكون الفاء بمعنى الشرط او الاية جملتان **قوله الرابع** وهو الصفة يقتضى الموصوف وهو لفظ الموضع ثم قوله الرابع من اسماء لازم الاضافة يقتضى المضاف اليه فقال الشارح من تلك المواضع **قوله** التحذير اى موضع التحذير ليصح الحمل على قوله الرابع **قوله** لضيق الوقت اعلم انه لابد فى الحذف الواجب من الامرين احدهما القرينة والاخر سد المسد فى مقام المحذوف فالقرينة ضيق الوقت عن ذكر العامل واما سد المسد فى القسم الاول فهو المعطوف اعنى قوله والاسد من نفسك وفى القسم الثانى لما كرر المحذر منه فاحدهما معمول والاخر سد المسد نحو الطريق الطريق ولايخفى ان التكرار بينا فى ضيق الوقت اقول المنافى شئ اخر والتكرار ليس الا الاتيان بعين المطلوب **قوله** وفى اصطلاح النحاة جواب سوال وهو ان التحذير لما كان عبارة عن التخويف لايصح حمل المعمول عليه **قوله** اى اسم لما كان المعمول صفة تقتضى الموصوف زاد الشارح **قوله** اى اسم يرد عليه ان المعمول هو اثر العامل وهو الحركة وهى ليس باسم فعلى هذا لايصير التعريف مانعا فاجاب بقوله عمل فيه يعنى المراد من المعمول المعمول فيه وهو الاسم كما ان المراد من المشترك المشترك فيه

وانما قال عمل فيه ولم يقل معمول فيه ليكون متعلقا لقوله بتقدير اتق اذ الفعل اصل في العمل ومتعلق الظرف عامل فيه وان كان شبه الفعل ايضا يعمل **قوله** بتقدير اتق فان قيل الانسب ان يقال باتق بدون قوله بتقدير لانه معمول لاتق لا انه معمول للتقدير قلنا هو محمول على القلب تقديره باتق المقدر احترازا عن اتق المذكور لانه ليس بتحذير ثم قوله تحذيرا منصوب وله طرق كثيرة فقال الشارح اعني احذر ذلك المعمول تحذيرا **فان قيل** لم لم يجعل[1] مفعولا له لقوله بتقدير اتق لانه علة لتقدير العامل لضيق الوقت **قلنا** انما قدر حذرا وذكر ليحصل المعطوف عليه لقوله او ذكر المحذر منه والضمير في منه راجع الى الالف واللام وقوله مكررا حال منه وانما كرر ليكون احدهما معمولا والاخر سد مسده كما مر والتكرار هنا لا ينافي لضيق الوقت لانه اتيان بعين المطلوب **قوله** على صيغة المجهول جواب سوال وهو ان قوله اتق او ذكر فعل وقوله المحذر منه مفعوله والضمير المستتر فيه فاعل والحال انه لابد للضمير من المرجع ولا مرجع هنا فاجاب بقوله على صيغة المجهول فلا ضمير في ذكر حتى يقتضي المرجع ثم كلمة او في قوله او ذكر للعطف يقتضي المعطوف عليه فقال الشارح عطف على حذرا وذكر **قوله** قلنا اي نعم لابد من الضمير في المعطوف لكن اذ الربط عائد اخر فيه غير الضمير وههنا العائد موجود غيره وهو وضع المظهر موضع المضمر فلا يرد ما قال عصام من ان قوله لابد من ضمير في المعطوف ممنوع بل لابد من عائد اعم من ان يكون ضميرا او غيره **فان قيل** ان وضع المظهر موضع المضمر عبارة عن وضع المرجع في موضع الضمير كما في الحاقة ما الحاقة وههنا ليس كذلك لان مرجع الضمير هو المعمول والمظهر هو المحذر منه **قلنا** انهما وان كانا مختلفين في العنوان اي في التلفظ لكنهما متحدان فيما صدقا عليه كما قال الشارح لان تقديرا الكلام او معمولا بتقدير اتق ذكر مكررا ثم يرد عليه ان وضع المظهر في موضع المضمر يكون لنكتة فسأل السائل ما النكتة ههنا فقال الشارح لانه وضع المحذر منه الخ **قوله** هذان المثالان الخ دفع وهم وهو ان احدهما مثال للقسم الاول والاخر مثال للقسم الثاني فدفع بقوله هذان مثالان اه اي انهما مثالان للاول والسر في ايراد المثالين لقسم واحد ان احدهما مثال لاسم حقيقي والاخر مثال لاسم تاويلي **قوله** ومعناهما اي اصلهما بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك ثم حذف قوله من نفسك من المعطوف اكتفاء بذكره في المعطوف عليه فبقي بعد نفسك من الاسد والاسد ثم حذف قوله بعد لضيق الوقت فبقي نفسك والاسد ثم حذف النفس لعدم الاحتياج اليه لانه اتى به للفصل بين ضميري الفاعل والمفعول الراجعين الى شئ واحد وهو المخاطب وهو لا يجوز في غير افعال القلوب كما يأتي تحقيقه في افعال القلوب وان شئت فلينظر فيها فبقي قوله ك والاسد ثم ان قوله ك ضمير متصل يقتضي ما اتصل به فاتصل اياك به فصار اياك والاسد وهكذا بيان قوله وان تحذف **قوله** وهو ضربه بالعصا جواب سوال وهو ان الحذف والمحذوف ما يكون في مقابلة الملفوظ اي ما ليس بملفوظ فعلى هذا فسد المعنى فاجاب بقوله وهو ضربه

ے من الاسد من المعطوف عليه اكتفاء بالمعطوف فبقي قوله بعد نفسك والاسد ثم حذف قوله م

[1] قوله تحذيرا ۱۲ منه اللهم اغفر لي ولوالدي آمين

بالعصا وهذا القول قول امير المؤمنين عمر رض في حق المحرم **قوله** وعلى التقديرين جواب سوال وهو
ان المحذر منه ما يكون بعد كلمة من فينبغي ان يكون النفس في قوله والاسد من نفسك محذرا
منه وليس كذلك لانه ما يكون منه الخوف ولا يخاف الاسد من النفس وايضا التبعيد لا يكون الا في
المقدور وتبعيد الاسد غير مقدور للمخاطب فاجاب بقوله وعلى التقديرين وحاصله ان معنى
قوله والاسد من نفسك اى بعد نفسك من الاسد لتاكيد القول الاول لكن فعل فيه التقديم والتاخير احترازا
عن التكرار اللفظي **قوله** غير صحيح اي في فرد من افراد النوع الاول لانه لا يقال اتقيت وزيد الا انه
لازمي لا يقتضي المفعول **قوله** وتقدير بعدا ه لما اجاب البعض عن هذا الاعتراض ان المراد من قوله
بتقدير اتق اى بتقدير بعد ولا شك ان بعد مستقيم فرد الشارح على هذا البعض ان تقدير بعد في
مثال النوع الثاني غير مناسب **فان قيل** الاولى ان يقم غير صحيح في موضع قوله غير مناسب لان
تبعيد الطريق غير مقدور للمخاطب **قلنا** انه غير مقدور بنظر البادي واما بنظر الدقيق فمقدور بان
يمشي الى الطرف الآخر في مقابل الطريق فيكون الطريق بعيدا ابعد المخاطب فلذا قال غير مناسب
قوله لا على تبعيده لان تبعيد الطريق غير مقدور للمخاطب **قوله** فان المعنى على هذا اشارة الى
بيان المحذر منه **فان قيل** كلامه يشعر بان المحذر منه هو ما يؤذيك والمحذر هو نفسك مع ان المحذر
هو نفسك لانه من افراد النوع الثاني **قلنا** بان نفسك نفسك محذر منه بالفعل ولكنه محذر في المآل
اما الثاني فظاهر اذا الرجل يخاف من المؤذيات كالاسد ونحوه واما الاول فلان من الامور ما هو لازم للنفس
بسبب الحرص الذي في نفس الرجل فيكون المحذر منه هو الضرر **قوله** ويقدر مثل اتق في بعضها كالمثال
المذكور اعني الطريق الطريق **فان قيل** انه لازمي فكيف ينصب المفعول به اعني الطريق **قلنا**
ان كل مفعول به اذا كان صالحا للمفعول فيه يجوز ان يعمل الفعل اللازمي فيه لانه شابه المفعول فيه
والحال ان الطريق يصلح للمفعول فيه اذ هو مكان من الامكنة اجيب ان عبارة المصنف ره بحذف
المعطوف اي بتقدير اتق وبعد ونحوه **قوله** قيل لفظ الاسد في اياك والاسد خارج عن النوعين
اما خروجه من النوع الثاني فظاهر اذ هو لا يكون مكررا واما من النوع الاول فلانه ليس بعد الاسد
في التركيب المذكور شيء حتى يصح قوله تحذيرا مما بعده **قوله** فانه ايضا تحذير لانه عطف على التحذير والمعطوف
على التحذير تحذير **قوله** والتوابع خارجة يعني ان خروج الاسد غير مضر لانا التزمنا الخروج عن الحدود
لانه من التوابع اقول بفضل الله تعالى ان هذا الاعتراض غير وارد لانه قال الشارح وعلى التقديرين
المحذر منه هو الاسد فمعنى قوله والاسد من نفسك اى بعد نفسك من الاسد فمعنى المعطوف
والمعطوف عليه واحد فلا يرد الاعتراض **قوله** في قسمي النوع الاول اي في مثالي النوع الاول
احدهما اياك والاسد والثاني اياك وان تحذف **قوله** اياك من الاسد يذكر لفظ من الاسد الذي
حذف من المعطوف عليه **قوله** لان حذف حرف الجر الخ لان ان حرف موصولة طويلة بصلتها
لكونها مع الجملة التي بعدها في تاويل الاسم فلما طال لفظ ما هو في الحقيقة اسم واحد فلجاز

له قوله مجرور لانه منصوب بتقدير اتق ۱۲

فيه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر **قوله** لامتناع تقدير من اى لامتناع حذف حرف الجر من الاسماء الصريحة وههنا بحث من وجهين احدهما انه يجوز حذف حرف الجر من الاسماء كما في المفعول فيه والمفعول له والثاني ان تقدير من لما امتنع لا يصح قول الشارح وشذ وذه مع فيه ان وان اجيب عن الاول ان حذف حرف الجر منهما بالشروط المذكورة سهو ومراد نايب ون الشروط وعن الثاني ان المراد بالشاذ ما يكون مخالفا عن القياس والاستعمال جميعا كالمسجد بضم الجيم والحال ان هذا الشاذ لا ينافي ..... الامتناع **قوله** وشاذ كثير **فان قيل** بين الشاذ والكثير منافات لان الشاذ يدل على القلة والكثير يدل على الكثرة **قلنا** المراد من هذا الشاذ ما خالف القياس ووافق الاستعمال فيكون معنى قوله شاذ كثير اى شاذ بنظر الى الاستعمال او نقول انه بمعنى نهاية اى شاذ نهاية اى قريب الى الندرة **قوله** المفعول فيه وهو مبتدأ وخبره[له] محذوف اى منها المفعول فيه وقوله فيه مفعول ما لم يسم فاعله والضمير عائد الى اللام الموصول **قوله** ما فعل فيه فعل **فان قيل** ان كلمة ما لا يخلو اما عبارة عن الاسم او عن المسمى فعلى الاول لا يصح ارجاع الضمير في قوله فيه اذ الفعل لا يكون في الاسم وعلى الثاني يلزم الخروج عن البحث لانه في الاسماء **قلنا** ان ما عبارة عن المسمى لكن بحذف المضاف اى اسم ما فعل فيه بقرينة ذكر الاسم في المفعول المطلق **قوله** اى حدث جواب سوال وهو انه لا يصدق الحد على فرد من افراد المحدود اذ لا شيء من المفعول فيه فعل فيه فعل لان الفعل مشتمل على الامور الثلاثة الحدث والنسبة والزمان ولا يقع فيه النسبة والزمان بل الحدث فقط فاجاب بقوله اى حدث ثم يرد عليه انه لما كان المراد من الفعل حدث مذكور فهو صادق فيما يكون العامل فيه المصدر فقط دون الغير فاجاب بقوله تضمنا او مطابقة ثم يرد عليه ان بذكر قوله مذكور خرج قولهم يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت فان فعله غير مذكور فاجاب بقوله في ضمن الفعل الملفوظ والمقدر **فان قيل** ان تقسيم الفعل المذكور الى الملفوظ والمقدر تقسيم الشيء الى النفس والغير **قلنا** المذكور بمعنى المؤدى اى ما فعل فيه فعل مؤدى وهو اعم من الملفوظ والمقدر كما في عبد الغفور رح **قوله** او شبهه كذلك اى الملفوظ والمقدر **قوله** يوم الجمعة يوم طيب فان قوله يوم الجمعة مبتداء والمبتدأ لا يقتضي تقدير الفعل **فان قيل** ان طيب صفة مشبهة فهو عامل في اليوم **قلنا** ان الصفة المشبهة لا يعمل فيما قبلها وان سلم فهو مناقشة في المثال وهو ليس من داب العلماء اذ يجوز ان يبدل المثال بان يقال يوم الجمعة زمان فعلى هذا لا يرد شيء **قوله** لكن يبقى مثل شهدت يوم الجمعة اى حضرت يوم الجمعة فان يوم الجمعة داخل فيه مع انه مفعول به **قوله** ولو اعتبر في التعريف اشارة الى الجواب وفيه تامل اذ يجوز ان يراد بقوله ما فعل فيه ما نسب اليه الفعل بكلمة في نحو لا يحتاج الى قيد الحيثية اجيب بانه لو كان المراد ذلك ولم يعتبر قيد الحيثية يصدق على يوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة انه ما نسب اليه فعل مذكور بكلمة في في قولنا شهدت في يوم الجمعة **قوله** فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث اى ذكر يوم الجمعة في قولنا شهدت يوم الجمعة ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل الفاعل **قوله** لا احتياج

بحث المفعول فيه

[له] او خبر مبتدا محذوف اى هذا باب المفعول فيه ۱۲ م

عه اى من المفعول فيه والمفعول له ۱۲ عه فيما ياتي فيهما مستثنان من هذه القاعدة ۱۲ مفتي

الی قوله مذکور لانه لاخراج قوله یوم الجمعة یوم طیب والحال انه خارج بقید الحیثیة لانه وان صدق علیه انه فعل فیه فعل مذکور ولکن لیس من حیث انه فعل فیه فعل مذکور بل من حیث انه حمل علیه قولنا ..... یوم طیب قوله الا لزیادة المعرف اشارة الی الجواب وهو ای المعرف بصیغة اسم المفعول و لوکان بصیغة اسم الفاعل فله وجه قوله بیان لما الموصولة جواب سوال وهو ان کل قید اذا ذکر فی التعریف لابد فیه من الاحتراز عما عداه وهو حاصل بما سبق فلا حاجة الی قوله من زمان او مکان .. فاجاب بقوله .. بیان لما الموصولة یعنی انه لیس جزء من التعریف بل هو بیان لجزء التعریف ثم یرد علیه ان کلمة او للتشکیک او الشک وهما ینافیان البیان فکیف یکون بیانا لکلمة ما الموصولة فاجاب بقوله اشارة الخ یعنی ان کلمة او للتقسیم ثم یرد علیه ما الفائدة فی ذکر الاقسام فاجاب بقوله وتمهید الخ الواو بمعنی اللام قوله وهو ضربان جواب سوال وهو ان قول المص رح وشرط نصبه تقدیر فی غیر صحیح اذ تقدیر فی شرط النصب المفعول فیه لا شرط النصب کما هو مذهب القوم فاجاب بقوله وهو ضربان یعنی ان قول المصنف رح بناء علی مذهب المص رح لان عنده تقدیر اللام شرط النصب لا شرط نفس المفعول فیه فیکون للمفعول فیه عنده ضربان قوله وخالفهم فان قیل ان المخالفة عن القوم فی قوة الخطاء فما وجه ارتکابه قلنا ان المصنف رح تابع الحق وهو فیما قال المصنف رح لصدق التعریف علی القسمین قوله ولذلك قال ای لاجل ان المفعول فیه علی ضربین قال الخ قوله مبهما کان الزمان بیان لکلمة کلها والمراد بالمبهم ما لیس له حد کالحین والدهر والزمان سواء کان معرفا او منکرا والمراد بالمحدود ما له حد کالیوم والشهر والسنة سواء کان معرفا او منکرا قوله جزء مفهوم الفعل فان قیل لا نسلم ان المبهم جزء الفعل لان الدهر مبهم مع انه لیس بجزء لا من الماضی ولا من المستقبل قلنا انه جزء من مفهوم مطلق الفعل وان لم یکن جزءا من اقسامه قوله کالمصدر ای کالمفعول المطلق مثل ضربت ضربا فان الضرب جزء الفعل فیصح انتصابه بلا واسطة قوله مثل صمت الدهر وافطرت الیوم الاول مثال المبهم والثانی مثال المحدود قوله المکان جواب سوال وهو ان ضمیر کان لا یخلو اما راجع الی الظروف او الی المکان فعلی الاول لا یوجد المطابقة بین الراجع والمرجع وعلی الثانی لا یوجد العائد فی الخبر الجملة الی المبتدا اعنی الظروف فاجاب بقوله المکان یعنی ان الضمیر راجع الی المکان ولا حاجة الی رجاع الضمیر الی الظروف لان اضافتها الی المکان بیانیة فالارجاع الی المبین ارجاع الی المبین قوله فلا یقبل جواب سوال وهو ان قوله فلا وقع جزءا وهو لا یکون الا جملة وقوله فلا حروف فاجاب بقوله فلا یقبل یعنی ان المنفی بلا محذوف قوله لاختلافها ولا یحمل علی المکان المبهم لانه استعارة من المستعیر الفقیر وذا لا یجوز قوله من المکان جواب سوال وهو ان المبهم بیتا والزمان کالدهر مع انه لیس من الجهات الست ثم ترك التاء فی ست ولم یقل ستة لان معدوده مؤنث وهو الجهات قوله وشمال بالکسر قوله وما فی معناه کالعلو والسفل والجنوب والشمال بالفتح الشین ثم تفسیر المبهم ...... من المکان بالجهات الست مذهب المتقدمین واما التفسیر غیر المبهم من المکان

هو النكرة فيه ان قوله جلست خلفك لانه منصوب بتقدير في بالاتفاق مع انه معرفة بالاضافة
اجيب عنه ان الجهات لا تتعرف بالاضافة كما ان لفظ مثل وغير لا تتعرف بها **قوله** اى على المبهم المفسر
جواب سوال وهو ان الضمير راجع الى الجهات فلا يطابق فاجاب بقوله اى على المبهم المفسر اه يعنى ان
الضمير راجع الى المبهم وهو مذكر ثم يرد عليه ان في هذا الحمل استعارة من المستعير كما ترى اجيب عنه المراد من
الحمل هو الحمل في الجهاتية لا في النصب تقديرا اللام اذ... تقديرها باعتبار نفس عند ولدى لابهامهما
والحمل على الجهات بل الحمل في الجهاتية ليكون تعريف المكان المبهم جامعا للافراد وانما كان عند ولدى
مبهما لانك اذا قلت جلست عندك يتناول جميع الامكنة التى في جوانبك **قوله** ولم يذكر وجه حمل شبههما
ويجوز ان يكون ضمير قوله لابهامهما راجعا الى المشهور المشبه به فان عند ولدى مشهور وشبههما شبيه
قوله دون وسوى اى باعتبار الاصل لان معنى دون هو المكان القريب من الشئ نحو جلست دونك
اى في مكان قريب منك وان كان يستعمل بمعنى التجاوز كذا قال مولوى عبد الحكيم **قوله** وكذا حمل
على المبهم من المكان لفظ مكان واغا ذاد قوله وكذا لانه من قبيل عطف المشبه على المشبه به كما لا يخفى **قوله**
اى على المذهب الاصح يعنى ان موصوف قوله الاصح هو المذهب لا الاستعمال ولو كان موصوفه
الاستعمال لا يرد الاعتراض الذى حرره الشارح كما ستعلم في اخر شرح الشارح **قوله** وهذا محل تامل
اى كون ما بعد دخلت مفعولا فيه على المذهب الاصح محل تامل فيه اشارة الى لا اعتراض على المذهب
الاصح بوجهين احدهما ما بينه الشارح بقوله فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الخ والثانى ما بينه بقوله
ومما يؤيد ذلك الخ اجيب عن الاول انا سلمنا ان الفعل لا يطلب المفعول فيه لا يتم الا بالمفعول به
لكن هذا في الفعل المتعدى والدخول لازمى اذ هو ضد الخروج وهو لازمى بالاتفاق فكذا الدخول
فان قيل سلمنا ان الدخول لازمى لكن ههنا متعدى بواسطة حرف الجر وهو كلمة فى **قلنا** ان الدخول
وان كان متعديا بحرف الجر لكن يجوز ان يكون مراد المصنف رح من قوله وما بعد دخلت على الاصح
عند عدم كونه متعديا بحرف الجر اى المراد دخلت الدار لا دخلت فى الدار وفيه بحث من
وجهين الاول انه لما كان مراد المصنف رحمة الله عدم كونه متعديا بحرف الجر فيكون لازميا
فعلى هذا قوله على الاصح ليس على ما ينبغى لانه علم من الاصح على صيغة اسم التفضيل ان ما قال البعض
صحيح و اذا كان الدخول لازميا فيكون قول البعض فاسدا لا صحيحا والثانى انه لما كان ما بعد دخلت
مفعولا فيه على الاصح فيكون الدخول متعديا قطعا بحرف الجر الذى في المفعول فيه لانه لا يخلو من
كلمة فى اما لفظا او تقديرا فلا يحتمل ان يكون لازميا اجيب عن الاول لانه كثيرا ما يجئ اسم التفضيل
بمعنى نفس الفعل كما في قولهم فلان افقه من الحمار اى فقه من الحمار وعن الثانى ان التعدية التى تقابل
اللازمى مختص بالبا فقط وتعدية سائر الحروف الجارة ليس بمعنى الذى تقابل اللازمى
كما صرح به العلامة التفتازانى في السعدية **واجيب عن الاعتراض الثانى** الخ

ع۵ عطف على قوله اجيب عن الاول انا سلمنا اه ۱۲ منه اللهم اغفرلى ولوالدى ولمن قال لا اله الا الله محمد الرسول الله

عن الاعتراض الذی بینہ بقولہ ومما یؤید ذلک ان هذہ الکلیۃ ممنوعۃ اذ صح ان یقال جلست فی
جمیع اجزاء البیت ولا یصح ان یقال جلست فی جمیع اجزاء الدار فان قیل ان ههنا الامران احدهما
الوقوع والاخر النسبۃ والکلیۃ المذکورۃ فی النسبۃ لا فی الوقوع ولا شک ان نسبۃ الجلوس الی جمیع اجزاء
الدار صحیحۃ وان لم یصح وقوع الجلوس فی جمیع اجزاء الدار اجیب عن اصل الاعتراض انا لا نسلم ان فی
فعل الدخول لا یصح النسبۃ الی العام الا تری ان الداخل فی الباب یصح ان یقول دخلت الدهلیز
ودخلت الدار مع ان الدهلیز اعم من الباب والدار اعم منهما واذا کان الباب مفعولا فیہ ههنا فکذا
کل ما هو بعد دخلت فان قلت مراد المعترض ان الکلیۃ فی الدخول غیر صحیح فی فرد من الافراد
لانها لا تجری فیہ اصلا اجیب عن اصل الاعتراض ان الکلیۃ ممنوعۃ اذ لو صح لزم ان لا یکون البلد فی
قولنا دخلت الدار فی البلد مفعولا فیہ واللازم باطل فالملزوم مثلہ بیان الملازمۃ ان البلد ههنا مفعول
فیہ مع انہ لا یصح نسبۃ الدخول الی امر اعم منہ وهو الاقلیم لانہ اذا قال الداخل فی الاقلیم دخلت الدار
فی البلد یصح ولو قال دخلت الدار فی الاقلیم لا یصح مع ان البلد مفعول فیہ بالاتفاق فان قیل ان هذا
القیاس قیاس مع الفارق لان الدخول فی مثال الاقلیم یتم بالدار فلذا یکون البلد مفعولا فیہ واما فی مثال
الشارح رح فالدخول یتم بالدار فکیف یکون مفعولا فیہ اجیب عن اصل الاعتراض ان الکلیۃ تصح اذ لم یمنع
مانع وفی مثال النقض وجد المانع وهو کونہ مقیما فی البلد قولہ وقیل معناہ علی الاستعمال الاصح وعلی هذا
لا یرد الاعتراض الذی حررہ الشارح رح بقولہ وهذا احتمال لانہ لیس ههنا مذهب حتی اختلفوا فی الوجہ
یعنی ان استعمال ما بعد دخلت یکون بحذف کلمۃ فی علی الاصح وقد یکون بذکر کلمۃ فی سواء یقال لہ
مفعولا فیہ او مفعولا بہ قولہ ونقل عن سیبویہ اشارۃ الی تائید قول القیل فی تقدیر لفظ الاستعمال لان
سیبویہ حکم بشذوذ استعمالہ یعنی فعلم ان استعمالہ بدون فی اصح واکثر قولہ بلا شرطیۃ التفسیر جواب
سوال وهو انہ لا یصح عطف قولہ وعلی شرطیۃ علی قولہ بعامل مضمر لانہ یلزم العطف علی النفس فاجاب[1]
بما تری قولہ اای لقصد تحصیلہ جواب سوال وهو ان مدخول اللام فی قولہ لاجلہ لا یخلوا ما علۃ لما
قبلہ او معلول لہ فعلی الاول لا یصح تمثیلہ بقولہ ضربتہ تادیبا وعلی الثانی لا یصح التمثیل بقولہ قعدت عن
الحرب جبنا فاجاب بقولہ ای لقصد تحصیلہ ای تحصیل الفعل او بسبب وجودہ ای وجود الفعل یعنی
ان المراد کلاهما فان قیل فعلی هذا یلزم عموم المشترک وذا لا یجوز قلنا المراد ههنا عموم المجاز ای الباعث
علی الفعل مطلقا سواء کان فی الذهن کما فی المثال الاول وفی الخارج کما فی المثال الثانی قولہ[2] ما
فعل مطلقا ای مما فعل فعلا مطلقا قولہ ای حدث ای المراد من الفعل معناہ التضمنی او ان الفعل مقروء
بفتح الفاء فیکون مصدرا فعلی هذا لا حاجۃ الی التاویل قولہ ای ملفوظ جواب سوال وهو ان المذکور
مشتق من الذکر وهو عبارۃ عن العلم کما فی قولہ تعالی فاسئلوا اهل الذکر

[1] یعنی انما زاد قولہ بلا شرطیۃ التفسیر لیصح العطف علیہ بقولہ وعلی شرطیۃ التفسیر فلا یلزم من عطف الشئ علی نفسہ کذا قال عبد الرحمن وغیرہ ١٢ [2] یعنی ان المفعول لہ منقسم الی قسمین احدهما علۃ غائیۃ للفعل کالتادیب للضرب والثانی ما لیس کذلک کالجبن للقعود

م فالقسم الاول یکون بحسب تعلقہ علۃ للفعل یجب وجودہ فی الخارج معلولا لہ والقسم الثانی یکون بحسب وجودہ علۃ للفعل فینحصر ما ذکرہ الشارح کذا قال عصمۃ اللہ السمرقندی ١٢م

ان كنتم لا تعلمون فعلى هذا لا يطابق للمقصود فاجاب بقوله اى ملفوظا ثم يرد عليه فعلى هذا لا يخرج
عنه ما كان فعله مقدرا فاجاب بقوله حقيقة او حكما قوله احتراز عن مثل اعجبني التاديب[1] لانه فاعل
يقتضي[2] ناصبا لفظا ولا تقديرا وفيه نظر لان التاديب يخرج به اذا جعل من القسم الاول من المفعول له
واما اذا جعل من القسم الثاني فلا يخرج بلا ان فعله وهو اعجب مذكور فان وجود التاديب في زيد
سبب لوقوع التعجب اجيب عنه المراد ان يكون المفعول له غير الفاعل وههنا عين الفاعل ولا يخفى انه على
هذا لا حاجة الى قوله مذكور لانه ذكر للاخراج قوله اعجبني التاديب وهو خارج بدون ذكر الفعل اذ هو
خارج بالفاعلية قلنا ان ذكره لزيادة تصوير المعرف قوله مذكور في الجملة اى في تركيب من التراكيب
قوله الذي ضربت لاجله ان فعله مذكور معه في التركيب الذي هو اى ذلك الاسم فيه وان كان مؤخرا
فان قلت المراد ان يكون مذكورا معه ومقدما عليه ايضا قلنا هو مذكور معه في التركيب الذي هو فيه
ومقدم عليه ايضا في قولنا ضربت زيدا او في قولنا اعجبني التاديب ان التاديب ليس بمفعول له بل هو
فاعل اعجبني قوله ايراده معه للتنصيص فيه فان قيل قيد العمل يخرج المفعول له المجرور نحو جئتك
للسمن لان العامل في المجرور هو الجار لا الفعل قلنا ان العامل في المجرور هو الفعل ايضا وانه منصوب
المحل قوله ويترتب عليه وفيه نظر اذ التاديب عين الضرب ولان ضرب شخص بالعصا مثلا ضرب و
تاديب قلنا انهما وان اتحدا ذاتا لكنهما متغايران بالاعتبار اذ وضع العصا على شخص من حيث انه مفيد
للالم يقال له الضرب ومن حيث انه مفيد للاخلاق الحسنة يقال له التاديب او نقول ان المراد من التاديب[3]
التادب وهو غير الضرب لانه فعل الضارب والتادب فعل المضروب وفيه نظر وهو انه على هذا
لا يتحد فاعل الفعل والمفعول له فينبغي ان لا يجوز تقدير اللام قلنا وان لم يتحد فاعل الضرب وفاعل التادب
لكن اتحد فاعل الضرب وفاعل سبب التادب وهو التاديب قوله والقائل الخ جواب سوال وهو ان
قوله خلافا منصوب وللنصب طرق كثيرة فسأل السائل انه من اى طريق فاجاب بقوله والقائل يعني
ان نصبه على انه مفعول مطلق لفعل مقدر فان قيل ان دفع السؤال يكون بقوله يخالف فما الحاجة
الى قوله والقائل يكون الخ قلنا انما ذكره لبيان مرجع الضمير في قوله يخالف لكن فيه نظر وهو ان المراد
من القائل جمهور النحاة فيلزم نسبة المخالفة الى الجمهور وذا لا يجوز قلنا هذا انما يرد لو كان قوله يخالف
على صيغة المعلوم واما اذا كان على صيغة المجهول فلا يرد شيء كما ترى قوله خلافا ظاهرا وانما قدر
متعلق الظرف من الافعال الخاصة وهو قوله ظاهرا ولم يقدر من الافعال العامة تنبيها الى ظهور هذا
الخلاف الذي وقع من الزجاج بمعنى انه ظاهر لا خفاء فيه لان من البين ان معنى ضربته تاديبا
ادبته بالضرب تاديبا لان الضرب والتاديب متحدان ذاتا او يعني ان هذا الخلاف ظاهر لا حقيقي

[1] اى احتراز من التاديب الذي في اعجبني التاديب لان فعله ليس بمذكور وهو الضرب الذي فعل لقصد تحصيل التادب ۱۲

[2] يعني انهما متحدان بالذات فكيف يحصل التاديب بالضرب ويترتب عليه ۱۲ [3] يعني ان المراد ترتيب ما تقتضيه التاديب وهو التادب كذا قال الغفور ۱۲ [4] صفته كالحاصل والثابت والكائن مع ان الشارح في مثل هذه المواضع جعل متعلقه من الافعال ۱۲

عه اى التاديب في المثال المذكور ۱۲ عه اى في الموضعين الاولين ۱۲

فان اطلاق الخلاف علیه لیس علی ما ینبغی لما عرفت انهما متحدان ذاتا قال وقعدت عن الحرب جبنا
قال لفاضل الهندی رح لو قال فی المثال قولهم قدمتم علی الحرب شجاعة لکان احسن ای احسن بمقام
المنازعة للزجاج وانما اختار المص رح قولهم قعدت عن الحرب جبنا نظرا الی حال الزجاج لانه قعد عن
المنازعة مع الجمهور واما فاضل الهندی فهو ناظر الی حال الجمهور لانهم حثوا علی الاقدام بالمنازعة مع الزجاج
قوله مصدر ای مفعول مطلق ثم یرد علیه ان المفعول المطلق ما کان بمعنی الفعل السابق والتادیب لیس
بمعنی الضرب فاجاب بقوله من غیر لفظ فعله یعنی ان مصدریته بطریقین احدهما ما اشار الیه
بقوله من غیر لفظ فعله والثانی ما اشار الیه بقوله او ضربته ضرب تادیب یعنی ان التادیب مفعول
مطلق باعتبار المضاف قوله فالمعنی عنده جواب سوال وهو ان المفعول اذا کان بغیر لفظه یعنی تاویله
بعین لفظه فهنا کیف یعنی تاویله بعین لفظه فاجاب بقوله فالمعنی عنده ادبته بالضرب تادیبا
وانما زاد قوله بالضرب لیعلم آلة التادیب انه بالضرب او بالشتم الخ قوله او ضربته ضرب تادیب عطف
علی قوله من غیر لفظ فعله فان قیل ان الجبن کما کان مغایر اللفظ فعله کذلک مغایر له بحسب
المعنی فان القعود غیر معنی الجبن مع انه لا بد من اتحاد المعنی بینهما قلنا ان المراد من الجبن اثره وهو
القعود لان من حصل فیه الجبن فهو یقعد ثم قوله ضرب تادیب ای ضربته هذا النوع من الضرب
وهو الضرب للتادیب فیکون مفعولا مطلقا نوعیا قوله ورد قول الزجاج ورد ایضا بان معنی قوله
تادیبا ای ضربته للتادیب اتفاقا وقوله للتادیب لیس مفعول مطلق فکذا تادیبا الذی هو بمعناه
قوله ای شرط انتصاب دفع وهم وهو ان المتبادر ان معنی قوله وشرط نصبه ای شرط کونه ناصبا
للغیر باضافة المصدر الی الفاعل والامر لیس کذلک لان المفعول له لا ینصب شیئا ثم یرد علیه ان مبنی
المتن علی الایجاز والاختصار فینبغی ان یقول وشرط کون المفعول له من غیر ذکر نصبه فاجاب بقوله
لان شرط کون الاسم مفعولا له یعنی انما زاد قوله نصبه لان هذا الشرط شرط النصب لا الشرط عند انه
المصنف رح قوله الزائر ای لتعطی الاکرام الزائر فقوله الزائر منصوب علی المفعول للاکرام المضاف
الی الفاعل وهو الضمیر المجرور فی قوله لاکرامک قوله عنده ای عند المص رح قوله وخص اللام مع
ان الباء وفی ومن ایضا من دواخل المفعول له قوله فلا یقدر غیرها لانه لو قدر غیر اللام فیتبادر الی
تقدیر اللام لما ذکر انما الغالب فی تعلیلات الافعال قوله ان امرأة و فیه نظر وهو ان اسم ان لا یکون الا
معرفة او نکرة مخصصة وقوله امرأة لیس کذلک اجیب عنه والله اعلم ان قوله امرأة علم امرأة مخصصة
فلا اشکال اصلا قوله فما کان تقدیر اللام جواب سوالین احدهما انه اذا ذکر الشئ سابقا یذکر
ثانیا بالضمیر والاخر ان مبنی المتن علی الایجاز والاختصار فلا بد ان یرجع الضمیر الی تقدیر اللام
ولم یوضع الظاهر موضع المضمر فاجاب بما تری قوله ولهذا قال

سله وان لم یعتد فی بعض الازمان والمراد بالقعود عدم القیام بالحرب القعود الحقیقی کذا قال عبد الرحمن ۱۲ سلّه وقد تبذ النوع من القعود ۱۲ سلّه وانما واحد ۱۲
مفتی سلّه فلا بد ان یقول وانما یجوز بارجاع الضمیر فی یجوز الی تقدیر اللام بدون ذکر قوله هذا بما ۱۲ مفتی عبد الرحیم

وقیل انما وضع المظہر موضع المضمر اشارۃ الی الترادف بین الحذف والتقدیر کما قال عبد الغفور قولہ فیجوز حذفہما لما یجوز ذکرہا اشارۃ الی ان الجواز ہہنا بمعنی الامکان الخاص قولہ اذا کان فعلا لسائر العین ای حلا قولہ ای اتحد فاعلہ وفاعل عاملہ اشارۃ الی الاعتراض علی المصنف تقریرہ ان الاختصار والاوضح فی العبارۃ ہذا الا ماذکرہ المصنف فلم ترک الاختصار اجیب عنہ انہ انما ذکر الطویل لیعلم انہ علۃ للفعل فان قلت ان اتحاد الفاعل مشکل فی قولہ تعالی الم تر الی الذی حاج ابراہیم فی ربہ ان اتاہ اللہ الملک فان قولہ اتٰہ مفعولہ وحذف لامہ مع ان اتحاد الفاعل غیر متحقق فیہ لان فاعل الفعل النمرود المردود وفاعل المفعول لہ ہو اللہ تعالی والجواب ان حذف اللام عن المفعول جائز عند اتحاد الفاعل یعنی ان اتحاد الفاعل شرط اذا لم یکن مفعول لہ مصدرا بان وان لان حذف حرف الجر منہما قیاس قولہ بان یتحد زمان وجودہما اویکون زمان الخ جواب سوال وہو ان المتبادر من المقارنۃ الاتحاد الزمانیۃ وہی مفقودۃ فی الصورتین اللتین ذکرہما الشارح رح قولہ اذ لا مغائرۃ بینہما اذ الضرب والتادیب واحد اذ ہما فعل الضارب والمغائرۃ بین الضرب والتادب ثابت لان الضرب فعل الضارب والتادب فعل المضروب قولہ الا بالاعتبار یعنی انہما متحدان ذاتا ومختلفان بالاعتبار اذ وضع الخشبۃ علی شخص من حیث انہ مفید للالم یسمی ضربا ومن حیث انہ مفید للخلق الحسنۃ یسمی تادیبا قولہ فان زمان الفعل الخ فان زمان الجبن مقدم علی زمان القعود ویکون القعود فی بعض زمان الجبن فان قیل لا حاجۃ لتصحیح المثال المذکور الی ان زمان الفعل بعض من زمان المفعول لہ لان علۃ القعود ہی الجبن الموجود عند القعود لا الجبن السابق علیہ قلنا یعد الجبن من اولہ والخرہ جبنا واحدا لا اجبانا متعددۃ قولہ ابتغاء الصلح فان قیل انہ یصح الشہود الی الحرب وان لم یقع الصلح فلم یجب کونہ مقارنا لہ فی الوجود قلنا المقارنۃ فی الوجود اعم من ان یکون فی الواقع اوفی قصد المتکلم قولہ وانما اشترط جواب سوال وہو ان المفعول لہ لا یخلو اما ان یکون لاینجر الفعل ولعلاقۃ اخری اما الاول فہو غیر موجود واما الثانی فہی غیر معلومۃ فعلیک البیان فاجاب بما حاصلہ انہ منصوب لاجل انہ مشابہ بالمفعول المطلق بہذا الشرط قولہ تعلق المصدر بہ منصوب بنزع الخافض ای کتعلق المصدر وانما کان منصوبا بنزع الخافض لانہ لما حذف الکاف فمتعلق حرف الجر عمل فی مدخول حرف الجر قولہ ای الذی فعل اشارۃ الی بیان القاعدۃ المشہورۃ وہی ان الالف واللام اذا دخل علی اسم الفاعل او اسم المفعول یکون اللام بمعنی الذی وصلۃ لہما بمعنی الفعل قولہ لمعنا بیان لکلمۃ مع قولہ فی صدور الفعل عنہ ای عن الفاعل مثل جئت وزیدا وقولہ والمفعول عطف علی الفاعل مثل کفاک وزیدا درہم

لہ وہنا للمفعول لہ ہو قولہ ان اتاہ اللہ مصدر بان ۱۲ مفتی لہ اذ زمان التادیب زمان الضرب ہو الظاہر لہ لہ زمان الجبن غیر زمان القعود لان الجبن موجود فی زمان القعود وغیرہ بخلاف العکس ۳ لہ ای بان یکون للمفعول لہ مصاحبا لہ فی وقوع الشیء

شرح مولانا المولوی المفتی المحشی المصحح لہذا الکتاب عبد الرحیم القشاقذی السرحدی

فان قیل ان صفة الصدور لا یلائم بقولنا استوی الماء والخشبة لان الاستواء لم یصدر من الماء قلنا الصدور اعم من ان یکون حقیقیا وحکما اذ الاستواء لا یکون الا للماء فکانه صدر منه فان قیل ان قوله عنه فی قوله فی صدور الفعل عنه مما لا یحتاج الیه لان قوله فی صدور الفعل وجه للمصاحبة فلا بد ان یکون مشترکا بین المصاحب والمصاحب به لما یکون وجه الشبه مشترکا بین المشبه والمشبه به وهذا یحصل بترک قوله عنه وکذا قوله علیه فتامل تفہم قوله فقوله معه جواب سوال وهو ان قوله المفعول صیغة اسم المفعول وهو یقتضی مفعول مالم یسم فاعله فما هو فاجاب بقوله فقوله معه الخ ثم یرد علیه ان قوله معه مضاف ومضاف الیه فیکون جارا ومجرورا فسأل السائل هل قام الجار والمجرور مقام مفعول مالم یسم فاعله فاجاب الشارح بقوله کما اسند الجار والمجرور الخ ثم یرد علیه انه لما کان الالف واللام موصولة فلا بد فی الصلة من العائد الیه فما هو فاجاب بقوله والضمیر المجرور الخ وانما کان الضمیر مجرورا اذ هو المضاف الیه وانما تعرض الی حاصل ترکیب المفعول معه دون المفعول به وفیه وله لان به وفیه وله جار ومجرور والضمیر فیهما من المبنیات فرفعه محلی قطعا بخلاف مع فانه معرب فینبغی ان یکون مرفوعا بالفعل المجهول والحال انه غیر مرفوع بل منصوب فهو یحتاج الی البیان قوله واعتذر من نصبه جواب سوال ظاهر قوله علی ما هو علیه فی الاکثر وفیه نظر وهو ان بین قوله لازم النصب بین قوله فی الاکثر تدافع یجاب عنه ان المراد من اللزوم هو اللزوم الحکمی وهو ان یکون للاکثر حکم اللزوم کما ان للاکثر حکم الکل قوله وفی بعض الحواشی والمراد منه شرح شارح الهندی واطلقوا علیه اسم الحواشی لان الحاشیة عبارة عما کتب علی بیاض الکتاب وشرح الهندی فی الاول کان مکتوبا فی بیاض الکافیة ثم جمعه بعض الطلبة فصار شرحا قوله ان هذا الرأی شریف جدا اما کونه شریفا فلموافقته کلام الله تعالی واما کونه جدا فلخلوه عن تکلف ضمیر راجع الی المصدر قوله وقیل الوجه ودلیله انه لو اسند الی مع وهو ظرف منصوب لکان الشیء الواحد مرفوعا ومنصوبا قوله وقد جیل فمفعول مالم یسم فاعله فیه هو الضمیر الراجع الی مصدر الفعل وهو الحیلولة اذ المصدر والتاء یجوز تذکیره وتانیثه فان قیل انما قام المصدر مقام الفاعل اذا وصف له بشیء فلا یقال ضرب بل ضرب ضرب شدید لما مر فی موضعه قلنا القید المخصص شرط فی اقامة المصدر اذا کان المذکور لفظ المصدر والواقع مقامه ههنا هو الضمیر الراجع الی المصدر قال الشارح قدس سره فی الحاشیة العیر الحمار الوحشی او الاهلی والنزوان الوثبة والوثوب قوله والضمیر المجرور للموصول جواب سوال یرد علی هذا البعض وهو انه لا بد من العائد فی الصلة الی الموصول فاجاب بقوله والضمیر الخ ای الضمیر المجرور للموصول علی قول هذا البعض ایضا فلا یرد انه لا حاجة الیه بل هو تکرار حیث قال الشارح والضمیر المجرور راجع الی اللام قوله کالنسبة

۱ه تقریره ان مفعول مالم یسم فاعله من قبیل المرفوعات فلا بد ان یکون مرفوعا ولفظ معه منصوب فاجاب بقوله واعتذر ۱۲م

۲ه ولانه یوافق بقوله للمفعول به وفیه وله ۱۲م ۳ه واقامت المصدر الموکد مقام الفاعل مع ان اکثر النحاة علی انه لا یجوز اصلا کذا قال عبد الرحمن ۱۲م مفتی

۴ه من الحیلولة وهی المنع من الوصلة بین الشیئین ۱۲م مفتی مولوی عبد الرحیم القشاور

قال مولٰنا عصام الاحسن ذکر مع موضع الفاء لان المقصود هو الاحتراز عن المذکور بعد لفظ مع اذ معنی مع والواو واحد والاحتراز یکون من الاقتران اقول لا نسلم ان الاحسن ما قاله لان بین الواو والفاء مناسبة من حیث انهما حرفا عطف فیکون الفاء من الاقتران بخلاف مع لانه من الاسماء قوله لمصاحبته فالمصاحبة مضاف الی الضمیر من قبیل اضافة المصدر الی المفعول وقوله معمول مرفوع فاعل المصدر وان قوله مصاحبته مضاف الی قوله معمول من قبیل اضافة المصدر الی الفاعل ولا ضمیر فی قوله لمصاحبته ولیس قوله معمول مفعول المصدر والا یکون مخالفا من قول الشارح بان یکون الفاعل مصاحبا له حیث علم منه ان المصاحبة من جانب المعمول لا من جانب مفعول معه ثم قوله لمصاحبته الخ احتراز من قولهم کل رجل و ضیعته لانه لیس لمصاحبته معمول فعل اذ لا فعل ههنا قوله اللام متعلق بمذکور لما کان المتعلق قد یکون من الافعال العامة وقد یکون من الافعال الخاصة فدفع الابهام وتعین ما هو المراد قال الشارح اللام متعلق بمذکور قال مولٰنا عصام ان فی قوله بمذکور لطافة ولو قال بالمذکور لکان الطف وانما کان فیه لطافة لان فیه احتمالین احدهما ان المراد منه لفظ المذکور الذی فی عبارة المصنف والثانی ان متعلقه منطوق غیر مقدر ای انه ظرف لغو ولیس بمستقر وانما کان ما قال مولٰنا عصام الطف اذ فی اللام اشارة الی ما قال المصنف اولا لیس فیما قال مولانا عصام لطافة اذ هی باعتبار الاحتمالین ولو ادخل اللام علی مذکور تعین احتمال واحد قوله ای یکون ذکره بعد الواو ولما کان قوله مذکور مرکبا من الذات والوصف والحال ان المتعلق لا یکون من الذوات فلذا قال الشارح ای یکون ذکره یعنی ان المراد من المذکور هو الحدث فقط وانما قال لاجل اشارة الی ان اللام اجلی ولیس بزائدة ولا للعاقبة ولا للتملیک من معانی اللام قوله سواء کان ذلک المعمول فاعلا او مفعولا اشارة الی الرد علی البعض من ان المعمول لا بد ان یکون فاعلا والا لانتقض بقولنا ضربت زیدا وعمروا اذ لا یعلم نصب عمروا انه من العطف او من المفعول معه والجواب عنهم سیاتی قوله استوی الماء والخشبة هذا القول یذکر فیما یعلم عمق الماء بالخشبة قوله وسواء عطف علی السواء الاول ثم انه لما کان قوله لفظا ومعنی منصوبا ولا یعلم ناصبه فقال الشارح سواء کان لما انه لما لم یصح حمل قوله لفظا ومعنی علی لفظ الفعل اول قوله لفظا بلفظیا ومعنی بمعنویا قوله نحو ما لک وزیدا الخ فانه اذا ذکر اللام بعد ما الاستفهامیة یکون اللام بمعنی تصنع او یصنع قوله والمراد جواب سوال وهو ان التعریف لا یکون مانعا لانه دخل فیه المعطوف فاجاب بقوله والمراد یعنی ان المراد هو المشارکة فی الفعل والزمان والمکان والمشارکة فی المعطوف فی اصل الفعل دون الزمان والمکان اذ یجوز ان یجیء زید فی وقت وعمرو فی وقت اٰخر قوله فی زمان واحد ای مع المکان ایضا قوله نحو سرت وزیدا مفعول معه لتعذر العطف اذ

ـلـه فی نحو قوله جاء فی زید وعمرو لانه مذکور بعد الواو لمصاحبة المعمول ای معمول الفعل فی الصدور رد الوقوع مع انه لیس مفعولا معه ١٢ ـلـه لان کونهما فی زمان واحد یستلزم کونهما فی مکان واحد لانه لو سار زید من سمرقند وسار عمرو فی بخارا لا یقال سرت معه فی زمان واحد عرفا فالاحسن ان یکتفی بالزمان کذا قال مولٰنا عصام قال عبد الرحمن انما جعلها قسمین باعتبار القصد لا باعتبار انهما قسمان متقابلان لانه قد یکون للمقصود مشارکة له فی زمان فقط دون المکان وقد یکون المقصود عکسه ١٢ مولوی مفتی عبد الرحیم الفشاوری

ـه والحق ان المصدر ههنا مضاف الی الفعل والتاء فاعل متعلقه وللعوالا جل مصاحبة المفعول معه معمول فعل ١٢ قال الادفنکی ١٢ ـه یعنی ان قوله لفظا ومعنی غرض کان الاثنا عشر القدر ١٢

لا یجوز العطف علی الضمیر المرفوع المتصل **قوله** او مکان واحد ای مع الزمان ایضا اذا رضاع الفصیل لنا قه انما یکون اذا کانا فی زمان و مکان واحد **قوله** نحو جاءنی زید و عمرو لعدم تعذر العطف ههنا فلا یرد انه لا فرق بین سرت و بین جاءنی فالوجه فی الاول تعین المفعول معه وفی الثانی یجوز العطف ایضا وان قصد المصاحبة فی هذا المثال یجوز ایضا لان الفعل لفظی والعطف جائز فیجوز فیه الوجهان **قوله** واعلم الخ لان الفعل اصل فی العمل فنسبة العمل الی الغیر مع وجود الاصل من افعال السفهاء وفیه رد علی عبد القاهر حیث قال ان العامل الواو اذ هو قریب من الفعل وعلی الاخفش حیث قال ان العامل معنی فی الواو ولکن الاعراب یظهر فیما بعد الواو وانما کان الاعراب ای عمل النصب فی المفعول معه نصا لان الواو بمعنی مع وهو لازم النصب لکن الواو لا یقبل الاعراب فنقل الی ما بعد الواو فکان العامل هو الواو **قوله** وانما وضع الواو جواب سوال ظاهر **قوله** واصلها جواب سوال وهو ان الفاء ایضا اخصر فاجاب بما تری **قوله** ای وجد انما جعل الشارح کلمة کان تامة مع ان الظاهر انها ناقصة لوجود الاسم وهو قوله الفعل والخبر وهو قوله لفظا لانه علی تقدیر کونها ناقصة یلزم تاویل قوله لفظا بقوله ملفوظا لیصح الحمل علی اسم کان واما علی تقدیر کونها تامة لا یلزم التاویل المذکور لانه علی هذا یکون قوله لفظا تمیزا عن نسبة الفعل الی الفاعل ولا حاجة فیه الی التاویل **قوله** ای لم یجب جواب سوال وهو انه ینتقض بقولنا ضربت زیدا وعمرا اذ العطف جائز مع انه لا یجوز الوجهان فیه بل العطف فیه واجب فلما بقوله ای لم یجب ثم یرد علیه انه منقوض بقولنا جئت وزیدا اذ العطف فیه غیر واجب مع انه لم یجز فیه الوجهان بل تعین المفعول معه فاجاب بقوله ولم یمتنع وفی صورة النقض امتنع العطف فلو الجواز بمعنی الامکان الخاص **قوله** فلا ینتقض متعلق بقوله لم یجب **قوله** لوجوب العطف فیه لان الاصل فی الواو هو العطف وانما عدل عنه نصا علی المراد من المصاحبة وفی المثال المفروض لا یدل التنصیص بالنصب علی المصاحبة لانه یحتمل ان یکون النصب للعطف بل ظهر للاصالة فالحاصل ان الحمل علی المفعول معه فیما اذا کان احتمال العطف مغلوبا وفیما اذا کان غالبا فالحمل علی العطف واجب فان قیل هذا منقوض بقولنا کفاک وزیدا درهم لان زیدا ایضا لا یدل علی المصاحبة لاحتمال العطف قلنا احتمال العطف ههنا مغلوب لان الضمیر فی کفاک وان لم یمتنع العطف علیه لکونه فضلة فلا یکون کالجزء نظرا الی المعنی لکنه بالنظر الی اللفظ متصل فالعطف علیه وان لم یمتنع لکن یرجح عدم العطف علی العطف فلم یسبق الذهن الی العطف **قوله** ای العطف والنصب دفع وهم وهو ان المراد بالوجهان ان یکون المضاف فاعلا او مفعولا وذلک لا یوافق المقصود ثم یرد علیه ان الجزاء لا یکون الا جملة وقوله

ف اللغة عه لان کونهما ... فی زمان واحد ... عه یعنی انه جعل معمول الفعل الواو لکونها بمعنی مع ١٢ عه ای التقریر ... واصلها واو العطف ١٢

له ای فی قوله واعلم ان مذهب جمهور النحاة ١٢م ٢ه یعنی انه جعل الواو نفسها عاملة حیث قال فی نظم مأئة عوامل واو یا اه ناصب اسم الله الخ لکن لیس مراده ان الواو حقیقة بل مراده انه عامل مجازا باعتبار العمل اللفظی والمعنوی کذا فی الحواشی ١٢م
٣ه تقریره او لم وضع الواو موضع مع اجاب بقوله وانما وضعوا ١٢ ٤ه یعنی ان المراد من الجواز هو الامکان الخاص ١٢م ٥ه ای تعین النصب علی انه مفعول معه ١٢ مولوی مفتی مولنا محمد عبد الرحیم الفشاوری الرحمدی

فالوجهان جزاء وليس بجملة فاجاب بقوله جائزان قوله نحو جئت انا وزيد فان قيل لم يدل المنفصل على استقلال له لان المنفصل شئ والمتصل شئ آخر قلنا انهما في الحقيقة شئ واحد لانهما ضمير المتكلم فلما كان المنفصل مستقلا لزم منه استقلال المتصل من وجه فان قيل ينبغي ان يكون معطوفا على المنفصل فما الحاجة الى كونه معطوفا على المتصل قلنا انه لو عطف على المنفصل والحال انه تاكيد المتصل فالمعطوف ايضا يكون تاكيدا وهو لا يجوز ثم اعلم ان قوله فالوجهان جزاء وهو ليس الا عين الشرط لان معنى قوله لم يجب العطف ولم يمتنع اى العطف جائز مع جواز النصب ايضا لان الكلام في المفعول معه وهو يكون منصوبا فتامل فيه قوله اى وان لم يجز جواب سوال وهو ان الاستثناء من عدم الوجوب المستفاد من قول الشارح اى لم يجب في تفسير قول المصنف قوله بل يمتنع دفع وهم وهو ان قوله لم يجز بمعنى لم يجب بالامكان العام المقيد بجانب العدم فينتقض بمثل قولنا جئت انا وزيد فدفع بقوله بل يمتنع يعني ان المراد هو الامكان العام المقيد بجانب الوجود فوجود العطف ليس بضروري سواء كان جائزا او ممتنعا قوله امرا معنويا لما كان قوله معنى خبر كان وهو يكون محمولا على الاسم وحمله عليه غير صحيح فلذا قال معنويا ثم قوله معنويا صفة وهو يقتضي الموصوف فلذا قال امرا وقوله مستنبطا من اللفظ تفسير لقوله معنويا قوله اى لم يمتنع دفع وهم وهو ان قوله جاز بمعنى لم يجب بالامكان العام المقيد بجانب العدم فينتقض بما شانك وعمروا لانه لا يجب العطف فيه بهذا المعنى مع انه لم يتعين العطف فيه بل يمتنع فدفع بقوله اى لم يمتنع يعني ان المراد هو الامكان العام المقيد بجانب الوجود فعدم العطف ليس بضروري سواء كان وجوده ضروريا اولا وههنا عدمه ضروري لانه ممتنع قوله مع جواز وجه آخر كلمة مع بمعنى لام الجارة اى لجواز وجه آخر فيكون علة لعدم الحاجة فيه ان الحاجة ثابتة وهي التنصيص على المصاحبة قلنا القرينة العقلية دالة على المقصود وهو السوال عن شان احدهما مع الآخر لا من شان كل واحد فيفيد المصاحبة فلا حاجة الى القرينة اللفظية وهي النصب قوله بل تعين اشار به الى ان المراد من الجواز هو الامكان العام المقيد بجانب العدم فوجود العطف ليس بضروري سواء كان عدمه ضروريا اولا فقال بل امتنع اى عدمه ضروري ليصدق قوله تعين النصب قوله نحو مالك وزيدا الخ وانما اورد مثالين لان في المثال الاول الضمير مجرور بحرف الجر وفي الثاني مجرور بالمضاف قوله غير جائز وتحقيقه سيجئ في بحث العطف قوله ولم يجز عطف جواب سوال ظاهر قوله في هذه الامثلة اشارة الى ان قوله لان المعنى دليل الكل ليس متعلقا بالقريب قوله وما يماثله جواب سوال وهو انه لا يتناول ما شانك وعمرو لانه ليس معناه ما تصنع بل معناه ما يصنع به

قوله الحال ے ومنها الحال ۓ

ملہ فالوجهان ... هذا يكون الجزاء ... وجاز يكون ... ۱۲ منه ... ولم يجب وايضا ... في المثال ... فاجاب ... ملہ قوله وان لم يجز الخ ۱۲ ملہ لانه لم يجب العطف ... مع انه لم يتعين النصب بل جواز الوجهين ۱۲ منه ... ملہ ففي هذا المثال لا يمتنع العطف فلذا جاز فيه الوجهان ... ملہ تقريره انه لا يجوز عطف عمروا في المثال الثاني ... على الثاني فاجاب بقوله ولم يجز الخ ... انه لو عطف عليه لخالف مقصود المتكلم اذ مقصوده ... فهمنا السوال عن شانهما لا عن شان احدهما ... وفي الاخر كذا ... ۱۲ ... مولوی مفتی عبد الرحیم ۱۲

ملہ اى في قول المصنف ... لان المعنى ما تصنع ۱۲ مفتی عبد الرحیم ۱۲ ملہ اى معنى ما شانك وعمروا ما ... ۱۲ مفتی ... ملہ اجاب بقوله وما يماثله ... ان عبارة المصنف ... على تقدير المعطوف اى لان المعنى ما تصنع وما يماثله ... هو ما يصنع ۱۲ مولوی مفتی محمد عبد الرحیم ۱۲

مبحث الحال

وهو فی اللغة كما يقال حال الشئ يحول ای انقلب وانما سمی هذا القسم بها لانها لا تخلو عن انقلاب غا
اعلم ان الحال علی قسمين احدهما المؤكدة وهو الذی لا ينتقل من ذی الحال غالبًا نحو زيد ابوك عطوفا والثانی المنتقلة وهی التی انتقل من ذی الحال غالبًا نحو جاءنی زيد راكبا ثم كل واحد منهما اما حال واحدة او اكثر من واحدة فالاول يسمی حال واحدة مفردة والثانی وهو الاكثر من حال واحدة فهو لا يخلو اما ان يكون كل الاحوال من ذی الحال الواحد او يكون الحال الواحد الاول من ذی حال والحال الثانی يكون حالا من الضمير فی الحال الاول فالاول تسمی بالاحوال المترادفة والثانی يسمی بالاحوال المتداخلة نحو جاءنی زيد راكبا وقائلا فان كان راكبا وقائلا احوالا من زيد والثانی حالا من الضمير فی راكبا فهی متداخلة ثم كل واحد منهما اما متحقق فی زمان التكلم نحو جاءنی زيد راكبا ای مقدر ومفروض ای ليس بمتحقق فی الحال لكن تحقق فی الزمان المستقبل يكون لا محالة فيصح فرضه فی زمان التكلم نحو قوله تعالی فادخلوها خالدين فالاول يسمی حالا محققة والثانی يسمی حالا مقدرة قوله لما فرغ جواب سوال وهو ان البحث عن الحال لا يصح لانه فی المفاعيل والحال ليست منها ونقول ان فی قوله لما فرغ اشارة الی ترغيب المبتدی لانه يفرح بالشروع بالبحث الجديد فنبه الشارح عليه قوله ما يبين هيئة فان قيل ان هذا التعريف غير جامع لانه لا يصدق علی قائما فی نحو جاءنی زيد قائما ابوه ونحو رأيت زيدا قائما ابوه لان قائما يبين هيئة الاب وهو ليس بفاعل ولا مفعول قلنا ان الاب وان لم يكن فاعلا ولا مفعولا لكنه متعلق بهما فيكون حالا باعتبار المتعلق لكن يرد عليه انه منقوض بقولنا انتيك وزيد قائم لان زيد قائم لم يبين هيئة الفاعل ولا المفعول بل هيئة الزمان قلنا بان الحال فی المثال المذكور يبين هيئة لازم الفاعل اعنی زمان الاتيان قوله ای من حيث جواب سوال بين الشارح ثم يرد عليه انه علی هذا يلزم التقدير فی التعريف وذا لا يجوز فاجاب الشارح بقوله كما هو الظاهر يعنی ان التقدير فی التعريف انما لا يجوز اذا لم يوجد الامر وهنا وجد وهو الظهور قوله مطلقا كما فی قولنا جاء زيد العالم فان علم زيد مقدم علی مجيئه ولا يتوقف العلم بكون زيد فاعل جاء بخلاف قوله جاءنی زيد راكبا فان ركوب زيد ليس بمقدم علی مجيئه بل متصل معه فی وقت المجئ قوله وهذا الترديد جواب سوال وهو ان كلمة او لاحد الامرين فينبغی ان لا يصح الحال منهما معا كما فی قوله ضرب زيد عمرا راكبين فاجاب بقوله وهذا الترديد الخ ثم ههنا اعتراض وهو ان كلمة او للشك فلا يجوز ذكرها فی التعريف قلنا ان كلمة او ههنا للتقسيم لا للشك فان قيل فعلی هذا لا يصح قول الشارح وهذا الترديد الخ لانه علم منه انها للشك والترديد قلنا ان اطلاق الترديد عليه باعتبار الاصل واما ههنا فليس للترديد قوله ای سواء كان اشارة الی بيان نصب قوله لفظا او معنی وانما اول قوله

له وقد استتر فی كلامه التفسير عن اللازم بالملزوم فكانما تبين هيئة ذاتهما من حيث ان هيئة اللازم هيئة الملزوم حكما كما فی حاشية عبد الرحمن ۱۲ م ۵

وجه الظهور ان هذا المقام مقام التعريف والحيثيات مرادة فی التعريفات وانما حذفت اكتفاء بالشهرة ۱۲ م ۵ يعنی ان قوله لفظا تمييز عن الفاعل او المفعول او حال عنهما او خبر لكان المقدر كما اشار اليه فی الشرح كذا قال عبد الغفور ۱۲ مفتی عبد الرحيم

لفظا بلفظیا لیصح الحمل علی اسم کان قولہ بان تکون فاعلیتہ دفع وھم وھو ان المراد باللفظی مایکون الفاعل مذکورا وبالمعنوی مایکون غیر مذکور فعلی ھذا لایصح مثال المعنوی بقولہ ھذا زید قائما فان زیدا مذکور فدفع بقولہ بان تکون الخ قولہ باعتبار لفظ الکلام ای جزء الکلام وھو الفعل یعنی ان الفاعل اللفظی ھو الذی یکون عاملہ لفظیا ولکن المفعول اللفظی ثم یرد علیہ ان مفعولیۃ زید فی قولہ ھذا زید باعتبار لفظ ھذا الکلام وھو ھذا لانہ یدل علی اشیر فاجاب بقولہ ومنطوقہ یعنی ان ھذا وان دل علی مفعولیۃ زید لکن لیس باعتبار المنطوق بل باعتبار المفہوم ثم یرد علیہ انہ منقوض بفعل مقدر اذ ھو لیس بمنطوق مع ان معمولہ یسمی لفظیا فاجاب بقولہ من غیر اعتبار معنی خارج عنہ والحال انہ لیس فی الفعل المقدر اعتبار المعنی الخارج عنہ ثم یرد علیہ انہ علی ھذا ینبغی ان یکون الفعل فی ھذا زیدا من ھذا القبیل لان فہم اشیر لیس بخارج عنہ بل باعتبار لفظ ھذا یعنی داخل فیہ فاجاب بقولہ یفہم من فحوی الکلام ای لازم الکلام یعنی ان معنی قولہ باعتبار معنی خارج عنہ ان یفہم من فحوی الکلام قولہ سواء کانا ملفوظین دفع وھم وھو ان المتبادر ان الفاعل اللفظی مایکون ملفوظا بنفسہ فدفع بقولہ سواء الخ .... یعنی ان الفاعل اللفظی مایکون عاملہ لفظیا سواء کان الفاعل بنفسہ ملفوظا حقیقۃ وھو ماکان من مقولۃ الحرف والصوت او حکما کالمنوی فقولنا ضرب زید ان فاعلیۃ زید لفظی وھو ملفوظ بنفسہ ایضا وقولہ زید ضرب ان فاعلیۃ الضمیر المستکن فی ضرب لفظی اذ عاملہ لفظی وھو بنفسہ ملفوظ حکما وقولہ ھذا زید ان مفعولیۃ زید معنوی اذ عاملہ معنوی وھو اشیر المستفاد من ھذا وھو ای المفعول بنفسہ ملفوظ قولہ بان یکون فاعلیۃ ھذا بیان المقابلۃ مع اللفظی قولہ والمراد بالفاعل جواب سوال ظاھر قولہ لکونہ فی معنی الفاعل ای ان کان مصاحبہ فاعلا فھو فاعل وان کان مصاحبہ مفعولا فھو مفعول قولہ ضربت الضرب شدیدا انما ذکر الضرب معرفا لان ذا الحال لایکون الا معرفۃ وایضا لو کان نکرۃ لالتبس شدیدا بالنعت قولہ فانہ بمعنی احدثت الضرب جواب سوال وھو ان المفعول المطلق لایکون الا عین الفعل بالمعنی اللغوی فکیف یکون داخلا فی المفعول بہ لانہ یکون مغائر اللفعل فاجاب بقولہ فانہ بمعنی احدثت الضرب ولاشک ان الضرب مغائر من الاحداث والعلاقۃ بین ضربت واحدثت عموم وخصوص فان قیل لم لایجوز ان یکون المفعول المطلق مفعولا حکما باعتبار وجود النصب فیہ فعلی ھذا لاحاجۃ الی قولہ فانہ بمعنی احدثت قلنا فعلی ھذا یلزم دخول التمیز فی المفعول بہ ایضا قولہ وان لم یصح قیامہ لان صحۃ الحال ھھنا بعلاقۃ الجزئیۃ لا بعلاقۃ القیام قولہ مصبحین ای داخلین فی الصبا قولہ المضاف ای الدابر المضاف الیہ لفظ ھؤلاء قولہ جزء ھؤلاء قولہ فان دابر الشیء الخ وھو علۃ الجزئیۃ یعنی ان دابر الشیء اصلہ واصل الشیء یکون جزء لہ قولہ والدابر مفعولا مالم یتم فلہ جواب سوال ظاھر قولہ وقد تبین ھذا جواب من شارح

له فخرج عنہ قائما فی نحو زید فی الدار قائما لان قولہ قائما حال عن الضمیر المستکن فی الظرف وھو لیس بلفظ ۱۲ مفتی

ته تقریرہ انہ قد یقع الحال عن المفعول معہ نحو جئتک انا وزید راکبین وقد یقع عن المفعول المطلق ضربت الضرب شدیدا وقد یقع عن المضاف الیہ نحو بل نتبع ملۃ ابراہیم حنیفا مع انہ لیس بحال لا عن الفاعل ولا عن المفعول بہ کما ھو الظاھر اجاب بقولہ والمراد بالفاعل الخ سه باعتبار وجود النصب ایضا مع انہ لم یقل بہ احد ۱۲ ته تقریرہ الحال اما عن الفاعل او عن المفعول بہ والدابر فی الآیۃ المذکورۃ لیس بفاعل ولا مفعول

الهندی عن الشبهة الواردة بالحال عن المفعول والمفعول المطلق فقراءة الاصل هی یبین علی صیغة المضارع
المعلوم المذکر من باب التفعیل والفاعل هو الضمیر الراجع الی کلمة ما والهیئة مفعولاً وبه متعلقاً بالمفعول
فیکون المفعول مقیداً بقوله به واما اذا قرئ تبین علی صیغة الماضی المعلوم من باب التفعل تکون الهیئة حینئذٍ
فاعلاً ویکون قوله به متعلقاً بتبین فیکون المفعول حینئذٍ مطلقاً عن قوله فیه فیتناول المفعول معه والمفعول
المطلق فان قیل هذا ینافی ما سبق من ان اطلاق صیغة المفعول علی المفاعیل الاربعة الباقیة لا یصح
تقییده بقوله به او فیه او معه او له قلنا ان عدم صحة اطلاق المفعول علی المفاعیل الباقیة بدون تقییده
بقوله به او فیه او معه او له بالنظر الی المفعول اللغوی واما بالنظر الی المعنی النحوی فیجوز اطلاقه علیها بدون التقیید کما ذکر
واذا قرئ یبین علی صیغة المضارع المجهول تکون الهیئة مفعول ما لم یسم فاعله ویکون قوله به متعلقاً بقوله یبین فالمفعول
حینئذٍ ایضاً یکون مطلقاً عن قیدیه فیتناول المفعول معه والمطلق الی هذا قول شارح الهندی ووجه الرد من جانب
الشارح ما قاله بقوله الاول دخول ما وقع حالاً عن المضاف الیه وایضاً فی قول شارح الهندی
یتعلق الجار والمجرور بالمقدر وایضاً فی قوله ارجاع العائد الی الموصول فی متعلق الصلة
والاصل ان یکون العائد فی نفس الصلة وایضاً دخل المفعول فیه وصحة الحال عنه مختلف فیه قوله مثال اللفظ
الملفوظ حقیقة جواب سوال وهو ان المثال یکون للایضاح وهو یحصل بواحد فاجاب بقوله مثال اللفظی یعنی
ان هذا المثال مثال الفاعل اللفظی لان عامله ملفوظ قوله فان فاعلیة الخ علة لکون الفاعل لفظیا قوله
باعتبار لفظ هذا الکلام ای جزء الکلام وهو الفعل وهما ملفوظان حقیقة لانهما من مقولة الحرف
والصوت قوله مثال اللفظی للملفوظ حکماً لان عامله لفظی وهو قوله فی الدار لانه قائم مقام ثبت واستقر
الضمیر المستکن فی ثبت الی قوله فی الدار لئلا یلزم حذف الفعل والفاعل جمیعاً قوله والضمیر المستکن
ملفوظ حکماً لانه لیس من مقولة الحرف والصوت ثم اعلم ان ما قال الشارح رح رد علی المصنف رح
حیث قال فی شرحه هذا امثال الفاعل المعنوی فان قیل ینبغی ان یکون قائماً حالاً من زید
لانه وان کان مبتدأ لکنه فاعل معنی باعتبار اتحاده مع الضمیر الذی هو فاعل الظرف قلنا فعلی
هذا یلزم اختلاف عامل الحال وذی الحال وذا لا یجوز عند الاکثرین اذ عامل الحال الظرف وهو قوله
فی الدار وعامل ذی الحال هو الابتداء فان قیل فی ان دابر هؤلاء مقطوع الدابر مفعول ما لم یسم فاعله
لمقطوع باعتبار الضمیر الراجع فی المقطوع کما سبق الفائح یکون زید ایضاً فاعل فی الدار باعتبار ضمیره الراجع
الیه قلنا ان معمول الظرف لا یتقدم علیه عند سیبویه فلا یلزم کون قائماً حالاً من المفعول مطلقاً

[1] کما هو مختار المصنف رح والشارح ۱۲م [2] والمؤنث لان کلمة ما عبارة عن الحال ولفظ الحال مؤنث ۱۲م — مفتی ۱۲ [3]
ای لفظ الهیئة ۱۲م [4] من باب التفعیل ۱۲م [5] یعنی ان قول الشارح الهندی مردود ووجهه ۱۲ [6] وهو قوله یبین وهذا
خلاف الاولی ۱۲م [7] اعنی الشارح الهندی ۱۲ [8] ای والیضا لو قرئ کما قال الشارح الهندی دخل فیه الحال عن المفعول فیه ولکن المفعول له ایضاً ۱۲
[9] لم اورد للمصرح الامثلة الثلاثة ۱۲م [10] ای هذا امثال الحال عن الفاعل المعنوی ۱۲م [11] اذ المقصود تقیید الحصر فی الدار بحال القیام
[12] وان کان یتقدم علیه عند الاخفش فبناء الکلام هنا علی مذهب سیبویه ۱۲ المولوی المفتی عبد الرحیم

حاصله ان اطلاق صیغة المفعول اللغوی لا یجوز علی المفاعیل الباقیة بدون التقیید ویجوز اطلاق صیغة المفعول الاصطلاحی علیها بدون التقیید ۱۲ مفتی عبد الرحیم

قوله مثال للمعنوی یعنی انه مثال للمفعول معنی اذ عامله معنوی وھو بنفسه ملفوظ حقیقة لانه من مقولة الحرف والصوت لایقال ان الشارح لم یأت بالمثال للمفعول الملفوظ کما لانا نقول انه اتی بمثالین له احدهما قوله تعالیٰ بَلْ نَتَّبِعُ مِلَّةَ اِبْرَاهِیْمَ وثانیهما قوله تعالیٰ اَنْ یَّاْکُلَ لَحْمَ اَخِیْهِ مَیْتًا فان المضاف الیه فی حکم المفعول قوله المفهومین من لفظ هذا الاول مفهوم من لفظ ها والثانی من لفظ ذا فان قیل ان مفعولیة زید اذا کان باعتبار معنی انبه فیکون المفعول مجموع قوله هذا زید لا زید فقط فزید جزء المفعول وھو ظاهر فالاولی ترک قوله والتنبیه اللهم الا ان یقال فی تصحیح ان التنبیه لما وقع علی المجموع فوقع علی کل واحد منهما ایضا فاذا وقع المجموع مبنیا علیه فیکون کل واحد منهما ایضا مبنیا علیه اذ کل واحد منهما جزء المجموع قوله ولا شک انهما الخ جواب سوال وھو انه لا فرق بین قوله هذا وقوله فی الدار فی ان کل واحد منهما لیس بعامل بنفسه بل باعتبار امر خارج وھو لفظ اشیر فی قوله هذا ولفظ ثبت فی قوله فی الدار فما الوجه فی ان هذا عامل معنوی وفی الدار عامل لفظی فاجاب الشارح بقوله ولا شک ان بینهما فرقا وھو ان لفظ هذا لم یقصد المتکلم منه لفظ اشیر لان الکلام فی قولهم هذا زید تام غیر محتاج الی لحاظ اشیر واما فی قوله زید فی الدار لا یتم بدون لحاظ التعلق وھو ثبت مثلا فلابد ان یقصد المتکلم لیتم الکلام قوله الاخبار بهما عن نفسه یعنی ان قوله اشیر او انبه صیغة للتکلم لکن لم یقصد المتکلم بها الاخبار عن نفسه بخلاف ثبت فی قوله فی الدار لانه مقصود المتکلم فیقدر فی نظم الکلام قوله المعتبر لصحة وقوع جواب سوال وھو ان التنبیه او الاشارة لما کانا خارجین عن المنطوق فما الباعث علی اعتبارهما قوله وعاملها لا یخفی ان المناسب ان یذکر الشرط بعد التعریف فینبغی ان یقدم قوله وشرطها ان تکون نکرة فالغرض من ذکر تفصیل العامل هنا امران احدهما انه من تتمة التعریف کما مر والاخر بیان ما لا یتقدم علی الحال علیه وکانه اراد ان لا یثبت الفصل بین مباحث التقدیم والا لکان الاولی ان یذکر عقیب ذلک التفصیل قوله ولا یتقدم الحال علی العامل المعنوی قوله ای عامل الحال اعلم ان الحال مونث سماعی قوله اما الفعل انما زاد کلمة اما لان العطف لما کان بکلمة او فذکرها فی راس المعطوف علیه حسن واذا کان العطف بکلمة اما فذکرها فی راس المعطوف علیه واجب کما قال المصنف رح فی مبحث الحروف قوله الملفوظ او المقدر جواب سوال وھو ان المراد من الفعل ما کان مذکورا اذ هو الفرد الکامل قوله نحو ضربت زیدا قائما مثال الفعل الملفوظ وقوله زید فی الدار قائما مثال الفعل المقدر ثم یرد علیه ان الظرف قد یکون متعلقه اسم الفاعل فکیف یکون مثالا للفعل المقدر فاجاب الشارح بقوله ان کان الظرف متعلقا بالفعل وفیه نظر لانهم قالوا ان الظرف عامل بنفسه وقال الشارح هنا انه عامل باعتبار الفعل المقدر قلنا ان ما قال الشارح ههنا فهو بالنظر الی الاصل واما قالوا فهو بالنظر الی النیابة یعنی ان قوله فی الدار قائم مقام ثبت مثلا فعلی هذا هو عامل بنفسه قوله وھو ما یعمل عمل الفعل دفع وهم وھو ان المراد بشبه الفعل غیر المنصرف لانه یشبه الفعل او یتوهم ان المراد من شبه الفعل ما کان علی وزن الفعل

له لیخرج عنه نحو زید فی الدار قائما ۱۲

م الاول لفظیه لیتحقق قوله وربطها وعاملها ع قدم قوله سه ای اما وبین ما قالوا ۱۲ الشارح بین ما قال فلا منافات ع او المقدر ۱۲ بقوله الملفوظ فاجاب ع مذکور ۱۲ او الفعل غیر قائما

نحو شتم وضرب علمین وهمالیسا الا من الجوامد فکیف یعمل فی الحال فدفع بقوله وهو ما یعمل عمل الفعل ثم یرد علیه انه علی هذا لا یصح ذکر قوله اومعناه فی مقابلة قوله اوشبهه لانه ایضا یعمل عمل فعله فدخل فیه فیکون ذکره مستدرکا فاجاب بقوله وهو من ترکیبه منجر فی ای حروف الفعل موجود فیه مخرج العامل المعنوی لان هذا مثلا لیس من ترکیب اشیر ولا من والظرف من ترکیبه باعتبار المتعلق واما اسم الفعل اذا کان علی وزن فعال کنزال بمعنی انزل فهو من ترکیبه واما غیر فعال فهو محمول علیه قوله وان کان الظرف مقدرا باسم الفاعل

جواب سوال وهو انه مر آنفا انه مقدر بالفعل فاجاب بقوله ان کان الظرف الخ قوله نحو زید حسن ضاحکا فان قیل ان هذا مخالف لما ذکر المصنف فی بحث الصفة المشبهة من ان معمول الصفة المشبهة ان کان منصوبا منکرا فهو لیس الا تمیزا فکیف یکون قوله ضاحکا حالا قلنا ان ما قال المصنف ثمه فهو فیما اذا کان المعمول فاعلا فی الاصل ولا یصح الحال فلو قرئ ذلک المعمول منصوبا فهو جائز علی التشبیه بالمفعول فی المفعول المعرفة وعلی التمیز فی المعمول النکرة نحو زید حسن الوجه وزید حسن وجها واما ضاحکا فیصلح الحال فیصح جعله حالا ومن قال فی الجواب انه مذهب البعض فهو مجرد الدعوی ولیس لهذا المذهب تحقق فی کتاب من الکتب المتداولة لهذا الفن قوله المستنبط من فحوی الکلام جواب سوال وهو ان الظرف ایضا معنی الفعل لان قوله فی الدار بمعنی ثبت مثلا فلا یصح جعله من الشبه فاجاب بقوله المستنبط من فحوی الکلام ای من لازم بخلاف الظرف لان الفعل مقدر معه الا تری انه لو صرح علی المتعلق ای اجتمع مع الظرف حیث یصح ان یقال ثبت فی الدار واما لفظ اشیر اذا اخذ من لفظ هذا فلا یجتمع معه بل یسقط لفظ هذا قوله من غیر التصریح به الخ بخلاف متعلق الظرف فانه قد یصرح به وقد لا یقدر ثم الضمیر فی قوله معناه راجع الی الفعل نحو هذا زید قائما ولا شک ان هذا معنی الفعل قائم مقامه وهو اشیر قوله نحو یا زید قائما ای ادعو زیدا قائما قوله ولیتک عندنا مقیما ای تمنیتک عندنا مقیما قیل المثال لا یطابق الممثل لان مقیما حال من متعلق الظرف فعاملها الظرف دون معنی التمنی قلنا ان فی المثال یکفی الاحتمال فهذا المثال فیه احتمالان فالشارح اورده باعتبار احتمال التمنی ولذا السوال والجواب فی قوله لعل فی الدار قائما قوله ای ترجیته فی الدار قائما قوله فکانه اسد صائلا ای اشبه زید الاسد صائلا قوله لان النکرة اصل لان التعریف باللام عارض لان الموجود فی الابتداء لفظ رجل ثم زاد علیه اللام فصار الرجل وباقی المعارف محمول علیه فلا یرد ان الضمائر موضوعة للتعریف ابتداء وکذا اسماء الاشارة والموصولات موضوعة ابتداء فکیف تکون المعارف فرع النکرات ونقول ان اصلیة النکرة باعتبار المدلول یعنی ان الاصل فی الاشیاء الابهام والتعریف عارض قوله والغرض وهو مبتدأ قوله متصل بما خبره وقوله وهو تقیید الحدث الخ بیان الغرض ای الغرض من ذکر الحال هو تقیید الحدث ای تقیید الفعل

له ای علی ان المراد من شبه الفعل ما یعمل عمل الفعل ۱۲ مفتی عبد الرحیم

له ای کون ضاحکا حالا من فاعل الصفة فی زید حسن ۱۲ له ای فی بحث الصفة المشبهة ۱۲ له من حیث انہ لیس ان یقال الخ ۱۲ له احتمال ان یکون الظرف عاملا ۱۲ له ای احتمال ان یکون التمنی عاملا ۱۲ له ای احتمال ان التمنی عامل ۱۲ له والظرف فی الدار قائما

المنسوب صاحبها يحصل بها بالنكرة لان الحال قيد للعامل فان قيل هذا منقوض بالخبر اذ الغرض منه الحكم وهو يحصل بالنكرة فلا يجوز تعريف الخبر قلنا هذا القياس قياس مع الفارق لان الحال فضلة والقلة فيها مطلوبة بخلاف الخبر لانه ركن والايضا يلتبس بالصفة فى حال النصب لو كانت الحال معرفة قوله وان يكون اشارة الى حاصل العطف يعنى ان قوله وصاحبها عطف على الضمير المرفوع المستكن فى قوله ان تكون او العطف جائز لوجود الفصل وهو قوله نكرة قوله فى المعنى اى بعد العامل و بعد الغاء قوله جاءنى بقى زيد راكب مبتدأ وخبرا قوله اى ليس اشتراطها جواب سوال وهو ان بين الشرط والغلبة منافاة فكيف يجتمعان فى شئ واحد هو تعريف الصاحب فاجاب الشارح بقوله اى ليس اشتراطها الخ يعنى انهما لا يتوجهان الى شئ واحد بل الشرط يتوجه الى تعريف الصاحب الغلبة تتوجه الى الشرط كقول الفقهاء الوضوء شرط الصلوة غالبا فالشرط يتوجه الى الوضوء والغلبة يتوجه الى الشرط لان التيمم شرط الصلوة ايضا لكن الوضوء شرط غالب كذلك التعريف شرط ذى الحال غالبا لان التخصيص شرط لذى الحال ايضا لكن التعريف شرط غالب قوله اى اكثرها جواب سوال وهو ان الغلبة يستعمل فى الافعال وكلامنا فى الاقوال فاجاب بقوله اى اكثرها يعنى ان المراد من الغلبة الكثرة وهو يستعمل فيها قوله و بيان ذلك جواب سوال وهو انه علم من قول الشارح ان للحال موادا كثيرة فسأل السائل انها ما هى فاجاب بقوله وبيان ذلك قوله نكرة موصوفة قال الفاضل المحشى لو قال مخصوصة موضع موصوفة لكان اولى ليشمل النكرة المضافة نحو جاءنى غلام رجل راكبا قلنا التخصيص يستعمل غالبا فى الصفة فيذهب الذهن من التخصيص الى الصفة فلا فائدة فى ذكر المخصوصة موضع الموصوفة فان قيل فعلى هذا لا يعلم حال النكرة المضافة قلنا انه داخل فى الموصوفة لان الصفة قيد الموصوف وكذلك المضاف اليه قيد المضاف قوله او مغنية غناء المعرفة فقوله غناء منصوب بنزع الخافض اى كغناء المعرفة ثم هو صفة لقوله مغنية باعتبار المتعلق اى او نكرة غير محتاجة الى التعريف كعدم احتياج المعرفة الى التعريف الخ لاستغراقها قوله كل امر حكيم الحكيم هو الامر الذى فيه حكمة معناه استوار کردہ شدہ قوله ان جعلت امرا حالا من كل امر فانه اذا كان حالا من المستتر فى حكيم لا يكون فيه استغراق فلا يكون مما نحن فيه وايضا ان الضمير فيه معرفة وكلامنا فى النكرة المخصصة فلا يكون مما نحن فيه ايضا قوله او واقعة فى حين الاستفهام لان الاستفهام المتكلم يدل على ان المخاطب عالم وايضا المستفهم عنه يشبه النكرة الواقعة فى حين النفى لكونه محسوبة من غير الموجب عند النحويين قوله او بعد الا عطف على قوله فى حين الاستفهام وقوله لقصا للنفى حال من قوله الا وهو اسم لما وقع فى التركيب وايضا انه اذا اريد من الحرف اللفظ يكون اسما فيصلح ان يكون ذا حال فيصح الحال عنه فان قيل ان النكرة فى المثال المذكور ليس بعد الا بل بعد الا هو الحال اجيب عنه ان النسخة الصحيحة قبل الا وقوله بعد سهو من الكاتب واجاب الفاضل المحشى بان قوله ومتقدما عليه

---

[1] فى قوله جاءنى زيد راكبا ١٢ [2] لان الشرط يقتضى وجوب كون ذى الحال معرفة والغلبة تقتضى عدم الوجوب ١٢ مفتى عبد الرحيم
[3] وهو ان قوله اى اكثرها ١٢ [4] اى ليشمل النكرة المخصوصة بالاضافة ١٢ [5] انما قال هذا لان بعضا من المفسرين من جعل ...... قوله امرا حالا من امر فقط هذا لا يطابق للمثال المثل كذا فى الحواشى ١٢ [6] اى لفظ الا الذى وقع فى التركيب ١٢ مفتى عبد الرحيم

الحال محل للتنازع بين الظرف وهو قوله بعد الا وبين قوله اومقدما عليه فان الظرف تقتضى ان يكون قوله الحال
فاعلا له وقوله اومقدما عليه تقتضى ان يكون قوله الحال مفعول ما لم يسم فاعله ولا شك ان الحال ثابت
بعد الا فى المثال المذكور ثم اعترض مولانا عصام عليه حيث قال ان قوله بعد الا ظرف لغو اذ متعلقه
مذكور وهو قوله واقعة والظرف اللغو لا يعمل فى الفاعل فكيف يصح قوله ان الظرف تقتضى ان يكون لفظ
الحال فاعلا له اقول ان عبارة المحشى بحذف المضاف فيكون معنى قوله ان الظرف تقتضى الخ يعنى ان
متعلق الظرف تقتضى ونسبة العمل الى الظرف مجاز او اجيب عن الاعتراض الاول انه انما يرد لو كان قوله بعد
منصوبا مضافا الى الا واذا كان مبنيا على الضم عوض عن المضاف اليه وهو النكرة ويكون قوله الا فاعلا لبعد
فلا يرد شئ واجيب ايضا ان النكرة فى الواقع واقعة بعد الا فى المثال المذكور فان معنى قوله ما جاءنى رجل الا
راكبا هو ما جاءنى رجل لصفة من الصفات الا جاءنى رجل راكبا فان قيل لا يصح مقابلة هذا القسم
مع قوله او مغنية غناء المعرفة لان فى هذا القسم ايضا يكون ذو الحال نكرة مستغرقة لوقوعه فى سياق النفى
قلنا للمقابلة بينهما فى ان ههنا نقض للنفى وليس فى الاول نقض للنفى قوله اومقدما عطف على قوله
نكرة لانه اذا تقدم الحال تخصص به النكرة كما اذا تقدم الخبر على المبتدأ النكرة وايضا اذا تقدم الحال يومن من
الالتباس بالصفة لان الصفة لا يتقدم على الموصوف قوله هو هذا القسم فان قيل المراد من هذا القسم
هو المعرفة فلا يصح قوله ووقوع الحال فى هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة اذ يلزم الاتحاد بين
الشرط والمشروط فيكون معناه ان التعريف شرط للتعريف قلنا لا نسلم ان المراد من هذا القسم هو المعرفة
بل المراد من هذا القسم ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور وهو اعم من المعرفة لان غير هذه الامور كما يتناول
المعرفة كذلك يتناول النكرة المحضة فاشتراط المعرفة لاخراج النكرة المحضة قوله فقولنا غالبا قيد تفريع
على قوله ليس اشتراطها الخ قوله حتى يقال اشارة الى بيان السوال قوله البتة صفة لقوله غالبية قوله ويحتاج
الخ عطف على قوله يقال الخ فيه اشارة الى الرد على السيد السند لانه قال فى حواشى المتوسط ان قوله وصاحبها
معرفة مبتدأ والخبر ثم جملة عطف على قوله وشرطها ان تكون نكرة قوله ويجعل الخ عطف على قوله ويحتاج
او على قوله يقال قوله ان يصرف الكلام عن ظاهره اشارة الى وجه الرد وانما كان هذا خلاف الظاهر لان
الاصل فى العطف ان يكون عطف المفرد على المفرد لان المقصود من العطف اشتراك الشيئين فى الحكم وهو
عطف المفرد على المفرد لان فى عطف الجملة على الجملة الاشتراك فى الثبوت فقط وايضا وجه الظهور قرب المعطوف عليه
قوله وارسلها العراك جواب سوال يرد على قاعدة اشتراط الحال النكرة بان العراك فى قوله وارسلها الخ وقع حالا مع انه معرفة

ك يعنى ان المقابلة بينهما باعتبار ان فى الاول استغراق وفى الثانى نقض النفى فانه ليس فى الاول نقض له فيكونان متقابلين بحسب الحيثية والاعتبار قاله عبد الرحمان ١٢ ك اى بين قوله او بعد الا الخ ١٢ وبين قوله او مغنية ١٢م ك اى فى القسم الثانى وهو بعد الا ١٢م
ك اى القسم الاول وهو قوله او مغنية ١٢م ك فيتخصص به النكرة ١٢م ك اى فى حالة النصب نحو ضربت امرأة راكبة نظرا للتقديم
دفعا وجواكن الى اللباب ١٢م ك وايضا انما كان هذا خلاف الظاهر لان الظاهر ان يكون قوله صاحبها اسما لقوله يكون وقوله
معرفة خبرله موافقا له وشرطها ان يكون نكرة كذا قاله عبد الرحمان ١٢م ك الواو ضمير لها للاتن والنكن لحمار الوحش اى ارسل الحمار الوحشى
الاتن حال كون الاتن معتركة اى متزاحمة ١٢م ك وبان وحدة فى قوله مررت به وحده وقع حالا مع انه معرفة بالاضافة وبان
جهدك فى قولنا فعلت جهدك ١٢ حالا مع انه معرفة بالاضافة ١٢ مفتى عبد الرحيم ١٢

فاجاب المصرح بقوله وارسلها العراك الى قوله متاول قوله ولم يذدها الخ اشارة الى بيان تمام البيت
قوله بقول ارسل قيل الاولى ان يقول قال بالماضى موضع يقول وكذا موضع قوله يصف الاولى ان يقول
وصف بالماضى قلنا ان كل ما يذكر ويعيد على السنة الناس يجوز تعبيره من الماضى بالمضارع ومعنى
التوصيف ان الشاعر وصف الحمار الوحش من حيث انه مودب للاتن ووصف الاتن من حيث انها تا
قوله وكان المراد بالارسال جاب سوال وهو انه لا يصح نسبة الارسال الى الحمار لانه بالفارسية فرستادن
وهو خاصة ذوى العقول فاجاب بقوله وكان المراد بالارسال البعث ثم يرد عليه ان البعث
عبارة عن الحيوة بعد الممات فاجاب بقوله والتخلية يعنى ان البعث لما يراد منه المذكور كذلك
يراد منه الاذهاب كما قال عمر رض للموذن حين افطر الصوم وقال الموذن الشمس حية يا امير المومنين
بعثناك داعيا لا راعيا ثم المراد من الاذهاب هنا لازمه وهو التخلية قوله بين المرسل بفتح السين
قوله اى ارسلها الخ اشارة الى بيان معنى البيت قوله معتركة انما اول العراك به ليصح الحمل قوله مزاحمة
اى متنازعة بعضها مع البعض قوله ثم يرد من العطن وهو موضع حول الحوض لاناخة البعير واستراحته
يعنى يشرب البعير الماء ثم يرجع الى العطن ثم يرد من العطن الى الحوض قوله ليشرب منه اى من الحوض
وكلمة ما فى ما عساه موصولة يراد بها الماء ولكن الظاهر ان يكون ماء بالهمزة والضمير المستتر فى عساه
راجع الى البعير والبارز الى الماء اى قرب البعير الى عدم الشرب لانه شرب الماء اولا على الكمال لكن
دخل بين البعيرين للمسخرة بهما يعنى خوش طبعى ميكنند بايشان قوله ولعل المراد به جواب سوال وهو ان
الدال على هذا التفسير مختص بالبعير فكيف يصح توصيف الاتن به فاجاب عنه الشارح بجوابين
الاول بقوله ولعل المراد به الخ يعنى ان الشارح ذكر المقيد واراد منه المطلق فيكون مجازا مرسلا
والثانى بقوله او المعنى الخ يعنى انه من قبيل تشبيه فعل الاتن بفعل البعير فيكون مجازا مستعارا
قوله ومررت به وحده مصدر وحد يحد وحدا وحدة كوعد يعد قوله فعلته جهدك فقوله فعلته
بصيغة المخاطب قوله انها مصادر انها مفعول مطلق لافعال مقدرة قوله وينفرد وحده ولم يقل
يحد وحده لانه غير مشهور بخلاف ينفرد فانه مشهور فهو مفعول مطلق من غير لفظه والجهد بمعنى
السعى معناه بالفارسية كردى تو اين كار را درحالتى كه سعى ميكردى تو سعى كردنى ثم لما كانت القاعدة ان كل مفعول
مطلق اذا وقع من غير لفظه يصح تاويله بلفظ نفسه فلذا قال الشارح اى انفراده قوله فهذه الجمل
جملة مستانفة وقعت فى جواب لسوال وهو ان السائل سال ما حال هذه الجمل فى التركيب فاجاب
الشارح بقوله فهذه الجمل الخ يعنى انها وقعت حالا والجملة فى حكم النكرة قال مولانا عصام ينبغى
ان يقال وقعت احوالا لا حالا اقول الحال مصدر وهو يقع على القليل والكثير فلا حاجة
الى الجمع قوله اى معتركة وانما زاد المزيد لان مجرده غير مستعمل لان معنى المجرد هو المزاحم
من الجانب الواحد دون الآخر والحال ان الاتن مزاحمة كل واحدة منها مع الآخر
وباب الافتعال قد يكون بمعنى تفاعل نحو اختلف بمعنى تخالف قوله هى فى التقدير نكرة لان الا

لـه هو العس ملاحظة بعضها فى البعض ١٢ لـه ذانها من حيث انها جملة تكون نكرة ١٢ لـه اى ملا يقال وقعت حالا كما قال الشارح مولوى عبد الرحيم القندهارى

واللام فی العراك الذهنی اوللذکرة لانه لم یرد من العراك عراك معلوم ولکن الاضافة فی وحدك وجهدك ذهنیة قوله وهی فی المعنی نکرة لان هذه الاضافة اضافة لفظیة وهی لاتفید تعریفا قوله محضة جواب سوال وهو انه ینقض بنحو جاءنی رجل من بنی تمیم فارسا فان قوله فارسا حال عن رجل وهو نکرة مع انه لایجب تقدیم الحال فیه علی صاحبها فاجاب بقوله محضة یعنی ان المراد من النکرة هو النکرة المحضة وفی هذا المثال النکرة غیر محضة بل نکرة موصوفة بقوله من بنی تمیم ثم یتوهم ان المراد من المحضة مایکون بالنسبة الی بعض افراد التخصیص فدفع بقوله لم تکن فیها شائبة تخصیص قوله بماسوی التقدیم جواب سوال وهو ان ذ الحال اذا کان نکرة محضة ثم قدم الحال علیه فحینئذ لم یکن ذوالحال نکرة محضة بل مخصصة بتقدیم الحال فینبغی ان لایصیر لتقدیم الحال واجبا هنالك فاجاب بقوله بماسوی التقدیم قوله ولم تکن الحال مشترکة بینها وبین معرفته مثل جاءنی رجل وزید راکبین جواب سوال وهو ان ذ الحال فی هذا المثال نکرة محضة مع ان الحال فیه غیر مقدم علی ذی الحال فاجاب بقوله ولم تکن الحال مشترکة الخ ای بین النکرة والمعرفة لان صاحب الحال لما قارنت مع المعرفة لم تکن نکرة محضة قال مولانا عصام لایحتاج الی هذا القید ای قوله ولم تکن الحال مشترکة الخ لان ذ الحال فیه مرکب من المعرفة والنکرة والمرکب من حیث المرکب کما لایکون معرفة لایکون نکرة ایضا لانهما قسمان من الاسم وهو قسم من الکلمة وهی مفردة فبقوله نکرة یخرج ذوالحال المشترك فلاحاجة الی زیادة القید اقول الاشتراك فی الحال لضرورة الاختصار اصله جاءنی رجل وزید راکبا وراکبا ثم جعل مثنی للاختصار فهذ الایدل علی اشتراك ذی الحال فلایکون مرکبا اونقول لیس هذا قید فی المتن بل احتراز عنه بقوله نکرة فهو بیان المخرج بقوله نکرة قوله لتخصص النکرة فان قیل ان الحال امامن الفاعل اومن المفعول وکلاهما مختصان بالحکم المتقدم علیهما وهو الحکم المنسوب الیهما نحو جاءنی رجل قائما فلاحاجة الی تخصیص اخر قلنا ان للحال حکم اخر کما یشعر به قول الشاعر لانهما فی المعنی مبتدأ وخبر فعلم ان الحکم الاول حکم الجملة الفعلیة والثانی حکم الجملة الاسمیة فلا ینفع التخصیص الحاصل بالقیاس الی الحکم الاخر لان الحکمین لایجتمعان فی قصد المتکلم قوله ولئلا تلتبس فان قیل انه اذا التبس بالصفة ینبغی ان یجوز فیه الوجهان ای الحال والصفة کما یجوز الحال والتمیز فی طاب زید فارسا وایضا الالتباس لوکان ممنوعا لوجب تقدیم الحال علیه فی النکرة المخصصة ایضا لتحقق الالتباس حینئذ قلنا عن الاول ان الحال عن النکرة خلاف الاصل فلا یسبق الذهن الیه فیلتبس المقصود بغیره وعن الثانی ان تخصیص النکرة غالبا بالصفة فالصفة بعد الصفة قلیل فلا یلتبس بالحال ثم فی قوله فی المعنی مبتدأ وخبر لظو لان المبتدا اذا کان نکرة انما یجب علیه تقدیم خبر الظرف فیجب ههنا ایضا ان یکون الحال ظرفا فاجاب عنه الفاضل المحشی ان فی الحال معنی الظرف لانه یؤل بالظرف لان معنی قوله جاءنی زید راکبا ای وقت الرکوب ثم اعترض علیه

له ای اذا کان ذوالحال نکرة مخصصة ۱۲م ـه حتی یجب تقدیم الحال علیه مع انها لیست بظرف ۱۲م ـه حاصله ان صاحب الحال م

اذا کان نکرة مخصصة بوصف او اضافة اولیتوقی اوغیر ذلك لایجب تقدیمها فلیطلب بقوله مخصصة ۱۲ ـه یعنی ان هذ الحکم عند الترکیب المشترکة بین المعرفة والنکرة وهذه الحال مشترکة بینهما ۱۲ ـه ای العراك الذهنی ۱۲

مولنا عصام الحال لوکان ظرفا فانما یکون ظرف الزمان فیلزم حمل الزمان علی الجثۃ وھو غیر جائز عندھم فلا یصح ان یقال زید یوم اوزمان اقول عنہ ان الزمان لا یحمل علی جثۃ من حیث ھو بحال ما اذا کان الحمل بالاشتقاق لانہ یصح ان یقال زید فی الیوم فلم لا یجوز ان یکون مبنی جواب المحشی علی ذلک ثم السر فی حصول التخصیص بتقدیم الخبر الظرف دون غیرہ ھو ان من قال فی الدار ینتظر المخاطب الی انہ یذکر بعدہ شئ یصح ان یحکم علیہ بکونہ فی الدار بان یکون فی الدار محکوما بہ وما یذکر بعدہ محکوما علیہ لان الظرف لا یکون الا خبرا فلا یکون مبتدأ فیکون محکوما بہ لا محکوما علیہ فیکون الانتظار ثابتا حینئذ بخلاف ما اذا قیل قائم فانہ لا ینتظر المخاطب الی ان یذکر بعدہ شئ یصح الحکم علیہ بالقیام بان کان القائم محکوما بہ لان القیام لیس بظرف فلا یکون نصا فی کونہ خبرا لانہ یحتمل ان یکون مبتدأ بتقدیر الموصوف فلا یثبت الانتظار فکذلک فی الحال لما کان بمعنی الظرف فیکون مثل الظرف فلا یصح ان یکون محکوما علیہ حتی لا یصح الانتظار وفیہ نظر لانہ جاز ان یکون راکبا ذا الحال المنصوب مثل ضربت راکبا شاعرا ای ضربت من لہ الرکوب حال کونہ شاعرا فلا یکون حینئذ نصا فی کونہ محکوما بہ اللھم الا ان یقال ان ھذا الترکیب مصنوعی غیر مستعمل فی کلامھم فان راکبا لا یقع مفعولا بہ فی ترکیب من التراکیب المستعملۃ بینھم قولہ ثم قدمت فی سائر جواب سوال ظاھر فیہ انہ یلزم حمل الاکثر وھو الرفع والجر علی الاقل وھو النصب اجیب عنہ انہ لا باس بہ الا تری الی حمل نعدُ اعدُ یعدُ علی یعدُ قولہ فیما عدا مثل زید قائما کعمرو قاعدا لانہ لو اخر قائما یلزم الالتباس حیث لا یعلم ان قائما حال عن زید او عن عمرو وان لزم التقدم علی العامل المعنوی فان قیل العامل فی مثل زید قائما کعمرو قاعدا ھو متعلق الجار والمجرور وھو یثبت او ثابت فلا یکون عاملھما معنویا وھو التشبیہ المستفاد من الکاف قلنا ھذا الترکیب یحتمل العاملین فالشارح ذکر ھذا المثال ھھنا باعتبار التشبیہ ولا شک ان الاحتمال کاف فی المثال قولہ قد عرفت الخ جواب سوال وھو ان لم قال ولا یتقدم علی العامل المعنوی بخلاف الظرف فلم یبین العامل المعنوی والظرف فاجاب بقولہ قد عرفت الخ فلا حاجۃ الی البیان ھھنا قولہ فعلی ھذا جواب سوال وان الظرف لا یخلوا ما ان یکون فی العامل المعنوی او فی الفعل او شبہ الفعل فعلی الاول ینبغی ان لا یتقدم الحال علی الظرف وعلی الثانی لا یصح تخصیص الظرف ببیان المخالفۃ لان الحال کما یتقدم علی الظرف کذلک یتقدم علی الفعل وشبھہ فینبغی ان یقال بخلاف الظرف والفعل وشبھہ فاجاب بقولہ فعلی ھذا الخ یعنی انہ داخل فی الفعل او شبھہ وتخصیصہ بالبیان لاجل الخلاف فیہ فان قیل ان الاتفاق فی العامل المعنوی لا یفھم من عبارۃ المصنف وکذا الاختلاف فی العامل الظرف فمن این اخذھما الشارح کذا قال مولنا عصام الدین

تقدیمہ ان الخ
الانتظار ان
عند النصب
الحال الرفع
کونہ غیر مکتوب
والرفع والجر
رفع النصب
الحال یکون
منصوبا ای
نبغی ان لا یتقدم
فیہ اجیب
الظرف المعنوی
۱۲ ابن
فیعلم
الحال
ینبغی عبد الرحیم
عبد الحق
۱۲ ۱۲ ۱۲

لہ فی ھذہ العبارۃ اجمال ان شئت التفصیل فارجع الی حاشیۃ عبد الحکیم ۱۲ کہ لانہ اذا قیل قائما ینتقل المخاطب الی ان یذکر بعدہ شئ یصح ان یحکم علیہ بالقیام لان قائما ایضا نص فی کونہ حالا لوجود معنی الظرفیۃ فیہ فانہ یصح ان یقدر ذا الحال قالہ عبد الرحمن ۱۲ سہ وھو معنی التشبیہ المستفاد من کاف التشبیہ ۱۲ م کہ ای زید قائما ثابت کعمرو قاعدا ۱۲ ھہ بان قال ان الحال لا یتقدم الی قولہ فان فیہ خلافا ۱۲ م مولوی مفتی مولنا محمد عبد الرحیم الفشاوری السرحدی

قلنا اخذهما الشارح من كتب المصرح فان قيل ان قوله بخلاف الظرف حال باعتبار المتعلق من فاعل لا يتقدم اى لا يتقدم الحال على العامل المعنوى حال كونهما متلبسا بخلاف الظرف والحال انما يكون قيدا للعامل فيلزم عدم تقدم الحال على العامل المعنوى مقيدا بمخالفة الظرف مع ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوى مطلقا سواء كان مقيدا بمخالفة الظرف اولا قلنا لا نسلم انه حال بل هو جملة معترضة بتقديم للمبتدأ اى هو متلبس بمخالفة الظرف وان سلم فهو حال مؤكدة اذ كون الظرف مخالفا عن العامل المعنوى ثابت على الدوام عند المصرح والحال المؤكدة ليست قيدا للعامل قوله اى بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا توطية الى الاحتمال الاخر قوله لا يجوزه اصلا اى[1] سواء تقدم المبتدأ اولا قوله بشرط تقدم المبتدأ لانه[2] لما قدم المبتدأ كان الخبر ايضا مقدما وهو الظرف لان مرتبة الخبر فى جنب المبتدأ وان كان[3] لفظا فى موضع اخر قوله فلا يجوز قائما زيد فى الدار للزوم الاضمار قبل الذكر فى قائما وكون المبتدأ عمدة بالنسبة الى الخبر لا الى قائما فلا يرد ان المبتدأ عمدة والاضمار قبل الذكر فى العمدة جائز قوله ويحتمل والحاصل ان الظرف فى التوجيه الاول عامل وفى التوجيه الثانى معمول لكن هذا التوجيه ضعيف فلذا قال الشارح ويحتمل لانه لا يلائم سوق الكلام لانه ذكر بمقابلة المعنوى وهو عامل فينبغى ان يكون الظرف ايضا عاملا قوله ان الحال وان كانت مشابهة جواب سوال وهو ان تخصيص الظرف اذا كان عاملا كما فى التوجيه الاول لاجل الاختلاف فيه كما مر فى قول الشارح واما تخصيص الظرف اذا كان معمولا فلا وجه لذكره فاجاب بقوله ان الحال وان كان الخ يعنى ان تخصيصه لدفع الوهم وهو ان فى الحال معنى الظرف فتوهم انه لا فرق بينهما فى تقديمهما على العامل المعنوى فدفع المصرح هذا الوهم بقوله بخلاف الظرف يعنى ان بينهما فرق فى التقديم قوله لتوسعهم فى الظروف لكثرة دورانها فى كلامهم وايضا ان الظروف تشابه المحارم من حيث ان كل محدث لابد له من الظرف كما ان لكل انسان لابد من المحارم والحال ان المحارم الانسان توسع لانهم يدخلون على الانسان ليلا ونهارا من غير الاذن فكذا الظروف تدخل على الكلمات اولها واخرها قوله هذا اذا لم يكن الظرف جواب سوال وهو ان ماذكر من الاحتمالين مستقيم لو لم يدخل الظرف فى العامل المعنوى ولو دخل فيه فلا يستقيم الاحتمال الاول لانه اذا دخل فيه فلا يصح قوله بخلاف الظرف لانه يلزم التناقض فاجاب بقوله هذا الخ اى ماذكر من الاحتمالين على تقدير ان لا يكون الظرف داخلا فى العامل المعنوى واما اذا كان داخلا فيه فالمراد هو الاحتمال الثانى للزوم التناقض ولو قال المصرح كلمة الا مكان قال الا الظرف لا يلزم التناقض لان فى الاستثناء لا يحكم على المستثنى منه ما لم يذكر المستثنى فلا يلزم التناقض فليتنظر فى كتب الاصول فان قيل لما كان الظرف داخلا فى العامل المعنوى فيكون تقديم

---

[1] لان الظرف ضعيف العمل فيعمل فى المعمول المتاخر لا فى المعمول المتقدم ۱۲م [2] لانه اذا تقدم المبتدأ حصل للظرف قوة بسبب الاعتماد فيعمل فى المعمول المتقدم والمتاخر ۱۲م [3] اى وان كان الخبر موخرا لفظا عن الحال ۱۲م [4] اى لانه اذا كان داخلا فيه لما قال لا يتقدم الحال على العامل المعنوى فلا معنى لقوله بخلاف الظرف بل هو تناقض قاله عبد الرحمان ۱۲م [5] اى الا فى هذا النوع من العامل المعنوى لان التعارف بينهم فى مثل هذا الموضع هو الاستثناء بالا وان صح قوله بخلاف الظرف الخ فى نفس الامر لكنه ليس بمتعارف ۱۲م [6] اى بناء على الاحتمال الثانى ۱۲م

الشئ علی نفس اذا العامل والمعمول الشئ الواحد قلنا[1] للعامل المعنوی افراد فیکون معناہ ان الظرف اذا کان معمولا یتقدم علی لعامل المعنوی الذی ہو غیر الظرف فان قیل ہہنا احتمال ثالث وہو ان معناہ بخلاف ما اذا کان الحال ظرفا فانہ یتقدم علی لعامل المعنوی قلنا[2] ہو مندرج فی الاحتمال الثانی لان الظرف لما کان معمولا فہو اعم من ان یکون حالا او غیرہ قولہ وکما لا یتقدم الحال اشارۃ الی ان قولہ ولا علی المجرور عطف علی قولہ العامل المعنوی لا علی قولہ بخلاف الظرف وانما زاد کاف التشبیہ اشارۃ الی انہ من قبیل عطف المشبہ علی المشبہ بہ اذ منع التقدیم فی المشبہ بہ اتفاقی وفی المشبہ اختلافی فان قیل لما ہو معطوف علی لعامل المعنوی فلا حاجۃ الی ذکر لا النافیۃ لان ذکرہا فی المعطوف مستغنی عنہا ان ذکر لا النافیۃ فی المعطوف لتاکید النفی شائع کما فی قولہم لا رجل فی الدار ولا امرأۃ و کما فی قولہ تعالی غیر المغضوب علیہم ولا الضالین قولہ سواء کان مجرورا الخ فی التعمیم اشارۃ الی ظہور الخلاف قولہ نحو جاءتنی مجردا عن الثیاب ضاربۃ زید فقولہ مجردا حال من زید وہو مجرور بالاضافۃ فلا یجوز ہذا الترکیب ولیس حالا من ضاربۃ لعدم المطابقۃ فی التذکیر والتانیث ولہذا اورد المضاف مؤنثا اذ لو قال ضارب زید بتذکیر المضاف لا یعلم ان قولہ مجردا حال من المضاف او من المضاف الیہ قولہ فلا یتقدم تابعہ ایضا یرد علی ہذا التعلیل ان لا یتقدم راکبا فی جاءنی زید راکبا لانہ تابع للفاعل وتقدم الفاعل ایضا لا یجوز علی الفعل والجواب ان الفاعل من حیث ہو مسند الیہ محلہ قبل الفعل وان اخر لعارض اللبس بالمبتدأ بخلاف المضاف الیہ لان محلہ موخر البتۃ قولہ ونقل عن بعضہم وہو ابن کیسان وابن علی وابن برہان واستدلالہم بقولہ تعالی وما ارسلناک الا کافۃ للناس یعنی وما ارسلناک لنوع من الانواع الا کافۃ للناس ای الا لنوع الناس کافۃ ای جمیعا قولہ فکانہ من تمام الفعل ای من حیث اجزائہ کما ان الہمزۃ فی اجلستہ و الراء فی فرحتہ من اجزائہ فان المجرور بحسب الحقیقۃ لیس مجرورا بل منصوبا قولہ واجاب بعضہم من جانب الجمہور وہو الزجاج بجعل کافۃ حالا ثم یرد علیہ سوال عدم مطابقۃ الحال لذی الحال فاجاب بقولہ والتاء للمبالغۃ فان قیل فعلی ہذا یکون معنی کافۃ ای مانعا والحال فی النبی علیہ الصلوۃ والسلام کما کان مانعا کذلک کان امرا فلا وجہ للحصر قلنا الحصر اضافی ای بالنسبۃ الی السکوت لا حقیقی لما اذا جعلتہ حالا من الناس فان الحصر یکون اضافیا بالنسبۃ الی الملائکۃ لا بالنسبۃ الی الجن فانہ مبعوث الی الثقلین فان قیل لما یکون قیدا للعامل فیلزم منہ ان الکف فی وقت الارسال ولیس کذلک بل الکف بعد الارسال قلنا ہذہ الحال المقدرۃ فان قیل ان التقدیر فی وقت الارسال من النبی علیہ الصلوۃ والسلام لا یحصل ان الارسال وقت البعثۃ

[1] یعنی لا یلزم تقدیم الشئ علی نفسہ لان العامل المعنوی علی قسمین احدہما ظرف والآخر غیر ظرف فالحال لا یتقدم علی لعامل المعنوی الذی ہو غیر الظرف بخلاف الظرف فانہ یتقدم علی لعامل المعنوی الذی ہو غیر الظرف فہہنا تقدیم احد الشیئین علی الآخر لا تقدیم الشئ علی نفسہ ۱۲ [3] لتقدم الحال من ذی الحال المجرور بالاضافۃ ۱۲ [4] بان یقال راکبا جاءنی ۱۲ [5] انہ یتقدم ویجوز ہذا الترکیب ۱۲ [6] الا انہ یجوز تقدیم الفاعل علی الفعل لعارض اللبس ۱۲ [7] انفی

قلنا لا يلزم تقدير الحال من صاحب الحال لجواز ان يكون من المتكلم وهو الله تعالى كما في قوله تعم وادخلوهم خالدين فان تقدير الخلود من الله تعالى لا من اهل الجنة لانهم في البيت قوله وبعضهم بجعلها صفة المصدر وهو الزمخشري قوله اي رسالته كافة اي عامة شاملة قوله وبعضهم بجعلها مصدرا اي مفعولا مطلقا اي تكف كافة ثم يرد عليه ان كافة صيغة اسم الفاعل فاي المصدر بهذا الوزن فاجاب بقوله كالكاذبة والعافية بمعنى الكذب والعفة قوله والكل تكلف وتعسف اشارة الى الاعتراض على المجيبين الذين اجابوا عن جانب الجمهور والى البعض اما كون الاول تكلفا فلان دخول تاء المبالغة في الفاعل غير معلوم الوقوع حتى انكرها البعض في غير فعال وفعول ومفعال الا في بعض صيغ المبالغة لاسم الفاعل فان قيل هذا منقوض بتاء الكافية والشافية فان تاءهما للمبالغة كما قال فاضل المحشي ره في راس الكتاب قلنا الاستشهاد بالكافية والشافية غير سديد لانه يحتمل فيهما التقدير موصوف مؤنث كالفائدة والرسالة كما مر في راس الكتاب من الفاضل المحشي ره واما كون الثاني تكلفا فلاحتياجه الى تقدير الموصوف في الآية واما كون الثالث تكلفا فلان اتيانه مصدرا غير معلوم وايضا لو كان فعله محذوفا يعني من جوعه لان الفعل مع المصدر لا يكون الا حالا ايضا واما كون الثالث تعسفا فلان كافة بمعنى جميعا اذا المعنى ارسلناك الى جميع الناس والتاويلات التي ذكروها لا يطابق هذا المعنى اذ معناها المنع على هذه التاويلات فان قيل ان على القول الثاني تكون كافة بمعنى جميعا كما ترى قلنا لا نسلم ان كافة على القول الثاني بمعنى جميعا بل بمعنى عامة اي رسالة عامة اي شاملة للامر والنهي فلا يتعين عمومه للناس اجيب عن الاصل ان قوله غير تام لان الحرف المتعدي التي هو من تمام الفعل انما هو الباء فقط دون غيرها من الحروف الجارة كما قال مولانا سعد الدين في السعدية في بحث المتعدي وايضا يرد على قولهم انجرار بجب الحقيقة ليس بمجرور ان المجرور بالاضافة اللفظية ايضا ليس بمجرور بحسب الحقيقة اذ هي في حكم الانفصال ولهذا لا يفيد التعريف والتخصيص كما قال الشارح ره في بحث المجرورات قوله وكلما دل على هيئة فيه اشارة الى الرد على الجمهور فانهم شرطوا الى الاشتقاق في الحال ثم يرد عليه ان الهيئة عبارة عن الحركات والسكنات فعلى هذا ينبغي ان يجيء قوم زيد وعمرو حالا لوجود الهيئة فيهما فاجاب بقوله اي صفة ثم يرد عليه ان المتبادر من الصفة ما يكون مشتقا فلا يحصل الرد على الجمهور فاجاب بقوله سواء كان الدال الخ قوله من غير ان يأول الجامد جواب سوال وهو ان المقصود من قوله صح ان يقع حالا الرد على الجمهور وهو لا يحصل بهذا القول لانهم ايضا قائلون بايقاع الجامد حالا ولكن يأولون الجامد بالمشتق فاجاب بقوله من غير ان يأول الخ فان قيل ان الحال الموطئة داخل في الحال الجامد او في الحال المشتق لانه لا يفهم من المتن قلنا قال الفاضل المحشي ره انه داخل في الجامد فيحتاج الى التاويل بالمشتق عند الجمهور والحال الموطئة هي التي يكون الجامد فيها توطية للحال المشتق كما في قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا فقوله قرآنا اسم جامد وقع حالا ظاهرا لكنه توطية للحال الذي هو قوله عربيا وهو مشتق وقال مولانا عصام

له اي دخول تاء المبالغة على الصدر غير معلوم ۱۲ عبد الرحمن سله بين حرف الجر والاضافة ۱۲ سله الذي ذكره الشارح ره ۱۲ مفتی عبد الرحیم

انما داخلة فی المشتق فلا یحتاج الی التاویل عند الجمهور **قوله** وتکلفوا فی تاویل الجامد **جواب سوال** وهو انهم لما شرطوا الاشتقاق فهو منقوض بقولهم هذا بسرا اطیب منه رطبا **فاجاب** بقوله وتکلفوا **قوله** ومع هذا لا ستک اشارة الی لامرین احدهما ان الجامد وان کان جائزا عند المصنف لکن الاولی هو المشتق والآخر اشارة الی منشأ اشتراط الاشتقاق لانهم لما وجدوا اکثر مواد الحال الاشتقاق توهموا انه شرط **قوله** مثل بسرا ورطبا جواب سوال وهو ان المثال ما یکون مضافا الیه لفظ المثل وهو هنا مجموع الترکیب والمجموع لیس بحال وایضا ان المضاف الیه لا یکون الا من الاسماء وهی هنا جملة فاجاب بقوله مثل بسرا ورطبا بفتح الباء فی بسرا وقد یضم **قوله** وهو ما فیه حلاوة صرفة ای مع اللین فلا یرد ان فی التمر ایضا حلاوة **قوله** من ابسر النخل **جواب سوال** وهو ان البسر والمرطب لیسا باسم الفاعل وهو نقیض الفعل ولا یجی من الجامد **فاجاب** بقوله من ابسر النخل ثم یرد علیه ان الیسر من باب الافعال وخواصه کثیرة فهو من ای خاصة فدفع بقوله اذا صار ما علیه بسرا یعنی ان باب الافعال ههنا للصیرورة نحو اغد البعیر ای صار البعیر ذا غدة وتحقیقه فی السعدیة فلینظر فیها وههنا **بحث** وهو ان قوله هذا راجع الی التمر ولما یأول لبسر بالمبسر فهو صفة للنخل بدلیل قولهم ابسر النخل فلا معنی لقوله هذا البسر اطیب منه رطبا اجیب عنه ان هذا راجع الی النخل لکن باعتبار المسامحة ای هذا النخل حال کون ثمرته بسرا **قوله** وتقدم بسرا علی اسم التفضیل جواب سوال ظاهر **قوله** وهذه الحیثیة جواب سوال وهو ان حیثیة کونه منفصلا انما یعتبر بعد اضماره فی اطیب فیجب ان یلی الضمیر الذی فی اطیب **فاجاب** بقوله وهذه الحیثیة الخ **قوله** اقیم المظهر مقامه فی کون وقوع البعد منفصلا بلا فاصلة کما لو وقع بعد اطیب یکون بلا فاصلة فلا یرد ان الضمیر فی اطیب والمظهر مقدم علیه فکیف یقوم المظهر مقامه **قوله** قال الرضی رح اشارة الی تاکید ما قال الشارح **قوله** ومع هذا اشارة الی الاعتراض علی المحققین اے ومع هذا فلا کار باسا لعدم الالتباس وجوابه یعلم من قوله وان لم یسمع الخ لان مسائل النحو بناء علی السمع لا علی الصنع **قوله** فلا تستقیم الاشارة قیل ینبغی ان یکون قوله بسرا من قبیل الحال المقدرة بان یفرض البسریة فی وقت الیبوسة قلنا ان الحال المقدرة ما یکون فی المستقبل فتفرضه فی زمان التکلم مثل خط هذا الثوب قمیصا ومثل فادخلوها خالدین واما ما کان فی الماضی فتفرضه فی زمان التکلم فلا یقال له حال مقدرة اذ لیس له مثال فی کلامهم ولا فی کتب الکتب **قوله** ولانه لا یصح الخ ای کون اسم الاشارة عاملا فیه لیس بصحیح علی وجه الکلیة لانه لا یصح اعماله فیه حیث وقع الخ فلما کان کذلک فلابد ان یکون العامل فیها اطیب اشیر وفی بعض النسخ ولانه یصح بدون حرف النفی وجهه معناه انه یصح اعمال اطیب فیه حیث وقع

سلہ تقریرہ ان اطیب صیغة اسم التفضیل وہو ضعیف العمل لا یعمل فی المعمول المتاخر لا فی المتقدم فلم قدم معمولہ وہو بسرا علیه فاجاب بقوله وتقدم آہ ١٢ م سلہ وہو اسم الاشارة ١٢ مفتی سلہ اے قال الشارح الرضی مع ان الضمیر فی اطیب کالعدم لو قیل زید احسن قائما منه قاعدا فلا اسے باسا مالم یکن مثل ہذا الترکیب مسموعا من العرب لم یجز ان یقال هذا اطیب بسرا منه رطبا قاله عبد الرحمن ١٢ عسہ فان کلا منهما حال سر انهما حالان ١٢ عسہ لے قوله هذا البسر اطیب منه رطبا ١٢ سہ وہو اسم من الکلمة وہی معروفة ١٢ مفتی عبد الرحیم

موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه بان كان اسما جامدا كالقمر فلا بد ان يكون العامل فيه هو الطيب وعلى ما عرفت من اعتبار قيد الكلية بعد قوله ولانه لا يصح الخ لا يرد ما قيل لم لا يجوز ان يكون المراد ان اسم الاشارة عامل فيه في تركيب يكون اسم الاشارة عاملا والا فلا قال مولانا عصام انا لا نسلم ان يكون التركيب المذكور وهو قوله تمرة نخلي بسرا الخ صحيحا بل هو مصنوع اقول وان كان مصنوعا لكن موافق لقواعد النحو فلا ضير فيه لكن فيه تاملا بالنظر الى قول الرضي قوله فيه ان تقع بعمّ ان ليكون قوله تقع بتاويل المصدر فيكون فاعلا لقوله يصح قوله ولكن يجب الخ اشارة الى ان قوله خبرية قيد احترازي لا اتفاقي فان قيل ما للمصنف رح انه تعرض هٰهنا بذكر الخبرية ولم يتعرض بذكرها في بحث الخبر مع انما شرط فيه ايضا قلنا بان هٰهنا ليس شيء يشعر بخبرية الجملة فلذا التعرض بذكر الخبرية هٰهنا واما في تعريف الخبر يكون شيء يشعر بها وهو العنوان حيث قال والخبر قد يكون جملة فان لفظ الخبر يدل على خبرية الجملة قوله محتملة للصدق والكذب اشارة الى تعريف الجملة الخبرية قوله واجرائها عليه اي اثبات الحال عليه قوله ولما كانت الجملة اشارة الى بيان الدليل لاشتراط العائد وهو قوله بالواو والضمير قوله واذا وقعت الجملة هذا شرط وقوله لا بد جزاءه ثم الشرط مع الجزاء جزاء لقوله ولما كانت قوله والجملة الخبرية اما اسمية اشارة الى ان الفاء في قول المص تفصيلية اذ هو يقتضي الاجمال فبين الشارح اجماله قوله اي الجملة الاسمية اشارة الى بيان الموصوف ثم يرد عليه انا لا نسلم ان الجملة الاسمية متلبسة بالواو والضمير لان قولنا زيد قائم جملة اسمية ولا تتلبس بالواو والضمير وايضا يلزم الخروج عن البحث لانه في الحال لا في الجملة الاسمية فاجاب بقوله الحالية قوله لقوة الاسمية اما نفس الاستقلال فظاهر لانها مستقلة من حيث الاجزاء بخلاف الجملة الفعلية فان جزء الفعل منها يقتضي الاسناد الى شيء وهو مناط عدم الاستقلال واما القوة فلان الاسمية لدلالتها على الدوام والاستمرار تأبى عن وقوعها حالا لخروجها عما هو الاصل في الحال وهو الاستقلال وعدم الدوام للثبات فنفس الاستقلال تقتضي نفس الرابط والقوة فيه تقتضي زيادة الربط فان قيل ما السر في ان الخبر اذا وقعت جملة لا بد فيه من العائد وهو احد الامور الاربعة اما الضمير او الالف واللام او وضع المظهر موضع المضمر او كون الخبر مفسرا للمبتدأ واما الصفة والحال اذا وقعت جملة فلا بد ان يكون العائد فيهما هو الضمير فقط في الاول والضمير والواو في الثاني قلنا ان الخبر من ضروريات المبتدأ فله زيادة تعلق بالمبتدأ من غير العائد فاكتفى فيه بادنى رابط وهو احد الامور الاربعة واما الصفة فليس من ضروريات الموصوف فلا بد فيه من رابط قوي وكذا الحال ثم الصفة ليس من الفضلات لعدم تعين علامة الفضلة فيها وهو النصب بل تابع لما قبلها فاكتفى فيها بالضمير وحده بخلاف الحال فانه فضلة فلا بد من زيادة القوة في الرابط وهو الضمير والواو وهٰهنا بحث من وجهين احدهما ان الصلة ايضا من ضروريات الموصول فلها زيادة تعلق بالموصول فينبغي ان يكتفى فيه باحد الامور الاربعة ايضا مع انه لا بد ان يكون العائد فيها الضمير فقط والثاني ان كون الخبر من ضروريات المبتدأ لا يخلو اما ان يكون المبتدأ

ـــــــــــــــ

(١) حيث قال والخبر قد يكون جملة ولم يقل والخبر قد يكون جملة خبرية مع ان المراد هٰهنا ايضا الجملة الخبرية ١٢ (٢) فتناسب ان يكون الرابطة فيها في غاية القوة ١٢ (٣) اي في الصفة اذا وقعت جملة ١٢ (٤) اي في الحال اذا وقعت جملة ١٢ (٥) وهو الضمير ١٢

من حیث الذات ومن حیث کونه مبتدأ فان کان الاول فلا نسلم ان الخبر ضروری لذات المبتدأ وان کان الثانی سلمنا ان الخبر ضروری للمبتدأ من حیث هو مبتدأ لکن یرد علی هذا ان الصفة ایضا ضروریة للموصوف من حیث هو موصوف اجیب عن الاول بان الصلة تشابه الصفة من حیث ان کل واحد منهما قید للاول وعن الثانی باختیار الشق الثانی ای ان الخبر من ضروریات المبتدأ من حیث هو مبتدأ لکن معنی الخبر لا یودی بشئ اخر فلا بد للمبتدأ من الخبر بخلاف الصفة فان معناها یودی بشئ اخر لان معناها تقیید الموصوف بقید وهو یحصل بالحال وعطف البیان والاضافة فلا یکون الصفة من ضروریات الموصوف وان کان الموصوف من حیث هو موصوف قوله نحو جئت وانا راکب الخ المثال الاول لضمیر المتکلم والثانی لضمیر المخاطب والثالث لضمیر الغائب قوله لانها تدل علی الربط من اول الامر فان قیل ان اللام ایضا تدل علی الربط من اول الامر لانها فی الصدر کالواو قلنا بینهما فرق بان الواو فی الاصل للجمع مع السابق فیکون الواو مستندا بالنظر الی السابق قوله کنت نبیا ای عالما بنبوتی من عند الله وادم بین الماء والطین ای والحال ان بدنه العنصری لم یکمل بعد وانما کان نبیا لانه خلق روحه المطهر قبل الموجودات ثم بعث الی ارواح المکلفین بعد خلقها قبل الابدان فبلغ الیهم الحقیقة الاحدیة فامن به من هو اهله ثم ظهر لهم الایمان بعد خلق ابدانهم وفیها اشارة الی ان سائر الانبیاء علیهم السلام لم یکونوا انبیاء قبل ابدانهم العنصریة واعلم ان فی صحة هذا الحدیث مقالا فان المروی عن احمد والبخاری کنت نبیا وادم بین الروح والجسد اللهم الا ان یقال لعله نقل الشارح قدس سره بالمعنی اذ المراد بالروح هو الماء ومن الجسد هو الطین قوله وهذا ای الربط جواب سوال وهو انه منقوض بقوله هو الحق لا شك فیه فان قوله لا شك فیه جملة اسمیة مع انه لا یکون بالواو بل امتنع فیه الواو فاجاب بما تری قوله لا شك فیه هو حال من الضمیر فی قوله الحق وهو الصفة المشبهة قوله لشدة الاتصال بینهما فانهما فی حکم الکلمة الواحدة فلا یجوز دخول الواو التی هی للانفصال بینهما قوله علی ضعف ای علی مذهب ضعیف بقرینة قول الشارح فلا بد من الواو علی الصحیح ای علی المذهب الصحیح قوله فلا یدل علی الربط فی اول الامر وقد عرفت ان الرابط فی الجملة الاسمیة ناسب ان یکون فی غایة القوة فان قیل ان الجملة الاسمیة قد تکون خالیة عن العائد نحو قولهم خرجت زید علی الباب فان قوله زید علی الباب وقع حالا مع عدم الرابط فیه قلنا هو شاذ لا یعبأ قوله کلمته فوه الی فی اعلم ان فم فی الاصل فوه ثم حذف الهاء علی خلاف القیاس فبقی فو ثم ابدل الواو بالمیم لان الواو لا یقبل الحرکة الاعرابیة وانما ابدل بالمیم دون حرف اخر لاتحاد المخرج وهو الشفة ثم اضیف فم الی ضمیر الغائب فاعید المیم الی الاصل وهو الواو لان اعراب اسماء الستة فی حال الاضافة بالحرف فیکون الواو اعرابیا فصار فوه باضافة کلمة فو الی الهاء ثم ان کان قوله فوه الی فی حالا عن الضمیر الغائب فی قوله کلمته یکون العائد هو الهاء فی فوه وان کان حالا من ضمیر المتکلم فی قوله کلمته یکون العائد هو الضمیر المتکلم فی قوله فی الی فیّ قوله لان الجملة الخ جواب سوال وهو ان کلامنا

سله بخلاف الالف واللام ١٢ سله و فی الحدیث الاخر الصحیح وادم بین الماء والطین ١٢ مفتی عبد الرحیم الغشاوری رحمه الله

بقوله

فی الجملۃ والمضارع لیس بجملۃ بل هو قسم من الفعل وهو قسم من الکلمۃ وهی مفردۃ فاجاب بقوله ای الجملۃ الفعلیۃ یعنی ان المراد من المضارع هو المضارع مع الفاعل **قوله** لمشابهته لفظا او معنی اما لفظا فظاهر[1] واما معنی فلوقوعه موقع اسم الفاعل نحو زید قائم وزید یقوم **فان قیل** ان هذا[2] منقوض بقوله تعالی اتأمرون الناس بالبر وتنسون انفسکم فقوله وتنسون مضارع وقع حالا مع انه بالواو **قلنا** لا نسلم ان فی الآیۃ وقع المضارع حالا بل هو بتقدیر المبتدأ تقدیره وانتم تنسون فالحال جملۃ اسمیۃ وان سلم ان المضارع وقع حالا فلا نسلم انه مضارع مثبت بل منفی لانه داخل تحت الاستفهام الانکاری فی قوله اتأمرون الناس لانه تقدیره تأمرون الناس بالبر ولا تنسون انفسکم **قوله** المشتملۃ علی المضارع جواب سوال وهو ان الضمیر فی قوله ماسواهما راجع الی الجملۃ الاسمیۃ والفعلیۃ ولا ثالث هنا فلا یوجد ماسواهما فاجاب بقوله المشتملۃ الخ حاصله انه لیس المراد من الفعلیۃ مطلق الفعلیۃ بل مقید بقوله المشتملۃ علی المضارع المثبت **قوله** من الجمل بیان لماسواهما **قوله** من غیر ضعف الخ جواب سوال وهو انه علی هذا[3] لا یثبت الفرق بین الحال الذی وقع جملۃ اسمیۃ وبین ما وقع جملۃ فعلیۃ فاجاب بقوله من غیر ضعف[4] **قوله** لا المنفی اشارۃ الی ان قید المثبت قید احترازی لانه اذا کان منفیا لا یجب فیه قد ظاهرۃ ولا مضمرۃ لعدم احتیاجه الیها لانه اذا نفی الفعل الماضی استمر ذلک النفی فیشمل زمان العامل بحکم الاستصحاب کما ذکره الشارح بعد خطوط وقیل منع دخول قد علیه لاقتضاء النفی صدر الکلام **قوله** من دخول لفظۃ جواب عن اسولۃ ثلثۃ **احدها** ان قوله لا بد بمعنی یجب والوجوب لا یکون الا فی مقدور المتکلم وقد لیس من مقدوره **والثانی** ان من حرف جر وهو لا یدخل الا علی الاسماء وقد لیس منها فلا یجوز دخول من علی قد **والثالث** انا لا نسلم انه لا بد فی الماضی المثبت من قد لانه لو کان کذلک یلزم تداخل الاقسام لان الماضی من اقسام الفعل وقد من اقسام الحرف فحینئذ صار قسم من اقسام الحرف جزء من اقسام الفعل وهذا باطل **فاجاب** عنها بزیادۃ لفظ الدخول ولا شک ان الدخول من مقدور المتکلم والثانی علی هذا یکون من داخلا علی الدخول وهو اسم ایضا علی هذا القیاس ان یدخل قسم علی قسم ثم یرد علیه ان اضافۃ الدخول الی قد لا یجوز لان المضاف الیه لا یکون الا اسما فاجاب بقوله لفظۃ قد یعنی ان المراد من قد لفظه والحروف اذا ارید منه اللفظ صار علما لما وقع فی الترکیب فیکون اسما **فان قیل** فعلی هذا ینبغی ان یکون قد مجرورا بالاضافۃ اذ هو اسم من الاسماء **قلنا** انه حکایۃ عما وقع فی الترکیب والاصل ان حال المحکی بمنزلۃ حال المحکی عنه الذی وقع فی الترکیب وهو لا یقبل الاعراب فکذا هذا **قوله** المقربۃ اشارۃ الی دلیل وجوب دخول قد علی الماضی حاصله ان کلمۃ قد فی اللغۃ وضعت لان تقرب زمان الماضی الی زمان الحال الذی انت فیه وفی الاصطلاح وضعت لان تقرب زمان الماضی الی زمان صدور الفعل من ذی الحال

[1] وهو لیس الاجلۃ ۱۲ [2] من حیث الحروف والحرکات السکنات ۱۲ [3] ای کون المضارع بالضمیر وحده ۱۲م [4] ای علی تقدیر الاکتفاء بکم هنا ۱۲ [5] یعنی ان بینهما فرق وهو ان فی الجملۃ الاسمیۃ الاکتفاء بالضمیر مع الضعف وههنا بغیر الضعف ۱۲ مفتی عبد الرحیم

زمان العامل اعم من ان یکون صدور الفعل فی الزمان الماضی او الحال وهو المعنی المجازی فقوله التم
لغة اشارة الی ان هذا المعنی حقیقی وقوله تجوزا اشارة الی ان هذا المعنی مجازی لان المعنی الاصطلاحی
مجاز بالنسبة الی المعنی اللغوی **قوله** تجوزا جواب سوال وهو ان قد موضوع لتقریب زمان الحال اللغوی
من زمان الحال وکلامنا فی الحال الاصطلاحی حاصل الجواب انه حقیقة فی الاول ومجاز فی الثانی
من قبیل ذکر الاخص وارادة الاعم لان زمان العامل اعم من ان یکون فی الحال او فی زمان الماضی **قوله**
لان المتبادر الخ جواب سوال وهو ان الحال اذا کان ماضیا والعامل ایضا کان ماضیا فلا حاجة الی
دخول قد مع انك قلت ان زمان صدور الفعل قد یکون ماضیا لکن فی قولنا جاءنی زید قد رکب غلامه
فاجاب بقوله لان المتبادر الخ اذ معنی قوله جاءنی زید امس وقوله قد رکب غلامه ای قبل امس
ای رکوب الغلام کان قبل الامس فکان معنی الحال مقدما علی معنی العامل فلابد من دخول قد لیکون
المراد من زمان الرکوب هو الجزء القریب الی الامس **قوله** فیقارنه ای یقارنه حکما لا المقارنة الحقیقة
قوله فانهم لا یجوزون قد الخ استدلالهم بقوله تعالیٰ جاءوکم حصرت صدورهم **قوله** سواء کانت
الخ اشارة الی ان قوله ظاهرة خبر کان المقدر **قوله** فی اللفظ صفة کاشفة لقوله ظاهرة **قوله** منویة
صفة کاشفة ایضا بقوله مقدرة **قوله** یقولوا جواب سوال ما الوجه للتاویل بیقولوا اجاب بانه حال موطئة
لانه توطیة لحالیة قوله حصرت **قوله** جملة دعائیة یعنی ان قوله حصرت وان کان خبرا لکنه یعنی الام
ای احصر کقولنا غفر الله ای اغفر معناه ضیق صدورهم[1] **قوله** وانما لم یشترط جواب سوال ظاهر[2]
قوله ویجوز حذف العامل سواء کان فعلا او شبهه او معناه مثال الثالث انسان مؤمنا ای هذا انسان
مؤمنا **قوله** فی الحال جواب سوال وهو انه علی هذا یلزم الخروج عن البحث فاجاب بقوله فی الحال **قوله**
ای الشارع جواب سوال وهو ان المسافر هو الذی قطع المسافة فعلی هذا لا فائدة فی قوله راشدا مهدیا
فاجاب بقوله ای الشارع یعنی ان المراد من المسافر من کان فی ابتداء السفر لا فی انتهائه **قوله** او المنتهی
له یعنی ان المراد هو المسافر مجازا باعتبار مایؤل الیه والمراد من السفر ارادة السفر **قوله** راشدا ای تجد[3]
الطریق بنفسه ومهدیا ای تجد الطریق باعتبار الغیر **قوله** راشدا صفة اشارة الی بیان الاعراب **قوله** او
مقالیة ای لفظیة سواء کانت القرینة فی لفظ المتکلم او لفظ المخاطب **قوله** فی بعض الاحوال جواب سوال
وهو انه ینقض بقولنا ان زیدا قائم لانه کلام مؤکد بکلمة ان مع ان العامل فیه مذکور وهو لفظ ان ولا
علی هذا یلزم الخروج عن البحث والیضا ینقض بقوله تعالیٰ شهد الله الی قوله قائما بالقسط فان قوله
قائما حال مؤکدة مع ان عامله مذکور فاجاب بقوله فی بعض الاحوال فلما قدر لفظ الاحوال لا یرد الاول
والثانی ولما قدر لفظ البعض لا یرد الثالث اعنی بقوله شهد الله الآیة فقوله فی بعض الاحوال ای فی
بعض افراد الاحوال المؤکدة لا فی جمیعها وذلك لان الحال المؤکدة علی نوعین احدهما مؤکدة لمضمون

[1] معناه بالفارسیة "تنگ باد دلہا ے آن قوم" ۱۲ م [2] تقریره انه لم یشترط المصرح دخول قد فی الماضی المنفی اجاب بقوله والعلم یشترط ۱۲ م [3] ای وحال کونک تجد الطریق بنفسه او باعتبار الغیر ۱۲ مفتی مولوی عبدالرحیم الفشاوری ۱۲

جملة اسمية والاخر مؤكدة لمضمون جملة فعلية وحذف العامل واجب في الاول دون الثاني فان
قيل لا حاجة الى تقدير لفظ البعض لان الاحتراز عن قوله تعالى شهد الله قائما حاصل بقول المصنف
مقررة لمضمون جملة اسمية والحال في قوله شهد الله جملة فعلية قلنا ان التفصيل بعد الاجمال شائع عندهم
فقول الشارح في بعض الاحوال اجمال وقول المصنف رح مقررة لمضمون جملة اسمية تفصيل له قيل
ان التاكيد على قسمين وقوله عطوفا في قوله زيد ابوك عطوفا ليس بواحد منهما فلا يصح اطلاق المؤكدة
على قوله عطوفا وجوابه سيجئ بعد قوله مطلقا اي سواء كان عامله واجب الحذف او جائز الحذف
فقوله دفع ما توهم ان المراد بالحال المؤكدة ما كان عاملها واجب الحذف فقط بقرينة البحث فدفع بقوله مطلقا
قوله والمنتقلة قيد لا هذا فرق اخر بين المؤكدة والمنتقلة قوله فان العطوفية الفاء لتعليل تطبيق
المثال مع المثل قوله بفتح الهمزة اي على انه المضارع المتكلم من الثلاثي المجرد قوله او ضمها اي على انه
المضارع المتكلم من الثلاثي المزيد قوله من حققت الامر يعني ان المضارع المتكلم من المجرد ماخوذ
من حققت الامر اذا هو يا مني ثم في انضمام لفظ الامر مع قوله حققت اشارة الى بيان المعنى اللغوي لقوله
احقه قوله بمعنى تحققته جواب سوال وهو ان معنى حققت الامر هو الثبوت على اليقين وذلك
يحصل بصيغة المبالغة والمجرد لا يفيد المبالغة فاجاب بقوله بمعنى تحققته يعني ان المجرد بمعنى
باب تفعل وهو يجئ للمبالغة ثم معنى الحق مجردا هو الثبوت على اليقين لا الثبوت فقط فلذا قال الشارح
وصرت منه على يقين اي صرت لاجله على يقين قوله او من احققت الامر هذا بالنظر الى الضم
من ملحقي باب الافعال ثم الاحقاق مزيدا يجئ في اللغة بمعنيين احدهما هو الثبوت على اليقين والثاني
هو الثبوت فقط فاشار الشارح الى الاول بقوله بهذا المعنى بعينه والى الثاني بقوله او بمعنى اثبته قوله اي
تحققت ابوته لكن فيه اشارة الى بيان المعنى المراد بالمثال وهو قوله احقه بعد بيان المعنى اللغوي له وانما
أوّل الاب بالابوة لان الضمير في احقه راجع الى الاب وهو جوهر من الجواهر والمتكلم لا يقدر على
تحققه بل يقدر على تحقق الاعراض فقط والابوة من الاعراض قوله وصرت منه على يقين اشارة
الى تحقق المعنى اللغوي في المعنى المراد وجواب سوال وهو ان تحقق الابوة بالولادة لا يتحقق المتكلم
وايضا ان الابوة وان كان من الاعراض لكن تحقق هذا العرض ليس في وسع المتكلم فاجاب
بقوله وصرت منه على يقين فان قيل ان معنى اليقين هو العلم اي اعلمه عطوفا فيكون عطوفا
مفعول الثاني لعلمت لا الحال فلينظر فيه قوله او اثبتها كذلك فقوله كذلك عبارة عن قوله
وصرت منه على يقين لكن هذا احد معنى باب الافعال وهو الذي اتحد مع المجرد واما المعنى الاخر
وهو الاثبات فقط من غير يقين فلم يذكره الشارح رح اذ لا تعلق له هنا قوله
وقال صاحب المفتاح وهو السكاكي فيه اشارة الى الاعتراض على المصنف رح

سلہ عطف على تحققت ابوته لك اي معنى قول زيد ابوك عطوفا اما تحققت ابوته لك واما اثبتها لك قاله عبد الرحمن ١٢ مفتی عبد الكريم
عه اي لفظي ومعنوي على ما ياتي في بحث التاكيد ١٢ عه اي ذكر قول صاحب المفتاح ١٢ مفتی عبد الرحيم

وانما کان هذا احق التقدیرات لان العطوفة بدون الحیوۃ لایتصور عنہ اجیب ان المتبادر من الحیوۃ التی
کانت قبل الموت والحال ان عطوفیۃ الاب ثابتۃ فی الحیوۃ وبعد الممات ایضا وعبارۃ المفتاح لا
یتناوله وعبارۃ المصنف یتناوله قوله ان یقدر یحیی عطوفا فعلی هذا امضاہ زندگانی میکند زید درحالیکہ مہربان
ست یعنی تازندہ ست مہربانی میکند کذا فی شیخ حاشیۃ عبدالرحمان قوله ای شرط وجوب الخ جواب الخ وهو انه لما کان تقریر
مضمون الجملۃ الاسمیۃ شرطا للحال المؤکدۃ لمضمون الفعلیۃ غیر موجودۃ فعلی هذا لا یصح قول الشارح فی
بعض الاحوال لان المراد من بعض الاحوال لیس الا الحال المؤکدۃ لمضمون الفعلیۃ فاجاب الشارح بقوله
ای وشرط وجوب الخ یعنی ان کون تقریر مضمون الجملۃ الاسمیۃ لیس شرطا لنفس الحال المؤکدۃ بل شرط
لوجوب حذف عاملها فلا یرد ما ذکر قوله ای مؤکدۃ جواب الخ وهو انه یلزم التدافع فی کلام المصنف لانه
قال سابقا ویجیء المؤکدۃ وقال ههنا مقررۃ وایضا ان قوله مقررۃ صیغۃ اسم فاعل من التقریر وهو ما یتصور
بالقلب ویظهر باللسان ولیس للحال قلب ولا لسان فاجاب بقوله مؤکدۃ وانما لم یقل المصنف مؤکدۃ بدل
مقررۃ اشارۃ الی ان المراد من التاکید معناہ اللغوی وهو التقریر فلا یرد ان التاکید علی قسمین لفظی ومعنوی
وهو لیس بواحد منهما قوله لمضمون جملۃ والمراد من المضمون ههنا المدلول الالتزامی لا المدلول التضمنی وذلک لان
اللازم مع قوله زید ابوک هو العطوفیۃ فیکون قوله عطوفا تاکیدا للعطوف المستفاد من قوله زید ابوک کما
فی قولنا لفلان علی الف درهم اعترافا علی ما مر فی المفعول المطلق قوله انا ارسلناک للناس رسولا
فان قوله رسولا یؤکد بعض اجزائها وهو ارسل لا کلها وهو ارسال الله ثم لان کون الشخص رسولا لا یطلب
الا مجرد الارسال لا ارسال الله تعالی قوله فانه لایجب حذفه لان ذلک الجزء عامل فیها فلا حاجۃ الی عامل
قوله اسمیۃ انما اشترط ان یکون قبل الحال المؤکدۃ شیء لیکون مسلک العامل وانما اشترط ان تکون ذلک الجملۃ اسمیۃ
لانه لو کانت فعلیۃ لکان عاملها مذکورا واما القرینۃ علی مطلق العامل فهی نصب قوله عطوفا واما القرینۃ علی
خصوصیۃ قوله احقه فلان لفظ الاب یشعر بالعطف وباثبات العطف له فعلی هذا استغنی عن التصریح بالعامل
وهو قوله احقه قوله ولا بد ههنا اشارۃ الی الاعتراض علی المصنف اجاب عنه مولانا عصام حیث
قال لا احتیاج الی هذا القید لان المتبادر من المضمون فی قوله لمضمون جملۃ اسمیۃ هو المضمون الذی مخصوص
بالجملۃ الاسمیۃ بان لا یکون مضمون الجملۃ فعلیۃ وههنا لیس کذلک لان مضمون قوله الله شاهد لا یکون
مخصوصا بالجملۃ الاسمیۃ بل یوجد فی الجملۃ الفعلیۃ ایضا مثل شهد الله لان مضمون الله شاهدا
شهادۃ الله وهو مضمون شهد الله ایضا اونقول انما لم یذکر هذا القید اکتفاء بالمثال اعنی قوله
زید ابوک وایضا المراد من الاسمیۃ هی الکاملۃ وهی التی لیست فیها شائبۃ من الفعل قوله التمییز
ای ومنها التمییز وهو مصدر میمی بمعنی

له ای علی تقدیر یحیی فی المثال المذکور ۱۲ م ۲ قال عبد العلی المدارسی واما ما قال عبد الرحمن المحشی فی ترجمۃ زندگانی میکند زید درحالی کہ مہربان است یعنی تازندہ ست مہربانی میکند وزعم انه من الحیوۃ فقد غلط غلطا فاحشا وذاک یدل علی قلۃ تدبرہ وتتبعه ۱۲ ۳ ومعنی المثال علی هذا التقدیر زید اب نشست زندگانی میکند ۱۲ م ۴ اشارۃ الی ان قوله التمییز مبتدأ وخبرہ محذوف وهو قوله منها تقریرہ من المنصوبات او من الملحقات التمییز او ان قوله التمییز خبر مبتدأ محذوف وتقدیرہ هذا ایان التمییز ۱۲ ۵ فالاولی ان تقدر یحیی بالنون من حنی یحنی بمعنی مال یمیل ای یمیل الیک عطوفا فعلی هذا عطوفا حال من المستکن فی یحنی الراجع الی الاب ۱۲ مفتی عبد الرحیم ۱۲

[illegible] تقریر مضمون [illegible] فیما [illegible]

اسم الفاعل ای الممیز قوله ای الاسم الذی جواب سوال وهو ان کلمة ما لا یخلوا ما عبارة عن الاسم او عن للسمی فعلی الاول لا یصح قوله یرفع الابهام لان دفع الابهام یکون بالمسمی لا بالاسم وعلی الثانی یلزم الخروج من البحث اذ هو فی الاسماء فاجاب بقوله ای الاسم الذی یعنی ان کلمة ما عبارة عن المسمی فیصح قوله یرفع الابهام لکن بحذف المضاف وهو لفظ الاسم فلا یلزم الخروج من البحث فان قیل لا نسلم انه بحذف المضاف بل هو بحذف الموصوف کما تری قلنا ان الالف واللام فی قوله الاسم سهو کاتب والصحیح اسم الذی الخ بدون اللام اعلم انه قال البعض ان قوله ای الاسم احتراز عن قولنا فعلت ای قتلت فان قتلت یرفع الابهام الوصفی عن فعلت لکنه لیس باسم فلا یکون تمیزا فهذا البعض قد ضیق علی نفسه مع الوسعة اذ قوله ای الاسم وقع فی موضع الجنس وهو للشمول لا للاحتراز لکنه ینقض بقولنا اعجبنی شئ حسن زیدا فان قوله حسن یرفع الابهام عن شئ مع انه لیس بتمیز لانه یکون نکرة وقوله حسن معرفة وکذا ینقض بقولنا زید حسن الوجه بنصب جه فان قوله الوجه یرفع الابهام عن نسبة حسن الی زید مع انه لیس بتمیز کما قال المصنف فی بحث صفة المشبه ان نصب الوجه علی تشبیهه بالمفعول فی المعمول المعرفة وعلی التمییز فی المعمول النکرة اجیب ان المراد من الاسم النکرة والاسم فی مادة النقض معرفة فلا یرد النقض قوله فان المبدل منه فی حکم التنحیة فان قیل اما ان یراد ان کل المبدل منه فی حکم التنحیة او بعضه فان کان الاول فهو ممنوع لان صاحب الکشاف قال ان قوله تعالی صِرَاطَ الَّذِیْنَ اَنْعَمْتَ عَلَیْهِمْ بدل من الصراط المستقیم مع ان المبدل منه لیس فی حکم التنحیة لانه لو ترک فی القراءة فسدت صلوته وان کان الثانی فهو مسلم لکن الدلیل غیر تام کما لا یخفی قلنا المراد هو الاول فان المقصود بالنسبة هو البدل فی الآیة لا المبدل منه لما صرح به القاضی البیضاوی فالمراد من قولهم ان المبدل منه فی حکم التنحیة هو انه فی حکمها من حیث القصد لا من حیث العبارة والکلام واما فساد الصلوة فلوجه آخر وهو ان القراءة یتعلق بنظم القرآن لا بمعناه الا تری انه لو ترک اللفظ الزائد لفسدت صلوته کما لو ترک الکاف من قوله تعالی لَیْسَ کَمِثْلِهٖ شَیْءٌ مع انه لا دخل فی المعنی فان قیل فعلی هذا ینبغی ان لا یجوز القراءة بالفارسی لانه مخل للنظم لان الفارسی معنی القرآن لا نظمه قلنا ان جوازه مختص بالعاجز عن العربی وما نقل عن ابی حنیفة من الجواز للقادر علی العربی ضعیف لصحة رجوعه عنه کما قال المولوی یعقوب رحمه الله تعالی فان قیل لا نسلم... ان المبدل منه فی حکم التنحیة بل هو مقصود بالنسبة والا لا یصح اطلاق البدل علی المبدل لان البدل یقتضی تحقق الاصل قلنا ان معنی قولهم ان المبدل منه لیس مقصودا بالنسبة ای مقصودا اصلیا لا انه لیس بمقصود اصلا فان قیل فعلی هذا لا یصح قول بعض المحشین انه لیس بمقصود اصلا

قلنا معنی

له علی معنی ان هذا الاسم تمیز مراد المتکلم من غیر مراده او بمعنی الممیز باسم المفعول بمعنی ان المتکلم تمیز بعض الجنس من سائر الا ۱۲م التی ترفع الابهام فیکون التمیز بالفتح بحذف الایصال ای الممیز به ۱۲م ـه ای المبدل منه ههنا وهو قوله صراط المستقیم ۱۲م ـه وهو قوله فان المبدل منه الخ لان المراد من المبدل منه فی الدلیل کل المبدل منه لا بعضه کما هو الظاهر ۱۲م ـه والصحیح انه لا تفسد الصلوة بترک کاف کمثله کما فی کتب الفقه ۱۲م ـه ای علی ان القراءة متعلق بنظم القرآن لا بمعناه ۱۲م ـه المولوی شرح الجامی ۱۲م　مفتی عبد الرحیم

عه قوله التمییز ۱۲ عه والمضاف محذوف قوله الذی ۱۲م عه فیکون مضاف ومضاف الیه ۱۲م عه ای الحق قوله ای الاسم الذی ۱۲م عه بل هو المقصود بالنسبة اصالة ۱۲م

قوله اصلاً ای اصلیًا فلا اشکال قوله بل هو ترک مبهم وایراد معین وههنا بحث من وجوه الاول انه لا یصح حمل الترک علی قوله لان الضمیر فیه راجع الی البدل وهو امر لفظی والترک امر معنوی فیلزم حمل المبائن علی المبائن والثانی انه منقوض ببدل الاشتمال مثل سلب زید ثوبه لان زیدا لیس بمبهم بل هو معرفة فکیف یصح قوله بل هو ترک مبهم والثالث ان الاحتراز من البدل مما لیس له وجه لذکر احکام التوابع فیما بعد والرابع ان فی التمیز ایضا ترک مبهم وایراد معین لانه فی المعنی فاعل والمقصود بالنسبة لیس الا هو فلا فرق بین قوله طاب زید نفسا وفی قوله طاب زید اخوک اجیب عن الاول ان الضمیر فی قوله هو راجع الی البدل باعتبار القصد والغرض فی المقصود منه ترک مبهم وایراد معین وعن الثانی انه لیس المراد من المبهم النکرة بل ما هو اعم من النکرة والمجمل فزید وان لم یکن نکرة لکنه مجمل ههنا لانه لا یعلم ان السلب الیه باعتبار ذاته او باعتبار ملابسه فیکون قوله ثوبه تفصیلا له وانما یکون مجملا لازدحام المعانی فیه فان قیل هذا منقوض ببدل الغلط مثل ضربت زیدا الحمار لانه لیس فی قوله زیدا ههنا تنکیر ولا اجمال لان نسبة الضرب الی زید تام کما قال الشارح فی بحث البدل قلنا المراد من البدل بعض اقسامه وعن الثالث ان ذکر الشئ فیما بعد لا ینافی الاحتراز عنه بقید فان الاکتفاء بذکرها بعد جائز لا واجب هذا لا ینافی الاحتراز عنه من غیر الاکتفاء بذکره کما قال الشارح فی تعریف الفاعل هو ما اسند الیه الفعل بالاصالة بقرینة ذکر التوابع فیما بعد وعن الرابع انه لا نسلم ان المقصود بالنسبة هو التمیز لانه لو کان کذلک لکان مرفوعا وما قالوا انه فی المعنی فاعل ممنوع یصح جعله فاعلا وتاویل نوع بنوع اخر لا یخرج الشئ عن حقیقته فان قیل ان تعریف التمیز غیر مانع عن دخول الغیر فیه لانه دخل فیه قوله زید حسن الوجه لصدقه علی الوجه مع انه لیس بتمیز کما ذکره الشارح فی بحث المجرورات حیث قال الوجه فیه بمنزلة التمیز فعلم انه لیس عین التمیز قلنا المراد من کلمة ما هو الاسم المنصوب بقرینة ان التمیز قسم منه و الوجه مجرور فان قیل هذا منقوض من وجهین احدهما ان التمیز قد یکون مجرورا کما قال المصنف رح والخفض اکثر والثانی انه انما یستقیم لو قرء الوجه بالجر ولو قرء بالنصب فلا اجیب عن اصل الاعتراض انه خارج بقوله المستقر لعدم الابهام فی الموضوع له الحسن بل الابهام فیه من حیث انه صفة لزید وبانه خارج بقوله عن ذات لانه یرفع الابهام عن حسن زید وهو وصف او نقول المراد من التمیز هو الاسم المنکر والوجه معرف باللام ولو کان الوجه بغیر اللام لا شک انه من التمیز نکرة لان المقصود وهو البیان یحصل بها لانه لا یمتنع ان یکون احد النکرتین اخص من الاخر فان قیل لما کان المقصود من التمیز هو البیان فهو یحصل بالمعرفة علی الکمال قلنا ان التمیز من الفضلات والعلة فیها مطلوبة کما فی الحال قوله ای الثابت اشارة الی ان قوله المستقر لیس اسم الظرف بل صیغة اسم الفاعل قوله الرافع جواب عن اسولة ثلثة الاول ان هذا التعریف صادق علی قوله جاریة فی قوله عندی عین جاریة فان قوله جاریة یرفع الابهام عن لفظ العین مع انه لا یقول احد بکونه تمیزا والثانی انه صادق علی وصف المبهم

له یعنی ان المراد من الاحتراز عن البدل هو الاحتراز عن بعض اقسامه کما فی جاءنی اخوک زید ١٢م ٢ه فیکون قوله بالاصالة احترازا عن توابع الفاعل ولکن اعتبار هذا القید فی تعریفه بقرینة ذکرها فیما بعد ١٢م ٣ه لان التمیز عندنا لبصریة لا یکون

عله قوله الضمیر فی هو آه ای ضمیرے کہ درہوست ولا یخفی من مطالعة هذا النوع من التحریفات والاغلاط علی الغلطی قلة تدبر المحشی وعدم ممارسته بالفن بالمرة وعدم علمه بالتالیف والتصنیف لکن هو علیه تحفیه کرتمام شی ١٢م ١٢ ...

الرجل فان الرجل صفة لهذا وزال به الابهام عن الموصوف وهو لفظ هذا **والثالث** انه صادق على عطف البيان نحو ابو حفص عمر فان بقوله عمر زال ابهام ابو حفص مع انه ليس بتميز **فاجاب بقوله** الراسخ اي المحكم **ثم يرد عليه** ان للراسخ درجات كثيرة قد يقال على ما فيه غاية الابهام كالمتشابه وهي المقطعات التي تكون اوائل السور نحو الم وحم وق وقد يقال على ابهام المعنى في الموضوع له فلرفع الابهام ولتعين ما هو المراد قال الشارح في المعنى الموضوع له والابهام في لفظ عين ليس في الموضوع له بل باعتبار تعدد الاوضاع لانها مشتركة والمراد من الوضع اعم من ان يكون شخصيا او نوعيا فيتناول المجاز فلا يرد انه ليس في الطل وضع لان المراد منه الموزون مجازا ولا وضع في المجاز **قوله** من حيث انه موضوع له جواب سوال وهو ان الابهام في العين وان كان باعتبار تعدد الاوضاع لكن هو كائن في الموضوع له **فاجاب** بقوله من حيث انه الخ يعني سلمنا ان الابهام كائن في الموضوع له لكن ليس فيه من حيث انه موضوع له بل من حيث تعدد الاوضاع **قوله** فان المستقر جواب سوال ظاهر **قوله** وهو الوضعي اي الراسخ لكن الشارح ذكر المضمر في موضع المفسر **قوله** اما موضوع لمفهوم كلي كما هو مذهب المتقدمين وهو كل مفرد مذكر محسوس يكون مشارا اليه بالاشارة الحسية وانما كان موضوعا لمفهوم كلي لان الافراد غير منضبط **قوله** بشرط استعماله في الجزئيات اي انه لا يستعمل في المفهوم الكلي بل في الجزئيات فقط اذ هي المقصودة **قوله** او لكل جزئي جزئي منه كما هو مذهب المتاخرين اذ الافراد هي المقصودة وهي وان كانت غير منضبطة لكن المفهوم الكلي مرآة لها **قوله** انما نشأ من تعدد الموضوع له كما هو مذهب المتاخرين او المستعمل فيه كما هو مذهب المتقدمين فيكون في عبارته لف ونشر غير مرتب كما ترى **فان قيل** فعلى هذا ينبغي ان لا يصح التميز من اسم الاشارة مع انه يصح كما ان رجلا في حبذا رجلا تميز من ذا وهو اسم الاشارة وكذا يشكل بقولنا ربه رجلا فان رجلا تميز من الضمير في ربه مع ان في الضمائر ايضا الوضع عام والموضوع له خاص فينبغي ان لا يصح التميز عنه بقوله رجلا **نجيب عن الاول** انه لا نسلم ان رجلا تميز عن اسم الاشارة بل هو تميز من نسبة حب الى كلمة ذا **وعن الثاني** ان ضمير ربه مبهم لعدم ذكر المرجع فيشبه الابهام الوضعي **قوله** فان كل واحد من ابي حفص وعمر الخ **فان قيل** المقصود بيان ازالة الابهام من ابي حفص فقط فينبغي ان يذكر ان ابا حفص موضوع لشخص معين بدون ذكر عمرو انه موضوع له **قلنا** انما جمعهما في ذلك تنبيها على ان يكون عطف بيان له على تقدير كون كل واحد منهما موضوعا لشخص واحد **قوله** لكن لما كان عمر اشهر

---

[1] يعني ان المراد من الابهام ما هو الثابت المحكم في المعنى الموضوع له وهذا الابهام ليس من هذه الحيثية بل نشأ من تعدد الموضوع له كما في المثال الاول ومن تعدد الموضوع له او المستعمل فيه على اختلاف المذهبين كما في المثال الثاني او من عدم الاشتهار كما في المثال الثالث فلا يرد كما في الحواشي ۱۲ مفتی [2] تقريره ان لفظ المستقر لا يدل الا على الثبوت المطلق من ان يكون بحسب الوضع او الاستعمال فاذا كان المراد من الثابت الثابت المطلق لم يخرج جارية عن تعريف التميز في نحو رأيت عينا جارية لان قوله جارية يرفع الابهام الثابت بحسب الاستعمال عن قوله عينا فح ايراد المستقر لغو في التعريف اجاب بقوله فان مستقر الخ يعني ان المراد من المستقر ما ذكره الشارح من تفسير المستقر فح يخرج جارية عنه لان العين في الاصل لم يوضع مبهما بل حصل الابهام فيه عند الاستعمال بالنسبة الى المخاطب كذا في الحواشي ۱۲ م [3] اي على ما ذكر من انه لا ابهام في نفس المفهوم الكلي ۱۲ م

جواب سوال وهو انه لما لم يكن فيه ابهام فما الحاجة الى البيان وايضا لما لم يكن فيه ابهام فلا يكون منشاء السوال فلا حاجة الى دفعه فاجاب بقوله لكن الخ قوله عن ذات اى عن جنس قوله لا عن وصف اشارة الى انه قيد احترازى قوله وتحقيق ذلك جواب سوال وهو ان الاحتراز عن النعت حصل بقوله يرفع الابهام فى الموضوع له اذ النعت لا يرفع الابهام الوضعى بل العارضى فذكر قوله عن ذات مستدرك فاجاب بقوله وتحقيق ذلك اى لا نسلم ان النعت لا يرفع الابهام الوضعى بل يرفعه كما ستعلم فى اخر تحقيق الشارح قوله الا من حيث ذاته جواب سوال وهو انه لما لم يكن فيه ابهام لا يصح التميز عنه فاجاب بقوله الا من حيث ذاته ثم يرد عليه ان ذات الرطل معلوم وهو نصف المن فاجاب الشارح عنه بقوله اى جنسه يعنى سلمنا انه معلوم من حيث القدر لكنه غير معلوم من حيث الجنس قوله والا من حيث وصفه عطف على قوله الا من حيث ذاته قوله فيقال رطل بغدادى هذا فى الصفة واما فى الحال فيقال عندى رطل بغداديا قوله لا النعت والحال عطف على قوله فزيتا اى لا يرفعان الابهام عن الذات قوله صفتان للذات اشارة الى بيان الاعراب قوله اشارة جواب سوال وهو ان كلمة او تنافى التعريف وايضا ان كل قيد اذا اخذ فى التعريف لا بد فيه من الاحتراز عما عداه والاحتراز عنه حاصل بما سبق فلا حاجة اليه فاجاب بقوله اشارة الى تقسيم التميز يعنى بانه ليس جزء من التعريف بل هو تقسيم التميز وكلمة او لبيان الاقسام لا للشك قوله فالمذكورة نحو رطل زيتا لما كان بحث قوله مذكورة طويلة فى قول المصنف وكذا البحث قوله او مقدرة ايضا طويلة فى قول المصنف فالحق الشارح بهما على وجه الاختصار فقال فالمذكورة الخ قوله فانه فى قوة الفاء التعليل تطبيق الشارح للمثل وانما كان قوله نفسا تميزا عن شئ مقدر ولم يكن تميزا عن المذكورة لانه لا ابهام فى المذكور لا فى طاب ولا فى زيد وفهم انه يرفع الابهام عن شئ مقدر قوله اى القسم الاول اشارة الى بيان الموصوف لقوله الاول ثم لما كان لفظ الاول من الاسماء اللازمة الاضافة وهى تقتضى المضاف اليه فاشار الشارح الى بيان المضاف اليه بقوله من التميز فالالف واللام فى قوله فالاول بدل من المضاف اليه اى اول التميز وانما زاد كلمة من فى قوله من التميز اشارة الى ان اضافة لفظ اول الى التميز بيانية اذ بينهما عموم وخصوص من وجه قوله وهو ما يرفع الابهام دفع وهم وهو ان المراد بالاول قول المصنف لانه الاول بالنسبة الى قوله عن ذات قوله يرفع اشارة الى بيان متعلق قوله عن مفرد وجعل الشارح كلمة عن صلة للرفع ويحتمل ان يكون كلمة عن للتعليل ايضا او يحتاج الى تقدير قوله يرفع اى الاول من الضمير ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة لاجل مفرد بان يكون المفرد علة لرفع الابهام كالرطل فى قولنا رطل زيتا قوله يعنى به ما يقابل الجملة جواب سوال وهو ان المثال لا يطابق المثل لان المذكور فى المثال لفظ منوان وهو ليس بمفرد فاجاب

له احترز به عن النعت والحال كما قال الشارح رحمة الله عليه ١٢ منه سله فالابهام فيما يوزن بالرطل بانه من جنس العسل او الخل او الزيت او السمن ١٢ قاله عبد الحق ١٢ منه سله فيقال ضعف هذا على مرامه اى لا مرام له ١٢ منه عسه فعلى هذا اضمر المعنى اجاب بقوله وهو ما يرفع ١٢ منه مولوى محمد عبد الرحيم البشاورى

بقوله يعنى الخ حاصله انه ليس المراد بالمفرد ههنا ما يقابل التثنية والجمع بل ما يقابل الجملة اوالمضاف فان قيل فعلى هذا لا يصح جعل قول المص رح وعلى التمرة مثلها زبدا من هذا القبيل اى من قبيل المفرد لانه مضاف قلنا المراد من المضاف ما يكون الابهام فيه من حيث الاضافة والابهام فى المثل ليس من حيث الاضافة بل من حيث الذات لان المثل اذا لم يكن مضافا ففيه ابهام ايضا قوله صفة المفرد اشارة الى بيان الاعراب قوله هو ما يقدر به الخ دفع وهم وهو ان قوله مقدار صيغة آلة من القدرة فعلى هذا لا معنى له فدفع بقوله ما يقدر به الشئ يعنى انه من القدر لا من القدرة ثم للمتوهم ان يتوهم ان قوله يقدر صيغة مضارع مجهول من القدر فعلى هذا لا يدفع به ايضا فدفع بقوله اى يعرف به قدره قوله ويبين فيه اشارة الى ان قوله يعرف من المعرفة لا من التعريف لان البيان يطلق على ظهور ما بخلاف التعريف فانه يختص بما فيه جنس وفصل قوله اى فى غالب للواد اشارة الى ان نصب قوله غالبا باعتبار الظرفية ثم يرد عليه ان لفظ غالبا يستعمل فى الافعال وكلامنا فى الاقوال فاجاب بقوله واكثرها ولفظ الاكثر كما يستعمل فى الافعال كذلك يستعمل فى الاقوال بخلاف الغلبة فانها تختص بالافعال قوله اى رفع الابهام مطلقا جواب سوال وهو ان المفرد المقدار ليس الا ذات مذكورة فيلزم التكرار وظرفية الشئ للنفس فاجاب بقوله اى رفع الابهام اه يعنى ان ههنا ظرفية الاخص للاعم تقديره رفع الابهام عن ذات مذكورة سواء كان فى المفرد المقدار او فى غيره نحو خاتم حديدا قوله يتحقق الخ اى هذا المطلق يتحقق فى ضمن هذا المفرد غالبا قوله متحقق فى ضمن اه جواب سوال وهو ان العدد ليس الا مفرد فيلزم الظرفية للنفس ولا يقال ان المفرد المقدار ليس الا العدد لان المقدار اعم من العدد فاجاب بقوله متحقق فى ضمن

قوله فان الرطل نصف المن دليل على ان الرطل وزنى قوله وكالمقياس وهو ما يقدر به الشئ بالخرص اى بالظن قوله والمراد بالمقادير جواب سوال وهو انه لا ابهام ههنا لا فى الكيل اذ هو الدناء الذى يسع فيه ثمانية ارطال ولا فى الرطل اذ هو عبارة عن نصف المن ولكن الباقى فكيف يعرضها التمييز فاجاب بقوله والمراد بالمقادير اه قوله وانما اقتصر جواب سوال وهو ان المقادير جمعته فلم اقتصر المص رح على امثلة ثلاثة فاجاب بقوله وانما اقتصر الخ فان قيل ان الامثلة اربعة لا انها ثلثة لان العدد ايضا منها قلنا المراد من المفرد المقدار ما هو غير العدد بقرينة احالة تميزه الى باب اسماء العدد قوله مطرح نظره صيغة اسم ظرف اى موضع ثبوت نظره اوموضع طرحه

له يعنى ان ههنا ظرفية الخاص للعام اذ المقدار عام يتناول العدد والوزن والكيل والذراع والمقياس ١٢ ٢ه ولم يذكر مثال المساحة نحو ما فى السماء قدر راحة سحابا ١٢ ٣ه فلم قال الشارح رح انها ثلاثة ١٢

مفتی مولوی محمد عبد الرحیم الفشاوری

نظره او موضع لو نظره قوله مايتم به المفرد الذى هو نائب التميز قوله وكرر بعضها فان قيل لا دخل لما سبق فى التكرار لانه يصح ان يقال قفيزان برا فى موضع منوان سمنا قلنا انما ذكر منوان لشهرته فيما بينهم فان قيل المفرد قد يتم بنفسه ايضا مثل ربه رجلا وقوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا فان رجلا تميز عن الضمير تام بنفسه وكذلك مثلا تميز عن هذا تام بنفسه فلم ترك المصنف بيانه قلنا لما تم ههنا بنفسه فلا حاجة الى بيان مايتم به فلا حاجة الى ذكره قوله ومعنى تمام الاسم جواب سؤال وهو ان معنى ما يتم به الاسم لا يخلو اما ان يراد انه لا يدل على معناه بدون احد هذه الاشياء واما ان يراد منه انه لا يفيد فائدة بدونه فعلى الاول ينبغى ان يكون الاسم التام من الحروف لانها لا تدل على المعنى الا بانضمام الغير وعلى الثانى لا نسلم ان الفائدة توقفت على احد هذه الاشيا لان توقفها على الكلام فاجاب بقوله ومعنى تمام الاسم اه قوله لان المضاف لا يضاف الخ اى بحسب اللفظ فلا يقال غلام زيد عمرو وانما قلنا بحسب اللفظ لانه يضاف بحسب المعنى ثانيا كما فى حب رمانك فان الحب اضيف الى الرمان ثم الى الكاف لانه يقال فيما لم يكن للمخاطب رمان بل حب رمان فقط لكن بحسب اللفظ اضيف الحب الى الرمان والرمان الى الكاف اقول المضاف الى الكاف هو حب رمان لا الحب فقط فان قيل هو يشكل بكل فرد فرد وبكل واحد واحد قلنا انه بتقدير حرف العطف فان قيل فعلى هذا لا توجد المادة لامتناع المضاف ثانيا لان كل مادة وجد المضاف ثانيا نقول انه بتقدير العاطف فليتامل وانما لا يضاف ثانيا لمزوم الفصل بين المضاف والمضاف اليه الثانى بالمضاف اليه الاول وايضا ان الغلام لما كان لزيد فكيف يكون لعمرو فى قولنا غلام زيد عمرو قوله فاذا تم الاسم جواب سوال وهو ان الاسم التام ليس بفعل ولا شبه فعل فكيف ينصب التميز فاجاب بقوله فاذا تم الاسم الخ قوله كما ان للفعل حضرات يقع وانما قال حضر ولم يقل كما ان المفعول بعد تمام اه لئلا ينقض بمثل ضربك زيد قوله وهذه الاشياء جواب سوالين احدهما انه لم اختاروا هذه الاشيا المشابهة الفاعل دون غيرها والثانى ان الالف واللام ايضا متم للاسم بالمعنى الذى مر وهو انه بحالته لا يضاف معها فاجاب بقوله وهذه الاشياء قوله الراقود وهو الدن الكبير او الطويل الاسفل وقيل مكيال معروف لاهل مصر ياخذ اربعة وعشرين صاعا قوله فيفرد اى جاز ان يفرد والضمير راجع الى تميز غير العدد كالضمير فى يجمع بقرينة احالة تميز العدد الى ماسياتى لان هذا الحكم لا يجرى فى العدد فان تميز عشرين مثلا مفرد سواء كان جنسا او لا

له والله اعلم بالمراد من هذا السوال والجواب وان شئت التحقيق والتفصيل فى السوال والجواب فارجع الى حاشية عبد الرحمن فى هذا الموضع ۱۲ ؎ وايضا اجيب ان مقصود المص رح فى بيان المفرد الذى يتم بسبب الغير لا فى مطلق المفرد قاله عبد الرحمن ۱۲ ؎ معناه بالفارسية دانهٔ انار تو ۱۲ مفتی مولوی محمد عبد الرحیم ؎ وهو الواو تقديره كل فرد فرد وكل واحد واحد لان الاسم لا يضاف الى اسمين بدون عاطف قاله عبد الرحمن ۱۲

مولوی مفتی محمد عبد الرحیم الفشاوری السرحدی ہزاران رحمت حق بر کسے باد کہ کاتب را بالحمدی کند یاد

سواء قصد به الانواع اولا قوله وان كان دفع وهم[1] ظاهر فيقال عندي رطل زيتا ورطلان زيتا وارطال زيتا قوله ما يتشابه الخ اشارة الى بيان الجنس اى ليس المراد من الجنس ما هو عند ارباب المعقول وهو كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق فان قيل ان المصادر كلها اجناس وليس فيها تشابه الاجزاء لعدم تحقق الاجزاء فيها قلنا ان قيد ان وجد مراد فيه يعني ان تشابه الاجزاء فيما وجد فيه الاجزاء ثم ههنا امران الجنس واسم الجنس فالاول[2] يطلق على القليل والكثير على سبيل الشمول كالماء والتمر[3] والثاني يطلق على الواحد على سبيل البدل[4] وهذا الفرق عند المقابلة واما عند عدم المقابلة فيصح اطلاق كل واحد منهما على الآخر قوله كالماء والتمر فالماء مثال لما لا يقبل التاء والتمر مثال لما يقبلها والسمن مثال الكيلي والزيت مثال الوزني والضرب مثال الاعراض قوله ما فوق النوع الواحد جواب سوال ظاهر[5] وتحقيق قصد الانواع سيأتي في قوله فيطابق فيما قصد الا اذا كان جنسا الا اذا قصد الانواع قوله وهو ما يتشابه اجزاؤه جواب سوال وهو انه منقوض بقولنا لفلان عندي عدل ثوبا فان الثوب جنس مع انه لا يفرد فاجاب بقوله وهو ما يتشابه اجزاؤه بخلاف الثوب اذ افراده متفاوتة قوله قيل قائله الشارح الهندي قوله للعدد اى المشخص قوله حصص الجنس اى افراد الجنس قوله بالخصوصيات اى بالقيود الكلية نحو حيوان ناطق او حيوان انسان او حيوان فرس او بالقيود الشخصية نحو حيوان شخص او حيوان زيد او عمرو قوله نحو طاب زيد جلستين فان قيل المثال لا يطابق الممثل لان الكلام في التميز الذي يرفع الابهام عن مفرد مقدار والمثال مما كان التميز عن النسبة وايضا لا يكون جلسة اسم جنس لانه اشترط فيه ان يكون مجردا عن التاء وهي موجودة فيها قلنا عن الاول لا نسلم انه مثال بل هو نظير ونقول انما اورد مثال التميز من النسبة ليعلم ان قصد الانواع يكون في التميز عن النسبة ايضا وعن الثاني لا نسلم ان التاء في جلسة فارقة بين الجنس والوحدة بل التاء فيها من اصل الكلمة فلا ينافي كونها اسم جنس قوله اى يورد التميز جواب سوال ظاهر[6] وانما زاد قوله يورد لئلا يفوت معنى للفعل في قوله ويجمع فعبر الشارح عن مصدر يجمع بقوله ما دون الواحد وعبر عن فعلية بقوله يورد وايضا اشارة الى ان الجمعية ليست بمعنى مطلق الامكان بل بمعنى امكان الوقوع قوله جوازا يعني ان هذا معنى مجازي للجمع قوله حيث لم يقصد الواحد جواب سوال وهو ان الجمعية يستقيم فيما اذا اريد من المفرد المقدار الجمعية واما ان اريد منه الواحد فكيف يجمع

---

[1] تقريره ان الاسم التام اذا كان مثنى او مجموعا فينبغي ان يكون التميز مثنى او مجموعا للموافقة بين الاسم التام وبين التميز كما اذا كان بين الاسم التام مفردا يكون التميز مفردا والامر ليس كذلك فاجاب بقوله وان كان ١٢م مفتی [2] اشارة الى الفرق بين اسم الجنس والجنس ١٢ [3] يطلق على القطرة والبحر ١٢م [4] كرجل مثلاً فعلى هذا يكون كل جنس اسم جنس بلا عكس ١٢م [5] تقريره انه يفهم من لفظ الانواع انه اذا قصد النوعين لا يكون التميز مثنى مطابقا للاسم التام مع انه ليس كذلك حاصل الجواب ان المراد بالانواع هو ما فوق النوع الواحد فيشمل المثنى ايضا كذا في الحواشي ١٢ [6] تقريره ان هذا الحكم غير جار فيما اذا قصد المثنى نحو مثنى التميز ولا يجمع حاصل الجواب ان المراد بالجمع الجمع اللفظي وهو ما فوق الواحد فيتناول المثنى ١٢ سه في هذه الاقوال تقديم وتاخير فليتامل فيه ١٢م

نحو عندی عدل ثوبا فان التمیز فیہ لیس بجنس مع انہ لا یجمع فاجاب بقولہ حیث لم یقصد لواحد **قولہ**
ثم ان کان الخ جملۃ مستانفۃ وقعت فی جواب سوال السائل وھو انہ ھل یجوز اضافۃ المفرد المقدار الی
التمیز اولا **فاجاب** بقولہ .. ثم ان کان الخ حاصلہ ان المفرد المقدار ان کان تاما بتنوین او بنون
التثنیۃ جازت اضافتہ الی التمیز وان کان تاما بالاضافۃ او بنون الجمع فلا یجوز اضافتہ **فان قیل**
ان اضافۃ المفرد المقدار لا یخلو اما ان یکون مع التنوین او بدونہ فان کان الاول فکما لا یجوز اضافۃ
المفرد المقدار مع الاضافۃ کذلک لا یجوز مع التنوین وان کان الثانی فکما یجوز الاضافۃ بحذف التنوین
کذلک یجوز بحذف المضاف الیہ فالفرق تحکم **قلنا** ان اضافۃ المفرد المقدار بحذف التنوین لکن
فی النیۃ ثابت وثبوت التنوین فی النیۃ لا یمنع الاضافۃ وثبوت المضاف الیہ فی النیۃ یمنع الاضافۃ
الی شئ اخر لانہ اذا کان غلام زید فکیف یکون غلام عمرو **قولہ** ای المفرد المقدار دفع وھم و
ھو ان الظاھر ان الضمیر فی قولہ ان کان راجع الی التمیز لقرینۃ قولہ یجمع فان الضمیر فیہ راجع
الی التمیز وبقرینۃ قولہ ان کان جنسا فان الضمیر فیہ ایضا راجع الی التمیز فعلی ھذا لا یصح قولہ بتنوین
او بنون التثنیۃ لان الاتمام بہما لا یکون الا للمفرد المقدار لا للتمیز وکذا الاضافۃ لا یکون الا للمفرد
المقدار لا للتمیز فدفع بقولہ ای للمفرد المقدار **قولہ** او المعنی ان وجد التمیز الخ لیس غرض الشارح
من ھذا التقریر ان کلمۃ کان تامۃ لانہ لا دخل لہ فی الجواب بل ھو حاصل المعنی[1] وحاصل الجواب[2]
ان الضمیر فی قولہ ان کان راجع الی التمیز فیکون تقدیر العبارۃ ھکذا ان کان التمیز متلبسا بتنوین المفرد
او بالنون التی للتثنیۃ جازت الاضافۃ **ثم یرد علیہ** ان التنوین للمفرد فکیف تلبس التمیز بتنوینہ
فاجاب بقولہ فانہ لما تم[3] الاسم بہما الخ فالعلاقۃ بین المفرد المقدار والتمیز ھو الاقتضاء ای المقتضی
والمقتضی **قولہ** ای اضافۃ المفرد دفع وھم وھو ان المراد من الاضافۃ اضافۃ التمیز الی المفرد فدفع
بقولہ ای اضافۃ المفرد **ثم یرد علیہ** ان المفرد المقدار والتمیز شئ واحد والاضافۃ یقتضی
المغایرۃ فکیف یصح الاضافۃ **فاجاب** بقولہ اضافۃ بیانیۃ یعنی ان المغایرۃ شرط فی غیر
اضافۃ البیانیۃ **ثم یرد علیہ** ان المفرد المقدار لما تم بالتنوین فکیف یصح اضافتہ الی
التمیز لان التنوین للفصل والاضافۃ للوصل **فاجاب** بقولہ باسقاط التنوین **قولہ** جوازا شائعا
انما قال ھذا لرعایۃ ما یقابلہ وھو الجواز القلیل المستفاد من قول الشارح رح الا بقلۃ **قولہ** کثیرا
اشارۃ الی امرین احدھما جواب سوال وھو ان الشیوع یستعمل فی الافعال وکلامنا فی الاقوال والثانی
دفع وھم وھو ان یتوھم ان المراد بالجواز الشائع ھو الکلیۃ ای القاعدۃ الکلیۃ لا الاکثریۃ
فدفع بقولہ کثیرا ای ھذہ قاعدۃ اکثریۃ **قولہ** الا بقلۃ **دفع وھم** وھو انہ

---

[1] علی طریقۃ تسلیم ان الضمیر فی ان کان راجع الی التمیز ۱۲ [2] لان التمیز لا یکون الا متلبسا بتنوین نفسہ لا بتنوین المفرد المقدار فلما یقتضی
المفرد المقدار التام بالتنوین او بنون التثنیۃ تمیزا فقال ان کان التمیز الخ ۱۲ مفتی عبد الرحیم ط [3] وہذہ الاضافۃ بیانیۃ ۱۲
عہ ای ماذکرہ المصنف بقولہ والا فلا ۱۲ مفتی عبد الرحیم الفناوی

ينتقض بقوله عشرون درهم فاجاب بقوله الا انقلة **قوله** نحو عشري يك وعشري رمضان
فان قيل ان المثال الاول صحيح بانه مضاف الى غير المميز واما المثال الثاني فغير صحيح لان رمضان
يصلح التميز **قلنا** ان الاول مثال للاضافة الى غير المميز قطعا والثاني مثال لغير المميز بالاحتمال والاحتمال
كاف للمثال كما هو للشهود **ثم اعلم** ان احتماله بطريقين اسمهما ما قال الشارح رح **وحاصله**
انه لو كان المراد من رمضان الشهور او يكون بحذف المضاف اي ايام رمضان فكان الاضافة الى المميز
قطعا ولو كان عشرين بحذف المضاف اي يوم عشري رمضان اي روز بستم فكان الاضافة
الى غير المميز لان رمضان لا يصلح ان يكون تميزا اليوم العشرين **وثانيهما** ما قال بعض المحشيين رح
وهو ان رمضان لو كان عبارة عن الشهور او بحذف المضاف وهو الايام كان مضافا الى المميز
ولو كان علما الشخص انسان كان مضافا الى غير المميز **وههنا بحث من وجوه الاول** انه يجب
ان يقال عشري رمضانا بالتنوين لا بد وان كان غير منصرف للعلمية والالف والنون المزيدتين
الا انه قد تقع تميزا لما فيما نحن فيه فيجب تنكيره لوجوب تنكير التميز والثاني ما يرد على الطريق الثاني
وهو انه لا التباس ههنا لان في صورة اضافة عشرين الى التميز يكون رمضان نكرة وفي صورة اضافته
الى غيره يكون معرفة **والثالث** ما يرد على الشارح في تحرير الطريق الاول حيث قال لا يتيلم عند
اضافة عشرين الى رمضان انه اراد عشرين رمضانا واراد اليوم العشرين من رمضان وهو ان الاضافة
في الاول بيانية وفي الثاني بتقدير من لانه قال من رمضان باظهار من فيعلم منه ان يكون الاضافة
زائدة على ثلثة اقسام وهي الاضافة بتقدير من **والرابع** ما يرد على الطريق الاول وهو انه ما الفرق
في عشرين رمضان بين ان يكون عشرين مضافا الى التميز وبين ان يكون مضافا الى غيره فانه
يجوز ان يكون الاضافة في كليهما بيانية والحكم بانه على تقدير الاضافة الى التميز يكون الاضافة
بيانية وعلى تقدير الاضافة الى غيره يكون الاضافة بتقدير من ليس على ما ينبغي فيكون رمضان
تميزا على كلا التقديرين **اجيب عن الاول** انه يجب التنوين فيما تعين للتميز ورمضان
محتمل بين كونه تميزا وغير تميز كما بيّنا فلا يجب تنوينه **وعن الثاني** انه وان لم يكن فيه التباس
من حيث وصف التعريف والتنكير ولكن الالتباس المعتبر عندهم بحسب اللفظ والمعنى وبحسب الكتابة
ايضا وقد وجد فيه الالتباس بهذه الحيثية **وعن الثالث** ان هذا انما يرد لو كان كلمة من
بيانية وهو ههنا للتبعيض **وعن الرابع** ان على تقدير اضافته الى غير المميز لا يصح حمل رمضان
على يوم عشرين لان رمضان لا يحمل على اليوم الواحد لان رمضان علم لثلاثين يوما
فلا يكون الاضافة بيانية بجنسه **فان قيل** ان على تقدير اضافة عشرين الى غير

سله اى احتماله كونه مثالا لغير المميز ١٢ مفتی سله فی قوله واراد اليوم العشرين من رمضان ١٢ مفتی عبد الرحیم
سله اى الاضافة الزائدة ١٢ سله اى بالاضافات الثلاث جميعا ١٢ مفتی عبد الرحیم عفی عنه
سه فانه تام بنون الجمع مع انه مضاف ١٢ م

المميز ايضا لايصح حمل رمضان على عشرين لان ثلاثين لايحمل على عشرين قلنا لانسلم انه لايصح الحمل لان رمضان بحذف المضاف اى ايام رمضان فالتمييز في الحقيقة لفظ الايام ولاشك انه يصح حمل الايام على عشرين او نقول انه على تقدير الاضافة الى المميز يكون رمضان تمييزا عن عشرين لان عشرين مبهم باعتبار الجنس بانه من جنس اليوم او غيره ثم رمضان يرفع الابهام حينئذ بانه من جنس اليوم دون غيره بخلاف اضافته الى غيره فان رمضان لايصلح ان يكون تمييزا لانه لا ابهام في اليوم العشرين فيكون معلوم الجنس فكيف يطلب التمييز قوله اقرب الى الاطراد انما قال اقرب الى الاطراد ولم يقل لاطراد الباب كما هو المشهور بينهم لجواز الاضافة مع القلة فحينئذ لايجوز ان يقال لاطراد الباب على الوجه الكلي فان قيل الظاهر ان يقول ليكون الباب قريبا الى الاطراد لا اقرب اليه لان اقرب صيغة اسم التفضيل وهو يستدعي للمفضل عليه وهو غير ظاهر ههنا ويمكن الجواب بان اسم التفضيل قد يستعمل في اصل معنى الفعل قوله عطف على قوله عن مفرد مقدار فيه مسامحة تقديره عطف على مقدار في عن مفرد مقدار قوله اى الاول اشارة الى حاصل العطف قوله اى ماليس بعد ذلك جواب سوال وهو ان الخاتم من المقدرات لانه مقدر بالاصبع فاجاب بقوله اى ماليس الخ يعني المراد ان كل ماليس بداخل في هذه المقادير الخمسة فهو ليس من المقدرات والخاتم ليس بداخل فيها فان قيل الخاتم داخل في المقياس فلايكون خارجا من هذه الخمسة قلنا المقياس مايعرف به الشيء اي الوزني والكيلي والذراعي بالخرص اى بطريق الظن والخاتم لايعرف به احد هذه الاشياء بالظن بل يعرف به قدر الاصبع وهو ليس بواحد من هذه الاشياء قوله فان الخاتم جواب سوال وهو ان الخاتم معلوم اذ هو يكون بقدر الاصبع والتمييز لايكون الا من المبهم فاجاب بقوله فان الخاتم الخ يعني انه وان كان معلوما من حيث الضيقة والوسعة لكنه مبهم من حيث الجنس بانه من جنس الذهب او الفضة او غيرهما قوله اي خفض التمييز اشارة الى ان اللام بدل من المضاف اليه وانما ابدله من هذا المضاف اليه دون غيره لئلا يلزم الخروج من البحث الذي هو فيه وايضا انما اضاف الى التمييز لئلا يرد الاعتراض وهو انا لانسلم ان الخفض اكثر في الاسماء بل قد يكون الرفع اكثر وتارة يكون النصب اكثر ثم يرد عليه ان الخفض يقتضي الخافض فما ههنا فاجاب بقوله باضافة غير المقدار اليه قوله استعمالا دفع وهم وهو ان المراد بالاكثر الاكثر من حيث المذهب والحال انه لا مذاهب ههنا فدفع بقوله استعمالا ثم المدعى ههنا مركب من جزئين احدهما كون التمييز مخفوضا والآخر كون الخفض اكثر فقول الشارح لحصول الغرض مع

---

[1] فيكون اقرب ههنا يعني القريب ۱۲ [2] اى الالف واللام ۱۲ مفتي [3] وهو التمييز ۱۲ مفتي [4] اى في التمييز ۱۲ مفتي

[5] يعني ان الخافض ههنا الاضافة اى اضافة غير المقدار الى التمييز ۱۲ مفتي عفي عنه [6] يعني ان المراد من الاكثر الاكثر من حيث الاستعمال لا من حيث المذهب ۱۲ مفتي عبد الرحيم رحمه الله عليه

[7] وهو رفع الابهام ۱۲ مفتي عبد الرحيم صاحب ۱۲

الخفة دليل للجزء الاول وقوله والمقصود غير المقدار الخ دليل الجزء الثاني وايضا ههنا المدعى مركب من جزئين اخرين احدهما انه يحتمل ان يكون معنى قوله والخفض اكثر اي خفض غير المقدار اكثر من نصب غير المقدار والاخر انه يحتمل ان يكون معنى قوله والخفض اكثر اي خفض غير المقدار اكثر من خفض المقدار وقوله لحصول الغرض وهو رفع الابهام مع الخفة اي بسقوط التنوين والنون دليل للاحتمال الثاني قوله عن طلب التميز واذا كان قاصرا عن طلبه لم يجئ الى النصب التميز الذي يكون للتنصيص عليه فان التنصيص عليه انما يناسب ما هو طالب التميز قوله لان الاصل في المبهمات المقادير لتوغلها في الابهام فانه لا يختص بجنس دون جنس كعشرين مثلا فان الاجناس للمقدر به غير متناهية بخلاف ما ليس بمقدار نحو خاتم فانه وان كان له اجناس لكن معدودة معلومة نحو فضة وذهب وحديد فاجناسه قليلة فالمقدار اولى بالنصب الذي هو نص على كونه تميزا قوله اي القسم الثاني لما كان قوله الثاني صفة يقتضي الموصوف زاد الشارح قوله اي القسم لبيان الموصوف ثم لما كان قوله الثاني من اسماء لازم الاضافة يقتضي المضاف اليه فزاد قوله من التميز قوله وهو ما يرفع الابهام دفع وهم وهو ان المراد من الثاني ما يكون غير مقدار لانه ثان بالنسبة الى المقدار قد دفع بقوله وهو ما يرفع ثم قوله عن نسبة جار ومجرور يقتضي المتعلق فزاد الشارح رح قوله يرفع قوله كان الظاهر الخ اشارة الى الاعتراض على المصنف اعلم ان في قوله كان الظاهر نسختين احدها ان قوله كان بدون التشديد والاخفاء فيه وثانيهما ان قوله كان بالتشديد فيكون كلمة من كلمات الشك ووجه الشك في الظهور هذا ان جوابه ظاهر وكلما كان جواب الاعتراض ظاهرا فيكون الاعتراض مشكوكا وضعيفا قوله لكن لما كان الابهام الخ اشارة الى الجواب والحاصل ان ثبوت الابهام في الطرف ملزوم وثبوت الابهام في النسبة لازمة وثبوت الملزوم يستلزم ثبوت اللازم وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم فلا يرد انه ينبغي ان يقال ورفعه عن الطرف يستلزم رفعه عن النسبة ليوافق مع قوله لما كان الابهام في الطرف يستلزم الخ فان قيل ان قوله لما كان الابهام في الطرف الخ لا فائدة فيه لانه يكفي ان يقتصر على قوله ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه لان رفع اللازم يستلزم رفع الملزوم قلنا ان ايراده ابلغ واكد في المقصود لان كون الابهام لازما في النسبة ...... انما يظهر من المقدمة الاولى فلذا اورده فان قيل ان كون الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام في النسبة لا نا اذا قلنا عندي رطل زيتا فزيتا يرفع الابهام عن طرف وهو رطل مع انه

ا؎ وھو کون التمیز مخفوضا ۱۲ ۲؎ فانہ وان کان مبہما باعتبار کونہ من جنس الحدید والفضۃ لکن ابہامہ لیس کابہام عشرین فتواصلہ الخ ۱۲ مفتی
۳؎ ای فی طرف النسبۃ ۱۲ ۴؎ ای ذکر قولہ لما کان الابہام الخ ۱۲ ۵؎ والحاصل معترض بان رفع الابہام عن النسبۃ لا یکون مستلزما لرفع الابہام عن طرفیھا فانہ اذا قیل لی رطل ما جہا انما جہا یرفع الابہام فی النسبۃ ولم یرفع الابہام فی الطرف لانا لا نعلم ان الرطل من ای جنس قالہ عبد الرحمن
اجیب عنہ بقولنا ان ما ذکرہ الشارح من الملازمۃ الخ فالجواب عن الاعتراض الذی ذکرہ المحشی رح جواب عن الاعتراض الذی
ذکرہ المصح ۱۲ مولوی مفتی محمد عبد الرحیم الرحیم ای الفشاور

ليس في نسبة عند ي الى لرطرا بهام **قلنا** ان ماذكره الشارح[1] من الملازمة فيما اذا كان الطرف مقدرا

مثل طاب زيد نفسا وفي المثال المذكور الطرف مذكور غير مقدر **ونقول** بارجاعه الى الشرطية اى ان

كان في النسبة ابهام **قوله** قال عن نسبة جزاء لقوله لما كان الخ **قوله** تنبيها على ان جواب سوال وهو ان

لما كان بينهما ملازمة فما ترجيح النسبة على ذات مقدرة **فاجاب** بقوله تنبيها حاصله ان مقابلة

هذا القسم بالقسم الاول باعتبار ان في القسم الاول يكون رفع الابهام عن الذات وفي القسم الثاني

يكون رفع الابهام عن النسبة لا باعتبار عدم ذكر الذات في الثاني وذكرها في الاول لانه قد يكون عدم

ذكرها في الاول ايضا مثل نعم رجلا فان رجلا يرفع الابهام عن مادة مقدرة وهي الضمير في نعم هكذا

قيل **قوله** اى نسبة كائنة اشارة الى ان قوله في جملة صفة للنسبة باعتبار المتعلق **قوله** او ما ضاهاها

اعلم ان كلمة ما موصولة[2] والهاء الثاني ضمير راجع الى الجملة فبقي قوله ها وهو ماض معلوم من باب

المفاعلة اصله ضاهي ثم قلبت الياء الفا[3] فصار ضاها **قوله** اى ما شابهها هذا التفسير غير المشهور بالمشهور

قوله عطف الخ دفع وهم وهو ان قوله ما ضاهاها عطف على نسبة في قوله عن نسبة فعلى هذا

فسد المعنى **قوله** وهو اسم الفاعل اى مع الفاعل لان المشابهة بالجملة لا يكون الا اذا كان اسم الفاعل

مع الفاعل ففي العبارة مسامحة **قوله** الحوض ممتلئ ماء فقوله ماء تميز عن نسبة ممتلئ الى الضمير المستتر

فيه الراجع الى الحوض تقديره امتلاء شئ منسوب الى الحوض وهو الماء وصحة معنى هذا القول يظهر لك

في شرح قوله والاصح ان لا يتقدم على الفعل **قوله** او المصدر نحو يعجبني طيبه ابا **فان قيل**[4] ان اضافة

المصدر الى الضمير لما كان داخلا في شبه الجملة فلا يصح عده من النسبة التي في اضافة في قول المصنف

يعجبني طيبه كما سياتي **قلنا** فيه حيثيتين احدهما الحيثية اللفظية الظاهر وهي الاضافة واخريهما

الحيثية المعنوية وهي الفاعلية لان الضمير فاعل في المعنى لكن في الظاهر مضاف اليه فلما كان كذلك

فيعد من الاضافة باعتبار الاول ويعد من شبه الجملة باعتبار الثاني **قوله** وكذا كل ما فيه معنى الفعل

قال مولانا عصام الدين رح هذه الكلية كاذبة لان اسماء الافعال فيها معنى الفعل وليست بمشابهة للجملة

بل هي عين الجملة فان قوله هيهات زيد بمعنى بعد زيد فهو جملة اقول يمكن ان يقال المراد كل ما فيه معنى

الفعل بطريق الالتزام اى الفعل يكون لازما معه نحو اشير فانه لازم مع لفظ هذا لان الفعل موضوع له

لذلك اللفظ والحالات اسماء الافعال موضوعة لمعنى الفعل **قوله** مثال للجملة جواب سوال ظاهر[5] قوله

---

[1] بقوله لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيهما ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه ١٢ منه [2] اى في قوله ما ضاهاها ١٢

[3] لتحركها وانفتاح ما قبلها ١٢ [4] الاعتراض للفاضل الذى ذكره المحشي رح عبد الرحمن هكذا ان الطيب مصدر مضاف الى الفاعل

فهو اذا كان داخلا في ما يشابه الجملة فلا يصح مقابلته بقوله او في اضافة لان التميز الذى يرفع الابهام عن النسبة التي في الاضافة

لا يكون الا في المصدر المضاف واورد هذا المثال مثالا لها ايضا فاين اورد هذا المثال من جملة ما يشابه الجملة ليس على ما ينبغي ١٢

[5] تقريره ان الغرض من المثال توضيح الممثل وهو يحصل بمثال واحد فلم اورد المصنف رح الامثلة المتعددة حاصل الجواب ان

تعدد الامثلة باعتبار تعدد الممثلات ١٢ ١٢ مولوی مفتی عبد الرحیم سلمہ ربہ الکریم

بالمنتصب عنه فان قيل لا يكون نصب التميز من زيد في طاب زيد نفسا لان الاسم التام انما ينصب اذا
لم يكن في الكلام فعل او وههنا وجد الفعل فكيف يصح اطلاق المنتصب عنه على زيد قلنا كلمة عن بمعنى بعد
اذ هي جاءت اسما كما في قولهم عن يميني اي جانب يميني فلما جاءت اسما يصح استعادتها للاسم وهو كلمة
بعد او نقول ان زيدا وان لم يكن ناصبا حقيقة لكنه ناصب مجازا لان نصب نفسا بسببه لانه لو لم يكن زيد
يكون نفسا مرفوعا لانه فاعل طاب قوله وحيث لا فرق دفع وهم وهو ان في المثال الاول يكون التميز
خاصا بالمنتصب عنه وفي الثاني يصلح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه فيتوهم ان في كل جملة يكون التميز
خاصا بالمنتصب عنه وفيما يشبه الجملة يصلح ان يكون له ولمتعلقه فدفع بقوله وحيث لا فرق الخ وانما لم يكن
بينهما فرق لان كل واحد منهما يرفع الابهام عن نسبة ثم قوله وحيث لا فرق الخ دليل لقوله فهذان للثالث
الخ فيكون محمولا على القلب قوله فكانه قال طاب زيد اشارة الى بيان قوله اربعة امثلة يعني ان نفسا
وابا كان مقدما على قوله زيد طيب ابا لكن في التقدير مؤخر فيكون محمولا على القلب فيكون تقديره
طاب زيد وزيد طيب نفسا وابا فكان الفعل وشبهه تنازعا في نفسا وابا فان قيل ما الوجه للشارح انه
ذكر الامثلة الاربعة على حدة ثم عطف قوله ابوة ودارا وعلما على نفسا وابا والاصل ان يقول فهذان للثالث
في قوة عشرة امثلة بان عطف ابوة ودارا وعلما على ابا والحال ان ابا مقدر لبعد كل واحد فكذا هذه
الاشياء مقدر بعد كل واحد من الجملة وما شابهها فيكون لكل واحد من الجملة وشبه الجملة خمسة امثلة فالمجموع
عشرة امثلة قلت انما ذكر الامثلة الاربعة على حدة لاجل ان كل واحد من الجملة وشبهها يقتضي تميزا واحدا
واحد اليتيم به فذكر الشارح مع كل واحد منهما واحدا واحدا ثم لما صلح كل واحد من التميزين ان يكون تميز الاخر
اي تميز الجملة وشبهها وبالعكس فذكر الشارح كل واحد من المثالين بعد الجملة وشبهها لئلا يتوهم الاختصاص
ثم قول المصنف رح ابوة ودارا وعلما ان عطف على نفسا ففيه توهم الاختصاص بالجملة وان عطف على ابا ففيه
توهم الاختصاص بشبهها فلدفع هذه الاختصاص قال الشارح رح عطف على نفسا وابا اي انه عطف عليهما
ثم يرد عليه ان العطف عليهما لا يصح اذ لو عطف على نفسا فهو مذكور بعد الجملة وليس ابا مذكورا معه ولو
عطف على ابا فهو مذكور بعد شبهها وليس نفسا مذكورا معه فكيف يصح العطف عليهما فاجاب الشارح بقوله
بحسب المعنى يعني ان نفسا مذكور معه معنى فيكون العطف عليهما معنى اي ليس كل واحد منهما مذكورا لفظا
بل احدهما مذكور لفظا والاخر معنى قوله فهو ناظر اي قول المص رح ناظر او المص رح ناظر و قوله فهو بحسب الحقيقة
الخ راجع الى المص رح فقط قوله فالنفس عين الخ جواب سوال وهو انه ما السر في ايراد الامثلة الخمسة
لكل واحد منهما مع ان المثال الواحد يكفي لكل واحد منهما كما في الايضاح فاجاب بقوله فالنفس الخ يعني ان
لكثرة الامثلة باعتبار كثرة اقسام التميز ثم معنى العين هو القائم بالذات و معنى العرض هو القائم بالغير
كالابوة فانها قائمة بالاب ومعنى الاضافي هو ان يكون تعلقه بالقياس الى الغير كالابوة فان تعقلها
بالنسبة الى النبوة والاب عين لانه ذات لكنه اضافي لان تعلقه بالنسبة الى الابن قوله عطف على قوله في جملة جواب

---

۱ لانه کمیا لا تقول عطف علی قوله ابا ۱۲ مفتی ۲ یعنی ان ضمیر سواء لما راجع الی قول المصنف او الی المصنف رح ۱۲ مولوی مفتی

سوال وھوان کلمۃ او ھھنا للعطف وھو یقتضی المعطوف علیہ[1] فاجاب بقولہ عطف علی الخ **قولہ**
نفسا **جواب سوال** وھوانہ ما الوجہ للمصؒ انہ غیر الاسلوب عن السابق لانہ ذکر نفسا فی السابق ولم یذکر
ھھنا والمخالفۃ اذا وقعت فی کلام العمدۃ لابد لہ من النکتۃ **فاجاب** بقولہ نفسا یعنی ان نفسا مقدر
ھھنا فلیس فی کلامہ مخالفۃ فلا حاجۃ الی النکتۃ ثم یرد علیہ انہ ما للمصؒ انہ لم یذکرھا[2] واکتفی بتقدیرھا و
ایضا ینبغی ان[3] لا یذکر غیرھا نحو ابا وابوۃ وجارا وعلما واکتفی بتقدیرھا **فاجاب** بقولہ وترکہ ای لفظ التمیز[4]
فالشھرۃ قرینۃ علیھا واما قال الشارحؒ ترکہ بتذکیر الضمیر مع ان النفس مؤنث علی لانہ مؤنث سماعی ویجوز
فیہ تذکیر الضمیر وتانیثہ کما قال مولوی یعقوبؒ فی راس باب القیاس فی شرح قول المصؒ مثل النعل بالنعل ان
النعل مؤنث سماعی یجوز فیہ الوجہان **قولہ** لما اورد ھذہ الامثلۃ ای لما اورد ھذہ الامثلۃ ای لاجل انھا غیر
ظاھرۃ فی التمیزات اورد ھا علی وفق ما سبق ای کما اوردھا سابقا **قولہ** وزاد علیہ **قولہ جواب سوال** وھوان
ذکر ھذہ الامثلۃ لما کان علی وفق ما سبق فلم زاد المصؒ قولہ وللہ درہ فارسا اذ ھو لم یکن فیما سبق **فاجاب**
بقولہ وزاد علیہ قولہ اشارۃ الی ان التمیز قد یکون صفۃ مشتقۃ **لا یقال** ان الاشارۃ الیھا مما لا یحتاج الیہ لان
کون التمیز صفۃ مشتقۃ یظھر من قولہ وانکان صفۃ الخ **لانا نقول** نعم لکن لما کان مراد المصؒ من تکثیر الامثلۃ
بیان کثرۃ انواع التمیز فی ضمن الامثلۃ فلذا قال للہ درہ فارسا للاشارۃ المذکورۃ **قولہ** تمیز المفرد وھو الضمیر
فی قولہ درہ **ثم یرد** علی صاحب المفصل ان الضمائر اعرف المعارف لا ابھام فیھا فکیف یصح التمیز عن الضمیر
فاجاب الشؒ یعنی بقولہ علی ان یکون الضمیر فیہ مبھما وھو الذی لا یکون مرجعہ مذکورا **قولہ** کالضمیر فی ربہ رجلا فان ضمیر ربہ
نکرۃ مبھم لان رب لا تدخل الا علی النکرۃ فعلم ان الضمیر فی ربہ مبھم **قولہ** اراد ای اراد المصؒ **قولہ** والدر فی
الاصل الخ **جواب سوال** وھوان الدر ھو اللبن واللبن للمذکر بل المؤنث والحال ان الضمیر فی درہ مذکر
راجع الی المذکر **فاجاب** بقولہ والدر فی الاصل الخ یعنی لیس المراد منہ ھھنا اللبن بل المراد منہ الخیر المطلق
من قبیل ذکر الاخص وارادۃ الاعم **قولہ** اسم الفاعل اشارۃ الی بیان کون فارسا صفۃ مشتقۃ کما قال سابقا
ثم اسم الفاعل یقتضی المبدا فبین بقولہ من الفراسۃ **قولہ** بالفتح فائدۃ ھذا القید یظھر لک **قولہ**
من التفرس ای الحاذق مطلقا **اعلم** ان الفراسۃ مصدر المجرد والتفرس مصدر المزید والاسلوب
بینھم ان یقولوا ان المزید من وادی المجرد لا العکس الا ان التفرس لما کان مشہورا فی الحذاقۃ فی معرفۃ الامر
فلذا جعلہ مشتقا منہ **قولہ** بعد ما لم یکن نصا فی المنتصب عنہ **جواب سوال** وھوان ھذہ القاعدۃ منقوضۃ
علی نفسا فی طاب زید نفسا فانہ یصح جعلہ تمیزا لما انتصب عنہ مع انہ لا یجوز ان یکون تمیزا لہ والمتعلق بہ ھو
تمیز لہ فقط فلا یترتب الجزاء علی الشرط **فاجاب** بقولہ بعد ما لم یکن نصا فی المنتصب عنہ ای بعنیر ما

[1] ای کلمۃ نفسا ۱۲ م [2] ای فلم لا یذکرھا ینبغی الخ ۱۲ [3] فالمناسب ان یقول ترکہا ۱۲ م [4] ای تذکیر الضمیر وتانیثہ ۱۲ [5] ای علی ما سیاتی ۱۲ [6] ای الضمیر المبھم ۱۲ [7] اعترض علیہ بان ضمیر الغائب کلہ معرفۃ اجیب عنہ بان المراد بہ غیر ضمیر ربہ رجلا قالہ عبد الرحمن ۱۲ [8] اومن قبیل ذکر الملزوم وارادۃ اللازم ۱۲ مفتی عبد الرحیم [9] ای قولہ بالفتح ۱۲ [10] ای بقولہ واما الفراسۃ بالکسر فمن التفرس ۱۲ [11] وھو قولہ جاز ان یکون لہ وللمتعلقہ ۱۲ مفتی عبد الرحیم ۱۲

لم یکن نصا فی المنتصب عنہ اعلم ان الشارح لو اراد من قولہ یصح ہو الامکان العام المقید بجانب الوجود فح لا یترتب الجزاء علی الشرط ولو اراد من الامکان ہو الامکان الخاص لا یحتاج الی ھذا التکلیف ای قولہ بعد ما لم یکن الخ فیکون معنی قولہ یصح حینئذ انہ لم یکن وجود التمیز عن المنتصب عنہ ضروریا ولا عدم التمیز عنہ ضروریا فحینئذ یصح الجزاء اقول انما لم یحمل الشارح قولہ یصح علی الامکان الخاص لیکون کلتا الشرطیتین علی وتیرة واحدة اذ الامکان الخاص لا یجری فی الشرطیۃ الثانیۃ اعنی والا فہو لمتعلقہ فلما لم یجر فی الثانیۃ لم یتعرض الی الامکان الخاص فی الشرطیۃ الاولی ایضا واجاب الشارح الہندی رح عن ھذہ الشبہۃ[1] بان نفسا لما یصح ان یکون للمنتصب عنہ بان یکون معناہ طاب زید من حیث انہ نفس من النفوس صح ان یکون لمتعلقہ بان یکون معناہ طاب زید من حیث انہ لہ نفس تعلقت بہ لکن فیہ نظر[2] لان للنفس ثلثۃ معان احدھا ذات الشیء وثانیہا القوة المدرکۃ و ثالثہا القوة الحیوانیۃ والنقض لیس الا بالمعنی الاول[3] ولا شک انہ غیر صالح للمتعلق وایضا جواب الشارح الہندی مستقیم فی ھذا المثال ولو ابدل المثال فلا یخفی کفی زید رجلا الا ان یقال انہ خارج عن ھذا الحکم لانہ فی حکم تمیز الصفۃ کما بینہ بقولہ وان کان صفۃ کانت لہ الخ لان معناہ ہو الکامل فی الرجولیۃ و الکامل صفۃ مشتقۃ قولہ لا صفۃ اشارة الی ان المراد من الاسم ہہنا ما یقابل الصفۃ لا ما یقابل الفعل والحرف قولہ والمراد یجعل لہ دفع وہم وہو ان المراد بجعلہ لہ ان یکون مرادفا لہ فلا یصح جعل قولہ ابا مثالا لہ لانہ لیس مرادف زید لانہ عبارة عن اتحاد المفہوم بین الشیئین ولا اتحاد فی المفہوم بین الاب و زید فدفع بقولہ والمراد الخ قولہ والتعبیر عنہ لما کان للاطلاق معان ثلاثۃ احدھا انہ یجیء بمعنی الاباحۃ کما قال صاحب الحسامی رح ان قولہ تعالی فانکحوا ما طاب لکم الایۃ ظاہر فی الاطلاق والاباحۃ وثانیہا انہ یجیء بمعنی رفع القید کما قالوا طلقت الدابۃ اذا خلی من الرباط وثالثہا انہ یجیء بمعنی التعبیر عن الشیء کما ہو المشہور فدفع الابہام ولتعیین ما ہو المراد قال الشارح والتعبیر عنہ قولہ تارة جواب سوالین احدھما ان کلمۃ الواو للجمع فیکون معناہ جاز ان یکون لہما معا والمعیۃ باطلۃ ثانیہما ان فی قولہ طاب زید ابا یلزم قیام العرض بمحلین وہو الابوة فاجاب بقولہ تارة یعنی ان کلمۃ الواو بمعنی او قولہ بان یکون تمیزا جواب سوال وہو ان الجزاء وہو قولہ جاز ان یکون لہ ولمتعلقہ

---

[1] ثم قال الشارح المذکور ان ھذا الجواب حسن بدیع ۱۲ رحمن [2] ای فی جواب الشارح الہندی رح ۱۲ مفتی [3] وہو ان یکون المتعلق المنتصب عنہ وانما قلنا ان النقض لیس الا بالمعنی الاول لان کون نفسا فی طاب زید نفسا تمیزا خاصا لما انتصب عنہ لا یکون الا بان لا یکون تمیزا عن المتعلق وانما یکون نفسا تمیزا عن المتعلق اذا ارید من النفس القوة المدرکۃ او القوة الحیوانیۃ واراده احد المعنیین من النفس خلاف ما فرض لانہ فرض ان نفسا تمیز خاص لما انتصب عنہ کذا فی حاشیۃ عبد الرحمن ۱۲ مفتی

[4] اذ لو کان المراد ہو الاسم المقابل لما فی نحو ابا خارج الاسم المقابل للصفۃ فیہ مع ان التمیز الذی ہو صفۃ لا یصدق علیہ ۱۲ رحمن رح [5] ای علی تقدیر کون الواو للجمع ۱۲

مولوی مفتی عبد الرحیم عفی عنہ

ہزاران رحمت حق برکسی باد کہ کاتب را بالحمدے کند یاد

لا يترتب على الشرط لانه يفيد عين ما يفيده الشرط لو امراً يغايره فاجاب بقوله بما يكون الخ حاصل الجواب ان الشرط بلحاظ الاطلاق والتعبير والجزاء بلحاظ التميز ورفع الابهام فان قيل ان التميز في القسم الثاني منه لا يرفع الابهام عن المنتصب عنه بل يرفع الابهام عن النسبة في الجملة قلنا فيه مسامحة والمراد انه يرفع الابهام عن نسبة الفعل الى ما انتصب عنه قوله وذلك بحسب القرائن جملة مستانفة وقعت في جواب السائل وهو ان جعله تميزا لاحدهما في ارادة المتكلم فكيف يعلم المخاطب به فاجاب بقوله وذلك الخ يعني ان الاطلاق على احدهما بحسب القرائن والاحوال ؂ فالقرائن بيان الاحوال فالعبارة محمولة على القلب اذ الاخص يكون بيانا للاعم او انه خطأ من الكاتب فالقرينة مثلا اذا قيل ان زيدا ابا حسنا هو قرينة على ان ابا في طاب زيد ابا تميز عن زيد و اذا قيل ان لزيد ابا حسنا هو قرينة على ان ابا فيه تميز عن متعلقه قوله والا فهو لمتعلقه قال مولانا عصام الدين لا فائدة في قول المصنف والا فهو لمتعلقه كما ترى اقول فيه فائدة باعتبار القيد المذكور وهو قوله بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه قوله بعد ما لم يكن نصا جواب سوال وهو ان المستثنى منه ههنا شيئان احدهما ما يصح جعله لما انتصب عنه والاخر لم يكن نصا في المنتصب عنه فيكون تقديره والا اي وان لم يصح جعله لما انتصب عنه وكان نصا في المنتصب عنه واذا كان نصا في المنتصب عنه فكيف لم يصح جعله لما انتصب عنه وكيف يكون لمتعلقه فاجاب بقوله بعد ما لم يكن نصا فالحاصل ان المستثنى منه ههنا شيء واحد وهو المذكور في المتن قوله خاصة جواب سوال وهو ان في السابق ايضا التميز للمتعلق فاجاب بقوله خاصة قوله فان هذه الاسماء الفاء لتعليل تطبيق المثال مع الممثل قوله اي فيما جاز ان يكون جواب سوال وهو انه فات المطابقة بين الراجع والمرجع لان المرجع امور ثلثة احدها هو الذي نص في المنتصب عنه وثانيها الذي هو محتمل لهما وثالثها الذي هو المتعلق خاصة و الضمير للتثنية فاجاب بقوله اي فيما جاز الخ قوله من وحدة التميز وتثنيته كلمة من بيانية فان قيل ينبغي ان يفسر كلمتها بالمنتصب عنه والمتعلق لانهما المذكوران سابقا قلنا ان المصنف لما جعلهما ظرفا علم ان مفعول القصد فيهما شيء اخر والضمير في يطابق راجع الى المتكلم وقوله فيهما متعلق بالقصد تقديره بتقديم ما قصد على قوله فيهما فيطابق المتكلم التميز ما قصد فيهما فالمتكلم فاعل لقوله فيطابق والتميز مفعوله الاول وقوله ما قصد مفعوله ؂ الثاني وقوله فيهما ظرف لقصد المفعولين فلا يكون المنتصب عنه والمتعلق مفعول القصد قوله سواء كان اي الوحدة والاثنينية والجمعية قوله لموافقة ما انتصب عنه وهو زيد وزيدان

له تقديره وذلك بحسب الاحوال والقرائن ۱۲ مفتي عبد الرحيم عفي عنه له اي التميز الذي الخ ۱۲ له يعني ان في المرجع ثبت امور ثلثة والمرجع مخل المطابقة ۱۲ مولوي مفتي محمد عبد الرحيم الجوهري ؂

الٰہی رحم کن کا کو دگانیم ؂ بجوں دل بجگر یا بود گانیم ؂

وزيدان قوله اولمعنى فى نفسه الضمير فى نفسه اما راجع الى المنتصب او الى المتكلم او الى الكلام قوله اذا اردت ابا وجدا له جواب سوال وهو انه ليس لشخص واحد الا بوين فاجاب بقوله اذا اردت الخ قوله اذا اردت ابا واجدا اماله والمراد بالاجداد ما فوق الواحد قوله فطى كل من التقديرين وهما كانت للموافقة لما انتصب ولمعنى كان فى نفسه قوله يقع على القليل الخ اشارة الى انه ليس المراد من الجنس اعم من الجنس واسم الجنس بل المراد هو الجنس فقط قوله بالتميز الذى جواب سوال وهو انه يلزم الخروج من المبحث لانه فى التميز لا فى قصد الانواع فاجاب بقوله بالتميز قوله من حيث امتيازاتها النوعية جواب سوال وهو ان قصد الانواع متحقق فى طاب زيد علما انه جنس وفيه لابد من قصد الانواع ليصح اطلاق الجنس عليه لانه عبارة عما تحته انواع مع انه لا يثنى التميز فيه ولا يجمع فاجاب بقوله من حيث الخ يعنى ان المراد بالتميز دلالته على ان فى كل شخص نوع على حدة من العلم فيجوز تثنيته وجمعه ليدل على ان فى كل شخص علم الخ قوله ان متعلق الطيب وهو العلم قوله من كل من الزيدين الخ متعلق بقوله متعلق قوله نوع آخر ان قوله فان صيغة النوع لا تقيد ذلك المعنى اى امتيازاتها النوعية وانما تقيد الامتياز الشخصى اى امتياز الجنس المعين وهو العلم من الاجناس الاخر وهى النباتات والحيوانات قوله مشتقة جواب سوال وهو ان الصفة ما كان قائما بالغير فلا يصح التمثيل بقوله فارسا فانه ذات مع الوصف فاجاب بقوله مشتقة يعنى ان المراد من الصفة الاسم المشتق قوله او مأولة بها جواب سوال وهو انه منقوض برجلاً فى كفى زيد رجلاً لانه ليس بمشتق قوله والصفة اشارة الى بيان المرجع لضمير كانت قوله صفة له اشارة الى بيان المتعلق بقوله له ثم المتعلق مع المتعلق خبر لقوله كانت فان قيل فعلى هذا يلزم الاتحاد بين الاسم والخبر وهذا لا يجوز قلنا ان الاسم صفة مطلقة والخبر صفة مقيدة بقوله فيكونان متغايران فان قيل لما كان الخبر مقيداً بقوله له فعلى هذا يلزم حمل الاخص على الاعم وهذا غير جائز بخلاف العكس بان يحمل الاعم على الاخص فانه جائز كما مر فى صدر الكتاب قلنا ان الصفة التى فى جانب الاسم ما كانت مطلقة بالنظر البادى لكنه اخص فى الواقع لان المراد من هذه الصفة هى الصفة المذكورة بان تكون مشتقة والمراد من التى فى جانب الخبر هى صفة مطلقة فى اللفظ يعنى سواء كانت مشتقة اولا قوله والمذكور اولى الخ وايضا ان فى الصفة ضمير راجع الى الموصوف فلولم

له يحتمل كل من العطفين ونحوه آه ١٢ له ووزن العدد ... ١٢

له حاصل الجواب ان قصد الانواع وان كان متحققا فى طاب زيد علما لكن لا على سبيل الامتياز الذى ينبغى فيه التميز ولا يجمع وههنا قصد الامتياز فقد يثنى و يجمع كما فى الحواشى ١٢ ٢ه وقوله متعلق الطيب ١٢ مفتى عبد الرحيم ١٢

له فاجاب بقوله او مأولة بها ١٢ يعنى ان كونه مشتقة اعم من ان يكون صريحا او تأويلا فرجلا وان لم يكن مشتقا صريحا لكنه مشتق تأويلا فيكون التقدير كفى زيد كاملا فى الرجولية ١٢

مولوى مفتى محمد عبد الرحيم الفشاورى السرحدى رحمه الله تعالى

یکن الموصوف مذکورا یلزم الاضمار قبل الذکر وذا غیر جائز قوله ولا یحتمل ان یکون والذی
ای لایحتمل ذلک مع ملاحظة الاولویة لما لا یحتمل ان یکون زیدا فی ضربت زیدا فاعلا مع ملاحظة
المفعولیة ویحتمل ان یکون قوله یحتمل علی صیغة المجهول ای لایعمل بهذا الاحتمال مع ملاحظة
الاولویة فلا یرد ان قوله اولی یدل علی جواز کون الصفة لمتعلقه وقوله لا یحتمل یدل علی عدمه
فبینهما منافات قوله تحابا فان قیل ان ابا ایضا یحتمل الحال اذ کل مادل علی هیئة صح
ان تقع حالا والاب یدل علی الهیئة فما وجه تخصیص هذا النوع بجهة الحالیة دون الاول
وهو الاسم قلنا ان احتمال الحالیة فی الصفة فی کل الافراد بخلاف النوع الاول قوله الواو بمعنی
مع جواب سوال وهو ان قوله وطبقه لایخلو اما عطف علی اسم کانت او علی خبرها فعلی
الاول فات المطابقة لان قوله کانت مونث والطبق مذکر وعلی الثانی لا یصح الحمل علی اسم کان
لان الطبق نسبة والصفة طرف النسبة فاجاب عنه بجوابین احدهما بقوله الواو بمعنی مع
یعنی ان الواو لیس للعطف بل الواو واو مفعول معه وثانیهما بقوله والطبق مصدر الخ یعنی انه عطف
علی خبر کانت لکن الطبق مصدر بمعنی المطابقة فیصح الحمل قوله بمعنی المطابقة جواب سوال وهو ان
الطبق مصدر المجرد ومجرد هذا الباب غیر مستعمل لانه یدل علی الموافقة من احد الطرفین دون
الاخر والحال انه اذا وافق احد الطرفین وافق الطرف الاخر ایضا والموافقة من الجانبین لا یکون
بالمجرد فاجاب بقوله بمعنی المطابقة یعنی ان المجرد ههنا بمعنی للمزید قوله ای کانت الصفة
جواب سوال وهو ان الطبق مصدر مضاف الی الضمیر وهو لا یضاف الا الی الفاعل او الی المفعول
فسأل السائل انه من ای قبیل فاجاب بقوله ای کانت الصفة الخ یعنی ان ههنا یحتمل کلوا حد
منهما قوله والواو للعطف الواو بمعنی الفاء یعنی اذا کان المصدر بمعنی اسم الفاعل فیکون الواو
للعطف ولیس للمفعول معه فالواو للعطف ۱۲ قوله ای کانت صفة له ومطابقة ایاه اشارة
الی بیان کون المصدر بمعنی اسم الفاعل وایضا اشارة الی بیان اقامة المعطوف مقام المعطوف
علیه فقوله له فی قول الشارح صفة له سهو من الکاتب لان غرض الشارح اقامة المعطوف
مقام المعطوف علیه وترک المعطوف علیه قوله والمراد بالمطابقة جواب سوال وهو ان التمیز
لا یکون الا نکرة والمنتصب قد یکون معرفة فکیف یکون متفقا معه فاجاب بقوله والمراد
الخ یعنی ان المراد من المطابقة المطابقة فی الامور المذکورة دون التعریف والتنکیر ای اتفاق
الصفة لما انتصب عنه فی هذه الامور قوله ای الصفة بیان لمرجع الضمیر فی قوله واحتملت
قوله المذکورة جواب سوال وهو انه یلزم الخروج من البحث
لانه فی التمیز لا فی الحال وایضا انه کیف یحتمل الصفة الحال لان بینهما فرقا بینا
فلا یکون فی احدهما احتمال الاخر

سه لزم حمل مثل الوصف علی الذات ۱۲ سه حتی یرد الاعتراض ۱۲ سه فی قوله والواو للعطف ۱۲ سه فی قوله وطبقه ۱۲

فاجاب بقوله المذكورة اى المراد ان الصفة التى تصلح تميزا احتملت الحال فلا يلزم الخروج من البحث وكذا لا يرد السوال الثانى ايضا قوله لكن زيادة من الخ جواب سوال وهو انه لما استقام المعنى على الحال فلم نسب المص رح لفظ الاحتمال الى الحال وحكم بالتميز على القطع واليقين فاجاب بقوله لكن زيادة من الخ يعنى ان كلمة من فيها اى فى الصفة يويد التميز قوله عز من قائل اصله عزّ قائلا بتشديد الزاء اى غلب قوله لان من تزاد فى التميز الا كلمة من وضع لبيان الذات والتميز ايضا وضع لبيان الذات قوله لا حال الفروسية اى لا يكون المقصود مدح شئ اخر بالفروسية فى حال الفروسية قوله اذا كان اسما تاما الخ جواب سوالين احدهما انه لا يصح عطف قوله والاصح ان لا يتقدم على الفعل على قوله ولا يتقدم على عامله لانه يلزم العطف على النفس لان الفعل ليس الا عاملا والثانى انه يلزم التدافع فى كلام المصنف لانه علم من قوله ولا يتقدم الخ ان عدم التقدم اتفاقى ويعلم من قوله والاصح الخ انه خلافى فاجاب بقوله اذا كان اسما تاما يعنى ان المراد من العامل ليس مطلق العامل بل المراد منه هو العامل الجامد فبينهما مغايرة قوله لان عامله حينئذ اسم جامد الخ ولذا لا يجوز الفصل بينه وبين التميز فى السعة وايضا ان التميز لبيان المبهم فلابد ان يذكر المبهم اولا ثم التميز ليتمكن فى النفس فلو عكس اختل المقصود قوله اى اصح المذاهب اشارة الى ان اللام بدل عن المضاف اليه قوله على ما هو عامل فيه جواب سوال وهو انا لا نسلم ان التميز لا يتقدم على الفعل لانه منقوض بقولنا رطل زيتا اى مندى فاجاب بقوله على ما هو عامل فيه يعنى ان المراد من الفعل هو الفعل الذى يكون عاملا فى التميز لا انه لا يتقدم على مطلق الفعل وانما قال على ما هو عامل فيه من الفعل الخ ...... ولم يقل على الفعل العامل ليكون عبارة المصنف على وفق عبارة الفصحاء لانهم يفضلون بعد الابهام قوله الصريح الخ جواب سوال وهو ان التميز كما لا يتقدم على الفعل كذا لا يتقدم على شبه الفعل كاسم الفعل فلا وجه لتخصيص الفعل فاجاب بقوله الصريح او الغير الصريح قوله فاعلا للفعل نفسه او فاعلا له اذا جعلته الخ انما جعله جواب سوال وهو ان فاعلية التميز منقوض بقوله تعالى فجرنا الارض عيونا وبقوله امتلأ الاناء ماء اذ فاعلية التميز غير مستقيم فيهما فاجاب بقوله فاعلا للفعل نفسه الخ يعنى المراد كون التميز فاعلا اعم من ان يكون فاعلا لنفس الفعل او بجعل الفعل لازما او متعديا قوله اى طاب ابوه وانما يكون تقديره كذلك اذا كان قوله ابا تميزا عن متعلق زيد واما اذا كان تميزا عن نفس زيد يكون تقديره طاب ابو عمرو وهو زيد لكن لما كان التميز عن المتعلق بعيدا اذ الاصل ان يكون التميز من المنتصب عنه اذ هو المذكور تعرض الى بيان المتعلق ليذهب الذهن اليه اولا اى طاب ابوه اى ابو زيد قوله اى ملأته الماء لانه لا يمتلئ الماء من الاناء بل يمتلئ الاناء منه

ـــــــــــــــــــــــــــــــ

له حتى يرد انه منقوض ۱۲م سه فعلى هذا دخل فيه شبه الفعل ۱۲م مفتى مولوى عبد الرحيم رح

قولہ فکذا اما ھو بمعنی الفاعل لا یخفی علم انہ لو صح ھذا یلزم عدم جواز قولہ زید ضرب لانہ مبتدأ وفیہ معنی الفاعل اذ الضمیر فی ضرب فاعل والاسناد الی ضمیر شیئ اسناد الیہ فی الحقیقۃ فتامل فیہ قولہ وہٰہنا بحث ای ھھنا قاعدۃ لطیفۃ اشارۃ الی الجواب الثانی عن شبہۃ فَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا وَامْتَلَأَ الْإِنَاءُ مَاءً والجواب الاول منقول من النجاۃ وھذا الجواب من الشارح قدس اللہ سرہ قولہ الی بعض متعلقات الاناء وھو الارض لو کان ذلک الاسناد علی سبیل المجاز لان اسناد الامتلاء حقیقۃ الی الاناء لا الی الماء قولہ وقدرہ ای فرضہ عطف علی قصدہ والحاصل ان اسناد الفعل الی الفاعل الحقیقی غیر لازم الا تری ان اھل السنۃ والجماعۃ ینسبون الانبات الی الربیع فی قولھم انبت الربیع البقل مع ان المنبت الحقیقی ھو اللہ تعالی قولہ بعینہ مثل قولک ربح زید تجارۃ اشارۃ الی بیان النظیر قولہ وبھذا ایندفع ای بما ذکر فی قولہ وھھنا بحث لان لفظ ھذا من الاشارۃ القریبۃ ولو اشار الی الاول لجاز ایضا لان اسماء الاشارۃ یستعمل بعضھا فی مقام الاخر ویجوز ان یرجع الی کلیھما بتاویل کل واحد منھما قولہ خلافا للمازنی الخ فان قیل ان المراد بالفعل فی قولہ والاصح ان لا یتقدم علی الفعل لا یخلو اما الفعل الصریح فقط او الاعم منہ ومن غیرہ فعلی الاول خرج عنہ اسم الفاعل والمفعول مع ان التمیز یتقدم علیھما ایضا عندھما وعلی الثانی دخل فیہ الصفۃ المشبھۃ واسم التفضیل والمصدر وما فیہ معنی الفعل مع انہ لا یتقدم التمیز علی کل واحد منھما عندھما کذا قال عصام الدین اقول المراد ھو الفعل الصریح واما اسم الفاعل والمفعول فداخل فیہ باعتبار العلۃ لان تقدیم التمیز علی الفعل لاجل قوۃ الفعل فی العمل وھی موجودۃ فی اسم الفاعل والمفعول واما غیرھا فضعیف فی العمل فان قیل للمصدر ایضا قوی العمل فلم عدہ الشارح مع غیر الصریح قلنا ان المصدر فی قوۃ ان مع الفعل فان الضرب فی قوۃ ان یضرب ولا یتقدم ما فی حیز ان علی ان قولہ ومتمسکھما ای دلیلھما والاستفھام فی اتھجر للانکار ای اتترک وقولہ سلمی فاعلۃ تھجر وھی اسم محبوبۃ والالف فیھا للتانیث وقولہ ما کاد بمعنی ما قرب والواو فیہ للحال قولہ علی تقدیر تانیث الضمیر متعلق بقولہ ومتمسکھما قولہ فانہ ح یکون جواب سوال وھو انا سلمنا ان الضمیر فی تطیب مونث لکن الضمیر فی کاد مذکر فکیف یرجع الی سلمی فاجاب بقولہ فانہ حینئذ یکون قولہ فلا تمسک ای علی تقدیر تذکیر الضمیر فی تطیب فلا تمسک بہ لعدم تقدم التمیز علی العامل حینئذ لان العامل ح ھو کاد والحبیب فاعل وھو مقدم ح والحاصل ان نفسا یحتمل ان یکون تمیزا عن نسبۃ کاد الیہ علی تقدیر تذکیر الضمیر فی تطیب ویحتمل ان یکون تمیزا عن نسبۃ تطیب الیھا علی تقدیر تانیث الضمیر فی تطیب فلا تمسک بہ

لہ ای فی ان التمیز فاعل اذا جعلتہ متعدیا ۱۲م سلہ اشارۃ الی الاعتراض ۱۲م سلہ اجیب لا نسلم کونہ فی معنی الفاعل لان کلما ھو فاعل بحسب الحقیقۃ فھو فاعل بحسب اللفظ ایضا کعکسہ کذا قال عبد الرحمن ۱۲م سلہ ای ما ذکرہ ولا من التعمیم من کونہ فاعلا للفعل بنفسہ او فاعلا لہ اذا جعلتہ لازما واذا جعلتہ لازما او متعدیا ۱۲م ۵ ای وفی قولہ وما کاد ۱۲م سلہ فح مجازا فیکون

حینئذ لانه انما یکون تمسکا اذا کان نفسا نصا فی کونها تمیزا عن نسبة تطیب الیها والیضا یمکن ان یقال المراد بعدم تقدیم التمیز علی العامل کما هو المذاهب الاصح فی غیر ضرورة الشعر والتقدام فی الشعر لضرورة قوله وما قیل الخ کلمة ما مبتدأ وقوله فکلف خبره القائل هو الشارح الهندی ذکر هذا الاحتمال لاجل دفع للمازنی والمبرد ولقائل ان یقول علی تقدیر تذکیر الضمیر فی تطیب ایضا یحتمل ان یکون راجعا الی سلمی بتاویل الشخص لانها شخص من الاشخاص لانقول بان وجه تخصیص ما ذکرنا تانیث الضمیر لا بتذکیره ان النفس مذکورة فی العبارة بخلاف الشخص فانه غیر مذکور فیها قوله اذ المعنی وما کادت هذا بیان حاصل المعنی والا یکون الضمیر فی کاد الی الحبیب والضمیر فی تطیب الی الحبیب باعتبار النفس ای وما کاد الحبیب نفسا تطیب نفسه بفراقه قوله فتکلف لانه خلاف الظاهر قوله وتعسف لانه مخالف لسوق الکلام والسوق فی تعجب سلمی لا الحبیب قوله ای ما یطلق علیه لفظ المستثنی جواب سوال وهو ان المراد بالمستثنی لا یخلو اما المتصل او المنقطع او اعم منهما فان کان الاول والثانی یلزم من تقسیمه الی المتصل والمنقطع تقسیم الشیٔ الی النفس والغیر وذا باطل وان کان الثالث یلزم عموم الاشتراک علی قول من قال باشتراکه بین المتصل وبین المنقطع او یلزم الجمع بین الحقیقة والمجاز علی قول من قال بالمجاز فی المنقطع فاجاب الشارح عنه بقوله ای ما یطلق علیه لفظ المستثنی قوله فی اصطلاح النحاة جواب سوال وهو ان تقسیم المستثنی الیهما غیر جائز لان المستثنی عبارة عن التکلم بالباقی بعد الثنایا وهذا التقسیم فی المتصل دون المنقطع اذ لو قال لفلان علی عشرة دراهم الا واحدا یکون معناه لفلان علی تسعة دراهم ولو قال لفلان علی عشرة بقرات الا حمارا لا یصح ان یقال لفلان علی تسعة بقرات بل یقال لفلان علی عشرة بقرات الا حمارا فاجاب بقوله فی اصطلاح النحاة وما ذکره المعترض هو اصطلاح الاصول قوله علی قسمین جواب سوال وهو ان قوله المستثنی مبتدأ وقوله متصل الخ خبره والخبر یکون محمولا علی المبتدأ وههنا لا یصح حمل قوله متصل علی المستثنی لانه یلزم حمل الاخص علی الاعم ولو قلت العطف مقدم علی الربط فهو لا یکون الا فی تقسیم الکل الی الاجزاء نحو السکنجبین هو الماء والخل والعسل والدبس فعلی هذا لا یصح اطلاق المستثنی علی کل واحد منهما بل ینبغی ان یطلق علی المجموع فاجاب بقوله علی قسمین یعنی ان قوله المستثنی مبتدأ وخبره محذوف وهو قوله علی قسمین وقوله متصل ومنقطع خبر لمبتدأ محذوف فان قیل فعلی هذا یلزم حمل المتعدد علی المفرد وذا لا یجوز قلنا ان حمل المتعدد علی المفرد لا یجوز اذا لم یکن ذلک المفرد قابلا لذلک المتعدد وههنا قابل لان القسمین المذکورین ثابتان فی المستثنی کما فی نحو زید عالم عاقل قوله ولما کان معلومیته الخ جواب سوال وهو ان قوله منفصل ومتصل تقسیم المستثنی وهو لا یکون الا بعد التعریف ولم یعرف غیر مذکور

ههنا فاجاب بقوله ولما كان معلومية بهذا الوجه اى بقوله ما يطلق عليه لفظ المستثنى قوله الغير المحتاج صفة لقوله معلومية قوله كافية خبر كان قوله وعرف كل واحد جواب سوال وهو انه لما كان ذلك للمعلومية كافية عن التعريف ينبغى ان لا يتعرض لتعريف اقسامه ايضا اذ ذلك المعلومية كافية له ايضا فاجاب بقوله وعرف الخ يعنى انما صرح بتعريف الاقسام ليكون توطية الى بيان الاحكام المتعلقة بها قوله لا يمكن اجراؤها عليه جواب سوال وهو ان معلومية بذلك الوجه كافية فما الحاجة الى التصريح فاجاب بقوله لا يمكن الخ قوله اى الاسم لما كان المخرج صفة تقتضى الموصوف فزاد الشارح قوله اى الاسم قوله الذى اخرج اشارة الى بيان القاعدة المشهورة وهو ان الالف واللام اذا دخل على الصفة يكون الالف واللام بمعنى الذى والصفة بمعنى الفعل فان قيل ان المستثنى لا يخلو اما ان يكون خارجا عن المستثنى منه او داخلا فيه فعلى الاول يلزم ان لا يكون مخرجا لان الاخراج فرع الدخول ولا دخول ههنا وعلى الثانى يلزم التناقض قلنا التناقض انما يثبت لو كان الحكم فى المستثنى منه قبل ذكر المستثنى وليس كذلك بل الحكم فى المستثنى منه موقوف على ذكر المستثنى لان كل كلام فى اخره ... توقف اول الكلام على اخره قوله جزئياته او اجزائه جواب سوال وهو ان التعدد غير موجود فى قولهم اشتريت العبد الا نصفه اذ العبد واحد فاجاب بقوله جزئياته او اجزائه فان قيل ان قوله جزئياته او اجزائه مرفوعان على انهما فاعلان لقوله متعدد ولا يعمل اسم الفاعل بغير الاعتماد ولا اعتماد ههنا قلنا هو معتمد على موصوف مقدر وهو لفظ شئ اى حكم شئ متعدد والاعتماد على الموصوف المقدر لا يجوز اذا لم يكن القرينة دالة عليه وههنا وجدت القرينة وهو الضمير فى قوله جزئياته لانه يقتضى المرجع وهو الموصوف هنا قوله سواء كان ذلك اشارة الى بيان ناصب له لفظا او تقديرا قوله اى ملفوظا اشارة الى بيان صحة الحمل على اسم كان فان قيل لا حاجة الى قوله عن متعدد لان الاخراج لا يكون الا عن متعدد فتامل فيه قوله غير الصفة لهذه العبارة معنيان الاول ان قوله غير الصفة صفة لقوله الا و الاخر ان المستثنى هو المخرج بالا لان المستثنى هو المخرج بالصفة مخرجا الى رجل عالم فاخراج جاهل لا يكون من قبيل المستثنى فعلى الاول لا يرد قوله تعالى لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا لانه واقع بعد الا ولا يقال له المستثنى وانما يرد الا لان الا فى الاية المذكورة بمعنى غير ومرادنا بالا هو الذى لا يكون بمعنى غير ويرد على الثانى ان ضميره راجع الى المستثنى وما بعد الا الصفة ليس بمستثنى قلت يمكن ارجاع الضمير الى ما بعد الا واخواتها قوله اى ما بعد الا واخواتها ولا يتم المستثنى المنقطع الا بعد الا وغير وسوى هكذا قالوا قوله فالمستثنى الذى رد على بعض النحاة حيث قالوا المتصل ما يكون من جنس المستثنى منه والمنقطع بخلافه فرد الشارح عليهم بقوله فالمتصل الذى الخ قوله المستثنى مطلقا ؎

له اى حمل قوله لفظا او تقديرا ۱۲ ۲ه وهو قوله للتعدد ۱۲ مولوی مفتی عبد الرحیم ؎

جَوابُ سُوالٍ وهو لا یخلو ضمیرُ هو من انه اما راجع الی المتصل او الی المنفصل او الی المطلق اما
علی الاولین فلا یعلم حکم الاخر واما علی الثالث فهو غیر مذکور فیما سبق من حیث انه لم یذکره المصنف رح
فاجاب بقوله ای المستثنی مطلقًا قوله حیث علم اولًا بوجه الخ وهو ما یطلق علیه لفظ المستثنی
قوله بما یتفطن له علی صیغة المجهول بمعنی العلم والضمیر فی قوله له راجع الی المستثنی المطلق ۴
قوله ولهذا لم یعرفه الشارح الهندی حیث قال انما لم یعرف المصنف المستثنی لانه لم یکن للمستثنی
تعریفًا جامعًا للقسمین لانه من قبیل المشترک فرد الشارح علیه بان عدم ذکر المصنف رح تعریفه
لیس لاجل ما ذکر بل لاجل انه علم من تعریف القسمین قوله روما للاختصار جوابُ سوالٍ
وهو ان تعریف المستثنی وان علم من تعریف القسمین لکن ینبغی ان یذکر تعریفه للایضاح فاجاب
بقوله روما للاختصار ای قصد الاختصار قوله وجوبا جواب سوال وهو انه لا فرق بین ما
اذا کان فی کلام موجب او غیره لثبوت النصب فیهما فاجاب بقوله وجوبا حاصل الجواب
ان ثبوت النصب فیما اذا کان فی کلام موجب بطریق الوجوب وفی کلام غیر موجب بطریق الجواز
قوله واقعًا اشارة الی ان قوله بعد الا خبر کان باعتبار التعلق قوله لا بعد غیر وسوی اذ المستثنی
اذا وقع بعدهما فهو لا یکون الا مجرورا قوله لئلا یذهل عنه الخ جواب سوال وهو انه لا
حاجة الی قوله غیر الصفة لان الواقع بعد الا التی للصفة لیس من المستثنی فهو خارج بقوله وهو منصوب
اجاب بقوله لئلا یذهل عنه ای انما قید به لئلا یذهل عن عدم دخول الواقع بعد الا التی
للصفة فی المستثنی لان ذهن المبتدی یذهل عنه قوله ای لیس بنفی الخ دفع وهم وهو ان
المراد بالموجب ما لیس بنفی ولا نهی فقط فاجاب بقوله ای لیس بنفی ولا نهی ولا استفهام و
انما وجب النصب اذا کان بعد الا فی کلام موجب لان نصب المستثنی ما یحتمل احتمال البدل ولا
احتمال للبدل فی کلام موجب کما ستعلم قوله ولا حاجة فیه اشارة الی الرد علی الشارح الهندی
حیث قال لا بد للمصنف رح ههنا من ذکر قید اخر وهو ان یکون الکلام الموجب تامًا لیخرج منه نحو
قرأت الا الیوم کذا فان الیوم ههنا منصوب علی الظرفیة لا علی الاستثناء لانه منصوب قبل دخول
الا ایضا قوله بان یکون المستثنی منه جواب سوال وهو ان الکلام التام هو الذی اشتمل علی
الاسناد وههنا وجد الاسناد اذ قوله قرأت فعل وفاعل فلم قالوا انه غیر تام فاجاب بقوله
بان یکون المستثنی منه مذکورا فیه الکلام التام اصطلاحا فی باب الاستثناء ......

له یعنی انه اذا کان الضمیر راجعا الی المتصل فلا یعلم حکم المنفصل وان کان راجعا الی المنفصل فلا یعلم حکم المتصل ۱۲م له یجب ان
الضمیر راجع الی المستثنی المطلق وهو مذکور فیما سبق حیث علم اولا ۱۲م له واسمه الضمیر المستکن الراجع الی المستثنی ۱۲م له
فاصل الجواب انه لا حاجة الی هذا القید لاجل ما ذکره لان الکلام ههنا فی کون المستثنی منصوبا مطلقا سواء کان منصوبا علی الاستثناء
او علی کونه مفعولا به بدلیل قوله او کان بعد خلا وعدا لان المستثنی بعدهما منصوب لا نه مفعول به لا علی الاستثناء او علی الخبریة کما فی لا یکون
کذا فی الفوائد ۱۲ مولوی مفتی محمد عبد الرحیم الفشاوری السرحدی شہر پشاور محلہ مفتی خیل

فنسره بقوله بان یکون المستثنی منه مذکورا فیه وانما ذکر فی الاعتراض قوله قرأت الایوم کن ا
لحذف المستثنی منه لانه لو ذکر المستثنی منه امراد الاعتراض لان نصبه ح للاستثناء بخلاف ما اذا لم
تذکر فانه ح منصوب علی حسب العوامل لفراغ العامل الیه والیوم نعین لعمل الظرفیة فیکون منصوبا
علی الظرفیة قوله لان الکلام الخ اشارة الی وجه عدم الحاجة قوله بدلیل قوله او کان بعد خلا وعدا
لان ما بعدهما منصوب علی انه مفعول به کما یأتیک فان قیل فلیکن الیوم منصوبا علی الظرفیة والاستثناء
معا فلا حاجة الی القید المذکور قلنا فعلی هذا یلزم اجتماع العاملین علی معمول واحد قوله الا ان یقال
الخ ای لو قال الشارح المحشی انه لابد من هذا القید لاخراج مثل قرء الایوم کن الکان مستقیما حاصل
الاعتراض ان قوله قرء الایوم کن الکلام موجب ولیس المستثنی فیه منصوبا فلابد ان یذکر هذا القید
لاخراج هذا المثال اجیب عنه انما لم یخرج هذا المثال ههنا اکتفاءً باخراجه بقوله ویعرب
علی حسب العوامل اذا کان المستثنی منه غیر مذکور قوله والعامل فی نصب الخ جملة مستانفة
وقعت فی جواب سوال السائل وهو ان المستثنی لما کان منصوبا وللنصب لابد من الناصب فما هو
فاجاب بقوله والعامل الخ قوله اذا کان منصوبا علی الاستثناء احتراز عن النصب علی
الظرفیة او علی البدل قوله او معنی الفعل وقد عرفت معنی الفعل کما فی قولهم مالک وزیدا ے
ما تصنع لان اللام الجارة اذا وقعت بعد الاستفهامیة یکون بمعنی تصنع او لصنع وقیل رد علی
الشیخ عبد القاهر الجرجانی حیث قال العامل فی المستثنی کلمة الا ذکره فی نظم
العوامل وجه الرد علیه ان الاضعف لا یعمل مع وجود الاقوی وهو الفعل واعترض
المصنف رح علی کلام البصریین بانه منقوض بقولنا القوم اخوتک الا زیدا فان المستثنی فیه
منصوب مع ان نصبه لیس بالفعل ولا معناه لعدم وجود الفعل ولا معناه قلنا ان الش رح رح اورد
کلام البصریین ولم یلتفت الی نقض المصنف رح لان کون الترکیب المذکور من الفصحاء غیر
مسلم عنده بل هو من مصنوعاته وایضا یمکن ان یقال ان فی الاخوة معنی الفعل وهو الانتساب
بالاخوة قوله بتوسط الا فیه اشارة الی نزاع لفظی بینهم لان عند البعض الناصب هو الفعل ایضا
لکن نسبوا النصب الی کلمة الا لا جل ان عمل الفعل فیه لیس الا بواسطة الا فیکون النسبة الی الفعل
حقیقة والی کلمة الا مجازا قوله لانه شئ دلیل لقوله العامل فی نصب المستثنی الخ هو الفعل
المتقدم الخ ثم یرد علیه ان تعلق المستثنی یقطع بکلمة الا لانه قاطع المتعلق فاجاب بقوله تعلقا معنویا
قوله اذ له نسبة بیان لتعلق المعنوی والضمیر فی قوله اذ له الخ راجع الی المستثنی وکلمة ما عبارة عن
المستثنی منه والضمیر فی قوله الیه راجع الیه

سلہ والکلام المتناقض اصطلاحا فی هذا الباب ما یقابله ۲ مفتی عبد الرحیم سلہ یعنی ان قوله لان الکلام الخ
دلیل لقوله ولا حاجة الخ و قوله فانه منصوب علی الظرفیة الخ دلیل للعزوج ۱۲ مفتی عبد الرحیم سلہ ای فی الایضاح شرح
المفصل ۱۲ الٰہی غم دنیا از دل من برداروحاجت من برآرآمین

والضمیر فی قوله احدهما راجع الی الفعل ومعناه **قوله** وقد جاء بعد تمام الکلام جواب سوال وهو انه
اذا کان للمستثنی نسبة الی المستثنی منه ینبغی ان یکون مرفوعا کالمستثنی منه **فاجاب بقوله** وقد
جاء بعد تمام الکلام ای واقعا فی الموضع الثالث **قوله** عطف علی قوله الخ **فیه بحث** وهو انه لا
یفهم حینئذ من العبارة ان انتصابه مشروط بکونه بعد الا مع انه لیس کذلک وکذلک فی قوله او
منقطعا فان انتصابه غیر مشروط الخ بکونه بعد الا والا یلزم ان یکون المستثنی بعد غیر منصوبا
مع انه مجرور بالاضافة وجوبا **اجیب** عنه ان المستثنی الذی هو مذکور بعد غیر فهو مذکور فیما
بعد فهو مستثنی عن هذا الحکم **قال مولانا عصام الدین** رح نبه الشارح رح علی ان هذا الحکم
فی المنقطع یفتقر الی تقییده بکونه بعد الا حیث قال فاذا کان منقطعا بعد الا وان غفل عنه فی قوله او
مقدما **قول** کیف یصح اسناده الغفلة الیه فانما فاد هذا الحکم فی قوله او مقدما فی ضمن المثال **قوله**
علی المستثنی منه فقوله منه مفعول ما لم یسم فاعله لقوله المستثنی والضمیر فی منه راجع الی اللام الموصول
قوله سواء کان فی کلام الخ جواب سوال وهو انه لا حاجة الی قوله او مقدما علی المستثنی منه اذ هو
داخل فی کلام موجب **فاجاب** بقوله سواء الخ **قوله** لامتناع تقدیم الخ لان العدول الی النصب انما
یصیب من البدل فاذا امتنع البدل لانه تابع وتقدیمه غیر جائز بقی النصب علی حاله **قوله** ای المستثنی
منصوب ایضا وجوبا بیان لحاصل العطف وانما قال ایضا ههنا اشارة الی انه من قبیل عطف المشبه علی
المشبه به ولیس من قبیل عطف المساوی علی المساوی لان وجوب التصرف فی الکلام الموجب اتفاقی
بین النحاة ووجوب النصب فی المنقطع اختلافی بینهم ولذا قال المصنف فی الاکثر واما فی صورة
تقدیم المستثنی فالنصب واجب اتفاقا ولذا لم یقل لفظ ایضا فی بیان التقدیم لانه من قبیل عطف المساوی
علی المساوی للاتفاق فیهما وکذا قال لفظ ایضا فی بیان خلا وعدا لانه من قبیل عطف المشبه علی
المشبه به للاختلاف فیه ولذا قال فی الاکثر هنا **قوله** فی الاکثر متعلق بمنصوب الذی هو ملحوظ
فی الکلام **قوله** ای فی اکثر اللغات او فی اکثر مذاهب النحاة اشارة الی ان اللام فی قوله فی الاکثر
عوض عن المضاف الیه **قوله** فانهم قبائل **جواب سوال** وهو ان نسبة اکثر اللغات الی اهل الحجاز
لا یصح لان لاهل الحجاز لغة واحدة **فاجاب بقوله** فانهم قبائل کثیرون **قوله** مطلقا ای سواء
کان قبله اسم یصح حذفه او لا ومن قال ان معنی قوله مطلقا ای سواء کان ..... من جنس المستثنی
منه او لا فهو بعید غایة البعد لان التعمیم انما یکون فی الافراد التی فیها اختلاف والاختلاف فی المنقطع
الذی قبله اسم یصح حذفه **قوله** الا بطریق السهو والغفلة **قال قیل** لیس البدل صاحب الطریق الغفلة
بل المبدل منه کذلک **قلنا** معناه ان بدل الغلط لا یصدر الا بسبب ذکر المبدل منه بطریق الغفلة **قوله** الرؤیة

له ای بکونه بعد الا ۱۲ م سه وهو النصب علی الاستثناء ۱۲ مفتی مولوی عبد الرحیم سلمہ ربہ
سه یعنی ان کثرة اللغات باعتبار کثرة القبائل ۱۲ ۱۲ مفتی مولوی عبد الرحیم سلمہ ربہ

نوشتہ بماند سیہ بر سفید ❊ نویسندہ را نیست فردا امید ❊

ای الذکر والتأمل قوله والفطانة بالفارسية زيركے لان عند اخراج ما دخل بلوازم البعيد وبلحاظ لوازم البعيدة ليس الا بطريق الروية بان يكون للقوم حمار غالبا ففي قولهم جاء في القوم توهم ان الحمار ايضا جاء معهم للزومه معهم غالبا فقال الا حمارا قوله نحو ما جاءني القوم الا حمارا وانما يجوز حذف القوم ههنا لعدم الخلل في المقصود كما ستعلم بالخلل في قوله تعالى لا عاصم اليوم الآية فههنا يجوز دون البدل اذ البدل لما يجيء اقامته مقام المبدل منه بعد حذفه فاذا لم يصح حذفه فكيف اقيم البدل مقامه بعد حذفه لعدم جواز حذفه قوله لا عاصم اليوم من امر الله اي من طوفان نوح عليه السلام قوله اي من رحمه الله جواب سوال وهو ان كلمة من موصلة ولا بد لها من العائد في الصلة ولا عائد ههنا فاجاب بقوله اي من رحمه الله قوله ممن رحمه الله اشارة الى بيان كون المستثنى منقطعا وانما لا يجوز حذف العاصم لان كلمة لا لنفي الجنس فالعاصم اسمه وخبره محذوف وهو لفظ موجود فلو حذف اسم لا يلزم الاجحاف وذا لا يجوز قوله اي المستثنى منصوب ايضا وانما قال ايضا لانه من قبيل عطف المشبه على المشبه به وليس من قبيل عطف المساوي على المساوي لان المشبه دون المشبه به ولان وجوب النصب في الكلام الموجب اتفاقي وههنا اختلافي ولذا قال المصنف رح ههنا في الاكثر وكذا في قوله منقطعا واما في صورة التقديم فهو من قبيل عطف المساوي على المساوي لاتفاقهم ههنا قوله من عدا يعدو اشارة الى انه ناقص واوي وليس بيائي قوله اذا جاوزه يعني انه مراد جاوز وهو متعدي بنفسه فكذا عدا قوله من خلا يخلو خلوا اشارة الى انه ناقص واوي وقوله خلا بضم الخاء وسكون اللام قوله وهو في الاصل الخ جواب سوال وهو ان النصب في عدا مستقيم لانه متعدي لكن في خلا غير مستقيم لانه لازمي فاجاب بقوله وهو في الاصل لازم الخ قوله وقد يضمن الخ جواب ثان فيكون متعديا باعتبار المتضمن لان جاوز متعد فكذا ما هو بمعناه قوله او يحذف من جواب سوال وهو ان اللازمي يتعدى بمن وهو غير موجود في خلا زيدا فاجاب بقوله او يحذف من يعني ان قوله خلا زيدا في الاصل خلا من زيد ثم حذف من وانما حذف لئلا يشبه بكلمة الا ثم في قوله ويحذف نسختين احدهما بالواو والاخر بكلمة او ولكن كلمة او بمعنى الواو والا فلا يصح معناها كما ترى قوله ويوصل الفعل اي يوصل الفعل الى المفعول[1] قوله والتزموا الخ جواب سوال وهو ان التضمين ليس من الامور اللازمة بل من الامور الجائزة فينبغي ان يكون ما بعد خلا منصوبا تارة ومرفوعا تارة مع انه منصوب وجوبا وحتما وايضا اذا كان خلا متعديا بمن فيكون[2] مجرورا لا منصوبا مع انه منصوب فاجاب الشارح عنهما بقوله والتزموا الخ وحاصل الجواب عن الثاني انا سلمنا ان ما بعد من يكون

اي ما بعد خلا ۱۲

[1] فيتعدى حينئذ بنفسه لان الفعل المتعدي بحرف الجر اذا حذف منه حرف الجر ويوصل الفعل الى مفعوله فيتعدى بنفسه ويسمى هذا الحذف ايصالا قال عبد الرحمن ۱۲ مفتی عبد الرحیم الفشاور ی

[2] لان ما بعد من لا يكون الا مجرورا ۱۲ م

مجرورا لكن هذا فيما اذا كان من مذكورة وهنا محذوفة قوله في صورة المستثنى بالا اذ هو منصوب فليكن مابعد خلا منصوبا ايضا قوله التي هي ام الباب جواب سوال وهو انه ما الباعث عليهم انهم شبهوا مابعد خلا بالمستثنى بكلمة الا ولم يجعله بحكمه بنفسه فاجاب بقوله التي هي ام الباب لان الا موضوعة للاستثناء فقط وما عداها ليست موضوعة له بل موضوعة لمعان اخر من المغايرة في غير والظرفية في سوى المجاوزة في عدا والخلو والنفي في ليس ولا يكون قوله وفاعلهما الخ جواب سوال وهو ان مابعدهما لما كان منصوبا ففاعلهما لا يخلو اما ضمير راجع الى القوم او الى بعض القوم فعلى الاول فات المطابقة بين الراجع والمرجع لان القوم اسم الجمع وله حكم الجمع وعلى الثاني يلزم الخروج عن البعض ومرادنا خروج زيد من كل القوم لا من البعض فاجاب بقوله وفاعلهما الخ قوله او الى بعض مطلق لا الى بعض معين قوله وهما في محل الخ جملة مستانفة وقعت في جواب سوال السائل وهو ان هل لهذه الجملة محل من الاعراب فاجاب بقوله وهما في محل الخ قوله ولم يظهر معهما قد الخ جواب سوال وهو ان عدا وخلا فعلان ماضيان والماضي المثبت اذا وقع حالا لابد فيه من دخول لفظ قد وليس قد ههنا فاجاب بقوله ولم يظهر الخ يعني ان قد مقدر فيهما وانما قدر ولم يظهر معهما ليكونا اشبه بالا التي هي الاصل في باب الاستثناء قوله اي النصب بهما اشارة الى ان قوله في الاكثر متعلق بالنصب وكذا قوله في الكثير الذي مر سابقا متعلق بالنصب الا ان الشارح كثيرا ما اكتفى من السابق باللاحق ثم اللام في قوله في الاكثر بدل من المضاف اليه قوله وقد اجيز الجر بهما هذا بيان المقابل لقوله في الاكثر فان قيل هذا انما يكون مقابلا له لو دخل لفظ قد على المضارع لانه يفيد التقليل وههنا دخل على الماضي قلنا ان كلمة قد اذا دخل على الماضي المجهول يفيد التقليل ايضا او نقول ان اجيز من الجواز وهو ما يكون مستوي الطرفين وقوله في الاكثر يدل على اولوية احد الطرفين فيصح المقابلة قوله على انهما حرفا جر يعني ان خلا وعدا مشتركان بين كونهما فعلان ماضيان وبين كونهما حرفا الجر فالاكثرون ذهبوا الى الفعلية والاقلون الى الحرفية قوله قال السيرافي والغرض في نقل قوله تائيد لما قال الشارح وهو جواز الجر واولوية النصب بهما قوله اي المستثنى منصوب الخ هذا بيان حاصل العطف قوله لان ما فيهما جواب سوال وهو انه ما للمصنف رحمه الله ذكر قوله في الاكثر في قوله خلا وعدا ولم يذكر في ماخلا وماعدا بزيادة كلمة ما فاجاب بقوله لان ما فيهما مصدرية قوله بالنصب جواب سوال وهو انهما لما كانا بتاويل المصدر فجعلا من الاسماء والحال انه لابد للاسماء من الاعراب لفظا او محلا فسأل السائل ما اعرابهما فاجاب بقوله بالنصب ثم للنصب لابد من جهة النصب فسأل السائل ما هي فقال الشارح على الظرفية ثم يرد عليه ان الظروف لا يكون الا زمانا ومكانا

سه ولكن استعملت في الاستثناء بعد بين المناسبة ۱۲ سه اي خلا وعدا مع الفاعل والمفعول في محل النصب على الحالية ۱۲ سه تقديره في اكثر الاستعمالات ۱۲ سه اي انهما فعلان ۱۲ سه اي انهما حرفا جر ۱۲ سه في ماخلا وماعدا ۱۲ مفتي عبد الرحيم

ولا شیٔ منہما ہہنا **فاجاب الشارح** بقوله بتقدیر مضافٍ[1] فی **قوله** ووقت مجاوزتہم المجاوزة
ھو ادوت العد وذکرہ لبیان قوله وما عدا عموماً لأن عدا بمعنی جاوز متعد بنفسه کما عرفت ثم المراد
من مجاوزتہم مجاوزة لبعضہم لان الضمیر فی خلا وعدا ولیس براجع الی القوم کلہم بل الی البعض المطلق
کما مر **قوله** او مجاوزة بعضہم اشارة الی ان الضمیر راجع الی مصدر الفعل المتقدم **فان قیل** فلم
لم یتعرض الشارح للضمیر الی اسم الفاعل من الفعل المتقدم بان یقال ای وقت خلو الجائی منہم او وقت
مجاوزة الجائی منہم اجاب عنه فاضل العصام ان الشارح اشار الی استیفاء الاقسام کلہا بطریق
الایجاز فی قوله وقت خلوہم وکذا فی قوله وقت مجاوزتہم لان قوله وقت خلوہم یشمل ما اذا کان
الضمیر راجعا الی اسم الفاعل منه ایضا لکن بتقدیر المضاف ای وقت خلو الجائی منہم او مجاوزة الجائی
منہم کما یشمل ما اذا کان الضمیر راجعا الی بعض منہم وھو ظاھر فالحاصل ان قوله خلوہم او مجاوزتہم
بتقدیر المضاف فان کان المضاف لفظ البعض فیکون مثالا لارجاع الضمیر الی البعض المطلق من القوم
وان کان المضاف لفظ الجائی فیکون مثالا لارجاع الضمیر الی اسم الفاعل من الفعل المتقدم فثبت
استیفاء الاقسام کلہا **قوله** یجعل المصدر بمعنی اسم الفاعل **جواب سوال** وھو ان الحال لیس
الا محمولا علی ذی الحال وحمل المصدر لا یجوز علی بعض القوم **فاجاب** بقوله یجعل المصدر بمعنی
اسم الفاعل **قوله** ای جاءوا خالیا بعضہم ھذا مثال لارجاع الضمیر الی البعض المطلق منہم ولو
کان یحذف للمضاف بان یقال البعض الجائی منہم ویکون اضافة البعض الی الجائی بیانیة فیکون
مثالا لارجاع الضمیر الی اسم الفاعل فلا یرد ان الشارح لا یستوفی الاقسام کلہا **قوله** علی ان ما فیہما
زائدة **جواب سوال** وھو ان ما مصدریة مختصة بالافعال فکیف یجوز الجر بہما عند الاخفش
فاجاب بقوله علی ان ما فیہما الخ **قوله** ولعل ھذا المرتب الخ **جواب سوال** وھو انه لما کان
الخلاف ثابتا فی ما خلا وما عدا ایضا فینبغی ان یقال فی الا کثر ھہنا ایضا کما قال سابقا **فاجاب** بقوله و
لعل[2] الخ **قوله** وکذا المستثنی منصوب بعد لیس ولا یکون[3] **قوله** وکذا امع انه من قبیل عطف المساوی
علی المساوی ولیس التشبیه مراداً فیه لانه لیس دونا من المعطوف علیه لعدم الخلاف فیه ....
کما لم یکن فی المعطوف علیه اعنی قوله فی الکلام الموجب لما یعتبر ما سبق من الامور الثلثة اذ
فیہا العطف من قبیل عطف المشبه علی المشبه به ولم یقل المستثنی منصوبا وجوبا بزیادة لفظ الوجوب
کما یقتضیه السوق اکتفاء بما سبق من قوله وانما یکون النصب بعدہما کما ھو حاله فی غیر موضع
واحد **قوله** لا یکون[4] بشرا وھو اسم شخص معین

سله ای جاءوا خالیا بعض الجائی منہم او جاءوا مجاوزا البعض الجائی منہم ۱۲ سله لانه تقرر فی شرح المفصل فعلہما علی
سبیل الجزم ونفی کونہما جارین ۱۲ سله ای قوله ولیس ولا یکون ۱۲ سله ای لا یکون الجائی من الاہل والبعض منہم

بشرا شرح مولانا مولوی مفتی عبد الرحیم عفی عنه ربه الکریم
اللّٰہم اغفر لی ولوالدیّ ولمن قال لا الٰه الا اللّٰه محمد رسول اللّٰه

مثل زید وعمرو **قوله** ویلزم اضمار اسمیهما **جواب سوال** وهو ان کون نهما من الافعال الناقصة لا یلزم منه ان یکون ما بعدهما خبرا لهما فلیکن اسما لهما **فاجاب بقوله** ویلزم اضمار الخ **قوله** وهو ضمیر راجع الخ وانما لم یذکرههنا احتمال ارجاع الضمیر الی مصدر الفعل المتقدم وهو المجیئ لعدم صحة زید خبرا عن المصدر لعدم صحة الحمل[۲] **فان قیل** ان عدم صحة وقوع العین خبرا عن المصدر انما هو فی الاثبات دون النفی لصدق السالبة علی عدم الموضوع **قلنا** الاعدام محمولة علی الموجبات فلما لم یصح فی الموجب لا یصح فی السلب ایضا الا تری ان قولهم ما ضربت زیدا یعد ای یجب من المتعدی مع ان الضرب لیس بواقع علی زید لاجل ان الاعدام محمولة علی الموجبات **قوله** وهما فی التركیب الخ جملة مستانفة وقعت فی جواب سوال السائل وهو ان کل واحد من لیس زید او لا یکون بشرا جملة فعلیة وهی لیست من المبنی الاصل بل مبنیة لان لا بد لها من الاعراب المحلی واما المبنی الاصل فلیس له اعراب اصلا لا لفظا ولا تقدیرا ولا محلا فسأل السائل ما اعرابه المحلی فاجاب بقوله وهما فی التركیب الخ **قوله** واعلم انه لا تستعمل هذه[۳] الافعال الخ وانما لا تستعمل فی غیر الاصطلاحهم ولا مناقشة فی الاصطلاح وفی قوله اعلم[۴] الخ اشارة الی بیان القاعدة اللطیفة **قوله** ولا یتصرف فیها **جواب سوال** وهو انه ما للمصنف رحمه الله ذکر لیس ولم یذکر مؤنثه اعنی لیست وکذا ذکر لا یکون ولم یذکر لم یکن وما کان وغیرهما مع انها شریکة مع لیس ولا یکون فی الوجه المذکور وهو ما قال الشارح رحمه لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر **فاجاب بقوله** ولا یتصرف فیها الخ **قوله** ویختار البدل ای بدلا لبعض **فان قیل** ان بدل البعض یجب فیه ضمیر راجع المبدل منه ولا ضمیر ههنا کما فی قولنا رأیت زیدا رأسه **قلنا** ان بدل البعض اذا کان بعد الا لا یجب فیه ضمیر بقرینة ان الاستثناء المتصل لافادة ان المستثنی بعض من المستثنی منه **قوله** حال من الضمیر المجرور **جواب سوال** وهو ان القاعدة عندهم ان الجار والمجرور اذا وقع فی عباراتهم لا بد لها من الاعراب المحلی فما هو **فاجاب بقوله** حال من الضمیر المجرور الخ ثم الجار والمجرور انما وقع حالا باعتبار المتعلق فلذا قال الشارح ای حال کون المستثنی واقعا الخ فقوله واقعا بیان المتعلق **قوله** فی محل بیان کلمة ما وانما بینه بالمحل لان کلمة فی تقتضی ان یکون مدخولها شیئ صالح للظرفیة **قوله** یکون بیان لمتعلق الظرف وهو قوله بعد **قوله** متأخر بیان لقوله بعد وانما بینه به لان بعد قد یجیئ بمعنی الآن کما فی الاشعار نحو ع اتیت الخلیل ولم یکن بعد ای الآن معناه بالفارسیة هنوز

[۱] ای فی الکلام المثبت ۱۲م [۲] اذ فیه اثبات المحمول للموضوع فلا فلا یجوز ۱۲ مفتی [۳] ای ما خلا وما دام ولیس ولا یکون ۱۲ مفتی عبد الرحیم [۴] والجملة من حیث هی من المبنیات ۱۲ عبد الرحیم [۵] وهو الماضی والامر والحرف ۱۲ مولانا مولوی مفتی عبد الرحیم الفتاوری [۶] ای غیر المستثنی المتصل الغیر المفرغ ۱۲ مفتی [۷] فی قوله فیما بعد الا ۱۲م مفتی عبد الرحیم

الٰہی احدے صمدے من عندک مددی

قوله احترازعما اذا وقع فی کلام موجب وانما وجب النصب اذا کان بعد الا فی کلام موجب لانه لولم ینصب لکان بدلا لان الخلل الی نصب المستثنیٰ یصیب من البدل ههنا ممتنع لان البدل یکون فی حکم تکریر العامل فیلزم ثبوت الایجاب فی المستثنیٰ منه فصار معنی قوله جاءنی القوم الازید جاءنی القوم الا جاءنی زید وهو خلاف المفروض اذ المفروض مجئ القوم غیر زید وایضاً ان مابعد الا لایکون الا مخالفاً عما قبله وههنا لم یخالف بخلاف ما اذا وقع فی کلام غیر موجب حیث یمکن فیه تکرار العامل بترک النفی العارض فلا یلزم النفی فی المستثنیٰ والمستثنیٰ منه بل بینهما ثبت المغائرة بان مابعده مخالف عما قبله وفیه نظر لان تکریر العامل لیس الا باعتبار ذات العامل مع قطع النظر عن الایجاب والسلب فعلی هذا لانسلم تحقق الایجاب فی المستثنیٰ والمستثنیٰ منه لانه یمکن تکریر العامل النفی بقرینة انه بعد الاثبات والاستثناء من الایجاب توجب النفی فی المستثنیٰ تامل وفیه قوله والحال انه جواب سوال وهو ان الواو فی قوله وذکر المستثنیٰ منه للعطف وهو یقتضی للمعطوف علیه ولا یصلح ههنا شئ للمعطوف علیه فاجاب بقوله والحال انه الخ یعنی ان الواو للحال تتقدیر قد لان الحال اذا کان ماضیا لابد فیه من قد وانما زاد الشارح رح قوله انه لبیان ذی الحال فان قیل ان الضمیر فی انه لایخلو اما راجع الی المستثنیٰ الذی رجع الیه ضمیر مجرور فی قوله غیراً وراجع الی المستثنیٰ منه فعلی الاول لایوجد العائد فی الخبر الی اسم ان یعنی ان ان حرف مشبه بالفعل یقتضی الاسم والخبر فاسمها هو الضمیر المتصل بان وخبره هو الجملة التی بعده اعنی قوله ذکر المستثنیٰ منه والجملة اذا وقعت خبرا لابد فیه من عائد ولا عائد ههنا وعلی الثانی وان وجد العائد وهو وضع المظهر موضع المضمر لکن یلزم الخروج من البحث لان البحث فی ان المستثنیٰ قد یکون بدلا وقد لایکون لا فی کون المستثنیٰ منه بدلا اولا فاجاب عبد الرحمن الاصفرائی عنه ان الضمیر راجع الی المستثنیٰ منه فوجد العائد فی الخبر وهو وضع المظهر موضع المضمر ثم المراد من المستثنیٰ منه هو المستثنیٰ فان المستثنیٰ منه کما یطلق علی المستثنیٰ کذا ینعکس الامر الیه لانهما من المتضائفین فیصح استعارة احدهما للاخر فلا یلزم الخروج من البحث قوله علی انه صفة الخ فعلی هذه النسخة لاحاجة الی قول الشارح والحال انه قد قوله فی کلام غیر موجب ذکر فیه الخ جواب سوال وهو ان الجملة اذا وقعت صفة فلابد فیها من العائد ولا عائد ههنا فاجاب بقوله

له حاصله ان کررت العامل یلزم منه المعنی کما قال المحشی رحمه الله ولا یلزم المخالفة عن قاعدة البدل ١٢ منه رح مولانا عبدالرحیم سه ای علی تقدیر البدل ١٢ مفتی ٥٣ فیکون قوله وذکر المستثنیٰ حالا من الضمیر المجرور المذکور بقد مع لفظة قد ١٢ مولانا مواوے مفتی عبدالرحیم القناوری که فی قوله یجوز فیه ١٢ ٥ فی قوله والحال انه قد الخ ١٢ ربنا ارحمهم علینا عند الموت

۵ اے کلام الخ یعنی ان العائد محذوف بینہما وہو قولہ فیہ قولہ ولم یشترط جواب سوال ظاہر
قولہ بالرفع علی البدلیۃ فان قیل لان قلیلا بدل من الضمیر والبدل اذا کان نکرۃ من معرفۃ
ای البدل منہ النکرۃ ۱۲
وجب نعتہ قلنا عند البعض یجیء من غیر توصیف قولہ بالنصب قال عبد الرحمن ایراد
النصب علی سبیل المشاکلۃ فلا یرد ان قلیلا مکتوب برسم خط الالف فی اخرہ فلا یکون الا منصوبا
ولا یتوہم فیہ الرفع والجر فلا حاجۃ الی قولہ بالنصب قولہ وبواسطۃ الا عطف علی قولہ بسبب
التشبیہ قولہ وبغیر واسطۃ جواب سوال وہو انا لا نسلم ان اعراب البدل بالاصالۃ ے۲ بل بالتبعیۃ
لانہ من التوابع فاجاب بقولہ وبغیر واسطۃ فہو عطف تفسیر لقولہ بالاصالۃ فالاصالۃ
واقعۃ فی مقابلۃ الواسطۃ والتشبیہ لا فی مقابلۃ التبعیۃ ای ان المستثنی یشبہ بالمفعول فی وقوعہما
فی الموضع الثالث قولہ ویعرب علی حسب عطف علی قولہ منصوب من حیث المعنی اذ معنی قولہ
منصوب ای ینصب فیکون عطف المضارع علی المضارع وقولہ منصوب خبر لقولہ ہو وکذا
قولہ یعرب خبر لقولہ ہو وکذا قولہ ویجوز فیہ النصب ویختار البدل عطف علی قولہ منصوب من
حیث المعنی ثم انہ لما فرغ المصنف رح عن بحث ما یجب فیہ النصب وعن بحث ما یجوز فیہ الوجہان شرع
فیما یجوز فیہ الوجوہ الثلثۃ اعنی الرفع والنصب والجر فقال ویعرب اہ قولہ ای بما یقتضیہ جواب
سوال وہو ان الحسب عبارۃ عن القدر فیکون معناہ ویعرب علی قدر العوامل وہو مستلزم لاجتماع
العوامل علی معمول واحد فاجاب بقولہ ای بما یقتضیہ یعنی ان الحسب ہہنا عبارۃ عن الاقتضاء
ثم یرد علیہ ان اجتماع العوامل علی معمول واحد ہہنا یفہم من وجہ اخر وہو جمعیۃ العوامل فی قولہ
علی حسب العوامل فاجاب بقولہ العامل یعنی ان المراد من العوامل العامل الواحد اذ اللام تبطل معنی
الجمعیۃ قولہ من الرفع بیان لکلمۃ ما فان قیل ان المراد بالعامل لا یخلو اما عامل المستثنی منہ او عامل
المستثنی فعلی الاول یشکل بنحو ما مررت الا بزید فانہ معرب بعامل نفسہ وہو الباء لا بعامل المستثنی منہ
وعلی الثانی لا معنی لتقیید الحکم بقولہ اذا کان المستثنی منہ غیر مذکور لان جمیع المستثنی معرب بعامل نفسہ
سواء کان المستثنی منہ فیہ مذکورا نحو ما مررت باحد الا بزید او غیر مذکور نحو ما مررت الا بزید کما
مر اجیب ان المراد بالعامل عامل المستثنی منہ والباء فی قولہ الا بزید ہو باء المستثنی منہ تقدیرہ ما مررت
باحد الا زید فلما حذف لفظ احد انتقل الباء الی زید فیکون معناہ ما مررت الا بزید وایضا فی
زید جر لفظا ونصب محلا وعامل نصبہ ہو مررت بواسطۃ الباء وہو عامل المستثنی منہ وان لم یکن الباء
عاملا لہ قولہ فالمراد بالمفرغ جواب سوال وہو ان تسمیۃ المستثنی باسم المفرغ لا یجوز اذ المفرغ ہو
العامل لا المستثنی لانہ مفرغ لہ فاجاب بقولہ فالمراد بالمفرغ المفرغ لہ کما یراد بالمشترک المشترک فیہ
اذ المشترک یقال للفظ مثل لفظ العین وہذہ التسمیۃ لا یجوز لان معنی المشترک المجتمع والاجتماع
یکون للمعانی دون الالفاظ

۵ تقریرہ انہ ینبغی للمصنف رح ان یشترط ان لا یکون منقطعا ولا مقدما علی المستثنی منہ لانہ لا یجوز فیہما الوجہان بل النصب فیہما واجب کما مر اجاب بقولہ لم یشترط الخ ۱۲ ے۲ اعراب البدل بالاصالۃ لا بسبب التشبیہ بالمفعول فلا یرد ان اعراب البدل لیس

لانه لفظ واحد فيدل ومنه للمشترك فيه وقال فى دائرة الاصول شرح المنار ان للمشترك مقرد
وبكسر الراء فيكون صفة للفظ فلا حاجة الى قوله فيه لكن هذا مخالف لاستعمال العرب لانهم ؎
يستعملونه بالفتح قوله اى والحال ان المستثنى جواب سوال وهو انه لا يصح عطف قوله وهو فى
غير الموجب على قوله ويعرب الخ لانه من قبيل عطف الاسمية على الفعلية وذا لا يجوز بخلاف
العكس فانه يجوز مع ضعف فاجاب بقوله اى والحال الخ يعنى ان هذه الواو ليست للعطف
بل للحال قوله دافع بيان المتعلق قوله الكلام بيان الموصوف قوله واشترط ذلك دفع وهم
وهو ان يتوهم ان قوله ليفيد دليل لقوله ويعرب والحال انه غير مثبت له فاجاب بقوله واشترط
ذلك يعنى انه دليل للشرط لا للمشروط ثم الضمير فى قوله ليفيد اما راجع الى الكلام او للمستثنى
او انه ليس فيه ضمير بل فاعله لفظ المثل فى قوله مثل ما ضربنى قوله فائدة صحيحة جواب سوال
وهو ان الفساد ايضا فائدة فلا يصح التخصيص بغير الموجب فاجاب بقوله فائدة صحيحة قوله
الا ان يستقيم المعنى فان قيل لا بحث للنحوى عن استقامة المعنى وليس وظيفة النحوى الا بيان الكيفيات
التركيبية وان كان استقامة المعنى كائنة فى ضمنها لكن الملحوظ الاولى فيه كيفيات تركيبية فبحث
استقامة المعنى من قبيل وضع الشئ فى غير محله قلنا هذا البحث يرجع مآلاً الى ان الاعراب على حسب
العوامل فى كلام غير موجب كثير بخلاف الموجب فانه فيه قليل لقلة استقامة المعنى فيه اذ اعراب المستثنى
كذلك والبحث عن كثرة الاستعمال وقلة وظيفة هذا الفن قوله بان يكون الحكم بما يصح اشارة الى
ان للاستقامة فى الاثبات طريقين قوله فلكه الاسفل قيد الاسفل قيد اتفاقى اذ الفلك لا يكون فى
غير الاسفل ثم اعلم ان هذا المثال المجرد ان الحكم فيه صحيح على وجه العموم وليس مثالا للحذف المستثنى
منه كما قال مولانا فخر الدين رح فى شرح المختصر وشارح الوقاية فى قوله والولى العصبة على
ترتيبهم فى الارث اى يقدم الجزء كالابن ثم الاب فهذا المثال المجرد ترتيب العصبات وان الكلام فيمن يصلح
وليا منهم والجزء لا يمكن ان يكون وليا للصغير اذ لا ابن للصغيرة فلا يلزم ما قال بعض المحشين من
ان هذا المثال ليس مما نحن فيه لعدم كون المستثنى مفرغا مع ان الكلام فيه قوله اى اوقعت القراءة دفع
وهم وهو ان يكون المراد من القراءة ارادة القراءة كما فى قوله تعالى اذا قرأت القرآن
فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم والارادة مستقيمة فى جميع العمر فلا يحتاج
الى التاويل بايام الاسبوع والشهر اجاب بقوله اى اوقعت القراءة الخ قوله
جميع ايام الدنيا الخ لانه يستلزم ان يكون زيد مثلا موجودا فى جميع الازمان من
الدنيا وليس كذلك فالقرينة على عدم ارادته هى الظهور والبداهة قوله ولقائل الخ
اعتراض على قول المصنف رح ويعرب على حسب العوامل الى قوله الا ان يستقيم المعنى قوله

وايضا لا يصح الخ | ؎ فيكون حالا من الضمير فى قوله يعرب فانه مفعول ما لم يسم فاعله ۱۲ محمد حتى يرد الاعتراض المذكور ۱۲ م

اعتراض على من فرق بين قولنا ضربني الازيد وبين قولنا قرأت الايوم كذا **قوله** واجيب هذا جواب عن الشبهة الاولى **قوله** فما يقل لان الفعل عارض وفي العارض الاصل القلة **قوله** وبان الفرق الخ وهو جواب عن الشبهة الثانية **قوله** ليس الا بظهور قرينة وحاصل الفرق بين المثالين ان في قوله قرأت وجد البعض المعين وهو ايام الاسبوع او الشهر او السنة بخلاف قوله ضربني اذ ليس فيه بعض معين حتى يصرف الكلام اليه حتى لو وجدت القرينة على بعض معين فيكون هو ايضا مما يستقيم فيه المعنى كما اذا قيل من ضربك من القوم فقلت ضربني الازيد فالقرينة هو السوال **قوله** لكن الغالب جواب سوال وهو ان الموجب على تقدير القرينة لما كان مستقيم المعنى فلم قيد استقامة المعنى بالموجب وايضا لما كان المدار على القرينة فهما سيان فالفرق تحكم فاجاب بقوله لكن الغالب الخ **قوله** مثل ما زال جواب سوال ظاهر وانما لم يجئ هذا المثال المذكور في المتن لانه لو كان جائزا يلزم تحقق المشروط بدون الشرط لانه قد سبق ان كون المستثنى المفرغ في كلام موجب مشروط باستقامة المعنى وهي منتفية ههنا لدخول جميع الصفات فيه غير صفة العلم **قوله** اذ معنى ما زال ثبت جواب سوال وهو ان كلا منافي للموجب وهو منتفي ههنا فاجاب بقوله اذ معنى ما زال ثبت قال محمد المحشي ان نفي النفي اثبات واما الاثبات دائما فغير معلوم اقول انه علم من قول المحشين النحويين في بحث الحال ان في الماضي المنفي لا حاجة الى دخول قد اذ النفي مستمر بلا قاطع فيلزم منه ان نفي النفي اثبات دائما **قوله** لان نفي النفي اثبات اى مستلزم له لا انه عينه **قال مولانا عصام الدين** ان نفي النفي اثبات في العرف لا في اللغة **قوله** فلا يستقيم المعنى لان من جملة الصفات ما يناقض كالقيام والقعود والنوم واليقظة فلا يجتمعان **قوله** وقال الشارح الرضي اشارة الى الاعتراض **قوله** ولا يخفى اشارة الجواب يعني ان على قول الرضي يلزم ان يرجع جميع المواد الايجابية عند الاستثناء الى صورة الاستقامة وهو باطل لان النحويين متفقون ان في بعض صور الايجابية لا يصح الاستثناء لعدم استقامة المعنى **فان قيل** ان الاستقامة كما هو معتبر في المفرغ كذلك معتبر في غيره فما وجه الاختصاص بالمفرغ **قلنا** ان غير المفرغ يعلم من ذكر المستثنى منه فهو اما ان يكون مستقيم المعنى اولا فلا حاجة في غير المفرغ الى ذكر الاستقامة بخلاف المفرغ فان المستثنى منه فيه غير مذكور ففيه الاستغراق لانه اذا تعذر الحمل على المعهود يحمل على الاستغراق **قوله** واذا تعذر البدل اعلم انه لما كان الكلام في اعراب المستثنى فبين اولا اعرابه وجوبا ثم بين اعرابه جوازا ثم بين اعرابه على حسب العوامل الخ لا يرد ما ذكره مولانا عصام الدين حيث قال ولا يخفى ان هذه المسئلة من تتمة اختيار البدل فينبغي ان لا يفصل بينه وبينها بحث الاعراب على حسب العوامل انتهى ثم انه اذا تعذر البدل على المحل القريب فعلى المحل البعيد نحو لا خمسة عشر درهما لك الا درهم فان خمسة عشر له محل هو النصب

له تقريره ان قوله لم يجز فعل وقوله ما زال زيد الخ فاعله وهو الايجب ان يكون فاعلا لانه قسم من الاسم وهو قوله ما زال زيد الخ مركب فاجاب الشارح بقوله مثل وهو مفرد ۱۲

ویمتنع حمله علیه لماذکره فی الکتاب فحمل علی محله البعید وهو الرفع قوله من حیث حمله جواب سوال وهو ان کلمة علی لا تقع صلة تعذر بل صلته هو الباء او غیرها فاجاب بقوله من حیث حمله الخ یعنی انها صلة الحمل لا التعذر قوله ای لفظ المستثنی منه اشارة الی ان اللام بدل من المضاف الیه قوله ای یحمل اشارة الی بیان المتعلق ومن قال انما قدر قوله یحمل لیکون الجزاء جملة لان قوله فعلی الموضع مفرد والجزاء لا یکون الا جملة فغلط اذ قوله فعلی الموضع ظرف وهو مؤول بجملة فکیف یقال انه مفرد وفی کلام بعض الشارحین ذکر لفظ یحمل متاخرا عن قوله فعلی الموضع لافادة الحصر فالقیل ان تاخیره لا یصح لافادة الحصر لانه جاز النصب بالاستثناء ایضا وان کان البدل مختارا فیوافق حینئذ بما ذکره سابقا بقوله ویجوز فیه النصب ویختار البدل قلنا ان المراد من الجواز فی قوله ویجوز فیه الخ هو الجواز بلا ضعف ولهذا النصب ضعیف لانه یتوهم انه بدل محمول علی لفظ احد قوله علی موضع احد فانه بالفاعلیة مرفوع محلا قوله ای فی الدار وهی مذکور فی قول السائل فلا یرد انه یلزم الاضمار قبل الذکر قوله مفرد مرفوع لانه مبتدأ تخصص بالعموم قوله ای لا یعتد به جواب سوال وهو ان الغرض من هذا المثال بیان قبح زید وقوله لا یعبأ به یدل علی حسنه اذ قوله لا یعبأ ماخوذ من العیب ای لیس فیه عیب فاجاب بقوله لا یعتد به ای لا یعتمد علیه قوله فشیء مرفوع محمول علی محل شیئا الاول لانه مرفوع علی انه خبر للمبتدأ قوله ولا یخفی اشارة الی الاعتراض علی قول القیل لا جواب سوال یرد علی النسخ الکثیرة وهو انه علی هذا یلزم استثناء الشیء من نفسه قوله لکان ادق والطف اما الاول فلزیادة التوجه والتامل فی ادراکه واما الثانی فلعدم الاحتیاج الی قوله لا یعبأ به اجیب من طرف القیل ان ذهن المبتدی لا یذهب الی هذا ..... المغائرة قوله وانما تعذر البدل علی اللفظ فی الصورة الاولی دفع وهم وهو ان قوله لان من لا تزاد الخ دلیل للثالث لقربه فدفع بقوله وانما تعذر قوله الاستغراقیة جواب سوال وهو انه منقوض بقوله وقد کان من مطر فان من ذکر بعد الاثبات حاصل الجواب ان من الاستغراقیة لا تزاد بعد الاثبات واما فی قوله من مطر فکلمة من زائدة ولیست للاستغراق قوله اتفاقا اشارة الی ان فی من حال کونه زائدة خلاف للاخفش[1] کما یجیء فی بحث الحروف قوله ای بعد ما صار الکلام جواب سوال وهو ان قوله ماجاءنی منفی فلا یصح قوله بعد الاثبات فاجاب بقوله ای بعد ما صار الخ یعنی لیس المراد من الاثبات الاثبات الابتدائی بل المراد الاثبات الانتهائی ۱۲ قوله لان فتحته بنیة جواب سوال وهو انه علی هذا ینبغی ان یکون المستثنی مبنیا علی الفتح لان قوله احد مبنی علی الفتح فاجاب بقوله لان فتحته الخ قوله من تقدیر لا حقیقة کما هو مذهب الجمهور من ان البدل بتکریر العامل قوله او حکما کما هو مذهب البعض قوله کذلک ای حقیقة او حکما والاول علی مذهب من قال ان البدل بتکریر العامل حقیقة فقولنا

[1] فانه عند الاخفش تزاد فی الاثبات لکن الاستغراقی لا تزاد اتفاقا ۱۲ مفتی عبد الرحیم ۱۲

ای البدل ومؤول الادوہم ۱۲ عہ ای علی المحل القریب ۱۲ سہ ای لا تقولہ فعلی الموضع ۱۲ عہ او تنبیہا علی جواز تاخیرہ ۱۲ لہ فیہم ذکر قولہ لا یعبأ بہ ۱۲

سلب زید ثوبہ فی التقدیر سلب زید سلب ثوبہ والثانی علی مذھب من قال ان العامل فی المبدل منہ ھو العامل فی البدل قولہ محل قریب وھو نصبہ بکلمۃ لا لان النصب حاصل بعد دخول کلمۃ لا فیکون قریبا قولہ ومحل بعید وھو رفعہ بالابتداء لانہ حاصل قبل دخول لا قولہ لانہا ای لیس بتاویل الکلمۃ قولہ باعمال لیس فی قائما جواب سوال وھو انہ یلزم تکرار التفریع حیث قال للم اولا بخلاف لیس زید شیئا الا شیئا ثم قال ومن ثم جاز لیس زید الا قائما فاجاب بقولہ باعمال لیس الخ یعنی فرق بین التفریعین لان فی الاول خبر قولہ لیس مذکور قبل الاستثناء واما ھھنا فالخبر ھو المستثنی لان عملہ فیہ قولہ والمستثنی مخفوض اشارۃ الی ان قول المصرح ومخفوض الخ عطف علی قولہ ومنصوب اذا کان بعد الا والحال ان قولہ منصوب خبر مبتدأ وھو قولہ ھو فیکون قولہ ومخفوض ایضا خبر مبتدأ لکن الشارح وضع المظہر موضع المضمر فلذا قال والمستثنی الخ قولہ مجرور جواب سوال وھو ان الخفض بالجر الذی ھو بالحرکۃ فلا یتناول الجر الذی ھو بالحرف فاجاب بقولہ ای مجرور یعنی ان المصنف رحمہ ذکر الخاص واراد منہ الاعم قولہ مع کسر السین اوضمہا فیہ اشارۃ الی الرد علی الشارح الرضی حیث قال الکسر فی سوی مع القصر مشہور وکذا قولہ بفتح السین وکسرھا مع المد ردعلیہ حیث قال والفتح فی سواء بالمد مشہور فرد الشارح علیہ بذکر کلمۃ او المنبئۃ عن التسویۃ بینہما قولہ لکونہ مضافا الیہ علۃ لکون المستثنی مجرورا بعدھا قولہ وبعد حاشا فان قیل ان ذکر قولہ بعد مستدرک اذ ھو یعلم من قولہ بعد غیر وسوی وسواء قلنا فیہ اشارۃ الی ان قولہ فی الاکثر متعلق بحاشا فقط دون غیر وسوی وسواء لانہ لما غیر الاسلوب بزیادۃ کلمۃ بعد علم انہ منقطع عن الاول قولہ لکونہا حرف جر والدلیل علی حرفیتہا دخول یاء التکلم بدون نون الوقایۃ مثل حاشای لانہ اذا لم یکن حرفا فیکون فعلا اذ لم یقل احد بکونہا اسماء وقال فی المبنیات ان یاء التکلم اذا الحقت اخر الفعل تدخل نون الوقایۃ علیہ لیبقی اخر الفعل عن الکسر الذی ھو اخت الجر مثل جاءنی وضربنی فلو کان حاشا فعلا فلا بد من النون عند لحوق یاء المتکلم ولیس کذلک فان قیل ان اخر حاشا مامون من الکسر بسبب الالف فجاز دخول یاء المتکلم علیہا من غیر حاجۃ الی النون قلنا الحکم جار فی جمیع الافعال مطلقا لاطراد الباب قولہ انہا فعل متعد بدلیل حاشیت زیدا وحاشیتہ قولہ تبرئۃ المستثنی بفتح التاء وسکون الباء بنقطۃ تحتانیۃ بمعنے پاک وبری شدن قولہ

لہ واشار الیہ بقولہ لا حقیقۃ اذ لم یکن البدل الخ ۱۲ م ۲ جواب سوال وھو ان لفظ لیس مذکر فلا یصح ارجاع ضمیر المونث الیہ فاجاب بقولہ بانہ مونث بتاویل الکلمۃ ۱۲ مفتی مولوی عبد الرحیم ۳ والیہ ذھب سیبویہ ودخول لا علیہ اذ النصب الاسم بعد حاشا وعندہ مثل حاشیت زیدا حاشیتہ ۱۲ ۱۲

۴ لان الحاق النون لیس الا لیامن اخرہ عن الکسر وھذا الامن حاصل بالالف ۱۲ مولوی مفتی عبد الرحیم

یلوح الخط فی القرطاس دھرا ٭ وکاتبہ رمیم فی التراب ٭

ای برءہ اللہ اشارۃ الی بیان الفاعل والمبریٰ عنہ وانما لم یجعل فاعلہ التکلم لان برء صیغۃ الغائب فیجب ان یکون فاعلہ ایضا غائبا واعلم ان اللہ تعالی معلوم قطعا فکانہ سبق ذکرہ فلا یرد انہ یلزم الاضمار قبل الذکر ثم ان لفظ اللہ جل جلالہ غائب والضمیر فی برء راجع الیہ فلا یرد ان برء لصیغۃ الغائبۃ فکیف یرجع ضمیر الغائب الی اللہ تعالی اعلم ان فی حاشا ضمیر راجع الی اللہ تعالی وھو فاعل ومجموع الفعل مع الفاعل وقع حالاً من زیدا و اضافۃ الضرب الی عمر ومن قبیل اضافۃ المصدر الی المفعول ای من ضرب زیداً عمرواً قولہ واعراب غیر انما لم یبین غیرہ مع انہ بمعنی الا وھو حرف والاسم اذا کان بمعنی الحرف فھو مبنی للاضافۃ المانعۃ من البناء قولہ ای فی الاستثناء اشارۃ الی ان قولہ فیہ قید احترازی لا اتفاقی قولہ المذکور فیما سبق دفع وھم وھو ان المراد بالتفصیل لتفصیل المذکور فیما وقع بقولہ المذکور فیما سبق قولہ فکانہ لما انجر انما قال بطریق الظن لانہ غیر جازم بہ بل ھو ظان فیہ قیل لما کان اعرابہ عین اعراب المستثنی بالا کان الاحسن ان یقول واعراب غیر اعراب المستثنی بالا بدون الکاف اقول اعرابہ لیس عراب عین المستثنی بالا شخصا بل عینہ نوعا فیصح قولہ کاعراب المستثنی بالا بایراد الکاف قولہ ای کلمۃ غیر جواب سوال وھو ان قولہ غیر مبتدأ وقولہ صفۃ خبرہ و المطابقۃ بین المبتدأ و الخبر فی التذکیر والتانیث، وان لم یکن شرطا فیما اذا لم یکن الخبر مشتقالکن ×××××××××××××××××× لا شک ان المطابقۃ امر حسن فلم ترک المصرح الامر الحسن وایضا لا یصح قولہ حملت وقولہ علیہا وایضا ان غیر نکرۃ محضۃ فکیف یصح ابتدائیتہ فاجاب بقولہ ای کلمۃ غیر یعنی ان العبارۃ بحذف المضاف قولہ فی الاصل جواب سوال وھو ان الحمل علی الشئی الاخیر یقتضی ان یکون لہ معنیً اصلیًا غیر ذلک الشئی وقولہ وغیر صفۃ لا یدل علی ان غیر اصل فی الصفۃ فاجاب بقولہ فی الاصل ثم قولہ فالاصل الخ بیان لقولہ فی الاصل قولہ باعتبار قیام معنی المغائرۃ بہا اعلم ان کلمہ غیر تدل علی مغائرۃ ماقبلہا ای موصوفہا لما بعدھا سواء کانت تلک المغائرۃ بحسب الوصف او بحسب الذات بان کانا متغائرین ذاتاً او وصفاً قولہ فالاصل فیہا الخ ای المناسب ان تقع کلمۃ غیر صفۃ فی الترکیب لیوافق اصلہا قولہ کما تقول جاءنی رجل غیر زید فان موصوفہا نکرۃ لا یزول الابہام عنہا بسبب اضافتہا الی المعرفۃ قولہ واستعمالہا دفع وھم وھو انا سلمنا ان الاصل فی غیر ان یکون صفۃ لکن لم یستعمل فیہا والحمل علی المعنی الاخر یقتضی الاستعمال فی المعنی الاصلی فلدفع الشارح ھذا الوھم بقولہ واستعمالہا الخ قولہ لکنہا جواب سوال وھو ان قولہ حملت علی الا انما ذکرہ لدفع الوھم ودفع الوھم لا یکون الا بکلمۃ لکن فاجاب بقولہ لکنہا یعنی ان کلمۃ لکن مقدرۃ ھہنا قولہ واستعملت ...... یعنی لیس المراد من الحمل ھہنا معناہ الاصطلاحی وھو اتحاد المتغائرین ذھنا

لہ وفی بعض النسخ تنزیہ بالنون وبالیاء ای تنزیہ المستثنی بما نسب الیہ وھو الفعل ۱۲م   لہ اذ انہین

حاشیہ مفتی عبدالرحیم صاحب القاسمی ۱۲ ... انہ راجع الیہ

فی الخارج بل المراد منہ ھو الاستعمال قولہ علی خلاف الاصل دفع وھم وھو ان یتوھم ان ستعمل غیر بمعنی الا ایضا اصلی فلا یصح الحمل فدفعہ بقولہ علی خلاف الاصل ثم لما کان الحمل من قبیل المجاز وفیہ لابد من العلاقۃ فاشار الشارح الی بیان العلاقۃ بقولہ وذلک الاشتراک الخ قولہ لما حملت الا علیہا الخ بھذہ العلۃ وھی اشتراک کل واحد منہما فی مغائرۃ ما بعدہ لما قبلہ قولہ لکن لا تحمل الا علیہا فی الصفۃ دفع وھم وھو ان قولہ اذا کانت الخ قید اتفاقی اذ القید قد یکون اتفاقیا وقد یکون احترازیا فدفعہ بقولہ لکن لا تحمل الا الخ یعنی انہ قید ...... احتراز قولہ غالبا فائدۃ ھذا القید یجیٔ فی ھذہ الصفحۃ قولہ ای الا بیان المرجع ضمیر کانت قولہ واقعۃ بعد متعددۃ وانما اول التابع ببعد الوھم اشکال وھو انہ لا یصح حمل تابعۃ علی الا فی قول المصنف الا اذا کانت تابعۃ فان الضمیر فی کانت راجع الی الا لان التوابع لا تکون الا من الاسماء وکلمۃ الا من الحروف وایضا یلزم منہ فساد المعنی .. فاجاب الشارح بما حاصلہ ان المراد من التابع لازمہ وھو البعدیۃ ثم ان کلمۃ بعد من الظروف وھو یقتضی التعلق فبین الشارح متعلقہ بقولہ واقعۃ وانما اول الجمع بمتعدد لجواب سوال وھو انہ خرج عنہ قولہ ما جاء فی القوم الا زید وما جاء فی الرھط الا زید وما جاء فی الرجلان الا زید لانہا فی الامثلۃ المذکورۃ لیست تابعۃ لجمع قولہ فوجب تفریع علی مقال وھو ان استعمال الا فی معنی الصفۃ خلاف الاصل فعند اعتبار الصفۃ یظھر ھذا المعنی فی الا فوجب ان یکون موصوفہا مذکورا لیظھر ھذا المعنی الا مثالہ اذ معنی الصفۃ فیہ خفی فلو حذف الموصوف لم یذھب الذھن الی کونہا صفۃ قولہ کما قد یکون مقدرا فی غیر فانہا فی الاصل للصفۃ فجاز ان یکون موصوفہا مقدرا للذھاب الذھن الی کونہا بمعنی الصفۃ وان قد موصوفہا قولہ یکون متعددا وانما اعادہ مع انہ فہم مما سبق لابتناء الدلیل علیہ وھو قولہ لیوافق الخ قولہ والمتعدد جواب سوال وھو ان فی اخذ المتعدد من الجمع لا فائدۃ لانہ لدخول القوم والرھط والقوم کما لا یتناولہما لفظ الجمع لا یتناولہما لفظ المتعدد ایضا لعدم وجود ادوات التعدد فیہما وھی ادوات الجمع وکذا لا یتناول لفظ المستثنی لان لفظ المتعدد خلف عن الجمع والحال ان لفظ المتعدد اذا اخذ من لفظ الجمع لا یتناول لفظ المستثنی کما لا یتناول الجمع المستثنی اذ ھو خلف عن الجمع ولا شک ان لفظ المتعدد من حیث انہ خلف وماخوذ من لفظ الجمع لا یصدق علی المستثنی ولو لم یکن لفظ المتعدد من حیث انہ خلف عن الجمع بل اذا ذکر ابتداءً لا شک انہ یصدق علی المستثنی وھہنا ذکر بالحیثیۃ الاول فلا یتناول المستثنی فاجاب بقولہ والمتعدد اعم الخ یعنی ان الرھط والقوم وان لم یکن متعددا لفظا لعدم وجود ادوات التعدد فیہما لکن کل واحد منہما متعدد تقدیرا ومعنی لعدم صدقہ علی ۱۲

لہ فان کلمۃ الا فی الاصل للاستثناء لا للصفۃ لکونہا حرفا واصل الحروف ان لا یکون صفۃ ۱۲ مفتی عبد الرحیم

ہزاران درود وہزاران سلام بروی محمد علیہ السلام

علی مادون الثلثة واما التثنية فهی جمع معنیً ای نظرا الی المعنی اللغوی للجمع قولہ منکورا ای
غیر معلوم دخول المستثنی فی المستثنی منہ ولا عدم دخولہ فیتعذر المستثنی المتصل والمنقطع
جمیعًا قولہ ای منکر فسر الشارح اسم المفعول المجرد باسم المفعول من المزید اشارة الی
تفسیر غیر المشهور بالمشهور وایضا اشارة الی ان نکر یجیئ بالتشدید کما قال المصنف رح فی
امالی الکافیة ان قولہ واذا أنکّر صرف انہ بالتشدید ولا یجیئ نکر بالتخفیف قولہ لا یعرف
باللام وانما خصص بعدم التعریف باللام ولم یذکر سائر المعارف لیبنی علیہ قولہ حیث یراد بہ
العهد او الاستغراق واما مثال ماکان تعریفہ بالاضافة مثل جاءنی اخوة زید الا عمروا فان
الاخوة معرفة باضافتہ الی زید فانہ لا یصح فیہ الحمل علی الصفة فلا یتعذر فیہ الاستثناء واما
مثال اسم الاشارة مثل ماجاءنی هؤلاء الا زیدا فان اسم الاشارة من المعارف فلا یتعذر
فیہ الاستثناء واما مثال الموصول نحو اِنَّ الْاِنْسَانَ لَفِیْ خُسْرٍ اِلَّا الَّذِیْنَ اٰمَنُوْا قولہ وعلی تقدیر
ان یشار بہ عطف علی قولہ علی تقدیر الاستغراق فیکون تقدیرہ هکذا فیعلم التناول قطعا علی
تقدیر ان یشار بہ الخ قولہ او عدم التناول ای فیعلم عدم التناول قولہ والمحصور نوعان ولما عرف
غیر المحصور بمعرفة المحصور فلذ التعرض الی بیان المحصور فقال والمحصور نوعان قولہ نحو ماجاءنی رجل
فان رجل جنس مستغرق لان النکرة الواقعة فی حیز النفی یفید الاستغراق والعموم قولہ او عشرون
وانما مثل بمثالین لیوافق بما سبق من المثالین فان قیل ان ایراد المثالین فیما سبق لفائدة
جلیلة لان احدهما جمع معنیً ومفرد صورة والاخر جمع صورة ومعنی قلنا ان فی ههنا ایضا
کذلک لان عشرة مفرد صورةً وجمع معنیً باعتبار التعدد وعشرون جمع معنی وصورة للواو
والنون فی اخرہ قولہ علی حد الوجهین احدهما کونہ جنسًا مستغرقًا والثانی کونہ بعضًا من الجنس
المستغرق قولہ فلا یتعذر الاستثناء یعنی ان فی الصورة الاولی لا یتعذر الاستثناء المتصل لوجوب
دخول المستثنی فیما قبلہ یقینًا وفی الثانیة لا یتعذر الاستثناء المنقطع لعدم دخول المستثنی فیما قبلہ
یقینا واما تعذر الاستثناء ففی صورة لا یعلم دخولہ فیما قبلہ ولا عدم دخولہ فیہ وذلک لان المتصل
ماکان دخولہ یقینا واذا تردد الدخول وعدمہ لا یکون دخولہ یقینا والمنقطع ماکان عدم دخولہ یقینا
واذا تردد لا یکون عدم دخولہ یقینا فیتعذر جمیعًا قولہ نحو کل رجل الا زیدا جاءنی وانما اخر الفعل
ههنا اشارة الی ان فیہ کما یصح حمل الا علی الاستثناء یصح حملها علی الصفة ایضا ای کل رجل
هو غیر زید جاءنی ولو قیل کل رجل جاءنی الا زید فلا یظهر کونها صفة لوجود الفاصلة بین الصفة
والموصوف ولو قیل جاءنی کل رجل الا زید فکونہ صفة ح لا یخلو عن خفاء والظاهر هو الاستثناء ح
بخلاف تاخیر الفعل لناسب لمدح المتکلم لان المقصود من هذا المثال مدح المتکلم لنفسہ والمدح
بالجملة الاسمیة ازید من المدح بالجملة الفعلیة لان ذلک تدل علی الدوام والاستمرار وقولہ جاءنی کل رجل
الا زید الجملة فعلیة قولہ وانما یصار عند وجود الخ انما قال هذا اشارة الی ان قولہ لتعذر الاستثناء بجمیع اقسامہ

لہ وهو ماجاءنی رجل اوربط ۱۲ لہ اما معنی فیوزنھم الا متعددہ ۱۲

قوله فقيدناه بقولنا غالبا لايقال لا فائدة في هذا القول بعد قوله وانما قلنا في صدر هذا الكلام اذ معناهما واحد فينبغي ذكر احدهما عن الاخر لانا نقول انما ذكر الشارح قوله فقيدناه الخ لدفع وهم وهو ان معنى قوله وانما قلنا في صدر الخ هو القول باللسان فقط دون القول مع الكتابة فذكر قوله فقيدناه ليدل على الكتابة ايضا قوله نحو جاء في مائة رجل الازيدا فان زيدا محتمل بين دخوله في مائة رجل وعدم دخوله كما هو الظاهر لانه لو نظر الى عدم اتحاد لفظ زيد مع لفظ رجل قلنا انه خارج ولو نظر الى انه من افراده قلنا انه داخل واما الدرهم في المثال المذكور فداخل في عشرة دراهم لان لفظ درهم مقدر فيه واما قوله جاء في رجال الخ فان رجلا داخل في رجال لانه من لفظه واما واحدا فيضا داخل في رجال لان لفظ الواحد وان لم يكن من لفظ رجال الا ان رجالا جمع والماخوذ في مفهومه لفظ الاحاد حيث قال الجمع مادل على احاد والواحد داخل في لفظ الاحاد واما قوله حمارا فهو داخل في الجمع خارج من الرجال يقينا قوله ولكن لما كان ذلك نادرا جواب سوال وهو انه على هذا ينبغي ان يقول المصنف غالبا كما قال الشارح فاجاب بقوله ولكن لما كان ذلك اي كون الا صفة عند عدم هذه الشرائط نادرا لم يلتفت المصنف الى هذا النادر ولك ارجاع ذلك الى تعذر الاستثناء في المحصور وما لهما واحد قوله لم يلتفت المصنف اليه فان قيل ان المصنف رح التفت اليه حيث قال وضعف في غيره فلا يصح قول الشارح لم يلتفت المصنف اليه قلنا ان المصنف رح لم يلتفت اليه في بيان هذه القاعدة اي في وسطها وقوله وضعف في غيره خارج عنه واجاب عنه عصام الدين حيث قال فرق بين الضعف والقلة فان في صورة تعذر الاستثناء وجد القلة دون الضعف والحاصل ان القلة فيما قل استعماله وان وجد الشرائط والضعف فيما اختلال في الشرائط قوله في السماء والارض فان قيل ان في للظرفية فيفيد المكان لله تعالى قلنا ان كلمة في بمعنى اللام اي لو كان لهما الهة وانما اتى بلفظ الجمع مع[1] ان المقصود نفي التعدد وهو يحصل بلفظ التثنية لموافقة قوله تعالى واتخذوا الهة قوله اي لخرجتا عن الانتظام اشارة الى انه ليس المراد من الفساد مايقابل الصحيح الذي ليس فيه حرف العلة والهمزة والتضعيف قوله فالا في الاية الخ الفاء لتعليل تطبيق المثال مع الممثل قوله لعدم دخول الله في الهة بيقين وقوله بيقين متعلق بدخول الله لا بقوله بعدم فلا يرد ان عدم الدخول لما كان بيقين فلا يتعذر المنقطع فلا يصح قوله فيتعذر الاستثناء فان قيل لايجوز ان يكون الا بمعنى غير في الاية والايكون صفة لالهة مع انه ليس بصفة لانتفاء المطابقة في الامور الاربعة اذا كانت الصفة اسما صورة و معنى وفيما نحن فيه ليس كذلك فان قيل لا يلزم من تعذر الاستثناء ان يكون صفة اذ يحتمل ان يكون بدلا قلنا ان احتمال البدل فيما اذا كان الكلام منفيا والاية كلام موجب فان قيل الاية كلام منفي لان لو اذا دخل على المثبت يصير منفيا كما مر من الشارح في قول امرء القيس ؎ ولو انما اسعى لادنى معيشة ؛

[1] حيث قال الهة ولم يقل الهين بلفظ التثنية ۱۲ [2] بل المراد من الفساد الخروج عن الانتظام ۱۲

[3] من الصفة المعتبرة بين الصفة والموصوف قلنا ان مطابقة الصفة للموصوف في الامور الاربعة لازمة

قلنا هذا النفي معنوي وكلامنا في النفي اللفظي وايضا ان احتمال البدل فيما اذا كان الاستثناء مقصودا
فيه والاية يحتمل الاستثناء اعلم ان وصف قوله الهة بقوله غير الله بتاويل كل واحد
اى يكون كل واحد من الالهة غير الله فلا يرد انه لا يصح توصيف قوله الهة بقوله غير الله لعدم
المطابقة بينهما في الجمع والافراد فان قيل لعل الالهة موجودة وانتفاء الفساد لاجل الاتفاق
قلنا الاتفاق لا يخلو اما لاجل الضعف او لاجل القوة الاول ينافي الالوهية والثاني ينافي الاتفاق
اذ القوي لا حاجة له الى الاتفاق قوله بخلاف ما اذا كانت جواب سوال وهو ان على هذا
لما لا يثبت الوحدانية بالاستثناء لا يثبت بالصفة ايضا فاجاب بقوله بخلاف الخ قوله
واذا لم يكن جواب سوالين احدهما ان بانتفاء الالهة لا يثبت انتفاء اثنينية الالهة والثاني
ان ما ذكر من التاويل في الاستثناء يجري في الصفة بان يقال ليست فيهما الهة التي صفتها ان
تكون بغير الله فعلم منه انه ثبت فيهما الهة التي تكون مع الله فاجاب بقوله واذا لم يكن الخ
يعني ان المقصود من هذا التوصيف نفي التعدد فيتناول انتفاء الاثنينية ايضا وكذا لا يفيد
التاويل المذكور ما قلت قوله وضعف في غيره اشارة الى الرد على سيبويه والاكثر المتاخرين
قوله وعليه اى على قول سيبويه ذهب اكثر المتاخرين والمصنف منهم قوله فالفرقدان صفة
لكل اخ وهو مرفوع وكذلك الفرقدان مرفوع بالالف فان قيل لا يصح توصيف كل اخ با
لفرقدان لعدم المطابقة في الافراد والتثنية قلنا الفرقدان باعتبار شدة الاتصال كانه فرد
واحد قوله وفي البيت شذ وذان اخوان قال مولانا عصام الدين الاولى ان يقال
في الفرقدان شذ وذان اخوان لان المقصود هو الفرقدان اقول انما نسب الشذ وذ
الى البيت لان الشذ وذ الاول والثاني وان كانا في الفرقدان لكن الشذ وذ الثالث الذي
ذكره بقوله وثانيهما الخ ثابت في البيت من غير الفرقدان قوله والمشهور وصف المضاف
اليه يعني ان كلمة كل اذا اضيف الى اسم ثم ذكر صفته بعد المضاف والمضاف اليه فيكون ذلك
الصفة صفة للمضاف اليه ولا يكون صفة لكلمة كل لانها غير مقصودة بل هي للاحاطة فقط واذا كان
المضاف غير كلمة كل وذكر الصفة بعد المضاف والمضاف اليه يكون الصفة للمضاف لانه داخل
في الكلام والمضاف اليه خارج منه نحو ضربت غلام زيد قوله الفصل بالخبر وهو قوله مفارقه
اخوه فان قيل لما يكون الخبر فاصلا بينهما كذلك القسم وهو قوله لعمر ابيك اجنبي من
الخبر بالنسبة الى المبتدأ والتعرض به اولى في الشذوذ من التعرض بالخبر قلنا المراد هو فصل
الخبر مع متعلقاته بينهما ولا شك ان القسم من متعلقات الخبر اعلم ان الفرقدان نجمان في جانب
المشرق قريبان الى القطب قوله اى بناء اشارة الى ان قوله على الظرف مفعول له للنصب باعتبار التعلق
وانما اول الظرف بالظرفية لانه علة للنصب والعلة لا تكون الا من الاعراض ولهذا يسمى المرض علة لانه من
الاعراض قوله الحال الخ وسواء من ظرف المكان لانه من الاجسام وانما اضاف الظرفية الى الضمير اشارة الى ان اللام في الظرف عوض عن المضاف اليه

قوله مكان زيد ثم استعمل فى البدل اى بدل زيد ثم المراد من بدل زيد الغدام زيد لان قعود شخص فى مكان زيد يستلزم تبديل زيد وتبديل زيد يستلزم الغدام زيد فلذا اريد من قولهم سوى زيد الغدام زيد اذا استعمل فى الاستثناء قوله وعند الكوفيين وانما جعلهم مقابلا لسيبويه لانه رئيس البصريين فكانه جعلهم مقابلا لهم قوله والتصرف عطف على قوله خروجهما اى يجوز التصرف فيهما رفعا بان يكون فاعلا كقوله ولم يبق سوى العدوان فان قوله سوى وقع فاعلا لقوله لم يبق ونصبا وجرا مثل كلمة غير فانها باعراب موصوفها وكذا هما باعراب موصوفهما او بما يقتضيه العامل اعلم ان سوى ظرف فى الاصل وغير ظرف باعتبار المعنى المراد وهو الاستثناء ففيما ذهب اليه سيبويه من نصبها بالظرفية نظرا الى حالهما الاصل وهو الظرفية وفيما ذهب اليه الكوفيون نظرا الى المعنى المراد منهما وهو الاستثناء لعدم معنى الظرفية فى الاستثناء قوله ولم يبق سوى العدوان يعنى كان للشاعر قصاص على بعض الناس فاخذ القصاص منهم فقال لم يبق بيننا وبينهم من القصاص والجزاء الا العداوة دناهم صيغة ماض اى اخذنا الجزاء منهم كما دانوا اى كما اخذ والجزاء منى وانما اطلق الجزاء على فعلهم مع انهم قتلوا اخ الشاعر فى الابتداء والجزاء لا يكون الا بعد امر مقدم لمشاكلة قولهم دناهم لان اطلاق الجزاء عليه صحيح لانه بعد القتل قوله خبر كان اى وانما ذكر خبرها فى المنصوبات ولم يذكر اسمها فى المرفوعات لانه فاعل حقيقة اذ لا بد لكل فعل من الفاعل بخلاف الخبر اذ هو ليس بمفعول لان المفعول لا يحمل على الفاعل والخبر يكون محمولا على الاسم وانما كان منصوبا لوقوعه فى الموقع الثالث من الفعل كالمفعول فانه واقع فى الموضع الثالث قوله وستعرفها جواب سوال وهو ان اخوات كان مجهولة فيلزم تعريف المجهول بالمجهول فاجاب بقوله ستعرفها الخ اى اخوات كان ويحتمل ان يكون راجعا الى كان واخواتها جميعا فانها مذكورة فى بحث الفعل قوله اى دخول كان واحدى اخواتها جواب سوال وهو ان على تقدير عبارة المصنف رح لا يصدق التعريف على شئ من افراد خبر كان واخواتها فانه لا يصدق على خبر كان مثلا انه مسند بعد دخول هذه الحروف وهو ظاهر فاجاب بقوله اى دخول كان واحدى اخواتها قوله والمراد ببعدية المسند الخ جواب سوال وهو انه يصدق التعريف على يضرب ابوه وقائما فى نحو كان زيد ابوه قائم فانه مسند بعده اى بعد دخول كان وليس بخبر لكان بل الخبر هو مجموع الجملة الفعلية فاجاب بقوله والمراد الخ قوله على اسمها وخبرها متعلق بالدخول يعنى المراد بالمسند ما يكون مسندا بعد دخول كان واسناد يضرب الى ابوه قبل دخول كان فان قيل ان كون هذه الافعال من دواخل الجملة الاسمية يحكم بان يكون الاسناد مقدما على دخولها وايضا ان فى قوله على اسمها وخبرها اخذ الخبر وهو ليس الا اخذ المحدود فى الحد وايضا ان قوله ان يكون اسناده الى اسمها الخ هو الجواب الذى مر من الشارح المنادى فى المرفوعات حيث قال

المراد بالمسند المسند الی اسماء هذه الحروف ورد الشارح علیه ثم بقوله المسند الی شئ اخر فلم اورد
ههنا اُجیب عن الاول ان الاسناد الاول زال بدخول هذه الافعال وعن الثانی ان المراد بالخبر
فی قوله اسمها وخبرها معناه اللغوی وهو ما یخبر به سواء تقدم المبتدأ علیه اولا والمراد بالخبر الذی
فی قوله خبر کان معناه الاصطلاحی وهو ما کان مذکورا بعد المبتدأ فلا یکون اخذ المحدود فی الحد
وعن الثالث انا لانسلم ان هذا الجواب هو الذی مر من الشارح الهندی لان المعتبر فی جواب
الهندی هو الاسناد الی اسمها لا الی شئ اخر وحاصل هذا الجواب اسناد الخبر الی الاسم بعد دخولها
لا قبلها فبینهما فرق قوله ولاشك ان ذلك راجع الی قوله اسناده الی اسمها قوله المقدم صفة الاسناد
قوله ویمکن ان یقال انما اتی فی الجواب بلفظ یمکن مع انه یدل علی الضعف هضما لنفسه لان هذا
الجواب من الشارح فقط کما مر فی المرفوعات فان قیل المناسب تقویة هذا الجواب لترغیب الطالبین
قلنا الترغیب مر فی المرفوعات واما ههنا فقد اتی به هضما للنفس قوله فی اقسامه واحکامه و
شرائطه وتحقیق هذا امر فی المرفوعات بطریق المبالغة فان شئت فطالعه عند قوله وامره
کامر خبر المبتدأ قوله علی ما سبق فی بحث الخ جواب سوال وهو انا لانسلم ان امره کامر خبر المبتدأ
فی الاحکام مطلقا لانه لا یصح کون خبر کان فعلا ماضیا عند بعض النحاة بخلاف خبر المبتدأ وایضا
عند جمهور النحاة وان کان یجوز کون خبرها فعلا ماضیا ولکن لابد فیه من لفظة قد ظاهرة او مقدرة
بخلاف خبر المبتدأ فان خبره یکون فعلا ماضیا بدون لفظ قد وایضا انه منقوض بخبر لیس ومازال
ومانفك لان الفعل الماضی لایقع خبرها ویقع خبر المبتدأ فاجاب بقوله علی ما سبق اه یعنی
ان المراد هو الشرکة فی الاحکام السابقة المذکورة فی بحث المبتدأ والخبر لا فی الاحکام المطلقة
قوله ولکنه وفی ذکر قوله لکنه اشارة الی ان قوله ویتقدم الخ لدفع ما یتوهم قوله علی اسمها
ولما کان التقدیم یقتضی ما یتقدم علیه فقال الشارح علی اسمها قوله حال کونه دفع وهم
وهو ان قوله معرفة فاعل لقوله یتقدم وعلی هذا لیس الا فساد المعنی فدفع بقوله حال کونه دفع
یعنی ان قوله معرفة حال عن الضمیر المستکن فی یتقدم قوله حقیقة او حکما جواب سوال
وهو ان ما ذکره المصنف من قوله ویتقدم معرفة انما ذکره لمقابلة خبر المبتدأ اذ هی لا یتقدم
علی المبتدأ مطلقا سواء کان معرفة او نکرة مخصصة کما قال المصنف ثم او کانا معرفتین او
متساویین فینبغی ان یقول ههنا ویتقدم معرفة او نکرة مخصصة لحسن المقابلة فاجاب بقوله
حقیقة او حکما کالنکرة المخصصة قوله لاختلاف اسمها وخبرها الخ فان قیل هذا الدلیل
لو صح لزم تقدیمه علیه علی تقدیر کونه نکرة محضة ایضا قلنا ان فی تخصیص قوله ویتقدم مقدم
بالنسبة الی خبر المبتدأ اذا کان معرفة لانه یجب تقدیم المبتدأ علیه قوله وذلك لما کان
جواب سوال

له من انه لما کان امر خبرها کامر خبر المبتدأ فی الاقسام والشرائط والاحکام والحال ان
خبر المبتدأ اذا کان معرفة لایجوز تقدیمه علی المبتدأ فتوهم المتوهم ان خبر هذه الافعال اذا کان معرفة ایضا لایجوز

له سواء کان ذلك الشئ الی اسمها او فاعلهم

[illegible]

وهوان ماذکر من القاعدة منقوضة بمثل کان الفتی هذا لان خبرکان فیه معرفة مع انه لا یجوز تقدیم الخبر علی الاسم فاجاب بقوله وذلك اذا کان الخ قوله ای عامل خبر کان وهو کان دفع وهم ظاهر فان قیل لا حصر ان یقول المصرح وقد یحذف کان قال مولانا عصام الدین ان ارجاع الضمیر فی عامله الی خبر کان فقط دون خبر کان واخواتها مع ان المذکور فیما سبق هو خبرها بعید فضلاً عن ان یکون قبل هذا الضمیر ضمائر اخر کانت راجعة الی خبر کان واخواتها کالضمیر فی قوله یتقدم فالاولی ارجاع الضمیر فی قوله عامله الی خبر کان واخواتها ولکن ما یتوجه علیه من انه حینئذ یلزم حذف عامل خوات کان وذلك باطل منه فم لان قوله فی مثل الناس مجزیون باعمالهم الخ مخصوص بحذف کان فقط لان المحذوف فیه هو کان لا غیر قوله لکثرة استعمالها فان الحذف انما یکون للخفة وهی لا یکون الا فیما هو کثیر الاستعمال قوله ویجوز فی مثلها ولم یقل فیه بارجاع الضمیر الی المثل المضاف لانه لم یرد بمثلها ما اراده اولاً بل ما هو احض منه وهو ما اشار الی تفسیر الشارح ثم المراد من قوله هذه الصورة هو صورة الجملة بجعل اللام عوضاً عن المضاف الیه فلا یرد ماذکره مولانا عصام الدین من ان الاظهر ارجاع ضمیر مثلها الی هذه الجملة لان ما فسره الشارح اظهر حینئذ قوله ای فی مثل هذه الصورة جواب سوال وهو انه فات المطابقة بین الراجع والمرجع اذ الراجع ضمیر مونث والمرجع وهو لفظ مثل مذکر فاجاب بما حاصله ان الضمیر راجع الی لفظ المثل بتاویل الصورة قوله وهی ان یجیئ الخ جواب سوال وهو ان علی هذا خرج عنه قوله الناس مجزیون الخ لان الضمیر راجع الی المثل لا الیه فاجاب بقوله وهی ان یجیئ بعد ان الخ قوله فکان جزاء وخیرا وانما صح دخول الفاء علی الماضی مع انه اذا وقع جزاء امتنع دخول الفاء علیه کما استعلم فی بحث الشرط والجزاء لان امتناع دخول الفاء علی الماضی الواقع جزاء فیما اذا کان الماضی مذکورا وههنا مقدر قوله ودفعها فان قیل فلم لم یقدر الرفع لفظ کان التامة قلنا ان استعمال کان الناقصة کثیر منهم بخلاف استعمال کان التامة فانه قلیل والحذف لا یکون الا للخفة وهی لا یکون الا فیما هو کثیر الاستعمال ولذا اجعله ناقصاً لا تامة قوله ای حذف عامله اشار به الی ان الالف واللام فیه عوض عن المضاف الیه وهو قوله عامله وانما عوض عن العامل دون کان مع ان المراد من العامل هو کان لیطابق بقوله ویحذف عامله وانما یجب حذف کان ههنا لان کلمة ما عوض عنها فلو اتی بکان لزم اجتماع العوض والمعوض عنه وذا غیر جائز قوله اما انت منطلقا الخ فعلی تقدیر الکسر یکون قوله اما انت منطلقا شرطا وقوله انطلقت جزاؤه وعلی تقدیر الفتح یکون هو علة وقوله انطلقت معلوله فیکون معناه بالفارسیة از جهت آنکه گردیاشی روندہ بروم من قوله ای لان کنت الخ اشارة الی بیان الاصل قوله قیاساً ای قیاساً جائزاً فی الحذف لان حذف اللام مع ان وان قیاسی کما مر فی التحذیر قوله ثم حذفت کلمة کان لما کان الحذف الواجب یقتضی الامرین احدهما القرینة والاخر ما قام

مقامه فاشار الشارح الی الاول بقوله اختصاراً والی الثانی بقوله وزیدت لفظة ما الخ قوله فالمتصل العدم ما یتصل به قوله منفصلاً فصار اما انت منطلقا انطلقت قوله عوضا عنها وانما تعینت لفظة ما العوضیة لتکون توطیة الی الادغام فیحصل الخفة ولم یزد النون مع ان فیه ایضا یصح الادغام لئلا یلتبس بان وان المشددتین وادغمت النون فی المیم للتقارب فی المخرج قوله وابقی الخبر علی حاله ای علی النصب وهذا ایضا قرینة علی ان ههنا لفظ کان مقدرا کیف یکون الخبر منصوبا اعنی قوله منطلقا قوله ان کنت منطلقا ای بدون اللام لان ان الشرطیة لا للتعلیل فلا یحتاج الی اللام قوله واقتصر المصنف رح جواب سوال ظاهر وانما یعلم الاقتصار علی الاول حیث قال ای لان کنت فاللام ایرادها یدل علی کون الهمزة مفتوحة لان حذف اللام لا یکون الا مع ان المفتوحة لا المکسورة قوله لانه اشهر الاتری الی ما قال الشیخ الرضی وقد یحذف کان بعد اما المکسورة قلیلا وقال سیبویه لم یحذف الفعل مع اما المکسور قوله اسم ان ای اسم ان اعلم ان المشهور بینهم تقدیم ان المکسورة علی المفتوحة کما قال المصنف رح ان وان وکان ولکن ولیت ولعل الخ مع ان المناسب تقدیم ان المفتوحة لان عمل هذه الحروف لاجل المشابهة بالفعل والحال ان مشابهة ان المفتوحة بالفعل اکثر من المکسورة اذ هو مشابهة باصل الفعل وهو الماضی فی فتح الاول والآخر نحو مد واما المکسورة فهو المشابهة بجزء الفعل وهو الامر نحو فن قوله فی وجه تقدیمها ان المکسورة لا یغیر معنی الجملة والمفتوحة یغیر معناها والتغیر خلاف الاصل قوله المنصوب بلا وانما کان لا التی لنفی الجنس ناصبا لانه مشابه بان فی المبالغة والتاکید اما فی المبالغة فی ان فظاهر لانه للتحقیق واما فی لا فلانه لما کان لنفی الجنس والحال ان نفی الجنس یستلزم لنفی الافراد فهی کنفی شیئین قوله ای لنفی صفة الجنس جواب سوال وهو انه منقوض بمثل لا رجل قائم لانه لیس لنفی الجنس بل لنفی صفة القیام فاجاب بقوله ای لنفی صفة الجنس ثم یرد علیه انه منقوض بمثل لا رجل فی الدار لانه لیس ههنا لنفی الصفة لعدم الصفة فاجاب بقوله وحکمه یعنی انه مجاز فی المعطوف اعنی قوله وحکمه قوله ولا اکثره جواب سوال وهو ان المستثنی والتمییز لیس کل من المنصوبات فینبغی ان یقال المنصوب بالمستثنی والمنصوب بالتمییز ایضا فاجاب بقوله ولا اکثره الخ یعنی ان الاسم لنفی الجنس لیس کله[1] من المنصوبات ولا اکثره[2] منها بخلاف المستثنی والتمییز فانه وان لم یکن الکل منهما من المنصوبات لکن الاکثر منها قوله لا حقیقة نظراً الی الکل کالحال وقوله ولا مجازا نظرا الی الاکثر کالمستثنی والتمییز قوله بل المنصوب منه اقل مما عداه فان قیل لا نسلم ان المنصوب ههنا اقل بل اکثر لان اسم لا اما مرفوع او منصوب او مبنی علی الفتح وهو ایضا محلاً قلنا لا اعتبار للمحل فی الافراد الاتری انه قال فی المنادی وینصب ما سواهما فلو کان للمحل اعتبار لدخل المنادی المبنی علی الضم فی المنصب فلا یصح قوله سواهما

قوله ولا یبعد ان یقال الخ اشارة الی الاعتراض

[1] فلا یصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقیقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبیر عنه بالمنصوب بها ۱۲ [2] فاعطی للاکثر حکم الکل فعد الکل من المنصوبات مجازا ۱۲ مفتی عبدالرحیم

ف اذا للاعرض لفظ کان مقدرا

ای لفظ کان مقدرا بحیث لا یظهر

على النحويين لان الوجه المذكور سابقا منقول منهم اجيب لا نسلم ان اسم لا ما يكون منصوبا معمولا بلا بل اسمها هو المسند اليه بعد دخولها ولا شك انها صادق على المرفوع ايضا لكن يرد عليه ان المراد من الدخول هو الدخول لايراث الاثر كما مر ولا اثر لها في المرفوع قلنا ان اسم لا على نوعين احدهما بمعنى العام وهو المسند اليه بعد دخولها وثانيهما بمعنى الخاص وهو المسند اليه بعد دخولها يليها نكرة مضافة اومشبها به فالتعريف الاول صادق على المرفوع اذ ايراث الاثر غير ملحوظة عنده قوله لما عرفت اى من معنى البعدية والدخل فان قيل لا حاجة الى خراجه بما ذكره سابقا لانه خارج بقوله يليها قلنا ان تعريف الاسم لا يتم بقوله هو المسند اليه بعد دخولها وقوله يليها تعريف المنصوب بلا كما قال الشارح لكنه لما اراد الخ قوله وهذا القدر كاف الخ اشارة الى الاعتراض على المصنف رح يعنى ان المقصود ههنا تعريف اسم لا وهو حاصل بهذا القدر فالاشتغال بقوله يليها اشتغال بما لا يعنى قوله مطلقا اى سواء كان منصوبا لفظا او محلا اولا قوله لكنه لما اراد اشارة الى الجواب قوله ان يلى المسند اليه اشارة الى ان فى قوله يليها ضميرين الاول ضمير الفاعل الراجع الى المسند اليه والاخر الضمير البارز الراجع الى لفظة لا وانما اشترط ان يكون نكرة لانه لو كان معرفة لم ينصب وانما قال يليها لانه لو كان بين الاسم وبين لا فصل فهو مرفوع وانما اشترط ان يكون مضافا او مشبها به لانه لو كان مفردا فهو مبنى على ما ينصب به وسيأتى وجهها فى هذه الصفحة قوله هذه احوال دفع وهم وهو ان قوله يليها وقوله نكرة وقوله مضافا وقوله مشبها به صفة لقوله المسند اليه وهو غير صحيح لعدم المطابقة فى التعريف والتنكير فدفع بقوله هذه الاحوال ثم سال السائل اذا اجتمعت الاحوال فقد تكون متداخلة وقد تكون مترادفة فهى من اى قبيل فاجاب بقوله مترادفة قوله من الضمير المجرور فى اليه فانه مفعول به بواسطة حرف الجر وما قال عبد الرحمن ان الضمير مفعول ما لم يسم فاعله لاسند المستفاد من المسند خطأ اذ مفعول ما لم يسم فاعله مجموع قوله اليه لا الضمير المجرور وحده ثم قال الفاضل ان هذه احوال ثلثة مع انها اربعة لانه نظر الى ان المضاف وشبه المضاف واحد لانه عطف عليه بكلمة او قوله مثال لما يليها جواب سوال وهو ان الغرض من المثال توضيح الممثل وهو يحصل بواحد فلا حاجة الى تعدد الامثلة فاجاب بقوله مثال الخ يعنى عدد الامثلة باعتبار تعدد الامثلة قوله تحقيق قوله فيها من انه يلزم عند ايراده الكذب تبقى طائفة جنس غلام رجل قوله من تتمة المثالين جواب سوال وهو ان قوله ظريف فيها لم يكن فى النسخ المشهورة فعلى هذا لا يوجد الخبر فاجاب بقوله من تتمة المثالين قوله كليهما وانما زاد هذا لئلا يتوهم انه من تتمة مجموع المثالين فدفع بقوله كليهما يعنى ان قوله لك من تتمة المثالين لكن بطريق الانفراد لا بطريق الاجتماع قوله اى المسند اليه يعنى ضمير كان راجع الى المسند اليه لا الى المنصوب بلا ولا الى اسم لا لان ارجاع الضمير الى المسند اليه الخ

---

[1] خبر لا التى لنفى الجنس فى قوله لا غلام رجل ١٢ م [2] فيكون قوله لك خبر الكلمة لا اى لا غلام رجل لك ولا عشرين درهما لك وانما لم يورد لفظ لك بعد المثال الاول ايضا لانهم لا يقولون فى الاستعمال لا غلام رجل لك بل يقولون لا غلام رجل لك بل يقولون لا غلام لك الا انه اورد بعد المثالين تنبيها على ان الخبر فى الاول محذوف وفى الثانى مذكور كذا فى عبد الرحمن ١٢ [3] اى بين القول السابق وذلك التفريع ١٢ مولوى مفتى عبد الرحيم الفشاورى

ارجاعه الى المنصوب بلا اوالى اسم لا للقرب قوله غير واقع على الاحوال جواب سوال وهو ان المذكور
فى قول المصنف تفصيل وهو يقتضى الاجمال ولا اجمال فى قول المصنف فاجاب بقوله غير واقع على الاحوال الخ
يعنى ان الاجمال فى عبارة المصنف مقدر وهو قوله غير واقع على الاحوال قوله بانتفاء الشرط الاخير جواب
سوال وهو انه ينقض بنحو لا زيد فى الدار ولا عمرو لانهما مفرد ان مع انهما ليسا بمبنيين على ما ينصب به فاجاب بقوله
بانتفاء الشرط الاخير قوله ليترتب عليه الخ متعلق بقوله بانتفاء الشرط الاخير قوله فانه لو كان مفردا دليل لقوله ليترتب قوله فحكمه غير ذلك
وهو وجوب الرفع والتكرير قوله وقوله على ما ينصب به جواب سوال وهو ان على ما قال المصنف يلزم اجتماع
الضدين على محل واحد وهو المفرد اذ الضمير فى قوله مبنى راجع الى المفرد والضمير فى قوله ينصب ايضا
راجع الى المفرد فاجاب بقوله وقوله على ما ينصب به الخ يعنى سلمنا انه يلزم اجتماع المتضادين
فى محل واحد لاكن فى زمانين كما قال الشارح قبل دخول لا عليه قوله وهو الفتح دفع وهم وهو ان المتبادر
من قوله ما ينصب به هو الفتح فقط فهو منقوض بنحو لا مسلمات فى الدار فانها مفردة غير مضافة مع
انها ليست بمبنية على الفتح بل مبنية بالكسر فدفع بقوله وهو الفتح الخ قوله بلا تنوين لبنائها اى لكونها
مبنية فان قيل المنع من المبنى تنوين التمكن وهذا التنوين للمقابلة قلنا هذا شابه للتمكن
لان كليهما تتبع حركة اخر الكلمة قوله ونعنى بالمفرد ما ليس بمضاف الخ جواب سوال وهو انه
يلزم التدافع بين المتن والشرح لانه قال المصنف فان كان مفردا فكيف يصح قول الشارح
نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك لانهما ليسا بمفردين فاجاب بقوله ونعنى بالمفرد الخ
فان قيل ان فى ذكر قوله ونعنى بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له تكرارا قوله بانتفاء
الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا او مشبها به يغنى عنه قلنا انما اعاده توطية للتفريع بقوله
فيدخل فيه الخ فان قيل لا حاجة الى الاعادة اذ التفريع يبنى على السابق ايضا قلنا لما
وقع الفصل فلذا اعاده قوله وانما بنى جواب سوال ظاهر قوله لانه جواب لمن يقول الخ
ولا بد من كلمة من فى السوال اى قوله هل من رجل فى الدار لان المراد من الرجل افراده لا ماهيته
بقرينة قوله فى الدار اذ ليس ماهيته والدر مراد الانسان والحال ان المراد من الافراد لبعض
الافراد اذ كل افراد الجمع لا تسع فى الدار فان قيل ان رجلا نكرة مبنية والنكرة فى
غير لا تعم قلنا ان رجلا وقع فى حيز الاستفهام والاستفهام تفيد النفى فى كثير من المواضع
قوله حقيقة او تقديرا جواب سوال ظاهر وهذا التعميم فى السوال قوله فحذف من اى من
الجواب هذا جواب سوال ظاهر قوله وانما بنى جواب سوال ظاهر قوله ليكون البناء اى
ليكون بين حالتى الاعراب والبناء موافقة استحقها النكرة اى استحقها اسم لا قوله ولم يبن المعنى
الخ جواب سوال ظاهر قوله فيصير الاسم بها ما يستحقه فى الاصل فان الاصل فى الاسماء
هو الاعراب اذ المعنى المقتضى للاعراب وهو الفاعلية والمفعولية والاضافة موجودة فيها
قوله بانتفاء شرط النكارة دفع وهم وهو ان المتبادر من كونه معرفة ان تكون التعريف

م من قوله لم تعمل فيها لا بنصب به ۱۲

مع الافراد فعلى هذا لا يجب الرفع في قولنا لا غلام زيد لانه ليس بمفرد بل مضاف فاجاب بقوله
بانتفاء شرط النكارة وانما لم يقل فقط[1] كما قال سابقا لان المراد ههنا انتفاء شرط النكارة سواء
انتفى معه شرط آخر اولا قوله بانتفاء شرط الاتصال دفع وهم وهو ان المتبادر من الفصل ان
يكون الفصل مع افراد فعلى هذا لا يجب الرفع في قولنا لا في الدار رجل ولا زيد لعدم الافراد فاجاب
بقوله بانتفاء شرط الاتصال قوله على سبيل منع الخلو جواب سوال وهو انه ينتقض بقولنا لا في
الدار زيد ولا عمرو لان كلمة او في قوله او مفصولا الخ للمنفصلة الحقيقية التي تمنع الاجتماع وههنا
وجد الاجتماع فاجاب بقوله على سبيل منع الخلو قوله وهي ست صور لانه اما ان يكون
بانتفاء احد الشرطين من النكارة والاتصال اوكليهما فهذه ثلث صور وكل واحد منها اما ان يكون
بانتفاء شرط الاضافة اولا فحصل ست صور قوله لا زيد في الدار ولا عمرو مثال المعرفة
المتصلة غير المضاف قوله لا غلام زيد في الدار ولا عمرو مثال للمعرفة المتصلة المضافة
قوله ولا في الدار رجل ولا امرأة مثال نكرة مفصولة مضافة قوله ولا في الدار زيد ولا عمرو
مثال المعرفة المفصولة الغير المضافة قوله في جميع هذه الصور ليس ذكر هذا القول لاجل انه
اخذ الشرط في جانب الجزاء وهو لا يجوز بل انما ذكره لاجل دفع وهم وهو ان المتبادر الى الذهن
ان قوله وجب الرفع يتعلق بالقريب فقط وانما ذكره لاجل انتفاء الدليل عليه بقوله اما في
المعرفة الخ وزيادة تحقيقه مر في المرفوعات عند قوله واذا انتفى الاعراب لفظا فيهما والقرينة
الى قوله وجب تقديمه قوله للجنس فيهما لان لا لا تعمل في المعرفة اذ وضعها لنفي النكرة لان
نفي الجنس يستلزم نفي الافراد وذلك يتحقق في النكرة لا في المعرفة فلا تعمل في المعرفة هذا
اذا كانت المعرفة بدون اللام واما اذا كانت المعرفة باللام فح تعمل لا فيها فهما افراد قوله فلضعفها
الخ لان عمل لا لاجل فرع الفرع فيكون ضعيفا فلا تعمل مع الفصل اذ عمل لا لمشابهتها ان وعمل
ان لمشابهة الفعل قوله اي وجب تكريره اشارة الى ان اللام بدل من المضاف اليه قوله لكن
مطلقا جواب سوال وهو انه منقوض بقولنا لا في الدار زيد ولا عمرو لانه لا تكرار فيه اذ التكرار
عبارة عن اعادة اللفظ بعينه ولفظ زيد ليس بعينه لفظ عمرو فاجاب بقوله لكن مطلقا لا بعينه
يعني اراد تكرير نوع الاسم لا تكرير شخصه قوله من معنى نفي الاتحاد لان قوله لا رجل في قوة لا زيد
ولا عمرو ولا خالد الى اخر افراد الرجل قوله افي الدار رجل ام امرأة فان قيل من اين علم ان
السوال متعدد مع التكرار قلنا لو لم يكن التكرار مرادا لكفى في جوابه نعم اولا فان قيل فعلى هذا يلزم
الدور كما لا يخفى قلنا انه دور معي وهو جائز قوله وهذا التعليل جار فيكون وجب التكرار في
المعرفة بدليلين قوله اي هذه قضية اشارة الى انه خبر محذوف المبتدأ والقضية عبارة عن الحادثة
العظيمة قوله لان اباحسن

وهو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو مثال المعرفة المفصولة المضافة

[1] بانتفاء شرط النكارة فقط سہو کتابت فعلى هذا يكون وجوب الرفع والتكرير في الفصل منه وتتبع وليس كذلك سہو [illegible] لان المضاف الى النكرة لا يكون معرفة سهو [illegible] وهو قوله او مفصولا بينه وبين لا ١٢ ١٢ مولوی مفتی عبد الرحیم

كنية على كرم الله وجهه الخ **جواب سؤال** ظاهر **قوله** بل هو منصوب **فان قيل** انه ليس بمنصوب بل المنصوب هو قوله ابا وهو ليس بكنية بل الكنية هو مجموع قوله ابا حسن **قلنا** انه مركب اضافي وهو اذا صار علما يجرى اعرابه على الجزء الاول منه لان الجزء الثانى مشغول باعراب المضاف اليه فيجرى الاعراب على الجزء الفارغ منه **قوله** اما بتقدير المثل والقرينة على تقدير المثل عين لهذا القول لان المقصود منه مدح على كرم الله وجهه والمدح في المثل اكثر من نفى نفسه **قوله** فان مثلا الخ **جواب سوال** ظاهر **قوله** ويقوى هذا التاويل جملة مستانفة وقعت فى جواب سوال السائل وهو انه لما كان تاويله بالنكرة باعتبار الوجهين فاى الوجهين قوى وايهما ضعيف **فاجاب** بقوله ويقوى هذا التاويل ايراد حسن بحذف اللام لانه لما نزع اللام عنه كان صورته صورة النكرة فيكون نكرة فى نفسه اذ حذف اللام عن الحسن يدل على ان التنكير فى نفس الحسن لا فى امر خارج **وقوله** فيصلح بدلا من نفسه بخلاف التاويل بالمثل لانه تاويل بالنكرة باعتبار الامر الخارج وهو المثل المضاف الى ابا الحسن **قوله** لان الظاهر **جواب سوال** وهو انه فليكن تنوينه بدلا من اللام فكانه لم ينزع اللام عنه فاجاب بقوله لان الظاهر ان تنوينه للتنكير للاصالة **قوله** اى فيما كررت الخ **جواب سؤال** وهو انه خرج من قول المصنف رحمه وفى مثل لا حول ولا قوة الخ لا حول ولا قوة لان الحكم يتعلق بالمضاف والمضاف اليه خارج من الكلام والحكم فاجاب بقوله اى فيما كررت فيه لا **قوله** بحسب اللفظ اى الحركات الاعرابية والبنائية **قوله** لا بحسب التوجيه اى لا بحسب الدلائل وهذا رد على من توهم وجها سادسا وهو عكس الخامس بناء على اختلاف توجيههما باعتبار كونهما بمعنى ليس وكونهما ملغات وذلك لانه لم يقصد الى عد الوجوه باعتبار توجيهاتها **قوله** فانها بحسب التوجيه تزيد عليها لانك اذا فتحتهما يحتمل ان تكون لا فى الموضعين لنفى الجنس ويحتمل ان تكون فى الاول لنفى الجنس وفى الثانى زائدة واذا رفعتهما يحتمل ان يكون لا فى الموضعين لنفى الجنس ملغات عن العمل ويحتمل ايضا ان تكون فى الموضعين بمعنى ليس ويحتمل ايضا ان تكون الاولى بمعنى ليس والثانية زائدة ويحتمل ايضا ان يكون الاولى لنفى الجنس فى الثانية زائدة واذا فتحت الاولى ورفعت الثانية يحتمل ان يكون الرفع محمولا على اسم لا لنفى الجنس اى على محله البعيد وهو الرفع بالابتداء ولا زائدة ويحتمل ايضا ان تكون بمعنى ليس ورفعه على انه اسمه ويحتمل ايضا ان تكون لنفى الجنس ملغات عن العمل **قوله** الاولى شارة الى ان **قوله** فتحهما خبر مبتدا محذوف **قوله** موجود فيه ان الاظهر ان يقال موجودان نظرا الى تعدد اسم لا اذ المبتدأ متعدد والجواب انهما بحكم المماثلة بمنزلة مبتدا واحد **قوله** اى لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله **فان قيل** يعلم من التاويل السابق ان الخبر هو لفظ موجود ويعلم من ههنا ان الخبر هو لفظ الا بالله **قلنا** ان الخبر ليس الا لفظ الا بالله فى الموضعين وانما قال سابقا وخبرها محذوف وهو لفظ موجود معناه ان متعلق الخبر محذوف **فان قيل** ان الخبر لما كان الا بالله فهو مخالف عن قاعدتهم اذ القاعدة عندهم ههنا ان المستثنى لا يكون الا بعد

كلام تام فكيف يكون المستثنى خبرا عن المستثنى منه قلنا هذا ليس بمستثنى في الواقع اذ كلمة الا للحصر فقط تقديره حول باللہ وقوة باللہ ثم زيدت لا والا للحصر فان قيل فعلى هذا يكون المبتدا نكرة محضة قلنا انه بحذف الصفة اي حول من المعصية بالله وقوة على الطاعة بالله ثم في بيان العطف ههنا وفيما بعد توطئة الى الوجه الخامس كما ستعلم قوله لنشا بتقدجواب سوال وهوان لفظ الاول مبني فكيف يكون الثاني منصوبا حملا على لفظ الاول فاجاب بقوله لنشا بتدالخ قوله لان شرط دفع وهم وهوان شرط الالغاء هو التكرير مع التوافق في الاعراب الخ وهو غير موجود ههنا لان الاسم الاول مرفوع والثاني مفتوح اجيب عنه انه انما قال المصرح انه ضعيف اذا كان لا بمعنى ليس واذا كان الرفع للالغاء فيجوز ان لا ضعف فيه قوله هذا على التوجيه الاول دفع وهم وهوان الوجه الخامس موافق مع الوجوه السابقة في العطف فدفع بقوله فهذا على التوجيه الاول الخ وهو رفع الاول على ان لا بمعنى ليس وفتح الثاني على ان يكون لا لنفي الجنس قوله والا يلزم اي وان لم يتعين لعطف جملة على جملة يلزم ان يكون الخبر وهو قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا معا وذلك لان لا المشبهة بليس يقتضي نصب خبره ولا التي لنفي الجنس يقتضي رفع خبره فلو جعل التركيب من قبيل عطف مفرد على مفرد يكون قوله الا بالله خبرا لهما فيكون مرفوعا ومنصوبا قوله وعلى التوجيه الثاني وهوان يكون لا في الاول لنفي الجنس ملغات عن العمل لوجود الشرط وهو التكرير وفي الثاني لنفي الجنس ايضا لانها ليست ملغاة بل عاملة قوله واذا دخلت الهمزة وانما خص لا بيان لان الهمزة اذا دخلت على كلمة لا يكون صورة محتملة للامور الثلثة كما قال المصنف واذا دخلت على الحروف المشبهة بالفعل لا يكون صورته محتملا للغير فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يتعرض له في لا المشبهة بليس ايضا اذ صورته محتملة ايضا بين الامور الثلثة الا ان يقال الا عتمد المصنف رح فيه على المقايسة كذا قيل قوله على التي لنفي الجنس جواب سوال وهوانه يلزم الخروج من البحث لانه في لا واسمها لا في الهمزة فاجاب بقوله على لا التي الخ قوله اي على لا جواب سوال وهوانه يلزم الخروج من البحث لان البحث في عمل لا التي لنفي الجنس لا في العمل المطلق فاجاب بقوله اي عمل لا قوله اي تاثيرها جواب سوال وهوان العمل يستعمل في المعرب فعلم منه انها بغير البناء مع انه للبيس كذلك فاجاب بقوله اي تاثيرها قوله اعرابا وبناء دفع وهم وهوان المتبادر من التاثير هو التاثير الاعرابي فدفع بقوله اعرابا وبناء يعني ان المتبادر من التاثير كما هو التاثير الاعرابي كذلك الاعم الشامل لهما ولو اريد منه التاثير البنائي فقط فهو غير متبادر قوله الداخلة على لا جواب سوال وهوان معنى الهمزة الاستفهام فقط فلا يصح قول المصرح ومعناها الاستفهام والعرض والتمني فاجاب بقوله الداخلة على لا الخ يعني سلمنا ان معنى الهمزة هو الاستفهام لكن اذا الهمزة تدخل على كلمة لا قوله

سلہ في المتبادر من التاثير الاعم ۱۲ سلہ واما اذا دخلت على لا التي لنفي الجنس فح يكون معناها اما الاستفهام واما النفي واما التمني المذكور في بعض

اما الاستفهام واما العرض جواب سوال وهو انه يعلم من كلام المصنف رح ان معناها مجموع الامور
الثلاثة لان الجمع بحرف الجمع كالجمع بلفظ الجمع فيلزم عموم المشترك والجمع بين الحقيقة والمجاز
فاجاب الشارح بقوله اما الاستفهام الخ يعني ان العبارة بزيادة كلمة اما في المعطوف والمعطوف عليه
وهي لاحد الامور الثلثة قوله حقيقة دفع وهم وهو ان الظاهر من العبارة ان كل واحد
من المعاني الثلاثة معنى حقيقي للهمزة فدفع بقوله حقيقة يعني ان الاول معنى حقيقي للهمزة
والثاني والثالث معنى مجازي له قوله مستفهما وانما ذكره لان الاحتمال ان يكون للتنبيه ثم
اعلم ان ظاهر عبارة المصنف رح للحصر في الثلثة لان كلمة اما يشعر به لكن لا ينحصر فيها لجواز ان
يكون معنى الهمزة التقرير والانكار والتوضيح فالاولى ان يقال انما خص الثلثة بالذكر
لمكان الاختلاف فيها كما بين الشارح بقوله ولم يذكر سيبويه الخ اعلم ان التمني والعرض والترجي
كل واحد منها الطلب الشيء بطريق المحبة لكن التمني يستعمل في الممكنات والمستحيلات جميعا نحو ليت
الشباب يعود والاخران يستعملان في الممكنات فقط لان العرض يستعمل فيما غلب وقوعه في
ظنه والترجي يستعمل فيما قل وقوعه في ظنه قوله ولم يذكر سيبويه رحمه الله اشارة الى الاعتراض
على المصنف رح بانه تابع لسيبويه رح في بيان قواعد الكتاب واعتمد عليه وههنا خالفه
قوله بل ذكره السيرافي رح اشارة الى الجواب قوله وتبعه الجزولي رح عطف على قوله ذكره
والضمير المنصوب يرجع الى السيرافي قوله والمصنف عطف على الجزولي قوله وردد ذلك
فقوله ردد فعل ماض وذلك مفعوله والاندلسي فاعله فيه اشارة الى الاعتراض قوله

من حروف الافعال اي الحروف التي تجب دخولها على الافعال قوله فيجب انتصاب الاسم
اي الاسم الذي يكون من قبيل ما اضمر عامله اجيب عنه ان الاسم المنصوب بعده لا محالة
الا انه لم يذكره في المواضع التي كان ما اضمر عامله فيها منصوبا اكتفاء بذكر حروف التحضيض
اذ نفس كل واحد منهما واحد وهو لفظ الا قوله واما قوله الا رجلا الخ جواب سوال وهو ان ما
قال المصنف رح من انه اذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم يتغير العمل منقوض بقوله الا
رجلا لان الهمزة فيه غيرت عملها من البناء الى الاعراب فاجاب بقوله واما قوله الا رجلا الخ قوله
وكان القياس الاول بالبناء ١٢
فكانه قال جواب سوال وهو ان حرف التحضيض من دواخل الافعال ولا فعل ههنا فاجاب
بقوله فكانه قال الخ قوله يعني هلا تروني انما فسر الا بهلا لان هلا نص في التحضيض بخلاف
الا فانها مشترك قوله وهي عند يونس اشارة الى الجواب الثاني قوله اسم لا جواب سوال
من اصل الاعتراض ١٢
وهو انه ينتقض بنحو يا زيد العاقل والعاقل اذا قلنا نعت المبني الاول وهو يليه مع انه لا يجوز فيه
البناء فاجاب بقوله اسم لا ولا نعت المبني الاول مطلقا قوله بالنفي فيه طويته الى الاعتراض الذي
بل الرفع والنصب ١٢
بين الشارح بقوله وهذا القيد يغني عن الاول قوله اي لا الثاني لانه يتعين فيه
الاعراب كراهة تركيب الاسم مركب اكثر من كلمتين اذ النعت والمنعوت

له يعني ان النعت لا بد لها من الموصوف وموصوفها اسم لا ١٢ منه

بمنزلة الاسم المركب لبنائهما نحو خمسة عشر ولعلبك **قوله** حال من ضمير اشارة الى الامرين احدهما بيان وجه نصب **قوله** مفردا والثانى دفع وهم وهو انه لما كان قوله الاول صفة نعت فكذا قوله مفردا صفة نعت والحال انه غير صحيح اذ يلزم توصيف المعرفة بالنكرة فدفع بقوله حال من ضمير الخ **قوله** من ضمير مبنى **دفع وهم** وهو انه حال من الضمير فى المبنى الراجع الى اسم لا واسم لا لا يكون مبنيا الا اذا كان مفردا فلا حاجة الى التقييد بقوله مفردا فاجاب بقوله من ضمير مبنى يعنى انه حال من الضمير المستكن فى مبنى[1] بدون اللام الذى هو خبر المبتدأ اعنى قوله مبنى ومعرب **قوله** حال بعد حال **دفع وهم** وهو انه لما كان قوله الاول صفة نعت فكذا قوله يليه صفة نعت فيلزم توصيف المعرفة بالجملة فدفع[4] بقوله حال بعد حال **قوله** وهذا القيد يغنى عن الاول اشارة الى الاعتراض على المصنف **اجيب عنه** انه انما يرد الاعتراض لو كان قول الاول مقروا بالرفع وجعل صفة لقوله ونعت ولو كان مقروا بالجر وجعل صفة لقوله المبنى فلا يرد[4] الاعتراض وايضا ان استغناء قيد الثانى عن الاول جائز واما استغناء قيد الاول عن الثانى فغير جائز كما هو المشهور عندهم **قوله** على الفتح وانما يعلم اصالة الفتح من قول المصنف حيث قال فان كان مفردا فهو مبنى على ما ينصب به **قوله** لمكان الاتحاد اشارة الى وجه الحمل وهو الاتصال معنى ولفظا جميعا كما اشار الى الاول بقوله لمكان الاتحاد بينهما لثبوت الاتحاد بين المنعوت والنعت معنى والى الثانى بقوله والاتصال اى الاتصال بينهما لفظا ولذا لا يقع الفصل بينهما بالاجنبى الا نادرا **قوله** وتوجه النفى **جواب سوال** وهو انه ما الفرق بين المنادى واسم لا ان نعت الاول لا يكون مبنيا[*] فاجاب بقوله وتوجه النفى اليه اى الى النعت فى الواقع بناء على قاعدة وهى ان النفى اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه النفى الى قيد خاصة فنحو لا رجل ظريف فى المعنى لا ظريف **قوله** والمبنى فى قوله ونعت المبنى **جواب سوال ظاهر** **قوله** الى ما يبنى على الفتح بالاصالة فانه المذكور سابقا حيث قال المصنف فان كان مفردا فهو مبنى على ما ينصب به فالمراد به ما يكون بالاصالة لان ما هو من التوابع فهو مذكور فيما بعد **قوله** ولو جعل نعتا **جواب سوال** وهو فيكن النعت نعتا للمبنى الاول اى نعتا للمتبوع فاجاب بقوله ولو جعل الخ **قوله** لان الاصل اذ الاصل فى الاسماء الاعراب **قوله** حملا على محله البعيد وهو كونه مبتدأ قوله حملا على اللفظ لان بناءه عارضى حاصل من اللام فيشبه الاعراب **قوله** او على محله القريب وهو النصب بكلمة لا **قوله** اى فحكمه الاعراب **جواب سوال** وهو ان قوله فالاعراب جزاء

* ونعت الثانى يكون مبنيا

[1] ويكون ذو الحال مؤخرا من الحال ۱۲ [2] وهو قوله يليه وهو غير جائز لان الجملة من حيث هى فى قوة النكرة ۱۲ مفتى
[3] اى من الضمير المستكن فى خبر النعت وهو قوله مبنى ومعرب فيكون احوالا مترادفة ۱۲ مولوى مفتى
[4] اى فلا يغنى من الاول ۱۲ [5] اى مذكور فى الشرح بقوله فلا يرد انه اذا كرر المبنى ۱۲ مفتى عبد الرحيم
[6] فحينئذ يخرج بقوله يليه ۱۲ شرح مولوى مفتى عبد الرحيم

والجزاء لا یکون الا جملۃ وهو مفرد فاجاب بقوله ای فحکمه الاعراب[1] وانما جعل الجزاء جملة بحذف المبتدأ لا بحذف الفعل لما قال صاحب المغنی اذا دار الامر بین کون المحذوف فعلا والباقی فاعلا وکونه مبتدأ والباقی خبرا فالثانی اولی لان المبتدأ عین الخبر فالمحذوف عین الثابت فیکون الحذف کلا حذف بخلاف الفعل فانه غیر الفاعل لکن یعارضه تعلیل الحذف بالنسبة الی قوله فحکمه الاعراب

قوله والعطف الخ لما فرغ من النعت شرع فی العطف قوله علی اسم لا المبنی جواب سوال وهو ان قول المصنف والعطف الخ مشعر علی ان المعطوف علیه لفظ اسم لا وهو بناء او محل اسم لا وهو الاعراب والحال انهما من الاوصاف فکیف یصح العطف علیه فاجاب بقوله علی اسم لا المبنی ثم یرد علیه انه لما کان المعطوف محذوفا فالاشتغال بقوله علی اللفظ یکون اشتغالا بما لا یعنی فاجاب بقوله بان یحمل علی اللفظ یعنی انه بیان جهة العطف لا انه بیان المعطوف علیه قوله بان یحمل متعلق بقوله والعطف قوله ای لفظ اسم لا اشارة الی ان اللام بدل من المضاف الیه قوله ولم یجعل الخ جواب سوال وهو انه ینبغی ان یجعل الواو فی حکم المتصل القلته لانه علی حرف واحد فاجاب بقوله ولم یجعل الخ یعنی ان الواو مقرون مع اللاء المؤکدة قوله اذ المعطوف علی المنفی الخ اشارة الی بیان منشأ الظن قوله فی قول الشاعر الخ جواب سوال وهو ان فی الشاهد لابد ان یکون من الفصیح وهذا المثال لا یعلم انه من الفصیح اولا فاجاب بقوله فی قول الشاعر قوله وسائر التوابع جواب سوال ظاهر قوله لکن ینبغی جواب سوال ظاهر فانقیل لما ذکر الاندلسی ان حکمها حکم توابع المنادی فکیف یصح قوله لا نقل عنهم ههنا قلت[2] جاز ان یذکره الاندلسی بطریق الالتزام لا بطریق التصریح قوله ومثل لا اباله جواب سوال وهو انکم قلتم ان اسم لا اذا کان مفردا ای غیر مضاف فهو مبنی علی ما ینصب به فهذه القاعدة منقوضة بهذین الترکیبین لانهما مفردان ای غیر مضافین مع انهما لیسا مبنیان بل منصوبان لان الاول لو کان مبنیا یقال لا ابل لم یبق الالف لانه لیس بمضاف حتی یکون بناءه بالالف اذ الاسماء الستة یکون بالالف اذا اضیفت واما الثانی فهو مفرد غیر مضاف مع انه لا یکون مبنیا بالفتح بل مبنی علی السکون لعنی سکون الیاء ولو قلت انه مبنی علی الیاء فالنصب بالیاء لا یکون الا فی المثنی وقوله وغلامی مفرد غیر مثنی اذ لو کان مثنی لکان بالنون اعنی یقال غلامین ولو قلت ان النون ساقط فسقوط نون المثنی لا یکون الا بالاضافة ولا اضافة ههنا فاجاب بقوله ومثل لا اباله ولا غلامی له جائز تشبیها له بالمضاف یعنی ان کل واحد منهما وان لم یکن مضافا لکنه مشابه بالمضاف فلذا کان الاول بالالف والثانی بالیاء واسقط النون ثم المراد بمثل الاب هو الاسماء الستة غیر ذو لان ذو لا یقبل عدم الاضافة اذ هو من الاسماء اللازمة الاضافة قوله ای کل ترکیب جواب سوال ظاهر قوله یعنی ان الاصل

---

[1] یعنی ان قوله فالاعراب خبر مبتدء محذوف وهو قوله فحکمه فیکون جملة ۱۲ [2] تقریره ان المصنف لم یذکر سائر التوابع کالبدل والمعطوف بحرف المقطع دخول یا علیه وغیرهما بل قصر بیان النعت والعطف فاجاب بقوله وسائر التوابع ۱۲ [3] وایضا جاز ان یکون المراد من النحاة النحاة الکوفیة والاندلسی ...

اشارة الی اظہار السؤال قوله ای لاسم لاجواب سوال وهوانه فات المطابقة بين الراجع والمرجع لان الراجع ضمير مفرد والمرجع شيئان اجاب بقوله ای لاسم لا الخ قوله مع انه ليس بمضاف دفع وهم وهوانه عين مضاف فلا يصح التشبيه بالمضاف كما قال سيبويه رح انه مضاف واللام زائدة تاكيد اللام المقدر فدفع بقوله مع انه ليس بمضاف قوله واجراء لاحكام المضاف عليه وانما زاد هذا الثلا يتوهم انه منصوب بالمشابهة بالمضاف اذ لو كان كذلك لنون لا ابا له كما ينون الحسنا وجهه ولم يحذف النون في لا غلامي قوله وذلك التشبيه اشارة الى ان قوله لمشاركته وجه للوجه فيكون تدقيقا كما ان قوله تشبيها له بالمضاف وجه للمسئلة فيكون تحقيقا قوله ای مشاركة اسم لا ايضا اشارة الى بيان المطابقة بين الراجع والمرجع قوله حين يضاف جواب سوال وهوان قول المصنف لمشاركته له في اصل معناه لا يصح لان اسم لا في هذين التركيبين ثابت مع الخبر يعني انه جملة خبرية فكيف يقال انه متشابه بالمضاف اجاب بقوله حين يضاف الخ حاصل الجواب انه ايضا مضاف لكن باظهار اللام فان قيل بين كلامي الشارح تناقض ای بين قوله حين يضاف وبين قوله فيما سبق مع انه ليس بمضاف قلنا ان في لا ابا له تركيبين الاول تركيب خبري بان يجعل ابا اسم لا والجار والمجرور خبرها والثاني تركيب اضافي بان يجعل ابا اسمها مضافا الى الضمير المجرور بواسطة اللام وخبرها محذوف وقاعنی موجود فالاول مراد بالاول والثاني بالثاني فحينئذ لا تناقض قوله ای معنى المضاف من حيث هو مضاف اشارة الى انه ليس المراد من المضاف ذات المضاف قوله يعني الاضافة هذا بيان معنى الحيثية كما ان معنى الانسان من حيث هو انسان هو الانسانية لا ما صدق هو عليه وانما بين معنى الحيثية لان الاختصاص معنى الاضافة لا المضاف قوله والمعنى ان مثل لا ابا الخ يعني ان الضمير في قوله تشبيها له وكذا في قوله لمشاركته راجع الى المثل فلا يفوت المطابقة قوله ای بتركيب جواب سوال وهوان المضاف لا يكون الا مفردا ای لا يكون جملة فيلزم تشبيه المركب بالمفرد وهو باطل اجاب بقوله ای بتركيب الخ قوله ای لما يشتمل جواب سوال وهوانه يلزم مشاركة المركب بالمفرد وهو باطل اجاب بقوله ای لما يشتمل الخ قوله الا ان بين الاختصاصين دفع وهم وهوان كل واحد منهما مفيد للتعريف فدفع بقوله الا ان الخ يعني ان بينهما فرقا بان الاختصاص في احدهما تام واصل الى التعريف والاخر غير واصل اليه قوله تركيب جواب سوال ظاهر ثم يرد عليه انه لا يصح اضافة التركيب الى الجملة لان المضاف لا يكون الا من الاسماء قوله ان التركيب مأول بالقول ای لم يجز قول لا ابا فيها ومقولة القول لا تكون الا جملة قوله يضاف فيه الاب لان ذلك الاضافة باطلة قوله وليس بمضاف فيرد على السيبويه قوله ای مثل هذين جواب سوال وهوانه فات المطابقة بين الراجع والمرجع لان الضمير مفرد والمرجع هو قوله لا ابا له ولا غلامي له شيئان اجاب بقوله ای مثل الخ قوله المراد دفع وهم وهوان المراد من المعنى المعنى الموضوع له

له يعني ان الضمير راجع الى اسم لا وهو مفرد ۱۲ ای التركيب الاول ۱۲ ای التركيب الثاني وهو التركيب الاضافي ۱۲ ای مراد القول الثاني

[Marginal note, right margin, written vertically; only partly legible:] ... المضاف الى ... بالمضاف ... ای مضاف ... ۱۲

لمے لفساد المعنے الزائد والحال ان فساد معنے زائد غیر مضر فدفع بقوله[ك] المراد من المعنے المعنے المراد لا الزائد قوله المفاد بهما دفع وهم وهو ان المراد من المعنے المراد الاختصاص وهولا يفيد بالاضافة بل تاكد ت بها فاجاب بقوله المفاد بهما يعنی ان المراد من المعنے هو معنی الافادة الذی هو بین المسند والمسند اليه والاختصاص ليس المعنے المفاد بهما خاصة بل مشترك بين لا اباله وبين لا اباه قوله لا نفی الوجود الخ وبتقدیر الاضافة يلزم نفی المعلوم لان الاب صار معرفة بالاضافة الی الضمير يعنی ان بتقدير الاضافة يلزم فوت الاستقلال والجنسية جميعا قوله لانه العمدة فيما بينهم اے فيما بين البصريين لانه رئيسهم كما سبق فلا يرد ما ذكره مولانا عصام الدين ان الخليل اعلى النحويين فكيف يكون سيبويه عمدة فيما بينهم قوله باعتبار المعنے فان قيل لو كان مضافا حقيقة يلزم عمل لا فی المعرفة بدون الرفع والتكرير وهو غير جائز قلنا انه وان كان معرفة صورة الا انه ليشبه النكرة باعتبار المعنے قوله تاكيد للام خبر قوله واقحام اللام قوله حذفا اشارة الی نصب قوله كثير العمل انه مفعول مطلق باعتبار الموصوف المقدر قوله ای لا بأس عليك والقرينة عليه ان كلمة لا لا تدخل علی الحرف[ع] قوله لئلا يكون اجحافا بتقديم الجيم علی الحاء كما قال صاحب الحلبی علی شرح الوقاية فی شرح قول المصنف فی بحث الحج وميقات الشامی جحفة قوله وقولهم لا كزيد لما كان هذا القول محتملا للاحتمالين تعرض الشارح اليه قوله ای خبرية خبر ما ولا جواب سوال وهو ان ضميرهے لا يخلو اما راجع الی ما ولا او الی العمل او الی الخبر فالكل باطل لعدم المطابقة فاجاب بقوله ای خبرية الخ قوله و خص الخبرية جواب سوال وهو كما ان خبرية خبر ما ولا لغة الحجاز كذلك اسمية اسمهما لغة الحجاز فما وجه التخصيص فاجاب بقوله وخص قوله ولغة اهل الحجاز جواب سوال وهو ما وجه للمصنف انه اختار مذهب الحجاز فاجاب بقوله ولغة اهل الحجاز الخ قوله وما هن امهاتهم فالامهات جمع مؤنث سالم فيكون نصبه بالكسرة قوله وهی زائدة ای ان للزائدة عند البصريين والان فالنفی اذا دخل علی النفی يفيد الاثبات ثم يرد عليه لما كانت زائدة كان ذكرها عبثا وذا غير جائز فاجاب عبد الرحمن[ع] انها وان كانت زائدة لكن لا تخلو عن نوع تاكيد قوله ونافية ای غير زائدة ثم يرد عليه انه اذا لم تكن زائدة بل تكون للنفی فالنفی اذا دخل علی النفی يفيد الاثبات مع ان الفرض انه منفی فاجاب بقوله مؤكدة عند الكوفيين فان قيل هذا ينافی ما قالوا من انه لا يجوز الجمع بين الحرفين الذين معناهما النفی الا اذا كان بينهما فصل قلنا لم لا يجوز ان يكون المراد منه هو الحرفان اللذان لم يكن فيهما حينئذ التاكيد بان كان متمحضا للنفی قوله ای عملا انما فسر به لان الاول لا يستقيم فی لا قوله بكسر الجيم انما قال ذلك ليطابق المثال لان المذكور فی مثاله بل ولكن وهما فاعل الايجاب لا مفعوله

ك ای علی حذف اسم لا ۱۲ ع كما بينهما الشارح بقوله لما نا حملنا ۱۲ مفتی عبد الرحيم الفشاورے
ع بقوله ولكنها لتاكيد النفی ۱۲ شرح مولنا مولوی مفتی عبد الرحيم الفشاورے

قولہ ای بعاطف یفید الایجاب جواب سوال وھو ان العطف بلفظ الموجب غیر موجود فی کلامہم فاجاب بقولہ ای بعاطف الخ قولہ ای بحکم المعطوف جواب سوال ظاہر قولہ فانہ لا یطلق علیہا جواب سوال وھو انہ ما الباعث علی الشارح انہ اخرج الحروف الاواخر مع انہا محل الاعراب حقیقۃ فاجاب بقولہ فانہ لا یطلق الخ قولہ ای علامتہ وتحقیقہ مر فی المرفوعات فان شئت فلینظر فیہا قولہ من حیث ھو مضاف الیہ جواب سوال وھو انہ منقوض بغلام زید لان زیدا فی المثال المذکور مضاف الیہ مع انہ لیس بمجرور فی قولہ ضرب زید فاجاب بقولہ من حیث ھو مضاف الیہ قولہ یعنی الجر جواب سوال وھو انہ ینقض بقولہ غلام احمد لان احمد غیر مشتمل علی علم المضاف الیہ وھو الکسر فاجاب بقولہ یعنی الجر فان قیل اذا اخذ الجر فی تعریف المجرور یلزم دخول المحدود فی الحد قلنا انہ بیان حاصل المعنی غیر داخل فی التعریف قولہ لفظا او تقدیرا متعلق بالکسرۃ والفتحۃ والیاء ایضا نحو یا غلام اخی القوم ثم الکسرۃ اللفظی مثل مررت بمسلمات والتقدیری مثل مررت بفتی والفتحۃ اللفظیۃ مثل رأیت احمد والتقدیری مثل رأیت فتی والیاء اللفظی مثل مررت بابیک والتقدیری مثل مررت بابی القوم وانما قال لفظا وتقدیرا ولم یقل او محلا کہذا فی مررت بہذا لان المصنف فی صدد بیان الاعراب بالحرکۃ والحرف جمیعا والاعراب بالجر لا یکون محلیا فان قیل فعلی ھذا ینبغی ان لا یذکر الشارح الاعراب المحلی فی المرفوعات قلنا انما ذکرہ لاجل ان المصنف رح ذکر فی بحث الفاعل مضمرا متصلا وھو من المبنیات فان قیل ان فی المجرورات ذکر المصنف یاء المتکلم وھو ایضا من المبنیات فی قولہ واذا اضیف الاسم الصحیح الی یاء المتکلم قلنا عن اصل الاعتراض ان المراد من التقدیری ما لا یکون لفظیا فیشمل المحلی ایضا قولہ وللمضاف الیہ وان کان جواب سوال وھو ان المصنف عرف المجرورات بقولہ ما اشتمل الخ ثم عرف المضاف الیہ بقولہ کل اسم نسب الخ فعلی ھذا لم یبینا والتعریف المجرورات المجرور بالباء الزائدۃ مثل بحسبک زید اذ ھو لیس بمضاف الیہ اذ ھو کل اسم نسب الیہ شیئ الخ ولیس لہذا الباء متعلق حتی ینسب الی مدخول الباء اذ ھی زائدۃ وکذا الاثنینا والقولہ باللہ فی قولہ تعالی کفی باللہ لان قولہ کفی وان نسب الی اللہ بواسطۃ حرف الجر لکن ھذہ النسبۃ من قبیل الاسناد ونسبۃ المضاف الیہ لیست الا نسبۃ التعلق وکذا الاثنینا والمضاف الیہ بالاضافۃ اللفظیۃ لانہ لیس فیہ تقدیر حرف الجر عند القوم فاجاب بقولہ والمضاف الیہ حاصل الجواب ان فی العلامۃ لا تجب ان یکون مساویا للشیئ بل قد یکون اعم منہ قولہ وکذا المضاف الیہ

لہ تقدیرہ ان قولہ فالرفع جزاء الشرط والجزاء لا یکون الا جملۃ وھو مفرد کیف یکون جزاء حاصل الجواب ان الجزاء جملۃ اسمیۃ لان قولہ فالرفع مبتداء موصوف تقدیرہ فحکم المعطوف الرفع ۱۲ مفتی عبد الرحیم

رَبَّنَا ظَلَمْنَا اَنْفُسَنَا وَاِنْ لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا لَنَكُوْنَنَّ مِنَ الْخٰسِرِيْنَ

فان قیل ان هذا المضاف الیه داخل فی تعریفہ عند المصـ رحـ وان لم یکن داخلا عند القوم والشارح لیس الا شارح لهذا المتن فلا یلزم علیه دفع الاعتراض الذی ورد علی تعریفه قلنا وان لم یلزم علی الشارح هذا الدفع لکن لا یخلو عن الاولویة یعنی ان دفعه اولی من ترکه قوله وهو ههنا غیر ما هو جواب سوالین احدهما ان الشئ اذا ذکر اولا ثم یذکر بالضمیر لا بالظاهر فینبغی ان یذکر لفظ هو فی موضع قوله والمضاف الیه والثانی ان قوله هو اخص من قوله والمضاف الیه فاجاب بقوله وهو ههنا الخ یعنی ان المضاف الیه سابقا اعم من هذا المضاف الیه لان الاول اعم من ان یشترط فیه تقدیر حرف الجر او لا یشترط واما الثانی فلا یشترط فیه تقدیر حرف الجر عند المصنف رحـ واما عند القوم هو الذی[له] انجر بتقدیر حرف الجر فیشترط تقدیر حرف الشرط عندهم ثم یرد علیهما وجه العدول للمصنف عندهم فاجاب الشارح عنه بقوله وذهب فی ذلک الخ قوله لفظا ایضا نحو مررت بزید قوله لیشمل متعلق بالتعمیم المقدر ای انما عمم الشارح عن الحقیقی والحکمی لیشمل الجمل التی یضاف الاسم الی الجمل قوله فی حکم المصادر لان الظروف اذا اضیف الی الجملة فالاضافة فی الواقع الی مصدرها وزیادة تحقیقه فی المبنی فی بحث الظروف عند قول المصنف والظروف المضافة الی الجملة یجوز بناءها علی الفتح قوله اسما کان او فعلا جواب سوال وهو انه ما الوجه للمصنف انه قال فی المضاف الیه کل اسم نسب الیه شئ ولم یقل نسب الیه اسم فاجاب بقوله اسما کان الخ یعنی انه غیر مختص بالاسم قوله ای ملفوظا اشارة الی ان قوله لفظا او تقدیرا مصدر بمعنی اسم المفعول وخبر لکان المقدر وانما اوّل باسم المفعول لیصح الحمل قوله حال کون الخ جواب سوال وهو ان قوله مرادا منصوب فما الناصب له فاجاب بقوله حال کون الخ یعنی انه حال من اسم کان المحذوف وهو الضمیر المستتر فیه وقیل[یحتمل] انه حال من خبر کان فیرد علیه ان خبره لیس بفاعل ولا مفعول فکیف یصح الحال عنه اجیب عنه انه مشبه بالمفعول فی وقوعه فی الموضع الثالث قوله من حیث العمل جواب سوال وهو ان ذکر قوله مرادا بعد قوله تقدیرا مستدرک لان التقدیر اسقاط من اللفظ وابقاء فی النیة وهو لیس الا معنی قوله مرادا فاجاب بقوله من حیث العمل قوله بابقاء اثره جواب سوال وهو ان تعریف المضاف الیه منقوض بنحو صمت یوم الجمعة لان حرف الجر وهو کلمة فی مراد ههنا من حیث العمل لانه ظرف مع انه لیس مضافا الیه فاجاب بقوله بابقاء اثره ثم یرد علیه ان الاثر الباقی ههنا هو النصب اذ هو لاجل الظرفیة وکونه ظرفا یعلم بکلمة فی

له فان المشهور المتبادر للاطلاق لفظ المضاف اذا ارید به ما یجر لفظا او تقدیرا بجذف التنوین من الاول للاضافة قاله ملا الشن ۱۲ مفتی عبد الرحیم الفشاوری سله وکان هذا اختیار لمعهم قوام ولجر علم المضاف الیه ابتداء لا مکان بلا اختلاف قاله عصام الدین رحمه الله ۱۲ مفتی عبد الرحیم عفی عنه سله کما هو الظاهر من کلامه قدس سره ۱۲ الفتی

اللهم تب علینا قبل الموت وارحمنا عند الموت وسہل علینا سکرات الموت ولا تعذبنا فی القبر بعد الموت

فاجاب بقوله وهو الجر قوله مثل غلام زيد الاول مثال اضافة لامية والثاني مثال اضافة بيانية والثالث مثال الاضافة ظرفية قوله لا تجر به والاحكام علامة على العمل وهو دليل اني كالممكنات الدالة على وجود الله تعالى والله تعالى علة لوجود الممكنات وهو دليل لمي

قوله اى تقدير الحرف فيه اشارة الى ان اللام بدل من المضاف اليه قوله لا بد من ان يتلفظ بالحرف اذ لو قدر الباء لتوهم البدل في قولهم مر عمرو وبزيد فيكون تقديره مر عمرو زيد بخلاف غلام زيد اذ فيه لا يتوهم البدل لان سقوط التنوين يدل على الاضافة قوله اى منسلخا جواب سوالين احدهما ان هذه العبارة لا تدل على المقصود اذ المقصود ان الاسم ثابت في مركزه وذلك عند الاسم والثاني ان التجريد يقتضي سبق الوجود فهو منقوض بالاسم الذي ليس فيه تنوين فاجاب عنه بقوله اى منسلخا قوله او ما قام مقامه جواب سوال ظاهر فان قيل هذا يشكل بنحو الحسن الوجه اذ التجريد عن التنوين غير موجود فيه لانه معرف باللام ليس فيه تنوين قلنا معنى قوله شرطه ان يكون المضاف اسما مجردا اى اذا كان التنوين موجودا فيه وان لم يوجد فاى شيء تسقط كما قال الشارح في قول المصنف رحمه الله وشرطه تجريد المضاف من التعريف اذا كان معرفة كما سيأتي الان فعلى هذا لا يرد الاعتراض بقولنا حاج بيت الله ولا بقولنا اكرم رجل ولا بقولنا الضارب الرجل قوله اى لاجل الاضافة احتراز عن السقوط لاجل اللام قوله لان التنوين او النون يعني انما يحذف عنه التنوين لانه يدل على التمام اى تمام ما هو فيه فيكون منقطعا عما بعده والاضافة تدل على الاتصال بينهما منافاة قوله فلما ارادوا جواب سوال وهو ان المضاف لما كان تاما بالتنوين فاى فائدة في سقوط التنوين واتمامه بشيء آخر فاجاب بقوله فلما ارادوا الخ قوله او التخصيص او التخفيف كلمة او لمنع الخلو لا الجمع لان التخفيف لازم للكل قوله ويتمموها بالثانية لفائدة جديدة وهو الاكتساب اى اكتساب المضاف من المضاف اليه التعريف او التخصيص قوله ثم المتبادر جواب سوال وهو ان تعريف المضاف اليه لا يكون جامعا لافراده لانه لا يصدق على المضاف اليه بالاضافة اللفظية اذ ليس فيه حرف الجر

ونفس ورد العنوان التنوين وعبارة المصنف لعل ان التنوين ثابت في مركزه

سه يعني ان التجريد مجاز عن الانسلاخ اى النزول من باب ذكر الملزوم وارادة اللازم قاله جلال الدين مفتى سعد الله

انما لم يبين السوال والجواب لبعض الطلبة لعدم علمهم به كما هو الظاهر من السكوت في موضع البيان والله اعلم ۱۲ منه

سه فان فيه يتحقق المشروط وهو تعلق بحرف الجر بدون تحقق شرط الاضافة وهو التجريد عن التنوين او ما يقوم مقامه اما التجريد الخ ۱۲م سه يعني ان المراد اذ لو كان فيه تنوين او نون يحذف ۱۲م سه بان المشروط وهو تعلق بحرف الجر موجود فيها مع عدم تحقق الشرط لعدم تجرده عن التنوين لاجل الاضافة اما الاول فلانه غير منصرف للعلمية واما الثاني فلانه مبني واما الثالث فظاهر قاله عبد ۱۲ لمصحح المولوى مفتى عبد الرحيم

سه يعني تنتقض بمن البيانية ۱۲م سه يعني ان الاضافة لغرض آخر غير تتميم الاسم ۱۲ مولوى عبد الرحيم

لا لفظا ولا تقديرا فاجاب بقوله ثم المتبادر يعني ان عدم وجود حرف الجر فيه بالنظر الى اصطلاح القوم واما عند المصنف رح فحرف الجر فيه موجود وانما قال المتبادر لانه يمكن تاويل التعريف بان المراد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا والتقدير اعم من الحقيقي والحكمي يعني يمكن ادخال الاضافة اللفظية فيه نظرا الى حمل كلام القوم على خلاف المتبادر لوجود اثر حرف الجر فيها وان لم يكن نفس حرف الجر فيكون تقدير حرف الجر فيها حكما وانما لم يقولوا بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية اما في حسن الوجه فلان حمل الوجه على الحسن حمل هو هو فلا معنى لتقدير حرف الجر فيه واما في ضارب زيد فلان الضارب متعد بنفسه فلا يحتاج الى حرف الجر قوله لكنه لم يبين رح الخ وهم وهو ان المصنف رح لما كان قائلا بتقدير حرف الجر فلم لم يبين تقدير حرف الجر فيها فدفع بقوله لكنه قوله وقد تكلف جواب سوال وهو ان المصنف رح لما لم يبين كان الحرف مجهولا اذ هو لم يعلم ان الحرف المقدر لام او من او في اجاب بقوله وقد تكلف الخ قوله في اضافة الصفة اي في اضافة اسم الفاعل الى مفعولها قوله تقوية للعمل جواب سوال وهو ان اسم الفاعل متعد بنفسه فلا حاجة فيه الى تقدير اللام فاجاب بقوله لتقوية الخ اعلم ان تقوية الفعل المتعدي بحرف الجر لا يجوز اذ هو قوي في نفسه واما تقوية شبه الفعل المتعدي فجائز لضعف عمله قوله بمنزلة التميز وزيادة من في التميز شائع كما قال الشارح رح في بحث التميز لكن زيادة من فيها اي في الصفة تؤيد التميز لان من تزاد في التميز لان من لبيان الذاة والتميز ايضا لبيان الذاة قوله فان في اسناد الحسن جواب سوال وهو ان التميز يقتضي سبق الابهام ولا ابهام ههنا فاجاب بقوله فان في اسناد الحسن قوله هذا في الحقيقة تخصيص اي ايراد من البيانية في الاضافة اللفظية في الحقيقة تخصيص لان الحسن في قولنا الحسن الوجه مبهم فانه لا يعلم ان الحسن هو الوجه او غيره فبذكر الوجه حصل التخصيص ...... قوله اي الاضافة اشارة الى امرين احدهما الرد على القوم والاخر دفع وهم وهو ان الضمير في قوله هي راجع الى مطلق الاضافة اذ هو المذكور سابقا فيعلم منه ان الاضافة اللفظية يجري في مررت بزيد وليس كذلك فدفع بقوله اي الاضافة الخ وايضا الاضافة مذكورة في ضمن المضاف اليه لان ذكر النسبة لا يكون الا بذكر الطرفين فلا يلزم الاضمار قبل الذكر قوله اي منسوبة الى المعنى اما اشارة الى وجه التسمية وجواب سوال وهو ان الياء يقتضي المنسوب اليه فما هو فاجاب بقوله اي منسوبة الى المعنى الخ قوله لانها تفيد معنى اي ما قام بالغير وهو معنى التعريف والتخصيص واراد بالمعنى المذكور في المدعى ما يقابل اللفظ فلا مصادرة قوله علامتها جواب سوال وهو ان كلمتان افادت على ما يكون بتاويل المصدر فعلى هذا لا يصح حمل الكون على الاضافة المعنوية اذ الكون مصدر محض وقع في موضع المحمول والاضافة وان كان مصدرا الا انه وقع في موضع للوصف فيكون ذاة وايضا لا

سلہ لان الاضافة المعنوية اضافة غير الصفة الى غير معمولها لا كون المضاف غير مضافة الى معمولها كذا قاله عبد الرحمن ١٢ مفتی عبد الرحيم

ليصح تعريف الاضافة المعنوية بكون المضاف غير صفة اذ كون المضاف غير صفة صفة المضاف فكيف يكون تعريفا للاضافة المعنوية فاجاب بقوله علامتها يعني ان هذا الكلام يجدف المبتدا وهو علامتها ولا شك ان احد الشيئين علامة على الآخر وانما لم يقل فعلامة المعنوية مع انه اخصر مما قال الشارح بتقدير الضمير لان الكلام مسوق للاضافة المعنوية لا لعلامتها ويمكن الجواب بوجه آخر وهو انه على هذا يلزم التقدير قبل الاحتياج فيصدق عليه مثل مشهور وهو آب نديدى موزه كشيدى

قوله كاسم الفاعل الخ جواب سوال وهو انه ينتقض بقولنا ضرب اليوم اذ هو اضافة معنوية مع ان الضرب صفة من الصفات فاجاب بقوله كاسم الفاعل الخ يعني ان المراد من الصفة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا المصدر اذ هو صفة في اصطلاح المنطقي لا النحوي اذ الصفة في اصطلاح المنطقي ما قام بالغير واما في اصطلاح النحوي فما دل على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض احوالها قوله فاعلها او مفعولها جواب سوال وهو انه لا يصح نفي العمل عن المضاف اذ المضاف عامل في المضاف اليه ابدا فاجاب بقوله فاعلها او مفعولها يعني ان نفي العمل عن المضاف باعتبار نفي العمل الخاص وهو العمل في الفاعل والمفعول ثم يرد عليه ان عمل الفاعل والمفعول غير موجود في حال الاضافة فكيف يكون منفيا فاجاب بقوله قبل الاضافة قوله سواء لم يكن اشارة الى ان الاضافة المعنوية على قسمين قوله كمصارع مصر معناه بالفارسية كشتى گير قوله وكريم البلد فان قيل ان الكريم صفة مشبهة عامل في المعمول فيه فيكون من قبيل اضافة الصفة الى معمولها قلنا المراد من المعمول ما لا يكون مفعولا فيه كما قال الشارح فاعلها او مفعولها قوله اى لا يكون صادقا اشارة الى ان المراد من الجنس هو الامر الكلي لا الجنس المنطقي قوله الصادق عليه صفة كاشفة للجنس قوله بشرط ان يكون المضاف جواب سوال وهو انه ينتقض بنحو احد اليوم لانك قلت ان الاضافة بمعنى من يكون فيما اذا كان المضاف اليه جنسا للمضاف الصادق عليه وعلى غيره واليوم ليس كذلك لانه صادق على الاحد وعلى الغير فينبغي ان يكون بمعنى من البيانية فاجاب بقوله بشرط الخ وفي مادة النقض الشرط غير موجود قال مولانا عصام الدين لا حاجة الى هذا الشرط لانه اذا كان المضاف اليه من جنس المضاف اليه والا يلزم اضافة الخاص الى العام كذي انسان مثلا وهي ممتنعة كما ذكره الشارح في بيان الحاصل اقول لعله بعدم جواز اضافة الخاص الى العام لا يظهر الا من هذا المقام وهو قوله بشرط قوله الحاصل اى حاصل بحث الاضافة او حاصل الاضافة في تحقيق هذا المقام لا حاصل عبارة المصنف اذ عبارة لا يدل على ما ذكره الشارح هو جواب سوال وهو ان الاضافة المعنوية بمعنى اللام فيما عدا الجنس ...... ومعنى الجنس ان يكون المضاف اليه صادقا على المضاف وعلى غيره فعلى هذا النقض بقولنا ليس راس لان المضاف اليه هيهنا ما عدا الجنس اذ لا يصدق على المضاف وغيره مع انه لا يجوز تقدير اللام فيه فاجاب بقوله والحاصل الخ حاصل الجواب ان هيهنا التقسيم آخر

من جنس المضاف فحينئذ يكون المضاف اليه

سله قوله مصارع اه فان المصر والبلد ليسا معمولين لهما بل هما ظرفان لهما قاله مولانا عبد الرحمن رح ۱۲ مفتى

قوله کالاحد الیوم فان قیل کما ان الیوم اعم کذلک الاحد[1] ایضا اعم اذ یطلق علی الیوم وعلی غیر الیوم ایضا قلنا الاحد اذا استعمل فی الایام ارید بها الیوم المعین وهو ما بعد السبت فلا یکون اعم قوله علی التقدیرین ممتنعة اما علی التقدیر الاول فلان الاضافة اما للتعریف او للتخصیص ولیس شیء منهما علی هذا التقدیر[2] فان قیل یتحقق التخفیف حینئذ مع انه لابد منه فی الاضافة المعنویة ایضا قلنا التخفیف یحصل بترک احد المترادفین اما المضاف واما المضاف الیه فلا حاجة الی الاضافة واما علی التقدیر الثانی فلانه یلزم اضافة الاخص الی الاعم وهو غیر جائز[3] قوله فان کان المضاف الیه اصلا اشارة الی الاعتراض علی النحاة بان قولهم بان الاضافة بمعنی من انما یکون اذا کان بین المضاف والمضاف الیه عموم وخصوص من وجه علی الاطلاق لیس بسدید بل ینبغی ان یفصل فیه ویقال بعد العموم والخصوص من وجه ان المضاف الیه ان کان اصلا للمضاف فهی بمعنی من والا فبمعنی اللام اجیب عنه انا لا نسلم ان اصالة المضاف الیه شرط فی الاضافة البیانیة الا تری الی قولهم مائة رجل ان اضافة المائة الی الرجل بیانیة مع ان الرجل لیس اصلا للمائة قال مولانا عصام الدین لا یصح ان یکون هذه اضافة بیانیة[4] اذ لا یصح حمل رجل علی المائة ولا العکس اقول المراد برجل جنسه والتنوین للوحدة الجنسیة ای مائة هی هذا الجنس قوله واعلم انه دفع وهم وهو ان الاضافة اللامیة هی التی یصح اظهار اللام فیها ولو لم یصح لا یصح جعلها لامیة فعلی هذا ینبغی ان لا یصح عد قولهم کل رجل وکل واحد من الاضافة اللامیة لان کلمة کل لازمة الاضافة فلو صح اظهار اللام انفک کلمة کل من الاضافة مع ان جمیع النحاة صرحوا ان هذین المثالین معدودان من الاضافة اللامیة واجاب البعض ان کلمة کل مؤولة بالافراد لانها وضعت لاحاطة الافراد فیکون معنی قولهم کل رجل ای افراد رجل ولا شک ان کلمة الافراد لیست بلازمة الاضافة فیصح ..... اظهار اللام بین لفظ الافراد ولفظ رجل واجاب الشارح رح عن هذا الوهم بقوله واعلم انه لا یلزم فیما هو بمعنی اللام ان یصح التصریح بها بل یکفی افادة الاختصاص الذی هو مدلول اللام الا تری الی قولهم یوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراک ان الاضافة فیها بمعنی اللام ولا یصح اظهار اللام فیها لفساد المعنی ومن قال فی تحریر الوهم هکذا انه یتوهم المتوهم ان الاضافة اللامیة هی التی یجوز اظهار اللام فیها فینبغی ان لا یصح عد قولهم یوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراک من الاضافة اللامیة لعدم صحة اظهار اللام فیها فلیس له فکر سلیم اذ الشارح رح جعل هذه الامثلة الثلثة من المشهور علی ان اظهار اللام لیس بشرط حیث قال فقولک یوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراک بمعنی اللام ولا یصح اظهار اللام فیه فلما کانت هذه الامثلة الثلثة من المشهور فعلم ان مادة النقض امثلة اخری نحو کل رجل وکل واحد فافهم ولا تسرع برد ولا قبول ولو قلت هذا

[1] قاله عبد الرحمن المقصود ههنا بیان ان الاضافة بمعنی من وجه بینهما فی الاضافة بتقدیرین بدون انضمام القاعدة المذکورة ا سے بدون ملاحظة ام جامی ۲ [2] لانه حینئذ لا یحصل التعریف ولا التخصیص منه ۱۲م [3] لان المضاف الیه لیس اصلا للمضاف ۱۲ [4] محشی عبد الرحیم

بیان السوال قلت بیان السوال یکون بقوله فلا یرد هذا السوال قوله ای یکون الاضافة جواب سوال وهو انه فات المطابقة بین الراجع والمرجع لان الضمیر راجع الی الاضافة بمعنی فی وهو مؤنث والضمیر مذکر اجاب بقوله ای کون الاضافة الخ قوله فی استعمالاتهم لما کان القلة قد یکون من حیث الاستعمال وقد یکون من حیث القیاس فلدفع الابهام وتعیین ماهو المراد قال الشارح فی استعمالاتهم قوله وردها اشارة الی بیان العلامة علی قلتہ قوله مثال للاضافة بمعنی اللام اشارة الی ان کثرة الامثلة باعتبار کثرة الممثلات قوله ای ضرب واقع فی الیوم هذا بیان لحاصل المعنی والا فالیوم ظرف للضرب لانه ظرف لوقوع الضرب وایضا ان الیوم ظرف للضرب لانه صفة للضرب باعتبار المتعلق وهو واقع فلا یرد ما قال عصام الدین فان قیل ان الاضافة اللفظیة ایضا منحصرة فی هذه الاقسام الثلثة نحو ضارب زید وحسن الوجه وسارق اللیلة فما وجه تخصیص المعنویة بها قلنا حرف الاضافة فی الاضافة اللفظیة غیر منحصرة فی الثلاث بل یقدر بحسب اقتضاء تعدی اسم الفاعل الی المفعول قوله ای الاضافة المعنویة وانما اضاف الضمیر فی قوله تفید الی الاضافة المعنویة بقرینة البحث اذ البحث فیها قوله ای تعریف للمضاف ظاهر کلام المصنف رح ان الاضافة المعنویة تفید تعریف احدهما ای علی التعیین وهو غیر مراد فبین الشارح ماهو المراد وانما اخذ الشارح هذا المراد من قوله مع المعرفة اذ القاعدة عندهم ان ماهو المذکور بعد لفظ مع هو الاصل وماهو المذکور قبله هو تبع علم منها ان ماهو المذکور بعد قوله المعرفة عبارة عن المضاف الیه اذ هو اصل وماهو المذکور قبله عبارة عن المضاف اذ هو تبع قوله لان الهیئة الترکیبیة رد علی الشارح الهندی رح لانه قال فی وجه افادتها التعریف ان نسبة الی معین مستلزم لمعلومیة المنسوب قوله ومعهودیته اشارة الی ان تعریف المضاف الیه انما یفید تعریف المضاف عند قصد تعریفه فاذا کان غلام زید معهودا بین المتکلم والمخاطب فعند حضور غلام یقال جاءنی غلام زید ای الغلام المعهود قوله کما لا یخفی الا تری ان نسبة الفعل الی فاعل معین لا یستلزم معهودیة الفعل وتعریفه قوله من غیر اشارة الی فلان معین کما اذا کان لزید غلمان کثیرة قوله قلنا حاصل الجواب ان الاضافة فی اصل الوضع للتعریف وقد یکون التعریف بعارض ککثرة عبید زید کما ان اللام فی اصل الوضع للتعریف وقد یکون لغیر التعریف بعارض بان یکون اللام زائدة قوله ولیس یجری جواب سوال ظاهر قوله الا ان یکون الخ جواب سوال ظاهر قوله لتقیید الاضافة

۱؎ من ان تقدیر الواقع یدل علی ان یکون الیوم صفة للضرب فانه قال الاصل ضرب الیوم ضرب فی الیوم فهو متعلق بالمضروب ولیس بصفة لضرب بتقدیر واقع فی الیوم قاله عبد الرحمن ۱۲ م ۲؎ وهو تعریف المضاف بقوله ای تعریف المضاف ۱۲ ۳؎ تقریره ان ما ذکره المص رح من ان الاضافة المعنویة تفید التعریف اذا اضیف الی المعرفة منقوض بلفظ مثل وغیر اذا اضیفتا الی المعرفة لانهما اضافة معنویة والمضاف الیه معرفة مع انهما لا تفید تعریف للمضاف اجاب بقوله و لیس یجری الخ ۴؎ تقریره ان ما ذکر منقوض بقولك علیك بالحرکة غیر السکون فان غیر مضاف الی السکون وهو معرفة بالاضافة الیه وقع صفة للحرکة فلو لم تفد الاضافة المعنویة تعریف لفظ غیر لما وقع صفة للحرکة فاجاب بقوله الا ان یکون الخ ۱۲ منه

آشارة الى ان قوله وتخصيصا عطف على قوله وتعريفا قوله اى شرط الاضافة المعنوية دفع وهم وهو ان الضمير فى شرطها راجع الى مطلق الاضافة مع ان تجريد المضاف من التعريف لا يشترط فى الاضافة اللفظية نحو الضارب زيد والضاربو زيد لانه غير مجرد من التعريف فدفع بقوله اى شرط الاضافة المعنوية قوله اذا كان معرفة جواب سوال ظاهر قوله بان يجعل واحدا اى يجعل العلم فردا واحدا من المفهوم الذى هو صادق عليه وعلى غيره ففى العبارة مسامحة يعنى يجعل زيد علما لاشخاص كثيرة ويأول زيد بمسمى بزيد وهذا مفهوم عام صادق عليه وعلى غيره وانما لم يذكر طريق التنكير بوجه اخر وهو التأويل بالوصف المشتهر لان الطريق الذى ذكره الشارح رح جار فى جميع الاعلام بخلاف هذا الطريق اذ هو لا يجرى فى جميع الاعلام بل يجرى فى العلم الذى له وصف يشتهر به ثم المراد من النكرة ما هو نكرة حكما لا حقيقة اذ النكرة الحقيقة هى التى وضعت لغير معين والوضع غير موجود فى هذا الطريق قوله والمراد بالتجريد تجرده يعنى انه ذكر المتعدى واراد منه اللازمى من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم قوله وخلوه جواب سوال وهو ان ههنا امران احدهما ان اللام يكون موجودا فى المضاف ثم اسقط للاضافة وهو مسمى بالتجريد والثانى ان لا يكون فى المضاف لام من الابتداء وهو مسمى بالتجرد فلما اراد من التجريد التجرد فلا يتناول العبارة للتجريد فاجاب بقوله وخلوه ولا شك ان الخلو اعم من التجريد والتجرد قوله لكان طلبا للادنى وهو التخصيص فان قيل اذا كان المضاف معرفة كيف يجوز حصول التخصيص فيها اذ معنى التخصيص هو قلة الاشتراك وههنا دفع الاشتراك قلنا اذا اضيف المعرفة الى النكرة لصير المضاف نكرة فى بادى النظر كما قال وههنا تخصصا[1] مع النكرة قوله لكان تحصيل الحاصل[2] فان قيل يجوز ان يكون المضاف اليه اعرف من المضاف نحو الغلام منا فلا يلزم تحصيل الحاصل قلنا المقصود من الاضافة الى المعرفة حصول اصل التعريف[3] ونقول لما لم يجز الاضافة فى صورة المساواة نحمل عليه صورة الاضافة الى الاعرف طردا للباب فان قيل يجوز ان يضاف المعرفة الى المعرفة لا لتحصيل التعريف بل لامر كما يقال عمرو زيد باضافة عمرو الى زيد لتعلق احدهما بالاخر وملازمة احدهما بالاخر قلنا انه[4] باعتبار الغالب اى الغرض الاغلب فى الاضافة هو التعريف واما الغرض الاخر كالملازمة فهو زائد قد يكون وقد لا يكون قوله بل تبدل التعريف بتعريف اخر فان قيل فعلى هذا ينبغى ان يجوز اضافة المعرفة الى المعرفة بناء على انه تبدل التعريف بتعريف لا انه تعريف المعرف قلنا التبدل يسيل انما يكون بوضع الواضع والعلمية ايضا وضع من الاوضاع ليصح التبدل بالعلمية بخلاف الاضافة فانها ليست من الاوضاع فلا يصح التبدل بها وقد اجاب بعض المحشين من اعتراض الشرح

[1] لانه تعريف ...
[2] اى تحصيل الحاصل ١٢
[3] ...
[4] اى ...

ـله تقريره ان ما ذكر منقوض بنحو غلام زيد لان التجريد يقتضى سبق التعريف ولم يوجد التعريف فى غلام زيد فتح بتجوه حنه اجاب بقوله اذا كان معرفة ١٢ ـــه لانه يكون ازدياد المرتبة للمضاف ١٢ ـــه وقد حصل المعرفة فلو اضيف الى المعرفة لكان تحصيلا

اللهم ... عبد الخلیل ١٢

الذی بینہ بقولہ فان قیل الخ بانا لانسلم ان فی ھذہ الامثلۃ جعل المعرفۃ علما بل المعرفۃ ھو مدخول اللام وھو لفظ النجم والعلم ھو المجموع المرکب ای اللام ولفظ النجم فلا یمن اعتراض الشارح قولہ وما اجازہ الکوفیین جواب سوال وھو انکم شرطتم فی الاضافۃ المعنویۃ تجرید المضاف من التعریف فھو منقوض بقول الکوفیین الثلاثۃ الاثواب والخمسۃ الدراھم والمائۃ الدینار فانہا اضافۃ معنویۃ مع ان المضاف فیہا غیر مجرد من التعریف اجاب بقولہ وما اجازہ الکوفیین الخ قولہ من ترکیب انما زاد قولہ ترکیب لدفع سوال وھو ان قولہ من الثلثۃ الاثواب بیان المفعول اجاز وھو الضمیر البارز فی اجازہ او بیان لکلمۃ ما وھو ایضا مفعول لاجاز باعتبار ارجاع الضمیر الیہ وھذا البیان لایصح لان مفعول اجاز لایکون الا من الاحداث ومما یکون مقدرا للمتکلم والثلاثۃ والاثواب من الذوات فلذا زاد الشارح لدفع ما قولہ من ترکیب وھو من الاحداث ومن مقدور المتکلم قولہ واما ما جاء فی الحدیث جواب السوال الظاہر واول الحدیث قولہ علیہ الصلوۃ والسلام اغتسلوا یوم الجمعۃ ولو اشتریتم کاسا بالالف الدینار قولہ نحو مصارع البلد اہ ونحو فاطر السموات والارض فانہ بمعنی الماضی فلا یعمل قولہ من قبیل اضافۃ اسم الفاعل الی مفعولہ وانما یعلم انہ من قبیل اضافۃ اسم الفاعل الی مفعولہ اذ فی قولہ حسن الوجہ اضافۃ صفۃ الی فاعلہ فلو کان ھذا ایضا من قبیل اضافۃ الصفۃ الی فاعلہ لیلزم تکرار المثال قولہ فائدۃ جواب سوال وھو ان جعل قولہ ولا تفید مستثنی منہ غیر صحیح اذ ھو یکون من الاسماء لا من الافعال وقولہ ولا تفید من الافعال فاجاب بقولہ فائدۃ یعنی ان المستثنی منہ محذوف وھو قولہ فائدۃ وھو من الاسماء قولہ لا تعریفا ولا تخصیصا وانما نفیہما الشارح مع ان نفیہما مستفاد من الحصر لامتناع الدلیل علیہ وھو قولہ لکونہا فی تقدیر الانفصال یعنی ان صورۃ الاتصال لغیر زائدۃ علی صورۃ الانفصال فی التخصیص وعدمہ ومعناہ فی تقدیر الانفصال ای الانفصال بین اللفظ والمعنی لان لفظ الاضافۃ اللفظیۃ مجرور بالاضافۃ ومعناہ مرفوع اذ ھو فاعل او ھو منصوب اذ ھو مفعول بخلاف المعنویۃ لانہ مجرور لفظا ومعنی قولہ لا فی المعنی جواب سوال وھو ان قولہ فی اللفظ مستدرک لان التخفیف لایکون الا فی اللفظ حاصل الجواب انہ احتراز عن الخفۃ فی المعنی بان تسقط الخ اقول جاز ان یکون المعنی موصوفا بالخفۃ التی بھذا المعنی ای الذی قررہ الشارح نعم لایکون موصوفا بالخفۃ التی یکون اللفظ موصوفا بہا فلا یرد ما قال مولانا عصام الدین من ان قولہ لا فی المعنی انما یصح اذا کان المعنی موصوفا بالخفۃ کاللفظ مع انہ لیس کذلک ثم قال مولانا المذکور ان قولہ لا فی المعنی صریح فی ان المراد من الحصر ھو الحصر الاضافی ای تفید تخفیفا فی اللفظ دون المعنی فیکون الحصر حینئذ بالنسبۃ

ذکر

قال الدولۃ آبادی الاضافۃ فی بیان ان تعریف اللام فی قولہ [illegible]

سلہ لتقریرہ ان ماذکر منقوض بقولہ علیہ السلام بالالف الدینار لانہا اضافۃ معنویۃ مع ان المضاف فیہ غیر مجرد من التعریف اجاب بقولہ واما ما جاء فی الحدیث الخ ۱۲م سلہ عدم ذکر المحدثین مخرجہ یدل علی انہ وضعی ولو کان لہ مخرج لذکروہ فضلا عن رکاکۃ الفاظہ واللہ اعلم ۱۲

شرح مولانا مولوی مفتی عبد الرحیم الغشاوری

الی المعنی مع ان قوله لا تعریفا ولا تخصیصا یفید ان الحصر کان بالنسبة الی التعریف والتخصیص فبینهما تدافع انتہی کلامہ قوله فی قوله الا تخفیفا فی اللفظ حصران اضافیان الاول بالنسبة الی قوله تخفیفا فقط والثانی بالنسبة الی مجموع قوله تخفیفا فی اللفظ الاول بالنسبة الی الاول والثانی بالنسبة الی الثانی قوله والتخفیف اللفظی جواب سوال وهو انه لم قال تخفیفا فی اللفظ ولم یقل تخفیفا فی المضاف مع ان المراد من اللفظ هذا الاخیر فاجاب بقوله والتخفیف اللفظی یعنی ان التخفیف اللفظی غیر مختص بالمضاف قوله او حکما جواب سوال وهو ان ما ذکر منقوض بنحو حواج بیت الله فان فیه اضافة لفظیة ولیس فیه تخفیف لعدم وجود التنوین فی حواج اذ هو غیر منصرف فاجاب بقوله او حکما یعنی ان التخفیف اعم من ان یکون حقیقة او حکما وههنا تخفیف حکما اذ فی قوله حواج تنوین حکمی قبل الاضافة اذ معنی التنوین الحکمی ههنا انه بحیث لو کان ثمه تنوین لسقط بهذه الاضافة وبهذا سقط النقض باضافة اسم التفضیل نحو فضل الناس بانه اضافة لفظیة مع انه لا یفید تخفیفا لعدم حذف التنوین منه لعدم وجوده اجیب عنه لا نسلم انه لا تفید تخفیفا اذ لو لم یکن مضافا لیستعمل بمن او باللام وهما یحذف فان عند الاضافة فحینئذ تفید تخفیفا فی اللفظ قوله واستتاره فی الصفة لانه لا یکون التخفیف فی المضاف الیه بحذف الضمیر واستتاره فی المضاف لانه وان سقط منه الضمیر لکن اورد فی عوض الالف واللام قلنا حرف الساکن اخف بالنسبة الی المتحرك قوله کالقائم الغلام وانما جاز اضافة المعرف باللام فی اللفظیة لعدم العلة الجاریة فی المعنویة بینما ذلك لان اللام فی اسم الفاعل والمفعول اسمیة بمعنی الذی لا حرفیة فلا یکون التعریف بدخولها لانه لا یکون لتعریف المدخول الا اللام الحرفیة فلام الاسمیة یکون بنفسها معرفة لا مدخولها قوله القائم غلامه وانما کان اصله ذلك لان ذکر اللام لیعلم انه لیس تخفیفا فی المضاف وهو سقوط التنوین لانه سقط باللام وانما اورد الضمیر فی المضاف الیه لثبوت العائد فی نسبة الجملة الی الموصوف وهو زید مثلا وایضا انما اورد الضمیر فی المضاف الیه لتعین الغلام ثم خفف المضاف بحذف الضمیر ثم یرد علیه انه لما حذف الضمیر لم یبق العائد فاجاب بقوله و سنتر فی القائم وانما اورد اللام فی الغلام لتعینه لانه لما حذف الضمیر منه بقی مبهما فکان القائم الغلام قوله واستتر فی القائم فان قیل ففی هذا یلزم ههنا تعدد الفاعل وهو الضمیر المستتر والغلام قلنا انما یلزم ذلك فی بادی الرأی لکن لا یلزم ذلك فی الواقع لان الغلام مشبه بالمفعول وتحقیقه فی بحث الصفة المشبهة

ف۵ بل قد یکون فی لفظ وقد یکون .... فی لفظ المضاف الیه فقط وقد یکون فیهما معا ۱۲م ف۶ لا فی المضاف ولا فی لفظ المضاف الیه ۱۲ ف۳ من ان المعرفة لو اضیفت الی النکرة لکان طلبا للادنی مع حصول الاعلی ولو اضیفت الی المعرفة لکان تحصیل الحاصل ۱۲ ف۵ دون المعنویة بالاشارة فیما تجری المضاف من التعریف ۱۲م ف۱۵ لام التعریف عوضا عن المضاف الیه ۱۲

قوله باضافة الصفة دفع وفعو وهو ان الجواز مختص بهذه المادة اعنى مررت برجل حسن الوجه فدفع بقوله باضافة الصفة يعني ان المقصود اضافة الصفة الى المعمول مطلقا سواء كان في هذه المادة او غيره قوله والمراد الخ جواب سوال وهو انه لا دخل لانتفاء التخصيص لا بالمثال الاول ولا بالمثال الثاني فكيف يصح جعل الامور الثلثة من المشار اليه فاجاب بقوله والمراد الخ يعني ان جعل الامور الثلثة مشارا اليه جائزة باعتبار الاكثر فيكون للاكثر حكم الكل كما يقال بنو فلان قتلوا زيدا مع ان القاتل واحد من البعض لا من الكل قوله فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص فان قيل كما انه لا دخل فيه لانتفاء التخصيص كذلك لا دخل لوجود التخفيف في جواز التركيب الاول وامتناع الثاني قلنا وان لم يكن لوجود التخفيف دخل في التركيبين الاوليين لكن له دخل في جواز التركيب الثالث اعني قوله الضارب زيد والضاربو زيد وليس لانتفاء التخصيص دخل اصلا او نقول لا نسلم انه لا دخل لوجود التخفيف في جواز التركيب الاول لانه لو لم يفد الاضافة اللفظية التخفيف لم يجز هذا التركيب لان الوجه فاعل الحسن والفاعل لا يكون مجرورا ولما كان الوجه مجرورا فهو ليس الا لاجل التخفيف بان يسقط التنوين لاجل الاضافة اللفظية قوله تركيب الضارب زيد وانما زاد الشارح لفظ التركيب مع ان قوله الضارب زيد مضاف ومضاف اليه وهو يصلح ان يكون فاعلا كما في قولهم جاءني غلام زيد لكن انما زاد لفظ التركيب ههنا اما لاجل متابعة السابق واما لاجل ان اللام اذا دخل على اسم الفاعل فيكون اللام بمعنى الذي واسم الفاعل بمعنى الفعل فيكون جملة معنى فلا يصلح ان يكون فاعلا فلذا زاد لفظ التركيب قوله ولا شك الخ فيه توطية للاعتراض على المصنف رح بقوله وعلى هذا كان الانسب الخ وحاصل الاعتراض ان هذا التفريع تفريع على امر واحد وهو وجوب التخفيف فقط بخلاف التفريع السابق فانه متفرع على امرين وهما التخفيف وانتفاء التعريف فعلى هذا كان الانسب تقديم هذا الفرع لانه متفرع على امر واحد والتفريع السابق على امرين وما يتفرع على امر واحد مقدم على امرين لان الاول بمنزلة المفرد والثاني بمنزلة المركب وقيل في الاعتراض انما كان الانسب تقديم هذا الفرع لان هذا التفريع بناء على اصل مذكور صريحا اعني قوله ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ بخلاف اصل الفرعين السابقين فانه مذكور ضمنا حيث قال الشارح لا تعريفا ولا تخصيصا بيانا لما خرج بقول المصنف قوله لكنه اخره اشارة الى الجواب يعني انه وان كان مفردا او وان كان اصله مذكورا لكن لما كان لواحقه كثيرة اخره لهذا وهي قوله خلافا للفراء وقوله وضعف الواهب قوله وانما جاز الضارب الرجل الى اخره قوله المتقدسة حسا المراد من الحس هو الحس بالسمع لا بالبصر لانها الفاظ وهي غير محسوسة بالبصر واما النقوش فليس بالفاظ فان قيل ان كلمة ما في قوله ما زيد قائما مؤخر من مجموع زيد وقائم لانه من داخل الجملة مع انه مقدم حسا فليمكن

سله مع انه ليس كذلك لان قوله مررت برجل حسن الوجه الخ جائز ۱۲ سله والله اعلم بمراد المحشي بهذا الجواب والجواب الحسن

م ۱۳ اما العلوي ان شئت اشارة الى ان الغير من الصدر ... انتفاء التعريف والتخصيص ولا يلزم من عدمه على المجموع ... من اجزائه ، منه عفي عنه [illegible]

ایضاً لذلك یعنی یکون مقدما صاحا مع انه مؤخر فی الواقع قلنا ان فی تاخیر کلمۃ ما فی الواقع
وجد القرینۃ وهو انه عامل فی الاسم والخبر ولا شك ان للعمول مقدم علی العامل فی الواقع لا فی
الذهن بخلاف اللام فانه لا قرینۃ علی تاخیره فی الواقع وهو انه مقدم فی الخارج کما کذلك مقدم فی
الذهن قوله فی شعر الاعشی وهو عبارة عن خمسۃ عشر شاعرا من خمسۃ عشر قبیلۃ قوله فساد
المعنی باعتبار العطف وانما لم یعتبر اضافۃ الواهب الی المائۃ لوجوه ثلثۃ الاول انه ممتنع لا انه ضعیف
والمصنف رح مدعی لاثبات الضعف وهو لا یکون الا ان یعتبر اضافۃ الواهب الی العبد لا الی المائۃ
والثانی ان اضافۃ الواهب الی المائۃ جائزۃ لانه من باب الضارب الرجل والثالث انه لو اعتبر اضافۃ
المعطوف علیه لم یکن قول المصنف اشارة الی مسئلۃ ابتدائیۃ مع انه یحتمل ذلك کما قال الشارح رح فیما
بعد ولك ان تجعل کل واحد منهما اشارة الی مسئلۃ علیحدة قوله یعنی ان هذا القول ضعیف هذا
قول الشارح الهندی نقله الشارح للاعتراض علیه بقوله ولا یخفی ان فیه شوب[1] مصادرة ای
فیه رائحۃ مصادرة لان اثبات المطلوب ای امتناع مثل الضارب زید یتوقف علی ابطال دلیل
الخصم ای قوله الواهب المائۃ الخ وابطاله یتوقف علی ثبات المطلوب وانما قال فیه شوب مصادرة دور
ولم یقل فیه عین مصادرة اذ المدعی وهو امتناع الضارب زید لم یجعل دلیلا له بل[2] ههنا توقف
بین شیئین ویقال له دور فلذا قال شوب مصادرة ولم یقل عین مصادرة اجیب عنه لا نسلم ان
ابطال الدلیل موقوف علی امتناع الضارب زید بل موقوف علی قول الشارح لعدم الفائدة وعدم
الفائدة غیر موقوف علی ابطال الدلیل فلا یلزم الدور قوله اللهم اشار بذکر اللهم الی ضعف
هذا التوجیه لانه خلاف الظاهر من العبارة اذ المتبادر ضعفه فی الترکیب لا فی الاستدلال لانه
من الامور الخارجیۃ قوله اذ لا نص فیه علی الجر ای جر العبد بان یکون الواهب مضاف الیه بواسطۃ
العطف قوله علی المحل ای محل المائۃ اذ هو مفعول به قوله ای محمد جواب سوال وهو ان قوله
الواهب المائۃ من المفردات یعنی انه لیس بجملۃ فلو جعل مبتدأ لا یوجد خبره ولو جعل خبرا
لا یوجد مبتدأه فاجاب بقوله ای محمد یعنی انه خبر لکن بحذف المبتدأ وهو قوله محمد و
ومن قال فی السؤال ان قوله الواهب المائۃ صیغۃ اسم الفاعل وهو انما یعمل بشرط الاعتماد ولم یوجد
فاقول الا نسلم ان الواهب لم یعتمد بل اعتمد علی الالف واللام کما تری قوله ای البیض اشارة الی تفسیر
غیر المشهور بالمشهور قوله یستوی فیه جواب سوال وهو ان المائۃ مؤنث والهجان مذکر فلم یثبت
المطابقۃ بین الصفۃ والموصوف فکیف یصح قول الشارح رح والهجان صفۃ للمائۃ وایضا لا یصح تفسیر الهجان
بالبیض اذ البیض بالکسر جمع بیض بالفتح فیلزم تفسیر المفرد بالجمع فاجاب بقوله یستوی الخ وههنا
ملحوظ بلحاظ الجمع والجمع بتاویل الجماعۃ مفرد مؤنث فکسر الهاء فی الهجان ان اعتبر بکسر رجال یکون جمعا وان

[1] قال المولوی المصادرة علی المطلوب علی اربعۃ انواع احدها ان یکون المدعی عین الدلیل والثانی ان یکون جزء الدلیل والثالث
ان یکون المدعی موقوفا علیه الدلیل والرابع ان یکون موقوفا علیه جزء الدلیل والکل باطل لاشتماله علی الدور ۱۲ [2] تقریره ان اضافۃ
العبد الی ضمیر المائۃ غیر جائز لان العبد عبارة عن المملوکیۃ والمملوکیۃ لا یتصور للمائۃ اجاب بقوله ای راعیها یعنی ان المراد من العبد

الراعی الهجان لان الراعی یقوم بخدمۃ هذا المائۃ الهجان کما ان العبد یقوم بخدمۃ مولاه او ان المراد من العبد هو العبد حقیقۃ لکن اضافۃ العبد الی الضمیر الراجع الیهما بادنی ملابسۃ او عبد صاحبها قاله عبد الرحمن رحمه

اعتبر بكسر حمار يكون مفردا قوله والجار صفة للمأة جواب سوال وهو انه لما كان في البيان معنى الجمع فلا يصح جعله تميزا للمأة لان تميز عدد الا على لا يكون الا مفردا فاجاب بقوله والبيان صفة للمأة يعني ان قوله والبيان وان كان تميز المأة في الواقع لكن في التركيب وقع صفة للمأة او بدلا عنها قوله او من قبيل الخ عطف على قوله والا انه قد يحصل في المعطوف الخ فيكون هذا اشارة الى ضعف اخر في هذا التركيب قوله اي راعيها جواب سوال ظاهر قوله لادنى ملابسة فمعنى عبد هاله مالكها بحذف المضاف قوله وحقيقة الامر جواب سوال وهو انه ينبغي للشارح ان يتعين احدهما ليعلم حاله فاجاب بقوله وحقيقة الامر الخ يعني انما لم يتعين الشارح احدهما لان تعين احدهما موقوف على حركة حرف الروي من القصيدة والحال ان الشارح رح مشكك في حركة حرف الروي قوله واما الانه قاسه عطف على قوله اما الانه توهم قوله يعني كان القياس جواب سوال وهو ان الحمل يقتضي المعنى الاصلي وهو غير معلوم ههنا فاجاب بقوله يعني كان القياس قوله وهو جر الوجه وانما قال الحسن الوجه لانه وان لم يكن فيه التخفيف من جهة المضاف لكن فيه تخفيف من جهة المضاف اليه وهو حذف الضمير واستتاره في الصفة كما مر وانما قال لان هذا الوجه مختار لتزويج الحل وترغيبه والا فهو مساوي مع الوجهين الاخريين قوله على التشبيه بالمفعول وان كان فاعلا ما كونه مشبها به فلما ذكر ان الوجه بمنزلة التميز قوله وهذا الاشتراك الخ لان للمضاف اليه في الضارب زيد ليس بجنس معرف باللام بخلاف الضارب الرجل قوله يعني انما جاز الضاربك اشارة الى بيان حاصل العطف قوله مع ان القياس جواب سوال ظاهر قوله وغيرهما من التثنية نحو الضاربا هما والجمع نحو الضاربهم قوله اي في قول من قال جواب سوال وهو انه لا يصح ظرفية من لقوله جاز او لقوله الضاربك لان الظروف على قسمين احدهما حقيقي وهو الزمان او المكان والاخر اعتباري وهو ظرفية الاوصاف للموصوفات نحو زيد في العلم وزيد في الكرم وزيد في الحلم وقوله فيمن ليس بواحد منهما اجاب بقوله اي في قول من قال قوله اي الضارب في الضاربك دفع وهم وهو انه يفهم من عبارة المصنف رح ان مجموع الضاربك مضاف مع انه ليس كذلك فدفع بقوله اي الضارب الخ قوله مضاف فيكون الكاف حينئذ مجرور المحل قوله اي المحمولية وانما جعل المصنف رح وجها والا فم ما يقال من انه لا يتحد الفاعل حينئذ لان فاعل المفعول له هو المتكلم لان الحامل هو المتكلم وفاعل الفعل هو الضاربك فاذا كان بمعنى المحمولية يتحد فاعلهما لان المحمول ليس الا تركيب الضاربك وقيل يجوز ان يكون الفعل هو قال المجاز فيكون فاعلهما متحدا حينئذ قال مولانا عصام ما الوجه للشارح انه لم يجعل قوله حملا المذكور في قوله وانما جاز الضاربك الخ حملا الدعي المصدر المجهول اعني المحمولية

سله تقریره ان اضافة العبد الى ضمير المأة غير جائز لان العبد عبارة عن المملوكية والمملوكية لا يتصور للمارة اجاب بقوله اي راعيها يعني ان المراد من العبد الراعي مجازا لان الراعي يقوم بخدمة هذه المارة الهجان كما ان العبد يقوم بخدمة مولاه او ان المراد من العبد هو العبد حقيقة لكن اضافة العبد الى الضمير الراجع اليها بادنى ملابسة اي عبد صاحبها قاله عبد الرحمن ۱۲ منه حسه الروي هو الحرف الذي يبني عليه القصيدة وينسب اليه فيقال نونية دالية ۱۲ علوي

صح ان اعتراض عدم اتحاد الفاعل وارد ثمہ ایضا فالشارح رح غفل عنہ فصدق وحق ما قال ان
الانسان مشتق من النسیان او لان الشارح کثیرا ما یکتفی من السابق باللاحق وایضا ان الشارح توجہ
الی بیان الحمل الثانی ولم یتوجہ الی بیان الحمل الاول لان الشارح ارید ان یفرغ من بیان المقصود الاصلی
من الکلام ثم یشرع فی بیان حل الترکیب الذی ہو المقصود بالتبع **قولہ** وبیانہ الخ **جواب سوال**
وہو ان الحمل یقتضی المناسبۃ ولا مناسبۃ بین الضاربک وضاربک اذ احدہما متلبس باللام دون
الاخر اجاب بقولہ وبیانہ یعنی ان المناسبۃ ہہنا من وجہ اخر وہو ما تبین الشارح **قولہ** وان لم یحصل
التخفیف بالاضافۃ واما التزموا التخفیف من غیر نظر الی الاضافۃ لامتناع اجتماع التنوین مع الضمیر
المتصل لان التنوین یؤذن بانفصال ما بعدہ عما قبلہ والضمیر المتصل یؤذن بالاتصال **قولہ** لانہما لیستا
من باب واحد لان المضاف الیہ فی الضاربک زید لیس ضمیرا متصلا **فان قیل** لما جاز حمل الضاربک
علی ضاربک فینبغی ان یجوز حمل الضارب زید علی ضارب زید **قلنا** بین المثالین فرق لان الضاربک مشابہ
بضاربک فی انہ حذف التنوین فیہما قبل الاضافۃ لا للاضافۃ ومحل النقض لیس کذلک فالقیاس مع
الفارق **فان قیل** ان حذف التنوین فی ضاربک اذا لم یکن للاضافۃ فکیف یصح ما قال ان الاضافۃ اللفظیۃ
تفید تخفیفا فی اللفظ **قلنا** سلمنا انہا تفید تخفیفا لکن اذا وجد محلا للتخفیف وہہنا لم یوجد کملک فی
حواجج بیت اللہ ویمکن ان یجاب بان ہذا اذا لم یکن المضاف الیہ ضمیرا متصلا وایضا لو صح حمل
الضارب زید علی ضارب زید لم یبق لاشتراط التخفیف فائدۃ مع ان اشتراط التخفیف فی الاضافۃ
اللفظیۃ ثابت بالاجماع **قولہ** والدلیل جواب سوال وہو انہ لم لا یجوز ان یکون سقوط التنوین فی
ضاربک لاجل الاضافۃ لا لاجل اتصال الکاف فمن این علم ان السقوط للاتصال فاجاب بقولہ و
الدلیل الخ **قولہ** ولن یتصور ضاربک ای لم یجیء فی استعمال العرب ضاربک ای اتصال الضمیر مع
وجوب التنوین **قولہ** ولن یتصور ای لا یمکن الحصول العقلی المقارن بالوقوع بان یقال ضاربک بالتنوین
او لانہ یضاف بحذفہا لان التنوین لا یجتمع مع الضمیر المتصل منصوبا او مجرورا واذا ما عرفت فلا یرد
ما یقال انہ لا مانع من التصور فکیف یصح قولہ ولن یتصور ویمکن ان یکون ذلک للمبالغۃ فی النفی **قولہ**
ولقائل ان یقول الخ اجیب عنہ انہ لو کان کذلک لسمع من العرب قبل الاضافۃ ہکذا مع انہ لیس کذلک و
ان التنوین لو کان مما یفصل الضمیر عن العامل لفصلہ لسمع من العرب کذلک مع انہ لم یسمع وانما المسموع
الاتصال فقط فہو ایضا لا فضل ان اصلہ ضاربک لان الضمیر المتصل اصل وفی الانفصال عدول من الاصل
الی غیر الاصل اقا العدول الی الانفصال عند تعذر الاتصال کما قال المص رح فی بحث الضمائر ولا یصوغ المنفصل
الا عند تعذر المتصل **قولہ** وحصل التخفیف جدا انما قال جدا لحصول التخفیف فی المضاف والمضاف الیہ
جمیعا اما فی المضاف فظاہر بحذف التنوین منہ للاضافۃ واما فی المضاف الیہ فلتبدیلہ المنفصل بالمتصل فالـ

سلہ وما لم ینظر الی التخفیف فی ضاربک بنظر الیہ فی الضاربک قالہ عبد الرحمن ۱۲م سلہ وجہ الحمل اشتراکہما فی کون المضاف ضمیرا من السفال الی العلم ۱۲م سلہ
یعنی لیس الضارب زید مشابہا بضاربک فی ذلک لانہ حذف التنوین فی ضارب زید للاضافۃ دون الضارب زید قبل الاضافۃ قالہ عبد الرحمن ۱۲ مفتی

مولانا عصام الدین ان التخفیف فی المضاف الیہ لایکون الا بحذف شئ منہ فلایکون[1] بالتبدیل اقول ان التبدیل انما لایعتبر ههنا اذا کان تبدیل الاخف بالاثقل او بالمساوی واما اذا کان تبدیل الاثقل بالاخف فهو بمنزلة حذف شئ منہ قولہ واعلم انا حملنا الخ اشارة الی بیان فائدة جدیدة قولہ علی التقدیر الاول فالمصادرة انما نشأت من بطلان استدلال الفراء وههنا الاستدلال[2] غیر موجود فکذا البطلان والمصادرة غیر موجودة قولہ وارجاع کل الخ مبتدأ وقولہ ظاهرة خبره وانما قال ظاهرة ولم یقل ظاهر بغیر التاء لان الارجاع مضاف الی المؤنث وهو الصورتین وکلمة کل للاحاطة تابعة للمضاف الیہ ومن قال ان المصدر یؤنث ویذکر فقد خطأ خطأ عظیما لان اجراء التذکیر والتانیث فی المصدر انما هو فی المصدر ذی التاء نحو مضاربة لانہ ان نظر الی التاء یاتی بالتانیث وان نظر الی انہ یقال لہ مصدر فیاتی بالتذکیر وانما کانت[3] ظاهرة فی المسئلة لانهما مثل الضارب زید بدون توسط العطف فکما انہ مسئلة علیحدة فکذا کل واحد منهما مسئلة علیحدة بخلاف الواهب المائة اذ اضافة الواهب الی عبدها بواسطة العطف فلایکون مثل الضارب زید فلایکون ظاهرا فی[4] قولہ ویتضمن الرد علی الفراء جواب سوال وهو انہ لما کانت ارجاع کل من الصورتین الاخیرتین الی مسئلة ظاهرة فکیف یثبت الرد بهما کما فعل الشارح رح سابقا اجاب بقولہ ویتضمن الرد علی الفراء الخ ثم قولہ ویتضمن الرد الخ اشارة الی ان المسئلة الاولی ظاهرة فی الرد ویتضمن المسئلة قولہ مع بقاء المعنی المفاد دفع وهم وهو ان عدم اضافة الموصوف الی الصفة فی صورة عدم بقاء المعنی الوصفی ثابت ایضا مع ان ههنا لم یوجد المانع ثم انما لایضاف مع بقاء المعنی الوصفی باعتبار وجوه ثلثة احدها ما قال الشارح رح بقولہ لان کلا الخ والثانی انہ علی هذا یلزم اجتماع المتضادین لان الصفة یکون تابعة للموصوف فی الاعراب والمضاف الیہ لایکون الا مجرورا فیلزم[5] کون الشئ الواحد مجرورا ومرفوعا والثالث انہ یلزم فی الموصوف ان یکون اخص او مساو ویلزم فی المضاف ان یکون اعم[6] او مباین کما عرفت قولہ معنی اخراذ معنی الترکیب الوصفی تقیید شئ بشئ واتصافہ بہ مع صحة حمل الثانی علی الاول کما فی جاءنی زید فاضل واما معنی الترکیب الاضافی فهو نسبة الشئ الی الشئ مع عدم صحة حمل الثانی علی الاول بناء علی الاغلب اذ یصح الحمل فی الاضافة البیانیة قولہ ولان المعنی بعینہ للاتصاف صفة الخ وایضا ان الصفة لایخلو اما ان یقدم علی الموصوف اولا فعلی الاول یلزم تقدم الصفة علی الموصوف وعلی الثانی یلزم تاخیر المضاف عن المضاف الیہ وکل واحد منهما لایجوز قولہ خلافا للکوفیة ودلیلهم قول العرب مسجد الجامع وجانب الغربی وصلوة الاولی وبقلة الحمقاء قولہ ویرد علی القاعدة الاولی الخ ای یرد علی البصریین من جانب الکوفیة قولہ وهو قولہ الضمیر فی هو راجع الی القاعدة وتذکیره باعتبار الخبر قولہ فان فی کل واحد الفاء لتعلیل تطبیق المثال علی الممثل قولہ وقد اضیف الیهما موصوفاتهما قانقیل فلیکن

لہ فلا یرد ما قیل انہ لایحتاج الی حمل اضاربک علی ضاربک لحصول التخفیف فی المضاف الیہ بالتبدیل ایضا لہ عبدالرحمن ۱۲ م سکہ ای ارجاع کل من الصورتین الاخیرتین الی مسئلة علیحدة ۱۲ سکہ الاولی ان تقول فلم یبق محجوب النتیجة ۱۲ م سکہ ای بین الاخص والاعم منافاة ۱۲ م سکہ منہ ۱۲ م

یجوز ارادة المعنی الوصفی من الترکیب الاضافی ۱۲ سہ ۴ ای النحویین بان التاء ... ظاهرة ولم یقل ظاهر ۱۲

اضافة الموصوف الی الصفة فی هذه الکلمات بعد زوال المعنی الوصفی والاضافة بعد زوال المعنی الوصفی جائز اجیب عنه ان زوال المعنی الوصفی عن هذه الاشیاء غیر جائز لانها مشتقات فلا بد لها من بقاء المعنی الوصفی فلا یصح خلوها من الوصف قوله مقدر ای فی نظم الکلام ای مقدرا من الخارج قوله حذف ای ساقطا لکن معنی الجامع صادق علی الوقت وغیره فاریدها منه ههنا الوقت کما یؤخذ احد المعانی من الصفات الغالبة کالرحمٰن فانه صادق علی الله تعالیٰ وغیره ثم غلب علی الله تعالیٰ قوله وبقلة الحمقاء وانما وصفوها بالحمقاء لانها تنبت فی مجاری البول ومواطی الاقدام ویقال لها فی الافغانی و رخارۍ قوله لکن هذا التاویل لا یتمشی ای لا یجری دفع وهم وهو ان هذا التاویل یجری فی جانب الغربی ایضا فلم لم یذکره الشارح اجاب بقوله لکن هذا التاویل الخ قوله لا توصیف مکان هو جانبه ای بالغربیة وضمیر هو راجع الی الجانب والضمیر فی جانبه راجع الی المکان والظاهر ان یکتفی بقوله لا توصیف مکان بها الا انه لما کان الجانب مذکورا فی المثال ففی توصیف المکان بالغربی ینبغی ان یراعی معنی الجانب الخ قوله جزء وکل فالمکان الجزء هو المتصل بالمغرب والمکان الکل عبارة عن جمیع الارض ثم یرد علیه ان بین المضاف والمضاف الیه لا بد من المغایرة ولا تغایر ههنا اذ الجانب هو المکان فاجاب بقوله والاضافة بیانیة قوله بانهم حذفوا قطیفة وانما یجوز حذفها لانها کلمة من الکلمات وحذف سائر الکلمات جائز فکذا حذف هذا ثم لما حذف الموصوف فیکون الجرد مبهما لا یعلم انه قطیفة او غیرها فاورد واقطیفة اخری لبیان الجرد فان قیل ینبغی ان یظهر القطیفة التی حذفوها لبیان الجرد فلا حاجة الی قطیفة اخری قلنا مرادنا بیان الجرد والشیء لا یبین بذکر الموصوف بل الموصوف یبین بذکر الصفة فلما لم یعد موصوفا صار کانه لیس اسم صفة والضا انما هو اسم غیر صفة لانه ذکر فی الحاشیة الجرد ریشا نکینگے ونرسودگی حتی صار کانه اسم غیر صفة فی انه یستعمل بدون الموصوف فان الصفات لا بد لها من موصوف مذکورا ومقدرا وجه صیرورته اسما انه قصد بجرد الجرد مع قطع النظر عن الوصف فلم یطلب موصوفا قوله ای مشابه جواب سوال وهو ان المماثلة عبارة عن الاشتراک فی النوع کاشتراک زید وعمرو فی الانسانیة والعموم والخصوص من الاوصاف فاجاب بقوله ای مشابه یعنی ان المراد من المماثلة هو المشابهة لانهما قسمان لقسم واحد وهو المناسبة ولا شک ان المشابهة اشتراک فی الکیفیة قوله للمضاف الیه فانه قیل المثال المحذ الاضافة لا یصح اطلاق المضاف الیه علیه قلنا المراد من المضاف الیه فی قوله للمضاف الیه اسم مماثل الاسم الذی ارید کونه مضافا الیه قوله فی العموم والخصوص فقوله فی العموم ای فی الشمول والاطلاق فان کل ما یطلق علیه اللیث یطلق علیه الاسد وبالعکس فان کلما لم یطلق علیه اللیث لم یطلق علیه الاسد وقوله والخصوص ای فی عدم الشمول والاطلاق فان کلما لم یطلق علیه الاسد لم یطلق علیه الاسد بالعکس قوله سواء کانا

سله تقریر الایراد انهم یقولون المسجد الجامع والجانب الغربی والصلوة الاولی والبقلة الحمقاء ولا یخفی ان المسجد فی المثال المذکور موصوف والجامع صفة فاذا قالوا مسجد الجامع فقد اضافوا الموصوف الی صفة وکذلک فی الامثلة الثلثة المذکورة قاله عبد الحق ۱۲ منه نامنه

متراد فين دفع وهم نشأ من المثال وهو ان المراد من المماثلة ما يكون بين المترادفين فقط فلا يتناول
المتساويين فدفع بقوله سواء كانا مترادفين اي الامران الذان اشتركا في المفهوم كالليث و
الاسد والحبس والمنع او غير مترادفين بل متساويين اي الامران اللذان اشتركا في الصدق كالانسان
والناطق فان مفهومهما مغائر لكن ما صدقا عليه واحد قوله في الاعيان جواب سوال وهو ان المثال
الواحد كانت فما الحاجة الى يراد المثالين فاجاب بقوله في الاعيان يعني ان المثال الاول في الاعيان والثاني
في المعاني ثم يرد عليه ان الاعيان جمع عين وهو من الالفاظ المشتركة لا يعلم معناه وكذا المعاني جمع معنى
بمعنى ما يفهم من اللفظ وهو ايضا في الاعيان فلا فائدة في ذكر المثالين فاجاب الشارح عن الاول بزيادة
قوله[1] والجثث وعن الثاني بقوله والاحداث يعني ليس المراد من المعنى ما يفهم من اللفظ بل المراد منه ما كان
قائما بالغير قوله لغو لا فائدة فيه فان قيل فيه فائدة التخفيف بحذف التنوين قلنا التخفيف بحذف
الاسد ازيد من حذف التنوين من الليث والضا هذه اضافة معنوية والمقصود الاعم منها التعريف
او التخصيص قوله بخلاف كل الدراهم وعين الشئ جواب سوال وهو ان القاعدة منقوضة بقولهم كل
الدراهم وعين الشئ لان الكل عين الدراهم وكذا العين هو الشئ فاجاب عنه بقوله بخلاف الخ قوله فانه
يختص به اي لا نسلم ان لفظ الكل والعين مماثل للدراهم والشئ بل المضاف فيهما عام خص بالاضافة قوله
اي تصير خاصا جواب سوال وهو ان التخصيص مستقيم في النكرة دون المعرفة لان فيها التعريف دون
التخصيص فاجاب بقوله اي تصير خاصا الخ قوله واعمية العين الخ اشارة الى الاعتراض اجيب عنه ان
الخفاء فيما اذا اريد بالشئ الموجود وحمل العين ايضا على ذلك او اريد بالشئ ما يمكن ان يعلم ويخبر عنه
وحمل العين ايضا على ذلك واما اذا حمل الشئ على الموجود في الخارج والعين على المعدوم والموجود فلا خفاء
في كون العين اعم من الشئ قوله اسمان لمسمى واحد ولا يخفى ان هذا السوال يرد على القاعدة السابقة
ايضا وهي قوله تشترط تجريد المضاف من التعريف لانه اضيف سعيد الى كرز مع عدم تجرده عن العلمية
والجواب عنه ايضا ما ذكره بقوله متاول قوله يحمل احدهما على المدلول والاخر على اللفظ فان قيل نعلم من قوله
يحمل احدهما ان من كل واحد منهما يصح اخذ المدلول مع انه لا يصح اخذ المدلول من المضاف اليه لامتناع المجئ
من اللفظ في قوله جاءني سعيد كرز قلنا لا يتعين الاول للحمل على المدلول والثاني للحمل على اللفظ بل
ذلك بحسب القرائن فان اقتضت القرينة حمل الاول على المدلول فذلك نحو جاء سعيد كرز فان المجئ قرينة
على حمل الاول على المدلول لعدم تصور المجئ من اللفظ وان اقتضت

[1] يعني ان المراد من الاعيان الجثث جمع جثة وهو شخص الانسان فهو اخص من الاعيان قاله عصام الدين ١٢ [2] المذكورة بقوله فلا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه ١٢ [3] يعني ان المراد بالتخصيص التمييز بالمعنى وهو التعين لا الاصطلاحي المقابل للتعريف وهو قلة الشركاء فيهما المثالان كذا في الغفور ١٢ [4] تقريره ان اللام في الشئ لو كان للعهد فاعمية العين عن الشئ ظاهرة لان المراد من الشئ حينئذ هو الشئ المعهود وان كان اللام للجنس ففيها خفاء لان الشئ في اللغة يتناول الجوهر والعرض والموجود والمعدوم وكذا العين لان عين الشئ نفسه فلا يكون العين اعم كذا في الحواشي ١٢ [5] بان يراد عن المضاف المسمى والمدلول ومن المضاف اليه الاسم واللفظ ولا يجوز الثاني وهو بالعكس لامتناع اسناد الحكم الى اللفظ قاله عبد الرحمن ١٢ [6] النكرة لعموم المضاف ... فان العموم ...

حمل الثانی علیہ نحو تلفظت لسعید کرز ای تلفظت بلفظ هذا المدلول لعدم تصور تلفظ المدلول قوله ولم یقولوا فتح وھم ظاهر[۱] قوله التوضیح فان قیل المقصود من الاضافة التعریف او التخصیص لا التوضیح قلنا المراد من التوضیح ههنا هو التعریف والتخصیص قوله واللقب او ضحه اذ معنی کرز رجل قوی مشهور بالقوة فی البلد وان صار علما ههنا فیکون فیه صفة حسن فان قیل فعلی هذا لیصح اضافة لیث الی اسد بهذا التاویل بان اراد من احدهما المدلول ومن الاخر اللفظ قلنا التاویل انما یکون بعد الوقوع وقوله سعید کرز واقع فی کلام العرب بخلاف لیث اسد بالاضافة فانه غیر واقع فی کلامهم قوله وهو فی عرف النحاة جواب سوال وهو انه منقوض بدلوی وثوبی لانهما لیسا بصحیحین مع انه کسر اخرهما فاجاب بقوله وهو فی عرف النحاة قوله یعنی فی الابتداء ای حروف العلة التی علیها الحرکة بعد السکون هی التی کانت فی الابتداء کوجل ووعد قوله ودلوی وهو الوعاء الذی یخرج به الماء من البیر قوله والیاء مفتوحة الواو للحال قوله حقیقة او حکما جواب سوال ظاهر[۲] قوله حقیقة فیما اذا کانت الکلمة التی علی حرف یصح وقوعها فی ابتداء الکلام ککاف التشبیه فانه یصح ان یقال کزید اخوك قوله او حکما کالیاء فانه علی تقدیر بنائه علی السکون وان لم یلزم الابتداء بالساکن حقیقة لکن یلزم ابتداءه حکما لانه لا استقلال له لیصح ان یقع فی الابتداء وان لم یقع بعارض قوله والاصل الخ جواب سوال ظاهر[۳] قوله والسکون متعلق بقوله اذا الاصل فی الکلمة الخ قوله فان کان اخره الخ جزاء لشرط محذوف معطوف علی الشرط السابق تقدیره اذا اضیف الاسم الصحیح الخ وان کان غیر صحیح فان کان اخره الفا الخ قوله وهی قبیلة جواب سوال وهو ان هذیل مذکر فلا یصح التانیث فی قوله تقلبها بالتاء فاجاب بقوله وهی قبیلة یعنی ان هذیل مؤنث باعتبار التاویل بالقبیلة قوله حال کونها جواب سوال وهو ان قوله لغیر التثنیة جار ومجرور وهما اذا وقعا فی کلام القوم لابد لهما من الاعراب المحلی فما هو فاجاب بقوله حال کونها یعنی ان اعرابه هو النصب علی الحالیة قوله لالتباس المرفوع لان الالف علامة الرفع فی التثنیة والیاء علامة النصب والجر فیه فلو قلبت یاء لالتبس المرفوع بغیره فان قیل فعلی هذا لا یجوز قلب الواو یاء فی الجمع السالم[۴] لالتباس المرفوع بغیره قلنا ان الاصل عدم قلب الالف الذی قبل الیاء بالیاء لخفتها لانها ساکنة وانما جوز هذیل القلب الی مراستحسانی لا یوجب لقلب عند الجمیع وهو المناسبة بخلاف قلب الواو بالیاء فی الجمع السالم فانه لامر یوجب القلب عند الجمیع وهو اجتماع الواو والیاء والاولیهما ساکن والایترك الامر الوجوبی للالتباس الذی یعرض فی بعض المواضع اعلم ان الالف علی ثلثة انواع احدها ما لا یجوز قلبها یاء اتفاقا وهو الف التثنیة وثانیها ما یجوز قلبها یاء اتفاقا وهو الف لدی وعلی والی وثالثها ما فیه

---

[۱] تقریره انه کما یجوز سعید کرز کذلك یجوز کرز سعید بالبناء وحال المذکور مع انه غیر جائز اجاب بقوله لم یقولوا یعنی ان ذلك القول غیر جائز لانه غیر مسموع من العرب لان متقدیمهم الخ والله اعلم ۱۲م [۲] تقریره ان الابتداء بالساکن انما یلزم اذا کانت الکلمة التی علی حرف واحد فی صدر الکلام وههنا یاء المتکلم لیست کذلك اجاب بقوله حقیقة او حکما یعنی ان ههنا وان لم یلزم الابتداء بالساکن حقیقة لکنه یلزم حکما فان الیاء لا استقلال لها لیصح ان یقع فی الابتداء وان لم یقع لعارض کذا فی الکرم [۳] تقریره انا سلمنا ان الاصل فی الکلمة التی علی حرف واحد هو الحرکة لکن الحرکة عام فما وجه لتعیین الفتح فاجاب بقوله والاصل الخ ۱۲ [۴] نحو مسلمی اصله مسلمون نقلبت الواو

الخلاف وهو كالف غير القسم الاول والثاني قوله لانها لما انقلبت دليل على كسر ما قبل الياء قوله توجب الخ فعل مضارع معلوم و قوله بقاء الضمة فاعله و قوله تغيرها مفعوله والضمير في قوله قبلها وتغيرها راجع الى الياء يعني ان بقاء ضمة الميم يوجب تغير الياء لان ضمتها تقتضي الواو لا الياء قوله وفتحت الياء جواب سوال وهو ان المصنف قال سابقا والياء مفتوحة او ساكنة فعلى تقدير سكون الياء ههنا يلزم التقاء الساكنين فاجاب المصنف بقوله وفتحت الياء يعني ان سكون الياء فيما اذا لم يلزم المحذور[1] قوله

اى ياء المتكلم دفع وهم وهو ان المراد من الياء هو المدغم مع انها ساكنة ابدا فدفع بقوله اى ياء المتكلم يعني ان اللام بدل من المضاف اليه قوله في الصور الثلث دفع وهم وهو ان قوله وفتحت الياء متعلق بقوله وان كان واوا الخ بناءً على انه القريب مع انه ليس كذلك فدفع بقوله في الصور الثلث قوله اى للزوم التقاء الخ دفع وهم وهو ان قوله للساكنين مفعول له الذي يكون الفعل سببا لحصوله مثل ضربت تاديبا والحال ان الفتح ليس سببا للساكنين بل الفتح سبب لقطع الساكنين فدفع بقوله اى للزوم يعني انه مفعول له الذي يكون سببا لحصول الفعل مثل قعدت عن الحرب جبنا وانما زاد قوله التقاء الجواب سوال وهو ان لزوم الساكنين غير ممنوع الا ترى الى قولهم دحرجت اذ ثبت فيه الساكنين احدهما الحاء والاخر الجيم فاجاب بقوله التقاء الساكنين يعني ان الممنوع التقاء الساكنين لا لزوم الساكنين وليس في دحرجت التقاء الفصل بالراء قوله واما الاسماء الستة هذا بمنزلة الاستثناء من اسماء غير صحيحة قوله التي مر البحث عنها جواب سوال وهو ان كلمة اما ههنا لا يخلو اما ان يكون تفصيلية او استينافية فالاول يقتضي الاجمال ولا اجمال ههنا والثاني يذكر في صدر الكتب كما قال صاحب الحسامي اما بعد حمد الله فاجاب بقوله التي مر البحث عنه يعني انها تفصيلية فهي تفصيل لقول المصنف الذي ذكر في بحث الاعراب بقوله مضافة الى غير ياء المتكلم قوله مضافة الى غير الخ جواب سوال وهو انه لما مر البحث عنها فما الحاجة الى ذكرها[2] ههنا فاجاب بقوله مضافة الى غير ياء المتكلم يعني ان البحث الذي مر عنها كان باعتبار كونها مضافة الى غير ياء المتكلم والبحث عنها ههنا باعتبار كونها مضافة الى[3] ... ياء المتكلم قوله اى فالحال جواب سوال وهو ان قوله فاخي والي جزاء وهو لا يكون الا جملة وههنا وقع مفردا وايضا لا يصح حمل اخي والي على الاسماء الستة اذ هما ليسا بستة بل اثنان فاجاب عن الاول بقوله اى فالحال انه جملة اذ هما خبر مبتدأ محذوف وهو قوله اى فالحال واجاب عن الثاني بقوله منها يعني بزيادة لفظ من تبعيضية في قوله منها وانما زاد الشارح قوله اذا اضيف الى ياء المتكلم لئلا يلزم الخروج من البحث وانما زاد قوله ان يقال اشارة الى انه ليس المراد من قوله اخي والي معناهما بل المراد لفظهما قوله نسيا منسيا الاول هو الذي يكون بالقوة والثاني هو الذي يكون بالفعل وانما قدم الاخ على الاب مع ان الاب مقدم على الاخ لانه ابعد من خلاف المبرد في هذا الحكم اذ خلافه في الاب انما هو في الاب وان الاب هو المذكور في الشعر والاخ قياس على الاب فيكون الخلاف فيه بالواسطة وايضا انما قدم الاخ ليوافق قوله تعالى يوم يفر[4]

[1] وهہنا یلزم وہو لزوم التقاء الساکنین ان لم تحرک ۱۲ م

[2] بل یکون ذکرہا ثانیا اشتغالا بما لا یعنی ۲

[3] فلا یکون ذکرہا اشتغالا بما لا یعنی ۱۲

[4] درآن روز بگریزد انسان از برادر خود و مادر و پدر خود ۱۲ مفتی

للمرأ من أخيه وأمه وأبيه وانما قدم الاخ فى الأية لرعاية اسلوب الترقى[1] قوله يرد لام الفعل والمراد من الفعل الميزان اى يرد لام الميزان فلا يرد انه ليس ههنا فعل قوله وحمل الاخ جواب[2] سوال ظاهر قوله لفظا ومعنى اما لفظا فهما منقوصان بالواو والبا فى على حرفين واما معنى فكما ان الاب ينبئ عن التعدد لانه من له الابن كذلك الاخ ينبئ عن التعدد لانه من له الاخ وايضا ان كل واحد منهما من الاسماء التضا

قوله بان ذلك خلاف القياس فان قيل كونه خلاف القياس فى حيز المنع لان قلب الواو بالياء وادغام الياء فى الياء موافقة للقاعدة المعروفة بينهم كما فى رمى قلنا المراد ان حذف الواو نسيا منسيا وجعل هذا الواو ياء وادغام الياء فى الياء خلاف القياس قوله واستعمالا الفصحاء اذ الفصحاء لا يعيدون الياء المحذوفة لعدم الباعث على عادتها قوله فاصله ابين فان قيل هذا الجمع لا يجي الا من الاعلام العقلاء والاب اسم جنس قلنا ان هذا الجمع قد يجي فى الاسماء الناقصة المحذوفة الواو كقلون وبنون وسنون جبرا لما فات منها قوله فلما تبين هذا البيت وقع فى حق نسوة كانت اسيرة فى يد قوم فاراد جماعة ان يتخلصوهن منهم فيقول هذه الجماعة فلما تبين الخ قوله بالابين وفى بعض النسخ بالابينا بالالف الاشباع[5] يعنى هرگاه كه ظاہر شد اوازہائی مایان گریه کردند زنان وگفتند مارا فدا وقربان شما باد پدران مایان قوله اى لما سمعن جواب سوال وهو ان قوله تبين بمعنى الظهور وهو لا يكون الا فى المحسوس فلا يصح اسناده الى الاصوات لانها من الاعراض فاجاب بقوله اى لما سمعن اى سلمنا ان الظهور يستعمل فى المحسوس لكن المراد من المحسوس ههنا هو المحسوس بالسمع لا المحسوس بالبصر قوله وعلمن جواب سوال وهو انه يمكن فى اذنهن وقر او صمم فكيف يتبين بالسمع فاجاب بقوله وعلمن يعنى ان المراد من سمعهن علمهن باى طريق كان قوله وتقول صرح المصنف رح بلفظ تقول ولم يعطف على حم تحرزا عن نسبة الحم والهن الى نفسه قيل لو قال تقول لكان اولى تحرزا عن نسبتهما الى المخاطب ايضا لان فى قوله تقول احتمال النسبة الى المخاطب[3] قوله اى امرأة قائلة اشارة الى ان قوله تقول صيغة الغائبة لا المخاطب فانه فهم ان اسناد الحم الى المخاطب غير صحيح قوله لامتناع دليل عدم صحة حمل قوله تقول على صيغة الخطاب قوله وانما فصلهما جواب سوال ظاهر[4] قوله فى المشهور الخ جواب سوال ظاهر قوله فى فم دفم وهم وهو ان قوله ويقال فى ذا اى فى حمى وهنى اذ هما المذكوران سابقا فذكر فم بقوله فى فم قوله حال الاضافة انما قال هذا لانه مما يقال وهو انه كما يقال فى فى فم كذلك يقال فوه كما هو الاصل فلا يصح الاختصاص بفى فاجاب بقوله حال الاضافة فانه الى ياء المتكلم

[1] اى من الادنى الى الاعلى فان الاية فى احوال القيامة معناه يوم يفر المرء من اخيه بل من امه بل من ابيه فان مرتبته اعلى من مرتبة الام ووجود الترقى فى قوله اخى وابى مفقود كما لا يخفى قاله عبد الرحمن ۱۲ [5] وفيه الشاهد حيث جمع الواو والنون ۱۲ م

[3] مع ان اضافة الحم الى المخاطب غير صحيح لانه لا يضاف الا الى الانثى الا ان يحذف مضاف اى تقول حم انثى قاله عبد الرحمن ۱۲ م

[4] تقريره ان على حمى وهنى لما كان مثل الاخى وابى فى عدم رد المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم لم فصلهما المص رح عن اخى وابى اجاب بقوله وانما فصلهما الخ ۱۲ [2] تقريره ان بعض النحويين نقلوا من المبرد ذلك الخلاف فى الاسماء الادلة فكيف يصح قول التا

قوله ای فی اکثر موارد استعمالاته لئلا یلیس المراد من الاکثر الکثر المذ اهب یعنی انه اذا اضیف فم
الی یاء المتکلم ففیه الوجهان احدهما فی بالرد والقلب والادغام ای رد المحذوف وهو الواو وقلب الواو
بالیاء وادغام الیاء فی الیاء والثانی فمی والوجه الاول اکثر وافصح لان قلب الواو میما حالة الافراد لاجل
الضرورة ولا ضرورة فی حالة الاضافة وذلک لان اصل فم فوه فحذف الهاء علی خلاف القیاس
فصار فو فلو لم تقلب الواو میما لقلب الواو الفا لتحرکها وانفتاح ما قبلها فوجب حذف الالف لالتقاء الساکنین
وهما الالف والتنوین فبقی الاسم المتمکن علی حرف واحد وهذه العلة غیر موجودة حال الاضافة وتحقیقه
مذکور فی بحث الاعراب فی الاسماء الستة قوله هذه الاسماء الخمسة جواب سوال وهو ان ذو لا یقطع
عن الاضافة فکیف یصح قوله واذا قطعت فاجاب بقوله هذه الاسماء الخمسة قوله بالحرکات الثلث ای
علی الفاء فی فم لکن فتح الفاء افصح لاصالتها واما جواز الضم فلید لالة الواو والمبدل منه المیم واما جواز الکسر فلان
المیم ابدل بالیاء حال الاضافة الی یاء المتکلم وقیل جواز الحرکات الثلث فی الفاء لمتابعة العین مثلا یقال
فوک وفاک وفیک عند الاضافة بلا میم فیکون الحرکات الثلث فی الفاء بتبعیة الحرکات الاعرابیة لهم
قیل فی تثنیة اخ واب اخان وابان وقیل اخوان وابوان قوله وجاءهم مثلین ای بلا رد المحذوف
حال الافراد والاضافة ففی قول المصنف رح اشارة الی بیان اللغات فی حم قوله ومثل خبأ ای جاء حم مثل
خبء مهموز اللام معناه الستر ومنه الخبء الخبیئة قوله ومثل دلو ای جاء حم مثل دلو ناقص الواوی قوله
ومثل عصا ای جاء حم مثل عصا ناقص الواوی ثم ابدل الواو بالف کما فی عصا قوله ای جاء حم وفی بعض
النسخ ای جاء حم وعلی کل تقدیر یکون حم فاعل جاء او ای جاء والعامل فی الفاعل هو المصدر نظرا الی قول الشارح
واما بالنظر الی قول المصنف رح فالعامل فی الفاعل الفعل وهو جاء فیکون قوله مطلقا حالا من الفاعل وانما
الی الشارح بالمصدر دون الفعل لانه نظر الی حاصل المعنی لان الفعل اذا کان عاملا فالعامل فی الحقیقة
هو المصدر فی ذلک الفعل ولا عمل له للزمان فان قیل ان الحال یکون قید اللعامل وقوله مطلقا یدل علی
الاطلاق فکیف یدل علی التقیید قلنا الحال انما یدل علی التقیید اذا کان بغیر لفظ مطلقا ولو کان بلفظ
مطلقا فید ل علی الاطلاق لانه موضوع له قوله وجاء هن مثل ید ای بلا رد المحذوف قوله لانه وضع
ای ان ذو وضع وصلة لتوصیف اسماء النکرات باسماء الاجناس کجعل المال صفة لرجل والضمیر لیس
باسم جنس ولو لم یذکر لفظ ذو بان یقال رجل مال فالحمل غیر صحیح فلابد من ذکر ذو ای رجل ذو مال ای
صاحب مال فیصح الحمل قوله انما یعرف ذا الفضل اعلم ان المقصود بالتمثیل قوله ذووه فانه مضاف الی المضمر
وذا الاول مفعول یعرف والثانی فاعله وهذا القول موافق مع هذه المقولة الفارسیة المشهورة فیما بینهم
من قولهم ع قدر زر زرگر شناسد قدر جوہر جوہری ٭ قوله ولو قیل اشارة الی الاعتراض قوله لکان اشتمل ای العلم
واسم الاشارة والموصول اذ هو لا یضاف الی العلم واسم الاشارة والموصول الخ قوله وکانه خص المضمر

ملہ مکما اذا انقلبت الواو یاء وکسر ما قبلها فلک کسر ما قبلها واذا انقلبت میما قاله عبدالرحمن ۱۲م ؎۲ تنقول فی الافراد هذا حم ورأیت حما ومررت بحم وفی الاضافة
هذا حمک رأیت حمک ومررت بحمک ۱۲ ؎۳ توضیحه ان ذو کما لا یضاف الی المضمر لا یضاف الی اسم الاشارة والعلم والموصول فینبغی ان یقول ذو لا یضاف الی غیر اسم

الخ اشارة الى الجواب **قوله** حكم خاص عنده اضافته الى ياء المتكلم مثل فى لا اعيد المحذوف فيه عند
الكل وكذا اخى وابى عند المبرد **قوله** فنفى الخ اى نفى المص رح اضافة ذو والى المفعول مطلقا نفيا لاختصاص
اى لاجل نفى اختصاص ذو بحكم خاص اى ليعلم ان الحكم الخاص الذى كان لبعض تلك الاسماء عند
الاضافة الى ياء المتكلم منفى فى ذو باعتبار اضافة ذو الى ياء المتكلم والحاصل ان المناسب بالمقام ان يقال ان
ذو لا يضاف الى ياء المتكلم اذ المقصود نفى الحكم الخاص لنفى الاضافة الخاصة وهى اضافة ذو الى ياء المتكلم
الا ان المص رح عدل من نفى الاضافة الخاصة الى نفى نوعه اى نفى الاضافة الخاصة فى ضمن نفى نوعه
وهو نفى اضافة ذو الى المضمر مطلقا وهو وان جاز لكن يخالف استعمالهم فلو نفى الاضافة الخاصة فى ضمن
نفى الجنس كما قال المعترض واو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل لكان بعيدا غاية البعد فلذا لم
يختار المصنف رح **قوله** الى اسماء الاجناس كلمة الى بمعنى الباء اى باسماء الاجناس او نقول ان الموصوف
والصفة كلاهما من اسماء الاجناس فلا يرد انه علم من قوله الى الوصف باسماء الاجناس ان الصفة من
اسماء الاجناس ويعلم من قوله الى اسماء الاجناس ان الموصوف من اسماء الاجناس **قوله** التوابع وهى
خمسة لان التابع لا يخلو اما ان يكون مقصودا بالنسبة اولم يكن فالاول لا يخلو اما ان يكون المتبوع ايضا
مقصودا بالنسبة اولا فالاول هو المعطوف بالحرف والثانى هو البدل وان كان الثانى فلا يخلو اما ان يكون
دالا على معنى فى متبوعه اولم يكن فالاول هو النعت والثانى لا يخلو اما ان يكون مقررا لامر المتبوع فى
النسبة اولم يكن فالاول هو التاكيد والثانى عطف البيان **قوله** وهو جمع تابع جواب سوال وهو ان التابع
لا يخلو اما جمع تابع او جمع تابعة فعلى الاول لا يساعده القاعدة وهى ان فاعل الصفة لا يجمع على فواعل
وعلى الثانى لا يساعده الموصوف وهو الاسم لانه مذكر ولو قلت ان موصوفه هو الكلمة فهو ايضا غير
صحيح لان المص رح بصدد بيان اقسام الاسم لا الكلمة فاجاب بقوله وهو جمع تابع **قوله** الى الاسمية لان
التابع جعل اسما لامور خمسة فنقل من الوصفية الى الاسمية فان قيل الفاعل وان لم يجمع على فواعل لكن الفاعل
يجمع على فواعل فلم لم يقل وهو جمع تابعة وجمع لاحتياجه الى ارتكاب خلاف الظاهر وهو النقل من الوصفية الى
الاسمية فان التوابع جمع تابع باعتبار جعله عبارة عن الاسم وجمع تابعة باعتبار جعلها عبارة عن الكلمة
قلنا ان قوله كالثانى يابى عنه اذ لو كان جمع تابعة ينبغى ان يقال كالثانية **قوله** كالكاهل والفرق بين التابع
والكاهل هو ان الكاهل اسم بحسب الاصل لانه اسم للعقدة التى هى بين الكتفين والتابع اسم بحسب العارض
وهو النقل من الوصفية الى الاسمية **قوله** المراد بالتوابع جواب سوال وهو ان التعريف غير جامع لانه
خرج عنه ان الثانى وضرب الثانى فى قوله ان ان وضرب ضرب اذ كل واحد فرد من افراد المحدود
لانهما تاكيدان مع ان الحد غير صادق عليهما لانه ما كان باعراب سابقه اذ ليس ههنا اعراب لانهما مبنى الاصل
فاجاب بقوله المراد بالتوابع الخ يعنى انهما ليسا من افراد المحدود **قوله** اى كل متاخر جواب سوال وهو ان يقول

ے اى الذى كان لبعض تلك الاسماء عند الاضافة الى ياء المتكلم ۱۲ م ے اى نفى الاضافة الخاصة فى ضمن نفى نوعه ۱۲ م ے
فصار بمنزلة فاعل اسماء وهو يجمع على فواعل ۱۲ م ے قال الشارح رح فى الحاشية الكاهل ما بين الكتفين ۱۲ م ے المراد من التابع الذى فى الفصل

ثان خرج التابع الثالث والرابع لانهما لیسا بثان مع اتحاد اخلاف آجاب بقوله ای کل متاخر ثم یرد هہنا اعتراضان آحدهما انه منقوض بالتابع المقدم علی المتبوع کقولهم ورحمة الله علیکم السلام فان اصله علیکم السلام ورحمة الله کما جاء فی الاشعار والثانی انه ... منقوض بعمرو فی جاءنی زید وعمرو وبکر فانه تابع مع انه لیس بمتاخر بل هو متوسط فاجاب بقوله متی لوحظ یعنی ان المراد بالثانی المتاخر فی الرتبة لا فی الذکر وایضا ان المراد بالثانی المتاخر بالنظر الی المتبوع لا بالنظر الی غیره قوله متلبس اشارة الی ان الجار والمجرور فی قوله باعراب ظرف مستقر صفة لقوله ثان لا ظرف لغو متعلق بقوله ثان اذ لو کان کذلک صار معناه کل ثان ثنویته باعراب سابقه وهذا فاسد قوله ای بجنس جواب سوال وهو ان قوله باعراب سابقه یدل علی ان اعراب التابع منقول من اعراب المتبوع فاقول ان نقل الاعراب لا یخلو اما نقل کل الاعراب او نقل بعض الاعراب فعلی الاول یلزم النقل فی الاعراض وذا لا یجوز والیضا یلزم خلو المتبوع من الاعراب لنقله الی التابع وعلی الثانی ایضا یلزم النقل فی بعض الاعراض والیضا یلزم خلو المتبوع عن بعض الاعراب والیضا یلزم التجزی فی الاعراض وذا لا یجوز فاجاب بقوله ای بجنس اعراب سابقه یعنی ان المراد باعراب السابق جنس اعراب السابق لا عین اعراب السابق حتی یلزم ما ذکره المعترض قوله بحیث جواب سوال وهو انه علم من قول الشارح رح ان اعراب المتبوع فرد واعراب التابع جنس مع ان الامر بالعکس اذا اعراب التابع فرد من اعراب المتبوع لانه کما ان التابع تبع للمتبوع کذلک اعراب التابع تبع لاعراب المتبوع بان یکون اعراب التابع فردا واعراب المتبوع جنسا فاجاب الشارح عنه بقوله بحیث یکون الخ یعنی ان العبارة محمولة علی القلب قوله ناش کلاهما تعدیل لمتعلق الجار وصفة لقوله باعراب سابقه ثم قوله کلاهما مبتدأ وقوله ناش خبره قدم لیعتمد اسم الفاعل علی الموصوف فیعمل وافراد الضمیر فی ناش باعتبار لفظ کلا اذ لفظه مفرد قوله من جهة واحدة جواب سوال وهو ان تعریف التوابع صادق علی خبر المبتدأ والیضا صادق علی ثانی مفعولی ظننت واعطیت لان کل واحد منهما ثانی معرب باعراب سابقه فاجاب عنه المص رح بقوله من جهة واحدة قوله شخصیة دفع وهو ان المراد بالوحدة الوحدة النوعیة فلا یثبت الاحتراز من الخبر ولکن المفعول الثانی من باب ظننت واعطیت لان الوحدة النوعیة موجودة فیهما وهو الابتداء والمفعولیة فدفع بقوله شخصیة قوله فان العامل اذا لوحظ ای اذا وقع صفة لزید والا فهو فی المرتبة الثانیة لا حاجة الی اعتبار الملاحظة مع اعراب السابق قوله من جهة واحدة شخصیة ولو اراد الوحدة النوعیة فلا یرد المفعول الثانی من باب ظننت واعطیت لان جهة نصبهما متحدة نوعا وهی المفعولیة لا شخصا لان مفعوله الثانی غیر مفعوله الاول بخلاف الصفة والموصوف اذ لا مغایرة بینهما فان قیل انه ینقض بمفعولی باب علمت اذ لا مغایرة فیهما ایضا قلنا سلمنا لکن بینهما فرق لا انه لا یقال لمجموع الصفة والموصوف فاعل واحد حیث یقولون بفاعلیة زید ن العالم فی قوله جاءنی زید ن العالم الی

ملہ من الخرافات القول بنقل بعض الاعراب للزوم التجزی فیه وذا غیر ممکن ۱۲ م ملہ دھو قوله ای بجنس اعراب سابقه ۱۲

ملہ ونی قوله ناش صیغة اسم الفاعل من النشو بمعنی الحدوث والتخصیص بالوحدة الشخصیة لیخرج عنہ ...

یقولون بمفعولیۃ زید فاضل فی قولہ علمت زیدا فاضلا بل من باب الکل واحد منہما مفعول علیحدۃ وان کانا متحدین فی الواقع وایضا المعتبر قصد المتکلم حیث قال الشارح رح لان المجئ المنسوب الی زید فی قصد المتکلم الخ فان قیل تعریف التوابع لیس بمانع عن دخول الغیر لصدقہ علی الجزء الثانی فی قولنا قرءت الکتاب جزء جزء قلنا ان المراد من الثانی ھو الثانی فی المرتبۃ لا فی الذکر وھہنا الجزء الثانی لیس بثانی فی المرتبۃ لانہما معا وقعا حالا قولہ الا الیہ مطلقا ای المجئ المنسوب الی زید فی قصدہ لا یکون منسوبا الی زید مطلقا سواء کان مع تابعہ او بدونہ قولہ فقولہ کل ثان الخ لما کان لابد فی التعریف من الجنس والفصل اشار الشارح الی بیانہما وانما لابد من ذکر الجنس لیدل علی ایقاظ الغافل الی المقصود وھو الفصل قولہ لان العامل جواب سوال ظاہر قولہ اعنی التجرد وانما عبر عن التجرد بالابتداء اذ فی وضع المبتدأ والخبر ابتداء بالمعمول لا بالعامل اذ ھو معنوی قولہ للاسناد ای لاجل انہ مسند الیہ ومسند قولہ للاسناد جواب سوال وھو ان الابتداء موجود فی الاسماء المعدودۃ نحو زید وعمرو وبکر فینبغی ان یکون معربا لوجود العامل المعنوی فیہما فاجاب بقولہ للاسناد والاسناد غیر موجود فی الاسماء المعدودۃ قولہ فلیس ارتفاعہما من جہۃ واحدۃ فان قیل یعلم ھذا لا یکون ارتفاع الصفۃ والموصوف من جہۃ واحدۃ ایضا فی قولہ جاءنی زید العالم لان قولہ جاءنی عامل فی الموصوف من حیث انہ موصوف وعامل فی الصفۃ من حیث انہا صفۃ قلنا سلمنا لکن یقال المجموع الموصوف والصفۃ فاعل واحد حیث قالوا ایضا علیۃ زید ن العالم فبالنظر الی ھذا الاطلاق قالوا ان اعرابہما من جہۃ واحدۃ شخصیۃ قولہ واعلم جواب سوال ذکرہ[۵۲] الشارح رح قولہ حقیقۃ او حکما قیل ان لقولہ لفظیا قولہ جاءنی ھؤلاء الرجال مثال للاعراب المحلی فی المتبوع قولہ یا زید ن العاقل والرجل ظریفا مثال لان لما یکون الاعراب فی المتبوع ملفوظا حکما وتحقیقہ مر فی توابع المنادی عند قول المصنف رح فترفع علی لفظہ وتنصب علی محلہ قولہ ثم ان لفظۃ کل الخ اشارۃ الی الاعتراض علی المصنف رح وفی قولہ لان التعریف انما یکون للجنس اشارۃ الی ان ذکر التوابع بلفظ الجمع ایضا لیس فی موقعہ فلذا قال الشارح فالمحدود بالحقیقۃ التابع بلفظ المفرد ثم قولہ فالمحدود بالحقیقۃ التابع الخ اشارۃ الی الجواب قولہ والظاہر جواب سوال وھو انا سلمنا ان الحد مانع لکن لا یکون جامعا فاجاب بقولہ والظاہر الخ قولہ یکون جمعہ ومنعہ الخ جواب سوال وھو ان الجمعیۃ والمنعیۃ یفہم من نفس التعریف اذ لابد فی کل تعریف ان یکون جامعا ومانعا فلا حاجۃ الی ذکر کلمۃ کل فاجاب بقولہ یکون جمعہ ومنعہ کالمنصوص

[۵۱] فی قولہ جاءنی زید ن العالم ۱۲ مولوی مفتی عبد الرحیم

[۵۲] ای بقولہ فلا یرد نحو جاءنی ھؤلاء الرجال ۱۲ مفتی عبد الرحیم

ربنا ظلمنا انفسنا وان لم تغفر لنا لنکونن من الخسرین ط ۸

تعريف المنع والجمع

بحث النعت

عليه فان قيل انه علم من ذكر كلمة كل انه عين المنصوص عليه فلا يصح قوله كالمنصوص عليه قلنا ان قوله كالمنصوص عليه بالنسبة الى الجمعية لا الى المنعية لان الجمعية علم من الظاهر لا من كلمة كل فان قيل ان الظاهر علم من قوله التوابع بصيغة الجمع وهو ايضا عين النص قلنا عن اصل الاعتراض ان الكاف فى قوله كالمنصوص زائدة كما فى قوله تعالى ليس كمثله شئ واعلم ان معنى المنع هو ان كل ما صدق عليه الحد ٢-٣-٤-٥-٦-٧-٢ صدق عليه المحدود ومعنى الجمع هو ان كل ما صدق عليه المحدود صدق عليه الحد لا يقال معنى الانعكاس هو التلازم بين الشيئين فى الانتفاء لا التلازم فى الثبوت فيكون معنى الجمع كل ما لم يصدق عليه المحدود ولم يصدق عليه الحد قلنا التلازم فى الانتفاء يستلزم التلازم فى الثبوت فتفسيره بقوله كل ما صدق عليه المحدود صدق عليه الحد تفسير باللازم قوله النعت انما قدم على سائر التوابع لكونه اكثر استعمالا فى كلامهم من التوابع الاخرى وا وفر متابعة اذ هو يتبع منعوته فى عشرة امور فى الاعراب والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والتعريف والتنكير واعظم فائدة اذ فائدة النعت خمسة كما سيجئ واكثر بحثا والعزة للتكاثر قوله اى يدل بهيئة تركيبية وانما قال هذا لان بدون الهيئة التركيبية اى فى حال الافراد بدون الانضمام يدل على معنى مطلقا لا على معنى فى متبوعه قوله على حصول معنى جواب سوال وهو انه ينقض التعريف بالنعت التى كانت فى قالب القضية الكاذبة نحو جاءنى زيد المضروب لكل شخص فان المضروب صفة زيد مع انه يدل على معنى فى متبوعه لان معناه هو مضروبية زيد لكل شخص وذا لا يتصور فى زيد فاجاب عنه بقوله على حصول معنى الخ يعنى ان المراد بالدلالة هو الدلالة على حصول المعنى اى على فهم المعنى وهو مضروبية زيد لكل شخص وان لم يتصور فى الواقع قوله اى دلالة مطلقة اشارة الى ان قوله مطلقا مفعول مطلق باعتبار الموصوف المقدر قوله غير مقيدة دفع وهم وهو ان المراد من قوله مطلقا العموم فى النعت من حيث انه بحال الموصوف او بحال متعلق الموصوف فلا يصح قوله احتراز عن سائر التوابع فدفع بقوله غير مقيدة قوله ولا يرد عليه عطف تفسيرى لقوله احتراز قوله لدلالة كلهم جواب سوال وهو ان عدم الورود فرع الورود فما الورود ههنا فاجاب بقوله لدلالة كلهم على معنى الشمول فان قيل الدلالة على عدم الشمول علم من ذكر القوم لانه اسم جمع شامل لجميع افراده قلنا سلمنا لكن كل عام يحتمل التخصيص ويراد البعض ابتداء بطريق المجاز فاكد بقوله كلهم فان قيل ان كل عام يحتمل التخصيص لكن اذا لم يكن تاكيد العام آخر واما اذا كان تاكيد العام آخر فلا يحتمل التخصيص قوله

ے ان كلمة كلهم ايضا عامة وكل عام يحتمل التخصيص فكيف يفيد الشمول قلنا سلمنا ص

سلہ يوجد منها فى كل تركيب ابتة ١٢ مفتى عبد الرحيم سلہ ١ ے الرفع والنصب والجر ١٢ ثناء الله توفسوى

غالبا اخذ هذا من المقابل وهو قوله وقد يكون لمجرد الثناء فان كلمة قد تفيد التقليل قوله تخصيص التخصيص عبارة عن قلة الشركاء في الذوات والتوضيح عبارة عن قلة الشركاء في الاوصاف مع اتحاد الذات قوله او لمجرد التاكيد والفرق بين الصفة المؤكدة والكاشفة ان المؤكدة تاكد بعض مفهوم الموصوف مثل نفخة واحدة والكاشفة تكشف جميع مفهوم الموصوف نحو الجسم طويل عريض عميق قوله ولما كان غالب مواد اشارة الى الامرين احدهما اشارة الى دليلهم والثاني اشارة الى ان الاشتقاق في النعت وان لم يكن شرطا عند المص رح لكن لا شك في اولويته قوله اي لا فرق دفع وهم وهو ان المراد بالفصل ما يقابل الجنس والنوع او المراد منه ما يقابل الباب كما في كتب اللغة فدفعه بقوله اي لا فرق الخ قوله بين ان يكون قال مولانا عصام الدين رح الاخصر في العبارة ان يقول لا فصل بين المشتق وغيره اقول لان عبارة المصنف رح اوضح لوجود الربط فيها فان ربط الالف واللام ليس مثل الضمير لانه مشهور ثم كلمة او في قوله او غيره لعله بمعنى الواو لان بين لا يضاف الا الى المتعدد وكلمة او لاحد الامرين قوله في صحة وقوعه نعتا جواب سؤال وهو ان قال لا نسلم انه لا فصل بين المشتق وغيره اذا المشتق اولى من غيره لخروجه عن الخلاف فاجاب بقوله في صحة وقوعه نعتا يعني انه لا فصل بين المشتق وغيره في صحة وقوع كل واحد منهما نعتا لا في الاولوية قوله اي لغرض الدلالة جواب سؤال وهو ان اضافة الغرض الى المعنى لا يصح لان غرض الشيء يكون مرتبا على الشيء والمعنى غير مرتب على الوضع اذا المعنى مقدم على الوضع فاجاب بقوله اي لغرض دلالة اللفظ على المعنى يعني ان نفس المعنى مقدم على الوضع لكن دلالة اللفظ على المعنى مؤخر ومرتب على الوضع قوله الواقع في المتبوع جواب سؤال وهو ان دلالة اللفظ على المعنى ثابت في جميع الالفاظ فلا حاجة الى التقييد بقوله اذا كان وضعه الخ فاجاب بقوله الواقع في المتبوع قوله اي في جميع الاستعمالات اشارة الى ان قوله عموما منصوب على الظرفية اي في ازمنة جميعة الخ قوله فان التميمي يدل دائما ولهذا يجب ان يكون له موصوف لفظا او تقديرا قوله بان يدل دفع وهم وهو ان المراد ببعض الاستعمالات استعمال بعض العرب فدفعه بقوله بان يدل اي يدل اللفظ الواحد في بعض المواضع على معنى في متبوعه وفي بعضه لا يدل على معنى في متبوعه كما بين المصنف رح امثلته قوله اي كامل في الرجولية هذا بيان لحاصل المعنى لا ان مقصوده هو التاويل بالمشتق كما توهم فلا يرد ان عند المصنف رح لا يشترط التاويل فكيف اول الشارح ههنا قوله فاي رجل الفاء لتعليل تطبيق المثال مع الممثل قوله وذهب بعضهم الخ لان تعريف اللام اقوى من تعريف اسم الاشارة عندهم فلا يكون الموصوف اخص او مساو قوله لا المعرفة اشارة الى ان التقييد احترازي وليس باتفاقي وايضا

ل ولهذا بين كون المصنف رح النعت الكاشفة اعانة بنعت للمؤكدة قاله عبد ١٢ ك وقيل ان المؤكدة مقررة لمفهوم الموصوف والكاشفة موضحة مفسرة له قاله عبد الرحمن رح ١٢ مولانا مولوی مفتی عبد الرحیم سلمہ

اشارة الی ان المدعی مرکب من جزئین احدهما توصیف النکرة بالجملة وثانیهما عدم توصیفها با
لمعرفة فالمصنف اشار الی الاول قصدا والشارح اشار الی الثانی قصدا قوله التی هی فی حکم النکرة جواب
سوال وهو ان هذا الحکم ینا قض ما تقرر من ان النعت یطابق المنعوت فی التعریف والتنکیر لان
الجملة لیست بنکرة لکونها قسما من الاسم فاجاب بقوله التی هی فی حکم النکرة لان المقصود فی الجملة
المحکوم به والاصل فیه ان یکون نکرة وایضا المراد من الجملة مضمونها وهو نکرة فان قیل ان مضمون
زید قائم قیام زید وهو معرفة بالاضافة الی زید قلنا ان هذا الاضافة اضافة لفظیة وهی لا تفید
التعریف فان قیل ان الاضافة اللفظیة اضافة الصفة الی معمولها والمصدر لیس بصفة عندهم قلنا
لیس المراد عن القیام المضاف ههنا مطلق القیام بل القیام الماخوذ من القائم فهو من الصفات وایضا
المضمون لیس عبارة عن القیام فقط بل هو عبارة عن المضاف والمضاف الیه قوله لان الدلالة علی
معنی وایضا ان الصفة فی المعنی یکون خبرا عن الموصوف وقد تخبر بالجملة الخبریة کما تخبر بالمفرد
قوله لان الانشائیة الخ لان الصفة یجب ان یکون مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذکرها حتی یحصل
فائدتها وهی ان یعرف المخاطب الموصوف المبهم بما یکون معلوما له کما هو الفرق بین الصفة والخبر
والانشائیة لا یکون مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذکرها وایضا ان الانشائیة لا ثبوت لها فی نفسها واثبات
الشیء للشیء فرع ثبوته فی نفسه قوله الا بتاویل جواب سوال وهو ان علی ما ذکره الشارح ینبغی ان
لا یصح قوله جاءنی رجل اضربه فان قوله اضربه جملة انشائیة وقعت صفة لرجل وایضا ینبغی ان لا تقع
الانشائیة جزاء للشرط مع انها واقعة جزاء کما فی قوله تعالی اذا قمتم الی الصلوة فاغسلوا الخ وکذا ینبغی ان لا
تقع خبرا مع انها واقعة خبرا فی نحو قوله تعالی الزانیة والزانی فاجلدوا فاجاب بقوله الا بتاویل ثم یرد علیه
ان التاویل موجود فی الخبریة ایضا لان قوله زید ابوه قائم فی قوة قائم الاب کما مر فی بحث الکلام
فاجاب الشارح عنه بقوله بعید یعنی ان التاویل فی الخبریة فی نفس الجملة بلا امر زائد علیها واما فی الانشائیة
یکون التاویل بما لیس فی نفسها بل بامر خارج عنها وهو مقول فی حقه فی قولنا جاءنی رجل اضربه ویمکن
ان یقال ان الانشائیة لا تقع صفة اصلا فان الصفة هی مقول فی المثال المذکور وقولنا فی حقه اضربه من
متعلقاته قوله ای مستحق الخ جواب سوال وهو ان هذا القول انما یستقیم لو صدر هذا القول من احد
قبله والا فلا یستقیم فاجاب بقوله ای مستحق لان یوصف بضربه قوله الراجع الی تلک النکرة جواب
سوال وهو انه ینتقض بقولنا جاءنی رجل زید عالم فان فی العالم ضمیر مع انه لا یصح التوصیف به فاجاب
بقوله الراجع الی تلک النکرة الخ والضمیر فی العالم راجع الی معرفة لا الی نکرة فان قیل الربط لا یتوقف علی
علی الضمیر بل ینبغی ان یکون عائد اخری کالالف واللام او وضع الظاهر موضع المضمر او کون الخبر
مفسرا للمبتدأ قلنا ان الصفة لیست من ضروریات الموصوف فلا بد فیها من رابط قوی وهو الضمیر
والخبر من ضروریات المبتدء فیکتفی فیه بادنی رابط فان قیل ان الصلة ایضا من ضروریات الموصول مع ان

سله وانما کانت الجملة فی حکم النکرة لان وجها نسبة مجهولة کالنکرة التی للفائدة فرد مجهول قاله لعبد الحق ۱۲ سله وایضا النعت یکون مرتبطا بالمنعوت و
الانشاء لا یقبل الربط الا بتاویل ۱۲ سله یعنی ان المراد من القول لیس القولیة بالفعل بل المراد استحقاق للقولیة لان الکریم لعزیز ۱۲ قاله عبد الرحمن

الروابط فيه ايضا هو الضمير وحده قلنا سلمنا لكن الصّلة بمنزلة الصفة من حيث ان كل واحد منهما قيد للسابق والحال ان في الصفة لابد من الضمير كذا في الصّلة وزيادة تحقيقه في بحث الحال في شرح قوله المصرح فالاسمية بالواو والضمير قوله تكون اجنبية فيكون كوضع الحجر في جنب الانسان قوله و يوصف بحال الموصوف اشارة الى تقسيم الوصف الى القسمين قوله اى بحال قائمة جواب سوال وهو ان الصفة باعتبار حال المتعلق ايض حال الموصوف فلا يصح المقابلة فاجاب بقوله اى بحال قائمة به يعني سلمنا ان الصفة باعتبار حال المتعلق حال الموصوف ايض لكن ليست قائمة بالموصوف بل قيامه بالمتعلق فقط قوله يعني بصفة اعتبارية جواب سوال وهو ان هذه الحال لما كانت من احوال المتعلق فكيف يكون صفة للموصوف فاجاب بقوله يعني بصفة اعتبارية ثم ترد عليه ان الصفة الاعتبارية تثبت لشئ بل باعتبار العلاقة فما العلاقة ههنا فاجاب بقوله تحصل له بسبب متعلقه يعني ان العلاقة هو التعلق بين الموصوف والمتعلق قوله وان كان اعتباريا اى حصله بسبب المتعلق قوله يتبعه اى الموصوف في عشرة امور لان النعت ليس الا عين المنعوت في الحقيقة قوله يوجد منها دفع لما يتوهم من ان الكل يكون موجودا في تركيب واحد مع ان فيها تضادا فكيف اجتمعت في تركيب واحد فدفع بقوله يوجد منها قوله رفعا ونصبا وجرا يعني ان الاعراب ثلثة فان قيل اذا اعتبرت الاقسام الاولى فالاقسام ثمانية فلا يصح قوله عشرة وايض لا يصح قوله رفعا ونصبا وجرا لانها اقسام ثنوية اى اقسام الاقسام وان اعتبرت الاعم من الاولى والثنوي فينبغي ان يكون ازيد من العشرة لان المعارف خمس وكذا البواقي قلنا المعتبر هو الاقسام الاولى واما الرفع والنصب والجر وان كانت اقساما ثنوية لكنها مقصودة بالبحث في هذا الفن فكانت كالاولية قوله الا اذا كان استثناء من متابعة الوصف للموصوف في التذكير والتانيث قوله من تلك الامور العشرة دفع وهم وهو ان المراد من البواقي البواقي من الخمسة الاولى وهو باطل فدفع بقوله من تلك الامور العشرة قوله كالفعل فان قيل ما الوجه ان النعت بحال المتعلق يتبع الموصوف في الخمسة الاولى وفي البواقي كالفعل قلنا لان التبعية للموصوف في الخمسة الاولى لا يضر الاسناد الى ما بعده والتبعية للموصوف في الخمسة البواقي يضر الاسناد الى ما بعده وايض ان النعت باعتبار حال المتعلق ذو شبهين فشبه الموصوف يقتضي ان يكون تابعا للموصوف في كل الامور وشبه المتعلق يقتضي ان يكون تابعا للمتعلق في كل الامور فعلمنا بالشبهين ففي الخمسة الاولى يكون تابعا للموصوف وفي الخمسة البواقي يكون تابعا للمتعلق ولم نعكس لان تبعية الصفة للموصوف في الخمسة الاولى لا يمنع الاسناد الى المتعلق واما تبعية الصفة للموصوف في الخمسة البواقي فيمنع الاسناد الى المتعلق كما لا يخفى على من له فكر سليم قوله لشبهه به اى لمشابهة النعت بحال متعلق الموصوف بالفعل من حيث ان كل واحد منهما مسند الى ما بعده او انه مشابه به في العمل قوله تقول مررت برجل قاعد غلامه مثال الفاعل المفرد قوله وبرجلين قاعد غلاماهما مثال الفاعل المثنى

سله لان النعت مسند الى الظاهر الذي بعده كالفعل فكما ان الفعل اذا كان مسندا الى الظاهر الذي بعده يجب افراده ولم يجز تثنيته وجمعه كذلك الصفة لانه عاملة فيه وكما ان الفعل اذا كان مسندا الى الظاهر يجب تذكيره عند كون الفاعل مذكرا ويجب تانيثه اذا كان مؤنثا غير حقيقي فكذا الصفة ١٢

قوله او برجال قاعد غلمانهم مثال الفاعل المجموع قوله ومررت بامرأة قائم ابوها مثال الفاعل المذكر قوله وبرجل قائمة جاريته مثال الفاعل المؤنث الحقيقي بلا فصل قوله وبرجل معمور او معمورة داره مثال لما لا يجوز تذكيره وتانيثه لان فاعله هو الدار وهو مؤنث غير حقيقي قوله وبرجل قائم او قائمة في الدار جاريته مثال لما يكون الفاعل فيه مؤنثا حقيقيا مفصولا بينه وبين فاعله وهو الدار قوله كالضمير المستكن الكاف للتمثيل الجزئي . . المثال للتشبيه قوله وكذلك اى لاجل ان الوصف بحال الموصوف في الخمسة البواقي كالفعل قلت مررت قوله وكان لا تخرجه الضمير البارز راجع الى الوصف الاول ومفعول للفعل و قوله مشابهة فاعل له قال عبد الرحمن اى ولما كان الظاهر لا يخرج الوصف الاول الخ لم يذكر لفظ الظاهر لعل كان اشارة الى ان كلمة كان تامة لعدم العائد في قوله لا تخرجه الى اسم كان وهو لفظ ظاهر حتى يكون خبرا قوله لما عرفت في ضمن الامثلة المذكورة من قوله برجل ضارب برجلين ضاربين قوله لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية بل زاد عليه قوله وفي البواقي كالفعل اذ لو قال وفي البواقي لا يتبع لا يعلم ان عدم تبعيته في اى شيء ومن اى جهة فلا يدخل تحت الضابطة واما قوله وفي البواقي كالفعل فضابطة معلومة قوله من غير حسن ولا ضعف جواب سوال وهو ان التركيبين الاولين ايضا جائزان فلا يصح المقابلة فاجاب بقوله من غير حسن ولا ضعف فيصح المقابلة قوله عن موافقة الفعل وايضا الجمع المكسر له حكم المفرد الا ترى ان اعراب كل واحد منهما واحد كما مر في بحث الاعراب في قول المص رح فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف الخ قوله في الظاهر وانما قال في الظاهر اذ من المعلوم ان لا يكون للفعل الواحد فاعلان في الواقع قوله الا ان تجعل الواو جواب سوال وهو انه لما اجتمع فيه فاعلان ينبغي ان يمتنع الى ان يكون ضعيفا فاجاب بقوله الا ان تجعل الخ وح لا يلزم اجتماع الفاعلين لان الفاعل لا يكون الا اسما فان بعضهم جعل كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في ضربت هند فان قيل لما احتمل هذه التاويلات الثلثة ينبغي ان لا يكون ضعيفا اجيب ان في التاويل الاول حمل الكلام على غير مذهب الجمهور وهو ضعيف وفي الثاني يلزم الاضمار قبل الذكر وفي الثالث انه لو كان الغلمان مبتدأ لم يجز تقديم الخبر عليه لان الخبر اذا كان فعلا يجب تقديم المبتدأ عليه لئلا يلتبس بالفاعل وكذلك يجب تقديم المبتدأ على الخبر اذا كان الخبر مثنى او مجموعا لئلا يلتبس بالبدل عن الفاعل فان قيل ان في التاويل الثاني لما وجد الاضمار قبل الذكر فهو ممتنع لا انه ضعيف اجيب عنه يمكن ههنا كون الضمير مبهما و هو الذي لا يكون له مرجع وهو جائز من غير تقدم المرجع نحو ربه رجلا فان قيل ان التاويل الثالث لما احتمل الالتباس بين المبتدأ والفاعل فينبغي ان يمتنع لا ان يكون ضعيفا قلنا المراد من الفعل ههنا هو الجملة الفعلية لا الفعل وحده فلا يلزم الالتباس كذا قال العلامة التفتازاني في المطول حيث قال في احوال المبتدأ ان كثيرا ما يطلق الفعل على الفاعل مع ضميره قوله

فلا حاجة لهما الى التوضيح وقد سبق ان النعت يفيد تخصيصا في النكرة وتوضيحا في المعرفة ولا شك ان الضمائر لا تقع نكرة فلا يفيد الا توضيحا في المعرفة قوله وحمل عليهما جواب سوال وهو ان الدليل اخص عن المدعى[1] فاجاب بقوله وحمل عليهما فان قيل ان ضمير الغائب قد يقع موصوفا في قوله تعالى لَا اِلٰهَ اِلَّا هُوَ الْعَزِيْزُ الْحَكِيْمُ قلنا ان العزيز بدل عن قوله هو او نقول ان هو ههنا ليس بضمير بل هو اسم من اسماء الله تعالى يعني ان هو بسكون الواو اسم الله تعالى وبحركة الواو ضمير قوله ولا يوصف به والظاهر ان الموصوف اخص او مساو ولا شئ اعرف منه ولا مساو له حتى يوصف به... فقوله لانه يدل على الذات فان قيل قد يدل المضمر على الوصف اذا كان راجعا الى الوصف كاسم الفاعل فيصح كونه صفة حينئذ قلنا هذه الصورة نادرة لا يعبأ به قوله وكانه لم يقع جواب سوال وهو ان قوله لا يوصف به مذكور في المتن فلم اعتذر الشارح الرضي عن تركه اجاب بقوله وكانه لم يقع الخ قوله اى الموصوف المعرفة جواب سوال وهو انه منقوض بقولنا حيوان ناطق فان ههنا الموصوف اعم من الصفة اذ الحيوان اعم من الناطق فاجاب بقوله اى الموصوف المعرفة واما حيوان فهو نكرة ثم يرد عليه انه منقوض بقولنا الحيوان الناطق فان ههنا الموصوف معرفة مع انه ايضا اعم من الصفة اذا كان اللام للجنس او الاستغراق فاجاب الشارح عنه بقوله اشد اختصاصا بالتعريف اى ليس المراد بالاخص ان يكون اخص في صدق الافراد ولا شك ان افراد الحيوان اكثر من افراد الناطق بل المراد من الاخص هو الاخص في التعريف كما ان تعريف العلم زائد على تعريف ذي اللام نحو زيد الفاضل فان قيل لو قال الشارح المراد من الاخص ما هو اشد تعريفا يكون جوابا عن حيوان ناطق وعن الحيوان الناطق اى عن النكرة والمعرفة فلا حاجة الى قوله اى الموصوف المعرفة قلنا لا نسلم انه لا حاجة الى قوله اى الموصوف المعرفة لان شدة الاختصاص بالتعريف لا يكون الا بعد تحقق جنس التعريف او نقول ان الشارح اختار ههنا ترخيم العنان ومن الشارحين من جعل الاخص على اصطلاح المنطقيين وهو ان يكون المراد من الاخص هو الاخص في الصدق فيرد عليهم الحيوان الناطق وحيوان ناطق والظاهر لا يصح بناء قوله ومن ثم لم يوصف ذو اللام الخ اجيب عن الاول ان الموصوف انما يكون موصوفا بعد التوصيف والحيوان بعد التوصيف بالناطق مساو للناطق وعن الثاني ان بناء هذا القول بطريق الاستخدام بان يراد من صريح اللفظ اصطلاح اهل المنطق عندهم وقوله ومن ثم اشارة الى المعنى الاخر وهو ان يكون الاخص في التعريف والمعلومية فان قيل في الاستخدام لا بد من الضمير وهو منتف ههنا قلنا بان اسم الاشارة في حكم الضمير وفي قوله فان قوله ومن ثم في قوة قولك من اجله فان قيل اذا كان الموصوف اخص فكيف يثبت له التوضيح بصفة اعم قلنا كثيرا ما يكون

---

[1] واذا كان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف فلا يحتاج اليه قاله عبد ۱۲م [2] لان المدعى منع موصوفية مطلق الضمائر والدليل خاص وبه يكون ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف ۱۲م [3] فلا يلزم توصيف الضمير ۱۲م مولوی مفتی عبد الرحیم

الاخص يحتمل الاوصاف فدفع الاحتمال بل الاعم نحو زيد الظريف قوله والمعلومية عطف التفسير للتعريف قوله يعنى اعرف منها جواب سوال وهو ان التعريف مقابل للتخصيص فكيف اجتمعا فى قوله اشد اختصاصا بالتعريف فاجاب بقوله يعنى اعرف منها اى المراد ان يكون اعرف منها قوله ادون منها اسم التفضيل ههنا بمعنى نفس الفعل اى ان لا يكون دونها قوله ان اعرفها المضمرات قالوا اما كون ضمير المتكلم والمخاطب اعرف فظاهر واما كون ضمير الغائب اعرف فلانه اما محمول عليهما واما لانه يحتاج الى لفظ يعتبر هذا الضمير عنه ولمثل الاحتياج جعل الضمير الغائب بمنزلة وضع اليد فكان هذا الضمير وضع يده على ذلك اللفظ واما كون العلم اعرف من اسم الاشارة فلان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الوضع والاستعمال بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الوضع غير معين وانما يكون تعينه بالاشارة الحسية وكثيرا ما يقع اللبس فى المشار اليه اشارة حسية واما كون اسم الاشارة اعرف من المعرف باللام فلان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالقلب والعين معا ومدلول المعرف باللام يعرف بالقلب فقط والموصول كذى اللام واما المضاف الى احدها فرتبته فتعريفه بتعريف المضاف اليه سواء عند سيبويه لانه يكسب التعريف منه قوله اى ذا اللام الآخر دفع وهم وهو ان المراد بالمثل عين ذا اللام الذى وقع موصوفا فلا يثبت الفرق بين الصفة والموصوف فدفع بقوله اى ذا اللام الآخر وانما قال لا بمثله ولم يقل لا به يعنى ان المصنف رح وضع المظهر موضع المضمر وهو لا يكون الا لنكتة فما هى قلنا النكتة فيه دخول الموصول قوله امس لا ادرى فى ذكر قوله امس فائدة لان المثال تام بقوله او الرجل الذى كان عندك فتامل فيه قوله بلا واسطة دفع وهم ظاهر قوله وغيره وهو المبرد قوله بخلاف سائر المعارف متعلق بقوله لم يوصف ذو اللام الا بمثله قوله فلو وقع الاخص الخ جواب سوال وهو انه يشكل بمثل جاءنى زيد صديقك عند سيبويه لان المضاف الى ضمير المخاطب اعرف من العلم عنده وكذا بمثل مررت بزيد هذا عند ابن سراج لان اسم الاشارة اعرف من العلم عنده وكذا بمثل مررت بالرجل الذى قام ابوه عند الكوفيين لان تعريف الموصول زيد من المعرف باللام عندهم فاجاب بقوله فلو وقع الاخص الخ قوله عند صاحب هذا المذهب اى عند من قال انه اخص قوله وانما التزم وصف جواب سوال وهو انكم قلتم ان الشرط فى الموصوف ان يكون اخص او مساو فعلى هذا ينبغى ان يجوز اتصاف اسم الاشارة بذى اللام والموصول والمضاف الى احدهما لكونهما اعرف منهما او مساويهما مع انهم التزموا وصف باب هذا بذى اللام فاجاب المصنف رح عنه بقوله وانما التزموا وصف الخ قوله اى باب اسم الاشارة جواب سوال وهو انه لا يصح اضافة الباب الى هذا لان الباب عبارة عن النوع وقوله هذا فرد وشخص فاجاب بقوله اى باب اسم الاشارة واضافة الباب الى اسم الاشارة بيانية فلا يرد انه ليس لاسم الاشارة نوع بل هو نوع بنفسه قوله بحسب اصل الوضع وان كان بعد الاشارة الحسية لان بها يعرف الذات والتشخيص ولا يعرف الجنس بها فيكون مقتضيا

لبیان الجنس لان الجنس فی اسم الاشارة مبہم لانہ یصدق علی الاجناس والجنس فی ذی اللام معلوم
فان قیل ان الاشارة یعلم الذات والتشخص واللام معہ العلم بالجنس ایضا قلنا ان المخاطب وان
حصل لہ العلم بالجنس من العلم بالفرد لکن لیس فی کلام المتکلم دلالة علی بیان الجنس قولہ
من المحتاج الفقیر قیل ھذا الدلیل لو صح لزم ان لا یصح توصیف ذی اللام بالمضاف الی مثلہ اذ فیہ
ایضا استعارة من المستعیر قلنا فرق بینہما بان الموصوف المبہم ھہنا یکتسب التعریف من المضاف الی
المعرف باللام ولکن الموصوف المعرف باللام لا یکتسب التعریف من المضاف الی المعرف باللام لان
جنسہ غیر مبہم بل للتوضیح فقط بخلاف اسم الاشارة لان الجنس فیہ مبہم لانہ یصدق علی الاجناس
قولہ وحمل الموصول جواب سوال وھو ان الموصول ایضا لبیان الذات والتشخص لا الجنس فاجاب
بقولہ وحمل الموصول علیہ الخ قولہ ای الکریم ای مررت بھذا الکریم فیکون الذی کرم بمعنی الکریم
فان قیل ان ما قلت ان فی اسم الاشارة ابہام باعتبار اصل الوضع فھو ینافی بما سبق فی بحث
التمییز لان الشارح رح قال ثمہ ان الابہام فی اسماء الاشارة باعتبار ما استعمل فیہ ولا ابہام فیہا بحسب
اصل الوضع لانہا موضوعة لمفہوم کلی ھو لکل جزئی تامل فیہ قولہ لان الابیض عام ھذا اذا کان
اللام فی الابیض للجنس او الاستغراق واما اذا کان اللام للعہد فلا یکون الابیض عاما کما لا یخفی
قولہ ان المشار الیہ انسان وفیہ نظر وھو ان العلم موجود فی الملائکة والجن اجیب عنہ ان المراد
بالعلم علم الانسان بقرینة قولہ مررت لان المرور من الجن والملائکة لا یعلم لنا قولہ بل رجل
لان تنکیر الصفة یدل علیہ قولہ العطف ھو فی اللغة الامالة کما یقال عطفت النخلة الی الارض
اذا مال الیہ لقب ھذا القسم من التابع بہ لامالة حرف ما بعدہ الی ما قبلہ وسمی ایضا بعطف النسق
لانہ مع متبوعہ علی نسق واحد لان کلا منہما مقصود بالنسبة وفیہ نظر لانہ لما کان بمعنی
الامالة لا یصح صلتہ بعلی کما یقال عطف علیہ اجیب بانہ یتضمن معنی وقع ای مال الیہ ووقع
علیہ قولہ یعنی المعطوف جواب سوال وھو انہ لا یصح حمل قولہ تابع علی العطف لانہ علی ھذا یلزم
حمل الذات مع الوصف علی الوصف فاجاب بقولہ یعنی المعطوف ثم یرد علیہ ان التعریف غیر
مانع لانہ دخل فیہ عطف البیان لانہ ایضا معطوف فاجاب عنہ بقولہ بالحرف قولہ ای قصد
نسبتہ جواب سوال وھو ان الضمیر فی قولہ مقصود راجع الی التابع والضمیر فی التابع راجع
الی الموصوف فیعلم منہ ان نفس المعطوف وذاتہ مفعول القصد ولیس کذلک لان القصد لا یقع
الا علی مقدور المتکلم وذات المعطوف غیر مقدور لہ فاجاب بقولہ ای قصد نسبتہ الخ یعنی
العبارة بحذف المضاف ای ان النسبة المقصودة الیہ باعتبار حال المتعلق لا باعتبارھا لنفسہ
قولہ الواقعة فی الکلام جواب سوال وھو ان العبارة لا یصح قول المص رح بالنسبة لانہ علی ھذا یلزم
قصد النسبة بالنسبة وھذا باطل فاجاب بقولہ الواقعة یعنی فرق بین النسبتین اذ المراد بالنسبة
الاولی ما ھو مذکور فی قول الناظم ھی النسبة التی کانت فی الواقع ای النسبة التی صدر من الفاعل

بحث العطف

كالمجئ الصادر من الفاعل والمراد بالنسبة التى ذكر فى قول المص رح هى النسبة الواقعة فى الكلام
كالمجئ الذى حكم به عن المجئ الذى صدر من الفاعل فيكون تقدير الكلام قصد نسبة الاصلى
الواقعى الصادر من الفاعل بالنسبة التى ذكر فى الكلام بطريق الحكاية عن النسبة الاصلى قوله
فقوله بالنسبة متعلق الخ دفع وهم وهو ان قوله بالنسبة متعلق بمتلبس كما هو الشائع فيما بينهم
لا بالقصد فلا يحصل الاحتراز عن سائر التوابع لان التلبس بالنسبة موجود فى الكل فدفع بقوله
متعلق بالقصد فان قيل ان قوله مقصود صالح للتعلق به لانه شبه الفعل فلم يتعلق به مع
انه مذكور قلنا لو تعلق به لتوهم منه ان ذات المعطوف مقصود بالنسبة لان المقصود كما يكون
مشتملا على المصدر كذلك يكون مشتملا على الذات قوله المفهوم من المقصود جواب سوال
ظاهر قوله اى كما يكون جواب سوال وهو ان المتبادر من قوله مع متبوعه انه متعلق
بالنسبة للقرب فلا يحصل الاحتراز عن البدل فاجاب بقوله اى كما يكون يعنى انه ايضا متعلق
بالقصد لا بالنسبة قوله من غير استقلال به اى بالتابع واما المعطوف فهو مستقل واجيب
ايضا ان معناه مقصود باصل النسبة لا بكيفية النسبة من الايجاب والسلب قوله ولما تم
الحد جواب سوال وهو ان المقصود من التعريف هو الاحتراز عما عداه والاحتراز حاصل بما سبق
فالاشتغال بقوله يتوسط الخ اشتغال بما لا يعنى اجاب بقوله ولما تم الحد قوله ولم يكتف بقوله
جواب سوال وهو انه ينبغى ان يذكر قوله تابع يتوسط الخ ولم يذكر قوله تابع مقصود الخ فاجاب
بقوله ولم يكتف الخ قوله بتبعية عليه للمعطوف وهو الصفة الاولى قوله ويصدق على هذه الصفة
اى الصفة التى دخلت حرف العطف عليها قوله لان توسط حرف العطف جواب سوال
وهو ان توسط حرف العطف بين الشيئين يقتضى عطف الثانى على الاول والصفة ليست
بمعطوف على الموصوف فكيف يدخل فى تعريف المعطوف اجاب بقوله لان توسط حرف
العطف اه حاصل الجواب منع الاقتضاء قوله وهى من هذه الجهة جواب سوال وهو فليكن
من هذه الجهة معطوفة فلا يرد اجاب بقوله من هذه الجهة الخ قوله وقيل قد جوز الزمخشرى
الخ هذا جواب اخر لعدم الاكتفاء فى التعريف بقوله تابع يتوسط الخ قوله لتاكيد اللصوق بمعنى
الجمع وكون الواو لتاكيده فلان الواو للجمع فكما يجمع المعطوف بالمعطوف عليه كذلك يجمع
الموصوف بالصفة قوله وحكم المص رح فى شرح المفصل فيه اشارة الى تاكيد قول القيل قوله
ولها منذ روى فيه انه ليس فى هذه الاية الواو وايضا لم يورد المص رح فى شرح المفصل هذه
الاية بل اورد قوله تعالى وَمَا اَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ اِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ والله اعلم قوله صفة لقرية
اذ لو كان حالا لتقدم لان ذو الحال نكرة قوله ولقد عن للصنف ايضا اشارة الى تاكيد قول
القيل وفيه نظر لانه بعينه ما قال اولا فى قوله جاءنى زيد العالم او الشاعر والد بر اجيب انه ثانيا

سه لان المقصود من التعريف هو الجميعة والمنعية وهما يحصلان بقوله يتوسط فالحاجة الى قوله مقصود ۱۲ مفتى محمد عبد الرحيم سلمه

قاله اولا یکون له[1] للنعت جهتان جهة النعت وجهة العطف[2] بلحاظ جهتین فیما قاله هٰهنا نقلا عن المصرح یکون له جهة واحدة ای بلحاظ جهة واحدة وهی النعت لا محالة ولا یکون معطوفا قوله وانما حسن دخول العاطف جواب سوال وهو ان العاقل مثلا اذا لم یکن معطوفا فی الحقیقة لم یجز دخول العاطف علیه فاجاب بقوله وانما حسن الخ قوله لما بینهما من التغایر ای فکما ان بین المعطوف والمعطوف علیه مغایرة فی الذات کذلک بین الصفة والموصوف مغایرة فی الذات ای فی المفهوم وان اتحدا فی الصدق علی شئ واحد قوله فیه نظر ای فی قول القیل مع التاکید بقول المصنف نظر قوله ای بین الصفات والمعطوفات قوله لدلالتها ای الدالة حروف العاطفة قوله فیها ای فی الصفات قوله من الجمع بیان لکلمة ما کما فی الواو قوله والترتیب کما فی الفاء وکاحدهما کما فی کلمة او واجیب عنه ان الدلالة علی تلک المعانی غیر کافیة فی کونها عاطفة بل لا بد ان یکون المعطوف والمعطوف علیه مقصودان فی الکلام ولا بد ان یکونا غیر متحدین فی الصدق قوله لا المنصوب والمجرور اشارة الی ان قید المرفوع احترازی وایضا الی ان المدعی مرکب من جزئین فصرح المص باحدهما والشارح بالآخر قوله بارزا کان او مستترا دفع وهم ظاهر[3] قوله اولا جواب سوال وهو ان الجزاء لا یترتب علی الشرط لان العطف اذا تحقق ووجد فکیف یتوقف علی التاکید فاجاب بقوله اولا حاصله سلمنا ان الجزاء لا یترتب علی الشرط لکن هذا اذا لم یکن فی الجزاء قرینة علی تحقق الشرط (لان العطف لا یتحقق الا بعد التاکید الخ) وههنا وجدت وهو قوله اولا لانه مقدر فی عبارة المصنف واجاب مولانا عبد الغفور بزیادة لفظ الارادة[4] فی جانب الشرط[5] فان قیل ان هذا التاکید لا یخلو اما لفظی فهو بتکرار اللفظ الاول وههنا لیس کذلک واما معنوی فهو بالفاظ محصورة وههنا لیس شئ منها قلنا هذا لفظی اذ المنفصل مرادف المتصل والتاکید باحد المترادفین کانه بعین اللفظ الاول قوله علی بعض حروف الکلمة فیکون کعطف کل الکلمة علی جزء الکلمة فح یلزم انحطاط مرتبة المتبوع عن مرتبة التابع قوله لانه بذلک یظهر الخ جواب سوال وهو ان التاکید بالمنفصل لا یخرج المتصل عن عطف کل الکلمة علی بعض الکلمة فلا فائدة فی التاکید فلذا اجاب بقوله لانه بذلک الخ حاصل الجواب ان المنفصل مرادف المتصل فلما اکد بالمنفصل المستقل صار کان للمتصل ایضا مستقل باعتبار استقلال المرادف قوله جواز افراده ای جواز استقلاله قوله مما اتصل بتاکیده ای باعتبار استقلال تاکیده قوله ولا یجوز جواب سوال ظاهر قوله فان کان الضمیر منفصلا اشارة الی فائدة قوله المتصل قوله وکذا ان کان متصلا منصوبا اشارة الی فائدة قوله المرفوع قوله زید ضرب هو وغلامه مثال المستتر فان قیل یجوز ان یکون ضمیر هو فاعل ضرب فما الدلیل علی ان الفاعل ههنا مستتر

---

[1] یعنی ان الفرق بین هذا الوجه والوجه الاول ان الوجه الاول جعل المعطوف علی الصفة صفة من وجه ومعطوفا من وجه وهذا الوجه جعل صفة لا محالة من غیر ان یکون معطوفا من وجه قاله عصام الدین ۱۲ [2] تقریره ان المتبادر من المتصل البارز فینتقض بنحو زید ضرب هو وغلامه فانه یجب تاکیده مع انه لیس بارز فاجاب بقوله بارزا کان الخ ۱۲ [3] حیث قال ای اذا ارید العطف ۱۲ منه [4] وهذا کما قال الله تعالیٰ اِذَا قُمْتُمْ اِلَى الصَّلٰوةِ فان اقامة الصلوٰة لا یکون الا بعد تحقق الوضوء فالمراد انه اذا اردتم ان تقوموا الی الصلوٰة فاغسلوا الخ قاله عبد الرحمٰن ۱۲ اللهم اغفر لی

قلنا انفصال الضمير عند تعذر المتصل ولا تعذر ههنا فافهم ولا تكن من الغافلين قوله الا ان يقع
فصل وفيه نظر وهو ان بوجود الفصل لا يخرج الكلام من عطف كل الكلمة على جزئها فيلزم زيادة
التبع على المتبوع اجيب بانه لا يلزم زيادة التبع لطريان الفتور للمعطوف باعتبار البعد عن المعطوف
عليه فتعارض بعد المعطوف لكمال المعطوف فان قيل انه يعلم من قوله تحسين الاختصار بترك التاكيد
الطوالة ان الطوالة تحصل بالتاكيد ويعلم من قوله بوجود الفصل ان الطوالة تحصل بالفصل وايضا ان التاكيد
تحصل بتاخير الفصل عن المعطوف مع ان ههنا لا يجوز ترك التاكيد فالاولى ان يقول انه يلزم الفصل
الكثير بين المعطوف والمعطوف عليه اجيب عن الثاني ان ههنا كلامان احدهما المعطوف عليه والآخر
المعطوف لانه فاعل فعل مقدر باعتبار العطف فالمراد بالاطالة اطالة الكلام الاول واطالة الكلام
الاول ليس الا بالفصل الكثير فماله ليس الا الفصل الكثير بين المعطوف والمعطوف عليه واجيب ايضا
ان هذا انما يرد لو كان الضمير في قوله لانه قد طال ضمير الشان وان رجع الى التاكيد فلا يرد فان
قيل ان قوله طال لازمي فكيف يكون قوله الكلام مفعول له قلنا ان قوله طال سهو من الكاتب والنسخة
الصحيحة طول من باب التفعيل فيكون متعديا قوله سواء كان الفصل دفع وهم وهو ان المراد من
الفصل ما يكون قبل حرف العطف باعتبار تخصيص المصنف رح في المثال فدفع بقوله سواء كان الفصل
قوله فكبكبوا فيها اے القى في الجحيم هم اى الكفار اى الهتهم فقوله والغاوون عطف على ضمير الجمع لوجود
الفصل وهو فيها ووجود التاكيد وهو هم والكبكب بالفارسية زور افتادن والغاوون بالفارسية گمراہان
قوله والامران متساويان اشارة الى الرد على البصريين والكوفيين اى التاكيد مع وجود الفصل وعدم
التاكيد مع وجوده متساويان فان قيل لم لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل باعادة الرافع مثل
ضربت وضربت زيد كما يجوزون في الضمير المجرور باعادة الجار مثل مررت بك وبزيد قلنا
على هذا يطول الكلام فان ضرب طويل بالنسبة الى التاكيد وهو انا قوله واعلم ان مذهب البصريين
اشارة الى ان قول المصنف رح مخالف عن القبيلتين لانه اوجب التاكيد حيث قال اكد الخ فان قيل
يجوز ان يراد بالوجوب الوجوب الاستحساني قلنا يابى عن ذلك ما ذكره في بحث المفعول معه من انه اذا
لم يجز العطف تعين النصب مثل جئت وزيدا قوله اعيد الخافض قيل يشكل هذا بقوله تعالى ....
تساءلون به والارحام فان الارحام مجرور بالباء اجيب بانه شاذ لا يعبأ به واجيب ان هذا الواو
ليست للعطف بل للقسم قوله حرفا كان او اسما اشارة الى الرد على الشيخ الرضي حيث قال لا يعاد
العامل الاسمي الا اذا لم يشك انه لا معنى له فانه جلب لهذا الغرض كبين فانه لا يتصور الا بين
اثنين فان التبس نحو غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا لم يجز اذا قام قرينة دالة على القصر

لـه نعم ان الفاعل هو المرفوع المتصل المستتر ۱۲ م لـه اعنى قوله ضربت اليوم وزيدا ۱۲ م مفتی عبد الرحیم ۱۲
لـه فانه يدل على ان العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تاكيد بالمنفصل غير جائز ۱۲ اللهم اغفر لی

مفتی عبد الرحیم الفشاور سے السرحد سے

کذا قال مولٰنا عبد الغفور والجواب عنہ ماقال الشارح من ان الثانی کالعدم قولہ لان اتصال الضمیر المجرور قال مولٰنا عصام الدین ھذا منقوض بقولہ تعالیٰ فبما رحمۃ من اللہ فان قولہ رحمۃ مجرور بالباء مع انہ الفصل بینہما بکلمۃ ما اقول فی الجواب عنہ ان کلمۃ ما عبارۃ من رحمۃ اللہ فان الفصل کلا فصل قولہ جاز انفصالہ و فیہ نظر لان قولہ جاز انفصالہ لیس علی ما ینبغی لعدم ترتبہ علی الشرط لانہ یجب انفصالہ عند عدم کونہ ضمیرا متصلاً ولیس بجائز اجیب عنہ ان المراد بالجواز ھو الامکان العام المقید بجانب الوجود ای عدم الانفصال لیس بضروری فیجتمع مع وجوب الانفصال قولہ ولیس للمجرور جواب سوال ظاہر[1] قولہ وفی استعارۃ المرفوع جواب سوال وھو انہ لم لا یجوز ان یستعار المرفوع المنفصل للمجرور المنفصل حتی یؤکد بہ[2] فاجاب بقولہ وفی استعارۃ المرفوع مذلۃ لان استعمال العمدۃ فی الفضلۃ ذلۃ العمدۃ فان قیل انہ علی ھذا یلزم سد باب الاستعارۃ اذ الاستعارۃ انما یکون اذا کان المستعار عنہ اقوی من المستعار لہ اذ الاستعارۃ بناء علی الافتقار ای افتقار المستعار لہ الی المستعار عنہ الا تری انہ لا یصح استعارۃ المسبب للسبب لعدم افتقار السبب الی المسبب کذا قال علماء الاصول وایضا ان ھذا یخالف لما قال الشارح فی بحث الضمائر حیث قال ان الضمائر حیث تقع بعضہا موقع بعض نحو ما انا کانت فان قولہ انت ضمیر مرفوع وقع موقع المجرور واذ الکاف فی قولہ کانت حرف جر فینبغی ان یکون مدخولہ ضمیرا مجرورا ای ما انا کذلک اجیب عن الاول نعم ان الاستعارۃ صحیحۃ لکن ھہنا مانع اخر وھو انہ بعد الاستعارۃ یجعل العمدۃ تاکیدا وتابعا للفضلۃ والمراد بالذلۃ ھذا فان قیل فلیکن استعارۃ الضمیر المنصوب المنفصل للمجرور فلا یثبت ذلۃ العمدۃ قلنا فیہ وھم عدم الاستعارۃ لان الضمیرین المتصلین بہما لما کانا متحدین توھم ان منفصلیہما ایضا متحدان قولہ ولا یکتفی بالفصل جواب سوال ظاہر قولہ نحو مررت بک وبزید مثال الجار الحرفی قولہ والمال بینی وبینک مثال الجار الاسمی قولہ فالمعطوف دفع وھم وھو ان قولہ بزید معطوف علی کاف الخطاب فی قولہ بک فح یلزم دخول الحرف وھو الباء علی الحرف وھو الباء فی قولہ بزید وذا غیر جائز لان الحروف الجارۃ لا تدخل الا علی الاسماء وکذا الباقی بعضہا للاسماء وبعضہا للافعال فدفع بقولہ فالمعطوف الخ قولہ والعامل مکرر جواب سوال وھو ان العامل فی المعطوف لا یکون الا ما کان عاملاً فی المعطوف علیہ فعلی ھذا ذکر الباء الثانی مستدرک فاجاب بقولہ والعامل مکرر قولہ وجرہ بالاول جواب سوال وھو ان علی ھذا یلزم توارد العاملین علی معمول واحد وذلک باطل فاجاب بقولہ وجرہ بالاول قولہ والثانی کالعدم معنی لا لفظا لان العطف علی الضمیر المجرور بلا اعادۃ الجار غیر جائز قولہ اذ بین لا یضاف یعنی لو کان جر زیدا بالبین الثانی فیکون البین الثانی معتبرا[3]

[1] ای العامل الثانی وھو الجار ولفظ بین ۱۲

[2] تقریرہ انہ لم لا یجوز ان یؤکد اولا بالمنفصل ثم یعطف علیہ کما مر فی المرفوع المتصل اجاب بقولہ ولیس لہ ۱۲ [3] ای اولا ثم یعطف علی المجرور المتصل ۱۲ [4] وھذہ المذلۃ تدل علی الالتباس ۱۲

مفتی عبد الرحیم ۱۲

و غیر زائد فیکون اضافتہ الی مفرد مع انہ لا یضاف الا الی المتعدد فعلم ان جرہ بالاول قولہ
وقیل جرہ بالثانی ثم یرد علیہ انہ لما کان جرہ بالبین الثانی فیکون معتبرا او غیر زائد فیلزم اضافة
بین الی المفرد وذا باطل فدفع الشارح بقولہ کما فی الحرف الزائد یعنی ان جر زید بالبین الثانی
ولا یلزم منہ کونہ غیر زائد اذ الزیادة لا ینافی العمل فلیکن البین الثانی زائدا ویکون لہ العمل
کالحرف الزائد فی قولہ تعالیٰ کفی باللہ وقولہم بحسبک درہم فیکون البین الاول مضافا الیہما معا
والبین الثانی زائد ولکن جرہ بالثانی قولہ تحاجّونی کلہم الخ فان قیل وجد الفصل ههنا وهو
نون الوقایة ویاء المتکلم قلنا المراد بالفصل الفصل المستعمل وهذا الفصل لیس کذلک او نقول ان
المراد بالفصل المستقل فی التلفظ ویاء المتکلم ونون الوقایة غیر مستقل بالتلفظ قولہ والغلط قلیل
جواب سوال ظاہر قولہ نادر والنادر ساقط عن مرتبة الاعتبار اذ لا حکم للنادر قولہ وقوی
مناسبة الظاہر ان یقول ولیقوی لان معناہ علی الاستقبال اجیب ان کل ما ثبت فیما یستقبل
یقینا یصح التعبیر عنہ بالماضی قولہ فیما یجوز لہ ویمتنع دفع وہم وهو ان المراد منہ ما یجوز لہ فقط
فدفع بقولہ فیما یجوز لہ ویمتنع قولہ من الاحوال العارضة لہ الخ جواب سوال وهو انہ منقوض بـ
بقولہم جاءنی انسان وبقر فان النطق یجوز للمعطوف علیہ ولا یجوز للمعطوف فاجاب بقولہ من الا‌حوال
العارضة لہ الخ والنطق من ذاتیات الانسان لا من احوالہ وقولہ العارضة صفة کاشفة للاحوال
قولہ نظرا الی ما قبلہ جواب سوال وهو انہ منقوض بالاعراب والبناء اذ هما من العوارض ولا
اشتراک للمعطوف مع المعطوف علیہ فیہما فاجاب بقولہ نظرا الی ما قبلہ یعنی ان المعطوف فی
حکم المعطوف علیہ فی الاحوال العارضة لہ بالنظر الی ما قبلہ والاعراب والبناء من الاحوال العارضة
فی نفس المعطوف قولہ بشرط ان لا یکون الخ جواب سوال وهو فی قولہ یا رجل والحارث الحال العارض
للمعطوف علیہ وهو البناء علی الضمة حاصل مما قبلہ وهو حرف النداء مع انہ لم یثبت البناء علی
الضمة فی المعطوف وهو الحارث بل هو ترفع علی لفظہ وتنصب علی محلہ کما مر فی توابع المنادی
المبنی المفردة فاجاب الشارح عنہ بقولہ بشرط الخ یعنی ان کون المعطوف فی حکم المعطوف علیہ فی
الاحوال العارضة لہ مشروط بشرط ان لا یکون ما یقتضیہا منتفیا فی المعطوف والمقتضی ههنا وهو عدم
لزوم اجتماع اللام مع حرف النداء موجود فی المعطوف علیہ ولیس فی المعطوف اذ لو شارک المعطوف مع
المعطوف علیہ فی الحال العارض وهو البناء علی الضمة وهو حاصل من حرف النداء لزم اجتماع اللام
وحرف النداء فی المعطوف قولہ کالاعراب والبناء المراد بالاعراب کونہ غیر مناسب لمبنی الاصل
والمراد بالبناء کونہ مناسبا لہ ولا شک انہ من الاحوال العارضة من حیث نفسہ فلا یرد ان الاعراب
حاصل بالنظر الی ما قبلہ وهو العامل لا بالنظر الی نفسہ قولہ وانما قلنا بشرط حاصل المقام ان

لہ توضیحہ ان بدل الغلط لیس کل المتبوع ولا جزءہ ولا متعلقہ فهو اجنبی للمتبوع ۱۲ مـ سـ۲ـہ وکذا بالتعریف والتنکیر والافراد والتثنیة والجمع ۱۲ مفتی مولوی محمد عبد الرحیم الفشاوری السرحدی

المعطوف يشارك المعطوف عليه فى الحكم بشروط ثلثة الاول ان يكون ذلك الحكم من الاحوال العارضة للمعطوف والثانى ان يكون ذلك الاحوال حاصلة للمعطوف عليه مما قبله والثالث ان يتحقق مقتضى ذلك الحال فى للمعطوف والمعطوف عليه اى لم يكن عدم مانع الحال فيهما كما فى قولهم جاءنى زيد وعمرو فعمرو شريك مع زيد فى الحال العارض لزيد وهو الفاعلية والرفع وهو حاصل لزيد مما قبله وهو قوله جاءنى مع تحقق للمقتضى فيهما وهو صلاحيتهما للفاعلية والرفع فلو قيل جاءنى زيد وحجر فالحجر لا يشارك زيداً فى الفاعلية لعدم تحقق المقتضى وهو الصلاحية فى الحجر ثم فى قوله يارجل والحارث الحال العارض للمعطوف عليه هو البناء على الضمة حصل مما قبله و هو حرف النداء مع تحقق المقتضى وهو عدم لزوم اجتماع اللام مع حرف النداء وهذا المقتضى مفقود فى المعطوف فلا يثبت فى الحارث البناء على الضمة بل حكمه الرفع لفظاً والنصب محلاً كما مر فى توابع المنادى فان قيل ان قول الشارح من حيث تجرده عن اللام صريح فى ان الحال العارض هو التجرد عن اللام مع انه عبارة عن التنكير وهو من الاحوال من حيث نفسه كما قال الشارح ايضا فيما سبق اجيب ان ما قال الشارح ان الحال العارض عبارة عن التجرد عن اللام فالمراد منه لازم التجرد وهو البناء على الضمة وكذا معنى قوله ان ما يقتضى تجرده عن اللام الخ هو البناء على الضمة قوله هو اجتماع اللام وحرف النداء اعلم ان التاء فى قوله هو اجتماع اللام سهو من الكاتب يعنى انه ليس من باب لا فتعال بل هو من باب الافعال والهمزة فيه للسلب فيكون تقديره هو عدم لزوم جمع اللام وحرف النداء قوله واما نحو رب شاة الخ جواب سوال وهو ان قوله و سخلتها عطف على شاة مع ان الشرط منتف فيه لان رب لا يدخل الا على النكرة وقوله وسخلتها معرفة بالاضافة الى الضمير مع ان للمعطوف شريك مع المعطوف عليه فى الحال العارض وهو التقليل والتكثير والجر اذ رب يفيد التقليل والتكثير فى المدخول وكذا يفيد الجر فيه ولاشك ان هذا الحال العارض ثابت للمعطوف مع عدم تحقق المقتضى وهو التنكير لانها لا تدخل على المعرفة ووجهه سيجئ فى بحث حروف الجارة انشاء الله تعالى فاجاب الشارح بقوله واما نحو رب شاة الخ قوله لقصد عدم التعين الخ اللام فى قوله لقصد تفسيرى بمعنى ان يقصد اذ المقصد مصدر ويجوز تاويل للمصدر بالفعل المضارع مع ان كما يجوز تاويل ان مع الفعل بالمصدر واللام فى قوله لقصد بمعنى الباء كما قال عبد الرحمن رح فحاصله قال الشارح ان التنكير ههنا بطريقين احدهما ان يكون بحذف حرف الجر اى رب شاة و سخلة لها فيكون تركيبا توصيفيا لا اضافيا وثانيهما ان يكون بنكارة الضمير ثم يرد عليه ان الضمير انما يكون نكرة اذا لم يكن لمرجع مذكور وههنا المرجع مذكور فاجاب الشارح عنه بقوله اى رب شاة و سخلة شاة يعنى ان الضمير فى قوله و سخلتها راجع الى شاة ما لا الى شاة مذكورة ولذا قال و سخلة شاة ولم يقل و سخلة تلك الشاة اذ النكرة اذا اعيدت

نکرۃ کانت الثانیۃ غیر الاولی او نقول ان نکارۃ الضمیر مبنی علی ما ذھب الیہ الشیخ الرضی من ان مرجع الضمیر اذا کان نکرۃ یسمی ھذا الضمیر مبہما ونکرۃ قولہ وکذا المعطوف ھذہ العبارۃ من الشارح یحتمل ان یکون مسئلۃ ابتدائیۃ من الشارح لاستیفاء المسائل قولہ بالنظر الی نفسہ ای بانیکون احوال لنفس مصاحبا مع احوال ماقبلہا قولہ مثل المعطوف علیہ فی الافراد قولہ فی ترکیب لما قال الشیخ الرضی ان قولہ لم یجز فعل وفاعلہ قولہ ما زید بقائم الخ بتاویل الترکیب او القول وقولہ الا الرفع بدل من الفاعل وھو ما زید بقائم فیرد علیہ انہ لیس ببدل الکل ولا بدل البعض وھو الظاہر ولا بدل الغلط لانہ نادر والنادر ساقط الاعتبار ولا ببدل الاشتمال اذ الرفع غیر مشتمل علی ھذا الترکیب لان مذاھبہ فی قولہ ھو ما اشتمل علی علم الفاعلیۃ ان المراد من الاسم ھو الذی لم یکن مبنیا لما قال الشارح فی راس المرفوعات والفاعل ھھنا جملۃ وھی من المبنیات والرفع المحلی غیر معتبر عندہ فکیف یصح البدل منہ فعدل الشارح الی الترکیب الذی ھو صحیح عند الکل وھو ان قولہ یجوز فعل وقولہ ما زید ظرف بتقدیر کلمۃ فی ولفظ الترکیب لان المضاف لایکون الا اسما وقولہ الرفع فاعل الفعل وقولہ لم والا زائدۃ لحم قولہ فی ذاھب لما کان محل الرفع مبہما فلرفع الابہام وتعیین ما ھو المراد قال الشارح فی ذاھب قولہ العائد الی اسم ما دفع وھم وھو ان العائد کائن فی نفس المعطوف علیہ غیر راجع الی ماقبلہ فاجاب بقولہ العائد الی اسم ما قولہ علی ان یکون خبرا مقدما فان قیل ان ھھنا احتمال اخر وھو ان ذاھب مبتدأ من القسم الثانی من المبتدأ وعمرو فاعلہ ساد مسد الخبر فلم ترکہ الشارح قلنا انما لم یذھب الشارح الی ھذا الاحتمال لانہ ح یکون فی قوۃ الجملۃ الفعلیۃ لان القسم الثانی من المبتداء بتاویل الفعل عندھم کما مر فی موضعہ فیکون ح بمنزلۃ عطف الجملۃ الفعلیۃ علی الاسمیۃ وھو غیر مستحسن قولہ ولا مانع منہ ای من عطف الجملۃ الاسمیۃ قولہ الذباب خبر من قولہ الذی قولہ لانہا فاء السببیۃ جواب بالمنع ای لانسلم کون الفاء للعطف بل للسببیۃ قولہ فی ھذا الترکیب جواب سوال وھو انا لانسلم ان الفاء للسببیۃ لانہ منقوض بقولہم جاءنی زید فعمرو فان الفاء فی قولہ فعمرو لیست للسببیۃ بل للعطف فاجاب بقولہ فی ھذا الترکیب قولہ ای فاء لہا نسبۃ الخ لما کان الیاء فی قولہ للسببیۃ یاء النسبۃ وھی تقتضی المنسوب والمنسوب الیہ فاراد الشارح ان یبینہا بقولہ ای فاء لہا نسبۃ الی السببیۃ فان قیل ینبغی للشارح ان یقول لہا نسبۃ الی السبب بدون الیاء لانہ عبر عن الیاء بالنسبۃ فلا یبقی لہا اثر قلنا الیاء فی قول الشارح لیست یاء النسبۃ بل ھی یاء المصدریۃ قولہ بان یکون معناھا دفع وھم و ھو

---

۱ وھو الصفۃ الواقعۃ بعد حرف النفی کما ولا وغیرہ لما ۱۲ مفتی عبد الرحیم ۲ لاشتمالہ علی الاسناد التام فکانہ قیل لا ذاھب عمرو بخلاف الصفۃ المسندۃ الی فاعلہا فانہ فی حکم المفردۃ قالہ الفاضل السیالکوٹی ۱۲ مفتی عبد الرحیم

رب اغفر وارحم وانت ارحم الراحمین

ان نسبة الفاء الى السببية باعتبار ان الفاء مثبت بالسببية فدفع بقوله بان یکون معناها یعنی ان النسبة لیست بعلاقة الاثبات بل بعلاقة السببية قوله لکنها تجعل الجملتین جواب سوال وهو انه لما کان معناها السببية مع العطف فلابد لمعنی العطف من العائد فاجاب بقوله لکنها الخ قوله والمعنی الذی اذا یطیر جواب سوال وهو ان معنی السببية یعبر عنه بادوات الشرط کان واذا فسأل السائل ان ههنا لیستقیم دخول ادوات الشرط ام لا فدفع بقوله والمعنی الخ قوله ویفهم منها سببية الاولی ای یفهم من هذه الفاء سببية الجملة الاولی للثانية یعنی ان الفاء لیست للسببية لکن یفهم من هذه الفاء ان الجملة الاولی سبب للثانية فیکون معنی السببية رابط فلا حاجة الی رابط اخر والفرق بین قوله اویکون وبین قوله اویفهم هذا ان الربط فی الاول الفاء والرابط فی الثانی معنی السببية فانقیل ان معنی السببية لما فهم منه فکان الجملتان کجملة واحدة فیکفی بالرابط الواحد وهو الضمیر فی الاولی قوله ویمکن ان یقدر الخ وفیه نظر وهو انه لما صح تقدیر الضمیر ههنا فینبغی ان یقدر فی قوله ولا ذاهب عمرو فکیف حکم فیه بعدم الجواز اجیب ان قوله ویمکن لیس جواب رابع بل هو من تتمة الجواب الثانی والثالث وانما قدرنها اذ فیها معنی السببية مع العطف فلمعنی العطف یقدر الضمیر مع وجود الضمیر بالسببية قوله ای اذا وقع العطف جواب سوال وهو ان الجزاء وهو قوله لم یجز لا یترتب علی الشرط کاء لان قوله واذا عطف دل علی حصول العطف ووقوعه وثبوته واذا حصل العطف کیف یترتب علیه قوله لم یجز فاجاب بقوله ای اذا وقع العطف یعنی ان قوله عطف یتضمن لماضی باب الافعال فلیس المراد من قوله عُطف وقوع العطف الذی هو الثبوت بعد الایقاع بل المراد ایقاع العطف الذی هو بمعنی حدوث العطف لا تحقق العطف اذ التحقق یکون بالوقوع وهو غیر مراد ههنا بل المراد ههنا الایقاع وهو یکون فی وقت عدم تحقق العطف واجاب بعض الشارحین ان المراد من قوله واذا عطف اذا ارید العطف ولاشك ان الجزاء یترتب علی الارادة لکن یرد علیهم ان عدم الجواز لا یبتنی علی تلك الارادة فانه ثابت علی تقدیر عدمها ایضا قوله بناء جواب سوال وهو ان قوله علی عاملین لا یصح ان یکون صلة لقوله اذا عطف اذ العطف لا یکون علی عاملین بل علی معمولیهما فاجاب الشارح عنه بثلثة اجوبة احدها بقوله بناءً والثانی بقوله وقال بعض شارحی الخ والثالث واکثر الشارحین الخ وحاصل الجواب الاول ان قوله علی عاملین لیس صلة لقوله واذا عطف حتی یکون العاملان معطوفا علیهما بل صلة للمحذوف وهو قوله بناء فیکون قوله علی عاملین مع المتعلق مفعولاله لقوله واذا عطف وانما زاد قوله

سلہ ای فلابد فی الجملة التی وقعت صلة للموصول من عائد یربطها الی الموصول وان کانت بحکم العطف ۱۲ مفتی عبدالرحیم

سلہ لما بین علیہ الا والماضی لان لفظة اوجبتها الماضی تقتضیان التحقق والوجوہ قالہ عبد ۱۲ م

اللهم اغفر لی آمین ۱۲ م

لیس ممنا الربط بالسببية قلنا ان معناه ان السببية (۱۲ منه عفی عنه)

ان الربط

علی وجودلدفع وہم وہو ان المراد من العاملین لتصور العاملین فعلی ہذا لا یصح جعلہما معطوفا علیہما فدفع بقولہ علی وجود عاملین یعنی لیس المراد من العاملین تصور العاملین حتی یتوہم ماذکر بل المراد وجودہما قولہ بان عطف اسمان جواب سوال وہو ان العطف یقتضی المعطوف والمعطوف علیہ وہہنا لم یوجد واحد منہما فاجاب بقولہ بان عطف الخ یعنی ان المعطوف و المعطوف علیہ کلاہما مقدران قولہ علی معمولیہما جواب سوال وہو انہ منقوض بقولہم ضرب زید عمرا وبکر خالدا اذ فیہ عطف الاسمین علی المعمولین مع انہ جائز فاجاب بقولہ علی معمولیہما یعنی ان المراد عطف الاسمین علی معمولی عاملین لا علی معمولی عامل واحد وفی مادۃ النقض العطف علی معمولی عامل واحد وہو جائز اتفاقا قولہ بان یجعلا الخ بیان الامالۃ والضمیر فی قولہ یجعلا راجع الی الاسمین والضمیر فی معمولیہما راجع الی العاملین قولہ علی معمولی عاملین یعنی ان عبارۃ المصنف رح بحذف المضاف قولہ ولا علی اکثر من اثنین نحو ثبت زید فی الدار ضاربا اباہ وعمرو والبیت غلامہ فقولہ عمرو عطف علی زید وہو فاعل ثبت فکذا عمرو وقولہ البیت عطف علی الدار وہی مجرور بکلمۃ فی فکذا البیت وقولہ غلامہ عطف علی اباہ وہو مفعول بہ لضارب فکذا غلامہ وقولہ ضاربا حال من زید قولہ ای غیر متحدین دفع وہم وہو ان المراد من اختلاف العاملین الاختلاف فی الوصف فلا یحصل الاحتراز من مثل ضرب ضرب زید عمرا وبکر خالدا اذ اختلاف العاملین فی الوصف موجود ہہنا بان احدہما موصوف بالمؤکد والاخر بالمؤکد فاجاب بقولہ ای غیر متحدین ثم یرد علیہ ان ضرب ضرب غیر متحدین نظرا الی المؤکد والمؤکد فاجاب عنہ بقولہ بان لا یکون الثانی عین الاول والحاصل ان الاتحاد یستعمل فی الذوات فلما قال الشارح غیر متحدین علم ان المراد من الاختلاف الاختلاف فی الذوات دون الوصف قولہ وذلک ای قولہ مختلفین قولہ وذلک العطف ای عطف الاسمین علی معمولی عاملین مختلفین بعاطف واحد کما فی قولہم الخ لکن ہذا العطف جائز عند المصنف رح لتقدم المجرور فی المعطوف والمعطوف علیہ قولہ ما کل سوداء الخ کلمۃ ما نافیۃ وکل مرفوع مضاف الی سوداء فالعامل فی المضاف ہو کلمۃ ما وہو اسم ما وقولہ تمرۃ خبرہا فیکون عاملہا مختلفین فقولہ بیضاء عطف علی سوداء وشحمۃ عطف علی تمرۃ قال فی الایضاح ہذا القول مثل یضرب فی حال خطاء الظن فالسواد مونث اسود غیر منصرف والتمرۃ واحد التمر الیابس من تمر النخل کالزبیب من العنب وکذا البیضاء مونث ابیض غیر منصرف قولہ وفی قولہ

وفی الاشارۃ ان ضرب الثانی عین الاول

لہ مع انہ لیس من باب عطف الاسمین علی معمولی عاملین مختلفین ۱۲م مفتی عبد الرحیم

ہزاران درود وہزاران سلام ؛ بروے محمد علیہ السلام ؛

الشاعر خاطب الشاعر زوجته حين فضلت عليه زوجا اخر مات عنها فقال اكل امرء تحسبين الخ فقوله تحسبين صيغة المؤنث الواحدة المخاطبة والهمزة للاستفهام الانكاری وقوله كل منصوب لانه مفعول لقوله تحسبين والنار الاولى عطف على امرء الاول والنار الثانية عطف على امرء الثانی والعامل فيه تحسبين لانه مفعول له ای تحسبين كل الخ معناه اتظنين يا زوجتی ان كل من فی صورة الرجال انه كامل فی الرجولية وان كل نار توقد فی الليل نارًا فهو ليس كذلك لان النار التی اوقدها اللصوص لا نفع فيها بل فيها ضرر للناس لان كثيرا ما يوقد اللصوص النار للغدر على الناس بان يظن الناس ان ثمة عمران فاذا هم لصوص قوله فهذا وان كان بحسب الظاهر الخ هذا جواب اخر عن سوال عدم ترتب الجزاء على الشرط يعنی ان الجواز الذی يعلم من الشرط فهو بحسب الظاهر وعدم الجواز الذی يعلم من الجزاء فلرفع الابهام وتعيين ما هو المراد قال الشارح رح فانه يجوز الخ[ای جواز العطف المذکور ۱۲] يعنی ان خلافه من عدم الجواز قوله بحسب الحقيقة انما قيد به اذ بحسب الظاهر جائز عند الجمهور ايضا قوله كما جاز بحسب الصورة دفع وهم وهو ان الجواز عنده لما كان بحسب الحقيقة فلا يكون بحسب الظاهر فدفع بقوله كما جاز بحسب الصورة قوله ولا يؤول الامثلة جواب سوال وهو جواز هذا العطف كما كان عند الفراء فكذا عند سيبويه باعتبار التاويل كما يأتيك التاويل فی قوله بل يحمل الخ فاجاب بقوله ولا يؤول[عه] الامثلة الخ قوله ولا يقتصر جواب سوال وهو ان الجواز كما كان عند الفراء[فلا مخالفة بينهما ۱۲] فكذا عند الجمهور بحسب الصورة فی صورة تقديم المجرور فاجاب بقوله ولا يقتصر[له] الخ قوله وعدم جواز ذلك العطف جواب سوال وهو ان الاستثناء فی قوله الا فی نحو فی الدار زيد الخ[فلا مخالفة بينهما ۱۲] لا يخلو اما من مخالفة الفراء او من عدم الجواز وكلاهما باطلان اما الاول فيتوهم منه ان الفراء موافق مع الجمهور فی عدم الجواز فی مثل فی الدار زيد الخ وهو خلاف المقصود واما الثانی فعلى هذا يكون قوله الا فی نحو فی الدار الخ فی جنب قوله لم يجز عند الجمهور فيكون معنى المتن هكذا لم يجز عند الجمهور الا فی نحو فی الدار زيد خلافا للفراء وفساده ظاهر فاجاب الشارح رح بقوله وعدم جواز الخ يعنی ان الاستثناء من مجموع[عه] قوله لم يجز خلافا للفراء قوله الا فی نحو فی الدار زيد الخ ای مثل فی الدار زيد فيكون زيد فاعل الفعل محذوف وهو ثبت او يكون زيد مبتدأ وقوله فی الدار خبره المقدم فهذا امثال لما يكون المجرور مقدما على المعمول المرفوع واما قول الشارح رح وان فی الدار زيدا الخ مثال لما يكون المعمول المؤخر منصوبا واما مثال ما يكون المعمول المؤخر مجرورا

له لان التحقق بحسب الظاهر لا ينافی الامتناع بحسب الحقيقة ۱۲ ﷺ كما يؤول سيبويه بحذف المضاف وابقاء المضاف اليه مقامه ۱۲ شرح مفتی ﷺ كما اقتصر الجمهور فانهم اقتصروا على ايراد الامثلة على مورد السماع ۱۲ ﷺ يعنی ان المستثنى منه مجموع عدم الجواز مع المخالفة فلا اشكال ۱۲ مولوی عبد الرحيم رح

اللهم اغفر لی ولحبيبی مختار احمد بحرمة النبی الاجل واغفر لبرادر فراق ابدی

له قوله فانه يجوز هذا العطف جواب سوال وهو ان فی العدم خلاف الفراء ولا يصار اليه من الجواز الذی يعلم من الشرط ومن عدم الجواز الذی يعلم من الجزاء فهو بحسب الحقيقة فلا خلاف لغة

مستفضل ۱۳ ۵۳

ايضاً فمثل قولهم في الدار غلام زيد والحجرة عمرو اي غلام عمرو وانما لم يذكره المصنف رح لانه ظاهر في الجواز قوله يعني الا في صورة تقديم المجرور اشارة الى انه ليس المراد المثال الجزئي المذكور في المتن او في الشرح بل المراد كل مادة تقدم المجرور فيها قوله واقتصر الجواز جواب سوال وهو ان النقل من العرب في الاحكام اللفظية كالنص في الاحكام الشرعية والحال ان في النصوص يقاس ما لا نص فيه على ما فيه نص فينبغي ان يقاس على موضع النقل الموضع الذي لا نقل فيه فاجاب بقوله واقتصر الجواز الخ يعني ان الشرط في القياس ان يكون الاصل معقول المعنى وههنا ليس كذلك فكيف يقاس عليه غيره قوله فانه لا يجوز جواب سوال وهو ان قوله خلافاً لسيبويه لا يعلم منه ان خلافه من الجواز الحقيقي او من الجواز الظاهري فاجاب بقوله فانه لا يجوز هذا العطف قوله بل يحملها على جواب سوال وهو انه ما يقول سيبويه في الامثلة التي قدم المجرور فيها فاجاب بقوله بل يحملها على حذف المضاف وفيه نظر لان حذف المضاف مستقيم في قوله ما كل سوداء تمرة الخ وكذا في قوله اكل امرء تحسبين امرءًا واما في قوله في الدار زيد والحجرة عمرو فغير مستقيم لان كلمة في ليست بمضاف بل حرف جر اجيب عنه ان كلمة في وان لم تكن مضافاً حقيقة لكنها متشابهة بالمضاف في ان كل واحد منهما يثبت الحكم في المدخول قوله وابقاء المضاف اليه جواب سوال يرد على السيبويه وهو ان القاعدة عندهم انه اذا حذف المضاف اقيم المضاف اليه مقامه على اعراب المضاف وههنا بقي المضاف اليه على اعرابه فاجاب بقوله وابقاء المضاف اليه على اعرابه وحاصل الجواب سلمنا ان القاعدة هذا لكن ههنا قاعدة اخرى وهي ان لفظ المضاف المحذوف ان كان مذكوراً سابقاً فابقاء المضاف اليه على اعرابه جائز وههنا كذلك لان لفظ الكلام مذكور سابقاً مثال هذا ما جاء في قوله تعالى تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة بجر الآخرة فان في يريد الآخرة بجر الآخرة حذف المضاف وابقي المضاف اليه على اعرابه قوله كما جاء في بعض القراءة جواب سوال وهو انه قرء في القرآن بالنصب فلا يصح الشاهد فاجاب بقوله كما جاء الخ قوله التاكيد وفي بعض النسخ التوكيد فالاول مهموز الفاء والثاني معتل الفاء وانما اورده عقيب العطف لان واحداً من قسمي التاكيد هو التاكيد اللفظي وبعض من حروف العطف يدخل بين المؤكد والمؤكد كما يقال والله ثم بالله وكقوله تعالى كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون فلا يرد ان البدل اشد مناسبة بالعطف فكان احق بالاتصال بالعطف قوله اي حاله جواب وهو انه لا يصح اضافة الامر الى المتبوع لان الامر في اللغة فرمودن كار وفي الاصطلاح صيغة يطلب بها الفعل وكل واحد منهما غير مستقيم ههنا فاجاب بقوله اي حاله يعني ان المراد من الامر ههنا ما كان في اصطلاح العامة وهو عندهم عبارة عن الحال كما يقال ما امرك اي ما حالك ثم يرد عليه ان اضافة الحال الى المتبوع لا يصح ايضاً لانه اما عبارة عن الزمان الحال وعبارة عما بين

عـه ان هذا المثال يعني [illegible] ١٢

بحث التاكيد

سله لانها منقولة من العرب لا شك في صحتها ١٢ سله فانه كما يكون مدخول المضاف مجروراً بالمضاف كذلك مدخول في مجرور بها فيصح جر قوله على ضعف المضاف

م عبد الرحمن ١٢

هيئة الفاعل والمفعول وكلا المعنيين غير مستقيم ههنا فاجاب بقوله اى بيانه يعنى ان المراد من الحال الهيئة فقط قوله عند السامع اذ لا حاجة للمتكلم الى التقرير قوله يعنى يجعل حاله جواب سوال وهو ان قوله يقرر من التقرير وهو عبارة عن وقت الايقاع والاحداث وبه لا يندفع المجاز اذ دفعه يكون بحصول القرار ووقوعه وثبوته لا بالايقاع والتوقيع وايضا يرد انه لا يصح توصيف التابع بيقرر اذ التابع صفة اللفظ والتقرير صفة المتكلم وايضا ان التقرير ما يتصور بالقلب ويظهر باللسان والحال ان التاكيد لا يحتاج الى تصور المؤكد بل يحتاج الى اظهاره باللسان فقط فاجاب بقوله يعنى يجعل حاله الخ حاصل الجواب عن الاول ان المراد من قوله يقرر هو الايقاع مع الوقوع كما يعلم الوقوع من قوله ثابتا ويعلم الايقاع من قوله مقررا وحاصل الجواب عن الثانى ان يقرر انما يكون بصيغة المتكلم لو كان مبنيا للفاعل وههنا مبنى للمفعول كما قال الشارح مقررا بصيغة المفعول وحاصل الجواب عن الثالث انه ليس المراد من التقرير معناه الاصطلاحى بل المراد منه معناه اللغوى وهو الثبوت قوله اى فى كونه منسوبا الخ جواب سوال وهو ان التعريف لا يصدق على زيد الثانى فى قولنا جاءنى زيد زيد لان النسبة ثابتة فى جاءنى دون زيد فاجاب بقوله اى فى كونه منسوبا او منسوبا اليه يعنى ان المراد من النسبة كون المتبوع منسوبا او منسوبا اليه ولا شك ان النسبة ثابتة فى زيد ايضا لانه منسوب اليه قوله فيثبت عنده اى عند السامع ويتحقق بواسطة التاكيد ان المنسوب والمنسوب اليه فى هذه النسبة هو المتبوع لا غير قوله وذلك اى التاكيد اشارة الى فائدة التاكيد قوله وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ ولا يكون بذكر لفظ نفسه او عينه* قوله او تكريره معنى يعنى ان دفع التجوز فى المنسوب اليه كما يكون بتكرير اللفظ يكون بتكرير المعنى ايضا نحو ضرب زيد نفسه او عينه قوله اى التاكيد ما يقرر اشارة الى ذكر المعطوف عليه لقوله او فى الشمول قوله لا فى نفس المنسوب اليه جواب سوال وهو انه لا حاجة الى قوله او فى الشمول لانه ذكر لدفع المجاز وهو حاصل بقوله فى النسبة فاجاب بقوله لا فى نفس المنسوب اليه يعنى ان الاول لدفع المجاز فى نفس المتبوع والثانى لدفع المجاز فى شمول المتبوع افراده لكن المجاز الاول كامل والثانى قاصر اذ يقال له حقيقة قاصرة فالحاصل ان الاول يكون فى المفرد والثانى يكون فى الجمع قوله بل فى فى شموله لافراده لا حاجة الى هذا القول لانه مذكور سابقا بقوله او فى شمول المتبوع افراده لا انه اعاده للابتناء قوله فانه كثيرا ما ينسب الفعل الخ قوله وثلثتهم واربعتهم هذا اصل فى التاكيد المعنوى لانهما يعنى اجمع

*قوله فيجب عندئذ ايضا التكرير اللفظ ولا يكون بذكر لفظ النفس او عينه ۱۲م

سله وهو ذكر الامر وارادة الحال ۱۲ سله اى عن الاسولة الثلاثة ۱۲م سله ومثال كون المتبوع منسوبا مثل قولنا زيد قتل قتل فان المتبوع ههنا وهو القتل الثانى منسوب اى مسند كذا فى عبد ۱۲م سله قال مولانا عصام الدين الظاهر ايراد صيغة المضارع كما فى هذه النسخة وفى بعض النسخ بصيغة الماضى اى فثبت عنده قال عبد الرحمن وفى ايراد صيغة الاستقبال اشارة الى ان المضارع ههنا محقق الوقوع والفاء للتفريع ۱۲م سه بان يقال ضرب زيد نفسه او عينه ۱۲ اللهم اغفر لى ولحبيبى مختار احمد آمين ثم آمين ط

فلا يرد انه على هذا يبطل حصر صيغ تاكيد المعنوى فى ثمانية قوله فهذا هو الغرض اى تقرير المتبوع فى النسبة او الشمول هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد فالتعريف جامع لجميع الافراد قوله واذا عرفت هذا اى اذا عرفت جامعية التعريف فنقول اخرج المصنف رح اى اعرف مانعية التعريف قوله فظاهر خروجهما به لان البدل هو المقصود بالنسبة وفى العطف كلاهما مقصودان قوله فلان وضعها للدلالة لا لتقرير المتبوع قوله وافادتها توضيحه اه جواب سوال وهو ان تقرير المتبوع ليس الا توضيحه والصفة الموضحة ايضا يفيد توضيح متبوعه مثل زيد الظريف فكيف يخرج الصفة به اجاب بقوله وافادتها توضيحه الخ قوله واما عطف البيان جواب سوال ظاهر وكذا فعه ظاهر قال المصنف رح فى النسبة او فى الشمول اعترض عليه ان امر المتبوع ليس الا النسبة او الشمول فحينئذ يلزم ظرفية الشئ للنسبة قلنا ان كلمة فى بمعنى من البيانية قوله اى منسوب اشارة الى ان الياء نسبتية لا مصدرية ايضا اشارة الى ان الياء لما كانت للنسبة وهى يقتضى المنسوب اليه فبينه الشارح رح قوله لحصوله اشارة الى وجه التسمية وايضا اشارة الى بيان العلاقة بين المنسوب والمنسوب اليه كما هو لى لحصول المعنى للفظ الاول من ملاحظة المعنى من اللفظ الثانى قوله منه لما كان اللفظى عاما يصدق على التاكيد اللفظى وعلى العامل اللفظى وعلى الاضافة اللفظى فلرفع الابهام ولتعين ما هو المراد قال الشارح رح منه اى من التاكيد قوله الاول دفع وهم وهو ان المراد من تكرير اللفظ مطلق اللفظ كما مر فى اسم لا لنفى الجنس حيث قال وجب الرفع والتكرير فدفع بقوله الاول قوله اى مكرر اللفظ الاول جواب سوال وهو انه لا يصح حمل التكرير على التاكيد اللفظى اذ يلزم حمل الوصف على الذات اذ المراد من التاكيد هو التابع كزيد مثلا فى قوله جاءنى زيد زيد وهو ذات فاجاب بقوله اى مكرر وفى بعض النسخ اى تكرار اللفظ الاول وهو ايضا جواب سوال وهو انه لا يصح تفسير التاكيد بالتكرير لان التاكيد صفة اللفظ اذ هو عبارة عن التابع وهو اللفظ والتكرير صفة المتكلم فاجاب بقوله اى تكرار اللفظ يعنى ان المراد من باب التفعيل باب التفعل وهو لازمى فيكون صفة اللفظ قوله ومعاده جواب سوال وهو انه لا يصح اطلاق التكرار على التاكيد اللفظى اذ التكرار عبارة عن ذكر الشئ مرتين بلا فائدة وفى التاكيد فائدة جليلة كما بين الشارح رح فاجاب بقوله ومعاده يعنى ان المراد من التكرار ههنا الاعادة وهى اعم من ان يكون فيها فائدة او لا قوله او حكما جواب سوال وهو ان تعريف التاكيد اللفظى غير جامع لافراده لانه خرج عنه قولهم ضربت انت لانه ليس فيه تكرار فاجاب بقوله او حكما يعنى انه وان لم يكن فيه تكرار حقيقة لكن فيه تكرار حكما باعتبار المراد فان المنفصل مرادف المتصل قوله فى حكم تكرير اللفظ نظرا الى اتحاد المعنى بينهما وان كان الثانى مخالفا للاول لفظا اعترض عليه بان اكتع واخواته مرادف لاجمع فيلزم ان يكون اكتع واخواته تاكيدا لفظيا مع ان المصنف رح

Interlinear glosses: وزن التبروع رح (above «وافادتها توضيحه»); بان كان بماده اللفظ او لم يكن مرادفا ١٢ (above «لفظا اعترض»).

Margin note (right margin): لـه تقدير العبارة التاكيد تابع يقرر امر المتبوع فى النسبة او الشمول ١٢

Footnote: له فيكون التعريف جامعا ومانعا ١٢ محرره غفرله

عدها من المعنوی أجیب عنه بانا لانسلم المرادفة وکونها بمعنی اجمع لایستلزم المرادفة لجواز ان یکون کونها بمعنی اجمع طاریا بعد ضمها باجمع والمرادفة لیست الا بحسب الوضع ولئن سلم المرادفة فلانسلم انها تاکید لاجمع بل هی تاکید لما اکد به اجمع فیکون اکتع واخواته تاکیدا معنویا لما اکد به اجمع وتاکیدا لفظیا لاجمع ولا فساد فیه واما قول المصنف اکتع واخواته اتباع لاجمع لیس معناه انها تاکید له بل معناه انها اتباع لها استعمالا یعنی انها لاتستعمل بدونها لخفاء معنی الجمعیة فیها قوله اذ الضرورة داعیة جواب سوال تقریره بان یقال ان ارید بالتاکید اللفظی تکریر اللفظ الاول بعینه لایندرج فی التاکید اللفظی نحو ضربت انت وان ارید به التکریر ولو بایقاع المرادف لدخل نحو ابصعون واکتعون وابتعون فی التاکید اللفظی مع انها من التاکید المعنوی وتقریر الجواب بالفرق بینهما بان فی ضربت انت مثلا یکون الضرورة داعیة الی المخالفة لعدم جواز تکریره متصلا فلما لم یجز الاتصال فجوز الانفصال لما سیأتی من انه لایسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل بخلاف التاکید المعنوی فانه لایکون الضرورة داعیة الیها لان فی قوله جاءنی القوم کلهم جاز ان یقال جاءنی القوم القوم فلایکون الضرورة داعیة الیها فهذا الجواب باختیار الشق الثانی قوله ای التکریر مطلقا جواب سوال وهو انا لانسلم ان التاکید یجری فی الالفاظ کلها لان من الالفاظ ان وضرب ولیس من قسم التاکید اللفظی والمعنوی فاجاب بقوله ای التکریر مطلقا وفیه نظر اذ فیه حمل الکلام علی غیر المتبادر اذ المتبادر معناه الاصطلاحی أجیب عنه انه وان کان فیه حمل الکلام علی غیر لکن ح یکون قوله فی الالفاظ کلها محمولا علی المتبادر وهو العموم وترک التبادر للاجل التبادر الاخری جائز قوله قوله او غیر ذلک کالترکیب الامتزاجی قوله ولا یبعد فیه اشارة الی هضم النفس لان هذا التوجیه من الشارح فقط قوله وتخصیص الالفاظ عطف علی قوله ارجاع الضمیر وجواب سوال وهو ان من اختیار تاکید اصطلاحی یأبی قوله فی الالفاظ لانها عام بتناول الاسماء والحروف والافعال والتاکید الاصطلاحی مختص بالاسماء فقط فاجاب بقوله وتخصیص الالفاظ بالاسماء قوله ویکون المقصود جواب سوال وهو انه لما خصص الالفاظ بالاسماء فما الفائدة فی قوله کلها قوله والتاکید المعنوی لما کان المعنوی صفة وهی تقتضی الموصوف زاد قوله والتاکید وانما لم یقید الشارح مع قوله فاللفظی لان الشارح کثیرا ما یکتفی فی السابق باللاحق والیضا ان قوله فاللفظی قریب الی قوله وهو ای التاکید فلذا لم یذکره الشارح مع قوله فاللفظی قوله مختص بیان المتعلق بقوله بالفاظ قوله ای معدودة جواب سوال وهو ان المحصور ما وقع علیه الحصر وهو لا یکون الا بالاستثناء بعد النفی او بکلمة انما وکل واحد منهما ههنا غیر موجود فاجاب بقوله معدودة ثم یرد علیه ان المعدود ما وقع علیه

سله واجیب ایضا بمنع المرادفة بین هذه الالفاظ وجواب الشارح علی تقدیر التسلیم ۱۲ م سه

لے سوال کان فی التنکیر الذی هو التاکید الاصطلاحی او فی غیره ۱۲ م سه جواب ثان لهذا السوال بطریق التسلیم یعنی سلمنا ان الضمیر فی غیره راجع الی التاکید اللفظی لکن لیس المراد بالفاظ کلها مطلق الالفاظ بل المراد بها الاسماء ۱۲ م سه فاجاب بقوله ویکون المقصود الخ ۱۲ م مولوی مفتی

العدد ولاعدد ههنا فاجاب بقوله محدودة ای معلومة ولاشك ان الفاظ التاكيد المعنوى معلومة
بخلاف الفاظ التاكيد اللفظی فانها غير معلومة **فان قيل** لا نسلم ان التاكيد المعنوى مختص
بهذه الالفاظ لانه قد يكون بكلمة ان ولام الابتداء ونون التاكيد **قلنا** ان المراد بالتاكيد المعنوى
الذى يكون من التوابع لامطلق التاكيد المعنوى **قوله** ابتع بتقديم الباء بتقديم الباء بنقطة واحدة
على التاء **قوله** قيل لا معنى لهذه الكلمات فيه توطية الى بيان معانيه يعنى لامعنى لهذه الكلمات
حال الافراد بل هى من المهملات مثل حسن وبسن ثم يرد عليه فعلى هذا لامعنى ٭٭ الذكرها من الفاظ
التاكيد اذ يلزم منه تاكيد الموضوع بالمهمل فاجاب الشارح عنه بقوله قيل لا معنى لهذه الخ يعنى انه
لامعنى لها فى حال الافراد واما فى حال التركيب فيكون معناها معنى المؤكدة **قوله** اى يقعان جواب
سوال وهو انه لا يصح اطلاق العام على النفس والعين لان العام ما يتناول الافراد دفعة واحدة وهما
ليسا كذلك فاجاب بقوله اى يقعان يعنى ان المراد من العموم الوقوع لان الوقوع لازم العموم
اذا العموم يقع على الافراد فيكون الوقوع لازما مع العموم **قوله** على الواحد اشارة الى انه اطلق المصنف
على النفس والعين اطلاق العام لانه كما يكون للعام افراد كذلك لهما افراد اعنى الواحد والمثنى والمجموع
والمذكر والمؤنث الا ان العام يقع على الافراد دفعة واحدة وهما اى النفس والعين يقعان على الافراد بدفعات
يعنى تارة يقع كل واحد منهما على الواحد وتارة على المثنى الخ **قوله** افرادا وتثنية وجمعا اشارة الى بيان
اختلاف الصيغة **قوله** العائد الى المتبوع كانه قيل ما الفائدة فى ذكر الضمير فاجاب الشارح عنه بقوله
العائد الخ **قوله** فى المذكر الواحد جواب سوال وهو انه ما الفائدة فى تعدد الامثلة اجاب بقوله
فى المذكر الواحد **قوله** بايراد صيغة الجمع لكراهة اجتماع تثنيتين مع الاتصال لفظا ومعنى اما لفظا
فلكون الاول مضافا الى الثانى مع كون المضاف اليه ضميرا واما معنى فلكون الاول جزءا من الثانى نحو
قوله تعالى فقد صَغَتْ قُلُوبُكُما اى قلباكما فانقلب جزء من المخاطب فلا يقال نفسا زيد بزاو
نفسا رجلين لانه مضاف الى الظاهر لا الى الضمير فلا يكون فيه مادة الاتصال **فان قيل** هذا منقوض
بقولنا غلاماهما فان فيه اجتماع تثنيتين **قلنا** هذا الضرورة دفع الالتباس لانه لو قال غلمانهما
لا يعلم ان المراد من الغلمان الجمع او المثنى ولا التباس فى قوله نفسهما لانه ليس للاثنين الا نفسين
وايضا ان الغلام ليس جزءا من المضاف اليه **فان قيل** ما السر فى ان اجتماع التثنيتين مكروه عندهم
واجتماع الجمعين ليس بمكروه ولهذا قالوا انفسهم **قلنا** ان الانفس جمع تكسير وهو فى حكم المفرد كما
مر فى بحث الاعراب حيث قال فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف الخ لانه كما يغير المفرد
من المفرد من المفرد الآخر كذلك الجمع المكسر مغير من مفردة وكذا الجمع المكسر مغير من الجمع
المكسر الآخر **قوله** وعن بعض العرب نفساهما كما هو القياس فلا حاجة لهم الى الدليل **قوله**
وغير العاقل اى فى جمع غير ذوى العقول فان حكمه حكم جمع المؤنث لان النون موضوعة لجمع المؤنث
وغير ذوى العقول محمول على المؤنث لنقصان عقلين وقال الشيخ الرضى رح ان النون

موضوعة لغیر ذوی العقول والمؤنث محمول علیه کما سیأتیك فی بحث الجمع فی شرح قول المصنف
والنساء والایام فعلت وفعلن قوله لما سمی النفس جواب سوال ظاهر قوله تغلیبا مفعول
له لقوله لما سمی قوله بعد الثلثة جواب سوال وهو ان الباقی یقتضی غیر الباقی فما هو فاجاب
بقوله بعد الثلثة المذکورة وهی نفسه وعینه وکلاهما قوله مفردا کان او جمعا دفع وهم وهو
ان المراد من غیر المثنی هو المفرد فقط لانه الاصل فدفع بما تری قوله فی المذکر الواحد جواب سوال
وهو انه ما الفائدة فی تعداد الامثلة اجاب بقوله فی المذکر الواحد قوله او الجمع ای ویقال اجمعا
فی الجمع ایضا فیما کان جمعا لان الجمع بتاویل الجماعة مونث قوله مفردا کان او جمعا دفع
وهو ظاهر مثال الجمع اشتریت العبید کلهم قوله ولا حاجة جواب سوال وهو ان الواجب علی المصنف
ان یقول الآذ واجزاء وافراد فانه یصح تاکید انسان ورجل بهما مع انهما ذو افراد اجاب بقوله و
لا حاجة الخ قوله ما لم تلاحظ افراده لان اجمع لفظه مفرد مذکر فلو لم یلاحظ الکلی مجتمعة لا یصح
حمل اجمع علیه لانه مفرد والکلی ذو افراد واجیب عنه بوجه آخر وهو ان المراد من ذو اجزاء ذو
تعدد وهو یصدق علی الاجزاء والافراد جمیعا فهذا من قبیل عموم المجاز قوله ویجب ان تکون
جواب سوال وهو ان یصح بمعنی یجوز فتعلم منه ان عدم الافراد فیهما ایضا جائز والحال انه غیر جائز
فاجاب بقوله ویجب ان تکون الخ فقوله یصح بمعنی یمکن قوله حسا او حکما منصوب انه خبر
لکان المقدر ای سواء کان افتراقهما حسا او حکما او تمیز من فاعل یصح او مفعول مطلق ای افتراق حسی
مستکنا دفع وهم وهو ان المراد من الضمیر کان بارزا ام
او افتراق حکمی قوله بارزا کان ای الحال انه لا التباس فیه بل الالتباس فی المستکن فقط والبارز محمول علیه
فدفع بقوله بارزا کان او مستکنا قوله ای اذا ارید جواب سوال وهو ان الجزاء لا یترتب علی الشرط
لانه اذا اکد بالنفس والعین فکیف اکد بمنفصل فاجاب الشارح رح عنه بجوابین احدهما بقوله
ای اذا ارید والثانی بقوله اولا یعنی ان لفظا ولا مقدر فی جانب الجزاء فالحاصل ان الشرط یدل
علی التقدم اذا لم یکن فی جانب الجزاء قرینة علی تقدم الجزاء علی الشرط وههنا وجد القرینة وهی لفظ
اولا قوله ثم بالنفس والعین لما کان الاول یقتضی الثانی فلذا قال ثم بالنفس والعین قوله فتنسك
الفاء لتعلیل تطبیق المثال مع الممثل قوله اذا وقع تاکیدا للمستکن جواب سوال وهو انه کیف یلتبس
النفس والعین بالفاعل مع ان الفاعل مذکور فی قوله ضربت فاجاب الشارح عنه بقوله اذا وقع تاکیدا
الخ یعنی ان الالتباس وان لم یکن فی جمیع الصور لکن یکون فی بعض الصور کما اذا وقع تاکیدا للمستکن
قوله ولما وقع جواب سوال ظاهر

سله توضیحه لا نسلم ان الثانی لفظ کلا بل هو ثالث فکیف یصح اطلاق الثانی
علیه اجاب بقوله ولما یسمی ۱۲ سله یعنی ان تعداد الامثلة باعتبار تعدد للممثلات ۱۲ سله توضیحه ان الالتباس وقع
فی المرفوع المستکن لا البارز فلم اکد البارز لان علة الالتباس موجود فی المستکن دون البارز حاصل الجواب ان بقیة
الابواب وهی ما یکون الضمیر فیه بارزا حمل علیه طردا للباب ۱۲ مولوی مفتی عبد الرحیم الفشاوری

ن فی الکلمات الا کان قوله البواقی صفة لقفیه الموصوف قول الشارح قوله فی الکلمات قوله لم

قوله وانما قيد الضمير لما فرغ الشارح رح عن تصحيح عبارة المصنف رح شرع في بيان فوائد القيود
قوله لبيان العوامل قليلا اى ان لفظ كل واجمع لا يتصل مع الفعل بان يكون فاعلا له بل يتصل
بالفعل شئ آخر بالفاعلية ثم يذكر كل واجمع بعد ذلك الشئ في الامور الاستعمال واما لفظ النفس
والعين فيذكر مع الفعل بالفاعلية كثيرا حتى يقال ضرب نفس زيد وضرب عين زيد اى جسد زيد
قوله بفتح الهمزة دفع دخل وهو انه مقرر بكسر الهمزة فيكون مصدرا من باب الافعال فلا يصح حمله
على اكتع واخواته اذ يلزم حمل المفرد على الجمع فدفع بقوله بفتح الهمزة فان قيل علم من قوله على ما هو
المشهور ان كسر الهمزة ايضا جائز في غير المشهور مع ان الكسر غير جائز اذ يلزم حمل المفرد على
الجمع قلنا ان قوله على ما هو المشهور ليس بمتعلق بقوله بفتح الهمزة بل متعلق بقوله اتباع على تعيينها
لاجمع في المشهور واما في غير المشهور فقد يؤكد بها بدون ذكر اجمع قوله يعني تستعمل دفع وهم
وهو ان تبعية اكتع واخواته الى اجمع باعتبار الوضع مع انه لا وضع لتركيب احد الكلمتين مع الآخر
اذ الوضع في المفردات دون المركبات فدفع بقوله يعني تستعمل الخ يعني ان تبعية اكتع واخواته لاجمع
من جهة الاستعمال لا من جهة الوضع قوله وذكرها الواو للاستيناف وقعت في جواب سوال السائل
وهو ان ما ذكر في الصورة التي ذكر الكل ولو ذكر اكتع وابتع وابصع وحده هل يجوز التاكيد به ام لا فاجاب
المصنف رح عنه بقوله وذكرها دونه ضعيف فان قيل انه لما كان في ذكره وحده ضعفا بل لا بد من
الانضمام مع الغير فما الحاجة اليه لان التاكيد حصل باجمع لان فرض المسئلة فيما لم تؤكد بالكل بل
يؤكد بواحد منها قلنا ان ذكر اجمع ههنا ليس للتاكيد بل للتوطية الى صحة التاكيد باخواته فلا ينافي
من الفرض قوله اى تقصد النسبة وتحقيقه مضى في بحث المعطوف فلينظر فيه قوله اى لا تكون
النسبة جواب سوال وهو ان الضمير في دونه لما كان راجعا الى المتبوع وهو عبارة عن ذات
المتبوع وعدم مقصودية ظاهر لانه ليس من مقدورات المتكلم ومفعول لقصد لا يكون الا من
مقدورات المتكلم ومن الاعراض والاحداث فاجاب بقوله اى لا تكون النسبة الخ فان قيل
كيف يكون المتبوع غير مقصود والتابع مقصود في بدل الكل فانهما متحدان ذاتا قلنا انهما وان كانا
متحدين ذاتا اى فيما صدقا عليه لكنهما متغايران لفظا ومفهوما فيجوز ان يكون الشئ الواحد مقصودا
دون وجه قوله بل تكون النسبة اليه طوتية جواب سوال وهو انه على هذا ينبغي
ان لا يذكر المبدل منه فاجاب بما ترى قوله سواء كان ما انتسب مسندا جواب سوال
وهو ان المتبادر من النسبة النسبة الاسنادية فيخرج منه اخاك في ضربت زيدا اخاك
اذ الضرب غير مسند الى زيد بل واقع عليه اجاب بقوله سواء كان الخ
قوله ولا يرد العطف الخ جواب سوال وهو ان هذا التعريف لا يكون مانعا
عن دخول الغير لانه دخل فيه المعطوف بل لانه مقصود بالنسبة دون متبوعه

آجاب بقوله ولا يصدق الحد الخ قوله ثم بدا له يقال بدا له اذا ندم وفاعله محذوف اى ظهر له رأى غير الاول فضمير الفاعل فى بدا راجع الى الرأى المعلوم بدلالة الكلام كذا ذكره العلامة التفتازانى رح فى شرح المفتاح قوله بهذا المعنى اى بان يكون المتبوع مقصودا اولا ثم التابع اعلم ان المتبوع فى المعطوف ببل مقصود ابتداء ومتبوعية البدل لغير مقصود ابتداء سواء كان مقصودا انتهاء وبقاء اولا فدخل يا زيد زيد انرجعل بدلا لانه لم يكن مقصودا ابتداء لكنه صار مقصودا انتهاء قوله مثل ما قام احد الا زيد بالرفع على البدل وبالنصب على الاستثناء قوله وليست نسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد فهذه العبارة محمولة على القلب بتقديره هكذا وليست نسبة ما نسبت الى زيد من القيام مقصودة بالنسبة الى احد قوله فان النسبة جواب سوال وهو ان النسبة الاولى من حيث النفى والثانى من حيث الاثبات فكيف تكون الثانية عين الاولى فاجاب بقوله فان النسبة الماخوذة فى الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفى لان المراد من النسبة نفس النسبة لا الكيفية من النفى والاثبات قوله ويمكن ان يقصد جواب سوال وهو ان النسبة الاولى لما كانت نفيا فكيف يكون طوتية الى التابع وما هذا الا طوتية لنقيضه فاجاب بقوله ويمكن الخ يعنى ان الغرض من الطوتية ايقاظ الغافل وهو يحصل بالنقيض ايضا فان قيل ان الاستثناء تكلم بالباقى وان الحكم فى الاستثناء بطريق الاشارة و ليس بمقصود فكيف يصح القول بان النسبة الى التابع مقصودة قلنا ما ذكروه فى الاستثناء المحض اى الخالى عن معنى البدل مع ان زيدا فى المثال المذكور جاز ان يكون بدلا ايضا قوله انواع جواب سوال وهو انه لا يصح حمل بدل الكل على قوله هو لانه راجع الى البدل مطلقا فيلزم حمل الاخص على الاعم فاجاب بقوله انواع يعنى ان قوله هو مبتدأ وخبره محذوف وهو انواع وقوله بدل الكل خبر مبتدا محذوف وهو الاول اى الاول بدل الكل قوله اربعة جواب سوال وهو ان البدل منقسم الى تلك الاقسام الاربعة لا غير فينبغى ان يذكر المص ادوات الحصر وايضا ان ما ذكره المص تفصيل وهو يقتضى الاجمال ولا اجمال ههنا فاجاب الشارح رح عنه بقوله اربعة قوله اى بدل هو كل المبدل منه اشارة الى ان اضافة البدل الى الكل بيانية قوله غالبا انما قال هذا لان بدل الكل عن البعض بدل الاشتمال وليس فيه الاشتمال بل فيه علاقة الكلية والجزئية قوله وبدل الغلط و المراد بالغلط هو الغلط فى المبدل منه لانه ليس الغلط فى البدل قوله لادنى ملابسة وهو ملابسة السبب والسبب فان قيل ان المسبب لا ينفك عن السبب بل بينهما ملازمة لان المراد من السبب هو العلة فلا يصح اطلاق الادنى عليه قلنا اطلاق الادنى عليه بالنسبة الى الاضافة البيانية لانها على الملابسة وهذه الاضافة لامية قال محشى رح مولانا عبد الغفور ان الاضافة فى الآخرين لامية وفى الاوليين بيانية بمعنى من فكيف يصح عطف قوله الاشتمال والغلط على الاوليين لان لفظ الاشتمال والغلط مجرور باللام ولفظ الكل والبعض مجرور بمن فلا يصح العطف لانك قد عرفت ان

اى عطف على الاوليين ١٢

الاعراب فی المعطوف والمعطوف علیہ نتقدیر اللام ثم اجاب عنہ مولانا المذکور بوجوہ اما اولا
فانا نقول لا نسلم ان الاشتمال والغلط معطوفان علی الکل والبعض بل هما مرفوعان بعطفهما علی البدل
لکن بتقدیر المضاف ای بدل الاشتمال وبدل الغلط واما ثانیا فانا نقول جاز ان یکون الاضافة فی الاولیین
ایضا لامیة ای بدل الکل المبدل منه وبدل البعض المبدل منه ولا ضیر فیه واما ثالثا فبالفرق بین
بین من التی هی مذکورة وبین من التی هی مقدرة بان یکون عدم جواز العطف بالنسبة الی من المذکورة
وجوازه بالنسبة الی من المقدرة انتهی حاصل کلامه ثم قال مولانا عصام الدین ان الجوابین الاخیرین
مردودان اما الاول منهما فلان العبارة غیر صالحة للاضافة اللامیة فی الاولیین لانها للاختصاص
وهو یقتضی المغایرة ولا مغایرة بین المضاف والمضاف الیہ فی قولہ بدل الکل والبعض اذ مدلولہ
مدلول الاول واما الثانی فلان عدم جواز العطف لاجل ان اعرابهما غیر ناش من جهة واحدة وهو
لا یختلف سواء کانت کلمة من مذکورة او مقدرة فالجواب بالفرق بین من المذکورة والمقدرة غیر
انتهی کلامه اقول فی الجواب عن الاول ان المغایرة فی اللفظ والمفهوم بین المضاف والمضاف الیہ
فی الاضافة البیانیة کاف للاختصاص وایضا فیهما مغایرة من وجه آخر وهو ان بینهما عموم وخصوص
من وجه وهو یقتضی المغایرة فی المادتین وان اتحدا فی المادة الاجتماعیة والجواب عن الثانی
ان عدم جواز العطف علی تقدیر ان یکون کلمة من مذکورة وجوازه علی تقدیر کونها مقدرة فاذا کانت
مذکورة لا یصح العطف لان اعرابه حینئذ لا یکون ناشیا من جهة واحدة واذا کانت مقدرة
یکون اعرابهما ناش من جهة واحدة شخصیة وهی المضاف لانه نائب مناب من المقدرة
فیکون العامل فی المضاف الیہ هو المضاف لا حرف الجر المقدر کما حقق فی موضعه فتکون
اعرابهما حینئذ ناشیا من جهة واحدة شخصیة کما لا یخفی **قولہ** فالاول مدلولہ مدلول الاول
قال مولانا عصام الدین الاخصر فی العبارة ان یقال فالاول مدلولہ مدلولہ ... بان
یرجع الضمیرین الی الاول **اقول** لو قال کذلک توهم ان کلا الضمیرین راجعان الی الاول بمعنی
بدل الکل وهو باطل یعنی ان ههنا اولین احدهما بدل الکل والآخر المبدل منه لانه اول بالنسبة الی
البدل فالضمیر فی المدلول الاول راجع الی الاول الذی هو عبارة عن بدل الکل والضمیر فی المدلول
اما راجع الی الاول الذی هو عبارة عن المبدل منه فلذا عدل من الضمیر الی الظاهر **قولہ** ای بدل
الکل دفع وهم وهو ان المراد من الاول الاول الاضافی وهو بدل البعض اذ هو الاول بالنسبة
الی الاخیرین فدفع بقوله ای بدل الکل یعنی ان المراد من الاول الاول الحقیقی **قولہ** یعنی
متحدان ذاتا جواب سوال وهو ان فی قولہ جاءنی زید اخوک معنی زید هو الحیوان الناطق
مع هذا التشخص ومعنی الاخ ذات من له الاخوة فکیف یکون مدلولہ مدلول الاول فاجاب
بقولہ یعنی متحدان ذاتا ای المراد انهما متحدان فیما صدقا علیه **قولہ** لا ان یتحد مفهوماهما ای
لا یجب ان یتحد مفهوماهما اذ قد یتحد مفهوماهما نحو زید ضربته ایاه لان مفهوم ضمیر الغائب و

وقوله وان اختلفا مفهوما يشير الى انهما قد يتحدان مفهوما لان كلمة ان المتصلة تفيد الحكم في النقيض بالطريق الاولى قوله فزيد واخوك الفاء للتعليل اى لتعليل تطبيق المثال مع الممثل قوله قال الشارح الرضى اشارة الى الاعتراض على المصنف رح يعني ان حصر التوابع في الخمسة باطل لانها اربعة اذ عطف البيان داخل في بدل الكل وحصر اقسام البدل في الاربعة باطل لانها ثلثة لان بدل الكل داخل في عطف البيان في الحقيقة قوله وما قالوا الخ جواب سوال وهو ان عدم الفرق في الحقيقة ممنوع اذ في بدل الكل البدل مقصود بالنسبة دون متبوعه وفي عطف البيان المقصود بالنسبة هو المتبوع فاجاب الشارح رح عنه بقوله وما قالوا قوله وهو الثاني فقط لان المبدل منه توطية اى لايقاظ الغافل فهو ايض مقصود نظرا الى انه توطية الا في بدل الغلط فان كون الثاني مقصودا في بدل الغلط دون الاول ظاهر لان بدل الغلط للسهو والغفلة لا لتوطية ايقاظ الغافل قوله اصلا اى لا للنفس ولا للغير كالصلوة فانها مقصودة لنفسها وكالوضوء فانه مقصود للغير قوله اصليا اى للنفس بل لايقاظ الغافل قوله والحاصل لما بين بعض المحققين امرا كليا اراد الشارح ان يبين الامر الجزئي لايضاح الكلي فقال والحاصل الخ قوله مبالغة في الاسناد لانه لو لم يكن توطية لم يوجد ايقاظ الغافل فيكون في الاسناد الى البدل لشكا قوله وحينئذ يكون التوضيح جواب سوال وهو ان البدل وان كان مقصودا بالنسبة لكن يثبت توضيح المبدل منه به ايضا لان اخوك في قوله جاءني زيد اخوك يوضح زيد لانه لا يعلم ان زيدا اخ المخاطب اولا فلما قال اخوك علم انه اخ المخاطب اجاب بقوله وحينئذ يكون التوضيح الخ قوله فالفرق ظاهر وهو ان البدل مقصود اصليا اى مقصود للنفس لا للغير كالصلوة بخلاف عطف البيان فانه ليس مقصودا اصليا بل لتوضيح المتبوع كالوضوء قوله والثاني جزؤه لا يقال هذا من قبيل عطف الاسمين على معمولي عاملين مختلفين مع عدم شرط جوازه لان قوله الثاني عطف على الاول وقوله جزؤه عطف على قوله مدلول الاول والعامل في الاول هو الابتداء والعامل في قوله مدلول الاول هو قوله مدلوله فان قوله مدلول الاول مفعول ما لم يسم فاعله فتقديره والثاني مدلوله جزؤه اى جزء الاول وهو المبدل منه لانا نقول ان لفظ مدلوله مقدر فيه اى والثاني مدلوله جزؤه فاعتبار المدلول فيه بحكم التقدير لا بحكم العطف فلا محذور فيه حينئذ قوله اى بدل البعض دفع وهم وهو ان المراد من الثاني بدل الغلط لانه ثاني بالنسبة الى الاشتمال فدفع بقوله اى بدل البعض قوله اى بدل الاشتمال دفع وهم كما مر قوله بينه وبين الاول وانما لم يقل بينهما والاول بملاحظة البين بحكم العطف لفائدة الاختصار في المتن لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز قوله بحيث توجب النسبة جواب سوال وهو انه يدخل في اطلاق قوله ملابسة بغيرهما البعض افراد بدل الغلط نحو ضربت زيدا غلامه وضربت زيدا حماره لوجود الملابسة بغير الكلية والجزئية وهي المالكية والمملوكية فاجاب بقوله بحيث الخ قوله لاعتبار ذاته اذ لا تفاوت في

اشخاص الانسان من حیث الذات واما التفاوت بالطول والقصر فهو التفاوت فی الوصف فان قیل بدل الکل والبعض ایضاً کذلک قلت لا یضر ذلک فی التسمیة اذ لا یشترط فی وجه التسمیة من الاطراد والانعکاس **قوله** وتتضمن نسبة الاعجاب علی قوله یکون **قوله** وکذا فی سلب زید ثوبه اذ السلب یستعمل فی غیر الآدمی واما فی الآدمی فیقال والتوفلما قال سلب زید علم ان ذات زید غیر مراد اذ السلب لا ینسب الی زید بل المراد بعض متعلقاته **قوله** بغیرهما

قال مولانا عصام الدین الاصح ان یقال بغیرهما بدون باء الملابسة لذکر الملابسة صریحا بقوله ملابسة اقول ملابسة المذکورة هی الملابسة التی بین بدل الاشتمال وبین المبدل منه والباء فی قوله بغیرهما اشارة الی الملابسة التی فی بدل الکل وبدل البعض ای ملابسة غیر ملابستهما وانما تعرض لهذه الملابسة بایراد الباء لیصح حمل قوله بغیرهما علی قوله ملابسة والا لا یصح الحمل ولهذا فسره بقوله ای تکون تلک الملابسة بغیر کون الخ والا فلا بد ان یقال فی تفسیره ای غیر بدل الکل والبعض **قوله** ای تکون تلک الملابسة دفع وهم وهو ان المراد بغیرهما غیر الکلیة والجزئیة مطلقا فیخرج من التعریف نحو نظرت الی القمر فلکه لان المبدل جزء من المبدل منه فدفع بقوله ای تکون تلک الملابسة الخ **قوله** فید خل فیه ای هو لیس قسما لهما **قوله** نظرت الی القمر فلکه وفیه نظر وهو ان النسبة الی المبدل منه وهو القمر تام فکیف یکون مثالا لبدل الاشتمال هکذا **قال مولانا عبد الغفور** واجاب عنه مولانا عصام الدین ان هذا الترکیب انما یقال فی ایام اختفاء القمر بان یکون فی اخر الایام فعلی هذا یکون النسبة الی القمر غیر تام **قوله** والمناقشة فیه اشارة الی جواب الاعتراض الذی حرره الشارح الهندی **حیث قال** ان المثال لا یطابق الممثل لان القمر لیس جزء من الفلک بل مستقل فی نفسه ثابت مرکز الفلک فلا یجوز للنحویین ان یوردوه فی المثال **قوله** مناقشة فی المثال وذا لیس من دابهم اذ یکفی فی المثال نفس الغرض وان لم یکن مطابقا للواقع وایضاً یجوز ان یورد له مثال اخر کما قال الشارح رح ویمکن ان یورد الخ **قوله** درجة الاسد برج الاسد بالفارسیة سوراخ ولا شک ان فی جانب المشرق ستة بروج وکذا فی جانب المغرب ستة بروج وفی کل برج ثلاثون درجة والاسد اسم لبرج واحد **قوله** وانما لم یجعل الخ جواب سوال وهو انه لم لم یجعل هذا البدل الذی یکون الکل بدلا عن البعض قسما خامسا ولم یسم ببدل الکل عن البعض لان المبدل منه جزء للبدل اجاب بقوله وانما لم یجعل الخ **قوله** بل قیل الضمیر فی قوله قیل راجع الی قوله وانما لم یجعل الخ ای بل قیل انما لم یجعل هذا البدل قسما خامسا لعدم

سلہ بکسر الکاف فانہ بدل من القمر ویکون القمر جزءا من الفلک والضمیر فیہ راجع الی القمر والاضافة بادنی ملابسة الی الفلک الذی فیہ القمر وہو الفلک الاول المسمی بالفلک الدنیا قالہ عبد ۱۲ سلطی عبد الرحیم عفی عنہ ربہ الکریم سہ قولہ برج بفتح الجیم بدل عن قولہ درجة الاسد وبکسرہا بدل من الاسد والبرج عبارة عن قسم واحد من اثنی عشر قسما من الاقسام السماء قالہ عبدہ

وقوعه الخ فقوله لقلته وندرته جواب بطريق التنزيل وقوله بل قيل اعراض عنه بطريق العلاوة ثم يرد عليه انه اذا لم يقع في كلامهم فما تقول في الامثلة المنقولة عنهم كما مر فاجاب الشارح عنه بقوله فان هذه الامثلة مصنوعة اى غير منقولة من العرب قوله اى بدل الغلط دفع وهم وهو ان المراد من الرابع بدل الكل لانه لو شرع من الجانب الاول يكون بدل الكل رابعا فدفع بقوله اى بدل الغلط قوله بان تقصد انما زاد كلمة الباء لدفع سوال وهو انه لا يصح حمل ان تقصد على البدل لان ان تقصد بتاويل المصدر وصف والبدل ذات لانه قد يكون اخا وقد يكون حمارا وهكذا فاجاب بقوله بان تقصد بحذف حرف الجر وحذفه مع ان وان قياس ثم الجار والمجرور متعلق تقصد فيصح حمله على البدل باعتبار المتعلق وقوله ان يكون بيان المتعلق وفيه نظر لان في قوله ان يكون ايضا دخل ان على المضارع فيكون بتقدير الاشكال بالاشكال اللهم الا ان يقال ان كلمة ان سهو من الكاتب اصله ان يكون الخ وانما زاد قوله انت اشارة الى ان قوله ان تقصد صيغة المخاطب المعلوم بقرينة قوله غلطت وقوله تقصد من باب ضرب قوله من غير اعتبار جواب سوال وهو ان قوله ضربت زيدا حماره مثال البدل الغلط مع انه تصدق عليه بدل الاشتمال ايضا لان بين زيد وحمار ملابسة المالكية والمملوكية فاجاب بقوله من غير اعتبار الخ يعني انه وان وجد فيه الملابسة لكن الملابسة ليست بملتفتة اليها قوله بعد ان غلطت وفيه نظر وهو ان القصد الى البدل قبل وقوع الغلط بالمبدل منه وانما ذكر خلاف ما قصد بالنسيان او بسبق البيان اجيب عنه ان المراد من البدل الابدال ولا شك ان القصد الى البدل بعد وقوع الغلط به قوله بغيره وانما لم يقل بعد ان غلطت بالاول وهو المبدل منه للتفنن في العبارة وانما لم يقل بالمبدل منه ولا بالمتبوع لانه حين ذكره لم يذكر بحيثية كونه مبدلا منه او متبوعا بل بحيثية كونه غلطا حيث قال والغلط ولهذا لم يذكره باسم المتبوع ولا باسم المبدل منه قوله ويكونان معرفتين اشارة الى تقسيم اخر في البدل اى البدل والمبدل منه في الانواع الاربعة المذكورة اربعة انواع فتصير الاقسام من ضرب الاربعة في الاربعة ستة عشر قسما وفيه نظر وهو انه من قبيل التاكيد اللفظي فكيف يكون بدلا لكن اقال مولانا عصام الدين اقول لا يبعد ان يقال لو قصد اسناد الفعل الى الثاني وذكر الاول توطئة فالثاني يكون بدلا ولو قصد اسناد الفعل الى الاول وذكر الثاني لتاكيد الاول كان الثاني تاكيدا قوله اى نعت البدل دفع وهم وهو ان المراد من النعت نعت المبدل منه قوله من كل وجه جواب سوال وهو ان البدل مع النعت ايضا انقص من المبدل منه لان النكرة الموصوفة انقص من المعرفة فاجاب

سلہ ح ان عبارة المصنف تدل دلالة صريحة على ان القصد الى البدل بعد وقوع الغلط بالمبدل منه حيث قال ان تقصد البدل بعد ما غلطت بغيره ۱۲ م سلہ لانك تقصدت ان تقول مررت بحمار فسبقك لسانك فقلت مررت برجل ثم استدركت فقلت بحمار ۱۲ م سلہ لان قبل وقوع الغلط بالمبدل منه لا يكون القصد بذات البدل لا البدل من حيث انه ابدال قاله عبد ۱۲ سلہ كما عبر المصنف عن المبدل منه بالاول فيما سبق ۱۲ سلہ قوله على البدل مراد

[illegible]

من کل وجہ یعنی ان البدل مع النعت وان کان انقص لکنہ لیس بانقص من کل وجہ اذ بالنعت یقل الاشتراک وایضا ان النعت مع البدل یفید مالا یفید البدل منہ مع التعریف **قولہ** ویکونان ظاہرین الخ اشارۃ الی تقسیم اخر فی البدل فتصیر الاقسام من ضرب الاربعۃ ستۃ عشر قسما **قولہ** لقیتہم ایاہم **فان قیل** ھذا من قبیل التاکید فکیف یکون بدلا **قلنا** الفرق بالقصد فان قصد المتکلم اسناد الفعل الی الثانی وذکر الاول توطیۃ فہو البدل وان قصد العکس فہو التاکید **قولہ** لا من الغائب وانما لا یحمل الغائب علی المتکلم والمخاطب ھہنا کما حمل فیما قبل من المواضع لانہما انکانت بعد الوقوع **قولہ** فان المانع فیہما مفقود لعدم اتحاد ما صدق علیہ فی غیر بدل الکل فیفید مالا یفیدہ المبدل منہ **قولہ** اشتریتک نصفک فانہ بدل البعض فان النصف بعض المخاطب وفی المثال الثانی یکون **قولہ** نصحی بدلا من ضمیر المتکلم وفی المثال الثالث یکون علمی بدلا من ضمیر المتکلم وفی المثال الرابع یکون علمک بدلا من ضمیر المخاطب وفی المثال الخامس یکون الحمار بدلا من الکاف وفی المثال السادس یکون بدلا من تاء الخطاب ولیس بدلا من ضمیر المتکلم الا فلا بد ان یقال حماری **قولہ** ولا یلزم من ذلک اشارۃ الی الرد علی بعض الشارحین حیث قالوا انہ لما کان بیانا لا بد فیہ ان یکون الثانی اوضح من الاول فاجاب بقولہ ولا یلزم من ذلک ان یکون عطف البیان اوضح من متبوعہ بل ینبغی ان یحصل من اجتماعہما ایضاح لانہ لما اجتمعنا کانا منظورین النظر وملتفتا للمخاطب فالالتفات ایضاح **قولہ** فیصح ان یکون الاول اوضح من الثانی او بالعکس او کانا متساویین **قولہ** قسم باللہ ابو حفص عمر الحفض بالضاد المعجمۃ اسم الاسد ابو الاسد فی الشجاعۃ وبالصاد المہملۃ اسم بنت عمرؓ زوجۃ نبینا محمد صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم **فان قیل** لیس فی القصۃ ان عمرؓ اقسم باللہ مع ان قولہ اقسم باللہ ابو حفص عمر صریح فی انہ اقسم ولکن اقول الاعرابی صریح **قلت** ان الشارح لم یذکر قسمہ الا ان بعض الفضلاء قد ذکر القسم حیث قال ان اعرابیا اتی عمر ابن الخطابؓ فالتمس منہ بعیرا وکان لہ بعیر فقال عمر رضی اللہ عنہ واللہ لیس لہا نقب ولا دبر فانشد الاعرابی الشعر المذکور **فان قیل** قول الاعرابی ان کان فجر یشیر الی التردد لانہ اتی بکلمۃ الشرط حیث قال ان کان مع ان الذنب صدر منہ یقینا اذ الناقۃ للاعرابی کان عجفاء نقباء **قلنا** انما اورد فی صورۃ التردد رعایۃ للادب او ان معنی قول عمرؓ واللہ لیس لہا نقب ولا دبر ای فی ظنی لانہ لیس بہا ذلک فی الواقع فلا یکون لہ ذنب ویحتمل ان فی قولہ ان کان لیس بحرف الشرط بل ان مخففۃ من المثقلۃ واسمہ ضمیر الشان المحذوف علی طریقۃ قولہ تعالی سبحان ربنا ان کان وعد ربنا لمفعولا **قولہ** دبراء الدبر اء ای شبت زخمی والعجفاء لاغر والنقباء

لہ کیف وھو مثل اسکن انت وزوجک الجنۃ والتغایر اللفظ ذاتہ تاکید ۱۲ ۔ سکہ بان قصد اسناد الفعل الی الاول وذکر الثانی من غیر توطیۃ کان الضمیر الثانی تاکید اتالہ عبد ۱۲ ۔ سکہ وقیل ان الحفص بالحاء والصاد المہملتین وکنی الاسد وبہ کنی عمر بن الخطاب ۱۲

کتبہ العاصی فضل خالق عفی عنہ

سودہ شدہ پائی قوله فخر لبعيره اى ركب على بعيره او ساقه قوله بطحاء البطحاء وادی فیه
احجار صغيرة يعنى سنگریزه قوله وجعل اى شرع الاعرابى فى ارض البطحاء ويقول شعرا اقسم
بالله ابوحفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر قوله فجعل اى شرع عمر
فى وقت قال الاعرابى اغفر له اللهم فهو من افعال المقاربة قوله صدق اى صدق الاعرابى
ان ناقته دبر قوله فاخذه بيده اى اخذ عمر رض بيد الاعرابى قوله صنع اى اسقط الا كاف
او اسقطا انت قوله وزوده اى اعطاه عمر رض النفقة قوله وكساه اى اعطاه الكسوة ايضا
قوله نقباء عجفاء دبراء على وزن فعلاء مؤنث النقب والاعجف والادبر كاحمر حمراء وانما اتى بصيغة
المؤنث لانها صفة الناقة قوله اى فرقه يعنى ليس المراد من الفصل ههنا ما يقابل الجنس والنوع
او ما يقابل الجنس والنوع او ما يقابل الباب والكتاب قوله اى من حيث الاحكام اللفظية مثل
الى نصب قوله على التميز قوله واقع اشارة الى بيان المتعلق لقوله فى مثل ثم المتعلق مع المتعلق
خبر لقوله وفصله فان قيل فليكن قوله فى مثل متعلقا بقوله وفصله اذ هو مصدر صالح للتعلق
فلا حاجة الى قوله واقع قلنا ان الجار والمجرور لا يقع خبرا الا باعتبار المتعلق فلو تعلق بقوله
وفصله يكون قوله وفصله مع قوله فى مثل خبرا فانعدم المبتدأ من البين قوله التارك اى
القاتل قوله البكرى فى الاصل اسم لرجل قوى بالفارسى پہلوان ثم جعل لقبا للبشر هو اسم محض
للمقتول الذى قتله ابو الشاعر قوله انا ابن التارك بشر فالمبدل منه وهو البكرى ساقط من
البين والتصل العامل وهو التارك بالبدل وهو لبشر قوله وهو غير جائز واما التارك البكرى فهو
جائز لانه مثل الضارب الرجل قوله وعليه الطير ثانى مفعولى الخ اشارة الى بيان تركيب قول
الشاعر يعنى ان قوله عليه الطير مفعول الثانى للتارك واما مفعوله الاول فقوله بكرى قوله
ان جعلناه بمعنى اصير فان ترك جاء بمعنى ودع وبمعنى صير كما فى القاموس وما قال سابقا
ان التارك بمعنى القاتل فهو النصير بمعنى اللازم اذ القتل لازم مع صيرورة البكرى كائنا عليه
الطير الاكل قوله والاحق ان لم يكن بمعنى المصير بل يكون بمعنى ودع فهو حال من البكرى فيكون
حالا من المفعول قوله ان كان اى الطير فاعلا لقوله عليه لان قوله عليه شبه الفعل ففيه الضمير
لا محالة قوله وان كان اى الطير مبتدأ وقوله عليه خبره فيكون قوله ترقبه حينئذ حالا من
الضمير المستكن فى قوله عليه لما مر انه شبه الفعل ففيه ضمير قوله اى واقعة جواب سوال وهو
انه لا يصح كون وقوعه حالا من الضمير فى ترقبه لان الحال يكون قيدا لعامل ذى الحال والترقب
لازم الوقوع فلا حاجة له الى التقييد فاجاب الشارح عنه بقوله اى واقعة الخ يعنى انه فى الظاهر
كذلك لكن فى الحقيقة محمول على القلب ثم اعلم ان لفظ الطير جاء للجمع كما قال الله تع اولم يروا الى
الطير فوقهم صافات ويقبضن فان النون فى يقبضن للجمع لانها يجيء لجمع المؤنث ولجمع غير ذوى
العقول وان كان مذكرا قوله مرتقبة اى منتظرة لازهاق روحه اى لخروج روحه قوله

دمن وهو عبارة عن حيات المذبوحة والمراد منه ههنا الجودة ... القليلة قوله واما الفرق المعنوى
اشارة الى فائدة قول المص لفظا قوله تقدم تبيينه فيما سبق شجواب قول الرضى حيث قال الشارح و
قال بعض المحققين في جوابه الخ قوله والمراد بمثل الخ جواب سوال وهوانه لما قال المصنف رح في مثل
خرج عنه قوله انا ابن التارك اذ المضاف اليه خارج من الكلام وايضا فيه اشارة الى سوال السائل و
ان المثل يجوع بمعنيين احدهما الاشتراك بين الشيئين في النوع كزيد وعمرو مشتركا في الرجولية وثانيهما
الاشتراك بين الشيئين في الجنس كالرجل والمرأة اشتركا في الانسانية فسأل السائل ان المثل ههنا من
اى قبيل فأجاب الشارح عنه بقوله والمراد بمثل الخ يعني ان المراد منه الاشتراك النوعي قوله و
يمكن ان يراد به الخ اى ويمكن ان يراد به الاشتراك الجنسي ولما كان الاعم بعيدا من الباب فلذا
عبر عنه بيمكن لانه يذكر في موضع الضعف قوله يا غلام زيد بالضم لانه قد سبق في بحث المنادى
البدل والمعطوف بالحروف التي لا يمتنع دخول يا عليه حكمه حكم المنادى المستقل بحث المبني اعلم ان الا
في الاسماء الاعراب والاصل في الافعال والحروف البناء لان الاسماء محل المعانى المعتورة وهي
يقتضي العلامات لئلا يلتبس البعض بالبعض وهي ليس الا الاعراب بخلاف الافعال والحروف
لانهما ليسا محلا للمعانى المعتورة فلا يحتاج الى الاعراب وايضا الفعل ثقيل لانه موضوع للحدث والزمان
فالمناسب معه الخفة والبناء خفيف لان سلوك طريق واحد اسهل من سلوك طرق مختلفة بخلاف
الاسم لان ما هو موضوع له غير متعدد فيكون خفيفا فالاعراب عليه لا يفيد الثقل بخلاف الفعل لانه لو اعرب
لثبت الثقل على الثقل وهو غير جائز فان قيل ان الثقل انما يعتبر على اللسان والاسم والفعل سواء في تلفظ
لسانى واما ثقل الفعل باعتبار تعدد الوضوع له فلا يفيد الثقل على اللسان بل يفيد الثقل على الذهن وهو غير مراد
قلنا ان ثقل الذهن مستلزم لثقل اللسان لان الذهن اذا وقع في التشويش وقع التردد في اللسان ايضا ثم
المبني المطلق عبارة عما كان حركته وسكونه من غير عامل ثم هو على قسمين احدهما مبني الاصل والآخر مبني
الاسم فالاول عبارة عن الماضي والامر الحاضر والحروف والثاني عبارة عن الامرين احدهما ما ناسب مبني الاصل وبيان
المناسبة سيأتي ان شاء الله تعالى كالموصولات فانها مبني الاسم لمشابهته الحرف لانه كما ان الحرف يحتاج
في الدلالة على المعنى الى الضميمة كذلك الموصول يحتاج الى الصلة لانه لا يكون جزءا من الكلام الا بصلة والثاني
ان يقع الاسم غير مركب مع العامل كالاسماء المعدودة مثل زيد عمرو بكر بالسكون ثم حكم مبني الاصل ان لا
يتحقق الاعراب فيه اصلا لا لفظا ولا تقديرا ولا محلا فان قيل الماضي قد يقع موضع الخبر مثل زيد ضرب في
موضع زيد ضارب فيكون له اعراب محلا مع ان الماضي من المبني الاصل قلنا لا نسلم ان في زيد ضرب
وقع الماضي في موضع الخبر بل الواقع في موضعه هو الجملة اى الفعل مع الفاعل لا الفعل وحده والمراد منا
بعدم الوقوع هو الفعل فقط كما اذا قال زيد ضرب غلامه بان وقع ضرب بدون الغلام في موضع الخبر
وانما اعرب المضارع مع انها من الافعال لانه مشابه باسم الفاعل في وقوعه موقعه مثل زيد يضرب في
موضع زيد ضارب لان الاصل في الخبر الافراد ليوافق بين اركان الكلام يعني ان المبتدأ لا يكون الا مفردا

متعلق بقوله الاصل في الخبر الافراد

فعلی هذا ینبغی ان یعرب الماضی ایضاً لانه ایضاً واقع موقع اسم الفاعل یقال زید ضرب فی موضع زید ضارب فان ههنا الماضی مع الفاعل واقع موضع الخبر کالمضارع مع الفاعل واقع موقعه اجیب عنه نعم لکن للمضارع مشابهة مع اسم الفاعل وجه اخر وهو انه مثل اسم الفاعل فی عدد الحروف والحرکات والسکنات بخلاف الماضی لانه لیس بهذه المشابهة وانما کان الماضی مبنی علی الفتح مع ان الاصل فی البناء هو السکون لان المقصود من البناء الخفة والسکون الخفة الخ لان الماضی لما کان مشابها باسم الفاعل من وجه کان مبنیا علی الحرکة لان البناء علی الحرکة یشبه الاعراب لان الاغلب فی الاعراب ان یکون بالحرکة والمضارع لما کان مشابها باسم الفاعل مشابهة تامة فجعل عین اعراب الماضی المشابه مشابهة ناقصة ثبت لما کان مشابها للاعراب وهو البناء علی الحرکة وانما اختار الفتح لانه اخف الحرکات وایضاً الفتح بعد السکون لان السکون جزء الالف وکذا الفتح جزء الالف ثم یرد ان امر الحاضر ایضاً مشابه باسم الفاعل مشابهة تامة لانه وان حذف منه حرف المضارعة لکن ثبت فی موضعه همزة وصل فیکون الامر علی اربعة احرف کاسم الفاعل اجیب عنه لا اعتبار الهمزة وصل لانها تسقط فی الدرج وایضاً ان الامر لا یقع فی موضع الخبر فلا یقال زید اضرب الا بتاویل بان یقال زید مقول فی حقه اضرب فلما لم یکن وامر الحاضر مشابهة مع اسم الفاعل لا تاما ولا ناقصا فلا یثبت له الاعراب ولا البناء علی الحرکة بل کان مبنیا علی السکون کما هو الاصل واما الامر باللام فهو معرب بالجزم لانه مضارعة فی الحقیقة لبقاء حرف المضارعة فیه وانما کان معربا بالجزم لوجود الجازم فیه وهو اللام لا لما معه وللوجه الذی یجیٔ فی بحث الفعل ان شاء الله تعالی

قوله ای الاسم المبنی جواب عن اسولة اربعة الاول انه یلزم الدور فی تعریف المبنی لان المصنف توقف المبنی المطلق علی المبنی الاصل اذ جعله جزءاً من التعریف والحال ان المبنی الاصل موقوف علی المبنی المطلق لان المبنی الاصل قسمه والقسم موقوف علی المقسم والثانی انه یلزم اخذ المحدود فی الحد لان المبنی الاصل داخل فی المبنی المطلق فیکون من المحدود ثم ذکر فی الحد والثالث انه یلزم تشبیه الشیٔ بالنفس لان مبنی الاصل داخل فی المبنی المطلق ثم ذکر فی التعریف والرابع انه یلزم تعمیم القسم من المقسم لان المبنی قسم الاسم کما قال المصنف رحمه الله فی صدر الکتاب وهو ای الاسم معرب ومبنی والحال ان المبنی کما کان فی الاسماء کذلک فی الافعال کالماضی والامر وکذا فی الحروف فاجابه الشارح رحمه الله بقوله ای الاسم المبنی فلما کان المراد من المبنی الاسم المبنی لا یلزم الدور لان الاسم المبنی موقوف علی المبنی الاصل والمبنی الاصل غیر موقوف علی الاسم المبنی لانه لیس مقسمه بل هو قسیم له وکذا لا یلزم اخذ المحدود فی الحد لان المبنی الاصل فرد للفرد فی مبنی الاسم وکذا لا یلزم التشبیه بالنفس ولما کان موصوف المبنی لفظ الاسم قوله

وهذا الحد لا یصح جواب سوال وهو انه لما کان المراد من المبنی المطلق الاسم المبنی وایضاً لا یصح تعریفه لانه کما ان الاسم المبنی مجهول کذلک المبنی الاصل لا لمن یعرف ماهیة المبنی علی الاطلاق ای علی الکمال

الذی ذکره مفتی عبد السلام صاحب عفی عنه

ای بنی الاصل الا تری ان المصنف رح لم یتعرض الی ما المبنی الاصل اذ لو لم یعرف ما هیة مبنی الاصل کان تعریفا للمبنی المجهول بالمبنی المجهول وتحریر السوال هکذا ان المصنف رح ذکر المبنی مطلقا فمن این علم ان المراد منه الاسم المبنی فاجاب بقوله وهذا الحد لا یصح الا لمن یعرف ما هیة المبنی علی الاطلاق ای یعرف ماهیة المبنی المطلق وهو ما کان حرکته وسکونه من غیر عامل ولکن لا یعرف الاسم المبنی **قوله** والا الخ علی التحریر الثانی متعلق بقوله ای الاسم المبنی ای المراد من المبنی الاسم المبنی والا لکان تعریف المبنی بالمبنی ای یلزم تعریف الشیء بالنفس وذا لا یجوز **قوله** لانه ذکر فی حد المبنی لفظ المبنی حاصل کلام الشارح رح ان الاسم المبنی لیس مجهولا باعتبار کونه اسما بل باعتبار کونه مبنیا خاصا فاذا کان المبنی المطلق معلوما کان تعریفا للمبنی الخاص المجهول باعتبار مفهوم المبنی المطلق فیلزم تعریف المبنی المطلق بالمبنی المطلق **ثم اعترض مولانا عبد الغفور** علی الشارح رح **حیث قال** ولا یقال الخ **حاصل الاعتراض** انه یجوز ان یکون المبنی المطلق معلوما بوجه ومجهولا مطلوبا معرفته بوجه اخر فلا یلزم تعریف الشیء بنفسه لوجود التغایر بالاعتبار **وحاصل الجواب** ان مجرد الجواز لا یکفی ما لم یبین الوجهان المختلفان لاطراده فی جمیع موارد الاعتراض بلزوم تعریف الشیء بنفسه **قوله** ای اسم ناسب **جواب سوال** وهو ان التعریف یصدق علی المضارع لانه ایضا مناسب بمبنی الاصل وهو الماضی لاشتقاقه منه وایضا یرد ان کلمة ما عام یتناول شیء مطلق فعلی هذا لا یوجد الجنس فی تعریف المبنی لان الجنس فی تعریف القسم لیس الا مقسم ذلک القسم ومقسمه اسم لا شیء مطلق لانه جنس البعد وهو غیر معتبر بل لا بد من الجنس القریب وایضا یرد المتبادر من کلمة ما موصولیة لغلبة استعمالها فعلی هذا لا بد من ضمیر الفصل لان المبتدا والخبر اذا کانا معرفتین لا بد بینهما من ضمیر فصل وایضا الموصول مع الصلة بمنزلة کلمة واحدة فلو فرض جنسا لا یوجد الفصل ولو فرض فصلا لا یوجد جنس فاجاب بقوله ای اسم فخرج المضارع لانه لیس باسم وکذا لم یکن المراد من کلمة ما شیء مطلق بل المراد منه الاسم والمفسر بالنکرة علم انه لیس المراد ههنا موصولة بل موصوفة والقرینة علیه وقوعه فی موضع النکرة **قوله** ما ناسب ای مناسبة معتبرة فی البناء وبهذا القید احترازا عن المناسبة التی لم یعتبر لضعف و معارض کمناسبة غیر المنصرف لفعل الماضی فی الفرعیتین لکن عارضه المضارع لان غیر المنصرف کما ناسب الماضی کذلک ناسب المضارع ومناسبة ای وایة موصولیة بالحرف ضعیف لانهما لازم الاضافة وهی مانعة للبناء لترجیح جهة الاعراب **قوله** ای اسم ناسب **فان قیل** غرض الشارح رح ههنا تفسیر کلمة ما وهو یحصل بقوله ای اسم فما الحاجة الی ازدیاد قوله ناسب **قلنا** الاسم موصوف وناسب صفة وذکر الموصوف بدون الصفة مستکره عندهم **فان قیل** سلمنا انه مستکره لکن الاحضر ان یقدم شرح کلمة ما علی ناسب الذی ذکر فی المتن بان یقال ما ای اسم ناسب فحصل التفسیر مع الصفة فعلی هذا لا حاجة الی قوله ناسب ثانیا **قلنا** فعلی هذا یلزم الفصل بین الصفة والموصوف الحقیقی بالشرح لان موصوف ناسب کلمة ما فی الواقع وجعل الاسم موصوفا باعتبار انه تفسیر کلمة ما **قوله** وهو الحرف

والفعل لماضی والامر بغیر اللام فیہ اشارة الی الرد علی صاحب المفصل لانہ جعل الجملة ایضا من المبنی الا
صل وذلک لان المراد بمبنی الاصل ما لا یحتاج الی الاعراب من حیث انہ لا یقع فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا الیہ
والجملة کذلک فانہا بنفسہا ای قطع النظر عن اجزائہا لا یحتاج الی الاعراب لانہا بنفسہا لا تقع فاعلة ولا مفعولة
ولا مضافا الیہا لکنا نقول الامر کذلک لکنہا تکتسب الاعراب من المعرب لقیامہا مقام المفرد فخرجت من کونہا
مبنی الاصل بہذا الاعتبار کذا قال فی غایة التحقیق وہہنا بحث من وجہین الاول ان الامر عند النحاة
لیس الا ما کان بغیر اللام لان ما کان مع اللام یسمی بمضارع المجزوم فعلی ہذا لا حاجة الی قولہ بغیر اللام
والثانی ینبغی ان یقال الی امر المخاطب لان المقصود لیس الا ہذا اجیب عن الاول انما قال بغیر اللام
لرعایة ذہن المبتدی لانہ خرج من الصرف وفی الصرف یطلق الامر علیہما فقال بغیر اللام للتنبیہ علی اصطلاح
النحوی وعن الثانی ان امر المخاطب اذا کان مع اللام کان معربا کقولہم فلتفرحوا **قولہ** والمراد بالمشابہة
جواب سوال وہو ان المبنی مقابل للمعرب والمذکور فی حدہ کلمة لم یشبہ فینبغی ان یقال ہہنا ما
شابہ لتحقق التقابل فاجاب بما حاصلہ ان المراد من المشابہة المنفیة فی تعریف المعرب ہو المناسبة والا لم
یکن تعریف المعرب مانعا لصدقہ علی مثل این زید فانہ مرکب مع غیرہ ولم یشبہ مبنی الاصل اذ المشابہة
ہی الاشتراک فی الکیفیة وہی منتفیة ہہنا لان این یتضمن معنی مبنی الاصل وہو الہمزة لا انہ مشابہ لمبنی
الاصل **قولہ** ہذہ المناسبة وہی المناسبة المرادة فی تعریف المبنی لا ان المناسبة یجری فی المعانی الکثیرة
فلا یرد ما ذکرہ مولانا عصام الدین الاولی ان یقال ہو المناسبة لا ہو ہذہ المناسبة اعلم ان ہہنا
امر خمسة مجانسة ومماثلة ومشابہة ومشاکلة ومناسبة الاول ہو الاشتراک فی الجنس کالانسان
والبقر فی الحیوانیة والثانی ہو الاشتراک فی النوع کزید وعمرو فی الانسانیة والثالث ہو الاشتراک فی الوصف
کالرجل الشجاع والاسد فی الشجاعة والرابع ہو الاشتراک فی الشکل والتشخص والمناسبة اعم من الکل **قولہ**
ولقد فصل جواب سوال وہو ان المراد بالمناسبة لا یخلو اما المناسبة المطلقة اعم من ان یکون
مناسبة مؤثرة للبناء اولا او یراد مناسبة مؤثرة فی البناء او یراد مناسبة قویة والاول ظاہر البطلان
والا لم یبق اسم ما معربا لان کل اسم مشابہ لمبنی الاصل فی التکلم والتلفظ واما الثالث فلانہ یلزم اخذ
المحدود فی الحد لان البناء ماخوذ فی الحد لانہ مبداء قال مناسبة مؤثرة فی البناء ولا سبیل الی الثالث
فان للقوة مراتب متعددة فلا یعلم ان المراد ماذا فاجاب بقولہ ولقد فصل صاحب المفصل یعنی المراد
ہو المناسبة القویة وان قلت ان القویة مجہولة قلت المراد منہا ما فصل صاحب المفصل **قولہ**
انما یتضمن الاسم تحقیقا لا توہما فلا یلزم بناء التثنیة لان تضمنہا الواو العطف وہی لا حقیقی **قولہ**
کالمبہمات والمراد منہا الموصولات واسماء الاشارة قولہ الی الصلة ای الموصول محتاج الی الصلة
واسم الاشارة محتاج الی الصفة فی التعیین بان یقال ہذا الرجل **قولہ** او غیرہما وہو الاشارة الحسیة
لان تعیین اسم الاشارة قد یکون باشارة حسیة **قولہ** کنزال فان نزال مبنی واقع موقع
انزل واما فجار فہو مشاکلة بنزال فی الوزن والصورة **قولہ** او وقوعہ موقع ما اشبہہ

ای ما اشکل لان الکاف مشاکل الکاف **قوله** للحرف وهو الکاف فی ذلک **قوله** فی نحو ادعوک
ای کاف الخطاب ثابت فی ادعوک **قوله** اضافة الیه ای اضافة اسم مبنی الی المبنی الاصل
سواء کانت الاضافة بواسطة اولا کما فی قوله تعالی مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ الایة فان الیوم مبنی
والا لکان مجرورا لانه مضاف الیه للعذاب وانما کان مبنیا لانه مضاف الی مد خوله وهو اذ وهو
مضاف الی مبنی الاصل الذی هو الجملة اعنی کان ککذا فان الجملة مبنیة الاصل عند صاحب
المفصل **قوله** فیمن قرء بالفتح وانما قال ذلک لما قال المصرح فی الظرف والظروف المضاف الی اذ والمضاف
الی الجملة یجوز بناؤها علی الفتح اعلم ان صاحب المفصل حصر المناسبة القویة فی ستة امور کما تری لکن
حصره باطل لانه قال الشارح رح فی بحث کم انما کان کم مبنیا لان وضعه وضع الحرف یعنی کما ان
الحرف یجیء ثنائیا لکن کم یجیء ثنائیا مع ان المناسبة الوضعی غیر مذکور فی المفصل اجیب عنه
ان المناسبة الوضعی داخل فی المشاکلة فلا یبطل الحصر **قوله** مع غیره **جواب** اسولة ثلثة
الاول ان المبنی قسم من الاسم وهو قسم من الکلمة والماخوذ فی مفهومها الافراد فلا محالة یکون غیر مرکب
فلا حاجة الی هذا القید والثانی انه منقوض ببعلبک فانه مبنی مع انه مرکب والثالث انه
منقوض بزید فی نحو جاءنی زید فان زید غیر مرکب باعتبار ان جزئه لا یدل علی جزء معناه
مع انه معرب فاجاب بقوله مع غیره **حاصل الجواب** عن الاول لیس المراد من عدم الترکیب
فی نفسه حتی لا یحتاج الیه بل المراد هو الثانی اعلم انه لو کان المنظور کل واحد من الطرفین
بالترکیب یسمی بترکیب من غیره ولو کان المنظور بالترکیب احدهما والاخر تابع یسمی بترکیب مع
غیره **وحاصل الجواب** من الثالث ظاهر **قوله** علی وجه یتحقق **جواب سوال**
وهو ان التعریف لا یکون جامعا ولا مانعا اما الاول فلانه خرج منه غلام فی غلام زید لانه مرکب
مع انه مبنی واما الثانی فلانه دخل فیه زید وقائم فی زید قائم لانهما معربان ولم یکونا
مرکبین مع غیره فاجاب بقوله علی وجه یتحقق معه عامله فخرج زید قائم لان بترکیبهما حصل
العامل المعنوی ودخل فیه غلام زید لانه لا یتحقق عامل المضاف بترکیب مع المضاف الیه فالمضاف الیه
معرب لان المضاف عامل فی المضاف الیه والمضاف مبنی لان المضاف الیه غیر عامل فی المضاف واجاب
صاحب المتوسط من غلام زید ان المراد من الترکیب المنفی هو الترکیب الاسنادی ثم یرد علیه فعلی
هذا دخل المضاف الیه ایضا لانه لما ارید الترکیب الاسنادی لم یدخل فی الحد الا المسند والمسند الیه
فقط فالقول علیه زمانی علی تغلیظ صاحب المتوسط فی هذا الموضع **قوله** المعدودة ای المراد منه
مجرد العدد دلالة الاسناد **قوله** ولما کان المبنی مقابلا للمعرب **جواب سوال** وهو ان کلمة
او لا یخلو اما للشک فهو ینافی التعریف واما مانعة الجمع فخرج عنه ما اجتمع فیه الاخوان
نحو هذا وهاء لاء او لمانعة الخلو فعلی هذا لابد من القرینة لانها مشترکة فلابد
لارادة احد معینها من القرینة حاصل الجواب انها لمانعة الخلو والقرینة مقابلة المبنی

للمعرب لانه اعتبر فيه اجتماع الامرين فبفواتهما او بفوات احدهما لا محالة يكون فالبناء يتحقق بانتفائهما معا و بانتفاء احدهما وهو التركيب او عدم المشابهة والاول كهؤلاء واين اذا كانا غير مركبين لانتفاء التركيب وعدم المشابهة لانهما يشابهان المبنى الاصل والثاني كزيد و عمرو فان التركيب منتف فيهما دون عدم المشابهة لانهما غير متشابهين بمبنى الاصل والثالث كهما ولاهؤاء وابن اذا كانا مركبين نحو جاء هؤلاء واين هؤلاء وعدم المشابهة منتف فيهما لانهما مشابهان له **قوله** فكلمة او ههنا لمنع الخلو لا للشك كذا **قال عبد الغفور** وانما تعرض المحشي لنفي الشك دون نفي الجمع لان كلمة او بمعنى الشك كثير الاستعمال واما مجيئها لنفي الجمع ليس لكثير الاستعمال فلا حاجت الى نفيه **فان قيل** في اى شئ يدخل غاق في قولهم غاق صوت الغراب **اجيب عنه** انه دخل في الشق الثاني بانه غير مركب حكما باعتبار قصد المشاكلة للمسمى الواقع غير مركب وهو ما يتكلم به الصياد لا ما يرمى به الغراب من صوته لانه ليس بكلمة فلا يكون معربا ولا مبنيا اى ما يرمى به الغراب ليس بكلمة لا حقيقة ولا حكما بخلاف ما يتكلم به الصياد فانه وان لم يكن كلمة حقيقة لعدم الوضع للمعنى لكنه كلمة حكما باعتبار وقوعه في كلامهم واجرائهم اياه مجرى الكلمات وهو اللسان **قوله** وانما اختلف **جواب سوال** ظاهر **قوله** ايثار التقدم اى اختيار التقدم مما مفهومه وجودى في كلا التعريفين على ما يكون مفهومه عدميا وانما اختار هذا لشرفه **قوله** والقابه اى القاب المبنى **جواب سوال** وهو ان الضمير في قوله والقابه لما راجع الى المبنى او الى الحركات لا وجه للاول لان ضم وفتح ليس اسم لذات المبنى ولا الى الثاني للزوم الاضمار قبل الذكر وكذا فات المطابقة بين الراجع والمرجع في التذكير والتانيث والجمع والافراد فاجاب بقوله اى القاب المبنى يعني ان الضمير راجع الى المبنى لكن المبنى غير مراد من حيث الذات بل من حيث الوصف وهو الحركات لان المبنى من حيث الذات يسمى مضموما ومفتوحا **قوله** ضم وفتح سمى الضم ضما لحصوله بضم الشفتين وسمى الفتح فتحا لانفتاح الفم عند التلفظ به وسمى الكسر كسرا لانكسار الشفة السفلى عند التلفظ به وسمى الوقف وقفا لتوقف النفس فيه من الجرى كذا **قال مولانا عبد الغفور** فان قيل لم قال ههنا القابه ولم يقل انواعه كما قال في الاعراب قلنا ان الاعراب يدل على انواع من المعاني فلما كان منه لولا انها انواعا سمى الالقاب ايضا انواعا بخلاف البناء لانه غير متنوع فكذا داله **قوله** واما الكوفيون اشارة الى ان فيه اختلاف نزاعية **قوله** وبالعكس يعني يطلقون الرفع والنصب والجر على الحركات البنائية **قوله** والمراد ان الحركات **جواب سوال** وهو ان كلام المص رح يدل على اختصاص الضم والفتح الخ بالمبنى **حيث قال** والقابه الخ لان لقب الشئ ما يختص به مع انها لا يكون مختصة بها لان البصريون يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا فاجاب بقوله والمراد يعني المراد من الاختصاص اختصاص من وجه لا الاختصاص التام **قوله** على الحركات الاعرابية ايضا اى كما يطلقونها على الحركات البنائية **قوله** حيث قال بالضمة رفعا **فان قيل** ان الشاهد يخالف الدعوى

لان فی المدعی ضم بلا تاء وفی الشاهد ضمة مع تاء وهی مشترکة کذا قال مولانا عبد الغفور رح اجیب عنه ان الضم والضمة مرادفان عند البصریة فیکون الشاهد بالمرادف شاهدا بعینه قوله وعلی غیرها الخ فان قیل لا حاجة الی قوله وعلی غیرها لانه یعلم غیر الحرکات الاعرابیة من قوله ایضا اجیب عنه ان قوله ایضا لحرکات البنائیة فقط لان السابق لیس الا بحث الحرکات البنائیة فقط قوله وحکمه وانما قدم الحکم علی التقسیم من تتمة التعریف لان تعریفه عند البعض ان لا یختلف اخره فاتصل الحکم بالتعریف لئلا یتوهم ان هذا التعریف قوله ای حکم المبنی اشارة الی بیان المرجع ثم لما کان الحکم یطلق علی امور کثیرة فلرفع الابهام وتعین ما هو المراد قال اثره ای المراد من الحکم هو الاثر کما هو مذهب النحویین ثم یرد علیه ان اضافة الحکم الی المبنی غیر صحیح لان الاحکام لا یضاف الا الی العلل وعلة عدم الاختلاف هو البناء لا المبنی لانه من الحکم فاجاب بقوله المراد علی بنائه یعنی الاضافة الی المشتق باعتبار المبدأ قوله ان لا یختلف فالاسماء قبل الترکیب من حیث انها مبنی لا یختلف اخره لاختلاف العوامل فح لا یرد ما ذکره مولانا عصام الدین حیث قال ان هذا الحکم لا یشتمل القسم الثانی من اصنی قوله او وقع غیر مرکب لانه یختلف باختلاف العوامل حال کونه صار معربا لان عدم الاختلاف حین البناء واذا جاء العامل لا یبقی مبنی قوله لکن لا مطلقا اشارة الی ان قوله لاختلاف العوامل لیس قید اتفاقی فان قیل ان قوله لاختلاف العوامل لا یخلو اما متعلق بالنفی او المنفی لا یستقیم الاول لان عدم الاختلاف لیس بمعلول لاختلاف العوامل لان عدم الاختلاف امر اصلی لا یحتاج الی العلة وایضا هذا یلزم فساد المعنی کما تری واما الثانی فلانه یلزم منه توجه النفی الی القید وبقاء الفعل مثبتا فیفسد المعنی الا ان یقال الفعل بعد توجه النفی الی القید یکون جائز الثبوت لا واجب الثبوت وثبوت الاختلاف لا بعامل فی المبنی جائز الثبوت نحو من الرجل ومن زید والظاهر ان اللام بمعنی الوقت ای لا یختلف اخره وقت اختلاف العوامل فصلح ان یتعلق بمعنی النفی ایضا قوله من الرجل بکسر النون لان الساکن اذا حرک حرک بالکسر قوله ومن ابنک بضم النون لمناسبة المیم لانهما شفویتان قوله من زید بسکون النون لانه اصل وکذا یختلف فیما اذا قال السائل جاء زید فقال الاخر من ای کیست زید بضم النون لمتابعة ضمة زید قال السائل رأیت زیدا فقال الاخر فی الجواب من بفتح النون لمتابعة فتحة زیدا وقال السائل مررت بزید فقال الاخر فی الجواب من بکسر النون فانه اختلف اخره لکن لا للعوامل فان قیل هذه عوامل ای حرکات دال زید کذا التقاء الساکنین وشفویة المیم فیکون الاختلاف لاجل اختلاف العوامل قلنا العامل ما کان داخلا علی المعمول وحرکات دال زید غیر داخلة علی من لان زید مذکور فی قول السائل ومن مذکور فی قول المجیب وایضا ان التقاء الساکنین وشفویة المیم غیر داخلة علی من لانهما من المعانی والدخول من خواص الالفاظ ثم یرد علی قوله من الرجل ان المختلف فی هذه الامثلة هو اخر کلمة من وهی من المبنی الاصل مع ان المعرف هو اسم المبنی فقط فلا یکون الامثلة موافقة للمثل اجیب عنه هذا انما یرد اذا کان کلمة من بکسر المیم واذا کان بفتحها فلا یرد لان من

وما من الاسماء المبنية قوله والتانيث باعتبار الخبر جواب سوال ظاهر وحاصل الجواب ان تانيث
الضمير باعتبار الخبر وهو قوله المضمرات ورعايته جائز وقيل اولى لان الخبر داخل في الكلام والمرجع خارج
منه كما ههنا لان قوله هي مبتداء وقوله المضمرات خبره وقوله المبني مرجعه وهو خارج من
هذا الكلام وقوله المضمرات خبر داخل في هذا الكلام وههنا بحث وهو ان المصنف رح قدم في الاجمال
المركبات والكنايات على الاسماء الافعال والاصوات وقدم في التفصيل اسماء الافعال والاصوات على
المركبات والكنايات والله اعلم بما خطر ببال المصنف رح قوله والكنايات قال مجد المحشي رح الاولى
ان يقال بعض الكنايات لان بعضها معرب كفلان وفلانة قلنا انه تغليب الاكثر على الاقل فان
قيل ان هذا لا يدفع الاولوية لان التغليب جائز لا انه اولى قلنا يجوز للمصنفين ان ياتي بغير الاولى
ليعلم جوازه ولو اتى في كل موضع بالاولى توهم انه واجب قوله بالرفع عطف رد على الشارح الهندي
لانه قال يجوز ان يعطف على الاسماء ويجوز ان يعطف على الافعال قوله لتصديره اشارة الى وجه الرد
فان قيل كما صدر المصنف رح بحث الاصوات بالاصوات لا بالاسماء كذلك صدر بحث الموصولات
بالموصولات لا بالاسماء فينبغي ان يقول الشارح بالرفع في الموصولات ايضا قلنا ان المصنف رح ان
لم يصدر بحث الموصولات بالاسماء لكن لو صدر بالاسماء صح تصديره بها بخلاف الاصوات
لانه لا يصح تصديرها بالاسماء لان اطلاق الاسماء غير جائز على الاصوات لعدم الوضع فيها لكن ذكرت
في بحث الاسماء المبنية لانها جارية مجرى الاسماء المبنية وهو اللسان قوله بل بعضها وليس بالترجمة
بعتبر التغليب قوله فهذه ثمانية ابواب اشارة الى بيان الاجمال بعد التفصيل فكما ان التفصيل بعد الاجمال
اوقع في الذهن كذلك الاجمال بعد التفصيل ايضا اوقع في الذهن كما في قوله تعالى ثلثة في الحج وسبعة
اذا رجعتم تلك عشرة كاملة قوله في بيان الاسماء المبنية جواب سوال وهو ان حصر الماتن
فيما ذكر باطل لانه خرج منه من وما الاستفهاميان والمنادى المفرد المعرفة واسماء المعدودة واسم
لا لنفي الجنس فاجاب بقوله في بيان الاسماء المبنية يعني ان الشارح رحمه الله جعل الاسماء المبنية ظروفا
والظروف يقتضي الغير ايضا فلا يثبت الحصر لكن انما لم يذكرها ههنا لانها مذكورة في مواضعها
فلذا لم يذكرها المصنف رح ههنا لكن قول الشارح رح فهذه ثمانية مخالف لما ذكر الزمخشري من انها
سبعة الا انه ذكر الاصوات في اسماء الافعال فلذا قال سبعة فلا مخالفة قوله لان الاصل في الاسماء
الاعراب فيكون البناء خلاف الاصل في الاسماء فلا بد لبنائها من علة لان الاسماء معروض للمعنى المقتضي
وعلامتها الاعراب قوله فان اصل البناء السكون لان البناء للخفة والسكون احق بالخفة قوله المضمر انما قدم المضمر
على البواقي من المبنيات لانه اعرف المعارف او لانه ليس النزاع في بنائه في فرد من افراده بخلاف البواقي لان
بعضها معرب وعلة بنائه هي الاحتياج اي المشابهة بالحرف لكن الحرف يحتاج الى المتعلق في الدلالة على معناه
المضمر فان كان الضمير غائبا يحتاج الى تقدم الذكر وان كان متكلما او مخاطبا يحتاج الى الحضور اي التكلم
والخطاب لكن يرد عليه ان كل الاسماء يحتاج الى التكلم والتلفظ لكن التكلم والتلفظ ملحوظ في مفهوم

له اى مرجعا له قوله المبني من رعاية المرجع ۱۲

المتکلم والمخاطب بخلاف اسماء الظاهرة لانه لیس فی مفهومه اما بدل علی التلفظ **قوله** ما وضع کلمة مما
جماره علی الاسم فلا یرد ان التعریف لا یکون مانعا لانه دخل فیه کاف ذلك لانه وضع لمخاطب مع انه لم
یکن ضمیرا وکذا دخل فیه لام العهد لانه وضع لغائب مع انه لم یکن ضمیرا لا انهما لیسا باسماء بل من الحروف
قیل ان ایا مثلا ضمیر علی القول المختار مع انه لیس موضوعا للمتکلم بل موضوع المکنی عنه مع قطع النظر من
حیث التکلم والخطاب والغیبة وانما یفهم ذلك الحیثیات من لواحقها بان یقال ایای وایاك وایاه اجیب
بان ایا یلزمها تلك اللواحق فهو باعتبار تلك اللواحق موضوع لما ذکره کذا **قال مولانا عبد الغفور**
قوله من حیث انه متکلم **جواب سوال** وهو ان التعریف لا یکون مانعا لانه دخل فیه لفظ
المتکلم والمخاطب **فاجاب** بقوله من حیث اه وههنا **بحث** من وجهین الاول ان لفظ المتکلم والمخاطب
خرج بقوله وضع لانهما غیره وضعین لمتکلم ومخاطب لان الاسماء الظاهرة کلها موضوعة للغائب فلا
حاجة الی اخراجه بالحیثیة والثانی ان الاحتراز عن لفظ المتکلم بالحیثیة مستقیم واما عن لفظ المخاطب
فلا یثبت الاحتراز بهذه الحیثیة اذ لا معنی للمخاطب الا ما یتوجه الیه الخطاب **اجیب عن الاول** بان المراد
من المتکلم مطلق المتکلم بل مراد منه المتکلم الذی جعل علما لمن تکلم فوجد الوضع فیه فلا یخرج بقید
الوضع **وعن الثانی** ان المراد من قوله یتوجه الیه الخطاب ای یتوجه به الخطاب لکن یرد علیه
انه علی هذا لا یثبت الفرق بین حیثیة الشرح وبین قوله وقیل ولا یبعد ان یقال ان قوله
وقیل تفسیر لحیثیة الشارح رح **قوله** ویخرج بهذا القید ای المذکور من حیثیة الشارح وقول
القیل **قوله** کلها موضوعة سواء کانت لفظ المتکلم او المخاطب او غیرهما **قوله** موضوعة للغائب مطلقا
سواء تقدم ذکر الغائب اولا **قوله** ویخرج هذا القید لاسماء الظاهرة قیل المراد من الوضع الوضع علی
سبیل الکنایة یخرج الاسماء الظاهرة بحیث لا حاجة الی قوله تقدم ذکره **اجیب** عنه علی هذا لم یخرج
بعض الاسماء الظاهرة مثل کم وکذا فلا بد من اخراجه **قوله** اراد بالتقدم اللفظی **جواب سوال** وهو انه
ینتقض بمثل ضرب غلامه زید لان الضمیر فی غلامه راجع الی زید وهو مؤخر ولیس بمقدم مع انه محسوب
من التقدم اللفظی عندهم **فاجاب** بقوله اراد بالتقدم **حاصل الجواب** انه لیس المراد ههنا
ان یکون المرجع مقدما بل المراد ان یکون المرجع ملفوظا سواء ذکر مقدما او مؤخرا **قوله** ما یکون بالتقدم
ای ما یکون المرجع ثم یرد علیه لما کان المراد ان یکون المرجع ملفوظا سواء تقدم او تأخر
فعلی هذا المعنی قوله تقدم ذکره **فاجاب** بقوله اما متقدما **فان قیل** تقسیم التقدم
اللفظی الی الحقیقی والتقدیری یدل علی ان التقدیری قسم اللفظی وداخل فیه مع انه
خلاف داب المصرح لانه جعله مقابلا له کما مر فی بیان المعرب والاعراب **اجیب عنه**
اللفظی ههنا مقابل المعنوی والحکمی وثمه ومقابل التقدیری فلا یرد **قوله** مثل ضرب غلامه
زید لان زید فاعل وهو مقدم رتبة ثم کلمة او ههنا لمنع الخلو فلا ینافی التعریف **قوله**
وبالتقدم المعنوی دفع وهم وهو ان المراد بالمعنوی ما یکون تقدیرا مثل ضرب غلامه

زید فعلی هذا لا یتناول مایکون المرجع تضمنیًا والتزامیًا وایضا یلزم استدراک قوله معنی لان التقدیری یفهم من قوله لفظا لانه اعم من الحقیقی والتقدیری فدفع بقوله وبالتقدم المعنوی قوله لا من حیث لفظ اراد بالذکر من حیث اللفظ ان یکون المعنی مقصودا باللفظ باستعماله فیه والا فمعنی اللفظ باعتبار انه مدلول اللفظ مذکور لفظا قوله اما مفهوم من اللفظ دفع وهم و هو ان المراد من تقدم المعنوی ان یکون تضمنا فلا یتناول ما یفهم التزاما فدفع بقوله اما مفهوم من اللفظ یعنی انه اعم من التضمنی والالتزامی قوله بعینه ای معین قوله فان مرجع الضمیر هو العدل وانما لم یرجع الی اعدلوا لانه فعل والمرجع لا یکون من الاسماء وایضا ان اعدلوا جمع وقوله هو مفرد و انما کان العدل مدلولاً تضمنیا لان اعدلوا فعل وهو مرکب من امور ثلثة الحدث والنسبة و الزمان فیکون العدل جزءه قوله فکانه متقدم من حیث المعنی فان قیل الظاهر ان یقال فکانه مقدم من حیث اللفظ لا فی التقدم من حیث المعنی قلنا تقدیره هکذا کان لفظ العدل مقدم من اجل المعنی فقوله من حیث المعنی تعلیل فلا یرد قوله او من سیاق الکلام ای مدلول التزامی قوله واما تقدم الحکمی فانما جاء قال مولانا عصام الدین ان انما للحصر وهذا الحصر باطل لان التقدیم الحکمی ثابت فی نعم رجلاً زید وربه رجلا ولیس هذا ضمیر الشان اقول الحصر بالنسبة الی الدلیل ای ان التقدیم الحکمی ماجاء فی ضمیر الشان لا لقصد تعظیم القصة لکن یرد علیه ان فی الدلیل ذکر انما اخری یفید الحصر فیه حیث قال الشارح لانه انما یجیئ الخ اجیب ان انما الاول لحصر الدلیل واما انما الثانی فلتاکید انما الاول وانما احتاج الی التاکید لان انما الاول وقع فی غیر موضعه لان موضعه موضع الدلیل لانه لحصره ولیس لحصر المدعی فذکره فی المدعی لیس فی موضعه فان قیل ینبغی ان یاتی الشارح بانما فی الدلیل فقط فلا حاجة الی التاکید فما الحاجة الی الطوالة قلنا هذه نکتة بعد الوقوع وهو شائع عندهم قوله فیکون ذلک ابلغ ای ذکرها مبهمة اولا ثم تفسیرها ابلغ من ذکرها اولا علی سبیل التفصیل قوله المعهود بینک وبین مخاطبک والمراد بالتقدم الحکمی ان یعود الضمیر الی ما حضر فی الذهن من الشان والقصة ولم یصرح به لقصد الابهام اولا ثم التفسیر ثانیا وانما کان المرجع مقدما حکما لان تاخیر المرجع فی ضمیر الشان ضروری یکون تفسیرا بعد الابهام والتاخیر الضروری فی حکم المقدم کالفاعل موخر فی الیقین ضرورة لیکون الواحل هادا الطریق للغرض فالفاعل فی حکم المقدم فلا یرد فی التاخیر قوله وکذا الحال فی ضمیر نعم رجلا زید فان فی نعم ضمیر وقوله رجلا تمیز عنه وزید مخصوص بالمدح وکذا رجلا فی قوله ربه رجلا تمیز عن الضمیر فی ربه قوله بالنظر الی ما قبله جواب سوال وهو انه لم لا یدخل الصور المتصل والمنفصل والمرفوع والمنصوب والمجرور فی تقسیم واحد بل جعل فی تقسیمین فاجاب بقوله بالنظر الی ما قبله وانما قال ذلک لان الاستقلال وعدم الاستقلال فی المتصل والمنفصل انما یکون بالنظر الی ما قبله بخلاف المرفوع الخ لانه بالنظر الی الاعراب کما قال الشارح قوله قسمان جواب سوال وهو انه یلزم حمل الاخص علی الاعم وایضا ان الضمیر منحصر فی المتصل والمنفصل فلان

له السابق علی ضمیر و واقع غیر الضمیر ۱۲
له اسم المرفوع والمنصوب والمجرور ۱۲
له ای الضمیر باعتبار الاعراب ۱۲

من اداة الحصر ليفيد الحصر وايضا ان التقسيم على نوعين احدهما تقسيم الكل الى الاجزاء والآخر
تقسيم الكلي الى الجزئيات فسأل السائل هذا التقسيم من اى قبيل فاجاب بقوله قسمان يعني
ان ههنا العطف مقدم على الربط وهو من اداة الحصر ولما اطلق القسم عليه علم انه تقسيم الكلي الى
الجزئيات لان القسم لا يطلق على الجزء قوله فالمنفصل الفاء للتقسيم قوله غير محتاج جواب سوال
وهو ان اطلاق المستقل بنفسه على الضمير المنفصل لا يصح لانه محتاج الى التكلم والخطاب كما مر آنفا
فاجاب بان حاصل المراد بعدم الاحتياج عدم الاحتياج الى كلمة اخرى لانه غير محتاج اصلا قوله قبله
جواب سوال وهو انه تقرر عندهم ان ضمير انت هو ان فقط واللواحق علامات اخرى فيكون
محتاجا الى اللواحق فكيف يكون مستقلا فحاصل الجواب ان المراد بعدم الاحتياج عدم الاحتياج
ماقبله لا الى ما بعده ثم يرد عليه لا نسلم ان الضمير المنفصل غير محتاج الى كلمة اخرى قبله لانه محتاج
الى عامل قبله نحو ضربت اياك لان اياك ضمير منفصل محتاج الى العامل وهو قوله ضربت فاجاب
بقوله ليكون كالجزء يعني ان المنفي قبله ليس كلمة مطلقة بل المنفي هو الكلمة التي يكون الضمير جزء منها
واحتياج اياك الى ضربت للعمل لا للجزئية قوله عند الحجازية لان عند بني تميم لا عمل لكلمة ما
ولا قوله نحو ما ضربت الا اياك فان ضربت عامل في اياك لانه مفعوله وليس مجاورا له للفصل
بقوله الا قوله والمتصل غير مستقل وانما قدم المتصل في الاجمال لانه اصل للاختصار وقدم
المنفصل في التفصيل لان مفهومه وجودي وهو الاستقلال ومفهوم المتصل عدمي وهو عدم
الاستقلال قوله المحتاج الى عامله جواب سوال وهو انه لما كان غير مستقل فينبغي ان يكون حرفا
ولم يكن من الاسماء فاجاب ان المراد بالاحتياج الاحتياج الى العامل بخلاف العامل فانه
محتاج الى الموصول وظهر لك مما ذكر ان المستقل وغير المستقل ههنا في التلفظ وليس الاستقلال وعدمه
في الدلالة قوله اى المرفوع والمنصوب دفع وهم وهو ان المراد من الاولان المتصل والمنفصل فيلزم
الانقسام الى النفس كما ترى قوله كل واحد منهما جواب سوال وهو انه ينبغي ان يقول متصلان و
منفصلان ليطابق المبتدأ فاجاب بقوله كل واحد منهما يعني ان لفظ اولان مأول بكل واحد منهما قوله
قسمان دفع وهم وهو ان يتوهم ان احدهما متصل والآخر منفصل فدفع بقوله قسمان يعني ليس المراد
كما زعمت بل المراد ان كل واحد قسمان قوله لما ثم من الاتصال كما يجيء قوله والثالث قيل الاحسن
ان يقول والثاني لانه جعل المرفوع والمنصوب اولان تغليبا كما قال في بحث التاكيد قلنا هذا من باب التفعل
فيصح ان يقال الثالث كما يقال ثالث قوله لانه لما ثم قيل من الموانع الفصل بالتاكيد اللفظي بين المضاف
والمضاف اليه نحو غلام زيد اجيب عنه سلمنا الفصل بالتاكيد جائز اذا لم يكن المضاف اليه ضميرا واما اذا كان
ضميرا فلا يجوز لان الاتصال ثابت من جهتين احدهما اتصال المضاف بالمضاف اليه والآخر اتصال الضمير المتصل فيكون الاتصال شديدا قوله نوكدا اى
المضمر اشارة الى ان مشار اليه ذلك هو البعيد كما هو وضعه لا الى المرفوع والمنصوب والمجرور بتاويل المذكور قوله النوع
الاول لما كان الاول صفة يقتضي الموصوف فزاد الشارح قوله النوع ثم لما توهم الواهم ان المراد بالاول

الحرف

تعقيم قوله المرفوع الاول ... لنسبة الضمير المرفوع ... صفحہ ۱۳

الاول الاضافی یعنی المنصوب لانه اول بالنسبة الی المجرور فلا فرق بقوله یعنی المرفوع المتصل الخ فالمراد من الاول اول حقیقی قوله ضمیر ضربت اشارة الی ان عبارة المصنف محمولة علی المسامحة فان قیل الاولی ان یقول المصنف الاول ضربت واضرب الی ضربت ویضربن لیکون انواع المرفوع المتصل مستوفات اجیب عنه ان المراد من ضربت صیغة المتکلم المعلوم ماضیا کان او مضارعا وایضاً المقصود ههنا التطبیق لا استیفاء العدد ثم فی الجواب الثانی نظر لانه لا یحتاج الی صیغة المجهول اجیب عنه انما ذکرها لئلا یتوهم ان اختلاف الصیغة یستلزم اختلاف الضمیر قوله للتنبیهین اولهما اشارة الی تقدیر متعلق الی وقوله اولهما بدل من الضمیر المستتر فی التنبیهین الراجع الی لفظ ضربت وضُربت بدل البعض من الکل لانه ابدل کل واحد من اولهما وثانیهما علیحدة ولو قال کلاهما لکان بدل الکل من الکل فان قیل کلمة الی ههنا لمد الحکم لا للاسقاط لعدم تناول صدر الکلام الغایة فینبغی ان لا یدخل الغایة اجیب عنه ان معناه لاول ضربت وضربت ومادون ذلک الی ضربن فیکون للاسقاط فیدخل ما بعدها وقال بعض الشارحین ان کلمة الی ههنا بمعنی مع لکن هذا غیر صحیح لانه لا یدل علی حکم ما بین ضربت وضربن قوله وانما بدأ المتکلم جواب سوال وتقریره انما بدأ المتکلم مع ان الصرفیین بدؤا بالغائب فاجاب بقوله وانما بدأ الخ والصرفیون انما بدؤا بالغائب لتجرده عن اللواحق ولو باعتبار بعض الصیغ اعنی ضرب ثم یراعون اسلوب الترقی نظرا الی التعریف لان الاعرف وهو المتکلم اخروا فیکون الشروع من الادنی الی الاعلی وهو التعریف قوله لان ضمیر المتکلم اعرف المعارف وتحقیقه یأتی فی بحث المعرفة انشاء الله تعالی قوله اجماعا ای اجماع البصریین ای بعض النحویین لا کلهم فان للکوفیین فیه خلاف لانه قال الفراء الکوفی ان الضمیر مجموع انت وقال بعضهم ان الضمیر هو التاء فان قیل اذا کان المرفوع المنفصل هو ان عند البصریین فیکون غیر مستقل لاحتیاجه الی التاء قلنا المراد عدم الاحتیاج الی العامل وهو لا یحتاج الیه اعلم ان ضمیر انا هو ان بدون الالف وانما کتب الالف معه لدفع الالتباس قوله ضربنی ضربنا فالیاء ضمیر منصوب متصل للمتکلم مع الغیر اعلم ان لفظ انا انما یکون ضمیرا متصلا منصوبا لان یکون ضمیرا متصلا مرفوعا ولکن علی تقدیر الاول یکون ما قبله متحرکا مثل ضربنا بفتح الباء وعلی تقدیر الثانی یکون ما قبله ساکنا لئلا یلزم توالی اربع حرکة فیما هو کالکلمة الواحدة بخلاف ضربنا لانه لیس کالجزء قوله بغیر الفعل بل یتصل بالحرف وانما اورد النظیرین لیعلم ان الضمیر لیس یتصل بالفعل والحرف قوله ایای للمتکلم الواحد وایانا للمتکلم مع الغیر قوله والنوع الخامس وهو المجرور المتصل بالاسم والحرف لا بالفعل قوله وکان القیاس اشارة الی الاعتراض وقوله لکنهم وضعوا جوابه یعنی القیاس یقتضی ان یکون ضمیر المتکلم ستة ثلثة للمذکر وثلثة للمؤنث وهکذا القیاس یقتضی ان یکون ضمیر المخاطب ستة لا خمسة وکذا الغائب قوله لکنهم وضعوا للمتکلم لان المشاهدة شاهدة علی الفرق ای المتکلم حاضر فیعلم

له ای معنا قوله الاول ضربت وضربت الی ۱۲

من الحضور انه مذکر او مؤنث او اثنان او جمع فلا حاجة الی الفرق قوله وواحد مشترک وهو انما
وقس علیه الغائب قوله وبقیة الانواع الخمسة ای الباقیة من الانواع فلا یرد ان الباقی اربعة لا
خمسة قوله اثنی عشرة کلمة خمسة للغائب وخمسة للمخاطب واثنان للمتکلم قوله لثمانیة عشرة معنی
لما عرفت من ان کل واحد للتکلم والمخاطب والغائب یدل علی ثلثة معان قوله وبینوا جواب
سوال وهو انه ما السر فی ان للمتکلم لفظین وللمخاطب خمسة وکذا للغائب فاجاب بقوله وبینوا
ای فی کتب التصریف کمراح الارواح قوله واعطوا للغائب حکم المخاطب وانما شبه الغائب بالمخاطب
فی التثنیة ولم یجعل حکما ابتداء کما فی المخاطب لان اشتراک التثنیة فی المخاطب ظاهر واما فی الغائب
ففیه خلاف لزیادة التاء فی المؤنث فلذا شبه بما هو الظاهر قوله فان الضمیر فی ضربا وضربتا الخ
دلیل علی هذا الاشتراک وحاصله ان التاء فی ضربتا داخلة فی ضمیر المؤنث لیکون مغائراً
لالف ضربا فان قیل علی هذا یلزم ان یکون صیغة الفعل الواحد المذکر مشترکا بین الواحد المذکر
وبین الواحد المؤنث لان التاء وضعت لتانیث الفاعل لا لتانیث الفعل اذ الفعل لا یکون مونثا
ولا مذکرا قلنا ولک ان تلزم اشتراک صیغة الفعل بینهما ولا علیک شیء فان قیل عدم شیء
ضمنه لا یرد علیه ان یکون الصیغ اربعة لا خمسة قلنا ان کلامنا فی الضمائر ای الضمائر خمسة ولا
یلزم من جعل الصیغ اربعا جعل الضمائر اربعا بل الضمائر خمسة قوله خاصة والتاء فی خاصة للمبالغة
او للمصدریة منصوب بفعل محذوف ای خص خاصة وانما قید بالمتصل لامتناع استتار المنفصل
فی العامل لانفصاله قوله التی وضعها للاختصار ای المنظور فی هذا الباب الاختصار اما اولا فلان
المعانی المقتضیة للاعراب فی مدلولاتها لئلا یحتاج الی الاعراب واما ثانیا فبقلة الحروف وهی
فی المتصلة ظاهرة واما ثالثا فبعدم الاحتیاج الی قرینة ترفع الالتباس الذی فی الاسماء
الظاهرة فانک اذا قلت زید مثلا التبس علی المخاطب انه زید العالم او الجاهل فیحتاج فی
تعیین المراد الی قرینة واذا قلت انا وانت فهو لم یحتج الی قرینة تزیل الالتباس واذا کان کذلک
فالاصل فی هذا الباب المتصل للمستتر لانه اخصر ثم البارز ثم المنفصل قوله کما یحذف فی
اخر الکلمة الخ هذا بیان نظیر لانه مثال فلا یرد ان المنوی غیر المحذوف فکیف یصح قوله کما
یحذف الخ قوله ویکون فیما ابقی ای یکون فیما ابقی من الکلمة المشهورة دلیل علی ما حذف منها
وهو نقصان الکلمة المشهورة فلا یرد ان کلمة فی زائدة لا فائدة فیه بل یفید الخلل قوله ولکن هذا
الاستتار دفع وهم وهو ان یکون قوله فی الماضی للغائب والغائبة قید اتفاقی فیکون الاستتار
ثابتا فی الباقی مع انه لیس کذلک فدفع بقوله ولکن هذا الاستتار الخ قوله فی الفعل الماضی لما
کان الماضی صفة تقتضی الموصوف فزاد الشارح قوله فی الفعل قوله للواحد المذکر دفع
وهم وهو ان المراد من قوله للغائب جنس الغائب فیتناول المثنی والمجموع مع انه لا استتار
فیه فدفع بقوله الواحد المذکر لان المتکلم

والمخاطب قويان والبارز ايضا قوى فاعطى القوى للقوى والغائب ضعيف بالنسبة اليهما والمستتر
ايضا ضعيف فاعطى الضعيف للضعيف وانما لم يستتر فى مثنى الغائب ومجموعه لئلا يلتبس
بالمفرد قوله اذا لم يكن مسنداً الى الظاهر اشارة الى ان الاستتار جائز غير واجب فلا يرد ان
كلامنا فى بيان المستتر فلا حاجة الى قوله اذا لم يكن مسندا الى الظاهر مثال المسند الى الظاهر
نحو ضرب زيد لكن يرد عليه فليكن زيد بدلا من الضمير فى ضرب اجيب عنه لو كان زيد
بدلا من الضمير يلزم الاضمار قبل الذكر لان الضمير راجع الى زيد وهو بدل ومرتبته موخرة
قوله فان التاء علامة التانيث جواب سوال وهو انا لا نسلم ان الضمير فى ضربت مستتر بل
بارز وهو التاء فاجاب بقوله فان التاء علامة التانيث لان الضمير المرفوع والالم يجتمع مع الفاعل
الظاهر فى نحو ضربت هند فان قيل فليكن هند بدلا عن التاء فمن اين يعلم انها ليست لضمير
قلنا لانها قد يحذف مع الفصل نحو ضرب اليوم هند لانه اذا وجد الفصل يجوز حذف التاء ولو كانت
ضميرا لما حذف او نقول لو كان هند بدلا لزم الاضمار قبل الذكر قوله وفى الفعل المضارع الخ انما زاد
لفظ الفعل لبيان الموصوف لان المضارع من الصفات اى المرفوع المتصل يستتر فى الفعل المضارع
وقوله للمتكلم صفة للمضارع وقوله مطلقا اى زمانا مطلقا او استتارا مطلقا والظاهر ما قال الشارح من
انه بيان المتكلم بقوله سواء كان واحدا او فوق واحد قال مولانا عصام الدين فى حاشية
قوله[1] مثنى او مجموعا مستدرك كانه سهو من قلم الناسخ لان قوله او فوق الواحد يجرى مجراه قال
عبد الرحمن ليس قوله او فوق الواحد فى اكثر النسخ فلا يكون قوله سواء كان واحدا او مثنى او
مجموعا مستدركا غير حسن وحاصل هذا المقام ان قوله سواء كان واحدا او مثنى او مجموعا لشارح
الهندى فغير الشارح الى قوله سواء كان واحداً او فوق واحد لانه اخصر قوله اذا لم يكونا مسندين
الى الظاهر انما لم يقل فى المتكلم والمخاطب اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر لانهما لا يكونان مسندين
الى الاسم الظاهر فلا يقال اضرب انا ونضرب نحن وكذا فى المخاطب قوله وفى الصفة مطلقا ذكرها
من الصفة باعتبار تاويل الصفة بالوصف ولهذا قال سواء كان ولم يقل كانت وقال مفردا
لا مفردة وبعبارة اخرى وهو ان التانيث اذا كان فى لفظه ومعناه مذكر يصح ارجاع ضمير المذكر
اليه كعلامة قوله وليست الالف جواب سوال وهو انا لا نسلم ان الضمير مستتر فى الصفة مطلقا لان
فى المثنى والجمع بارز وهو الالف والواو وليست الالف قوله الا ان يتغير عاملها جواب سوال
وهو انا لا نسلم عدم تغير الضمير لان العامل اذا كان معنويا يقال هو زيد واذا دخل عليه كان صار
يقال كان زيد وهو ليس الا تغير فاجاب بقوله الا ان التغير لعاملها مثل انه لان اصله هو وكان القياس
ان يحذف الواو لانها متطرفة قبلها ضمة لكن الاعلال تقتضى ان يكون الكلمة ثلاثية
وهو غير ثلاثية فلما اتصل به العامل اعنى ان صارت ثلاثية فحينئذٍ حذفت الواو ثم يرد

[1] الذى ذكر فى بعض النسخ بعد قوله سواء كان واحدا ١٢ م

عليه ان ههنا ايضا تغير العامل حيث يقال جاءني ضاربان ورأيت ضاربين فاجاب بقوله و
العامل الخ حاصله ان في قوله جاءني ضاربان الخ امور ثلثة احدها جاء و الثاني ضاربان
والثالث ضمير مستتر في ضاربان فقوله جاء فعل وقوله ضاربان فاعل له ثم قوله ضاربان اسم
فاعل مشابه بالفعل يقتضي الفاعل وهو الضمير المستتر فيه راجع الى موصوف ضاربان تقديره
جاءني رجلان ضاربان قوله فلو كانت ضمائر لكان قيل ينبغي ان يقال ولو كانتا ضميرين
لان الواو والالف اثنين وايضا ينبغي ان يقال لو تغيرت بصيغة الماضي وذلك لان جزاء كلمة
لو يكون ماضيا كقوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا اجيب عن الاول ان الجمعية باعتبار
الافراد والمواد وعن الثاني ان صيغة للمضارع سهو من الكاتب كما قال عصام الدين قوله حرفا التثنية
والجمع وفي بعض النسخ حروف التثنية والجمع لكن يرد عليه ان حمل الحروف على الالف والواو لا
يصح لان وم حمل المفرد على الاثنين اجيب عنه ان الالف والواو بتاويل كل واحد فيصح الحمل لكن
يرد عليه ان كل واحد من الالف والواو ليس حرف التثنية والجمع بل احدهما حرف التثنية و
الاخر حرف الجمع اجيب عنه اصل الاعتراض ان لفظ الحروف مقدم مع الجمع تقديره حرف التثنية
وحرف الجمع والعطف مقدم على الربط فيصح الحمل قوله اي لا يجوز لما كان السوغ جاء
بمعان كثيرة لانه بمعنى الصلاحية وبمعنى السهل في الغصة والضلجاء بمعنى الجواز فلو قع الابهام و
لتعيين ما هو المراد قال الشارح اي لا يجوز بعبارة اخرى وهو فيه اشارة الى تفسير غير المشهور
بالمشهور وانما لم يتعرض الى المجرور لانه لا يكون الا متصلا قوله لاجل شئ جواب سوال و
هو انه يلزم استثناء الدليل من الحكم لان قوله ولا يسوغ للمنفصل حكم من الاحكام وقوله لتعذر
المتصل دليله وذا لا يجوز وايضا ان المستثنى منه لا يكون الا من الاسماء و قوله لا يسوغ من
الافعال فاجاب بقوله اي لاجل شئ فيكون استثناء الدليل من الدليل وايضا يكون
المستثنى منه من الاسماء فيكون المستثنى مفرغا وايضا فيما قال الشارح اشارة الى الرد على الشارح
الهندي حيث قال ان اللام ههنا يحتمل ان يكون للاجل ويحتمل ان يكون للوقت فرد الشارح رح
عليه انه للاجل فقط لان كون اللام للاجل حقيقة وكونها للوقت مجاز ولو كان اللام للوقت
يكون تقديره هكذا ولا يسوغ المنفصل في وقت من الاوقات الا في وقت تعذر المتصل
قوله انما يكون باخر العامل لان الضمير المتصل كالجزء الاخير من عامله فان لم يكن فيه
عامل بل كان محذوفا ومحله وفقا فكيف يكون كالجزء الاخير قوله الواقع بين لمتعلق الظرف قال مولانا
عصام الدين لا حاجة الى هذا التقدير لانه يجوز ان يكون العامل فيه قوله بالفصل لانه مصدر وهو يشبه
الفعل فيعمل عمل الفعل اجيب عنه سلمنا ان المصدر يعمل عمل الفعل لكن هذا اذا لم يكن المصدر معرفا
باللام وان عرف باللام فعمله يكون ضعيفا كما قال المصنف رح في بحث المصدر واعماله باللام قليل
واجاب جمال الدين عن هذا الاعتراض انما قدر متعلق الجار وان صح تعلقه بالفصل رعاية

قوله الحقه والرجوع الى الاصل والاعتبار فيه في الحقيقة فيجوز (١٢)

المجرور الى المعنى ولان اقد مسموعًا اقول وبالله التوفيق ان قوله لغرض صفة لقوله الفصل والجار والمجرور انما يكون صفة لشئ باعتبار المتعلق قوله لغرض انما قيد الفصل بقوله لغرض لانه لا يجوز الانفصال بالفصل الذى لا فائدة فيه فانه لا يجوز ضرب زيدا اياك اذ لا غرض منه لان قوله ضرب زيد بمعناه فان قيل لما ان الفصل لا يكون الا لغرض كذلك التقديم والحذف لا يكون الا لغرض فلا وجه للتخصيص لان التقديم يفيد الاهتمام وهو غرض من الاغراض ايضا وان قلت تقديم المفعول لا يتعين للاهتمام لانه قد يكون لاتساع الكلام قلت التقديم ليس الا للاهتمام وقد يقارن معه معنى آخر كالاتساع مثلا اجيب عنه ان قوله لغرض متعلق بالفصل والتقديم معا واما الحذف فقد اكتفى فيه بما سبق كما هو دأب الشارح فى كثير من المواضع قوله لا يحصل الا به احتراز عن نحو ضرب زيد انا فان الغرض هو الاهتمام بشان المفعول لكن هذا الغرض لا يتوقف حصوله بتقديم المفعول على الفعل قوله اى عامله اشارة الى ان اللام بدل من المضاف اليه قوله للعمول جواب سوال وهو ان الجملة اذا وقعت حالا لابد من عائد فيها فلم يوجد فاجاب بقوله المعمول له وان قلت العائد موجود وهو الواو قلت الاكتفاء بالواو بدون الضمير فى الجملة الاسمية اذا وقعت حالا ضعيف فاجاب ان العائد مقدر قوله بخلاف المنصوب انما لم يتعرض لضمير المجرور فانه يتصل ايضا بالحرف نحو لى لنا لانه اكتفى فيه بما سبق[1] قوله صفة جرة مفعول لم يسم فاعله لقوله مسندا وانما لم يقل مسندة مع تاء التانيث ما اسند اليه وهو الصفة لان ترك التانيث يجوز عند الفصل والمراد بالجريان ان يكون نعتا او حالا او صلة او خبرا فان قيل هذه الضابطة ما الحاجة اليه لانه داخل فى صورة الفصل بغرض لان ههنا انفصال الضمير لغرض هو الالتباس قلنا هذا الانفصال يكون فيما لا لبس فيه ايضا كما ذكره المص فلا يكون الفصل لغرض قوله بخلاف ما اذا قيل ضاربه جواب سوال وهو ان ذلك الالتباس موجود فى صورة الفصل ايضا قوله فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر لان الظاهر اتصال الضمير فالانفصال خلاف الظاهر فيعلم منه ان لزيد مرجعا ايضا خلاف الظاهر قوله يعلم ان موجود ما هو فان قيل ان كلمة لما بمعنى اذا للشرط فيكون مدخوله هو الماضى من الشرط والجزاء كذا قال علامة التفتازانى فى المطول لكن نقل عن سيبويه ان لما بمعنى لو ولولا يختص جزائه بالماضى نحو لو اكرمت زيدا يكرمك قوله والا لتحاجة اليه اى وان لم يكن مرجعه خلاف الظاهر لا حاجة الى المنفصل الذى هو ايضا خلاف الظاهر وانما قال ان مرجعه خلاف الظاهر لان المتبادر ان يكون المرجع هو عمرو كما ذكره قوله واذا وقع الالتباس جواب سوال ظاهر قوله ما لا التباس فيه نحو هند زيد ضاربته هى فانه لو قيل هند زيد ضاربته بدون الانفصال لا التباس فيه قوله كما هو الظاهر يكون اشمل فان كلمة ما عامة يشمل ذوى العقول وغيره ...

[1] فيما قيل ان الضمير المجرور لا يكون الا متصلا ١٢ م [2] فاجاب بقوله بخلاف الخ ١٢ م

لما هو مذهب بعض اهل اللغة بخلاف كلمة من فانها مخصوصة بذوى العقول لاكن لما كان الاصل
بذوى العقول فاقتصر بها فان قيل ان التخصيص بالصفة غير صحيح لان الضمير لو كان مسندا
اليه للفعل الذى جرى على غير من هو له ايضا يلزم الانفصال نحو زيد عمرو يضربه هو كما يلزم
الانفصال فى الصفة نحو زيد عمرو ضاربه هو فينبغى ان يتعرض المصرح الى الفعل ايضا قلنا فرق بينهما
فان فى الصفة حملا لا التباس فيه على ما فيه التباس بخلاف الفعل لانه لا يحمل فيه صورة عدم
الالتباس على ما فيه التباس فيقال هند زيد تضربه بدون انفصال الضمير وذلك لان الفعل
ثقيل والمنفصل ايضا ثقيل فلا يليق زيادة الثقيل مع الثقيل من غير ضرورة الالتباس بخلاف
الاسم لانه خفيف وزيادة الثقيل مع الخفيف جائز قوله مثل اياك ضربت لما فرغ من تعداد
الاسباب الموجبة لتعذر الاتصال اورد امثلتها على الترتيب قوله وهو التخصيص اى تخصيص
الضرب فى المتكلم ثم الفصل اعم من ان يكون حقيقة او حكما مثال الاول ما مر ومثال الثانى
نحو انما ضربك انا فانه فى قوة ما ضربك الا انا لان انما بمعنى ما والا قوله ضاربة هى بتحريك التاء
لان تاء التانيث فى الاسم متحركة اعلم ان تركيب هذا المثال هذا فهند مبتدأ وزيد
مبتدأ ثانى وضاربة خبر المبتدأ الثانى والخبر مع المبتدأ الثانى خبر لمبتدأ الاول فان قيل
كيف يصح ان يكون ضاربة خبر عن زيد مع ان الخبر اذا كان مشتقا لابد من المطابقة مع المبتدأ
فى التذكير والتانيث وههنا لم يوجد قلنا لا يكفى فى اشتراط المطابقة كون الخبر من المشتقات
فقط بل لابد ان يكون فى الخبر ضمير مستتر يعود الى المبتدأ وههنا ليس كذلك قوله وانما يعم
ذلك اشارة الى الاعتراض على المصرح قوله ذلك اى صفة جرت على غير من هى له قوله
لغرض التاكيد لان الفصل للغرض على نوعين احدهما ان يكون بين العامل والضمير فاصلة
كالمثال المذكور المنفصل لغرض سواء كان لغرض التاكيد او البدل او العطف والمراد ههنا الاول
قوله ولكنه تاكيد لازم جواب سوال يرد على المعترض وهو انه يكفى فى المثال احتمال فهذا المثال
وان احتمل التاكيد فكذا يحتمل ان يكون فاعلا فليكن هذا المثال بلحاظ الفاعلية فلا يرد
الاعتراض قوله بدليل نحن الزيدون ضاربوهم نحن فان نحن الثانى تاكيد لنحن المستتر
فى ضاربوهم ....وقوله هم مفعول فكذلك هى تاكيد للضمير المستتر فى ضاربة والدليل على انه
تاكيد لا فاعل انه لو كان فاعلا لا حاجة الى ايراد صيغة الجمع فى الجمع فى ضاربوهم لان الفعل انما
اسند الى اسم الظاهر وحد الفعل ابدا وههنا لم يكن الفعل واحدا قوله وروى عن الزمخشرى
اشارة الى الجواب عن الاعتراض المذكور وحاصله ان التاكيد انما كان لانها لو كانت الجمعية فى

ضاربوهم للدماء وكسر للانه لقيل منابهم بدون الواو ولعلى هذا صح جعله فاعلا اقول فى الجواب بفضل الله تعالى ان قياس هى على نحن مع الفارق لان
فى نحن وجه المانع عن فاعلية وهو ان الفعل اذا اسند الى الظاهر وحد الفعل ابدا بخلاف هى لانه لا مانع فيه منه والمراد من الاسم الظاهر ما لا يكون
ضميرا متصلا فالمنفصل فى حكم الظاهر ۱۲ اللهم اغفر لى

فلا یرد ان نحن لیس اسما ظاهرا بل من الضمائر قوله الزمخشری الزمخشر بلدة من بلاد خوارزم ویقال هو جار الله ای جار بیت الله ای جار عبادة بیت الله بتقدیر مضافین فان قیل لا بعد فی ان یکون نحن فاعلا مع کون ضاربوهم بصیغة الجمع لان الالف والواو علامة التثنیة والجمع ولیسا بضمیرین کما سبق قلنا ولو کان الالف والواو علامتین لهما فایضا لا حاجة الی ایراد نحن بعد صیغة الجمع لوجود استتار قوله واختار التمثیل جواب سوال ظاهر قوله واذا اجتمع الضمیران ای اذا اراد اجتماع الضمیرین قوله ولیس الخ ای والحال انه لیس احدهما مرفوعا ای لم یکن شیئ منهما مرفوعا اعلم ان ترکیبه هکذا قوله اذا اجتمع شرط اول وقوله فان کان لشرط ثانی وقوله فلك الخیار جزاء شرط ثانی ثم شرط ثانی مع الجزاء جزاء الشرط اول وهو قوله واذا اجتمع قوله اصل ای لا لفظا ولا معنا فیجب اتصاله لان وضعه للاختصار وکماله فی الاتصال قوله علی تقدیر اجتماعهما اشارة الی ان قوله فان کان لیس شرطا ابتدائیا بل من متعلقات شرط الاول قوله ای لاحد الضمیرین اشارة الی بیان المرجع قوله من الآخر بیان المفضل علیه بقوله اعرف لانه صیغة اسم تفضیل قوله نحو اعطیتکها ایاه ای اعطی زید هندا عمرا واعطی زید دراهم عمرا قوله من غیر مرجح فیما هو کالکلمة الواحدة بخلاف ما اذا ورد الثانی منفصلا فان قیل عدم الترجیح ممنوع لوجود الترجیح لان فی المفعول الاول من باب اعطیت معنی الفاعلیة فانه آخذ والثانی ماخوذ قلنا ان فاعلیة الاول بالنظر الی المعنی دون اللفظ فالترجیح انما یکون باللفظ دون المعنی لان وجوب الانفصال باعتبار اتساع فی اللفظ وفیه نظر لان الترجیح بالمعنی معتبر الا تری انه قال المص رح فی مفعول ما لم یسم فاعله ان المفعول الاول من باب اعطیت اولی من الثانی لان فیه معنی الفاعلیة لانه آخذ والثانی ماخوذ فتامل فیه قوله وقد تقدم ای احد الضمیرین فان قیل ان فی ارجاعه الی احد دون الاعرب مع قربه مناقشة کما قال مولانا عصام الدین قلنا ان احد مسند الیه واعرف مسند فیکون الاول اصلا والارجاع الی الاصل اولی قوله لیعد بالمتکلم فلو کان الضمیر الثانی متصلا لا یعد لیطعن فیه لانه تاخیر الاعرف فیما هو کالکلمة الواحدة بخلاف ما اذا کان منفصلا قوله ولا یلحقه فی اول الوهلة بایراده خلاف الاصل فیه اشارة الی دلیل ثانی ثم یرد علیه ان عند ایراده منفصلا ایضا یلحق علیه الطعن فی تاخیر الاعرف فاجاب بقوله فی اول الوهلة یعنی اذا کان متصلا یلحقه طعن فی اول الوهلة واما عند الانفصال ایضا یلحق علیه الطعن لکنه بعد تعمق النظر بالتامل فیه قوله نحو اعطیتهوك لان للمفعول الاول بمنزلة الفاعل قوله ای الاختیار لما کان الخیار یطلق علی المعنی الکثیرة لانه یطلق علی الجوزة وایضا یطلق علی ما یقابل البطیخ وایضا یطلق علی خیار الشرط فی البیع وایضا یطلق علی الاختیار فلرفع الایهام وتعیین ما هو المراد قال الشارح رح ای الاختیار فان قیل ینبغی ان یکون الاتصال اولی لما مر ان وضع الضمائر للاختصار قلنا ان ثبوت الخیار لوجود الوجهین قوله بما هو متصل ای الاتصال لفظا قوله بما ینفصله وهو المعنی والمستتر راجع الی ما والبارز الی الضمیر الثانی قوله

وانكان متصلا اى من حيث اللفظ قوله وتحو ضربيك انما اورد مثالين ليعلم ان الضميرين يجوز ان يكونا منصوبين وان يكون احدهما منصوبا والآخر مجرورا قوله نحو ضربي اياك وفي بعض نسخ المتن واعطيتك اياه وضربي اياك كما هو الظاهر قوله اى خبر كان واخواتها اشار به الى ان المراد بباب كان افعال الناقصة لا الباب الصرفي من الماضي والمضارع وغيرهما مثل كان يكون كونا قوله اذا كان ضميرا انما قال ذلك لانه اذا كان ظاهرا يجب الانفصال لا محالة قوله كان زيد قائما وكنت اياه وايراد قوله كان زيد قائما لحصول المرجع لقوله اياه والا لا غرض فيه قوله لانه كان في الاصل الخ فان قيل ان انفصال خبر المبتدأ باعتبار ان عامله معنوي وقد انتفى لوجود الناسخ فكيف يصح القاء اثره قلنا هو معدوم صورة ثابت معنى والناسخ عكس ذلك لان الناسخ في الحقيقة قيد للخبر فان قولك كان زيد قائما في معنى زيد قائم في الزمان الماضي قوله شبيه بالمفعول في وقوعهما في الموضع الثالث وقيل في وقوعهما بعد المرفوع وقيل يشبه به في النصب قوله واجب الاتصال كما مر بقوله اذا اجتمع الضميران وليس احدهما مرفوعا فلو كان احدهما مرفوعا يجب اتصال الثاني قوله من رعاية المشابهة وانما لم يقل الاولى من رعاية العارض لان في قوله من رعاية المشابهة اشارة الى الوجهين لان العارض يعلم من قوله الاصل ووجه العروض يعلم من قوله المشابهة قوله في الاستعمال دفع وهم وهو ان المراد بالاكثر في المذاهب مع انه لا تعدد في المذاهب ههنا فدفع بقوله في الاستعمال يعني ان المراد بالاكثر في الاستعمال قوله انفصال الضمير بعد لولا فيه اشارة الى الاعتراض على المصنف رح وحاصله ان مبنى المتن على الاختصار فينبغي ان يقول والاكثر انفصال الضمير بعد لولا لانه اخصر مما قال المصنف رح وان لم يكن طويلا حقيقة لكنه طويل حكما وتقديرا لان قوله الى آخرها يقتضي البيان فيكون طويلا باعتبار البيان اجيب عنه ان ما قال المصنف وان كان طويلا من حيث الظاهر لكنه اخصر مما قال الشارح من حيث الواقع لان قول الشارح من قبيل المثل طويل من المثال فقط فالمصنف اقتصر المسافة في قوله مبتدأ محذوف الخبر فيكون الضمير مبتدأ فيكون العامل معنويا والضمير منفصلا قالوا ان ما بعد لولا مبتدأ وهو معمول عامل مقدر او عامله لولا فعلى الاول ينفصل الضمير لان العامل معنويا وكذلك على الثاني لما مر ان العامل اذا كان حرفا يتعذر الاتصال فيكون منفصلا قوله وكان الاولى فيه اشارة الى الاعتراض على المصنف رح قوله لكن غير الاسلوب لم اختار الى الجواب قال مولانا عصام الدين لما غير الاسلوب فالاولى ان يغيره الى اسلوب الصرفيين بان يقدم الغائب ثم المخاطب وانما غيره بهذا الوجه اشارة الى ان ما ذهب اليه الصرفيين ايضا ليس بضروري وانما اختار المخاطب لانه متوسط في التعريف وخير الامور اوسطها فلا يرد ان الفرار من اسلوب النحويين والصرفيين لا يختص بتقديم المخاطب والغائب لانه يحصل بتقديم المؤنث الغائبة ايضا قوله عسيت الى آخرها انما لم يقل لولا انت وعسيت الى آخرهما بغاية واحدة كما في قوله لولاك وعساك لاتحاد الضميرين في الاتصال ولقوله انما لم يقل بغاية واحدة لئلا يتوهم انهما يستعملان

معا ولا ینفکان فلما دفع هذا الوهم ههنا فلا الجمع فی لولاک وعساک لان وهم عدم الانفکاک
زال بما سبق قوله وجد فی بعض النسخ اشارة الی فائدة قوله والاکثر فیکون بین لولا انت و
وعست وبین لولاک وعساک فرق بین لان الضمیر فی لولا انت مرفوع منفصل وفی عسیت
مرفوع متصل وفی لولاک مجرور متصل وفی عساک منصوب متصل قوله لان الکاف یعنی لولا ضمیر
مجرور لان لولا فی حکم حرف الجر لانها یقع موقع حرف الجر لانها الانتفاء الثانی لوجود الاول مثل لولا
زید لهلک عمرو ای عدم هلاک عمرو لوجود زید فوقع لولا موقع لام الجارة قوله موقع المرفوع لانه
مبتدأ کما سبق قوله ما انا کانت اصله کذلک لکن عدل عنه احترازا عن التکرار اللفظی قوله وقع
المجرور لانه مجرور بالکاف قوله فی هذا المقام حرف جر ای مقام اتصال الضمیر لان الضمیر مجرور
لجعل لولا جارة فی الضمیر خاصة علی ان لولا مع الضمیر شان لیس مع المظهر کما ان للدن مع
النون شان لیس له مع غیرها کما یاتی فی الظروف فی بحث لدن ان شاء الله تعالی فان قیل
ان الجار اذا لم یکن زائدا لابد له من متعلق وهو غیر ظاهر قلنا ان متعلقه یکون جواب
لولا اذ معنی لولاک هلکت انتفی هلاکی بوجودک قوله واقع موقعه ای موقع نفسه قوله و
سیبویه فی نفسه الاولی قول سیبویه لان فی کلامه قلة التغیر وهو فی لولا فقط واما فی قول
الاخفش کثرة التغیر وهو فی اثنی عشر صیغة وهی الضمائر کذا قال مولانا عبد الغفور وقال مولانا
عصام الدین الاولی قول الاخفش لان فی کلامه تغیر عند الحاجة لان الحاجة عند التلفظ بالضمیر
واما عند التلفظ بلولا فلا حاجة الی تغیر قوله لتقاربهما فی المعنی لانهما للرجاء والطمع قوله ونون
الوقایة وانما خص النون لان الاصل فی الزیادة حروف العلة لکن الالف لا یقبل الکسر وهو علی الواو
والیاء ثقیل والهمزة ثقیل بنفسها فاختاروا النون لقربها الیها فی اللین قوله ای یاء المتکلم جواب سوال
وهو انه ینتقض برمی ودعی فاجاب بقوله ای یاء المتکلم قوله اذا لحقته اشارة الی تدلیس المراد
من قوله مع الیاء المعیة فی التصور بل فی التلفظ وایضا اشارة الی دفع توهم ان الضمیر فی لازمة
راجع الی النون وهو لا یصح لان اللزوم لا یسند الا الی الصلات وما کان مقدرا المتکلم والنون
لیس کذلک فدفع بقوله اذا لحقته یعنی ان اسناد اللزوم الی لحوق النون لا الی نفس النون قوله التی
هی اخت الجر جواب سوال وهو انه لما کانت الکسرة مختصة بالاسم ینبغی ان لا توجد فی الفعل مع
انها موجودة فیه مثل علم ویضرب فاجاب بقوله التی هی اخت الجر وهی الکسرة فی الاخر لان الجر لا
یکون الا فی اخر الاسم لکن المراد الکسرة التی هی غیر عارضة کالکسرة لالتقاء الساکنین مثل لم یکن
الذین کفروا ومثل قل الحق وذلک لانهم لما منعوا الجر من الفعل وکانت الکسرة اصل علامات الجر
والفتح فی غیر المنصرف والیاء فی التثنیة والجمع فرعان کرهوا ان یوجد فیه ما یکون فی بعض الاحوال
علامة الجر مبالغة فی تبعیده من الجر فان قیل نون الوقایة حرف فکما یصان الفعل عن اخت الجر
کذلک یصان الحرف عن اخت الجر المختص بالاسم قلنا لا نسلم لان خاصة الشیء ما یوجد فیه ولا یوجد فی غیره

له [illegible] ورد اعرض بالرسب لعن الوقایة الرزق [illegible]

قلنا کسرة نون الوقاية ليست باخت الجر بعدم كونها في اخر الكلمة لكونها على حرف واخر انما
يكون لما له الاول قوله وفي المضارع وانما اعاد العامل لئلا يتوهم انه يستعمل فيهما نون واحد وانما
زاد الغدير قوله وكذلك اشارة الى انه من قبيل عطف المشبه على المشبه به لان الماضي اصل
في الامتناع عن اخت الجر لان المضارع مشابه بالاسم قوله لكن لا مطلقا دفع وهم وهو ان
قوله عريا قيد اتفاقي لا تعلق لما سبق به فدفع انه احترازي قوله عريا بالياء المشددة على وزن
فعيل فان نون التثنية والجمع المذكر والواحدة المخاطبة نون الاعراب بخلاف جمع المؤنث فانها
ضمير كالواو في الجمع المذكر قوله عن نون الاعراب سواء كان معه نون الضمير ونونا التاكيد
اولا وانما جاز قيام نون الاعراب مقام نون الوقاية دون نونا التاكيد لان نون الاعراب كنون
الوقاية في ان لا معنى لها قوله اي عن نون هي الاعراب اشارة الى دفع وهم وهو ان اضافة النون
الى الوقاية من قبيل اضافة السبب الى المسبب فكذا اضافة النون الى الاعراب من قبيل اضافة
السبب الى المسبب الى اضافة لامية فدفع بقوله اي من نون هي الاعراب يعني ان الاضافة بيانية
لان بينهما عموم وخصوص من وجه فان قيل كيف يصح دخول نون الوقاية في اعطاني مع عدم الكسر
فيه قلنا دخولها فيه لاطراد الباب او لكون الكسرة مقدرة فيه كما في عصاي قوله بخلاف كسرة
تضربين جواب دخل ظاهر حاصل الجواب ان هذه الكسرة ليست في الاخر لان ياء المخاطبة فاعل
فصار كالجزء من الفعل فيكون في وسط الكلمة حكما بخلاف ياء المتكلم لانه مفعول قوله وبخلاف
كسرة لم يكن الذين دفع دخل ظاهر وحاصل الجواب انها عارضية لدفع التقاء الساكنين فان قيل
ان الكسرة في الماضي ايضا بعارض ياء المتكلم فتكون عارضية قلنا فرق بين الكسرتين لان الكسرة
في لم قل الحق ولم يكن الذين عروضها من الكسرة التي في اخر الماضي بسبب ياء المتكلم لانها
في اخر الماضي حصل بانضمام شيء متصل وهو ياء المتكلم بخلاف الكسرة فيهما فانها بانضمام امر مستقل
غير متصل قوله وانت مع النون قوله انت خطاب للمخاطب غير معين وهو المسمى بالخطاب العام قوله انت
مبتدأ ومخير خبره واللام في النون للعهد اي نون الاعرابية كما قال الشارح وقوله صفة النون قوله
الكائنة فيه بيان لمتعلق قوله فيه قوله للمحافظة على الحركات البنائية فان قيل ان اخر التثنية في المضارع
مكسورة سواء كان مع ياء الضمير او لا فالمحافظة مفقودة قلنا هذا محمول على التغلب اي تغليب
الاكثر على الاقل قوله عن اجتماع النونات المراد من الجمع ما فوق الواحد فلا يرد لدن لانه ليس
فيه اجتماع النونات بل اجتماع النونين او ان الجمع محمول على التغليب اي تغليب الاكثر على الاقل او ان
اجتماع النونات في لدن حكما احدها نون نفس لدن والثاني نون الوقاية والثالث لام لدن
لانه في حكم النون كما في لعل واما اجتماع النونات في المضارع فعند لحوق نون الثقيلة قوله ولو عكما
جواب سوال ظاهر قوله وحملا على اخواتها جواب سوال ظاهر قوله ويختار في ليت فان قيل هذا
هذا يناقض مع قوله مخير لانه يفيد التساوي قلنا المراد من التساوي جواز الوجهين او ان هذا محمول

الاستغناء عن قوله مخير قوله لحوق نون الوقاية جواب سوال وهو ان الضمير في يختار راجع الى النون لانه هو المذكور وهذا لا يصح لان اسناد الاختيار لا يكون الا الى الاحداث ومقدور المتكلم والنون ليس كذلك فاجاب بقوله لحوق النون وهو من الاحداث قوله من بين اخوات ان دفع وهم ان نفتش ليت وليست بالسين واحد عند طوالة مركز الباء فتوهم ان العبارة بالسين فدفع بقوله من بين اخوات ان لا من بين الافعال الناقصة قوله لعدم المانع في ذاتها اذ يلزم اجتماع النونات ولا ثقل التضعيف كما في لعل قوله والحمل الخ جواب سوال ظاهر قوله خلاف الاصل لان الاصل وكل شئ ان يستقل بنفسه لكن الحمل مانع من اللزوم قوله وفي من وعن وقد وقط فيقال مني وعني وقدني وقطني وهما بمعنى كفاني قوله وهما بمعنى اي فهما ههنا اسمين وليس المراد من قد قد الحرفي قوله على السكون اللازم وفي توصيف السكون باللازم احتراز من لدن لان سكونه غير لازم لانه يجوز فيه لدن بكسر النون كما يأتي في بحث الظروف قوله الذي هو الاصل في البناء جواب سوال وهو انه ينبغي ان يختار نون الوقاية في ان واخواتها ايضا للمحافظة على الفتح اللازم فيهما فاجاب بقوله الذي هو الاصل في البناء فمحافظته امر مقصودي قوله مع قلة الحروف جواب سوال وهو ان المضارع مع نون الخفيفة سكونه لازم ايضا مثل لَتُبْلَوُنَّ فينبغي ان يختار لحوق نون الوقاية فيه فاجاب بقوله مع قلة الحروف ههنا بخلاف المضارع وانما جاز ترك النون في هذه الالفاظ اما في من وعن فلاجتماع النونين واما في قد وقط فلكونهما اسمين ويجوز اتصال الياء بالاسم من غير نون الوقاية نحو غلامي قوله في الاختيار دفع وهم وهو ان المراد بالعكس العكس من حيث المعنى وهو خلاف المقصود وخروج عن البحث فدفع بقوله في الاختيار قوله وكثرة الحروف جواب سوال وهو ان ثقل التضعيف موجود في انّ وانّ ايضا فينبغي ان يختار فيهما الترك ايضا فاجاب بقوله وكثرة الحروف واعلم ان الترك كما كان مختارا في لعل كذلك مختار في كانّ ولكنّ لكن المصنف لم يذكرهما اكتفاء بلعل لانه لما اختير الترك في لعل مع تضعيف النونات فيه حكما فاولى ان يختير فيهما اذ التضعيف فيهما حقيقة فلا يرد ان فيهما ايضا اختيار الترك فلم لم يذكرهما المصنف قوله ويتوسط الظاهر ان يقول ويقع بين المبتدأ والخبر لان قوله يتوسط بمعنى بين فاحدهما كافي او يقول يتوسط بدون لفظ بين قلنا ان ايراد بين بعد يتوسط بناء على تجريد معنى التوسط من معنى بين فيكون بمعنى يقع فقط او نقول ان ذكر بين للتاكيد وانما يحتاج الى التاكيد لان الاصل ان لا يقع بين المبتدأ والخبر فاصل فلو وقع فاحتيج الى التاكيد قوله قبل العوامل المراد من العوامل اللفظية لا المعنوي لوجوده فيهما قوله وبعدها فان قيل فعلى هذا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز لان اطلاق المبتدأ بعد العوامل مجازي باعتبار ما كان قلنا المراد من المبتدأ والخبر عموم المجاز بان يكون المراد من المبتدأ مسند اليه والمراد من الخبر المسند او نقول ان الجمع بينهما انما ممتنع اذا لم يوجد التصريح بالحقيقة والمجاز واما اذا وجد التصريح بهما فلا يمتنع الجمع بينهما كما يقال لا تنكح ما نكح ابوك عقدا ولا وطيا فانه اريد بقوله ما نكح الحقيقة بقرينة قوله

وطيا والمجاز بقرينة قوله عقدا ومنه قوله تعالى وان كانوا اخوة رجالا ونساء حيث اريد بالاخوة الاخوة والاخوات جميعا بقرينة قوله رجالا ونساء فكذا ههنا اريد بالمبتدأ الحقيقة بقرينة قوله قبل العوامل والمجاز بقرينة قوله وبعدها او نقول لا اشكال نما يتوجه اذا كان الظرف اعنى قوله قبل العوامل وبعدها صفة المبتدأ والخبر اذا كان متعلقا بقوله يتوسط فلا يتوجه كما ان الظرف فى قولك رأيت هذا الشاب فى شبابه وصباه متعلق بقوله رأيت وليس بصفة للشاب فعلى هذا يكون المبتدأ والخبر على الحقيقة او نقول المشهور ان المصنف مالكى وعند امام مالك الجمع بين الحقيقة والمجاز غير ممتنع قوله كنت انت الرقيب فالتاء مبتدأ وقوله الرقيب خبره وانت فاضل ولكن عامل قوله صيغة المرفوع واختير صيغة المرفوع لتناسب طرفيه اعنى المبتدأ والخبر وانما اورد منفصلا لتعذر الاتصال قوله لكان الاختلاف فى كونه ضميرا انه عند الخليل حرف قوله مطابق للمبتدأ لانه عبارة عنه قوله افرادا وتثنية جواب سوال وهو ان الضمير اعرف المعارف فالمبتدأ اذا كان علما فكيف يكون الضمير مطابقا له لانه اعرف منه فاجاب بقوله افرادا وتثنية الخ يعنى ان المطابقة فى الامور التى هى غير التعريف قوله وغيبة فلا يجوز كنت هو القائم قوله وذلك التوسط اشارة الى ان قوله ليفصل متعلق بقوله يتوسط لا بقوله ويسمى لان الاسماء غير معلول بالعلة فيكون علة لقوله يتوسط قوله اى كون الخبر فان قيل لما كان الضمير فى كونه راجع الى الخبر الا يعم قوله خبرا لانه يفيد التكرار قلنا الضمير فى كونه راجع الى الخبر لكن المراد من الخبر ما بعده تقديره بين كونه اى كون ما بعده قوله ثم انتعم فادخل جواب سوال ظاهر قوله عند اختلاف الاعراب مثلا ان زيدا قائم فيمتنع ان يكون القائم صفة زيد لوجوب المطابقة بين الصفة والموصوف فى الاعراب قوله او غير ذلك مثل كون الخبر ضميرا لانه قد سبق ان الضمير لا يقع موصوفا ولا صفة قوله ان يكون الخبر معرفة فان قيل كون المبتدأ معرفة ايضا شرط فلم لم يذكره المصنف قلنا العلم بكون المبتدأ معرفة حاصل من الشرط المذكور لان الخبر لا يكون معرفة الا اذا كان المبتدأ معرفة لان المبتدأ لو لم يكن معرفة بل نكرة مخصصة والخبر معرفة لم يجز لانه اذا اجتمع فى الكلام المعرفة والنكرة فيجب الحكم بالمعرفة انه مبتدأ وبالنكرة انه خبره فان قيل المبتدأ والخبر اذا كانا نكرتين ايضا يحتاج الى الفصل لدفع الالتباس مثل لعبد مؤمن خير من مشرك وما احد خير منك قلنا القياس يقتضى ذلك الا انه لم يثبت الا بين المعرفتين كذا قال جمال الدين جنابى فان قيل ينبغى ان يقاس النكرتين على المعرفتين كما يقاس البعض على البعض فى كثير من المواضع قلنا نعم لكن القياس انما يصح اذا كان الاصل معقولا واذا كان الاصل على خلاف القياس يقتصر على المورد ومنها كذلك لان الفصل بين المبتدأ والخبر قبيح قوله او افعل من كذا قوله كان اعبارة عن المفضل عليه اما ظهرا بالاضافة فلا خلاف المعرفة قوله لامتناع اللام فان قيل انما امتنع دخول اللام على المعرفة فكيف نعم طاب الزيدان والزيدون قلنا العلم اذا جعل تثنية او جمعا صار نكرة فيصح دخول اللام عليهما قوله داخل جواب سوال ظاهر اجيب عنه بوجه آخر بان

من ايراد المثال الذي يلزم مثالهما بطريق الاولى لانه اذا كان الفصل بعد دخول العوامل لازما مع كون اعراب الخبر مغائر الاعراب المبتدأ فايراده قبل دخوله مع كون اعرابهما مطابقين اولى قوله من الاعراب جواب سوال وهو انا لا نعلم انه لا موضع له لان موضعه التوسط بين المبتدأ والخبر فاجاب بقوله من الاعراب اى فى الاعراب فان قيل انه ليس لاسم من الاسماء موضع من الاعراب قلنا العبارة محمولة على القلب اى ولا موضع للاعراب منه اى فيه قوله على صيغة الضمير لانه لو جعل اسما يلزم خلو الاسم عن الاعراب لفظا ومحلا والغاء الاسم عن الاعراب بعيد وليس بسهل قوله لا يقتضى فيه كالفاعلية والمفعولية والاضافة والكوفيون يجعلون له من الاعراب ويقولون هو تاكيد لما قبله فان الضمير المرفوع تؤكد به المنصوب والمجرور نحو ضربتك انت ومررت بك انت لكن قولهم غير صحيح لان المضمر لا يؤكد المظهر فلا يقال جاءنى زيد هو على ان الضمير تاكيد لزيد وبعض النحاة يقولون حكمه فى الاعراب حكم ما بعده لانه يقع مع ما بعده كشئ واحد وهو اضعف من قول الكوفية لانه لم نر اسما تبع ما بعده فى الاعراب قوله اى يستعمله فقوله يجعله بمعنى يستعمله لا بمعنى يحكم لان العرب لا يعرف المبتدأ والخبر قوله وما بعده كلمة ما موصولة قوله فقوله خبره اشارة الى بيان اعرابهم قوله على انه خبر من الموصول مع الصلة قوله والجملة اى الجملة المتلبسة بالواو والضمير وهى المبتدأ والخبر حال من المفعول الاول من مفعولى يجعل قوله ومنصوب عطفا فقوله وما بعده عطف على المفعول الاول من مفعولى يجعل وقوله خبره عطف على المفعول الثانى بعاطف واحد لكن العامل واحد فيكون جائزا قوله برفع ما بعده فى محل يستحق النصب فبالضرورة يكون ضمير الفصل مبتدأ وما بعده خبره والمجموع فى محل النصب بان لا ينصب ما بعده فى باب كان وباب علمت وبه الحجازية قوله وفى الرفع متعين بالخبرية عن المبتدأ لان جواز النصب كان لاجل العطف فلما عدم آلة العطف فلم يبق احتمال النصب والجملة حال لكن على ضعف لوجود الضمير فقط قوله ويتقدم قبل الجملة انما يقدم هذا الضمير للتعظيم وانما سمى بضمير الشان والقصة لانه عائد الى ما هو المعهود فى الذهن من الشان والقصة وقيل انما سمى به لان هذا الضمير لا يجوز دخوله الا فى كلام لشان عظيم فلا يقال هو زيد قائم الا اذا كان قيام زيد امر عظيم وانما وجب تفسير هذا الضمير بالجملة لانه عائد الى الشان والقصة كذا قال صاحب الغاية قوله وايراد لفظ قبل جواب سوال ظاهر وهذا الجواب عن الشارح الهندى قوله ولا يبعد الخ هذا جواب آخر من الشارح وانما قال ولا يبعد مع انه يستعمل فى الضعف هضما للنفس قوله وذلك بحسب المفهوم اعم فان قيل الكلام فى بيان فائدة تلفظ قبل وهذا انما يتصور لو لم يكن للتخصيص طريق آخر وليس كذلك فان ما يقع متقدما اعم من ان يتقدم الجملة او المفرد فينبغى ان يقال ويتقدم الجملة فلا يتعين لفظ قبل للايراد اجيب عنه ان قوله يقع متقدما له فردان احدهما قبل الجملة والآخر لا قبل الجملة فلما كان قوله قبل الجملة مركبا من المضاف والمضاف اليه يكون فردا واحدا من الفردين فلذا قبل الجملة وان حصل المقصود بالجملة فقط او نقول المراد من قوله ويتقدم لبعض معناه لان معناه ويقع متقدما فيحمل على التجريد

قوله من غير سبق مرجع لا دخل لهذا القول في الجواب لكن ذكر الشارح الفائدة التي هي يأتي فيما بعد
بقوله وعلى هذا لو لم يحمل التقدم على ما ذكرنا الخ قوله اى قبل هذا الجنس فائدة هذا القيد ايضا يأتي
فيما بعد بقوله اى بهذه الحقيقة من الجنس المذكور قوله من الكلام بيان الجنس قوله ضمير غائب
هذا صفة ضمير قوله رعاية للمطابقة لان لفظ الشان مذكر فلا بد ان يكون الضمير ايضا مذكرا لفظا
قوله لان الضمير راجع اى لان تسميته باعتبار رجوع الضمير الى الشان كما قال صاحب الغاية
قوله ويحسن والمراد من الحسن هو الحسن في ضمن الوجوب فلا يرد انه ينبغي ان يقال يجب موضع
يحسن فالحاصل انه ان كان العمدة في الجملة مذكرا ذكر الضمير نحو هو زيد قائم وان كان العمدة فيها
مؤنثا انث الضمير نحو هي الكلمة لفظ قوله اى كهذه الحصة جواب سوال وهو ان الشئ اذا ذكر اولا
ثم يذكر بالضمير والجملة مذكورة سابقا فينبغي ان يقال بها موضع قوله بالجملة فاجاب بقوله اى هذه
الحصة من الجنس يعني ان المراد من هذه الجملة غير ما يراد من الجملة المتقدمة لانها اعم من الخبرية
والانشائية وهذه الجملة مختصة بالخبرية قوله بهذه الحصة الاشارة بهذه الى الخبرية التي يفهم
من قوله ... يفسر لان التفسير لا يكون الا بالخبرية قوله والظاهر ان قوله ليس اشارة الى
الرد على بعض الشارحين من ان قوله يسمى ضمير الشان صفة لقوله ضمير غائب لانه اذا كان صفة
تدخل في القاعدة مع انه ليس كذلك لانه لا دخل لبيان التسمية في هذا الحكم المبين بقوله وتقدم
قبل الجملة فيكون جملة معترضة دخلت بين الموصوف الذي هو قوله ضمير غائب وبين الصفة
التي هي قوله يفسر الجملة بعده قوله فانه لا دخل للتسمية الخ لانه لا دخل للتسمية في القواعد قوله ولا
يلزم عطف على قوله فانه لا دخل اما لزوم الاستدراك فلانه اذا كان قوله يسمى ضمير الشان وصفا
لقوله ضمير غائب ولم يكن جملة معترضة وبيانا للواقع بل كان داخلا في القاعدة يلزم الاستدراك
لانه يفيد ح فائدة قوله يفسر بالجملة بعده فان قيل ان اللازم من ما ذكر ليس الا كون الجملة بعده
ولا يلزم منه كونها مفسرة فقوله يفسر بعده لبيان كونها مفسرة له فلا يلزم الاستدراك ح قلنا ان اللام
في الجملة في قوله قبل الجملة عوض عن المضاف اليه اى جملة التفسير فح يلزم الاستدراك فان قيل
اذا لم يكن قوله يسمى ضمير الشان داخلا فيما ايضا يلزم الاستدراك لما مر ان الجملة المفسرة لازم بعده
قلنا التسمية بعد الدخول في القاعدة يوجب الجملة بعده والا فلا فان قيل قوله بعده مستدرك بقوله
قبل الجملة قلنا ذكره للتاكيد لما مر ان تقديم الضمير على المرجع غير معهود قوله يلزم استدراك قوله يفسر
بالجملة بعده او يخرج به ما يخرج بقوله يفسر بالجملة بعده قوله فعلى هذا لو لم يحمل فيه اشارة الى بيان فائدة
قول الشارح سابقا ان غير سبق للمرجع اى على تقدير عدم قوله يسمى ضمير الشان في القاعدة لو لم
يحمل التقدم على ما ذكرنا من قوله من غير سبق المرجع انتقض القاعدة بقولنا الشان الخ وعلى تقدير
دخوله في القاعدة وان لم يحمل التقدم على ما ذكره لا ينتقض بقولنا الشان هو زيد قائم لانه لا يسمى
بضمير الشان قوله فانه باعتبار رجوعه فيه دخل وهو ان الضمير المذكور لا يحتاج الى التفسير لعدم الابهام في قوله

هو زيد ثم بوجود المرجع وهو الشان وتقرير الجواب ان فيه ابهام مع كونه راجعا الى الشان فيرتفع الابهام بالكلية بقوله للاخبار قائم قال مولانا عصام الدين ان كلام الشارح انما لا يصح اذا كان التركيب المذكور من العرب فلم يكن مصنوعا بل هو المصنوع لعدم الاحتياج اليه لانه يحصل المقصود بقولهم الشان هو قيام زيد يعني جاز ان يكون هذا التركيب من العرب لاذلك فح لا يصدق عليه انه مفسر بالجملة بعده لعدم الجملة بعده ح اقول ان قيام زيد اذا كان صادقا على الشان كقوله زيد قائم ايضا صادقا عليه لانه لازم مساوى له فصدق احدهما مستلزم لصدق الاخر فاذا كان احدهما من العرب كان الاخر ولو سلم انه مصنوع لكن التركيب المصنوع غير معتبر اذا لم يكن مطابقا لمسائل علم العربية قوله واذا كان متصلا يكون دفع وهم وهو ان قوله مستتر يجرى فى المنفصل ايضا فدفع بقوله انه متعلق بالمتصل فقط قال مولانا عصام الدين الاولى ان يراد قوله مستترا لو بارزا ابين قوله متصلا ومنفصلا لئلا يتوهم انهما قيدان للمنفصل ايض اقول هذا الوهم غير صحيح لانه قد مر ان المرفوع المتصل خاصة يستتر فلا يذهب الوهم الى انه متعلق بالمنفصل ايضا قوله فان كان عامله معنويا اوحرفا والضمير مرفوعا وانما لم يذكرا لكل اكتفاء بما سبق قوله عن اللفظ باضماره اى با بقائه فى النسبة وفيه اشارة الى ان المراد من الحذف هو التقدير قوله لا نسيا منسيا اى لا يراد من الحذف النسيان بالكلية اى من اللفظ والنية جميعا اعلم ان النسيان عبارة عن ارادة النسيان والمنسى عبارة عن النسيان بالفعل قوله اى جائز مع ضعف اشارة الى انه ليس المراد من الضعف الممتنع قوله فانه لا يجوز اصلا اى سواء كان فى النية فقط اوفى النية واللفظ جميعا ومعناه لا بطريق الضعف او غيره لكونه عمدة فان قيل هذا منقوض بالمبتدا قلنا ان حذف العمدة غير جائز اذا لم يكن قرينة وههنا كذلك لان الخبر كلام مستعمل قوله على صورة الفضلات انما قال على صورة الفضلات لانه فى الاصل مبتدأ فيكون عمدة فان قيل ان مجرد كونه على صورة الفضلات لا تقتضى الحذف بل لابد له من القرينة قلنا جاز ان يقول قد يقوم القرينة على الحذف وعلى خصوصية المحذوف اما على الحذف فلدخ الجزئين فى نحو قوله صلى الله عليه وسلم اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون الذين حبسوا البقرة عن الحلب ليجمع اللبن فى ضرعها ليرى المشترى فيظن انه كثيرة لبنها فيشتريها والحال انها قليل اللبن فذلك غرور واما على خصوصية المحذوف فلان حذف اسم حروف المشبهة بالفعل اذا لم يكن ضمير الشان لا يجوز فان قيل لما وجد القرينة ينبغى ان لا يكون حذفه ضعيفا وايضا لما وجد القرينة لا يصح قول الشارح بلا دليل عليه قلنا تلك القرينة لا يتعين المراد لجواز ان يكون الجملة الواقعة بعدها واقعة موقع المنهى وهو اسم لان وخبرها محذوف والتقدير ان هذه الصفة مثلا الواقع قوله لان الخبر كلام مستقل جواب سوال وهو ان الدليل موجود وهو الخبر فاجاب بما ذكر فانقيل ان استقلال الجزلانيا فى ثبوت القرينة كما فى قوله ان من يدخل الكنيسة آه والقرينة فيه ان نواسخ المبتداء لا تدخل على كلم الجازات قلنا لا نسلم ان كلمة ان ههنا من نواسخ للمبتدا

التقصة

لم لایجوز ان یکون من حروف الایجاب مثل نعم وبلی وانّ وجیرِ فانّ الحمل علیہ بعید لان استعمالہ ان فی الایجاب نادر لایذھب الذھن الیہ لان استعمالہ فی الحروف المثبت شائع اجیب عنہ لیس المراد انتفاء مطلق القرینۃ بل المنفی قرینۃ قویۃ فالحمل قرینۃ قویۃ فالحمل علی الایجاب مثل بلی ونعم وان کان بعیدا لاکن اثبت الضعف فی القرینۃ فلایکون قویۃ وایضا فلیکن امتناع دخول النواسخ علی کلم المجازات فی السعۃ دون الشعر فلایکون قرینۃ علی حذف الضمیر فی الشعر قولہ ان من یدخل الکنیسۃ اعلم ان اللام فی یدخل فی الاصل ساکنۃ بدخول من للمجازاۃ لکنہا حرکت بالکسرۃ لالتقاء الساکنین وقولہ یلق بفتح الیاء والقاف فی الاصل ولکنہا حذفت بکلم المجازاۃ لانہ جواب الشرط قولہ جآذرای ولد بقرۃ الوحش وظباء ای اھوبہ یعنی دخول الکنیسۃ حرام لانہ لیس فیہا شیئ الا نساء اعینھن مثل اعین ولد البقرۃ الوحش فی الخلقۃ ومثل الظباء فی السواد فلو دخل شخص فی الکنیسۃ لیس فیہا الا الملاقات بالنساء المذکورۃ قولہ الامع ان تقدیر ان حذفہ منصوبا ضعیف مع کل العامل الامع ان اہ اما القول بوجود ھذا الضمیر فلانہ عامل علی ما عرف فقلنا بوجود ھذا الضمیر لتکون ان عاملۃ فیہ واما امتناع التلفظ فلکونہ ملغات عن العمل بالتخفیف قولہ بینۃ الاضمار الی ان المراد من ھذا الحذف ھو الحذف المذکور سابقا لان المعرفۃ اذا اعیدت معرفۃ اذا اعیدت معرفۃ کانت الثانیۃ عین الاولی قولہ مع کونہ منصوبا دفع وھم ظاھر قولہ کقولہ تعالی واخر دعواہم یعنی اذا دخل المومنون فی الجنۃ یکون اخر دعواہم بعد الطعام ان الحمد للہ برفع الحمد ولو لم یکن عمل ان فی ضمیر الشان لکان الحمد منصوبا بیکون اسم ان فان الحمد فی الاصل انہ الحمد ثم حذف ضمیر الشان ثم کسرا لنون لالتقاء الساکنین باللام قولہ وذلک ای لزوم حذف ضمیر الشان فی ان المفتوحۃ المخففۃ من المثقلۃ وفیہ اشارۃ الی وجہ اللزوم قولہ اقوی شبہا بالفعل لانہا تشابہ الفعل من حیث اشتراکہا فی ثلثۃ احرف وحیث فتح حرف الاول والثانی معا بخلاف المکسورۃ فانہا تشابہ الفعل فی الثلاثیۃ فقط قال مولانا عصام الدین لا یکون بالفتح اقوی شبہا من المکسورۃ لان المفتوحۃ مشابہۃ بمدّ وردّ والمکسورۃ مشابہۃ بصیغۃ الامر مثل فِرّ اجیب عنہ ان المفتوحۃ مشابہۃ بالماضی وھو اصل الافعال فان قیل ان الامر الحاضر ایضا اصل لا فعال لان الماضی کما لایمسہ الاعراب کذالک الامر المخاطب لایمسہ فلایشتبہ الاسم کلاھما بخلاف المضارع قلنا الماضی لایمسہ الاعراب اصلاً ای فی وقت من الاوقات بخلاف امر المخاطب لانہ قد یکون معربا اذا استعمل باللام نحو وبذلک فلتفرحوا قولہ اجد الی الیق فیہ وحکموا جواب سوال وھو انہ مع ذلک یلزم زیادۃ المکسور علی المفتوحۃ عملاً لان المکسورۃ یعمل فی الشان الملفوظ بخلاف ان المفتوحۃ فانہا تعمل فی المقدر والاول اولی فاجاب بقولہ وحکموا یعنی ان عمل المفتوح دائم ولازم فی المقدر بخلاف المکسور لان عملہ ینفک عن الملفوظ والدائم مرتبۃ من المراتب قولہ ای اسماء الاشارۃ المحذوفۃ دفع وھم وھو ان المراد من الاسماء

(بقیہ ص ۵۱۴، حاشیہ ۸)

الاشارۃ ھٰھنا غیر اسماء ...... الاشارۃ المذکورۃ فی الاجمال فعلی ھذا یلزم المخالفۃ بین الاجمال والتفصیل فاجاب بما حاصلہ انہا عین ما ذکر فی الاجمال فلا یلزم المخالفۃ بین الاجمال والتفصیل قولہ بحسب الاصطلاح جواب سوال وھو انہ یلزم اخذ المحدود فی الحد لان معرفۃ الاشارۃ یتوقف علی المشار الیہ وھو یتوقف علی الاشارۃ لاشتقاقہ منہ حاصل الجواب المراد من الاولی اشارۃ من حیث الاصطلاح والاشارۃ التی ھی مشتق منہا بمعنی اللغوی و ھو الرجوع والمیل الی الشئ سواء کان ذھنًا او خارجا وسواء کان بالتلفظ او بتحریک العین او بتحریک عضو اٰخر واما المعنی ... الاصطلاحی للاشارۃ وھو ما دل علیہ کلمات معینۃ وھی ذا و ذان الخ مقارنۃ مع الاشارۃ الحسیۃ او الصفۃ قولہ ای اسماء ای انما فسر بالاسماء دون الاسم مع ان التعریف لا یکون بالجمع ... لیطابق المعرف ویصح الحمل لان الاسم لا یحمل علی الاسماء قولہ وضع لکل واحد الخ دفع وھم وھو ان یتوھم ان الجمع موضوع بوضع واحد قولہ ای لمعنی مشار الیہ انما قدر المعنی لبیان للموصوف لقولہ مشار الیہ لانہ صفۃ وانما قدرہ للموصوف بالمعنی ولم یجعل باللفظ مع انہ ایضا یکون موصوفا لانہ علی تقدیر اللفظ لم یستقم للمعنی لان قولہ ھذا الرجل فہمہ الشارۃ الی معنی الرجل لا الی لفظ الرجل قولہ اشارۃ حسیۃ جواب سوال وھو ان ارید بقولہ لمشار الیہ الاشارۃ الاصطلاحی لزم اخذ المحدود فی الحد وان ارید اشارۃ لغویۃ لا یکون التعریف مانعا حیث یدخل فیہ ضمیر الغائب فاجاب بقولہ اشارۃ حسیۃ یعنی المراد المعنی اللغوی لکن مقید بقیدہ اشارۃ حسیۃ فلا یدخل فیہ ضمیر الغائب لان اشارتہ ذھنیۃ لا حسیۃ وایضا لما کان المراد المعنی اللغوی لا یلزم اخذ المحدود فی الحد ای التعریف بما یساویہ قولہ والاعضاء جواب سوال وھو ان الجوارح جمع جارحۃ وھو ما یعمل بہ الجراح فیشمل الیدین واللسان والرجلین ولا یتناول الاعضاء الاخر فاجاب بقولہ والاعضاء فیکون عطف التفسیر فیتناول الکل قولہ لان الاشارۃ عند الاطلاق جواب سوال وھو انہ یلزم التقدیر فی التعریف وذا لا یجوز لان التعریف للمعرفۃ والتقدیر یخل للمعرفۃ حاصل الجواب ان التقدیر فی التعریف انما لا یجوز اذا لم یکن متبادرا و ھذا متبادر لانہ حقیقۃ فی الاشارۃ الحسیۃ قولہ وامثالہ ای کل ما اشیر بہ الی الغائب کالالف واللام قولہ ومثل ذلکم جواب سوال وھو ان التعریف لا یکون جامعا حیث لا یکون صادقا علی نحو قولہ تعالی ذلکم اللہ لان اللہ تع غیر محسوس فاجاب بقولہ ومثل ذلکم اللہ محمول علی التجوز ای علی الغرض بالحمل ای فرضا محسوس فیکون ذکر المحسوس والمراد منہ فرض المحسوس ای ھو محسوس تقدیرا وفرضا وذلک لان المحسوس لما کانت معلومۃ بکمال الانکشاف کذلک اللہ تع بالادلۃ الظاھرۃ نازل منزلۃ المحسوس المشاھد لما سبق من ان المشابہۃ موجبۃ للبناء قولہ حال کونہا الی اٰخر الحاشیۃ جواب لما اوردہ صاحب الغایۃ حیث قال لا یستقیم جعل قولہ ذا خبرا عن قولہ ھی اذ لم یعطف علی ذا غیرہ من اسماء الاشارۃ لان قولہ وللمثنی مقدم علی ان بل عطف الجملۃ علی الجملۃ یعنی ان ذا مبتدأ

وقوله للمذكر خبره وكذا قوله وللمثناه ذان فان ذان مبتدأ وقوله للمثناه خبره فيكون جملتين احدهما...
عطف على الاخرى فتكون الجملة الاولى خبرا عن هي وحملها لا يجوز لذا وحمل الاخص على الاعم لان
العطف غير مقدم على الربط لانه يكون في عطف المفرد على المفرد فاجاب بقوله حال كونها يعني انما
ههنا عطف المفرد على المفرد والعطف مقدم على الربط فيصح الحمل على هي وانما كان عطف المفرد
على المفرد لان قوله للمذكر ليس خبرا عن قوله ذا بل هو حال منه وكذا قوله للمثناه ليس خبرا عن ذان
واجاب بعض الشارحين ان خبره محذوف اي هي خمسة وقوله ذا خبر لمبتدأ محذوف اي الاول
ذا الى آخره قوله والعامل في الحال جواب سوال وهو انه اذا كان حالا فلا بد ان يكون من فاعل
او مفعول وقوله ذا ليس بفاعل ولا مفعول بل خبر مبتدأ وهو هي وايضا لا بد من العامل وتقرير
الجواب ان ذا مفعول الفعل الذي يفهم من نسبة الخبر الى المبتدأ وهو ينسب اي ينسب ذا الى اسم
الاشارة حال كونه للمذكر قوله المفهوم من نسبة الخبر والمعنى ان اسماء الاشارة ينسب اليها...
مجموع ما ذكر حال كون ذا منه للمذكر على هذا القياس فلا يرد ما قال مولانا عصام الدين فيه
نظر وهو ان ذا ليس خبرا بل الخبر هو المجموع فليس ذا فاعل النسبة حتى يصح جعله ذو الحال بل الفاعل
هو المجموع من حيث المجموع قوله قدم ليكون جواب سوال وهو انه لما كان قوله وللمثناه حالا ينبغي
ان يؤخر عن ذي الحال لان الحال تابع كما اخر الحال الاولى اعني قوله للمذكر فاجاب بقوله قدم
وجاز تقديم الحال ههنا لوقوعها جارا ومجرورا قوله مقيدا لكل واحد الخ اشارة الى بيان الواقع قوله
الرفع والنصب والجر وهذه الثلاث يكون بالحركات الثلث اما التقدير فبتقدير احدى
احدهما الرفع اما النصب فبتقدير اعني واما الجر فلانها بيان الاحوال فيكون باعرابها وهو الجر
قوله على احد الوجوه يعني ان التمثيل بهذه الآية انما يستقيم على احد الوجوه اعلم ان فيه ثلثة
وجوه قيل كلمة ان بمعنى نعم اي هو من حروف الايجاب لانهم قالوا حروف الايجاب نعم وبلى و
اجل واي وان كما يأتي في بحث الحروف ان شاء الله تعالى وقيل ضمير الشان ههنا محذوف و
قيل انها من حروف المشبهة بالفعل وقوله هذان اسمها ولساحران خبرها فالاستدلال بالآية
بالوجه الثالث اعلم انهم اختلفوا في ذا فقال ابن يعيش يمكن ان يكون كلمة ثنائية كهو وهي ومن وما
فلا يحتاج الى بيان اصله وقيل اصله ذوي بالواوين والتنوين فحذف الواو الثانية اعتباطا اي
من غير علة وقلبت الواو الاولى بالالف لتحركها وانفتاح ما قبلها وبني لمشابهة الحرف في الاحتياج
فذهب التنوين للبناء فصار ذا وفيه نظر لانه لو كان اصله ذوي فوجب ان يكون تثنيته ذووان
كعصوان دون ذان اجيب انه لم يكن تثنية ذووان فرقا بين الاسم المتمكن وغيره وذلك لان
المثنى في غير المتمكن صيغة مرتجلة غير مبنية على الواحد فلم يعد الى اصله وقيل اصله ذيي
باليائين على هذا القياس قوله وللمونث بالقلب ذا تاء قوله ذي بقلب الالف ذا ياء قوله ان بناءهما و
ارجاع ضمير المونث لشبههما بالحروف وهي مونثة سماعية قوله قيل هي الاصل جملة مستانفة وقعت في جواب سوال

السائل وهو ان لغات المؤنث فی الاسماء الاشارة کثیرة فایها اصل فاجاب بما حاصله انه مختلف فیه قوله ولی وته بالجمع بین القلبین ای قلب ذا بالتاء وقلب الالف بالیاء لان الیاء قد یکون علامة التانیث نحو تضربین فی الواحدة المخاطبة قوله بقلب الالف والیاء هاء ای الالف من تاء والیاء من ذی وانما انقلب الالف والیاء هاء لان الهاء قد یکون مبدلة من تاء التانیث کما فی الوقف نحو یوم القیامة قوله لوصل الیاء بها جمعا بین العوضین اذ الیاء حاصلة من الاشباع قوله ولا یثنی من لغاته جواب سوال وهو ما للمصنف رح انه اتی بتثنیة تا ولم یات بتثنیة ذی مع انها ایضا من الفاظ المؤنث فاجاب بقوله ولا یثنی الخ ولا یراد من المثنی التثنیة المتعارف وهو ما یبنی من الواحد لان المعرفة لا یثنی الا اذا نکر ولا ینکر اسم الاشارة لانها معارف مطلقا بل المراد منه انه لا یورد علی صیغة التثنیة الا تا قوله لوجود علة البناء جواب سوال وهو انه من این علم ان وقوعها علی صورة المعرب اتفاقی ولیس بمعرب حقیقة فاجاب بقوله لوجود علة البناء وهی المشابهة بالحرف قوله ای ممدودا ومقصورا جواب سوال وهو ان مدا وقصرا حالان من الاء ولا یصح الحمل فاجاب بقوله ای ممدودا ومقصورا قوله تکتب بالیاء لان الفه مجهول الاصل واذا کان الفه مجهولا فتکتب بالیاء لان الیایات کثیرة من الواوات والضابط لوجود الکلمة فی کلامهم بان یکون فی اوله ضمة وفی آخره واو فتکتب بالیاء بان یقال اولی واذا کان بالمد تکتب بالالف بان یقال اُولاء لان امتناع الواو انما کان فی الاخر اذا کان فی اوله ضم وههنا انه یکون الواو فی الاخر بل فی الوسط ولابد ان یکتب الواو بعد الهمزة لئلا یلتبس بالی الخالیة قوله یعنی یدخل علی اوائلها جواب سوال وهو ان اللحوق عبارة عن الذکر فی الاخر والحال ان الها للتنبیه تکون فی الاول وحاصل الجواب ان ذکر اللحوق فی الاول واریدمنه الدخول من قبیل ذکر الاخص وارادة الاعم ثم لما کان الدخول مشترکا بین الاول والاخر فارفع الابهام وتعیین ما هو المراد قال علی اوائلها ثم یرد علیه لما کان المراد من اللحوق الدخول فلم یذکر الدخول مع انه خال عن الخلل فاجاب بقوله علی سبیل اللحوق یعنی ان ذکرها التنبیه مع اسم الاشارة لیس من جهة انها جزء اسم الاشارة بل زائدة فاطلق اللحوق علیها لانه یقتضی الاصل اولا ثم یرد علیه ان اللحوق عبارة عن الذکر فی الاخر لما مر انفا فیکون معنا قوله علی سبیل الذکر فی الاخر فیرد علیه ما یرد اولا فاجاب بقوله والعروض یعنی لیس المراد من اللحوق هو الذکر فی الاخر بل المراد منه انه علی سبیل العروض لان ذا معروض لها والتنبیه وهی عارضة قوله بعد اعتبار اصالتها هذا للمقابلة قوله والعروض قوله حرف التنبیه لان الاشارة یلائمه التنبیه للمخاطب قوله وهی کلمة ها احتراز عن غیره من حروف التنبیه قوله فهو لیس فی الحقیقة دفع وهم وهو ان یتوهم انها جزء من اسماء الاشارة فلا حاجة الی اللحوق فدفع بقوله فهو لیس فی الحقیقة قوله ها زیدا قائم فیکون ها فیه للتنبیه علی نسبة القیام الی زید قوله ای باواخر اسماء دفع وهم وهو ان اللحوق لما کان بمعنی الدخول فی الاول ...

توهم ان معنے قوله يتصل ايضا كذلك فدفع بقوله اى بأوأخواته الخ قوله حرف الخطاب هو الكاف
دفع وهم وهو ان المراد من حرف الخطاب كلمة الخطاب من قبيل ذكر الاخص وارادة الاعم
فعلى هذا اينما ولي انت ايضا مع انه لايتصل باسماء الاشارة فدفع بقوله وهو الكاف قوله
وانما جعلت هذه الكاف الخ جواب سوال وهو انه من اين علم ان هذه الكاف حرف ولم يكن اسما
فاجاب بقوله وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعه لتغير التركيب لانه اذا
قلت ذالك ليس بين ذا ولك تركيب توصيفي او اسنادي الخ فان قيل ان ضمير افعل ولا تفعل
مما يمتنع وقوع الظاهر موقعه مع انه من الاسماء قلنا الكلام فيما كان من مقولة الحروف والمنوي
ليس كذلك فان قيل ان المنوى وان لم يكن ملفوظا حقيقة لكنه ملفوظ حكما لجريان احكام اللفظ عليه
اجيب عن اصل الاعتراض بان امتناع وقوع الظاهر موقعها يقتضى الحرفية لو لم يكن فيه دليل
اخر على الاسمية وهو الاسناد اليه قوله مثل ضربتك وبك اى ضربتك ومررت بك فان
الكاف فيهما اسم فيصح وقوع الظاهر موقعه فيقال ضربت زيدا ومررت بزيد بخلاف الكاف في
ذلك قوله اى حروف الخطاب جواب سوال وهو ان ضمير هي راجع الى حروف الخطاب والحال
ان لفظ الحروف مذكر بخلاف ما صدق هو عليه فانه مونث فلا يثبت المطابقة فاجاب بقوله
اى حروف الخطاب وحاصل الجواب ان المراد من الحرف حروف لان اللام فى الخطاب للاستغراق
واجاب البعض بان تانيث الضمير باعتبار الخبر والبعض بان تانيث الضمير باعتبار الارجاع الى
اسماء الاشارة وانما لم يختر الشارح هذين الجوابين لاظهار الجواب الثالث فى هذا الموضع قوله
خمسة وهى ك لما كم كن وانما قال خمسة ولم يقل خمس مع ان المميز مونث وهو حروف الخطاب
لان الحروف جمع حرف والحرف مونث سماعى لان الحرف قد يونث وقد يذكر كما قال مولانا عبد الغفور
اللاري اقول بفضل الله تعالى ان الحروف جمع حرف ولفظ حرف مذكر وانما التانيث فيما صدق هو
عليه مثل من والى وفى وعن يعنى ان التانيث السماعى انما هو فيما صدق عليه لفظ الحروف لا فى لفظ
الحروف فلا يرد الاعتراض قوله تقتضى الستة الاول للمفرد المذكر والثانى للمفرد المونث والثالث
لتثنية المذكر والرابع لتثنية المونث والخامس لجمع المذكر والسادس لجمع المونث قوله مضروبة
بيان لمتعلق الجار والمجرور وانما لم يجعل من الافعال العامة بل من الافعال الخاصة اشارة الى
ان كلمة فى للضرب دون الظرف قوله لاشتراك جمعهما وهو اولا ومدا وقصرا قوله الى ستة
وفى بعض النسخ الى ستة لان مراده بالافراد التى يصح الحاق الكاف بها وهى ستة لان ذى
لا يلحق به الكاف كما ستعلم قوله اى الحاصل جواب سوال وهو انه فات المطابقة بين
الراجع والمرجع لان الضمير فى يكون مذكر راجع الى خمسة وايضا الراجع مفرد والمرجع متعدد
فاجاب بقوله اى الحاصل وهو مذكر مفرد قوله الى ذالكن كلمة الى اسقاطية ومعنا

Margin notes (right margin, partly legible): قوله وانما قلت لم يكن ليس بين ذا ولك تركيب توصيفي او اسنادي ... قوله ... حروف الخطاب للاستغراق ... باعتبار الخبر ... باعتبار ...

Interlinear notes: على الراجح والمرجح ١٢ — لاظهار الجواب الثالث — اليل القول كما قال محمد — نادر تعتبر ان ... — مرجع ... ١٢

* باعتبار الخبر كما قال مولانا عبد الغفور ١٢ م مولوى عبد الرحيم ١٢

ذالک وما دونہ الی ذانکن فلا یخرج مابعد الی قولہ وتانک وتینک احدھما فی حالۃ الرفع والاخری فی حالۃ النصب والجر قولہ واماذیک جواب سوال وھوانہ لم قال الشارح و ھی ستۃ فی بعض النسخ ولم یقل سبعۃ کما قال سبعۃ فی النسخۃ الغیر المشہورۃ فاجاب ان الحاق الکاف بذایک مختلف فیہ فقد اوردالبعض قیاسًا علی الامثلۃ وفی الصحاح ان ھذا الالحاق خطأ لعدم سمعہ من العرب ومسائل النحو بناء علی السمع قولہ و ذلک للبعید لان زیادۃ الحرف تدل علی البعد قولہ وذاک للمتوسط والکاف فیہ اما حرف الخطاب اولا بل زید للبعدیۃ والاول اولی کما دل علیہ قول الشارح وما ھو للمتوسط لبعد حذف حرف الخطاب الخ علم منہ انہ حرف الخطاب قولہ واخ المتوسط جواب سوال ظ قولہ الابعد تحقق .. الطرفین من حیث عروض وصف التوسط لا من حیث الذات قولہ ولما رای المصنف جواب سوال وھوان للمصنف عمدۃ والمخالفۃ اذا وقعت من العمدۃ لابد لہ من النکتۃ والحال ان ھہنا وقعت المخالفۃ لانہ حکم فی المسائل السابقۃ بطریق القطع واتخذھا مذھبا ولم یحکم ھہنا بالقطع بل احالہ الی غیرہ حیث قال و یقال فاجاب بقولہ ولما رأی المصنف کثرۃ اہ قال محمد المحشی ومولانا عصام الدین ان استعمال کل واحد من ھذہ الکلمات مقام الاخر انما یکون بطریق المجاز کما ذکر فی علم البلاغۃ فلا ینبغی ان یاخذ المصنف ھذا الفرق مذھبا اقول انما قال الشارح کثرۃ الاستعمال للاشارۃ الی ان الکثرۃ باعثۃ علی ذلک فان کثرۃ الاستعمال صارت بمنزلۃ الحقیقۃ قولہ حال کون ھاتین الخ دفع وھم وھوان قولہ مشددتین متعلق بکل من الثلث وھو غیر صحیح لعدم صحۃ الحمل فدفع بما حاصلہ انہ متعلق بالاخیرین وفی الحواشی الھندیۃ انہ حال من ذانک وتانک المحکوم علیھما بالمماثلۃ فیکونان فاعلین معنی لکن الحال لایتقدم علی العامل المعنوی اجیب عنہ نعم لکن ھذا اذا لم یکن فی التاخیر التباس لانہ یتوھم انہ حال من المشبہ والمشبہ بہ جمیعا کما فی قولھم زید قائما کعمرو قاعدا وایضا المنع عن التقدیم مذھب سیبویہ واما علی مذھب سیبویہ فیجوز تقدیم الحال علی العامل المعنوی بشرط تقدم المبتداء فیجوز عندہ زید قائما فی الدار کما مر فی بحث الحال واما قائما زید فی الدار فممتنع اتفاقا وفیما نحن فیہ الحال متاخر عن المبتدا وھو قولہ وتلک وتانک وذانک قولہ مشددتین التشدید بدل من اللام التی کانت فی الواحد ای فی قولہ ذلک وتالک فلما بنی منھما التثنیۃ فیکون تقدیرہ ھکذا ذانلک بتقدیم النون علی اللام لان اللام یدخل بعد تمام الکلمۃ کما فی ذلک وتالک ھذا عند المبرد فاجتمع المثلان فقلبت اللام نونا لکن یرد علیہ ان القیاس فی الادغام قلب الاول الی الثانی قلنا انما قلب الثانیۃ الی الاولی لیبقی النون الدال علی التثنیۃ فان قیل لم لم یدخل اللام

(حاشیہ: نسخۃ الاخفش)

قبل النون ليكون قلب الاول الى الثانى كما هو القياس قلنا على هذا يلزم دخول اللام قبل تمام الكلمة وذا غير جائز وعند غير المبرد التشديد عوض عن الالف المحذوف فى الواحد يعنى فى قوله ذا واما الالف فى ذانك وليس الف ذا بل هو الف التثنية والف ذا محذوف و هذا اولى لانهم قالوا فى تثنية الذى والتى اللذان واللتان مشدد النون عوضا عن الياء المحذوفة وايضا لو كان التشديد عوضا من اللام لم يقل هذان بالتشديد مع هاء كما لم يقل هاذلك كذا قال جمال الدين الجنابى قوله اى هذه الكلمات الاربع دفع وهم وهو ان يتوهم ان قوله مثل ذلك يتعلق بالاخر وهو قوله اولالك قربه مع ان هذا الحكم غير مختص به فاجاب بما حاصله انه متعلق بالكل قوله مثل كلمة الخ لما كان فى ذلك احتمالين احدهما لفظى والاخر لغوى بين الشارح كلا الاحتمالين احدهما بقوله مثل كلمة ذلك والثانى بقوله لا يبعد الخ قوله واما تانك وذلك اشارة الى بيان فائدة القيد لان الاول مقيد باللام والاخر بين مقيد بالتشديد قوله وما هو للمتوسط وهنا جواب سوال وهو ان ثمه وهنا وهُنا ايضا من اسماء الاشارة فلم لم يعد المصنف فى بيان عدد اسماء الاشارة حاصل الجواب انما لم تذكر فى سلك اسماء الاشارة لانها غير مساوية معها لان هذه الثلاثة مختصة بالمكان واما سائر اسماء الاشارة فهى اعم من المكان قوله الحقيقى دفع وهم وهو ان المراد من المكان بمعنى اللغوى اى ما وقع فيه الكون وهذا المعنى يتحقق فى كل موجود خارجى فلا يثبت الفرق بين هذه الكلمات الثلاث وغيرها من اسماء الاشارة لان تحقق الكون فى كل شئ فاجاب بقوله الحقيقى اى المراد من المكان المكان بمعنى عرفى لان المعنى العرفى حقيقة عند اهل العلم والمعنى اللغوى حقيقة لكن عند اهل اللغة قوله الحسى دفع وهم وهو ان المراد من المكان العرفى ما كان ظرفا للشئ سواء كان مكانا او زمانا فدفع بقوله الحسى فلا يتناول الزمان فان قيل الاحتراز عن الزمان حصل بقوله خاصة قلنا ان قوله خاصة للتاكيد كما قال عبد الرحمن الاسفرائنى لكن يرد ان التاكيد على قسمين لفظى ومعنوى وهذا التاكيد ليس بواحد منهما قوله خاصة اى خص خاصة اى هذه الاسماء الثلاثة للاشارة الى المكان ولا يستعمل فى غير المكان الا مجازا كقوله تعالى هنالك الولاية اى ثم وذلك باستعارة المكان للزمان كما استعار الزمان للمكان كقول الفقهاء ومواقيت الاحرام اى مواضعه قوله على سبيل الشهرة استعير للزمان للمشابهة بينهما فى الظرفية قوله فى المكان وغيره فلا يكون لازم الظرفية بخلاف الاول قوله الموصول انما بنى الموصول لاحتياجه الى الصلة فشابه الحرف اعلم ان قوله اى اسم جنس وقوله لا يتم جزءا تاما الا بصلة فصل يخرج الاسماء التى يصير جزءا ثانيا من المسند والمسند اليه كزيد ورجل وقوله وعائد يخرج اذا واذ وحيث فانها وان لم تكن جزءا من الكلام الا مع الصلة ولكنها بلا عائد وانما قال لا يتم جزءا ولم يقل لا يصير جزءا

بحث الموصولات

لانه يصير جزءً ولكن لايصير جزء تامًا قوله اى الموصول المحدود دفع وهم وهو ان الموصول ههنا مغاير عن الموصول الذى فى الاجمال فعلى هذا يلزم المخالفة بين الاجمال والتفصيل حاصل الجواب انه عين ما ذكر فى الاجمال قوله فى اصطلاح النحاة جواب سوال وهو ان ههنا يلزم اخذ المحدود فى الحد لان الموصول مشتق من الصلة فثبت الصلة فى جانب المحدود وكذا ذكر الصلة فى جانب الحد فاجاب بقوله فى اصطلاح النحاة يعنى ان المراد من الموصول موصول اصطلاحى فكذا الصلة فى ضمنه ايضًا اصطلاحى والصلة فى الحد بمعنى لغوى قوله اى اسم اسولة هذا التفسير مر فى قوله ما ناسب اى اسم ناسب فان شئت فانظر فى صدر المبنى قوله من حيث جزئية جواب سوال وهو انه جزء مميز وهو فى المعنى فاعل لايتم جزءه فيعلم منه انه يتم بنفسه لكن لايتم جزءه الا بصلة والا ليس كذلك حاصل الجواب المراد من الجزء المعنى المصدرى والجزء اذا اول بالمصدر يراد منه نفسه لا جزئيته قوله يعنى لايكون هذا حاصل معنى قوله من حيث جزئية قوله انكان جزءً تميزًا متعلق بقوله من حيث جزئية قوله او لايصير اه عطف على قوله من حيث جزئية فيه اشارة الى جواب اخر فان قيل ان الشارح رح على التقدير الاول لم جعل قوله لايتم من الافعال الناقصة حيث قال يعنى لايكون قلنا ليس الغرض من ذلك القول ان يتم ناقص بل المراد منه حاصل المعنى فقط فان قيل ان يتم ليس بمذكور فى الافعال الناقصة فكيف يكون ناقصة قلنا انها غير منحصرة فيما ذكر لكن خصها للشهرة وان سلم انها منحصرة فيما ذكر فلو وجد الاخر فهو بمعنى ما ذكر لا ان يكون خارجا منها قال مولانا عصام الدين ان كون يتم من الافعال الناقصة لايستدعى ان يكون بمعنى صار لم لايجوز ان يكون بمعنى كان انتهى قول الفضل الله العليم ان شيئا من الافعال الناقصة لم يجئ بمعنى كان واما بمعنى صار فكثير شائع وايضا ان يتم اذا كان بمعنى صار يحصل الربط فى كلام الشارح ولو كان بمعنى كان لايحصل الربط لان الشارح فسر يتم تامة بكان حيث قال يعنى لايكون جزءً فلو فسر يتم الناقصة بكان ايضًا يلزم الالتباس وانما لم يجعل جزءً حالا بل جعله تميز البعده لان معناه ح ان الموصول اسم لايتم معناه حال كونه جزءًا الا بصلة وهذا المعنى لايلائم المقصود قوله والمراد بالجزء اشارة الى الرد على الشيخ الرضى لانه حمل الجزء التام على ركن الكلام كما ينساق اليه الفهم ووجه الرد انه لاوجه للتخصيص بركن الكلام بل لو كان فضلة كالمفعول ايضًا لم يتم الا بصلة فلذا جعل الشارح الجزء التام عن الظاهر الى غير الظاهر قوله ينحل اليه تفسير للجزء الاول مثال زيد ابوه قائم فان ما ينحل اليه التركيب اولا هو زيد وابوه قائم وما ينحل اليه ثانيًا هو ابوه وقائم قوله الى انضمام متعلق بقوله لايحتاج قوله وانما نفى كونه جزء تاما جواب سوال وهو ان الموصول بدون الصلة كما لايكون جزء تاما كذا لايكون جزء ناقصًا لانه لايترتب عليه الفائدة بدون الصلة وحاصل الجواب لانسلم انه لايكون جزءً ناقصًا بل كان جزءًا ناقصًا كما بين الشارح وانما قال بصيغة الغائب ولم يقل نفيا مع ان التقييد بالتام

حیث قال لا یکون جزءً تاما لانہ افادہ من قول المصنف رح لا یتم قولہ لا جزءًا مطلقا ای لم یبق حصول الجزئیۃ قولہ والمراد بالصلۃ جواب سوال وھو ان المراد بالصلۃ لا یخلو اما لغویۃ او اصطلاحیۃ فان کان الاول لابد من القرینۃ علیہ لان المعنی اللغوی مھجور فی العلوم فلابد فی ارادتہ من القرینۃ وان ارید المعنی الاصطلاحی فاما ان یوخذ الموصول فی تعریفہا بان یقال الصلۃ ھی الجملۃ الخبریۃ تذکر بعد الموصول اولا یوخذ بان یقال الصلۃ ھی جملۃ خبریۃ فعلی الاول یلزم الدور وعلی الثانی یلزم ان یسمی کل جملۃ خبریۃ صلۃ فاجاب بقولہ والمراد بالصلۃ معناھا اللغوی الخ والمعنی اللغوی للصلۃ ھو الجملۃ المذکورۃ بعد شئ لا یتم ذلک الشئ بدون ھذہ الجملۃ قولہ مثل اذ وحیث لانہما ایضا فان الی الجملۃ ولا یحتاجان الی العائد وھھنا بحث وھو انہ جاز ان لا یکون ما ذکرہ الشارح قرینۃ اذ الملازمۃ فی قولہ فانہ لو ارید بہا المعنی الاصطلاحی لکان ھذا القول مستدرکا ممنوعۃ بما سیجئ من قولہ وذکر العائد مع انہ ماخوذ فی مفہوم الصلۃ الاصطلاحیۃ تصریح بما علم ضمنا مبالغۃ فی الاحتراز عن مثل اذ وحیث وبما ثبت ان المقصود فی التعریفات شرح الماھیات فلا باس ان یقع قید فی التعریف للشرح لا للاحتراز فتامل کذا قال جمال الدین چلپی قولہ ولقائل ان یقول اشارۃ الی الجواب الثانی علی رای جمال الدین رح ای لو سلم المراد المعنی الاصطلاحی الخ اشارۃ الی الاعتراض علی رای عصام الدین رح بان یراد المعنی الاصطلاحی ولا دور واجیب عنہ ان المعنی الاصطلاحی ما اتفق علیہ القوم وما ذکرہ الشارح من اختراعاتہ فکیف یکون معنا اصطلاحیا وایضا کما ان العائد ماخوذ فی تعریف الصلۃ ۔۔۔ الاصطلاحیۃ کذلک قولہ ما لا یتم جزءً ماخوذ فی تعریفہا فیکون ذکر ھذا القول مستدرکا ولا یصح ان یقال فیہ تصریح بما علم ضمنا لان التصریح بالعائد لاجل مبالغۃ فی الاحتراز عن مثل اذ وحیث ولا فائدۃ فی تصریح ما لا یتم جزءً قولہ ولما کانت الصلۃ جواب سوال وھو ان مقصود المصنف رح ھھنا بیان الموصول لا بیان الصلۃ والعائد فالاشتغال بہما اشتغال بما لا یعنی وایضا لما قال بعض الشارحین ان قولہ وصلتہ جملۃ الخ تعریف للصلۃ فیرد علیہم وعلی ھذا لا یکون تعریف الصلۃ مانعا فقال الشارح رح لیس ما قال المصنف رح لتعریف الصلۃ بل ھو تعیین لما ابہم فی تعریف الموصول قولہ بمعنیہ انما اورد تذکیر الضمیر لرعایۃ الخبر وھو قولہ اعم قولہ عینہما جزاء للشرط وھو قولہ ولما کانت الصلۃ قولہ ای صلۃ ما لا یتم ویصح ارجاعہ الی الموصول ایضا لکن جعلہ راجعا الی ما لا یتم لقربہ وایضا ان قولہ ما لا یتم جزءً فیہ زیادۃ اقتضاء الصلۃ کما قال عصام الدین رح قولہ جملۃ خبریۃ وانما وجب ان یکون الصلۃ جملۃ لان وضع الذی والتی لغرض وصف المعارف بالجمل لان المقصود توصیف المعرفۃ بالجملۃ لکن توصیف المعرفۃ بالجملۃ لا یجوز فاورد فی صدر الجملۃ الذی والتی لیکون معرفۃ فیصح التوصیف وانما وجب ان یکون خبریۃ لان الانشائیۃ لا ثبوت لما فی نفسہا فکیف یوضح الغیر فان قیل الموصول معرفۃ فکیف یتبین بالجملۃ وھی

عــــہ ای یمکن کون الصلۃ جملۃ خبریۃ ویکون العائد ضمیرا مع عدم ...

نکرة قلنا لا ضیر فیہ اذ تفید النکرة ما لا یفید المعرفة اذ بالمعرفة یعلم الذات وبالصلة یعلم الوصف
قولہ اوما فی معناہا جواب سوال وھو انہ لا یثبت وصلة الالف واللام لانہا اسم فاعل او
مفعول فاجاب بقولہ او فی ...... معناہا فان قیل لصلة بعد حرف النفی او الف الاستفہام او
بعد الالف ولام الموصول جملة کما صرح بہ الرضی فلا حاجة الی ما ذکرہ قلنا ما ذکرہ اشارة الی وجہ
کونہا جملة واجاب البعض عن السوال الاول ان قولہ وصلة الالف واللام الخ بمنزلة الاستثناء قولہ
والعائد وانما یجب العائد لیرتبط الصلة بالموصول وانما کان ضمیرا دون عائد اخر لان الصلة بمنزلة
النعت فی التقیید ای کل واحد قید لما قبلہ وزیادة لتخفیف مرفیما اذا کان الخبر جملة فلینظر فیہ قولہ
الالف واللام ھما اخذ امن الذی والتی للتخفیف قولہ تنبیہ اللام الحرفیة ای لانہا تنبیہ الحرفیة
فی الصورة فالموصول یقتضی ان یکون صلة جملة والتنبیہ یقتضی ان یکون صلة مفردا فاورد
شئ الذی ھو مشتمل علیہما وانما کان اللام فی اسم الفاعل موصولیا حقیقة باعتبار الوجہین
احدہما انہم یرجعون الضمیر فی اسم الفاعل الی اللام والثانی ان ھذا الف واللام اخذ من الذی
والتی للاختصار قولہ ای الموصولات جواب سوال وھو انہ فات المطابقة بین الراجع والمرجع
لان الراجع مؤنث والمرجع وھو الموصول مذکر وحاصل الجواب مر فی قولہ ای حروف الخطاب
قولہ والتی بقلب الذال تاء قولہ ویکونان بالالف اشارة الی ان قولہ بالالف متعلق باللذان
واللتان جمیعا لا بالاخیر فقط قولہ والاولی اعلم ان الاولی اذا کان بالالف واللام اسم موصول
واذا کان بدون الالف واللام کان من اسم الاشارة قولہ علی وزن العلی بضم العین وفتح
اللام فیہ اشارة ان الواو زائدة لا تقرء ولیست الواو اصلیة حتی یکون علی وزن فعلی و
انما کتب لئلا یلتبس بالی الجارة ولم یعکس بان زیدت الواو فی الی الجارة لان الواو مناسب مع
ضم الہمزة وایضا ان الجارة مبنی الاصل فلا یناسب معہ التغیر قولہ کالذین ھذا الجمع للمذکر وانما
لم یذکرہ المصنف لقلتہ قولہ اجراء للوصل جواب سوال وھو انہ علی تقدیر السکون یلزم التقاء
الساکنین وذا غیر جائز فی الوصل وھذا موضع الوصل لان الوقف بین الموصول والصلة غیر
جائز فاجاب بقولہ اجراء للوصل مجری الوقف یعنی نعم انہ موضع الوصل لکنہ محمول علی الوقف
والالتقاء فی الوقف جائز فکذا فی الوصل فان قیل فعلی ھذا ینبغی ان یصح الالتقاء فی الوصل فی
کل موضع حملا علی الوقف قلنا الحمل علی الوقف فی موضع الاحتمال لا فیما یکون الالتقاء یقینا و
الالتقاء ھہنا لیس یقینیا بل احتمالا لان سکون الیاء غیر متعین اذ قد یجئ مکسورة وانما یجوز الالتقاء
فی الوقف کما فی قولہ تعالی یوم الدین فان الیاء والنون کلاھما ساکنان لان الوقف موضع
التخفیف اذ جواز الوقف للیسر والاستراحة فجوزنا الالتقاء فی الوقف لزیادة التخفیف باعتبار
جریانہ فی کل موضع قولہ لجمع المذکر والمؤنث متعلق بالامور الثلثة اعنی اللائی واللاتی واللاء
قولہ نحو عرفت الخ وانما کانت کلمة ما ھہنا موصولیة لان الاستفہام غیر مستقیم قولہ فیما یعقل

اشارة الی فائدة قوله غالبا والمراد من العقل العلم لان العقل لا یستعمل فی الله تعالیٰ قوله والسماء
الواو للقسم ای قسمے بالسماء ما بنٰها ای قسمے بالذی بناء السماء وهو الله تعالیٰ قوله فیمن یعقل
وانما قال غالبا اکتفاء بما سبق لان الشیٔ اما یعلم بالامثال والاضداد قوله وای بالتنوین لانه معرب
کما ستعلم قوله نحو اضرب ایهم وهو لازم الاضافة فلذا قال ایهم قوله اضرب الذی اشارة الی
تطبیق المثال مع الممثل قوله وذو الطائیة احتراز عن ذو الذی عد من الاسماء الستة لانه لیس
من الموصولات قوله ای المنسوب الی بنی الخ لما کان الیاء فی الطائیة للنسبة وهو یقتضی المنسوب
والمنسوب الیه فبینهما بقوله ای المنسوبة الخ اعلم انه قلبت فی الطائیة احد الیائین الفا والاخری
همزة تحرزا عن اجتماع الیاءات قوله قال الشاعر و بئری اوله فان الماء ماء ابی وجدی و بئری ذو
حفرت وذو طویت قوله فان الماء ای الماء المتنازع فیه وانما اضاف الماء الی الاب والجد مع ان
حفر البئر من الشاعر والماء لمن حفر البئر اما لمبالغة فی الملك او لان الارض ملك لهما والطوی بالفارسیة
مدور کردن چاه را بسنگ قوله ای التی حفرتها جواب سوال وهو ان ذو لما کان موصولا فلا بد
له من عائد فی الصلة ولم یوجد فاجاب بقوله ای التی الخ یعنی ان عائده محذوف والعائد المفعول
یجوز حذفه اعلم ان ذو یجیٔ لمعنیین بمعنی الصاحب کما مر فی اسماء الستة و بمعنی الذی والتی فی لغة
بنی طے وهو المراد ههنا والفرق بینهما ان الاولیٰ معربة وهذه مبنیة لا تتغیر تقول جاءنی ذو مال
ورأیت ذو مال و مررت بذو مال ویستوی فیه المذکر والمؤنث والمثنی والمجموع والحاضر والغائب کذا
قال صاحب الغایة قوله وذا بعد ما وقال الکوفیین ان کل واحد من اسماء الاشارة اذا وقع بعدما
یکون موصولا نحو قوله تعالیٰ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسٰى قوله الکائنة اشارة الی ان قوله الاستفهام
صفة ما باعتبار المتعلق وکذا لو وقعت بعد من الاستفهامیة نحو من ذا اکرمت قوله والالف و
اللام عطف علی ما ذکر من الموصولات قوله ای مجموعهما اشارة الی ما هو المختار لانهم اختلفوا فیهما فی ان
اداة التعریف هی المجموع او اللام او الهمزة قوله والمثنی ای الضاربان والمجموع ای الضاربون قوله
ای العائد الذی لا یتم جواب سوالین الاول انه یرد الخروج من البحث لانه فی الموصولات
وحذف عائد المفعول لیس منها والثانی انه منقوض بقولهم سمع الله لمن حمده لان الضمیر البارز
فی حمده عائد المفعول کائن فی الصلة وان لم یعد الی الموصول لان المصنف رح لم یقیده برجوعه
الی الموصول فاجاب بقوله ای العائد الذی لم یتم الخ حاصل الجواب عن الاول انه من متعلقاته
وعن الثانی المراد من العائد هو الذی یکون راجعا الی الموصول والضمیر البارز لیس براجع
الی الموصول وهو کلمة من بل راجع الی الله فلا یجوز حذفه لان الموصول مستغنی عنه بضمیر المستتر
فی حمد فلا بد له علیه دلیل فلو حذف کان حذف ضمیر مراد فلا یکون بما یشبه الفاظ القرآن
فینبغی ان یکون مفسد الصلوة علی احد الروایتین فان قیل لا حاجة الی دلالة الموصول
علیه فلم لا یجوز حذف العائد المفعول لانه فضلة و ایضا ان الضمیر کلمة من الکلمات

وحذف فی سائر الکلمات جائز فکذا ههنا قلنا الاصل فی الضمیر وان کان فضلة لا یحذف فلان الاضمار خلاف الاصل وانما وضعت للاختصار وبعد الحذف یستوی الظاهر والضمیر فلا یعلم ان المحذوف ظاهر او ضمیر بل اذهاب الذهن الی الظاهر لان الاضمار خلاف الاصل حین الحذف بل لا یذهب الذهن الی کلاهما لان الکلام غیر محتاج الیه قوله اذا لم یمنع مانع بان یکون الموصول هو الالف واللام لان موصولیة غیر صریح فلو حذف العائد لم یعلم انه للموصول ولالا انه یشبه اللام الحرفیة فالحاصل ان موصولیتها اخفی والضمیر احد دلائل موصولیتها ومن الموانع کون عائد المفعول ضمیرا منفصلا بعد الا نحو جاءنی الذی ما ضربت الا ایاه لعدم دلالة الموصول علیه لان دلالة الموصول علی نفس الضمیر واما دلالته علی کون الضمیر منفصلا غیر موجود ومن الموانع اجتماع الضمیرین فی الصلة نحو الذی ضربته فی داره زید اذ لو حذف احدهما لا یدل الموصول علیه لانه تم بالآخر فلا یحتاج الیه قوله لا اذا کان فاعلا جواب سوال وهو ان لتخصیص الحذف بالعائد المفعول لا یجوز لان العائد المجرور ایضا یجوز حذفه نحو قوله تعالی کالذی کانوا ای کالذی کانوا علیه فاجاب بقوله لا اذا کان فاعلا یعنی ان الاختصاص اضافی بنسبة الی الفاعل قوله لکونه عمدة لقیام المسند به قوله نحو قوله تعالی مثال حذف عائد المفعول قوله واعلم ان النحاة اشارة الی الامرین احدهما ان فیه ترغیب الطالب الی حفظ هذه المسئلة والثانی جواب وهو ان المقصود بیان الموصول فالاشتغال بالاخبار بالذی خروج عن البحث قوله تمرین ای امتحان قوله وتذکیره ایاها کما یتذکر بمعرفة ان الحال والتمیز لا یخبر عنهما اذ یجب تنکیرهما کما سیذکر المصدر وبمعرفة ان المجرور ومجیئی وکاف التشبیه لا یخبر عنهما لانهما لا یقعان مضمرین قوله فی الجملة الفلانة ای الاسمیة او الفعلیة قوله ای اذا اردت جواب سوال وهو ان قوله اذا اخبرت شرط وقوله صدرتها جزائه وهو یترتب علی الشرط والحال ان التصدیر غیر مرتب علی الاخبار بل الامر علی العکس فاجاب بقوله ای اذا اردت قوله ای باستعانة الذی جواب سوال وهو ان الباء اذا وقع صلة الاخبار یکون مدخولها مخبرا بها مع ان الذی فی المثال المذکور مبتدا ای مخبر عنه لا مخبر بها فاجاب بقوله باستعانة الخ یعنی لیست الباء صلة الاخبار بل صلة الاستعانة تقدیره اذا اخبرت مستعینا بالذی لکن تقدیم الباء علی الاستعانة اما مسامحة او هو حاصل المعنی قوله والتی او الالف او اللام جواب سوال وهو ان تخصیص الذی باطل لان الاخبار کما یکون بالذی کذلک بالتی والالف واللام فاجاب بقوله او التی اه یعنی انه حذف المعطوف قوله لان الذی مخبر عنها ای بحسب الذکر لا الحقیقة فان ذات المخبر عنه هو زید فی المثال المذکور قوله صدرها فان قیل ان قوله صدرتها یدل علی وجوب تقدیمه فینبغی ان یعد من المواضع التی فیها وجوب تقدیم المبتدأ قلنا لا نسلم انه من مواضع الوجوب لم لا یجوز ان یکون من المواضع التی یکون الاصل فیها التقدیم وعبروه باللزوم

اشعارا بان رعایۃ الاصل بمنزلۃ اللازم او نقول ان تقدیمہ واجب وانما المبعد وامثالہا لانہم لم یریدوا حصر مواضع وجوب التقدیم فیما ذکروہ بل مرادہم ذکر الاغلب والاکثر **قولہ** ای او وقعت دفع وہم وہو ان المراد من صدریتہا ان یکون تقدیرہ بشئ اخر فدفعہ بقولہ ای اوقعت کلمۃ الذی وانما زاد قولہ الکلمۃ لمطابقۃ الراجع والمرجع **قولہ** فی صدر الجملۃ الثانیۃ وہی قولہ الذی ضربتہ زید فالاولی **قولہ** ضربت زیدا **قولہ** ای فی موضع ما **جواب سوال** وہو انہ لا یصح حمل الضمیر علی الموضع **فاجاب بقولہ** ای فی وضع ما یعنی انہ بتقدیر کلمۃ فی **اعلم** ان اطلاق المخبر عنہ علی زید فی ضربت زیدا مجاز باعتبار ما یؤل فی الجملۃ الثانیۃ فہذا الوصف لیس ثابت لہ فی الجملۃ الاولی بل فی الثانیۃ فلا یرد ان زیدا فی قولہ ضربت زیدا مفعول بہ فکیف یکون مخبرا عنہ وانما فسر بقولہ ما ہو مخبر عنہ بالذی فی الجملۃ الثانیۃ لیصح عبارۃ المصنف لانہ لم یجعل الضمیر موضع المخبر عنہ وہو الذی بل جعلہ موضع زید وہو لیس مخبر عنہ بل مخبر بہ لانہ وقع خبرا عن الذی فقال ای فی موضع ما ہو مخبر عنہ **قولہ** یعنی فی موضعہ دفع وہم وہو ان یتوہم ان المراد من موضع المخبر عنہ ما ہو فی الجملۃ الثانیۃ وہو موضع الخبر **قولہ** ضمیرا لہا لان المطلوب ان یتصف الموصول بالوصف الذی کان ہذا الوصف لذلک المخبر عنہ بلا تغیر الشئ من الجملۃ الاولی ای یثبت للموصول حال المخبر عنہ ووصفہ وغیرہ ولا یمکن ان یکون الموصول مکان المخبر عنہ لتصدیرہ المبتدا فلابد ان یکون نائبہ وہو الضمیر العائد الیہ مکانہ **قولہ** واخرتہ خبرا لانہ خبر وحق الخبر التاخیر **قولہ** عن الضمیر **اعلم** ان التاخیر عن الضمیر یستلزم التاخیر عن جمیع الجملۃ فلا یرد ما قال عصام الدین من ان التاخیر واجب عن الجملۃ لا عن الضمیر فقط **قولہ** نصب علی الحال من ضمیر اخرتہ لانہ مفعول **قولہ** اجعلتہ لما کان للتضمین طریقان احدہما ان یکون المتضمن بالکسر اصلا والمتضمن بالفتح تابعا حالا ونعتا والاخر ان یکون الامر بالعکس بان یجعل المتضمن بالفتح اصلا والمتضمن بالکسر حالا ونعتا فکان السائل سأل ان ہہنا من ای طریق فبین الشارح رح ان ہہنا من قبیل الثانی حیث قال اجعلتہ الخ **قولہ** مثلا اشارۃ الی ان قید زید اتفاقی **قولہ** من جملۃ جواب سوال وہو ان کلمۃ من ہہنا للتبعیض لعدم استقامۃ المعنی الاخری والحال ان من التبعیضیۃ تدخل علی المتعدد وقولہ ضربت زیدا لیس بمتعدد لانہ اما اسماء العدد او صیغۃ التثنیۃ والجمع وہو لیس بواحد منہا فاجاب بقولہ من جملۃ یعنی انہ ایضا متعدد لانہ کان ذا اجزاء فبذکر الجملۃ نبہ انہ کل لان الجملۃ لا الی الکل وما قال البعض انہ من قبیل دخول حرف الجر علی الفعل وہو لا یجوز غیر صحیح لانہ اذا ارید من الفعل لفظہ کان من قبیل الاسماء فیجوز دخول حرف الجر علیہ **قولہ** بکلمۃ الذی انما قال ہذا لیترتب الجزاء وہو قولہ قلت علی الشرط **قولہ** او قعتہا اشارۃ الی تطبیق المثال مع الممثل الی اخرہ فانظر الی تطبیق المثال الممثل **قولہ** والمراد بموضعہ دفع وہم وہو ان المراد بالموضع صیغۃ اسم الظرف

من وضع يضع والامر ليس كذلك لان موضع وضع يضع ما فعل الواضع فيه فدفع بقوله والمراد بموضعه محله اى ماهو حل فيه ثم لما كان له محلان احدهما فى الجملة الاولى والثانى فى الجملة الثانية فدفع الابهام وتعين ماهو المراد قال الذى كان له فى الجملة الاولى قوله ضمير الذى مفعول لقوله وجعلت قوله اى مثل الذى جواب سؤال وهو ان جعل قوله كذلك مبتدأ لا يصح لان جار ومجرور وهو حرف المبتدأ لا يكون الا اسما اجاب بقوله مثل ويجوز ان يجعل الالف واللام مبتدأ وقوله كذلك خبره وح لا حاجة الى تاويل الكاف بالمثل قوله فى الجملة الفعلية بان يخبر عن جزء جملة بالالف واللام فيقال فى قام زيد اذا اخبرت عن زيد القائم زيد اى الذى قام هو زيد فان قيل ينبغى ان يصح بناء اسم الفاعل او المفعول من الجملة الاسمية اذا اشتمل خبرها على فعل نحو زيد يقوم او كان احد جزئيها اسم الفاعل او المفعول قلنا ان يقوم فى زيد يقوم ليس الا جملة فعلية فالبناء منه ليس الا من الجملة الفعلية لا الاسمية اقول فى الجواب بفضل الله تعالى لو اخبرت عن زيد يقوم يكون الضمير فى موضع زيد فيلزم دخول لام الموصول على الضمير وان دخلت على اسم الفاعل اما ان يتقدم او لا فان تقدم فلم يكن الضمير فى موضع زيد وان تأخير يفوت تصدير الموصول قوله بشرط ان يكون اشارة الى الاعتراض على المص رح قوله منصرفا بان يشتق منه الامثلة قوله فلا يخبر عن فى ليس زيد الخ لانه لا يشتق منه اسم الفاعل اجيب عنه ان المص رح تعرض الى اخراج هذه الاشياء بقوله ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول وهذه الافعال لا يصح بناء اسم الفاعل والمفعول قوله وبشرط ان لا يكون اشارة الى الاعتراض الثانى اجيب عنه انه وان فات معنى السين وهو زمان الاستقبال لكن يصح الاخبار ولا باس به الا ترى انهم اخبروا باللام فى قوله قام زيد مع انه فات الزمان وهو المعنى واما الجواب عن حرف النفى فانه يمكن ان يخبر باللام مع حرف النفى بان يقال اللاقائم معنى النفى كذا قال مولانا عصام الدين لكن يرد على الاول ان معنى السين هو زمان مقصود واما الزمان فى قام ليس بمقصود فافترقا لان قام من الافعال والمقصود منها الحديث بخلاف السين لانه ليس له معنى اخر غير الزمان ويرد على الثانى ان كلامنا فى دخول اللام على اسم الفاعل وثمه دخل على حرف النفى لا على اسم الفاعل قوله اى من اجل انه اذا تعذر جواب سوال وهو ان ثمه من اسماء الاشارة المكانية وتعذر ليس بمكان فاجاب بقوله اى من اجل يعنى ان ثمه هنا ليس بمكانى بل اجلى والقرينة عليه دخول من قوله فى ضمير الشان اى من ضمير الشان فى قولك هو زيد قائم اعلم ان ضمير الشان مثال لامرين احدهما تعذر التصدير والاخر تعذر جعله خبرا قوله لوجوب تقديمه على الجملة او لو وقع ضمير الشان خبرا فيكون مسندا مع انه لا يقع مسندا اليه قوله وكذلك امتنع اشارة الى ان عطف قوله ومثال الموصوف على قوله ضمير الشان من قبيل عطف المشبه على المشبه به وليس عطف المساوى على المساوى كما يقتضى العطف وذلك لان المنع فى ضمير

له نحو زيد قائم بالاخبار عنه ٣

الشان باعتبار الوجهين كما مر انفا والمنع في الموضو وكذا في البواقي باعتبار وجه واحد لانه مثال تعذر
عائد للموصول بمقام ذلك الامثلة الاوفى كلها لهذا القسم قوله لاستلزامه وقوع الضمير صفة و
قد سبق ان الضمير لا يوصف ولا يوصف به اذ تقديره هكذا الذى ضربته العاقل زيد فيكون
العاقل صفة الضمير وتقدير الأخر هكذا الذى ضربت زيدا اياه عاقل فيكون اياه صفة زيدا قوله
والمصدر العامل احتراز عن المصدر الغير العامل كما يقال في رأيت ضربك الذى رأيته ضربك
قيل الاولى ان يقال في العامل دون المعمول سواء كان العامل مصدرا او اسم الفاعل والمفعول
او صفة مشبهة لاشتراك الدليل وهو لزوم كون الضمير عاملا قلنا ان الاشياء تعرف بالامثال
او الاضداد قوله عامل في الثوب لان ما يقوم مقام العامل ينبغى ان يعمل في معموله لان الشيئين
اذا وقع موقع شيء يكونان مشتركين في الصفة وهو العاملية ههنا تقديره هكذا الذى عجبت
منه الثوب دق القصار قوله بخلاف الذى الخ بان يخبر عن العامل والمعمول جميعا فانه جائز قوله
وفي الحال قيل الاولى ان يقال وكذا امتنع في كل شيء هو نكرة سواء كان حالا او غيرها كالتمييز
لانه نكرة ايضا فلا يجوز ان يقع الضمير موقعه لانه اعرف المعارف اجيب عنه ان الاشياء تعرف بالامثال
او الاضداد ومثال الحال هكذا جاءنى زيد راكبا الذى جاءنى زيد هو راكب قوله والضمير المستحق
لغيرها بان كان ذلك الغير مبتدأ وخبره جملة مشتملة على عائد المبتدأ مثل زيد ضربته قوله فبقى
ذلك الغير بلا ضمير فلا يجوز فى زيد ضربته الذى زيد ضربته هو فالضمير في هو لو رجع الى زيد
وفي ضربته الى الموصول صح ظاهرا لكن في الحقيقة غير جائز لان وجود العائد الى زيد لا بد منه
في ضربته لانه خبر من زيد واما قوله هو فخبر عن الذى حاصل المقام اذا كان الضمير يستحق ان
يرجع الى غيرها فيمتنع تصدير الذى الخ لاستلزام ذلك عود الضمير اليها ليوافق ما افاده المص رح
بقوله واذا اخبرت بالذى صدرتها فاذا عرفت ذلك فلا يرد ما قال مولانا عصام الدين من ان
الاولى في الدليل على ما قال في قوله وكذلك امتنع في الاسم المشتمل عليه بانك اذا جعلت الضمير
الى الموصول بقي للمبتدأ بلا عائد وان جعلته عائدا الى المبتدأ الخ وذلك لان ما قال الشارح رح
اى بقى المبتدأ بلا عائد وبقى الموصول بلا عائد
ههنا هو على الاصل موافقا للقاعدة المذكورة في المتن ثم اختار الترديد في دليل المسئلة الثانية ..
لارخاء العنان الارخاء عند التضييق وههنا عبارة عن الوسعة في اللجام تنبيها على انه يصح اجراء
هذا الترديد في المسئلة الاولى ايضا على انه لقائل ان يقول لا يصح اجراء الترديد المذكور في المسئلة
الاولى لانك اذا جعلت موضع المخبر عنه ضميرا اليها فيقال زيد ضربته الذى زيد ضربته اياه
يجعل ضمير المتصل منفصلا لما مر من انه لا يسوغ المنفصل الخ فيمتنع ارجاع الضمير في ضربته الى
غير الموصول لعدم صحة المعنى قوله فبقي المبتدأ بلا عائد واما الضمير في غلامه فلانه خبر للموصول
وليس داخلا في الجملة الخبرية قوله وانما الاسمية قوله ما مبتدأ و قوله ما مبتدأ و قوله الاسمية اى
منسوبة الى الاسم نسبة الجزئى الى الكلى لان ما جزئى والاسم كلى اى التى من جزئيات الاسم لا من جزئيات الحروف

سه اے انما لم یقل المصنف رح ما قال المعترض لان الاشیاء ... فلا یصح کونه حالا او تمییزا ... للعدیل الجاری فی المسئلة الثانیة ایضا ۱۲ منہ

ه مولانا ... ۱۲ منہ

ذاکر احوال الاسم واما اقسام الحرف فجار فی بحثہ قولہ فانہما اہ دلیل علی انہما لیست بحرفیۃ اما کافۃ او نافیۃ وھما غیر مذکوران فی المتن بل المذکور موصولۃ واستفہامیۃ الخ فعلم ان المراد عن کلمۃ ما ھھنا اسمیۃ قولہ اما کافۃ ای مانعۃ من العمل واما الحرفیۃ فقد تکون مصدریۃ وقد تکون زائدۃ ایضا فالمراد بقولہ اما کافۃ مثال کذا قال مولانا عبد الغفور قولہ موصولۃ وذکر غیر الموصول بالتبع فلا یرد الخروج من البحث قولہ نحو ما عندک الخ انما اورد المثالین لان الاول مثال جملۃ اسمیۃ لان ما مبتداء وما بعدہ خبرہ والثانی مثال الفعلیۃ لکن فعلت فعل وفاعل وقولہ ما مفعول مقدم وقد یراد من ما الاستفہامیۃ التحقیر والتعظیم والانکار والتعجب قولہ بما معجب وھو صیغۃ اسم الفاعل فیکون مفردا وانما اول معجب بیعجبک لیعلم ان معجب نکرۃ لان تنکیر الجملۃ ظاھرۃ لان معجب یحتمل ان یکون علما لشخص قولہ من الاعرابیات لکلمۃ ما قولہ فرجۃ بفتح الفاء والراء صفۃ الامر لان اللام فیہ للعہد الذہنی ومعنے الفرجۃ آسانی و دشواری بیرون آمدن کذا فی الصراح والمراد من النفس اما نفس البعیر او نفس صاحب البعیر ای یعقد صاحب البعیر عقدا حقیقۃ لان الصاحب یفرح بعقدہ شدیدۃ لئلا یخلص البعیر قولہ ای یکون التخلیص لہ منہ ممکنا واما علی تقدیر الاول یکون المعنی ربما یکون الشیٔ لا ترضی بہ النفوس وان امکن التخلیص واما اذا لم یکن التخلیص منہ ثم یکرھہ لا محالۃ قولہ کحل الخ ای حل الحقدۃ التی فی رکبۃ البعیر الذی شد بالحبل لئلا یخلص قولہ ای رب شیٔ جواب سوال وھو ان الجملۃ اذا وقعت صفۃ لابد من عائد فیہا فاجاب بقولہ ای رب شیٔ الخ یعنی ان العائد محذوف وقد مر ان العائد للمفعول یجوز حذفہ قولہ وتامۃ ای غیر محتاج الی صلۃ او صفۃ قولہ عند ابی علی لان ما فی نعما تمیز وھو من النکرات قولہ عند سیبویہ لان ما فی نعما بمنزلۃ الفاعل وفاعل فعل المدح لایکون الا معرفۃ کما ستعرف قولہ فنعما ھی فنعم مسند الی الضمیر وما نکرۃ مفسرۃ لہ وقولہ ھی مخصوص بالمدح قولہ ای نعم شیٔ بناء علی الاول او نعم الشیٔ بناء علی الثانی قولہ ای ضرب کان ای عظیما او حقیرا اعلم ان ما لا سمیۃ من المبنیات بای معنی کان للاحتیاج فان قیل ان الاحتیاج منفقود فی التامۃ قلنا اما ما التی ھی تامۃ فلمشابہتہا بما التی یکون غیر تامۃ فی الصورۃ قولہ نحو قول الشاعر کفی بنا الخ المقصود بالتمثیل ھو کلمۃ مَن فی قولہ من غیرنا وقولہ غیرنا صفۃ مفردۃ لمن وقولہ بنا بمعنے لنا وقولہ فضلا تمیز عن نسبتہ کفی الی بنا وقولہ علی من جرہ محلی وقولہ حب مضاف الی النبی فاعل لکفی وھو المضاف الی الفاعل وقولہ ایانا مفعول لہ المصدر ومعناہ کفایت میکند مارا فضل و بزرگے بر کسیکہ غیر ماہست دوست بودن نبی کہ محمد صلے اللہ علیہ وآلہ وسلم ست مارا قولہ فان کلمۃ من لا یجیٔ تامۃ

ای لم یسمع من العرب ومسائل النحو بناء علی السمع قولہ فی ثبوت الامور الا دلۃ ..

جواب سوال وھو انا لا نسلم ان ای وایۃ کمن لانہما من المعربات ومَن من المبنیات

فاجاب بقوله فى ثبوة الخ قوله ايهم لقيت اى لقيته فالعائد محذوف لانه مفعول قوله نحو اياما
تدعو وهو بمعنى متى وقوله تدعو فعل الشرط وقوله فله جزائه لما قال المسلمون الله الرحمن الرحيم
وغيرها من الاسماء فقال الكفرة فعلى هذا يلزم تعدد القدماء فقال الله تعالى فى جوابهم
اياما تدعو فله الاسماء الحسنى اى لذات الله تعالى اسماء كثيرة مع اتحاد المسمى قوله قيل اى تقدم
دنفه نحو مررت برجل اى رجل قوله يسأل عن حاله فالسوال يدل على كونها استفهامية اے
يسئل عن حال الرجل لا يعرف حاله كل واحد جواب سوال وهو انه فات المطابقة بين الراجع و
المرجع قوله بالاتفاق جواب سوال وهو ان قوله وحدها ليس على ما ينبغى لانه كما ان اى واية
معربة كذلك الذان والتان وذو الطائية فاجاب بقوله بالاتفاق قال مولنا عصام الدين
ان الشارح ضاع ما هو المقصود من عبارته وهى قوله وحدها لان المقصود انهما معربة وحدها
عند المصنف بخلاف اللذان واللتان فانهما معربة عند المصنف اقول ان حاصل كلام الفاضل
المذكور راجع الى كلام الشارح لان حاصل كلام الشارح ان المصنف متفق مع النحاة فى كونها معربة
واختلفوا فى اللذان واللتان قوله لا يشاركهما غيرها جواب سوال وهو انا لا نسلم انهما معربة
وحدها لان ذيا وغيرها ايضا معرب فاجاب بقوله لا يشاركهما فى الاعراب غيرهما من الموصولات
يعنى ان الاختصاص اضافى غير حقيقى قوله لا نه التزم فيها الاضافة الى المفرد ولما قيد المضاف
بالمفرد لا يرد حيث واذ واذا لانها تضاف الى الجملة ولما قيد بقوله التزم لا يرد كم الخبرية لعدم لزوم
الاضافة فيه حيث يقال كم رجلا بالنصب ايضا كما يقال كم رجل بالاضافة وانما جعلوا لزوم الاضافة
الى المفرد من خواص الاسم المتمكن لانها بمنزلة التنوين المنافى للبناء وانما لم يجعلوا الاضافة الى الجملة
كذلك لان المضاف الى الجملة كالمقطوع عن الاضافة اذ الاضافة الى الجملة فى الحقيقة اضافة
الى مضمونها وهو غير مذكور صريحا فكان فى حكم المقطوع عن الاضافة قال الرضى وانما التزم فى اى
الاضافة لان وضعها ليفيد بعضها من الكل وذلك يكون بالاضافة فان قيل لما كان الاضافة
اى منافية للبناء ينبغى ان لا يبنى مع حذف صدر صلتها ايضا لان كثرة الاحتياج لا يرفع المنافاة
قلنا ان لزوم الاضافة الى المفرد مناف للبناء واى اذا كانت مضافة وحذف صدر صلتها يبقى
فى صورة المضاف الى الجملة واجيب ايضا ان المنافات امر قياسى والبناء سماعى قوله الا اذا
كانت موصولة جواب سوال وهو انه يلزم التدافع فى كلام المصنف لانه قال سابقا ان اى يجئ
بوجوه اربعة ويعلم من قوله الا اذا حذف صدر صلتها انه موصولى فقط فاجاب بقوله الا اذا
كانت موصولة قوله حذف صدر صلتها انما قال صدر احتراز عن الاخر لان حذفه غير مسموع
فى كلامهم قوله اى هو اشد وانما لم يكن قوله اشد مبتدأ وقوله على الرحمن خبره باعتبار المتعلق

والجملة صلة اىّ

له فى تفسير القاضى لما سمع الكفار النبى عليه السلام يقول يا الله يا رحمن فقالوا انه ينهى ان نعبد الهين وهو يدعو الهين فنزلت ايا ما الايه ١٢ م

له يعنى كان يقول وجه معرب لم يجز ان كونه ١٢

لان اشد لا یصح ابتدائیۃ للقسم الاول من المبتدأ ولاینقسم الثانی منہ لان الاول لایکون نکرۃ محضۃ وقولہ اشد نکرۃ واما الثانی فھو لایکون الاصفۃ مصدرۃ بحرف النفی والاستفھام وقولہ اشد وانکان صفۃ لانہ اسم تفضیل لکن لم یکن مصدرۃ بھما قولہ فیمن قرء بالضم اما اذا قرء بالفتح فح لایصح الاستدلال بہ باعتبار انہ مفعول بہ لقولہ لننزعن اعلم ان لیس فی قرءۃ الضم الوفاق علی انھا موصولۃ مبنیۃ فان الکوفیین ذھبوا الی ان ای ھذہ استفھامیۃ معربۃ مرفوعۃ علی الابتداء وخبرہ اشد والجملۃ صفۃ شیعۃ علی اضمار القول ای کل شیعۃ مقول فیھم ایھم اشد وقولہ من کل شیعۃ معمول لننزعن کما یقال اکلت من کل طعام فیکون من للتبعیض کذا قال عبد الرحمن الاصفرائی قولہ لننزعن ای لنخرجنا من کل قبیلۃ الکفار یوم القیمۃ اغلظا وعتیا اسے سرکشان ازدین فیکون صفھم علیحدۃ من غیرھم من الکفار قولہ ای امر غیر الصلۃ وھو الاحتیاج الی اظہار المحذوف فیعارض الاضافۃ قولہ وبنیت علی الضم وانما تعرض الی وجہ البناء بالحرکۃ مع انہ لم یتعرض الیہ فیما سبق اصلا لان منصب الشرح ھھنا ان کل ما ھو مبنی علی الفتح لم یتعرض الی وجہہ لظہورہ وھو الخفۃ وکلما ھو مبنی علی غیر الفتح یتعرض الیہ لعدم ظہورہ قولہ لتشبیھا لھا بالغایات وتحقیق الغایات ستعرف فی بحث قبل وبعد من الظروف فلا ابین ھھنا قولہ مایوضحھا وھو صلتھا لان الصلۃ توضح الموصو قولہ مایبینھا وانما لم یقل مایوضحھا لان بتجدد الالفاظ طریقا عندھم قولہ ولم تستثنی الموصوفۃ الخ جواب سوال وھو انہ ینبغی ان یستثنی ای الموصوفۃ کما استثنی ای الموصولۃ اذا حذف صدر صلتھا نحو یا ایھا الرجل فان الرجل صفۃ ای وھو مبنی قولہ وبناء الموصوفۃ لھذا ای لکونھا منادی مفرد معرفۃ لا لکونھا موصوفۃ والرجل صفۃ قولہ وفی ماذا صنعت وجھان والغرض فی ھذا البحث ان ذا بعد ما الاستفھام لایلزم ان یکون موصولۃ فقط بل یکون للاستفھام بدون معنی الموصول وانما زاد قولہ فی قولھم لان حرف الجر لایدخل علی الجملۃ بل علی المفرد قولہ ان معناہ جواب سوال وھو ان کون ما الذی احد الوجھین مجھول لایعلم ان المراد من الوجھین الوجھین فی معناہ او فی لانہ او فی دلیلہ فسأل سائل ای المعنی مراد ھھنا فدفع بقولہ ان معناہ یعنی ان الوجھین فی معناہ قولہ علی ان یکون ذا بمعنی الذی قد سبق ان ذا اذا کان بعد ما الاستفھامیۃ یکون بمعنی الذی فقولہ علی ان یکون الخ اشارۃ الی بیان المقابلۃ مع الوجہ الثانی وایضا اشارۃ الی دفع الوھم وھو ان کلمۃ الذی مقدرہ مع ماذا فدفع بقولہ علی الخ قولہ فیکون التقدیر اشارۃ الی ان یترکب ذا مع ما لایزیل الاستفھام من کلمۃ ما قولہ ای صنعتہ اے العائد ھھنا محذوف قولہ فما مبتدأ وانکان نکرۃ ومابعدہ ای الموصول مع الصلۃ خبرہ وانکان معرفۃ لان ھذہ

لہ فاجاب بقولہ ولم یستثن الموصوف ۱۲م عہ بصیغۃ المجھول ھھنا وفی ما سیأتی ۱۲م مولوی عبد الرحیم غفرلہ

النكرة فى الواقع معرفة لان معناه اهذا ام ذاك وهذا من المعارف كما فى قولهم من ابوك كما مر فى المرفوعات مع التحقيق[1] قوله او بالعكس ولكن تقديم الخبر لتضمنه بما له صدر الكلام و هو الاستفهام الاول مذهب سيبويه والثانى مذهب الجمهور قوله اى مرفوع جواب سوال وهو انه لايصح حمل الرفع على الجواب لان الرفع عبارة عن الحرف او الحركة وانما اذ قوله و نحو اشارة الى ان قوله وجوابه رفع ليس جملة مستقلة قوله اى الذى صنعته الاكرام فالموصول مع الصلة مبتدأ وقوله الاكرام خبره بحذف ضمير الفصل فى قول الشارح لا فى قول المتكلم اى هو الاكرام قوله وههنا عبارتان اى اعتباران قوله بكمالها اى بمجموعها والضمير راجع الى لفظة ماذا قوله والظاهر الخ جواب سوال وهو انه لما كان فى اى شئ اعتباران نحو صار فيما ذا صنعت ثلثة وجه لا وجهان فلجاب بقوله والظاهر او ان فى قوله والظاهر اشارة الى الاعتراض وحاصله ان قوله ههنا عبارتان الخ منقول من بعض الشارحين وانما اورد الشارح لورود الاعتراض عليه بقوله والظاهر الخ قوله ليس لكل منهما معنى بالاستقلال بل لاحدهما معنى وخير للتقوية فان قيل على تقدير كون كلمة ذا زائدة لايكون له معنى اصلا فكيف يصح قوله ليس لكل منهم معنى بالاستقلال قلنا هذه سالبة لاتقتضى تحقيق الموضوع اجيب[2] ان مراد بعض الشارحين مثل ما قال المعترض ولذا قال وههنا عبارتان ولم يقل ههنا توجيهان اونقول ان معنى قوله بكمالها ان لكل واحد منهما دخل فى هذا المعنى باجتماعهما مثل كذا العدد مركبا من الكاف وذا قوله فى كون كل منهما جملة فعلية فان قيل من اين علم ان ماذا صنعت اذا كان بمعنى ما الذى يكون جملة اسمية واذا كان بمعنى اى شئ يكون جملة فعلية قلنا ان كلمة ما فى الصورة الاولى لم يكن مفعولا لصنعت بل مبتدأ وفى الصورة الثانية مفعول لصنعت لان للفعل ثمه هو العائد المقدر فى الصلة الراجع الى الموصول و ههنا العائد غير موجود اى لايحتاج الى تقدير العائد لعدم وجود الموصول فيكون كلمة ما هى المفعول لقوله صنعت قوله ويجوز فى الاول اشارة الى ان المطابقة بين السوال والجواب امر مرجح لا واجب قوله ولم يعتبر المصرح الخ جواب سوال ظاهر قوله اسماء الافعال وههنا بحث وهو ان المصرح قدم فى الاجمال المركبات والكنايات على اسماء الافعال والاصوات حيث قال وهى المضمرات واسماء الاشارات والموصولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات الخ وقدم فى التفصيل اسماء الافعال والاصوات على المركبات والكنايات والله اعلم بما خطر ببال المصرح قوله اى اسم كان انما فسرها بالاسم لرعاية المعرف لانه اسم من الاسماء لان التعريف انما يكون للجنس بالجنس وفسر فى الاسماء الاشارات بالاسماء لصحة الحمل والكل من الوجيه[2] قوله الذين هما من اقسام الخ فيه اشارة الى وجه بناء اسماء الافعال قوله مشابهة لمبنى الاصل لانها بمعنى الامر والماضى وكون الشئ بمعنى الامر والماضى من المشابهة

فى اسماء الافعال

[1] بان لفظ ما خبر و مابعده مبتدأ ۱۲م [2] اى وجيه الدين محشى هذا الكتاب ۱۲م

التی ہی موجبۃ للبناء قولہ فما قیل جواب دخل وہو ان اُفّ واَوّہ من الاسماء الافعال مع انہما بمعنی المضارع فالتخصیص بالامر والماضی باطل فاجاب بما حاصلہ انہ ذکر المضارع واراد منہ الماضی ای ذکر التضجر بصیغۃ المضارع المتکلم الواحد والمراد منہ تضجرت بصیغۃ الماضی للتکلم الواحد فقولہ قیل الفاء للتفریع علی قولہ بمعنی الامر والماضی قولہ اف بضم الہمزۃ وتشدید الفاء وکسرہا قولہ اوہ بفتح الہمزۃ وتشدید الواو وفتحہا وسکون الہاء قولہ عبرعنہ جواب سوال وہو انہ لما کان المراد منہما ہو الماضی فما الباعث علیہم انہم عبروا عنہما بالمضارع الحالی .. حاصل الجواب انما عبروا عنہما بالمضارع لان معناہما لیس علی الماضی بل علی الحال فان قیل لما کان التعبیر عنہما بالمضارع فیکون علی صیغۃ المضارع ومعناہما لما کان علی الحال فیکون ایضا مضارعا فمن این علم المراد منہما تضجرت وتوجعت ای من این علم انہما علی الماضی اجیب عنہ وان لم یکن صیغتہما ولا .. معناہما ماضیا لکن استعمال اسماء الافعال بمعنی الامر والماضی کثیر فعلم انہ فی الاصل علی صیغۃ الماضی فان قیل لما کان اسماء الافعال بمعنی الامر والماضی کان حقہا ان لا یکون لہا محل من الاعراب کالامر والماضی یعنی ینبغی ان تکون مبنی الاصل قلنا انہا فی الاصل مصادر اوظروف اوجار ومجرور کما مر فی صدر الکتاب فی بحث الاسم فلذا لا تکون مبنی الاصل وقیل اشارۃ الی توطیۃ الاعتراض ان اسم الفعل ای ہیہات اسم الفعل مبتدأ والفاعل سد مسد الخبر. وفیہ ان معنی الفعل ینافی الابتداء قلنا ان ہذا القسم من المبتدأ لکونہ مسنداً لا ینافیہ معنی الفعل فان قیل ان معنی الفعل لو لا ینافی الابتداء لصح ان یقال لکل فعل انہ مبتدأ ای القسم الثانی منہ قلنا ذلک امر اصطلاحی وان ہذا القسم من المبتدأ ثابت بحسب الضرورۃ ولا ضرورۃ فی الافعال لجواز ان لا یکون لہا محل من الاعراب بخلاف الاسم فان خلوہ من الاعراب غیر معہود فلا بد ان یخرج لہ وجہ وللجمہور ان یقولوا ان القسم الثانی من المبتدأ یاول بالاخرۃ الی انہ مسنداً الیہ لان قولک اقائم زید فی قوۃ ان صاحب القیام ہو زید ولا یتصور ذلک فی الفعل وما ہو بمعناہ ولہذا جعل بعضہم عامل الرفع فی المبتدأ مطلقا ای سواء کان من القسم الاول او الثانی کونہ مسندا الیہ قولہ رویدا زیدا فی الاصل تصغیر ارواد .. مصدر اَرْوَدَ قولہ وہیہات ذلک اشار بالمثالین الی تقسیم اسماء الافعال الی ما کان بمعنی الامر والماضی والی ما کان متعدیا اولازمیا والی ما کان المنقول عنہ مستعملاً اولا وتحقیق الاخیر فی صدر الکتاب فی بحث الاسم قولہ بفتح التاء لان الاصل فی البناء ہو السکون لاکن ہہنا یلزم التقاء الساکنین نحرکوہ بالفتح لانہ اخف الحرکات قولہ بکسرہا الخ لان الساکن اذا حرک حرک بالکسر قولہ وبالضمۃ الخ لتقویۃ العمل قال الشیخ الرضی فتحت التاء نظراً الی اصلہن کان مفعولاً مطلقا ثم جعل بمعنی الفعل وانما کسرت للساکنین وضمت للتنبیہ لقوۃ الحرکۃ علی قوۃ معنی البعد اذ معناہ البعد قال بعض النحاۃ ان مفتوحۃ التاء مفردۃ اصلہ ہیہیۃ کزلزلۃ قلبت الیاء الاخیرۃ الفا لتحرکہا وانفتاح ما قبلہا و التاء

فالوقف علیها بالهاء واما المکسورة التاء فجمع کمسلمات فالوقف علیها بالتاء وللضموة التاء یحتمل الافراد والجمع فیجوز الوقف بالهاء والتاء کذا قال مولینا عبد الغفور قوله وقدم الامر جواب سوال وهو انه لم یقدم الماضی مع انه مقدم فی الواقع قوله والذی حملهم جواب سوال وهو انه لما کان اسماء الافعال بمعنے الامر والماضی لما سمی باسماء الافعال ولم یسم بعین الافعال فاجاب بقوله والذی الخ فقوله والذی مبتدأ وقوله امر لفظی خبره یعنی الشئ الذی باعث علی النحاة علی ان قالوا اسماء الافعال لیست عین الافعال مع انها تودی معنی الافعال هو امر لفظی یعنی ان صیغها لیست صیغ الافعال وایضا لا تتصرف تصرف الافعال من المونث والتثنیة والجمع والغیبة وللمضارع واسم الفاعل الی غیر ذلک واجاب البعض عن هذا الاعتراض بوجه اٰخر وهو انما یسمی باسم الافعال لانها موضوعة للفظ الامر وللماضی لا لمعناهما فرد الشارح علیهم بقوله لا انها موضوعة لصیغ الافعال قوله قال الشیخ رضی الخ اشارة الی تائید النفی المستفاد من قوله لا انها موضوعة قوله الذی ای اسکت الذی قوله فهو علم ای منه علم للفظ ای للفظ اسکت قوله بشئ الخ ضمیر لیس قوله اذ العربی القح ای الخالص ای الذی کان ابه وامه جمیعا من العرب والمراد منه لا زمه ای الفصیح قوله ربما یقول صه ملوا منه اسکت مع انه لم یخطر بباله لفظة اسکت بل ربما لم یسمعه بان کان صغیرا یعرف بعض الالفاظ ولا یعرف البعض قوله اصلا ای لا مع المعنے ولا بدونه قوله ولهذا قال الخ ای لاجل انها موضوعة لمعنی الفعل لا للفظ قال اسماء الافعال ماکان بمعنے الامر والماضی یشارک معناها معناهما قوله ولم یقل ماکان معناه الامر والماضی ای ماکان معناه لفظ الامر والماضی لان الامر والماضی فی الاصطلاح عبارة عن اللفظ قوله والمتبادر جواب سوال وهو انه ینبغی ان یکون الضارب فی ضارب امس اسم فعل لانه بمعنے ضرب فاجاب بقوله والمتبادر ای المتبادر من قوله اسم الفعل بمعنے الامر والماضی انه کذلک بحسب الوضع لانه بصدد بیان الاوضاع فان قیل انه لما کان بمعنے الامر او الماضی وضعا صدق حد الفعل علیه قلنا انها وضعت اولا اسماء ووضعها بمعنی الفعل وضع عرفی واستعمالی لان الوضع علی ثلثة اقسام لغوی وعرفی وشرعی فان قیل لو قال الضارب فی الماضی لکان احسن لانه شامل لجمیع مامضی وهو المراد لا الامس قلنا سلمنا ان الحکم مطلق غیر مختص بالامس لکن لما کان هذا القول مسموعا فلذا اختاره قوله وفعال وانما خص البیان بوزن الفعال ولم یبین الغیر من اسماء الافعال للاختلاف الواقع فی وزن فعال فلذا اختاره قوله اعلم ان ما یوزن علی فعال علی اربعة اقسام احدها اسم الفعل کنزال بمعنے انزل والثانی بمعنے المصدر نحو فجار بمعنی الفجور والثالث بمعنی اسم الفاعل نحو یا فساق بمعنے یا فاسق والرابع علم للاعیان المونثة نحو قطام و غلاب وحکم قسم الاول والثانی والثالث انها مبنیة بالاتفاق وحکم قسم الرابع انه مختلف فیه عند الحجاز مبنی و عند بنی تمیم معرب کما بین المصرح قوله ای ما یوزن جواب سوال وهو ان

فات المطابقۃ بین المثال والمثل لان المثل فعال والمذکور فی المثال نزال قولہ الکائن انما قدر معرفۃ اشارۃ الی انہ صفۃ فعال ولیس بحال منہ عند ابن مالک کما ھو معتبر فی کثیر من المواضع وانما اختار الصفۃ علی الحال لجی الکثیر المعنی فقولہ فعال مبتدأ وقولہ بمعنی الامر صفۃ وقولہ من الثلاثی صفۃ الاخر وقولہ قیاس خبر للمبتدأ قولہ المشتق ولا یخفی ان تقدیر المشتق اولی والیق ھہنا من تقدیر الکائن فما ذکرہ مولانا عصام الدین ان تقدیر الکائن اعرف لیس علی ما ینبغی قولہ من الثلاثی یعنی کلما کان ثلاثی المجرد یجیئ منہ فعال لا محالۃ قولہ ای قیاسی جواب سوال وھو انہ لا یصح حمل قولہ قیاس علی فعال للزوم حمل الوصف علی الذات فاجاب انہ بحذف یاء النسبۃ او بحذف المضاف ای ذو قیاس قولہ قال سیبویہ اشارۃ الی تائید قول المصنف والی انہ تابع سیبویہ ھہنا قولہ فلذا اول الخ اشارۃ الی الجواب ثم یرد علیہ ان الاطراد عبارۃ عن القاعدۃ الکلیۃ فکیف یکون المراد منہ الاکثر فاجاب بقولہ فکانہ قیاس لکثرتہ یعنی انہ قاعدۃ کلیۃ حکما لان للاکثر حکم الکل قولہ واما فی الرباعی اشارۃ الی ان تقیید المصنف بالثلاثی احتراز عن الرباعی یعنی مجیٔ اسم الفعل من الرباعی بمعنی الامر لا یکون الا نادرا لا بمعنی ان فعال بمعنی الامر اصلا فان ماجاء من اسماء الافعال فی الرباعی کلمتان احدھما عرعار والاخر قرقار علی وزن فعلال فان عرعار حکایۃ صوت الرعد وقرقار حکایۃ صوت الصبیان وھما فی الاصل عاعار وقار قار قولہ حال کونہ بیان لنصب قولہ مصدرا وصاحب الحال ھو الضمیر فی قولہ مبنی وھو مفعول ما لم یسم فاعلہ والعامل فی الحال ھو لفظ مبنی والحال یتقدم اذا لم یکن العامل معنویا وانما اشترط ان یکون المصدر معرفۃ ومونثا لانہ اذا کان معرفۃ ومونثا یکون لہ زیادۃ المشابہۃ بالفعل فی ثبوت الفرعیۃ کما مر فی غیر المنصرف واما اذا کان نکرۃ فلا یکون مبنیا نحو ذھاب قولہ بمعنی الفجرۃ او الفجور احدھما مصدر والاخر اسم المصدر او احدھما ذو تاء والاخر بلا تا وانما اورد معرفتین اشارۃ الی ان فجار معرفۃ قولہ قال الرضی اشارۃ الی الاعتراض اجیب عنہ ان انتفاء الدلیل القطعی لا یدل علی انتفاء الظنی بل یدل علی اثباتہ والدلیل الظنی کاف فی المسائل النحویۃ لان دلائل النحو کلھا ظنی وان کان مسائلہ قطعیۃ او نقول لا نسلم انہ لم یوجد الدلیل لانہم قالوا فجار لامرأۃ فبیحۃ فلما کانت صفتھا معرفۃ ومونث علم ان موصوفھا کذلک قولہ ای کل واحد اشار بہ الی ان الضمیر فی مبنی راجع الی القسمین بتاویلہ بکل واحد وھو تاویل شائع فلا یرد ان ھہنا لابد ان یقول مبنیان ثم المتوھم لما توھم ان الضمیر فی مبنی راجع ایضا الی فعال بمعنی الامر فعلی ھذا یلزم الاستدراک لان ابنیتہ اسماء الافعال علم من صدر الکتاب حیث قال وھی المضمرات واسماء الاشارات واسماء الافعال فدفع بقولہ من القسمین الاخیرین قولہ مبنی انما ذکرہ لیعلم ان قولہ لمشابہتہ متعلق بہ ثم الضمیر فی قولہ لمشابہتہ راجع الی فعال مصدرا

او صفة والضمير في قوله راجع الى فعال بمعنى الامر قوله معدول عن الامر الفعلي انما قال هذا لان اسم الفعل بمعنى الامر ايضا امر لكن يقال له امر اسمي فلما يكون نزال معدولا عن انزل فكذلك فساق معدول عن فاسقة وفجار عن الفجرة وانما بين الشارح العدل في جانب المشبه به ولم يبين في المشبه لانه بينه سابقا بقوله فجار بمعنى الفجور والفجرة وفساق بمعنى فاسقة ونزال وان بينه المصنف رح حيث قال كنزال بمعنى انزل لكن لم يبينه الشارح وايضا ان بيان المشبه به توطية الى ورود الاعتراض بقوله قال الشارح الرضي فلذا بين العدل في المشبه به واما المشبه فلا يرد الاعتراض فلذا لم يبين فان قيل ان ذلك الاعتراض كما يرد على المشبه به كذلك يرد على المشبه قلنا سلمنا ان الاعتراض الاول وارد على المشبه لكن الاعتراض الثاني غير وارد على المشبه به فقط وهو قوله كيف والاصل الخ وانما اعتبر العدل في البناء لان المشابهة في الزنة فقط غير كافية فيه والا لزم بناء سلام وكلام فان قيل لا دليل على كون فجار معدولا عن الفجرة وفساق عن فاسقة لجواز ان يكون مرادفين قلت فليكن العدل فيه تقديريا فلا يحتاج الى الدليل او نقول الدليل عليه وجود المبالغة في نزال دون انزل فلا يكونا مترادفين لكن اشتركا في المعنى الاصلي وهو ليس الا معنى العدل قوله قال الشارح الرضي الخ اشارة الى الاعتراض قوله أرى صيغة المضارع للتكلم الواحد المجهول يعني ان الناس يقولون اسماء الافعال معدولة لكن لا دليل لهم عليه اجيب فليكن المراد بالعدل ههنا التقديري فلا يحتاج الى الدليل فان قيل لا حاجة للبناء الى العدل لوجود دليل آخر وهو الاشتراك في المعنى مع المبني الاصل وهو الامر والماضي والعدل التقديري لا يكون الا للحاجة قلنا الاشتراك في المعنى بين الشيئين لا يكون الا باحد الامرين اما بالترادف او العدل والاول غير مستقيم لوجود الزيادة في احدهما وهي المبالغة فتعين العدل قوله كيف والاصل آه اشارة الى الاعتراض الثاني قوله ان لا يخرج يعني الاصل ان يكون المعدول من نوع المعدول عنه فان كان المعدول عنه اسما او فعلا او حرفا ينبغي ان يكون المعدول كذلك. فان قيل هذا الاصل لا يجري في ثلث من ثلثة ثلثة لان المعدول من نوع الاسم والمعدول عنه من نوع المركب قلنا ان ثلثة ثلثة وان كان مركبا لكن ماخوذ من المفرد وهو ثلثة فيكون مفردا باعتبار الماخذ منه فلا يخرج المعدول بالعدل من انواع اصل المعدول عنه او نقول انه اسم باعتبار الاجزاء قوله واما المبالغة هذا ايضا من مقولة الرضي حاصله ان الشارح الرضي قال في كتابه ان العدل لما لم يستقم فالاولى ان يقول للمص لمشابهته لمبالغة وزنا يا ان يذكر المبالغة في موضوع العدل ثم كان السائل سال ما وجه اولوية المبالغة على العدل فليكن الخلل في المبالغة ايضا فبين وجه الاولوية بقوله واما المبالغة فثابتة في الكل يعني لا يظن الخلل في ذكر المبالغة كما ان الخلل في ذكر العدل قوله وبين وجهها اى بين الرضي وجه المبالغة قوله

فی کلام طویل اشارۃ الی وجہ عدم ذکر الشارح عنہ ان الخروج عن النوع یضر فی العدل الذی هو سبب منع الصرف واما فی البناء فغیر مضر والفرق ان الانصراف وعدم الانصراف صفتان للاسم دون الفعل فلو خرج من الاسم الی الفعل لم یکن منصرفا ولا غیر منصرف واما البناء فهو صفۃ الاسم والفعل جمیعا فلا یضر خروج احدهما الی الاخر بالعدل **قوله** وفعال حال کونہ علما قال عبد الغفور رح حال من مفهوم قوله مبنی فی الحجاز ومعرب فی تمیم ای اختلف فیہ حال کونہ علما للاعیان وانما قلنا ذلک لانہ ان تعلق بکل واحد من قوله مبنی ومعرب لزم توارد العاملین علی اثر واحد وهو ممنوع وان تعلق باحدهما لزم خلو الاخر عن التعلق بهذا الحال وهو لا یجوز **قال عصام الدین** لا حاجۃ الی ما قال فاضل المحشی رح لانہ حال من ضمیر مبنی و قوله معرب مستغن عن التقیید بالعلم لان الضمیر فی معرب راجع الی فعال المقید بالعلم لکن علی هذا لا یکون مبنی ومعرب علی اسلوب واحد فالفضل لمن تقدم **قوله** ای لعین من الاعیان **جواب سوال** وهو انہ لما کان علما للاعیان فلو کان علما للعین ینبغی ان لا یبقی والمضاف المطابقۃ بین المثال والممثل لانہ جمع وذکر فی المثال قطام وغلاب وهما علم للمفرد فاجاب بقوله ای لعین من الاعیان **قوله** لیخرج باب فساق ای ما هو صفۃ ولیس بعلم **قوله** صفۃ علما دفع توهم وهو انہ صفۃ الاعیان فخلی هذا فات المطابقۃ بین الصفۃ والموصوف فی الافراد والجمعیۃ فدفع بقوله صفۃ علما ثم یرد علیہ لما کان قوله مؤنثا صفۃ وهو قید وهو ینقسم الی الاحترازی والواقعی فسأل سائل انہ من ای قبیل فاجاب انہ قید واقعی **فان قیل** فلم لا یجوز ان یکون احترازا عن فعال علما للمذکر قلنا ان الکلمۃ التی هی علی اربعۃ احرف لا یخرج عن التانیث بجعلها علما للمذکر لان الحرف الرابع قائم مقام تاء التانیث فلا یصح جعلہ قید احترازیا **قوله** کقطام معدول عن قاطمۃ وهی امرءۃ عاض بالاسنان وغلاب من غالبۃ وهی امرءۃ ذا شوکۃ **قوله** کذلک ای علما للمؤنث **قوله** فی استعمال **جواب سوال** وهو انہ لا یصح ظرفیۃ الحجاز للمبنی لان الظرف علی قسمین حقیقی کزمان ومکان واعتباری کظرفیۃ الاوصاف للموصوفات کزید فی العلم وفی الکرم والحجاز لیس لواحد منهما فاجاب بقوله فی استعمال ولا شک ان الاستعمال صفۃ المبنی لان الاستعمال نسبۃ بین المستعمل والمستعمل وهو للمبنی والنسبۃ قائمۃ بالطرف لان المبنی احد الطرفین وانما زاد الاهل لان الحجازیۃ عبارۃ عن الوطن **قوله** الا ما کان فی اخره استثناء من المحذوف وهو الاتفاق یعنی معرب بالاتفاق بنی تمیم الا ما فی اخره راء ای لیس الاتفاق فیما فی اخره راء **قوله** ای الذی فعال ففوله فعال التعبیر عن کلمۃ ما وانما زاد لفظ فی لان فعال محل الاتفاق وحد مہ فیکون ظرفا **قوله** فان بنی تمیم اختلفوا فیہ اشارۃ الی دلیل استثناء ذات الراء عن اتفاق بنی تمیم **فان قیل** ما لبنی تمیم ان عندهم فعال مصدرا وصفۃ مبنی وفعال علما للاعیان معرب قلنا ان مشابهۃ

فعال مصدرا وصفة لفعال بمعنى الامر اتم من حيث ان كلاهما من الاعراض اولقوله لان مشابهة فعال المصدر او الصفة اكثر مما كان بمعنى الامر لان فعال بمعنى الامر للمبالغة وفساق وفجار ايضا للمبالغة بخلاف ما كان علما للاعيان لان المبالغة فى الاعلام غير ملحوظ قوله علما لكوكب اى كوكب معين قوله كالمكرر لانها يقرء مشبها وانما عنوا بينا ههنا رمثلا ليحصل الكسر اللازم بسبب البناء وانما احتيج الى الكسر اذ كسر الراء مصححة للامالة وانما احتيج الى الامالة لانها امر مستحسنة لان الامالة ميلان الفتحة الى الكسرة والالف الى الياء فحصل فتحة الضاد فيه يميل الى الكسرة والالف الى الياء وذا يكون بكسر الراء قوله اعلم ان الاصوات اشارة الى تقسيم الاصوات والغرض فى التقسيم طوتية الى الاعتراض حاصله ان التعريف غير جامع ثم اجاب عنه بقوله والمراد بالاصوات ههنا الخ كما ستعلم فيما بعد قوله على لفظ الانسان فهو ليس من بحث النحوى وانما لم يقل على لفظ العرب لان الاصوات غير مختصة بالعرب قوله الى باب المصادر اى الى ما يدل على الحدث فقط سواء كان مصدرا او اسم المصدر فلا يرد ان المصدر ما يشتق منه وهو غير لازم ههنا قوله ولم تصر الخ بيان لزوم المصدرية قوله وصارت بيان عدم لزوم المصدرية قوله واها اى خوش بودن بالتنوين على وزن فعل يقال فى وقت التعجب وحكمه حكم المصادر من الاعراب ووقوعه مفعولا له ومفعولا مطلق مثل عجبت واها قوله مه وصه الاول بمعنى اترك والثانى بمعنى اسكت وهما فى الاصل اصوات بعد السكون ثم نقل الى المصادر ثم نقل الى اسم الفعل لكن اذا كانا بالتنوين بمعنى منع ما وسكوت ما واذا كان بلا تنوين بمعنى منع الآن .... وسكوت الآن والمنع والسكوت مصدران لكن المصدرية غير لازمة منهما قوله فنى على انواع اى الاصوات التى هى غير منقولة الى المصادر قوله كقول المتندم اے ندامت كننده قوله وى وح وحينئذ لا يقصد الانسان اى ان يحكم عليها او به لانها لا يكون الا ما يكون له معنى مستقل بالوضع وهذا المعنى ليس بالوضع بل بالطبع وايضا لو كان احدهما لذات الغرض وهو الصوت عند التألم او التعجب قوله بان يصدر من لفظ جواب سوال وهو ان الحكاية عبارة عن عين المحكى عنه من غير تغير وههنا ليس كذلك لان غاق مركب من الحروف وليس فى صوت الغراب حروف فاجاب بقوله بان يصدر قوله وهى ايضا لا يقصد لانه لا يدل على معنى اصلا والحكم عليه وبه لابد فيهما من ان يكونا دالين على معنى مستقلا بالوضع قوله سا اللو جرای للمنع كمنع التسكين قوله وهى ايضا لا يقصد لانها لا يدل على المعنى قوله وهذه الاقسام كلها اى اقسام اصوات الغير المنقولة كلها مبنية وفى بعض النسخ مبنى بتذكير الضمير باعتبار لفظ الكل قوله لانتفاء التركيب فيها فيكون هذه الاقسام

ص قوله اولللد عاء اى للطلب كما يقال به للطيور قوله الخ لاناخة الخ ويقال فى عرفنا اخ لا تا لستقر

داخلة فی القسم الثانی من المبنی وهو قولنا و وقع غیر مرکب اذ لیست هذه الاصوات اسماء عند الوضع فیها بل هی جاریة مجری الاسماء وهو اللسان کما ذکره فیما سیاتی ثم یرد علیه فعلی هذا لو کان مرکبا مع العامل ینبغی ان یکون معربا کما اذا قلت علی سبیل الحکایة قال زید وی او غاق فان قوله وقع مفعول به لقوله ولا یکون مبنیا لانه غیر داخل فی قسمی المبنی قوله وی هذا مقول قال فمقول القول وان کان جملة الا انه قد یکون مفردا اذا کان المراد منه نفس اللفظ کما قال المص رح فی اسماء الاعداد تقول واحد واثنان فان الواحد مقول لتقول مع انه مفرد لاجل ان المراد منه اللفظ لا المعنی قوله او عند اناخة البعیر الخ عطف علی قوله عند التعجب قوله او غاق عند حکایة صوت الغراب ایض عطف علی قوله عند التعجب او عطف علی قوله عند اناخة البعیر ای اذا قلت قال زید غاق عند صوت الغراب قوله فهی فی هذه الحالة ای حالة الحکایة وهذا القول جزاء الشرط المذکور وهو قوله واذا تلفظ الخ قوله والمراد بالاصوات جواب سوال وهو ان تعریف الاصوات غیر جامع الافراد لانه خرج منه الاصوات المنقولة الی المصادر وایض خرج منه الصوت الذی حکی عمرو عن زید بان یقول قال زید وی ای الصوت المنقول علی سبیل اسم الاصوت والمطلوب بیان تنبیه الاصوات مما یصوت به الانسان بغیره کتشبیه صوت بصوت لا بیان الاسماء الدالة علی سبیل الحکایة فاجاب بقوله والمراد الخ حاصل الجواب المراد بالاصوات ههنا لیس الاقسام المنقولة الی المصادر بل المراد الاقسام الغیر المنقولة بل غیر المنقولة ایض غیر مراد مطلقا بل التی لیس علی سبیل الحکایة فان قیل الاصوات المنقولة الی المصادر وما کان علی سبیل الحکایة ایضا اصوات فلم لم یردها المص رح قلنا انما لم یردها المص رح لانها من الاسماء لا من الاصوات والمطلوب بیان الاصوات لا بیان الاسماء الدالة علی الاصوات اعلم ان الحکایة علی قسمین احدها الحکایة عن صوت البهائم والاخر حکایة عن صوت من هو حاکی عن صوت البهائم کما یقول عمرو قال زید غاق والمراد بقوله من غیر نقلها علی سبیل الحکایة هو القسم الثانی فلا یرد انه لا حاجة الی اخراج الحکایة لانه مذکور فی قول المص رح حیث قال کل لفظ حکی به صوت قوله وهی بهذا الاعتبار اشارة الی الاعتراض وهو ان الاصوات لیست باسماء فلا یصح ذکرها فی بحث الاسماء قوله وذکرها فی باب الاسماء الخ اشارة الی جواب قوله مجری بها وهو اللسان قوله واخذها لواو بمعنی الفاء ای فاخذ حکمها من البناء قوله وبنیت الخ اشارة الی وجه البناء قوله فالاصوات بهذا الاعتبار وهو ما کانت باقیة علی ما هی علیه من غیر نقلها علی سبیل الحکایة قوله انما قال لفظ جواب سوال وهو ان المص رح عمدة والمخالفة اذا وقعت فی کلام العمدة لابد لها من بیان النکتة فاجاب بقوله انما قال لفظ الخ قوله ای اصدر علی لسان الانسان جواب سوالین الاول ان الحکایة عبارة ...... من عین المحکی عنه من غیر تغیر وههنا لیس کذلک لان غاق من الحروف ولیس فی صوت الغراب حروف والثانی ان قوله حکی به صوت

مخالف من قول الشارح رح وهو قوله المراد بالاصوات الى قوله من غير نقلها على سبيل الحكاية فاجاب بقوله اى اصدر الخ فالجواب عن الاول ظاهر وكذا عن الثانى اذ فرق بين الحكايتين كما مر انفا ثم المراد من قوله حكى به صوت الخ من اصوات الحيوانات او الجمادات كضرب الحجارة بالحجارة يصدر منه الصوت ولا يلزم تعريف الشئ بنفسه اذ فرق بين صوتين لان المراد من الاول ما يجرى على لسان الانسان ومن الثانى ما يجرى على لسان البهائم قوله بل لبعض افراد الانسان له معنيان احدهما ان يصوت لبعض افراد الانسان كالصبيان بان يصوت امرءة للصبى بمثل تا والاخران يصوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير مثل وى عند التعجب او الندامة قوله ولم يذكر المص رح الخ جواب سوال وهو ان التخصيص فى الرواية يدل على نفى الحكم عما عداه والحال ان الاصوات الغير المنقولة على ثلثة اقسام كما ذكر الشارح رح والمص رح ذكر الاخيرين ولم يذكر القسم الاول وهو ما يعرض للانسان عند عروض معنى كقول المتندم وى فعلم من التخصيص ان هذا القسم غير مبنى مع انه مبنى ايضا فاجاب بقوله ولم يذكر الخ قوله قيل قائله شارح الهندى وانما ذكر جوابه لان جواب الشارح قد مر بقوله مثلا قوله ذلك اى عدم ذكر القسم الاول حاصل الجواب ان هذين القسمين لما كانا ملحقين بالاسماء المبنية مع ما فيهما من البعد عن الالحاق وهو التعلق بالغير كان القسم الذى ليس فيه ذلك البعد اولى بالالحاق واما كون التعلق بالغير بعيدا عن الالحاق ظاهر كذا قال جمال الدين او نقول حاصل الجواب هكذا انه انما لم يذكره لانه يلزم بناءه من بناء القسمين الاخيرين بطريق الاولى لانك قد علمت ان بناءها المشابهتها بالقسم الثانى من المبنى فاذا كان كذلك فالقسمان الاخيران اللذان هما قريبان بالتركيب اذا كانا مبنيين فالقسم الاول الذى لا قرب له به اولى لان مشابهته من القسم الثانى من المبنى اشد من القسمين الاخيرين اما عدم كونه قريبا بالمركب فظاهر لانه ليس له تعلق بالغير بل هو صوت الانسان ابتداء اما قرب القسمان الاخيران اليه فظاهر ايضا لان لهما تعلق الى الغير لكنه بالقياس الى البعيد يعنى ان التخصيص فى الروايات يدل على نفى الحكم عما عداه اذ لم يكن للماعدا ثابتا بطريق الاولى وههنا ثابت بطريق الاولى كما ترى قوله

المركبات

اى المركبات المعدودة دفع وهم وهو ان المراد ههنا غير ما فى الاجمال وعلى هذا فات المطابقة بين الاجمال والتفصيل فاجاب بقوله اى المركبات المعدودة الخ يعنى انه عين ما ذكر فى الاجمال بناء على ان المعرفة اذا اعيدت معرفة كانت الثانية عين الاولى يعنى ان اللام للعهد لكن لا يصح الحمل اذ لا يقال المركبات اسم مركب الخ وجعل اسم الخ تعريفا الحد وفى بتقدير احد نوع المركبات صحيح ظاهر الكن لا يناسب كون التعريف فى نظائره للمذكور وجعل اللام للجنس يبطل الجمعية ويرفع اشكال الحمل لكن لا يناسب جعل اللام فى نظائره للعهد كذا قال جمال الدين رح اجيب عنه ان قوله كل اسم خبر مبتدأ محذوف اى هو كل اسم والضمير هو راجع الى المركب الضمنى فلا يكون التعريف للحد وفى اللام فى السابق للاستغراق بقرينة تقيد الظرف بالبعض فيكون المعنى جميع المركبات من المبنيات فان قيل

لا يصح عد الجميع من المبنيات لان منها معربات كفلان وفلانة لانه في الاصل فلان اي فال يكن في الحال ثم جعل علما قلنا المراد بقوله المعدودة من المبنيات بشرط تضمنها الحرف بقرينة قوله فان تضمن الثاني حرفا فلا يرد فلان وفلانة مثلا ثم ان المص رح ذكر المحل ود في قوله المضمرات وفي قوله الموصول مفردا رعاية لما هو الاصل المقصود في التحديد وذكر فيما عداهما جمعا رعاية لتطابق التفصيل والاجمال والكل من التوجيه فتدبر ما قال جمال الدين رح كذا قال صاحب التكملة اعلم ان ذكر لفظ كل في بعضها للاشارة الى الطرد وترك بعضها رعاية لما هو الاصل لان الاصل عدم ذكر لفظ كل لانه للاحاطة الافراد والتعريف لا يكون للافراد كما هو المشهور فان قيل لم لم يعتذر الشارح عن صيغة الجمع اعني المركبات مع ان التعريف للجنس لا للافراد والملحوظ في الجمع الافراد ولكن لم لم يعتذر من لفظة كل مع ان التعريف لا يكون الا بالجنس لا بالافراد والملحوظ في لفظة كل احاطة الافراد قلنا لما ذكر الشارح توجيه صيغة الجمع ولفظة كل في شرح قوله التوابع كل ثان الخ تركه ههنا كذا قال صاحب التكملة فان قيل ان ذكر الشارح توجيه لفظة كل ثم مسلم وذكر توجيه صيغة الجمع ثم غير مسلم لانه لم يوجد كما ترى قلنا وان لم يذكره قصدا لكن ذكره في ضمن بحث لفظة كل حيث قال فالمحدود في الحقيقة هو التابع فالى المفرد فانظر ثمه فتعلم ثم اعترض الشيخ الرضي من انه لا حاجة الى قوله اسم لان الكلام في اقسام الاسم ولذا ترك في غيرها اجيب عنه انه تصريح بما علم ضمنا فلا يقال انه لا حاجة اليه نعم لا بد لاختيار التصريح ههنا والاكتفاء بالقرينة فيما عداها من نكتة وهي انه لما كان في اسميتها شبهة لكونها مركبا الجزء من كلمتين والاسم قسيم الكلمة صرح باسميتها قوله المعدودة من المبنيات فان قيل لما كان المراد من المركبات ذلك فدخول بعلبك في التعريف غير مستقيم لان الجزء الاخير منه معرب غير مبني قلنا انه مبني في احد المذاهب او نقول انه مبني ببعض اجزائه وهو جزء الاول وهو كاف ههنا اعتراض مشهور وهو ان المركب قد مر في غير المنصرف انه غير منصرف وذكر في بحث المبني انه من المبنيات فلا بد من الفرق بين المركبين اجيب عنه المركب المبني هو الذي تضمن الجزء الثاني منه حرفا كخمسة عشر والمركب الغير المنصرف هو الذي لم يتضمن الجزء الثاني منه حرفا كبعلبك لكن الجزء الاول منه مبني لوقوعه في الوسط قوله حاصل بيان المتعلق قوله من دفع وهم وهو ان من في قوله من كلمتين للتبعيض لوجود القرينة على التبعيض وهو دخول من على المتعدد فيكون معناه المركب بعض الكلمتين وهو فاسد فدفع بقوله من تركيب فدخل من على المفرد وهو التركيب فلا يوهم التبعيض بل يكون كلمة من للتعليل كما مر في بحث المفعول ان كلمة من تجيء للتعليل كما في قوله تعالى خاشعا متصدعا من خشية الله قوله حقيقة او حكما جواب سوال وهو انه يخرج من التعريف سيبويه ونفطويه قوله اسمين او فعلين فيكون مجموع الاقسام من حيث العقل ستة ولكن ما يكون له مادة من هذه الاقسام هو ان يكون من اسمين او اسم وفعل والاسمان حقيقتان مثل بعلبك واما الاسمان اللذان احدهما كلمة حقيقة والآخر حكما مثل سيبويه واما المركب من الاسم والفعل

مثل بخت نصر فان جزء الاول منہ اسم والثانی فعل بخت بضم الباء بمعنی الابن بلسان البیان کما فی القاموس والمراد منہ ملک الملوک قولہ وجعلہما کلمۃ بالجر علی ترکیب الکلمتین قولہ اصلا انما استفاد التعمیم من اجزان النکرۃ اذا وقعت فی سیاق النفی یفید الاستغراق قولہ لا فی الحال التی فی حال الترکیب ولا قبل الترکیب اعلم المراد من الترکیب العلمیۃ ای لا فی حال العلمیۃ ولا قبل العلمیۃ فلا یرد ان نفی النسبۃ قبل الترکیب لغو لامتناع النسبۃ قبل ترکیب الکلمتین ثم قولہ اصلا لرد کلام الرضی حیث فسر قولہ لیس بینہما نسبۃ بانہ لیس بینہما نسبۃ قبل العلمیۃ واما نفی نسبۃ فی الحال فلا یحتاج الیہ لان کون المرکب من الکلمتین اسما یشیر الی ان لا نسبۃ بینہما فی الحال لان النسبۃ زالت فی حال العلمیۃ وجہ الرد ان النکرۃ اذا وقعت فی سیاق النفی یفید العموم واجیب عن استدلال الرضی ان النسبۃ المنفی بقولہ لا فی الحال ھی النسبۃ التی یفہم من ھیئۃ الترکیب وذلک لا یزیل بالعلمیۃ کہیئۃ عبد اللہ وھی کسرۃ لفظ اللہ یدل علی نسبۃ الاضافۃ فی حال العلمیۃ ایضا کما بینہ الشارح فی ھذہ الصفحۃ قولہ مثل عبد اللہ وتابط شرا ففی الاول النسبۃ الاضافی قبل الترکیب وفی الثانیۃ النسبۃ التعلیقیۃ قبلہ لان قولہ شرا مفعول للفعل فان قیل ان خروج تابط شرا لا یصح لانہ مبنیا فعن ما ذکر فی بحث غیر المنصرف بقولہ لان الاعلام المشتملۃ علی الاسناد من قبیل المبنیات قلنا لا تناقض لان ما ذکر فیما سبق محمول علی انہا داخل فی جنس المبنی یعنی انہ لیس مبنی بسبب الترکیب بل من جہۃ الحکایۃ وما ذکرھھنا محمول علی انہا خارجۃ عن ھذا القسم عن المرکب قولہ مع انہ من افراد المحدود ولکونہ مبنیا للترکیب قولہ قبل الترکیب الصواب حال الترکیب لانہ لم یستعمل فی کلامہم خمسۃ وعشر بالعطف اجیب عنہ ان وجود امکان الاستعمال نزل منزلۃ الاستعمال نحو ضیق ثم البیر قولہ اصعب من خرط القتاد الخرط حت الورق من اعلاہ الی اسفلہ والقتادۃ شجرۃ لہ شوک وحت الورق من الغصن والمنی من الثوب ازالتہ والمعنی ان ارادۃ النسبۃ من النسبۃ التی فی قولہ لیس بینہما نسبۃ التی لم یکن نسبۃ العطف داخلا فی النسبۃ المذکورۃ اصعب من ازالۃ الورق من شجر ذی شوک من اعلاہ الی اسفلہ بالید وجہ الصعوبۃ ان قولہ نسبۃ نکرۃ فی حیز النفی فیعم فلا یجوز ارادۃ الخاص منہا بلا قرینۃ فان قیل قول الشارح رح والاحسن ان یقال الخ ارادۃ الخاص من العام بلا قرینۃ فکیف یجوز قلنا معنا کلامہ ان نفی النسبۃ قبل الترکیب انما یحتاج الیہ اذا کان بعد الترکیب فی اللفظ ما یشعر بہا کالجر الذی فی عبد اللہ فانہ یشعر بالخمسۃ عشر فانہ بمنزلۃ لتنزیل فی عدم الاشعار فلا یحتاج الی نفیہ قبل الترکیب بل یصیر النفی لغوا محضا فالاحتراز عن اللغو قرینۃ علی ان المراد لیس بینہما قبل الترکیب نسبۃ مفہومۃ من ظاہر اللفظ بعد الترکیب فنحو خمسۃ عشر وبیت بیت لیسا داخلین فی عموم النکرۃ المنفیۃ کذا قال جمال الدین رح قولہ والاحسن ان یقال الخ جواب من الشارح رح عن اعتراض الرضی علی المصنف رح لے الاحسن ان یفسر النسبۃ بحیث لا یدخل فیہا ھذہ النسبۃ لا تعینہا وتخصیصہا بان یقال المراد نسبۃ مفہومۃ من الخ کما ھو المتبادر اذ لیس المقصود ان یکون

لہ فان ارادۃ بعض الافراد دون البعض من غیر قرینۃ ترجیح بلا مرجح ۱۲ عم منہ من قولہ وانما قال لان قولہ عن الاسم المفرد من عمومات عنہ مبالغۃ لیس من العطف فی ھذا المقام ۱۲ منہ عفی عنہ

بین نسبة فی الواقع بل فی اللفظ وحاصل الجواب ان ظاهر تركيب خمسة عشر تركيب امتزاجی كبعلبك لا يفهم منه النسبة لكنه اذا لوحظ ان معناه مجموع العددين يفهم منه ان الواو مقدرة والاصل خمسة وعشر بخلاف بعلبك قوله نسبة مفهومه الخ ای لنفی هذه النسبة فيكون نسبة العطف با قيد فی المركب من الكلمتين قوله بين الفعل نحو تابط والمفعول نحو شر الخ نحو هذا عن الحد ويدخل مثل خمسة عشر فيه فيكون الحد جامعا ومانعا قوله او غيره كحرف الجر نحو بيت بيت ای بيتی ملاصق لبيتك فالمركب المقدر فيه حرف جر بين جزئيه نسبة الجر كما يكون المركب المقدر فيه حرف العطف بين جزئيه العطف قوله اخره ای اخر هذا الجزء بعد التركيب فی وسط الكلمة وليس الوسط محلا للاعراب فيكون الجزء الاول مبنيا لانه بمنزلة الجزء الاول من الاسم المفرد قوله الخمسة فان قيل انه علم منه ان العشرة ركب مع الخمسة مع ان الامر بالعكس لان وجود الخمسة بعد العشرة اجيب عنه ان الشارح نظر الی التركيب لا الی الوجود ولا شك ان الخمسة مقدم فی التركيب حيث قالوا خمسة عشر ونسبة التركيب يكون يكون الی المعقب وهو العشرة فی التركيب وههنا بحث تفرد به خاطری وهو انه لم اورد المصنف رح فی المثال خمسة عشر ولم يورد احد عشر او اثنی عشر او ثلث عشر الخ مع ان الابتداء انما يكون من الادنی ايضا وقد يكون الابتداء من الاعلی فينبغی ان يقول تسعة عشر لكن اختلج فی قلبی ان الابتداء كما يكون بالادنی والاعلی كذلك يكون بالوسط لان خير الامور اوسطها ولا شك ان خمسة عشر اوسط المركبات قوله يعنی اخوات حادی عشر الضمير راجع الی الحادی عشر وهو ان كان مفرد مذكر لكن الذی اشتق هو منه متعدد وهو احد عشر والمتعدد بتاويل الجماعة مفرد ومؤنث فيصح ارجاع الضمير اليه قوله او اخوات كل واحد الخ ای الضمير راجع اليهما بتاويل كل واحد يؤيد الوجه الاول افراد الضمير وقرب المرجع واما تخصيص اخوات حادی عشر لخفاء فی تضمنه الحرف ويؤيد الوجه الثانی عموم الفائدة وان كان افراد الضمير يحتاج الی التاويل قوله وانما اورد مثالين جواب سؤال وهو ان تعدد المثالين انما يجوز اذا كانا من نوعين بان اورد احد المثالين لتضمن حرف العطف والاخر لتضمن حرف الياء مثل بيت بيت وما ذكره من مثالين كلاهما من نوع واحد و تضمن حرف العطف وهو يكاد يدل علی عدم الجواز فاجاب بقوله وانما اورد مثالين يعنی انهما وان لم يكونا نوعين حقيقتا لكنهما نوعين حكما قوله ليعلم ان البناء ثابت ثابت فی هذا المركب فان قيل لم لم يكتف فی الجواب وانما اورد مثالين احدهما

لتضمين معنى حرف العطف في نفس التركيب والآخر لتضمينه في اصله مع انه على هذا لا
يرد نظر الشارح بقوله وفيه نظر قلنا لان التعميم في الحكم اعني البناء الذي هو المقصود بالذات
اولى بالبيان من التعميم في الشرط الذي هو تضمن الحرف قوله سواء كان احد جزئية العدد
الزوائد ففي المثال الاول يكون العشرة عددا زائدا على العشرة وفي المثال الثاني يكون الحادي صيغة
اسم الفاعل مشتقا من العدد الزائد على العشرة وهو الواحد قوله لانه لا يراد به ما ذكر وعشر اذ لا معنى
له حينئذ لان معناه بالفارسية يازدهم وده ولا يراد به هذا المعنى قوله وجوابه حاصله ان المراد من
تضمن الجزء الثاني من المركب الحرف هو تضمن نفس الجزء الثاني منه له او تضمن اصل الجزء الثاني
منه له قوله فلما اخذ واهذه الصيغة جواب لسوال وهو ان البحث في المركبات وانت اتى بالجواب في
المفردات فاجاب بقوله فلما اخذ واهذه الصيغة من المفردات اي صيغة الفاعل من المفردات فان
كل واحد من الواحد والاثنين والثلثة والاربعة من المفردات فاخذ الحادي من الواحد والثالث
من الثلثة قوله للدلالة على ما ذكرنا وهو ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد اه
قوله ولا تيسر ذلك الخ جواب سوال وهو انه يصح اخذ الفاعل لكن ينبغي ان ياخذ من مجموع الكلمتين
فاجاب بقوله ولا تيسر ذلك اي يتعذر من مجموع الجزئين لان صيغة الفاعل لا يسع حروفهما لان حروف
الفاعل اربعة قوله اذ في اخذ بعض جواب سوال وهو لم لا يجوز ان ياخذ بعض الحروف من احد الجزئين
والبعض من الجزء الآخر نحو ثالثر بالتاء من ثلثة عشر او ثالث فاجاب بقوله اذ في اخذ بعض الخ
قوله مظنة الالتباس لانا لو ركبنا بعض حروف الجزء الاول فنظن انه مشتق منه ولو ركبنا بعض حروف
الجزء الثاني فنظن انه مشتق منه فيلزم الالتباس قوله واختاروا الاول الخ جواب سوال ظاهر
فان قيل ينبغي ان ياخذ الفاعل من كل جزء على حدة اي ياخذ الفاعلين قلنا في اخذ الفاعل من
كل واحد من الجزئين على حدة يلزم خلاف المقصود اذ كل واحد من الفاعلين يدل على واحد من متعدد
فيدل على مفردين وهو ضد من المقصود قوله فاخذوا مثل هذا ما حصل من الارادة السابقة
بقوله ارادوا ان ياخذوا ذلك الخ قوله فحادي عشر متضمن هذا حاصل الجواب قوله وعلى هذا
القياس في اخذ صيغة الفاعل من الجزء الاول قوله الا بذكر الواو وحذفه اي بذكر حرف العطف في
احدهما والتقدير في الآخر فان قيل لما كان هذا الواو للعطف فيكون معناه يك بستم وبست وزا خلاف
المقصود اذ المقصود من حادي والعشرون يك وبستم فقط فاجاب صاحب التكملة عنه بقوله فحرف العطف
المذكور في الحادي والعشرون هي حرف العطف الذي كان في الاصل حكاية عنه وليس الواو
في الحادي والعشرون للعطف على الحادي قوله الا اثني عشر استثناء من قوله اخواتها في
اخواتها مبنية الا اثني عشر ويحتمل ان يكون استثناء من الحكم اعني قوله مبنيا قوله واثنتي عشر
جواب سوال وهو انه يلزم القصور في عبارة المصنف لعدم تناولها المؤنث فاجاب بقوله واثنتي عشر يعني
ان عبارة المصنف محمول على حذف المعطوف قوله فانه لا يبقى دليل المحذوف اي انه

استثناهما فانه لا يبنى الخ قوله لسقوط النون وانما اسقط النون لانه لما حذف الواو اى واو
العطف المؤذنة بالانفصال لاجل التركيب وجب حذف النون ايضا لذلك لانها مؤذنة ايضا
بالانفصال وانما كان حذف النون موجبا للشبه بالمضاف لان نون المثنى والمجموع لم يعهد
حذفها الا للاضافة فقد صار كانه مضاف والتركيب الاضافى لا يوجب البناء فان قيل لو كان
علة عدم البناء هذا يلزم ان يكون الجزء الاول من الخمسة معربا ايضا لسقوط التنوين فى خمسة
اجيب عنه بالفرق بان سقوط التنوين غير مختص بالاضافة لانه يسقط باللام ايضا وسقوط
النون مختصة بالاضافة فقوله مع منع صرفه فيه طوتية لقوله فى الافصح والافلا حاجة اليه
قوله ان لم يكن قبل التركيب مبنيا انما قال هذا لئلا يرد قولنا سيبويه ونفطويه لان الجزء الثانى
فيه لم يتضمن حرف العطف مع انه مبنى لانه صوت قال مولانا عصام الدين الاولى ان يقول
ان كان صالحا للاعراب موضع قوله ان لم يكن قبل التركيب مبنيا لان عند المصرح جميع الاسماء
قبل التركيب مبنى فلا معنى لقوله ان لم يكن قبل التركيب مبنيا اجيب عنه المراد من التركيب
هو العلمية يعنى قوله قبل التركيب اى قبل العلمية قوله جمع كناية فيه طوتية الى تعريف الكناية
لان التعريف لا يكون للجمع بل يكون للمفرد قوله وهى فى اللغة والاصطلاح الخ
دفع وهم وهو ان المعنى اللغوى مغاير عن الاصطلاحى فى كثير من المواضع فتوهم ان ههنا
مغاير فدفع بقوله وهى فى اللغة الخ يعنى ان ههنا لم يغير لان المناسبة بين المعنيين قد يكون
مطابقيا كالهتر فانه فى اللغة والاصطلاح عبارة عن ازهاق الروح وقد يكون المناسبة بينهما
تضمنيا كالتيمم فانه فى اللغة القصد مطلقا وفى الاصطلاح قصد الى جنس الارض للتطهير فالمعنى
اللغوى ثابت فى ضمن الاصطلاحى وقد يكون المناسبة بينهما التزاميا كالزكاة فى اللغة عبارة
عن نماء وفى الاصطلاح عبارة عن ربع العشر من النصاب فان النماء لازم مع ادائه اما
فى الدنيا او فى الاخرة قوله والمراد بها ههنا جواب سوال وهو ان حمل قوله كم وكذا لا يصح
على الكناية لانه عبارة عن ان يعبر وهو معنى مصدرى لان اذا دخل على الفعل المضارع
جعله بتاويل المصدر فيلزم حمل الذات على الوصف وما قالوا ان الوصف اذا وقع فى جانب الموضوع
اخذ حكم الذات فيصح حمل الذات عليها فالمراد من الذات المحض بل المراد ذات مع الوصف مثل
اسم الفاعل والمفعول وكم كذا ذات محض لا وصف فيه لان كم وكذا وان كان بالنسبة الى
المتكلم اوصاف فانه يدل لكن بالنسبة الى لفظ التعبير ذوات لانه نسبة فانه بهما لان نسبة
قائمة بالطرف فاجاب بقوله والمراد ههنا الخ ثم يرد عليه لما كان المراد بها ما يكنى ب
فعلى هذا ينبغى ان يبنى فلان وفلانة فاجاب بقوله ولا كل ما يكنى به بل بعضه ثم يرد عليه
انه لا شك ان فلان وفلانة بعض ايضا فاجاب بقوله بل بعض معين قال مولانا عصام
الدين والصواب ان يقال وليس المراد بعض معين لان قوله ولا كل بعض بهما وهى

مع قوله ولا كل ما يكنى به ثم اجاب مولانا المذكور انه سهو من قلم الناسخ اقول نعم انه مساوى له عند عدم قوله بل بعض واما عند ذكره فيكون اخص من الاولى ونقول المراد من قوله ولا كل ما يكنى به الكل المجموعى والمراد من قوله ولا كل بعض الكل الافرادى ولم يقل ولا بعض مبهم لانه يسبق منه الى الفهم البعض الغير المعين ولا معنى له لان غير المعين غير مراد فكيف يحتاج الى نفيه قوله فكانهم اصطلحوا الخ جواب سوال وهو انه على هذا ينبغى ان يقال بعض الكنايات كما قال البعض الظروف قوله كما قال بعض الظروف لانه ليس لهم اصطلاح فى الظروف على بعض ولانا نمنعه فى الاصطلاح وايضا لم يصطلحوا فى الظروف لان بعضها غير معينة شخصا كالظروف المضاف الى الجملة واذ والاصطلاح عبارة عن الاتفاق على امر معين قوله ويتعذر تعريفه جواب سوال وهو انه لم لم يذكر المصنف رح تعريف الكنايات بل ذكر افرادها فاجاب بقوله ويتعذر الخ وانما يتعذر تعريفه لان الاصطلاح لما كان فى المبنيات فقط وليس للكنايات المبنية تعريف على الخصوص من غير دخول غير المبنية تعذر تعريفه ثم يرد عليه وان لم يكن للكنايات المبنية تعريف على الخصوص لكن تعريف مطلق الكنايات موجود كما قال الشارح رح ان يعبر عن شئ الخ فينبغى ان ياتى المصنف رح بمطلق التعريف فاجاب بقوله فلذلك اعرض الخ اى لاجل عدم وجدان الاخص لم يات بالاعم ايضا قوله وتعرض لذلك البعض المعين اى تعرض لافرادها قوله لكون وضعها وضع الحرف فان وضع كم ثنائى كما يكون الحرف كمن وعن كذلك فان قيل يلزم من الدليل المذكور بناء كيت وذيت وكذا ايضا من هذا الوجه لانها موضوعة وضع الحرف وهو كلمة على فانها ثلاثى قلنا معنى قوله وضع الحرف اى وضعها مختص بالحرف لان الوضع الثنائى للحروف فقط واما الثلاثى فهو مشترك فلا يوجب البناء فعلى هذا بناء كم مشابهة لمبنى الاصل فى البناء اى فى الصيغة ومثنا كلتله فلا يرد ما قال جمال الدين ان وضع الحرف ليس من المناسبة المذكورة فى صدر الكتاب من المفصل قوله متضمنة لمعنى الحرف لان الاستفهام معنى الهمزة مطابقة لانه ليس للهمزة معنى اخر غير الاستفهام والاستفهام معنى كم لكن تضمنا لان له معنى اخر وهو العدد قوله وحمل الخبرية عليها وقيل بناء كم الخبرية لانها نقيض رب لان كم للتكثير ورب للتقليل ورب حرف والحرف مبنى فكذا كم لان حمل النقيض على النقيض شائع قوله بمعنى كم يعنى كناية عن العدد من غير اعتبار الاستفهام والتكثير ولذا لم يقيد بشئ منهما قوله و كل واحد منهما اشارة الى ان قوله للعدد راجع الى كل واحد من كم و كذا قوله والكناية عنه جواب سوال وهو ان كم لما كان اسما للعدد والحال ان اسماء الاعداد كلها معلومة فكيف يكون هو من الكنايات قوله او غيره عطف على يوم السبت او على خرجت اى غير يوم السبت او على خرجت اى غير يوم السبت كما جاء فى الحديث انه يقال للعبد يوم القيامة اتذكر كذا وكذا وما قيل مجرور عطف على السبت او مرفوع عطف على نحو فانه يجئ بمعنى كيت

كيت اي كناية عن الحديث وهم اذ في الاول على بعض الاسم وفي الثاني يلزم عدم دخوله تحت نحو والشيء انما يكون مثلا اذا كان مصدرا بنحوا قوله لعطف على بعض الاسم انما يكون لو كان مجموع يوم السبت علما واما اذا كان السبت علما اضيف اليه اليوم اضافة العام الى الخاص فلا يلزم العطف على البعض قوله اي للكناية عن الحديث جواب سوال مذكور ثم يرد عليه ان الحديث عبارة عن قول النبي عليه السلام وهما ليسا بكناية عنه فاجاب بقوله الجملة يعني ان الحديث كما يقال لقول النبي عليه السلام كذا يقال للجملة والمراد ههنا هو الثاني لعدم استقامة الاول قوله واقعة موقع الجملة يعني اذا تكلم اثنان فاذا جاء ثالث قال لهما ماذا تقولان قا لا مستترين عنه كيت زيت فوقع كل واحد في موضع الجملة التي تكلما بها قوله من حيث هي اي قطع النظر عن ان يقع موقع المفرد لانها اذا وقعت موقع المفرد يكون لها محل من الاعراب قوله لا يستحق اعرابا ولا بناء لان استحقاق الاعراب فرع التركيب الذي يتحقق معه عامل والجملة من حيث هي لا تركيب لها مع غيرها واستحقاق البناء فرع للمناسبة لمبني الاصل ولا مناسبة للجملة مناسبة معتبرة في البناء والضا ان المستحق لهما هو الكلمة والجملة ليست بكلمة قيل فعلى وجه الشارح لا يكونان داخلين في الاول من المبني ولا في الثاني منه قوله ولم يخلو عنهما اي عن احدهما فلا يرد شيء قوله رجح البناء لانه لما تعارض سبب الاعراب وهو التركيب مع العامل وسبب عدم الاعراب وهو كونه واقعا موقع المفرد اي موقع الجملة وانما اطلق المفرد على الجملة لانها مفرزة عن العامل لانها من حيث هي لا تركيب لها مع العامل فلما تعارضا تساقطا فصار كانه غير مركب مع العامل فرجح جانب البناء فهو داخل فيما وقع غير مركب كذا قال صاحب التكملة فان قيل انه واقع موقع الجملة التي لها محل من الاعراب فيكون مستحقا للاعراب قلنا ان استحقاقها للاعراب المحلي عارض بعارض وقوع المفرد فلا يعتبر مع عدم استحقاقه بالذات الاعراب والبناء قوله ومن الكنايات كاين وانما بني لانه اي كافه كاف التشبيه قوله انحى من باب الفعل يفعل بمعنى ازال قوله معناها الافرادي وهو التشبيه والموصولية قوله بمعنى كم الخبرية ومعناه الكثرة قوله اخره نون ساكنة جواب سوال وهو لا نسلم ان كاين مبني لوجود علامة الاعراب فيه وهو التنوين فاجاب بقوله اخره نون الخ يعني انه ليس بتنوين بل نون ساكنة قوله كما في من وانما بني كاين لانه مشابه بمن الجارة في نون قوله لا تنوين التمكن اي هذه النون ليست بتنوين التمكن حاصله ان هذه النون هي التنوين الذي في اي ثم صار جزء منه فخرج عن كونه تنوينا فلا يرد انه لما اجتمع الكاف واي من اين وجد النون وانما نفى تنوين التمكن خاصة مع انه ليس بشيء من التنوينات صورة في الخط لان تنوين التمكن اذا دخلت على كلمة يقوى جانب الاسمية فيضعف جانب البناء قوله فمرتبة في البناء جواب سوال وهو ان كاين لما كان من المبنيات الكنائية

ينبغي ان لا يتركه المصـ رحـ فاجاب بقوله فرتبته في البناء منحطة لانه في الاصل اسم معرب منون قوله من اخواتها وهي كم وكذا وكيت وذيت فان قيل كون مرتبة منحط عن مرتبة كذا المحرك بالكاف لكونه مثل كذا اي لكونه مركبا من الكاف التشبيه وغيره قلنا الانحطاطات لملاحظة مضمون قوله فصار كانه اسم مبني لان كان معرب في حال الافراد واما كذا فهو مبني في حال الافراد ايضا قوله المتضمنة معنى الاستفهام اشارة الى وجه التسمية اعلم ان كم الاستفهامية والخبرية يدل لان على عدد فالاستفهامية وضع لعدد مبهم عند المتكلم معلوم في ظن المتكلم للمخاطب والخبرية لعدد مبهم عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم كذا قال صاحب التكملة لكن قوله وربما من قلم الناسخ كقوله هكذا او يعرفه المتكلم قوله الذي يرفع الابهام جواب سوال وهو انه لا يصح التمييز عن كم لانه معلوم من حيث الصورة وهو الكاف والميم ومن حيث المعنى وهو العدد فاجاب بقوله الذي الخ قوله لانه لو جعل كاحد الطرفين احدهما من الثلثة الى العشرة والآخر مائة والف وتمييز طرف الاول يكون جمعا والثاني يكون مفردا واما لم يعتبر من واحد واثنان لانه لا تمييز اما لما قال المصـ رحـ ولا تمييز الواحد والاثنان قوله لكان تحكما لانه تعارض الطرفان في تساويهما في الطرفية فتساقطا فبقي الوسط وايضا خير الامور اوسطها وايضا تعارض الطرفان في الاولى ان لكل واحد منهما نكتة الترجيح اما الاقل فظاهر باعتبار انهما اصل الاعداد ويستعمل كثيرا واما الاكثر فباعتبار ان العزة للتكاثر فان قيل لم لا يجوز ان يجعل تمييز كم الاستفهامية مثل تمييز طرفي العدد بان يجعل بعض الافراد مثل احد الطرفين ويجعل البعض مثل طرف الآخر فلا يلزم التحكم حينئذ قلنا ح يلزم الالتباس بين كم الاستفهامية والخبرية قوله تارة جواب سوال ظاهر قوله نحو قوله كم رجل عندي اي كثير لان كم الخبرية بمعنى الكثير قوله مائة ثوب الخ الاول مثال طرف الاعلى والثاني مثال طرف الادنى قوله لان العدد الكثير الخ وكم الخبرية بمعنى العدد قوله واما جاء مجموعا الخ جواب سوال ظاهر قوله لان العدد الكثير فيه ما ينبغي الاولى ترك قوله فيه وكلمتها ايضا لان نفس عدد الكثير ينبئ عن كثرته صريحا لا ان فيه شيئ آخر هو ينبئ عن كثرته صريحا كذا قال المولوي رحـ اجيب عنه ان العدد الكثير الذي وقع ظرفا عبارة عن المعنى والشيئ المظروف عبارة عن اللفظ فتغائرا ونقول ان كلمة ما مصدرية وهي اذا دخل على الفعل يكون الفعل مع ما بتاويل المصدر تقديره لان العدد الكثير فيه انباء الخ ولا شك في صحته ثم يرد على الشارح رحـ ان كم الخبرية ايضا للعدد الكثير فكيف يصح قوله والعدد الكثير الخ اجيب عنه المراد من العدد الكثير هو العدد المعلوم نحو مائة والف قوله عن معنى التصريح بها اي بالكثرة قوله وقد دخل من فيهما اما على الخبرية فلموافقته جر التمييز المضاف اليه لكم واما على الاستفهامية لموافقة ما اذا كان كم مجرورا بالمجرور او مضاف نحو بكم رجل مررت او غلام كم رجل ملكت وايضا ان من تشبيه التمييز في ان كل واحد للبيان كما مر في بحث التمييز قوله وكم من قرية اي كثيرة قوله قال الشارح رضي

اشارة الى الاعتراض قوله وذلك اى دخول كلمة من عليها الموافقة من جاء التمييز المضاف اليه كم
اى كم مضاف والتمييز مضاف اليه قوله فلما شعر عليه اى لم اطلع عليه قوله لكن جوز الزمخشري
اشارة الى الجواب عن قول الرضى لانه انكر من وجوده فى كتاب من الكتب فالشارح عين له الكتاب
قوله استفهامية او خبرية من قول الزمخشري قوله ولما اى لكم استفهامية الخ جواب سوال
وهو ينبغى ان يقال وبما لان المرجع شيئان احدهما كم الاستفهامية والآخر كم الخبرية فاجاب بقوله اى
لكم استفهامية كانت او خبرية قوله ليعلم من اول الامر فان قيل اى الحاجة الى العلم من
اول الامر فليعلم فى الآخر قلنا لانه لو لم يعلم من الاول لظن المخاطب فى الاول على خلاف
مظنونه وربما شرع فى جواب ذلك الكلام قبل تمامه لان المشرعين فى الجواب يشرعون
قبل تمام المتكلم كلامه فاذا علم فى الآخر ينتقض الجواب فيشرع فى جواب آخر فهو بمنزلة من
يمشى على الطريق ثم يعلم بخطائه ينقصه ويشرع فى طريق آخر والحال ان هذا شنيع فكذلك
ذلك قوله والخبرية ايضا اى كما ان الامية يدل على انشاء التكثير فان قيل اذا كانت
خبرية فكيف يكون للانشاء قلنا لا تنافى بين كونها خبرية وكونها انشائية لاختلاف الجهة
ففى كم رجال ضربت اخبار لضرب رجال كثير وانشاء لاستكثار الضرب ولذا يقال كذبت ما ضربت
رجالا كثيرا ولا يقال له كذبت ما استكثرت الضرب قوله لو قال كلتاهما اشارة الى الاعتراض
قوله لكان اوفق لتانيث الاستفهامية الخ لانه لما كان صفتها مؤنثا وهو الاستفهامية والخبرية
علم ان كم ايضا مؤنث باعتبار تاويلها بالكلمة فلا يرد ان تذكيره كلا مستقيم لانه راجع الى كم الاستفهامية صح
وكم الخبرية والحال ان كم مذكر وتانيثه باعتبار التاويل بالكلمة خلاف الاصل فلا يصح قول الشارح لو
قال كلتاهما حاصل الجواب ان كم وان كان مذكرا لكن ههنا اعتبر تانيثه بالتاويل والا لا يصح توصيفه
بالاستفهامية والخبرية لتانيثهما قوله اوفق يشير الى ان الموافقة ثابت على تقدير التذكير لان اسم
التفضيل يقتضى اصل الفعل وذلك لان تانيثهما انما هو بتاويل الكلمة وهو ليس بلازم بل يجوز ان تؤول
بالاسم او اللفظ والنوع قوله فهو على تاويل كلا هذين النوعين اشارة الى الجواب ثم يرد ان كم
واحد فكيف يكون نوعين اجاب صاحب التكملة بقوله كما هو الظاهر من توصيف كم بالاستفهامية
والخبرية فان التقييد بالوصف يوجب النوعية وان كان كم امرا واحدا فاما التاويل بهذين اللفظين
او الاسمين كما قال مولانا عصام الدين فانما يصح لو اريد بالاستفهامية والخبرية لفظهما وليس
كذلك لان الكلام فى لفظ كم وهو لفظ واحد قوله اى كل واحد جواب سوال وهو انه لا
يصح ان يكون قوله يقع خبرا عن قوله وكلاهما لعدم المطابقة فاجاب بقوله اى كل واحد لكن يرد
ان هذا السوال غير صحيح لان كلا لفظه مفرد فوجد المطابقة قوله لما اتصل قوله هما بقوله كلا
علم ان المراد منه معناه فاحتيج الى التاويل فلما كان صحة هذا السوال بالتكليف فالصحيح ما قال
صاحب التكملة ان قوله اى كل واحد لدفع وهم وهو ان يتوهم ان هذين النوعين بطريق الاجتماع

يقعان مرفوعا او ولا يستعملان بطريق الانفراد فدفع بقوله اى كلواحد قوله مرفوعا ومنصوبا ومجرورا هذا باعتبار المحل والا فهو مبنى قوله ثم بين موقع اشارة الى ان الفاء فى قوله فكل للتفسير قوله فكل ما اى كلواحد اشارة الى ان كلمة ما موصوفة لا الموصولة لان الموصولة معرفة وكلمة كل اذا دخلت على المعرفة يفيد كثرة الاجزاء واذا دخلت على النكرة يفيد كثرة الافراد والمراد ههنا هذا دون ذلك قوله او شبهه فعل نبه بذلك على ان المراد بالفعل اعم ليشمل نحو كم يوما انت سائر وكم رجلا انت ضارب (اى كثرة الافراد) واحترز بقوله بعده فعل عما كان بعده اسم نحو كم رجلا ابوك اذ ليس فيه ناصب قوله لفظا او تقديرا فائدة هذا التعميم يجئ فى هذه الصفحة حاصله انه جواب سوال وهو انه ينقض على نحو كم رجلا ضربته فان بعده فعل مشتغل عنه بضميره مع انه داخل فى قاعدة النصب اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير قوله غير مشتغل عنه بضميره اما لو كان مشتغلا عنه بضميره مثل كم رجلا ضربته يكون من قبيل ما اضمر عامله اعلم انه لم يذكر المص رح او متعلق ضميره اكتفاء بما ذكره فيما اضمر عامله قوله كان منصوبا اذا كان الفعل ناصبا فاندفع ما قال الرضى انه منقوض بقولنا كم جاءك قوله فهو من حيث الخ ولما وقع الفصل بين المبتدا والخبر اعاد المبتدا ليقرب الخبر وهو قوله كان منصوبا قوله على حسب عمل هذا الفعل اى على قدر له اعلم انه قال بعض الشارحين ان الضمير فى حسبه راجع الى مقتضى الفعل فيرد عليه انه ينتقض بكم يوما ضربت لانه ليس منصوبا على حسب اقتضاء الفعل بعده لان الفعل يقتضى منصوبا كثيرة[له] وليس نصب كم فى المثال الا بالظرفية فعدل الشارح عنه وارجع الضمير الى العمل من قوله معمولا قوله وعمله لا يكون جواب سوال وهو ان الاولى ان يقول معمولا على حسبه وحسب المميز معا فاجاب بقوله وعمله لا يكون الا بحسب المميز فلا حاجة الى ما قال المعترض قوله وذلك اشارة الى وجه الرد على بعض الشارحين ثم يرد على الشارح رح انه كما ان الاقتضاء اعم كذلك العمل ايضا اعم فلا يثبت الترجيح للعمل على الاقتضاء فاجاب بقوله فتعينه اى تعين العمل انما هو بحسب المميز بخلاف الاقتضاء لانه لا يتعين بالمميز كما هو الظاهر قوله وكم يوما سرت وانما لم يذكر مثال المفعول له لان فى تحققه اختلاف لانه عند المص رح فى بحثه وقال المولوى رح وانما اكتفى بثلثة امثلة من المفاعيل فى الاستفهامية والخبرية لان المعروف اى المسموع انتصاب كم على انها مفعول بها او ظرف او مصدر واما خبر كان فهو داخل فى المفعول به لو قوعه فى الموضع الثالث قوله وقدر بعده فعلا وانما قدر الفعل بعد كم لئلا يفوت صدارتها قوله داخل فى قاعدة النصب وهى قوله وكل ما بعده فعل قوله فهو من هذه الحيثية مرفوع لانه وقع مبتدا قوله داخل فى قاعدة الرفع وهى قوله والا فمرفوع فقول الشارح رح وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم يعنى هذا اى على تقدير لتعميم الفعل قوله كان منصوبا والا.

مرفوع معناه تعین النصب والرفع لکونہ راجحا مختارا لان النصب واجب فلا یمنع جواز الرفع فلا
یرد انہ علی تقدیر عدم الاشتغال بضمیرہ یجوز الرفع بان یقدر الضمیر العائد الی کم فی قولہ کم رجلا
ضربت ضربتہ لانہ ضعیف کذا قال المولوی عبد الحکیم رح اما قال المولوی لانہ ضعیف جوابا
لسوال یرد علی المولوی وھو لم قلت یجوز الرفع ولم یقل ترجح الرفع مع ان تقدیر العائد یکون من
باب ما اضمر عاملہ والحال ان الرفع مختار عند عدم قرینۃ خلافہ فیما اضمر عاملہ فاجاب المولوی
بقولہ لانہ ضعیف ای تقدیر العائد ضعیف لان فیہ احتیاج الی التقدیر واختیار الرفع عند
ذکر العائد قولہ وکل ما قبلہ ای کل واحد اشارۃ الی ان کلمۃ ما موصوفۃ کما مر انفا قولہ نحو بکم
درھما اشتریت الخ مثال لکم الاستفہامیۃ بقرینۃ نصب الممیز والمثال الثانی لکم الخبریۃ بقرینۃ جر
ممیزہ قولہ بل کان ای کم مجرورا عن العوامل اللفظیۃ نحو ان وان وغیرھما قولہ فھو مرفوع جواب
سوال وھو ان الجزاء لا یکون الا جملۃ قولہ ان لم یکن ظرفا لان الظرف لا یکون مبتدأ لانہ
من المفردات والظرف باعتبار المتعلق جملۃ او شبہ جملۃ وانما کان من المفردات لانہ محمول علیہ
والحمل لا یکون الا علی الذات لان الماخوذ فی المرکب نسبۃ والحمل لا یکون علیہ لانہ بنفسہا من
المحمولات فکیف یحمل علی النسبۃ قولہ نحو من ابوک ھذا من قبیل النظیر ولیس بمثال وانما کان
من نظیر کم لان کل واحد منہما مبتدأ نکرۃ متضمنۃ للاستفہام ومثال قولنا کم رجلا اخوک
فی الاستفہامیۃ وکم رجلا اخوتک فی الخبریۃ او نقول ھذا مثال ولیس بنظیر لکن قولہ
من ابوک محمول علی القلب موضعہ بعد قولہ متضمنۃ استفہاما فیکون مثالا للاخبار عن النکرۃ
بمعرفۃ فی الاستفہام قولہ وھذا مبنی الخ جواب لسوال وھو انہ کیف یکون کم مبتدأ
مع انہا نکرۃ وما بعدہ معرفۃ فی قولنا کم رجلا اخوک فاجاب بقولہ وھذا مبنی علی مذھب
سیبویہ وانما یجوز الاخبار عندہ بمعرفۃ عن النکرۃ المتضمنۃ استفہاما باعتبار الوجہین احدھما
ان کم ھذہ مؤولۃ بالمعرفۃ لان معناہ اھذا ام ذاک اخوک واسماء الاشارۃ من المعارف والثانی
المقصود من الاستفہام الاستفادۃ لا الافادۃ فیکون المخاطب عارفا قبلہ بزعم المتکلم فلا حاجۃ
الی التعریف وباقی تحقیقہ مذکور فی بحث المبتداء والمتضمن للاستفہام فلینظر ثمہ قولہ فکم
ھہنا منصوب محلا مفعولا فیہ لکائن اولا واما ثانیا یکون داخلا فی قاعدۃ المرفوع لقیامہ
مقام عاملہ الذی ھو خبر لسفر المضاف الیہ لکائن ولا یکون خبریۃ الظرف الا باعتبار متعلقہ
ولہذا قال مقام عاملہ الذی ھو خبر المبتدأ قولہ باعتبار اعمال الکائن فیہ یعنی اصلہ کم یوما
کائن سفرک فحذف کائن الذی ھو متعلق الظرف وخبر سفرک ثم اقیم کم یوما مقام کائن
فھو مرفوع بالخبریۃ لانہ قائم مقام الخبر وانما اخر الخبر اعنی کائن عن کم یوما لفوت صدارۃ
کم قولہ ای مثل کم بیان المشار الیہ لقولہ کذلک وانما اول الکاف بالمثل لیصح جعلہ مبتدأ
قولہ فی تاتی جواب لسوال وھو انا لانسلم ان اسماء الاستفہام والشرط مثل

كم لان فی اسماء الشرط معنی الشرط ولیس فی كم معنی الشرط فاجاب بقوله فی تاتی ای حصول الوجوه الاربعة واعلم ان الشارح رح جعل وجه التشبیه وجوها اربعة اعرابیة مذكورة فی المتن وقال عصام الدین الاوفق ان یجعل وجه التشبیه من قوله ولها صدر الكلام ایض فیكون وجه التشبیه خمسة لا اربعة اقول لو كان الوجوه خمسة فحینئذ ینبغی ان یعتبر المص رح اربعة اوجه فی مقابلة كم عمة ثلثة من الاعراب وواحد كون صدر الكلام لما وایضا ان كون كم واسماء الاستفهام والشرط فی صدر الكلام مشهور فلا یحتاج الی البیان قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط فان قیل ان كم ایضا من اسماء الاستفهام فیلزم التشبیه بالنفس فینبغی ان یقال اسماء الشرط وباقی اسماء الاستفهام من كلمة كم قلنا لكن خص عنه كم بقرینة العقلیة اذ لا معنی لتشبیه شئ بنفسه كما فی قوله تعالی لیلة القدر خیر من الف شهر الخ فبالنظر الی الظاهر لیلة القدر داخل فی الف شهر لكن خارج بالنظر الی الواقع لئلا یلزم تشبیه شئ بنفسه قوله یعنی انه یتاتی جواب سوال وهو ان فی من وما لا یكون هذه الوجوه الاربعة جمیعا فكیف یصح قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط حاصل الجواب ان مجموع هذه الوجوه یتاتی فی جمیع هذه الاسماء لا ان الكل یوجد فی كل واحد قوله وهی من وما الخ حاصله ان الكل تسعة ستة منها مشتركة وهی من وما وای واین وانی ومتی وواحد منها مختص بالشرط وهو اذا واثنان منها مختصان بالاستفهام وهما كیف وایان قوله الوجوه الثلثة ای النصب والجر والرفع علی الابتداء دون الرفع علی الخبریة قوله نحو من ضربت الخ فانهما منصوبان لكونهما مفعولا بهما وفی من ضربته وما صنعته مرفوعان علی الابتداء قوله وغلام من ضربت الخ وبما مررت وفوق ما جلست قوله ولا یتاتی فیهما الرفع علی الخبریة فان قیل هذا منقوض بما قال الرضی رح ان من فی قوله من ابوك ومن انت وما دینك مرفوع علی الخبریة عند الجمهور خلافا لسیبویه قلنا معناه علی الخبریة ای بسبب الظرفیة لانه لا یقع خبرا مطلقا قوله واذا كانتا شرطیتین وانما لم ینقض حالة شرطیتهما مع الاستفهامیة مع انهما متساویان فی عدم اجراء الوجه الرابع فیهما لاختلاف وجههما لان وجه عدم اجراء الوجه الرابع فی الاستفهامیتین امتناع ظرفیتهما ووجه عدم اجراء الوجه الرابع فی الشرطین وقوع الفعل بعدهما وهو لا یصلح المبتدأ قوله ومن یاتنی فان من مبتدأ وكذلك ما فی وما تفعلوا قوله باق فی جمیع اسماء الشرط ای حالة شرطیتها لا حالة استفهامیتها قوله من هذه ای من اسماء الاستفهام والشرط قوله منصوبة علیه لظرفیة ویكون مرفوعا محلا كما قال الشارح فیما بعد قوله وقال لشارح رح الرضی اشارة الی الاعتراض علی البعض قوله انا لم اعثر لها ای انا لم اطلع ولم اجد لوقوع اذا اسماء صریحا فی كلام العرب شاهدا وما قالوا من المثال فهو من المصنوعات لا من المسموعات اجیب عنه ان عدم وجدانك لا یستلزم عدم الوجدان فی الواقع قوله وما هو لازم الظرفیة

هذا مقولة شارح الرضی **قوله** متی عهدك بفلان فان متی منصوب علی الظرفية ومرفوع محلا بالخبرية والعهد المضاف مبتداء ومعنی العهد الوعد **قوله** فيما احتمل الاستفهام والخبر الخ جواب سوال وهو انه خرج عن هذا الحكم كم عمة لان هو مضاف اليه لقوله مثل والحكم يترتب علی المضاف **فاجاب** بقوله يعنی فيما احتمل الخ وهذا بيان معنی للمثل ولا شك ان هذا المعنی صادق علی كم عمة ايضا **اعلم** ان كم فی هذا البيت ان كان للاستفهام فالتميز وهو عمة منصوب وان كان للخبرية يكون مجرورا وكان تميزها محذوفا يكون عمة مرفوعا بالابتداء فتقديره حينئذ كم مرة بالنصب علی الاستفهام او بالجر علی الخبرية او كم حلبتك وتحقيقه ما قال الشارح فيما بعد فلا تشرح **قوله** ای ما هو التميز باعتبار الوجوه **جواب سوال** وهو ان علی تقدير كم عمة ثلثة اوجه غير مستقيم بل فيه وجهان وهو النصب والجر لان الرفع لا يكون للتميز فاجاب بقوله ای ما هو تميز الخ يعنی ان اطلاق التميز بطريق التغليب لانه فی حالة النصب والجر يكون تميزا حقيقة وفی حالة الرفع اطلاق التميز علی عمة تغليبا **قال مولنا عصام الدين** يصح اطلاق التميز علی عمة فی الوجوه الثلاثة حقيقة بان يكون الوجوه الثلثة بهذا الطريق احدها النصب والثانی الجر والثالث الحذف ای حذف التميز فلا حاجة الی ان اطلاق التميز عليه باعتبار بعض الوجوه **ثم اجاب المولی المذكور** ان الوجه الثالث ينقسم الی القسمين ايضا وهما النصب والجر لان المميز ان كان محذوفا هو منصوب علی تقدير الاستفهام ومجرور علی تقدير الاخبار فيكون راجعا الی الوجهين الاولين اقول لا يصح الحمل علی ما ذكر لان المراد من قوله ثلثة اوجه من الوجوه الاربعة المذكورة فی المتن والحذف ليس منها **قوله** احدها هاد فعه بالابتداء ای رفع كم علی انه مبتدأ وعمة تميز وقوله قد حلبت علی عشاری خبر عنه **قوله** نصبه علی الظرفية الخ وقد سبق ان ظرفية كم انما يكون باعتبار المميز وكذا مصدرية فيكون المميز محذوفا ای كم مرة او كم حلبة والعامل فيه قوله قد حلبت وعمة مرفوع بالابتداء وقوله قد حلبت خبره **قوله** فانه اشار فيما سبق تعليل لكون النصب باعتبار الظرفية والمصدرية **قوله** ولا يخفی ان هذا اليق لما اختار بعض الشارحين الاحتمال فللرد عليهم قال ولا يخفی **قوله** ويحتمل ان تعتبر فی مميزها بان يقدر المضاف فی النسخة الاولی ايضا **قوله** ولا يخفی اشارة الی الاعتراض علی بعض الشارحين لان هذا الاحتمال مختار عندهم **قوله** حذف تميزها لانه علی تقدير رفع عمة يكون المميز محذوفا فالمناسب ان يكون حذف التميز مذكورا اولا ليعلم جواز حذف التميز **فان قيل** كما ان هذا الوجه بناء علی اعتبار جواز حذف المميز كذلك الاحتمال الاول ايضا بناء علی جواز حذف المميز لان نصب كم لا يكون الا عند حذف المميز كما عرفت **قلنا** ان بناء هذا الوجه علی جواز حذف المميز صريحا واما فی الاحتمال الاول فالبناء عليه ضمنا لان البحث فی اعراب كم ولم يلتفت الی المميز وههنا

البحث فی اعراب المميز فكان ملتفتا كذا قال وجيه الدين رح اجيب عن اعتراض الشارح رح
ان فی كلام المصنف رح ايتان لطريق الفصحاء وهوان يذكر الشئ اولا بطريق الاجمال ثم ذكره
بطريق التفصيل وههنا كذلك لان حذف التمييز ههنا بمنزلة الاجمال وذكر المحذوف فيما بعده
بمنزلة التفصيل قوله تاخيرهذا عن قوله وقد يحذف فی مثل كم مالك ليكون الفرع بعد
الاصل قوله اما النسخة الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير وهوان الوجوه الثلثة بالنظر الی
المميز لا بالنظر الی كم وانما يحتمل الوجه الاخير لان فيها تصريح بالمميز وفيما يكون التصريح بكم يحتمل
المميز فههنا اولى قوله للفرزدق بالدال والضمير فی يجو راجع اليه وقوله جرير مفعوله قوله فدعاء
صفة عمة قوله علیّ عشاری الياء فی علیّ وعشاری للمتكلم قوله فدعاء اشارة الى تفسير غير
المشهور بالمشهور قوله المعوجة الرسغ الرسغ بضم الراء هو بند دست يا پاسے الاعوجاج كج شدن
قوله فيكون منقلبة الكف والقدم ای الی الداخل من كثرة قبض الاشياء قوله بمعنى جواب
سوال وهو فلتكن منقلبة الكف والقدم من كثرة العبادة فلا يدل على القبح فاجاب بقوله بمعنى
انها من كثرة الخدمة قوله نبهها الى سوء الخلقة جواب سوال وهوان الانقلاب لما كان خلقة
فح لا يدل على القبح فاجاب بقوله نبهها الخ يعنی لما انقلب الكف والقدم كان ضعيفة ومع
ضعف الاعضاء لما خدمت علم انها افقر واحوج من سائر الناس فان قيل ان ههنا احتمال
اخر وهوانه يمكن ان يكون انقلاب الكف والقدم من اجل ضرب الناقة قلنا ان ضرب
الناقة لا يدل على زيادة الاحتياج والقبح لان الناقة كثيرا ما تضرب سيدتها ای مالكتها
قوله وانما عدى حلبت جواب سوالين احدهما ان الحلب متعد بنفسه فما الحاجة الى حرف
الجر والثانی ان كلمة على لا تقع صلة حلبت لفساد المعنى اذ معنى قوله حلبت علیّ انها باعثة على
ان تحلب لنا وهو خلاف المقصود فاجاب بقوله لتضمنه معنى ثقلت ولاشك ان الثقل لازمی
ثم يرد عليه ان ثقلت ليس الا بمعنى عظمت علیّ والعظمة ليست من القبح بل للمدح والحسن فاجاب
بقوله ای كنت كارها يعنی الثقل ههنا بمعنى الكراهية لان الشئ اذا كان ثقيلا يكون زائدا
واذا كان زائدا يكون مكروها لعدم الاحتياج اليه ثم يرد عليه ان الكراهية لا يدل على القبح
لانه يمكن ان تكون كراهية الخدامة من اجل شرافتهن لانه ربما لو رايت الشريف على الخدمة تركهته
لاجل ان الخدمة غير مناسب معه فاجاب بقوله مستنكفا منها يعنی ليست الكراهية لاجل ..
شرافتهن بل لاجل كمال رذالتهن ای من اجل زيادة رذالتهن استنكفت من خدمتهن يعنی
شرميدم پر دوی قوله ملی كره ای سر كره قوله الاسی ای الناس قوله والعشار بفتح جمع عشراء بفتحها والزمن فی هذا البيان توطئة الى تعريف
عشراء لان التعريف لا يكون للجمع بل للمفرد قوله ففی طلبها زيادة مشقة وفی ربط رجلها بالحبل ضعيفة اشارة الى زيادة ذلة طرفيه والاحتياج لاخيارها مثل هذه
الخدمة الشاقة قوله وذكر عمة وخالة جواب سوال وهوان التعريف انما يكون بجانب الاب لا بجانب الام وغيره فذكر العمة والخالة غير صحيح فاجاب بقوله وذكر
الخ يعنی ان ذكر الجانبين ليس للتعريف بل لفائدة اخرى وهو اظهار رذالة طرفيه قوله فالاستفهام على تقدير ....

جواب سوال وهوانك قلت ان كم فى الشعر يحتمل الاستفهام والخبر حيث قال الشارح يعنى فيما يحتمل الاستفهام والخبر فى اول البحث فالشاعر لا يخلو اما ان يكون عالما بعدد العمات اولا فعلى الاول لا يصح الاستفهام وعلى الثانى لا يصح الخبرية فكيف يجرى فيه كليهما فاجاب بقوله فالاستفهام يعنى ان الشاعر عالم بعددها فالخبر يكون واقعيا واما الاستفهام فهو على سبيل التهكم اى المسخرة قوله كانه ذهل اى غفل قوله واذا حذفت المميز جواب سوال وهوانك قلت ان واحدا من الوجوه الثلثة رفع عمة بالابتداء عند حذف المميز والحال ان رفع عمة على الابتداء لا يصح لان عمة نكرة فكيف يكون مبتدأ فاجاب بما ترى قوله وخبره جواب سوال وهوان عمة لما كانت مبتدأ فلا بد له من الخبر فاجاب بقوله وخبره قوله اى كم مرة وهو ظرف لانه عبارة عن زمان وقع فيه فعل واحد قوله وكم استفهامية كانت جواب سوال وهوان الوجوه الثلثة اذا كانت فى المميز لا يعلم حال كم الذى ذكر فى الشعر مع ان اللقم بالبحث ليس الا هو فاجاب بما ترى قوله فى موضع النصب لان كم تابع للمميز فى النصب قوله الواقع بعدها اعنى قوله و فدعاء رفعت فدعاء ايضا قوله وذلك واضح اى كون رفع عمة مستلزما لرفع خالة وفدعاء و نصبها مستلزما لنصبهما وجرها مستلزم لجرهما واضح لا خفاء فيه لان اعراب خالة مثل عمة بحكم العطف واما اعراب فدعاء مثل اعراب عمة لانها صفة لها قوله مميز كم استفهامية جواب سوال و هوانه فات المطابقة بين الراجع والمرجع لان الضمير فى يحذف مفرد والمرجع وهو كم الاستفهامية وكم الخبرية اثنان حاصل الجواب ان الضمير راجع الى كم وهو مفرد ذاتا وان كان متعددا باعتبار الصفة وهى الاستفهامية والخبرية قوله كم مالك فان قيل من اين علم ان التميز ههنا محذوف فليكن قوله مالك تميز كم قلنا ان مالك مرفوع فلا يكون تميزا ولو قلت فليكن منصوبا ليصح كونه تميزا فقلت فعلى هذا لا يوجد الخبر ولو قلت فليكن الخبر محذوفا قلت الحذف خلاف الاصل ولو قلت حذف التميز ايضا خلاف الاصل فما الترجيح لاحدهما على الآخر قلت ان قوله مالك لا يصح تميزا لانه لا يكون الا نكرة كالحال ليكون الفضلة قليلا قوله اى فى كل مثال جواب سوال وهوان للمثل مضاف الى كم مالك والمضاف اليه خارج فلا يثبتنا له كم مالك مع انه حذف التميز ثابت فيه ايضا فاجاب بقوله اى فى كل الخ يعنى ان معنى المثل ههنا كل مثال قامت القرينة وهذا المعنى يثبتنا له كم مالك ايضا قوله فانه اذا سئل على صيغة المجهول وكذا قوله اخبر ايضا مجهول فيه اشارة الى بيان القرينة على حذف التميز وقوله كم مالك قوله فظاهر الحال قرينة لان المال اذا ذكر مطلقا يراد منه فى العرف الدراهم والدنانير كما قال صاحب الوقاية الرواية باب زكوة الاموال والحال ان المراد منه زكوة الدراهم والدنانير و ايضا ان الدراهم والدنانير من الاموال من الاموال الباطنة والسوال انما يكون من الشئ الباطن قوله فمعناه كم درهما الخ اشارة الى اظهار التميز قوله فكم ههنا مرفوع تفريع على قول المصنف والا ۔۔۔۔۔

لہ اى ان رزأة الاربال ۱۲
لہ التعيير
لہ المعنى فى تمیز ذلک ۱۲

مرفوع یعنی ان ههنا لم یوجد الفعل الغیر المشتغل بالضمیر فیکون مرفوعا قولہ واذا سئل عن المتیۃ اشارۃ الی بیان القرینۃ علی حذف التمیز فی قولہ ماضربت قولہ فظاهر الخ لانہ لما ثبت العلم للسائل بنفس الضرب علم ان السوال لیس من نفس الضرب بل من شیء اخر وهو مرات الضرب او ضرباتک او المضروب کما قال الشارح ویحتمل ان یکون المثال الثانی بتقدیر کم حول قولہ والفرق جواب سوال وهو انہ لا فرق بین المرۃ والضرب لان المرۃ عبارۃ عن وجود الحدث فی الزمان والمصدر ایضا عبارۃ عن وجود الحدث فی الزمان قولہ فظاهر لان المسؤل فی المصدر نوع وفی الظرفیۃ عدد قولہ فاحفظ الخ لان معنی المصدر الحدث فی الزمان ومعنی المرۃ الزمان الذی فیہ الحدث بتقدیم الحدث فی الاول وبتقدیم الزمان فی الثانی قولہ ویحتمل ان یکون وانما قال یحتمل لان تقدیر الاول ظاهر لان الاصل ان یکون ... المحذوف من جنس المذکور ما امکن لیکون المذکور دالا علی المحذوف ولاشک ان الضرب من جنس ضربت فیکون ظاهرا قولہ ای الظروف المحدودۃ من المبنیات دفع وهم وهو ان المراد من الظروف ههنا غیر ما فی الاجمال فعلی هذا یلزم المخالفۃ بین الاجمال والتفصیل فاجاب انہ عین ما ذکر فی الاجمال ثم یرد علیہ فعلی هذا ینبغی ان یقول بعض الظروف کما قال فی الاجمال بعض الظروف فاجاب بقولہ للعبر عنها الخ قولہ من تلک الظروف وانما زاد الشارح قولہ تلک لان ارجاع الضمیر فی منها الی الظروف المذکورۃ فی الاجمال وهو البعض فیکون بعیدا وتلک ایضا من اسماء الاشارۃ البعیدۃ قولہ ای ظرف وانما فسر بالنکرۃ لئلا یتوهم انہ موصولۃ فعلی هذا یلزم ضمیر الفصل بین المبتدا والخبر جعل ما بمعنی الظروف بقرینۃ قولہ الظروف ولک ان تبقیہ علی عمومہ فیدخل فی الظروف ما اجری مجراہ فان قیل فی عموم کلمۃ ما وان دخل ما اجری مجراہ لکنہ یشکل بقولہ منها لان کلمۃ من للتبعیض فیکون تقدیرہ من بعض الظروف ما قطع فیلزم ان یکون ما اجری مجراها البعض منها ولیس کذلک قلنا هو من قبیل الحذف ای منها ومما الحق بها ما وقع الخ قولہ بحذف المضاف الیہ جواب سوال وهو ان الاضافۃ نسبۃ بین المضاف والمضاف الیہ وقطع النسبۃ لیس فی وسع المتکلم لانہ انما یکون فی مقدورہ والنسبۃ لیس فی مقدورہ بل یثبت فی ضمن الطرفین من غیر اختیار فاجاب بقولہ بحذف المضاف الیہ یعنی ان قطع الاضافۃ وان لم یکن فی وسعہ بالذات لکن یکون بواسطۃ حذف المضاف الیہ ثم یرد علیہ ان الحذف عبارۃ عما سقط عن اللفظ والنیۃ جمیعا والحال انہ مع سقوطہ عنهما یکون معربا فدفع ان المراد من الحذف ههنا هو التقدیر وهو السقوط عن اللفظ فقط قولہ فان عند نسیانہ عن النیۃ اعرب مع التنوین کما اعرب مع ذکر المضاف الیہ بلا تنوین وانما اعرب عند النسیان لانہ لم یکن محتاجا الی المضاف الیہ وعلم النسیان عن النیۃ من دخول التنوین فان قیل ان قبل وبعد لازم الاضافۃ فکیف یصح نسیان المضاف الیہ عن النیۃ قلنا نعم لکن خرج قبل وبعد عن الظرفیۃ عند نسیان المضاف الیہ فیکون بمعنی متقدم ومتاخر فلا یکونان لازم الاضافۃ قولہ

تمیز الظروف

ورب بعد كان خيرا من قبل اى رب متاخر كان خيرا من متقدم ومعناه بالفارسية بسيار آينده است كه بهتر از گذشته است **قوله** لان غاية الكلام **فان قيل** لبعث ههنا فى المضاف اليه وتركيبهما ليس بكلام فلا يصح قوله لان غاية الكلام **قلنا** اطلاق الكلام عليه[1] بالنظر الى قصد المتكلم لان الافادة لا يتم بالمضاف والمضاف اليه فعلم انه قصد المبتدأ والخبر او الفعل او المراد من الكلام معناه اللغوى وهو ما يتكلم به كما هو معناه اللغوى للكلمة لان المعنى اللغوى لهما واحد **قوله** صرن غايات اذ لم يعوض عن المضاف اليه التنوين فانه لو عوض التنوين عن المضاف اليه لانه لثبوت عوضه كانه مذكور **فان قيل** فلم لم يعوض التنوين فى هذه الظروف حتى يكون معربة **قلنا** لانها ظروف قليلة التصرف الا ترى انه لا يجرى فى قبل وبعد التثنية والجمع وقلة التصرف يناسب البناء اذ معنى البناء عدم تصرف الاعرابى **قوله** وانما بنيت لتضمن معنى يعنى ان قبل متضمن للمضاف اليه الذى هو متضمن معنى حرف الاضافة وهى اللام ومن وفى **فان قيل** ان معنى التضمن هو التقدير والحال ان تقدير الحرف ليس سببا للبناء لانه موجود مع ذكر المضاف اليه **قلنا** ليس معنى التضمن ههنا تقدير حرف الجر كما فى غلام زيد بل معناه انه مفهوم من فهم المضاف اليه واما المقدر فهو جزء مستقل ليس فى ضمن شيء ثم توهم المتوهم ان المراد من المضاف اليه ذاته والحال ان من ذاته لا يفهم الحرف فدفع صاحب التكملة عنه بقوله من حيث انه مضاف اليه **قوله** وشبهها بالحرف الخ هذا دليل آخر لبنائه **فان قيل** الاحتياج ثابت مع ذكر المضاف ايضا كما فى الموصولات عند ذكر الصلة **قلنا** نعم لكن الاضافة من خواص الاسم المعرب فظهر جانب الاسمية فيعارض البناء **فان قيل** فعلى هذا ينبغى ان لا يبنى حيث واذا واذ مع الاضافة **قلنا** الاضافة فيها غير ظاهرة لانها مضافة الى الجملة والاضافة اليها فى الحقيقة اضافة الى مصادرها فكان المضاف اليه محذوفا **فان قيل** ان لفظ بعض ولفظ كل ايضا لازم الاضافة فينبغى ان يبنيا لو حذف المضاف اليه كانه ثابت بثبوت بدله **فان قيل** ان لفظ بعض وكل من الاسماء المعربة فتنوينه ليس الا تنوين لنفسه لان الاسم المتمكن يقتضى التنوين والتنوين العوضى انما يجرى فى المبنيات مثل حينئذ لعدم تنوين نفسه **قلنا** نعم لكن لما كان البعض والكل من الاسماء اللازمة الاضافة فتنوين لنفسهما غير موجود لعدم امكان قرائه لاجل الاضافة فكانه لم يكن فى الاصل فصح العوض **قوله** و اختير الضمة لجبر النقصان لانها حركة قوية فيقوم مقام النقصان **قوله** ولا يقاس عليها ما بمعناها مثل اسفل ودون ويمين وشمال واول واخر لانه اى السموع اذا كان غير معقول فاقتصر على مورده **قوله** ان يعوض التنوين يعنى قد يدخل تنوين العوض على الظروف المذكورة فح يكون معربة لان التنوين صار عوضا عن المضاف اليه فكانه موجود بوجود بدله فيعرب **قوله** فلا فرق اى لا فرق على تقدير دخول تنوين العوض عليها فى لحاظ المضاف اليه فى النية والظرفية فمعنى قولك كنت قبلا قبل اليوم كما ان قوله

[1] اى بعض التراكيب من المضاف والمضاف اليه ۱۲

تعالیٰ اللہ الامر من قبل ومن بعد ای من قبل الاخرة ومن بعد الاخرة قولہ قال الشاعر
فقصتہ ان الشاعر لہ قصاص علی الغیر ثم اخذ القصاص فقال فساغ ای سہل لی الشراب
الاٰن مع انہ کان ثقیلاً علیّ وانما سہل لان لاجل فرحی باخذ القصاص اکاد ای اقرب ای
اقرب اغص ای ثقل علیّ جریان الماء الخالص الحلو مع انہ شرب سہل وانما ثقل لاجل حزنی
بعدم اخذ القصاص قولہ لعدم تضمنہا حرف الاضافة لنسیانہ عن النیة قولہ مغنی کنت
جواب سوال یرد علی البعض وھو ان قبل وبعد لازم الاضافة فکیف الغلام المضاف
الیہ عنہما فاجاب بقولہ مغنی کنت الخ یعنی ان قبل بمعنی قدیما لیس لازم الاضافة فیصح الغلام
المضاف الیہ فان قیل قولہ مغنی کنت قبلا مبتدا فاین خبرہ قلنا خبرہ مقدر تقدیرہ
مغنی کنت قبلا معتبر بای قدیما قولہ وقال الرضی جواب سوال وھو انہ ما الوجہ للشارح
انہ اختار القول الاول ونسب القول الثانی الی البعض حیث قال و قال بعضہم فاجاب
بقولہ وقال الرضی قولہ لا غیر ولیس غیر اعلم ان کلمة لا یقتضی الاسم والخبر
فغیر خبرہا واسمہا محذوف او علی العکس تقدیرہ جاء زید لا غیر ای لم یجئ غیرہ او لا
غیرہ جاء وقولہ لیس غیر فغیر خبر لیس ولا یکون ھو اسمہ لان اسمہ من المعارف غالبا
وغیر نکرة بخلاف اسم لا اذ ھو نکرة کما مر فی المرفوعات ای لیس الجائی غیرہ قولہ وان لم
تکن کلمة غیر من الظروف لانہ لم یکن من الزمان ولا من المکان قولہ لشبہہ بالغایات اشارة
الی علة البناء علی الضم قولہ الذی فیہ ای کل واحد من لا غیر ولیس غیر لان غیر شی لا
یختص بذات دون ذات فلما کان غیر اشد فی الابہام من مثل فلہذا لم یبن مثل علی الضم
بل علی الفتح لقلة مشابہتہ بالغایات فی الابہام قولہ کما فیہا لکونہا جہات غیر محصورة لان
قبل یتناول الی ما لا نہایة لہ وکذا غیرہ فان قیل لا یحتاج فی غیر فرعا والغایات اصل
لان غیر ایضا مشابہ بالحروف فی الاحتیاج الی المضاف الیہ قلنا الغایات مشہورة فی البناء
لکثرتہا واما غیر فواحد فالحق بالکثیر قولہ ولا یحذف منہ جواب سوال وھو ان غیر
لما شابہ الغایات فی الابہام فینبغی ان یبنی مطلقا سواء ذکر معہ لا ولیس او لا لان ابہامہ
ثابت فیہما فاجاب بقولہ ولا یحذف الخ قولہ لکثرة استعمال وکثرة الاستعمال یقتضی التخفیف
ویحذف المضاف الیہ یثبت الخفة قولہ وکذلک اجری اشارة الی انہ لیس من قبیل
عطف المساوی علی المساوی من قبیل عطف المشبہ علی المشبہ بہ لان حسب مشابہ
بغیر کما قال الشارح لشبہہا بغیر لانہ مشابہ بالظروف کما ان غیر مشابہ بہا لیکون مساویا مع غیر قولہ لشبہہا بغیر قال مولانا
عصام الدین لا یحتاج فی بنائہ بجعلہا مشابہا بہا لان معنی حسب ولا غیر واحد اذ لا فرق بین ان یقال جاء زید حسب او لا غیر والعجب انہ غفل عن
ھذا الوجہ انتہی اقول الاکتفاء علی الموافقة بحسب المعنی لیس مما یعتمد علیہ بدلیل قولہ
ولا یقاس علیہا ما بمعناہا وایضا لا نسلم ان حسب بمعنی لا غیر

لان حسب بمعنی الکفایة قال اللہ تعالیٰ حسبك اللہ ویقال حسبك درهم قوله وعدم تعرفها بالاضافة قال مولٰنا عصام الدین ولیت شعری انه لم یجعل حسب مشابها بالغایات فی الابهام لانه لابهامه لایتعرف بالاضافة کغیر اقول لانسلم ان عدم تعرفہ بالاضافة من اجل الابهام بل لوجه اخر وهو ان اضافة حسب لفظی وهو لایفید التعریف لان حسب بمعنی المحسب او الکافی فیکون اضافة الصفة الی معمولها قوله ای من الظروف المبنیة وهو بعض الظروف قوله للمکان لما کان حیث من الظروف والظرف علی نوعین زمان او مکان فلرفع الابهام وتعین ما هو المراد قال للمکان قوله وقال الاخفش ویستعمل للزمان کما فی قول الشاعر وللفتی عیش یعیش به حیث تحرك ساقه قدما ای زمانا یکون حیا وانما یکون حیث ههنا للزمان لان انتهاء الحیوة بانتهاء الزمان لا بانتهاء المکان قوله ولا یضاف الا الی جملة اشارة الی وجه البناء بطریق الاجمال قوله اسمیة کانت الخ دفع وهم وهو ان المراد احدهما دون الاخر فدفع ان المراد کلاهما قوله ای اکثر الاستعمالات دفع وهم وهو ان اللام فی الاکثر بدل من المضاف الیه وهو للذاهب مع ان المذاهب غیر موجودة ههنا فدفع ان المضاف ههنا استعمالات ویکون کثرة الاستعمال دلیل الاضافة الی الجملة قوله وقد جاء اشارة الی فائدة قوله فی الاکثر لانه یدل علی ان اضافته الی المفرد ایضا موجود فلابد من مثاله فبین الشارح ذلك فی قول الشاعر اماتری حیث سهیل طالعا ؛ نجم یضیئ کالشهاب ساطعا ؛ قوله حیث سهیل ای مکانه قوله طالعا حال من سهیل قوله نجم بیان سهیل قوله یضیئ صفة نجم قوله کالشهاب ای لبۂ آتش قوله ساطعا اے روشن وشعلہ دار فحیث مضاف الی المفرد وقال البعض هو ایضا مضاف الی الجملة لان معناه سهیل موجود برفع سهیل وهو علم فیصح کونه مبتدأ قوله مفعول تری فان قیل کیف یکون مفعولا والحال ان حیث من الظروف قلنا ظرفیته غالبة ولیس بلازمة صرح به الرضی کذا قال الرضی وجمال الدین وترك اضافة حیث مطلقا یعنی لا الی جملة ولا الی مفرد قوله تتضمنه الجملة لان ظرفیة المکان لقیام زید فقط لا للجملة لانها معبرة لا انها موجودة فی ذلك المکان قوله کلا اضافة بحذف المضاف الیه وهو المصدر المتضمن له الجملة فشابهت الغایات قوله لشذوذ الاضافة الی المفرد فکانه لم یکن قوله زمانیة کانت او مکانیة واذ المکانیة للمفاجات عند المبرد وزمانیة عند الزجاج کما قال الشارح فی قوله خرجت فاذا السبع قوله لما ذکرنا فی حیث من انه مضاف الی الجملة والمضاف الی الجملة کلا اضافة قوله وهی للمستقبل قوله هی من المتن کما یعلم من المولوی رح

قوله اذا کانت زمانیة جواب سوال وهو انه یلزم التدافع بین المصنف رح والشارح

رحمہ اللہ تعالیٰ لان المصر رح قال واذا للمستقبل فانہ یدل علی ان اذا لا یکون مکانیۃ ویعلم من قول الشارح رحمہ اللہ انما یکون مکانیۃ فاجاب بقولہ اذا کانت الخ قولہ ای للزمان المستقبل جواب سوال وھو ان اذا لما کان للمستقبل فیکون من اسماء الافعال ولم یقل بہ احد فاجاب بقولہ ای للزمان الخ دون الحدث والنسبۃ قولہ من ازمنۃ المستقبل انما لم یقل لزمان المستقبل مع ان للمستقبل زمان واحد اشارۃ الی ان اذا لیس للاستغراق ای استغراق بجمیع اجزاء المستقبل والمراد من المستقبل المعنی اللغوی وھو الزمان الآتی لا الاصطلاحی ای الفعل المستقبل فاذا قیل فی اللیل اذا کانت الشمس طالعۃ فالنھار موجود فاذا فیہ مختص من بین الازمنۃ بوقوع الحدث المقطوع فی ھذا الزمان فی اعتقاد المتکلم حیث یجزم بطلوع الشمس غدا باعتقاد المتکلم واذا قیل اذا جاءک زید فکذا ھو جازم بمجیئ زید سواء کان اعتقادہ مطابقا للواقع اولا قولہ مختص صفۃ زمان قولہ بوقوع متعلق بمختص قولہ صفۃ حدث والمراد من القطع ظن غالب قولہ والدلیل علیہ ای والدلیل علی ان الاصل فی استعمال اذا ذلک المذکور قولہ استعمالھا فی الاغلب الاکثر فی ھذا المعنی ای فی الاغلب والاکثر فانہ قد لا یذکر الواو فی العربی ویحتمل ان یکون عطف البیان مثل ابو حفص والفرق بینھما ان الاغلب یستعمل فی الافعال غالبا والاکثر فی الاقوال غالبا فان قیل انہ یلزم الاتحاد بین الدلیل والمدعی لانہ قولہ لان الاصل فی استعمالھا الی اخرہ والدلیل قولہ والدلیل علیہ استعمالھا الی اخرہ قلنا المراد من الاستعمال الاول استعمال الواضعین والمراد من الاستعمال الثانی استعمال العرب غیر الواضعین قولہ ولھذا کثر ای لاجل ان استعمالھا فی الاغلب فی ھذا المعنی کثر فی کلام العزیز استعمالہ فی الامور المقطوعۃ لعلم علام الغیوب قولہ وقد یستعمل فی الماضی واریدمنہ معنی الماضی ایضا قولہ اذا بلغ الضمیر فی بلغ راجع الی سلطان سکندر ولا شک ان بلوغہ ذلک الموضع مضی فی الزمان الماضی قولہ بین السدین ای الجبلین من قاف وذلک الموضع یسمی بباب اسکندر قولہ اذا ساوی ای الموضع الملقی فیہ الحدید والصفر وغیرھما لسد ذلک الموضع من یاجوج وماجوج قولہ بین الصدفین ای الطرفین قولہ اذا جعلہ نارا ای جعل من نفخ الحدادین بمنزلۃ النار قولہ وھو ترتیب الخ دفع وھم وھو ان یکون المراد من الشرط المعنی اللغوی وھو العلامۃ لان الشراط فی اللغۃ العلامۃ کما قالوا جاء اشراط القیامۃ ای علامتھا فعلی ھذا لا یترتب علیہ قولہ فلذلک اختیر بعدھا الفعل قولہ فھذا امثلۃ

اخری وحمل علیہ مالا یتضمن معنی الشرط مثل اذا للمفاجاۃ واذ المجرد الظرف **قولہ** ای لکون معنی الشرط فیہما وانما زاد لفظ الکون مع انہ یصح لو قال ای للمعنی الشرط بدون الکون بیان متعلق قولہ فیہما **فان قیل** الاولی ان یراد بقولہ ولذلک ای ولکون معنی الشرط فیہما غیر قویۃ لان المرتب علی معنی الشرط وجوب الفعل لا اختیارہ بل الاختیار انما یترتب علی ضعف معنی الشرط کذا قال **عصام الدین** **قلنا** قول المصنف رحمہ اللہ وفیہما معنی الشرط یدل علی ان معنی الشرط ضعیف فیہما فلا حاجۃ الی قولہ غیر قویۃ **قولہ** ای جعل مختارا **جواب سوال** وھو ان قولہ اختیر لا یدل علی المقصود لان ھھنا ان الاصل وجوب الفعل لکن جعل من الاصل الی الاختیار بل یدل علی ان الاختیار امر ابتدائی ولیس کذلک **حاصل الجواب** ان قولہ اختیر متضمن لمعنی الجعل ای ان الاصل وجوب الفعل لکن جعل الی اخرہ فیدل علی المقصود وایضا ان فی قول الشارح رح اشارۃ الی دفع وھم وھو ان یتوھم ان اختیر بمعنی ارید فعلی ھذا یلزم وجوب الفعل بعد فدفع بقولہ اے جعل مختارا ولو کان بمعنی ارید لفسرہ الشارح بقولہ ای جعل مرادہ **قولہ** لمناسبۃ الفعل للشرط لان الشرط للتردد والتردد انما یکون لہ حدوث لا مالہ دوام **قولہ** لعدم تاصلہما فی الشرط لان الشرط للتردد وکلمۃ اذا یدخل علی المقطوع بہ فلا یکون اصل فیہ **فان قیل** فعلی ھذا ینبغی ان لا یکون فیہ معنی الشرط لعدم التردد **قلنا** کثیرا ما یکون الشئ مقطوعا بہ فی زعم المتکلم ولا یکون کذلک فی الواقع فلا یخلو عن معنی التردد **قولہ** مثل ان ولو فانہما اصلان فی الشرط **قولہ** مجردۃ عن معنی الشرط انما ذکرہ لبیان المقابلۃ مع قولہ وفیہما معنی الشرط قولہ یقال فاجاء الامر الخ اشارۃ الی ان مفاجاۃ مصدر مہموز اللام من باب المفاعلۃ **قولہ** من قولہم فجئتہ اشارۃ الی بیان المجرد قولہ فجاءۃ بالضم والمد انما قیدہ بالضم والمد لانہ لو کان بالفتح نحو فجئتنا من غیر الضم والمد کان مصدرہ الکون معناہ اخذ بغتۃ دون لغتیہ ولو کان بالکسر والمد نحو فجاء فھو مصدر من باب المفاعلۃ دون المجرد فاجا فجاء نحو ضارب ضرابا **قولہ** والمراد بلزوم الخ **جواب لسوال** ظاہر وھذا الجواب وان مر سابقا فی باب الاضمار لکن لما بعد المسافۃ اعادہ اوذکرہ ھھنا طرد اللباب **اونقول** معنی قولہ فیلزم المبتدا ای علی حد الاقوال الا ان فیہ ۳ **اقوال ثلثۃ الاول** اختصاصہا بالجملۃ الاسمیۃ والثانی دخولہا علی الاسمیۃ والفعلیۃ **والثالث** انہا اذا قارنت بقد یجوز دخولہا علی الفعلیۃ والا فلا فعلی ھذا لا حاجۃ الی تکلف حمل اللزوم علی الاغلب کما ذکرہ الشارح **قولہ** ای فاذا السبع واقف دفع وھم وھو ان یتوھم ان یکون السبع مبتدا وقولہ اذا خبرہ کما ھو مذھب المبرد فعلی ھذا یلزم حمل المتن علی مذھب غیر صحیح

سلہ اے من الاصل الی الاختیار ۱۲ مفتی مولوی عبد الرحیم الفشاوری السرحدی

پسر درون دگناھو نوبار خمادی ؛ حظا نغوی قرد لاند وار خمادی ؛ کم دیجیہ پہ دمنلا میں دارم بکہ حستا دا سرہ کا ندی زار خمادی ؛

وهو ان اذا مکانیة فیصلح خبرا عن الجثة ای عن الذات وهو السبع فلا حاجة الی التقدیر الخبریة فدفع بقوله فاذا السبع واقف یعنی ان اذا زمانیة وهی لا یصلح الخبر لعدم صحة حمل الزمان علی الجثة فیکون الخبر محذوفا فیحمل المتن علی المذهب الصحیح وهو مذهب الزجاج والقرینة علی الخبر ان اذا للمفاجات ولا یکون بعدها الا الجملة الاسمیة فان قیل ینبغی ان یکون هذا الحذف واجبا لوجود القرینة وسد المسد وهو اذا لان بوجودها یکون الحذف واجبا قلنا ان اذا لا یکون سد المسد لانه مقدم والحال ان اقامة المتقدم مقام المؤخر لا یجوز قوله والعامل فی اذا هذه معنی الخ جواب سوال وهو ان اذا من الظروف وهی من المنصوبات فلا بد للنصب من العامل فاجاب بقوله والعامل فی اذا هذه معنی المفاجات ای خرجت ففاجات اذا ای زمان السبع ثم یرد علیه انا لا نسلم ان معنی المفاجات عامل فیه لانه لو کان عاملا لیظهر احیانا فاجاب بقوله وهو عامل لا یظهر وقوله قد استغنوا وقع تعلیلا لعدم الظهور قوله فیه ای فی اذا قوله من الفاء للتربیان لکلمة ما قوله علیه ای علی معنی المفاجات قوله واما الفاء جواب سوال وهو انه لم لم یجعلوا العامل قوله خرجت مع انه فعل ملفوظ فاجاب بقوله واما الفاء فی للسببیة یعنی ان خرجت جملة سببیة وقوله اذا السبع واقف جملة سببیة وجزء الجملة لا تعمل فی جزء جملة اخری اونقول ان قوله واما الفاء دفع وهم وهو ان الفاء للعطف فیلزم عطف الاسمیة علی الفعلیة وذا لا یجوز فدفع بقوله واما الفاء الخ قوله وقیل الخ وقائله شارح الرضی انما للعطف لانه یقع کلمة ثم موقع ذلک الفاء وثم لا یجئ للسببیة فعلم ان الفاء ههنا للسببیة کما فی قوله تعالی ثم اذا انتم بشر تنتشرون قوله من جهة المعنی جواب سوال وهو کیف یکون اقرب الی التحقیق والحال ان عطف الاسمیة علی الفعلیة غیر جائز فاجاب بقوله من جهة المعنی ولا شک انه فی المعنی عطف الفعلیة علی الفعلیة قوله[۱] ای خرجت الی آخره اشارة الی انه فی المعنی جملة فعلیة قوله وحاصل المعنی والغرض فی بیان الحاصل جواب سوال وهو ان اذا لما کانت زمانیة عند الزجاج والحال ان اذا الزمانیة عبارة عما یصح وضع الزمان فی موضع اذا وذلک ههنا لا یصح لان ما بعد اذا ههنا جملة واضافة الزمان لا یصح الی الجملة لانه من الاسماء الصریحة المعروفة وحاصل الجواب انه لما اول ذا بالزمان یؤول الجملة بمفهومها اعنی وقوف السبع فیصح اضافة الزمان الیه قوله او مکان وقوف السبع فان قیل ان عند المبرد الخبر ههنا کلمة اذا دون قوله واقف فکیف یصح قول الشارح رح او مکان وقوف السبع قلنا نعم لکن ذکر الوقوف ههنا لیس لاجل ان خبره واقف بل لاجل ان اضافة المکان لا یکون الا الی الاعراض والاحداث

[۱] فیکون قوله ففاجات عطف علی قوله خرجت ۱۲ مولوی مفتی عبد الرحیم عفی عنہ

اللهم ارحم علینا عند الموت ولا تعذبنا فی القبر بعد الموت آمین ثم آمین

والسبع من الذوات فلذا ازاد الموقوف اولقول ان ذکر الوقوف لاجل مطابقة السابق اعنی قوله زمان وقوف السبع **قوله** وقولنا زمان وقوف **جواب سوال** وهو انه لما كان تقديره هكذا[1] ففاجأت زمان وقوف السبع فقوله فاجأت فعل وفاعل وقوله زمان مفعول به فعلى هذا يلزم خروج اذا عن الظرفية **وقال الرضی** لما اعترض بجز وجه عن الظرفية فاجاب بقوله وقوله زمان الخ **قوله** والا لم يبق اذا ظرفية وذا لا يجوز لانه لازم الظرفية على ما حكم به الشارح رح في بحث اعراب اسماء الشرط والاستفهام **فان قيل** ان جعل اذا مفعولا فيه لا يصح اذ يصير تقديره خرجت ففاجأت السبع في زمان وقوفه لعدم[2] الفائدة في التقييد بالظرف لانه لما قال فاجأت السبع علم ان المفاجأة في زمان وقوفه لانه لم يعقل كيف اتصل به فقوله في زمان وقوفه لغو **اجيب عنه** لا نسلم عدم الفائدة لان التصريح بما علم ضمنا شائع **قوله** بل المفعول به محذوف **جواب سوال** وهو ان الفعل المتعدي انما يطلب للمفعول فيه اذا تم بالمفعول به وهو غير موجود **فاجاب بقوله** بل المفعول محذوف وهو قوله اياه اي السبع **قوله** وقد يكون لمجرد الزمان **جواب سوال** وهو ان اذا كما يكون للشرط والمفاجأة كذلك يكون لمجرد الزمان عن الشرط والمفاجأة كما في المثال المذكور فلم لم يذكره المص رحمه الله **فاجاب بقوله** وقد تكون لمجرد الزمان يعني انه قليل فلذا لم يتعرض اليه **قوله** وقد تستعمل الخ اشارة الى الاعتراض حاصله انه قال الشارح رح ان اذا لازم الظرفية فلا يصح جعله مفعولا به مع انه قد يكون مجردا عن الظرفية كما في قوله اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وانما كان مجردا عن الظرفية ههنا لان اذا هذه وقع مبتدأ ولا ظرفية في المبتدأ **قوله** وقد سبقت اليه الاشارة فيه اشارة الى الجواب يعني ان خروج اذا عن الظرفية قول القيل ثم رد الشارح رح قول القيل بقول الرضي في بحث اسماء الاستفهام والشرط **اولقول** ان قوله وقد تستعمل جواب سوال وهو ان اذا كما يجيء للظرفية كذلك يجيء مجردا عن الظرفية ايضا نحو اذا يقوم الخ فلم لم يتعرض المصنف رح **فاجاب بقوله** وقد تستعمل يعني انه قليل فلذا لم يتعرض اليه **قوله** وقد سبقت الاشارة اليه **جواب سوال** وهو انه لما يصح خروج اذا عن الظرفية وان كان قليلا يصح جعل اذا في قوله خرجت فاذا الخ مفعولا به فما الحاجة الى انه مفعول فيه **فاجاب بقوله** وقد سبقت الاشارة اليه بانه قول القيل وهو ضعيف اضعفه الرضي **اولقول** ان قوله وقد تكون لمجرد الزمان وكذا قوله وقد يستعمل اشارة الى مسئلة ابتدائية من الشارح رح وقوله وقد سبقت الاشارة اليه جواب سوال كما مر **قوله** ومنها اذ ولم يذكر المص رح اذ تعليلية لانه يبحث عن الظروف وهو ليس منها **قوله** الكائنة للماضي قيد المتعلق معرفا باللام على انه صفة اذ لانه معرفة ايضا لانه علم لاذ الذي وقع في التراكيب ولم

[1] اے تقدير قول المصنف فاذا السبع ١٢م [2] دليل عدم الفنة ١٢ اللهم اغفر لي ولاحبابي ولجميع المؤمنين

يجعل المتعلق نكرة بان يكون حالا لجزالة المعنى لان الحال مقيد بزمان العامل فقط نحو جاء لي زيد راكبا بخلاف الصفة لانها غير مفيدة بزمان العامل نحو جاءني زيد العالم والمطلق جزء من المقيد وايضا ان الصفة المعرفة كاشفة غالبا والصفة الكاشفة لا يفيد التقييد اصلا الا قليلا ولا كثيرا قوله وقد يجيء للمستقبل بتجريده عن المضى فيكون مطلقا واستعمال المطلق في المقيد شائع قوله الاسمية والفعلية التي فعلها ماض لفظا ومعنى او معنى فقط وقد اجتمعت الثلثة يعني جملة اسمية او فعلية فعلها ماضي لفظا ومعنا او فعلية فعلها ماضي فقط في قوله تعالى الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا ثاني اثنين اذ هما في الغار اذ يقول لصاحبه الاية الاول مثال الماضي لفظا ومعنى والثاني مثال جملة اسمية والثالث مثال الماضي معنى قوله ومنها اين وانى بنائهما لاجل تضمن حرف الاستفهام والشرط قوله هما للمكان قدم المبتدا بالفاء بقرينة اشتمال الحكم على التفصيل يعني قوله استفهاما وشرطا وجعله صفة اين وانى وان كان صحيحا لكن جعله مستقلا الصق بالقلب قوله حال كونهما اشارة الى وجه نصب قوله استفهاما وشرطا ثم يرد عليه ان كونهما حالا من اين وانى موقوف على الامرين احدهما صحة حمل الحال على ذو الحال وههنا لا يصح الحمل لانه لا يقال اين استفهام بل يقال فيهما معنى الاستفهام والثاني ان الحال لا يكون الا من الفاعل او المفعول وههنا من المبتدا فاجاب الشارح عن الاول بقوله اي للاستفهام يعني انه يحذف حرف الجر فيقتضي المتعلق فيصح الحمل باعتباره وقد اجاب البعض انما جعلهما عين الاستفهام والشرط اشارة الى رسوخهما فيهما وعن الثاني انه حال من المبتدأ على مذهب مالكي رحمة الله عليه او لقول انهما حالان من الضمير المستتر في الجار والمجرور اي قوله للمكان يعني الضمير في متعلق الجار والمجرور اي قوله للمكان يعني الضمير في متعلق الجار والمجرور ولكن لما حذف المتعلق انتقل الضمير الى الجار والمجرور قوله وقد جاء الي زيد اشارة الى مسئلة ابتدائية من الشارح رحمه الله تعالى عليه وههنا بحث وهو انه قال الرضى لا يستعمل انى بمعنى اين الا مع من وايضا لا يجئ بمعنى كيف ومتى الا اذا كان بعده فعل نحو قوله تعالى انى تؤفكون يعني كيف تؤفكون اجيب ان من اعم من ان يكون لفظا وتقديرا فليكن ههنا تقديرا وكذا الفعل اعم من اللفظي والتقديري فيكون معنى قوله انى زيد اي انى يكون زيد قوله متى للزمان فيهما قال مولانا عصام الدين قوله فيهما يشير الى ان قوله استفهاما وشرطا قوله فهما للمكان استفهاما وشرطا منصوب على الظرفية في الاستفهام والشرط اجيب عنه ان الظرفية ههنا لا يدل على الظرفية سابقا لانا نجد بد الاسلوب ايضا

---

۵۲ بان قال کائنۃ ۱۲م ۵۳ اے استفہاما وشرطا ۱۲ شرح مفتی عبد الرحیم

۵۴ اے علی کائن اونا بت ۱۲ ۵۵ اے فی الاستفہام والشرط ۱۲ مفتی عبد الرحیم الفشا ـــــ ے عفی عنہ

اللهم اغفر لي ولوالدي ولاحبابي ولجميع من قال لا اله الا الله محمد الرسول الله ط

طريق عندهم قوله استفهاما وكتب الجمهور ساكتة عن كونهما للشرط فلذا لم يتعرض المصنف رح اليه واجاز ذلك بعض المتأخرين وهو غير مسموع قوله والفرق بينهما اعلم ان الفرق غير لازم لكن من الامور الحسنة فلذا تعرض الشارح رح اليه قوله ايان يوم قيام زيد لانه ليس من الامور العظام قوله وايان قدم الحاج فانه وان كان من الامور العظام لكن دخل على الماضي قوله والمشهور الخ اشارة الى الاختلاف في ايان قوله كسرهما وليس المراد مجيء كسرة الهمزة والنون معا لعدم مجيئه كذلك بل المراد هو كسرة الهمزة مع فتحة النون او كسر النون مع فتح الهمزة كذا قال عبد الرحمن قوله اى حال شئ اشارة الى الرد على البعض لانهم قالوا المراد من الحال زمان الحال ثم يرد عليه ان المتبادر من الحال ما بين الهيئة فدفع بقوله وصفته قوله وقال صاحب الخ جواب سوال وهو انه لما كان معناه استفهام عن الصفة لا زمان الحال فعلى هذا لا يصح عده من الظروف فاجاب بقوله وقال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف لان معنى كيف اى على اى حال فقوله على اى حال جار ومجرور والجار والمجرور والظروف متقاربان في ان كل واحد يقتضى المتعلق قوله ومعناه السوال الخ اشارة الى بيان وجه جريانه مجرى الظرف يعنى ان المذكور في معناه لفظ اى حال وهو جار ومجرور الخ قوله وتستعمل للشرط هذا مسئلة ابتدائية من الشارح رح قوله ومطلقا عند الكوفيين اى سواء كان مع ما او بغيرها مع ضعف عند الكوفيين قوله فهو في محل الرفع بالخبرية فاذا قيل كيف زيد فكيف خبر وزيد مبتدأ وقدم لتضمنه الاستفهام وكذا بنى لهذا قوله كيف جئت بفتح التاء لا بالضم لانه لا يكون السوال من النفس قوله راكبا او ماشيا علم منه وجه آخر لجريانه مجرى الظروف لان كيف لما وقع حالا فالحال والظرف متقاربان لانه يصح تاويل الحال بالظرف لان معنى قوله جاءنى زيد راكبا اى جاءنى زيد وقت الركوب قوله لمشابهتهما مذ ومنذ حرفين اى لمشابهتهما مذ ومنذ الحرفين لفظا ومعنى وايضا ان مذ موضوع موضع الحرف ومنذ محمول عليه وايضا ذكره في شرح الكافية وفى شرح المفصل انهما مقطوعة عن اضافة مرادة في معناهما ولذلك بنيت على الضم كقبل وبعد وذلك لان معنى قوله مذ يوم الجمعة اول المدة فهو يتضمن المضاف اليه كما قال الشارح رح فيما بعد لكونهما فى تاويل الاضافة قوله تارة جواب سوال وهو انه يلزم في قول المصنف رحمة الله تعالى عليها اجتماع المتضادان لان بين اول المدة وجميع المدة تضاد قوله اى اول مدة زمان الفعل قال مولانا عصام الدين ان معناهما اول المدة مطلقا وتعين مدة كونهما مدة الفعل المتقدم عليهما مستفاد من ذكر الفعل فلا حاجة الى تاويل الشارح رح اقول هذا انما

سله وهو غير مراد ههنا ١٢ منه سله اى معنى قوله للحال استفهاما ١٢ منه مفتی مولوی عبد الرحیم

اللهم تب علينا قبل الموت وسهل علينا سكرات الموت ولا تعذبنا فى القبر بعد الموت

يصح لو ثبت استعمالهما في اول المدة مطلقا وليس كذلك فانهما يستعملان في اول مدة الفعل المتصل والوضع انما يؤخذ من الاستعمال لا من مجرد الاحتمال **قوله** اي يقع بعدهما لما كان الليلي مشتركا بين المقدم المتصل والمؤخر المتصل فلرفع الايهام وتعين ما هو المراد قال بعدهما ثم لما كان قوله بعدهما من الظروف وهو يقتضي المتعلق فلذا زاد قوله يقع **قوله** اي الاسم المفرد لما كان المفرد صفة وهو يقتضي الموصوف فلذا زاد قوله الاسم **فان قيل** ان المفرد يصدق على الثلثة ايضا لان اسماء الاعداد كلها من قبيل الخاص منها مفرد واحاد لكل واحد اجزاء فاذا اجتمعت صارت فردا واحدا كالسرير مفرد لان خشباته اجزاء وايضا المفرد ههنا ما يقابل المثنى والمجموع واسماء الاعداد ليس بواحد منهما فينبغي ان يفسر الشارح رح بالواحد لان الواحد يكون مقابل الثلثة والاربعة **قلنا** الشارح رح وافق مع المص رح والمصنف رح انما اختار لفظ المفرد لان المقابل للمثنى والجمع هو المفرد لا الواحد لانه يقال هذا الجمع واحد فلو كان الواحد مقابلا لما اطلق عليه واما صدق المفرد على الثلثة ههنا فممنوع لان المراد من الجمع اعم من ان يكون حقيقة او حكما والثلثة في العرف يعد من الجمع فيكون في حكم الجمع **قوله** لا المثنى الخ اشارة الى ان المراد من المفرد ههنا ما يقابل المثنى والمجموع **قوله** حقيقة او حكما **جواب سوال** ظاهر **قوله** او حكما بان يكون المذكور صيغة التثنية او الجمع لكن لا يكون مقصودا بل ملحوظا على وجه يصير مفردا معرفة فمعنى ما رئيته مذ اليومان اللذان صحبنا فيهما اول مدة زمان عدم رؤيته زمان المصاحبة وزمان المصاحبة مفرد معرفة فالمثنى وان كان ظاهرا ليس بمفرد معرفة الا انه في حكمه لانه مأول بهذا لان العدد ليس مقصودا والعجب من الشارح رح انه اورد مثال المثنى الذي في حكم المفرد[٥١] ولم يبين وجه وجه كونه مفرد معرفة **فان قيل** زاد الشارح رح في التفسير لفظ هذان قبل اليومان فلعل ذلك اشارة الى وجه الافراد وهو انه بسبب الاشارة صار اليومان مأولا بالمشار اليه بهذان[٥٢] وهو مفرد معرفة **قلنا** لو قصد هذا المعنى لم قال فما دام لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما باولية المدة **كذا قال جمال الدين** اجيب عنه ان قوله هذان في قوله فما دام لا يلاحظ هذان اشارة الى اليومان المذكوران في المثال لان هذان ههنا تعبير عن هذان المذكوران في التاويل **قوله** فما دام لا يلاحظ يعني ان جعلهما امرا واحدا باعتبار اللحاظ **قوله** في حكم المفرد لانه فرض اول المدة كما ان اليوم اجزاء كثيرة لكن لما جعل اول المدة يكون شئ واحد **قوله** حقيقة او حكما **جواب سوال** ظاهر

[٥١] يعني ان المشار اليه بهذان مثنية لكن في ضمن التثنية مفرد والحال ان ذلك المفرد جنس يطلق على الواحدة والمثنى والجمع ١٢

[٥٢] ثم فسر بقوله اي اول مدة الخ ١٢ [٥٣] فالمعنى اول مدة زمان عدم الرؤية بالمشار اليه بهذان ١٢

سعدی

يا الٰه العٰلمين اگر بجور براني وگر بلطف بخواني ÷ تو بادشاه دو عالم نه تو اكريم تو دلاني ÷

و معنے حکماً ای نکرۃ موصوفۃ نحو من یوم لقیتنی فتخصص الیوم بسبب الصفۃ وھو قولہ لقیتنی
قولہ لحصول التعیین الخ دلیل لقولہ او حکما قولہ من کونہا ای کون الاسم قولہ تارۃ عدیل تارۃ الاولی
قولہ یکونان بیان المتعلق لقولہ بمعنے قولہ ای جمیع مدۃ الخ اشارۃ الی ان اللام بدل من المضاف
الیہ اعلم ان مذ ان وقع فی جواب متی مثل رأیت زیدا یکون بمعنے اول المدۃ وان وقع فی جواب
کم نحو کم رأیت زیدا یکون بمعنے جمیع المدۃ قولہ ای الزمان لما کان قولہ المقصود صفۃ وھو
یقتضی الموصوف فلذا زاد قولہ الذی قصد اشارۃ الی القاعدۃ المشہورۃ وھی ان اللام اذا دخل علی
اسم الفاعل والمفعول یکون اللام بمعنے الذی والاسم بمعنے الفعل قولہ حال کونہ متلبسا جواب
عن اعتراض الرضی وھو انہ ینبغی ان یقال بہ العدد موضع قولہ بالعدد ای فیہما المقصود
بہ العدد لان العدد مدلول الثلثۃ وکذا العدد یقصد من الاثنین الذین یلیہما ولا یقصد الاثنین
منہ حاصل الجواب ان ھذا انما یرد لو جعل الباء صلۃ المقصود ولیس کذلک **قال**
مولانا عصام الدین لا یحتاج الی ماذکرہ الشارح لدفع الاعتراض المذکور بل یصح ان
یجعل الباء صلۃ المقصود کما ھو الظاھر بان یکون المراد من قولہ بالعدد ھو اسم العدد ولا
شک ان الثلثۃ مثلا اسم العدد انتہی قولہ لکن یابی عنہ اللفظ لانہ یکون فی الالفاظ
دون المعنی وعلی تقدیر المعترض یکون ھکذا یلیہما المعنی المقصود باسم العدد فیکون
نسبۃ الایلاء الی المعنی وذا لا یجوز قولہ ای بعدہ المستغرق جواب سوال وھو
انہ منقوض بقولنا ما رأیتہ مذ یوما اذ لا تعدد فی الیوم مع انہ ارید منہ جمیع المدۃ حاصل
الجواب المراد من التعدد اعم من ان یکون تعدد الافراد وتعدد الاجزاء ففی الیوم وان
لم یجد تعدد الافراد لکن وجد تعدد الاجزاء وتقدیر السوال ھکذا ان التلبس بالعدد
ثابت علی التقدیر الاول ایضا کما فی قولہ ما رأیتہ مذ الیومان الذان صاحبنا فیہما مع انہ
اراد منہ اول المدۃ حاصل الجواب المراد بالعدد ما یستغرق جمیع المدۃ واما المثال المذکور

فلیس المراد منہ جمیع المدۃ بل المراد منہ اول المدۃ فقط قولہ وقد یقع بعدھما المصدر
سواء کان بمعنے اول المدۃ او جمیع المدۃ قولہ مذ ذھابک ای ابتداء عدم خروجی ذھابک
قولہ او الفعل ای الفعل مع الفاعل فلا یرد ما قال عصام الدین الاولی ان یقال او الجملۃ الفعلیۃ
قولہ ای ما کتب علی ھذہ الصورۃ جواب سوال وھو ان قولہ ان لا یخلو اما ان یراد منہ
المخفف او المشدد فایہما اراد خرج الاخر مع ان الواقع بعد مذ ومنذ کلاھما فاجاب الشارح
رح بقولہ ای ما کتب الخ یعنی ان العبارۃ بحذف المضاف ای صورۃ ان فیشمل
المثقلۃ والمخففۃ لان کلمۃ ان مستعملۃ فیما کتب علی ھذہ الصورۃ حتی یرد علیہ
انہ یفہم من عبارۃ الشارح ان یقرء ای

اللہم اغفر لی ولوالدی ولجمیع المومنین بحرمۃ النبی وآلہ الامجاد

ماكتب على هذه الصورة لان الشارح رحمه منع عن ان يمد الكلمات فعلى هذا لا يحصل الاختصار وقيل اعتمد على تصويران بالتشديد والتخفيف او نقول المراد منه المشدد واما المخفف فهو مدرج في ذكر الفعل بارادة الفعل مجردا او مع ان المصدرية قوله فيقدر بعدها جواب سوال وهو انه على هذا لا يصح حمل المصدر والفعل على مذ ومنذ والحال ان الحمل لابد منه لانهما مبتدأ وخبر فاجاب المصنف رحه بقوله فيقدر الخ قوله اى كل واحد جواب سوال ظاهر قوله اسمين اما حال من مذ ومنذ او صفة لهما وفيه احتراز عن مذ ومنذ حرفي الجارة لانه لا محل لهما من الاعراب قوله وهما معرفتان جواب سوال ظاهر قوله بمعنى اول المدة او جميع المدة وهما تركيبان اضافيان فاذا كان معنى الشئ معرفة فهو ايضا معرفة فان قيل هذا شئ اخر من المعارف فلم لم يعده منها وايضا يبطل الحصر بما حصروها قلنا هو داخل في المضاف لانه اعم من ان يكون صورتا او حكما فان قيل لو كفى التاويل بالاضافة في صحة الابتداء بالنكرة لصح وقوع كل نكرة مبتدأ لامكان التاويل بالاسم المضاف فرجل مثلا بانه مذكر بني ادم فان قوله مذكر مضاف الى بني ادم فينبغي ان يكون رجل معرفة لصحة التاويل بالاضافة في معناه فالصواب ان يقال في الدليل انهما مضافان الى الجملة حذفت لدلالة جملة سابقة عليها ولذا ابنيت مذ ومنذ على الضم تشبيها لهما بالغايات في كونهما مقطوعين عن الاضافة الى الجملة وهي بتاويل المفرد المعرفة والتقدير ما رأيته من ما رأيته يوم الجمعة اى من عدم رؤيتي اى اول زمان عدم رؤيتي فيكون من المضاف الى احدها اى احد المعارف اجيب عن الاول ان التاويل بالاضافة انما يكون في موضع السمع لانها نكرة بعد الوقوع لان التاويل يجري في كل نكرة وعن الثاني ان ما قلت انه صواب فصحته ايضا بالتاويل الضعيف فلا يكون دليلا مستقلا من غير انضمام التاويل الاول مع هذا التاويل فيقوى احدهما بالاخر فيكون باجتماعهما دليلا واحدا قوله اى خبر كل واحد جواب سوال ظاهر قوله لتعين بيان المتعلق الظرف وهو بعده قوله فانهما عنده خبر المبتدا الزعمه نكارتهما قوله ويرد عليه فان قيل ان قوله يومان نكرة مخصصة بتقديم الخبر الظرف لانهما من الظروف وانما يرد غاية لو كان هو قائلا بتعريفهما وليس كذلك لانه يقول انهما نكرتين اجيب عن الاول هذا مدفوع بما ذكره بقوله واعلم انهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يكون الخبر ظرفا وعن الثاني ان معناه ان يومان نكرة بالاتفاق والخبر معرفة على الاختلاف فيكون معرفة من وجه اجيب عن اعتراض الشارح رحه على الزجاج ان قول الزجاج فيما يكون بعدهما معرفة واما اذا كان نكرتا فهو موافق مع الجمهور قوله واعلم الخ اشارة الى الاعتراض

[1] اى فيما سبق من المعارف ۱۲ [2] ملوا كانا مهتدر وخبرا فهما ۱۲

شرح مولوی عبد الرحیم

على المصنف رح قوله لاظرفان لان الظرف ما يقع فيه شئ والمبتدأ والخبر لا يقع فيهما شئ
فان قيل ان كونهما مبتدأ يستدعى ان يكونا اسمين صريحين لامتناع كون المبتدأ ظرفا
واما كونهما خبرين لا يستدعى كونهما اسمين صريحين لان الخبر جاز ان يكون ظرفا قلنا
المراد من قوله لاظرفان هو ان ظرفيته غير مقصودة فى للمبتدأ والخبر فان معنى قولنا ما رأيته
مذ ثلثة ايام ليس ابتداء عدم رؤيتى لزيد فى ثلثة ايام بل معناه ان ابتداء عدم رويتى له
ثلثة ايام قوله الا ان يراد بظرفيتهما الخ اشارة الى الجواب قوله ومنها لدى ولدن اعلم ان
ظاهر كلام المصرح ان لدى لغة برأسه لانه قال وقد جاء لدن كذا وكذا ولم يذكر لدى
فيهما بل ذكره سابقا لكن هذا مخالف مما ذكر فى الصحاح من ان لدى لغة فى لدن اجيب عنه
لا مخالفة لان عبارة الصحاح محمولة على حذف عبارة اخرى تقديره ان لدى محمول لغة
على لدن ولاشك ان لدى محمول فى البناء على لغة من لغات لدن وهو لَدُ و لُدْ و
لَدْ لانها موضوعة وضع الحرف والباقى محمولة عليها اعلم ان الاصل فى هذه الالفاظ
لفظان احدهما لدى والآخر لدن والباقى لغات فى لدن ومعنى لدى مغير من معنى
لدن اذ معنى لدى عند ومعنى لدن ولغاته من عند يعنى ان ابتدائية الغاية لازم معها
فيذكر فى مقابلها كلمة الى فالحاصل ان فى لدن تسع لغات كعَضُدْ وحَمَلْ وكَتِفْ و
جَبْرٍ وقِنٍ وعَلْ وقُمْ وخُوْ ولَتِ بفتح اللام وكسر التاء ولُدُن بضم اللام وسكون الدال
وفتح النون فهذه عشر لغات لكن خرج موزون عضد لانه اصل اعنى لدن فبقى تسع
ثم المصرح ترك من لغات لدن ثلثة اعنى كَتِفْ ولَتِ ولُدُن لقلتها فبقى من لغات لدن
ستة والمصرح ذكر ثمان لانه ذكر ستة منها والسابع لدن اعنى اصلها والثامن لدى
ثم ستة لغات لدن على قسمين احدهما مع النون والآخر بسقوط النون وانما قدم المصرح ما
فيه النون لكون التغير فيه يسير فكان قريبا الى الاصل وهو لدن فان قيل ان المذكور
فى قول المصرح من اللغات لدن لدن لدن يعنى هذه النقوش الثلاثة من غير الحركات
والسكنات فمن اين جزم الشارح ان الاول بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون والثانى
بفتح اللام والدال وسكون النون والثالث بضم اللام وسكون الدال وكسر النون وكذا المذكور
فى قوله المصرح لد لد لد يعنى هذه النقوش الثلثة من غير الحركات فمن اين علم الشارح رح ان
الاول بفتح اللام وسكون الدال والثانى بضم اللام والسكون الدال والثالث بفتح اللام وضم الدال
قلنا انما جزم الشارح رح بهذا الطريق اى بهذه الحركات والسكنات من جهة قاعدة مشهورة
وهى ان تغير اللغة انما يكون للخفة فبعد ضبط الاصل ضبط الاخف ولا شك ان الاخف
فى الثلثة الاولى ثم الثانى والثالث وكذلك الثلاثة الاخيرة اعنى ما كان بدون النون الاول اخف ثم الثانى
ثم الثالث بالنسبة الى الاصل قوله دبناء ها وضع بعضها وضع الحروف الخ وفى شرح المفصل

بنی لدن لشبہہا بالحروف لوضعہا علی الصیغۃ التی لیست علیہا الاسماء المتمکنۃ وانما علیہا الحروف فاشبہت الحروف وبنی لدی لانہ ھو ھو وقولہ ھو الاول ضمیر الفصل فالضمیر فی قولہ لانہ راجع الی لدی والضمیر فی ھو الاول ایضا راجع الی لدی والضمیر فی الثانی راجع الی لد فالحاصل انما یبنی لد لشبہ الحرف ویبنی لدی لشبہ ما اشبہ الحرف وان اختلف جہات الشبہ فانہ لا یضر الا تری ان نزال بنی لتشبہہ بانزل وبنی فجار لشبہہ بنزال وان اختلف جہات الشبہ وبہذا التقدیر ظہر دفع ما قال عصام الدین لا وجہ للحکم ببناء لدی لمجرد موافقتہا فی بعض الحروف بلدن ای بلغات لدی وھی لد لد لد مع عدام للموافقۃ فی المعنی اذ لدی بمعنی عند ولدن ولغاتہ بمعنی من عند یعنی یلزمہا الابتداء واورد الشیخ الرضی الاعتراض وھو ان جواز وضع بعض الاسماء وضع الحروف بناء من الواضع علی ما یعلم الواضع من کونہا حال الاستعمال فی الکلام مبنیۃ لمشابہۃ المبنی فلا یجوز ان یکون بناءھا مبنیا علی وضعہا وضع الحروف للزوم الدور لان البناء یتوقف علی الوضع والوضع علی البناء اجیب عنہ لا نسلم ان جواز وضع الاسماء وضع الحروف مبنی علی ما لا یعلم حالہا من کونہا مبنیۃ حال الاستعمال لم لا یجوز ان یکون بناؤھا علی کونہا کثیرۃ الاستعمال مطلوبۃ الخفۃ ولذا جاء لبعض الاسماء معربۃ مع کونہ ثنائیا کحم ای کقریب المراۃ من جانب الزوج وھن قولہ وکلہا بمعنی عند ثم المتوہم یتوہم ان المراد من ھذا الکل الکل الاجتماعی فدفع صاحب التکملۃ بقولہ ای کلہا مشترکۃ فی ھذا المعنی الا ان لدن ولغاتہا یلزمہا الابتداء فلذا یلزمہا من ظاھرۃ وھو الا غلب مقدرۃ فہو بمعنی من عند واما لدی فہو بمعنی عند ولا یلزمہ معنی الابتداء کذا فی الرضی قولہ وحملت البقیۃ علیہ ای علی البعض ووجہ الحمل اتفاقہا لفظا ومعنی قولہ والفرق ای بین لدی واخواتہ وبین عند قولہ وحکمہا ای حکم کل واحد من لدی واخواتہ قولہ ای ان تجربہا ای تجعل مدخولہا مجرورا قولہ وقد ینصب علی صیغۃ المجہول اعلم ان غدوت بعد لدن لا یکون الا منونۃ وان کانت معرفۃ کذا قال المولوی قولہ وان کانت معرفۃ… دفع وہم وھو ان غدوت انما یکون منونۃ اذا کانت نکرۃ ولو جعل معرفۃ یصیر غیر المنصرف بان یکون علما لغدوت معینۃ فدفع بقولہ وان کان معرفۃ قولہ تشبیہا لنونہا لما کان للمدعی مرکبا من الجزئین احدہما اعمال لدن خاصۃ والثانی معمولیۃ غدوت خاصۃ اشار الی الوجہ الاول بقولہ تشبیہا لنونہا الخ والی الثانی بقولہ ولکون غدوت الخ قولہ ولذلک ای لاجل ان نونہا مشبہۃ بالتنوین من حیث انہ یحذف ویثبت کالتنوین قولہ ولکون غدوت عطف علی قولہ تشبیہا من حیث المعنی کذا قال المولوی قولہ من حیث المعنی جواب سوال وھو ان عطف قولہ ولکون غدوۃ علی قولہ لا یجوز اذ یلزم عطف الجملۃ علی المفرد لان قولہ ولکون جار ومجرور وھما فی حکم الجملۃ باعتبار المتعلق حاصل الجواب

لہ یعنی اخی الذکر الذی یستحق ذکرہ کالعورۃ الغلیظۃ ۱۲

لہ لیس ہذا القول فی النسخ المطبوعۃ ۱۲

انه قوله تشبيها مفعول له فاللام مقدر فيه يعني للتشبيه فهو جملة ايضا من حيث المعنى اعلم ان
تشبيه لدن برطل لاجل المماثلة لان عمل لدن من رطل فلا يرد انه يلزم الاستعارة من المستعير
وذا لا يجوز قوله اكثر استعمالا من سحرة وغيرها كبكرة وانما كان الغداة اكثر استعمالا لان معناها
چاشتگاه فلكثير من اعمال الناس يقع فيها والحال ان كثرة الاستعمال يطلب الخفة والخفة في النصب
قوله ومنها قط لا يستعمل بدون النفي نحو كنت اراه قط اي دائما قوله اتباعا بضمة الطاء فان
قيل فعلى هذا ينبغي ان يفتح الطاء ايضا اتباعا لفتح القاف عنه قلنا هذا نكتة بعد الوقوع قوله
هو اسم فعل بمعنى الامر اي اسكت وانته قوله اي لاجل الفعل جواب سوال وهو ان قوله
للماضي لا يخلو اما ان يكون معناه ان قط موضوع للفعل الماضي او يكون موضوعا للزمان الماضي
فعلى الاول ينبغي ان يكون قط من اسماء الافعال ولا يقول به احد وعلى الثاني لا يصح قوله النفي
لان قط موضوع للزمان الماضي فلا محالة يكون الزمان منفيا اي معدوما فعلم نفيه وعدمه
بقوله الماضي لان الماضي ما مضى وانقضى فلا حاجة الى قوله المنفي حاصل الجواب ان كلاهما
مستقيم اما الاول فلان قط انما كان اسم الفعل لو كان موضوعا للفعل الماضي فقط من غير تقييد
بقوله المنفي فلما قيد به فلا يكون اسم الفعل وانما قال الشارح رح اي لاجل الفعل الماضي ولم يقل المنفي
مع ان الجواب يتوقف عليه اكتفاء بما ذكر المصنف رح واما الثاني فالمراد هو الزمان الماضي وقوله المنفي
ليس فيه الضمير الراجع الى الزمان بل فاعله محذوف وهو وقوع الشيء فيه فيكون توصيف الماضي
بالمنفي باعتبار حال المتعلق لا باعتبار الموصوف وانما زاد قوله لاجل دفع وهم وهو ان يتوهم
ان اللام في قوله للماضي بمعنى في كما هو الشائع فعلى هذا لا يعلم معنى قط وايضا ان اللام
قد يجيء بمعنى من كما في قوله تعالى سمعوا لها شهيقا اي منها ثم لما كان موصوف الماضي فعلا
كما في التوجيه الاول فقد صرف اللام عن المتبادر وهو كونه صلة الوضع لان قط حقيقة في الزمان
لا في الفعل فلا يصح تعلقه بالوضع وقوله والماضي المنفي على معنى المتبادر لان المنفي صفة الفعل منه
الفعل باعتبار حال الموصوف وفي التوجيه الثاني بقاء اللام على التبادر لانه يصح جعله صلة للوضع
اذ لا شك ان قط موضوع للزمان الماضي لانه من الظروف لكن اسناد المنفي اليه على
التجوز باعتبار كون ما وقع فيه منفيا فيكون في كل التوجيهين امران احدهما خلاف
المتبادر والاخر على وفق التبادر قوله وقيل حملت على اختها اي قيل بناء المشددة لحملها
على اختها وهي عوض في ان كلا منهما لنفي الفعل وانما بني عوض لما ذكر الشارح رح فيما بعد قوله
لكونه مقطوعا عن الاضافة قال المولوي عصام الدين رح ان عوض لما
كان من الاسماء التي هي مقطوعة فهو داخل في قوله بما قطع عن الاضافة فايراده
ههنا لغو انتهى اجيب عنه سلمنا انه داخل فيما قطع عن الاضافة
لكن ذكر ههنا ليعلم ان

متعلق خاص وهو المستقبل المنفی قوله نحو عوض العائضین وانما نصب عوض لانه مفعول لاجل له قال مولانا عصام الدین لم لا یجوزان یکون مبنیا علی الفتح لان الفتح ایضا جاء فی بعض کما قال الشارح وقد جاء مع فتح الضاد وکسرها فمن علم انها معرب قلنا انه لوکان مبنیا لجاء ضمه وکسره فی هذا الترکیب ایضا لان البناء علی الضم افصح والکسر مساویه ولا یقول به احد او نقول ان الاضافة الی المفرد ترجح جانب الاعراب لاختصاص فائدتها وهی التخصیص والتعریف والتخفیف بالمعرب ای لاختصاصها بالمعرب ولذا یعرب الغایات عند الاضافة الی المفرد قوله ای دهر الداهرین اشارة الی تفسیر غیر المشهور بالمشهور ثم لما کان شهرة الدهر لیس من کل وجه بل کان بالنسبة الی بعض الناس فلذا اشار الشارح بقوله ومعنی الداهر والعائض الخ انما سمی الزمان المستقبل بعوض لانه کلما مضی جزء یاتی عوضه جزء آخر کذا فی القاموس یعنی فی الزمان للمستقبل معنی العوضیة لانه کلما مضی جزء اتی عوضه جزء آخر قوله الظروف المضافة الخ ای الظروف المعربة غیر الظروف المذکورة یجوز اعرابها وبناؤها بخلاف الظروف المبنیة المذکورة لانها اذا اضیفت الی الجملة یجب بناؤها کما فی اذا وحیث لانه لما وجب الاضافة وجب البناء ولما جوز الاضافة جوز البناء قوله الی الجملة سواء کانت اسمیة او فعلیة قوله اوالی کلمة اذا انما زاد کلمة الی اشارة الی ان قوله او اذ عطف علی الجملة وانما زاد قوله کلمة لئلا یتوهم ان المراد من اذ معناه وذا غیر جائز لان الاضافة لایکون الی المعنی وانما خص اذ مع ان هذا الحکم کما کان لاذ کذلک لاذا وحیث لان الجملة اعم من الاسمیة والفعلیة وکلاهما یقعان بعد اذ قوله لاکتسابها البناء من المضاف الیه فان قیل ان الکسب من المضاف الیه انما یکون اذا کان مبنی الاصل واذ لیس بمبنی الاصل قلنا ان اذ وان لم یکن مبنی الاصل لکن مضاف الی مبنی الاصل وهو الجملة لانها عند صاحب المفصل مبنی الاصل کما مر فی صدر الکتاب فکانها مضافة الی الجملة بواسطة اذ قوله ولو بواسطة جواب سوال ظاهر قوله من خزی یومئذ اے از شرمندگی روز قیامت فیمن قرئ بالفتح متعلق بکلا الایتین فانه قد یضم فی الاول ویکسر فی الثانی قوله ویجوز اعرابها الخ اشارة الی ان الجواز ههنا بمعنی امکان الخاص فیکون سلب الضرورة من الجانبین فیکون الاعراب والبناء قوله ولایجب الکتساب جواب سوال ظاهر لان الکتساب البناء انما یجب اذا کان الاضافة واجبة والاضافة ههنا غیر واجبة بل جائز فکذا البناء یکون جائزا قوله ای کالمذکور جواب سوال وهو انه فات المطابقة لان ذلک من اسماء الاشارة المفردة والمشار الیه جمع وهو الظروف فاجاب بقوله کالمذکور ثم یرد علیه ان المذکور سائر الکتاب من اوله الی هنا فاجاب بقوله من الظروف قوله مذکورین حال من مثل وعیرہ باعتبار نسبة المماثلة المستفادة من الکاف فی کذلک قوله

عوض

له ای من اسم الاشارة والمشار الیه ۱۲

عه متعلق با لاختصاص ۱۲

المعرفۃ والنکرۃ

المشابہتہما الظروف الخ یعنی ان مثل وغیر مشابہ بحیث واذ واذا فی ان الکل لازم الاضافۃ لاکن اضافتہما الی الجملۃ واضافتہما الی المفرد لکن ھذہ المشابہۃ بعیدۃ لانہا لیست بطریق واحد اذ المشبہ بہ مضاف الی الجملۃ والمشبہ الی المفرد فینبغی ان یکون المشبہ ایضا مضاف الی الجملۃ والحال ان اضافۃ المشبہ لا یجوز الی الجملۃ فوضعوا طریقا لصحۃ اضافۃ مثل وغیر الیہا لیزید مشابہتہما مع الظروف بان دخلوا مثل وغیر علی الجملۃ مع ما المصدریۃ اوان المصدریۃ لیکون مثل وغیر مضافا الی الجملۃ صورۃ لزیادۃ المشابہۃ وان جعل الجملۃ مفردا بدخول ما وان للمصدریۃ لیصح اضافتہ مثل وغیر لانہما لا یضافان الا الی المفرد قولہ وبہذہ المشابہۃ جواب سوال وھو ان مثل وغیر لیسا من الظروف فمن این ذکرا فی مجثہما فاجاب بقولہ وبہذہ المشابہۃ ای انہما لازم الاضافۃ قولہ ویجوز اعرابہما اشارۃ الی ان الجواز بالامکان الخاص قولہ المعرفۃ مصدر معناہ شناختن لکن ھذا معنی لغوی واما فی الاصطلاح فیطلق علی ما فیہ التعریف ای المصدر المبنی للمفعول فلا یرد انہ اذا کان مصدرا فکیف یصح حملہ علی زید وکیف ایصح قولہم فی غیر المنصرف المراد لتعریف المعرفۃ قولہ ای ھذا باب بیان اشارۃ الی بیان اعراب قولہ المعرفۃ والنکرۃ یعنی انہا خبر مبتدا محذوف وھو قولہ ھذا وخبریتہما باعتبار حذف المضاف والمضاف الیہ اعنی قولہ باب بیان قولہ من اقسام الاسم انما قال ھذا مع ان البحث فی الاسم لئلا یذھب الذھن الی الغیر واشارۃ الی ان ھذا تقسیم اخر فی الاسم کما ان التقسیم الاول فی المعرب والمبنی وانما نبہ بالاسم لبعد عہد الاسم وھو مورث النسیان قولہ ای اسم جواب سوال وھو ان التعریف یصدق علی الفعل نحو ضرب لانہ وضع لشئ بعینہ وھو زدن وعلی الحرف نحو من لانہ وضع للابتداء وایضا یرد ان المتبادر من کلمۃ ما انہا موصولۃ لکثرۃ الاستعمال فعلی ھذا لا بد من ضمیر الفصل وایضا الموصول مع الصلۃ شئ واحد فان فرض جنسا لا یوجد الفصل فی التعریف وان فرض فصلا لا یوجد الجنس فیہ وایضا المتبادر من کلمۃ ما شئ مطلق لانہا یطلق علی ذوی العقول وغیرہا علی السواء فعلی ھذا لا یوجد الجنس فی التعریف لان الجنس فی تعریف القسم مقسم ذلک القسم وھو الاسم لا الشئ فاجاب بقولہ ای اسم اما الجواب عن الاول فظاھر وکذا عن الثانی لانہ لما فسرہ باسم منکر علم انہ لیس موصولۃ وذلک لان کلمۃ ما وقع فی موضع الخبر والاصل فیہ ان یکون نکرۃ فلذا جعلہا موصوفۃ قولہ بوضع جزئی اوکلی دفع وہم وھو ان المتبادر من الموضع وضع شخصی فلا یتناول علم الجنس کاسامۃ فدفع بقولہ بوضع جزئی الخ اوانہ دفع وہم اخر وھو ان یتوہم ان المراد من الوضع ما کان للموضوع والموضوع لہ کلاہما ملحوظان بخصوصہ کزید بخصوصہ فعلی ھذا لا یتناول التعریف الاقسام الاخری فدفع بقولہ بوضع جزئی اوکلی وحاصل المقام ان الاقسام الاربعۃ ھہنا لانہ لاحظ للموضوع والموضوع لہ بخصوصہما تمیز جزئی فان قیل ان الخصوصیۃ ثابت للطرفین لا للوضع فکیف یکون ھذا اقسام الوضع

قلنا ان خصوصیة النسبة یثبت بخصوصیة الطرفین او یلاحظ الموضوع والموضوع له بوجه اعم کما فی المشتقات فان ما کان بوزن فاعل مثلا هو موضوع لمن قام به الفعل او یلاحظ الموضوع بوجه اعم کما فی اسماء الاشارات والمضمرات او یلاحظ الموضوع له بوجه اعم ولا وجود له فی الخارج وتحقیقه مر فی بحث الوضع فی تعریف الکلمة فلینظر فیه قوله متلبس جواب سوال وهو ان الباء فی قوله بعینه لا یخلو اما للسببیة او للاستعانة لا سبیل الی الاول لان العین عبارة عن ذات الشئ فیلزم السببیة للنفس ولا الی الثانی لانه یلزم الاستعانة بالنفس وذا لا یجوز فاجاب بقوله متلبس یعنی لیس الباء لشئ منهما بل للملابسة قوله بذاته جواب سوال وهو انه لم خالف المصنف عن سائر النحویین لانهم قالوا بذاته بدل قوله بعینه فاجاب بقوله ای بذاته یعنی انهما مترادفان فبذکر احدهما لا یکون مخالفا عن الآخر قوله المعینة جواب سوال وهو انه یصدق التعریف علی النکرة لانها ایضا وضعت لذات الشئ فاجاب بقوله المعینة ثم یرد علیه ان العین عبارة عن الشخص فعلی هذا یخرج اسامة فاجاب بقوله المعلومة قوله المعهودة جواب سوال هو انه لما کان الباء للملابسة هو ایضا غیر صحیح لانه یلزم الملابسة مع النفس وذا لا یجوز فاجاب بقوله المعهودة یعنی ان اضافة العین الی الضمیر عهدیة وهو ما یکون معهودا بینهما فیکون خاصا والشئ عاما فیکونان غیرین فلا یکون الملابسة مع النفس فان قیل لو جعل هذا فی الابتداء لا یحتاج الی قوله متلبسا قلنا ان الشارح اختار ههنا ترخیم العنان وهو عبارة عما یذکر المحتملات ثم یاتی بالمقصود قوله للمتکلم والمخاطب قال مولانا عصام الدین لا دخل لعلم المتکلم فی کونه معرفة لانه عالم فی النکرة ایضا فالمعتبر فی المعرفة علم المخاطب فلا فائدة فی ذکر المتکلم اقول ذکر المتکلم لاجل قوله المعهودة لانه لا یکون الا بین شخصین او نقول ذکره اشارة الی التشبیه ای المعلومة للمخاطب کما تکون معلومة للمتکلم قوله فالشئ مقید جواب سوال وهو انه اذا قیل جاء نی رجل وکان معلوما بینهما ینبغی ان یکون معرفة فاجاب بما حاصله ان المعلومیة انما یعتبر مع الوضع لا المعلومیة المجردة عن الوضع قوله ستة انواع جواب سوال وهو انه لا یصح حمل المضمرات علی قوله هی لانه یلزم حمل الاخص علی الاعم لان الضمیر فی هی راجع الی المعرفة وهی اعم من المضمر وایضا یرد ان هذا التقسیم علی قسمین احدهما تقسیم الکلی الی الجزئیات والثانی تقسیم الکل الی الاجزاء فسال السائل انه من ای قسم فاجاب بقوله ستة انواع یعنی ان قوله هی مبتدا محذوف الخبر فلما اطلق لفظ الانواع علم انه تقسیم الکلی الی الجزئیات ثم یرد علیه انه لا یعلم تعلق قوله المضمر الخ مع السابق فاجاب بقوله فالاول یعنی انه خبر مبتدا المحذوف ثم الجملة بیان لستة انواع قوله واشار بترتیبها جواب سوال وهو انه لم قدم المضمر علی الباقی ثم وثم فاجاب بقوله واشار الی ان المصنف بلیغ فلا بد لاختیاره

هذا الترتيب الذى ذكره من نكتة والاشارة الى ترتيبها فى المرتبة تصلح نكتة لذلك فيحمل عليه
قوله بحسب المرتبة لهذا الترتيب الذى ذكره المصرح مذهب سيبويه كما قال الشارح فى احف
المعارف فلا يرد ما قال جمال الدين ان التركيب المذكور فى المتن لا يوافق شئ من المذاهب قوله
باذاء معان معينة مشخصة قال مولانا عصام الدين ان ذكر المشخصه يدل على انها
موضوعة لمعان شخصية وهى جزئيات حقيقة وهو غير جائز فى مطلق المضمرات فان ضمير
الغائب موضوع لمعان كلية ايضا نحو الانسان هو حيوان ناطق قلنا الانسان مرجع ذكرى
لا حقيقى فان المرجع الحقيقى هو كل واحد من الافراد بخصوصه اونقول المراد من المشخص هو
المعلومية سواء كان بالشخص وبالنوع قوله باعتبار امر كلى جواب سوال وهو ان الافراد
غير منضبط فكيف يكون الوضع لها مع انه لابد للواضع ان يعلم بما وضع له من حيث انه
يحكى الخ اى هذا الامر الكلى قوله وجعله آلة لا انه مقصود بذاته بحيث لا يفاد ولا يفهم اى لا يفهم
من لفظ انا الا واحد من افراد هذا المفهوم بخصوصه ولا يفهم منه هذا المفهوم الذى هو
القدر المشترك فلو كان لفظ انا موضوعا للقدر المشترك ليفهم منه قوله فتعقل ذلك...
المشترك المقصود بالتفريع قوله لا انه الموضوع وقوله فتعقل ذلك توطية للتفريع فلا يرد انه
تفريع على النفس كما ترى قوله فالوضع كلى جواب سوال وهو ان الوضع على اربعة اقسام
فسال السائل ان وضع المضمرات من اى قسم قوله الشخصية او الجنسية دفع وهم وهو ان
المتبادر من الاعلام هى الشخصية لكما لها فدفع بقوله الشخصية آه يعنى انها اعم قوله من حيث
معلومية ومعهودية اعلم ان الفرق بين الجنس وعلم الجنس ان فى الاول الواضع لا يعلم
المخاطب قبل الوضع وفى الثانى يعلم الواضع المخاطب ان يضع هذا اللفظ لهذا المعنى فيكون لما
وضع له المعنى معهودا بين الواضع والمخاطب قوله ومعرفة عطف على قوله علم اى ليس
بنكرة قوله مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته اى لا يعلم الواضع المخاطب ان يضع
هذا اللفظ لهذا المعنى فلا يرد انه اذا لم يكن معلوما فيكون الوضع للمجهول وذا لا يجوز قوله يعنى
اسماء الاشارات والموصولات يعنى ان المبهمات اذا ذكرت فى كتب النحو يراد منها اسماء الاشارات
والموصولات لكن توهم ارادة الغير ثابت فيها لعمومها فلذا فسرها بها قوله وانما سميت جواب سوال وهو انه
يلزم فى عبارة المصرح القول بالمتنافيين وهما الابهام والتعريف وحاصل الجواب ان اجتماع
المتنافيين لا يجوز اذا كان فى زمان واحد وههنا فى الزمانين لان الابهام قبل الاشارة والتعريف
بعد الاشارة قوله وهذا القسم ايضا الخ جواب سوال وهو انه اى الوضع على اربعة اقسام فسال السائل
ان وضع المبهمات من اى قسم فاجاب بما ترى قوله يعنى المشار اليه اضافة المعنى الى المشار اليه بيانية قوله وعين عطف على
تعقل قوله لان التصور والمراد من التصور التصور المطوى المعتبر فيه اى فى الوضع قوله وهو اى المتصور المشترك قوله لانه اى الموضوع له خصوصية
كل واحد من تلك الافراد بخصوصه فلا يرد لا يصح حمل خصوصيته على الموضوع له لانها من الاعراض

قوله والرابع والخامس انما جمعهما لرعاية قول الماتن اوعرف بالنداء باپراد کلمة او قوله اوالجنسية لانه يعلم بها المفهوم مثل اسامة قوله وانما لم يقل ما دخله اللام جواب سوال وهوان اللام لايكون الاللتعريف فما الحاجة الى التقييد بقوله ستعرف بل ينبغى ان يقول ما دخله اللام فاجاب بقوله وانما لم يقل يعنى لا نسلم ان اللام لايكون الاللتعريف لانه قد يكون لغير التعريف كاللام الزائدة فان قيل ان اللام الزائدة قليل فالظاهران يقال لئلا يدخله اللام الاسمية كاللام الداخلة على اسم الفاعل والمفعول فانها ليست لتعريف ما دخله بل هى معرفة بنفسها لانها موصولة والمفعول معرفة بنفسه لانه معرفة للغير كاللام والنداء اجيب عنه لو قال ما دخله اللام لايدخل لام الاسمية ايضا لانه داخل فى الموصولات التى مر ذكرها قوله والميم جواب سوال وهوان حصر المعارف فى الستة باطل[1] فاجاب بقوله والميم الخ وقصته ان رجلا من قوم حميرلم يودى اللام بل ادى الميم فى موضع اللام فسال من النبى صلى الله عليه وسلم امن امبر امصيام فى امسفر فقال النبى صلى الله عليه وسلم لمطابقة قوله ليس من امبر امصيام فى امسفر فان قيل الصوم فى السفر اولى فكيف قال النبى صلى الله عليه وسلم ليس من البر الحديث قلنا ان اللام فى الصوم التى ابدل منها الميم للعهد اى الصوم المعهود فى السفر المعهود وهوسفر الغزاء ولاشك ان الافطار فى سفر الغزاء افضل فى يوم المحاربة قوله بدلا من اللام ليس معناه انه منقلب من اللام بل معناه انه يستعمل فى موقعه وفى شرح التسهيل ان منشأ الابدال هذا لما كانت اللام تدغم فى اربعة عشر حرفا فيصير المعرف باللام كانه من المضاعف العين الذى فاءه همزة جعل اهل اليمن ومن كان قريبا منهم بدلها ميما لان الميم لاتدغم الا فى الميم فلايشتبه المعرف بالمضاعف والحروف الاربعة عشر التاء والثاء والدال والذال والراء والزاء والسين والشين والصاد والضاد والطاء والظاء واللام والنون قوله اذاقصد به معين وهوحد واقعى لااحترازى والافرجل مضموم غير منون لايكون الامعينا وكذا فى قوله لغير معين اشارة الى ان تعريف النداء انما يكون اذاقرن معه القصد والافلا قوله ولم يذكره المتقدمون جواب سوال وهوانا لا نسلم ان النداء من المعارف والالذكره المتقدمون وايضا لوكان النداء من المعارف لبطل حصر المعارف فى الخمس حاصل الجواب ان عدم ذكر المتقدمين ليس لاجل انه لايكون من المعارف بل لاجل انه راجع الى ذى اللام وكذا الحصر بالخمس لاجل انه راجع الى ذى اللام اذ اصل يارجل يا ايها الرجل يعنى انه كان فى الاصل معرفا باللام لتوصل لنداء اليها بای ثم حذف اللام وای لكثرة الاستعمال فصار يارجل قوله واصل يارجل يا ايها الرجل وهذا فى اصطلاحهم والا فانا لاندرى من اين علم ان اصل يارجل يا ايها الرجل .... قوله

[1] له لوجود القسم السابع وهو الميم ۱۲ م

اى احد الامور الخمس وههنا اعتراض يرد على المص رح وهو ان الضمير فى قوله احدها راجع
الى المعارف السابقة والمنادى ايضا من المعارف مع انه لا يضاف اليه شئ لان يا حرف النداء يقتضى
الصدارة فلو جعل المنادى مضافا اليه لفات صدارة النداء وايضا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه
بحرف النداء واجاب شارح الهندى رح عن هذا الاعتراض ان الضمير فى احدها راجع الى الامور
الاربعة اى من غير المنادى واجاب الشارح رح عن هذا الاعتراض ان الضمير راجع الى
الامور الخمس لانه المتبادر ولا يستلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد لان لفظ
احد فى الاثبات وضع لواحد مبهم كما فى النكرات لا للعموم فمن قال انه تكلف فقد تكلف قوله الى
المعرفة ايضا الاظهر ان يقال ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى احدها لان فيه توهم الاضافة الى
المنادى لانه ايضا معرفة بخلاف لفظ الاحد لان المراد منه احد الامور الاربعة كما قال شارح الهندى
وان الاضافة الى الاحد لا يستلزم الاضافة الى كل واحد كما قال الشارح اجيب عنه بانه لما علم خروج
المنادى فاستوى المعرفة والاحد قوله او بالواسطة فان الغلام مضاف الى ضمير الكاف بواسطة الاب
واليا فى ابيك للاعراب وليس بضمير المتكلم حتى يلزم اضافة الاب الى النفس والى المخاطب وذا لا يجوز
لانه يلزم اضافة المعرفة وايضا يلزم الاضافة الى الشيئين قوله ولا يخفى عليك جواب سوال وهو
انه لو اضاف غير ومثل وشبه الى احد هذه الامور لا يفيد التعريف فلا يصح اطلاق المص رح
فاجاب بقوله ولا يخفى قوله نظرا الى ما سبق فى اول بحث المجرورات فى بيان قوله
وتقييد تعريفا مع المعرفة قوله اى اضافة معنى بفتح التاء بدون التنوين للاضافة وانما اختار تقدير
المضاف دون الموصوف اى اضافة معنوية لان تقدير الموصوف يستلزم خلاف الظاهر وهو تقدير
الموصوف وجعل معنى بمعنى معنوية قوله يعنى اضافة معنوية بيان حاصل المعنى فلا يرد انه ليس لاتركيب
توصيفى مع انه قال الشارح رح انه تركيب اضافى حيث قال انه بحذف مضاف قوله ولما سبق جواب
سوال وهو ما الوجه للمص رح انه خص العلم بالتعريف قوله معنى ظاهر لانه علم من بيان المضاف اليه
اى من الامور الخمس قوله مستغنى عن التعريف لانه يعلم من نفس اللفظ حيث يقال معرف باللام
ومعرف بالنداء فلا حاجة الى بيانه ولان المعرف باللام الذى كان مدخول اللام والمعرف بالنداء
الذى كان مدخول حرف النداء قوله خص العلم جزاء الشرط وهو قوله ولما سبق قوله اسما
كان دفع وهم وهو ان المراد من العلم الاسم المحض لتبادره قوله لانه ان صدر بالاب نحو
ابو يوسف رح او اللام نحو ام سلمة او الابن نحو ابن عمر او البنت نحوه بنت قيس فان قيل
هذا مخالف لما قال فى القاموس حيث قال ان ابو العتاهية لقب ابراهيم عليه السلام مع انه صدر
بالاب معناه ابو البركة اى نيكى قلنا ان معنى ما قال فى القاموس ان العتاهية فى ابو العتاهية لقب
بقرينة ان صاحب القاموس اورد فى مثاله قوله كراهية اذ على وزن الكراهية العتاهية فقط
لا المركب او نقول ان صاحب القاموس نظر الى اصطلاح بعض اهل الحديث حيث قالوا

ان الكنية هي العلم المصدر باب او ام مضافا الى اسم حيوان نحو ابو ثعلب ابو ليث وابن عرس او
عطف على اسم صفة كابي الحسن وان اضيف الى غير الحيوان فهو لقب كابي تراب والعتاهية ليس يحسن ان
ذ معناها البركة ولا صفة لانها ما دل على ذات مبهمة (اي العلم المصدر باب او ام) مع بعض الاوصاف والبركة وصف صرف
ليس معه ذات كذا في حاشية الفاضل الجلبي على التلويح والغرض في ذكر الكنية تعظيم المكنى
بعدم التصريح بالاسم فان بعض نفوس الكبر تانف اي طلب النفي من ان يخاطب باسمه والفرق
بين الكنية واللقب معنى ان اللقب يمدح الملقب به بمعنى ذلك اللفظ والكنية تعظيم المكنى بعدم
التصريح بالاسم يعني ان التعظيم غير المدح فالفرق ظاهر **قوله** شخصا او جنسا **دفع وهم** وهو ان
يتوهم المراد بالعين لم يشخص فدفع بقوله شخصا نحو زيد او جنسا نحو اسامة **قوله** والاعلام
الغالبة **جواب سوال** وهو ان الاولى ان يقال العلم ما يطلق (في تعريف العلم) على الشئ ولم يقل يوضع
ليدخل فيه الاعلام الغالبة لان تعينها في فرد بالاستعمال لا بالوضع نحو رحمان فانه
غلب استعماله في واجب الوجود **علم** ان العلم الغالب اما مضاف نحو ابن عباس او ذو
اللام نحو النجم فهي في الاصل داخلة في المضاف بالاضافة العهدية او المعرف باللام العهدية وبعد
غلبة الاستعمال في فرد معين اختص به في الاستعمال فلا ضرورة في دخول العلم الغالب في
العلم الحقيقي بتكلف ان استعمال المستعملين بمنزلة الوضع عنهم غرض الشارح رح دخوله
في العلم الحقيقي بعد التسليم اي وان سلم عدم دخوله في ذي اللام والمضاف **قوله** غير
متناول غيره الخ ولم يقل غير متناول ما اشبهه كما قال الزمخشري لئلا يخرج لفظ الله لانه
لا يشبهه شئ حتى يحكم انه لا يتناول ما اشبهه وللزمخشري ان يقول في جوابه ان السوالب
لا يشترط فيها وجود الموضوع كما يقال شريك الباري ليس بموجود فلا يشترط لتناول
ما اشبهه وجود ما اشبهه وللمصنف رح ان يرد ذلك بان نفي التناول وان كان سلبا
لكن الصلة اعني قوله ما اشبهه موجبة فيوجب ثبوت شبهه وذلك باطل وللزمخشري ان
يدفع ذلك بان الموصول مع الصلة تصور لا تصديق وتصور ثبوت شئ لا يوجب الثبوت
في الواقع فيمكن تعلقه بالنفي مع كون الصلة موجبة ونفي تناول ما اشبهه اما بنفي التناول
مع وجود ما اشبهه او بنفي التناول مع عدم ما شبهه اما بعدم الذات والصفة او بعدم
الصفة فاعرف **قوله** غير متناول غيره اي غير الشئ الواحد لا ان الضمير راجع الى الموضوع
له **قوله** اي حال كون ذلك اشار به الى ان قوله غير متناول حال من الضمير في وضع
ولا يجوز جره على ان يكون صفة لشئ لانه على هذا يخرج الاعلام الجنسية هكذا في بعض
الشروح **فان قيل** لا فرق بين العلم والضمير مثلا لان انت مثلا يتناول فردا معينا وتناوله
له لفرد اخر انما يكون بوضع اخر لان الضمائر موضوع لكل جزئي بوضع على حدة كما هو مذهب
المتاخرين وكذلك العلم يتناول فردا معينا وتناوله لفرد اخر انما يكون بوضع اخر

فكيف يصح قول الشارح رح واحترز به عن المعارف كلها اجاب الشارح رح عنه بقوله باستعماله فيه يعنى ان المعتبر فى الضمائر مذهب المتقدمين وعندهم الوضع للمفهوم الكلى بشرط استعماله فى الجزئيات فاستعمال انت فى المفرد المعين ثم فى الفرد الاخر لا يكون بوضع على حدة بل بوضع واحد بخلاف العلم لانه استعمل فى فرد لا يستعمل فى فرد اخر الا بوضع على حدة قوله فى الجواب بفضل الله المعين الموفق ان المعتبر مذهب المتأخرين واستعمال انت فى فرد اخر وان كان بوضع على حدة لتعدد الوضع لكل جزئى لكن هذه الاوضاع بمنزلة وضع واحد بالنظر الى ان مرآته امر واحد وهو امر كلى فاستعمال انت مثلا فى فرد اخر بوضع واحد قوله اى تناولا بوضع وحده اشارة الى ان قوله بوضع واحد متعلق بقوله تناولا وهو مفعول مطلق لقوله غير متناول فالمنفى هو التناول بوضع واحد لا غيره وانما نفى التناول الخاص لا التناول المطلق لئلا يخرج الاعلام المشتركة لانها يتناول غيره لكنه باوضاع كثيرة لا بوضع واحد فيصدق عليه انه غير متناول غيره بوضع واحد قوله ولما اشار الى ترتيب جواب سوال وهو انه يلزم التناقض فى كلام المص رح لانه قال سابقا ان المضمر اعرف مطلقا وقال ههنا واعرفها المضمر المتكلم حاصل الجواب ان ما قاله سابقا بالنظر الى انواع المعارف وههنا بالنظر الى الاوصاف والفرق بينهما ان النوع قسم من الجنس والصنف قسم من النوع قوله بترتيبها فى الذكر متعلق بقوله اشار قوله على ترتيب اصنافها وهى ضمير المتكلم والمخاطب والغائب قوله فيما يكون فيه هذا الترتيب جواب سوال وهو انا لا نسلم انه نبه على اصناف الانواع بل نبه على اصناف نوع واحد وهو المضمر فاجاب بقوله فيما يكون فيه هذا الترتيب فان قيل هذا الكلام يشعر بان لا ترتيب فى الا عرفية فى اصناف المعارف الا فى اصناف المضمرات وقوله فيما بعد واقتصر على بيان النسبة صريح فى انه يوجد بين اصناف المضاف الى احدها يعنى الا انه لم يتعرض له لكونه غير محتاج اليه لان بين الترتيب بين انواع المعارف وتفاوت تعريف المضاف بحسبها وقوله فان لسائر المعارف لا تفاوت بين اضافها الا المضاف الى احدها اى لا صناف المضاف الى احدها اى الاصناف المضاف الى احدها ينقض هذا الحصر بتفاوت اصناف المبهمات فان اسم الاشارة اعرف من الموصول قلنا المراد ترتيب الاصناف فى نفسها بخلاف المضاف لان الترتيب فيه باعتبار الغير وهو المضاف اليه وكذا تفاوت اصناف المبهمات ليس فى نفسها بل باعتبار تفاوت الاشارة والصلة فى الموضح قوله اراد التنبيه فان قيل ان الترتيب بين الاصناف مذكور صريحا فلا يصح اطلاق التنبيه عليه ولو اطلق الاشارة عليه لصح لان الاشارة ما كان ثابتا بالنظم والتصريح لكن ان انضم اليه القصد يسمى بالنص والعبارة واطلاق الاشارة فى قوله ولما اشار الخ لا يصح لانها ما كان ثابتا بالنظم والترتيب بين الانواع غير ثابت بنظم قلنا ان عبارة الشارح رح محمول على القلب تقديره هكذا فلما نبه على ترتيب الخ اراد الاشارة الخ والقلب طريق شائع بينهم والغرض فيه

اظهار تفنن المخاطب وكلمة الى فى قوله ولما اشار الى ترتيب بمعنى على اليه صلة التنبيه فصار
التنبيه الى موضع الاشارة والاشارة الى موضع التنبيه **قوله** يعنى اقلها لبسا **جواب سوال**
وهو ان اعرف صيغة اسم تفضيل فيكون معناه ليس فيه شئ من اللبس وليس كذلك لان المتكلم اذا
كان مع الغير وراء الجدار وقال انا اشتبه على المخاطب ايهم متكلم فاجاب بقوله يعنى اقلها لبسا لانه ليس فيه
التباس اصلا **قوله** من حيث اصنافها **اعلم** انه لا حاجة اليه بعد قوله على ترتيب اصنافها بل محض اشتغال
بما لا يعنى واظن انه ليس من الشارح بل زيد من قلم الكاتب **قوله** جاز ان يلتبس بالاخر لانه اذا التصق
رجلان فيه يتوهم كل واحد ان الخطاب لى **قوله** وليس المراد **جواب سوال** وهو انه لما التبس انت باخر
لا يكون انت من المعارف فاجاب بقوله وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد من اللبس لانه انعدم
فيه اللبس اصلا ولا شك ان اللبس بعيد ههنا اى قليل لانه وهم كما قال الشارح رح فيتوهم وتقدير السوال
هكذا ان المضمر المتكلم وان لم يكن فيه لبس وفى المخاطب لبس فليكن اعرفية المخاطب من المتكلم من
وجه اخر فاجاب بقوله وليس المراد الخ **قوله** واقتصر على بيان تفسير لقوله فيما يكون فيه هذا الترتيب
قوله النسبة الى نسبة الاعرفية **قوله** ولهذا اثبت اى لاجل ان التفاوت فى المضاف بحسب تفاوت
المضاف اليه اثبت التفاوت **قوله** بين اصنافه اى اصناف المضاف بعد بيان التفاوت **قوله** وفيه
اختلافات اما كون المضمر اعرف لان المتكلم والمخاطب ظاهر والغائب محمول عليه وايضا الارجاع الى المقدم
بمنزلة وضع اليد عليه واما كون العلم اعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة عند الوضع
والاستعمال جميعا بخلاف اسم الاشارة لان تعينه باستعمال الاشارة الحسية وايضاح الموصول بالصلة
ولا شك ان الاول اوضح من الثانى ثم الموصول اوضح من اللام لان اللام قد يكون ذهنيا فلا يثبت التعريف
به جزما **وقيل** اعرفها العلم لانه وضع لشخص واحد وقيل اعرفها اسم الاشارة لانه لما استعمل بالاشارة
الحسى كانه بمنزلة وضع اليد عليه وقال المصنف رح فى التسهيل اعرفها ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم العلم
ثم الغائب السالم عن الابهام احترز به عن ضمير ربه رجلا لانه مبهم وضمير المبهم عبارة عما لم يكن له
مرجع سابقا **فان قيل** ان ترتيب المص رح مخالف لما ذكر الشارح رح فى التوابع من قوله ثم
المعرف باللام والموصول فانهما متساويان وقال ههنا الموصول اعرف من اللام **قلنا** ما قال الشارح رح
ثمه فليكن قول البعض وهذا قول بعض اخر وثمرة الخلاف تظهر فى النعت حيث قال المصنف رح
والموصوف اخص او مساوى **فان قيل** ان ترتيب المص رح فى المعارف لا يوافق بواحد من المذهب
قلنا لا نسلم انه لا يوافق بواحد منها بل موافق بمذهب سيبويه حيث قال الشارح رح وهذا
الترتيب الذى ذكره مذهب سيبويه **فان قيل** ان معنى قوله وهذا الترتيب اى ترتيب اصناف
المضمر لا ترتيب انواع المعارف لان مرجع لفظ هذا فى **قوله** وهذا الترتيب القريب والقريب
اصناف المضمر لا انواع المعارف اجاب لقوله ذكره فان الترتيب بين الانواع ليس بمذكور **قوله**
بمذهب سيبويه هذا احتراز عن قول المصنف رح فى التسهيل لانه قدم العلم على الضمير الغائب

كما مر انفا والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب **قوله** قال لا بعينه ولا يرد قوله وجه لك وراس لك لانه نكرة مع انه يقع على شيء معين لان ذلك موضوع لشيء لا بعينه وان وقع على معين باعتبار ذات **جواب سوال** وهو ان النكرة لما وضع لشيء لا بعينه يكون الوضع للمجهول وذا لا يجوز فاجاب بما حاصله ان الوضع للمعلوم لكن لا يكون فيه لحاظ المعلومية كما في علم الجنس قوله المعلومة **دفع وهم** وهو ان المراد من المعين هو التشخص فيبقى علم الجنس داخلا في النكرة فدفع بما ترى ثم لما توهم ان المراد من المعلوم المتكلم فيكون معناه لا باعتبار ذات المعلوم للمتكلم فيكون الوضع للمجهول فدفع بقوله المعهودة اى لم يعتبر في النكرة علم المخاطب كما اعتبر في علم الجنس وانما فسر الشيء بالذات ليوافق سائر النحويين لانهم ذكروا الذات **قوله** من حيث هو كذلك متعلق بقوله خرجت المعرفة والضمير في قوله هو راجع الى الذات والاشارة في قوله كذلك الى المعلوم المعهود **قوله** انما افردها بالذكر **جواب سوال** وهو انه لا حاجة الى ذكر اسماء الاعداد لان بعضها مركب فهو داخل في المبنى وبعضها مفردات فهو داخل في المعرب فما وجه افرادها بالذكر فاجاب بقوله وانما افردها قوله احكام خاصة فان دخول التاء في المذكر من الثلثة الى العشرة دون المؤنث من الاحكام الخاصة وكذا اخذ اسم الفاعل منها مختص بها وكذا اضافة المركب الى المركب مختص بها **فان قيل** ان قوله ليست لغيرها مما لا يحتاج اليه لانه داخل تحت **قوله** خاصة **قلنا** هذا بيان للجزء السلبي للخاصة **قوله** اى الفاظ انما قال الفاظ ولم يقل اسماء لان الاسماء من المفردات واسماء الاعداد كما يكون مفردات كذلك يكون مركبات والمركبات ليست باسماء **فان قيل** لا نسلم ان المركبات ليست باسماء لان خمسة عشر مثلا اسم لعدد معين وكذا قال المصرح المركبات كل اسم مركب من كلمتين فانه اطلق الاسم على خمسة عشر وحادي عشر مع انهما من المركبات **قلنا** المراد بالمركبات اللتي هي ليست من الاسماء ما فوق العشرين كاحد وعشرون واثنان وعشرون لان العاطف دال على الانفصال الخ **قوله** لكمية احاد في الاصل احاد نحو فعال ابدل الفاء بالالف صار احاد قوله لكمية فقوله لكمية احتراز عما وضع لغير الكمية سواء دل على العدد الغير المعين كصيغ الجمع ولفظ العدد بان يقول عدد فقط او دل على عدد معين نحو زيد او عمر فانه يدل على واحد معين وبقوله احاد احتراز عما وضع لكمية الاجزاء نحو النصف والثلث والربع وباضافة احاد الى الاشياء احتراز عما وضع لكمية الاحاد في نفسها من غير نسبة الاحاد الى جنس نحو لفظ بضع ونيف وهما بمعنى واحد وهو ما بين الثلث الى التسع فانهما يدلان على عدد معين من غير نسبة الى جنس ويذكران تبيع اسم عدد له تمييز نحو عشرة رجال وبضع **قوله** فالاشياء الخ الفاء للتفسير الحد **ولا يخفى** انه اذا كان الاشياء هي المعدودات والاحاد عبارة عن كل واحد منها يكفي في الحد ان يقال لكمية الاحاد او لكمية الاشياء فيلغو ذكر الاحاد والاشياء لان الاشياء جميعتنا ول الرجل والفرس والحمار وكل واحد منها اجزاء الاشياء **اجيب عنه** معنى قوله كل واحد واحد منها افراد كل واحد منها

اذ کالواحد عبارۃ عن الرجل والفرس مثلا فیکون قولہ کالواحد بحذف المضاف وھو الافراد اذ ا
لرجل افراد وکذ الفرس افراد فلا یرد شئ قولہ منفرد تا کانت تلک الاحاد جواب سوال
ھذا القول مقدم من القول السابق
وھوان الاحاد جمع وھو یستقیم فی مافوق الاثنین ولا یستقیم فی الواحد والاثنین لعدم الاحاد فیھما
فاجاب بقولہ منفردتا الخ حاصلہ ان اسم العدد مایدل علی کمیۃ الاحاد اعم من ان یکون مجتمعۃ
ای بدفعۃ واحدۃ کثلثۃ او اربعۃ او منفردتا ای بدفعات کالواحد او الاثنین وتصویر الدلالۃ
علی الدفعات ما اذا سئل عن ھذ المعدود وذلک وذلک فالواحد المذکور فی الاجوبۃ یدل علی
الاحاد فاذا قلت کم درھما لک وکم دینارا لک وکم رجل عندک فاجاب الاخر وقال واحد فیکون
الواحد معتبرا فی کلواحد من الدراھم والدنانیر والرجال فاذا اخذ الواحد من کلواحد منھا
فیکون احادا قولہ وکمیۃ الاحاد ما یجاب بہ ای مدلول ما یجاب بہ عند السوال لا لفظ فیکون
فی عبارتہ مسامحۃ فان الکمیۃ مدلول ثلثۃ لا لفظھا قولہ اذا سئل بمن واحد واحد
ای من واحد واحد فی الواقع دون الظاھر لا یعلم السائل انہ واحد او اکثر والا لما سال قولہ
بکم بان یقال بکم اشتریت ھذ الشئ فیجاب بثلثۃ او اثنان قولہ والالفاظ الخ مبتدا خبرہ
قولہ اسماء العدد قولہ بان یکون کلواحد منھا الخ دفع وھم وھوان یتوھم ان المجموع موضوع
للمجموع فدفع بقولہ بان یکون الخ قولہ فالواحد موضوع تفریع علی قولہ منفردتا کانت تلک الا
حاد مجتمعۃ فیکون بیان الحاصل الجواب قولہ اذا اخذت الاحاد منفردتا ای علی حدۃ ویدفعات
کما مر سابقا قولہ فاذا سئل عن معدود معدود یعنی فی الواقع والا ففی الظاھر المعدود غیر
مذکور فی قول السائل اذ المذکور فی قولہ لفظ کم قولہ منھا ای من الاشیاء قولہ بکم ھو متعلق بسئل
قولہ یجاب بالواحد جزاء الشرط اعنی قولہ فاذا سئل قولہ والاثنان عطف علی قولہ فالواحد قولہ اذا
اخذت مجتمعۃ الخ لیس المراد منھا مایقابل منفردتا اذ الاثنان ایضا ماخوذ منفردتا کالواحد بل
المراد منھا المتکرر فقولہ ومتکررۃ عطف تفسیری لمجتمعۃ قولہ مرۃ واحدۃ لانہ اذا تکرر الاثنین مرتا
وجد اربعۃ احاد فیصدق لفظ الاحاد فلاحاجۃ الی تکرار الاثنین مرتین لانہ یصیر الاحاد ح
ثمانیۃ ولاحاجۃ الیھا فی صدق لفظ الاحاد قولہ فاذا سئل عن معدودین معدودین یعنی
بالمعدودین فی الواقع لافی الظاھر کما مر انفا قولہ وھکذا الی مالانھایۃ لہ ای ثلثۃ واربعۃ
وخمسۃ فان قیل لاحاجۃ الی ھذا القول لان کلامنا فی جامعیۃ التعریف للواحد والاثنین لعدم
صدق لفظ الاحاد علیھما واما الثلثۃ والاربعۃ الی الاخر فالاحاد صادقۃ علیھا فای الحاجۃ الی
ذکرہ قلنا انما ذکر قولہ وھکذا الی مالانھایۃ لہ لبیان قاعدۃ السوال یعنی اذا سئل عن معدودات
ای ذکر قولہ وھکذا الی مالانھایۃ
بکم یجاب بالثلثۃ او الاربعۃ او الخمسۃ الی مالانھایۃ لہ لا لان لھذا القول دخل فی جامعیۃ
التعریف قولہ فظھر من ھذا التقریر فان قیل لا یرضی المصرح بھذا ای بدخول الواحد
والاثنین فی التعریف لانہ قال فی الایضاح العدد بمقادیر احاد الاجناس فالواحد والاثنان

علی ذلک لیسا بعدد لانهما اذا اخذا منفردة وجد الاحاد فیهما لکن المقادیر لم یوجد فیهما لان
التقدیر واحد او اثنان فی الواحد والاثنان وانما ذکرفیما بعد فی بیان افراد العدد لانه محتاج
الیهما فیما بعد العشرة فهما فی ما بعد العشرة من الاعداد لوجود المقادیر فیه ولو قال المص رح
ان العدد عبارة عن مقدار ما کان الشئ علیه من وحدة وغیرها دخل الواحد والا
ثنان فی العدد **اجیب عنه** ان الشارح رح انما ادخلهما (ای الواحد والاثنین م) فی التعریف نظرا الی ما بعد
العشرة **قوله** فی عرف النحاة لان اسم العدد عندهم ما یقع به العدد فالواحد کذلک وایضا اسم
العدد فی عرفهم هو الموضوع للکمیة **قوله** عند بعض الحساب کاهل الحساب الهند وسته قال مولانا
عصام الدین ان الواحد وان لم یکن من العدد عندهم لان العدد نصف مجموع الطرفین عند
هم ولیس للواحد طرفین لکن الاثنین عدد لان طرف الاعلی ثلثة وطرف الاسفل واحد والواحد
مع الثلثة اربعة ونصفه اثنان **قوله** هذا انما یرد لو کان قوله وان لم یکونا سلب کلیا واما اذ
کان رفع الایجاب الکلی فلا یرد اصلا **اعلم** ان الواحد لیس بعدد عند کل اهل الحساب لان
العدد قسم الکم والواحد لیس بکم لان کم عبارة عما یقع فیه القسمة ولا یقع القسمة فی الواحد و
اما الاثنان فعند بعض اهل الحساب لیس بعدد وذکروا له وجوها ضعیفة تفصیلها فی شرح
حکمة العین ومن وجوههم هذا ان الواحد لما لم یکن عددا فالزوج ایض لم یکن عددا
حملا علی الواحد فعلی هذا ای علی ان الاثنین لیس بعدد عند البعض لا یرد اعتراض مولانا
عصام الدین **قوله** لا ینتقض الخ جواب سوال وهو ان التعریف صادق علی رجل او رجلین
وکذلک ذراع او ذراعین ومن ومنین وکذلک جموعهما وقوله لا یفهم بیان عدم الانتقاض
ای لا یفهم من مثل رجل ورجلین الوحدة والاثنینیة فقط بل یفهم منها الجنسیة ایضا فانه
یفهم من رجل ورجلین انهما من جنس الحیوان ومن الزراع انه من جنس ما یزرع ومن المن
انه من جنس ما یوزن **اجیب عنه** ایضا ان المراد ما وضع لکمیة احاد جمیع الا
شیاء ولیس شئ منها موضوعا لکمیة جمیع الاشیاء **فان قیل** یخرج بقید الاحاد نحو ثلث
جماعات وثلث جموع فانه یدل علی الجماعات دون الاحاد **قلنا** لا نسلم ذلک بل یدل علی احاد
الجماعات والجموع فلا یرد نقضا **قوله** اصولها مبتدأ و **قوله** اثنا عشر کلمة خبره والجملة مستانفة
وقعت فی جواب سوال السائل وهو انه لما ذکر تعریف اسماء العدد حرک السامع ان یسال
ما هی فقال اصولها **قوله** اللتی یتفرع منها **جواب سوال** وهو انه لما کان الضمیر
رجعا الی اسماء العدد یکون الاضافة الی النفس لان الاصول ایض من اسماء الاعداد
وایضا ان للاصل معان کثیرة اذ قد یجئ بمعنی الدلیل وقد یجئ بمعنی
الراجح وقد یجئ بمعنی القاعدة الکلیة وقد یجئ بمعنی السابق و
ههنا ای المعنی مراد فاجاب بقوله اللتی یتفرع الخ یعنی (المراد من الاصول م) الاصول اللتی یتفرع منها

باقیتها فیکون المراد من اسماء العدد غیر الاصول فیکون معناه اصول الباقیة وقوله التی صفة
الاصول لا صفة اسماء الاعداد والا لم یتحقق الجواب وایضا لما قال یتفرع علم ان المراد من
الاصل القاعدة الکلیة **قوله** اما بالحاق ای الفرعیة اما بالحاق تاء التانیث کواحدة من الواحد
واثنتان من الاثنان **قوله** او باسقاطها ای باسقاط التا کثلاث من ثلاثة ویدل علی ان
اصلها التاء ان التعریف اذا قصد بمجرد العدد من دون المعدود تقول ثلثة نصف ستة بالتا
وفی الرضی انما وضع علی التانیث فی الاصل لان کل جمع انما یصیر مونثا فی کلامهم بسبب
کونه علی عدد فوق الاثنین فاذا صار المذکر فی حال مونث بسبب عروض هذا الغرض
وهو العدد فتانیث العدد فی نفسه اولی لان العدد لما یجعل الغیر مونثا فلا بد ان یکون
هو بنفسه ایضا مونثا **قوله** کمثنتین من المائة والفین من الالف قوله وعشرین مثال جمع
حکمی قوله او امتزاجیا وهو الذی یقدر فیه حرف العطف **قال مولانا عصام الدین**
الصواب ان یقول او تضمینا لان الامتزاج عام یتناول بعلبک ایضا والکلام فی الامتزاجی
الخاص وهو امتزاج اسماء العدد **قوله** ان ما قاله لیس بصواب اذ لیس فی الا
صطلاح مرکب تضمنی فلذا قال امتزاجی **قوله** واحد الی عشرة اعلم ان ارتفاع واحد
علی انه خبر مبتدا محذوف ای احدها واحد او علی انه بدل البعض فیکون بدل من
قوله اثنا عشرة کلمة ولزوم الضمیر فی بدل البعض لیس بکلیة بل اکثریة او ان الضمیر محذوف
للعلم به والتقدیر واحد منها قوله الی عشرة معناه واحد وغیره الی عشرة فیکون الی للاسقاط
دون المد فلا یرد ان الغایة لا تدخل لعدم تناول صدر الکلام فینبغی ان یکون العشرة خارجة
من هذا **الحکم قال الرضی** الواحد اسم الفاعل من وحد یحد وحدا وحدة
فان قیل ان الواحد ما یکون معروض الواحدة فیکون معدودا لا العدد لان المعدود
ذات له العدد والواحد کذلک بخلاف اسم العدد لانه غیر مرکب من ذات وعدد بل هو عدد
فقط واسم العدد موضوع للعدد وهو الوحدات المنفردة المجتمعة وایضا الواحد اسم فاعل دال
علی ذات مبهمة واسم العدد موضوع لمرتبة معینة فکیف یکون الواحد من العدد **قلنا** الواحد
بمعنی المنفرد ای عدد منفرد فالمراد من الواحد الوحدة لکونه عددا منفردا ولا حاجة الی تدقیق
فلسفی بان یقال سمی الواحد واحدا اما لانه واحد بذاته ای غیر محتاجة فی الوحدة الی شئ
اخر بخلاف الرجل لانه محتاج فی الوحدة الی عروض الوحدة کالضوء مضئ بذاته واما لانه من
الانواع المتکررة ای سمی الواحد به لانه معروض الوحدة ای لیس بذاته فیکون سکرا من العارض
والمعروض فیاون من قبیل تسمیة العارض باسم المعروض مع انه غیر تام لانه اذا جعل الوحدة
واحدا کان من المعدودات لا من الاعداد مع ان اسماء الاعداد اوصاف محض ولذا قال
فی تحریر اقلیدس ان الاسماء العدد لیست بصفة لان الصفة

ما دل على ذات مبهمة مع بعض الاوصاف واسماء العدد لا يدل على ذلك بل يدل على وصف محض كالمصدر قوله ومفردة اى كواحد من المذكر والمؤنث قوله ومركبة كاحد عشر قوله ومعطوفة كاحد وعشرون قوله واحد اثنان هذه الاعداد وما بعدها موقوفة اى مقروّ بالوقف محكية على ما هو الاصل وهو حال عدم التركيب يدل على ذلك ترك الواو بين هذه الاعداد منصوبة محلا على انه مفعول تقول وما قالوا ان مقولة القول جملة فنقول هذا فيما اذا لم يرد بالمقول لفظا واذا اريد بها اللفظ فلا يشترط فيها ان يكون جملة وانما ذكرها على سبيل التعداد لان الاعراب لا دخل له في بيان استعمالها بل يكفي في البيان ذكر الادنى وهو ذكر العدد بدون ذكر الاعراب قوله وتثنيتها وتانيث الضمير باعتبار معنى المفرد المؤنث لا باعتبار لفظه او بتاويله بالواحدة قوله على ما هو القياس وهو ان يكون المذكر بلا تاء والمؤنث بالتاء فيكون اسماء العدد الى الثلثة موافقا للقياس و من الثلثة الى العشرة مخالفا له قوله لجماعة المذكر دون واحد مذكر والاثنين منه لكون الجمع بتاويل الجماعة دون الواحد والاثنين قوله باعتبار تانيث الجماعة فان قيل فعلى هذا ان التاء في الثلثة و الاربعة قياسية وصرح في اول الكتاب في بحث الوصف الذى هو سبب منع الصرف ان التاء في اربعة غير قياسية حيث قال ولو قال غير قابل للتاء قياسا لم يرد اربع فالحاصل انه قال ههنا التاء في اربعة للتانيث وقال في اول الكتاب انها للتذكير اجيب عنه ما قال في اول الكتاب بالنظر الى الاسماء غير العدد ولا شك انه على هذا يكون التاء فيهما قياسية قوله فرقا بين المذكر والمؤنث مفعول له لقوله وتقول ثلث الى عشرين ونحوها بجمع المؤنث اى لاجل تحصيل الفرق بين المذكر والمؤنث والا فالتاويل يقتضى اتيان التاء فيه ايضا فان قيل نسوة في ثلث مؤنث حقيقي اذ هو جمع امرأة فالتاويل لغو قلنا تانيثه لاجل التاويل لا باعتبار الاصل والا لم يجز قوله تعالى قال نسوة في المدينة كما لا يجوز قال امرأة مع انه جائز اعلم ان المعتبر في التذكير والتانيث حال المفرد لان التذكير والتانيث من اوصاف المفرد فان كان المفرد مذكرا انث العدد وان كان مؤنثا ذكر وان كان محتملا لهما كانسان وشخص جاز الامران قوله لما جاوزت دفع وهم وهو انه يلزم القول باحد عشر في بيان العدد الادنى وهو عشرة وما دون العشرة انه لا يسمع احد عشر في عدد ادنى فدفع بقوله لما جاوزت الخ واجاب صاحب الغاية عن هذا الوهم بقوله ولما فرغ من بيان العدد المفرد شرع في بيان العدد المركب قوله في المذكر جواب سؤال وهو انه لما قال احد عشر واثنا عشر لا حاجة الى احد عشرة واثنا عشرة لان مدلولها واحد فاجاب بقوله في المذكر يعني ان محلهما مغاير وان كان مدلولهما واحد قوله بتذكير المذكر الخ بيان الاصل والمراد انه بتذكيره للمذكر وتانيثه للمؤنث ففي العبارة مسامحة قوله وغير الواحد جواب سؤال ظاهر اى ولما جاوز من العشرة فغير الواحد الى احد والواحدة الى احدى للتخفيف لقلة حروفهما من الواحد والواحدة والخفة مطلوبة ههنا لثقل التركيب

٧ على خلاف القياس وما قال ههنا بالنظر الى التاويل ولا شك انه لو نظر الى التاويل يكون التاء فيهما ٢

قوله ابقاء للجزء الاول مفعول له لقوله تقول كذا قال جمال الدين قوله ابقاء حال من فاعل تقول اى مبقيا ليصح الحمل على ذى الحال لا مفعول له لعدم صحة التعليل لان القول لبيان اسماء العدد لا للابقاء كما قال صاحب التكملة **قوله** فيهما اى فى المذكر والمؤنث **قوله** بحاله اى متلبسا بحاله اى متلبسا بحاله الكائنة قبل التركيب **قوله** وتذكير الثانى مبتدأ خبره **قوله** فى المذكر وقوله كراهة اجتماعها مفعول له كذا قال عصام الدين لا يقال فعلى هذا يكون المفعول له معرفة وهو غير جائز عند الجمهور فينبغى ان يكون قوله فى المذكر صفة الثانية وقوله كراهة خبر لقوله وتذكير الثانى الا ان يقال ان تذكير الثانى ليس كراهة اجتماع التانيثين فكيف يحمل عليها **قوله** المعنى وتذكير الثانى منع عن كراهة اجتماع التانيثين كذا قال جمال الدين قوله كراهة مفعول له للتذكير وما قيل يلزم كون المفعول له معرفة وهو غير جائز عند الجمهور فنقول قد وقع فى التنزيل يجعلون اَصَابِعَهُمْ فِىٓ اٰذَانِهِمْ مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ فقوله حذر مفعول له مع انه معرفة فالحاصل ان كون المفعول له نكرة ليس بشرط عند الجمهور وقال الرياشى اسم عالم ان تنكيره لمشابهة الحال والتميز ولذا قالوا يعزى الى الرياشى اى ينسب الى الرياشى وجوب التنكير للمفعول له لكن يفهم من قول الحاتم ان قول الرياشى رح باطل وقول الحاتم فاض عليها اى حاكم ببطلان قول الرياشى رح وقوله هذا أغفر عوراء الكريم ادخاره اى ستر عيوب الكريم لاعداد خاره اى سخائه اذ قوله ادخاره مفعول له مع انه معرفة **قوله** فيهما من جنسين **فان قيل** اما فى الاول فظاهر واما فى الثانى فممنوع كيف واثنان ثانيته بالتاء لان اللام وان كان محذوفا وهو الياء لكن التاء ليست عوضا منها بل العوارض منها همزة وصل فى الابتداء فعلى هذا فالصواب ان يقول بخلاف احدى عشرة وثنتا عشرة فان التانيث فيهما من جنسين اما الاول فظاهر واما الثانى فلان التاء فى ثنتين بدل من لام الكلمة فلم يتمحض للتانيث وعلى هذا يصح قوله ولهذا حكمنا عليه بانه جنس آخر من التانيث واما اثنتان فيحمل على ثنتين وهذا التقرير صحيح واما تقرير الشارح رح فغير صحيح كما ترى اجيب عنه لا شك ان عبارة الشارح رح فى الواقع هكذا كما قلت لكن العبارة التى ذكرها الشارح رح سهو من الكاتب **قوله** واما تذكير الثانى جواب سوال ظاهر **قوله** والتاء فى ثنتان **جواب سوال** وهو ان التانيث فى احدى عشر فمستقيم لكونه من جنسين واما فى ثنتا عشرة فغير مستقيم لان التانيث فيه من جنس واحد وهو التاء فقط **فاجاب بقوله** والتاء فى ثنتان بدل من لام الكلمة ما يقابل اللام وهو الياء لانه من الثنى بفتح الثاء وسكون النون وانما ابدل بالتاء لانها لو لم يبدل ربما يحذف بالاعلال فالتبس بالمذكر واما فى اثنتان فالتانيث لان التاء ليست بعوض من الياء لان عوضها شئ آخر ههنا وهو همزة وصل **قوله** واما تانيث الجزء الثانى عديل لقوله واما تذكير الثانى فى المذكر **قوله** لانه لما وجب قبل التنوين فلانه لا له جزاء اما ولا بد فى الجزاء من الفاء اجيب عنه انه جزاء اما بتقدير قوله فيقال له فيقال لانه

لما وجب الخ وحذف الفاء فی جواب اما للقول المحذوف جائز نص علیه فی الرضی قوله وبنی تمیم الخ هذه جملة معترضة قوله عند الترکیب جواب سوال وهو انا لا نسلم انهم یکسرون الشین الا تری الی قوله تعالیٰ فله عشر امثالها فاجاب بقوله عند الترکیب قوله من عشرة دفع وهم وهو ان المراد من الشین السین لان التفاوت غیر مذکور فی الکتب مع ان السین لا یکسر من سبع عشرة وایضا یرد انه ینتقض علی نحو عشر فی ثلثة عشر فانه اسم عدد مؤنث مرکب مع انهم لیسوا قائلین بکسر الشین فدفع بقوله من عشرة قوله او تسع فی ثلث عشرة احدها فتح الثاء الاخیر ولا یعتبر فتح اللام التی قبل الثاء لتوسط الساکن وهو الالف بعد اللام واربعة فتحات عشرة لکن ما ذهب الیه بنی تمیم ضعیف لانه عدول من الفتح الذی هو الاخف الی الکسر الذی هو اثقل منها قوله والحجازیون بسکونها تحرزا عن توالی اربع حرکات قوله وتقول عشرون بکسر العین فی عشرون لان صورتها صورة جمع السالم فلو لم یکسر العین لتوهم انه جمع سالم حقیقة قوله جواب سوال وهو ان الاخوات اسم من الاسماء المعربة فلابد له من الاعراب وهو مجهول ههنا فاجاب بقوله بکسر التاء لانه منصوب واعراب جمع المؤنث السالم بالکسر فی حالة النصب قوله لانه منصوب الخ جواب سوال ظاهر قوله بالعطف الخ جواب سوال ظاهر قوله المنصوب محلا جواب سوال ظاهر قوله بمفعولیة القول جواب سوال ظاهر فان قیل ان مقولة القول لیس الا جملة وقوله عشرون لیس بجملة قلنا نعم لکن هذا فیما لم یرد منها اللفظ وان ارید من المقولة اللفظ فلا یشترط ان تکون جملة والمراد من العشرون ههنا هو اللفظ فان قیل ان قوله منصوب محلا لا یخلوا عن خلل اذ الاسم انما یکون مرفوعا او منصوبا او مجرورا محلا اذا کان مبنیا وعشرون لیس مبنیا وهو الظاهر وایضا قالوا ان عشرون بالواو لاجل الحکایة لکن الحکایة لکن الحکایة غیر مستقیم لانه یقتضی الذکر سابقا قریبا والذکر فی موضع من الکتاب غیر کاف للحکایة کذکر عشرون فی بیان الاعراب لانه یلزم منه فساد قواعد النحو لانه لو قرء بعد الرافع منصوبا وبعد الناصب مرفوعا وبعد الجار المسر فوعا او منصوبا فان احتج له احد لان یقول ذلک حکایة وذلک صریح الغلط والمکابرة کذا قال جلال الدین چنانی اجیب عن الاول ان اشتراط البناء للاعراب المحلی غلط لان الاعراب المحلی یکون للمعرب ایضا اذ قالوا یجوز الرفع فی المعطوف علی اسم ان بعد مضی الخبر حملا علی محله ورفع ظریف فی الدار حملا علی محل الاعلام رجل وان سلم ان البناء شرط فعشرون مبنی لانه حکایة عن المبنی اعنی عشرون علی التعداد بان یعد اسماء العدد من غیر عامل فیکون جوابا عن الاعتراض الثانی لان عد اسماء العدد یکون فی بحث اسماء العدد بان یعد الاستاذ للتلمیذ من الحفظ من غیر الکتابة فیکون قریبا ولنقول سلمنا ان الحکایة یقتضی الذکر سابقا قریبا لکن ان کان المحکی عنه مشهورا فلا باس ببعده وههنا کذلک لان عشرون قد

ذکر فی اول الکتاب فی بیان الاعراب بقوله والو و عشرون وهو اشهور فالمذکور ههنا حکایۃ
عنہ قولہ من غیر فرق وانما لم یفرق بین المذکر والمؤنث فی العقود لان صورتها صورۃ جمع
المذکر السالم فالواو والنون نص فی التذکیر فالتاء ینافیه فلا یجتمعان فلذا لا یزاد التاء فی
المونث قولہ وھی عقود ثمانیۃ ای العشرون واخواتها عقود ثمانیۃ قولہ فیما زاد کلمۃ ما
عبارۃ عن العدد ویسمی ھذہ الاعداد الزائدۃ کسور العقود فان قیل ان قولہ احد وعشرون
لا ترتبطان بقولہ ولقولہ فیما زاد علی کل عقد لانہ لا یقال واحد وعشرون فی کل عقد بل یقال
فی عقد واحد وثلاثون واحد وثلاثون الی تسعین قلنا ان عبارۃ المص رہ بحذف عبارۃ
اخری تقدیرہ احد وعشرون الی اخرہ قولہ ولما غیر الواجب جواب سوال وهو ما الوجہ للمص
انہ ذکر احد وعشرون واحد وعشرون علی حدۃ ولم یبین حکمہما فی قاعدۃ العطف بلفظ
ما تقدم مع انہما ایض بلفظ ما تقدم فاجاب بقولہ ولما غیر الواحد والواحدۃ یعنی انما افردھما
لانہما لیسا بلفظ ما تقدم فاجاب بقولہ قولہ بدون الترکیب ای بدون الترکیب الامتزاجی
قولہ لان المعطوف الخ علۃ لقولہ غیر قولہ فی قوۃ الترکیب ای فی قوۃ الترکیب الامتزاجی لان
المعطوف والمعطوف علیہ علی مرتبۃ معینۃ کالترکیب ای احد عشرۃ علی مرتبۃ معینۃ قولہ
فلذلک ای ولاجل انہ لم یکن استعمالہما بالعطف علی صورۃ لفظ ما تقدم لم یبینہما قولہ ای
عطف تلک العقود لما کان العطف فی قول المص رہ ذکر مجهولا اذ لم یعلم منہ المراد عطف العقود
او عطف الزائد فلدفع الابہام وتعیین ما هو المراد قال الشارح ای عطف تلک العقود وانما خص
عطف العقود علی الزائد مع ان عطف الزائد علی العقود ایض جائز لان الاول اکثر استعمالا بالقرینۃ
قول المص رہ الی تسعۃ وتسعین او اشارۃ الیہ لانہ الاصل لان القلیل یقدم علی الکثیر فی التلفظ
کما فی احد عشر بخلاف قولہ فیما بعد ثم بالعطف بلفظ ما تقدم حیث جعل شاملا لهما تنبیها علی
الجواز من الطرفین قولہ کائنا ذلک الزائد اشارۃ الی ان قولہ بلفظ ما تقدم حال من الزائد
المستفاد من قولہ ثم بالعطف باعتبار المتعلق وانما جعل الجار والمجرور حالا من الزائد ولم یجعل
حالا من الزائد والعقود معا لان الاحتیاج الی التقیید فیما وقع فیہ التغییر وهو الزائد لا فی
العقود وانما جعل المتعلق کائنا ولم یجعل متلبسا کما فعلہ بعض الشارحین اذ یرد علیہم ان الملصق
بلفظ ما تقدم هو المعطوف علیہ وهو الزائد دون العطف فکیف یکون قیدا للعطف عند الشارح
عنہ وقال کائنا قولہ بل الی تسع وتسعین کلمۃ بل ههنا لصرف الحکم عن المعطوف علیہ الی المعطوف
الاخر قولہ فیما زاد علی تسعۃ وتسعین جواب سوال وهو ان البحث فی العدد الوسط فکیف یقال
مائۃ والف فی العدد الوسط فاجاب بقولہ فیما زاد یعنی اذا جاوزت من العدد لقولہ مائۃ
والف قولہ فی الواحد جواب سوال ظاهر قولہ مائتان والفان الخ ولم یورد جمعہما لعدم کون
من الاعداد فی نفسہ لان المعدود ما کان موضوعا لمرتبۃ معینۃ کالثلثۃ فانہ عبارۃ عن

ما فوق الاثنين وماتحت الاربعة والمائة والالوف ليسا موضعين لعدد معين كالمسلمون والمشركون وانما يصيران من الاعداد بالتركيب بلفظ العدد نحو ثلثة مائة وثلثة الوف كالواحد والاثنين كما قال صاحب التكملة اي كما لم يكن الواحد والاثنان من الاعداد والتي ميزت بتميز ولم يكونا من الاعداد عند بعض اهل الحساب لكن يرد عليه لما كانا عددين باعتبار التركيب بلفظ العدد ينبغي ان يذكرهما باعتبار التركيب اجيب انما لم يذكرهما بهذا الاعتبار لانهما وان صارا عددين باعتبار التركيب لكن تركيبه ممنوع لما ياتي في قول المص رح الا في ثلث مائة وقياسها مائة او مئين وانما لم يذكر الالوف مع انه غير ممنوع حملا على المائة قوله ومائة والف اعلم ان اصل مئيٌ بالياء حذف الياء فعوض التاء منها كما في عدة وانما يكتب مائة بالالف بعد الميم حتى لا يشتبه بصورة منه خطا فاذا جمع او ثنى حذف الالف لزوال المانع وهو الالتباس عنه قوله من غير فارق بينهما وانما لم يفرق بينهما لانه لو زيدت التاء في المائة يلزم اجتماع التائين وهو مستكره عندهم فحمل على المائة قوله من اسماء الاعداد جواب سوال وهو ان ما تقدم جميع الكتاب وهو خلاف المقصود فاجاب بقوله من اسماء العدد قوله وتبديل جواب سوال وهو ان التغير عبارة عن زوال الوصف مع بقاء الذات مع ان زوال الوصف موجود ههنا فدفع بقوله وتبديل يعني ان المراد من التغير التبديل قوله مائة وواحد وفيه عطف الزائد على المائة وفي الباقي من الامثلة عطف المائة على الزائد وقد ذكر عكس ذلك بقوله ويجوز ان يعكس العطف في الكل قال عبد الرحمن اعلم ان قوله واحدة عطف على واحد فيكون مثال المؤنث عطف فيه الزائد على المائة ففي الكل عطف الزائد على المائة وما قيل ان في الاول عطف الزائد على المائة وفي الباقي عطف المائة على الزائد يابى عنه الطريقة السابقة من ايراد المثال للمذكر والمؤنث جميعا وههنا ليس كذلك ولزم ايراد مثال واحد لعطف الزائد على مائة وترك باقي الامثلة ثم الحوالة بقوله ويجوز ان يعكس العطف في الكل يستلزم الاستدراك من بيان العكس وعطف المائة على الزائد حيث قال الشارح فتقول واحد ومائة وكذا يعلم عطف مائة على الزائد ههنا على زعم عبد الرحمن وكذا قول الشارح فيما بعد الى مائة وتسعة وتسعين ثملا نادى باعلى صوت انه من قبيل عطف الزائد على مائة كذا قال صاحب التكملة معترضا على عبد الرحمن لكن اجيب عن جانب عبد الرحمن هذا عكس الاول ولا شك ان في الاول عطف الزائد على المائة فيكون عكسه عطف المائة على الواحد فلا يكون شاهدا على ان في الباقي ... الصورة الاولى ايضا عطف الزائد على المائة قوله والالف وهو معطوف على تثنية او مرفوع عطف على الحال ولما ذكر المص رح المائة وتثنيته والالف وتثنيته فتبعه الشارح رح وذكرهما في ضمن الامثلة فلا يرد الا صوب ان يقول وجمعه موضع قوله وتثنيته لان تثنية الالف يعلم من قوله وكذا الحال في تثنية المائة والالف بعطف الالف على المائة فلابد ان يعلم جمع المائة والالف من قوله وجمعه يعني جمع للمذكر من المائة والالف او جمع كل واحد او ان الضمير في

جمعه راجع الی الالف فقط علی ان لا جمع للمائة کما یاتی **قوله** وفی ثمانی عشرة انما تعرض المصنف لبیان هذا العدد للاختلاف فیه وجه الاختلاف کونه ناقصا یائیا **فالحاصل ان** فیه اقوال اربعة احدها فتح الیاء والثانی اسکانها والثالث حذف الیاء مع کسر النون والرابع حذف الیاء مع فتح النون والاول اصل ولذا قال الش والاصل فی ثمانی عشرة الخ والثانی والثالث لا اصل ولا شاذ بل یقال له جائز واما الرابع فهو شاذ ثم ان الثالث وان لم یذکره المصرح صریحا لکن یفهم من الرابع **قوله** لبناء صدر الاعداد ای لیس المراد من الصدر الحرف الاول بل الحرف الاخیر من الجزء الاول او **لقوله** فی معنی الصدر ای صدر من القوم ان الاعداد المرکبة مبنیة علی الفتح بان یحمل العبارة علی القلب ای لصدر بناء الاعداد فلا یرد ان ذکر لفظ الصدر غیر ملائم لانه منقوض بستة عشر وتسعة عشر لان صدرهما مکسور **قوله** لتثاقل المرکب والمراد بالمرکب هو المرکب المذکور ههنا وهو ثمانی عشرة فان فیه ثقلا من جهة ان تحمل الحرکة علی الیاء ثقیل والفتح وان کان خفیفا لکن فیما لم یکن مرکبا وههنا وجد الترکیب قوله معدی کرب اصله بفتح الباء لیوافق الاخوات لکن اسکن الیاء لثقل الترکیب **قوله** ای حذف الیاء انما یجوز حذف فیما تو بکمال التخفیف **قوله** لانها اذا حذفت دلیلا علی الشذوذ **قوله** فالوجه ابقاء الکسرة لیدل علی الیاء المحذوفة **قوله** الا ان الذی **جواب سوال** وهو فعلی هذا ینبغی ان یمتنع هذا الوجه لعدم الدلیل علی الیاء المحذوفة فاجاب بقوله الا ان الذی الخ ای لکن الامر الذی یجوز فتح النون کونه مرکبا **قوله** قال الشیخ الرضی اشارة الی ان بین قول المصرح وقول الرضی تدافع ظاهر وهو ان قول المصرح یدل علی شذوذ فتح النون فلیس باولی بل الاولی هو الکسر وقوله یدل علی اولویة فتح النون وشذوذ کسرها **اجیب عنه** لا مخالفة بینهما لان الشاذ علی ثلثة اقسام احدها ما یکون مخالفا عن القاعدة والاستعمال جمیعا کمسجد بضم الجیم لانه اسم ظرف من یسجد بضم العین فیکون الظرف منه مفتوح العین والثانی ما یکون موافق القاعدة ومخالف الاستعمال کمسجد بفتح العین والثالث موافق الاستعمال ومخالف القاعدة کمسجد بکسر العین فما قال المصنف رح ان فتح النون شاذ بالنظر الی انه مخالف القاعدة لان القاعدة تقتضی ان یبقی کسر النون لیدل علی الیاء المحذوفة وما قال الرضی ان الکسر شاذ بالنظر الی انه مخالف الاستعمال فلا مخالفة فی الواقع **قوله** لیوافق اخواته وهی ثلثة عشر واربعة عشر الخ **قوله** والثلث الی العشر اشارة الی ان عبارة المصرح بحذف المعطوف فلا یلزم القصور فی العبارة **قوله** ولما فرغ الخ وانما قال هذا لان دابهم اذا فرغوا من بحث نبهوا علی الفراغ من البحث الاول لیدل علی الشروع فی الثانی **قوله** وابتدا من الثلثة **جواب سوال** ظاهر **قوله** ای مجرور **جواب سوال** وهو ان المصنف رح خالف عن سائر النحویین لانهم قالوا .. مجرورا ههنا فاجاب بقوله ای مجرور یعنی انهما ههنا بمعنی واحد وان کان فی المواضع الاخری

له بل الاولی ان یقال لبناء الاعداد المرکبة ۱۲ م

الجر اعم من الخفض لانہ یکون بالکسرۃ فقط والجر قد یکون بالکسرۃ وقد یکون بالحرف والجر
لا یاتی فی العدد الا دلی فلذا یکون ههنا بمعنی واحد اعلم ان التمیز انما یکون مجرورا اذا کان
جامدا نحو ثلثۃ رجال وان کان صفۃ نحو قولک ثلثۃ صالحون فالاحسن فیہ الاتباع ای الاحسن
ان یجعل التمیز صفۃ للعدد کذا فی شرح التسہیل وما قال الشارح ان اضافۃ العدد لا یجوز الی الجمع
المذکر السالم ففیما یکون بصورۃ الاضافۃ واما اذا کان بصورۃ الترکیب التوصیفی فہو غیر ممنوع
قولہ ومجموع الاولی ان یاتی بجمع الکسرۃ وان لم یوجد فجمع المؤنث السالم نحو ثلث عورات و
قل مجیئہ مع وجود الکسر نحو قولہ تعالی سبع سنبلات مع وجود سنابل **فان قیل** لما کان مجیئہ
مع وجود المکسر قلیل ینبغی ان لا یصح ایرادہ فی افصح الکلام **قلنا** ان محسنہ ای مصححہ فی
قولہ تعالی ازدواج قولہ تعالی سبع بقرات حاصلہ انہ وان کان قلیلا لکن لہ حسن بوجہ اٰخر
وھو انہ انما اورد جمع السالم لیطابق مع قولہ بقرات لانہ جمع سالم **قولہ** ثلث رھط وانما لم
یکن الرھط جمعا لانہ لا واحد لہ والجمع المعنوی اما جنس کالتمر والعسل او اسم جمع کالرھط و
القوم والنفر کلہا بمعنی واحد وھو من الثلث الی العشرۃ **قولہ** اٰثر وبمد الہمزۃ ای اختار **قولہ** لا
تسقط الخ مضارع من باب الافعال وایضا انما کان مخفوضا علی الاضافۃ ولم یکن منصوبا
علی التمیز لان ممیز الاعداد موصوف مقصود معنی لان ثلثۃ رجال فی الاصل رجال ثلثۃ فلو
نصب یصیر علی صورۃ الفضلات **قولہ** الا فی ثلث مائۃ لما کان المائۃ مؤنث فلذا قال
ثلث مائۃ ولم یقل ثلثۃ مائۃ وانما قال الی تسع مائۃ ولم یقل الی عشر مائۃ اذ لم یستعملوا عشر مائۃ
استغناء بلفظ الف **فان قیل** فلیکن المائۃ اسم جمع کالرھط فمن این علم انہ مفرد حتی
یحتاج الی الاستثناء **قلنا** اسم الجمع یدل علی عدد غیر معین والمائۃ یدل علی عدد معین
فکیف یکون جمعا او اسم جمع وانما جوزوا اضافۃ الثلاثۃ مثلا الی المائۃ لوجود الکثرۃ فی
المائۃ فاشبہ الجمع **قولہ** وکان قیاسہا **فان قیل** اضافۃ العدد الی الجمع بالواو والنون لا یجوز
اصلا فکیف یقال والقیاس ثلثۃ مئین **قلنا** ھذا بالنظر الی سائر الممیز لانہ لا یکون الا جمعا **قولہ**
لان للمائۃ جمعین دلیل لقولہ لم یجمعوا **قولہ** فی صورۃ جمع المذکر انما قال فی صورۃ لان الجمع
السالم لا یجئ الا من المذکر العلم الذی یعقل کزیدون او من الصفۃ کضاربون ومضروبون و
المائۃ لیس بواحد منہما وزیادۃ تحقیقہ فی التکملۃ یعنی ان جمعیۃ المائۃ علی مئین شاذ
کارضین جمع ارض **قولہ** والثانی جمع المؤنث السالم الخ وھو جمع حقیقۃ فلذا لم یقل صورۃ
ھہنا **قولہ** الی جمع المذکر الخ فکذا لا یجوز اضافۃ العدد الی ما ھو فی صورۃ الجمع کمئین **قولہ**
فلا یقال ثلثۃ مسلمین الخ لانہ لا یقبل التاویل بالجماعۃ لان الواو والنون او الیاء والنون
علامۃ التذکیر فلا یقبل التانیث بخلاف قولہ رجال لانہ جمع وھو بتاویل الجماعۃ مؤنث
قولہ ان یلی التمیز المجموع الخ قولہ التمیز فاعل یلی والمجموع مفعولہ **قولہ** ما تقود المجئ کلمۃ ما

مصدرية اى عادت گرفت ان تميز قوله بعد ما اى بعد الجمع الذى هو الخ وتحقيقه انه لو اضيف ثلثة مثلا الى مأة يكون لذلك الجمع اى مأة تميز يليه نحو ثلثة مأة رجل والحال الذى جرى العادة على ان يكون رجل مثلا تميزا لما يكون على صورة الجمع المذكور اعنى عشرون وثلثون فكرهوا ان يكون ذلك التميز الجمع المؤنث السالم اعنى مأة واماكون رجل تميزا للمائة بدون الجمع فلا خير فيه لانه لا مقابلة بين مائة وعشرون حتى لا يكون تميز احدهما تميزا للاخر بل المقابلة بين مات جمعا وعشرون فلا يكون تميز احدهما تميز الاخر قوله مع كونه اخصر الخ جواب سوال وهو ان الحذف وربما كان ثابتا فى الجمع كذلك ثابت فى المفرد لان تميز ثلثة او اربعة لا يجئ مفردا فما الترجيح فلجاب بقوله مع كونه احضر قوله اما نصيب فى العقود فلتعذر الاضافة يعنى ان اضيف فلا يخلوا ما ان يكون مع بقاء النون او بدونه والاول غير جائز لان النون فيهما على صورة نون الجمع فلا بد من حذفها من المضاف والثانى ايضا غير جائز لان هذا النون فى الحقيقة ليست نون الجمع بل بصورته والحذف من المضاف نون الجمع لا غير وههنا بحث وهو ان كلام الشارح رح هذه ينافى كلامه فى بحث التميز من انه يصح اضافة عشرين الى المميز وغيره لكن على سبيل الندرة وحكم ههنا بامتناع الاضافة بقوله فلتعذر الاضافة اجيب عنه انه لا منافاة بين كلاميه لان المراد من التعذر ههنا الندرة قوله واما فيما عداها اى ما عدا العقود قوله لما كان غير العدد الظاهر ان يقال غير المميز الا انه اراد من العدد المعدود وهو المميز كما يدل عليه قوله وانما جوزوا قوله ذلك المميز لان المميز له امتزاج بالمضاف بحسب الصورة والمعنى جميعا اما الاول فظاهر واما الثانى فلان المميز فى الحقيقة هو العدد وبالعكس بخلاف خمسة عشرك فلان للمضاف اليه فيه امتزاج بحسب اللفظ قوله وانما جوزوا تقريره انهم انما جوزوا ذلك ليطرد بقولهم مائة امرءة بلا ذكر ذكر ثلثة فان المائة فيه مضاف فارادوا ان يكون المائة مطلقا سواء كانت مع الثلثة اولا فان قيل لم لم يجوزوا اطراد الباب فى قولهم احد عشر رجلا ليصح قولنا عشرة رجال بالاضافة فلم لم يريدوا ان يكون عشرة مضافا مطلقا سواء كانت مع احد مثلا اولا قلنا ان فى احد عشر رجلا اضافة تقديرية واحدة وهو اضافة المركب الى رجل بخلاف ثلث رجل لان فيه اضافتين فلا يكون كاسم واحد قوله يكون الفضلة قبيلا وههنا بحث من وجهين الاول انه ينبغى ان يقال قليلة بالتاء ليصح جملة على قوله فضلة والثانى انه لا فرق بين كون التميز جمعا او مفردا لان العدد ليس الا احد عشر فى المثال المذكور سواء كان التميز مفردا وجمعا لانهما يقعان على عدد معين وهو احد عشر ههنا اجيب عنه ان قوله فضلة ماول بفاضل كتاويل الرحمة بالاحسان فى قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين وعن الثانى ان الجمع ههنا وان وقع على العدد المعين كالمفرد لكن بحسب المفهوم اعم من العدد المعين

لانه يدل على الجمعية مطلقا لا على خصوص حد عشر او غيره او يقال المراد من قوله قليلا هو القليل من حيث اللفظ لا من حيث المعنى او نقول انه قليل من الجمع من حيث المعنى ايضا لان معنى الجمع واحد واحد واحد ومعنى المفرد واحد فقط قوله في العدد وانما قيد بذلك لان استعمالها مع تميزها بدون الاضافة اي بدون اضافة اسم العدد الى المائة نحو ثلثمائة واقع في الرضي حيث قال وان لم يكن للمائة مضافا اليها ثلث واخواته جمعت واضيفت الى المفرد ايضا نحو مأات رجل قوله لكنه لما كانت جواب سوال ظاهر قوله في جانب الاولى ان يذكر هذه المسئلة في جنب قوله تقول ثلثة الى عشرة للمذكر وثلث الى عشر للمونث لكن ذكر ههنا لاجل ان للتميز فيه دخل لان تذكير لفظ المعدود وتانيثه انما يعلم من التميز ولذا اقدم ذكر التميز قوله المعبر به عنه اي عبر باللفظ عن المونث وفي هذا اشارة الى ان اللام للعهد اذ ليس المراد من اللفظ لفظ مطلق بل لفظ المونث قوله بان يكون المعدود سواء وقع تميزا كما في مثال الشرح او موصوفا نحو الشخص ثلثة ولا ينقض هذه الضابطة بثلثمائة ولا العكس ثلثة الاف حيث وجب التذكير في الاول والتانيث في الثاني سواء كان المعدود مذكرا او مونثا لان التذكير والتانيث فيهما بواسطة لفظ المائة والالف كما عرفت ولم يعبر بهما عن المعدود بلفظ تميزهما اعني رجلا وامراة قوله اي ففي العدد وجهان جواب سوال وهو ان الجزاء لا يكون الا جملة وقوله فوجهان ليس بجملة فاجاب بقوله اي ففي العدد وجهان وانت تريد النساء الواو للحال قوله اعتبارا باللفظ وهو مذكر قوله وهو الاكثر اي اعتبار اللفظ اكثر لان بحث النحوي عن اللفظ قوله وواحدة اشارة الى ان عبارة المصنف بحذف المعطوف فانه يثبت المقصود في عبارته قوله بمينه او قوله للتنصيص على استغراق النفي فان الفعل المنفي ظاهر في العموم ولا يكون نصا في العموم لان الفعل في حكم النكرة وليس عين نكرة بخلاف عين النكرة وهو اسم منكر في سياق النفي فانه نص في العموم اي لا يميز مفرد او مثنى او مجموع قوله فلا يرد الواحد جواب سوال وهو انه فات المطابقة بين الدليل والمدعى في كلام المصنف لان المدعى وهو قوله لا يميز يدل على ذكر الواحد والاثنين وترك التميز والدليل وهو قوله استغناء بلفظ التميز يدل على ذكر التميز وترك الواحد والاثنين فاجاب بقوله فلا يرد الخ يعني ان اجزاء المدعى محذوف قوله بل يذكرون ما يصلح جواب سوال وهو انه اذا لم يرد الواحد والاثنان فلا يصح اطلاق التميز على رجل ورجلين لان التميز ما يرفع التميز الابهام واذا لم يذكر العدد لم يثبت الابهام فاجاب بقوله بل يذكرون ما يصلح الخ وهو المفرد في الواحد والمثنى في الاثنين واحترز به عما لا يصلح لذلك كالمثنى والمجموع في الواحد والمجموع في الاثنين قوله وليطرحون جواب سوال وهو لا يصح جعل قوله استغناء مفعولا له لقوله ولا يميز واحد لان الشرط في حذف اللام من المفعول له ان يكون فاعل الفعل والمفعول له واحد وههنا ليس كذلك لان فاعل الفعل لفظ واحد وفي عمل المفعول له

تہما لیس الا المتکلم فاجاب بقوله و یطرحون یعنی انه مفعول له لفعل مقدر وهو یطرحون ولا شك ان فاعل کلاهما هو المتکلم قوله ای تمیزهما اشارة الی ان اللام فی التمیز عوض عن المضاف الیه قوله ای الصالح جواب عن اعتراض الرضی وهو انا لا نسلم ان بلفظ التمیز استغنا عن العدد لانه لو قال واحد رجال او واحد رجلین او اثنا رجال لا یستغنی التمیز عن العدد فاجاب بقوله الصالح لان یکون تمیزا حاصل الجواب ان الاستغناء فیما یکون التمیز صالحا لان یکون تمیز للعدد وفی مادة النقض التمیز لا یصلح ان یکون تمیز للعدد قوله الدال صفة التمیز والغرض فی التوصیف بیان الاستغناء قوله بجوهره ای بمادته فان مادة الرجل یصلح ان یکون تمیزا للواحد وهی تدل علی الجنس وصیغته تدل علی الوحدة فلا یحتاج الی ذکر الواحد تح وکذا رجلین بخلاف الجمع کما فی ثلثة رجال فان جوهره یدل علی الجنس وصورته علی الجمعیة لا علی خصوص الثلثة واربعة وغیرهما وانما کان الجوهر دالا علی الجنس والصیغة علی الوحدة لان بتغیر الهیئة تتغیر الوحدة والاثنینیة فعلم انهما مدلول الصیغة وبتغیر الصیغة لا تتغیر الجنس فعلم انه مدلول المادة قوله عنهما ای عن الواحد دفع وهم وهو ان ذکر رجل مثلا مستغن عن کلواحد کما دل علیه قوله عنهما قوله فان من صیغته رجل الفاء للتعلیل علی تطبیق المثال مع الممثل اعلم ان المراد من الصیغة ههنا هو اللفظ ای الحروف والحرکات جمیعا فلا یرد انه قال سابقا ان الصیغة یدل علی الوحدة و قال ههنا ان الصیغة تدل علی الجنس والوحدة جمیعا قوله عن التمیز صیغة اسم للمفعول وهو عبارة عن العدد قوله هب صیغة اسم فعل بمعنی الماضی المتکلم ای فرضت قوله مغن عنه ای عن الواحد قوله کك ای مغن عن الاثنین فان قیل ان قوله ان ممیز الواحد مغن عنه لا یخلو اما ان یراد اغناء ممیز الواحد عن ذکر الواحد مطلقا سواء کان تمیزه واحدا او مثنی فهو غیر مسلم لانه لو کان تمیز الواحد مثنی لا یستغنی عن ذکر الواحد او یکون مقیدا بمفرد فهو مسلم لکن الواحد والمثنی سیان فی الاستغناء فی صورة ذکر المفرد مع الواحد والمثنی مع الاثنین وفی عدم الاستغناء فی صورة ذکر المثنی مع الواحد والمفرد مع الاثنین انه مقید بمفرد قلنا والتسویة فی عدم الاغناء فی صورة ذکر المثنی مع الواحد والمفرد مع الاثنین ممنوعة لان التمیز المفرد للاعداد التی هی ما فوق الواحد موجود کما فی احد عشر رجلا واثنا عشر رجلا فلیکن تمیز الاثنین کذلك واما التمیز المثنی للواحد فغیر موجود ولذا اخرج الشارح بقوله الصالح لان یکون تمیزا قوله فی ممیز سائر الاعداد من الثلثة الی العشرة قوله فیما لم یتیسر ای فی ممیز الاعداد التی لم یتیسر ولم یمکن الجمعیة فیه وهو ما دون الثلاثة قوله ما هو اقرب الیها ای الی الجمعیة متعلق بقوله لیعتبر قوله و لا یبعد انما قال هذا مع انه یستعمل فی الضعف هضما لنفسه لان هذا التوجیه من الشارح فقط واما الاول فهو لکل النحویین ثم قوله ولا یبعد

متعلق بقوله الدال بجوهره على الجنس يعنى ان فى توضيح دليل المصنف توجيهين احدهما اشار اليه بقوله الدال بجوهره والاخر بقوله ولا يبعد فالتوجيه الاول باعتبار المعنى والثانى باعتبار اللفظ قوله اى بجوهر الحروف الخ اى بذات الحروف قوله المصورة صفة الحروف قوله القابلة صفة ثانية للحروف قوله علامة الافراد به اى بالحروف بتاويلها بالتميز فلا يفوت قوله اعنى التنوين نحو رجل قوله حرفى التثنية وهو الياء والنون نحو رجلين فان جوهر الحروف فى رجل وهو اللام اذا الحق بها تنوين يكون مصورة بصورة خاصة واذا الحق بها الف ونون يكون مصورة بصورة اخرى مقابلة للصورة الاولى قوله استغنى به عن ذكر الاثنين على حدة سواء كان التميز مفردا او مثنى والفرق بين التوجيهين فى دليل المصنف ان المراد بلفظ التميز على الاول مجموع جوهر الحروف وعلامة الافراد والتثنية وعلى الثانى المراد الحروف الاصلية فان ذكر معه العلامة فيقال رجل ورجلين وان ذكر مع العدد فيقال واحد رجل واثنا رجل ولاشك ان الاول اخف من الثانى خلاصة ان معنى الكلام انه لا يجمع بينهما وبين تميزهما استغناء بلفظ التميز عنهما اعنى الصيغة من غير اعتبار الافراد والتثنية لانه بالحاق علامة الافراد يفيد الوحدة وبالحاق علامة التثنية يفيد الاثنينية فلا حاجة الى ذكر الواحد والاثنين قوله فاختاروا جواب سوال وهو ان على هذا حصل طريقان لبيان الجنس مع الوحدة والاثنينية وكل واحد منهما مغن عن الاخر فمن اين يرجح احدهما على الاخر فاجاب بقوله فاختاروا قوله وذلك الاستغناء اشارة الى ان قوله لافادته ليس بدليل ثان لقوله ولا يميز الواحد بل هو دليل الدليل ويسمى للتدقيق واذا كان الدليل للمدعى يسمى بالتحقيق قوله المقصود صفة النص ثم يرد ان النص عبارة عن الاية والحديث فاجاب بقوله اى التنصيص قوله على العدد جواب سوال وهو انه يعلم من قول المصنف ان العدد منصوص به والمنصوص عليه شئ اخر وليس كذلك اذ العدد هو المنصوص عليه فاجاب بقوله على العدد يعنى سلمنا قوله بالعدد منصوص به لكن المنصوص عليه محذوف وهو قوله على العدد ثم يرد عليه فعلى هذا يلزم الاتحاد بين المنصوص والمنصوص عليه فاجاب بقوله اى بذكر اسم العدد يعنى ان المراد من المنصوص عليه هو العدد والمراد بالمنصوص به هو اسم العدد وانما زاد قوله بذكر لان الذكر لازم مع الاسم قوله والتصريح به عطف تفسير لقوله التنصيص به والباء فى قوله به مبنى على قوله الذى اشارة الى بيان القاعدة المشهورة وهى ان اللام اذا دخل على اسم الفاعل والمفعول يكون اللام بمعنى الذى والاسم بمعنى الفعل قوله ذلك التنصيص اى التنصيص على العدد فان قيل الاستغناء عن الشئ لا يمنع ذكره على وجه التاكيد والتشويق كما فى اله واحد و لا تتخذوا الهين اثنين ونعم رجلا ربه رجلا قلنا لما كان تميزهما بلفظ يدل على نفسيه العدد امتنع الجمع بينهما تميزا واما نحو نعم رجلا وربه رجلا فشاذ واما قوله تعالى اله واحد فلان ذكر العدد لبعد

ذكر العدد يكون للتاكيد والتوضيح اى صفة موكدة مثل نفخة واحدة واما تقديم العدد على المعدود فلا يجوز اذ التاكيد لا يجوز ان يكون ازيد من المقصود فان قيل انه وان لم يكن تاكيدا لكن ينبغى ان يكون بدلا قلنا انه بدل الغلط وهو نادر فى كلامهم قوله وتقول فى المفرد قال بعض الشارحين ان قوله تقول صيغة المونث اذ الضمير فيه راجع الى العرب وهو مونث بتاويل القبيلة فالرد عليهم قال صاحب التكملة تقول عطف على تقول السابق وكلاهما بصيغة الخطاب بقرينة قوله وان شئت قلت وبقرينة قوله فتعرب الاول قوله اى فى الواحد لما كان المفرد من صفات اللفظ والحال ان المقصود ههنا هو المدلول كما يشعر به قوله وتقول فيه[له] الثانى لان الثانى من صفات اللفظ فعلم ان المراد من المفرد هو المعنى فلذا قال اى الواحد وهو من صفاتهم اعلم ان اخذ اسم الفاعل من العدد جائز والغرض فى الاخذ احد الامرين اما للتصيير ومعناه جعل الناقص ازيد بواحد واما للحالة ومعناها بيان المرتبة انه فى الابتداء او فى المرتبة الثانى والثالث الى غير ذلك وخاصة الاول ان يضاف الى ما تحته نحو ثانى الواحد وخاصة الثانى ان يضاف الى مساويه او الى ما فوقه نحو ثانى اثنين او ثانى الثلثة وتحقيقه يجئ فى المتن والشرح جميعا قوله اى بسبب لما كان الباء يجئ لمعان كثيرة فلرفع الايهام وتعيين ما هو المراد قال انها للسبب قوله اى تصيير ذلك المفرد الخ اشارة الى ان التصيير مصدر مضاف الى الفاعل والمفعولان محذوفان احدهما قوله عددا وقوله انقص صفة عددا والاخر قوله ازيد عليه اى على عدد الناقص ويقتضى المفعولان ١٢ قوله بواحد متعلق بقوله ازيد قوله فقوله الثانى مقول لقوله الثانى لما وقع الفصل بين قوله تقول وبين مقوله نبه على ذلك قوله وذلك القول الخ اشارة الى تطبيق المثال مع الممثل اعنى المفرد قوله تصييره اى تصيير الثانى الذى هو تعبير عن المفرد من المتعدد فالضمير فاعل التصيير وقوله الواحد مفعول اول وقوله اثنين مفعول ثان قوله بانضمامه اليه دفع وهم وهو ان يجعل المفرد الواحد اثنين بانضمام شئ اخر اليه فدفع بقوله بانضمامه اليه اى بانضمام المفرد الى الواحد قوله فيكون معنى ثانى الواحد اعلم ان قوله معنى مضاف الى الثانى والثانى مضاف الى الواحد قوله مصيرة خبر قوله فيكون قوله وانما ابتدأ والثانى الخ جواب سوال ظاهر قوله اذ ليس قبل الواحد عدد بل هو ابتداء العدد قوله حتى يكون الخ فان قيل يفهم من قوله حتى يكون الواحد مصيره واحدا انه اذا كان قبل الواحد عدد لكان الواحد مصيرا له واحدا وهو باطل لانه اذا اجتمع شيئان فيحصل اثنان قلنا ان اسم الفاعل اذا كان بمعنى تصيير لا يضاف الى عدد انقص منه بمرتبة فلو فرض العدد تحت الواحد لا يكون الاولى من الواحد فاذا انضم الى الواحد لا يكون اثنين بل يتقوى به الواحد قوله على هذا القياس فان قيل لا حاجة الى هذه العبارة بل مجرد اشتغال بما لا يعنى قلنا انما قال هذا الرعاية المبتدى قوله اى لا تقول اشارة الى ان لا عاطفة عطف على قوله الثانى والثانية قوله عنى ذلك اشارة الى ان عنى

[له] اى فى المفرد الى الاحد باعتبار تصيير الثانى ١٢

مبنی علی الضم لحذف المضاف الیہ وھو قولہ ذلک ای مبنی ذلک المذکور من الثانی و الثانیۃ قولہ فیما تحت الاثنین لاستناعہ عقلا قولہ اذلا یتیسر اشتقاق لانہ اما ان یشتق من الجزء الاول من المرکب او من الثانی منہ وعلی التقدیرین لا یشتق من المرکب بل من المفرد ولواخذ لبعض الاجزاء او من الثانی یلزم الالتباس کما مر ولو اشتق من جمیع حروف المرکب لا لیسع فی اسم الفاعل واما اسم الفاعل من المزید فلا یسمع فی اسماء الاعداد ....

فان قیل قد اشتق اسم الفاعل من المرکب حیث قالوا حادی عشر و ثانی عشر باعتبار الحالۃ قلنا اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام بہ بمعنے الحدوث ولا فعل لما فوق العشرۃ بخلاف العشرۃ وما تحتہا فان لہا الفعل نحو ثنیت من الثنی الی عشرت من باب ضربت وجاء من حد فتح ما کان اخرہ عین اعنی ربعَ وسبعَ وتسعَ واما البیان الحال وان کان فی صورۃ اسم الفاعل کالحائط والکاھل وھو عقدۃ ما بین المنکبین فلیس لہ معنے فی صورۃ اسم الفاعل اذلا یدل علی معنی حدثٍ وھو التصیر وانما معناہ الواحد فی مرتبۃ فلا باس ان یبنی من اول جزء فی المرکب اذلا یحتاج الی مصدر قولہ ای مرتبۃ من العدد لما کان الحادی محیطی لمعان کثیرۃ فلرفع الابہام وتعین ما ھو المراد قال ای مرتبۃ فان قیل ان الاول ای اسم الفاعل الذی بمعنی التصیر ایضا فی مرتبۃ من العدد قلنا المراد من المرتبۃ فی نفسہ لا بالنظر الی عدد تحتہ فیصح مقابلتہ مع قولہ باعتبار التصیر فانہ حالۃ بالنظر الی ما تحتہ قولہ من غیر اعتبار معنے التصیر ای لا یلاحظ فیہ زیادۃ الا نقص بل یلاحظ فیہ مجرد المرتبۃ من انہ فی الموضع الاول او الثانی قولہ الاول اختلفوا فی وزن اول فقیل وزنہ افعل وقیل وزنہ فوعل ویؤید الاول مجئ الاولی فی مؤنثہ ولو کان وزنہ فوعل لکان مونثہ فوعلۃ ویؤید الثانی صرفہ فی نحو اتیتہ اولا ولو کان وزنہ افعل لکان غیر منصرف للصفۃ ووزن الفعل قولہ اذا وقع فی مرتبۃ الاولی وانما قال ھذہ لان عبارۃ المصنف لو بقی علی الاطلاق لا یصح قولہ کذلک ای اذا وقع فی المرتبۃ الاولی والثانیۃ قولہ وانما لم یقل الواحد والواحدۃ لانہما لا یدل لان الخ وایضا انما لم یقل ھما لان لفظ الواحد اسم العدد ولیس المراد من اعتبار التصیر و الحال اسم العدد بل المراد اسم مشتق منہ قولہ علی المرتبۃ المقصودۃ وھی الاولیۃ والثانیۃ والا فالواحد والواحدۃ یدلان علی الوحدۃ مطلقا وھو ایضا مرتبۃ من المراتب لکن لیست مرتبۃ مقصودۃ ھہنا قولہ والحادی عشر عطف علی قولہ الاول والثانی ولیس عطف علی قولہ العاشر والا یلزم تعدد الغایۃ احدھا ھذہ والاخر قولہ الی التاسع عشر وذلک یفضی الی فساد المعنی قولہ والحادیۃ عشرۃ بتانیث الجزئین لیکون المونث مخالفا للمذکر من کل وجہ قولہ الحادی بقلب الواحد الی الحادی بجعل الفاء مکان اللام والعین مکان الفاء فصار حادو ثم قلبت الواو یاء لتطرفہا وانکسار ما قبلہا قولہ واعلم جواب سوال وھو ما الوجہ لہم انہم خالفوا اسم الفاعل من العدد من اسماء الاعداد

الاعداد فی التذکیر والتانیث فاجاب بقوله واعلم الی قوله لانه اسم لواحد المذکر قوله حکم اسماء الفاعلین ای لحکم سائر اسماء الفاعلین مثل ناصر وضارب وعالم قوله من المرکب سواء کان مرکبا امتزاجیا او اضافیا قوله وتقول فی المعطوف واما العشرون والثلاثون الی تسعین والمائة والالف فلفظ المفرد من المتعدد ولفظ العدد فیها واحد ولذا ان کما وکان القیاس العاشرون والثالثون کذا فی الرضی قوله من اجل اختلاف الخ جواب سوال وهو ان کلمة ثم من اسماء الاشارات المکانیة والحال ان اختلاف اعتبار التصییر والحال لیس من المکان فاجاب بما حاصله انه ههنا لیس من المکان بل للتعلیل والقرینة علیه دخول کلمة من علیه قوله اعتبار التصییر الخ بیان الاعتبارین قوله اختلف اضافتهما جواب سوال وهو ان اختلاف الاعتبارین لایکون علة لقوله قیل فی الاول الخ لانه لو قیل بالعکس ایضا یثبت اختلاف الاعتبارین فاجاب بقوله اختلف اضافتهما یعنی انه علة لمعلول محذوف وهو اختلاف اضافتهما الی الامور المذکورة علی الخصوص ثم یرد علیه لماکان قوله ومن ثمه علة لمعلول محذوف فالاشتغال بقوله قیل فی الاول الخ اشتغال بما لایعنی فاجاب بقوله فلا ختلاف الخ یعنی انه معلول لعلة محذوفة لان قوله اختلف اضافتهما معلول بالنسبة الی قوله ومن ثمه و علة بالنسبة الی قوله وقیل وانما رتب المصرح قوله وقیل علی قوله ومن ثمه ای علی خلاف الاعتبارین بواسطة استلزامه اختلاف الاضافتین قوله ای فی المفرد من المتعدد دفع وهم وهو ان المراد من الاول لفظ الاول المذکور بقوله الاول والثانی قوله بالاضافة واذا نصبت به فانما تنصب اذا کان بمعنی الحال والاستقبال لابمعنی الماضی والاضافة فی هذا اکثر من النصب بخلاف سائر اسماء الفاعلین فانهما متساویان فیها او النصب اکثر قوله ای مصیرهما تفسیر لقوله ثالث اثنین ای الثالث مصیر الاثنین ثلثة وهذا القول انما یقول فیما وجد الاثنان اولا ثم زاد علیهما واحد ولا یقال فیما وجد الاحاد الثلثة دفعة واحدة بل یقال فیه ثلثة فلا یرد انه لاحاجة الی اشتقاق هذه الصیغة لانها تودی بقوله ثلثه قوله من قولهم ثلثتهما جواب سوال وهو ان اسم الفاعل لایشتق الا من الفعل ولا فعل ههنا فاجاب بقوله من ثلثتهما یعنی ان الفعل ثمه موجود وهو ثلثتهما بفتح اللام وسکون الثاء وضم التاء صیغة المتکلم فالعرب قالوا ثلث ثلث یثلث وربع یربع ولهذا اشار الشارح رحمه الله تعالی قوله قولهم لیصح دخول کلمة من علیه لانها لاتدخل علی الافعال والجمل وانما قید بقوله بالتخفیف لانه لو کان بالتشدید یکون ماضیا من باب التفعیل فکیف یکون اسم الفاعل منه ثالثا لانه من المجرد لامن المزید بل یکون اسم المفعول منه مثلثا ثم یرد علیه

قد لا یکون لبعض الافعال ذکر فی تعبیر ای فی العربی ای المتکلم ۱۲

لہ لان التصییر یقتضی الاضافة الی الاقل برتبة والحال یقتضی الاضافة الی المساوی او الی فوقه اذ لاترتیب للواحد فی العدد الذی تحته ۱۲

ان ثلثت لما کان بالتخفیف فکیف ینصب المفعولین لانه متعد الی مفعول واحد لا الی المفعولین والحاجۃ ههنا ماست الی المفعولین فاجاب بقوله ای صیرت الاثنین ثلثة یعنی ان ثلثت متضمن لمعنی صیرت فیکون معناه اجتمع المتکلم مع الشخصین الاخرین فحصل ثلثة افراد قوله الی عدد یساوی عدده النظم الاخصر بالاضافة الی اصله والی مافوقه اذ العدد والمضاف الیه نفس اصله لا مساوی اصله الا ان یعتبر التغائر باعتبار کونه اصلاً وکونه مضافا الیه قوله احدها بیان لقوله ثالث ثلثة قوله بل باعتبار قوله اعلم ان عبارة الشارح لا یخلو عن خلل لان معناه ان معنی ثالث ثلثه واحد من الثلثة لا لکن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه فی المرتبة الثالثة وهو ظاهر ومعنی ثالث اربعة احد من الاربعة لا لکن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه فی المرتبة الثالثة وکذا معنی ثالث خمسة فالصواب ان یقال باعتبار ان یقال باعتبار وقوعه فی المرتبة الثالثة من الثلاثة والاربعة والخمسة ولا مساغ لان یقال المراد فی المرتبة الثالثة من الثلاثة او الرابعة من الخمسة او الخامسة من الستة لان قوله او اربعة او خمسة معطوفان علی الثلثة کذا قال جمال الدین رحمه الله تعالیٰ قوله والرابعة او الخامسة زاد هذه العبارة للاشارة الی ان قوله ثالث ثلثة مذکور بطریق التمثیل والمراد قیل ثالث ثلثة وامثاله من نحو رابع اربعة وخامس خمسة وغیر ذلک ای احدها باعتبار وقوعه فی احد هذه المراتب ولیس المراد انه قیل ثالث ثلثة باعتبار وقوعه فی احد هذه المراتب فانه فاسد اذ لا یقال ذلک الا باعتبار وقوعه فی المرتبة الثالثة فقط قوله والا یلزم ای ان کان مطلقا قوله وذلک مستبعد جدا لان عاشر العشرة الواحد الاخیر من العشرة الذی وقع فی المرتبة العاشرة فان قیل ان ارادة الواحد الاول من ثالث ثلثة ایضا مستبعد فلم خص العاشر قلنا سلمنا انه مستبعد لکن غیر جدا ومن العاشر مستبعد جدا قال مولٰنا عصام الدین رحمه الله تعالیٰ الاولی ان یقول والا یلزم جواز ارادة الواحد الذی فی المرتبة الثانیة او الثالثة من عاشر العشرة لا الواحد الاول منه لانه یمکن ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة اذا کان الابتداء من الحد الذی یکون العشرة به عشرة قلنا هذه الارادة غیر مستعملة فلا یذهب الذهن الیه قوله باضافة المرکب الاول لما کان الاضافة فی المتن مجهولا بینه بقوله باضافة المرکب الاول الخ لانه لا یعلم انه بین اجزاء الترکیب الاول او الثانی او بین الترکیبین قوله ای واحد من احد عشر دفع وهم وهو ان یتوهم ان المراد من قوله حادی عشر اعتبار التصییر مع انه لا یجاوز العشرة کما مر فدفع بقوله ای واحد من احد عشر اه قوله بناءً علی الاعتبار انما قدر المتعلق ولم یتعلق بقوله لقوله لان علی لا یقع صلة لقوله وانما اراد الاعتبار لان فی لفظ الثانی صفة یقتضی الموصوف

قوله على الثاني حال من مفعول تقول قوله خاصة حال من اعتبار الثاني والتاء للمبالغة او مصدر لفعل محذوف اى خص خاصة والجملة[1] حال او معترضة قوله وان شئت فان قيل ان قوله ان شئت فعل متعد يقتضى المفعول وهو ليس بموجود وقوله قلت لا يصلح للمفعولية اذ هو فعل قلنا ان مفعوله محذوف تقديره ان شئت فى حادى عشر احد عشر قلت حادى عشر قوله لا يجزار مباحثه معناه ان لفظ التذكير والتانيث . . مذكور فى باب العدد لان البحث عنهما مذكور فيه ولذا قال الا يجزار سے کشیدن قوله لاصالته اذ ما من مذكر ولا مونث الا ويطلق عليه شئ وشئ مذكر اى لفظ شئ مذكر فكان للمذكر عاما فكان اصلا لكثرة افراده ولانه لا يفتقر الى زيادة بخلاف التانيث لانه لا يحصل الا بزيادة اعلم انه لا يتحقق التذكير والتانيث الا فى الاسماء اذا قصد مدلولاتها فان قصد لفظ الاسم جاز تذكيره باعتبار اللفظ وتانيثه باعتبار الكلمة قوله المونث ما فيه علامة الخ فان قيل يخرج عنه الاعداد من الثلثة الى العشرة فان تانيثها بتجريدها من العلامة قلت انها وان لم يكن فيها سيماء العلامة لفظا لكن فيها العلامة تقديرا فان قيل لا يصدق التعريف على المذكر ههنا بسبب وجود العلامة فيه نحو ثلثة واربعة للمذكر قلت ان اسماء الاعداد فى المذكر من الثلثة الى العشرة مونثة فى الحقيقة اذ تانيثها من جهة تاويل الجمع بالجماعة وان اطلق عليه المذكر فى الظاهر قال مولانا عصام الدين هذا التعريف لا يصدق على المونث بالصيغة نحو هى وهذه والتى وانت لعدم وجود علامة التانيث فيها بل نفسها تدل على التانيث ولو قلت التعريف مخصوص بما عدا المونث بالصيغة قلت فعلى هذا ينبغى ان يكون الاحكام الاتى ايضا مختصا بما عدا المونث بالصيغة مع انها مشتركة بين الكل نحو اذا اسند الفعل الى المونث الحقيقى الخ ا قول التعريف مختص بما عدا المونث بالصيغة نحو وجه لا الضرورة وانما اختص به اذ المونث بالصيغة علم فى مبحث المبنيات من المضمرات واسماء الاشارة والموصولات لكن احكامها غير مذكورة فى المبنيات فلذا اشترك المونثين فى الاحكام ولا يبعد ان يجعل خصوص الصيغة قائم مقام العلامة فيثبت فيه التاء حكما فيصير التعريف جامعا او نقول المراد من المونث هو الذى هو من الاسم المتمكن لان ما هو مبنى منه قد سبق ذكره فى المبنيات واما احكام الاسناد الاتية انما هو للمونث المتمكن فان المونث المبنى فى تلك الاحكام تابعة للمونث الحقيقى قوله اى اسم جواب سوالين الاول ان التعريف لم يكن مانعا لانه يدخل فيه الفعل نحو ضربت مع ان التقسيم

[1] اى قوله خص خاصة ۱۲

للاسم والثانی ان حصر العلامۃ للمؤنث والالف باطل لوجود علامۃ الاخری وهی القرح والثدی والحمل والحیض فاجاب بقوله ای اسم یعنی مراد المصرح بالعلامۃ علامۃ اسم المؤنث لا علامۃ ذات المؤنث وما ذکرت فهی علامۃ لذات المؤنث **قوله** ملفوظۃ انما عبر به لیعم الحمل **قوله** حقیقۃ او حکما جواب عن اعتراض صاحب الغایۃ وهو ان التقسیم الی اللفظی والتقدیری یخرج نحو عقرب وطالق وحائض من الصفات المختصۃ بالنساء اذ لیس فیها علامۃ لا لفظا ولا تقدیرا اما الاول فظاهر واما الثانی فلانها لو کانت مقدرۃ فیها لرجعت فی التصغیر فاجاب بما حاصله ان فی هذه الاسماء وان لم یکن العلامۃ حقیقۃ لکن وجد فیها العلامۃ حکما لان الحرف الرابع قائم مقام التاء وانما کان الحرف الرابع قائم مقام التاء لان تاء التانیث موضعه رابع وما فوقه لا ما دونه **قوله** ولهذا لا تظهر التاء وانما یظهر التاء فی تصغیر الثلاثی نحو قدیم ونارود ار لئلا یجتمع الفرعیتان احدهما التصغیر لانه فرع المکبر والاخر تقدیر التاء ولذا قالوا ان فی التصغیر یرد الاشیاء الی الاصول لئلا یلزم اجتماع الفرعیتین ثم اختلفوا فی ان التاء فی عقرب مقدر او لا بل الحرف الرابع کانه تاء فتکون ملفوظا وتحقیقه فی التکملۃ **قوله** غیر ظاهرۃ فی اللفظ دفع وهم وهو ان المراد من المقدر المحذوف وهو الذی سقط عن اللفظ والنیۃ جمیعا فدفع بقوله غیر ظاهرۃ فی اللفظ **قوله** ای اسم دفع وهم وهو ان المذکر لما کان بخلاف المؤنث والماخوذ فی مفهوم المؤنث لفظ اسم فینبغی ان یکون الماخوذ فی مفهوم المذکر لفظ الفعل لیتحقق **قوله** والمذکر بخلافه فدفع بقوله ای اسم او یعنی ان المخالفۃ بینهما من غیر قوله متلبس بیان المتعلق **قوله** بمخالفته لما کان مجرد هذا الباب غیر مستعمل اذ الخلاف نسبۃ لا یتحقق بدون الطرفین وهذا یودی باب المفاعلۃ فلذا فسر بقوله بمخالفۃ المؤنث **قوله** ای لم یوجد الخ هذا بیان حاصل المعنی وانما لم یقل لیس فیه علامۃ الخ مع انه اخصر لان کلمۃ لیس لنفی الحال لا لنفی المطلق کما یاتی فی بحثها فاتی بصیغۃ الماضی لیتم **قوله** وعلامۃ التاء التی تصیر هاء فی الوقف **قوله** والالف ای لفظا **قوله** حال کونها مقصورۃ یعنی ان مقصورۃ وممدودۃ حال من الالف وهو عطف علی الخبر فیکون خبرا ایضا والعامل نسبۃ الخبر الی المبتدا کما مر فی اسماء الاشارۃ **قوله** مثل هی وانت بکسر التاء یعنی هذه الکلمۃ بکمالها موضوعۃ للتانیث

قوله اسم انما فسر به لئلا یعم القسم من المقسم **قوله** ای فی مقابلۃ جواب سوال وهو ان قوله ازاء عبارۃ عن المساوی فیکون تقدیره هکذا اما بمساویه ذکر وهو لا یدل علی المقصود فاجاب بقوله فی مقابلته یعنی ان کلمۃ ازاء مشترکۃ بین المساوی والمقابل والمراد ههنا هو الثانی لعدم استقامۃ الاول وانما ابدل کلمۃ الباء بفی لان المتبادر منها السببیۃ وهی غیر مستقیمۃ **قوله** من جنس انما زاد هذا لدفع وهم وهو ان المراد من

الذکر هو العضو المخصوص کما هو المتبادر قد فهم بقوله من جنس الحیوان لانه لما زاد الجنس
علم ان المراد من الذکر هو المذکر لا العضو المخصوص قال الرضی لو قال ان المؤنث الحقیقی ما له
الفرج لکان اولی اذ یجوز ان یکون حیوان انثی لا ذکر لها لکن لما کان مادة النقض غیر متحقق
فی الخارج فلان قال اولی اقول انما عدل عن الفرج لکراهة التلفظ به او ان خنثی قد یکون مذکرا
بان غلب علاماته مع انه صاحب فرج قوله ای لیس بازائه ذکر الخ فیه خرازة ما لا یکون بازائه
شئ کعین او یکون لکن لیس بذکر کظلمة فان فی مقابلتها النور وهو لیس بمذکر بل هو مؤنث
اذ النور والنار واحد لکن ابدل الواو بالالف او یکون بازائه ذکر لکن لا من جنس الحیوان کنخلة
ففی مقابلتها نخل من غیر التاء وهو الذی لا یخرج منه تمر ویسمی شجر غیر مثمر قوله واذا اسند
الفعل ای المتصرف فانه یجوز التاء لا التاء وترکه فی نحو نعم المرأة ویتعین ترکه فی نحو اکرم
بهند اعنی صیغة التعجب لان له صیغتان احدهما ما افعله والآخر افعل به وانما یتعین
ترک التاء لئلا یخرج عن وزن الامر ای عن وزن افعل به ولکن الحال فی شبه الفعل
فاللائق ان یقول الشارح رح الفعل المتصرف او شبه الفعل بلا فصل فلا وجه لاتیانه
باحد القیود وهو قوله بلا فصل فقط قوله بلا فصل لعدم صحة الحکم علی الاطلاق
ثم یرد علیه ان النقل یرد فی العبارة خلاف الاصل فلا بد من القرینة فاجاب بقوله کما هو
الاصل قوله الی المؤنث مطلقا اشارة الی الرد علی بعض الشارحین کما یاتی قوله
فذلک الفعل جواب سؤال وهو ان الجزاء لا یکون الا جملة وقوله فبالتاء لیس بجملة[1]
قوله وجوبا جواب سؤال وهو انه لا یصح مقابلة هذا مع قوله وانت فی الظاهر
غیر الحقیقی بالخیار لتحقق التاء فیهما فاجاب بقوله وجوبا یعنی سلمنا ان التاء
موجود فیهما لکن ههنا وجوبا وفیما بعده تخییرا قوله این انا ای اعلاما بتانیث الفاعل من
اول الامر لانه اذا قیل ضربت بدون ذکر امرأة مثلا یعلم ان فاعله مؤنث بخلاف عدم ایراد
التاء فانه لا یعلم تانیث الفاعل حینئذ الا بذکر الفاعل قوله الا اذا کان مسندا الخ
جواب سؤال وهو انه یلزم التناقض فی کلام المصرح لانه اذا کان ضمیر الیه راجعا
الی المؤنث مطلقا فکیف یصح قوله وانت فی الظاهر الخ حاصل الجواب ان قوله وانت فی
الظاهر الخ بمنزلة الاستثناء کما یاتی بیانه فان قیل لما قال الشارح الا اذا کان الخ ینبغی
ان یقول الا اذا کان لان الخیار کما کان فی الاسم الظاهر الغیر الحقیقی کذلک فی الجمع
خیار کما قال المصنف رح حکم ظاهر الجمع فانه یجیء بیانه فیما بعد وحکم ظاهر الجمع بمنزلة الاستثناء
ایضا فعلی الشارح رح ان یتعرض لاستثنائه ایضا قلنا انما لم یتعرض له لانه محمول علی
ظاهر غیر الحقیقی کما قال المصرح فاستثناء الاصل کاستثناء الفرع ایضا قوله لانه بمنزلة الاستثناء

[1] وحکم ظاهر الجمع حکم ظاهر غیر الحقیقی ۱۲ منہ فاجاب بقوله فذلک الفعل ۱۲ بقلم فضل خالق عفی عنہ اللہم اغفر لکاتبہ

وانما قال بمنزلۃ ولم یقل عین الاستثناء لان عینہ لا یکون الا باداوات وایضا لا یکون عینہ لان هذا القول یسمی عند علماء الاصول بالتخصیص لا ستقلالہ لا بالا ستثناء وانما کان بمنزلۃ الاستثناء لانہ اذا حکم علی الکل ثم ذکر بعض افرادہ فیما بعدہ بلفظ بخلافہ فھو بمنزلۃ الاستثناء عن ھذا الکل لاشتراکہما ای اشتراک الاستثناء والتخصیص فی اخراج بعض الافراد قال مولانا عصام الدین یجب علی المصنف رح ان یستثنی من قولہ وانت فی ظاھر غیر الحقیقی بالخیار العلم المذکر مع التاء نحو طلحۃ فانہ لا یقال جاءت طلحۃ قولہ المراد غیر علم للمذکر وذلک لان الوضع العلمی اخرجہ عن موضعہ وجعل التانیث نسیا منسیا فاعتبر المعنی وھو فی المعنی مذکر بخلاف اسم الجنس الذی ھو مؤنث لفظی نحو نفس اذ لیس فیہ وضع جدید کما فی العلم وانما اعتبر تانیثہ فی منع الصرف لکونہ حالۃ فی نفسہ بخلاف تانیث الفعل فانہ حالۃ فی غیرہ فلا یتعدی اثرہ الیہ لعدم قوتہ قولہ لکون التانیث فیہ تعلیل لقولہ فلک ان تقول طلع الشمس فی طلعت الشمس یعنی تعلیل للخیار قولہ لفظیا ای منسوبا الی للفظ لوجود علامۃ التانیث فی لفظہ حقیقۃ او تقدیرا او حکما بلا تانیث حقیقی فی معناہ فلا یکون للتانیث قوتا فیجوز ترک التاء بخلاف مضمرہ اذ لیس فی لفظہ ما یشعر بتانیثہ قولہ واستغنائہ لے مع استغنائہ قولہ لما فی لفظہ من الاشعار بہ ای بالتانیث لکون التاء مقدرا فیہ بدلیل شمسۃ قولہ وجعل بعض الشارحین اشارۃ الی فائدۃ ارجاع الضمیر الی المؤنث مطلقا والمراد من بعض الشارحین شارح الھندی رح قولہ ضمیر الیہ ای ضمیر قولہ الیہ راجعا الی المؤنث الحقیقی سواء کان ضمیرا او ظاھرا الا الی المؤنث مطلقا قولہ او ضمیر المؤنث الخ عطف علی المؤنث الحقیقی یعنی ان ضمیر الیہ راجع الی ضمیر المؤنث اللفظی و وجہ رد الشارح رح علی البعض ان فی الارجاع الی المؤنث مطلقا موافقۃ لسوق الکلام لان سوقہ للمؤنث مطلقا بقرینۃ التعریف وایضا ان فی ما قال الشارح رح موافقۃ مع طریق الفصحاء وھو ان فی کلامھم تفصیل بعد الاجمال وفی کلام الشارح ایضا لکن لک ان تعلم ان ھذا البعض قولہ انت فی ظاھر غیر الحقیقی بالخیار ناسخ لقولہ اذا اسند الیہ الفعل فبالتاء یعنی شاید بناسخ فی ان معنی النسخ رفع المعارضۃ بین الناسخ والمنسوخ علی انتہاء مدۃ حکمہ وھھنا ایضا کذلک ان البعض ارفع المعارضۃ بین عبارتی الماتن بالحمل لانہ حمل العبارۃ الاولی علی المؤنث الحقیقی وحمل العبارۃ الثانی علی المؤنث الغیر الحقیقی وعند الشارح قولہ وانت فی ظاھر الخ من قبیل المخصص لہ وتحقیقہ فی علم الاصول قولہ ولو کان اشارۃ الی الاعتراض قولہ لکان احسن الخ اجیب عنہ ان ما فعلہ المصنف رح احسن لان منصب المصنف رح الاختصار وفیہ اختصار مع اداء المقصود لان المتبادر از اسناد الفعل الی لفاعل یکون بلا فصل کما قال اللص فی المرفوعات والاصل فی الفاعل ان یلی الفعل ولذا قال لشارح رح کما ھو الاصل قولہ ففی صورۃ الفصل ایضا لک الخیار لانہ لا یثبت سرایۃ التانیث الی لفعل لمکان الفصل قولہ لرفع الالتباس واعلم انہ انما یجب ذلک اذا لم یکن قرینۃ علی تانیث الاسم المذکور کما

لے الالتباس ۱۲ م

اذا كان له صفة مؤنثة ككريمة نحو جاء اليوم زيد كريمة او عاملة فح لا يجب تانيثه **فان قيل** القاعدة المذكورة ليست مخصوصة بوجود الفاصلة بينهما لانه لو لم يكن بينهما فاصلة ايضا يجب اثبات التاء فيه لرفع الالتباس فقوله انه مع الفصل ليس على ما ينبغي **قلنا** قد عرفت ان في المؤنث الحقيقي يجب اثبات التاء عند عدم الفصل والكلام في المؤنث الحقيقي الذي مع الفصل فان لك فيه الخيار في بعض الصور وعدم الخيار في صورة الخ **قوله** لا ضميره اشارة ان قوله ظاهر قيد احترازي **قوله** فيه اي في اسناد الفعل الى الضمير **قوله** لم يجز تانيثه لانه لم يجز تاويله بالجماعة لكراهة اعتبار التانيث مع بقاء صيغة المذكر **فان قيل** هذا منقوض بقوله تعالى امنت به اي بالله بنو اسرائيل فانه اسند الفعل المؤنث الى الجمع وهو بنو وحذف نونه بالاضافة فان واحده ابن **قلنا** المراد من جمع المذكر السالم ما كان جمعه على القياس وهذا الجمع على خلاف القياس لان هذا الجمع لا يكون الا للصفة او لعلم من كر يعقل والابن ليس بواحد منهما او نقول ان بنون في حكم الجمع المكسر لتغير بناء الواحد فيه **قوله** واحده مؤنثا حقيقي التانيث كنسوة او مجازية كدور **قوله** او مذكرا حقيقي التذكير كرجال او مجازية كالايام لانه ليس في مقابلها انثى من الحيوان وسواء كان الجمع جمع التكسير كما في الامثلة المذكورة او جمع المؤنث السالم كالزينبات والطلحات فهذه صور ثمانية يجوز فيها التاء وتركها **قوله** حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقي اي حكم مؤنث ظاهر الخ فلا يشتمل لمذكر على ما وهم اعلم انه لا فرق بينهما اي بين المشبه والمشبه به اي بين ظاهر الجمع وبين ظاهر غير المؤنث الحقيقي الا في شيء واحد وهو ان حذف العلامة مع الجمع احسن منه مع المفرد لكون تانيثه بالتاويل وهو كونه بمعنى الجماعة **قوله** فانت بالخيار الخ فالتانيث لكون الجمع في تاويل الجماعة والتذكير لعدم كونه بيتا ويلها **فان قيل** ان عدم كون الجمع بتاويل الجماعة مستقيم في جمع المذكر دون المؤنث كما هو الظاهر **قلنا** ان جمع المؤنث من غير التاء ويل مذكر ايضا لان التذكير والتانيث من صفات المفرد او نقول ان التاء في جمع المؤنث نحو مسلمات ليس لمحض التانيث بل للجمعية واما تاء التانيث محذوفة فاذا اولت بالجماعة يقوى تانيثه وان لم تؤول فلا يقوى تانيثه فيجوز تذكير فعله او نقول انما لم يغير التانيث الحقيقي الذي كان في المفرد لان المجاز الطاري ازال حكم الحقيقي كما ازال التذكير الحقيقي في رجال وانما لم يبطل الجمع بالواو والنون التذكير الحقيقي لبقاء اللفظ المفرد فيه فاحترموه بخلاف جمع المؤنث السالم لتغير المفرد فيه اما بحذف التاء نحو مسلمات او بقلب الالف فيه نحو حبليات وحمراوات فيجوز فيه التاء وتركها كما في جمع التكسير **قوله** من جموع التكسير **فان قيل** كلمة من بيان لقوله وضمير جمع المذكر العاقلين والحال ان هذا البيان لغو لان قوله غير جمع المذكر السالم يدل على ان المراد من جمع العاقلين هو جمع التكسير **قلنا** انه بيان لقوله

غیر جمع المذکر السالم وتقدیم الشرح علی المشروح شائع **فان قیل** انه لما کان بیان لقوله غیر
جمع المذکر فلابد ان یزاد مع البیان **قوله** وجمع المؤنث السالم کالطلحات لیکون البیان مستوفیا
قلنا ان جمع المؤنث السالم من المذکر قلیل کالمرفوعات والمنصوبات فلذا لم یتعرض له **قوله**
ولا یقال جاءت لبقاء لفظ المذکر الحقیقی فیه وایضا ان الواو والنون نص فی التذکیر فلا یصح تاویله
بالجماعة **قوله** فعلت وفعلوا اما فعلت فبالنظر الی کونه مسند الی ضمیر للمؤنث واما فعلوا فبا
لنظر الی کونه مسند الی جمع المذکر العاقل **قوله** ای ضمیر فعلت **جواب سوال** وهو لا یصح حمل
فعلت علی الضمیر لتغایرهما فاجاب بقوله ای ضمیر فعلت یعنی ان العبارة بحذف المضاف ثم
یرد علیه ان المتقرر عندهم ان التاء لیس بضمیر بل هو علامة التانیث ولهذا اجتمع مع الفاعل
الظاهر نحو ضربت هند فکیف یصح **قوله** ای ضمیر فعلت فاجاب بقوله وهو المستکن فیه ثم یرد
علیه ان التاء لما لم یکن ضمیرا فکیف یصح الاشارة الیها بقوله ای ضمیر فعلت اذ من الظواهر
ان فعل بدون التاء لیس بضمیر فعلم ان الضمیر هو التاء وایضا لا یصح الاختصاص بفعلت
لان حکم افعلت ای ماضی باب الافعال ایضا کذلک فاجاب بقوله المقرون الخ حاصل الجواب
عن الاول انما اشار الی التاء لکونها علامة علی المستکن ومقصود الشارح من قوله المقرون
التاء وان لم یکن ضمیرا فهی دالة علیه فلذا اقامها مقامه وحاصل الجواب عن الثانی المراد من
فعلت مقارنة المستکن مع التاء سواء کانت الصیغة من المجرد او من المزید **قوله** یعنی الواو
دفع وهم وهو لما کان الضمیر فی فعلت مستکنا توهم ان الضمیر فی فعلوا ایضا مستکن فدفع
بقوله یعنی الواو **قوله** لهذا النوع من الجمع وهو جمع المذکر العاقلین **قوله** ای ضمیر النساء اشار
الی انه عطف علی العاقلین قوله وما یماثلها جواب سوال وهو ان الحصر بالنساء باطل لان المذکور
کما کان للنساء کذلک للعیون فاجاب بقوله وما یماثلها یعنی ان عبارة المصنف رح بحذف المعطوف
ثم یرد علیه ان العیون لیس مثل النساء لانها من ذوی العقول والعیون لیس منها فاجاب
بقوله فی کونه جمع المؤنث الخ یعنی ان الشرط فی التشبیه اشتراک فی وجه من الوجوه لا من
کل الوجه **قوله** وان لم یکن من العقلاء وانما ترک المصنف رح مثالا له لانه علم من قوله النساء بطریق
الاولی فانه اذا جاز فی جمع المؤنث یجری دانتفاء الذکورة ایراد النون کان جوازه اذا انتفی الذکورة
والعقل اولی لان النون موضوع لجمع غیر العقلاء کذا فی حواشی الهندی رح **قوله** غیر السالم
الصواب غیر العاقل لانه یصدق علی الرجال انه جمع المذکر غیر السالم مع انه یجوز فیه فعلن
اجیب عنه معنی قوله غیر السالم ان لا یکون من شانه ان یجری فیه جمع المذکر السالم وهذا لا یکون الا فی
غیر العقلاء بخلاف الرجال لان من شانه ان یجری فیه جمع المذکر السالم لانه من العقلاء
قوله ای بالنون دفع وهم وهو ان الضمیر فی فعلت مستکن فتوهم ان فی فعلن ایضا
مستکن فدفع بقوله ای بالنون **قوله** لا اصل له لان الاصل فی التذکیر ان یکون مذکرا

له ای لفعلت ضمیر بارز یدل ان التاء ثم

حقیقیا بحیث یکون بازائه مؤنث من الحیوان قوله فیراعی تفریع علی المنفی وهو الرجال لا علی النفی ای الکان لا اصل فی التذکیر فیراعی حقه قوله فیجری مجری المؤنث لئلا یادی

المذکر الذی لا اصل له فی التذکیر مع المذکر الذی له اصل فیه قوله وفی حواشی الهندی اشارة الی وجه آخر قوله المثنی التثنیة فی اللغة دو کردن وفی الاصطلاح ما ذکر فی المتن لکن اقا صاحب التکملة لکن فی قوله خلل لان ما ذکر فی المتن تعریف المثنی لا انه تعریف التثنیة فکیف یصح قوله وفی الاصطلاح الخ اقول ان غرض الصاحب المذکور انهما مترادفان فی الاصطلاح وقدم المثنی علی الجمع لتقدم عدده ولقربه من المفرد ولسلامة لفظ المفرد فیه البتة ولکثرته لعدم اختصاصه بالشرط المذکورة فی الجمع بان یکون مذکرا علما یعقل الخ قوله آخره بالنصب مفعول لحق والالف فاعله وانما زاد قوله آخره مع انه علم قوله لحق لان اللحوق ما یکون فی الآخر لان هذا بالنظر الی الوضع واما بالنظر الی الاستعمال فهو اعم الا تری ما قال المصنف رح فی الاسماء الاشارة ویلحقها حرف التنبیه مع انه مذکور فی الاول قوله ای آخر مفرده جواب سوال وهو ان هذا التعریف لا یکون صحیحا من وجهین اما الاول فلان نحو مسلمات مثنی مع انه لا یلحق باخره الف او یاء والا یلزم ان یکون فی مسلمات الفان او یاءان واما الثانی فلان نحو مسلم قد لحق باخره الف او یاء مع انه لا یبقی له المثنی فلا یکون هذا التعریف صادقا علی المحدود فلا یکون تعریفا اصلا لانه لا یکون جامعا ومانعا لانهما یقتضی المحقق فی الجملة ولا تحقق لهذا التعریف اصلا کما قال البعض ان التعریف لا یکون جامعا لیس بصحیح فاجاب بقوله ای آخر مفرده الخ قال مولانا عصام الدین ان تقدیر المضاف وان دفع به سوال مذکور لکن یرد علیه سوال آخر فقد تبدل الاشکال بالاشکال وهو ان هذا التعریف لا یکون مانعا لانه یصدق علی الجمع نحو مسلمین فانه ایضا اسم لحق فی آخر مفرد المثنی یاء ونون لان مفرد المثنی والجمع متحد ولا یجاب بان المراد من المثنی هو اللاحق مع الملحوق لانه ح یکون عین جواب الثانی فلا یصح جعل جواب الاول اجیب عنه ان قید الحیثیة مراد فی تعریف الامور الاعتباریة فالتعریف ما لحق آخر مفرده من حیث انه آخر مفرد المثنی فالقیل لما کان المراد مفرد المثنی لانه قال من حیث انه آخر مفرد المثنی یلزم اخذ المحدود فی الحد وایضا لما قدر المضاف اعنی قوله آخر مفرد ویلزم الدور لان المثنی توقف علی المفرد والحال ان المفرد توقف علی المثنی لانهم قالوا المفرد ما لیس بمثنی ولا مجموع اجیب عن الاول ان المراد من المثنی الذی وقع معرفا المعنی الاصطلاحی والمراد من المثنی الذی وقع فی التعریف المعنی اللغوی وهو دو کردن سواء کان له مفرد من لفظه او لا وکذا لا یرد الاعتراض الثانی لان توقف المفرد علی المثنی الذی یکون بمعنی اللغوی فالقیل ان المثنی الذی وقع فی التعریف لیس بمذکور صریحا بل ذکر باعتبار ارجاع ضمیر مفرده الیه والمرجع هو المثنی الذی وقع معرفا فلا یثبت الفرق بین المثنی والمثنی ای بین المثنی الذی فی المحدود والمثنی الذی ذکر فی الحد

قلنا الضمير محمول على الاستخدام لان للمثنى معنيين احدهما اصطلاحى والاخر لغوى فاريد بصريح اللفظ معنى اصطلاحى واريد بضميره معنى لغوى **قوله** او قد يعد قوله الخ اشارة الى جواب اخر عن الاعتراض قوله والا اى وان لم يكن تقدير المضاف او تقدير قوله مع لواحقه لا يصدق الخ **قوله** ولو اكتفى الخ اعلم ان الجوابين المذكورين منقولان من بعض الشارحين والحال ان صحتهما لا يكون الا بتقدير كما هو فرد الشارح رحمة الله عليه بقوله واكتفى بظهور المراد وهو شهرة امر المثنى من انه عبارة عن المجموع من اللاحق والملحوق او يكون قوله لحق بمعنى يكون اى المثنى ما يكون اخره الف او ياء لا يحتاج الى تكليفهم **قوله** لا يستغنى له عن التوجيهين المذكورين اذ ظهور المراد دليل على ان ما يقتضيه ظاهر العبارة غير مراد فلا حاجة الى ما يصلحه وانما سمى التوجيهان تكلفا لان التقدير بلا دليل عليه تكلف محض ثم اللام ابطال معنى الجمعية والمراد جنس التكلف فلا يرد ان المذكور سابقا تكلفان لا تكلفات فلا يصح قول الشارح رحمه عن تلك التكلفات كذا قال جمال الدين چناپی رحمه **قوله** حالة الرفع دفع وهم وهو ان الالف والياء كلاهما يجتمعان فى مثنى واحد فدفع بقوله فى حالة الرفع **قوله** اى مفتوح حرف اه انما عبر عن كلمة ما بالحرف لان كلمة ما وقعت مفعولا ما لم يسم فاعله لقوله مفتوح والحال انه مرفوع والرفع لا يظهر فى كلمة ما لانها مبنية فعبر عنها بالحرف ليظهر الرفع فيه وانما زاد كلمة كان لبيان متعلق الظرف وهو قبل **قوله** ولم يعكس جواب سوال وهو ان التمييز يحصل بالعكس ايضا **قوله** ولكثرة التثنية لانها لا يختص بذوى العقول بخلاف الجمع وايضا انها اعم من الجمع اذ هى توجد فى نفسها وفى ضمن الجمع ولا شك ان الاعم اكثر من الاخص **قوله** عن الحركة والتنوين الذين فى الواحد لان الاسم العارى عن البناء لا يجوز ان يعرى عن الحركة والتنوين ولما لم يقبل الالف الحركة والتنوين عوض عنهما النون اما عدم قبول الحركة فظاهر واما عدم قبول التنوين فلان قبول التنوين لا يكون الا بالحركة وهى ممنوعة هذا مذهب البصريين واما مذهب الكوفيين فهو انها عوض التنوين فقط دون الحركة كقولك جاءنى غلاما زيد فحذف النون يدل على انها كالتنوين والبصريون يستدلون بقولك الغلامان فاثبات النون مع اللام يدل على انها كالحركة اذ التنوين لا اثبات لها مع اللام ووجه كالواحد انها كالحركة فى موضع كما فى الغلامان وكالتنوين فى موضع كما فى غلاما زيد ومثلهما كما فى غلاما زيد ومثلهما فى موضع كما فى غلامان ثم يرد عليه ان ما ذكر انما يستقيم فى الالف لانه لا يقبل الحركة واما فى الياء فلا يستقيم لانها تقبل الحركة اجيب عنه نعم انها تقبل الحركة لكن ههنا لا تقبل لان ياء التثنية ساكنة ابدا اذ هى وقعت حرف اعرابا والحرف اذا وقعت اعرابا فهو ليس الا ساكنة فكذا هذا **قوله** مكسورة وحكى الكسائى ان فتحها مع الياء دون الالف لغة وقال ابن جنى فتحها بعضهم فى الثلاثة اى فى الاحوال الثلثة **قوله** لئلا يتوالى الفتحات الخ والياء ليعادل

ربنا اغفر لى وللمؤمنين يوم يقوم الحساب

ثقل الكثرة خفة الفتحة والالف وايضا الاصل في تحريك الساكن الكسر لانه ساكن في الاصل لانه عوض عن التنوين او لانه مبني والاصل في البناء هو السكون وايضا انما كسر النون لئلا يلتبس بالجمع لان الفرق وان حصل بالفتحة ما قبل الياء لكن قد يكون فتح ما قبل الياء في الجمع ايضا نحو مصطفين فلذا التي بفرق اخر **قوله** ذلك اللحوق **جواب سوال** وهو انه فات المطابقة بين الراجع والمرجع لان المرجع امور ثلثة الالف والياء والنون **فاجاب** بقوله ذلك اللحوق وانما زاد اسم الاشارة يعني قوله ذلك لان ارجاع الضمير مع الاشارة اوقع في الذهن **قوله** ولا باس باشتماله جواب سوال وهو انه لما كان الضمير المستتر في ليدل راجعا الى اللحوق فدخل فيه النون ايضا مع ان النون لا يدل على ان معه مثله من جنسه لانه عوض عن الحركة او التنوين او تقرير السوال هكذا ان الدال على ان معه مثله ليس الا ما هو علامة التثنية وهي الالف والياء دون التنوين لانها قد تحذف كما في الاضافة فلا يكون دالا على ان معه مثله فلا يصح ارجاع الضمير في ليدل الى النون وتقرير الجواب من كلامه ظاهر وانما لم ينسب الدلالة الى الالف والياء فقط لانه خلاف المتبادر للتبادر اذا ذكر الاشياء فالارجاع الى البعض دون البعض خلاف الظاهر فلذا انسب الدلالة الى الكل **قوله** على تقدير تسليمه يعني اقول اولا لا نسلم ان النون لا يدل على ان معه مثله قال مولانا عصام الدين ان المنع المذكور ليس على ما ينبغي لانه منع لما اجمع عليه من كون علامة التثنية الالف والياء والنون عوض من الحركة في المفرد والتنوين فيه فالعلماء متفقون على ان النون ليست بدالة على ذلك انتهى اعلم ان معنى قوله على تقدير تسليمه اي تسليم كل واحد من الاشتمال وعدم الدلالة اما منع الاشتمال اي على تقدير عدم التسليم فلان عموم المرجع لا يقتضي عموم الراجع كما في قوله تعالى وَبُعُولَتُهُنَّ اَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فان المرجع اعني المطلقات عام للمطلقات الرجعية والبائنة والضمير مختص بالرجعية واما التقدير على عدم التسليم لعدم الدلالة فلان ما اجمعوا عليه من ان علامة التثنية الالف والياء وان النون عوض عن الحركة والتنوين انما يدل على ان النون ليس بجزء من الدال باطلا اذ كونه عوضا لا يقتضي الاختصاص بالعوضية لان الشيء الواحد قد يكون صالحا لامور كثيرة فلا يرد ما قال عصام الدين رح **قوله** صح ان يقال وكذا صح ان يقال ان الدلالة المذكورة غرض من الامور الثلثة باعتبار كونها غرضا من لحوق الامرين بناء على لزوم الثالث لهما هذا ما قال صاحب التكملة اعلم ان قوله وكذا صح ان يقال الخ عطف تفسير لقول الشارح رح كما يعلم من حاشية نور الحق **قوله** دالة عليه للغلبة قوله غاية ما في الباب اي حاصل ما في الباب وان الدلالة بالواسطة شائع في كلامهم فانه اذا صدر الفعل من البعض ينسب الى الكل مثل قتل بنو فلان حيث لم يقع القتل الا عن البعض **قوله** اي مع مفرده وانما ارجع الضمير الى المفرد لانه لو رجع الى المثنى يكون الدال افراد فاذا قلنا رجلان مثلا فهو يتنا ولا مثل الواحد فان الواحد لا يتضمن الا الواحد والالف والياء يتنا ول الواحد الآخر سه المفهوم بين الحق ١٢ منفی عفی عنه

قولہ فی العدد توطیۃ الی الاعتراض الذی بین الشرح بقولہ ولو ارید بقولہ مثلہ قولہ
باعتبار دخولہ جواب سوال وھو انہ لما کان قید الجنس ماخوذا فی التعریف ینبغی ان لا
یصح اطلاق الابیض علی الانسان والحجر لعدم اتحاد الجنس مع انہ یصح فاجاب بقولہ باعتبار الخ
یعنی لیس المراد من کونہ من جنسہ ان یکونا متفقین فی الحقیقۃ بل فی الجنس الذی وضع ذلک
المفرد لہ سواء اتفقا فی الحقیقۃ کرجلین او اختلفا نحو ابیضین لانسان وحجر لان الابیض موضوع لذات
من لہ البیاض والمراد من الجنس المفہوم ای مفہوم الموضوع لہ قال مولانا عصام الدین الاولی ترک
قولہ الموضوع لہ لانہ ینتقض الخ بالاسد اذا قیل رأیت اسدین ویراد منہما الشجاعان من الرجال
لعدم الوضع فی المجاز اقول الوضع ھھنا اعم من ان یکون شخصیا او نوعیا فیشمل المثنی المجاز
ایضا کالاسدین للشجاعین قولہ بوضع واحد احتراز عن مثنی المشترک باعتبار معنیہ
کالقرئین للطہر والحیض فانہ وان دل علی ان معہ مثلہ باعتبار دخولہ تحت جنس المفرد الذی
وضع لذلک الجنس لکن لا بوضع واحد کذا قال صاحب التکملۃ قولہ تحت جنس الخ وھو المسمی
بالفرع لکن تثنیتہ لیس بھذا الاعتبار بل باعتبار معنیین مختلفین قولہ المشترک صفۃ جنس
قولہ بینہما ای بین الفردین کرجلان فانہ یدل علی ان مع الرجل رجل اٰخر قولہ المشترک بینہما
اشارۃ الی ان اشتراک الجنس بینہما مفہوم من لفظ المثنی ای من تعریف المثنی قولہ لا تستغنی
من قولہ من جنسہ اجیب عنہ بان الظاہر من المثل ھو المثل فی الکمیۃ وحمل الکلام علی الظاہر
واجب خصوصا فی التعریفات فلذا ذکر الجنس او نقول ان المثل ھٰہنا مقابل للاکثر الذی
ھو للذکور فی الجمع ولا شک ان المراد من الکثرۃ ثمہ ھو التعدد فقط فالمراد من المثل ھٰہنا ایضا
ھو التعدد قولہ وقولہ لیدل آہ جواب سوال وھو ان کل قید اذا اخذ فی التعریف لابد ان یکون
للاحتراز وھو حاصل بما سبق فالاشتغال بقولہ لیدل اشتغال بما لا یعنی فاجاب بقولہ انہ
لیس جزءً من التعریف بل اشارۃ الی بیان الغرض وھو یعلم من قولہ معہ مثلہ قولہ والی انہ
لا یجوز تثنیۃ الاسم الخ وھو یعلم من قولہ من جنسہ قولہ باعتبار معنیین مختلفین ای
معنیین داخلین تحت جنس الموضوع لہ سواء کانا حقیقیین کالقرأن او مجازیین کالیدان فی النعمۃ
والقدرۃ بان یقال یدان یرید باعتبار النعمۃ والقدرۃ بان یراد من احد الیدین النعمۃ ومن الاٰخر
القدرۃ او احدھما حقیقیا والاٰخر مجازیا کالاسدین اذا ارید بہ الاسد والرجل الشجاع
قولہ فلا یقال قرآن تثنیۃ القرء بضم القاف وسکون الراء قولہ علی الصحیح متعلق بقولہ لا یجوز
قولہ خلافا متعلق بالاطلاق ای ھذا التثنیۃ لا یجوز مطلقا خلافا للبعض فی البعض وھو
الاعلام فانہم جوزوا تثنیۃ الاسم باعتبار معنیین مختلفین فی الاعلام کما ذکرہ بقولہ ورد
بعضہم قولہ وھذا الشکل ای انہ لا یجوز تثنیۃ الاسم باعتبار معنیین مختلفین قولہ جاز
ان یجعل اللام آہ فنقول من شرح المفتاح الشریفی وفیہ بحث لا ولا فلانہ یکون تثنیۃ التغلیب

قیاسا لکونہا داخلۃ تحت ضابطۃ وھو ان یسمی احد المصاحبین کالابوین او احد المتشابہین کالقمرین باسم الاخر ثم یاول الاسم ببعض المسمی بہ معہ انہ قال فی شرح التسہیل ان تثنیۃ مختلفی اللفظ محفوظ ای توجد ولا یقاس علیہ واما ثانیا فلان تثنیۃ الاسم انما یکون باعتبار معنی جامع بین للفردین فی نظر المتکلم یقصد افادتہ ولا شک ان قصد المتکلم فی ابوین وقمرین افادۃ نفس الاب و الام والقمر والشمس لا من حیث انہما مشترکان فی کونہما مسمی بالاب والقمر فتاویل الابوین مثلا بالمسمی بالاب وان کان صحیحا فی الواقع لکن لیس ذلک فی نظر المتکلم کما رأینا فی نفسی فی کل مرۃ ای لا قصد لی عند تلفظ ھذا اللفظ فان المقصود من قولہ تعالی فی قصۃ یوسف علیہ السلام ورفع ابویہ علی العرش ای علی السریر رفع الاب والخالۃ علی العرش لا رفع للسمیین بالاب والی ما ذکرنا یشیر عبارۃ الرضی حیث قال وقد ثنی عند المحققین فی اللفظ بعد جعلہما متفقی اللفظ بالتغلیب بشرط تصاحبہما وتشابہہما حتی کانہما شیء واحد انتہی ولم یتعرض للتاویل المجیب عنہ فی شرح التسہیل ان مثنی التکثیر نحو فارجع البصر کرتین ومثنی التغلیب ملحق بالمثنی فی اعرابہ ولیس بمثنی حقیقۃ ای وانما اطلق المثنی علی مثنی التغلیب مجازا لا حقیقۃ یعنی ان ما قالوا انہا غیر قیاسیۃ ای لیس حقیقۃ ولذا قصد المتکلم شرط فی حقیقۃ وحج لا اشکال قولہ ادعاء ای مجازا القوۃ التناسب بینہما کما قال اللہ تعالی ھن لباس لکم وانتم لباس لھن قولہ ثم یؤل الاسم جواب سوال وھو انہ لما کان الاب اسما للام فلم بینا ولد الاب فاجاب بقولہ ثم یاول اسم الاب بمسمی بالاب مطلقا سواء کان ذلک المسمی حقیقیا او مجازیا قولہ بمعنی المسمی بہ ای بالاب قولہ فیکون معنی الابوین اشارۃ الی بیان مفہوم بینا ولہما قولہ بلا احتیاج ای مع انہ لا یحتاج ھھنا الی الادعاء فانہ موضوع لکل واحد الخ قولہ قلنا لا شبہۃ فی صحتہ الخ لان ھذا استعمال اللفظ فی المعنی المجازی ولا نزاع فی تثنیۃ اللفظ باعتبار المعنی المجازی قولہ لکن الکلام ای الاختلاف مع البعض فی جواز تثنیۃ القرء بمجرد الاشتراک اللفظی ای من غیر اعتبار ھذا الاعتبار قولہ وھو الذی اختلف فیہ ای لیس الخلاف الا فیہ قولہ والمصرح اختار الخ اشارۃ الی بیان الخلاف ای المصرح اختار عدم جوازہ فی شرح الکافیۃ المسمی بالامالی وفی الایضاح جوزہ شاذ فلذلک قال الرضی والمصرح متردد فی ذلک قولہ وبھذا الاعتبار ای باعتبار انہ یراد بالاسم للمسمی صح تثنیتہ الاعلام قولہ زید مثلا مثال العلم المشترک حقیقۃ وقولہ وکذا اعلم الخ مثال العلم المشترک ادعاء ای مجازا قولہ یاول بالمسمی بہ وھذا التاویل ثابت فی نظر المتکلم ویخطر ببالہ اذ العلمیۃ تمنع فی الاستعمال فی الکثیر من لوا بخلاف اسماء الاجناس لان لاب مثلا یدل علی الکثیر فلم یخطر ببالہ للکثیر لم یکن فیہما صحۃ الاعتبار فاذا زالت بہ وزالت علیہ بہا ای علیۃ الکثیر صارت کاسماء الاجناس الا ان اسماء الاجناس مشترکۃ فی امر معنوی مفہوم وھذہ مشترکۃ فی امر مقدر وھو کونہما مسمی بہا ولاجل زوال العلمیۃ التزموا ادخال اللام عند تو لضیع لا لنقل اذا کان تثنیتہا باعتبار تنکیرہا وھو شاذ کما ذکر فی المطولات فیکون تثنیتہما ایضا شاذا ولیس کذلک قلنا

تنکیر العلم غیر ضروری فی مواضع اخر غیر التثنیة لانه یمکن استعماله فی کل موضع من غیر حاجة الی التنکیر فجعله نکرة من غیر ضرورة اخراج له عن اصله فیکون شاذا بخلاف مثناه فانه لا یمکن استعماله علما لان تثنیته تنافی العلمیة فلا یلزم من شذوذ احدهما شذوذ الاخر وکما ذکرنا لا یرد بانه ما الفرق بین مثنی التغلیب فی اسماء الاجناس وبین مثنی الاعلام المشترکة بکون التاویل فی نظر المتکلم واعتباره ولا یکفی التاویل المطلق فی الثانی دون الاول قوله ورده بعضهم ای رد التاویل والاعتبار بعضهم قوله مجرد الاشتراک ای لا یحتاج فیها الی التاویل المذکور قوله فعلی قول هذا البعض اشارة الی التحقیق او اشارة الی الاعتراض اجیب عنه ان هذا البعض وان لم یعتبر الجنسیة فی الاعلام لکنه یعتبرها فی الاسماء الاجناس فذکر الجنسیة لرعایة اسماء الاجناس قوله ولما کان اخر الاسم فیه اشارة الی علة بیان جمیع احکام المفرد الذی یلحقه علامة التثنیة بل ذکر بعض المواد الذی یتطرق الیه التغییر فان حکم غیر ما یتطرق الیه التغییر یعلم من تعریف التثنیة لانه لا یکون فیه شیء اخر سوی التعریف قوله حکم ما یتطرق ینبغی ان یقال حکمه فما الحاجة الی وضع المظهر موضع المضمر اجیب عنه انما فعل ذلک لدفع وهم وهو ان الضمیر راجع الی التغییر لقربه والحال ان حکم نفس التغییر غیر صحیح فیما بعد بل الوجوب حکم ما یتطرق الیه التغییر قوله ای الاسم المقصور اشار بتقدیر الاسم الی ان المقصور لا یکون الا فی الاسم فلا یقال رمی مقصور قوله الف مفردة نقل عن الشارح فی الحاشیة قوله مفردة احتراز عن الف مقرونة بالهمزة کحمراء وقوله لازمة احتراز عن الف مثل زیدا بابدال التنوین بالالف فی حال الوقف وکما فی قوله تعالی تواباً فان هذه الالف غیر لازمة قوله ضد الممدود ای ضد اسم الممدود قوله محبوس عن الحرکات لکون اعرابه تقدیریا فان قیل ان ههنا وجه ثالث تسمیة المقصور فلم لم یذکره الشارح وهو ان المقصور ماخوذ من القصر بکسر القاف وفتح الصاد وهو خلاف الطول ای ضده قلنا انما لم یذکره لان القصر مصدر لازمی من قصر کشرف وکرم لا یمکن بناء المقصود ای بناء اسم المفعول منه بخلاف الوجهین فان القصر ثمه متعدی لانه مصدر من قصره یقصره بمعنی ضد المدود او الحبس قوله کعصوان فان قیل ینبغی ان یقول کعصا فان عصوان مثال التثنیة لا مثال المقصور والمقصود مثال الاسم المقصور الف منقلبة عن واو والیضا ینبغی ان یورد الشارح قوله کعصوان والوان بعد قول المصنف قلبت الف واو لان کل واحد منهما مثال التثنیة التی قلبت الف واوا اجیب ان المراد کعصا فی عصوان فیکون مثالا لاسم مقصور الا کان مفرداً فیکون موضعه هذا ذو ما بعده وانما کان الف عصا فی الاصل واوا لقولهم عصیته ای ضربته بالعصا قوله مجهول الاصل ثم یرد علیه ینبغی ان یقول مجهول الاصل وعدله لئلا یکون فی عبارته قصور فلذا صاحب التکملة عنه احتراز مفنی قوله مجهول الاصل ای غیر معلومة الاصل سواء کان الاصل فی الواقع اولا ثم یرد علیه ان ذکر المحض واردة الاعم لیس الا مجازا وفی المجاز لابد من القرینة فاجاب الصاحب المذکور عنه

بقوله وللاشارة الى ارادة العام اورد للمثال من عديم الاصل حيث قالوا كالوان تثنية الى والف
الى عديم الاصل فان اذا الف الاسماء العريقة البناء اى خالصة البناء لحق واذا والى لا اصل لهما
والمراد منها حال العلمية وفى الاسماء المتمكنة لما اصل هو محل الاعراب قد يكون معلوما وقد لا يكون معلوما
كمتعشى قوله فى المسمى بالى بان جعل الى علما لشخص قوله ولم يمل والحال انه لم يسمع فيه الامالة
من الفتحة الى الكسرة ومن الالف الى الياء ليعلم بها الاصل قوله اى والحال دفع وهم وهو ان الواو
فى قوله وهو ثلاثى للعطف فما بعدها معطوف على ما قبلها وهو قوله الفه منقلبة عن واو فيكون تقديره
هكذا ان كان هو ثلاثيا فيلزم فساد المعنى لان اسم كان فى المعطوف عليه قوله الفه واسم كان فى
المعطوف قوله هو راجع الى المقصور وقوله هو ضمير منفصل لا يسوغ للمنفصل الا لتعذر المتصل ولا تعذر
هنا فدفع بقوله والحال الخ فيكون الجملة حالا من الضمير فى قوله الفه الراجع الى المقصور فيكون حالا
من المضاف اليه ويصح اقامته مقام المضاف اى ان كان المقصور منقلبة عن واو ولا شك
ان النسبة ان الكل صحيح باعتبار الجزء نحو زيد حسن اى باعتبار الوجه قوله اى غيرها فيه اربعة
احرف يعنى المراد من الثلاثى هو المعنى اللغوى وهو ذو ثلثة احرف لا الاصطلاحى وهو ما يكون
حروفه الاصلية ثلثة حتى يتناول ثلاثى المزيد فيه قوله فصاعدا حال من مفهوم قوله غيرها فيه اربعة
احرف اى ذو ثلثة احرف حال كونه ذاهبا فصاعدا قوله من الرباعى بيان لكلمة ما قوله قلبت الفه
واوا انما قلبت ولم يبق الالف على حاله لئلا يلزم التقاء الساكنين بين هذه الالف والف التثنية و
انما لم يحذف مع ان دفع التقاء الساكنين يكون بحذف احد الالفين ايضا لئلا يلتبس بالمفرد وعند
حذف النون بالاضافة وههنا اعتراض وهو ان قلب الالف واوا فى الصورة الاولى واجب
وفى الثانى اولى فاطلاق الاولى ليس على ما ينبغى اذ ما ليس القلب فيه واجبا كيف يكون داخلا
فيما فيه القلب واجبا وايضا يلزم فى قوله قلبت واوا الجمع بين الحقيقة والمجاز فليتامل قوله وخفيفة
بفتح التاء عطف على قوله اعتبارا قوله لا يرد اى لا يرد الواو فيه اى فيما فوقه قوله لمكان وهو مصدر
ميمى من الكون قوله لمكان الثقل وهو ثقل الواو مع ثقل الحروف قوله او عدمه اى او كان معدوم
الاصل مع وقوع الامالة فيه كمتيان مع الامالة فى متى قالوا متى بكسر التاء اى شبه كسر التاء
لا عين الكسرة قوله كحبلى لان الضمة للتانيث قوله فالفه منقلبة بالياء جواب سوال
وهو ان قوله فبالياء جزاء وهو لا يكون الا جملة وانما زاد قوله منقلبة لبيان المتعلق وانما اتى
بجملة اسمية ولم يأت بجملة فعلية بان قال قلبت الفه بالياء مع انه الموافق لما سبق من قوله قلبت
الفه واوا اشارة الى ثبوت هذا الحكم وتقرره بحيث لا خلاف فيه لاحد لان الجملة الاسمية
تدل على الثبوت والدوام بخلاف الحكم السابق فان فيه خلاف الكسائى حيث ذهب الى
ان الف ثلاثى لو كانت منقلبة من الواو فى كلمة مضمومة الاول كالضحى او مكسورة كالربى اوجب
قلبها بالواو وفى الجمع اى فى الاخر مع الضمة والكسرة فى الصدر ولهذه النكتة لم تقل المصرح والاياء

بدون حرف الجر مع انه اخصر واوفق للسابق لانه يحتمل ان يكون تقديره قلت ياء فيكون جملة فعلية وهى غير مرادة ههنا قوله وتخفيفا عطف على اعتبارا قوله اى غير زائدة جواب سوال وهو ان الحروف الاصلى فى العرف عبارة عما يكون بمقابلة الفاء والعين واللام فعلى هذا لا يخرج ما يكون منقلبة عن اصلية مع ان المقصود اخراجه فاجاب بقوله اى غير زائدة الى آخره فالحاصل ان المراد بالاصلى بمعنى الثابتة فى محله ليخرج عنها الاقسام الثلثة لا بمعنى المتعارف قوله للتنسك اسم فاعل من باب تفعل للعابد قوله بضم القاف الخ هذا يخالف لما فى القاموس من ان قرو الكنان لحسن القراءة وكروان للمتنسك ولعل الشارح رح اطلع على ذلك الا انه نقل ذلك من كتب اللغة غير القاموس قوله قلبها واوا حملا على الاخوات قوله اى منقلبة عن الف التانيث جواب سوال وهو ان الهمزة للتانيث غير موجودة فى كلام العرب فاجاب بما مر قوله كان حمرا اى هذا النقش قوله من جنس الالف لان ثقل الحرفين الذين هما من جنس واحد اقوى من الحرفين الذين هما من جنسان قوله فينبغى ان لا يقع آه هذه مبالغة فى الهرب من اجتماع الامثال قوله والواو اقرب الخ جواب سوال ظاهر وايضا انما ابدل الهمزة بالواو لاجل كراهة ثبوت علامة التانيث فى الوسط واثبت التاء لضرورة رفع اللبس و تعين الواو تحرزا عن اجتماع اليائين فى حال النصب والجر قوله لثقلها اى ثقل الواو تعليل الاقرب قوله فى مثل اقتت اصله وقتت من الوقت قوله واجوه اصله وجوه وكذا فى اواعد اصله وواعد واو يعد واو يعدة فى اسم مصغر قوله وربما صححت اى بقى على الاصل قوله ياء لخفة الياء قوله والاعرف آه جواب سوال وهو انه لم يختر المصنف رح هذا قوله بان يكون [اجاب بقوله والاعرف الخ] للالحاق لم يقل او زائدة مع انه الموافق لما تقدم من قوله ولا منقلبة عن اصلية او زائدة اشارة الى ان الزيادة فى الممدودة لا تكون الا للالحاق قوله كعلباء وهو عصب العنق وهما علباوان اى الاثنان من العصب علباوان كذا فى الصحاح وكذا نقل عنه اى عن الشارح قوله المذكوران اشارة الى ان اللام فى الوجهان للعهد قوله جائزان خبر لقوله فالوجهان فيكون الجزاء جملة قوله فى الصورة الاولى وهو علباء اصله علباى او علباو وقوله ملحقة بالاصل اى كل واحد من الواو والياء ملحقة بالحرف الاصلى وهو السين فى قرطاس و يفهم من عبارة الشارح ان الحرف الزائد للالحاق اولا فى مثل علباء وهما الواو والياء ثم عوض عنه الهمزة قوله وفى الاخرى وهو كساء ورداء قوله عن اصلية اى من واو او ياء قوله لا من الهمزة اى ولذا اعلم ان الوجهان [بدلها] الا ان ابقاء الاصلية اولى من قلبها حتى لم يذكر سيبويه فيها الا الاثبات وابدال الملحقة اولى من اثباتها لانها ليست اصلية ولا منقلبة عنها بل من زائدة فنسبتها الى الاصلية بعيدة والمبدلة من اصلية بالعكس كذا قال صاحب التكملة لاكن قوله والمبدلة الخ بيانا لقوله الا القلب الاصلية اولى قوله وفى الترجمة الشريفة اسم كتاب لجلاء الشريفة اى الذى له نسبة الى شريف والمراد به السيد فانه اعترض على المصنف رح فى شرحه فاورده الشارح ههنا قوله من هذه العبارة وهو قوله

[حاشیہ: (اعتراض ...)]

فالوجهان قوله لكن المشهور ردايان لان اصل رداء رداى بالياء قوله ليكون اى قوله فوجهان
قوله كما هو اى المذكوران قوله لكن تصفحنا اشارة الى الجواب وههنا نسختان احدهما بتقديم
الصاد اى تصفحنا والثانى بتقديم الفاء اى تفحصنا ومعنى الاول قلبت ورقا بورق ومعنى
الثانى اى تفحص كرديم قوله اثراما حكم اى شيئا مما حكم آه فان قيل عدم وجدان ما ذكره السيد
فى كتب الثقات لايستدعى عدم ثبوته فى نفس الامر بل هولم يجده قلنا مراده مما ذكران ماذكره
المصرح موافق بكتب الثقات وكانه اشارة الى ان ماذكره السيد غير معتبر لكونه غير مذكور فى
كتب الثقات اعلم ان عبارة المفصل هكذا وما اخره همزة لايخلو همزته اما ان يسبقها الف على
اربعة اضرب اصلية كقراء اومنقلبة عن حرف اصلى كرداء وكساء اوزائدة فى حكم الاصلية
كعلباء اومنقلبة عن الف التانيث كحمراء فهذه الاخيرة تقلب واوا لاغير كحمراوان والباب
فى البواقى اى النوع من الحكم فى البواقى ان لا يقلبن وقد اجيز القلب وايضا وعبارة
للفتاح هكذا واما الممدودة فاذا كانت للتانيث قلبت همزتها واوا والالم تقلب سواء كانت
اصلية كقراء اومنقلبة عن حرف اصلى ككساء اوعن الجارى مجرى الاصل وهوان يكون
للالحاق كعلباء وقد رخص فى القلب وعبارة اللباب موافق لما فى المتن قوله باشتهار
اى باشتهار ردايات قوله غيرما وقع الخ اشارة الى الاعتراض وقوله هذا اعم الخ جواب عن
هذا الاعتراض قوله المبدلة والمبدلة عبارة عن الهمزة فيكون هذا الكلام مناسب ماثل
الى ما حكم عليه السيد لكن ما ادعاه من الاشتهار لايثبت بقول الرضى وذلك لانه اورده بلفظ قد
حيث قال قد تقلب المبدلة آه وايضا ادعى الرضى فى كتابه شذوذه وايضا قول الرضى اعم من ان
يكون الاصل واوا اوياء ولايكون مخصوصا بالياء فلايثبت الاشتهار الذى ادعاه واليه
اشار بقوله وهذا اعم لانه لما كان الاصل اعم فيكون مترددا فكيف يثبت الاشتهار مع التردد فان قيل لاتردد
موجود ههنا لان الهمزة اذا كانت مبدلة من الواو فيجعل ياء وفيما اذا كانت الهمزة مبدلة من الياء فيجعل ياء بالاولى
قلنا سلمنا ان لاتردد فى الواقع لكن التردد من حيث اللفظ كان فى دفع الاشتهار قوله وتحذف نونه للاضافة اعلم
ان حذف نون التثنية والجمع فى بحث المجرورات حيث قالوا ويحذف التنوين وما قام مقامه من نونى التثنية
والجمع للاضافة ذكره اما للاطراد او لدفع وهم وهو ان نون التثنية لما كان عوضا عن الحركة عند البعض توهم انها
لاتحذف عند الاضافة لانها ليست عوضا عن التنوين عند هذا البعض فدفع انها تحذف مطلقا
اى عند الفريقين قوله اى لاجل الاضافة لما قال الشارح الهندى ان اللام فى قوله للاضافة
للوقت اى وقت الاضافة فيرد عليه ان اللام لما كان للوقت صار الاضافة ظرفا للحذف فلا يعلم سبب حذف النون وايضا كون اللام للوقت مجاز
لايصار اليه الا عند تعذر المعنى الحقيقى وهو السببية فعدل الشارح رحمه عنه وقال اى لاجل الاضافة اى اللام للسببية فعلى هذا يعلم سبب الحذف
وهو الاضافة كما قال الشارح قوله مقام التنوين فان قيل هذا انما يستقيم على قول من جعل النون عوضا عن تنوين المفرد واما على قول من جعلها عوضا عن

الحرکة کما مر سابقا فلا یستقیم قلنا ان عندهم وان کان عوضا عن الحرکة لکن صورته صورة التنوین فلهذا حذف قوله فیتنا فیان وانما لم یسقط باللام لانه اعتبر عوضیتها عن الحرکة ایضا قوله وحذفت تاء التانیث الخ جواب سوال وهو ان القاعدة هذا ان تاء التانیث لا تسقط عند بناء التثنیة کشجرتان وتمرتان فکیف تحذف تاء خصیة والیة عند بناء التثنیة اعنی خصیان والیان فاجاب بقوله وحذفت تاء التانیث فی خصیان والیان علی خلاف القیاس فقوله علی خلاف القیاس مقدر فی المتن کما قال الشارح والا فعبارة المتن لا یدل علی الجواب بل یدل علی الاعتراض قوله التی قیاسها ان لا تحذف اشارة الی بیان السلف قوله عن اخر المثنی کشجرتان فان قیل ان التاء فی شجرتان وتمرتان لیس فی اخر المثنی اذ الالف والنون من تمام المثنی کما قال الشارح للمثنی هو الملحق مع اللاحق لان الالف والنون خارج عنه قلنا لما کان التاء اخر اکثر حروف المثنی کان کانه اخر المثنی اذ للاکثر حکم الکل او نقول ان عبارته تحذف للضاف ای اخر مفرده وهذه المسامحة مر سابقا من المصنف فسلک الشارح مسلکه قوله مع جوازه جواب سوال وهو ان استعمال شئ علی خلاف القیاس علی قسمین احدهما ان یستعمل خلاف القیاس مع استعمال ما هو علی القیاس والثانی ان یترک ما هو القیاس و یستعمل فی مخالف القیاس فقط فسأل السائل ای قسم مراد هٰهنا فاجاب بقوله ووجه حذفهما الخ جواب سوال وهو ان الاستعمال علی خلاف القیاس علی نوعین احدهما مع الداعی والاخر من غیر الداعی فسأل السائل ای نوع مراد هٰهنا فاجاب بقوله ووجه الخ قوله لا یمکن الانتفاع اعلم ان المراد من عدم امکان الانتفاع بدون الاخر من حیث العادة لا من حیث الامکان فلا یرد ان انتفاع الالیتین المقعود وهو ممکن باحدهما قوله صارتا بمنزلة ففی العبارة استخدام لان المراد من لفظ الخصیتین معناهما والمراد من ضمیر صارتا لفظ الخصیتین قوله وقیل اشارة الی جواب الخ یعنی ان خصی بدون التاء مستعمل لان التاء محذوفة من التثنیة قوله وانکانتا اقل استعمالا جواب سوال وهو ان خصی لما کان لغة فی خصیة فلم احال الشارح علی القلیل حیث قال وقیل خصی فاجاب بقوله وانکانتا اقل یعنی انه اقل استعمالا قوله ولما کان حذف التنوین جواب سوالین احدهما ان المصنف عمدة والمخالفة اذا وقعت فی کلام لابد من نکتة والحال انه وقعت المخالفة لانه قال سابقا وتحذف نونه بصیغة المضارع وقال هٰهنا وحذفت بصیغة الماضی والثانی منصب للمعترض وهو لا فلو قال وتاء التانیث بالعطف علی النون لکان اخصر فلم قال وحذفت تاء التانیث قوله بل وقعت علی خلاف القیاس ای فی الزمان الماضی والاغلب فی الماضی الانقطاع دون الاستمرار بخلاف المضارع لان الاغلب فیه الاستمرار الا بقرینة قوله ای اسم دل انما اول کلمة ما باسم اشارة الی ان الجمع والتثنیة لا یقع الا فی الاسم وما وقع فی الفعل من نحو فعلا وفعلوا فمنویا عتبار الاسم وهو الفاعل لان معناه فعل الاثنین لا فعلین لهما اوله والیضا انما اول بالاسم احترازا عن الف ولام الاستغراق فیه

فانها ايضا دال على احاد مقصودة لكن ليست باسم **فان قيل** ان مسلمان ومسلمون مما يدل جزئه على جزء معناه كلمتان فكيف يكون اسما **قلنا** قد مر فى صدر الكتاب ان كل واحد منهما كلمتان لكن لشدة الامتزاج عدتا كلمة واحدة وايضا ان الواو والنون والالف من تمام الاسم فالمجموع موضوع لمجموع الاحاد فلا يدل جزئه على جزء معناه هذا عند من يقول ان الواو والنون فى الجمع من الحروف المبانى واما جواب الاول على قول من يقول انهما من الحروف المعانى او نقول ان اطلاق الاسم على الجمع انما يكون حكما لا حقيقة يعنى ان الجمع فى حكم المفرد لانهما ماخوذ وماخوذ منه فاطلاق الاسم على المفرد صحيح فكذا الجمع **فان قيل** ان تعريف الجمع لا يكون مانعا لانه دخل فيه مثنى اسم الجمع نحو طائفتين او مثنى الجمع المكسر نحو رجالين فانه يدل على احاد مع انه ليس بجمع **قلنا** المراد بالدلالة دلالة مطابقة كما هو المتبادر وهذه الدلالة على الاحاد ليست مطابقة اذ المدلول المطابقى لهما اثنان من الجماعة ثم كل جماعة من الاثنين يشتمل على الاحاد فالدلالة عليها تضمنية قوله على الجملة انما زاد هذا ليخرج كل الافرادى نحو كل نار حارق وكل نفس ذائقة الموت قوله اى يتعلق الخ دفع وهم وهو ان يتوهم ان المقصود منها شئ آخر والحال انه خلاف المدعى فدفع بقوله اى يتعلق بها القصد لا الشئ الاخر قوله فى ضمن ذلك الاسم انما زاد هذا ليخرج منه كل المجموعى نحو كل نملة تاكل الاسد وكل رجل يطيق هذا الحجر فانه دل على جملة الاحاد لكن ليس فى ضمن ذلك الاسم الذى دل على الاحاد بل فى ضمن المضاف اليه وهو نملة فى قوله كل نملة لان كل لازم الاضافة قال عبد الرحمن انما زاد قوله جملة لئلا يصدق التعريف على المفرد لان قوله ما دل على احاد عام يدل على جميع الاحاد دفعة وما يدل على الاحاد فردا فردا ولكن لا يدل على جملتها **فان قيل** المفرد خارج بقوله بحرف من مفرده كما يخرج به اسم الجمع اذ لا مفرد له **قلنا** اغناء قيد الثانى عن الاول جائز فان قيل سلمنا انه جائز لكن اذا كان القيد الاول مذكورا فى التعريف واما اذا لم يكن مذكورا فلا يحتاج الى تقديره **قلنا** تقدير الجملة ههنا ضرورى ليكون عبارة التعريف على المتبادر لان المتبادر من قوله على احاد وهو جملة الاحاد وكذا قال عبد الرحمن ان قوله فى ضمن ذلك الاسم لاخراج التثنية لانه يصدق عليها انها اسم يدل على جملة الاحاد يتعلق بها القصد لكن لا فى ضمن ذلك الاسم وهو الجمع لكن يرد عليه انه يلزم اخذ المحدود وهو الجمع فى الحد لان الاشارة فى ذلك الاسم الى الجمع قوله بحروف مفرده انما قال بحروف مفرده ولم يقل بمفرده بدون الحروف لان المتبادر من قوله بمفرده هو صيغة المفرد وهيئته مع ان الصيغة للمفرد لا تبقى حال الجمع وايضا لو قال بمفرده لخرج الجمع الذى لا مفرد له كالنساء والنسوة لان مفرد النساء فرضى وهى نسوة لا تحقيقى فحروف مفرد النسوة متحققة فى النساء وان لم يتحقق المفرد بل فرضى كعمر المعدول من عامر فحروف عامر متحقق فى عمر مع عدم تحقق كون عامر معدولا عنه لعمر اعلم ان المراد بالمفرد اعم من الحقيقى والتقديرى كالجموع الذى لا مفرد له كالنساء فانه وان لم يكن له مفرد حقيقى لكن ثبتت له مفرد تقديرى وفرضى فانه مفرده لنسوة من حيث الفرض

وما قالوا ان مفرده امرأة من غير لفظه ليس بشئ لانه على هذا يكون النساء اسم جمع لا جمع بل الجمع ما كان له مفرد من اللفظ سواء كان المفرد حقيقة او فرضا كنسوة في النساء قوله اي بحروف هي مادة لمفرده دفع وهم وهو ان يتوهم ان المراد بالدلالة بحروف مفرده مع الهيئة مع ان هيئة المفرد لا في الجمع فدفع بقوله اي بحروف اه يعني ان الهيئة غير مرادة ههنا وايضا فيه اشارة الى بيان وجه اختصاص الحروف بالمفرد المستفاد لى الاختصاص المستفاد من اللام المقدرة التي اظهر الشارح رح بقوله هي مادة لمفرده يعني وان وجد تلك الحروف في الجمع لكن ليس هذه الحروف مادة الجمع بل مادة المفرد قوله الذي هو اسم دال الخ جواب سوال وهو ان المفرد ما ليس بمثنى ولا مجموع فاخذ المفرد في تعريف الجمع يستلزم الدور وحاصل الجواب ان المفرد ههنا وان كان في مقابل المثنى والجمع لكنه ملحوظ ههنا باعتبار هذا المفهوم وهو كونه دالا على الواحد فلا دور قوله على واحد واحد بطريق البدلية قوله حال كون جواب سوال وهو ان قوله بتغير ما جار ومجرور والجار والمجرور اذا وقع في كلام العلماء لا بد انما من الاعراب المحلي فما هو ههنا فاجاب بقوله حال يعني ان اعرابه نصب باعتبار انه حال من الحروف وهي مفعول به بواسطة حرف الجر ثم الجار يقتضى المتعلق فزاد الشارح رح قوله متلبسة قوله بحسب الصورة دفع وهم وهو ان يتوهم ان المراد من التغير من حيث المادة فعلى هذا اخرج كثير من الجموع قوله اما بزيادة اي بزيادة حرف كرجال ومسلمين او بنقصان ككتب وحمر او باختلاف الحركات فقط كأسد جمع أسد او مع السكنات كنُذُر جمع نذير وكلمة او لمنع الخلو فانه قد يجتمع الاثنان كرجال جمع رجل وكقضب جمع قضيب اي ذكر وقد يجتمع الثلث كقضبان جمع قضيب اي طاقة الكرم قوله حقيقة او حكما جواب سوال وهو ان التعريف لا يكون جامعا لانه يخرج عنه فلك لان التغير غير موجود فيه فاجاب بقوله حقيقة او حكما يعني وان لم يكن فيه التغير من حيث الحقيقة لكن التغير الاعتباري موجود فيه وهو ان ضمة فلك ان اعتبر كقفل وقرب فيكون مفردا وان اعتبر كأسد فيكون جمعا وكذلك هجان بمعنى بيض من النوق يستوي فيه المذكر والمؤنث لكن الفرق ثابت بالاعتبار وهو ان كسرة هجان ان اعتبر بنصار جمع ناصر يكون جمعا وان اعتبر بكتاب وحمار فيكون مفردا قوله فالجار في قوله بحروف جواب سوال وهو ان الجار في قوله بتغير ما متعلق بقوله متلبسة فالجار في قوله بحروف لا يعلم حاله فاجاب بقوله فالجار قوله وبقوله دلالة لان كل واحد منهما صالح للمتعلق فوله على سبيل التنازع فقطع هذا ان قوله بحروف مفرده اذا كان متعلقا بقوله دال يفعل المتعلق بكسر اللام لقوله مقصودة اي مقصودة بها اي بحروف مفرده قوله وقوله بتغير ما الخ فالقيل لا حاجة الى هذا البيان لانه علم مما سبق من قوله حال كون تلك الحروف متلبسة بحروف الخ فذكره ههنا ليس الا اشتغال بما لا يعني قلنا هذا تصريح بما علم ضمنا وبيان الحاصل المعنى وايضا انما ذكره ههنا لدفع الوهم وهو ان قوله بتغير ما كما يتعلق بمتلبس كذلك يتعلق بقوله مقصودة

ط ۵ [illegible] الاعداد [illegible] العربية ۱۲

على سبيل التنازع والحال ان التعلق بمقصودة غير صحيح لانه لا يكون الباء للسببية والحال ان التغير ليس بسبب لقصد الآحاد لان السبب مقدم على المسبب والتغير مؤخر عن قصد الآحاد ثم هذا بحث وهو انه لا حاجة الى جعله ظرفا مستقرا لان في تعلقه بدال لا ضير فيه اى دال بحروف مفردة بسبب تغير ما اجيب عنه لو تعلق بدال لا يفهم منه ان تغيره يكون بحروف ذالك المفرد بل يفهم منه تغير مطلق سواء كان بحروف المفرد او غيره والمقصود هو التغير بحروف ذالك المفرد

قوله ودخل في قوله الخ **جواب سوال** وهو ان التغير لما كان ماخوذا في التعريف فعلى هذا لا يكون جامعا لخروج جمع السلامة **فاجاب بقوله** ودخل في قوله بتغير ما جمعا الخ قوله جمعا السلامة صيغة التثنية والمراد جمع المذكر والمؤنث **قوله** وقوله مادل على آحاد وهذه جملة مستانفة وقعت في جواب سوال السائل وهو ان ما ذكره في المتن تعريف الجمع وكل تعريف يكون مشتملا على الجنس والفصل فما هما في هذا التعريف **فاجاب** بقوله وقوله الخ **قوله** فانها وان لم تدل **جواب سوال** وهو ان اسماء الاجناس لا تدل على الآحاد بل تدل على الجنس فقط فكيف يصح كون قوله مادل على الآحاد جنسا شاملا لاسماء الاجناس **قوله** فقد تدل عليها استعمالا كما اذا ذكر صفة للاجناس كقولك وجدت دينارا ابيض فقد جعل ابيض صفة للدنانير علم ان المراد منها هو الآحاد لا الجنس فالمراد بدلالة الجنس على الآحاد هي الدلالة في الجملة سواء كان وضعا فقط كما في الجمع المستعمل في الواحد نحو شاب مفارقه اعلم ان الشاب بتخفيف الباء عبارة عن الشيخوخة وبالتشديد عبارة عن رجل نبت لحيته اى جوانى ومعناه پیر شد سرما فان مفارق جمع وان لم تدل على الآحاد في الاستعمال لان المراد منه راس واحد بدليل اضافته الى ضمير المفرد اذا المفرد الواحد راس واحد لكن دال على الآحاد من حيث الوضع وقد يستعمل في الاثنين نحو قوله تعالى فقد صغت قلوبكما او استعمالا فقط كما في اسماء الاجناس او وضعا واستعمالا جميعا كما في الجموع المستعملة في معانيها الحقيقة **قوله** وبعض اسماء العدد اى يشتمل بعض اسماء العدد **فان قيل** الاولى ترك لفظ البعض لانه يستعمل فيما يكون مدخوله اقل من الغير والحال ان مدخوله ههنا اكثر من الغير وهو الواحد فقط فينبغي ان لا يذكر لفظ البعض اذ الواحد نادر لا اعتبار له **قلنا** ان استعماله وان كان فيما ذكرت لكن الشارح رح نظر الى الوضع ولفظ البعض في الوضع اعم من الاقل والاكثر **قوله** كثلاثة وعشرة وما بينهما وانما خص عن دال الآحاد لكثرة استعماله **قوله** فاذا قصد بها **جواب سوال** وهو ان قوله مقصودة بحروف مفردة مركب فسأل السائل ان خروج اسماء الاجناس بجميع المركب ام ببعضه **فاجاب بقوله** فاذا قصد بها الى باسماء الاجناس نفس الجنس نظرا الى الوضع فخرج بقوله مقصودة لان المقصود في الجمع هو الآحاد لا نفس الجنس **قوله** بحروف مفرده لانه لا مفرد للجنس كرجل بل هو مفرد بنفسه قوله وكذا يخرج الخ لعدم المفرد لهما **قوله** فنحو تمر وركب ليس بجمع الفاء للتفريع على تعريف الجمع لانه لما اخذ فيه قوله بحروف مفرده علم ان ما لا مفرد له فهو ليس بجمع **فان قيل** انهم قالوا النساء

جمع مع انہ لا مفرد لہ فکیف یکون جمعا **قلنا** المفرد اعم من ان یکون حقیقۃ او فرضا والحال
ان المفرد الفرضی ثابت النساء وھو نسوۃ **فان قیل** لم لم یفرض المفرد لتمر و رکب وھو تمرۃ و
رکبۃ **قلنا** ان ھھنا وجد المانع من جمعیتھما لانہ لو کان جمعا اما ان یکون جمع القلۃ او الکثرۃ لا سبیل
الی الاول لانہ لما علی اوزان مخصوصۃ کما سیاتی ولا الی الثانی لان جمع الکثرۃ لا یصغر علی لفظہ بل یرد
الی واحدہ ثم یصغر تصغیرہ لئلا یلزم اجتماع الفرعتین فی لفظ واحد واحد فی لفظ واحد احدھما
الجمعیۃ والآخر التصغیر وھذا غیر جائز فی تمر لانہ یقال تمیر لا تمیرۃ یعنی لو کان تمر جمعا لم یصغر تصغیرہ
علی تمیر بل یرد الی تمرۃ والحال انہ لا یرد علم انہ مفرد **قولہ** مما کان الفارق بینہ و واحدہ التاء و
قد یکون یاء ای یاء النسبۃ **فان قیل** ان اسم الجنس لیس بجمع مطلقا سواء کان الفرق بینہ وبین
واحدہ بالتاء او لا فینبغی ان یفسر نحو فی قولہ فنحو تمر بمطلق اسم الجنس وایضا لما وجد لہ الواحد
بالتاء کان جمعا لان خاصۃ الجمع ان یکون لہ واحد من لفظہ فکیف یکون اسم جنس **قلنا**
انما فسر نحو بذلک لا بمطلق اسم الجنس لانہ محل الاشتباہ ای مشابہ بالجمع لدلالتہ علی الاحاد
استعمالا واما اسم الجنس الذی لا فارق لہ وھو ما لا تمیز احادہ فی الخارج کالماء والتراب فلا اشتباہ
فیہ لعدم دلالتہ علی الاحاد وایضا انما خصہ بالتنصیص علی محل الخلاف فان الذی لا یفرق بینہ و
بین واحدہ بالتاء لیس بجمع اتفاقا وعن الثانی انما لم یکن جمعا وان وجد لہ المفرد من لفظہ لانہ لو
کان جمعا اما ان یکون جمع القلۃ او الکثرۃ لا سبیل الی کل واحد منھما کما مر آنفا **قولہ** لیس بجمع علی الاصح
لانہ لو کان جمعا فاما ان یکون جمع قلۃ او کثرۃ لا سبیل الیھما لما ذکرنا **قولہ** کالجماعۃ فانہ اسم جمع
قولہ عن حد الجمع لعدم المفرد لہ من ترکیبہ **قولہ** یقع علی الواحد والاثنین سہو من الکاتب **قولہ**
بخلاف اسم الجنس لانہ لا یستعمل فیما دون الثلث **فان قیل** ان قولہ اسم الجنس یقع علی الواحد
ینافی ما سبق من قولہ ان اسماء الاجناس تدل بحسب الوضع علی مفہوم الجنس فقط لا علی الاحاد
حیث قال الشارح فانھا وان لم تدل علی الاحاد وضعا الخ **قلنا** لا منافات لان الوضع المنفی سابقا
من حیث الاحاد وھی جمع فلا ینافی الواحد فلا ینفی الوضع منہ **او نقول** ان معنی قولہ وضعا
بمعنی لیس بمجاز یعنی وقوعہ علی الواحد لیس بمجاز لکثرۃ الاستعمال بخلاف اسم الجمع فانہ لا یقع
علیھما الا مجازا **قولہ** الکلم لا یقع علی الکاملۃ بل یقع علی الثلثۃ وما فوقھا **قولہ** قیل ذلک اشارۃ
الی الجواب وانما اتی بلفظ قیل اشارۃ الی ضعفہ اذ کونہ بحسب الاستعمال دون الوضع لا بد لہ
من شاھد **قولہ** لا ضیر فی التزام الخ لان مقصودنا عدم کونھما من الجمع **قولہ** من ترکیبہا ای
من لفظھا کما ان لہ مفرد وھو جمل وکذا الباقر بقر والرکب راکب **فان قیل** اذا کان الراکب
مفرد رکب وکذا غیرہ یکون داخلا فی الجمع فکیف یکون اسم الجمع **قلنا** الجمعیۃ لا یثبت بمجرد
وجود کون الواحد من لفظہ بل الجمع لا بد من الشروط الاخری وھی ان لا یرجع الیہ ضمیر المفرد
وکذا لا یصغر بل الی الواحد وکذا لا بد ان یکون من اوزان الجمع ففی الراکب وان وجد احد

احد الشرط وهو وجود كون الواحد من لفظه لكن لم يوجد الشروط الاخرى فيه فكيف يكون جمعا قوله نحو ابل وغنم فان واحد الاول هو البعير وواحد الثاني هو الشاة وهما لا يكونان من لفظهما و كلواحد اسم جنس كذا قال عبد الرحمن وكلواحد اسم جمع كذا قال جمال الدين والاولى ايراد المثالين بحيث كان احدهما الاسم للجنس والآخر اسم الجمع قوله ونحو فلك وكذا هيجان فانه حال كونه مفردا كحمار وحال كونه جمعا كرجال قوله فان لغير الماخوذ فيه اى في الجمع قوله اى بحسب النقد يراى بحسب الفرض قوله اى المجموع نوعان اشارة الى ان العطف مقدم على الربط او اشارة الى ان قوله هو مبتدا محذوف الخبر ليصح الحمل لان حمل الاخص على الاعم يجوز قوله صحيح ومكسر ووجه الحصر ان الجمع لا يخلو اما ان يكون بناء الواحد فيه سالما او لا فالاول صحيح والثاني مكسر ونحو فلك من الثاني لانكسار بنائه تقديرا قوله اى الجمع الصحيح لما كان الصحيح صفة وهي يقتضي الموصوف فلذا زاد قوله اى الجمع قوله تارة جواب سوال وهو ان الجمع بالحروف كالجمع بلفظ الجمع فيكون معنا الجمع بالواو والنون للمذكر والمؤنث وبالالف والتاء للمذكر والمؤنث وهذا باطل فاجاب بقوله تارة قوله فالجمع الصحيح المذكر يرد عليه ان التذكير والتانيث من صفات المفرد دون الجمع فاجاب صاحب التكملة عنه بقوله اى المذكر مفرده اى انه صفة باعتبار حال متعلق الموصوف ثم يرد عليه لما كان السابق قرينة عليه فالمذكور سابقا نكرة حيث قال المذكر فينبغى ان يقع ههنا ايضا نكرة فلم قال المذكر فاجاب بقوله فيه اشارة الى تنبيه على انه كما يقال بالاضافة يقال بالوصف ايض وانما لم يعينه قوله فالمذكر بجمع المذكر الصحيح كما فسره الرضى لاحتياجه الى كثرة الحذف اعنى المضاف والصفة ولا بالمذكر المجموع صحيحا كما قال الهندى رح لان سوق الكلام في بيان المجموع لا في بيان المذكر المجموع كذا قال صاحب التكملة لكن لا ندرى بكثرة الحذف في كلام الرضى دون كلام الشارح رح وجوابه يفهم بتامل صادق قوله المذكر وفي بعض النسخ فالمذكر بالفاء التفسيرية قوله مضموم ما قبلها سواء كانت الضمة لفظا او تقديرا فدخل فيه مصطفون فان اصله مصطفيون مصطفون فان قيل ينبغى ان لا يذكر قوله مضموم اذ لو لم يذكر قوله مضموم تم الكلام قلنا الا انه اورده رعاية لعديله حيث يحتاج الى ذكر قوله مكسور ما قبلها قوله لثقل الواو والضمة وهذا انما يكون في حال الرفع فاختاروا فتحها في حال النصب والجر ايضا ليكون النون على حالة واحدة وقد ظهر منه انه جعل الرفع اصلا والنصب والجر مرفوعا ويمكن ان يجعل الامر بالعكس بانه لو كسر النون في حال النصب والجر يلزم الثقل وهو اجتماع الكسرات واختير الفتح في الرفع ليكون النون على حالة واحدة قوله ذلك اللحوق الخ فلا يرد انه لا يطابق الراجع والمرجع والمرجع لان المذكور اشياء ثلثة وكون النون عوضا عن الحركة والتنوين لا ينافي ان يكون له دخل في الدلالة وما توهم من انه عند سقوط النون بالاضافة الدلالة باقية فعلم انه ليس له دخل في الدلالة فمنافى اذ المقدر كالملفوظ فالدلالة حين الاضافة يكون النون منويا في التقدير قوله او مع

الملحوق الا ان اللاحق واللحوق جميعا يكون مع الملحوق لان اللحوق صفة اللاحق فاذا كان اللاحق مع الملحوق فيكون اللحوق ايضا معه قطعا قوله اى مع مفرده انما لم يرجع الضمير الى الجمع لئلا يلزم تكرار الجمع ثم يرد عليه انه على هذا يلزم الدور لان المفرد ما ليس بجمع ولا مثنى وايضا يرد المفرد صفة اللفظ فيكون معناه ان في المسلمين مع لفظ مسلم الفاظا اخر وهو خلاف المقصود فاجاب بقوله الواحد يعنى المراد من المفرد هو الواحد وهو اعم اذ قد يكون صفة اللفظ وقد يكون صفة للمعنى ثم لما كان الواحد مترددا بين كونه صفة اللفظ وبين كونه صفة المعنى توهم ان المراد منه صفة اللفظ فلا يثبت الفائدة في تفسير المفرد بالواحد فدفع بقوله من حيث معناه يعنى المراد منه ههنا ما كان صفة المعنى قوله اسم التفضيل اعنى قوله اكثر منه قوله اصل الفعل وهو الكثرة قوله في المفضل عليه وهو الواحد قوله ولا كثرة في الواحد اى والحال ان لا كثرة وهو اصل الفعل قوله فان كان الخ الفاء لتصغير الاقسام المستفادة من عموم قوله ما لحق اخره لاشتماله على المنقوص والمقصور والصحيح قوله اى اخر مفرده على حذف المضاف لان الياء والالف ليس اخر الجمع بل وسطه قوله ملفوظة او مقدرة جواب سوال وهو ان الياء غير موجودة في قاض فكيف يصح قوله حذفت قوله فان اصله قاضيون يشير الى ان الياء المحذوفة في المفرد ترد في الجمع ثم تحذف ولم تبق على الحذف السابق لان سبب الحذف غير متحد ههنا اذ سببه قبل الجمع التقاء الساكنين الياء والتنوين وفى الجمع التقاء الساكنين بين اليائين ياء المفرد وياء علامة الجمع وفيه دفع لما عسى ان يتوهم ان المقدر كيف يحذف فلا يصح قوله حذفت قوله بعد سلب جواب سوال وهو انه لما نقل ضمة الياء الى ما قبلها يلزم اجتماع الحركتين على حرف واحد وهذا لا يجوز فاجاب بقوله بعد سلب قوله والكات اخره فان قيل ينبغى ان يرجع الضمير الى الاسم لان الكلام في الاسماء وقوله حذفت الالف دون حذفت بالضمير الراجع الى الاخر شاهد عليه قلنا انما جعل الضمير المستتر في كان راجعا الى لفظ اخره ليوافق المعطوف عليه بخلاف ما اذا رجع الى الاسم وقوله وحذفت الالف اشارة الى ان تانيث الضمير الراجع الى اخره بتاويل الالف لكن قال صاحب التكملة وعلم منه ان الالف من الشرح لا من المتن قوله اى اخر الاسم لم يظهر لى فائدة هذا التفسير فانه قد سبق تفسير اخره في المعطوف عليه باخر مفرده وهو المرجع للضمير ههنا لكن اقال صاحب التكملة اجيب عنه المفرد على نوعين احدهما حقيقى وهو الواحد من الجمع والاخر بالقوى وهو ما يصلح ان يكون واحدا من الجمع على تقدير اتخاذ الجمع فتفسير الشارح رح اشارة الى ان المراد من المفرد السابق هو المفرد بالقوى قوله اى الف مقصورة اشارة الى بيان الموصوف قوله اى حرف كان انما فسر كلمة ما بالحرف لان قوله ما فاعل لقوله بقى والفاعل مرفوع والحال ان الرفع لا يظهر في كلمة ما لكونه مبنيا ففسر بقوله حرف ليظهر الرفع فيه قوله اى شرط الاسم انما ارجع الضمير في شرطه الى الاسم مع ان الشروط للجمع لانه ان ارجع الى الجمع يلزم الانثا

لان الاشارة فی ذلک الی الاسم وکذا الضمیر فی کونہ راجع الی الاسم وکذا الضمیر فی قولہ انکان
اسما راجع الی الاسم وایضا ان الشارح رح نظر الی جانب المعنی لان الشروط المذکورة تراعی فی
الاسم حین ارید جمعہ ثم یرد علیہ لما کان ھذہ شروط الاسم ینبغی ان لا یوجد الاسم بدونہا
مع انما یوجد بدونہا فاجاب بقولہ یعنی شرط صحة جمعہ قولہ فمذکر علم وھھنا بحث من وجوہ الاول
ان قولہ وشرطہ مبتدأ وقولہ فمذکر خبرہ وھو محمول علی المبتدأ وھھنا لا یصح الحمل لان الشرط لا
یکون الا من الاوصاف المحضة وقولہ فمذکر ذات مع الوصف وکذا العلم من الذوات وایضا ان
الشرط لیس مذکر علم بل المذکر نفس الاسم لا شرطہ والثانی ان الخبر اذا کان جملة لا بد فیہ من العائد
والحال ان الخبر ھھنا شبہ جملة وھو قولہ فمذکر ولا عائد فیہ الی المبتدأ بل الضمیر فیہ راجع الی الاسم و
الثالث ان دخول الفاء فی الخبر انما یصح اذا کان المبتدأ متضمنا معنی الشرط ولا تضمن ھھنا والرابع
ان الفصل بین المبتدأ والخبر بفعل الشرط لا یجوز وھھنا وقع الفصل کما تری فاجاب الشارح عن الاولین
بقولہ ای فکونہ مذکرا الخ لان الکون من الاوصاف فیصح جعلہ شرطا ولئلا یکون الخبر من المفردات فلا
یقتضی العائد وعن الثالث ان المبتدأ وان لم یتضمن معنی الشرط لکنہ مقید بالشرط وھو قولہ ان کان
اسما فکانہ متضمن معنی الشرط فلذا صح دخول الفاء فی الخبر وعن الرابع ان الشارح ذھب فی ذلک الی
مذھب شارح الھندی الذی جوز دخول الشرط بین المبتدأ والخبر قولہ فکونہ مذکرا یعنی ان فی المتن تسامح
بذکر المشتق وارادة مبدأ الاشتقاق لظھور ان الشرط ھو التذکیر والعلمیة لا نفس المذکر والعلم قال
مولانا عصام الدین رح لا حاجة الی تاویل المذکر بالکون لبیان المبدأ لان قید الحیثیة شائع فی العبارات
فیکون معناہ مذکر من حیث المذکر ولا شک ان المذکر بھذہ الحیثیة ھو التذکیر وھو من الاوصاف
فیصح الحمل فیکون مآل الحیثیة الی ما قال الشارح رح بقولہ فکونہ الخ فلا حاجة الی التطویل اجیب عنہ
ان قید الحیثیة لا دلیل علیہ لان الحیثیة تراعی فی تعریفات الامور الاعتباریة دون الاحکام
لانہا قطعیة بخلاف ما قال الشارح رح لان اخذ المبدأ من المشتق شائع ولا نسلم ان مآلہما واحد لان
لان الحیثیة تدل علی المبدأ لکن لا مطلقا بل فی ضمن المشتق ای المراد الذات مع الوصف لا ان
المراد الوصف فقط ثم قال الرضی ینبغی ان یقال فی عبارة المصنف المضاف ای حصول مذکر فیکون
من الاوصاف فلم لم یأت الشارح رح بقول الرضی بان یکون العبارة بحذف المضاف اجیب عنہ ان
تقدیر المضاف بخلاف المقصود لان المقصود ان ذلک الاسم مذکر بعینہ ولیس المراد ان ذلک
الاسم یجعل الغیر مذکرا وتقدیر الحصول یحتمل ھذا لکن بالتامل قولہ ان کان ذلک ای الاسم الذی
ارید جمعہ قولہ محضا جواب سوال وھو ان الضمیر فی کان لما کان راجعا الی الاسم یلزم الاتحاد بین
الاسم والخبر فی الذھن والخارج جمیعا فاجاب بقولہ محضا یعنی المراد من الاسم الذی وقع خبرا
اسم محض فیکون مقیدا والمراد من الاسم الذی وقع اسم کان اسم مطلق ای وجد فیہ معنی
الوصفیة ولا فانقیل فعلی ھذا یلزم حمل الاخص علی الاعم وھذا لا یجوز لان حمل الاعم علی الاخص

جائز دون العکس قلنا ان الخصوص کما کان فی جانب الخبر کذلک فی جانب الاسم وجہ الخصوص من وجہ وھو ان المراد من الاسم ھو الذی ارید جمعہ لا مطلقا والمراد من الاسم الذی وقع فی جانب الخبر اسم مطلق من ھذا القید فیکون بینھما عموم وخصوص من وجہ واذا کان کذلک یصح الحمل نحو الخ ثم فضة فان قیل الاخصر ان یقال من غیر معنی وصفیة فیہ بدون قولہ محضا قلنا ان فی کلام الشارح رح اشارة الی تفصیل بعد الاجمال وھو طریق عندھم ایضا قولہ من حیث مسماہ جواب سوال وھو انہ لا یصح توصیف العلم بقولہ یعقل لان العلم عبارة عن الاسم ولیس الاسم یعقل قولہ لصحة بناء الواحد فیہ لان البقاء علی الاصل اصل لکن لیس للعلم دخل فی الاشرفیة الا ان ما فیہ تعین اشرف من الغیر فلا یقال رجلون بل رجال قولہ فاعطی الاشرف للاشرف اعلم ان فی اعطی ضمیر راجع الی الجمع وھو مفعول ما لم یسم فاعلہ وقولہ الاشرف بالنصب مفعولہ الثانی وقولہ للاشرف علة الاعطاء وقدم مثلہ فلا یرد ان باب الاعطاء متعدی الی المفعولین من غیر واسطة حرف الجر فینبغی ان یقال الاشرف فی موضع قولہ للاشرف قولہ فان فقد فیہ الکل ای شروط ثلثة وھی المذکر والعلم والعقل کالعین اعلم ان المراد من العلم ھو العلم الخاص کزید فیقال زیدون فلا یرد ان العین من الاعلام المشترکة فقد فقد فیہ الاثنان لا الکل لان العلمیة موجودة فیھا قولہ کالمرة فانہ فقد فیھا الاثنان وھما العلم والذکورة قولہ نحو اعوج لفوات العقل فیہ قولہ اعوج بلا لام فرس لبنی ھلال ینسب الی الفرس الاعوجیات ای اولاد بنی ھلال منسوب الی اعوج کان ذلک الفرس فی الابتداء لکندة اسم شخص فاخذہ سلیم اسم شخص ثم صار الی بنی ھلال وصار الی بنی ھلال من بنی الکل المرار ای اخذ من سلیم بنی اکل المرار ثم صار منھم الی بنی ھلال وفرس یعنی ابن عصر کذا قال صاحب التکملة قولہ وفرس یعنی عطف علی فرس الاول ای کما ان اعوج علم الفرس بنی ھلال فکذا علم لفرس غنی ابن اعصر قولہ والا المذکر جواب سوال وھو ان طلحة داخل فی ھذہ لوجود الشرط وورقاء وسلمی خارجة عن ھذہ القاعدة لعدم التذکیر والعکس فاجاب بقولہ والا الخ یعنی ان المراد بالمذکر المعنی الاصطلاحی وھو ما لا یکون فیہ علامة التانیث الا انہ خص التاء لکونھا الاصل فی التانیث لانھا لا یتغیر بالحذف والابدال بخلاف الالف کما قال الشارح رح دون المعنی اللغوی یعنی ما اتصف بصفة الذکورة فاندفع اعتراض شیخ الرضی وھو کان علی المص رح ان یقول شرط التجرید عن التاء لیدخل نحو سلمی وورقاء اسمی رجلین فانھما یجمعان بالواو والنون اتفاقا ویخرج نحو طلحة وتعمیم التاء من الحقیقی والتقدیری کما فعلہ الشارح رح لیخرج نحو سعاد وھند وزینب فانھا لا تجمع بالواو والنون ونحو زید اذا سمی بہ مؤنث فانہ یجمع بالالف والتاء لکون التاء فیھا مقدرة وید خل فیھا نحو سعاد وھند وزینب اذا سمی بہ مذکر لعدم تقدیر التاء قولہ وابن کیسان فانہ فی ھذا موافق مع الکوفیین ھھنا قولہ بسکون اللام بناء علی الاصل قولہ وابن کیسان بفتحھا لانہ لیس جمع السالم المذکر بل فیہ شبہ المؤنث فتح اللام تنبیہا علی تکسیرہ من وجہ قولہ لان اللعن وھذا جواب

سوال وهوان الالف سواء كانت ممدودة او مقصورة للتانيث فما معنى قوله لا الالف حاصل الجواب
ان العلامة القوى للتانيث هو التاء بخلاف الالف فان تانيثها ضعيف فيقلب الممدودة واوا
واما المقصورة فيحذف فيزول صورة علامة التانيث قوله فتمحي من باب الانفعال اى تزول قوله

لى شرط الاسم انما ارجع الضمير الى الاسم لموافقة السابقة قوله الذى اريد جمعه جواب سوال وهو
انه يلزم الخروج من البحث اذ هو فى الجمع لا فى الاسم وايضا لما كان الاسم مشروطا بالتذكير ينبغى
ان يوجد الاسم بدونه مع انه لا يوجد بدونه نحو ضاربة فاجاب بقوله الذى اريد جمعه ثم يرد عليه
انه ينقض بضاربة اذا اريد جمعها بضاربات مع انه لا يشترط التذكير فاجاب بقوله جمع المذكر ثم يرد عليه
انه ينقض بضوارب لانه جمع مذكر اذ ليس فيه علامة التانيث فاجاب بقوله الصحيح قوله من الصفات
اشارة الى ان الصفة غير مختصة بصفة من الصفات قوله غير علم يرد عليه انه حاجة الى هذه
العبارة اذ من الظاهر ان الصفة لا تكون من الاعلام فاجاب عنه صاحب التكملة ان كان معناه غير منقول
عن الوصفية ففائدته اخراج نحو احمر اذا سمى مذكر فانه يجمع بالواو والنون لصيرورته اسما وعدم
اعتبار صفة الاصلية وان كان معناه غير علم حال الوصفية ففائدته التنبيه على ان العلمية لا يجتمع مع
الوصفية لكونهما متضادين فلذا لم يشترط العلمية فى الصفة عند جمعها اشرف المجموع قوله اى له شروط
جواب سوال وهو ان قوله وشرطه مبتدأ وقوله فمذكر خبره وخبريته غير صحيح لانه يلزم حمل الاخص على الاعم
فاجاب بقوله اى له شروط يعنى ان خبره محذوف وهو قوله شروط قوله فالشرط الاول جواب سوال
وهو انه لما كان قوله وشرطه مبتدأ محذوف الخبر فالاشتغال بقوله فمذكر يعقل اشتغال بما لا يعنى فاجاب
بقوله فالشرط الاول يعنى انه خبر محذوف المبتدأ ثم يرد عليه ان الشرط لا يكون الا من الاعراض
وقوله مذكر من الذوات والعرض فاجاب بقوله كونه مذكرا بازدياد لفظ الكون قوله لما هو هو
يعطى الاشرف للاشرف وايضا اشارة الى قوله من حيث مسماه لا من حيث اللفظ قال مولانا
عصام الدين ان قوله مذكر يعقل ليس شرطا واحدا بل شرطان احدهما المذكر والاخر العقل فلا يصح
قوله فالشرط الاول اقول نعم كذلك لكن لما جعل المص واحدا فكذا الشارح رح ايضا جعل واحدا لان المص
قال فمذكر يعقل ولم يفرز ويعقل بالواو العاطفة كما ذكر الواو فى الشرط الاتى وانما جعل المص رح شرطا
واحدا لانهما من نوع وهو الايجاب لكن يرد عليه فعلى هذا ينبغى ان يجعل الشروط السلبى كلها
شرطا واحدا لانها من نوع واحد وهو السلب واجيب عنه النكتة للفار لا للقار والحال ان المصنف رح

اتى بالفصل فى الشروط الباقية وهو ان يجعل كل واحد شرطا علحدة فيكون قارا للباقى فان قيل يلزم استدراك قوله ولا تاء التانيث
لان التجرد عن التاء علم من قوله فمذكر لكن جوابه ياتى فى بحث قوله ولا تاء التانيث فانتظره وانما لم يغير المذكر ههنا احالة على ما سبق من
قوله واراد بالمذكر ان يكون مجردا من التاء قوله ذلك الاسم اى الذى اريد جمعه انما لم يرجع الضمير الى الصفة بتاويل الوصف لعدم صحة فى قوله
ولا مستويا فيه مع المونث للزوم الظرفية للنفس قوله اى مذكرا غير مستو الخ جواب سوال وهو ان المقرر عندهم ان الاوزان اذا ارتفع
منها موزوناتها يكون اعلاما لها والعلم لا يضاف وههنا اضاف افعل الى فعلاء مع انه علم فلذا فسر الشارح رح بالوصف المشهور حيث قال اى مذكرا غير مستو الخ

يجب ان يكون ذلك الاسم الكائن صفة مذكر مستويًا فى صيغة الصفة مع المونث بان يكون للمذكر
بدون التاء والمونث بالتاء قوله الكائن الخ صفة لقوله صفة لكن ليس فى الكائن ضمير بل فيه
وضع المظهر موضع المضمر وهو قوله ذلك والعائد الموصوف قوله اياها اى الصفة قوله بل
يكون جواب سوال وهو انه لما كان معناه هذا يلزم الاتحاد بين هذا الشرط والشرط الثالث
فلجأ بالاعراض عن عدم الاستواء للطلق الى عدم استواء الخاص وفى بعض النسخ ذكر قوله بان يكون
فى موضع قوله بل يكون ويكون بيانا لقوله غير مستو قوله للفرق بينه اى للفرق بين افعل
الذى كان صفة مشبهة وبين افعل التفضيل لان معنى الوصفية فى افعل التفضيل اكثر من
افعل الصفة لانه يدل على الزيادة فالمناسب ان يجمع افعل التفضيل بالواو والنون لبقاء
معنى الوصفية فيه لقوته فى الوصفية بخلاف افعل الصفة لضعف معنى الوصفية فيه فلا يناسب ان
يترك من الكامل هذا الجمع ويجمع الناقص هذا الجمع قوله ذلك الاسم اى الذى اريد جمعه و
ايضا اشارة الى قوله الكائن صفة قوله اى مذكره غير مستو جواب سوال مذكور قوله بل يكون
جواب سوال وهو انه لما كان معناه هذا يلزم الاتحاد بين هذا الشرط وماسبق فاجاب بقوله بل
يكون قوله لان فيه بالتاء اى الفرق فيه بالتاء والفرق بها غالب فى الصفات يعنى اسم الفاعل والمفعول
وصفة المشبهة والغالب فى الجوامد لتانيث بالالف والبحث ههنا فى الصفات فلذا يكون التاء اصلا فى
الفرق بين المذكر والمونث قوله ان لا يكون الاسم المذكور مذكر اشارة الى ان قوله ولا مستويا
عطف على قوله افعل فعلاء و لا زائدة لتاكيد النفى ومستويا صفة لموصوف محذوف والمعنى ان لا
يكون الاسم المذكور اى الكائن صفة مذكرا اى مجردا عن التاء مستويا ذلك المذكر فى تلك الصفة
فى صيغتها وهيئتها مع المونث بان يستعمل فى المذكر والمونث صيغة واحدة مجردة عن التاء فاندفع
اعتراض الرضى بان هذه العبارة اسخف من قوله فمذكر علم يعقل لان مستويا عطف على افعل فعلاء
فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكور مستويا فى ذلك الوصف مع المونث ولا معنى لهذا الكلام
اذ كيف يستوى الشئ فى نفسه مع غيره وانما اندفع لان مبنى هذا الاعتراض ارجاع الضمير فى
قوله وان لا يكون فى الموضعين الى الوصف والشارح ارجع الى الاسم المذكور فقد برئ فانه من الاول
قوله مثل جريح وصبور الاول بمعنى المفعول والثانى بمعنى الفاعل قوله ولا بالالف والتاء ولا شك ان
الكلام فى الجمع بالواو والنون لا فى الجمع بالالف والتاء فذكره ههنا تقريبا قوله مخصوصا باحدهما
وايضا انه لو جمع هذا الجمع فقيل جريحون فى المذكر وجريحات فى المونث ليلزم الاختلاف بين صيغتى
الجمعين مع عدم الاختلاف بين صيغتى الواحد فيلزم مزية الفرع على الاصل قوله ولا بتاء التانيث
قال مولنا عصام الدين لا يحتاج الى ذكر هذا الشرط لاستغنائه بسبب اشتراط التذكير
فى ذلك الاسم حيث قال فمذكر علم وايضا استغنى عنه بعدم المساوات اذ العلامة ليستوى فيه
المذكر والمونث اجيب عن الاول نعم لكن انما ذكره لدفع توهم ان المراد بالتذكير التذكير المعنوى هو التذكير من

جهة المعنى فقط فيكون قوله ولابتاء التانيث دليلا على ان المراد بالذكر السابق هو المجرد عن التاء
وعن الثاني لانسلم الاستغناء لان السابق اسم مذكر يستوى فيه المذكر والمؤنث وههنا اسم مؤنث
يستوى فيه المذكر والمؤنث وهذا الجواب يفهم من عبارة الشارح لانه زاد سابقا لفظ مذكر ولم يزد
ههنا حيث قال ان لايكون الاسم المذكور متلبسا اه وقال سابقا ان لايكون الاسم المذكور مذكرا قوله
كراهة اجتماع يعني لوجمع هذا الجمع لايخلو اما ان يجمع مع التاء او بدون التاء والاول غير جائز لكراهة
اجتماع علامة جمع المذكر وتاء التانيث والثاني ايضا غير جائز لانه يلزم الالتباس حيث لايعلم ان
الواحد مع التاء او بدونها وايضا في الحذف يلزم فوت الغرض وهو المبالغة قوله وقد شذ نحو
سنين قال مولانا عصام الدين الاحق بيان الشذوذ ان يذكر قبل قوله ويحذف نونه بالاضافة
لان الشذوذ انما يتفرع على الشروط المذكورة لان شذوذهما بانتفاء شروط ولاتعلق له بحذف
النون اجيب عنه ان الشذوذ يتفرع على حذف النون ايضا لانه قد لايحذف النون في
سنين بالاضافة كما في قول القائل دعاني من نجد ان سنينه فان السنين مضاف الى الضمير مع
بقاء النون شذوذ قوله بكسر السين تنبيها على انها ليست بجمع السلامة في الحقيقة مثل عشرين
بكسر العين وجاء سُنون بضم السين وهو قليل قوله بفتح الراء تنبيها على انها ليست بجمع السلامة في الحقيقة
قوله وقد جاء اسكانها كما هو الاصل قوله او صفة اشار به الى انها ليست من القسم الثاني ايضا فلا يشك انه
من البين انها من الاول فشذوذه لعدم شروطه فيها فلا يحتاج الى قوله او صفة قوله فمن اراد التفصيل
لذلك فليرجع اليه والقاعدة هذه انه اذا كان في اخر الاسم تاء منقلبة عن حرف العلة يجمع بالواو
والنون سواء كان فيه الشروط المذكورة اولا مثل سنة فح لايدخل سنين تحت الشذوذ ويدخل
ارضين فيه لعدم التاء في اخره فان قيل لم لايجوز ان يكون للارض من التاء اعم من الملفوظة والمقدرة
ويكون في الارض تاء مقدرة لانه مؤنث سماعي قلنا ان كون التاء المقدرة المنقلبة عن حرف العلة
مما لايرضى به طبع سليم لخفائه او يقال لايعتبر هذا التانيث لخفائه لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة
قوله ما لحق اخره الف وتاء انما خصهما لان الغرض فيه الجمعية والتانيث وكل واحد من الحرفين تدل على
كل واحد من المعنيين لان التاء كما يدل على التانيث يدل على الجمعية ايضا كما في نُصَرَة جمع ناصر وكذا
الالف كما دل على الجمعية نحو رجال يدل على التانيث نحو حبلى وسلمى وانما زاد التاء مع انها موجودة في المفرد لانها دال على
تانيث المفرد لا على تانيث الجمع فاحتاج الى التاء التي يدل على تانيث الجمع فالتاء الواحدة لاتدل على تانيثهما
لكن التمييز حسن فلاجل الحسن زاد التاء الثانية قوله اي شرط الجمع الصحيح في ارجاع ضمير شرطه ههنا على الكلام
لعدم الصادق لان قوله مفرده من المتن بجملة فيما تقدم قوله فان يكون اي فشرطه ان يكون الضمير
عائد الى المبتدأ الذي هو شرطه ثم الشرط مع الجزاء خبر للمبتدأ قوله اي مذكر ذلك المفرد اذ لامذكر
للجمع قوله مزية الفرع على الاصل لان الاصل في كل جمع ان يجمع بالواو والنون وبالالف والتاء
فاذا جمع المؤنث بالالف والتاء ولم يجمع المذكر بالواو والنون فيلزم مزية الفرع على الاصل قوله جمع

بالواو والنون قدر الصفة بمعونة المقام لان الاقسام ههنا ثلثة ما له مذكر جمع بالواو والنون وما لا يذكر له اصلا وما له مذكر لم يجمع بالواو والنون فالقسم الاول يجمع بالالف والتاء والقسمان الباقيان يشترط في صحة جمعهما بالالف والتاء كونهما بالتاء فما لا مذكر له ان لم يكن بالتاء لم يجمع بالالف والتاء كحائض وان كان بالتاء كحائضة يجمع بهما وكذا ما له مذكر لم يجمع بالواو والنون ان لم يكن بالتاء كحمراء وسكرى لم يجمع بالالف والتاء وان كان بالتاء يجمع بهما كصعبة وصعبات فمن قال انه لا حاجة الى التقدير بقوله جمع بالواو والنون بل المراد انه ان لم يكن له مذكر اصلا لانه ما له مذكر لم يجمع بالواو والنون قد علم حكمه عن قوله فان يكون مذكره جمع بالواو والنون لم يأت بشئ **قوله** يلزم الالتباس بين جمع الحائض والحائضة ولم يعكس لان ما فيه التاء صريحا اليق بالجمع بالالف والتاء لظهور تانيثه بخلاف ما كان التاء مقدرا فان قيل لا باس بهذا الالتباس لان معنيهما واحد فلو التبس احدهما بالاخر لا ضير فيه **قلنا** لا نسلم انهما بمعنى واحد لان الحائضة بالتاء التي جرى دمها بالفعل والحائض بلا تاء التي تكون قابلة للحيض بان تكون بالغة كذا ذكره في شرح الهداية **قوله** عطف على قوله ان كان اعلم انه لما صح التاخير **قوله** و شرط من قوله ان كان صفة وله مذكر فلذا قال الشارح عطف على قوله ان كان لانه في الحقيقة عطف على الشرط فلا يرد ان على هذا كان تقديره هكذا او شرطه وان لم يكن ولا معنى له **قوله** مطلقا لان الجوامد موضوعة برأسها فلا يظهر الفرعية والاصلية فيها حتى يلزم زيادة الفرع على الاصل **قوله** وفي شرح الرضي الخ اشارة الى الاعتراض على المص رح قوله هذا الاطلاق وهو قوله لا مطلقا **قوله** ليس بسديد لانه ايضا يحتاج الى الشرط وهو السماع من العرب اليه اشار بقوله بل هو فيها مسموع اي يتوقف على السماع **قوله** لا يطرد فيها الجمع حاصل الاعتراض ان الاطلاق غير صحيح لان بعض افراد المؤنث الذي لم يسمع جمعيته لا يصح جمعيته بالالف والتاء فاختص بالافراد التي يسمع جمعيته فالاطلاق في كل الافراد غير صحيح اجيب عنه ليس المراد من الاطلاق اطلاقا في الافراد بل المراد من الاطلاق هو الاطلاق عن الشرط المذكور في المتن كما قال الشارح اي من غير اعتبار الشرط **قوله** والكائنات جمع الكون **قوله** وذلك اي كون السماع من العرب شرطا فيها لخفاء هذا التانيث **قوله** كما هو المتبادر جواب سوال وهو ان قوله من حيث نفسه تقدير في التعريف وذا غير جائز فاجاب بقوله كما هو المتبادر **فان قيل** ان التغير في التعريف غير محمول على التبادر والا لم يتناول نحو فلك و**حاصل الاعتراض** كما ان المتبادر من التغير ذلك كذلك المتبادر منه ان يكون حقيقيا فحمل التغير على المتبادر باعتبار وعلى غير المتبادر باعتبار كما في فلك تكلف **قلنا** ليس المراد من التغير تغيرا مطلقا من غير تقييد نسبة الى البناء بل معناه ان المتبادر من نسبة التغير الى البناء ان يكون تغيرا في ذاته وباعتبار اجزائه لا التغير العارض له باعتبار خارج عنه سواء كان التغير حقيقيا او اعتباريا وليس مراده ان المتبادر من التغير المطلق عن غير قيد نسبة الى البناء لان التغير المطلق يتبادر في الذات فقط سواء كان حقيقيا او اعتباريا **فان قيل** ان التغير كما كان في جمع السالم باعتبار امر خارج وهو الواو والنون كذلك في بعض افراد جمع التكسير ايضا باعتبار امر خارج وهو الالف في رجال وافراس **قلنا** ان التغير فيهما حصل في ذاتها

مفردهما حيث لم يبق على هيئته وانكان حاصلاً بزيادة الالف بخلاف مسلمون حيث لاتغير فيه الابا عتبار امر خارج فقط قوله مصطفون فان اصله مصطفيون فتغيريا الواحد بعد حصول الجمعية قوله واما التغير المذكور في تعريف الجمع جواب سوال وهوان التغير المذكور في تعريف الجمع المكسر فقط يستلزم الاتحاد بين القسم والمقسم لان التغير ماخوذ في تعريف الجمع المطلق ايضا قوله وجمع القلة هذا تقسيم في الجمع قوله اى جمع يكون على وزن افعل كافلس جواب سوال و هوان حصر جمع القلة في الصيغ الخمسة باطل لان جمع القلة كما كان افعل كذلك افلس وكما كان افعل كذلك افراس الى اخره فاجاب بقوله اى جمع يكون الخ فان قيل فعلى هذا ينبغى ان لا يكون افعل لانه ليس على وزن افعل لان الشئ لايوزن بالنفس مع انه جمع افعل قلنا ان جمعيته ثبت بالدلالة لانه لما كان الجمعية ثابتة فيما يوزن به فجمعيته بنفسه ثابتة بطريق الاولى قوله كارغفة جمع رغيف اى قرص نان اعلم ان الاوزان اربعة ثلثها غير منصرفة افعل للعلمية لان الوزن علم للموزون ووزن الفعل وافعلة وفعلة للعلمية والتانيث واما افعال فهو منصرف لما فيه سبب واحد وهو العلمية قوله وفي شرح الرضى اشارة للاعتراض على المصرح وهوان جمع السلامة ليس للقلة بل لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فاجاب عنه بما حاصله ان جمع السلامة اذا كان معرفا باللام يكون مطلقا واذا كان نكرة يكون للقلة فما قال الماتن فهو في صورة النكرة فلذا قال الشارح كمسلمين من غير اللام وما قال الرضى فهو في صورة التعريف فلا مخالفة بينهما وايضا لا مخالفة لان قوله والجمع الصحيح يحتمل الوجهين احدهما ان يكون من متعلقات جمع القلة والواو في قوله وماعداذلك للاستيناف والثاني ان يكون الواو في قوله والجمع الصحيح للاستيناف ولايكون متعلقاً بجمع القلة وقوله ماعداذلك عطف على الجمع الصحيح فيكون داخلا في جمع كثرة فلما كان للمتن محتملاً للوجهين فكان قول الرضى والمصرح واحد لا مخالفة بينهما قوله المذكور من الاوزان جواب سوال وهوانه فات المطابقة بين اسم الاشارة والمشار اليه فاجاب بما حاصله ان الاشارة للمذكور ثم يرد عليه ان المذكور سائر الكتاب والحال ان سائر الكتاب ليس جمع كثرة فاجاب بقوله من الاوزان قوله وقد يستعار جواب سوال وهوانه ينقض بقوله تعالى ثلثة قروء فاجاب بقوله وقد يستعار قوله كقوله ثلثة قروء مع وجود اقراء اى مع وجود القلة والنكتة في ذلك في ذلك التنبيه على ان ثلثة الاقراء بالنسبة الى النساء جمع كثرة لقلة صبرهن عن الرجال قال الرضى هذه الاوزان للقلة اذ اجاء للمفرد جمع كثرة واما اذا انحصر جمع التكسير فيها فهى للقلة والكثرة وكذا ماعدا ستة لكثرة اذ لم ينحصر فيه الجمع والافهى مشترك كاجمال جمع اجمل للصغير ومصانع قوله المصدر اسم لحدث شروع في تقسيم آخر للاسم الذى يكون فيه معنى الحدث اعنى المصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واخر عن جميع التقسيم الاسم ليكون الاسماء المتصلة بالفعل متصلا بحيث الفعل وبذا ايضا من لطائف هذا الكتاب وقدم المصدر لكونه مظنة الاصالة لمكان الاختلاف فان البصرى على انه اصل في الاشتقاق بخلاف غيره من الاسماء المتصلة بالفعل لااتفاقا

بحث المصدر

على زمنيها للفعل اعلم ان الاسماء والمتصلة بالفعل ثمانية المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واسم الزمان والمكان واسم الآلة ومعنى الاتصال انها لا ينفك عن معنى الفعل لان المصدر جزء الفعل واسم الفاعل من يقوم الفعل وكذا البواقي **قوله** اسم الحدث انما ذكر الاسم لان الحدث هو المعنى والمصدر في الاصطلاح هو اللفظ الدال على الحدث **قوله** يعني الحدث جواب سوال هو ان المتبادر من الحدث الذي صدر من الفاعل فعلى هذا لا يكون التعريف جامعا لانه لا يتناول نحو طولا وعرضا **فاجاب بقوله** ويعني بالحدث معنى قائما بغيره ثم يرد عليه ان المعنى لا يكون قائما بغيره فذكر قائما بغيره فذكر قائما بغيره بعد مستدرك فاجاب صاحب التكملة عن هذا الاعتراض بقوله اراد بالمعنى ما يقابل اللفظ وحاصله انه لا نسلم ان المعنى لا يكون الا قائما بغيره لانه قد يكون مقابلا للفظ يعني المعنى ما يفهم من اللفظ سواء كان عرضا او ذاتا كالمعنى يفهم من لفظ زيد وهو جسد زيد ولا شك انه ذات وليس قائم بغيره فلما قال قائما بغيره علم ان المراد منه ههنا هو العرض دون الذات ثم يرد عليه ان المعنى قد يكون المراد منه هو القائم بالغير وقد يكون المراد منه ما يقابل للفظ فالحمل على احد الاحتمالين لا يكون الا بالقرينة ولا قرينة ههنا فاجاب الصاحب المذكور بقوله القرينة والقرينة على ذلك اضافة الاسم عليه حيث قال الحدث اضاف الاسم اليه علم انه ليس مقابل للفظ ثم قال الصاحب المذكور والمراد بالقيام بغيره اتصاف الغير بذلك المعنى وفيه اشارة الى الرد على بعض الشارحين حيث قال معنى القيام بغيره اختصاص الناعت بالمنعوت اى اختصاص الشيء الذي يصح اخذ الناعت منه كالضرب يصلح ان ياخذ منه الضارب وقال البعض معنى القيام بالغير بالتبعية في التحيز ووجه الرد ان مآل ما قال الصاحب المذكور وما قال بعض الشارحين وان كان واحدا لكن تعبيرهم ضعيف لان ما قالوا بناء على اصطلاح المعقول وما قال الصاحب المذكور بناء على اصطلاح اهل العربية واوضاعهم والاصل في كل علم ان يعتبر اصطلاح اهل ذلك العلم **قوله** قائما بغيره **فان قيل** لا نسلم ان معنى القائم بغيره حدث مطلقا اذ الالوان قائمة بغيره مع انها ليست حدثا اذ السواد بمعنى سياهى ليس حدثا **قلنا** معنى قوله قائما بغيره اى من حيث انه قائم بغيره اى بلحاظ النسبة الى الغير واما السواد سياهى فليس فيه لحاظ النسبة وان كان النسبة موجودة فيه فالحاصل ان في المصدر والحدث لا بد من لحاظ النسبة ولم يكن مصدرا لكن اقول مولانا عصام الدين وهذا موافق لما في حاشية شرح المطالع للسيد المحقق وفيه من وجهين اما اولا فلان قول الشارح سواء صدر عنه الخ اب عن اعتبار النسبة الى المحل في مفهومه لان الصادر نفس الضرب لا الضرب مع النسبة واما ثانيا فلمخالفته لما في الرسالة الوضعية اى رسالة فيه بحث الوضع من ان اللفظ الذي مدلوله كلي اما ذات وهو اسم الجنس او حدث وهو المصدر او نسبة بينهما وتلك اما ان يعتبر النسبة من جانب الذات وهو المشتق كاسم الفاعل ومن طرف الحدث وهو الفعل ولما في الرضى من ان معنى المصدر عرض لا بد له في الوجود من محل يقوم به وزمان ومكان ولبعض المصادر مما يقع عليه وهو التعدي وبعضها من الآلة كالضرب لكنه وضع الواضع لذلك الحدث مطلقا من غير نظر الى ما يحتاج في وجوده وان الواضع نظر في المصدر الى ماهية الحدث لا الى ما قام به فلم يطلب اذن

فی نظرہ لانا علا ولا مفعولا ملا یجی من ان النسبۃ الی فاعل المصدر غیر ماخوذۃ فی مفهوم المصدر
فالوجہ فی الاحتراز عن السواد بمعنے سیاہی ان یقال المراد معنے قائم بغیرہ بشرط الحدوث والتجدد
ای الواجب علی عصام الدین رح ان یقول بشرط الحدوث بدل قولہ من حیث انہ قائم بغیرہ لئلا یثبت
لحاظ النسبۃ یقال رجل حدث ای بین الحداثۃ یعنی اذا صحل ضیق فی مصر یقولون هذا القول ای لم یصح
لکن یرد علیہ لما کان معناہ بشروط الحدوث ینبغی ان لا یصح الاطلاق فی المصدر علی مصدر صفۃ الشبهۃ
یعنی شرفا وشراقۃ مثلا لعدم الحدوث فیہ لانہ بمعنے الثبوت الا ان استعمال المصدر فی المصدر الذی
للصفۃ المشبهۃ بمجرد الاصطلاح حملا علی الغیر فان قیل لما کان المراد بشرط الحدوث فینبغی ان یتعرض
الشارح لهذا القید قلنا انما لم یتعرض الیہ اذ لیس مقصودہ تعریفا المحدث بل دفع توهم لزوم المصدر
فی المصدر کما یوهم لفظ الحدث فیخرج جمیع الاعراض سوی الفعل والافعال ای سوی ما صدر وغیرها
ما صدر مثل طول وقصر اجیب عن جانب العصام لیس غرضہ من قولہ من حیث انہ قائم بغیرہ لحاظ النسبۃ
بل غرضہ بیان الحدوث فمال قولہ من حیث انہ قائم بغیرہ وقولہ بشرط الحدوث واحد فلا مخالفۃ
ممن هو جیاد فی هذا الفن قولہ والمراد بجریانہ جواب سوال وهو ان الجریان یستعمل فی الفرعیات
والتوابع کجریان الخبر علی المبتدأ والصفۃ علی الموصوف والحال علی ذی الحال فعلی هذا ینبغی ان یکون نسبۃ
الجریان الی الفعل لانہ فرع المصدر فی الاشتقاق والمصنف عکس الامر فاجاب بما حاصلہ
ان المراد بالجریان هو التاکید ولا شک ان المؤکد فرع للمؤکد فالمصدر وان کان اصل بالنظر الی الاشتقاق
لکنہ فرع بالنظر الی التاکید ثم یرد علیہ ان التاکید انما یستقیم فی المصدر التاکیدی واما فی المصدر النوعی
فغیر مستقیم فاجاب بقولہ وبیانا لنوعہ یعنی ان التاکید موجود فی الکل لکن فی البعض وجد بیان
النوع والعدد ایضا ولا یمنع دلالتہ علی شیء دلالتہ علی شیء اٰخر لکن یرد علی الشارح انہ یعلم من قولہ
ان یقع تاکیدا ان وقوع المصدر تاکیدا لازم مع ان کثیرا من المصادر موجود ولا یکون تاکیدا للفعل نحو
ضربی زید احاصل فاجاب صاحب التکملۃ عنہ بقولہ والمراد صحۃ الوقوع لا الوقوع بالفعل ثم یرد
ان الوقوع ذکر مطلق وتقییدہ بصحۃ الوقوع مجاز ولابد فی المجاز من القرینۃ ولا قرینۃ هنا فاجاب مرتب
صاحب المذکور بقولہ ولذا عبر بان مع الفعل المضارع وهو قول الشارح ان یقع فان کلمۃ ان اذا دخل
علی الفعل المضارع تفید الطمع والرجاء قولہ بعد اشتقاق الفعل منہ جواب سوال وهو ان
تعریف المصدر لا یکون مانعا لانہ دخل فیہ اسم المصدر لانہ ایضا وقع تاکیدا للفعل نحو وضوء و
غسل بضم الفاء واما بفتح الفاء فهو مصدر فاجاب بقولہ بعد اشتقاق الفعل منہ بخلاف
اسم المصدر لانہ لا یشتق منہ وان کان متحدا مع المصدر فی ان کلا منهما للحدث اعلم ان الاسماء التی تدل
علی المعنی المصدری ولم یشتق منہ اسم الفعل ثلثۃ احدها ما الحق یاء المصدریۃ ویسمی بمصدر انتزاعی نحو الفاعلیۃ
والانسانیۃ والثانی ما هو مصدر ولم یوضع لہ فعل من لفظہ نحو ویلا لہ وویحا لہ فانهما وان کان لهما فعل وهو هذب تعلیب
لکن لیس من لفظهما والثالث هو اسم المصدر وهو شیئان احدهما دل علی معنی المصدر مزیدا فی اولہ المیم کالمقتل بمعنی القتل
والمدخل والمخرج بمعنی الدخول والخروج

والثانی اسم العین مستعملا بمعنی المصدر کالعطاء اسم لما یعطی والکلام اسم لما یتکلم به یقال اعطیت عطاء وکلمت کلاما لما مر فی صدر الکتاب کالثواب والطاعة فالشارح اخرج الثلثة عن تعریف المصدر بقید الاشتقاق منه **فان قیل** ان قید الاشتقاق یخرج عن تعریف المصادر التی لا فعل لها نحو دفر وبحر وافة مع انها مصادر یعبرون عنها بالمصادر کما قال الشارح فلیکن للمصادر التی لا فعل لها غیر مصادر **قلنا** المراد من اشتقاق الفعل اعم من ان یکون حقیقة او فرضا **فان قیل** فعلی هذا یدخل فی التعریف اسماء المصادر اذ یمکن الفعل الفرضی لها ایضا فتامل **قلنا** ان اسماء المصادر انما یطلق علیها اسم المصدر اذا لم یفرض لها الفعل ولو فرض لها الفعل فلا شک انها عین المصادر **قوله** ویلا له ویحا له وانما زاد قوله له لانه حکایة من دعاء علی احد **قوله** لا یکون مصدرا اذ المصدر لابد ان یکون جاریا علی الفعل ای تاکید اله واشتق الفعل منه ونحو العاملیة والقاریة لیس کذلک **فان قیل** ان نحو العاملیة لم یدخل فی قوله اسم اذ الظاهر انه لیس بکلمة لوجوب کونها مفردة غیر التجزءها علی جزء المعنی والعاملیة لیس کذلک لان الیاء فیها مصدریة جزء معناها الکون **قلنا** ان الیاء لشدة الامتزاج عدت کلمة واحدة **قوله** وان کان الاخیران مفعولین مطلقا فالحاصل ان بین المصدر والمفعول المطلق عموم وخصوص من وجه مادة الاجتماع قوله ضربت ضربا ومادة الافتراق المصدر قوله الضرب واقع علی زید ومادة افتراق المفعول المطلق قوله عذبت ویلا اوویحا فان هذا مفعول مطلق من غیر لفظ الفعل کذا فی بعض الحواشی لکن قوله الضرب واقع علی زید لا یصح مثالا لمادة افتراقیة للمصدر لان المفعول المطلق ما وقع تاکیدا للفعل والمراد من وقوع التاکید امکان الوقوع لا الوقوع بالفعل اوامکان وقوع التاکید ثابت فی قوله الضرب واقع علی زید فمادة افتراق المصدر غیر متحققة فالصحیح ان المصدر والمفعول المطلق عموم وخصوص مطلقا **قوله** ای سماعی انما افرد به لیصح الحمل **قوله** بالقطع ای یقینا هذا المقابلة قوله وان کان بدلا منه فوجهان **قوله** عمل فعله فی اللزوم والتعدیة بنفسه او بحرف الجر **قوله** حال کونه ماضیا اشارة الی وجه نصب قوله ماضیا وغیره یعنی انه وقع حالا من ضمیر یعمل لکن حمل قوله ماضیا لا یصح علی المصدر اذ المضی والاستقبال من خواص الفعل **اجیب عنه** ان قوله ماضیا معناه ان یکون المصدر بمعنی الماضی او غیره لانه فی تقدیر ان مع الفعل والفعل المقدر ماضیا او حالا او استقبالا فهو یعمل عمل کل واحد **قوله** امس فیه تنبیه علی ان الضرب فی المثال المذکور بمعنی الماضی **قوله** وذلک العمل **جواب سوال** مقدر ما الفرق بین المصدر واسم الفاعل حیث کان عمل المصدر مطلقا غیر مقید بالزمان وعمل اسم الفاعل مقیدا بزمان الحال والاستقبال **فاجاب** الشارح بقوله وذلک العمل لمناسبة الاشتقاق بینهما ای بین المصدر والفعل لا باعتبار التشبیه ای لا یکون له مشابهة بالفعل لا لفظا ولا معنی اما لفظا فلعدم موافقة فی عدد الحروف والحرکات لان مصادر الثلاثی المجرد غیر قیاسیة بل قد یکون کثیر الحروف وقد یکون قلیل الحروف واما معنی فلعدم وقوعه موقع الفعل لانه لا یقال فی موضع قولہ زید

ضرب زید ضرب کذا قال الشارح الهندی اعلم ان اضافة المناسبة الی الاشتقاق بیانیة ای
کون احدهما مشتقا والاخر مشتقا منه فظهران التاویل بان مع الفعل وان کان سببا لعمله ومدارله
لکنه لیس منحصرا فیه بل مدار عمله شیأن المناسبة بالفعل بالاشتقاق والتاویل بان مع الفعل و
بهذا سقط ما قال الشیخ الرضی و تقدیرهم للمصدر بان مع الفعل لایتم اذا کان بمعنی الحال لان ان اذا
دخلت علی المضارع خلصت للاستقبال بخلاف ما اذا دخلت علی الماضی فانه یبقی معها علی معنی المضی
کما قال جمال الدین اعلم ان الاشتقاق هو التناسب فی اللفظ والمعنی وهو موجود ههنا اما لفظا فظاهر
لاشتراکهما فی الحروف الاصلیة واما معنی فلان مضاهما التجدد والحدوث الذی یقتضی
الفاعل والمفعول عقلا الا ان الفعل اعتبر فیه النسبة الی الفاعل وضعا والمصدر اعتبر فیه الحدث
فقط من غیر نظر الی الفاعل فقد طرء علی المصدر ماینبئ اقتضاءه العقلی وهو الوضع فلذلك صار
الفعل اصلا فی العمل والمصدر فرعا له فیه وعلامة کونه بمعنی الفعل صحة تقدیره بالفعل مع ان یعنی
تقدیر المصدر بان مع الفعل لیس وجها مستقلا لعمل المصدر بل هو علامة لوجه الاول فما قال جمال
الدین ان سبب عمل المصدر امران المناسبة بالاشتقاق وکونه بتقدیر ان مع الفعل منشاؤه
عدم التدبر **قوله** فلذا لم یشترط فیه الزمان ولما کان هذه المناسبة قویة لم یحتج الی تقویتها بشرط
لان نفس الاشتقاق غیر مختص بزمان دون زمان فلذا یکون قویة فلذا یعمل من غیر اشتراط
وانما قال لمناسبة الاشتقاق بینهما ولم یقل اشتقاق الفعل من المصدر لیشمل مذهب البصریین
والکوفیین **قوله** لاباعتبار الشبه اذ لامشابهة بینه وبین الفعل لالفظا لعدم موازنته
ایاه ولا معنی لعدم صحة صحة اقامة مقامه بان یقع خبرا عن شیء بخلاف اسم الفاعل و
المفعول فانهما یعملان لمشابهة الفعل لفظا ومعنی دون الاشتقاق لعدم اشتقاقهما منه عند
الجمهور بل مشتقان من المصدر واشتراط کونهما بمعنی الحال والاستقبال لیتقوی تلك المشابهة
فان قیل قد مر انفا بین الفعل والمصدر مناسبة لفظا ومعنی وقال ههنا لامناسبة بینهما
لامناسبة بینهما لفظا ومعنی **قلنا** ان المناسبة المنفیة ههنا لیس مناسبة مطلقة بل المناسبة
التی ثبت بین اسم الفاعل والمضارع ولاشك ان مناسبة اسم الفاعل والمضارع منفیة
بین المصدر والفعل کما تری **اعلم** ان عمل المصدر مشروط بشروط وهو ان یکون مظهرا
مکبرا غیر محدود ولا منعوت قبل تمامه بالفاعل والمفعول کذا فی التسهیل فلا یعمل المضمر والمصغر
والمحدود ای الدال علی المرة والمنعوت قبل ما یتعلق به من مفعول مجرور ونحوه کالفاعل یعنی ان ذکر المصدر
ثم صفته ثم ذکر معموله اومثله لایعمل وان ذکر المصدر ثم معموله ثم صفته فیعمل لانه اذا کان المصدر
مضمرا اومصغرا ومحدودا اومنعوتا قبل تمامه لایکون له شبه بالفعل لان الفعل لایضمر ولایصغر ولایحد ولاینعت واما اذا کان منعوتا
بعد تمامه یکون له شبه بالفعل لان الفعل اذا تم بالفاعل یعمل فکذا المصدر **قوله** کاسم الفاعل والمفعول ای کما اشترط الزمان فیهما **قوله** یعنی عمل
المصدر عمل فعله بالقطع دفع وهم وهو ان قوله اذا لم یکن مفعولا مطلقا قیدا لقوله

ماضيا وغيره فعلى هذا لا يطابق المقصود فدفع بقوله يعني الخ قوله اصلاً اي سواء كان الفعل مذكوراً معه
او لا لانه اذا كان مذكوراً معه فالعمل للفعل واذا لم يكن مذكوراً معه فانه كان الحذف جائزاً فالعمل للفعل
ايضاً فانه كان لازماً ففيه الوجهان قوله لكونه بتقدير الفعل اي بتاويله وذلك لان الموصول على نوعين
موصول حرفي وموصول اسمي واما كلمة ان فهي موصول حرفي فالصلة لا يتقدم على الموصول الاسمي فكذا
لا يتقدم على الموصول الحرفي وانما اطلق عليه اسم الموصول لان ان مع الفعل بتاويل المفرد كما ان الموصول
مع الصلة بتاويل اسم مفرد ولما لم يتقدم الصلة على الموصول لانها جزء آخر من الموصول لا يتقدم معمول
الصلة ايضاً لانه جزء من الصلة لان الصلة عبارة عن العامل والمعمول اعلم ان المشهور ان ان مع الفعل
بتاويل المصدر دون العكس بان يكون المصدر بتاويل ان مع الفعل الا انه لما كان ان مع الفعل بتاويل المصدر
علم منه ان عكسه ايضاً يكون قوله وشيء مما في حيز ان فان قيل ان تاويله بالفعل مع ان لا ضرورة فيه
^{ذه القول موخر عن القول لعدم الاحتياج ...}
اذ لا يجوز ان يكون عمله لاجل مناسبة الاشتقاق وانما يكون ضرورياً لو كان تاويله بالفعل مع ان متعينا
وليس كذلك كذا قال الدين قوله ولا يتقدم معموله وجوز الرضي تقديم الظرف والجار والمجرور مثال
تقديم معمول الظرف قوله تعالى فلما بلغ معه السعي فان قوله معه ظرف للسعي تقدم عليه ومثال الجار والمجرور
قوله تعالى ولا تاخذكم بهما رافة فان قوله بهما ظرف معمول لرافة تقدم عليه واجاب الجمهور ان السعي في الآية
الاولى والرافة في الآية الثانية مصدران للسعي والرافة المقدرين قبل قوله معه وقوله بهما قوله لكونه بتقدير
ان مع الفعل هذا ما عليه الجمهور وذكر الاختلاف في البسيط ههنا حيث قال بعضهم اشترط مع تقدير الفعل تقديره
بالحروف السابقة اي حروف المصدر وهي ما وان وان ومنهم من يقدر من نفس الفعل بدون ان ومنهم
من يقدر الفعل مع ان حيث يكون المصدر مطلوباً بشيء مقدم بان يكون فاعل الفعل مقدماً مثلاً لان
ان للطمع ويتضمن معنى الطلب ايضاً واما اذا ابتداء فلا يحتاج اليه وانما خص ان من بين حروف سابقة
لكونها اكثر استعمالاً ولكن اذا كان المصدر للحال لا يجوز تقديره بان بل تقديره بكلمة ما المصدرية لان ان
للطمع والطمع يكون فيما يثبت في الاستقبال واما الحال فللقطع دون التردد فذكر ان لكثرة الاستعمال
لا للاختصاص به ولذا قال في البسيط بالحروف السابقة ولم يتعرض الى ان فقط وكذا قال في التسهيل ما
يدل على العموم من غير اختصاص بان تقديره بالفعل بعد ان المخففة والمصدرية وما اختاره كذا قال صاحب الكلية
قوله او ما اي كلمة ما قوله اختها صفة ما اي اخت ان قوله اي معموله اشارة الى بيان مفعول ما لم يسم فاعله
^{اي قول صاحب الكافية}
لقوله ولا يضمر قوله او يكون الظرف الخ عطف على مفهوم السابق يعني ان مفعول ما لم يسم فاعله هو الضمير
في قوله ولا يضمر او يكون الظرف اعني قوله فيه مفعول ما لم يسم فاعله كما في قوله مفعول به والحذف ان
المصدر لا يقيم المضمر فيه قوله لانه لو اضمر اشارة الى بيان علة الاضمار له قوله فيلزم اجتماع تثنيتين
اي اجتماع علامتين فيقال ضربا بان وهو مكروه عندهم احدهما بالنظر الى المصدر نفسه لانه لا يثنى ويجمع
اذا كان العدد والنوع وثانيهما بالنظر الى الفاعل لغرض استتار الفاعل اي على ان المستتر مثنى او مجموعا
من الفاعل هذا ان اتى بالعلامتين بان يقال الذان ضربا بان عمرا وان حذف احدهما لزم اللبس

فلا یعلم ان ضربان مثلا لتثنیة المصدر او لتثنیة الفاعل **فان قیل** یجوز ان یتحمل ضمیر الشیء والمجموع و لا یثنی ولا یجمع کاسم الفعل والظرف یقال الزیدان هیهات او الزیدان فی الدار ویعلم حال الضمیر من کونه للاثنین والجماعة من المرجع فلا لبس ولا استتار اجاب عنه شارح الهندی بان القول بالاستتار فی اسم الفعل والظرف مجاز بمعنی الاستتار فی الذی هو نائب عنهما اعنی الامر والماضی منوب اسم الفعل والمتعلق منوب الظرف **فان قیل** ان هذا الجواب انما بنی علی القول بان الظرف واسم الفعل لیسا بعاملین فی المستتر بنفسهما واما علی القول بانهما عاملان فیه بنفسهما فلا وقال جمال الدین الاظهر الاخصر فی وجه عدم الاضمار فی المصدر ان یقال لما کان یحذف فاعله فلو اضمر فیه لالتبس یعنی ان حذف الفاعل جائز عن المصدر فلو استتر فیه فلا یعلم ان ههنا حذف فیه الفاعل او استتار الضمیر للفاعل لکن یرد علیه ان القول بالحذف مبنی علی عدم الاستتار لا حذف کما فی الفعل **قوله** ولکن الحال فی اسم الفاعل فان تثنیتهما وجمعهما باعتبار الفاعل لا باعتبار انفسهما **قوله** ولا شبهة جواب سوال وهو انه ینقض بقولنا ضربی زیدا حاصلا لان معمول المصدر فیه ضمیر وهو یاء المتکلم فی ضربی واجاب شارح الهندی عن هذا الاعتراض ان المراد من قوله الضمیر ای الاستتر والیاء فی قوله ضربی ضمیر بارز لیس بمستتر واجاب الشارح عنه بقوله ولا شبهة الخ **قوله** لم یکن مضمرا فیه یعنی ان قوله فیه لیستعمل فی المستتر قوله فلا الی اعتبار قید الاستتار کما اعتبر فاضل الهندی ثم یرد علی الشارح کما اعتبر فاضل الهندی قید الاستتار کذلک الشارح اعتبر قید الاستتار لان الذی اعتبره الشارح لیس بمقصود بل باعتبار معنی لازم کما قال الشارح یستلزم الاستتار **قوله** ای فاعل المصدر جواب سوال وهو لا نسلم ان ذکر الفاعل غیر لازم لانه لازم مع الفعل فاجاب بقوله ای فاعل المصدر بقرینة البحث **قوله** لا مظهرا ولا مضمرا دفع وهم وهو ان عدم اللزوم فیما اذا کان الفعل مظهرا قوله یجیئنی ضرب زید بالتنوین **قوله** الی فاعل ما ثم للمتوهم ان یتوهم ان کلمة ما ابهامیة ای لیس للمصدر فاعل مبهم فلا یلزم منه انتفاء فاعل معین والمقصود انتفاؤهما فدفع صاحب التکملة هذا الوهم بقوله ای مطلقا معینا کان او مبهما ثم للمتوهم ان یتوهم ان ما قالوا ان نسبة الفعل الی الفاعل لازم المراد من الفاعل فاعل مطلقا ایضا فعلی هذا ینبغی ان یکون المعنی المطابقی للفعل مستقلا لان النسبة الی متعلق مطلق غیر مضر للاستقلال بل المضر للاستقلال النسبة الی العین کما قال الشارح فی بحث محصوله ان الابتداء الاسمی وان اقتضی المطلق لان الابتداء من جنس النسبة لکن اقتضاؤه المتعلق اجمالا وتبعا وهو غیر مضر للاستقلال فدفع صاحب المذکور عنه بقوله بخلاف الفعل فان النسبة الی فاعل معین ماخوذة فی مفهومه ولهذا کان معناه المطابقی غیر مستقل بالمفهومیة ثم للمتوهم ان یتوهم ان المراد من التعین الحقیقی نحو جاءنی زید لا المجازی نحو جاءنی الاسد واراد منه الرجل الشجاع فدفع صاحب المذکور بقوله ای معین ای سواء کان التعین بطریق الحقیقی او المجازی ثم للمتوهم ان یتوهم ان النسبة فی اسم الفاعل ایضا الی معین فینبغی ان یکون معناه المطابقی غیر مستقل بالمفهومیة کما فی الفعل صاحب المذکور بقوله بخلاف اسم الفاعل فان النسبة

فيه الى ذات ماخوذة في مفهومه ثم يرد عليه ان الفرق بين الفعل واسم الفاعل بالتعين والاطلاق
وعلى مذهب الجمهور واما على مذهب البعض فالنسبة فيهما الى فاعل غير معين فالفرق غير مستقيم
فاجاب صاحب المذكور عنه بقوله مع تلك الذات يعني ان الفرق على مذهبهم ايضا ثابت لكن من وجه آخر
وهو ان الذات في الفعل خارج من مفهوم الفعل فيكون احتياجه الى الغير فلذا يكون غير مستقل والذات
في اسم الفاعل داخل في مفهومه فلا يكون الاحتياج الى امر خارج فلا يكون الاحتياج الى الغير بل الى النفس
فلا يضر في استقلاله **قوله** مع ان اعماله منونا جواب سوال وهو ان اضافة المصدر الى الفاعل اكثر
من اضافته الى المفعول كما يدل عليه قوله وقد يضاف الى المفعول فاللائق ان يقول واضافته الى الفاعل
الاكثر فقوله يجوز يدل على الضعف والقلة ووجه الدفع ان الجواز ههنا بالنسبة الى اعماله منونا حال
كون المصدر بالتنوين ويفهم من الرضى انه بالنسبة الى عدم جوازها في اسم الفاعل حيث قال
اضافته الى الفاعل جائزة في المصدر دون اسم الفاعل لانه يلزم الاضافة الى النفس **قوله** وهو اولى الى ان ذهب
البعض في الرضى وليس اقوى اقسام المصادر في العمل المنون كما قيل بل الاقوى ما اضيف الى الفاعل
لكونه اذن كالجزء من المصدر كما يكون في الفعل فيكون عند ذلك اشد شبها بالفعل ويمكن ان يقال
المصدر المضاف اقوى في العمل فيما عدا الفاعل المضاف اليه اي العمل فيما عدا الفاعل من المعمولات كما يدل
عليه تعليل الرضى بقوله لكونه كالجزء والمصدر المنون اولى بالعمل في الفاعل من المضاف اليه كما يدل
عليه تعليل الشارح بقوله لكونه نكرة ولان العمل المنون في لفظه دون محله **قوله** متشابهة للفعل
في حال التنوين الداخل على المصدر لانه ان كان مضافا الى الفاعل زالت التنوين بالاضافة فضعفت
مشابهته له فليس هو اقوى في العمل **قوله** لكونه نكرة **فان قيل** هذا انما يصح اذا كان الفعل نكرة مع
ان الفعل ليس بنكرة ولا معرفة اذ هما من اقسام الاسم **قلنا** الفعل يدل على شيء مبهم وهو الحدث
فاطلاق النكرة عليه بهذا الاعتبار كذا قال عبد الرحمن رح او نقول انه في حكم النكرة اذ يقع صفة للنكرة
وايضا ان الفعل لا يقع في الكلام الا محكوما به والاصل في المحكوم به ان يكون نكرة **قوله** دفع الله الناس
مثال اضافة المصدر الى الفاعل **قوله** سواء كان دفع وهم وهو ان المتبادر من المفعول هو المفعول
به لتوقف تصور الفعل عليه كما في المرفوعات فعلى هذا لا يضاف الى غيره **قوله** او ظرفا او مفعولا فيه
قوله على قلة اشارة الى فائدة دخول قد على المضارع في قوله وقد يضاف **قوله** وقد يضاف
الى المفعول اذا قامت قرينة على كونه مفعولا وتلك الاضافة اكثر عند حذف الفاعل لان المفعول
ح بمنزلة الفاعل ويجيء على قلة مع ذكره حتى ذهب البعض الى عدم جوازها لكن نص سيبويه على
على جوازها ولم يجيء في القرآن الا ما روي عن ابن عامر انه قرء ذكر رحمة ربك عبده زكرياء بضم الدال
والهمزة فقوله ذكر رحمة مضاف الى المفعول وهو الرحمة وقوله عبده فاعل والضمير في عبده راجع
الى الله تعالى وزكرياء بدل من عبده وفي القرءة المشهورة بفتح دال عبده لكونه مفعولا ولم
يوجد الهمزة في زكريا **قوله** متلبسا باللام اشار بنصب قوله متلبسا الى ان قوله باللام حال من المصدر

باعتبار المتعلق والمصدر مضاف اليه للاعمال الذى هو فاعل لقوله قليل وضمير مستتر فيه قوله اى بلام
التعريف لان لام الامر والتاكيد او الابتداء لا يمنع دخوله على الفعل قوله مقدر بان مع الفعل اى مؤول
به اعترض عليه ان المصدر المضاف يعمل عمل الفعل كثيرا مطردا مع انه لا يصح تاويله بان مع الفعل لتعذر
اضافة الفعل وايضا التاويل بان مع الفعل لا يتعين مدار العمل بل مدار عمله شيئان المناسبة مع الفعل
بالاشتقاق والتاويل بالفعل فعند دخول اللام وان كان يمتنع التاويل فمناسبة الاشتقاق باق فيجب
ان يمتنع عمله وايضا لو كان مدار العمل هو التاويل بان مع الفعل ينبغى ان يكون عمله ضعيفا اذا كان
مقرونا بعلامة المضى لامتناع تاويله بان مع الفعل لان ان علامة الاستقبال فلا يجتمع مع علامة المضى
اجيب عن الاول ان الفعل وان لم يضف مطلقا لكن يضاف بواسطة حرف الجر نحو مررت بزيد كما
مر فى البحث ورايت قوله على ان مع الفعل لكون لام التعريف من خواص الاسم قوله قيل لم يأت فى القرآن
وايراده للتقوية قول المص رح ان اعماله باللام قليل قوله الجهر بالسوء فالجهر مصدر معرف باللام وقوله
بالسوء معموله بواسطة حرف الجر قوله صرفا جواب سوال وهو انه لا يصح مقابلة قوله وان كان مفعولا
مطلقا مع قوله وان كان بدلا لان المصدر مفعول مطلق فى كلا الصورتين فاجاب بقوله صرفا يعنى ان الفرق
ثابت لان المصدر ههنا مطلق صرف بخلاف الصورة الاخيرة لان المصدر ثمه مفعول مطلق مع البدلية
قوله من غير اعتبار البدل له دفع وهم وهو ان يتوهم ان المراد من قوله صرفا ما كان مفعولا مطلقا بنفسه
وليس المراد ما كان مفعولا مطلقا باعتبار الموصوف المقدر كقولهم ويحذف كثيرا اى حذفا كثيرا فدفع
من غير اعتبار البدل له يعنى ان صرفا ههنا مقابل للابدال لانه مقابل لما كان مفعولا مطلقا باعتبار
الموصوف قوله من غير تجويز جواب سوال وهو ان العمل للفعل كما كان ههنا كذلك فى الصورة الاخرى
العمل للفعل فلا يصح المقابلة فاجاب بقوله من غير تجويز يعنى ان الفرق ثابت وهو ان العمل ههنا للفعل
فقط دون المصدر وفى الصورة الاخرى العمل كما كان للفعل كذلك للمصدر قوله اذ لا يجوز اعمال الضعيف
الخ ولانه لا يصح تقديره بان مع الفعل اذ ليس معنى ضربت ضربا ضربت ان ضربت لان الفعل لا يؤكد بالمصدر
التاويلى بل انما يؤكد بالمصدر الصريح فان قيل كيف يكون عمل المصدر مع وجود الفعل فى قولك ضربت
ضرب الامير اللص قلنا المصدر العامل ليس مفعولا مطلقا فى الحقيقة بل المفعول المطلق محذوف تقديره
ضربا مثل ضرب الامير اللص قوله نحو ضربا زيدا هذا القول يقال عند السوال فوجد القرينة على الفعل
المحذوف قوله اى المصدر فان قيل لم اختار الشارح التطويل بان جعل ضمير كان راجعا الى المصدر وهو اسم
كان وخبره محذوف وهو قوله مفعولا مطلقا وجعل قوله بدلا صفة له او حالا عنه باعتبار المتعلق وهو
قوله واقعا والحال ان الاختصار ان يقول ان الضمير فى كان راجع الى مفعول مطلق وهو اسم كان وقوله
بدلا خبره قلنا انما اختار التطويل لجزالة المعنى وان حصل المعنى الاصلى بالاختصار وايضا الكلام فى المصدر
وايضا فيه موافقة المعطوف عليه فان الضمير فيه راجع الى المصدر واعلم ان قوله بدلا منه اما صفة لقوله مفعولا
مطلقا او حال عنه وكل واحد منهما باعتبار المتعلق وهو قوله واقعا واما قيد للمتعلق ولم يجعل صفة او حالا

نفسه من غير المتعلق ليصح جعل كل واحد منهما عند الجمهور لان الشرط فى الحال والصفة عندهم ان يكون مشتقا وقوله بدل ليس بمشتق فلذا ازاد قوله واقعا قوله بدل عنه والمراد هٰهنا هو العوض اى عوضا عنه وليس المراد ان المفعول المطلق بدل منه حقيقة والا لم يعد الفعل قبله فلم ينصب عنه بل مجاز لانه لما سد مسده لم يجز اظهاره فكانه بدل عنه وعوض عنه والا فالجمع بين العوض والمعوض لا يجوز قوله نحو سقيا الخ لانه لم يوجد فى كلام العرب استعمال هذه المصادر مع الافعال وذهب بعضهم الى ان وجوب حذف الفعل عن المفعول المطلق فيما اذا كان مستعملا باللام فاختاره الشارح كما مر فى بحث مفعول مطلق وتحقيقه ثم قوله اى فيجوز فيه الوجهان فيكون الجزاء جملة اعلم ان الشارح جعل قوله فوجهان فاعلا لفعل محذوف لكن الاولى كونه مبتدأ لانه اذا دار الامر بين كون المحذوف فعلا والباقى فاعلا وكونه مبتدأ والباقى خبرا فالثانى اولى لان المبتدأ عين الخبر فكان المحذوف ثابت فيكون الحذف كلا حذف اجيب عنه ان الشارح انما ذكر غير الاولى ليعلم ان الاتيان بغير الاولى جائز ولو ذكر الشارح فى كل موضع الوجه الاولى لتوهم ان الوجه الغير الاولى غير جائز قوله عمل الفعل للاصالة ووجوب اضماره لعارض لا اثر له فى تقدير العمل اى بطلان العمل قوله للنيابة اى لا باعتبار كونه مصدرا منه ولكن لقيامه مقام الفعل ونيابته فان عمله ليس كعمل المصدر بل لقيامه مقام الفعل المقدر قوله للمصدرية كسائر المصادر بعمل لكونه بتاويل ان مع الفعل قوله وقيل عمله اى وقيل الوجهان هذا قوله وانما فصله جواب سوال وهو ان هذه الكلام مشتركة بين قسمى المصدر اعنى المصدر الذى هو مفعول مطلق فينبغى ان يتاخر عنهما فاجاب بقوله وانما فصله الخ قوله بالجملة المعترضة وهو قوله ولا يتقدم معموله عليه والثانى قوله ولا يضمر فيه والثالث قوله ولا يلزم ذكر الفاعل الخ قوله فانه كان مفعولا مطلقا قوله فى القسم الاول اى المصدر الذى هو كائن فى القسم الاول وليس المراد ان عمله فى القسم الاول بان يكون القسم الاول معمولا للمصدر قوله اكثر واظهر اى اكثر وقوعا فى كلام العرب واظهر لعدم المانع من عمله بخلاف ما اذا كان مفعولا مطلقا فان كونه مفعولا مطلقا مانع عنه لعدم صحة تاويله بان مع الفعل اذ ليس معنى قوله ضربت ضربا ضربت ان ضربت لفساد المعنى فان قيل ان قوله اكثر واظهر يدل على ان لا يتقدم معمول المصدر يعلم لقسمين لكن المنع عن التقديم فى القسم الاول اكثر فهو مخالف عما قال الرضى حيث قال ان امتناع تقديم المعمول مختص بالقسم الاول واما فى القسم الثانى فيجوز لعدم كونه مأولا بان مع الفعل اى حين كونه بدلا قلنا ان ما قال الرضى لا يضر لما قال الشارح لان غرض الشارح النكتة للفصل بين القسمين وذلك الغرض يحصل بما ذكره الرضى ايضا بان يقال انما لم يؤخر امتناع تقديم المعمول عن القسمين لان الامتناع مختص بالقسم الاول قوله على السوال مع ان لهذه الاحكام مزية الاختصاص بالقسم الاول قوله اى حدث جواب سوال وهو انه علم من قول المصنف رح ان اشتقاق اسم الفاعل من الفعل وهو ليس الا مذهب الكوفيين فاجاب بقوله اى حدث يعنى المراد من الفعل معنى تضمنى وهو الحدث او المراد من الفعل المعنى اللغوى وهو الحدث دون المعنى الاصطلاحى فلا يكون المتن على مذهب الضعيف وهو مذهب الكوفيين فان قيل الحدث ما كان قائما

بغیرہ فیکون من المعانی دون الالفاظ مع ان الاشتقاق لایکون الا من اللفظ اے الاشتقاق لایکون
الا بین لفظین لا بین اللفظ والمعنی قلنا المراد من الحدث ہو المصدر لانہم اشتقوا صفات الدال علی المدلول
کما مر خیر مرۃ فان قیل لم لایجوز ان یکون المراد من الحدث ہو المصدر الذی ہو جزء الفعل الاصطلاحی
تشیئما یذہب البصریین والکوفیین جمیعا قلنا صفات الدال یجری علی المدلول اذا کان المدلول مطابقیا دون
تضمنیا فذکر الحدث وارادۃ المصدر من ہذا القبیل اذ الحدث مدلول مطابقی للمصدر بخلاف ما ذکرت لان ثم
ذکر المدلول وہو الحدث واریدت منہ الدال التضمنی وہو لایجوز کما لایجوز العکس بان یکون المدلول تضمنی قولہ وہو
اشارۃ الی اعتبار التضمین فی قولہ اشتق و فائدۃ ہذا القید یظہر فی اخر حاشیۃ ہذا المتن قولہ
اے الفعل بیان لمرجع الضمیر لدفع توہم رجوعہ الی من بناء علی ان الضمیر ترد الی قرب المذکورات فان قیل یرد
ما قال مولانا عصام الدین من انہ وقع فی عبارۃ الشارح تکرار الفعل لانہ ذکرہ ہنا ثم ذکر فیما بعد بقولہ ما قام بہا
الفعل لکن یرد علیہ ان بیان للمرجع یعلم من قولہ ما قام بہا الفعل ایضا اجیب عنہ ان ذکر الفعل ہہنا لبیان المرجع و
ذکر الفعل فیما بعد ففی ضمن حاصل المعنی اذ قولہ اے لذات ما قام بہا الفعل بیان حاصل المعنی وہو لا یعد
من التکرار قولہ اے لذات ما قام فیہ اشارۃ الی ان فی الاسماء المشتقۃ انما یکون الابتداء بالذات ثم
بالحدث وفی الافعال یکون الابتداء بالحدث ثم بالذات قولہ لان ما یحمل امرہ ہذا مذہب جمہور اہل اللغۃ
واما عند البعض فہی موضوعۃ لغیر ذوی العقول فقط اعلم ان المراد من قولہ ما یحمل امرہ ما یہم امرہ ای حکمہ
فالمراد من الامر ہو الحکم ولا شک ان بناء اسم الفاعل کما یکون فی ذوی العقول کذلک یکون فی غیرہ قولہ
ولعلہ قصدا لتغلیب لکن مقام التعریف یابی عند ارادۃ التغلیب لان التعریف للمعرفۃ والتغلیب مخل
بالمعرفۃ قلنا الخلل انما یکون بالتغلیب الذی ہو غیر مشہور وتغلیب ذوی العقول علی غیرہ مشہور کما
فی قولہ تعالی رب العلمین قولہ بمعنی الحدوث اے للدلالۃ علی صفۃ حادثۃ لا ثابتۃ فان قیل یخرج من
الحد نحو خالد ودائم وثابت وراسخ ومستمر مع انہا اسماء الفاعلین وایضا یخرج اسم الفاعل الذی ہو من
صفات اللہ تعالی نحو الخالق والرازق اجیب عن الاول انہا تدل علی حدوث الخلود والدوام الخ وعن الثانی ان
الدوام والاستمرار فی نحو الخالق والرازق لیس بصیغی بل واقع باعتبار الموصوف القدیم قولہ یعنی بالحدوث اشارۃ
الی انہ لیس المراد من الحدوث ما یقابل العدم کما ہو المشہور فی کتب العقائد قولہ مقیدا باحد الازمنۃ الثلثۃ
جواب سوال وہو ان الحدوث موجود فی الصفۃ المشبہۃ ایضا لاشتقاقہ من الفعل ایضا فلا یصح الاحتراز بقولہ بمعنی الحدوث
عنہا فاجاب بقولہ مقیدا باحد الازمنۃ بخلاف صفۃ المشبہۃ لانہا غیر مقیدۃ الازمنۃ فان قیل ہذا منقوض
بشریف لیشرف لان الشرافۃ بمعنی الثبوت فکیف یقید بالماضی والمضارع قلنا ان شرف لیشرف من الافعال حاصل التقیید
بالازمنۃ ثابتۃ فی الافعال البتۃ والصفۃ المشبہۃ من الاسماء فلا یتقید باحد الازمنۃ فلا یقال الآن او غد او
امس قولہ قال المصنف رح والغرض فی ایراد قول المصرح واکثر الشارحین اظہار التلذذ انہ سہا ثم توجیہ
قول المصرح علیہم بقولہ والظاہر ہو الحق الخ ثم ورد الاعتراض علی المصرح بقولہ ویخدشہ ثم دفعہ
بقولہ ولا یبعد ثم تاکید الدفع بقولہ وفی التوجیہ الخ قولہ من اسم الفاعل اشارۃ الی بیان المحل ودفولہ

كاسم المفعول اشارة الى بيان قوله اوغيره قوله والظاهر ان اسم التفضيل الخ اى الظاهر من قوله المص رح فى
شرحه ان اسم التفضيل داخل فى جميع الذى حكم المص رح عليه بانه ليس لمن قام بقوله لان الجميع ليس اه قوله
والحق ذلك اى دخول اسم التفضيل فيه الخ قوله لان التبادر الخ اشارة الى وجه الظهور والحق جميعا قوله تمام
المعنى الموضوع له لاجزء معناه اى المعنى المطابقى لا التضمنى فان قيل ان هذ التعريف لا يتمل نحو زيد مقابل عمرو
وانا متقرب من فلان ومستعد منه ومجتمع معه فان هذه الاحداث نسب بين الفاعل والمفعول لا يقوم باحد
هما معيناً دون الآخر قلنا والحق منع قيام الواحد اى قيام العرض الواحد الذى يكون بالتخصص اى المعين اى با
المحلين بالطرفين بل القائم بكل منهما فرد مغائر للقائم بالآخر لان المقابلة بالنسبة الى زيد من حيث الصدور
والى عمرو من حيث الوقوع غاية الامر اتحادهما بالنوع قوله ولخراج اسم التفضيل فان قيل فعلى هذ يخرج اسم الفاعل
من باب المغالبة نحو كارمنى فكرمته فانا كارم اى زيد غلبنى فى الكرم من حيث ان كل واحد منهم نغلبة اذ القيام ليس تمام الموضوع له فقط
ايضاً بل الموضوع له هو القيام مع الغلبة قلنا لانه موضوع فى معنى المصدر فقط لا المعنى المصدر مع الغلبة و
اما الغلبة فتثبت معه من جهة الاستعمال وفى رضى الشافية ونعنى بباب المغالبة ان يغلب احد الامرين الآخر فى معنى
المصدر نحو كارمنى فكرمته اى غلبته فى الكرم وذكر فى الحواشى الشافية المغالبة عبارة عما يذكر باب المفاعلة فلم يعلم
ايهم غالب فى هذ الفعل فيذكر المجرد بعده ليعلم الغالب فذلك المجرد لا يكون الا من باب نصر ينصر فان كان المفاعلة
بالماضى فالمجرد ايضاً بالماضى نحو كارمنى فكرمته وان كان المفاعلة بالمضارع فالمجرد ايضاً بالمضارع نحو
يكارمنى فاكرمه قوله الى قوله بمعنى الحدوث فان قيل ان خروج اسم التفضيل بقوله بمعنى الحدوث انما يستقيم
اذا كان اسم التفضيل بمعنى الثبوت نحو احسن واشرف كما هو مذهب البعض واما اذا كان اسم التفضيل بمعنى
الحدث نحو انصر واضرب فغير مستقيم فاجاب صاحب التكملة عنه بقوله هذا بناء على انه لا يدل على الحدوث
مقيدا باحد الازمنة فلا يقال اضرب الآن اوغدا وان كان قد يدل على نفس الحدوث بمعنى التجدد قوله
شامل لاسم التفضيل لان من قام به اعم من ان يكون مطابقى او تضمنى قوله ويجد شيئاً اشارة الى
الاعتراض على المص رح ومعنى يجد شيئاً اى يجرحه والضمير البارز راجع الى حمل عبارة المص على المتبادر
واخراج اسم التفضيل بقوله لمن قام به وفاعله قوله ان صيغة المبالغة تتناول المعرف قوله بهذا التقدير اى
على تقدير اخراج اسم التفضيل بقوله لمن قام به لان فيه ايضاً زيادة قوله ولا يبعد ان يلتزم ذلك اى
خروج صيغة المبالغة اعلم ان الاولى ترك لفظ البعد لانه يستعمل فى الضعف والظن والالتزام يقينى
واجاب البعض ان الشارح ذكر هذه الكلمة لهضم النفس لان هذا الجواب اخترعه الشارح فقط فرد صاحب التكملة جواب
البعض بقوله فانه قال ابن مالك رح الخ يعنى لا نسلم انه اختراع الشارح فقط بل هذا التوجيه منقول من ابن
مالك ايضاً فلا يليق قوله ولا يبعد الهضم اجيب عنه لعل الشارح لم يطلع على قول ابن مالك رح قوله ويدل عليه اى
يدل على خروجهما منه امران الاول حصر المص رح صيغ اسم الفاعل فيما حصر حيث قال الا انه يجيء من الثلاثى المجرد
على فاعل ومن غيره على صيغة المضارع والثانى جعل المص احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل
والمماثلة يستدعى المغايرة قوله ما معناه اى شئ اى فى كتاب الترجمة شئ معنى ذلك الشئ ان صيغة

قوله وجعل المص الخ عطف على قوله حصر ولك ان تعطف على جعل الحكام الاول قوله فيه الاشارة الى التنصيص اشارة الى انه

اسم الفاعل الخ وانما قال معناه لان ما ذكره ليس عين عبارته اذ عبارته بالفارسية قوله اي مع ميم
لما كان المتبادر من الباء باء السببية لكثرة استعماله للتوهم انها للسببية فعلى هذا الفسد المعنى قوله موضوعة
اه دفع توهم وهو ان الزيادة تكون غالبا في الاخر لانه محل التغيير فوضع الميم ايضا في الاخر فدفع الشارح بقوله
موضوعة الخ وانما لم يتعرض للعرض اكتفاء بما ذكر في كتب التصريف قوله سواء الخ دفع وهم وهو ان
ضمة الميم فيما اذا كان حرف المضارعة مضموما متفق ثم بقوله سواء كان الخ قوله وان لم يكن فيما قيل الخ جواب
سوال الظاهر قوله فيما وضع الميم جواب سوال وهو ان المثال للايضاح المثل وهو يحصل بواحد فما الحاجة
الى المثالين وان قلت ان المثال بمنزلة الشاهد قلت ذلك غلط محض لان الشاهد للاثبات والمثال
للايضاح بمنزلة التفسير في الكل والدليل على المسئلة بمنزلة الشاهد لانهما للاثبات فاجاب بقوله فيما وضع
الميم يعني ان تعدد الامثلة باعتبار تعدد المثل قوله ايضا مثال اجيب عنه انما لم يذكر متفاعلا لان
المضارع الذي كان ما قبل الاخر مفتوحا لم يوجد الا في ثلثة ابواب فكان قليلا فلذا لم يذكره وايضا
المزيد على ثلثة اقسام احدها بالحرف الواحد والثاني بالحرفين والثالث بثلث احرف فالمصنف رح
اتى بالاول والثالث وترك الثاني لانه متوسط فيكون تابعا للطرفين قوله ويعمل عمل فعله قيد في التسهيل
بغير المصغر والموصوف وانما لم يعمل المصغرات لمشابهة اللفظية وايضا ان الفعل لا يصغر وانما لم يعمل الموصوف
لكونه اسما محضا لان التوصيف من خواص الاسم وايضا ان الفعل لا يقع موصوفا فلما لم يعمل الموصوف فلا يقال انيس
ضارب شديد احمل قوله فان كان فعله الخ دفع وهم وهو ان تشبيه عمل اسم الفاعل بالفعل باعتبار الوضع
يعني كما ان الفعل موضوع للعمل كذلك اسم الفاعل موضوع للعمل مع ان اسم الفاعل غير موضوع للعمل فدفع بقوله
فان كان جعله لانها الخ يعني ان التشبيه في اللزوم والتعدي يدل لا في العمل الوضعي قوله الى الظرفين اي ظرف
الزمان والمكان قوله بشرط معنى الحال اه هذا الشرط للعمل في المنصوب دون المرفوع لان ادنى مشابهة الفعل يكفي للرفع
لشدة اختصاصه فان قيل هذا مخالف لما قالوا ان الفاعل للظاهر من العمليات القوية كالمفعول فلهذا لا يعمل فيه
اسم التفضيل لانه لو كان ادنى شبه الفعل كافيا للرفع لوجب ان يعمل اسم التفضيل في الفاعل المظهر ايضا لشبهه بالفعل
في الدلالة على الحدث كذلك قال غاية التحقيق اجيب عنه ان اسم الفاعل وان لم يكن بمعنى الحال والاستقبال
لكن مشابهته بالفعل في عدد الحروف والحركات باق بخلاف اسم التفضيل لانه ليس فيه الا المشابهة بالحدث
فقط فلا يقوى قوة اسم الفاعل قوله اي يعمل اسم الفاعل اشارة الى بيان المتعلق لقوله بشرط قوله حال كونه
جواب سوال وهو ان الجار والمجرور اذا وقع في عبارة القوم لا بد له من الاعراب المحلي فما هو هنا فاجاب بما
حاصله انه باعتبار المتعلق فيكون اعرابه النصب قوله اي بمعنى جواب سوال وهو ان الشرط مضاف الى المعنى بمعنى من
والحال ان في البيانية يكون بين المضاف والمضاف اليه حمل والحال هنا غير صحيح لان الشرط مصدر فيكون وصفا محضا والمعنى
وان كان مصدرا لكن نقل الى معنى وهو مقصود فاجاب بقوله اي الشيء يعني ان الشرط بمعنى شيء فيصح حمل احدهما على الآخر او تقرير السوال هكذا ان الشرط
عبارة عن حصول شيء موقوفا عليه وهذا ليس الا صفة المتكلم فكيف مضاف الى المعنى لان صفة المتكلم لا يضاف الا الى المتكلم فاجاب بقوله اي الشيء يعني
ان الشرط مصدر مجهول فلا يكون صفة للمتكلم ثم يرد عليه ان الاضافة يقتضي المغايرة وههنا لم يوجد فاجاب بقوله من معنى يعني -

ان المغائرة شرط فی اللامی والظرفی لا فی البیانی وههنا بیانیة وایضا ان قوله لشئ دفع وهم وهو ان
المراد من الشرط هو المشروط اذا ذکر المصدر وارادة اسم المفعول شائع فعلی هذا لایطابق المراد فدفع بما حاصله ان
الشرط بمعناه لا بمعنی اسم المفعول وایضا فیه اشارة الی طریقة الفصحاء وعادتهم یاتون لتفصیل بعد الاجمال فقوله لشئ
اجمال وقوله لیشترط علی صیغة المجهول تفصیله قوله من کلمة من بیانیة اما بیان لشئ او بیان الضمیر فی به **قوله** فان ادخال
ای اضافة الشرط الی المعنی واضافة المعنی الحال **قوله** ان لا یخالفه فی الزمان لیکون المشابهة علی الکمال **قوله**
والمراد بالحال جواب سوال وهو ان ما قال المص منقوض بقوله تعالی وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ
ای کلب اصحاب الکهف ای اصحاب الغار قوله بالوصید ای بعتبة الباب فان باسط عمل فی ذراعیه النصب
ونصبه بالیاء مع انه بمعنی الماضی **فاجاب** بقوله والمراد الخ **قوله** وان کان ماضیا لما عرفت ان
هذه الواقعة کانت قبل رسولنا علیه الصلوة والسلام بالف سنة **قوله** ومضاها ان یقدر المتکلم ای
یفرض قوله ان یقدر ان کان علی صیغة المجهول فیکون قوله المتکلم مفعولا لم یسم فاعله والضمیر فی قوله
کانه راجع الی المتکلم والمشار الیه بهذا هو الزمان الماضی وان کان علی صیغة المعلوم فیکون الضمیر فی قوله
کانه راجع الی اسم الفاعل والمشار الیه بهذا هو زمان التکلم قوله العامل صفة اسم الفاعل قوله بمعنی
الماضی صفة ثانیة **فان قیل** فعلی هذا ینبغی ان یصح عمل کل اسم الفاعل اذا کان بمعنی الماضی لان الحکایة
یجری فی الکل قلنا ان اعتبار الحکایة انما یکون فی موضع الضرورة والضرورة ماسة لعد تحقق العمل
قوله ویشترط الاعتماد اشارة الی ان قوله والاعتماد عطف علی معنی الحال ثم العطف بالواو دون او
فیجب ان یکون هذا الشرط منفیا مع قوله یشترط معنی الحال او الاستقبال **قوله** ای علی المتصف به دفع وهم وهو ان
المراد من الصاحب هو الواضح کما هو المتبادر فعلی هذا یخرج المهملات فقط فدفع بقوله ای علی المتصف ای الذی
هو متصف باسم الفاعل ثم المتبادر منه ترکیب توصیفی فلا یشتمل الاعتماد علی المبتدأ وغیره من الامور
الاربعة فدفع الشارح بقوله وهو المبتدأ او الموصول او الموصوف او ذو الحال **فان قیل** فعلی هذا یلزم الجمع
بین الحقیقة والمجاز لان المتصف به حقیقة فی الموصوف ومجاز فی الغیر **قلنا** ان قوله المتصف محمول وهو
عموم المجاز وهو ما قام به **قوله** لیقوی فیه جهة الفعل انما اشترط ذلک فی عمل اسم الفاعل لان عمله بمشابهة
الفعل فیصیر مشابهة قویة لان اسم الفاعل الخ یصیر مسندا الی صاحبه کما یکون الفعل مسندا الی الفاعل فان
قیل ان الاسناد الی الفاعل کما وجد فی الفعل کذلک وجد فی اسم الفاعل فالاعتماد علی الفاعل ینبغی ان
یکفی فان حاجة الی الاعتماد علی احد الامور الستة کما فی ضارب زید عمرا فالضارب لما اسند الی زید
ینبغی ان یعمل فی المفعول **قلنا** نعم انه لما اعتمد علی الفاعل فیعمل فی المفعول لکن عمله فی الفاعل من ای
جهة لانه لم یعتمد علی شئ فالاعتماد علی احد الامور الستة لعمل اسم الفاعل نحو زید ضارب ابوه فان قیل
ان اسم الفاعل مسند الی صاحبه لان اسم الفاعل من الصفات فلا بد له من الموصوف اما لفظا واما تقدیرا فی نفس
الامر کما یکون الفعل مسندا الی فاعله فی نفس الامر فلا حاجة الی الاعتماد فی الترکیب قلنا نعم لکنهم ارادوا
حصول تلک المتابعة فی الترکیب ایضا فان المشابهة تصیر قویة حینئذ **قوله** الاستفهامیة احتراز عن همزة

باب الافعال دعن همزة الوصل قوله ونحوه اشارة الى ان عبارة المصنف بحذف المعطوف فلا
يثبت المقصود فى عبارة المصنف قوله النافية احترازعن ما الكافة وللمصدرية والموصولة
قوله ونحوها ايضا اشارة الى ان عبارة المصنف بحذف المعطوف قوله بالفعل اولى لان الاستفهام
للتردد والتردد فى الاعراض والفعل من الاعراض وكذا النفى انما يكون فى الاعراض ولو دخل على الاسم انعم
مع المسند نحو ما زيد فى الدار وما زيد قائم فيكون نفى المسند وهو ايضا من الاعراض اعلم ان اسم الفاعل
لا يعمل بدون الاعتماد اصلاً لا فى الفاعل ولا فى المفعول واما اشتراط الزمان من الحال والاستقبال
فبالنسبة الى المفعول فقط واما العمل فى الفاعل يكون بدون المقارنة باحد الزمانين بل يكفى فى عمل
اسم الفاعل فى الفاعل الاعتماد على احد الامور الستة قوله فالكان الخ الفاء للتعقيب فى الاخبار اى
الكان اسم الفاعل قوله للتعدى قيد به لان اسم الفاعل اللازمى يرفع به والكان ماضيًا لان
اشتراط الحال والاستقبال بالنسبة الى المفعول كما مرّ انفا لان الفاعل جزء من اسم الفاعل فلا
يحتاج الى قوة العامل بخلاف المفعول فانه فضلة فلا بد من قوة العامل قوله اى الزمان
الماضى جواب سوال هو ان الماضى عبارة عن لفظ الفعل نحو ضرب فى الاصطلاح فكيف يكون
اسم الفاعل له اى للفظ الفعل لان اسم الفاعل لا يجئ على لفظ فعل الماضى فاجاب
بقوله اى الزمان يعنى ان المراد من الماضى ههنا المعنى اللغوى ولا شك ان اسم الفاعل يجئ
مقرونا بزمان الماضى وايضًا فيه اشارة الى ان قوله الماضى صفة فيقتضى الموصوف فزاد الموصوف
بقوله اى الزمان الماضى قوله بالاستقلال جواب سوال وهو انه لا بد ان يقول المصنف والكان
للماضى او للاستمرار وجبت الاضافة لان موجب الاضافة كما يكون فى اسم الفاعل الذى
هو بمعنى الماضى كذلك يكون فى اسم الفاعل الذى هو بمعنى الاستمرار اى شامل لجميع الازمنة
فاجاب بقوله بالاستقلال يعنى ان المراد من الماضى هو الماضى فى الجملة سواء كان الخ قوله ذكر
مفعوله لانه لو لم يذكر المفعول جاز ان لا يضاف نحو هذا ضارب امس فقوله ضارب يجب
فيه الاضافة بان يسقط التنوين ويجوز ان لا يضاف بان يثبت التنوين فالشرط لوجوب الاضافة
ارادة ذكره لا حين ذكره فلا يرد ان الاضافة لا يكون الا بعد ذكره ولا يكتفى بالارادة قوله وجبت
لانه لو لم يضف لم يرتبط به فيكون كوضع الحجر فى جنب الانسان قوله اى اضافة معنوية هذا
بيان لحاصل المعنى واما التركيب النحوى فهو اما تميز اى من حيث المعنى او ظرف اى فى المعنى او مفعول
مطلق باعتبار المضاف اى اضافة معنىً قوله لفوات شرط الاضافة اللفظية لان شرطه ان يضاف
الصفة الى معمولها واذا كان بمعنى الماضى لم يكن له معمول فيكون الاضافة معنوية قوله مثل زيد ضارب عمرو امس مثالا لكونه بمعنى الماضى بقرينة قوله امس
قوله دفع من المجلب بقوله تحقيقا او تقديرا قوله فالكان معمول آخر جواب استدلال الكسائى قوله معمول الخ اى معمول من حيث المعنى اى الا
فى اللفظ اولنقول ان معنى قوله معمول اى صالح للعمل فيه على تقدير ان يكون بمعنى الماضى قوله فربما اضيف الخ جواب سوال وهو ان قولنا صيغة اسم التفضيل فيكون معناه التفضيل
وهذا المعنى غير مقصود ههنا فاجاب بقوله فربما اضيف اليه يعنى سلمنا انه فى الاصل صيغة اسم التفضيل لكن نقل الى معنى

غير فلا يكون معناه اشد تاخيراً **قوله** فيعمل مقدراً **فان قيل** ان تقدير الفعل لا يتاتى فى اسم الفاعل من افعال القلوب نحو انا ظان زيدا امس ذاهبا للزوم الاقتصار على احد المفعولين **قلنا** انه يجعل عاملاً مع المضى ويجعل ذلك من خصائص افعال القلوب كما ان لها خصائص اخرى **قوله** كما نصابه فيكون الجزاء **قوله** معطى عمرو بكسر الطاء وسكون الياء **قوله** اى جميع الازمنة اشارة الى ان اللام بدل من المضاف اليه اى يعمل فى المفعول مطلقا **فان قيل** هذا القول ينافى قوله بشرط معنى الحال والاستقبال **قلنا** هذا القول بمنزلة الاستثناء من قوله **قوله** حينئذ اى حين دخول اللام عليه لان معناه الذى ضرب **قوله** عدل **جواب سوال** وهو انه لما كان فى الاصل فعل فالعدول من الاصل الى الغير لا يكون الا لنكتة فما هى **فاجاب** بقوله عدل الى قوله لكراهتهم ادخال اللام عليه **فان قيل** ان الممتنع عن الفعل ادخال اللام الحرفى وهذه اللام اسمية فينبغى ان يصح دخول اللام الموصول على الفعل كما يصح دخول الاسم الموصول على الفعل نحو الذى ضرب **قلنا** ان هذه اللام وان كان موصولاً لكن شابه الحرفية فى الصورة فلذا منع دخولها على الفعل لان اللام الحرفى مختص بالاسم فكذا صورته مختص بالاسم لكن المراد من الاسم هو الاسم الذى هو مفرد صورة وجملة معنى كاسم الفاعل **قوله** اى من اسم الفاعل **اعلم** انه يحتمل توجيهين فى كلام المتن احدهما ان يكون كلمة من للابتداء بقرينة كلمة الى فى مقابلها حيث قال الشارح الى اخرى ومعنى من الابتداء ان يكون مدخولها امر كلى ينتزع منه الجزئيات والمدخول ههنا اسم الفاعل ينتزع منه صيغ المبالغة والثانى ان يكون من بيانية اى بيان لكلمة ما فى قوله وما وضع فقول الشارح اى من اسم الفاعل يحتمل التوجيهين المذكورين **لكن يرد** على التوجيه الثانى اى كون من بيانية اعتراضان **احدهما** انه قد مر سابقا ان صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل فكيف يكون اسم الفاعل بيانا لصيغ المبالغة وهذا الاعتراض يرد على التوجيه الاول ايضا لان مدخول من ليس امر كلى لهذه الجزئيات **والثانى** ان الشرط فى صحة من البيانية ان يصح اطلاق المجرور من على ما قبله وههنا لا يصح اطلاق اسم الفاعل على صيغ المبالغة وبالعكس **فاجاب** الشارح عنهما بقوله بتغير الصيغة ولا شك ان اسم الفاعل اذا لوحظ مع تغير الصيغة يصح اطلاقه على صيغ المبالغة **قال مولانا عصام الدين** ان ما ذكره الشارح من العبارات الكثيرة لا يفهم من المتن وهو ليس الا تصنعا **فاجاب** التكملة عنه بقوله ليس المراد ان هذا اى ما ذكره الشارح تقدير الكلام حتى يكون تصنعا بل اشارة الى ان من ابتدائية او للبيان **قوله** بحيث يخرج الخ احتراز عن التغير الذى لا يخرج عنه كالتثنية والجمع **قوله** ومضراب بكسر الميم **قوله** وحذر اى بمعنى كثير الخوف **قوله** فى العمل دون عدم المبالغة ودون الصيغة **قوله** وهذا على تقدير **جواب سوال** وهو ان قوله مثله للتشبيه وهو يقتضى المغايرة والمغايرة مستقيمة على قول من قال ان صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل واما على قول من قال انها داخلة فى اسم الفاعل فغير مستقيمة **فاجاب** بقوله وهذا اى التشبيه على تقدير الخ **قوله** اذا كانت للمبالغة اشار به الى كلمة من فى قوله ما وضع منه للتبعيض يعنى ان هذا النوع من اسم الفاعل الذى للمبالغة مثل النوع من اسم الفاعل الذى ليس للمبالغة **قوله** اذا كانت للمبالغة لابد من هذا التقييد على هذا التوجيه بخلاف التوجيه الاول

وهو ما كان خارجا عن حد كما ان فى التوجيه الاول صرف كلمة من عن معناها المتبادر اعنى التبيين لانه لما خرج عن الحد لا يستقيم التبيين وان صح بتكليف كما قال الشارح بتغيير الصيغة كما مر انفا فالتوجيهان ...
متساويان فى ارتكاب خلاف الظاهر فلا يرد انه لما كان صحة توجيه الثانى بتكليف وهو التقييد ينبغى ان لا يذكره الشارح بل يكتفى بالتوجيه الاول **قوله** نحو زيد ضرب الخ فانه مقارن بزمان الحال فى الاول وبالاستقبال فى الثانى عمل فى الفاعل والمفعول معا واعتمد على المبتدأ **قوله** ومررت بزيد الضارب ابوه امس لانه صفة زيد فيكون الالف واللام فيه للموصول فيعمل سواء كان بمعنى الماضى او الحال او الاستقبال لما مر من قوله فان دخلت اللام استوى الجميع ولذا قال ههنا وامس **قوله** وما فيه من معنى الخ جواب سؤال وهو ان عمل اسم الفاعل من جهة المشابهة بالمضارع فى عدد الحروف والحركات والسكنات وهذه المشابهة مفقودة فى بعض صيغ المبالغة فاجاب بقوله وما فيه الخ فان قيل كيف يصح اقامة المبالغة مقام ما فات من المشابهة اللفظية اذ ليس فى الفعل معنى المبالغة حتى يصح ذلك قلنا المراد من قول الشارح هذا ان فى صيغة المبالغة تكرار الفعل نظرا الى زيادة المعنى فكان الموجود فيه اثنان من الفعل فان قيل هذا ينبغى ان يكون عمل اسم التفضيل مثل اسم الفاعل من الوجه الذى ذكر فى صيغ المبالغة قلنا ان الزيادة فى صيغ المبالغة فى نفس الفعل والزيادة فى اسم التفضيل على الغير مخصوص نحو زيد افضل من عمرو فالزيادة على عمرو ويعنى الزيادة فى صيغ المبالغة فى نفس الحدث وفى اسم التفضيل الزيادة على الغير سواء كان الحدث فى نفسه قليلا او كثيرا **قوله** والمثنى والمجموع قوله من اسم الفاعل جواب سؤال هو ان البحث عن المثنى والمجموع قد مر سابقا فلا حاجة ههنا قوله مثله خبر لقوله والمثنى والمجموع ولو اكتفى بخبر واحد كان اخصر فلم اختار التكرار لكنه ذكر كل المثنى والمجموع لدفع وهم وهو انه لو ذكر خبرا واحدا توهم ان المراد من المثنى مثنى اسم الفاعل فقط كما ان المراد من صيغ المبالغة صيغ من اسم الفاعل مع ان المراد من المثنى والجمع اعم من ان يكون لاسم الفاعل او لصيغ المبالغة **قوله** اذا كان مفردا جواب سؤال وهو ان المثنى ليس الا اسم الفاعل فيلزم التشبيه مع النفس فاجاب بقوله اذا كان مفردا قوله فى العمل متعلق بالمثل **قوله** من حيث ذاتها اى من حيث الحروف فان قيل عدم الخلل مسلم فى جمع صحيح واما فى التكسير فلا يصح قلنا انه محمول على التصحيح قوله الزيدان الضاربان والزيدون الضاربون بدخول لام الموصول على المثنى والجمع **قوله** اى نون المثنى اشارة الى ان اللام بدل من المضاف اليه **قوله** فى معموله بنصب اشارة الى ان ليس المراد مطلق العمل بل العمل الخاص هو النصب للمفعولية اذ لا يحذف مع عمله الرفع فى الفاعل لان حذفه لاستطالة الصلة بذكر المفعول وكما ان العمل ليس على الاطلاق كذلك التعريف ليس المراد به المطلق بل التعريف باللام لكن المصنف لم يتعرض الى القيدين المذكورين اكتفاء بالشهرة **قوله** ومع التعريف اى لام التعريف اى ما يكون للتعريف فى الجملة وان لم يكن ههنا له لانها موصولة او المراد صورة التعريف او المراد منه تعريف الموصول **قوله** مفعول له للحذف دفع وهم وهو انه مفعول له لقوله يجوز فعلى هذا لا يتحد فاعل الفعل والمفعول له لان فاعل يجوز هو حذف النون وفاعل التخفيف هو المتكلم فدفع بقوله مفعول له للحذف ولا شك ان فاعل الحذف والتخفيف واحد وهو المتكلم قوله اى يجوز حذفها اشارة الى بيان حاصل المعنى قوله لقصد التخفيف اى لا بقصد اشارة الى انه من قبيل

قولہ ضربت تادیبًا فعد ت عن الحرب قولہ المقیمی الصلوٰۃ وفی بعض النسخ والمقیمو الصلوٰۃ بالواو وھو
موافق بالقران ولکن ھھنا یصح کلاھما قولہ واما علی تقدیر التنکیر ای علی تقدیر عدم ذکر اللام
قولہ لان اسم الفاعل ای ھھنا فی الایۃ لم یقع صلۃ اللام قولہ والقراۃ مما لا اعتماد جواب سوال
وھو انہ ینبغی ان لا یکون ضعیفا لوجود دلیل القوۃ وھو القراءۃ فاجاب بقولہ والقراءۃ مما لا
اعتماد علیہ لوجود معارضہ وھو الجر فی العذاب قولہ حدثا موضوعا قد مر فائدۃ ھذین
القیدین فی اسم الفاعل قولہ لمن یقع علیہ فان قیل یخرج مضروب فی قولنا یوم الجمعۃ مضروب
فیہ والتادیب مضروب لہ لانہما لیسا موضوعین لمن وقع علیہ الفعل قلنا معنی قولہ یوم الجمعۃ
مضروب فیہ ای وقع الضرب فیہ علی الحذف فاسم المفعول موضوع لمن وقع علیہ ھو او احدا وانہ یجدا فی الوضوء ای حرل مضروب
فیہ الا انہ حذف الموصوف واقیم الجار والمجرور مقامہ قولہ مطلقا دفع وھم وھو انہ انما خرج اسم التفضیل
الذی اذا کان بمعنی الفاعل واما اذا کان بمعنی المفعول فھو داخل فیہ فدفع بقولہ مطلقا ثم یرد علیہ
ان خروج الاول مستقیم والخروج الثانی فغیر مستقیم لانہ لیس الا بمعنی اسم المفعول فاجاب بقولہ فانہ
مشتق الخ قولہ ای لذات ما اشارۃ الی کلمۃ من بمعنی ما قولہ من حیث وقوع الفعل علیہ انما اعتبر
قید الحیثیۃ لئلا یرد اسم المفعول الذی جعل علما لرجل لانہ یصدق علیہ انہ اسم اشتق من فعل لذات
ما وقع علیہ الفعل لکن لا من حیث انہ وقع علیہ الفعل وکذا اعتبر قید الحیثیۃ فی تعریف اسم الفاعل
نحو عالم اذا جعل علما فانہ اسم لذات ما قام بہ العلم لکن فی حین العلمیۃ لیس بالحیثیۃ والاولی ایراد
ھذا القید فی تعریف اسم الفاعل لیزیل الخلل من الاول وترکہ ھھنا بالمقایسۃ الا انہ قد یذکر القید
فی اللاحق ویکتفی بہ عن السابق لیعلم جوازہ قولہ وصیغتہ من الثلاثی فان قیل ان البحث من الصیغ
من مسائل علم الصرف فلا وجہ لایرادہ ھھنا والقول انہ بالتبعیۃ لا بالاصالۃ لیس علی
ما ینبغی لانہ لاحد ان یقول لم یورد المسائل النحویۃ من الصرف بالتبعیۃ قلنا ان ذکر
مسائل الصرف بالتبعیۃ فی کثیر من المواضع غیر مختص بھذا الموضع قولہ لخفۃ الفتحۃ فان قیل ان
الکثرۃ فی المفعول لا فی اسم المفعول وکلامنا فیہ قلنا ان کثرۃ المفاعیل یستلزم کثرۃ اسم المفعول
لان بناء اسم المفعول کما یکون للمفعول بہ کذلک یکون لسائر المفاعیل وان کان للمفعول بہ حقیقۃ
وللغیر مجازا قولہ وکثرۃ المفعول لانہ یکون لفعل واحد مفاعیل کثیرۃ بخلاف الفاعل وایضا انما
فتح لموافقۃ المضارع المجہول قولہ ای شانہ وحالہ جواب سوال وھو انہ لا یصح اضافۃ الامر الی اسم
المفعول لان الامر للفاعل لا للمفعول فاجاب بقولہ ای حالہ یعنی ان الامر ھھنا مصطلح الحال وھو فی اصطلاح العلم بمعنی الحال یقال ما امرک ای ما حالک ثم
یرد علیہ ان المتبادر من الحال ما یبین ھیئۃ الفاعل او المفعول بہ وھو غیر مستقیم ھھنا فاجاب بقولہ وشانہ ای المراد من الحال ھھنا الشان ای الصفۃ فھی الشان محمولۃ علی القلب قولہ
ای عمل لنصبہ اشارۃ الی ان اللام عوض عن المضاف الیہ وھو النصب ان لا یحتاج فی عمل الرفع الی اشتراط الزمان کما فی اسم الفاعل قولہ واشتراط قال
مولانا عصام الدین لا یحتاج الی ایرادہ بعدما ورد قولہ فی العمل لان المراد منہ العمل وما ھو متعلق بہ واشتراط العمل قلنا المتبادر من
العمل ھو نفس العمل وان کان قد یراد منہ العمل وما یتعلق بہ قولہ او المعطی غلامہ فدخلت لام الموصولۃ لیعمل

بحث اسم المفعول

بحث الصفۃ المشبہۃ

بمعنی الماضی ایضا **قولہ** من حیث انہا مثنی الخ لکن یرد علیہ ینبغی ان یشبہ باسم المفعول بھذا الوجہ بعینہ فاجاب صاحب التکملۃ عنہ بقولہ بعد اشتراکہما فی کونہما اسمین لمن قام بہ الفعل بخلاف اسم المفعول فانہ اسم لمن وقع علیہ **ثم یرد علیہ** ینبغی ان یشبہ باسم التفضیل لانہ شریک معہ فی القیام ایضا فاجاب المحشی المذکور بقولہ وبخلاف اسم التفضیل فانہ وان کان لمن قام بہ الفعل الا انہ لا یثنی ولا یجمع فی الاستعمال الاصلی وھو الاستعمال بمن **ثم یرد علیہ** ان الصفۃ المشبہۃ التی علی وزن افعل وفعلاء لا یجمع جمع السلامۃ ولا یؤنث بالتاء کما مر فکیف یشبہ باسم الفاعل لانہ یجمع جمع السلامۃ فاجاب المحشی المذکور عنہ بقولہ والمراد بالمشابہۃ فی اصل التثنیۃ والجمع والتانیث ای وان لم یکن فی کل الافراد فان قیل فی اصل التثنیۃ والجمع ثابت فی اسم التفضیل ایضا وھو الاستعمال باللام والاضافۃ **قلنا** ان الاصل فی اسم التفضیل استعمالہ بمن کما مر فلما لم یجی بالاصل صار کانہ لم یجی بالکلیۃ **قولہ** علی معنی الثبوت فمعنی زید کریم ثبت لہ الکرم ولیس معناہ حدث لہ الکرم بعد ما لم یکن ولذا یقال بعد ذلک قیل کما دم الاٰن اوغدا ومعنی الثبوت اتصافہ بہ مع قطع النظر عن التقیید باحد الازمنۃ ولذا یقصد بہ الاستمرار **قولہ** واللازم اعم **جواب سوال** وھو ان التعریف لا یکون جامعا لانہ خرج عنہ رحیم لان الماخوذ فی الحد الفعل اللازم والرحیم الرحم وھو متعد اذ الرحم لا یکون الا علی الغیر **فاجاب** بقولہ واللازم اعم الخ ولذا قالوا ان فعیلا من فعل بالفتح صیغۃ المبالغۃ کقدیر ونصیر ومن فعل بضم صفۃ مشبہۃ **قولہ** ای صار الرحم **جواب سوال** وھو ان الصفۃ المشبہۃ موضوع لمن قام بہ بمعنی الثبوت وھھنا بمعنی الحدوث اذ بالنقل من الحرکۃ الی الحرکۃ لا یتبدل الحدوث **فاجاب** بقولہ ای صار الرحم طبیعۃ لہ **قولہ** وصیغتہا ای الصیغۃ المختصۃ فلا یرد ما فی التسہیل من ان الصفۃ المشبہۃ من غیر الثلاثی المجرد یجی علی وزن اسم الفاعل نحو منصرف اذا کان بمعنی ذات صالح الانصراف بمعنی ذات الانصراف بالفعل وانما لا یرد لانہما مشترکۃ بینہما **قولہ** والمراد بکونہ بمعنی الثبوت **جواب سوال** وھو ان التعریف لا یکون مانعا لصدقہ علی ضامر وطالق لانہما بمعنی الثبوت لان معنی ضامر شخص لغو ای الذی خلق علی الضمور ابتداء وطالق زنی کہ بیرگردد بیرشوہر ولا یخفی ان ھذا السوال وارد علی تعریف اسم الفاعل ایضا بان یقال ان تعریفہ غیر جامع **فاجاب** بقولہ والمراد بکونہ آہ یعنی ان ضامر فی الاصل شخص حصل الضمر بعد السمن واما کونہ مخلوقا علی الضمر فبالاستعمال وکذا طالق فی الاصل موضوع لامرأۃ مباینۃ من الزوج واما کونہا امرأۃ بلا زوج فبالاستعمال **قولہ** مع اختلاف انواعہا **جواب سوال** وھو انہ ینبغی ان یقول صیغہا بلفظ الجمع لان لہا انواع مختلفۃ کتقریر الجواب ان قولہ صیغۃ جنس لانہ لما اطلق علی جزئیاتہ لفظ الانواع علم انہا جنس فیتناول القلیل والکثیر والایضا اشارۃ الی دفع وہم وھو ان الاختلاف بین صیغۃ صفۃ المشبہۃ وبین صیغۃ اسم الفاعل فقط من غیر الاختلاف فی الصیغۃ بین انواعہا فدفع بقولہ مع اختلاف **قولہ** اسم الفاعل بحذف المضاف وھو اسم **جواب سوال** وھو لا نسلم ان صیغتہا مخالفۃ عن الفاعل الا تری الی قولہ نضر شریف فان قولہ شریف صفۃ مشبہۃ مع انہ وقع فاعل لقولہ نضر فلو کان

بينهما مخالفة لم اجتمعا على اسم واحد **فاجاب** بقوله اى اسم الفاعل بحذف المضاف وليس المراد من الفاعل
ما اسند اليه الفعل **فان قيل** ان هذا المركب اى اسم الفاعل علم لان الاوزان اذا اريد بها انفسها
ولم يرد بها معينها كانت اعلاما للموزونات وحذف شطر العلم لا يجوز من غير الترخيم **قلنا** سلمنا انه
علم لكن علم الجنس وامتناع الحذف من علم الجنس **قوله** اولصيغة الفاعل يعنى ليس المراد من الفاعل ما
اسند اليه الفعل بل المراد منه لفظه **فان قيل** ان الاوزان اذا اريد بها انفسها كانت اعلاما ودخول
اللام على العلم لا يجوز مطلقا سواء كان علم شخص او جنس **قلنا** اللام فى قوله الفاعل زائدة فلا يكون
للتعريف والممتنع دخول لام التعريف على العلم **قوله** اى كائنة على قدره انما اول قوله كائنة لبيان
المتعلق وانما اول الحسب بالقدر لان الحسب قد يكون بمعنى الشرافة كما فى قول القائل لنا النسب والحسب وهو
غير مراد هٰهنا فلذا اول بالقدر ثم يرد عليه ان فى اسم الفاعل ايضا يجب السماع فدفع بقوله لا يتجاوزه
يعنى سلمنا ان فى اسم الفاعل ايضا سماع لكن وجب التجاوز فيه عن موضع السماع بخلاف الصفة المشبهة
قوله فالظرف منصوب فيه اشارة الى الرد على صاحب الغاية حيث قال ان قوله مخالفة خبر لقوله وصيغتها
وقوله على حسب خبر بعد خبر فرد الشارح عليه ان تخصيص هذا القول بالخبر غير مستقيم لانه كما يصلح
الخبرية كذلك يصلح الحال او الصفة لمصدر محذوف **قوله** اى مخالفة كائنة يعنى ان قوله على
حسب صفة مصدر هو المخالفة باعتبار التعلق وهو كائنة **قوله** وحض مخالفتها جواب سوال
ظاهر **قوله** ولكون عملها المشابهتها اى الصفة اياه اى اسم الفاعل فيما ذكر من انها تثنى وتجمع
وتذكر وتؤنث كذا قال جمال الدين والمراد مما ذكر الاعتماد على صاحبها كذا قال عبد الرحمن **فان قيل**
ان عمل الصفة باعتبار مشابهة الفعل كما قال المصنف ويعمل عمل فعلها مطلقا لا لمشابهة اسم الفاعل
قلنا لا نسلم ان عملها لمشابهة الفعل اذ لا مشابهتها بالفعل لانها بمعنى الثبوت والفعل بمعنى الحدوث
فلا محالة يكون عملها لمشابهة اسم الفاعل لاشتراكهما فى التثنية والجمع والتذكير والتانيث او
بكل واحد منهما قيام الفاعل وما قال المصنف انها تعمل عمل الفعل ليس المراد ان عملها لمشابهة الفعل بل
فيه اشارة الى ان عملها مقتصر على الفاعل ولا يتجاوز الى المفعول كفعلها مقتصر على الفاعل لانه لازم
قوله وشديد **فان قيل** صيغة شديد لا يكون مخالفة لصيغة اسم الفاعل كما سبق فى نحو عليم من انه
صفة مشبهة وصيغة مبالغة معا **قلنا** مبنى هذا الكلام على عدم كون صيغة المبالغة داخلة فى اسم
الفاعل **قوله** من غير اشتراط زمان جواب سوال وهو ان قوله مطلقا راجع الى الامرين اعنى
الزمان والاعتماد مع ان الاطلاق عن الاعتماد غير صحيح **فاجاب** بقوله من غير اشتراط الزمان
فان قيل ان قوله مطلقا يدل على العموم فاخذ احد الامرين من العام يفيد الخلل **قلنا** لا نسلم
ان الاطلاق للعموم بل هو للاجمال فاخذ احد الامرين بيان الاجمال وهو لا يفيد الخلل بل يفيد رفع
الاجمال والابهام **قوله** فلا معنى لاشتراطه فيها **فان قيل** فعلى هذا يلزم مزية الفرع على الاصل وهو اسم الفاعل
وذا لا يجوز قلنا ان اشتراط الزمان فى اسم الفاعل لاجل العمل فى المفعول ولا عمل فيه هٰهنا لانها من فعل لازم

وايضا ان الاطلاق عن الزمان فى الصفة المشبهة للضرورة لانها موضوعة للثبوت والزمان يقتضى الحدوث **قوله** الاان الاعتماد دفع وهم ظاهر قوله ليست بموصول اذ اللام الموصولة لاتدخل الا على اسم الفاعل والمفعول لانها لاتدخل على ما فيه الحدوث واما الصفة المشبهة فلما دل على الثبوت فشابهة الجامد واللام فى الجامد حرفى **قوله** اى جعلنا اقسامها جواب سوال وهو ان التقسيم مصدر وهو لايضاف الى الفاعل والمفعول فهذه الاضافة لايخلو اما الى المفعول او الى الفاعل والثانى غير صحيح كما هو الظاهر والاول ايضا غير صحيح لان المذكور فيما بعد تقسيم نفس صفة المشبهة لاتقسيم مسائلها سواء كانت المسائل بمعنى الاقسام والاحكام حاصل الجواب ان التقسيم لادنى ملابسة يعنى انه مضاف الى الصفة فى الاصل لكن اضيف الى المسائل لادنى مناسبة يعنى انه مضاف الى الصفة فى الاصل لكن اضيف الى المسائل لادنى مناسبة وهو ان التقسيم سبب لحصول المسائل اى الاقسام فالتقدير اى تقسيم الصفة المحصل للاقسام **ثم يرد** عليه ما الفائدة فى بيان الاقسام **فاجاب** بقوله وبيان حكم كل قسم يعنى المقصود من بيان الاقسام بيان احكامها من الحسن والقبح والامتناع ثم يرد عليه ان للمسئلة معنيان احدهما موضع السوال والاخر ما يبحث عنه فسائل الشامل منه السوال والبحث ههنا فاجاب بقوله و ليسمى كل قسم الخ **قوله** متلبسة باللام اشارة الى ان الجار والمجرور خبر يكون باعتبار التعلق قوله اومتلبسة باللام كلمة او لمنع الخلو ههنا **فلا يرد** انه جاز ان يكون مفردا ومعرفا باللام جميعا فى الاقسام الاخرى ليست لمنع الخلو لعدم اجتماع امكان الاجتماع فيها **قوله** حاصلة من ضرب اشارة الى وجه قوله ستة قوله اثنين هما ان يكون الصفة متلبسة باللام او مجردة عنها قوله فى الثلثة هى التى ذكرها بقوله معمولها اما مضاف اه **قوله** اى معمول الصفة المشبهة اشارة الى ان اللام بدل من المضاف اليه قوله ثم صارت ثمانية الخ جملة مستانفة وقعت فى جواب سوال السائل كان السائل قال كم صارت الاقسام فقال صارت ثمانية عشر **قوله** حاصلة من ضرب الخ اشارة الى وجه قوله ثمانية عشر قوله اقسام ثلثة اى مرفوع ومنصوب ومجرور قوله التى للمعمول من حيث الاعراب دفع وهم وهو ان يكون المراد من الاقسام الثلاثة التى هى المضاف او باللام او مجردة عنهما قوله اى فاعلية اشارة الى ان اللام بدل من المضاف اليه **قوله** اى تشبيه معمول الصفة ايضا اشارة الى ان اللام بدل من المضاف اليه قوله فى المعمول المعرفة لما كانت المعرفة صفة يقتضى الموصوف زاد قوله فى المعمول **قوله** اى جعل دفع وهم وهو كما ان المعمول مشابه بالمفعول كذلك مشابه بالتميز والحال انه خلاف المراد بل المراد ان المعمول نفس التميز لا انه مشابه به فدفع بقوله اى جعل الخ اى ليس فيه دخل للتشبيه وانما كان المنصب على التشبيه لانه ليس عين المفعول به لان الصفة غير متعد ووجه التشبيه بالمفعول هذا انهم لما شبهوا هذه الصفة باسم الفاعل شبهوا معمولها بمفعول اسم الفاعل كما ان الجر فى نحو الضارب الرجل مشبه بالجر فى نحو الحسن الوجه كما مر فى المجرورات كذا قال صاحب الغاية وايضا وجه التشبيه به انهم لما قصدوا التخفيف فى الصفة بالاضافة ولا يمكن اضافتها الى الفاعل اذ يلزم اضافة الشئ الى النفس لان الصفة عين الفاعل معنى ليست اسدا واما الاضافة البيانية فهى فيما يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه شبهوا مرفوعها بالمفعول فنصبوه

اولا لیکون مفعولا لیصح الاضافة لئلا یلزم اضافة الصفة الی فاعلها ان الفعول غیر الصفة وجعلوا الصفة فی اللفظ لغیره واضمر وفیہا الضمیر انما کانت فی اللفظ جاریة علی غیر المعمول سواء کان الاجزاء من حیث الخبر او النعت او الحال وفی المعنی دالة علی صفة له فی نفسه سواء کانت هی الصفة المذکورة نحو زید حسن الوجه فانه بحسن وجهه او لا بل لازم المذکور نحو زید غلیظ الشفتین فان غلظ شفتین لیس غلظ زید لکن اللازم مع غلظ الشفتین القبح ولا شک ان قبح الشفة یکون قبح زید فان لم تجر فی اللفظ علی غیر المعمول نحو زید وجهه حسن بتقدیم او جرت علیه لکنها لم تدل علی صفة للمعمول فی نفس غیر المعمول لم یجز استتار ضمیر الموصوف وهو زید مثلا فی الصفة فزید ابیض الثوب قبیح کذا قال صاحب التکملة فقوله وفی المعنی دالة علی صفة له فی نفسه یحتمل المعنیین احدهما ان یکون المعنی دالة علی صفة له ای للمعمول فی نفسه ای الصفة کائنة فی نفس غیر المعمول نحو زید حسن الوجه فانه یدل علی صفة هی الحسن للمعمول وهو الوجه وهو ای الحسن کائن فی غیر المعمول وهو زید وکذلک فی زید غلیظ الشفتین والثانی ان یکون المعنی دالة علی صفة له ای للمعمول الذی کائن ذلک المعمول فی نفس غیر المعمول نحو زید حسن الوجه فان الحسن یدل علی صفة وهو الحسن للمعمول وهو الوجه وهو کائن فی نفس غیر المعمول وداخل فیه وهو زید وکذا فی زید غلیظ الخ بخلاف زید ابیض الثوب فان الابیض لم یدل علی صفة للمعمول الذی کان فی غیر المعمول وهو زید بل انما یدل علی صفة وهی البیاض للمعمول وهو الثوب وصفة الثوب لیس بکائنة فی نفس غیر المعمول وهو زید وکذا عین الثوب لیس بکائن فی زید فاحفظه فانه دقیق **قوله** فی المعمول النکرة **اعلم** ان قوله حسن اذا کان منصوبا علی التمیز یکون معناه زید حسن من حیث الوجه واذا کان منصوبا علی المفعولیة معناه ایضا کذلک فلا فرق بینهما فی المعنی **قوله** فی الجمیع ای فی المعرفة والنکرة **قوله** والاولی التفصیل وهو ما قال المصنف بان المعمول اذا کان معرفة فنصبه علی التشبیه بالمفعول وان کان نکرة فنصبه علی التمیز وانما لم ینصب علی التمیز فیهما لان التمیز لا یکون الا نکرة وانما ینصب علی التشبیه بالمفعول فیهما لان التشبیه بالمفعول ضروری وخلاف الاصل فیتقدر بقدر الضرورة فلذا قال الشیخ الرضی والاولی التفصیل **قوله** ای مفصل **جواب سوال** وهو ان قوله وتفصیلها مبتدأ وقوله حسن وجهه خبره ولا یصح حمل هذا الخبر علی التفصیل لانه نسبة بین المفصِّل والمفصَّل وقوله حسن وجهه طرف النسبة وحمل الطرف علی النسبة لا یجوز لان الطرف من الذوات والنسبة من الاعراض **فاجاب** بما حاصله ان المصدر بمعنی اسم المفعول ثم یرد علیه ان تفصیل الاقسام قد مر سابقا بقوله بقوله صار ثمانیة عشر قسما **فاجاب بقوله** فی ضمن امثلة یعنی ان المذکور سابقا نفس الاحکام وههنا فی ضمن امثلة ثم یرد علیه ان خبریة قوله حسن وجهه ثلثة لقوله وتفصیلها لا یصح من وجه آخر وهو ان الخبر اذا وقع جملة لا بد فیه من عائد ولا عائد ههنا الی المبتدأ **فاجاب** بقوله قولنا یعنی ان الخبر لیس بجملة بل هو مفرد وهو قوله قولنا وقوله حسن وجهه مقولة القول والمقولة لیست الا جملة لعدم تمام المقولة بدون الجملة فان قیل ان الخبر لما کان قوله قولنا انه لیس الا مصدر فیصح حمله علی التفصیل فلا حاجة الی التاویل **قلنا** المراد من القول هو المقول ههنا لیصح تفسیره بقوله حسن وجهه لانه مقول القول لا القول المصدری **قوله** بتنوین الصفة الخ اشارة الی

الی بیان اقسام ثلثة فی هذا التركيب **قوله** هذا التركيب **جواب سوال** وهو لا يصح حمل ثلثة على حسن وجه لانه اما مرفوع او منصوب او مجرور ولا يتصور الاجتماع فكيف يكون ثلثة **فاجاب** المراد هذا التركيب وهذا النقش مع قطع النظر عن الحركة وليس مراد الشارح ان ثلثة خبر مبتدا محذوف كما قال الفاضل الهندی لانه على هذا لا يصح ان يكون حسن وجه مقول القول لكونه مفردا والقول لا يكون الا جملة

قوله ای ثلثة امثلة جواب سوال وهو ان قوله ثلثة من الاعداد وهي تقتضي التميز ولا تمييز فاجاب بقوله ای ثلثة امثلة ثم يرد عليه ان المثال لايضاح الممثل وهو يتضح بواحد فما الحاجة الى ثلثة فاجاب بقوله ذكرها لتوضيح الاقسام لكثرة الامثلة بحسب كثرة الممثلات قوله باعتبار الباء للسببية دليل لكثرة الاقسام قوله وكذلك ای مثل جواب سوال وهو ان قوله كذلك مبتدا والحال ان الجار والمجرور لا يصلح للابتداء فاجاب بقوله مثل يعني ان الكاف اسمي بمعنى المثل فيصح جعله مبتدأ ثم يرد عليه ان ذلك من اسماء الاشارات للمفردة والحال ان حسن وجه ثلثة امثلة فلا يثبت المطابقة بين اسماء الاشارة والمشار اليه فاجاب بقوله هذا التركيب يعني ان الاشارة الى التركيب وهو مفرد ثم يرد عليه ان التشبيه حسن الوجه بحسن وجه لا يصح لان المعمول في الاول محلى باللام وفي الثاني مضاف فاجاب بقوله في كونه امثلة ثلثة اعلم ان الكاف في كذلك اسمي لذا فسره بقوله ای مثل هذا التركيب خبر حسن الوجه والجملة معطوفة على الجملة السابقة وحسن وجه معطوف على حسن الوجه خبر بعد خبر وكذلك الحسن وجه والحسن الوجه والحسن وجه خبر قوله كذلك الا انه ترك العاطف فيما بين هذه الثلثة وغير الاسلوب لنكتة التي ذكره الشارح والمعنى مفصل الاقسام قولنا حسن وجه ثلثة وقولنا وكذلك يعني ان هذين القولين مشتمل على تفصيل الاقسام في ضمن الامثلة وانما قال ذلك لان تفصيلها في نفسها قد علم مما سبق من حاصل تركيب المتن مع مرافق الحل قوله وجر قال الشارح في الحاشية ومنه ان صورة الخطية في معمول الصفة في حسن وجه لا تحتمل الا الوجهين وهما الرفع والجر ولا يصح النصب فيه لان النصب انما يكون باثبات الالف قلنا لو كتب رسم الخط بالالف لا يذهب الذهن الى الوجهين الاخرين كما في قوله مفرد في تعريف الكلمة او انه نظر الى مذهب المتقدمين لانه غير لازم عندهم **قوله** بادخال اللام على الصفة اشارة الى انه نوع اخر لان في السابق الصفة مجردة عن اللام **قوله** وانما غير الاسلوب جواب سوال ظاهر **فان قيل** ای حرف يقدر في اضافة حسن الوجه مثلا **قلنا** تقدير الحرف في الاضافة المعنوية واما الجر في اللفظية فحمل على ما فيه الحرف اونقول ان المقدر فيه حرف من نحو خاتم فضة لان الحسن هو الوجه او حرف الجر غير منحصر في الاضافة اللفظية كما في المجرورات كذا قال صاحب الغاية قوله في اول التقسيم وهو قوله وتفصيل مسائلها ان تكون الصفة الخ قوله وجودی لان معناه ان اللام موجودة فيها والثاني عدمی لان معناه ان اللام ليست موجودة فيها قوله بخلاف الاقسام فيكون الاول اشرف من الثاني **قوله** اثنان منها ممتنعان قال مولانا عصام الدين ره ان المتبادر من هذين القسمين ان يكون متفقا عليهما بقرينة المقابلة بقوله واختلف في حسن وجهه مع ان الفراء خالف فيه لانه قد سبق في بحث الاضافة وامتنع الضارب زيد خلافا للفراء او يزعم ان الفراء او يزعم ان الاضافة مقدم على اللام اقول الزعم ههنا لا يجری لان الحكم

الحسن وجهه بالرفع فاللام موجود قبل الاضافة **قوله** احدهما ان یکون الصفة باللام قال مولانا عصام الدین هذا یصدق علی قولنا الزیدان الحسنان وجهیهما مع انه لا یتحقق فیه ما هو محل التحقیق فینبغی ان یکون من قبیل حسن وجهه اقول المراد من الصفة الصفة المفردة بدلیل ان جمیع الامثلة من المفردة واما المثنی نحو الزیدان الحسنا وجهیهما والجموع نحو الزیدون الحسنو وجوههم من قبیل ما اختلف فیه کما فی حسن وجهه کما یجیء وانما اختلف فی المثنی والمجموع لوجود التخفیف فیه فی الجملة وهو بحذف النون ومن لم یجوز قاس علی المفرد **قوله** احدهما ان یکون الصفة باللام دفع وهم وهو ان یکون المراد من مثل الحسن وجهه ما هو مثله فی الوزن فلا یتناول مثل صعب وجهه او شدید وجهه والضاخم الحسن وجهه او شدید وجهه والضاخم عن الحسن وجهه لانه مضاف الیه لفظ المثل والمضاف الیه خارج من الکلام فلجاب بقوله احدهما ان یکون الصفة باللام ولا شک ان هذا المعنی صادق علی الحسن وجهه وکذا لا یرد الاول **قوله** الی ضمیر الموصوف ای ضمیر راجع الی الموصوف للصفة المشبهة **قوله** بواسطة جواب سؤال وهو انه خرج عنه نحو الحسن وجهه غلامه مع انه ممتنع ایضا فاجاب بقوله بواسطة ای بین المعمول وضمیر الموصوف **قوله** مثل الحسن الوجه اصله الحسن وجهه فان قلت لا خفة فی هذا الترکیب لانه وان حذف الضمیر منها لکن اورد فیه لام التعریف قلنا حرف الساکن اخف من المتحرک کما مر فی الجر ورات **قوله** او بحذفهما معا کما فی الحسن الوجه **قوله** لخفة فیه بواحد اذ التنوین لم یکن فی الصفة بسبب اللام والضمیر فی وجهه باق لم یحذف یعنی بواحد من هذه الامور المذکورة وهی حذف التنوین او حذف الضمیر من فاعل الصفة او حذفه لما اضیف الیه الفاعل کما فی صورة الواسطة او بحذفهما معا لعدم حذف الضمیر فی هذا القسم وسقوط التنوین بسبب اللام **قوله** عکس المعهود لان المعهود هو اضافة النکرة الی المعرفة دون العکس وانما قال فی صورة التشبیه ولم یقل لکنها عکس المعهود لانها بحسب الحقیقة والمعنی تفید التخفیف **قوله** من الاضافة ای اضافة معنویة فان المعهود فیها اضافة النکرة الی المعرفة واضافة النکرة الی النکرة یفید التعریف او التخصیص لا اضافة المعرفة الی النکرة اذ لا یفید شیئا منها وکذا الاضافة اللفظیة لانها فرعها فلا یخالفها من کل وجه لکن قال صاحب التکملة یعنی فی اضافة المعرفة الی النکرة فی اضافة لفظیة کانت مخالفة من الاصل وهو اضافة معنویة فلو خولف فی هذا الحکم ایضا کانت مخالفتها من کل وجه **قوله** فی صورة کانت الصفة دفع وهم وهو ان المراد بالمثل هو الوزن فعلی هذا خرج نحو صعب وجهه او شدید وجهه وایضا ان قوله حسن وجهه مضاف الیه المثل والمضاف الیه خارج من الکلام فالعبارة لا یتناوله فاجاب بقوله فی صورة آه **قوله** ان سلم ای اذا کان ارتکاب القبح للاضافة لقصد التخفیف فیقتضی الحالات سلم الاضافة نهایة آه **قوله** ولا یتعرض لمعطلها وهو الضمیر وانما کان الضمیر لفظ لام اسم والتنوین حرف ایضا الضمیر لمنا متحرک والتنوین ساکن قوله فی الجملة لا سرح ... هذا القول کما تری اقول لعل هذا سهو من الکاتب قوله من الاقسام الثمانیة عشر جواب الجهات قوله والباقی من الاقسام ... الاضافة فیقتضی المضاف الیه ...

فاجاب بقوله من الاقسام الخ **قوله** منها ای من تلك البواقی جواب سوال وهو ان قوله مما کان مثالا وقوله احسن خبر والجملة خبر من قوله والبواقی والحال ان الجملة اذا وقعت خبر المبتدأ فلا بد من عائد ولا عائد ههنا فاجاب بقوله منها **قوله** الحسن الوجه **فان قیل** یلزم فی الحسن الوجه بالجر تعدد الفاعل لانه من قبیل اضافة الفاعل وفیه ضمیر ایضا بدلیل قوله متی رفعت بها فلا ضمیر فیها والا ففیها ضمیر للموصوف **قلنا** الفاعل بعد الاضافة خرج عن کونه فاعلا لفظا لکنه فاعل معنی وباعتبار المعنی ای باعتبار جعله مرفوعا لیس فیه ضمیر **فان قیل** انه یتبعه تابعه بعد الاضافة بالرفع ایضا وهذا یوجب اعتبار فاعلیة الوجه یعنی لو ذکر لهذا المضاف الیه تابع کالمعطوف یجوز رفع التابع حملا علی محل المضاف ولو خرج من الفاعلیة لم جاز الرفع فی التابع بان یقال الحسن الوجه والید برفع الید **قلنا** الحمل علی المحل باعتبار المعنی وبهذا الاعتبار فاعل **قوله** والحسن وجها والجر فیه ممتنع للزوم اضافة المعرفة الی النکرة **قوله** برفعه لانه متی رفعت لا ضمیر فی الصفة فبقی ضمیر الواحد فی المعمول **قوله** بقدر الحاجة لان قدر الحاجة ان یحصل ربط الصفة بالموصوف والربط یکفیه بضمیر واحد فاتیان ضمیر آخر للربط زیادة علی قدر الحاجة **قوله** لاشتماله علی ضمیرین الی لان الضمیر فیه لیس الا للربط وهو یحصل بواحد بدلیل جواز الحسن الوجه بالجر والحسن وجهه بالرفع لوجود ضمیر واحد منه واذا حصل الربط باحدهما فالثانی زائد **فان قیل** هذا منقوض بقولهم زید عمرو ضربه من ضرب ابیه فی داره فانه مشتمل علی الضمیرین مع انهم قالوا انه احسن **قلنا** المراد ههنا یکون الضمیر الثانی للربط ایضا وههنا لیس کذلك لان الغرض من احدهما الربط ومن الآخر تعیین المضاف اعنی الاب والدار **قوله** لعدم الرابط **فان قیل** فلیکن اللام رابطا کما فی نعم الرجل زید **قلنا** لا یکون اللام فی الحسن الوجه رابطة لان ابدال اللام من الضمیر فیما یشترط فیه الضمیر قبیح عند البصریین کما فی الرضی بخلاف نعم الرجل لان اللام فیه رابطة ابتداء ولیس بدلا من الضمیر وایضا ان اللام یسمی بالرابط المعنوی والمقصود ههنا ربط لفظی ولذا قال الشارح لعدم الرابط بالموصوف لفظا اذ تقیید عدم الرابط باللفظ یشعر بوجود رابط معنوی **قوله** غیر ظاهر فی الصفة لاستتاره **قوله** مثل ظهوره فی العمل الا الا **قوله** ولما کان وجود الضمیر جواب سوال وهو ان المقصود بیان صفة مشبهة واقسامها وهو حاصل بما سبق فما الاشتغال بقوله ومتی رفعت الخ اشتغال بما لا یعنی فاجاب بقوله ولما کان الخ یعنی انه من متعلقات ما سبق فلا یکون الاشتغال به اشتغالا بما لا یعنی **قوله** لان معمولها فاعل فالاعصال الذین فیه بحث لانه یجوز ان یکون المحسنة فلا یلزم تعدد الفاعل ای حبیب العبادات لانه وجه لعموم عیب علیه الفاعلیة فلو کان فیها ضمیر یکون فاعلا بعد جواز استتار ضمیر الفاعل فیلزم تعدد الفاعل فالاعصال الذین هو خلاف المتبادر **قوله** فی کل فعل الفاعل للتعلیل ای لان الصفة المشبهة کالفعل سواء اذا وقع بعد ظاهر لم یکن فیه ضمیر فکذا هذه وتحمل ان یکون نتیجة ای فحینئذ تکون الصفة المشبهة کالفعل فی انها لا تثنی ولا تجمع **قوله** لیکون فاعلا لها لان الظاهر المجرور بالاضافة او المنصوب من حیثیة کونهم فاعلا لهم یکون فیها ضمیر لیکون فاعلا لها **قوله** وتثنی الاسناد الصفة الی الضمیر بخلاف ما اذا رفعت لانه مسند الی الظاهر **قوله** واسما الفاعل والمفعول اصله اسمان سقط النون للاضافة **قوله** ای اسم الفاعل اشارة الی ان تثنیة تعلق بکل واحد من الفاعل والمفعول الذی هو فرد

من التثنية قوله لاشتقاقه من الفعل جواب سوال وهو ان اسم المفعول لا يكون الا من الفعل المتعدي
فكيف يصح قوله غير المتعدي فاجاب بقوله لاشتقاقه الخ قوله اي فيما ذكر لان جواز هذه الصور في الصفة
المشبهة انما هي لمشابهتها باسم الفاعل لجوازها فيه اصلا فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يثبت هذه الاقسام
في اسم الفاعل المتعدي ايضا فاجاب الشارح بقوله واذا كانا متعددين الخ قوله فيما ذكر جواب سوال
وهو ان قوله ذلك من الاسماء الاشارة للمفردة والاقسام متعددة فلا يثبت المطابقة فاجاب ان مرجعه الى الذي
وهو مفرد ثم يرد عليه ان المذكور سائر الكتاب فاجاب بقوله من الاقسام الخ قوله فيدخل الكل
سواء كان بمعنى الماضي او المضارع او الاستمرار او الاطلاق لان رضا الفاعل لا يحتاج الى الزمان قوله
للنسب اي اسم منسوب لانه ايضا مشابه باسم الفاعل قوله اي اسم مشتق وفائدة ادخال الاسم
من كلمة ما مذكورة سابقا غير مرة لكن لو قال ما اي اسم اشتق لم يلزم تكرار قوله اشتق اجيب عنه انما قيل
كذلك لئلا يلزم الفصل بين الصفة والموصوف بالشرح كما في اللمعات قوله اي حدث اي دال
على حدث باقامة المدلول مقام الدال وهو المصدر ولم يفسر بالفعل المصطلح لان الاشتقاق من
المصدر عند البصريين ولرعاية المطابقة بما سبق قوله قام به الفعل او وقع عليه يعني اتصاف الموصوف
على من قام او لمن وقع لقصد التعميم ولقصد شموله للتفضيل له قوله في ذلك الفعل لان الفعل مشتق
من التعريف وهو المشتق منه لانه المذكور ههنا فعلى قول الشارح لا يرد نحو فاضل وزائد وغالب
لعدم دلالتها على الزيادة في الفضل والزيادة والغلبة التي على اصل الفعل بل هذه الاسماء
تدل على نفس الفعل وهو الفضل والزيادة والغلبة وذا قلنا الاصل احترازا عما يدل على الزيادة
في وصف الفعل كالصفة المشبهة الدالة على دوام الفعل وعندي انه لا حاجة الى اعتبار هذا القيد اي اصل
ذلك الفعل لان اللام في الموصوف صلة الوضع كما مر والصور المذكورة موضوعة للزيادة مطلقا لا الزيادة
على غيره وان افادتها في بعض التراكيب نحو زيد فاضل على عمرو وزائد وغالب عليه وانما اتصاف الموصوف
على متصف معه مختار سائر النحاة لاشعاره بالاتصاف بالزيادة في نفس الامر ولا يلزم ذلك في
اسم التفضيل كما مر في قوله زيد اعلم من الحمار واحمق من الحمار فالزيادة ههنا بحسب الزعم لا في
نفس الامر كما قال الشارح في بحث الجمع قوله والباء في قوله الخ جملة مستانفة وقعت في جواب سوال
السائل وهو ان قوله بزيادة ظرف وهو على قسمين لغو ومستقر فسأل السائل انه من ايهما قوله اي الذات
متصفة اشارة الى حاصل المعنى يعني ان قوله بزيادة مفعول به بواسطة حرف الجر لقوله لموصوف على تقدير
انه ظرف لغو قوله او ظرف مستقر فعلى هذا قوله موصوف مقطوع عن المفعول بالواسطة لعدم تعلق
الغرض بالمفعول كما يدل عليه قوله اي متلبس بتلك الزيادة اولا ليس مقطوعا بل مقدر مفعوله اي لموصوف به الخ
بالفعل وانما سمي باللغو للغوه واسقاطه عن التقدير وسمي بالمستقر لقرار الظرف في موضع المتعلق
قوله فقوله ما اشتق الخ جواب سوال وهو ان في كل تعريف لابد من الجنس والفصل فما هما ههنا فاجاب
بقوله فقوله ما اشتق قوله ذات مبهمة وذلك لان مفهوم شيء قام و ذات له تمام

ومفهوم مقام موضع فيه القيام لا شئ فيه القيام كذا ذكره السيد فى حواشى المطول والحاصل ان الابهام فى اسم الفاعل والمفعول فى النوع لان مضروب مثلا لا يعلم من انه الفرس او الرجل وغيرهما بخلاف اسم الظرف لانه لا ابهام فى نوعه بل فى افراده قال العصام لحاجة فى الاخراج الى حمل الموصوف على ذلك لان تلك الاسماء لم توضع لمكان او زمان او آلة موصوف بها بل لمكان او زمان او آلة مضاف اليها فقولك مكان الضرب او زمانه او آلة الضرب يعنى ان الذات فى اسم المفعول موصوف الا معنى قائم ذات قام به الفعل الفعل
فقوله ذات موصوف وقوله قام صفة ومعنى قوله مقام مكان القيام باضافة المكان الى القيام اجيب انه قوله منقوض باسم تفضيل الذى جاء للمفعول موضع لموصوف بمعنى ما وقع عليه كذلك تلك الاسماء موضوعة لموصوف بمعنى ما وقع به الفعل فقوله ما موصوف وقوله وقع فيه صفة وهكذا قوله

يخرج اسم الفاعل اما العدم دلالتها على الزيادة نحو ضارب ومضروب او لعدم دلالتها على الزيادة على الغير كصيغ المبالغة او لعدم دلالتها على الزيادة فى ذلك الفعل كفاضل وطائل او لعدم دلالتها على الزيادة فى اصل الفعل بل فى صفتها كصفة المشبهة الدالة على الدوام والاستمرار قوله من حيث صيغته جواب سوالين احدهما ان حمل قوله افعل لا يصح على قوله هو اذ يلزم حمل الاخص على الاعم لان اسم التفضيل لا يختص بافعل لانه كما جاء افعل كذلك جاء اعلم والنصر واضرب والثانى ان تعريف اسم التفضيل قد مر بقوله هو ما اشتق من افعل الخ فلا حاجة الى قوله وهو افعل فاجاب بقوله من حيث صيغته اى من حيث الهيئة لانها عبارة عن الهيئة من غير لحاظ المادة ولا شك ان هيئة افعل غير مختص بافعل لانها كما توجد فى افعل كذلك توجد فى اعلم والنصر فلا يلزم حمل الاخص على الاعم واما الجواب عن الثانى ان

التعريف السابق للماهية وههنا من حيث الصيغة واللفظ فلا يرد عدم الاحتياج قوله وفعلى للمؤنث وانما تعرض لصيغة المؤنث ولم يتعرض فى اسم الفاعل والمفعول دفعا لتوهم استواء المذكر والمؤنث فى افعل مطلقا اى سواء استعمل باللام او الاضافة او بكلمة من كما ثبت الاستواء فى اسم الفاعل والمفعول لكن المفارقة بالتاء قوله وانكان بحسب الاصل جواب سوال وهو لا نسلم ان اسم التفضيل يجئ على وزن افعل لانه منقوض بخير وشر لانهما اسم التفضيل وليسا افعل فاجاب بقوله لكونهما ما كان بحسب الاصل فيدخل فيه خير وشر لكونهما فى الاصل اخير واشر فحذفت الهمزة ونقل فتح الياء والراء الى الخاء والشين وادغم الراء فى الراء وانما حذف فيهما لانهما كثير الاستعمال اذ ليس فى الدنيا الا الخير او الشر فالتخفيف واجب فيهما فان قيل لو كانا اسم تفضيل ينبغى ان يوتى صيغة للمؤنث منهما ولم يوجد قلنا ان صيغة المؤنث مستغنى عنه باستعمالهما بكلمة من المستوى فيها المذكر والمؤنث يعنى انهما لا يستعملان باللام والاضافة بل بمن فقط قوله من حدث قد ثبت بقرينة التعريف فلا يبنى من اسم جامد لعدم الحدث فيه ونحو احنك الشاتين وابل الناس شاذ كذا قال صاحب التكملة قوله احنك الشاتين يعنى اكلهما من الحنك اى اصل فك الا على مثل فى كثرة الاكل قوله وابل الناس يعنى اشد الناس تألفا فى رعى الابل واعلمهم بالرعى مثل يضرب به فى المعرفة بمصالح الابل كذا فى شرح ابيات المفصل وكذا لا يبنى من فعل لازم النفى نحو ما نبس بكلمة

ای ما تکلم بکلمة اصله نبس ینبس نبسا ای تکلم فاسرع ثم لزم النفی معه الا ستعمال فیقال ما نبس وانما لا یبنی منه لعدم المصدر له من حیث لزوم النفی لان النافی والمنفی جمیعا لا یشتق من شیٔ واحد قال عصام الدین ینبغی ان یقال ان یکون الحدث مما یقبل الزیادة والنقصان والا لا یبنی اسم التفضیل منه فلا یقال الشمس اغرب واطلع الیوم **اجیب** عنه انه مستغنی عنه بقوله بزیادة علی غیره فان الزیادة انما تتصور فیما یقبلها **قوله** لا رباعی دفع وهم وهو ان یتوهم ان قوله ثلاثی قید اتفاقی فدفع انه احترازی **قوله** علی ثلثة حروف من غیر الهمزة لانه متعین لا یحتمل غیر الهمزة **قوله** ای یکون تمام حروف ثلاثی مثلا اذا قیل احرج بالحاء والراء والجیم لا یعلم انه مشتق من دحرج وحروفه لبعض حروف دحرج او من حرج وحروفه تمام حروف حرج والکل اصول **قوله** او یکون بالنصب عطف علی یکون فی ان یکون یعنی یحتمل ان یکون الحروف الثلاثة لبعض حروف المزید فیه ثلاثیا کان او رباعیا اما البعض اصوله وبعض زوائده او بعضا من الاصول وبعض من الزوائد مثلا اذا قیل اخرج بالخاء والراء والجیم لا یعلم انه مشتق من خرج حروفه تمام حروف خرج او من استخرج وحروفه لبعض حروف استخرج والکل اصول واذا قیل اسخر بالخاء والراء لا یعلم انه مشتق من سخر وحروفه تمام حروف سخر والکل اصول او مشتق من استخرج وحروفه منه بعضه اصل وبعضه زائد **قوله** لیس بلون صفة ثلاثی فلذا قال ای من ثلاثی مجرد لیس بلون قوله ظاهر فائدة هذا القید یظهر لک فلا تغفل **قوله** وهذا التعلیل انما الخ اشارة الی الاعتراض قوله وهکذا الک اشارة الی جوابه **قوله** فان الافضل لنا للتعلیل طرق المثال من المثل **قوله** بان یراد ان یکون **جواب سوال** وهو ان الضمیر فی قوله ان یقصد راجع الی اسم التفضیل والحال انه لا یبنی من الغیر فاجاب بقوله بان یراد الخ یعنی ان الضمیر فی ان یقصد راجع الی الزیادة لا الی اسم التفضیل **قوله** باشد ونحوه کاکثر واحسن واقبح مما کان مناسبا له **قوله** ولکنهم حکموا بشذوذه **جواب سوال** وهو فلیکن مثلهما بلا فرق فاجاب بقوله ولکنهم الخ یعنی لو کان احمق مثلهما فینبغی ان یاتی اسم التفضیل منه قیاسا کما بنی منهما قیاسا مع انهم حکموا بشذوذه فعلم انه لیس مثلهما قوله ابن هبنقة **فان قیل** الصواب اسقاط لا بن ای هبنقة کما فی المفصل وشرح التسهیل والحواشی الهندیة والقاموس والصحاح وشمس العلوم **اجیب** عنه انه سهو من الکاتب وفی المجمع علم شخص والهبنقی کهشکی وزنا ومعناهما الاحمق القصیر ای قلیل العقل وقصیر من حیث القامة وهبنقة لقب یزید بن مروان القیسی یضرب المثل به فی کثرة الحمق **قوله** من تعلیق خزرات بالفارسیة خرمره ای کنجکه وشکن ولذا یقال لهبنقة ذو الودعات فان الودع بالحرکة خرزة بیضاء ویخرج من البحر تعلق فی عنق الصبیان لدفع العین ای لدفع النظر **قوله** والجواب مبتدا وخبره قوله ففیه شائبة الخ **اعلم** ان هذا الجواب من الشارح الهندی رح ونقله الشارح للرد علیه بقوله ففیه شائبة الخ ثم یرد علیه ان نسبة الحمق الی الجواب لا یصح لان الحماقة لذوی العقول والجواب لیس منهم فاجاب صاحب التکملة عنه بقوله ای فی الجواب المذکور شائبة حمق صاحبه

ای من ذوی العقول ١٢م

ولاشك ان صاحبها منهم ثم يرد ايضًا ان دخول الفاء على الخبر انما يصح اذا كان المبتدأ اسم موصولي و
ههنا لم يوجد فلجاب صاحب المذكور بقوله والفاء اما زائدة كما هو مذهب الاخفش وعلى تقدير
اما يعني ولما الجواب ففيه شائبة الخ فيكون الفاء جزائية ثم يرد ايضا ان الفاضل الهندي عمدة
والشارح ايضا عمدة فلا يليق نسبة هذا التشنيع من هذا العمدة الى ذلك العمدة فاجاب المحشي المذكور
بقوله وما ذكره الشارح بيان لعينه المذكور في الهندي بعد هذا الجواب لا لتشنيع كما وهم وحاصله
حاصله ان الجواب وان ذكر الشارح الهندي لكن ليس منه بل حكى عن الغير ولذا قال في اخر
الجواب وفيه ما فيه فقول الشارح ففيه شائبة او بيان لقوله وفيه ما فيه **قوله** بهذا الظهور قياسا
فان قيل فليكن عدم قياسية لاجل الحمل على ما فيه الظهور والحمل طريق مشهور عندهم قلنا
نعم ان الحمل طريق عندهم لكن فيما اذا كان المحمول عليه معقول المعنى وههنا ليس كذلك لان الحمق
من العيوب الباطنة حقيقة والعبرة للحقيقة وظهور اثر الحماقة في بعض المواضع من العوارض و
غير معقول المعنى **قوله** ولا يقول به عاقل الظاهر ولم يقل به احد كما في غاية التحقيق الا ان الشارح
قال ذلك مبالغة في سخافة هذا القول **قوله** والشارح الرضي اشارة الى رد التشنيع في الجواب
قوله الواقع في اسم التفضيل اشارة الى ان اضافة القياس الى اسم التفضيل ليس باعتبار الصدور
بل باعتبار الوقوع يعني ان المصدر ... مضاف الى المفعول لا الى الفاعل وايضا اشارة الى ان اضافة
القياس الى اسم التفضيل ليس باعتبار الامكان فقط بل باعتبار الوقوع ايضا وايضا ان الواقع
بمعنى الكثير وانما ذكره لمقابلة قوله وقد جاء للمفعول لان كلمة قد اذا وقعت في مقابلة القياس
يفيد التقليل مطلقا سواء دخل على الماضي او على المضارع **قوله** واشتقاقه قال صاحب
الغاية قوله وقياسه مبتدأ وخبره محذوف وقوله للفاعل حال فيكون هذه العبارة من باب
ضربي زيدا قائما اي من النوع الذي لزم حذف الخبر فيه اي قياس اسم التفضيل حاصل اذا
كان ثابتا للفاعل و يمكن ان يقول قوله وقياسه مبتدأ وخبره محذوف وقوله للفاعل
متعلق بالخبر المحذوف اي وقياسه مجيئه للفاعل بقرينة قوله وقد جاء للمفعول ثم الشارح
اراد الرد على صاحب الغاية فقدر الخبر بقوله واشتقاقه وانما قدره بقرينة ما سبق في الشرح
فقوله وقياسه مبتدأ المحذوف الخبر لم يقدر مجيئه لان كون مجيئه للفاعل قياسا لا يقتضي
وقوعه كما في مسجد بفتح الجيم ولو قدر لفظ الواقع فقط بان قال وقياسه واقع للفاعل فقط
من غير تقييد بالاشتقاق كان المعنى ركيكا لانه لا يعلم ان القياس امكاني او وقوعي وايضا لا
يعلم ان اضافة القياس الى اسم التفضيل باعتبار الصدور او الوقوع ولذا اي لاجل ركاكة
المعنى لم يجعله من قبيل ضربي زيدا قائما بتقدير وقياسه حاصل اذا كان للفاعل **قوله**
لا للمفعول جواب سوال وهو ان قياس اسم التفضيل كما كان للفاعل كذلك للصفة المشبهة

نحو احسن واكرم كما قال صاحب الغاية وكذلك قال المصنف رح وما كان فيه ضمير وما كان فيه

ضمير واحد فهو احسن فلا يصح تخصيصه بالفاعل فاجاب بقوله لا للمفعول يعني ان تخصيص الفاعل بالنسبة الى المفعول لا بالنسبة الى الصفة المشبهة **قوله** فانه لو اشتق بخلاف الالفاظ المشتركة فانها مقصورة على السماع فالالتباس فيها قليل قوله على الاشرف وهو الفاعل لانه عمدة وهو الاكثر لان الفاعل كما كان للمتعدي كذلك اللازمي بخلاف المفعول **قوله** على خلاف القياس في مواضع قليلة اذ كلمة قد اذا وقع في مقابلة القياس تفيد التقليل مطلقا **قوله** ويستعمل على احد الوجوه الثلثة **فان قيل** فعلى هذا لا يصح قولهم اخر جمع اخرى فانها اسم التفضيل مع انه لا يستعمل بواحد منها وايضا لا يصح قولهم دنيا فانها اسم تفضيل المؤنث ادنى على وزن فعلى مع انه لا يستعمل بواحد منها وايضا قولهم اخر فانها اسم تفضيل مذكر مع انه لا يستعمل بواحد منها فاجاب صاحب التكملة عنها بقوله انما يستعمل باحد الوجوه اذا لم يكن معدولا نحو اخر ولا اسما جامدا نحو دنيا فانه في الاصل اسم تفضيل معناه بالفارسية این جهان بسيار دون ہست از آخرت ثم جعل علما لهذا الجهان ولا يكون مخرجا عن المعنى التفضيلي نحو اخرى بمعنى غير فان غيرا وان كان لازم الاضافة لكن قد يكون مبنيا على الضم اذا كان بعد لا او ليس فكذا اخر قد يكون مبنيا اذا كان بعد لا واما قوله تعالى وقولوا للناس حسنا فان حسنا ليس اسم تفضيل مؤنث بل هو مصدر فلا يرد ان حسنا اسم تفضيل ولا يستعمل بواحد منها وانما زاد الشارح لفظ الاحد في قوله احد ثلثة اوجه لان اجتماع الكل لا يجوز **فان قيل** ان استعمال احد الوجوه شرط لاسم التفضيل وقوله لم لا يدل على الشرطية فاجاب صاحب التكملة عنه بقوله ان قوله على احد الوجوه حال من الضمير في قوله ويستعمل والحال من الشروط **قوله** وهي استعماله دفع وهم وهو ان اشتراط احد الوجوه باعتبار التصور لا باعتبار الذكر فدفع الشارح رح بقوله وهي استعماله يعني ان الوجوه الثلثة عبارة عن الاستعمالات الثلثة **قوله** على سبيل الانفصال الحقيقي وهو عبارة عما لا يجوز فيه اجتماع الكل ولا ارتفاع الكل **قوله** وذكره مع من والاضافة ظاهر **فان قيل** ان قوله ذكره مصدر وهو يدل على الحدث لا على الدوام والاستمرار والمقصود دوام وجود المفضل عليه مع من اي لا ينفك عنه والمصدر لا يدل على ذلك فاجاب صاحب التكملة عنه بقوله اي كونه من كونه الحال انه اذا عبر عن المصدر بالكون يراد منه الحاصل بالمصدر فيدل على الدوام **قوله** بتعين المفضل عليه اي المعين متلبس بتعين المفضل عليه **قوله** فعلى هذا لا يكون اللام اشارة الى الرد على البعض لانهم قالوا ان اللام للعهد الذهني **قوله** مضافا ويمن او بدل من احد الوجوه وانما زاد الشارح رح قوله ان يستعمل فان البدل في حكم تكرير العامل وانما اورد الفاء في ان بناء على كونه مرتبا على ما تقدم لكونه تفصيلا له واشارة الى فائدة البدل وهو افادة العلم التفصيلي بعد العلم الاجمالي وزاد الوجوب ليترتب عليه قوله فلا يجوز وزاد كلمة لا لان العطف اذا كان باو فذكر كلمة ما جائز في المعطوف اليه **قوله** فلا يجوز هذا تفريع على كلمة او فانها لمانعة الخلو والجمع جميعا **قوله** الجمع بين اثنين منها جواب سوال وهو ان قوله زيد الافضل من عمرو جزئي وهو يقتضي الكلي ولا كلي ههنا وايضا ان قوله زيد الافضل من عمرو جملة فكيف يكون فاعلا لقوله فلا يجوز لان الفاعل ليس الا مفرد قوله لغو الحمل العرض وهو تعين المفضل عليه باحدهما وليس المقام مقام التاكيد بان يكون احدهما تاكيدا

للأخر والیضا لایصح التاکید لانه علی نوعین لفظی ومعنوی وههنا لایستقیم کل واحد منهما قوله واما
قولمشعر ولست الخ جواب سوال وهو انه اجتمع فی هذا القول امران قوله من فیه لیست تفضیلیة قال الرضی
یجوزان یحکم بزیادة الالف واللام او من ویجوزان یقدر انعل اٰخر عاریا من اللام ای بالاکثر اکثرمنهم کذا
قال جمال الدین رح قوله ولایجوز خلوه جواب سوال مر فی قوله فلایجوز الجمع فلانعیده قوله الاان یعلم
جواب سوال وهو انه منقوض بقولنا الله اکبر فان اکبر لم یستعمل بواحد منها مع انه اسم التفضیل فاجاب بقوله
الاان یعلم والاستثناء منقطع ای لایجوز الخلو فی جمیع الاوقات الافی وقت العلم لانه ح یکون مفضل علیه
محذوفا فلایکون اسم التفضیل خالیا فی الواقع قوله المحذوف هو المضاف الیه فان قیل المضاف الیه لا
یحذف الا اذا عوض عنه التنوین او یکون مبنیا علی الضم او اتی باضافة مثلها ولیس فی هذا الموضع شئ
منها قلنا انما لم یعوض التنوین لکون افعل غیر منصرف فلایقبل التنوین فان قیل الممتنع منه تنوین التمکن
لاتنوین العوض قلنا ان التنوین العوضی تابع لتنوین تمکن لاطراد الباب فان قیل هذا منقوض بجوار
لانه غیر منصرف مع انه دخل علیه تنوین عوض فاجاب صاحب التکملة عنه بقوله واما نحو جوار
فقد ذکرنا قصدهم بتعویض التنوین فیه فی بحث غیر المنصرف وهو عدم اعادة الیاء وانما لم یاتی بالبناء
علی الضم لانه مختص بالغایات ومایشبهها مثل لاغیر ولیس غیر والحال ان اکبر غیر مشابه بها لانها لازما
الاضافة وهو غیر لازم الاضافة واما اضافة الاخری فهو مختص بموضع السمع نحو یا تیم تیم عدی قوله
ای احدهما زیادة جواب سوال وهو لایصح حمل القصد علی المعنی الذی هو المقصود لان المعنی عبارة
من المقصود کما مر فی بحث الکلمة فاجاب بقوله ای احدهما الخ یعنی ان المصدر بمعنی اسم المفعول وجعل
اضافته الی الزیادة بیانیة وماذکره الشارح بیان حاصل المعنی للاضافة البیانیة ای احدهما زیادة موصوف
اسم التفضیل وقوله المقصودة صفة الزیادة والضمیر فی به راجع الی اسم التفضیل فالحاصل
ان یقصد بتاویل المصدر بالمجهول بمعنی المفعول المضاف الی الزیادة اضافة الصفة الی الموصوف وکذلک یصح
حمل ان یقصد علی احدهما واجاب صاحب الغایة ان المعنی مصدر بمعنی العنایة وهو القصد فیصح حمل القصد
علی القصد او یکون المعنی احدهما بان یقصد وحذف الجار من اَنْ واَنّ شائع او یکون بتقدیر ذو ای ا
حدهما ذو قصد قوله ای علی ما اضیف الخ فیه اشارة الی ان الاولی ایراد کلمة ما بدل من الا انه غلب
العقلاء علی غیرهم قوله الیه ای الی ما اضیف قوله باعتبار تحققه ای تحقق ما اضیف الیه قوله فی ضمن بعضهم
وهو ما عدا المفضل وهو موصوف اسم التفضیل وانما لم یقل ذلک ای قوله ما عداه بدل قوله بعضهم مع انه
اظهر اشارة الی انه یجب ان یکون بعضا منهم قوله والایلزم التفضیل الخ لان الشرط فی هذا المعنی ان
یکون موصوف اسم التفضیل بعضا منهم داخلا فیه فلو لم یکن القید المذکور یلزم تفضیل الشئ علی نفسه
قوله فالاولی ذکر المفضول علیه بخلاف المعنی الاٰخر لان المفضول علیه غیر مذکور فیه ای الکل غیر
مذکور لان المذکور بعض قوله فی استعماله بهذا المعنی دفع وهم وهو ان هذا الشرط شرط لمطلق
اسم التفضیل المضاف سواء کان بالمعنی الاول او الثانی فدفع بقوله فی استعماله بهذا المعنی قوله منهم

اے ممن اضیف الیہم وذلک بحکم الوضع والاستعمال کما قال صاحب الغایۃ قولہ داخلا فیہم الخ جواب سوال وھو انہ یلزم التدافع بین قول الشارح والمصنف رح لان الشارح رح لما قال باعتبار تحققہ فی ضمن بعضہم علم منہ ان المفضل غیر داخل فیما اضیف الیہ وعلم من قول المصنف رح فیشترط ان المفضل فیما اضیف الیہ فاجاب الشارح عنہ بقولہ داخلا فیہم الخ واجاب صاحب الغایۃ ان المفضل داخل فیما اضیف الیہم افرادا خارجا عنہم ترکیبا قولہ ھذا المعنی دفع وہم وھو ان عدم الجواز مطلق فدفع بقولہ بھذا المعنی قولہ قولک جواب سوال وھو ان قولہ یوسف احسن جملۃ فکیف تکون فاعلا لقولہ فلا یجوز اذ الفاعل لیس الا مفردا فاجاب الشارح بقولہ قولک وھو مفرد وقولہ یوسف احسن مقول القول وھو لیس الا جملۃ قولہ بامضا فتہ الیہم لانہ اذا اضیف الاخوۃ الی الضمیر العائد الی یوسف خرج یوسف عن عموم لفظ الاخوۃ اذ لیس یوسف بعضا من اخوتہ والا یلزم کونہ اخا لنفسہ ولو قیل احسن الاخوۃ او احسن ابناء یعقوب لکان من ذلک لان یوسف بعض الاخوۃ وبعض ابناء یعقوب وان لم یکن بعض اخوتہ قولہ اے ثانی معنییہ اشارۃ الی ان اللام بدل من المضاف الیہ قولہ غیر مقیدۃ بمعنی الاطلاق العموم لا رفع القید حتی یکون معناہ الزیادۃ فی الجملۃ اے مع قطع النظر عن المضاف الیہ اذ الزیادۃ علی الغیر ماخوذۃ فی مفہومہ فلابد من اعتبار الغیر بخصوصہ او بعمومہ قولہ ویضاف جواب سوال ظاہر اعلم ان قولہ یضاف بالنصب عطف علی القصد وبالرفع علی الابتداء والاستیناف قولہ للتوضیح اذا کان معرفۃ قولہ وتخصیصہ اذا کان نکرۃ کما قال جمال الدین وقال صاحب التکملۃ قولہ تخصیصہ عطف تفسیری للتوضیح یعنی لیس المراد بالتوضیح ماھو المصطلح اعنی ما یختص بالمعرفۃ کما فی قولہم الصفۃ قد تکون موضحۃ وقد تکون مخصصۃ بل المراد منہ معناہ اللغوی اعنی رفع الابہام مطلقا سواء کان الرفع قلیلا او کثیرا فلا یرد ما قال عصام الدین رح لا حاجۃ الی ازدیاد قولہ وتخصیصہ لان الاضافۃ للتوضیح یشتمل التعریف والتخصیص فلا تقابل بین الاضافۃ للتخصیص وبین الاضافۃ للتوضیح وانما التقابل بین الاضافۃ للتخصیص وبین الاضافۃ للتعریف قولہ کما یضاف سائر الصفات .. التوضیح فان المراد من اضافۃ المضارع الی مصر توضیح الابہام الواقع فیہ بانہ من مصر او غیرہ وکذا حسن القوم قولہ مما لا تفصیل فیہ بیان السائر الصفات قولہ اے افضل الناس اشارۃ الی تطبیق المثال مع الممثل بان یضاف للتخصیص ولا یقصد الزیادۃ علی قریش بل المقصود زیادۃ علی الناس مطلقا وانما خص القریش لان نشوہ وسکونہ فیما بین القریش قولہ وان تضیفہ الخ عطف علی یضیفہ الاول قولہ اعلم بغداد اے اعلم اہل بغداد قولہ اے اعلم ما سواہ الخ اشارۃ الی تطبیق المثال مع الممثل قولہ بغداد وھو غیر منصرف للعلمیۃ والعجمۃ قولہ لانہ منشاہ بدون الہمزۃ قولہ فی النوع الاول لما کان الاول یقتضی الموصوف زاد الشارح رح قولہ النوع لما کان الاول من اسما لازم الاضافۃ یقتضی المضاف الیہ زاد الشارح رح قولہ من نوعی اسم التفضیل قولہ

ای افراد اسم التفضیل اشارة الی ان اللام بدل من المضاف الیہ قولہ وان کان دفع وھم ظاھر
قولہ ولکن التذکیر وانما لم یذکرہ المصرح اکتفاء بقولہ فیما یقابلہ بعد والذی بمن موقع مذکور الی
غیر قولہ یشابہ افعل من ای اسم تفضیل مستعمل بمن قولہ فی کونہ اشارة الی وجہ التشبیہ یعنی ان ھذا
النوع مشابہ بافعل من من حیث المعنی لانہ کما ذکر المفضل علیہ فی افعل من کذلک ذکر المفضل علیہ فی النوع
الاول قولہ فی کونہ معرفة یعنی ان نوع الاول مشابہ لافعل المستعمل باللام مشابہة لفظیة لانہ کما یکون اسم
التفضیل المعرف باللام معرفة کذلک النوع الاول معرفة قولہ منہ جواب سوال وھو انہ یلزم الخروج
من البحث لان البحث فی اسم التفضیل لا فی المعرف باللام فاجاب بقولہ منہ ای من اسم التفضیل
قولہ واما النوع الثانی وانما زاد قولہ واما لیصح دخول الفاء فی قولہ فلابد لانہا تدخل علی الجزاء فیقتضی
الشرط قولہ فیہما انما زاد ھذا لیوجد العائد فی الجزاء الی الشرط قولہ ای مطابقة اسم التفضیل اشارة
الی ان اللام بدل من المضاف الیہ قولہ مع عدم قیام المانع جواب سوال ظاھر قولہ وھو امتزاجہ
بمن التفضیلیة لفظا کما فی اسم التفضیل المستعمل بمن لان کلمة من مذکورة فیہ لفظا قولہ او معنی کما فی
النوع الاول فان کلمة من مذکورة من حیث ذکر المفضل علیہ یعنی کما ان المفضل علیہ مذکور فی افعل من
کذلک مذکور فی النوع الاول قولہ بعدھما ای بعد اسم التفضیل المضاف الذی یقصد بہ زیادة مطلقة
او اسم التفضیل المعرف باللام فاذا لم یکن المفضل علیہ مذکورا لم یتصور امتزاج اسم التفضیل بمن التفضیلیة
التی کانت مانعة لمطابقة الصفة لموصوفہا فان قیل ان عدم ذکر المفضل علیہ فی الاول مسلم
واما فی الثانی فممنوع کیف واللام فیہ للعھد کما قال الشارح رح فیکون المفضل علیہ مذکورا قلنا المراد بعدم
ذکر المفضل علیہ عدم الذکر لفظا بعدہما وما ذکر من اللام فانہ یدل علی المفضل علیہ لکن من حیث المعنی
لا من حیث اللفظ قولہ ای لا غیر المفرد اشارة الی بیان المضاف الیہ الذی عوض عنہ الضم علی
غیر قولہ لکراھتہم لحوق اداة التثنیة وحاصل الدلیل انہ لو ثنی او جمع مثلا فاداة التثنیة لا یخلوا
اما ذکر قبل کلمة من او بعدھا فعلی الثانی یلزم اجراء اداة کلمة علی کلمة اخری وعلی الاول یکون
اداة التثنیة فی الوسط لان کلمة من ممتزجة باسم التفضیل فکانہا من اجزائہ ثم یرد علیہ ان اسم
التفضیل المضاف ایضا ممتزج مع المضاف الیہ فینبغی ان لا یثنی ولا یجمع ایضا فاجاب الشارح
عنہ بقولہ لکونہا الفارقة بینہ وبین باب احمر ای الصفة المشبھة فکانہا تمام الکلمة ای متمہا ولذا لا
یفصل بینہما الا بمعمول افعل وذلک ایضا قلیل اعلم انہ قد یفصل بینہما بلو وفعلہا نحو قول الشاعر شعر
احسن لو انصفت من الشمس فی المعشوقة احسن من الشمس لو انصفت وانما تفصل
لانہا جملة معترضة وھی مستثناة عن القواعد قولہ اسم التفضیل دفع وھم وھو ان الضمیر فی
لا یعمل راجع الی اسم التفضیل المستعمل بمن اذ ھو القریب فدفع انہ راجع الی مطلق اسم التفضیل
ثم لما کان الظاھر صفة یقتضی الموصوف زاد الشارح رح قولہ اسم قولہ الرفع بالغلبة
جواب سوال وھو ان المراد بنفی العمل لا یخلوا اما نفی مطلق العمل سواء کان عمل

للنصب في الرفع او نفى عمل الرفع فقط فعلى الاول لا يصح الحكم لانه يعمل النصب في الظروف والحال والتميز كما ياتي وعلى الثاني الحكم صحيح لكن تقييد المطلق بلا قرينة لا يجوز فاجاب بقوله الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وهو قوله الا اذا كان صفة لان العمل في المستثنى عمل الرفع فعلم ان العمل المنفي في المستثنى منه ايضا عمل الرفع ليثبت المجانسة قال مولانا عصام الدين رح يصح الاستثناء مع بقاء العمل على عمومه يعني لا يعمل اصلا في مظهر الا في مظهر والجنسية ثابتة ايضا لان المراد باتحاد الجنس ان يكون المستثنى داخلا في المستثنى منه وكذلك اجاب صاحب التكملة عنه بقوله ان الحكم بنفي العمل مطلقا لا يصح لانه يعمل في الظرف والحال والتميز والمفعول بواسطة حرف الجر نحو زيد اضرب بعمرو فلا بد من التقييد ليصح الحكم فاندفع ما قال عصام الدين انه يصح حمله على الاطلاق والاستثناء من مطلق العمل متحقق في ضمن الرفع بالفاعلية اي يكون للمستثنى صادق على هذا الفرد المعين **قوله** وانما خص المظهر في المغني في باب الظرف ومن المشكل قوله فخير نحن عند الناس منكم لان قوله نحن في حكم المظهر لان المراد بالمظهر ما لا يكون ضميرا مستترا فان قدر فاعلا لزم اعمال الوصف غير معتمد وايضا يلزم عمل افعل في غير مسئلة الكحل وهو ضعيف وان قدر مبتدأ لزم الفصل به وهو اجنبي بين افعل ومعموله وهو منكم اجيب عنه وصرح به ابن هشام بان المثال اليه على ان الوصف اي خير خبر لنحن محذوف وجعل نحن المذكور تاكيد الضمير في افعل كما مر في المرفوعات قال عصام الدين ان قول الشارح لا يظهر اثره في اللفظ يدل على انه يصح عمل اسم التفضيل في جميع المبنيات لعدم ظهور الاثر فيها مع ان الاول ليس كذلك فاجاب عنه صاحب التكملة ان المراد من المضمر هو المستتر فعلى هذا معنى قوله لا يظهر اثره في اللفظ يعني لا لفظ له ولا اثر له بخلاف سائر المبنيات وان لم يكن لها اثر لكن لفظها موجود فكان اثرها ظاهرا نظرا الى تحقق المحل **قوله** وانما خص بالفاعل **جواب سوال** وهو ان القاعدة المشهورة ان التخصيص في اقوال العباد يفيد النفي عما عداه فعلم منه انه يعمل النصب في المفعول به مع انه ليس كذلك فاجاب بقوله وانما خص الخ يعني سلمنا ان التخصيص يفيد النفي عما عداه اذا لم يكن ما عداه ثابتا بطريق الاولى ونفي العمل في المفعول به ثابت بطريق الاولى لانه لا يعمل افعل فيه مطلقا سواء كان في المظهر او المضمر بخلاف الفاعل لانه لا يعمل في المظهر فقط **قوله** بل ان وجد **جواب سوال** وهو ان لم قلتم ان افعل لا يعمل في المفعول به منقوض بقوله تعالى هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ فان قوله من مفعول به لا فعل فاجاب الشارح رحمه بقوله بل ان وجد **قوله** واما الظرف الخ **جواب سوال** وهو ما الوجه انه لا يعمل النصب في المفعول به ويعمل النصب في الظرف والحال والتميز مع ان الكل فضلة فاجاب بقوله واما الظرف الخ وانما يكفي في الظرف رائحة من الفعل لانه بمنزلة المحارم فلا يكون من الاجانب فلا يحتاج الى قوة العامل واما الفاعل وان كان من الاقارب ايضا لانه جزء الفعل لكنه عمدة فلذا لا بد من قوة العامل واما الحال فهو بمنزلة الظرف لان معنى قوله جاءني زيد راكبا اي وقت الركوب واما التميز فانه يعمل فيه ما يخلو عن معنى الفعل نحو رطل زيتا فان الرطل عامل في زيتا مع انه اسم محض ليس فيه معنى الفعل **قوله** وانما لا يعمل الرفع بالفاعل الا بمشابهة الفعل ولا بمشابهة اسم الفاعل كالصفة المشبهة فانها عامل باعتبار مشابهة اسم الفاعل فالكلام مركب من الجزئين فقوله لان هذا العمل الخ دليل على الجزء الاول من المدعى وقوله ولانه لما كان ذا بال

على الجزء الثاني فلذا اعاد اللام وعطف احد الدليلين على الآخر فلا يرد ما قال عصام الدين رح الاولى ترك اللام لانه مع السابق دليل واحد لنفي عمل الرفع وليس وجههما مستقلا كما يفيده اعادة اللام **فان قيل** ان ههنا يكفي في الاستدلال ... الاول قوله لانه ليس له فعل بمعناه الخ فالاشتغال بقوله لان هذا العمل مشتمل بما لا يعني قلنا لا نسلم انه اشتغال بما لا يعني بل ذكره الشارح رح لدفع نقض بان هذا الاستدلال يقتضي ان لا يعمل في المظهر مطلقا سواء كان عمل الرفع او النصب مع انه يعمل النصب في الظروف واخواته وحاصله فعمل الرفع لاصالته بخلاف النصب فانه يعم الفعل والحرف فتعمل النصب ما هو مشابه بالفعل وان لم يكن بمعناه لانه ليس فعل يدل على الزيادة كاسم التفضيل وهو اسم التفضيل لانه مشابه بالفعل في ان كل واحد منهما يتم بما بعده ونحو انفاعل ولفظ من وكذا مشابه بالفعل في الحدث **قوله** وهو لم يعمل اي اسم التفضيل لم يعمل عمل الفعل اصلا لانه ليس فعل بمعناه فلذا لم يعمل الرفع فلا مصادرة **قوله** اي وصفا اشارة الى امرين احدهما دفع وهم والآخر جواب سوال اما الاول فهو ان يتوهم المراد من الصفة الصفة المشبهة لانها المذكورة سابقا فعلى هذا يفسد المعنى واما الثاني فهو ان قوله صفة خبر كان وهو محمول على اسم والحال ان حمل صفة لا يصح على اسم التفضيل لعدم المطابقة في التذكير والتانيث فالمطابقة وان لم يكن لازما لعدم كون الخبر مشتقيا لكن الاولى ان يكون الخبر مطابقا وان لم يكن مشتقيا وايضا فات المطابقة بين الراجع والمراجع لان ضمير قوله وهو في الحذ الخ مذكر والرجع قوله صفة مونث فاجاب بقوله اي وصفا يعني ان المراد من الصفة الوصف فوجد حسن المطابقة ثم الوصف على نوعين احدهما باعتبار حال الموصوف نحو زيد العالم والآخر باعتبار حال متعلق الموصوف فارفع الابهام وتعاين ما هو المراد قال الشارح رح سببيا يعني انه باعتبار حال المتعلق اي منسوب الى سبب الكحل وهو الرجل اعلم ان قوله وصفا سببيا بيان لحاصل قوله صفة لشيء وهو في المعنى لسببه لانه بيان قوله صفة وحدها لانه لا يسع فيها هذا البيان واشارة الى ان المجموع شرط فشروط العمل ثلثة لا زيد منها كما صرح به ولم يقل صفة سببية اذ في الاصطلاح يقال الوصف السببي وغير السببي كما في المفتاح ولا يقال الصفة السببية وغير السببية **قوله** معتمد عليه اشارة الى انه ليس المراد من الصفة هو النعت حتى يكون المراد من شيء الموصوف بل المراد من الصفة هو المعتمد مطلقا ومن شيء هو المعتمد عليه مطلقا **قوله** وهو في المعنى لسبب الواو للحال والتنوين في سبب بدل من المضاف اليه والحال ان اسم التفضيل في المعنى صفة لسبب ذلك الشيء كالكحل في المثال المذكور فانه سبب لوجلا لانه حصل في عينه بسببه **قوله** مشترك انه متحد بالذات فان قيل لا حاجة اليه لان الاتحاد في الذات علم من قول المص على نفسه قلنا هذا حاصل ما قال المص رح دبيان الحاصل لا يعتد من الاستدراك ولما كان الكحل مشتركا فلذا لم يقل السبب بالاضافة الموهمة للاختصاص كما قال شارح الهندي لسببه بالاضافة نقل عن الشارح رح المشهور في اصطلاحهم ان يطلق على التعلق اسم السبب دون المسبب لان الغلام في قولهم جاءني رجل حسن غلامه سبب اتصاف الرجل بالحسن ولا مناقشة في الاصطلاح اي يحتاج فيه الى الدليل وانما سمي الكحل سببا لان الكحل في هذا المثال سبب عين الرجل وعين زيد لان عينهما سبب لحصول الكحل وهو سبب لهما

قوله باعتبار اي بالنظر يقال اعتبرت الشيء نظرت اليه وراعيت حاله لكن لك قال صاحب التكملة يعني
ان الاعتبار جاء لمعنيين والمراد ههنا الاول فلذا قال اي بالنظر ثم قوله باعتبار الاول حال عن الضمير المرفوع
في مفضل اي متلبسا به ولكن الثاني حال عن نفسه فان قيل قد اتفق النحاة ان لا يتعدى الفعل بحرفي
جر متفقين لفظا ومعنى فلا يقال مررت بزيد بعمرو بلا حرف عطف قلنا قوله باعتبار الاول وباعتبار غيره
حالان الاول من الضمير المرفوع في مفضل والثاني من قوله نفسه والامتناع فيما يكون من جهة واحدة
وههنا من جهتين قوله اي باعتبار تقيده اه لما كان الاعتبار عبارة عن النظر والنظر الاول مطلقا من غير
تقييد لسبب بالشيء الاول لا يكفي في المفضلية فلذا قال باعتبار تقيده اي باعتبار ثبوت الكحل في عين رجل ثم لما كان
الاول على قسمين احدهما النفس الامري كتقدم الخالق على المخلوق والثاني ما كان ذكري واعتباري فلدفع الابهام
وتعين ما هو المراد قال الشارح رح الذي اعتبر اولا قوله فيكون باعتبار الاول مفضلا فان قيل لا نسلم ان الكحل
باعتبار الاول مفضل وبالثاني مفضل عليه بل الامر على العكس لان الكحل في عين زيد مفضل وزائد على الكحل الذي
في عين رجل كما ترى قلنا ان ما قال الشارح رح بناء على اصطلاح النحويين وهو ان كلما كان مذكورا بعد كلمة
من فهو مفضل عليه سواء كان فيه زيادة اولا ولا شك ان الكحل في عين زيد مذكور بعد كلمة من فلذا
اطلق عليه المفضل عليه وان كان في الواقع هو مفضلا او نقول اطلاق الشارح بناء على ما قبل دخول حرف النفي ولا
لا شك انه لو لم يدخل حرف النفي على رأيت لكان الكحل في عين رجل مفضلا بان قال رأيت رجلا احسن في
عينه الكحل منه في عين زيد كما ترى قوله خبر بعد خبر اشارة الى بيان نصب قوله منفيا قوله فرجلا هو
الشيء الفاء لتعليل تطبيق المثال مع الممثل قوله مفضل باعتبارين صفة لقوله مشترك قوله وانما اشترط
الخ يعني ان الشروط ثلثة فاشار الى وجه كل واحد منها قوله ليحصل له دليل قوله ثابتا لشيء قوله ويحصل له
مظهر الخ دليل لقوله وفي المعنى لسبب قوله تعلق الخ صفة مظهر لانه اذا تعلق باجنبي يكون من متعلقات موصوف
اسم التفضيل فتكون من اقربائه فتيسر عمله فيه اي في المظهر قوله كالصفة المشبهة فانه ايضا لا يعمل
من موصوف في اللفظ ومتعلق بسبب له لك الموصوف يعمل فيه نحو زيد حسن وجهه فالوجه من متعلقات زيد ولا
يقال زيد حسن عمرو وبكر قوله لانحطاطه كما فهم من السابق وهو ان المظهر سببي لموصوفها قوله من كحل عين
زيد لانه لم يجر عملا اسم التفضيل في هذه الصورة اعلم ان هذا التركيب غير جائز فلا يرد انه اذا لم يعمل فيه
اسم التفضيل فما الذي عمل في الكحل قوله فانهما مختلفان بالذات لان الكحل في الموضعين مضاف الى الشخصين
واختلاف المضاف اليه يوجب اختلاف المضاف قوله ولئلا يبقى فان قيل ان ذكر الواو في قوله ولئلا
غير صحيح لانه يدل على انه علة ثانية معطوفة على الاولى مع انه لم يوجد ههنا العلة الاولى لان قوله ليخرج
بيان فائدة القيد لا انه علة قلنا يجوز ان يكون الواو سهوا من الكاتب واجاب عنه محشي التكملة بان
قوله ليخرج علة غائية لاتحادهما بالذات ولئلا يبقى علة حقيقية لاتحادهما بالذات فيكون الواو لعطف الجملة على العلة
قوله ليسهل علة للنفي وهو قوله لئلا يبقى وانما ليسهل اخراجه عن المعنى التفضيلي على ذلك التقدير لكون التفضيل فيه ضعيفا لانه تفضيل شيء على نفسه
وان كان باعتبارين وهو خلاف الاصل بخلاف ما اذا كان المفضل والمفضل عليه امرين متغايرين فانه على الاصل فلا يسهل اخراجه عن معنى تفضيلي بالنفي

قوله عن المعنى التفضيلي وهو الزيادة قوله كما ستعرف فائدته اى فائدة النفي الكاف بمعنى اللام يعنى لما ستعرف او بمعنى على اى بناء على ما ستعرف قوله وفى هذا المثال بعينه انما يكون راجحا بمعنى حسن في هذا المثال خاصة قوله ولذا لو قال اشار الى عدم تحسين ذلو قال ما رأيت رجلا افضل على رأسه عمامة منها على رأس زيد لا يجرى عليه هذا الحكم ايضا قوله وهذه العبارة يحتمل آه جواب سؤال وهو ان احسن لما كان بمعنى حسن لا يطابق هذا المثال مع المقصود لانه زيادة حسن كحل عين زيد على الغير ولا يكون ذلك الا اذا بقى المعنى التفضيلي فاجاب بقوله وهذه العبارة الى آخره قوله اذا استولى اى غلب قوله مقيسا الى زيد آه حال من حسن اى حال كون حسن كحل عين رجل مقيسا بالنسبة الى حسن كحل عين زيد قوله يا باه مقام المدح يقتضى ان يكون حسن كحل عين زيد زائدا على حسن كحل عين رجل قوله توجه النفى الخ لما ذكره الشيخ عبد القاهر رح من ان كل كلام فيه قيد زائد على النفى والاثبات يكون ذلك القيد محطا للنفى قوله فبقى اصل الحسن الى قوله فيكون احسن الخ قال عصام الدين ان عمل اسم التفضيل لا يختص بمقام المدح فقول الشارح فبقى اصل حسن الخ زائد لا حاجة اليه اقول انما ذكره لان هذا المثال مختص بمقام المدح فلذا اختص به وان لم يكن عمل اسم التفضيل مختصا بمقام المدح قوله مجردا عن الزيادة عرفا فان قيل ان تجريدا عن الزيادة اذا كان مقرونا بكلمة من لا يجوزه النحاة لكون من مستدعيا ومقتضيا اياها فلا يجوز الغاء المقتضى بلا ضرورة كذا قال مولانا عصام الدين رح قلنا عدم الضرورة ممنوع لان العرف ضرورة داعية الى زوال الزيادة قوله او يكون دونه اى ما رأيت رجلا دون حسن عينه الكحل منه فى عين زيد قوله والزيادة بالطريق الاولى لانه اذا انتفى المساوات لاجل المدح فانتفاء الزيادة اولى فان قيل ان زوال الزيادة ثبت بالعرف كما مر فما الحاجة الى قوله والزيادة بالطريق الاولى قلنا هذه الزيادة بطريق اقتضاء كلمة من التفضيلية واما سابقا فهو انتفاء زيادة محققة ثبت بالعرف كما مر قوله حسنه فى عين زيد منصوب بنزع الخافض اى كحسنه قوله ولا يبعد انما قال لا يبعد هضما للنفس لان هذا التوجيه من الشارح فقط علم ان هذا اما تاويل آخر فى المعنى الثانى ويحتمل ان يكون معنى ثالثا مستقلا من الشارح والفرق بينهما هذا ان فى المعنى الاول نفى الزيادة فقط بعد دخول حرف النفى وفى الثانى نفى الزيادة قبل دخول حرف وفى الثالث نفى الزيادة والمساوات جميعا بدخول حرف النفى قوله من جميع ذلك اى من المعانى الثلثة قوله عين كل رجل لان رجل نكرة والنكرة اذا وقعت فى حيز النفى تفيد العموم فلذا قال كل رجل فلذا قال وذلك كمال المدح اذ دونية حسن كل رجل منه كمال للمدح قوله فانقيل لو كان زوال فان قيل دفع هذا السوال قد مر سابقا فلم يجيء هنا لكن قوله ما رأيت رجلا احسن كحل عينه الخ اذ الاشتغال به ههنا ليس الا اشتغالا بما لا يعنى وايضا ان هذا السوال لا يختص بزوال الزيادة التفضيلية بالنفى بل يتوجه على زوال الزيادة التفضيلية مطلقا سواء زال بالنفى كما فى المعنى الاول او بوجه آخر كالعرف كما فى المعنى الثانى فلا يصح قول الشارح رح لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفى اجيب عن الاول نعم ان دفع هذا السوال مذكور سابقا لكن داب الشارحين ان ياتى بدفع الاعتراض مرة ثم ياتى بالاعتراض والدفع جميعا فيكون من قبيل تفصيل بعد الاجمال ولجاب عصام الدين عن الثانى ان الباء فى قوله بالنفى بمعنى مع لا للسببية او ان الباء بمعنى فى اى صورة

ذکر النفی فلا یرد السوال کما قال جمال الدین وآجاب صاحب التکملة ان الباء للسببیة وانما اختص بالنفی لان هذا الاعتراض مختص بالمعنی الاول وهو الزیادة بعد النفی لا بالعرف لان العرف علی التجرید عن الزیادة انما جری فیما یکون التغایر بین المفضل والمفضل علیه بالاعتبار لا فیما یکونان متغایرین بالذات وما قال عصام الدین ان الباء بمعنی لا یجوز فان قول الشارح فی الجواب فاذا از دید النفی ینادی علی فساده ای فساد الباء بمعنی مع او فی

قوله مع انهم لو رفعوا اشارة الی الامرین احدهما جواب سوال هو فلیکن الکحل مرفوعا بالابتداء فاین الفرق الی جعله معمولا لاسم التفضیل فاجاب بقوله مع انهم الخ ای مع ان النحاة لو رفعوا احسن علی انه خبر والکحل مبتدأ لفصلوا ای یلزم الفصل بالاجنبی والمراد به ان لا یکون من معمولات اسم التفضیل وهو لا یجوز لضعف عمله بخلاف ما اذا کان العامل قویا کالفعل واسم الفاعل فانه یجوز الفصل بینه وبین معموله بالاجنبی والامر الثانی ان سیبویه لما جعل هذا القول دلیلا علی عمل اسم التفضیل فی المظهر جعل المصنف رح تنبیها للدلیل لا نفس الدلیل وهو قوله لانه بمعنی حسن ثم اعلم ان کلمة مع من الظروف لابد لها من المتعلق وهو قوله لانه بمعنی حسن لان کلمة مع للمقارنة ولا شک ان عمل اسم التفضیل فی المظهر موقوف علی مقارنة الامرین احدهما جعل احسن بمعنی حسن والاخر ان لا یکون الکحل مبتدأ واحسن خبرا منه وانما جعل احسن خبرا والکحل مبتدأ ولم یعکس لان احسن لا یصلح ان یکون مبتداء لنکارته قوله ای ما عمل فیه احسن من حیث جواب سوال وهو ان الکحل لو جعل مبتدأ واحسن خبره فالضمیر المستتر فی احسن معموله فکیف یفصل بین احسن ومعموله فاجاب بقوله ای ما عمل فیه احسن من حیث ان اسم التفضیل فیه معنی الفعلیة لا من حیث ان فیه معنی الزیادة فانه من هذه الحیثیة لیعمل فی الفصل وهو الکحل حاصل الجواب ان ههنا معمولین احدهما مفضل والاخر مفضل علیه فالمراد بالعمل ههنا هو الثانی لان الاول معمول باعتبار زیادة اسم التفضیل من حیث المعنی لان اسم التفضیل یعنی الفضل فی المفضل فکذا العمل فی لفظه ایضا من حیث الزیادة والفضل واما الثانی وهو المفضل علیه الذی لا یعمل اسم التفضیل فیه باعتبار الزیادة والفضل فی معناه فکذا لا یعمل فی لفظه ایضا من حیث الزیادة بل یعمل فیه من حیث معنی الفعلیة وانما عبر عن المعمول بقوله ای ما عمل فیه احسن لیتعلق به قوله من حیث الخ علی الیقین لان الاصل فی متعلق الجار والمجرور هو الفعل وان صح تعلقه بشبه الفعل ایضا قوله وذلک المعمول قوله منه فی عین زید لا الضمیر الذی فی احسن

قوله اذ کلما لیس معمولا له جواب سوالین احدهما ان الکحل لیس باجنبی من احسن لان احسن خبر فیکون عاملا فی الکحل الذی هو مبتدأ عند البعض کما مر فی المرفوعات فلما کان الخبر عاملا فی المبتدأ عند البعض فلا یکون الکحل اجنبیا والثانی ان الکحل معمول احسن من وجه اخر وهو ان احسن عامل فی الضمیر المستتر فی احسن الراجع الی الکحل فلا یکون اجنبیا لان الاسناد الی ضمیر الشیء اسناد الی ذلک الشیء فاجاب ان الکحل وان کان معمولا لکن لیس معمولا من هذه الحیثیة ای بانه اسم التفضیل فیه معنی الفعلیة بل هو معمول من حیثیة اخری وهی زیادة اسم التفضیل او کونه خبرا عاملا فی المبتداء قوله ولا یجوز الخ جواب سوال وهو ان المبتدأ والخبر اذا کانا معمولین لعامل واحد وهو الابتداء فیکونا ترتیبین

فاجاب بقوله ولا يخرجه الخ **قوله** اذ العامل فى الحقيقة اى فى المذهب التحقيق عنده لان البعض المختار
عامل فى المبتدأ يعنى ان كونهما معمولين لعامل واحد لايثبت القرابة لان المراد بالقرابة ان يكون
اسم التفضيل عاملاً فيه وهو غير عامل ههنا **قوله** بخلاف ما اذا عمل فى الكحل الخ **جواب سوال**
وهو ان الكحل لما لم يكن مبتدأ بل يكون فاعلاً ايضا يلزم الفصل بين احسن ومعموله وهو قوله بالكحل فاجاب
بقوله بخلاف الخ يعنى ان الكحل اذا كان فاعلاً لايكون اجنبيا **لكن يرد عليه** ان الكحل وان كان معمولا
على تقدير الفاعلية لكن ليس معمولاً من هذه الحيثية اى اسم التفضيل فيه معنى الفعل بل عمل فيه
من حيث الزيادة والفضل فيكون اجنبيا من هذه الحيثية **اجيب عنه** ان عمل اسم التفضيل فى الاسم
الظاهر ليس الا لمعنى الفعلية كما قال المصرح لانه بمعنى حسن فيكون معمولاً من هذه الحيثية لا من حيثية
الزيادة بخلاف عمله فى الضمير الفاعل لانه ليس الا لمعنى الزيادة والفضل كما مر غير مرة منه **قوله** ولو قدم قوله
الخ **جواب سوال** وهو حاصل قوله مع انهم لو رفعوا الخ يعنى انهم مضطرون فى اعماله لانه لو رفعه بالخبرية
يلزم الفصل بين العامل الضعيف ومعموله بالاجنبى وهو غير جائز مع انه لا اضطرار لجواز ان يتقدم
قوله منه فاجاب بقوله ولو قدم بان يقال مارأيت رجلا احسن منه فى عين زيد فى عينه الكحل وان لم يلزم
الفصل لكن يكون فيه تعقيد بسبب التقديم والتاخير فيعسر فهم معنى اللفظ بسببه والمراد بالاضطرار ان
لا يجد وجه غير مخل للمقصود **قوله** تعقيد ركيك التعقيد عبارة عن كون اللفظ غير ظاهر الدلالة على
معناه والركيك ما ليس له لطافة بالفارسية سست وبيمزه ونسبة التعقيد الى المعنى فى قوله لكن فى معناه تعقيد مجاز و
انما كان فيه تعقيد باعتبار الوجوه الثلاثة احدها انه على هذا يلزم ايراد الضمير قبل المرجع لان الضمير فى
منه راجع الى الكحل وهذا ممنوع عنه **فان قيل** الاضمار قبل الذكر انما يمتنع لو كان لفظا ورتبة جميعا وههنا
الاضمار قبل الذكر من حيث اللفظ فقط وان لم يكن ممتنعا لكن لا يخلو من التعقيد والكلام فيه لا فى الامتناع
او نقول ان عود الضمير الى المتاخر فى هذا المثال ممتنع لا لاجل اشتراط تقدم المرجع بل باعتبار كونه ضمير
المفضل عليه فلو قدم يلزم انفصاله عما تعلق به كونه مفضلا عليه وهو عين زيد ويأتى تفصيله
متصلا به والثانى انما كان فيه تعقيد لانا اذا قلنا مارأيت رجلا احسن فى عينه ينتقل الذهن الى الشئ
الذى هو حسن فى عينه ماذا فينبغى ان يذكر بعده الكحل بلا واسطة بخلاف ما اذا ذكر بعده منه فى
عين زيد ثم ذكر الكحل والثالث انه على هذا يلزم تقدم المفضل عليه على المفضل وهو غير ظاهر
الدلالة على المعنى **قوله** وكذا لو قيل **جواب سوال** وهو انه لو قدم محله منه فى عين زيد فاللازم
منه الاضمار قبل الذكر لكن لا يلزم فى قوله مارأيت رجلا احسن من الكحل عينه هو اى الكحل فى عين زيد وكذا
لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبى فاجاب بقوله وكذا لو قيل مارأيت رجلا الخ لا يخلو عن
التعقيد لان فيه وان لم يلزم الاضمار قبل الذكر لكن يلزم تقدم المفضل عليه على المفضل كما ترى
واعلم ان هذا التركيب مارأيت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد فقدم منه على فى
عينه الكحل واقيم مقام الضمير فى منه الكحل وجعل للمبتدأ ضميرا راجعا الى الكحل لاجل انه لو كان مظهرا لم يكن من

تفضيل الشئ على نفسه وباعتبارلا يتعدد الكحل فيغائر المفضل والمفضل عليه بالذات **قوله** مع انهما ليسا من قبيل يعني انهما غير مسموعين بل مصنوعين فلما لم يكن مسموعًا من العرب لا يجب علينا تصحيحها اعلم ان قوله مع انهما من الظروف يقتضي المتعلق وهو قوله لا يخلو من التعقيد واجاب بعض الشارحين عن هذين التركيبين بوجه اٰخر وهو ان ههنا لا يمكن تقديمه عليه لانه اذا تعلق بعامل ذي الحدثين اي دال على الحدثين ظرفين احدهما يلزم ان يلي كل منهما بمتعلقه اي بحدثه ولا شك ان اسم التفضيل عامل ذو الحدثين اي دال على الحدثين حدث المفضل وحدث المفضل عليه اي التفضيل على الشئ تعلق به ظرفان وهو قوله في عينه وفي عين زيد لكنه تعلق قوله في عينه باعتبار حدوث للمفضل وتعلق قوله في عين زيد باعتبار حدوث للمفضل عليه فيلزم ان يلي كل واحد منهما بمتعلقه وجهة كون الكحل مفضلا باعتبار عين رجل فيلزم ايلائه بقوله في عين رجل وجهة كونه مفضلا عليه باعتبار عين زيد فيلزم ايلاء قوله منه استحضر لذكر المفضل عليه بقوله في عين زيد فلو قدم منه لم يبق ايلاء منه بقوله في عين زيد وايلاء الكحل بقوله في عين زيد **فان قيل** لما امتنع الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبي امتنع عمل اسم التفضيل ايضا في المظهر فليجوز الفصل بالضرورة كما جوز العمل بالضرورة **قلنا** من ابتلي ببلائين يختار اهونهما وعمله اهون من الفصل لان امتناعه باعتبار كونه اسم التفضيل وامتناع الفصل باعتبار كونه عاملا والوجه الاول اخص والثاني اعم وامتناع الاعم اقوى كذا قال صاحب الغاية **قوله** ولما قرر مسئلة الكحل **جواب سوال** وهو ان المقصود ههنا بيان عمل اسم التفضيل في المظهر وحاصل بما سبق فالاشتغال بقوله ولك ان تقول ما رأيت رجلا احسن الخ اشتغال بما لا يعني **فاجاب** بقوله ولما قرر مسئلة الكحل الخ اي مسئلة عمل اسم التفضيل الرفع في المظهر وهو الكحل ههنا فالاضافة لادنى مناسبة وهي ان للمصرح مثل لعمله في المظهر بالكحل فلا يرد لا يصح اضافة المسئلة الى الكحل لانها لعمل اسم التفضيل في المظهر لا للكحل **قوله** وما عبر به عنها اي المثال الذي عبر به عن المسئلة **قوله** بلا زيادة ونقصان اشارة الى ان المثال السابق ليس بضعيف باعتبار الطوالة بل اعدل لكن في المثالين الاخيرين عدول من العدل الى النقصان **قوله** وينتقل بهذا عطف على نسبة قوله بهذا التعريف وفي بعض النسخ بهذا التقريب اي بهذا العرف المذكور **قوله** واستشهد به اشارة الى بيان فائدة النقل الى ما لنشد **قوله** وتطبيق عطف على الشد فيه اشارة الى دفع وهم وهو ان يتوهم ان الاستشهاد به بجميع الصور فدفع بقوله وتطبيق بعض والاشارة الى تطبيق حاصل بجعل ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل مثل ولا ارى **قوله** باقامة من اشارة الى بيان الاخصرية قوله بعض لا ضمير منه اشار بزيادة لفظ مقام الى ان الاختصار ههنا ليس بطريق الحذف بل بطريق التسامح لظهور المقصود فلا يرد ان حذف الجار مع ابقاء الجار صحة في كلمة مع ابقاء مدخوله على الجر لا نظير له في كلام العرب **قوله** ولو رفع لفظ العين هذا التوجيه الخ من الشارح في بيان الاختصار **فان قيل** لم حصل الرفع بالعين الثاني مع انه لو رفع العين الاول وقيل ما رأيت رجلا احسن فيه الكحل منه في عين زيد كان اخصر ايضا مع ظهور المراد ان الكحل لا يكون الا في العين قلنا لا نسلم ظهور المعنى المراد على تقدير رفع العين الاول

لعدم ذكر العين فى التركيب سابقا فلا يوجد القرينة على حذف العين الاول واما على تقدير رفع العين الثانى وجد القرينة عليه سابقاً وهو ذكر العين الاول **قوله** مع ظهور المعنى لان المفضل لابد ان يكون من جنس المفضل عليه فالمقصود ههنا زيادة الكحل على الكحل لا زيادة الكحل على زيد وعلى عينه **قوله** وعلى كل تقدير الخ اشارة الى الرد على الرضى حيث قال وهو على حذف المضاف اى من كحل عين زيد لانه لتفضيل الكحل لا لتفضيل الكحل على العين وهذا المقصود لايحصل الا بتقدير مضاف قوله فانه لو كان كذلك الخ اشارة الى وجه الرد **قوله** على نفسه باعتبارين بل تغير فى الذات **قوله** فان قدمت ذكر العين قلت ما رأيت يعنى امثال مسئلة الكحل تادى بعبارات ثلثة الاول ما قال المص رح بقوله ما رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد والثانى ما قال بقوله ما رايت رجلا احسن فى عينه الكحل من عين زيد والثالث ما قال بقوله رايت كعين زيد احسن فيها الكحل ثم انتقل المص رح من المثال الثالث الى ما انشد سيبويه بقوله ولا ارى الخ **قوله** كان اصله الخ اشارة الى بيان الحضرية وانما ذكر العين ههنا بقوله ما رأيت عينا ولم يقل ما رايت رجلاً كما فى المثالين الاولين اشارة الى بيان القرينة على المحذوف وقوله مقدما عليه اى على اسم التفضيل والظاهر مقدمتان لان العين مونث وكذا لابد من تانيث الضمير فى قوله عن ذكره بان يقال عن ذكرها اجيب عنه ان العين مونث سماعى لا يجوز فيه الوجهان التذكير والتانيث كذا قال المولوى يعقوب فى شرحه على الحسامى فى صدر باب القياس ان النعل فى قوله قس النعل بالنعل مونث سماعى يجوز فيه الوجهان قال الرضى انما استغنت فى هذه العبارة عما بعد الى فوع لدلالة قولك كعين زيد عليه لان معناه ان كل عين دونها فى حسن الكحل فيها وهذا هو المستفاد بعينه من قولك احسن فيها الكحل فى عين زيد **قوله** وتقديره ما رايت عينا اشارة الى الجواب من اعتراض الرضى حيث قال لا يجوز ان يكون احسن فيها الكحل صفة لقولك كعين زيد لانه يكون المعنى ما رايت مثل عين زيد فى حسن الكحل فيها زائدة عليها فى حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشئ فى الوصف زائدا عليه فى ذلك الوصف فى حالة واحدة فاجاب الشارح عنه بجوابين الاول بقوله فى اصل التكحل والثانى اولقوله معناه قوله فى كونها احسن اشارة الى بيان وجه التشبيه **قوله** ويلزم من هذا جواب سوال وهو ان قول المص رح ما رايت كعين زيد الخ لا يدل على المقصود وهو احسنية كحل عين زيد من الغير بل يدل على استغناء احسنية الكحل فى عين الغير والحال انه ليس بمقصود فاجاب بقوله ويلزم من هذا الخ لان نفى وجود عين مماثل بعين زيد فى الاحسنية لكحل عين زيد ووجود اللازم يدل على وجود الملزوم فيكون كاثبات الدعوى بالبينة وايضا دلالة اللازم على الملزوم من قبيل الكناية وهى ابلغ من الصريح اذ هى طريق الفصحاء ولاشك ان الاتيان بها ابلغ من الاتيان بطريق غيرهم **قوله** وانما جاز هذه الصورة جواب سوال وهو انه لا ضرورة فى اعمال اسم التفضيل فى هذه العبارة اذ يمكن ان يكون احسن مرفوعا على انه خبر والكحل مبتدا حيث لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبى اذ ليس الحسن معمولا على قوله منه فى عين زيد فاجاب بقوله وانما جاز هذه الصورة لانه فرع الاول وان لم يقدم من فيهما قوله ولا مرا لتفضيلية الخ اشارة الى الجواب الثانى يعنى وان لم يكن فرعا للاولى لكن كلمة من مع مجرورها مقدرا فيهما ايضا كما ذكر بقوله كان اصله ما رايت الخ **قوله** منصوب على انه صفة جواب سوال وهو ان قوله مثل لا ارى اسم من الاسماء المعربة

اشارة الى الاعتراض على الشارح رح ١٢

فلا بد لها من الاعراب فما هو فاجاب بقوله منصوب محلا للنصب لا بد من الناصب فبين الشارح بقوله على انه صفة الخ
قوله فلا يماثل لما اول المثل بالمماثل ليصح الحمل على القول لان المثل وصف محض اذ هو المصدر والقول وان كان مصدرا ايضا لكن ذكر في موضع الموضوع فيأخذ حكم الذات فلا يصح حمل الوصف عليه قوله وانما ترك صدر البيت جواب سوال وهو ان ابتداء البيت من قوله سه مررت على وادي السباع فعدول المصنف من صدر البيت الى وسطه لا يكون الا لنكتة فما هي فاجاب بقوله وانما ترك صدر البيت ليكون مبدأ بما هو مبدأ المماثلة وهو لا ارى في مقابلة ما رأيت قوله وترك موصوف جواب سوال وهو انه لما كان ترك صدر البيت لاجل المماثلة ينبغي ان يذكر الموصوف في المثال وهو عينًا او رجلا بان يقول ما رأيت عينا كعين زيد الخ ليكون المماثلة كاملةً فاجاب بقوله وترك موصوف لانه كان في مقام بيان الاختصار قوله اذ هو الخ دليل المماثلة الكاملة قوله واديا فينبغي ان يكون عينا مذكورا في المثال ايضا قوله لانه كان في مقام بيان الاختصار تعليل لقوله وترك الموصوف قوله او لا حال من المثال او تمييز او صفة اي المثال الاول وهو قوله ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل قوله مع ما يليه من قوله اقل به ركب لانه بيتين اوله سه
مررت على وادي السباع ولا ارى ÷ كوادي السباع حين يظلم واديا ÷ اقل به رَكْبٌ اَتَوْهُ تَأَيَّةً ÷ واخوف الا ما وقى الله ساريا ÷ قوله كواد السباع الخ انما اورد المظهر اي وادي السباع مع تقدم ذكره لان الكاف لا يدخل على المظهر او لمكان التهويل يذكر المظهر قوله كان اصله اشارة الى ان الاختصار ثابت في الشعر ايضا قوله الركب اسم جماعة الخ اشارة الى بيان تفسير غير المشهود بالمشهور قوله والتائية تفعلة نحو تكرمة نقلت كسرة الياء الى الهمزة ثم ادغمت الياء في الياء قوله من أَيِّ اي مجرده أَيّ بفك الادغام او الادغام والتأني عطف تفسير للمكث قوله من السرى لا من السراية لانه لا يناسب المقام قوله اما من رؤية البصر الخ اشارة الى بيان التركيب كما هو داب الشارح في بيان الاشعار التي ذكرها المصنف قوله حال منه اي من الواو قوله قدم علم لاستقامة الوزن لا للتكثير كما توهم البعض لانه مستغرق لوقوعه في حيز النفي قوله مفعوله الثاني اذ المفعول الاول من باب علمت يكون مسندا اليه والجار والمجرور لا يقع مسندا اليه قوله اما اعتراضية لعل هذا بناء على ان ما بعد البيت شئ من متعلقات مررت فان الاعتراض لا يكون الا بين الكلام او الكلامين متصلين معنى عند الجمهور لنكتة ههنا وهي تفظيع شان وادي السباع وايضا عند البعض الاعتراض قد يقع في اخر الكلام كما قالوا ان الواو في قوله هو حسبي ونعم الوكيل اعتراضية مع ان الوكيل في اخر الخطبة قوله او حالية اعترض عليه بان تقديم الاعتراضية مشعر بانه راجح والاقتصار على بيان الحالية فيما بعد بقوله والحال اني لا ارى الخ مشعر على ترجيح الحالية فلا يعلم الترجيح اجيب عنه انه مستويان عند الشارح فلذا تعرض الى ترجيحهما قوله بمعنى المفعول فان الوادي مخوف فيه لا خائف الا على الاسناد المجازي وايضا ان اسم التفضيل مبني للمفعول لعدم ذكر الفاعل بعده وهو الركب كما ذكر بعد اقل قوله والمعنى واديا اقل به اشارة الى بيان المفضل عليه لاسم التفضيل
قوله اي ركبا سائرا ليلا ...

اشارة الی بیان الموصوف لقوله ساریا ولما کان للموصوف للقدماء اسم جمع وحکمه فی ارجاع الضمیر حکم المفرداة جاز فی وصفه الافراد والتذکیر **قوله** یقول مررت علی واد منسوب الی قوله ولو عبرت اشارة الی حاصل معنی الشعر **قوله** منسوب الی السباع **جواب سوال** وهو انه لا یصح اضافة الوادی الی السباع لان الاصل فی الاضافة اختصاص المملوکیة کما فی غلام زید کما صرح به فی شرح مائة العوامل وهو محال ههنا **فاجاب بما حاصله** ان الاضافة لمطلق الاختصاص لا اختصاص المملوکیة **قوله** یکون توقف الرکب اشارة الی بیان معنی المتمیز لانه لانه فی المعنی فاعل والشارح جعل التمیز وهو للمکث والتوقف فاعل قل باعتبار ارجاع الضمیر فی اقل التوقف قوله فیه الخ اشارة الی ان الباء فی قوله به بمعنی فی قوله عن الآفات متعلق بقوله وقایة الله تعالی **قوله** ولو عبرت اشارة الی النقل الی ما انشد سیبویه غیر مختص بالمثال الثالث کما اقتصر المصنف رحمه الله تعالی بل لو اجری علی المثالین الاولین جاز ایضا **قوله** ولما قسم الی **قوله** سلک تلک الطریقة **جواب سوال** وهو ان اتیان المصنف رحمه الله تعالی بتعریف الاسم بعد العلم به من وجه الحصر لیس لاجل اختلاف طبائع الناس فقط بل لاجل ان بحث النحوی عن احوال الاسم فذکر تعریفه لیعلم انه المقصود بالبحث واما اتیان المصنف رحمه الله تعالی بتعریف الفعل فلیس اشتغالا بما لا یعنی اذ لم یفه یعلم من وجه الحصر فلا حاجة الی تعریفه ثانیا مع انه غیر مقصود بالبحث حتی عرفه لاجل البحث کما فی الاسم فاجاب بما حاصله ان المصنف رحمه الله تعالی فی تعریف الفعل سلک مسلک الاسم کما هو دأب المصنف رح فی کثیر من المواضع ولذا ذکر المص بعد تعریف الفعل بعض خواص الفعل کما ذکر ذلک فی قسم الاسم مع انه انما ذکر خواص الاسم لزیادة ایضاح تعریف الاسم لان الاسم مقصود بالبحث فلا بد من ایضاحه واما الفعل فلیس بمقصود بالبحث فلا حاجة الی ایضاحه بذکر الخواص لکن ذکر الخواص لاجل الحمل علی الاسم ثم قال المولوی المحقق الصادق الکابلی **وههنا بحث** من وجوه الاول ان الدلالة علی ما ذکرنا یتم لو ذکر بعض خواص الحرف بعد تعریفه ایضا فلما لم یذکر لم یتم الدلالة والثانی انه لا مدخل للتقسیم فی معلومیة حد و دالاقسام من دلیل الحصر فالاشتغال بقوله ولما قسم الکلمة الی اقسامها اشتغال بما لا یعنی لان العلم بالحد ود حصل من وجه الحصر لا من التقسیم فینبغی ان یقال فلما علم من دلیل الحصر حد کل واحد منها الخ والثالث ان قوله علم صفة لقوله علی وجه والجملة اذا وقعت صفة لابد فیها من العائد الی الموصوف ولا عائد ههنا **اجیب** عن الاول لیس للحرف خواص وجودیة بل خواص عدمیة بان یعری عما اختص بالاسم والفعل فلذا لم یذکر خواصه وعن الثانی ان قوله علم من دلیل الخ من غیر قوله قسم الی اقسامها کافیة فی معلومیة حدود ذوات تلک الاقسام لکن معلومیتها من حیث انها حدود لاقسام الکلمة موقوفة علی التقسیم وعن الثالث العائد مقدر تقدیره علی وجه

علم به ای بسبب ذلك الوجه **كذا قال جمال الدين الجنابي** اونقول ان اللام فی قوله الاختصار عوض عن الضمير فلا يلزم خلو الجملة الصفتية عن الضمير كذا قال صاحب التكملة **لكن فيه نظر** لان كون اللام انما يصح اذا كانت الجملة الواقعة خبرا واما الجملة الواقعة صفة فلا يكفی فيها كون اللام عائدا بل لابد ان يكون العائد فيها ضميرا فقط لما مر تحقيقه فی بحث عائد الخبر فان شئت فانظر فيه فلا نطيل الكلام ههنا وايضا قد مر ان كون اللام عائدا انما يختص باوفا المدح فقط **فاقول بفضل الله تعالى عز وجل** ليس غرضه ان اللام عائد بنفسها بل غرضه ان اللام عوض عن المضاف اليه كما هو القاعدة المشهورة كانه قال مرح ليل اختصاره والحال ان المضاف اليه ههنا وقع ضميرا فالعائد فی الواقع ههنا ضمير دون اللام **رضيت بالله الها وربا وبمحمد صلى الله تعالى عليه وسلم نبيا ورسولا وبالاسلام دينا وبالجنة** رحمة الله تعالى مذهبا واماما وبالقران اماما والكعبة قبلة والمومنين اخوانا وان يوم القيمة اتية لاريب فيه والبعث حق والعرض حق والحساب حق والميزان حق والصراط حق والجنة حق والنار حق والجنة للمومنين والنار للكافرين حق والاسلام حق والكفر باطل وعذاب القبر للكافرين ولبعض عصاة المومنين حق وسوال منكر ونكير فی القبر حق وشفاعة النبی صلى الله عليه واله واصحابه وسلم لعصاة المومنين حق وشفاعة سائر الصلحين كذلك حق ورؤية الله تعالى من الجنة حق **الحمد لله الذی لم يتخذ ولدا ولم يكن له شريك فی الملك ولم يكن له ولی من الذل وكبره تكبيرا** ای قدس من هذه الثلثة اعنی اتخاذ الولد والشريك والولی **اعلم** ان الله تبارك وتعالى جل جلاله وعم نواله واحسانه واجب الوجود مستجمع لجميع صفات الكمالية منزه من الزوال والنقصان معبود بالحق لائق الالوهية مستحق لجميع اوصاف الجبروت والجلال لاشريك له بل هو الله الاحد خالق كل مخلوق ورازق كل مرزوق لامكان له فی الارض ولا فی السماء ولا فی الاسفل ولا فی الاعلى ولا فی قلب احد ولا جهة له ولا يدركه العقل ولا انتهاء لعظمته ومحمد رسول الله صلى الله عليه واله دعوته لعد كل انسان

تم الكتاب المسمى بالسوال الباسولی فالحمد لله

بتصحيح : مولانا غلام نبی تونسوی الراجی الی مغفرة ربه القوی

الهی نجنی من كل كرب	بحق المصطفى مولى الجميع
وهب لی فی مدينته قرارا	بايمان ودفن بالبقيع

وصلى الله تعالى على خير خلقه محمد واله واصحابه واتباعه اجمعين